الإقتصاد النقدي والمصرفي

دكتور
مصطفى رشدي شيحه
استاذ الاقتصاد المساعد بكلية الحقوق
بجامعتي الاسكندرية وبيروت العربية

١٩٨١

الدار الجامعية
للطباعة والنشر
بيروت . ص . ب : ٩٢٣٢

الإقتصاد النقدي والمصرفي

الاقتصاد النقدي والمصرفي

دكتور
مصطفى رشدي شيحه
استاذ الاقتصاد المساعد بكلية الحقوق
بجامعتي الاسكندرية وبيروت العربية

١٩٨١

الدار الجامعية
للطباعة والنشر
بيروت، ص. ب: ٩٢٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى رفيقة عمري ...
أهدي هذا المؤلف

الفهرس

الفصل الثاني

الجهاز المصرفي
(الإدارة الاقتصادية للثروة النقدية)

المبحث الثالث: العلاقات والسياسات بين المؤسسات النقدية (رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية)

الفصل الثالث

التوازن النقدي

السوق النقدية والائتمان قصير الأجل

الغاية الأولى من النشاط النقدي

الفصل الرابع

مشكلة التمويل في الاقتصاد القومي
وعلاقة النظام النقدي بالنظام المالي
الغاية الثانية من النشاط النقدي

الفصل الخامس

في قيمة النقود والأسعار والتضخم
(نتيجة النشاط النقدي)

الفصل السادس

النشاط النقدي ونظرية الدخل القومي

.. مقدمة هذه الطبعة

هذه الطبعة ليست مجرد طبعة مكررة من مؤلف سبق نشره من قبل، بقدر ما هي طبعة جديدة ومتكاملة لمؤلف صدر من قبل عدة مرات تارة تحت عنوان « النظرية النقدية من خلال التحليل الكلي، وتارة أخرى تحت عنوان « الاقتصاد النقدي ». ولكي يصبح العنوان هذه المرة هو « الاقتصاد النقدي والمصرفي ». وبالطبع فإن التغير في العنوان يقابله تغير في المضمون. وسوف يكتشف القارىء ذلك عندما يستعرض التحليل الجديد حول هيكل ووظائف وأعمال وتنظيم وتكوين وأعداد البنوك التجارية. ولم يقتصر الامر على هذا التعديل، بل أن هناك تعديلات أخرى تتعلق بآخر التطورات الحديثة في المشاكل والسياسات النقدية وخاصة ما يتعلق منها بالأزمة المعاصرة للنظام الاقتصادي والتي ترتبط بالثالوث الخطير: « التضخم والبطالة والأجور ». بالإضافة الى التعديلات الأخرى المتعلقة بالشكل ومراجعة الاخطاء المطبعية والتي وجدت في الطبعات السابقة.

ولعلّ القارىء يقدر الجهد الذي بذل في هذا المؤلف، والذي احتاج الى أكثر من عشر سنوات لكي يظهر بصورته الحالية، وبعد أربع طبعات متتالية. وكذلك جهد من قاموا بالطباعة والنشر هذه المرة. إن هذا المؤلف قد أصبح الآن شاملاً. ومن الضروري ان نعطي القارىء فكرة عن محتواه ومنهجه. فهو يقع في حوالي ٧٤٤ صفحة من القطع الكبير، ويحتوي على أكثر من ستين رسماً هندسياً وبيانياً، وحوالي ثلاثمائة معادلة رياضية، وثلاثين جدولاً. ولسوف يجد فيه القارىء برنامجاً متقدماً ومتطوراً لدراسة غالبية النظريات والسياسات النقدية،ونوعيات وأعمال ووظائف المؤسسات النقدية والمالية المتخصصة وغير المتخصصة. وهو برنامج يهم قطاعات عريضة من القارئين من الطلاب

والباحثين في الدراسات العليا، ورجال البنوك والمؤسسات المالية وخبراء الجدوى الاقتصادية والمهتمين بالدراسات النقدية والمصرفية، وواضعي السياسات والمبرمجين... وغيرهم. ولا يحتاج القارىء غير المتخصص لمتابعة هذا البرنامج إلا لمجهود بسيط، باستثناء بعض الأجزاء والفصول والذي يستحسن أن يلم القارىء ببعض أساسيات الاحصاء والرياضيات وخاصة حساب التفاضل والتكامل والمعادلات التفاضلية ومعادلات الفروق الزمنية لإمكانية متابعة التسلسل والتحليل. كما يستلزمّ هذا المؤلف أن يعي القارىء دراسة ما بين سطور الجداول، لكي يستنبط الكثير من النتائج ذات الأهمية البالغة لفهم الكثير من الأمور ذات الأهمية الخاصة. وعلى سبيل المثال فان الجدول رقم ٨ في الصفحة إنما يعطينا صورة لوسائل غير تقليدية لتمويل عجز الميزانية بخلاف الائتمان المصرفي والاقتراض من البنك المركزي، مع ما يترتب على ذلك من نتائج بالغة الخطورة على الاقتصاد القومي، وعلى طريقة توزيع الناتج القومي. وبالطبع لا يستطيع المؤلف أن يتعرض لكافة تلك المشاكل أولاً لخروجها عن موضوع هذا المؤلف، وثانياً لاحتياجاتها الى دراسات متخصصة نتركها للباحثين، ويكفي أن نكتشف ونقدم الظواهر والمشاكل للباحثين الناشئين لكي يتقدموا في هذا المجال ويكملوا مسيرة البحث العلمي.

وفي هذا الكتاب يبدأ المؤلف دراسته بمقدمة تحليلية منهجية حول النظريات وتطور الأحداث الواقعية النقدية، ودور النقود وتأثيرها في أداء وميكانيزم البناء الاقتصادي الداخلي، وخاصة أجهزة الانتاج والتوزيع والثمن، مع ربط كل هذا بالتحليل الكلي.

أما الفصل الأول، فهو يتعلق بالرصيد النقدي أو النقود عندما تمثّل الثروة الاقتصادية في المجتمع، فيتعرض لماهية النقود ووظائفها، ويركز على الوظائف الحديثة والخاصة بعلاقاتها بتخصيص الموارد سواء على مستوى الاقتصاد ككل، أو على مستوى المشروعات والأفراد، ويناقش مشكلة الاسعار المطلقة والأسعار النسبية، والنقود الثابتة والنقود الجارية، ومصححات ومثبتات الاسعار من الناحية الفنية، ثم يتعرض للتنظيم أو النظام النقدي وقواعد الذهب، وتغير النظام النقدي من خلال تطوره التاريخي وسيطرة الجنيه

الإسترليني الانجليزي، ومن بعده الدولار الامريكي، وتأثيراتهما على النظام النقدي الدولي والنظم النقدية الداخلية، والأزمات النقدية الدولية والمحلية، وظاهرة التضخم الزاحف، والأزمة المعاصرة. ثم يتناول بعد ذلك أشكال النقود، فيتكلم عن السيولة النقدية ووسائل الدفع، والعوامل المؤثرة في وسائل الدفع، وبيان ميكانيزم العلاقة بين الأصول والخصوم في عملية خلق وتدمير الثروة النقدية بكافة أشكالها، وعلاقاتها بسرعة التداول وبمرونة الطلب على النقود وقنوات الطرح والسحب، والعمليات والانشطة الاقتصادية التي تبرر زيادة أو نقصان كمية النقود وحاجة المعاملات اليها.

أما الفصل الثاني فيتعلق بمشكلة الإدارة الاقتصادية للثروة النقدية من خلال الجهاز المصرفي فيتعرض للبنك المركزي من حيث التعريف والوظائف وتحليل عمليات الاصدار والتوازن الحقيقي والتوازن النقدي، ثم يتعرض بعد ذلك للبنوك التجارية من حيث الهيكل والميزانية والسيولة والنظريات المفسره لأعمال البنوك التجارية وتحديد الارباح وفائض القيمة المالي وضمان حقوق المودعين، وتنظيم وتكوين البنوك التجارية (رسم تخطيطي للجدوى)، ونظم الائتمان وطرق خلق الائتمان، ويشرح بالتفصيل من الناحية الاقتصادية والقانونية عمليات البنوك سواء في الاقتصاد الداخلي أو مع الخارج، وتحليل السياسات المتبعة في هذا المجال. ثم يتعرض بعد ذلك لعلاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية أو السياسات سواء من خلال الوسائل التقليدية (سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي الاجباري) أو من خلال الاساليب والسياسات الحديثة (مثل الودائع الحكومية - التفتيش - التطوين... الخ). وأخيراً ينتهي هذا الفصل بتحليل دور ووظائف الجهاز المصرفي في الاقتصاديات المتنامية، ويناقش أهم القضايا في هذا المجال من حيث خصائص النظام النقدي والمصرفي والسوق النقدية وسوق رأس المال في هذه الاقتصاديات، وكذلك مشاكل السيولة والتخصص والتركز والاستقلال ومواجهة البنوك الأجنبية، وتمويل التنمية الاقتصادية بواسطة الجهاز المصرفي.

أما الفصل الثالث من هذا المؤلف فهو يحتوي على دراسة الغاية الأولى من

النشاط النقدي، والذي يتمثل في التمويل قصير الأجل (السوق النقدية)، فنشرح النموذج الكينزي للتوازن النقدي (سعر الفائدة) والعوامل المفسرة والمحددة لهذا النموذج، ثم يلي ذلك تحليل انتقادي نقدم فيه تحليلات فريدمان وتوبن وهيكس وهانسن ونظرية الاموال القابلة للاقراض.. وغيرها من النماذج، والتي نقدمها كبديل للنموذج الكينزي، ثم نتعرض للناحية المنهجية للنموذج وتناقض النموذج مع ظروف الاقتصاديات المتنامية.

أما الفصل الرابع فهو جديد في أسلوبه ومنهجه، حيث نناقش الغاية الثانية من النشاط النقدي، والمتعلقة بالتمويل طويل الأجل، أو سوق رأس المال. فنضع الخطوط الأولى للعلاقة التكاملية بين النظام النقدي والنظام المالي. فنشرح مفهوم السوق التمويلية (والتي تجمع بين سوق النقد وسوق رأس المال)، ثم نتكلم عن مفهوم السيولة العامة للاقتصاد وتعدّد وتنوّع الأصول التي تقوم بدور القوة الشرائية وتدرجها في السيولة والتمويل، ثم نتكلم بعد ذلك عن التمويل وطرق التمويل مثل التمويل الداخلي والذاتي وغير المباشر، ثم نحلل دور وموقف المؤسسات النقدية والمالية المتخصصة. فنعرض للعديد من نوعياتها ووظائفها، مثل بنوك التنمية، صناديق الاستثمار، صناديق التنمية الصناعية، البنوك الصناعية، وبنوك الائتمان والتنمية الزراعية، بنوك القرية والتعاون الريفي، بنوك الاعمال وشركات الاستثمار وشركات التأمين والشركات القابضة، البنوك الاسلامية والبنوك الاجتماعية (حيث نعطي نموذجاً لذلك من خلال بنك فيصل الاسلامي)، البنوك العقارية وصناديق الاسكان، اتحادات أو كونسورتيوم البنوك والتمويل المشترك. وبعد هذا التحليل العملي نواصل الدراسة نظرياً فنقدم تحليلاً وتطويراً لنظرية جيرلي وشو حول دور المؤسسات المالية الوسيطة. ثم ننهي هذا الفصل بدراسة للسوق النقدية والمالية المدارة، وكذلك الحسابات النقدية (نظام تدفقات الأموال).

وفي الفصل الخامس، فإننا نتعرض لمشكلة العصر وهو «التضخم» بصورة جديدة وبطريقة بنائية، فمن خلال تحليلنا لقيمة النقود والاسعار والتضخم، نتعرض بداءة لنظرية قيمة النقود من خلال نظرية القيمة بصفة عامة، فنشرح التحليل الكلاسيكيّ والماركسي، والحدي، ثم نتعرض لنظرية كمية

النقود في صورتيها الكلاسيكية والحديثة، ونشرح نظرية كينز ثم نظرية قيمة العمل، ثم نتكلم بعد ذلك وبصورة فنية عن قياس التغيرات في قيمة النقود والاسعار من خلال الارقام القياسية لنربط في النهاية بين الرقم القياسي العام للاسعار والقوة الشرائية. ثم نتكلم عن آثار التغير في قيمة النقود أي ظاهرة التضخم، فنعرّفه ونتعرض لأسبابه (طلب ـ نفقات ـ بنائي) ومظاهره وقياسه وآثاره على الاشخاص الاقتصادية والرشادة والابنية الانتاجية والتوزيعية وجهاز الثمن، ثم ننهي هذا الفصل بدراسة تحليلية انتقادية لسياسات معالجة التضخم، مركزين على أحدث هذه السياسات والخاصة «بسياسة الدخل» موضحين دورها في اقتصاديات الرفاهية وتأثيرها في النمو والازمة.

وفي الفصل السادس والأخير، نربط بين البناء «الاقتصادي والبناء النقدي» من خلال نظرية الدخل القومي والنشاط النقدي. فنعرض لتطور نظرية الدخل القومي والفروض الاساسية، ثم نشرح دالة الانتاج القومي ودالة التوزيع القومي، ثم نحدد مكونات الدخل القومي «من الاستهلاك والاستثمار والعمالة». فنشرح في المرحلة الأولى دالة الاستهلاك القومي. فنحدد أشكالها ومقاييسها وتفسيرها وعلاقتها بالإدخار وفكرة المضاعف في شكليه الديناميكي والاستاتيكي. ثم نحلل سلوك دالة الاستهلاك القومي من خلال المتغيرات النقدية. فنشرح تأثير المتغيرات النقدية من سعر الفائدة، والمستوى العام للأسعار، وكمية النقود، والاجور النقدية وطريقة توزيع الدخل النقدي، والسياسة الضريبية وخاصة سياسة قطع الضريبة الامريكية، في الاستهلاك. كما نتكلم أيضاً عن تأثير العوامل الاجتماعية والسيكولوجية والسكانية في الانفاق الفردي ونتعرض لتحليلات فريدمان حول الدخل الدائم، والاحتمالي وتحليلات مودجليني وديزنبري وغيرهما. ثم نتكلم في مرحلة ثانية عن دالة الاستثمار. فنحدد ماهيتها ونوعياتها ومحدداتها، والمقارنة بينها وبين دالة الاستثمار على مستوى المشروع الفردي. ونتعرض للعوامل المتغيرة لحجم الاستثمار من خلال المتغيرات النقدية، مثل الدخل وتغيراته (مبدأ المعجل) وكذلك تحليل المضاعف المعجل والتقلبات والنمو، وتأثير الطاقة الانتاجية والرصيد من رأس المال، والعلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال

والاستثمار. وأخيراً نتكلم في المرحلة الثالثة عن دالة التوظف أو [illegible]، ودور عنصر العمل في النمو والتقلبات وتأثير العوامل النقدية، وخاصة الأجور النقدية. فنناقش فروض النموذج الكلاسيكي وكذلك النموذج الكينزي ونقارن بين النموذجين، ثم نختم ذلك بتحليل اقتصادي على ضوء التطورات الاقتصادية الحديثة. فنتعرض للمشكلة المزمنة والتي تسكن البناء الاقتصادي الرأسمالي وتؤثر في كافة الاقتصاديات الأخرى، ألا وهي «مشكلة البطالة والتضخم والاجور». فننتقد منحنى فيلبس ونقدم آخر الاحصاءات الحديثة في هذا المجال التي تؤيد وجهات نظرنا، ثم نؤصل المشكلة نظرياً على ضوء التحليل البنائي.

وبهذا تكون قد انتهت الرحلة الطويلة في هذا المؤلف، ليتبقى لنا الجزء الثاني والخاص بتحليل «النظام النقدي الدولي» أو الاقتصاد النقدي والمصرفي من وجهة نظر الاقتصاد الخارجي والاقتصاد الدولي، بعد أن تعرضنا لمشاكل النظام النقدي والمصرفي الداخلية، وهو ما سنفرد له دراسة مستقلة إن شاء الله.

بيروت ١٩٨١/١/١ مصطفى رشدي

مقدمة الطبعة الثالثة

في كل مرة أنوي إعادة طبع هذا المؤلف تجتاحني موجة من التردد والحيرة وتواجهني صعوبات أقل بكثير من تلك عندما أكون أمام خطوة تشييد مؤلف جديد . إذ كيف يمكن للمؤلف أن يدخل التعديلات أو يكمل بعض الموضوعات - وبعضها إن لم يكن جلها جوهرياً أو منهجياً - والتي تتمشى مع متغيرات عالم الانسان والعلوم الانسانية في إطار بناء فكري قائم ويبدو أنه مكتمل!

والآن وبعد ثماني سنوات من تدريس مادة النقود والبنوك في الجامعات المصرية والعربية . ومع ما صادفته من خبرات عملية ومكتسبات فكرية ، أرى أنه من واجبي أن أتجاوز عقبات التعديل والتغيير ، وأن أكمل هذا العمل بجرأة . ويراودني إحساس بأنني مقدم على إكمال عمل كبير . ولسوف أردد نفس تلك المعاني في المرات القادمة . دون أن أصل إلى الكمال . والسبب في غاية البساطة : الكمال صفة من صفات الله وحده . وما أجمل أن يدرك الانسان أنه لن يصل ومع ذلك فهو يعمل ويعمل . أما لماذا؟ فلأن العمل صفة بل جوهر الانسان .

الاسكندرية - زيزينيا ١٩٧٩ **مصطفى رشدي**

مقدمة الطبعة الثانية

هذه هي الطبعة الثانية من هذا المؤلف والذي صدر في طبعته الأولى تحت عنوان: النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي. وقد تمت تغييرات كثيرة من حيث الحذف أو الإضافة، أو التعديل والترتيب. والمقصود من ذلك بالطبع هو الاستفادة من جانب السياسات النقدية لما لها من أهمية معاصرة في معالجة مشاكل التضخم والتمويل والتنمية في الاقتصاديات المعاصرة. كما روعي أيضاً في هذه الطبعة الظروف المتغيرة ونوعية القارىء الموجه إليه.

الإسكندرية ـ زيزينيا أغسطس ١٩٧٧ .

« تقديم »

إن القيام بدراسة معينة ، يفترض ـ في نظرنا ـ وضعها في صورة تجمع بين البساطة ولمسات من الدقة . والبساطة تعني القدرة على إيصال المعلومات إلى فكر القارىء ، بأقل جهد ذهني ممكن . والدقة تعني التأصيل في التحليل والتعميق في البحث . وهما اعتباران من الصعب التوفيق بينهما ، وإن كانت الصعوبة لا تعني الاستحالة . وأتمنى أن أكون ، في هذا المؤلف ، قد وفقت إلى تحقيق هذا الهدف التربوي المزدوج .

وإذا كان أي هدف لا يعني بالضرورة، الوصول إلى الصورة المثلى أو الحد الأقصى ، إذ أن أي هدف لا يتحقق دائماً بنقطة أو بقيمة ثابتة ، وإنما خلال مساحة أو فترة أو مسافة معينة لمجموعة من القيم ، بين حد أقصى لإمكانية تحقيقه ، وحد أدنى لا يقبل معه حد أدنى منه ، فالغاية منه يجب أن تكون الوصول إلى الحدود المثلى لقيمة الهدف ، أو بمعنى آخر محاولة الاقتراب من الحد الأعلى المتصور تحقيقه ، بكل ما في هذه الفكرة من مفاهيم نسبية . والأمر ليس بسهل ، كما أنه ليس بعسير . فعندما نتحكم في الفهم والتفكير ، يتسنى لنا العرض .

وموضوع هذا المؤلف ، يتناول دراسة تتعلق بالنظرية النقدية من زاوية تحليلية معينة : وهي الاقتصاد القومي كوحدة كلية ، وما قد يثيره ذلك من مشاكل وسياسات . والهدف هو مساعدة الباحث على تبيّن ومعرفة الواقع الاقتصادي الذي يعيش فيه بكافة متناقضاته ، وبالتالي زيادة قدرته على استخلاص النتائج الموضوعية منها والذاتية . وأتمنى أن أكون قد وفقت في عرض المشكلة وإن لم يكن فيكفيني أنني أثرتها . فالإثارة تعني المناقشة التي تستدعي التفكير . والتفكير بداية للإختيار الذي يحدد القرار ، والقرار ضروري للعمل كمصدر للقيمة . يحول السكون إلى حركة والتأخر إلى تقدم .

مصطفى رشدي

فصل تمهيدي

في وضع المشكلة والمنهج

عندما نعالج نظرية ما، فإننا نقصد بذلك دراسة ظاهرة معينة، مرتبطة بعدد من الكميات الاقتصادية: متغيرات أو ثوابت، معاملات أو محددات وتحليل علاقات الترابط بينها، سواء أكانت سببية (أسباب الى نتائج) أم علاقات تبعية، أو علاقات وظيفية، أو حتى مجرد علاقات احتمالية... الخ. وعلينا أن نستخلص من تلك العلاقات القوانين التي تحكم الظاهرة وتحدد سلوكها، والمبادىء التي يمكن اتباعها عند اتخاذ سياسة معينة تتعلق بالواقع التجريبي لهذه النظرية.

والنظرية النقدية، كما يبدو من اسمها، تبحث في العلاقات التي تربط النقود بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى. وهذا يستدعي منا تحديد ماهية النقود وتكوينها وأشكالها. وكذلك طبيعة العلاقات المرتبطة بتأديتها لوظائفها: كيف يمكن أن تؤثر أو تتأثر وهي تقوم بوظائفها بالمتغيرات الاقتصادية الحقيقية: إنتاج ـ تشغيل ـ أسعار ـ استهلاك... الخ. وهي علاقات تختلف أولا بحسب النشاط الاقتصادي، وبتباين وظائف النقود المتعددة، وغالباً ما ترتبط بدور النقود باعتبارها تمثل خيارات للأفراد، أو بفكرة توزيع الموارد بالنسبة للدولة والمشروعات. وثانياً بوجهة النظر المنهجية، وخاصة نوعية المعالجة: نظرية أو تطبيقية، وكذلك مستوى المعالجة: هل ندرس النقود وعلاقاتها بالوحدات والمتغيرات الاقتصادية الكلية، أو علاقاتها بالوحدات والمتغيرات الجزئية؟

١ ـ الموضوع: النظرية النقدية

ففيما يتعلق بالشق الأول والخاص بموضوع الدراسة، كانت الدراسة النقدية لفترات عديدة تتبع أسلوباً قائماً على الفصل شبه التام بين النظرية الاقتصادية

والنظرية النقدية. فعندما نعرض السؤال التالي: ماذا نعني بالنقود؟. فالإجابة: هي سلعة متميزة تختار من بين باقي السلع للقضاء على المقايضة، لها وظائف تقليدية، وأشكال معينة، وترتبط بأشخاص اقتصادية محددة.

ولقد ترتب على تلك النظرة، إنحصار نطاق وموضوع التحليل النقدي لصالح التحليل الحقيقي أو العيني. فأغلب الظواهر الأساسية في الحياة الاقتصادية يمكن دراستها في عبارات عينية (سلع وخدمات). أما النقود فهي مجرد ستار أو غطاء خارجي للأشياء. ويجب علينا ان نعرف ماذا يجري ورائه. فقيمة المنتجات لا تجد مقياسها في الأسعار النقدية أو المطلقة، وانما في علاقات المبادلة بين السلع أي في الاسعار النسبية أو الحقيقية. والدخل ومكوناته وان كان يتخذ مظهراً نقدياً، فهو في الحقيقة عبارة عن عملية توفيق وتوليد بين عناصر الانتاج من رأس المال وعمل ومعرفة فنية وموارد طبيعية. والآجر النقدي هو مقابل قوة العمل المباعة لصاحب العمل. أما الإدخار فهو يمثل ذلك الجزء من الدخل الحقيقي أو مجموعة السلع التي لم تستهلك خلال فترة زمنية معينة. وأهمية الاستثمار ليست في رأس مال النقدي وإنما في تحوله الى رأس مال طبيعي أي الى أجهزة وآلات ومبان. حتى الاقتراض، ذلك الفعل الذي له طبيعة نقدية مباشرة، ما هو إلا عبارة عن القوة الشرائية الممثلة لمجموعة من السلع الاستهلاكية، والتي تحقق إشباعاً مباشراً في حالة الائتمان الاستهلاكي، أو الممثلة لمجموعة من سلع الانتاج والتي تساهم في عملية إعادة الانتاج في حالة الائتمان الانتاجي.

والحقائق السابقة وردت على سبيل المثال لا الحصر. فالقاعدة العامة ان كافة الظواهر الاقتصادية هي في جوهرها ظواهر عينية. وما النقود إلا أداة فنية متواضعة، ليس لها من وظيفة سوى تسهيل عمليات المبادلة والتراكم الرأسمالي في اقتصاد «انتاج المبادلة»[1]. وإذا كان من الممكن ان تضطرب هذه الأداة أو تخرج عن نطاق الأدوار الوظيفية المرسومة لها، مما قد يؤدي الى اختلال التوازن الحقيقي للنشاط الاقتصادي، فهناك من العوامل الاقتصادية

---

(١) أي الانتاج بقصد مبادلة الفائض بين الجماعات المختلفة، وهي خاصية تشترك فيها كافة النظم الاقتصادية المعاصرة والفائتة.

المضادة ما يمكنها ان تقضي على هذا الاختلال وتعيد للنشاط الاقتصادي توازنه. فطالما تعمل تلك الأداة بصورة عادية، دون أن تؤثر، من خلال أدائها الوظيفي في العمليات الحقيقية للاقتصاد، فهي محايدة(١) وهي كذلك دائماً.

إن هذا الاتجاه التحليلي لم يكن حدثاً عارضاً، بقدر ما هو نتاج مجموعة من الظروف التاريخية والفكرية. أما الظروف التاريخية فهي مستمدة من تطور الوقائع والأحداث الاقتصادية التي مرت بها الاقتصاديات الاوروبية خلال العصور الوسطى واستمرت حتى القرن الثامن عشر(٢). والتي تميزت بتعدد الاضطرابات النقدية والتجارب المصرفية(٣)، وردود الفعل تجاه أفكار

---

(١) neutre.

(٢) هذه الحوادث والأفكار لا تعتبر جديدة بالنسبة لهذا العصر، فمنذ أرسطو Aristote والفكر الاغريقي القديم، نلاحظ سيادة التحليل الحقيقي والتقليل من دور النقود ويتضح ذلك من مهاجمة أرسطو للمرابين وسعر الفائدة وتعاليمه عن الثمن العادل، وقد سادت تلك الافكار أيضاً في العصر الكنسي تحت تأثير الفيلسوف سان توما الاكويني St. Thomass D'àquin (فيلسوف ورجل دين إيطالي ١٢٢٥ - ١٢٧٤م)، حيث أصبح نظامه الفلسفي أساساً لكل تعاليم الدين الكاثوليكي) أنظر في ذلك:

J. Schumpeter; History of economic analysis, Allen & Unwin, London 1954, chapter 6; value and money - pp. 276 - 282

وفي العصر الاسلامي، هاجم الدين الحنيف الربا، وأقر العدالة دون المبالغة في تحديد أثمان السلع، كما أقر الانفاق سواء للاستهلاك او للانتاج وحرم الكتناز، وقد تأثر الفكر العربي الاسلامي بالتعاليم الاسلامية. فنجد المقريزي (وهو تقي الدين أحمد ابن علي المقريزي المولود بلبنان، أقام في مصر وتتلمذ على ابن خلدون وهو فيلسوف ومؤرخ ويعتبر كبير مؤرخي مصر في العهد الاسلامي (١٣٦٤ - ١٤٤٢م) في كتابه «اغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر» يتكلم عن تأثير العامل النقدي على النشاط الاقتصادي، وأثر زيادة كمية النقود المعدنية للتداول على إرتفاع أثمان كل السلع والخدمات «أنظر في تفصيل هذا الموضوع الفصل القيم الذي كتبه الاستاذ الدكتور محمد دويدار حول هذا الموضوع تحت عنوان الفكر الاقتصادي العربي من ص١٠٤ الى ص١٢٠ في كتاب «الاقتصاد السياسي» محمد دويدار ومصطفى رشدي المكتب المصري الحديث الاسكندرية ١٩٧٣.

(٣) وأبرزها تجربة جون لو John Law (وهو مصرفي اسكتلندي) حاول ان ينشر مبادئه المستمدة من فكر التجاريين ومن بعض التجارب العملية في هولندا واسكتلندا حول النقود الورقية.

فالنقود في الدولة تعتبر مثل الدم في الجسم الانساني، وتوافرها يخلق الثروة. وهذا هو مفهوم النظرية الوظيفية للنقود. وحيث ان توافر النقود مقيد بندرة المعادن النفسية من الذهب والفضة (إذ ان الأشكال الأولى للنقود كانت تتخذ في هذا العصر صورة مسكوكات من الذهب والفضة)، فلا بد اذن من استبدال النقود المعدنية بالنقود الورقية فالاخيرة اكثر=

التجاريين. بالإضافة الى رغبة تلك المجتمعات في تجاوز المشاكل النقدية، ومعالجة المشاكل الحقيقية التي تواجه تلك الاقتصاديات، من الرغبة في تحقيق التحول الى الصناعة وزيادة الانتاج، ومواجهة تطور ونمو السكان.

أما الظروف الفكرية فمصدرها الفكر الكلاسيكي. فالاقتصاديون الكلاسيكيون أغبنوا دور العناصر النقدية في النشاط الاقتصادي. وحاولوا أن يفسروا التغيرات الاقتصادية مستقلة عن النقود، باعتبار دور الأخيرة محايداً. فريكاردو يرى أن «المنتجات تشترى دائماً بالمنتجات أو الخدمات، أما النقود فليست سوى الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق المبادلة[1]. ويقول جون ستيوارت ميل «في الحقيقة ليس عن طريق النقود تكتسب الأشياء، فدخل الفرد، باستثناء استخراج الذهب أو الفضة، لا يتأتى من المعادن النفيسة، فالجنيهات أو الشلنات التي يتلقاها كل فرد منا أسبوعياً أو سنوياً ليست سوى تذاكر او أوامر دفع يمكنه تقديمها الى المتجر الذي يرغبه، والتي تعطيه الحق في الحصول على السلعة التي اختارها، وباختصار لا يوجد في اقتصاد أو مجتمع ما شيء قليل الأهمية في ذاته مثل النقود»[2].

= مرنة وأقل نفقة. أما كيفية ضمان قيمتها فذلك يتم عن طريق الدولة. ولذلك فقد أنشأ عام ١٧١٧م بتأييد من لويس الرابع عشر بنكاً يصدر أوراق نقد مضمونة (أي يمكن تحويلها الى معادن نفيسة)، ثم تطور هذا البنك الى بنك ملكي يصدر أوراق نقد لها قوة الالزام وغير مضمونة بالمعادن النفيسة، غير ان الافراط في اصدار النقود الورقية لتمويل عمليات شركة الهند قد أدى الى انخفاض قيمة العملة، واحداث أزمة ثقة كبيرة، مما أدى الى فشل التجربة والى تأخير نظام الائتمان في فرنسا لمدة تزيد عن القرن، وكانت هناك ردود فعل من قبل المدرسة الكلاسيكية ضد آرائه التضخمية التي تبالغ في أهمية النقود، مما أدى بالمدرسة الاخيرة الى اتخاذ موقف مضاد للتحليل النقدي، أنظر في هذا الموضوع:

André Piettre. Pensèe économique et théories Contemporaines, Dalloz – Paris pp. 51 – 52.

(١) دافيد ريكاردو David Ricardo (١٧٧٢ ـ ١٨٢٤) اقتصادي انجليزي من أصل هولندي يعتبر من أهم مؤسسي المدرسة الكلاسيكية، أنظر مؤلفه:

The Principles of political economy and taxation, ed. y. m. Dent 1962. p. 194.

(٢) جون ستيوارت ميل Stwart Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) فيلسوف واقتصادي انجليزي يمثل مرحلة تالية من الفكر الكلاسيكي ذو الصبغة الاجتماعية أنظر مؤلفه:

=Principles of political economy, Boston 1848 – Tome 2 pp, 7 – 8. (There cannot

والأساس النظري للفكر الكلاسيكي يرجع الى قانون ساي[1]. الذي يقضي بأن « العرض يخلق الطلب عليه » أو بعبارة نقدية: « حجم الانتاج يحدد الانفاق ». فالانتاج يخلق بالضرورة القوة الشرائية الخاصة به. حيث أن العناصر الانسانية التي تساهم في الانتاج من منظمين وعمال وأصحاب رؤوس الأموال (الرأسماليين) يحصلون على دخول نقدية في شكل أرباح وأجور وفوائد، كنتيجة لمشاركتهم في هذا الانتاج. وجملة هذه الدخول تمثل ثمن أو نفقة هذا الانتاج، والتي هي بذاتها تسمح للحاصلين عليها باعادة شراء هذا الانتاج.

فالعرض او الطلب الكلي، أو المنتجات والدخول أو التيارات الحقيقية والتيارات النقدية، تكون دائماً متساوية في الاقتصاد النقدي، ما دام فائض الطلب النقدي يعادل الصفر[2].

= in short, be intrinsically a more insignificant thing in the economy of society than money...).

(١) جان باتيست ساي J. B. Say (١٧٦٧ - ١٨٣٢) اقتصادي فرنسي من رواد المدرسة الكلاسيكية. وقانونه يعرف باسم قانون الأسواق Loi des débouches. وساي ينضم الى الفكر الكلاسيكي من حيث ان النقود ليست مصدراً للثروة، وهي عبارة عن ستارة تخفي الحقيقة الاقتصادية، أما النقود الحقيقية فهي المنتجات ذاتها ومن هنا جاءت الصيغة المشهورة « المنتجات تتبادل مع المنتجات » Les produits s'échangent contre les produits.

(C'est la production qui crée une demande pour les produits, un produit crée offre, dés cet instant un débouche a d'autres produits pour tout le montant de sa valeur).

J. B. Say: Traité d'économie politique, 2ème éd. 1814 – p. 149.

وإذا كان من الممكن ان يزيد عرض بعض المنتجات عن الطلب، فان نقص البعض الآخر يعيد التوازن الكلي الى حالته وهذا هو معنى عبارة ساي التالية:

Certains produits surabondant parce que d'autres sont venus à manquer p. 142.

من المرجع السابق.

(٢) يمكن صياغة قانون ساي رياضياً، على أساس صيغة التوازن لفالراس كالآتي: طـ ب + طـ ن ≡ ع ب + ع ن علاقة تطابق (≡)

حيث ترمز: طـ ب: الطلب على السلع

طـ ن: الطلب على النقود

ويترتب على التحليل النظري السأبق عدة نتائج هامة أبرزها:

أولا - تواجد قطاعين أساسيين في الاقتصاد: **قطاع عيني** موضوعه عرض وطلب السلع والسندات. ويتحقق فيه التوازن بالتقاء كل من منحنى الطلب والعرض. وبالتالي يتحدد ثمن التوازن متمثلا في الأسعار النسبية أو علاقات المبادلة بين السلع. فهذه الأسعار هي التي تلعب الدور الرئيسي والمؤثر في عملية **تخصيص** الموارد. ومن ثم فإن تغيرها يؤدي الى تغيرات أساسية في الانتاج والتوزيع والتشغيل وكافة المتغيرات الاستراتيجية المكونة للنشاط الاقتصادي. **وقطاع نقدي** موضوعه عرض وطلب النقود. وثمن التوازن فيه يتمثل في الاسعارالنقدية أو**المطلقة**. ويتكون من مجموعة من المعادلات الكمية والتي تسمح بتحديد المستوى العام للأسعار وقيمة النقود.

ثانياً - الانفصال التام بين القطاعين. وهذا يعني غياب كل تأثير للنقود أو الأسعار المطلقة على تكون الاسعار النسبية. وبالتالي غياب كل تأثير على

= ع ب: عرض السلع
ع ن: عرض النقود
وطبقاً لقانون الأسواق فان فائض الطلب النقدي يساوي دائماً الصفر أي أن:
ط ن − ع ن ≡ صفر مما يؤدي الى أن: ط− ن ≡ ع ن وبالتالي فان ط ب ≡ ع ب، وهذا هو معنى تطابق العرض الكلي مع الطلب الكلي، والتيارات الحقيقية مع التيارات النقدية.

ويمكن ان نصيغ التوازن الكلي للعرض والطلب في صورة تجمع بين القيم الحقيقية والقيم النقدية كالآتي:

$$\sum_{ز=1}^{ن} ع_ز \, س_ز \equiv \sum_{ز=1}^{ن} ط_ز \, س_ز$$

حيث ترمز: ع الى كميات السلع المعروضة
ط إلى كميات السلع المطلوبة
س الى الاسعار النقدية
وز ترمز الى رقم السلعة حيث ز = ١ و٢ و... ن

أنظر في تفصيل ذلك: O. Lange, Say law: a restatement, and criticism, in studies in mathematical economics and econometrics, Chicago 1942.

أنظر أيضاً: E. M. Classen: Monnaie, revenu national et prix, Dunod – Paris 1968 – p. 8.

الانتاج والتشغيل وغيره من المتغيرات الاقتصادية العينية. واذا فرض ووجدت علاقة ما بين القطاعين فهي تتمثل في العلاقة النسبية بين الرصيد النقدي وحجم السلع من جانب ومستوى الأسعار من جانب آخر[1]. فالنقود لا تمارس تأثيرها على الأسعار النسبية او الانتاج الا عن طريق وبواسطة المستوى العام للأسعار. وهكذا فإن استقرار هذا الاخير يعني غياب كل تأثير للنقود على المتغيرات السابقة. ولكن هل يعني هذا أن تغير أو تقلب المستوى العام للأسعار يمكن أن يؤثر على الظواهر العينية في الاقتصاد؟

هنا الإجابة بالنفي، إذ أن تأثير النقود طبقاً للتحليل الكلاسيكي هو محايد دائماً وفي كل الظروف. فأي تغير في كمية النقود بالزيادة او بالنقصان دون أن تقابلها زيادة مماثلة في كمية السلع المنتجة، سوف تؤدي الى زيادة أو نقصان مستوى الأسعار بنفس النسبة. وهذا يعني أن النقود ليس لها سوى دور مضاعف (بالسالب أو بالإيجاب) على الأسعار المطلقة، دون إخلال بنسب أو قيم المبادلة بين السلع (الأسعار النسبية). فالتحليل السابق ينظر الى العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار باعتبارها مجرد علاقة تعكس العلاقات الاقتصادية العينية. فالحصول على النقود يتلوه دائماً استخدام النقود في شراء سلع أخرى طبقاً للدورة: بضاعة ـ نقود ـ بضاعة (ب ـ ن ـ ب).

إن الأفكار والوقائع السابقة قد ساهمت في تطوير الأبحاث الفكرية التي تعالج المشاكل النقدية. كما أثرت النظرية بمجموعة من الأساليب والسياسات، بهدف العمل على استقرار الأسعار، ومن ثم تعقيم دور النقود في إثارة الأزمة في النشاط الاقتصادي. غير أن بساطة وجهة النظر تلك تخفي في طياتها مجموعة من المتناقضات. فالتحليل السابق يفترض تحقق التوازن دائماً: التوازن الحقيقي والتوازن النقدي، ولكن الوقائع تنفي ذلك. فالاقتصاديات الرأسمالية قد تعرضت لتقلبات ومراحل كان هناك فيها فائضاً في الانتاج أو التشغيل والعكس. وفي الكثير من الأحيان اعتبرت النقود سبباً لتلك التقلبات، وفي أحيان أخرى اعتبرت نتيجة لها. ولقد ترتب على ذلك فشل النظرية

---

(١) وهذه هي الفكرة الاساسية في النظرية الكمية والتي تسعى الى تحديد قيم النقود دون السلع.

الاقتصادية، مع تطور الظروف التاريخية، في تفسير الكثير من العلاقات النقدية غير المتوازنة والمرتبطة بالانتاج والتشغيل والأسعار. كما كانت أساليب السياسات النقدية محدودة الفاعلية فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية والبطالة. وفاقت الوظائف الاستثنائية للنقود وظائفها العادية أو التقليدية.

وفي مواجهة التحليل السابق، برز لنا اتجاهاً فكرياً مضاداً للاتجاه الأول، وهو في هذه المرة اتجاهاً نقدياً خالصاً: يرفض بداءة الفرض القائم على تجريد الاقتصاد العيني من كل خصيصة نقدية. ويرى ثانياً أن للنقود دوراً وأهمية في تفسير الظواهر العينية. ويعطي الأولوية في هذا المجال للتحليل النقدي على حساب التحليل العيني. بل وتذهب بعض قطاعاته المتطرفة الى إعتبار القطاع النقدي أساس الحياة الاقتصادية الحديثة، وهو كسابقه يعتمد في تبريراته على مجموعة من الظروف التاريخية بالإضافة الى الأفكار النظرية.

ولنبدأ أولا بالظروف التاريخية، حيث ارتبطت وظائف النقود وقيمتها بتطور أشكالها، وبتطور نوعية ودور المؤسسات المصدرة لها. فاذا كانت النقود قد اتخذت في مرحلة تاريخية معينة أشكالا معدنية (ذهبية أو فضية)، فان طبيعة المادة المكونة لها، قد ساهمت في استقرار قيمتها طوال القرن التاسع عشر، على أساس أن قيمة النقود مستمدة من قيمة المعادن المصنوعة منها، ومن ثم فإن تناقص قيمة المعادن النفيسة يعني تناقص قيمة النقود، وبالتالي انتهاء عصر الاستقرار النقدي. وهذا ما حدث بالفعل تطبيقاً لمبدأ الندرة النسبية. إذ أن اكتشاف كميات كبيرة من الذهب والفضة في كاليفورنيا واستراليا، أدى الى انخفاض قيمة النقود المعدنية وإرتفاع مستويات الأسعار. وبالتالي تراجع القوة الشرائية وبداية ظهور الحركات التضخمية الحديثة.

وإذا إنتقلنا لمرحلة تاريخية تالية (نهاية القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين)، فإن المشكلة قد عرضت بصورة مغايرة. حيث عجزت الموارد النقدية المعدنية عن تلبية احتياجات الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الوطنية من الموارد المالية المصاحبة للنمو الاقتصادي السريع واحتياجات الحروب التي تميزت بها تلك الفترة. فظهرت النقود الورقية (الائتمانية والقانونية)، وتمتعت

بادئاً بحرية التحويل الى نقود معدنية (قاعدة الذهب أو قاعدة المعدنين). ولكن هذه الامكانية سرعان ما تقلصت، وانهارت بالتالية قاعدة الذهب (على الأقل في النطاق الداخلي). وأصبحت قيمة النقود منفصلة عن قيمة المعادن النفيسة. فقيمة النقود هي في قوتها الشرائية، والضمان الوحيد للقوة الشرائية هو قدرة الجهاز الانتاجي الداخلي وخاصة قطاع الصناعة[1].

هنا وضحت العلاقة بين نمو النشاط الانتاجي وأدوات التمويل النقدي. وبدأت المؤسسات المصرفية في التأثير بصورة أكيدة في النشاط الاقتصادي. أولا باعتبارها الصانعة للأدوات النقدية. وثانياً كمجمعة للادخارات (التراكم الرأسمالي). وأخيراً كمحققة للاستثمارات. وحل التركز المالي محل التركز الفني. وسيطر رأس المال المصرفي على رأس المال الصناعي والتجاري. أما الدولة فقد تخلت عن وظيفة الحارس، وبدأت تمارس التدخل في الحياة الاقتصادية بصورة فعلية وفعالة. وقد كان في غالبيته تدخلا نقدياً، تركز حول الانفاق العام، واستخدام وسائل الميزانية (عجز الميزانية ـ القروض ـ الضرائب)، وتثبيت الأسعار، والتمويل المباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي أو المحافظة على استقراره.

وهكذا أصبحت النقود تمارس دوراً متكاملا في الحياة الاقتصادية. حيث اتسع نطاقها لتحتوي كافة وسائل الدفع التي يمكن ان يقبلها المجتمع في المعاملات. وخضعت الاقتصاديات الوطنية المختلفة لمراحل من النمو

---

(١) على سبيل المثال تجربة البروفيسور شاخت Schaht (مدير البنك المركزي ووزير المالية فيما بين الحربين العالميتين) في ألمانيا، حيث ان التضخم العنيف Galopante الذي ساد المانيا بعد الحرب العالمية الاولى أدى الى الانهيار التام لقيمة المارك Reichsmark وتقلص الرصيد المعدني النقدي. ومن ثم فقد ألغى بروفيسور شاخت العملة القديمة وأحل محلها عملة جديدة هي Rentenmark ولم يكن غطاء هذه العملة متمثلا في المعادن النفيسة وانما غطاؤها هو الذمة الوطنية. فالضمان هنا افتراضي. اذ لم يكن هذا المصدر قابلا للتحويل الى سلع. وللمرة الأولى في التاريخ نجد عملة وطنية الضمان الوحيد لها يتمثل في القوة الانتاجية الصناعية. وقد كان نجاح هذه التجربة عاملا أساسياً في تغيير الكثير من الأفكار في النظريات النقدية، انظر في ذلك:

Marcel Rudloff: Economie monétaire nationale et développement, éd. Cujas – Paris 1969 – pp. 239 – 240.

والإنكماش. وارتبطت حركات الأسعار بطبيعة وحجم الانفاق النقدي العام والخاص من جهة، وبالطلب على النقود من جهة أخرى. واستخدمت النقود كأداة لتوزيع الدخل وخاصة بين الأجور والأرباح والفوائد. كما أن سعر الفائدة باعتباره ثمن الأقراض والاقتراض، اعتبر المقياس الأساسي في عملية تخصيص وتوزيع الموارد الاستثمارية على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ولقد ساهمت الافكار النظرية في تدعيم التطور التاريخي. وهي أفكار لم تقدم بصفة انفرادية وكاملة بواسطة أحد المؤلفين، بل نتيجة لجهود جماعي ساهمت فيه عديد من التيارات الفكرية، المتماثلة أحياناً والمتنافرة أحياناً أخرى وان كان يجمعها الاتفاق حول رفض الفكر التقليدي، ونفي صفة الحيدة عن النقود. وقد بدأت تلك الأفكار في مراحل تاريخية ملازمة لتطور الوقائع الاقتصادية السابقة، أي خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ففالراس يرى مثلا «أن النظريات التقليدية للنقود لا تشرح كل الحقيقة. فالنقود ليست أداة إحصاء فحسب، بل هي أيضاً مخزناً للقيمة. وعلى هذا فان السيولة النقدية يمكن أن تطلب أو يرغب فيها لذاتها[١]. وقد كان ذلك بداية لزيادة أفكار جديدة في النظرية النقدية. فالنقود هي سلعة مفيدة، بمعنى أنها يمكن ان تكون موضوعاً لطلب خاص استقلالا عن السلع والخدمات التي يمكن أن تشتري بها. وهي كذلك لأنها سلعة من طبيعة خاصة. وإذا كانت الآراء قد اختلفت حول تحديد طبيعة هذه السلعة، فهي تشترك معا ـ كحد أدنى ـ في أن النقود تمثل الجزء من الدخل السائل لكل شخصية اقتصادية (الأصول السائلة بمعناها المتسع). وحائز السيولة النقدية يتمتع بالمقدرة على

---

(١) ليون فالراس Lèon Walras اقتصادي فرنسي (١٨٣٤ - ١٩١٠) مؤسس مدرسة لوزان وصاحب نظرية التوازن العام، ومن أهم مؤلفاته:

Principes d'une théorie mathématique de l'échange – 1873. Eléments d'économie pure, 1877.

أنظر في شرح تفكيره النقدي:

E. James: histoire sommaire de la pensée économique, éd, Montchrétien, Paris 1956 – pp. 381 – 382.

شراء السلع في اللحظة والمكان اللذان يراهما مناسبين أو «لا يفعل ذلك». فللنقود استخدامات متعددة تتجاوز مجرد التحول الى سلع وخدمات. وسعر الفائدة هو ثمن تحول النقود الى سلع. وبذلك فهي لا تظهر فقط في حالة الاستهلاك، وإنما أيضاً عند الاستثمار. فهذا الأخير يربط بين الحاضر المؤكد (الأصول السائلة المستثمرة) وبين المستقبل الاحتمالي (الربح).

وإذا كان من المتصور أن يتفق الحاضر مع المستقبل، فالعكس أيضاً صحيح. فامكانية التوازن النقدي تفترض في نفس الوقت إمكانية الاختلال النقدي. والاختلال النقدي يؤثر ليس فقط على المستوى العام للأسعار، وإنما أيضاً على العلاقات بين عوامل الانتاج الحقيقية.

وتعتبر نظريات التوازن النقدي بلورة فكرية وتجريداً للآراء المتناثرة السابقة. والفكرة الأساسية تتمثل في أن التوازن الاقتصادي العام يتوقف على تحقيق التوازن النقدي. وهذا يعني أن الاختلال في التوازن العيني إنما يعود الى الاضطراب في أداء النقود لوظائفها. ونحن هنا نفرق بين اتجاهين أساسيين في نظريات التوازن النقدي:

الاتجاه الاول: وهو اتجاه نقدي خالص، وتمثله المدرسة السويدية (فيكسل وميردال) والمدرسة الهولندية (كوب مان وهلتروب) والمدرسة النمساوية (هايك)، والذي يعتبر القطاع النقدي هو القطاع المسيطر والمحدد للنشاط الاقتصادي. وتتركز المشكلة الأساسية في تحقيق التوازن على دراسة علاقة النقود وهي تؤدي وظائفها بالأسعار من خلال سعر الفائدة.

الاتجاه الثاني: وهو أتجاه أقل تعصباً للقطاع النقدي، وأكثر تكاملا مع النشاط الحقيقي. ويمثل هذا الاتجاه بصفة رئيسية كينز وكذلك هيكس وهانسن. والتوازن عندهم يرتبط بالعلاقة بين النقود من جهة والدخل والتشغيل من جهة أخرى.

وأيا كان منطوق ومبررات تلك النظريات والتي تتداخل فيما بينها، فهناك بعض النتائج الهامة التي تترتب على النظريات السابقة، نعرضها بصفة مبدئية:

أولا: التحليل النقدي يرتبط بالأثر الذي تمارسه النقود على الإقتصاد.

وعليه يجب أن ندرس الشروط الضرورية لتأدية النقود لوظائفها. وهذه الشروط هي التي تسمح بالمرور من اقتصاد عيني مركب إلى نموذج مثالي لاقتصاد نقدي.

ثانياً: على عكس التحليل الكلاسيكي، النقود طبقاً لتلك النظريات ليست محايدة دائماً، وهي محايدة في ظروف استثنائية فقط أي عندما يكون هناك توازن نقدي تبعاً لشروط المدرسة الكلاسيكية الجديدة(١).

ثالثاً: التوازن النقدي عملية غير متصلة بسبب الفجوة التي تحدث بين الانفاق النقدي وبين عرض النقود من جهة، وتغيرات سعر الفائدة من جهة أخرى.

رابعاً: كثيراً من الاحتياطات النقدية تقدم بواسطة المؤسسات التي تصنعها (البنك المركزي ـ البنوك التجارية). وفي غالب الأحيان فإن زيادة هذه الاحتياطيات يعتبر عاملا محركا للنشاط الاقتصادي، ونقص هذه الاحتياطيات يمثل اعاقة لهذا النشاط.

إن هذا الاتجاه الثاني في محاولته المبالغة في إبراز دور وتأثير النقود في النشاط الاقتصادي الحقيقي، إنما يرجع ـ في نظرنا ـ إلى حقيقة أساسية مرتبطة بهيكل النظام الرأسمالي. وهو استغلال النقود كستار لامتصاص الكثير من متناقضات هذا النظام. وليس أدل على ذلك من ظاهرة التضخم المزمن والمضطرد في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين في المجتمعات الرأسمالية الصناعية، وما استتبع ذلك من ارتفاع مستمر في الأسعار من شأنه الاقلال من القوة الشرائية ونصيب الفئات المنتجة من ثمرات النمو في هذه البلدان. وبالمثل فإن ادعاء معدلات إيجابية للنمو الحقيقي في البلدان المتخلفة، في حين

---

(١) النقود تكون محايدة في حالة ما إذا كان مرور الاقتصاد من مرحلة اقتصاد مبادلة خالص الى مرحلة اقتصاد مبادلة نقدية لا تؤدي الى أي تغيير في قيم التوازن للتغيرات العينية. فالنقود المحايدة هي انعكاس للتوازن النقدي «وهذا هو تعريف كوب مان» انظر المرجع السابق الاشارة اليه E. L. Classen وبعبارات رياضية فالاختلال في التوازن النقدي أي طـ ن − ع ن ≠ صفر سوف يؤدي الى الاختلال في التوازن الحقيقي أي أن طـ ب − ع ب ≠ صفر.

انها في الواقع مجرد زيادات نقدية، ما يجعل من عملية التنمية عملية وهمية. والنتيجة هو استهلاك هذه البلاد لرؤوس أموالها الطبيعية المتراكمة.

فنحن نعتبر النقود في ميكانيكية النمو أو التنمية متغيراً خارجياً[1]. ولا نعتبرها ـ كما يجب ـ متغيراً داخلياً[2]، مما يعني أن أي علاج جوهري ليس من الضروري أنه يمس أداة المتناقضات: النقود. فهي ليست سبباً. ولذا فقد تركت دون علاج مشكلة الرصيد النقدي المتزايد بالنسبة للدخل القومي. وتغاضينا عن تصرفات الأشخاص الاقتصادية حائزي النقود. ولم تعطى تفسيرات واضحة لتصرفات البنوك والمؤسسات المالية وانفاق الدولة وتأثيراتها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

إننا نتساءل: هل يمكن أن ينطبق على النقود، ما ذكره الفيلسوف فيرباخ[3] عن الانتماء والاغتراب بالنسبة للانسان؟ لقد أخبرنا هذا الفيلسوف أن الفكرة ليست هي التي تكون الانسان، بل الانسان هو الذي يكون الفكرة بتخيله لها. وعندما يتم له ذلك يصبح ملتزماً وأسيراً ومنتمياً إلى هذا التخيل. وإن كان هذا يمكن أن يثير الجدل بالنسبة الى المثاليات، فهو أقرب إلى الانطباق فيما يتعلق بالنقود. فليست النقود هي التي سبقت وجود الانسان، بل هو الانسان الذي خلقها، عندما أحس بحاجته الى أداة لتسهيل مبادلاته. وبإتمام ذلك ـ للأسف ـ أصبح أسير هذا الاختراع وملتزما به. وأصبحت هذه الأداة هي كل شيء في النظام الرأسمالي، دون أن تكون مسئولة عن أخطائه، لأنها ليست من مسبباته، حتى لو قيل عنها إنها مجرد ستار وترجمة حرفية للعلاقات الاقتصادية الحقيقية فحسب.

بل إنه لما قامت الثورة الكينزية[4] بعملية التصحيح في النظام الرأسمالي

---

(١) Exogenous variable.

(٢) Endogenous variable.

(٣) Feuerbach فيلسوف ألماني، ولد في مقاطعة Landshut (١٨٠٤ – ١٨٤٢) تأثر بهيجل ثم انفصل عن المثالية الهيجلية وأسس المادية الاجتماعية.

(٤) الثورة الكينزية نسبة الى John M Keynes اقتصادي انجليزي، ولد في ١٨٨٣، ويعتبر مؤلفه في النظرية العامة للتوظيف، والفائدة والنقود General theory of employment, interest and money ثورة منهجية وموضوعية بالنسبة للفكر التقليدي الرأسمالي.

رغبة في تلافي مصيره، وقعت في ذات التناقض، فهي تركيب عجيب بين تفحيص لحالة عدم التوازن والأزمات في المجتمع الرأسمالي، مردها إلى أسباب اقتصادية حقيقية، مهملة بذلك العوامل النقدية، وبين علاج هو في الواقع - ومهما قيل - يعتبر وصفة نقدية، متمثلة في الانفاق أو الطلب الفعال لتحقيق التشغيل الشامل. ولعل أكبر دليل على فشل هذه النظرية، بعد أكثر من ثلاثين عاماً من التطبيق والانتشار، ما نشاهده الآن في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، من عدم أو من تواجد مزدوج للتضخم والانفاق المتزايد مع بطالة مستمرة في ذات الوقت (الاقتصاد الأمريكي)، أو من هذا الفشل الذريع لعملية التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة التي تأثرت بالنموذج الكينزي المجدد على أيدي لويس[١] أو فرانكل[٢]. كالهند وباكستان مثلا. كذلك يمكن ابراز هذا التناقض على مستوى الوحدات الجزئية، بما هو مشاهد الآن، من التجاء المشروعات الصناعية والتجارية الى وسيلة التمويل الذاتي[٣] لتوسعاتها الأستثمارية، مبتعدة بذلك عن الأسواق المالية والادخارات الخارجية ومعتمدة على مواردها الذاتية الناتجة عن أحجامها وأشكالها الاحتكارية وشبه الاحتكارية. وبالرغم من ذلك نلاحظ ارتفاع أسعار الفائدة في مختلف الأسواق المالية والنقدية[٤].

وحين نقرر أهمية دور النقود في الحياة الاقتصادية للنظام الرأسمالي، فان ذلك لا يعني انكاراً لأهمية الاقتصاد الحقيقي (انتاج وتوزيع). بل إننا نرى أن العلاقة بينها تكاملية، ويجب بالتالي النظر إلى العلاقة بين النظرية النقدية

---

(١) A. W. Lewis: Economic development with unlimited supplies of Labour, in Agarwala and Singh, The Economics of Underdevelopment Oxford University Press, pp. 400 – 449.

(٢) M. Frankel: Producer goods, Consumer goods, and acceleration of growth, Economic Journal, 1961, pp, 1 – 20.

وقد تأثرت مصر في بداية تنميتها الاقتصادية (وبالذات في الخطة الخمسية الاولى واتباع سياسة تفضيل للاستثمارات لصالح السلع الاستهلاكية) بالسياسة الكينزية.

(٣) Autofinancement

(٤) وهذا يعني واقعاً أن الاثنان، أصبح في غالبية مخصصاً للاستهلاك، وبذلك لا يتحمل المستهلك فقط عبء ارتفاع الأسعار، بل كذلك أسعار الفائدة.

والنظرية الاقتصادية من زاوية مختلفة، فالنظرية النقدية هي جزء من النظرية الاقتصادية، أو بمعنى آخر هي دراسة للعلاقات الاقتصادية الحقيقية من خلال تأدية النقود لوظائفها كوسيط في الحياة الاقتصادية.

ابتداء من هذا التصور، نحاول ان ندرس المشكلة النقدية من خلال العلاقة بين البناء النقدي والبناء الاقتصادي. وبادئاً نحن نرفض التقسيم التقليدي بين ما يسمى الاقتصاد الحقيقي، وما يسمى الاقتصاد النقدي. فليس هناك سوى اقتصاد وحيد. وكل أقتصاد في العصر الحديث يتمتع بخصائص نقدية. وهذه الحقيقة تتضح عندما نحدد مفهومنا للنظرية الاقتصادية. فالأخيرة موضوعها - كما نعرف - القوانين والأنماط التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الموارد المادية. وتتوقف طبيعة تلك القوانين على طريقة الانتاج التي تسود المجتمع، والتي بدورها تتكون من قوى الانتاج (العمل بتكوينه الواعي ومعرفته العلمية - أدوات العمل - المواد موضوع العمل)، وعلاقات الانتاج (أي الروابط التي تنشأ بين الأفراد في العملية الانتاجية والتوزيعية).

فالقوانين الاقتصادية هي نتاج الروابط الاقتصادية بين الأفراد. وهي روابط تستمد صفتها هذه من حيث أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع بمناسبة اشتراكهم في النشاط الاقتصادي [1]. والسؤال الذي يبرز الآن هو: كيف يمكن أن يتحقق الاتصال بين مختلف العناصر المشاركة في العملية الانتاجية، باعتبار أن هذا الاتصال ضروري لتوليد الروابط الاقتصادية؟.

لا شك أن هذا الاتصال يتحقق في الاقتصاد المعاصر من خلال علاقات المبادلة، فالانتاج هو انتاج السوق أو انتاج الفائض بقصد المبادلة.

وهذه المبادلة هي التي تحول المنتجات الى سلع [2]، وتحقق تداول ودوران

---

(١) دكتور محمد دويدار ودكتور مصطفى رشدي: الاقتصاد السياسي - المكتب المصري الحديث ١٩٧٣ ص٦٣٥.

(٢) المرجع السابق ص٣١ حيث تفرق بين المنتجات والسلع، على أساس أن السلع هي دائماً منتجات انتجت للمبادلة، أما المنتجات فليست سلعاً دائماً. وعلى أية حال فان انتاج المبادلة يفترض:

= أن هناك تقسيماً اجتماعياً للعمل.

السلع بين مختلف عناصر البناء الاقتصادي. وهي مبادلة نقدية بمعنى أنها تتم من خلال تأدية النقود لوظائفها كوسيط في الحياة الاقتصادية. فالنقود تعتبر في الاقتصاد بمثابة ظاهرة أو رابطة اجتماعية تعمل على استمرار وتواجد الروابط الاقتصادية لعناصر البناء الاقتصادي من خلال العملية الانتاجية والتوزيعية.

وعلى هذا لا يمكن ان نتصور الآن امكانية استخدام النقود، سواء في أشكال متماثلة أو أشكال متناثرة (الأصول النقدية والمالية المتعددة) انفصالا عن عملية الانتاج وتوزيعه بين المنتجين والمستهلكين والمؤسسات النقدية والمالية. وحتى إذا افترضنا أن تلك العناصر يمكن أن تعمل بطريقة انفرادية كل في مجال تخصصه، فهي تعمل في نطاق ترابطي من خلال تداول السلع عند مرحلة تخصيص الموارد وتوزيعها. فالنقود تعمل في نطاق الاقتصاد كما يعمل الدم في الجسم. حيث أن دورانها يحقق تغذية أعضاء الجسم وتحقيق الاتصال بينهم بهدف تحقيق توازنه. وهذا ما يفسر كيف أن النقود وجدت في المجتمعات السابقة على الرأسمالية، كما وجدت في المجتمعات الرأسمالية، ووجدت أيضاً في المجتمعات اللاحقة على الرأسمالية. فتداول النقود كظاهرة اجتماعية يتكامل مع انتاج وتوزيع السلع، وإن اختلفت القوانين التي تحكم هذا التداول، باختلاف النظام الاقتصادي في كل مجتمع، إلا ان هناك مجموعة من القوانين العامة التي يخضع لها تداول النقود في كافة المجتمعات [1].

ويهمنا في دراستنا للنقود في الاقتصاد المعاصر أن نتعرف على ما يلي:

في مرحلة أولى: النظرية العامة للنقود أي القوانين العامة التي تحكم نشاط النقود في علاقاتها بعملية الانتاج وتداول هذا الانتاج، لكافة المجتمعات التي

= = ان الانتاج يقوم به الافراد على وجه الاستقلال.

= ان الانتاج يتم بقصد المبادلة.

= ان الناتج ـ الذي يصبح سلعة ـ يكون نافعاً للآخرين أي يمثل قيمة استعمال اجتماعية.

ونضيف الى ذلك ان النقود هنا تمثل الرابطة او الظاهرة او المتغير الذي يساهم في تحقيق دورة الانتاج من خلال المراحل السابقة.

(١) الدكتور محمد دويدار: محاضرات في الاقتصاد السياسي (الاقتصاد النقدي) ـ المكتب المصري الحديث ـ اسكندرية ١٩٧٤ ص٣١.

تعمل في نطاق اقتصاد المبادلة. وهذه الدراسة العامة والمجردة تساعدنا على تفهم وظائف النقود والتنبؤ بمستقبل العلاقات النقدية وتأثيرها في الحياة الاقتصادية.

وفي مرحلة ثانية: القوانين الخاصة بتداول النقود في المجتمع الرأسمالي أي مجتمع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، والسوق المرسل، والدافع الشخصي والربح كمعايير وخصائص. وهنا يتجاوز دور النقود عملية الانتاج والتوزيع، لكي تسهم في عملية إعادة الانتاج وتحقيق التراكم الرأسمالي وتمويل الإقتصاد، وما يثيره ذلك من مشاكل للنمو والتقلبات والتضخم.

وفي مرحلة ثالثة: المشاكل النقدية في الاقتصاديات المتقدمة أو التي في طريق النمو. فاذا كانت دراستنا تنصب أساساً على النظرية في النظام الرأسمالي، فهي لها صفة المقارنة. والمقارنة تعني أولا مقارنة الواقع بالنظرية والسياسات التي يمكن اتباعها للادارة الرشيدة للنقود في المجتمع. فكما سنعرف النقود لا يمكن أن تدير نفسها بنفسها. إذ لا بد من سياسة نقدية تعمل في اطار السياسة الإقتصادية وأهدافها المبتغاة. والمقارنة تعني ثانياً أنه كلما أحسسنا بأن هناك تغيراً جوهرياً في العلاقات النقدية الحقيقية من خلال تطور النظم. فمن الضروري إيضاح العلاقة بين النظام الاقتصادي وهذا التطور. ولذا فان تعرضنا للمشاكل النقدية، في البلاد التي في طريق النمو باعتبارها تمثل مرحلة ما قبل الرأسمالية، تساعدنا بصفة أساسية، على تفهم واقع اقتصادياتنا العربية، وعلى بيان دور النقود ووظائفها في عملية التنمية الاقتصادية والعقبات النقدية التي تعترضها عندئذ وكيفية التغلب عليها، وعلى تصورنا لبناء نقدي يتفاعل بطريقة متكاملة مع البناء الاقتصادي.

بقيت مرحلة رابعة تعتبر من أدق المراحل وأهمها، وفيها نتعرف على النظرية النقدية من خلال الاقتصاد العالمي. فاذا كانت النقود تحقق التكامل بين العناصر والمتغيرات الاقتصادية في إقتصاد المبادلة الداخلية. فدورها لا يقل أهمية في نطاق المبادلات الدولية. فالعملية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني ما هي إلا مرحلة تمهيدية، تلحقها دائماً مرحلة ثانية وهي إندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي. والنقود تلعب هنا أيضاً دور محقق

الاتصال ومولد الروابط الاقتصادية بين العناصر المشاركة في البناء الاقتصادي العالمي من خلال التجارة الدولية (تبادل السلع) أو من خلال حركات رؤوس الأموال. فاذا كانت دراستنا تنصب بصفة أساسية على نموذج « اقتصاد مغلق » تاركين التعرض للمشاكل النقدية على المستوى الدولي، إلى ما كتبه المختصون في العلاقات الاقتصادية الدولية[1] ، إلا انه من الواضح أن دراسة العلاقات الانتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني لا ينفصل عن المشاكل النقدية الدولية. فالكثير من تلك المشاكل مسئولة عن الإضطرابات الداخلية. كما أن مشاكل البناء الاقتصادي والنقدي الداخلية تنعكس آثارها على النطاق الدولي. ولنعطى مثالا لذلك بالإقتصاد السعودي. فالاقتصاد السعودي يمثل الآن (ومستقبلا) قوة اقتصادية ستحوذ على سيولة نقدية ضخمة ناتجة من المصادر الدولية (عائدات النفط). ومن الطبيعي ان استكمال البناء النقدي الداخلي. بما يتضمنه ذلك من توافر سوق نقدية كمركز لتجميع الادخارات، وسوق مالية كمنفذ للأستثمارات، وخطة صناعية مكملة، سوف يؤدي إلى استيعاب وإمتصاص جزء كبير من هذه السيولة في عملية إعادة الإنتاج الداخلي. وهذا من شأنه أن يرتب آثاراً معينة في السيولة العالمية والعلاقات الإقتصادية الدولية.. وبالعكس فان التأخر أو التراخي في استكمال هذا البناء النقدي الإقتصادي الداخلي، سوف يترتب عليه آثار معاكسة تماماً في الإقتصاد العالمي. وهذا مثال واضح أولا على مدى الإرتباط الداخلي بين البناء النقدي والبناء الاقتصادي، وثانياً على مدى الإرتباط بينهما وبين النظام النقدي الدولي. وعلى أية حال فان مدى تماسك العلاقات بين البناء النقدي والبناء الإقتصادي على النطاق الداخلي، يعتبر العامل المحدد لطبيعة وشكل الإندماج للاقتصادي الوطني في الإقتصاد العالمي. وبحيث نستطيع أن نقرر بعد تفحص البناء الداخلي ما إذا كان الإقتصاد الوطني يعتبر في نطاق المبادلة الدولية: إقتصاد متبوع أو مسيطر، أو إقتصاد تابع ومسيطر عليه، أو مجرد إقتصاد مشارك.

---

(١) نشير على الطالب المهتم بتلك الموضوعات بالرجوع الى مؤلف حديث للاستاذ الدكتور .وجيه شندي في المدفوعات الدولية وأزمة النقد، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٧٥.

وعند الإنتقال إلى الشق الثاني، تواجهنا مشكلة المنهج، أو القواعد العلمية اللازمة لتحليل المعلومات ووضعها في أطارها المنطقي، بهدف الوصول الى الحقيقة. والبداية تتعلق بنوعية المعالجة: نظرية أو تطبيقية. والواقع أن أي دراسة يمكن أن تعرض نظرياً ثم تراجع بعد ذلك عملياً، أو أن نبدأ بالملاحظة والاستقصاء، لكي نخلص إلى العلاقات والمبادىء بعد ذلك. ولكل منهج مزاياه وعيوبه، الا أنهما متكاملان، ولا يمكن أن تكون العلاقة بينهما استبدالية. وإذا كنا قد اخترنا البدء بالدراسة النظرية، فان ذلك لا يعني إتباعاً مطلقاً للمنهج الأول. فغالباً ما تكون النظرية هي نتاج الواقع والملاحظة في مرحلة معينة، ومصدراً لوضع سياسات وأدوات تطبيقية في مرحلة تالية. وإذا كانت الدراسة نظرية فالطريقة تحليلية. فهي تسمح لنا بتجميع كل المعطيات النظرية والعملية والفنية، وتحليل خصائص العناصر والمكونات، ومحاولة التوفيق بين الفروض النظرية والنتائج التجريبية.

غير أن المشكلة الأكثر دقة منهجياً، هي تحديد مستوى المعالجة. فالتحليل الاقتصادي الحديث ينقسم في هذا المجال إلى قسمين: التحليل الكلي[1] والتحليل الجزئي[2]. فبينما يهتم الأول ويرتبط بفكرة الشمول والعلاقات الكلية، سواء ما تعلق منها بالكميات الاقتصادية الكلية: كالحجم الكلي للانتاج أو التشغيل أو المستوى العام للأسعار، أو ما تعلق بالقرارات والسياسات لتوزيع الاستثمار القومي، يهتم الثاني بالكميات الجزئية وتصرفات الوحدات الاقتصادية من الأفراد والمشروعات، كل استقلالا في نطاقه. والتفرقة الحقيقية ـ في نظرنا ـ لا تتعلق بالحجم المادي، بقدر ما تتعلق بالإطار أو بالاتجاه أو زاوية التحليل.

ولذا فمن الأفضل القول بأن التحليل الكلي ـ وهو ما يعنينا هنا ـ يرتبط

---

(١) وهي كلمة من أصل يوناني تعني كبير Marco economics

(٢) وهي كلمة من أصل يوناني تعني صغير micro – economics. وأول من أدخل تعبير micro, marco في التحليل الاقتصادي، هو الاقتصادي النرويجي Ranger Frisch سنة ١٩٣٣.

بالظواهر والعلاقات الجمعية، باعتبار أن هذه العلاقات تكون فئة كلية متماسكة، تحتوي على عناصر متعددة ومتباينة، متشابهة في قراراتها أو متناقضة، وتكون في مجموعها النشاط الاقتصادي القومي. ونحن إذ نحاول استعراض النظرية النقدية من خلال هذا الإطار، فاننا نقرر بذلك خياراً كغيره من الخيارات، تمليه اعتبارات متعددة: سواء أكانت نظرية، تاريخية أم تطبيقية.

فبالنسبة للاعتبارات النظرية والمنطقية، فالتحليل الكلي يقوم على أساس، أنه بدلا من دراسة منفصلة لعملية معينة، أو وظيفة بذاتها، أو عنصر خاص كل منها مرتبط بظاهرة أو علاقة اقتصادية محددة، يستحسن أن نعترف بأن هناك بعض العمليات أو العناصر التي تنتمي الى وظائف وعلاقات كلية، وأن هذا الانتماء يحدد كثيراً من الأشكال والتنظيمات الجزئية، وحقيقة العلاقات بينهم بالنسبة للفئة الأم المصدر[1] . وبحكم الانتماء إلى الأصل نجد بعض الخصائص المشتركة بين الوحدات الجزئية المكونة للفئة الكلية، وإن كان هذا لا يمنع من وجود بعض الخصائص الأخرى المتباينة. ومن ثم فعملية المرور من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي تثيرالكثير من الصعوبات. ويأخذ التحليل الكلي في الاعتبار بعض الظواهر والعلاقات التي لا تبدو على النطاق الفردي. كما أن تصرف المجموعة وسلوكها وخصائصها الذاتية مجردة عن عناصرها، لا يمكن أن يتحدد فقط طبقاً لخصائص وسلوك العناصر المكونة لها، وتكون النتيجة أنالكثير منالعلاقات والافتراضات التي تعتبر صحيحة وحقيقية على مستوى الوحدات الجزئية، ليست كذلك على مستوى النظام أو الهيكل الاقتصادي الكلي.

ولعل اتجاه الدراسة نحو تحليل العلاقات الهيكلية، من شأنه دفعنا، إلى محاولة التركيب من خلال التعارض والتناقض بين المكونات. وهنا تبرز الطبيعة الديالكتيكية للعلم. فالعلم ذاته ـ مركباً كان أو معقداً ـ يسكن الفكرة

---

(١) راجع مذكراتنا لطلبة تسم الدكتوراه ـ دبلوم العلوم الاقتصادية والمالية: نظرية ورياضة البرامج الاقتصادية ـ كلية الحقوق جامعة الاسكندرية عام ١٩٧١ ـ ٩٧٢/ ص١ وما بعده.

ويتعلق بالحقيقة. وهو ديالكتيكي لأنه يصعد نحو التركيب والتأليف بمساعدة الأفكار والعلاقات. وبقدر ما تتحد الواحدة بالأخرى، والجزئية بالجزئية، بقدر ما تكتمل العلاقة وتتولد الظاهرة. وهكذا فالأفكار المتعلقة بالحقائق الجزئية محاطة دائماً بحقيقة كلية. وعندما ترتبط الأخيرة بالكلية، فمن الصعب تحديدها، إذ لم نأخذ في الحسبان، نطاقها باعتبارها علاقات ممتدة من خلال الزمان والمكان. وبمجرد اكتمالها تصبح علاقة جديدة وظاهرة مستقلة منفصلة عن مكوناتها.

والتحليل السابق وإن كان ظاهره نظرياً، إلا أنه يخضع للمراجعة الواقعية. فنحن نختار حالة اقتصادية معينة، في محاولة لإيجاد علاقة بين الظواهر الوحدوية أو الجزئية والظواهر الكلية[1] . وهنا نفرق بين عملية التجميع[2] وهي تفترض التماثل والتشابه بين العلاقات، وبين عملية التركيب وتتعلق بالعلاقات ذات الطبائع والأوصاف المختلفة. وهذه التفرقة تنعكس بدورها على الطرق الفنية المستخدمة. فبينما يعتمد التجميع على الطرق المباشرة، يعتمد التركيب على الطرق غير المباشرة والإحصائية. ولنبدأ بالتجميع[3] ، ولنجعل الأمر يتعلق بتقدير العلاقة بين الطلب أو إستهلاك سلعة معينة والدخل. وباختلاف مجموعات الأفراد، نحصل على مجموعة من دوال الطلب الآتية:

$$ط_١ = ف_١ (د)، ط_٢ = ف_٢ (د) ..... ط_ر = ف_ر (د)$$

---

(١) Micro relations – Macro relations

(٢) Aggregation

(٣) أنظر في ذلك:

H. Theil: Linear aggregation of economic relations North Holland, Amsterdam, 1965 p. 31.

R. G. Allen: Mathematical economics, second edition Macmillan, London 1966 pp. 687 — 698.

وكذلك في رسالتنا المقدمة الى جامعة باريس ـ مركز الدراسات الاقتصادية التطبيقية والادارة الاقتصادية ومعالجة المعلومات تحت عنوان: تأثير التغيرات التكنولوجية على دالة الانتاج ـ دراسة قياسية للتناقض بين النظام الطبيعي والنظام الدالي ١٩٧٠/٦٩ ص٦٤.

حيث ط = الكمية المطلوبة، د = الدخل، ف = العلاقة الدالية ويتمثل الطلب الكلي لهذه السلعة في المعادلة الآتية:

$$ط_1 + ط_2 + ط_3 \ldots + ط_ن = ف_1 (د) + ف_2 + ف_3 (د) + \ldots\ldots + ف_ن (د)$$

وبإعطاء صورة صريحة لهذه الدوال، ولتكن الصورة الخطية [1]، نحصل على مجموعات دوال الطلب الفرعية الآتية:

$$ط_ز = أ_ز د_ز + ب_ز \qquad (ز = ١ ، ٢ ، \ldots\ldots ، ن)$$

حيث أ ، ب ثوابت، ويقومان بدور مقاييس الدوال.

ومن خلال هذه المجموعة من الدوال الفرعية، يمكن عن طريق التجميع، الحصول على دالة الطلب الكلية الآتية:

ط = أ د + ب.

على أساس أن:

$$ط = \sum ط_ز ، \quad أ = \bar{أ} = \frac{1}{ن} \sum أ_ز$$

$$د = \frac{1}{\bar{أ}} \sum أ_ز د_ز ، \quad ب = \sum ب_ز$$

وهي علاقة تجميعية خطية للطلب الكلي بالنسبة لسلعة معينة، مشتقة من مجموعة الدوال الفرعية. وهنا يمكن أن نقرر أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ويعتمد ذلك على المقياس (أ)، الذي يمثل الميل الحدي للاستهلاك، أو بمعنى أدق متوسط الميول الحدية للاستهلاك بالنسبة لمجموع الدوال.

إلا أنه عندما نترك التجميع ونتجه نحو التركيب، نصطدم بعدة حقائق: تعدد السلع، وتعدد الأفراد، وإختلاف الدخول، وتباين توزيع الدخول. وتتغاير الميول الحدية للاستهلاك حسب ظروف كل سلعة، وتختلف المرونات، ويصبح أي متوسط تجميعي غير ممثل للمجموعة، ولا يعكس الإتجاهات الحقيقية للاستهلاك. وبذلك تصبح الطرق المباشرة للتجميع غير كافية. ونلجأ بالتالي الى الطرق غير المباشرة وخاصة الإحصائية منها، وتتحول العملية إلى

---

(١) Linear

تركيب للعلاقة بين المتناقضات. ونبحث هنا عن النطاقين الزماني والمكاني للظاهرة. ويكفي لكي نقدر الدالة الكلية للاستهلاك في إقتصاد قومي معين، أن نختار شكلا نظرياً تقريبياً للعلاقة (خطية أو لا خطية)، ثم نقوم بملاحظة قيم المتغيرات في لحظات زمنية معينة. وبالنسبة لنطاق الاستقراء نحصل على القيم، ونقوم بتقديرها[1]، من خلال الشكل المختار، لكي نحدد بعد ذلك القيمة الكلية لمعاملات الدالة، والتي تحدد طبيعة العلاقة. فاذا كان الشكل المختار على سبيل المثال، هو الشكل الخطي، نقوم بتقدير الدالة الآتية:

ط = اد + ب + ج

بحيث يحتفظ لـ (ط)، (أ)، (د)، (ب) بمسمياتها السابقة، في حين أن (ج) هو متغير إضافي عشوائي لإمتصاص الأخطاء التي قد تنشأ عن ملاحظة وتقدير القيم التجريبية للمتغيرات. هذه الطريقة الإحصائية ـ النظرية، من شأنها أن تعطي لنا قيما تقريبية، تمتص المتناقضات الداخلية وتعبر عن إتجاه العلاقة في نطاقيها الزماني والمكاني.

والدراسة التحليلية الكلية ليست حديثة النشأة، فجذورها تمتد في الفكر الإقتصادي. فاذا كان التقليديون وخاصة آدم سميث وريكاردو[2]، قد حاولوا تحليل هيكل النظام الرأسمالي، إلا أن مجهوداتهم قد اقتصرت على تحليل الموازنات بالنسبة للوحدات الجزئية، دون أن يترتب عليها موازنات كلية مماثلة. وبذلك كانت نتائجهم مجرد إكتشافات جزئية، دون القدرة على السيطرة على كلية العلاقة. ربما سبق الطبيعيون[3] المدرسة التقليدية في هذا النطاق. فقد إستطاعوا عن طريق الجدول الإقتصادي[4] تقديم صورة كلية للنشاط الإنتاجي والتوزيعي لإقتصاد قومي زراعي، وإستخلاص علاقات إقتصادية بين القطاعات المكونة لهذا الإقتصاد.

أما أول محاولة فكرية شاملة، فقد بدأت بالتحليل الماركسي. فهذا الأخير

---

(١) وتقديرها Estimation عن طريق استخدام مثلا Method of Least square
(٢) A. Smith... D. Ricardo المراجع السابقة
(٣) physiocrates.
(٤) Tableau économique

هو تحليل كلي، لأنه يتناول دراسة قوانين التطور الرأسمالي، وخاصة أثر تراكم رؤوس الأموال على معدلات الأرباح والبطالة والأزمات. لقد لاحظ ماركس أن للاقتصاد الرأسمالي مكوناته الأساسية، وهي ليست مستقلة الواحدة عن الأخرى، بل تتداخل وترتبط بالعلاقات الإجتماعية مكونة الهيكل الإقتصادي الكلي. فرأس المال يدرس الهيكل وأساسه: طريقة الإنتاج الرأسمالية(١). وهي لا تنتمي إلى قرار فردي أو تاريخ محدد. بل تغطي مجموعة كلية من حيث الزمان والمكان، وكل عنصر من عناصر الإنتاج له خصائصه الهيكلية والكلية.

ثم جاء كينز بثورته الإقتصادية، كانت في بدايتها ثورة من حيث المنهج استلهمت روح الكلية والإجتماعية من التحليل السابق، ولكن مع إختلاف الغاية. لقد حاول أن ينتقل بنا من العلاقات الجزئية إلى العلاقات الكلية في محاولة لعلاج الأزمة في النظام الرأسمالي. واستبدل بالتحليل الجزئي العلاقات الكلية، وبالتحليل التقليدي المؤسس على ميكانيكية العلاقة التحليل الوظيفي. وأحل التبريرات الكلية محل التبريرات الجزئية المتعلقة بالفرد أو المشروع. ولجأ الى التجميع ودراسة المتغيرات الكلية من دخل واستثمار وادخار وغيرها. وربط بين هذه المتغيرات وكل من السياسة الإقتصادية والنقدية.

أن هذا ليجرنا الى بحث العلاقة بين السياسة الإقتصادية أو النقدية والتحليل الكلي. فالدولة ومؤسساتها تتدخل يومياً في الحياة الاقتصادية؛ وتؤثر على موازنة وسلوك الأشخاص الاقتصادية المختلفة. وهذا التدخل يرتبط بحجم المشاكل. ولا يمكن أن يتصور هذا الحجم إلا على مستوى النشاط الإقتصادي القومي، وإلا قضت السياسة الإقتصادية على القدرات الخلاقة وذاتية المشروعات وأثرت في كفاءة الإدارات الإقتصادية لهذه الوحدات. فيجب إذن أن يتم هذا التدخل في اطار كلي، وباتفاق تام مع قواعد التخطيط القومي والإقليمي. فالسياسة الاقتصادية «لا بد أن تتجه إلى كميات تجميعية وإلى متوسطات، ولا يمكن أن تتعرض لحالات فردية. فهي تتدخل للتأثير في

---

(١) Mode de production capitaliste

الإستهلاك الكلي أو في حجم أو توزيع الإستثمارات أو في المستوى العام للأسعار [١].

ومن السياسة ننتقل إلى القرارات. ونفرق هنا بين القرارات الحدية أو الجزئية؛ والقرارات الهيكلية أو الكلية. ففيما يتعلق بخطة إنتاجية معينة، يمكن أن تغير القرارات الجزئية، من عناصر الانتاج ومن بعض الخصائص الجزئية للناتج... الخ. ولكن التغيرات المرتبطة بالحجم أو بالهيكل لا يمكن أن تتم إلا على مستوى كلي. وتلعب النقود هنا دوراً بالغ الأهمية. فازاء تعدد القرارات وتنوعها؛ من الضروري؛ قبل تحليل كل قرار وإستخراج النتائج؛ أن تركز هذه القرارات في مجموعة قليلة محدودة ولا يمكن ان يتم هذا التركيز دون إجراء حساب في عبارات نقدية من شأنه معالجة التناقضات الداخلية بين القرارات الجزئية.

إن التحليل الكلي بإستخدامه أدوات توحيد متجانسة، يحقق لنا دراسة كل الخصائص غير المتماثلة لعناصر متعددة، والتي تكون العالم المحيط بنا إقتصادياً وطبيعياً، من خلال عنصر متماثل (النقود)، محركة بذلك كل نشاطنا الفكري في الربط بين الظواهر المختلفة. وبذلك يتحقق الغرض من الإرتباط بين النظرية النقدية والتحليل الكلي. وتستطيع النظرية، عن طريق قياس وتحديد القوى التي تحدد مستوى الإنتاج والتشغيل والأسعار، تحقيق أهدافها وتفسير عمل الإقتصاد القومي ككل.

وعليه فان دراستنا من الناحية الموضوعية والمنهجية معا سوف تبدأ بدراسة:

البناء النقدي أي العلاقات النقدية كمفهوم محدد: ويرتبط ذلك بتحديد ماهية النقود ووظائفها، وطبيعة مكونات الرصيد النقدي، وكذلك المؤسسات النقدية من حيث التعريف والوظائف، بما في ذلك العلاقات والاطارات السوقية منها (السوق النقدي والتوازن النقدي ـ السوق المالي ومشكلة التمويل

---

(١) راجع في ذلك: المؤلف القيم لزميلنا الدكتور حازم الببلاوي: النظرية النقدية مقدمة الى نظرية الاقتصاد التجميعي ـ مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧١ ص٢١٨.

والسيولة في الإقتصادالقومي). وسوف نعالج ذلك في الفصول الأربعة الأولى، ثم ننتقل ثانياً إلى دراسة **طريقة عمل البناء النقدي من خلال البناء الاقتصادي**: وهذا يعني دراسة العلاقات التكاملية بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الاقتصادية العينية، وبيان مدى تأثر وتأثير النقود، وهي تؤدي وظائفها، بظواهر القيمة والأسعار، والانتاج والتوزيع، والرفاهية الاقتصادية، وعمليات التنمية والنمو، والتقلبات والأزمات من خلال ظاهرتي أو نظريتي التضخم والدخل القومي. وسوف نعالج ذلك في الفصلين الخامس والسادس.

الفصل الأول

في ماهية النقود وتحديد الرصيد النقدي

(الثروة عندما تتخذ الشكل النقدي)

المبحث الأول

التطور التاريخي

١ ـ قواعد المنهج والتطور التاريخي

التاريخ هو وصف للانسانية من خلال الزمن. وأهمية البدء بالدراسة التاريخية لظاهرة ما تتضح في أنه لا يمكن تفسير حاضرها إلا بماضيها، ما دام الحاضر هو تركيباً للوقائع والأفكار السابقة، ومن خلال التاريخ تحدث عملية التطوير والتغيير. ومن هنا يبرز الحاضر باعتباره ضرورة منطقية ونتيجة حتمية للتغلب على متناقضات الماضي وعجزه عن إيجاد الحلول المناسبة. ويخضع التاريخ حين ذاك في مسيرته لقوانين التطور المختلفة.

والنقود كظاهرة اجتماعية مركبة، ذات أبعاد متعددة، معرفتها تستدعي منا وصفا لها من خلال تطورها التاريخي، وما يرتبط بهذا التطور من أشكال وخصائص، تنعكس على أدوارها الوظيفية، وعلى التنظيمات التي تحقق لها اداء مهامها، وتشكل في النهاية مجموعة وسائل الدفع التي يحوزها الاقتصاد في فترة معينة والعوامل المؤثرة فيها.

ولو حاولنا أن نعرض تاريخيا لنشأة النقود من خلال هذا المفهوم، لكانت قوانين التطور الديالكتيكي[1] أكثرها دقة وانطباقاً. فهناك تقابل عجيب بين منطق الأحداث وخطواتها الزمنية. وليس إذن من قبيل الصدفة، أن تتولد النقود، من خلال تطور العلاقات الاقتصادية (انتاج وتوزيع). من مرحلة الانتاج الذاتي المقترن بظاهرة الاشباع الذاتي، للجماعات الانسانية الأولى، إلى مرحلة الانتاج المتخصص المقترن بالحاجة إلى المبادلة.

---

(١) وهو ما يعني ان كل فكرة تحمل في ثناياها عوامل نقيضة تؤدي الى هدمها وتكون فكرة ثالثة تجمع بين الحدث ونقيضه.

فالنقود ـ كظاهرة اقتصادية ـ تعتبر ابتكارا انسانياً، أملته ضرورة حل التناقض بين سكون نظام اقتصادي معين في فترة تاريخية محددة، وحركة فنون الانتاج واحتياجات الانسان المستمرة والمتجددة بتجدد التاريخ. وهي في مسيرتها ارتبطت منهجياً وتاريخياً بثلاثة مراحل: الأولى وتتميز بنظام أقتصادي مغلق، ممتليء بالمتناقضات ممثلا للفكرة[1]، والثانية وتبدأ بظهور اقتصاد المبادلة كنقيض[2] للفكرة الأولى، وكمحاولة لتلافي قصوره، والذي لا يمكن أن تكتمل صورته، إلا بتواجد أدوات استقراره وهي النقود بوظائفها الحديثة، لتحقق معا التركيب[3] بين الفكرة ونقيضها، ولتكون لنا الاقتصاد النقدي ممثلا المرحلة الثالثة.

٢ ـ اقتصاد اللامبادلة والتقدم الفني (الفكرة)

ففي ظل النظام الاقتصادي الأول، اعتبر الدخل الحقيقي ـ أي مجموعة السلع والخدمات التي تتكفل كل جماعة بانتاجها ـ كافياً نسبياً لإشباع حاجاتها. ولما كان التوزيع يتم تلقائياً وداخلياً طبقاً للأنمطة الاجتماعية السائدة، فلم تكن هناك ضرورة للدخول في علاقات اقتصادية مع الجماعات الأخرى. ولكن هل يمكن أن تبقى احتياجات الإنسان ثابتة؟. وهل من المتصور أن تظل فنون الانتاج جامدة ومحصورة في صورتها البدائية؟. لقد برهنت مختلف العوامل السيكولوجية والبيولوجية والاجتماعية، على انتفاء صفة الجمود عن عقلية الإنسان، وصفة الثبات لاحتياجاته.

كان إذن الانتقال التاريخي من تلك الصورة البدائية للانتاج، إلى مرحلة الإنتاج المتخصص، وما يستتبع ذلك من ضرورة الاتصال بين الجماعات المختلفة مواجهة لتعدد الحاجات التي لم تستطع وسائل الانتاج وطرقه إشباعها أو مجرد متابعتها. وتلاقياً للتوزيع المتباين للموارد الطبيعية والإنسانية على مختلف أنحاء العالم. ونتيجة منطقية لتعقد المعرفة العلمية، وللفروق الموجودة في القدرات الإنسانية.

---

(١) Thesis

(٢) Antithesis

(٣) Synthesis

لقد تمثل ذلك بادئاً في تخصص كل جماعة في انتاج سلعة أو مجموعة من السلع. بل أنه في داخل الجماعة ذاتها، كان هناك نوع من التخصص الدقيق، أو ما يعرف بتقسيم العمل، متمثلا في توزيع المهام بين أفراد الجماعة الواحدة بالنسبة لعملية انتاجية معينة. ثم أعقب ذلك تبادل السلع والخدمات أو بمعنى أدق مبادلة الخبرات والانجازات الإنسانية المتجسدة في السلع والخدمات المتبادلة بين مختلف الجماعات.

٣ ـ المبادلة والمقايضة (النقيض)

ولعل أهم مظاهر التقدم الاقتصادي، بظاهرتيه التخصص وتقسيم العمل هو آثاره الإيجابية الواضحة على حجم الإنتاج. فالتخصص باعتباره تركيزاً على القدرة الإنتاجية لكل عنصر من عناصر الإنتاج. (العمل، رأس المال، المواد الأولية، الآلات... الخ)، في هدف معين، من شأنه أن يجعل كل عنصر من هذه العناصر يزداد انتاجه فنياً، ويستغل على أوسع نطاق ممكن. كما أن تقسيم العمل، يبسط من العملية الانتاجية، ويحقق المران والخبرة الكافيتين لعناصر الإنتاج.

ارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية أو الإنتاجية في فرع الإنتاج المتخصص فيه تؤدي غالباً إلى تحقيق فائض أو زائد في السلعة المنتجة ولتكن «∆ ا» يتجاوز الحاجة الخاصة لتلك الجماعة، وفي نفس الوقت إلى نقص في السلع الأخرى التي تحتاجها هذه الجماعة، ويفتقر جهازها الإنتاجي عن توفيرها بالقدر اللازم لاحتياجاتها. يقابل ذلك جماعة أخرى، ونتيجة أيضاً لظروف طبيعية وجغرافية، متخصصة في انتاج سلع أخرى محققة بذلك فائضاً فيها، ولتكن تلك السلعة «ب» ومحتاجة في نفس الوقت إلى السلع الأولى «ا» عندئذ تبدو الحاجة الى المبادلة. مبادلة فائض كل جماعة بفائض الأخرى «∆ ا» بـ«∆ ب». وهذا ما حدث بالفعل في المجتمعات الأولى، وهو ما يمكن تعميمه بتعدد السلع والخدمات. وأصبحت المبادلة تقوم على أساس تبادل السلع بعضها ببعض، أو ما يعرف بنظام: المقايضة[1].

---

(١) Bârter

فالمقايضة هي مبادلة سلعة بأخرى. وهي كأساس للمبادلة تفترض وجود السوق لإتمامها. ومعنى السوق هو توافر إرادات (العرض والطلب) ووجود زمان ومكان لوقوع الحدث، وسلعة أو سلع موضوع المبادلة، وثمنا أو أثمانا مقياساً لقيمة المبادلة. ومن عدم توافر بعض أو كل هذه الشروط يتبين لنا مصاعب المقايضة كأساس للمبادلة.

١ - ففيما يتعلق بالإرادة، يفترض لتحقيق المبادلة على أساس المقايضة ضرورة توافق الرغبات[١]، أي رغبة كل طرف في الحصول على السلعة المقدمة من الطرف الآخر كمية ووصفاً. وبذلك يصبح كل طرف عارضاً لسلعته وطالباً لسلعة الطرف الآخر. ربما يكون ذلك ممكناً عندما يكون السوق مكوناً من طرفين أو عدد قليل من الأطراف، مكملا بعدد محدود من السلع. عندئذ يمكنه قياس توافق الرغبات مباشرة. غير أنه كلما ازداد عدد الأطراف أو عدد السلع موضوع المبادلة، بدت صعوبات المقايضة أكثر وأكثر، وظهرت التناقضات بصورة واضحة.

فلنفترض مثلا وجود ثلاثة عارضين: « ا »، « ب »، « ج »، وثلاث مجموعات من السلع. هنا يمكن ان يظهر التناقض، وإن كان ذلك لا يمنع المقايضة. كأن يحتاج « ا » إلى سلعة « ج »، دون أن يحتاج « ج » إلى سلعة « ا » وإنما يحتاج إلى سلعة « ب » الذي بدوره يحتاج إلى سلعة « ا ». وكما يوضح الشكل (١)، يمكن إتمام عملية المقايضة بالرغم من التناقض الثنائي.

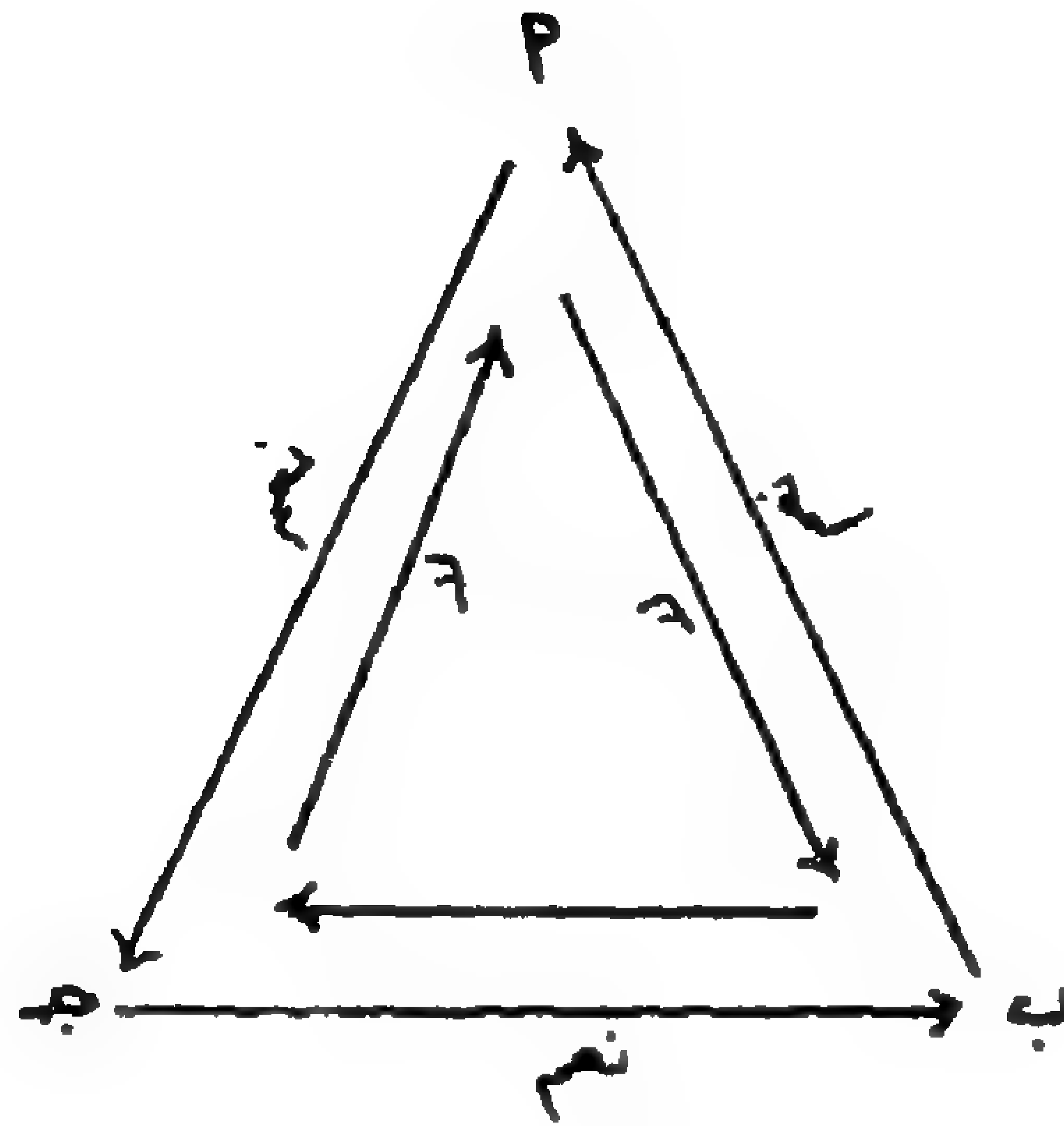
ويمكن تعميم هذه الفكرة، إذا تصورنا أكثر من ثلاثة عارضين، وكميات وأنواع متعددة من السلع، حيث يمكن قياس كميات السلع المتفق عليها بين مختلف العارضين، باعتبارها منطقة تقاطع الإرادات.

ومن الواضح أنه كلما كثر العارضون، وكثرت السلع، قل تكامل الإرادات وبرزت بصورة واضحة، العقبات أمام المبادلة على أساس المقايضة.

ب - وحتى بفرض توافق الرغبات، فمن الصعب تحقيق ذلك مكاناً وزماناً. مكاناً: لصعوبة نقل السلع وارتباطها بخصائص الحجم والتخزين.

---

(١) Double coincidence



شكل (١)

وزماناً: لاختلاف مواعيد انتاج السلع، وخاصة السلع الزراعية، التي تخضع لمواعيد مختلفة للبذور والحصاد.

ج - يضاف إلى ذلك، أن التقدم الفني ادى الى ابتكار سلع جديدة لإشباع حاجات جديدة. وتعدد مثل هذه السلع، واختلاف خصائصها؛ بجانب صعوبة تقييم الخدمات، يجعل المبادلة على أساس المقايضة أكثر صعوبة.

د - ولعل من أعقد مشاكل المقايضة: هو تقييم المبادلة، على أي أساس تقيم السلع المتبادلة؟ .ما هو معدل مبادلة كل سلعة بأخرى؟ .كيف يمكن مواجهة معدلات التبادل المختلفة، المتعددة بتعدد السلع، والتي هي بذاتها تخضع لتقلبات متعددة مرتبطة بتغير خصائص كل سلعة، أو حتى بتغير الزمان والمكان.

بل ربما نتجاوز الصعوبة الى الاستحالة، عندما نحاول تحديد معدل المبادلة بين سلع مقسمة. وسلع غير قابلة للانقسام، وعلى أية حال، يجب مسبقاً معرفة قيمة استبدال كل سلعة بأخرى، وأساس هذا التقييم.

٤ ـ التحول من المبادلة الطبيعية الى المبادلة النقدية (التركيب)

دفعت الصعوبات السابقة الى ضرورة البحث، عن الوسائل الممكنة للتغلب على معوقات المبادلة على أساس المقايضة. وبالفعل تفتق الفكر الأنساني عن تبسيط عملية المقايضة المتعددة الأطراف والمتعددة السلع. بادئاً عن طريق تحديد معدل حسابي أو وحدات حسابية لإمكانية إتمام عملية المقايضة. ثم تلا ذلك تجسيد هذه القيمة المحاسبية في سلعة معينة تختار كقاعدة للمقارنة وإليها تقاس قيم السلع الأخرى. وانتهى الأمر بتجاوز هذه السلعة لوظيفة القياس، لتصبح لها قيمة ذاتية، يقبلها الجميع في المعاملات، ويمكن تخزينها وانتقالها من حيث الزمان والمكان. ولكي ندرك طبيعة هذا التطور، يحضرنا في هذا المجال محاولة التوفيق بين تحليل كل من ماركس وفالراس ونيزر[(١)]، في خطوات ثلاث:

أ ـ فإقتصاد المقايضة ـ وأساسه إمكانية تبادل السلع فيما بينها مباشرة يمكن أن يعبر عنه بالصيغة التالية (حيث س تمثل فئات السلع):

س<==>س ...... (١)

غير أنه حتى في هذه الصورة البدائية، من غير المتصور أن تتم المبادلة الطبيعية، دون ان تسبقها نظرة تقديرية لكل طرف من أطراف المبادلة. إذ أن أي نشاط إقتصادي، هو في الواقع عملية إختيار. وأي إختيار يجب أن يستند مقدماً إلى حساب. ولا تناقض في ذلك مع عملية المقايضة. فأية عملية حسابية لا تستدعي بالضرورة، وجود وحدات مادية لإتمامها. فالحساب قبل كل شيء. هو تخيل وطريقة للتفكير المنطقي. ولا بد إذن من أن تتم المقايضة عن طريق عملية حسابية نقدية لترجمة القيم الشخصية للسلع المتبادلة.

---

(١) K. Marx: Capital, Vol. I. Progress Publishers, Moscow 1965, Part one, Chapter 3 pp. 94 – 145.

L. Walras: Eléménts d'Economie politique pure, 11 leçon Pichon et Durand.

H. Neisser: Der Tauschwert des geldes Jena 1928, p. 13.

ولو تخيلنا هذا الحساب في نطاق المقايضة، لكان عدد معدلات المبادلة التي يمكن الحصول عليها، متوقفاً ـ من جهة ـ على عدد السلع أو العناصر المكونة للفئة الكلية للسلع، وعلى عدد الفئات المشتقة الداخلة في عملية المبادلة من جهة أخرى. فلو فرض ـ مثلا ـ أن عدد عناصر الفئة الكلية (ف) = ن؛ أي أن:

$$\text{ف} = \{\text{ا، ب، ج} \ldots \ldots \text{ن}\}$$

وكان المطلوب معرفة عدد معدلات المبادلة الحسابية ـ لكل سلعتين معا[١] داخل نطاق الفئة الكلية، فان ذلك يتحدد بصيغة التوافيق الآتية:

$$\binom{\text{ن}}{٢} = \frac{\text{ن}!}{٢!\ (\text{ن} - ٢)!}$$

والتي يمكن تبسيطها لكي تصبح:

$$= \frac{\text{ن}\ (\text{ن} - ١)}{٢}$$

فإذا كان ن = ٣ تصبح الصيغة السابقة كالآتي:

$$\frac{٣\ (٣ - ١)}{٢} = ٣$$

ويكون المطلوب إذن، هو معرفة معدلات المبادلة الثنائية لمجموعات السلع الثلاث الآتية:

(أ، ب)، (ب، ج)، (ج، أ)

فاذا كانت وحدة من «ب» = ٣ «أ» فيكون ثمن ب بالنسبة لـ «أ»

---

(١) كما يمكن تعميمها بتعدد الفئات المشتقة Sub sets من ٢ الى ق ومع افتراض أن ق ≥ ن. ومن المعروف، انه إذا كانت الفئة الكلية تحتوي على ثلاثة عناصر (أ، ب، جـ)، فان عدد الفئات المشتقة، تتحدد بالصيغة الآتية $٢^{\text{ن}} = ٢^{٣} = ٨$ فئات مشتقة (على أساس ن = عدد العناصر في الفئة). وهذه الفئات المشتقة هي على التوالي: (أ)، (ب)، (جـ)، (أ، جـ)، (ب، جـ)، (أب) (أ، ب، جـ)، والجزء الفراغي.

يتحدد بمعدل مقلوب الكميتين المتبادلتين $\frac{٣}{١}$

واذا كانت وحدة من «ح» = ٦ «أ» ثمن ج بالنسبة لـ «أ»
يتحدد بمعدل مقلوب الكميتين المتبادلتين $\frac{٦}{١}$

وبالمثل فان وحدتين من «ب» = ١ «ج» فيكون ثمن ب بالنسبة لـ «ج» يتحدد بمعدل مقلوب الكميتين المتبادلتين $\frac{٢}{١}$

ب ـ وإزاء تعدد معدلات المبادلة الحسابية، كنتيجة لكثرة السلع يصبح اختصارها ضرورة، ويمكن تحقيق ذلك، إذا وجدت سلعة معينة بين مجموع السلع، تلعب دور النقود الوسيطة. وعندما تختار هذه السلعة وتربط بوحدة حساب معينة، تأخذ الصيغة (١)، الصورة الآتية:

س ⟷ م ⟷ س (٢)

ونتيجة لهذا التحديد: سلع ـ نقود ـ سلع. فان عدد معدلات المبادلة لفئة من السلع عناصرها «ن» مأخوذة ثنائياً، تختصر من الصيغة السابقة لكي تصبح:

(ن ـ ١)

وإذا كانت ن = ٣، فعدد هذه المعدلات سيكون:

(٣ ـ ١) = ٢

ففي المثل السابق يكفي معرفة معدل المبادلة بين كل من (أ، ب)، (أ، ج)، لكي نستخلص مباشرة معدل المبادلة بين (ب، ج)، أي:

$$\text{ثمن ب بالنسبة ج} = \frac{\text{ثمن ب}}{\text{ثمن ج}} = \frac{\text{ثمن ب/ثمن أ}}{\text{ثمن ج/ثمن أ}} = \frac{٣}{١} : \frac{٦}{١} = \frac{١}{٢}$$

ويمكن أن تعمم هذه النتيجة مع تعدد السلع. فيكفي أن نحدد معدل المبادلة لكل سلعة بالنسبة لسلعة معينة أو حتى بالنسبة لوحدة مثالية[1]، لكي

---

(١) وبمراجعة التاريخ المصري القديم، نجد أنه منذ الاسرة الرابعة، حتى حكم الملوك الملقبين

نحصل على معدلات المبادلة بين كافة السلع الأخرى. والتفسير الاقتصادي لهذه الظاهرة يتمثل في قواعد التحكيم. فاستخدام سلعة موحدة كمقياس لقيم السلع الأخرى، وكأساس للمقارنة، من شأنه أن يحقق التوازن بين مختلف أثمان السلع.

ج - أما المرحلة الثالثة والأخيرة، ففيها تتجسد الوحدة الحسابية في شكل مادي معين، ويصبح لهذا الشكل المادي كيان ذاتي، من شأنه أن يعطي للصيغة السابقة (٢)، الشكل التالي:

س <==> م <==> س .....(٣)

وهنا تنقسم عملية المبادلة الى مرحلتين مستقلتين. فبدلا من أن تتم عملية المبادلة طبقاً لما سبق في نفس اللحظة، وفي نفس المكان، وباستمرار، نجد أن تقسيم العملية إلى: سلع - نقود، نقود - سلع. يعني انفصال الزمان والمكان. وتترتب على ذلك نتائج هامة: أولها أن السلع تباع في مقابل النقود، دون أن يكون من الضروري أن تستخدم النقود في شراء سلع أخرى. وثانيها أن هذه النقود يمكن أن تستخدم بادئاً في شراء السلع، دون أن تستلزم أن تكون هذه النقود، قد حصل عليها من عملية مسبقة، وثالثها امكانية خلق النقود وتدميرها، انفصالا عن عملية خلق ومبادلة السلع والخدمات.

والنتيجة النهائية، أن الشكل الكلي للتساوي، أو جوهر المبادلة، يصبح هو مبحث القيمة ذاتها، مجردة عن وحدات قياسها. وإن كان يمكن التعبير عنها أو قياسها بسلعة معينة، سلعة تكون محددة جماعياً، لها وظيفتها الاجتماعية وخاصتها الاحتكارية.

٥ - مشكلة اختيار السلعة الوسيطة أو خصائص النقود

اختيار وسيط للمبادلة، مقبول من الجميع، ويكون مقياسا لقيم السلع

برمسيس، استخدم المصريون وحدة محاسبية، يطلق عليها علماء المصريات « شات - Chat »، وهي لم تكن سلعة مادية، وإنما مجرد وحدة مثالية حسابية عليها تقاس قيم السلع، وتحدد نسب التبادل فيما بينها. راجع في ذلك

P. Montet: La Vie quotidienne en Egypte au temps des Ramses édit. Hachette – Paris pp. 164 – 166.

الأخرى، هو في الواقع، مشكلة اختيار ما اصطلح على تسميته بوحدات القيمة النقدية أو النقود. وهو كأى اختيار آخر يجب أن يؤسس على معايير وخصائص معينة، تتفق مع الهدف من وجوده ومن توافر كل أو بعض هذه الخصائص، نستطيع أن نحدد درجة كفاية هذا الوسيط على أداء وظائفه، وقدرته على البقاء. ويمكن اجمال هذه الخصائص فيا يلي:

أ ـ أن تكون تلك الوحدات مقبولة من الجميع، أي لها صفة **العمومية** إذ أن هذه الصفة التي تمنحها خاصية الإلزام. وقد تطورت هذه الصفة من القبول الاختياري، المؤسس على الثقة في قيمة وحدات النقد ذاتها (الذهب مثلا) الى القبول الإجباري، عندما حلت إرادة الدولة في التعبير عن إرادة الجماعة، وأصبحت النقود الورقية (البنكنوت) التي تصدرها عن طريق مؤسساتها (البنك المركزي)، ملزمة للجميع، ومبرئة للذمة، بل يتعرض كل من يرفضها في تسديد الديون الى عقوبات يحددها القانون. وهذا ما يفسر لنا موقف النظرية الاسمية(١) تجاه قيمة النقود. فالنقود تبعاً لمنطق هذه النظرية ـ ليست لها قيمة في ذاتها، إنما تستمد هذه القيمة من سلطة الإجبار. فللدولة طبقاً لرأي الاقتصادي كتاب(٢) هي التي تخلق قيمة النقود، وهي التي تخلع عنها هذه القدرة.

ب ـ أن تكون لها صفة الدوام والثبات: وهذه نتيجة طبيعية لإرتباط المعاملات بعنصر الزمن، وقدرة النقود على ربط الحاضر بالماضي، والتنبؤ بالمستقبل. وإذا كان من الممكن أن تؤدي النقود بعض وظائفها ولو بكفاءة أقل ـ دون هذه الصفة ـ فيا يتعلق باعتبارها وسيطا للمبادلة ومقياساً للقيمة، فانه لا يمكن أن تؤدي وظائفها الأخرى، وخاصة باعتبارها مخزناً للقيمة ووسيلة لتسديد الديون، دون التمتع ـ ولو بصفة جزئية، بخاصية الدوام

---

(١) Thése nominaliste

(٢) G. G. Knapp (١٨٤٢ ـ ١٩٢٦) اقتصادي ألماني، استاذ في جامعة ليبزج Leipzig، ثم بعد ذلك، جامعة ستراسبورج Strasbourg حتى عام ١٩٢٩ نشر في عام ١٩٠٥ نظريته المشار اليها في النص تحت عنوان:

Théorie de la nature étatique de la monnaie.

وهي ترجمة فرنسية للعنوان الالماني Staatliche theorie des geldes

والثبات. فعدم الثبات (في القيمة بالطبع) يؤدي الى فقد الثقة وخلق الاضطراب في المعاملات. فلو فرض أن أحد الأشخاص، قد اقترض في لحظة معينة من شخص آخر مبلغاً من المال، ثم حل وقت السداد في فترة لاحقة، ليجد أن قيمة النقود قد ارتفعت أو انخفضت، عندئذ يجد نفسه ملزماً بدفع قوة شرائية حقيقية أكثر أو أقل مما اقترضه، ونفس الوضع ينطبق على المقرض.

وكنتيجة لهذه الخاصية، تأخذ النقود شكل الأصول[1] أو الحقوق على السلع الحالية والمستقبلة، وبالتالي فإن قيمتها، لا تتوقف على ضمانة السلطة السياسية، بقدر ما تعتمد على الثقة الجماعية والقدرة الانتاجية، وتصبح النقود طبقاً لمفهوم فيكسل، ومن بعده كينز، عنصر أمان ومطلوبة لذاتها، أو ما يعرف بالرغبة في الاحتفاظ بها سائلة لإعتبارات شخصية ونفسية[2].

ج - وهي أيضاً يجب أن تكون نادرة. فالندرة عنصر أساسي لفرض الإحترام، والتناسب مع حجم المعاملات، والمحافظة على القيمة، ولقد كان إختيار الأشكال الأولى للنقود في صورة معادن نفيسة (ذهب وفضة)، مؤسساً على ما تتمتع به من ندرة نسبية في الوجود الطبيعي. وبعد أن قوى نفوذ الدولة وانتهى عصر المعادن النفيسة، أصبح تطبيق هذه القاعدة. يتم عن طريق فرض القيود على الإصدار النقدي الورقي. ففي البداية كانت النقود الورقية، هي مجرد إحلال مؤقت بدلا من المعادن النفيسة، وخاصة الذهب. ويمكن إستبدال هذا الأخير بها عند الطلب. وحتى عند إلغاء قاعدة التحويل، لم ينته دور الذهب تماماً. إذ أشترط في بعض الحالات، ضرورة تغطية كمية النقود المصدرة بنسبة معينة من الذهب، أو بعض الأصول ذات القيمة الإقتصادية (كعملات أجنبية يمكن تحويلها إلى ذهب مثلا).

وإذا كانت الندرة عنصراً أساسياً، لربط كمية النقود بحاجة المعاملات

---

(١) Actifs

(٢) K. Wicksell مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد، من أهم مؤلفاته: الفائدة والاسعار ظهرت عام ١٨٩٨ (ترجمة انجليزية عام ١٦٣٦ تحت عنوان Interest and Prices ومن المعروف ان آراء هذا الاقتصادي قد أثرت الى حد كبير في الاقتصادي الانجليزي كينز.

فانه لا يجب أن تقف عائقاً أمام ضرورة تزايد كمية النقود تبعاً لتزايد حجم المعاملات، وبشرط الا تتجاوز هذه الزيادة القدرة الحقيقية للانتاج.

د ـ ان تكون وحدات النقد قابلة للانقسام[1]. ويقال أن سلعة ما قابلة للانقسام، إذ امكن تجزئتها الى وحدات صغيرة نهائية أو لا نهائية. وقابلية السلع للانقسام، تستلزم القدرة على تجزئة قيمتها، وبالتالي تجزئة الوحدات النقدية الموازية. بل يمكن تصور عدم قابلية السلع للانقسام، مع إمكانية تجزئة القيمة مقاسة بوحدات النقد[2]. ولا يتصور غير ذلك وإلا عجزت النقود عن تأدية وظائفها. ويجب أن يتبع هذا الإنقسام التكافؤ أو المساواة بين قيمة مجموع الاجزاء المنقسمة ووحدة النقد الكلية. فمثلا عشر أوراق من فئة العشرة قروش تعادل جنيهاً مصرياً واحداً.

ونلاحظ أن ذلك لم يكن تاريخياً ـ منطبقاً على كافة أشكال النقود. فاذا كان تفتيت كميات الذهب والفضة لا يؤدي إلى انخفاض قيمتها، فعلى العكس من ذلك إنقسام الأحجار الثمينة (الماس مثلا) يؤدي إلى الإقلال من خصائصه، وبالتالي ينعدم التكافؤ بين الأجزاء المنقسمة والوحدة المقسمة. وبذلك لا يعتبر صالحاً لإستخدامه كوحدات نقدية قابلة للتجزئة.

ولمواجهة الحاجة الى انقسام الوحدات النقدية، تصدر الدولة في العصر الحديث ما يسمى بأوراق العملة المساعدة لتقوم بدور وحدات التجزئة لأوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي. والغرض منها تسهيل المعاملات، ومواجهة إختلاف أحجام السلع.

ـ ومن الخصائص الأخرى، ذات الأهمية العملية، يمكن أن نضيف ضرورة التوحيد والتصنيف للوحدات النقدية، وسهولة التعرف، والقابلية للتخزين والحمل والتشكيل. وكلها صفات الهدف منها تأدية النقود لوظائفها بكفاءة أمثل.

---

(١) Divisible

(٢) آلة لا يمكن تجزئتها مادياً، وقيمتها ١٠ آلاف جنيه يمكن تجزئتها من حيث القيمة على أساس مدة الاستعمال والاستهلاك.

المبحث الثاني

وظائف النقود

النقود ليست غاية في ذاتها، بقدر ما هي أداة لتأدية وظائف معينة. هذه الوظائف تختلف من حيث المصدر، وأولوية الهدف، ونطاق التطبيق. فهناك الوظائف التقليدية ذات الطابع النقدي البحت، والمرتبطة أصلا بالنشأة التاريخية للنقود. وهناك الوظائف الأكثر عمومية. والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي. وتطور هذا النشاط في الاقتصاد المعاصر.

١ ـ الوظائف النقدية التقليدية

أ ـ النقود كمقياس للقيمة[1]: وهنا تثار مشكلة تقييم الكميات الاقتصادية بصفة عامة والسلع والخدمات بصفة خاصة، وأمامنا لذلك ثلاث طرق:

قياس طبيعي أو محاولة تقييم السلع والخدمات بأوزانها المادية. كأن تستخدم ساعات العمل لقياس الخدمات، والمتر أو الطن لتقدير كميات المواد الأولية. وهو في الغالب قياس مطلق، لأنه عند تقويمه للسلع ينظر الى خصائصها المادية، دون مراعاة لعلاقاتها التبادلية مع السلع الأخرى، ومن الصعب وجود وحدات قياس طبيعية مشتركة لجميع السلع، نظراً لاختلاف الاخيرة في أوصافها الطبيعية.

قياس سلعي تبادلي، أي محاولة قياس قيمة كل سلعة بالنسبة للسلع الأخرى وبطريقة مباشرة، كأن يقال مثلا أن ١٠ ساعات عمل = قميصين = بدلة... الخ. وقد رأينا عند دراستنا لنظام المقايضة عيوب هذه الطريقة

---

(١) Measure of value

وصعوبة تحقيق مثل هذا القياس في العصر الحديث، نظراً لتعدد السلع، واختلاف قيمها تبعاً لظروف الزمان والمكان.

والصورة الثالثة التي تهمنا هي: **القياس النقدي او القيمي**، أي استخدام النقود كمقياس للقيمة ووحدة للمحاسبة. فعدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على السلعة أو التي تستبدل بها السلعة تعتبر ثمنا أو قيمة لهذه السلعة. وحيث ان النقود تعتبر وحدات قياس مشتركة لقياس قيم جميع السلع، فنحن نستطيع المقارنة بين القيم النسبية لمختلف السلع عن طريق تقدير عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على كل سلعة.

وميزة هذا التقييم النقدي بالنسبة الى غيره من الطرق والوحدات المستخدمة لقياس السلع يتمثل **أولا** في تبسيطه للمعاملات، وتوحيده لأداة القياس. ويتمثل ثانياً في أن وحدات القياس الطبيعي، تستخدم أساساً لقياس الحجم الطبيعي لا القيمي للأشياء. وهي ثابتة، وإن حدث وتغيرت، فإن ذلك يثير اضطراباً وغموضاً شديدين، أما وحدات القيمة، وخاصة عندما تتعلق بقيمة المبادلة، فهي أساساً متغيرة. فالنقود تسمح بترجمة التغيرات في قيم السلع. كما أنها يمكن أن تخضع لتقلبات ذاتية، أي يصبح لها قوة شرائية مرتفعة أو منخفضة، تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية الخاصة بالسلع. ويتمثل ثالثاً وأخيراً في أن القياس النقدي يجنبنا المشاكل التي تعترض التحليل الاقتصادي الكلي نتيجة أن عناصر الانتاج: «العمل ـ المواد الأولية ـ آلات... الخ»، غير متماثلة الخصائص. فضرورة تحقيق نوع من التماثل، يستدعي ادخال عنصر مشترك يتمثل في الأثمان النقدية لهذه العناصر. وبذلك تتحول العملية الانتاجية من صورتها الفنية إلى صورتها الاقتصادية. أي أن العلاقة تكاملية بين نوعي القياس.

أما العلاقة بين القياس السلعي والقياس النقدي أو القيمي، فهي تثير التفرقة بين **الأسعار النسبية والأسعار المطلقة**. فالقياس السلعي نسبي، أي يرتبط بالمقارنة الحقيقية بين كميات السلع المتبادلة. وهو يعكس بذلك الثمن الحقيقي أو معدل المبادلة لسلعة معينة بالنسبة لسلعة أو سلع أخرى. ولما كان من الصعب تحديد وتقدير قيمة كل سلعة بالنسبة للسلعة الأخرى بعلاقات كمية

(كمية القمح بكمية القطن مثلا)، فنحن نلجأ الى استخدام وحدات مشتركة متمثلة في النقود لتقدير معدل المبادلة بين سلعتين أو أكثر. وأستخدام وحدات مشتركة لها نفس القيمة، في ذات اللحظة بالنسبة للسلعتين المتبادلتين، يعقم من دور هذه الوحدات في التأثير في نسب المبادلة. وتعرف هذه بالأسعار النسبية أو الحقيقية للمبادلة بين السلع. وعلى العكس من ذلك الأسعار المطلقة. فهي أسعار نقدية بحتة تعكس مدى تطور قيمة النقود. ويمثلها المستوى العام للأسعار، أو النظرة الشاملة لمجموع الأسعار معبراً عنها بالنقود. وتصبح المشكلة الأساسية هي كيفية تحقيق التوازن بين الأسعار الحقيقية أو النسبية. والأسعار المطلقة أو النقدية.

تبقى إذن مشكلة جديرة بالبحث، وهي تصحيح عملية قياس القيم من خلال الزمن. وهي مسألة ترتبط أساساً بطبيعة وحدة القياس النقدي ذاتها. فهي وحدات متغيرة وتخضع لتقلبات في القيمة بمرور الزمن. وحيث أنها تستخدم في قياس الكميات الاقتصادية: من سلع، وناتج قومي، وأجور، واستثمارات، وغيرها، سواء من حيث التقدير الذاتي أو المقارن أو تحديد معدلات المبادلة، وهي متغيرات ترتبط ارتباطا وثيقاً بالزمن، فمن الضروري تثبيت قيم هذه الوحدات قبل اتمام عملية القياس أو المقارنة. وبذلك تخلق قاعدة ثابتة موحدة تنسب اليها قيمة السلعة. وهنا نواجه فرضين: الأول يتعلق بتقدير قيمة السلعة بالنسبة لذاتها من خلال تطورها الزمني، والثاني يتعلق بمشكلة تقييم السلعة بالنسبة للسلع الأخرى في مراحل زمنية مختلفة.

وبالنسبة للفرض الأول، فنحن أمام طريقتين للقياس أ ـ القياس على أساس النقود الجارية، وهذا يعني تقدير قيمة السلعة على أساس مضروب كمياتها في أثمانها النقدية الموازية في مختلف مراحلها الزمنية. وهنا لا نأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في قيمة وحدات النقد ذاتها. ب ـ أو أن يكون القياس على أساس النقود الثابتة (وهو القياس الأكثر دقة)، وهذا يعني أن نأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في قيمة وحدات النقد المستخدمة في القياس. وهذه الطريقة تستلزم استخدام مصحح عام يسمح بترجمة التغيرات في قيمة النقود، سواء أكانت هذه التغيرات بالزيادة أم

بالنقصان[١] ، ويكون من شأنه تثبيت قيمة وحدات النقد المستخدمة للقياس كقاعدة للمقارنة. ويبدو أن هذا المصحح لا يمكن إلا ان يكون الرقم القياسي للأسعار[٢]، والذي بواسطته نستطيع تقدير تطور القوة الشرائية للنقود[٣]. ويمكن إذن تقدير القيمة الثابتة للسلع من خلال تطورها الزمني بالصيغة الآتية:

$$\text{ق ت}_1 = \frac{\text{القيمة بالنقود الجارية}}{\text{الرقم القياسي العام للأسعار}} \times ١٠٠$$

أي مقسوم قيمة السلعة بالنقود الجارية (في الفترة المطلوب معرفة القيمة الثابتة خلالها: «ت١ »، على الرقم القياسي للأسعار (منسوبا الى فترة معينة تتخذ أساساً للمقارنة والقياس). ويترتب على هذا القياس نتيجة هامة، وهي ان اي تغير في القيمة من خلال الزمن، ينسب الى السلعة ذاتها، دون وحدات القياس النقدية المستخدمة. والجدول التالي يعطينا مثالا تطبيقياً لهذا القياس:

قياس تطور كمية اقتصادية بقيمة ثابتة

السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
(أ) كمية السلعة بالوحدات	١٠	١١	١٠	١٢
(ب) ثمن الوحدة بالنقود الجارية	٥	٦	٨	١٠
(جـ) الدخل (أ × ب)	٥٠	٦٦	٨٠	١٢٠
(د) الرقم القياسي العام للأسعار (أساس ١٩٧٧)	١٠٠	١٠٥	١١٠	١١٥
(هـ) الدخل مقدراً بالنقود الثابتة (حـ × ١٠٠).....	٥٠	٦٢ر٨	٧٢ر٧	١٠٤

(١) Inflator – Deflator

(٢) ومن المعروف ان الرقم القياسي للأسعار، يؤسس غالباً عن طريق اختيار عينة من السلع، ومعرفة قيمها وتطور هذه القيم، ثم تعمم النتائج بعد ذلك، ومن الأفضل بالطبع استخدام رقم أكثر شمولا وهو في رأينا يتمثل في الرقم القياسي العام لأسعار الناتج المحلي الاجمالي، وهو عبارة عن مقسوم مجموع قيم السلع المنتجة في فترة زمنية معينة بواسطة كل القطاعات، على أساس الأسعار الجارية، على نفس القيم وإنما مقدرة بأسعار فترة الأساس. ويسمى ذلك مصحح ضمني. Implicite deflator

(٣) يجب التفرقة بين النقود الثابتة والاسعار الثابتة، فالأولى تعكس القوة الشرائية للنقود بصفة=

أما الفرض الثاني فهو يتعلق أساساً بحساب الرقم القياسي للأسعار النسبية[١] . ويمكن بواسطته تحديد قيمة سلعة معينة بالنسبة لسلعة أو سلع أخرى من خلال الزمن. وبذلك يحدد لنا التغيرات التي تحدث في معدلات المبادلة بين السلع المختلفة. ولكي يكون أساس المقارنة ـ أي الوحدات النقدية ـ سليماً أي ثابتاً، ولا يؤثر في هذه المعدلات، نتيجة تغير قيمها من خلال الزمن، نحن نلجأ الى مكون أو مصحح خاص، من شأنه جعل قاعدة القياس أو المقارنة موحدة وثابتة .ويمكن تقدير ذلك عن طريق قسمة الرقم القياسي لسعر السلعة في فترة معينة (ت١)، على الرقم القياسي لسعر سلعة أخرى في نفس الفترة، إذا كان المقصود المقارنة بين سلعة وسلعة أخرى معينة، أو على الرقم القياسي العام للأسعار في نفس الفترة، إذا كان المقصود هو المقارنة بين سلعة، ومجموع السلع الأخرى. وفي هذه الحالة الأخيرة تصبح الصيغة كالآتي:

$$\text{ن ت}_1 = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر السلعة في ت}_1}{\text{الرقم القياسي العام للاسعار في ت}_1} \times ١٠٠$$

والجدول الآتي يوضح لنا طريقة التطبيق:

الرقم القياسي النسبي لسعر سلعة معينة بالنسبة لمجموع أسعار السلع الاخرى.

السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
(أ)ـ الرقم القياسي لسعر السلعة				
(السعر في سنة الأساس / السعر في سنة القياس) × ١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٦٠	٢٠٠
(ب) ـ الرقم القياسي العام للأسعار (١٩٧٧)	١٠٠	١٠٥	١١٠	١١٥
(جـ) ـ الرقم النسبي لسعر السلعة (أ/ب × ١٠٠)	١٠٠	١٠٤ر٨	١٤٥ر٤	١٧٣ر٩

= عامة. في حين ان الثانية تتعلق بتثبيت التغيرات التي تحدث في أسعار معينة بالنسبة لسلعة او قطاع معين. فهي أرقام خاصة.

(١) Indice des prix relatif.

وبهذه الطريقة، يتضح لنا ما إذا كانت الأسعار لسلعة أو مجموعة من السلع، تساير أو لا تساير، نفس إتجاه المستوى العام للأسعار، أو بمعنى آخر، ما اذا كانت قيمة سلعة معينة قد تغيرت بالنسبة للسلع الاخرى. وإذا حدث وتحقق تغير في معدل المبادلة بين هذه السلعة والسلع الاخرى، فانه يجب البحث عن أسبابه من علاقات السلع ذاتها، وليس من خلالها وحدات النقد، التي تعتبر هنا وحدات مشتركة في القياس، ثابتة القيمة في المقارنة.

ب ـ النقود كوسيط للمبادلة[١]: وهذه هي الوظيفة الثانية للنقود، إرتبطت تاريخياً بانهاء نظام المقايضة. ونجاحها يتوقف على توافر خاصية العمومية أو القبول العام. وهي مهما اختلفت مسمياتها «وسيط للمبادلة ـ أداة للمدفوعات ـ أداة للتبادل»، فهي تقوم بنفس الدور. فأي عملية تبادلية: شراء أو بيع، تقديم خدمة أو الحصول عليها، تفترض دائماً تنازلا أو تضحية، يتلوه مقابل أو عائد. وبين مرحلة التنازل والحصول تجد وسيطاً، هذا الوسيط يتمثل دائماً في وحدات النقد.

لقد أصبحت الاقتصاديات الحديثة اقتصاديات نقدية. أي مبادلة سلعة أو خدمة بنقود. ومن يتنازل عن سلعته مقابل وحدات نقدية، هو بالخيار بين ان يحتفظ بها او يحصل بواسطتها على سلعة أخرى. فالنقود تخلق دائماً التوازن في المعاملات عاجلا أو آجلا. وهي تتداول من يد لأخرى، مترجمة بذلك دوران السلع والخدمات. وبذلك لا تصبح وحدة قياس للقيمة فحسب، بل وحدة قياس تبادل هذه القيمة أيضاً.

جـ ـ وأداة الدفع[٢]: وهي بجانب إعتبارها مقياساً للقيمة، ووسيطاً للمبادلة، تمثل قوة شرائية في ذاتها. قوة شرائية يقبلها الجميع. هذه الصفة تعطيها القدرة على القيام بدورها في المعاملات المالية كأداة للدفع. فعملية

---

(١) Medium of circulation

(٢) Means of payment

الأقراض، تتم غالباً، عن طريق تقديم كمية من النقود أو فتح حساب في البنك التجاري (النقود المصرفية). وعملية التسديد تتم أيضاً عن طريق رد قيمة القرض بالنقود. بها تنشغل الذمة ويتكون الدين. وتسديدها يبرىء ذمة المدين. بل هي في الواقع أداة لتسديد كافة الالتزامات، غير تلك الناشئة عن المعاملات أو الاقتراض: كدفع الضرائب، أو تقديم الإعانات، ودفع المرتبات، وكلها أمثلة على سبيل التعداد لا الحصر.

د - ومخزن للقيمة[1] : هذه الوظيفة مكملة للوظائف السابقة، ومرتبطة أساساً بخاصية الدوام والثبات، وهي من وجهة نظر بعض المدارس الاقتصادية (المدرسة الكينزية)، تعتبر أكثر الوظائف أهمية في العصر الحديث. ومعنى مخزن القيمة، أن النقود بما تمثله من قوة شرائية، يمكن أن تكتنز في لحظة معينة أي يحتفظ بها سائلة، لتنفق في لحظة تالية. وهي بذلك تربط قيمة السلع بالزمن، والنقود بفكرة المضاربة.

وفي الإقتصاديات التي يمكن من خلالها توقع المستقبل بتنبؤات ثابتة، تصبح هذه الوظيفة ذات أهمية كبرى. وتلعب النقود دوراً هاماً في تحقيق الادخار وتراكم رؤوس الأموال. وتقل أهمية هذه الوظيفة، عندما يتعرض إقتصاد دولة ما، لحالات من التضخم أو الإنكماش، من شأنها أن ترفع أو تخفض من قيمة النقود .ولقد كانت الصورة الأولى للتخزين تتمثل في الاحتفاظ بالمعادن النفيسة، وأصبحت الصورة السائدة الآن هي الايداع في البنوك، حتى اللحظة التي يجد فيها المودع المصلحة المثلى في الانفاق، أي تحويل هذه النقود إلى سلع وخدمات. ويترتب على الايداع، حصول المودع على أثمان هذا الايداع، في صورة سعر الفائدة.

٢ - الوظائف ذات الطابع الاقتصادي العام

أ - النقود والقدرة على الخيار بالنسبة للأفراد: يحصل الفرد مقابل ما يؤديه من خدمات أو سلع إلى المجتمع على دخل يتمثل فيما يعطى له من سندات

---

(١) Store of value

أو سلعة معينة تمنحه القدرة على تحقيق رغباته. هذه السندات أو السلعة «النقود» بما تمثله من قوة شرائية تحقق خياراً لصاحبها. خياراً في توزيع موارده: بين الادخار أو الانفاق الحالي، بين شراء تلك السلعة أو هذه، بين تفضيل خدمة معينة بالنسبة للخدمات الأخرى. فالنقود تحقق له خيار اللحظة والمكان اللذين يراهما مناسبين، وأيضاً الأشياء التي يريدها والرغبات التي يسعى لإشباعها. وهو بذلك يتخذ قرارات متعلقة بأولويات الاشباع. ولم يكن من المتصور أن تتحقق له هذه الحرية في الحساب وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع دخله، لو أن هذا الدخل كان يحصل عليه في صورة عينية، أو في صورة بطاقات تمثل سلعة معينة مفروضة عليه.

إذا كانت هذه الفكرة نسبية ونطاق الخيار نسبياً أيضاً (محكوماً بظروف السوق والنظام الاقتصادي)، إلا أن هذا الشكل المتمثل في توزيع الدخل في صورة نقدية، من شأنه أن يوسع من نطاق تقسيم العمل والمساهمة في النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى توزيع الموارد الاستثمارية طبقاً لرغبات المستهلك. فقد تلجأ المشروعات والدولة إلى رفع سعر الفائدة لدفع الأفراد على الادخار وتفضيله على الاستهلاك، أو أن تقوم بدراسة ميول الأفراد وتزيد من قدرة الانتاج المتعلقة بالسلع المطلوبة، طبقاً لاتجاهات الطلب المتوقع.

هذا التوزيع للدخول في صورة نقدية، من مآثره أن يحدد لنا بدقة درجة سوء توزيع الدخول ونصيب الطبقات المنتجة وخاصة العمال في ثمرات النمو. ويمكن لطبقات العمال أن تحسب مدى الارتباط بين تزايد الأجور النقدية وتزايد مستوى الأسعار. وبصفة عامة يمكن عن طريق الحسابات النقدية تبين ما إذا كانت ترجمة وحدات السلع والخدمات بوحدات قيمة نقدية يمكن أن يخفي في ذاته سوء توزيع الموارد لصالح الطبقات المستغلة على حساب الطبقات ذات الدخول الضعيفة. فالنقود إذا كانت تحقق الخيار للمستهلك فهي غالباً أداة للتوزيع غير المتساوي للدخول في النظام الرأسمالي.

ب - النقود وتوزيع الموارد بالنسبة للدولة والمشروعات: أو بمعنى أدق دور النقود في توزيع الموارد بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي[1] ويمثل

---

(١) allocation of resources

هذا أيضاً خياراً للدولة والمشروعات. فالانفاق النقدي لا يحدد كمية الإنتاج فحسب «أي السلع والخدمات المنتجة»، وإنما يحدد أيضاً إلى أين تذهب النقود. فهناك توزيع الموارد بادئاً بين الأجور والفوائدوالاستهلاكات.'وهناك أيضاً توزيع الموارد بين الأدخار والانفاق الاستثماري، وكذلك بين مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة «زراعة ـ صناعة ـ خدمات». يضاف إلى ذلك أن مختلف الأنشطة الحكومية كاعداد الميزانيات، وتحديد الايرادات والمصروفات، والرسوم والضرائب، يتماعدادها أيضاً في صورة نقدية.

نفس الحقيقة تنطبق على المشروعات. فالأسعار والنفقات وعناصر الانتاج تقاس بقيم نقدية. وعلى المنتج تبعاً لذلك أن يحدد ما يحتاجه المستهلك، وكمية الدخل الحقيقي والمتوقع للمشروع. ولعل ذلك يكون أكثر وضوحاً بالنسبة لتحديد الربح. فالربح هو فكرة نقدية أصلاً، باعتباره يمثل الفرق بين الايرادات المتحصلة من البيع والمصروفات أو نفقات الانتاج. وبالمثل فإن اقتراض المشروعات من المؤسسات المصرفية، وحساب سعر الفائدة يتم بوحدات نقدية. بل أن التمويل الذاتي التي تلجأ إليه المشروعات حديثاً لزيادة نشاطها الاقتصادي، يتم دائماً بواسطة اقتطاع جزء كبير من الأرباح والاحتياطي في صورته النقدية.

فالنظرية الكلاسيكية التي كانت تنظر دائماً إلى النقود باعتبارها مجرد واجهة تعكس العلاقات الاقتصادية الحقيقة «إنتاج وتشغيل وتوزيع»، والتي اعتبرت دور النقود محايداً [1] وغير ذي فاعلية في ذاتها، لا يمكن الدفاع عنها الآن أمام تعدد الوقائع المخالفة لتلك المبادىء في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر.

فالتقلبات التي خضعت لها تلك الاقتصاديات في الحقبة الأخيرة بفعل العوامل النقدية، وحالات التضخم والانكماش التي تسود تلك الاقتصاديات بجانب حركات رؤوس الأموال وقدرتها على التأثير في الأجهزة الانتاجية وخاصة وقت الأزمات الاقتصادية والسياسية. وتواجد أسواق نقدية كمكان للمضاربة على قيمة النقود، وإتجاهات التركز المالي والتي حلت محل التركز

---

(١) Neutre

الفني والتي تجعل البنوك والمؤسسات المالية القابضة تتحكم في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات الانتاج للوحدات الصناعية، وبسياسات التوزيع لوحدات التسويق والتجارة، ومشاكل الاصدار النقدي في البلاد المتخلفة لمواجهة عمليات التنمية، كل هذه حقائق ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ تبرهن على أن تلك الأدوات التي تسمى «نقوداً» لها قيمة ذاتية، قيمة من شأنها أن تؤثر في القرارات المتعلقة بالانتاج والتوزيع، وتجعل من السياسة النقدية، عاملاً مكملاً للجهاز الانتاجي، وشرطاً جوهرياً لتحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومي.

وللنقود أيضاً، دورها المتجاوز لنطاقها المكاني ويبدو ذلك في إطار العلاقات الاقليمية بين المناطق الاقتصادية المختلفة، لأجل تحقيق التكامل بين الأقاليم المتجاورة. فهي تساعد على تحقيق التخصص، وزيادة إمكانية التعاون والمبادلة بينها. وهذا ما يفسر كيف أن مجموعة إقليمية معينة ـ بالرغم من استخدامها وحدات نقدية مختلفة ـ تسعى إلى ربطها بمعدلات صرف ثابتة بغرض تحقيق إستقرار العملة، وكخطوة مبدئية نحو إستبدالها جميعها بعملة واحدة. وتصبح المشكلة عندئذ هي توحيد أدوات الدفع بين الأقاليم، مع المحافظة على السلوك والعلاقات النقدية الذاتية لكل إقليم.

المبحث الثالث

النظام النقدي

وفي هذا المبحث نتعرف على النقود في ظل نموذج تنظيمي. فندرس الأشكال الخاصة بتنظيم تداول النقود، وكيفية أدائها لوظائفها في المجتمعات الرأسمالية الصناعية، وفي المجتمعات المتخلفة، من خلال تطورها في الماضي والحاضر. والغرض من ذلك هو معرفة القوانين التي تحكم إقتصاد المبادلة النقدية في هذه المجتمعات. ومدى قدرتها على تحقيق أهداف البناء الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل في نطاقه.

١ ـ التعريف والخصائص

النقود كظاهرة إجتماعية ترتبط تاريخياً باقتصاد المبادلة أو إنتاج السوق. وقد سبق وعرفنا أن إقتصاد المبادلة النقدية هو حالة عامة تخضع لها كافة الأشكال الاجتماعية لمختلف الأبنية الاقتصادية. وهذا يعني أن تنظيم تداول النقود، من خلال عمليات الانتاج والتوزيع، يخضع لقوانين عامة.

ومع ذلك فإن تداول النقود يخضع ـ بالاضافة إلى القوانين العامة ـ لقوانين خاصة ترتبط بنوعية البناء الاقتصادي، وبطريقة الانتاج التي تسوده. ومجموعة القواعد التنظيمية الخاصة بتداول النقود ـ في إطار بيئة اقتصادية معينة ـ بما يتضمنه ذلك من أشكال النقود، وكيفية إصدارها، وقواعد الحساب النقدي ومختلف المنظمات التي تحقق للنقود القيام بوظائفها، تكون لنا ما يسمى « بالنظام النقدي ».

فالنظام النقدي، مثله مثل أي تنظيم اقتصادي آخر، هو عبارة عن مجموعة العلاقات والتنظيمات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما، خلال فترة زمنية

معينة ونطاق مكاني محدد[1] . والعلمية في النظام هي النسبية، وعليه فإن النظام النقدي يتمتع بثلاث خصائص رئيسية:

أ ـ كل نظام إقتصادي وبالتالي النظام النقدي، يتمتع بخاصية مركبة، بمعنى أنه يتكون من مجموعة من العناصر، يوجد من بينها عنصر أساسي ومحدد والبقية تعتبر عناصر ثانوية. والعنصر الأساسي هو الذي يلعب الدور المسيطر في عملية تنظيم تداول النقود. كما أن خصائص الظواهر النقدية تتحدد بصفة خاصة عن طريق هذا المظهر الرئيسي. أما العناصر الثانوية فهي أما عناصر مشتقة من العنصر الأساسي أو عناصر تابعة له.

والعنصر الأساسي في النظام النقدي هو« القاعدة النقدية »أو قاعدة القيم. ونقصد بها المقياس الذي يتخذه المجتمع أساساً لحساب القيم الاقتصادية أو لمقارنتها بعضها ببعض. والغاية منها المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود (أي قوتها الشرائية) في النطاقين الداخلي والخارجي. فإذا اتخذ المشرع من الذهب قاعدة أو مقياساً للقيم، أصبحت قيمة ما تساويه وحدة النقود (الجنيه أو الريال مثلاً) من الذهب، وحدة القيمة المعيارية التي تقاس بها أو تقارن بالاضافة إليها القيمة الاقتصادية لسائر السلع والخدمات في التبادل[2] .

فالوظيفة الأساسية لقاعدة النقد هي المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود .وأي تقلبات في القاعدة تؤثر في القوة الشرائية للنقود، وفي قدرتها على أداء وظائفها الزمنية، الحالة كوسيط للمبادلة، والمستقبلة كمخزن للقيمة، والمكانية أي بالنسبة لعلاقاتها مع العملات الأجنبية (سعر الصرف). ونذكر هنا بما سبق وذكرنا في المقدمة، من حيث أن إكتشاف مناجم الذهب في أمريكا وإستراليا خلال القرن التاسع عشر، وزيادة المعروض منه، قد أدى إلى إنخفاض قيمة هذا المعدن وإهتزاز قاعدة الذهب، ومن ثم إنخفاض قيمة النقود

---

(١) E. Antoinelle: L'économie pure du capitatisme – Paris 1939 p, 26 – in André Marchal; Systèmes, et structures économiques P. U. F. 3ème éd. Paris 1963 pp. 714 – 715.

(٢) دكتور محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك. الطبعة السابعة دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣ ص١١٦.

المستمدة من قيمة المعدن الذي تصنع منه أو تتحول اليه أو تنسب له في النهاية.

ولعل هذا يرجع إلى أن قاعدة النقد هي تعبير حقيقي عن ظاهرة « الندرة في الموارد النقدية ». فإذا كانت الندرة قد اتخذت مظهراً مباشراً عندما كانت قاعدة النقد تتخذ شكلاً مادياً متمثلاً في المعادن النفيسة، وعلى أساس تمتع الأخيرة بندرة طبيعية، إلا أن الأمر يختلف عندما تستند قاعدة النقد إلى القيم الورقية (قاعدة النقد الورقية). فهنا تتحول القاعدة النقدية، من مجرد تعبير مادي إلى مظهر تنظيمي، يتمثل في مجموعة الشروط والقواعد التي تضعها السلطات النقدية في الدولة، للتعبير عن تصورها للقيم النقدية وإرتباطها بالقيم الاقتصادية. وهي شروط تهدف غالباً إلى تحقيق الاستقرار النقدي. أو بمعنى آخر تحقيق التكافؤ بين حجم وسائل الدفع وقدرات الجهاز الانتاجي. وعلى هذا الأساس فكفاءة القاعدة النقدية تقاس بقدرتها على التحكم في عرض النقود: القانونية عن طريق غطاء الاصدار، والإئتمانية عن طريق التحكم في الودائع وفي رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية.

وبجانب العنصر الأساسي المتمثل في قاعدة النقد، هناك أيضاً العناصر « الثانوية » المندرجة في النظام النقدي. ومن أهم تلك العناصر نقود القاعدة النقدية ذاتها. أو بمعنى آخر وحدة النقد الرسمية المستخدمة في الحسابات النقدية. فلكل إقتصاد قومي وحدة نقد أساسية (الجنيه أو الريال أو الدولار) ترتكز عليها المدفوعات الداخلية، المترتبة على الالتزامات المالية (الأقراض والاقتراض، البيع، والشراء، الأجور والأرباح.. الخ).

ويشترط في هذه النقود توافر صفتين أساسيتين: الأولى صفة القانونية أي أنها تعبر عن سلطان وإرادة الدولة. وتتمتع بقوة إبراء مطلقة في الوفاء بالالتزامات يجبر الدائن على قبولها وفاء لدينه، ويعفى المدين من دينه بمجرد السداد بها، ويقبلها الجميع في المعاملات. والثانية صفة النهائية، وبحيث لا يسمح بتحويلها إلى أية نوع آخر من النقود، أي يفرض لها السعر الالزامي. والصفتان وان كانتا غير متلازمتين فهما ضرورتان. إذ من الممكن ـ وقد حدث تاريخياً في ظل قاعدة الذهب ـ أن تتوافر لبعض نوعيات النقود صفة دون

الأخرى (قوة الابراء القانونية دون أن تعتبر نقوداً نهائية). وخير مثال على ذلك ما قرره نظام الإصدار المصري في القرن التاسع عشر في ظل قاعدة الذهب. فقد سمح القانون لبنك الإصدار، وكان حينئذ مؤسسة خاصة (البنك الأهلي) بإصدار أوراق البنكنوت، ومنحها القانون قوة الإبراء القانونية في الوفاء بالالتزامات. ومع ذلك فقد أعطى نفس القانون للأفراد الحائزين عليها حق مطالبة بنك الإصدار بتحويلها إلى نقود ذهبية. وهذا يعني في الواقع أن الجنيه الذهبي هو الذي يتمتع فقط بخاصية نقود القاعدة النقدية.

وكما سنرى فقد تطور الأمر في ظل قاعدة النقد الورقية. حيث انتهى هذا الانفصال بين طبيعة القاعدة النقدية وشكل النقود الأساسية. وطغت وظائف وعلاقات النقود الأساسية على دور وأهمية القاعدة النقدية. ويعتبر ذلك تطبيقاً للمبدأ الحركي الذي يقرر بأنه إذا كان هناك مظهران متناقضان، الأول هو بالضرورة يعتبر أساسياً في عملية التغيير والتأثير، والثاني له دور ثانوي في هذه العملية، فمن الممكن أن يحل المظهر الاحتياطي محل المظهر الأساسي[١] . وعلى هذا فإن العلاقات الرئيسية في النظام النقدي في العصر الحاضر لم تعد تنحصر في العلاقة بين القاعدة النقدية والنقود الأساسية. وإنما بين الأخيرة وأدوات الدفع المتعددة الأشكال. وأبسط تلك العلاقات ما يتعلق بمضاعفات وحدة النقد الرئيسية (مثل العشرة جنيهات أو المائة ريال)، أو مشتقاتها (مثل نصف الريال أو الخمسين قرشاً). ويرى بعض الاقتصاديين أنه من الأفضل ألا تكون وحدة النقد ذات قيمة كبيرة، فتنشأ صعوبات في التداول عند تسوية المعاملات اليومية والتي عادة ما تكون ذات قيمة صغيرة، أو تكون ذات قيمة صغيرة مما يزدحم بها التداول[٢] . وهذا الرأي صحيح وخاصة عندما يمر الاقتصاد القومي بحالة تضخمية، ويحدث انخفاض كبير في قيمة النقود.

---

(١) مصطفى رشدي في كتاب الاقتصاد السياسي (محمد دويدار مصطفى رشدي) المكتب المصري الحديث - الاسكندرية ١٩٧٣ ص٦٣٩.

(٢) دكتور محمد دويدار - محاضرات في الاقتصاد السياسي (الاقتصاد النقدي) المكتب المصري الحديث - الاسكندرية ١٩٧٤ ص١٦١.

إن العلاقة - في نظرنا - بين وحدات النقد الأساسية وأدوات الدفع الأخرى تتمثل في موضوع السيولة. فالنقود الأساسية بصفتها نقوداً قانونية ونهائية تمثل قيمة السيولة. أما أدوات الدفع الأخرى فهي تتمتع بدرجات متفاوتة من السيولة. وسوف تتحول إن عاجلاً أو آجلاً إلى نقود أساسية بحسب دورة النشاط الاقتصادي. وتختلف علاقة كل أصل من تلك الأصول (نقود ائتمانية - أذون خزانة - أوراق مالية) بالنقود الأساسية، تبعاً لمقدرتها على التحول إلى نقود قانونيةونهائية، بأقل نفقةممكنة، وفي أقصر فترة زمنية. ولعل تلك الروابط تقودنا إلى علاقة أعم بين النقود ورأس المال. أو بمعنى أدق تحديد دور النقود في عملية التراكم الرأسمالي. وهي مشكلة سوف نتعرض لها عندما نعالج النقود والتمويل في الاقتصاد الوطني. خلاصة الأمر أن ما يهمنا الآن هو ضرورة أن يتمتع النظام النقدي بخاصية التناسق بين مختلف عناصره طبقاً لمنطقه الذاتي.

ب - النظام النقدي هو نظام اجتماعي، بمعنى أنه إذا أردنا أن نحدد معالم النظام النقدي لمجتمع ما، فمن الضروري أن ننظر إليه من خلال البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعمل فيها. فالنظم النقدية كما يقول نيركس لم تخلق لذاتها، وإنما هي أدوات اقتصادية تتخذ لتسهيل انتاج وتبادل المنتجات، وهي تعكس بالضرورة الاقتصاد الذي وجدت لخدمته، بل هي لا تسير إلا وفقاً له[1]. فالنظام النقدي في الاقتصاد الرأسمالي يختلف عن النظام النقدي في النظام الاشتراكي أو في الاقتصاد المتخلف. ولا يمكن أن نتصور مثلاً أن النقود أو المؤسسات أو العلاقات النقدية في اقتصاد وطني معين يتبع القيم الاسلامية، تتماثل في أشكالها وفي وظائفها مع مثيلاتها في النظم الرأسمالية أو الاشتراكية[2]. فكل اقتصاد معين إنما يناسبه نظام نقدي ومصرفي معين. ومتى

---

(١) R. Nurkse: L'expérience monétaire internationale, Jene 1954 p. 216.

(٢) والموضوع في نظرنا لا يقتصر على مجرد تحريم الاسلام للربا أو الفائدة. فتلك حقيقة جزئية، إنما الحقيقة الكلية تتعلق بقانون القيمة في الاسلام. فتحديد قانون للقيم الاقتصادية في النظام الاسلامي سوف يحدد لنا كيفية توزيع الموارد ونوعية المؤسسات المصرفية وأدوات التمويل وكيفية توزيع الدخول، وغيرها من التنظيمات والمنظمات التي تحقق أداء سير الاقتصاد وطريقة عمل البناء الاقتصادي باتفاق وتناسق مع القواعد والتعاليم الاسلامية.

عرفنا الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسوده، استطعنا أن نحدد نوع نقده وائتمانه[1] . وهذا هو المعنى الحقيقي للخاصية الاجتماعية للنظام النقدي. فالأخير هو جزئية تنتمي إلى حقيقة كلية هي المجتمع. فالروابط النقدية هي أساساً روابط إجتماعية.

جـ - النظام النقدي هو أيضاً **نظام تاريخي**، أي أنه يتطور ويتغير مع تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتمي إليه. فالنظام النقدي لا يولد من فراغ أو يتخذ وضعاً ساكناً. بل هو يولد من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في فترة معينة، ويتطور بتطور تلك الظروف. وفي كثير من الأحيان يكون سبباً في تغيرها وشرطاً لتكونها. وهذا هو الجانب الحركي أو الديناميكي من النظام النقدي.

فالنظام النقدي يمثل الشكل الخاص لتداول النقود في إقتصاد المبادلة الرأسمالي، وهذا الأخير بالرغم من إحتفاظه بمقوماته وأهدافه الأساسية خضع لتغيرات كثيرة في معالمه خلال مراحل وجوده. وقد صاحب هذا التطور تطور مماثل في العلاقات النقدية. فمع تطور الاقتصاد الرأسمالي من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار، ومن مرحلة الوحدات الانتاجية الصغيرة إلى مرحلة الوحدات الانتاجية الكبيرة، تطور النظام النقدي من مرحلة قاعدة الذهب إلى مرحلة قاعدة النقد الورقية، ومن مرحلة الليبرالية النقدية إلى مرحلة التدخل النقدي. وسوف نرى أن هذا التلازم لم يكن عفوياً وانما هو نتيجة طبيعية للتوافق بين البيئة الاقتصادية والظواهر النقدية، بهدف المحافظة على الأهداف الرئيسية للنظام الرأسمالي (الملكية الخاصة والربح الأقصى). وعلى ذلك فإن تفهمنا لحقيقة النظام النقدي وفاعليته، لا يمكن أن تتم إلا عن طريق دراستنا لطريقة أداء هذا النظام من خلال تطور طريقة الانتاج الرأسمالي. وهو ما سنفعله في الفقرات التالية.

---

(١) دكتور فؤاد مرسي: النقود والبنوك في البلاد العربية - مصر والسودان - معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٥٥ ص١.

٢ - تطور النظام النقدي من خلال تطور طريقة الانتاج الرأسمالي[١].

المرحلة الأولى: الليبرالية الاقتصادية - الليبرالية النقدية - قاعدة الذهب

أ - النظام الاقتصادي والنظام النقدي المعدني

بدأت هذه المرحلة مع مطلع القرن التاسع عشر وانتهت عند قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤). وخلال تلك الفترة أكدت الرأسمالية النامية من وجودها، فحلت نهائياً محل النظام الإقطاعي. وتم التحول من الزراعة إلى الصناعة، ومن الملكية الاقطاعية إلى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ومن الوحدات الانتاجية العائلية إلى المصنع، ومن المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح حيث تسود حرية العمل والتملك والانتقال والتجارة.

ولقد تميزت الحياة الاقتصادية حينذاك بالأشكال الإنتاجية ذات الحجم الصغير أو المتوسط نسبياً، وزيادة المنافسة الكاملة. كما أن عملية تخصيص الموارد وتوزيعها، من خلال الأسواق المرسلة، كانت تتم بطريقة تلقائية، محققة توازناً ميكانيكياً بين عناصر السوق المتقابلة. توازنا طالما نادى به فكر كلاسيكي ليبرالي يدعو إلى حرية العمل والتملك، وإلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. فالنظام الاقتصادي يخضع لنظام طبيعي كفيل بتحقيق التوازن بين عناصره طبقاً لقواعد السوق والمنافسة.

إن الرأسمالية النامية قد اثبتت أيضاً من فاعليتها في تلك المرحلة. فكانت هناك الاختراعات والاكتشافات العلمية، وتطبيق الآلية على نطاق واسع في الزراعة والصناعة. فبرز التقدم الفني كعامل فعال في زيادة أرباح المشروعات. ولما كانت الأخيرة تمثل الفائض الذي يستخدم في عملية إعادة الانتاج، فإن

---

(١) أنظر في ذلك: André Piettre; Monnaie et économie internationale de 19ème siècle a nos jours – Cujas – paris 1971.

دكتور محمد زكي شافعي مقدمة في النقود والبنوك - المرجع السابق الاشارة اليه الفصل الرابع. - دكتور محمد دويدار: محاضرات في الاقتصاد السياسي (الاقتصاد النقدي) المرجع السابق الاشارة اليه في الفصل الثالث.

زيادتها يعتبر سبباً كافياً لتفسير معدلات النمو المرتفعة والسريعة التي تمتعت بها الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية.

كيف يمكن إذن تصور النظام النقدي من خلال تلك البيئة الواقعية والفكرية؟ .إن التوافق بين البيئة الاقتصادية والنظام النقدي يستلزم بداهة تحرير النقود مثل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهذا يعني إيقاف التدخل في الحياة النقدية كشرط لتحقيق الاستقرار النقدي وتثبيت الأسعار. وقد تمثل ذلك بداءة في تغير النظرة إلى النقود. فلم تعد الأخيرة ممثلة للثروة. فالثروة تتمثل في العناصر الحقيقية والتي تتفاوت أهميتها باختلاف البيئة الاقتصادية والنظرة التقديرية. فالثروة عند الفيزيوقراط وفرنسا الزراعية تتمثل في الأرض. أما آدم سميث وانجلترا الصناعية فالثروة في نظرهم تتبلور في العمل. فالنقود ليست سوى وسيلة للمبادلة. زيادتها أو تراكمها لا تؤدي إلى زيادة الانتاج. بل العكس فزيادة الانتاج هي التي تؤدي إلى زيادة النقود. فالنقود الحقيقية هي المنتجات. ومن هنا كانت الصيغة المشهورة: المنتجات تتبادل مع المنتجات.

إذا كانت النقود لا تمثل الثروة، ففي هذه الحالة يجب على الدولة أن تمتنع عن إدارتها. ولكي يختفي أي أثر للتدخل، فالنقود تصبح سلعة كأية سلعة أخرى تخضع لقواعد العرض والطلب والندرة الخاصة بها. وتتمتع بحرية الحركة والتداول. وتتحدد قيمتها من خلال الأسواق. ولذا فقد اختير للنقود الشكل المعدني (الذهب والفضة). فقيمة النقود إنما تستمد من قيمة المعدن الذي تصنع منه. والأخير يخضع لقواعد الندرة الطبيعية، وإستخراجه يمثل تكلفة معينة. وهذا يحول دون الدولة والتأثير في كمية النقود. فكمية النقود لا تتوقف على إرادة الدولة، وإنما تتحدد تلقائياً طبقاً لإحتياجات السوق. وفي هذا يقول ساي «ليست كمية النقود هي التي تحدد حجم وأهمية المبادلات وإنما أهمية وحجم المبادلات هي التي تحدد كمية النقود التي يحتاجها الاقتصاد[1].

وتبدو الحقائق السابقة بصورة واضحة من خلال المراجعة التجريبية لكل

(١) J. B: Say; Traité d'économie politique p. 137.

من الاقتصاد الانجليزي والاقتصاد الفرنسي. فانجلترا وفرنسا تمثلان القوتين الرئيسيتين في النظام الرأسمالي، اللتين لهما الريادة والسيادة في إبتكار النظم النقدية وتطويرها في القرن التاسع عشر. ومنهما انتلقت هذه النظم إلى بقية الاقتصاديات في العالم. ولا شك أن دراسة الظروف النقدية لكل منها كفيل بتفسير الكثير من الحقائق النقدية المعاصرة.

ففيما يتعلق بفرنسا القرن التاسع عشر، كانت وما زالت تحت تأثير الذكريات المريرة عن تجارب الإصدار الورقي. ذكريات تمتد في أصولها التاريخية إلى تجربة جون لو الفاشلة السابق الإشارة إليها. بالإضافة إلى التضخم النقدي الذي لازم الثورة الفرنسية وما بعد الثورة الفرنسية. ولقد إرتبط هذا التضخم بالسندات الورقية التي أصدرتها السلطات العامة بضمان أملاك الكنيسة والنبلاء، ثم بضمان الأموال المحلية. فمنحها القانون قوة الابراء. وإستخدمت في المعاملات. ولكن سرعان ما فشلت فشلاً ذريعاً. فانخفضت قيمتها كثيراً. وارتفعت الأسعار ففقد الأفراد الثقة فيها. وأحجموا عن التعامل بها. وفضلوا عليها النقود المعدنية وخاصة أنها تمتعت بإستقرار نسبي في القيمة.

إزاء ذلك كان لا بد من الإصلاح النقدي. فصدر لهذا الغرض قانون ٢٠ مارس سنة ١٨٠٣. واستمر هذا القانون مطبقاً بصورة فعلية حتى عام ١٩١٤ وبصورة أسمية حتى عام ١٩١٨ (إصلاح بو انكاريه). وبمقتضاه ألغيت النقود الورقية، واستبدلت بالنقود المعدنية وخاصة الفضة. فحددت قيمة الفرنك بوزن معين من الفضة.(٥ جرام). وسكت مشتقات لوحدة النقد من البرونز أو النحاس. واستحدث بنك فرنسا لكي يكون منفذاً ورقيباً على هذا النظام. ويعتبر هذا القانون أول تطبيق عملي لقاعدة المعدن الفرد: الفضة. حيث ترتبط القيمة الاقتصادية للنقود بالقيمة الاقتصادية لمعدن معين، يتخذه المجتمع مقياساً للقيم الاقتصادية. وتستخدم مسكوكاته في المعاملات وتتمتع بقوة الأبراء اللامحدودة والنهائية في الوفاء بالالتزامات[1].

---

(١) Monometallism

غير أن هذا النظام بالرغم من مظهره الخارجي المؤسس على قاعدة المعدن الفرد الفضة كان يتضمن في طياته نظام المعدنين: الذهب والفضة. وهذا النظام هو عبارة عن قاعدة نقدية مزدوجة ترتبط بمقتضاها قيمة النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب والفضة في نفس الوقت. ويتحقق هذا الإرتباط بتوافر ثلاثة شروط:

الأول: تحديد الوزن المعدني الذي تساويه وحدة النقد في كل من المعدنين على التوالي بما يترتب على ذلك من إنشاء علاقة ثابتة بين قيمة الذهب والفضة.

الثاني: تمتع المسكوكات المصنوعة من كل من المعدنين بقوة إبراء غير محدودة.

الثالث: حرية الأفراد في تحويل سبائك أي المعدنين إلى مسكوكات وبالعكس طبقاً للنسبة القانونية التي تقررت بين أوزان كل منهما. حيث قررت النسبة بين الذهب والفضة على أساس ١ : ١٥٫٥. وقد اعترف للأفراد بحرية السك والصهر. ومنح القانون مسكوكات الذهب والفضة قوة الابراء غير المحدودة في الوفاء بالالتزامات.

وحجة المدافعين عن نظام المعدنين تتمثل في إعتبارين أساسيين: **الأول** لأن التغيرات التي يمكن أن تحدث في كمية أحد المعدنين كافية لأن تعوض أو توازن بالتغيرات المعاكسة في كمية المعدن الآخر. وهذا وحده كفيل بتحقيق الاستقرار في العرض الكلي للنقود. الثاني لأن هذا النظام يتفق مع العادات السائدة بين الأفراد في المعاملات. ولكن هذه المميزات تصطدم بقانون جريشام. إذ يحدث غالباً أن يختفي أحد أشكال النقود (النقود الجيدة أو المقومة بأقل من قيمتها السوقية)، لصالح الشكل الآخر (النقود الرديئة أو المقومة بأكثر من قيمتها السوقية[1]).

أما في انجلترا فقد كان التضخم أكثر عنفاً. والسبب في ذلك يرجع إلى مجموعة من الظروف أهمها الحصار القاري وحروب نابليون ونفقات الحرب.

---

(١) وهو ما حدث عكسه في فرنسا حيث تغلب الفرنك الذهبي على الفرنك الفضي. وبذلك ساد الذهب النظام النقدي الفرنسي ـ على الاقل ـ من الناحية الواقعية.

وفي الفترة ما بين ١٧٩٧ إلى ١٨١١ أعلن بنك انجلترا السعر الاجباري النهائي للنقود الورقية. وبذلك فقدت هذه الأخيرة القدرة على التحول إلى ذهب. مما يعني أن انجلترا قد طبقت بالفعل قاعدة النقد الورقية خلال هذه الفترة. وفي عام ١٨٠٦ انخفضت قيمة النقود الورقية بما لا يقل عن ٣٠٪ واجتمعت لجنة اسهم فيها ريكاردو لبحث أسباب هذا التضخم واقتراح الحلول المناسبة لعلاج الوضع النقدي. وقد أوصت اللجنة برفع السعر الاجباري، وإعادة تنظيم النقد على أساس معدني وإعادة تنظيم بنك انجلترا. وبالفعل صدر قانون ٢٢ يونيه لسنة ١٨١٦ بالرجوع إلى قاعدة الذهب أو قاعدة المعدن الفرد. وأصبحت النقود الذهبية هي وحدها التي تتمتع بقوة الابراء القانونية وبخاصية النهائية. كما صدر عام ١٨٤٤ قانون بإعادة تنظيم بنك انجلترا. وبذلك أصبح الاقتصاد الانجليزي ـ وهو أكبر قوة اقتصادية في العالم ـ قائماً على قاعدة الذهب. أو بمعنى أدق على الصورة الأولى لهذه القاعدة وهي: **قاعدة المسكوكات الذهبية**. ومن انجلترا انتقلت هذه القاعدة إلى بقية الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية.

ب ـ فاعلية قاعدة الذهب.

إذا كان النظام النقدي للاقتصاديات المسيطرة على العالم في تلك الفترة قد أسس على الليبرالية النقدية من جهة، وعلى قاعدة الذهب من جهة أخرى، فإن فاعلية هذا النظام إنما تقدر على ضوء كفاءة القاعدة النقدية في أداء وظائفها من خلال علاقاتها:

أولاً: بنقود القاعدة النقدية أي النقود النهائية (المسكوكات الذهبية).

ثانياً: بالنقود الأخرى المشاركة في التداول (النقود الورقية والنقود الائتمانية).

ثالثاً: بالأسعار والقوة الشرائية للنقود.

رابعاً: بالمدفوعات الخارجية:

أولا : العلاقة بين القاعدة النقدية والنقود النهائية (المسكوكات)

وفيما يختص بهذه العلاقة، فقد رأينا كيف ان النظام الانجليزي أو الفرنسي اعتبر وحدات النقد الذهبية نقوداً قانونية ونهائية، أي أنها تمثل نقود القاعدة النقدية. فوحدة النقد اصبحت تساوي وزناً معيناً من الذهب. وهذا يعني ان كمية معينة من هذا المعدن النفيس تعتبر مقياساً للقيم الاقتصادية في المجتمع ووحدة الحساب لهذه القيم. ولكن لا يكفي ان يتحدد الوزن الذهبي لوحدة النقد، بل يجب ضمان استمراره والمحافظة على قوته الشرائية. وهذا لا يتحقق إلا إذا حدث تكافؤ بين قيمة الذهب كسلعة والقيمة الاسمية للذهب كنقود. فاذا اختلفت قيمة الذهب كسلعة عن القيمة الاسمية للذهب كنقود، فسوف يؤدي ذلك الى عدم الاستقرار في نقود القاعدة النقدية. اذ يحدث تسرب للذهب من القطاع النقدي الى القطاع السلعي والعكس. فالافراد والمؤسسات سوف يقومون بتحويل نقودهم الذهبية الى سبائك في حالة ما إذا تجاوزت القيمة السوقية للذهب قيمته النقدية. أما إذا كانت القيمة السوقية تقل عن قيمته النقدية فسوف يدفع هذا الافراد والمؤسسات الى تحويل ما يحوزونه من سبائك الى نقود ذهبية.

هذا التناقض في ميكانيزم قاعدة الذهب (الذهب كسلعة والذهب كنقد) يعتبره أنصار قاعدة الذهب من مميزاتها الأساسية. إذ أن امكانية التحويل من سوق الى آخر، من سوق النقد الى سوق السلع والعكس؛ وهو المقصود تماماً من قاعدة الذهب، يحقق التوازن التلقائي بين حجم النقود وحجم المعاملات. وعلى سبيل المثال إذا فرض وارتفعت قيمة الذهب كسلعة عن قيمته الإسمية كنقد، وأدى هذا بالافراد الى تحويل نقودهم الذهبية الى سبائك، فان عرض الذهب سوف يزداد في سوق السلع، ومن ثم تنخفض قيمته كسلعة، وترتفع قيمته كنقد، ويعود التوازن لحالته الاولى.

غير أنه يشترط لتحقيق ما سبق توافر عدة ظروف. الأول ان تتحقق المنافسة الكاملة بما في ذلك حرية الحركة (الدخول والخروج) والتداول للذهب من الاقتصاد الوطني الى الاقتصاد العالمي والعكس. وبمعنى آخر توافر سوق

عالمي وحيد للذهب يربط بين الأسواق الوطنية المختلفة من جهة، وبين القيمة السوقية الداخلية للذهب وقيمته العالمية من جهة اخرى. والثاني ان يعترف للأفراد بحرية السك والصهر. وهو شرط نظري أكثر منه عملي. فالحقيقة ان المؤسسات النقدية (مؤسسة الإصدار) كانت هي التي تختص دائماً بعملية السك والصهر.

ثانياً: العلاقة بين القاعدة النقدية والنقود الورقية الائتمانية

وعندما ننتقل الى العلاقة الثانية بين الذهب والنقود الأخرى المشاركة في التداول، فالحقيقة الأساسية التي يجب ان ندركها، ان الأخذ بقاعدة الذهب من جانب نظام نقدي معين لا يعني إطلاقاً اقتصار التداول النقدي على المسكوكات أو النقود الذهبية. فالأخيرة تتمتع بخاصيتي القانونية والنهائية باعتبارها نقود القاعدة النقدية. إلا ان هناك أدوات دفع أخرى، بعضها يتمتع بخاصية القانونية أي قوة الإبراء دون خاصة النهائية، أي القدرة على التحول الى نقود أخرى (النقود الورقية). والبعض الآخر لا يتمتع لا بالقبول الاجباري، ولا بخاصية النهائية (النقود الائتمانية). وانما تستخدم في المعاملات على أساس القبول الاختياري وثقة الأفراد في المؤسسات التي تصدرها. وقد عرف كلا النوعين قبل تطبيق قاعدة الذهب. كما استمر تداول هذه النقود بعد تطبيق قاعدة الذهب، بل كان تطورها ونموها - كما سنرى - نتيجة طبيعية لتطبيق هذه القاعدة. وفي الكثير من الأحيان - وخاصة أوقات الازمات والحروب - كانت السلطات تتدخل وتفرض السعر الاجباري للنقود الورقية. أي عدم القدرة على التحول الى نقود ذهبية. إلا أن الملاحظة الجديرة بالذكر ان النقود الورقية نمت وتطورت من خلال تطور النظام النقدي الفرنسي، كما ان النقود الائتمانية نمت وتطورت من خلال تطور النظام النقدي الانجليزي. وإن كان هذا لم يمنع استخدام النوعين معاً داخل كل نظام من النظامين السابقين. على أية حال فان الارتباط بين نوعية النقود والنظام النقدي لم يكن وليد الصدفة، بقدر ما هو لصيق بمنطق واختيار وظروف البيئة الاقتصادية لكل من الاقتصاد الانجليزي والفرنسي.

ان الاصلاح النقدي الفرنسي السابق الاشارة اليه، قد حجب عن البنوك العادية وظيفة اصدار النقود. الورقية. فالوظيفة الأساسية والخطيرة لاصدار النقود الورقية (المصرفية)، اقتصرت على مؤسسات متميزة. فحظى بنك فرنسا باحتكار اصدار هذه النقود وقد كان نظام الاصدار ليبرالياً في معالمه الأساسية. بمعنى انه يعطي مجالا للاختيار بالنسبة لغطاء الاصدار. فمؤسسة الاصدار بالخيار بين ضمان اصدار النقود الورقية بغطاء او احتياطي معدني (ذهب او فضة)، أو أن تقوم بتغطية الاصدار بالائتمان الذي تمنحه. وفي الحالة الاخيرة لا تصبح النقود الورقية مجرد إيصال ايداع للنقود الذهبية او الفضية، بل أداة ائتمان ووسيلة للاقراض والتمويل في قطاعات التجارة والمعاملات.

فإن كان الامر يتعلق بالغطاء المعدني، فميكانيزم العلاقة يصبح بسيطاً: ما على الافراد او المشروعات او الاقتصاد القومي ككل، الا تقديم الذهب او الفضة الى بنك فرنسا، ليصدر ويعطيهم مقابلة وبقدر قيمته الاسمية نقوداً ورقية تتمتع بالقبول الاجباري في الالتزامات. ولكن الامر يختلف عندما يكون غطاء الاصدار متمثلا في الائتمان. فميكانيزم العلاقة يصبح أكثر تعقيداً. فالطريقة هنا هي الخصم وإعادة الخصم. أما الأداة فهي الاوراق التجارية وبصفة خاصة السند الأذني والكمبيالة. والورقة هنا هي أمر من الدائن الى مدينه بأن يدفع له، أو لطرف ثالث مبلغاً معيناً في تاريخ لاحق. وغالباً ما يكون سبب الالتزام ناشئاً عن معاملة تجارية، وعندما يقبل المدين هذه الورقة وتصبح في حيازة الدائن، فإن الاخير بالخيار بين ان ينتظر حتى يحل أجل الدين فيحصل على قيمته مباشرة من مدينه، أو لا يقبل الانتظار فيتجه مباشرة الى البنك التجاري ليحصل منه على قيمة الكمبيالة. فيحل البنك محله في الدائنيه ويتحمل أجل الدين، مقابل سعر فائدة يتقاضاه من صاحب الكمبيالة. أي ثمن الاقراض والانتظار وتحمل المخاطر. وقد سمى هذا الثمن سعر الفائدة. وبالطبع فإن البنك التجاري سوف يستخدم الودائع الحقيقية التي لديه (اي الرصيد النقدي الذي يحوزه نتيجة ايداعات الافراد والمشروعات) لسداد قيمة الكمبيالة. والبنك بسلوكه هذا يحول النقود الائتمانية الى نقود قانونية. وهو يستفيد بالفرق بين ما يدفعه من ثمن أو سعر فائدة على الودائع، وبين ما يحصل عليه من فائدة على القروض المعطاة في شكل خصم

للأوراق التجارية. فالبنك هنا دوره دور تاجر الائتمان.

ولكن البنك التجاري بدوره قد تعوزه السيولة او لا تكفي ودائعه الحقيقية لتمويل القروض. عندئذ يلجأ الى بنك الاصدار طالباً منه اعادة خصم بعض الكمبيالات الممثلة لحجم معين من القروض. وإذا قبل بنك الاصدار ذلك، فالبنك التجاري يحصل على نقوده فوراً، مخصوماً منها سعر الفائدة أو سعر اعادة الخصم الذي يتقاضاه منه بنك الاصدار، مقابل ان يحل الاخير محله في الدائنية وفي تحمل اجل الدين.

ولكن من أين يحصل بنك الإصدار على الموارد النقدية لكي يقوم بهذا التمويل؟. بالطبع عن طريق الإصدار الجديد، أي إصدار نقود ورقية قانونية بضمان الائتمان، ودون حاجة الى زيادة رصيده المعدني. إذ أن الأصول التي سوف تغطي هذه النقود الورقية الجديدة تتمثل في الكمبيالات المخصومة، والتي بدورها تعبر عن زيادة النشاط الاقتصادي في الدولة. والنتيجة انه من الممكن ان يتجاوز حجم النقود المصدرة حجم غطاء الإصدار المعدني (الذهب والفضة). فهل يعتبر ذلك خروجاً على قاعدة الذهب. أم أن المقصود بذلك هو مجرد تحقيق المرونة لهذه القاعدة؟. مرونة الهدف منها استخدام الاصدار الورقي في تمويل العمليات التجارية، ومساعدة البنوك التجارية على المساهمة في تمويل النشاط الاقتصادي. لا غرو إذن ان يطلق على بنك الإصدار في النظام الفرنسي «بنك البنوك».

ولأجل ان تمنع الدولة بنك الإصدار من الاسراف في إصدار النقود الورقية بضمان الائتمان، فقد فرضت عليه حداً أقصى للاصدار لا يستطيع تجاوزه. ولهذا القيد أهميته الخاصة بالنظر الى تمتع النقود الورقية بقوة الابراء القانونية، وفي بعض الاحيان وخاصة ـ اوقات الازمات ـ كان المشرع يمنحها السعر الاجباري النهائي او عدم القدرة على التحول الى ذهب.

ان تطبيق النظام الفرنسي بالطريقة السابقة يرتب نتيجتين أساسيتين: الاولى وتتمثل في ان هذا النظام قد ساهم في تمويل عمليات التجارة بصفة خاصة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، في وقت عجزت فيه الموارد المعدنية عن مواجهة تطور ونمو الصناعة والتجارة واحتياجات التمويل. والثانية في انه

تحت نظام الاصدار الورقي بضمان الائتمان[1] ، فان جملة النقود الورقية المعروضة في التداول ـ وبالرغم من تطبيق قاعدة الذهب ـ كانت مغطاة جزئياً بالنقود المعدنية. أما الجزء الآخر والغالب فقد كان مغطى فعلياً بالائتمان. وكلما زاد النشاط التجاري والصناعي وكثرت عمليات الخصم واعادة الخصم، كلما أدى ذلك الى زيادة النقود الورقية عموما، وزاد الجزء المغطى بالائتمان. وبمعنى آخر فان نسبة النقود الورقية الى الرصيد المعدني تتزايد مع زيادة حجم الائتمان (وبالطبع في حدود الحد الاقصى للإصدار). فاذا كان بنك فرنسا يحوز على مليار فرنك ذهب كرصيد معدني، وكانت النقود المصدرة تعادل ٣ مليار فرنك، فمعنى ذلك ان ثلث النقود المصدرة مغطاة بالذهب. والباقي ومقداره الثلثين مغطى بالائتمان. وبالرغم من هذه الحقيقة فان منطق تطبيق قاعدة الذهب يقرر بأن كافة النقود الورقية المصدرة (أياً كان سبب الإصدار ائتمان أو غيره) يمكن تحويلها الى مسكوكات ذهبية فوراً وعند الطلب. وهذا يعني شيئاً غريباً: الذهب يضمن قيمة كل النقود الورقية التي أصدرت زيادة عن حجم الرصيد المعدني (الذهب).

فقاعدة الذهب تؤسس على حيلة أو أكذوبة. فهي تعطى الحق لكل الحائزين على نقود ورقية (بما في ذلك التجار الذين حصلوا عليها عن طريق الخصم) المطالبة بتحويل نقودهم ـ عاجلاً أم آجلاً ـ الى ذهب. وتوهمهم بأن بنك الإصدار قادر على تحقيق هذا المطلب. والامر لا يشكل خطورة في الظروف العادية. حيث ان قيمة النقود تعتمد أساساً على ثقة الافراد وحسن المعاملات. ولكن الامر يختلف في أوقات الازمات، حين تهتز هذه الثقة او تنعدم. حينئذ تظهر المشاكل ويعجز بنك الإصدار عن تحويل كل النقود المصدرة الى ذهب وتضطر السلطات العامة الى التدخل فارضة السعر الإجباري النهائي لهذه النقود الورقية. وهو ما حدث تماماً في كثير من الظروف الاستثنائية.

وعلى خلاف النظام الفرنسي، فان النظام الانجليزي كان في بدايته تطبيقاً

---

(١) Banking system.

حازماً لقاعدة الذهب[1] . فأوراق النقد هي مجرد سندات او شهادات بقيمة الذهب. ويتحقق ذلك على أساس ان كمية الذهب التي يحوزها الاقتصاد الوطني تتوافق تلقائياً مع حاجات هذا الإقتصاد من خلال العلاقات الخارجية. وتطبيقاً لهذا قسم بنك انجلترا الى قسمين رئيسيين: قسم الإصدار وقسم العمليات المصرفية. القسم الأول هو الذي يصدر النقود الورقية مقابل الذهب. والقسم الثاني يقوم بالعمليات المصرفية العادية بما في ذلك عمليات إعادة الخصم. فهو يعطي ـ ولا يصدر ـ أوراق نقد مقابل اوراق تجارية مخصومة، وهو يحصل على أوراق النقد اللازمة لعملياته المصرفية من قسم الإصدار. ولا تمنح له النقود من قبل القسم الاخير إلا إذا قدم في مقابلها ذهب بقدر قيمتها، وبالطبع فان هذا الذهب يتم الحصول عليه عن طريق شرائه من السوق العالمي بموارده الخاصة (أرباحه)، أو يحصل عليه من عملائه (البنوك التجارية) عند ورود الذهب من الخارج نتيجة وجود فائض في ميزان المدفوعات.

وإذا كان النظام الانجليزي يتميز بأن كل نقود مصدرة يقابلها غطاء ذهبي بكامل قيمتها، إلا انه يعيبه ان الموارد الذهبية قد لا تكفي لمواجهة المعاملات المتزايدة وتمويل النشاط النامي. وهنا تبدو ضرورة البحث عن حلول لتوفير أدوات التمويل اللازمة للتجارة والصناعة. ولقد حاولت البنوك التجارية ان تقوم بدور فعال في هذا المجال ولكنه دور يختلف عما حدث في فرنسا. ففي فرنسا ـ كما رأينا ـ كانت الوسيلة هي الخصم وإعادة الخصم، وأدوات التمويل هي النقود الورقية غير المغطاة بالمعدن (الإصدار الجديد). اما النظام الانجليزي فقد اتبع طريقة فتح الاعتماد وأداتها النقود الائتمانية (الشيكات). والشيك يختلف عن الكمبيالة من حيث ان الاول هو أمر من المدين الى البنك التجاري الذي يتعامل معه يأمره فيه بأن يدفع مبلغاً معيناً لدائنه فوراً وبمجرد الطلب. ومن المفروض ان سحب الشيك يجب ان يسبقه إيداع حقيقي بقدر قيمته من جانب المدين او العميل. وعندئذ يصبح الشيك مجرد أداة دفع.

---

(١) Currency Principle

غير انه من الممكن ـ وهو الغالب الاعم ـ ان يصبح الشيك أداة ائتمان ويتم ذلك تحت نظام فتح الاعتماد. وهذا النظام هو ابتكار انجلوساكسوني يتمثل في التزام من قبل احد البنوك التجارية لصالح احد عملائه، بأن يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال يستطيع العميل ان يسحب عليه بالشيكات في الحدود القصوى لقيمة الاعتماد. ويستطيع العميل الذي فتح الاعتماد لصالحه ان يسحب عليه او لا يسحب. ولكن إذا تم السحب استحقت الفائدة على قيمة القرض. وفي هذه الحالة لا يسبق السحب عملية إيداع حقيقي. فالبنك التجاري يمنح ائتمانه،ويسمح لنفسه بذلك اعتماداً على ما يحوزه من ودائع حقيقية (الرصيد النقدي). وغالباً ما تكون القروض الممنوحة تتجاوز ما لديه من سيولة. وهو يفعل ذلك عالماً بأن طلبات السحب لا تتحقق مرة واحدة، كما ان عمليات السحب يقابلها عمليات إيداع. وفي كثير من الأحيان يكتفي الدائنون بصرف جزء صغير من قيمةالشيك،وإيداع الباقي في بنوكهم التجارية. وبذلك تزيد كمية الودائع مرة ثانية، ومن ثم يزيد حجم القروض، ومن هنا الصيغة المشهورة، «القروض تخلق الودائع».

يترتب على ما سبق ان البنك التجاري يستطيع ان يصدر أدوات دفع تزيد من العرض الكلي للنقود، استناداً الى جزء صغير من الرصيد النقدي الورقي (نسبة السيولة). وهذا الرصيد الورقي بدوره مغطى بالذهب من قبل مؤسسة الإصدار. بمعنى آخر فان الغطاء الذهبي لا يضمن سوى جزء بسيط من أدوات الدفع الموجودة في التداول. هذا مع افتراض التساوي المطلق بين النقود الورقية والغطاء الذهبي. وحتى هذا الافتراض لم يتحقق في الواقع. إذ ان بنك انجلترا قد اضطر في كثير من الحالات الى إصدار نقود ورقية تتجاوز في قيمتها ما يحوزه من غطاء ذهبي. وبذلك أصبحت كافة أدوات الدفع الموجودة في التداول من نقود ورقية مغطاة جزئياً بالذهب. وهي نفس النتيجة التي وصلنا اليها في النظام الفرنسي: قاعدة الذهب مجرد افتراض نظري على التكافؤ بين النقود الورقية وقيمتها الذهبية.

ثالثاً: العلاقة بين قاعدة الذهب والاسعار

من خلال هذه العلاقة الثالثة نتبين مدى كفاءة القاعدة النقدية في المحافظة

على القوة الشرائية للنقود. فهذه هي الوظيفة الأساسية من اختيار قاعدة معينة للنقد. وأهمية تلك الوظيفة تتضح من أنه لا يمكن تحقيق نمو مستمر في الاقتصاد الوطني دون ان يكون هناك استقرار نسبي في الأسعار، ودون توافر نقود قوية تكون مصدر ثقة للأفراد وأداة جيدة لاختزام القيم، وتحقيق الادخارات وتراكم رؤوس الاموال. فهل ساهمت فعلا قاعدة النقد الذهبية في تحقيق ثبات الاسعار والمحافظة على القوة الشرائية للنقود؟.

ان الذهب كسلعة يتمتع بثبات نسبي في القيمة بالمقارنة بالسلع الأخرى. وهو يتمتع بتلك الحقيقة على أساس ندرته الطبيعية. كما ان الحصول عليه يتجاوز الارادة المتفردة للسلطات العامة في الاقتصاد القومي. طالما أن ذلك يرتبط بمقدرة الاقتصاد القومي الانتاجية على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. ولكن الامر هنا لا يتعلق بثبات قيمة الذهب،وإنما بقدرة قاعدة النقد الذهبية على تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الاسعار. فثبات قيمة الذهب شيء وقدرة القاعدة النقدية على تثبيت الاسعار شيء آخر. فقاعدة الذهب لم تمنع من تواجد أدوات دفع متعددة الاشكال وتمثل قوة شرائية في ذاتها.

وعلى ضوء ما رأينا عند دراستنا للنظام الفرنسي والنظام الانجليزي، فان النقود الورقية والنقود الائتمانية قد ارتبط ظهورها وتطورها بتطبيق هذه القاعدة. وقد كان قبول الافراد لهذه النقود والثقة فيها نابعاً عن الاعتقاد بانها مضمونة ومغطاة بالذهب. وقد عرفنا ان ذلك لم يكن في الحقيقة سوى حيلة فكرية المقصود منها التغلب على نقص الموارد المعدنية عن مواجهة تطور النشاط الاقتصادي. ومن الممكن ان يساء استخدام تلك الثقة فيزداد حجم النقود الورقية المصدرة. او تتوسع البنوك التجارية في حجم الائتمان بقصد تحقيق الحد الاقصى من الارباح دون مراعاة لقواعد الاستقرار النقدي.

وعلى هذا الاساس فان استقرار الاسعار لم تكن دائماً حقيقة مطلقة في الفترة التي طبقت فيها قاعدة الذهب. وبالفعل فقد عرفت تلك الفترة تقلبات

في الاسعار. تقلبات دورية من نموذج جاجلر [1] ، والتي تجد تبريرها في القيود التي وضعتها قاعدة الذهب على منح الائتمان ،وامكانية الخروج عن هذه القيود. وهناك أيضاً تقلبات هيكلية او طويلة الامد تعود الى زيادة انتاج الذهب بعد اكتشاف مناجم كاليفورنيا واستراليا وجنوب افريقيا. ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك الى إنخفاض القوة الشرائية للنقود وحدوث ارتفاع في الاسعار. وعلى أية حال فان لا قاعدة الذهب ولا أية قاعدة نقدية أخرى بإمكانها ان تحقق ثباتاً في الاسعار. لسبب لصيق بهيكل وطبيعة النظام الرأسمالي ذاته. فقوانين الحركة لهذا النظام والخاصة بتحقيق هذا النظام لأهدافه من حيث الوصول الى الحد الاقصى للربح وتراكم الفائض،لا بد ان تتم من خلال تقلبات موسمية او طويلة الامد) [2].

غاية الامر انه يمكن القول أن تقلبات الاسعار في ظل قاعدة الذهب كانت أقل نسبياً بالمقارنة بالفترة التاريخية السابقة. ولقد ساعد هذا الاستقرار النسبي الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية في أوروبا ،على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتراكم الرأسمالي. ويمكن ان ندرك هذه الحقيقة بوضوح إذا عرفنا ان استقرار الاسعار قد لازم بصفة أساسية المواد الاولية. ولا شك ان ثبات اسعار هذه المواد التي تنتجها المستعمرات والبلاد المتخلفة مع زيادة أسعار المواد المصنعة التي تنتجها انجلترا وأوروبا الغربية، كفيل بتثبيت ثروة البلدان الاولى ، وفي نفس الوقت زيادة ثروة البلاد الصناعية الرأسمالية. وبذلك يزيد الفائض والتراكم الرأسمالي لصالح الثانية على حساب الاولى. ومما يؤكد تلك الحقيقة ان لندن كانت تعتبر في ذلك الوقت المجال المكاني لبورصة المواد الأولية. وهذا هو المقصود تماماً من دور قاعدة الذهب في تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الاسعار من وجهة نظر أوروبا الصناعية.

---

(١) وهو اقتصادي فرنسي اكتشف هذا النوع من الدورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي.

(٢) سوف نتكلم عن هذا الموضوع بالتفصيل عند دراسة موضوع التضخم.

رابعاً: العلاقة بين قاعدة النقد والمدفوعات الدولية

وفي نطاق هذه العلاقة الرابعة والأخيرة قامت قاعدة النقد الذهبية بدور هام وفعال في تحقيق الارتباط بين الاقتصاديات الوطنية المختلفة من خلال التجارة الدولية. وبصفة خاصة بين الاقتصاديات المتقدمة والبلدان المتخلفة. ولقد تمثل هذا الارتباط من خلال عدة مظاهر أساسية:

أولها: ان الذهب ـ وبصفة خاصة المسكوكات الذهبية ـ أصبح وسيط عالمي في المبادلة. فهو يتمتع بصفة العمومية والقبول التام، ليس فقط داخل الاقتصاد الوطني، وانما أيضاً في نطاق المبادلة الدولية. اذ يستخدم في تسوية المدفوعات الخارجية الناشئة عن العجز او الفائض في ميزان المدفوعات.

ثانيها: ان الذهب ـ على حد أنصار هذه القاعدة ـ قد أسهم في تحقيق التوازن بين العلاقات الداخلية والعلاقات الخارجية. وبمعنى آخر هناك تلازم كبير بين الاستقرار النقدي ونمو النشاط الاقتصادي الداخلي وبين المبادلات الدولية. وهذا التلازم هو نتيجة مباشرة لدور الذهب كنقد يستخدم في تسوية المدفوعات الدولية من جهة، وكسلعة تخضع للقواعد المتلقائية للعرض والطلب من جهة أخرى. فعندما تزيد كمية النقود الذهبية في النطاق الداخلي، فسوف تؤدي الى إرتفاع أسعار المنتجات المحلية، بالمقارنة بالمنتجات الاجنبية، وبالتالي زيادة الواردات ونقص الصادرات، أي تحقيق عجز في ميزان المدفوعات. ولما كان هذا العجز سوف يسدد بالذهب، فان حجم النقود الذهبية في الداخل سوف يقل. ومن شأن ذلك إنخفاض اسعار المنتجات المحلية بالمقارنة بالمنتجات الاجنبية، ومن ثم زيادة الصادرات ونقص الواردات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات يسوي بالذهب. أي ان الذهب يعود مرة ثانية الى الاقتصاد الوطني. فالاختلال في التوازن يلحقه دائماً إعادة التوازن في العلاقات التجارية الدولية، بفعل العوامل الميكانيكية والتلقائية لقوى العرض والطلب الخاصة بالذهب. ولكن يشترط ـ كما رأينا ـ لانطباق تلك القواعد سيادة المنافسة الكاملة، وتقرير حرية دخول وخروج الذهب، وتواجد سوق عالمي وحيد للذهب.

وبالرغم من جاذبية التحليل السابق، فمن المشكوك فيه أن تكون قاعدة الذهب قادرة على تحقيق التوازن التلقائي بين النشاط الاقتصادي الداخلي والنشاط الخارجي. وكما نعلم فان الاخير لا يقتصر فقط على العلاقات التجارية وإنما يمتد ليشمل حركات رؤوس الاموال. ورؤوس الاموال تسعى دائماً لتحقيق العائد الاقصى. ومن ثم فإن تحركاتها تتوقف على أسعار الفائدة أو الخصم السائدة في الاقتصاديات الوطنية المختلفة. ونعلم أيضاً أنه في ظل قاعدة الذهب، توجد نقود اخرى تتداول بجانب نقود القاعدة النقدية. ومن أهم النقود: النقود الورقية والنقود الائتمانية. وهذه الاخيرة أيضاً تتأثر وتتحدد حجمها بسعر الخصم أو الفائدة السائدة في السوق النقدية. بالإضافة الى ذلك فان حجم الائتمان وبالتالي الاستثمار يتأثر بتغيرات سعر الخصم أي بتكلفة الاقتراض، وبين هذا وذاك هناك مؤسسة الإصدار التي تسيطر على الذهب من جهة، وتؤثر في سعر الخصم وحجم الائتمان من خلال البنوك التجارية من جهة أخرى. وعندما تقرر مؤسسة الاصدار تحديد سعر معين لإعادة الخصم وبالتالي تحديد سعر الخصم فهي بين اعتبارين أساسيين:

الأول اعتبار نقدي: يعطي الاولوية للمحافظة على الرصيد المعدني وبالتالي المحافظة على القوة الشرائية للنقود. وفي هذه الحالة فان المحافظة على هذا الرصيد تعني رفع سعر الخصم، مما يؤدي الى تقييد حجم الائتمان واجتذاب رؤوس الاموال الخارجية. وبعبارة أخرى فان مؤسسة الإصدار ترفع سعر الخصم إذا رأت أن الطلب على الائتمان يخشى منه أن يؤدي الى إصدار كثيف للنقود (الورقية والائتمانية) لا يتناسب مع رصيدها المعدني، أو عندما ترى أن رصيدها المعدني يتناقص نتيجة العجز في الميزان التجاري. وفي الحالتين يكون الهدف من رفع سعر الخصم هو اجتذاب رؤوس الاموال لإعادة التوازن في العلاقات الخارجية. وهذا هو منطق النظرية الكلاسيكية.

الثاني وهو اعتبار اقتصادي يعطي الاولوية لتنمية النشاط الاقتصادي الداخلي ولو على حساب التوازن الخارجي. وهذا يعني تخفيض سعر الخصم وبالتالي زيادة حجم الائتمان وتشجيع الاستثمار، مما يؤدي الى نقص حجم رؤوس الاموال وزيادة العجز في ميزان المدفوعات.

ومن الملاحظ ان منطق قاعدة الذهب يرتكز على أهمية الاعتبارات النقدية وتوازن العلاقات الخارجية قبل الاعتبارات الداخلية. وبذلك استخدمت قاعدة الذهب لإفادة البلدان ذات الفائض في ميزان المدفوعات والتي لديها تراكم رأسمالي ومقدره على تصدير رؤوس الاموال (بلدان أوروبا الصناعية) [١]. وأوعز الى البلدان الاخرى من المستعمرات وغيرها باتباع سياسة تفضيل التوازن الحسابي لميزان المدفوعات على التوازن الحقيقي والمرتبطة بقدرات الجهاز الانتاجي الداخلي. فمن المعروف ان تنمية هذا الجهاز الاخير هو الذي يحقق في المدة الطويلة التوازن الحقيقي للعلاقات الخارجية. كما انه الشرط الأساسي لإستقرار الحياة الاقتصادية الداخلية. وهذا وحده كاف لإجتذاب رؤوس الاموال الدولية. ولكن الامر هنا ـ في حقيقته ـ يتعلق باداة معينة (قاعدة الذهب) التي استخدمت كوسيلة لدمج الاقتصاديات التابعة في الاقتصاد العالمي، وفي وقت كانت فيه غير مهيأة للاستفادة من المبادلة الدولية. ففاعلية قاعدة الذهب في النطاق الدولي (تسهيل المبادلة وتحقيق التوازن) فاقت فاعليتها في النطاق الداخلي (تنمية الاقتصاد والاستقرار النقدي). وربما يكون هذا بداية النهاية: بداية قاعدة الذهب كقاعدة للنقد الداخلي ونهاية قاعدة الذهب اي تخليها عن وظائفها الداخلية لكي تقتصر على تنظيم تداول النقود في نطاق المبادلة الدولية..

ثالثها: ان الذهب قد أدى الى تثبيت اسعار الصرف بين عملات الدول التي يتبع نظامها النقدي قاعدة الذهب. اذ يكفي ان نعرف الوزن الذهبي لوحدة النقد في اقتصاد معين، وكذلك الوزن الذهبي لوحدة النقد في اقتصاد آخر، لكي نستخرج مباشرة قيمة مبادلة كل عملة بالعملة الاخرى.

لقد ساهم ثبات سعر الصرف في نمو التجارة العالمية والإستثمار الدولي خلال القرن التاسع عشر. إلا أنه من الواضح أيضاً أن زيادة معدلات المبادلة الدولية

---

(١) تراكم رأسمالي حققته عن طريق عدم التوازن في العلاقات التجارية بينها وبين الدول المتخلفة، ثم تسعى بعد ذلك الى تصدير هذا الفائض (رأس المال) الى البلاد المتخلفة لتحصل في مقابله على سعر فائدة مرتفع. وبذلك تحقق هدفين متتاليين: الربح التجاري والربح الرأسمالي من عملية هي في حقيقتها واحدة (المبادلة الدولية).

في ظل أسعار صرف ثابتة ،قد أفاد كثيراً البلاد الرأسمالية الصناعية على حساب البلدان المتخلفة والمستعمرات. فثبات أسعار الصرف مع تقلب أسعار المواد الأولية وزيادة أسعار السلع المصنعة ،كفيل بزيادة الفائض المتحقق من التجارة العالمية لصالح البلدان الصناعية، وبصفة خاصة انجلترا. وكان من الأفضل أن تتمتع البلاد المتخلفة بحرية تحديد وتغيير أسعار الصرف الخاصة بها تبعاً لتغير أسعار موادها الأولية وحالة موازين المدفوعات بها. وبمعنى آخر كان عليها تفضيل مقتضيات الاستقرار الداخلي والنمو الإقتصادي على إعتبارات المحافظة على أسعار الصرف، ومن الطبيعي أن ذلك يتعارض مع منطق قاعدة الذهب وميكانيكية تلك القاعدة. تلك الميكانيكية التي تقف عائقاً أمام تقلب أسعار الصرف، وتسمح في نفس الوقت بتقلب أسعار المواد الأولية. ومرة أخرى تؤكد لنا قاعدة الذهب أنها مجرد أداة للتوزيع غير المتساوي لثمرات النمو في الاقتصاد العالمي.

جـ - سيادة قاعدة الذهب أم سيادة الاقتصاد الانجليزي.

نحن لا نفسر الحوادث لمجرد الوصف. فقد انتهى عصر المنهج الوصفي للتاريخ. وخاصة أنه لا يتفق مع طبيعة علم الاقتصاد. فالتاريخ الإقتصادي هو تاريخ كمي وتحليلي في آن واحد. وعلينا إذن أن نستقرىء الحوادث ونقرأ ما بين سطور الجداول والاحصائيات والأحداث،بهدف استنباط القوانين التي تحكم النشاط النقدي، ومعرفة حقيقة الغايات من هذا النشاط.

والنتيجة الأساسية التي يمكن إستخلاصها من دراسة النظام النقدي في تلك الفترة التاريخية (بداية القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى)، أن تطبيق قاعدة الذهب، في صورتها الأولى، قد ساهم في نمو وتطوير الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية.هذه النتيجة الاستقرائية تؤكد الحقيقة الاقتصادية، والتي بمقتضاها أن التنظيم الفعال لتداول النقود يعتبر عاملاً جوهرياً في تحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة، فالنمو الاقتصادي يعتمد على الادخار وتراكم رأس المال وتوافر أدوات التمويل.

لقد نجحت قاعدة الذهب نسبياً - في النطاق الداخلي - في المحافظة على

القيمة الاقتصادية للنقود وإستقرار الأسعار. وهذا كفيل بزيادة الادخارات. كما أنها نجحت أيضاً في استنباط أدوات دفع جديدة تتمثل في النقود الورقية والنقود الائتمانية؛ لتعوض من عجز الموارد المعدنية عن متابعة إحتياجات التمويل للنشاط الاقتصادي. وفي الوقت نفسه استطاعت أن تكتسب الثقة لهذه النقود عن طريق ربطها نظرياً بالذهب. وهذا من شأنه تحقيق مستوى مناسب من السيولة، مما يؤدي إلى انتعاش الأسواق النقدية والمالية. وقد بدت الأخيرة كمراكز إيجابية لتجميع الإدخارات، وتوزيعها على فروع النشاط الاقتصادي. وفي النطاق الدولي ساعدت قاعدة الذهب على إستقرار ونمو التجارة العالمية. وقد رأينا كيف أن هذا النمو قد تم على حساب المستعمرات والبلدان المتخلفة. فزاد الفائض المتحقق للبلاد الصناعية الرأسمالية، وتمتعت رؤوس الأموال بحرية الحركة، وبالسهولة النسبية في تحقيق العائد الأقصى.

والحقيقة أن قاعدة الذهب في مضمونها النظري والعملي، أفادت كثيراً الاقتصاد الانجليزي وحققت له الفاعلية في إدارة النقود في الداخل، والسيطرة والسيادة في النظام النقدي الدولي. «وأصدق وصف لهذه الفترة: أنها لا تعبر عن سيادة الذهب من خلال النظام النقدي الانجليزي، بقدر ما تعبر عن سيادة النظام النقدي الانجليزي من خلال الذهب، ففي عام ١٨١٦م كانت انجلترا تقريباً هي الدولة الوحيدة في أوروبا التي تطبق قاعدة الذهب. وكانت بقية البلدان الأخرى تطبق أما قاعدة المعدنين، وأما قاعدة الفضة. ولكن نظام المعدنين فشل بسبب قانون جريشام. كما انتهى كل أثر للفضة ولقاعدة الفضة بفشل وانتهاء الاتحاد اللاتيني الذي أسس بين كل من فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا واليونان[1]. وبذلك تغلبت قاعدة الذهب على كافة قواعد النقد الأخرى.

والواقع أن سيطرة الذهب على النظام النقدي تعني سيطرة وانتصار النظام الانجليزي. فالجنيه الاسترليني أصبح مصدر ثقة الجميع. إذ أنه يرتكز بدقة على الذهب. والأمر الخطير في هذا النظام، أن الإحتياطي الذهبي لبنك

---

(١) أسس هذا الاتحاد عام ١٨٦٥م، وفي عام ١٨٧٨م توقفت هذه الدول عن سك العملات الفضية، واصبحت الفضة عملة مساعدة تتمتع بقوة ابراء محدودة.

انجلترا كان ضئيلاً، كما أن حجم النقود المصدرة فاق الإحتياطي الذهبي. ومع ذلك اعتبر الاسترليني عملة محلية ودولية تستند إلى الذهب[1]. فالثقة في الذهب هي التي أدت إلى الثقة في الأسترليني. وهكذا سادت انجلترا النظام النقدي الدولي على أساس حيلة قانونية، ظهرت حقيقتها بوضوح عند حلول الأزمات.

لقد تمكنت انجلترا من تأمين التمويل الداخلي للنشاط الاقتصادي. فخرج بنك انجلترا في مرات عديدة من قانون بيل، وأصدر أوراق نقد غير مغطاة بالذهب. واستحدث نظام فتح الاعتماد بهدف زيادة عرض النقود (الائتمانية) ومن أجل التوفيق بين المحافظة على الرصيد المعدني المرتبط بتوازن ميزان المدفوعات من جهة، وبين تشجيع الائتمان والاستثمار من جهة أخرى، أتبع بنك إنجلترا سياسة مرنة فيما يتعلق بسعر الخصم. فهو يرفع سعر الخصم بهدف اجتذاب رؤوس الأموال، وبالتالي القضاء على العجز في ميزان المدفوعات ولكنه في نفس الوقت لا يبالغ في هذا السعر حتى لا يضيق من فرص التمويل الداخلية أو يرفع من تكلفة الاستثمار.

وفي النطاق الخارجي، سيطرت انجلترا أيضاً على نظام التمويل والإئتمان الدولي. وقد اعتمدت في ذلك على ثقة العالم في الإسترليني المغطى بالذهب. فقاعدة الذهب ـ كانت في القرن التاسع عشر ـ قاعدة للمدفوعات الإسترلينية فالإسترليني هو العملة الدولية التي تستخدم في تسوية المعاملات الدولية.

وعلى ذلك إذا أرادت أية دولة أن تمول تجارتها الخارجية، ما عليها إلا أن تزيد من مقدرتها الإنتاجية بهدف زيادة التصدير، وبالتالي الحصول على ذهب أو استرليني لتسديد التزاماتها. أما انجلترا فيمكنها أن تمول تجارتها الخارجية عن طريق إصدار الاسترليني وإستخدامه في التمويل، ودون حاجة مسبقة لتنشيط قطاعاتها الانتاجية والتصديرية.

---

(١) وهذا ما دفع الكثير من الدول الى التشبه بالنظام الانجليزي، فنجد الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩١٣م، تقرر بأن للاتحاد الفيدرالي للبنوك ان يصدر دولارات ورقية بشرط تغطية ٤٠٪ على الاقل من النقود المصدرة بالذهب. ونفس الشيء اتبعته المانيا وغيرها من الدول الاوروبية.

وقد استطاعت انجلترا، استناداً إلى عملتها الدولية، من تنظيم شبكة من المصارف العالمية. وتمكنت هذه المنظمات من تجميع الادخارات العالمية، والتحكم في التمويل والإئتمان الدولي. وعلى سبيل المثال لو حدثت معاملة تجارية بين عميل أوروبي وعميل في الشرق الأقصى (الصين مثلاً). واضطر العميل الأوروبي أن يسحب كمبيالة على عميله الشرقي. عندئذ يرسل العميل الأوروبي الكمبيالة إلى بنكه الأوروبي لخصمها. ولكن البنك الأوروبي لا يستطيع مراجعة شروط القرض. فيرسل الكمبيالة إلى أحد بنوك لندن ليخصم الكمبيالة. وهذا البنك الأخير يستطيع عن طريق مراسليه في الشرق الأقصى فحص شروط القروض. ويقوم بخصم الكمبيالة ويدفع قيمتها بالإسترليني، أي بالعملة المقبولة في المعاملات الدولية. وهو يحصل عليها عن طريق إعادة الخصم لدى بنك إنجلترا. فبنك إنجلترا يستطيع أن يصدر الإسترليني لتمويل المعاملات الدولية، حتى تلك التي لا تتعلق مباشرة بانجلترا، على أساس الثقة في الاسترليني المرتبط بالذهب. وتستفيد البنوك التجارية الانجليزية من تلك العمليات عن طريق تحقيق أرباح (سعر الفائدة) عن القروض التي تمنحها في التجارة العالمية.

خلاصة القول أن القوة الاقتصادية العالمية التي تمتعت بها انجلترا في تلك الفترة كانت تستند أساساً على نظامها النقدي والمالي، وعلى نقودها الدولية المرتبطة نظرياً بالذهب، أكثر من اعتمادها على قدرات الجهاز الانتاجي البريطاني.

المرحلة الثانية: ـ التدخل الاقتصادي والنقدي ـ الأزمات ـ تطور قاعدة الذهب.

هذه المرحلة تبدأ مع قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، وتمتد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩. في خلالها لم يعد الاقتصاد يخضع لقواعد العرض والطلب وتلقائية تحقيق توازن الأثمان. كما لم تعد النقود بعيدة عن تدخل الدولة والمؤسسات المصرفية والمالية. فهذه الفترة هي فترة الأزمات: الأزمة الاقتصادية وواجهتها البطالة، والأزمة النقدية وواجهتها التضخم.

وفي الواقع لم تكن تلك المرحلة سوى نتيجة منطقية للظروف السابقة

عليها. ظروف النمو والرخاء،والتقدم الفني، والاستقرار،النقدي واستغلال المستعمرات. وقد تولدت من خلال تلك الظروف عوامل نقيضة أدت إلى تغير النظامين الاقتصادي والنقدي. فالحرية الاقتصادية وما تبعها من ظروف الأزمة الاقتصادية ولدت عوامل التدخل الاقتصادي لمعالجة هذه الأزمة. والتقدم الفني بما يترتب عليه من إحلال الآلة محل العمل الانساني ولد البطالة. والرخاء والثروة والتراكم الرأسمالي أدى إلى الصراع الاستعماري بين الدول الأوروبية الصناعية،حول أقسام ثمرات النمو المتحققة من التجارة مع المستعمرات. ولقد انتهى المطاف بتلك الدول إلى قيام الحرب العالمية الأولى، والتي كانت نتيجتها الدمار الاقتصادي وانهيار النظام النقدي.

هذه العوامل جميعها ساهمت في عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي لدول أوروبا الصناعية. وسرعان ما تبلور هذا الاضطراب في أزمة اقتصادية عالمية (١٩٢٩م)، عانت من آثارها كافة الاقتصاديات في العالم، واستمر الأمر على هذا المنوال حتى الحرب العالمية الثانية. فكل حرب تولد حرباً جديدة، إذا لم يقض على الظروف والأسباب التي أدت إلى قيامها وبصرف النظر عن نتيجتها: الانتصار أو الهزيمة.

وسوف نقسم هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛
في القسم الأول: ندرس فيه النظام الاقتصادي.
في القسم الثاني: نحلل النظام النقدي باعتباره نتاج النظام الاقتصادي.
في القسم الثالث: نتكلم عن أزمة ١٩٢٩م.

١ ـ النظام الاقتصادي

الفترة السابقة كانت فترة الليبرالية الاقتصادية. حيث تخضع المتغيرات الاقتصادية الأساسية لقوانين العرض والطلب، والتي كانت بدورها كافية لتحقيق التوازن التلقائي في الأسواق. توازن أثمان السلع، وأيضاً توازن أثمان العمل (الأجور). وبالتالي لم يكن هناك ثمة داع للتدخل من جانب القوى الاجتماعية والاقتصادية وبصفة خاصة الدولة.

ومع زيادة الرخاء وتوارد رؤوس الأموال،وتراكمها في الاقتصاديات

الصناعية الرأسمالية، انتهت المنافسة الكاملة. وتغيرت الأشكال التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية. وتدخلت القوى الاقتصادية والاجتماعية (المشروعات ـ العمال ـ الدولة ـ البنوك، والمؤسسات المصرفية) في الحياة الاقتصادية.

ففيما يتعلق بالمشروعات؛ كانت الفترة السابقة تمثل عصر المشروع الماريشالي الصغير الذي يعمل في نطاق المنافسة الكاملة[1]. مشروع الحجم الصغير الذي لا يستطيع بمفرده أن يتحكم في الأسواق أو في علاقات العرض والطلب. فهو جزئية في آلاف الجزئيات التي تتمتع جميعها بالمساواة في التأثير أو بمعنى آخر في اللاتأثير. ولكن زيادة الانتاج المرتبطة بالنمو الاقتصادي العام، وتراكم رأس المال، وزيادة الفائض، من شأنها أن تؤدي إلى إتساع النطاق المادي للمشروع. وبذلك يستفيد من مزايا الانتاج الكبير، ويتخذ الحجم الأمثل، ويرتفع معدل التشغيل والطاقة. ويتحول إلى الانتاج الكبير، ويتخذ الشكل التنظيمي الاحتكاري. حيث يقضي المشروع الكبير على المشروعات المنافسة عن طريق إمتصاصها. كما يمنع المشروعات الجديدة التي تبغي الدخول إلى مسرح العمليات الانتاجية والتسويقيه. وتزول المشروعات الحدية التي لا تستطيع أن تزيد من حجم إنتاجها، أو ترفع من كفاءتها التنافسية، أو تستفيد من التقدم التكنولوجي. وتحدد الأثمان طبقاً للارادة المنفردة للمشروع الاحتكاري خروجاً عن قواعد العرض والطلب والنفقات الحدية. فالمشروعات الاحتكارية تتدخل في الحياة الاقتصادية عن طريق تحديد الأثمان، وحجم الانتاج ونوعيات السلع، وتطبيق التغيرات التكنولوجية، والإلتجاء إلى التمويل الذاتي. وهي بذلك تؤثر في أسواق السلع وعناصر الإنتاج والنقد والتمويل. وهذه هي أول صورة من صور التدخل في الحياة الاقتصادية.

وفي مواجهة هذا التدخل، كان هناك تدخل مضاد من جانب العمال. فهذه الفترة هي فترة التجمعات لكافة القوى الاجتماعية المتألقة. فتجمع المشروعات في أشكال احتكارية (إندماج أو اتفاق)، يقابله تجمع العمال في نقابات. فإذا كانت المشروعات قد استطاعت أن تخرج أثمان السلع من قواعد العرض

---

(١) نسبة الى الاقتصادي الانجليزي: الفريد ماريشال الذي درس هذا النوع من المشروعات.

والطلب في أسواق السلع، فالعمال طالبوا أيضاً بأن يتحدد ثمن العمل (الأجور) بعيداً عن قوى العرض والطلب في أسواق العمل. أي عن طريق الاتفاق بين المشروعات والنقابات. فالمشكلة أصبحت تنحصر في صراع حول اقتسام ثمرات النمو المتحقق من التقدم التكنولوجي، ومن زيادة إنتاجية العمل، ومن إستغلال المستعمرات. فالمشروعات ترغب في زيادة الأرباح أو على الأقل المحافظة على مستواها، والنقابات تسعى إلى زيادة الأجور.

أما التدخل الثالث: فقد كان هذه المرة من جانب الدولة. لقد إنتهى دور الدولة الحارسة لتصبح الدولة الممارسة للنشاط الإقتصادي. فهي تتدخل أولاً لتحقيق التوازن في العلاقات بين القوى الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي الرأسمالي. وهي تتدخل ثانياً عن طريق القيام بالمشروعات والأعمال العامة بهدف القضاء على البطالة، وبذلك تتجنب مشاكل وآثار التقدم الفني والآلية على التشغيل. حيث تهدد تلك المشكلة وجود النظام الرأسمالي ذاته. وهي تتدخل ثالثاً لتعبئة الموارد الاقتصادية والسيطرة على الجهاز الانتاجي، بغرض إعداده للحرب والمشاركة فيه بصورة إيجابية. ومن ثم فهي تضع تحت تصرفه الأدوات النقدية الكافية لتمويل عملياته. وهي تتدخل رابعاً وأخيراً في التجارة الدولية عن طريق عمل تكتلات مع مستعمراتها (تكتل استرليني أو فرنسي) بهدف السيطرة على مناطق اقتصادية معينة، ومنع الدول الأخرى من المشاركة في إستغلال هذه المناطق، وبذلك تحد من حرية التجارة العالمية.

والتدخل الرابع والأخير، تحقق من جانب البنوك والمؤسسات المالية. فالبنوك المركزية تسيطر على إصدار النقود. والبنوك التجارية تسيطر على الائتمان ونقود الودائع. وقد حصلت هذه الأخيرة على إدخارات ضخمة وحققت أرباحاً طائلة، من خلال عمليات تمويل التجارة الداخلية والخارجية. وزادت إمكانياتها المالية وتركزت في مجموعات مالية ضخمة تسيطر على الصناعة والتجارة. وقد بدأت هذه السيطرة بادئاً عن طريق الأقراض، ثم تالياً عن طريق المشاركة وتملك رأس المال. فرأس المال المالي (المصرفي) أصبح يسيطر على رأس المال الصناعي والتجاري، ويمارس تأثيراً مباشراً على سياسة الانتاج وحجمه وتصريفه.

ب ـ النظام النقدي وازدواجية قاعدة الذهب (قاعدة السبائك الذهبية ـ قاعدة الحوالات المصرفية الذهبية).

إنتهاء الليبرالية الاقتصادية يعني في نفس الوقت إنتهاء الليبرالية النقدية. فقد قلنا أن هناك تلازماً دائماً بين طبيعة النظام الاقتصادي وطبيعة النظام النقدي. فقاعدة الذهب بصورتها السابقة، ومقدرتها على إستقرار الأسعار، وتلقائية إدارة النقود، وحرية تحويل النقود الورقية إلى ذهب والعكس، أصبحت كلها مجرد آثار تاريخية.

فهذه الفترة هي فترة النمو الاقتصادي الذي يحتاج إلى كميات كبيرة من أدوات التمويل، يعجز الذهب عن توفيرها. وهناك أيضاً الحاجة إلى تمويل نفقات الحرب، حيث لا تكفي المصادر العادية للتمويل من الضرائب أو القروض لتغطيتها. وعندئذ تلجأ الدولة إلى وسيلة عجز الميزانية أي الاصدار الجديد لمواجهة إحتياجاتها الجديدة. ومن المفروض أنه في ظل قاعدة الذهب تكون النقود الورقية المصدرة مغطاة بالذهب. وقد عرفنا أن مثل هذا الفرض ـ حتى في الظروف العادية لقاعدة الذهب ـ لم يكن مطبقاً بصورة مطلقة. إذ أن حجم النقود المصدرة قد تجاوز في كثير من الأحوال الغطاء الذهبي. وبالطبع فإنه في الحالات الاستثنائية الخاصة بالحرب تتضاعف كمية النقود الورقية المصدرة، لمواجهة نفقات الحرب من الأجور والمرتبات وأثمان الأسلحة والمواد الأولية والاستراتيجية والتعويضات وغيرها. وفي الوقت نفسه يعجز الجهاز الانتاجي عن زيادة حجم السلع والخدمات المدنية، نتيجة أن الانتاج مخصص للمجهود الحربي. كما أن جزءاً كبيراً من الطاقة العاملة تكون متعطلة بسبب التعبئة العامة. فعدم مرونة الجهاز الانتاجي مع زيادة الاصدار النقدي تعني إرتفاع الأسعار والتضخم النقدي. وعندما يسود الاقتصاد الوطني حالة تضخم وإنخفاض في قيمة النقود، يفقد الأفراد والمؤسسات الثقة في النقود الورقية، ويلتجأون إلى مؤسسة الاصدار ـ في ظل قاعدة الذهب ـ مطالبين بتحويل نقودهم إلى العملة الأكثر ثقة وحفاظاً على القيمة أي الذهب. ولكن الذهب الذي في حوزة مؤسسة الاصدار لا يكفي لمواجهة طلبات السحب. كما أن

الموجود منه مخصص لتمويل عمليات التجارة الخارجية وشراء المواد الاستراتيجية من أغذية ومواد أولية تحتاجها الدولة للاستمرار في الحرب حينئذ تضطر السلطات العامة إلى التدخل وإضفاء صفتي القانونية والنهائية على النقود الورقية. وتصبح الأخيرة غير قابلة للتحول إلى ذهب. وبذلك تتوقف قاعدة الذهب ـ على الأقل في فترة الحرب ـ عن أداء وظائفها في التداول الداخلي. ويقتصر أدائها على التداول الخارجي. وهذا ما حدث تماماً لبلدان أوروبا الصناعية التي اشتركت في الحرب العالمية الأولى.

غير أنه ما أن تنتهي الحرب وتزول الظروف الإستثنائية التي صاحبتها، حتى تعود الظروف العادية، ويبدأ الجهاز الإنتاجي في أداء دوره الطبيعي. وعندئذ تبدو الحاجة إلى إعادة تنظيم الحياة النقدية. وتتمثل المشكلة الأولى التي تواجه الدول الأوروبية المتحاربة في محاولة استهلاك الديون التي تراكمت أثناء الحرب: الديون الداخلية (القروض)، والديون الخارجية التي تحققت للولايات المتحدة والمستعمرات. ومع ذلك فما زال الجهاز الانتاجي لدول أوروبا الصناعية يعاني من الدمار. ومرة أخرى يعود التفكير إلى إعادة تشييد النظام النقدي على قاعدة الذهب. فهذه الأخيرة قدمت لهذه الاقتصاديات خدمات جليلة في القرن التاسع عشر: من تثبيت الأسعار، ومصدر الثقة، ووسيلة للتراكم الرأسمالي لصالح البلاد الصناعية على حساب البلاد المتخلفة. ولكن على أي شكل وفي أي صورة يمكن تطبيق قاعدة الذهب؟. وهل يمكنها القيام بوظائفها التقليدية الأساسية: كوسيلة للتداول من خلال مسكوكات ذهبية تمثل نقود القاعدة النقدية وتتمتع بصفتي النهائية والقانونية، وكضمان وغطاء لاصدار العملات الورقية، ووسيلة للمدفوعات الدولية؟.

لا يمكن أن نتصور أن تكون قاعدة الذهب في ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى قادرة على القيام بوظيفتها الأولى: تداول المسكوكات الذهبية. فالموارد الذهبية عاجزة عن مواجهة تطور ونمو النشاط الاقتصادي. كما أن هناك موارد ذهبية كثيرة قد تسربت من أوروبا إلى أمريكا أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى لتسديد المشتروات الأمريكية. ومن غير المتصور أن تقبل الدول الأوروبية الصناعية ـ وخاصة انجلترا ـ تسديد التزاماتها قبل المستعمرات

التابعة لها بالذهب، وفاءً للخدمات التي قدمتها الأخيرة للبلدان الأولى. يجب إذن أن تطبق قاعدة الذهب بلا ذهب. وبمعنى آخر تستفيد هذه البلدان من مميزات هذه القاعدة، دون أن تحوز على كميات من الذهب تعادل حجم الرصيد النقدي الورقي. وبذلك تقتصر وظائف هذه القاعدة على الوظيفتين الأخيرتين: ضمان وغطاء للاصدار الورقي، ووسيلة للمدفوعات الدولية. فيقتصر التداول الداخلي على النقود الورقية المضمونة بالذهب، ويستخدم الذهب بطريقة مباشرة (عن طريق العملات القابلة للتحويل إلى ذهب) في المدفوعات الدولية.

والابتكار الجديد في هذا الموضوع أن قاعدة الذهب بوظيفتيها السابقتين لم تطبق بنفس الصورة في كافة البلدان. إذ جرت التفرقة بين صورة القاعدة كما هي مطبقة في البلدان الصناعية الغنية، وبين صورتها المطبقة في البلدان الفقيرة والمستعمرات. والهدف من هذه التفرقة هو استمرار استخدام هذه القاعدة كوسيلة لاستغلال المستعمرات، وتحقيق التراكم الرأسمالي لصالح البلدان الأولى وعلى حساب البلدان الثانية. فهذه المرحلة تميزت: **بازدواجية قاعدة الذهب**.

وقد أخذت البلاد الصناعية الرأسمالية في أوروبا وأمريكا (الولايات المتحدة - انجلترا - فرنسا - ألمانيا - بقية دول أوروبا الغربية)، بقاعدة الذهب في صورتها الجديدة الأولى: **السبائك الذهبية**. وبمقتضى هذه القاعدة يفرق بين التداول الداخلي والتداول الخارجي. ففي نطاق الاقتصاد الوطني تصدر وتستخدم نقود ورقية، كل واحدة منها تعادل وزن معين من الذهب. ويغطي هذا الاصدار بقدر قيمته الكلية أو بنسبة معينة منه في شكل سبائك ذهبية. وتتمتع النقود الورقية بصفتي القانونية والنهائية. فتقبل اجبارياً في المعاملات ولا يجوز تحويلها إلى ذهب.

ويستثني من ذلك المعاملات الضخمة، فيجوز للأفراد والمؤسسات التقدم إلى مؤسسة الاصدار طالبين تحويل النقود الورقية إلى ذهب. فتمنحهم مؤسسة الاصدار بقدر قيمتها وعلى أساس سعر التعادل الرسمي سبائك ذهبية. وبهذه الطريقة يمنع استخدام الذهب في التداول الداخلي بالنسبة للمعاملات الصغيرة

والعادية، ويقتصر تداول الذهب على المعاملات الضخمة والاستثنائية، وهذا النظام يختلف عن قاعدة الذهب في صورتها السابقة (المسكوكات الذهبية)، حيث كان يسمح للأفراد بتحويل وحدات النقد الورقية ـ ومهما كانت قيمتها ـ إلى مسكوكات ذهبية. أما في ظل هذا النظام، فإن مؤسسة الاصدار لا تحوز إلا على سبائك ذهبية، وكل سبيكة غير قابلة للانقسام وتمثل قيمة نقدية كبيرة.

وفي نطاق التداول الخارجي، تستخدم السبائك الذهبية في تسوية المدفوعات الخارجية الناشئة عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات. وعملاً لا تحتفظ مؤسسة الاصدار ـ في ظل هذا النظام ـ إلا بنسبة معينة من الذهب في شكل سبائك بالمقارنة بحجم النقود الورقية، لمواجهة المعاملات كبيرة القيمة واحتياجات التمويل الخارجي.

ولقد اتبعت انجلترا نظام قاعدة السبائك الذهبية في الفترة ما بين ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٣٠م. ومن المعروف أن انجلترا كانت قد خرجت عن قاعدة الذهب أثناء الحرب العالمية الأولى وحتى عام ١٩٢٥ م. وقد ارتبط تطبيق هذه القاعدة بمحاولة انجلترا استعادة قيمة الجنيه الانجليزي بالنسبة للذهب طبقاً لمعايير فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وقد كان وراء هذا القرار عدة دوافع قومية ومصالح تجارية ومالية. فإعادة ربط الجنيه الاسترليني بالذهب يقصد به استعادة الثقة في الاسترليني كعملة دولية، واستعادة سيطرة المدينة (السوق النقدي والمالي في لندن) على نظام الائتمان والتمويل الدولي. ولانجاح هذا القرار ومقاومة الضغوط التضخمية، اتبعت انجلترا سياسة انكماشية مع تثبيت الأجور والأسعار. وحظرت تصدير السبائك الذهبية إلا إذا كان وزنها لا يقل عن ٤٠٠ أوقية، وكانت مخصصة لتسوية معاملة دولية. كما تعهدت انجلترا بتسديد ديونها الخارجية بنفس قيمتها السابقة. وبالرغم من ذلك لم تنجح هذه السياسة. فلم تستطع انجلترا، أن تسدد كل ديونها الخارجية وخاصة تلك التي تتعلق بالمستعمرات. واضطرت في الكثير من الأحيان إلى تجميدها وتخفيض قيمة الاسترليني. كما لاقت السياسة النقدية والاقتصادية الداخلية مقاومة من جانب العمال. وأثرت تلك السياسة على مستويات الاستهلاك وحجم الصادرات.

أما فرنسا، فقد كان اقتصادها يعاني من مصدرين للتضخم: المصدر الأول يرجع إلى عجز الميزانية، والالتجاء إلى الاصدار الجديد لتغطية نفقات الدولة. والمصدر الثاني: سيكولوجي ويعود إلى فقدان الثقة من جانب الأفراد في العملة الفرنسية. ولتحقيق الاستقرار النقدي طبقت فرنسا قاعدة السبائك الذهبية عام ١٩٢٨ . فألغى النظام النقدي، وارتبط الفرنك بالذهب. وحدد له وزن معين من الذهب بعد تخفيض قيمته وفرض السعر الالزامي للنقود الورقية. ولم تعد قابلة للتحول إلى مسكوكات ذهبية، وإنما يجوز تحويلها إلى سبائك ذات قيمة مرتفعة (٢٠٠,٠٠٠ فرنك). فاقتصر تداول الذهب على المعاملات الكبيرة وفي تسوية المدفوعات الخارجية. وبذلك اختفى الذهب من التداول الداخلي ليصبح من مكونات غطاء الاصدار. وقد نظم هذا الغطاء على أساس استبدال النظام القديم ـ والذي كان يقوم على فكرة الحد الأقصى في الاصدار ـ بنظام جديد يقوم على فكره المعدل أو النسبة بين كمية الذهب وحجم النقود الورقية المصدرة (٣٥٪ على الأقل).

وتعتبر الولايات المتحدة المستفيد الاول من النظام الجديد. حيث ان جزءاً كبيراً من الاحتياطات الذهبية الاوروبية قد انتقل اليها نتيجة المشتروات الاوروبية أثناء الحرب العالمية الاولى. ونحن نعرف ان الولايات المتحدة كانت تطبق نظام النسبة أو المعدل بين كمية الذهب الموجودة في الغطاء النقدي وبين حجم الدولارات المصدرة (٤٠٪). وفي عام ١٩٢٤ طبقت الولايات المتحدة نظام السبائك الذهبية. والتزمت بقبول تحويل الدولار الى ذهب على أساس سعر صرف ثابت هو ٣٥ دولاراً للاوقية تقريباً. ولقد استمر هذا النظام يعمل بتلقائية حتى عام ١٩٦٨م، عام أزمة الدولار حيث بدأت الولايات المتحدة في وضع القيود حول تحويل الدولار الى ذهب، وانتهى بها الامر ـ كما سنعرف ـ بمنع تحويل الدولار الى ذهب.

ومن المفيد ان نشير أخيراً الى تجربة المانيا في تلك الفترة. وخاصة ان الاقتصاد الالماني قد تعرض بعد الحرب العالمية الاولى لنوع من التضخم الجامح الذي قضى تقريباً على قيمة العملة الالمانية (المارك). وقد سبق ان أشرنا الى تجربة البروفسور شاخت في إصدار مارك جديد مغطى بالذمة المالية للدولة

ونجاحه في تثبيت قيمة هذا المارك، وإعادة الثقة في العملة الألمانية. ولقد استطاعت المانيا بعد ذلك من تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. واستخدام هذا الفائض في شراء كميات من الذهب، واتباع نظام السبائك الذهبية، واحتفظ به في غطاء الاصدار، مطبقة في ذلك المعدل أو النسبة السابق الاشارة اليه.

والنظام السابق (قاعدة السبائك الذهبية) حقق مجموعة من المزايا للبلاد الصناعية الغنية التي اخذت به. فقد أعاد هذا النظام الثقة في العملات الوطنية عن طريق افتراض ارتباطها بالذهب. وفي الوقت نفسه فان اعتبار الذهب من مكونات غطاء الاصدار، وعدم القدرة على تحويل النقود الورقية الى سبائك، الا في الظروف الاستثنائية (المعاملات الكبيرة - تسوية المدفوعات الدولية) قد أدى من الناحية العملية الى عدم تداول الذهب في النطاق الداخلي.

وقد قابل هذا النظام نظام ثان أخذت به البلاد الفقيرة في أوروبا الوسطى والشرقية والكثير من المستعمرات في آسيا وافريقيا. ترجع أصوله التاريخية الى عام ١٨٦٣ حيث طبق للمرة الاولى في الهند [١]. وبعد الحرب العالمية الاولى نادى به الخبراء الانجلوساكسون وعارضه الخبراء الفرنسيون في مؤتمر جنوه عام ١٩٢٢. هذا النظام هو نظام الحوالات المصرفية الذهبية.

وينطلق هذا النظام من فكرة ضرورة إرتباط العملات الوطنية لهذه البلدان بالذهب. ولكن حجم الذهب في العالم لا يكفي لتغطية إصدار كافة العملات الوطنية، حتى ولو كان الذهب يمثل فقط نسبة معينة من هذا الغطاء. ويجب اذن ان ترتبط تلك العملات بالذهب بشكل غير مباشر. ومن ثم فقد استبدل الذهب في وظائفه الخاصة كضمان للاصدار ووسيلة المدفوعات الدولية بعملات وأوراق اجنبية مرتبطة بالذهب.

---

(١) كانت الهند (حينئذ مستعمرة انجليزية) تأخذ بالفضة كقاعدة للنقد، وقد انخفضت قيمة الفضة كثيراً بالمقارنة بالجنيه الاسترليني. وفي عام ١٨٩٣ م قررت الحكومة الهندية إلغاء سك الروبية الفضية، واستبدالها بالجنيه الاسترليني اعتماداً على رصيد ذهبي كانت تحتفظ به في بنك انجلترا.

وعليه يتمثل ميكانيزم هذا النظام فيما يلي:

- يقتصر التداول الداخلي على النقود المصدرة، فهي فقط التي تتمتع بخاصيتي القانونية والنهائية.

- تغطى هذه النقود بعملات وأوراق اجنبية مضمونة بالذهب، أي يمكن تحويلها الى ذهب. وعملا فان هذه العملات تتكون اما من الاسترليني او من الدولار .وتختار كل دولة من الدولة الفقيرة الاوروبية او المستعمرات غالباً عملة الدولة الكبرى التي تدخل في نطاق نفوذها. فهذه العملات تمثل قاعدة النقد الاساسية التي ترتبط بالعملة الوطنية بسعر صرف ثابت. وفي الكثير من الاحيان اعتبر في غطاء الاصدار بعض العملات الاجنبية التي لا يمكن تحويلها الى ذهب على أساس أنها عملات قوية تتمتع بقبول كبير في المعاملات الدولية.

- بالنسبة للدول التي لا تحوز على احتياطي من الذهب أو عملات أجنبية يمكن تحويلها الى ذهب بالقدر الكافي لتغطية احتياجاتها من النقود الورقية المصدرة، تقوم انجلترا والولايات المتحدة بمنحها قروضا بالاسترليني اوالدولار. تسمح لها بتكوين غطاء كاف للاصدار. وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لدول اوروبا الشرقية والوسطى في الفترة ما بين عام ١٩٢٣م حتى عام ١٩٢٦م.

- بالنسبة للدول الاخرى، وبصفة خاصة المستعمرات التي تحوز على رصيد ذهبي او عملات اجنبية. فهي تودع هذا الرصيد في البنك المركزي للدولة المتبوعة، وتحصل في مقابلها على عملة هذه الدولة المضمونة بالذهب، وعلى أساس سعر الصرف الثابت بين العملتين (عملة الدولة المتبوعة وعملة الدولة التابعة). كما تلتزم بأن تضع هذا الرصيد الخارجي تحت حاجة المتعاملين مع الخارج.

تتم تسوية المعاملات الخارجية للدول التابعة باستخدام العملات الاجنبية للدولة المتبوعة وبالعملات الأخرى المضمونة بالذهب.

- يقتصر دور الذهب على أساس انه المعيار الاخير للقيم النقدية، سواء بالنسبة للتداول الداخلي أو بالنسبة للتداول الخارجي، من خلال العملات الاجنبية المضمونةبالذهب،والتي تمثل القاعدة النقدية الاساسية لهذه الدول.

لقد قيل في تبرير هذا النظام ان انتاج الذهب في العالم لا يكفي لمواجهة حاجة المعاملات الداخلية والدولية، أي توفير السيولة اللازمة لمواجهة النمو الاقتصادي الداخلي وإتساع نطاق المبادلات الدولية. فنظام السبائك الذهبية نظام غير مرن ولا يسمح للدول ذات الاقتصاد الضعيف، والتي لا تحوز ذهباً بإصدار أدوات الدفع اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي. كما انه استغلال موارد الدول الفقيرة في شراء سندات اجنبية مضمونة بالذهب سوف يغل إيراداً (سعر الفائدة)، ما كان يمكن ان يتحقق مع تركيم الذهب.

ومع ذلك فان تلك المبررات تخفي ورائها بواعث وطنية مرتبطة بهيكل الإقتصاد العالمي، وبصفة خاصة بالموقف النقدي للولايات المتحدة الامريكية وانجلترا. فالاخيرة لم تعد تحوز ـ بعد الحرب العالمية الاولى ـ إلا قدراً متواضعاً من الرصيد الذهبي. وهي تبحث عن وسيلة لسداد التزاماتها وديونها المتراكمة لصالح مستعمراتها. وتسعى في هذا المجال لإستبدال الذهب بالاسترليني الورقي، مع المحافظة في ذات الوقت على سيطرتها على الائتمان والتمويل الدوليين. أما امريكا فقد خرجت من الحرب بجهاز إنتاجي سليم، وبمخزون ذهبي كبير، نتيجة تسرب الذهب من أوروبا الى اميركا لتسديد أثمان السلع الامريكية اثناء الحرب. وهي ليست على استعداد للتخلي عن رصيدها الذهبي. اذ انها تعد نفسها للحلول محل انجلترا في السيطرة على الائتمان والتمويل الدوليين. وهكذا نرى امبريالية جديدة تحاول ان تغطي موقفها بتحليلات نظرية غامضة. ففي الوقت الذي تريد فيه التقليل من سيطرة الذهب على النظام النقدي وتسعى لتقييد استعماله، نرى اتجاهاً نحو تركيز الذهب في انجلترا والولايات المتحدة الامريكية. فغطاء الإصدار لمختلف العملات الدولية يتمثل في الاسترليني والدولار. والعملات الاخيرة تكتسب ثقة العالم من افتراض ارتباطها بالذهب، والذهب يتركز ـ من خلال هذا النظام ـ في انجلترا والولايات المتحدة الامريكية. إذن هاتان الدولتان هما مصدراً الثقة الدولية ومصدراً التمويل والائتمان للعالم.

يترتب على ذلك النتائج الآتية:

- ان هذا النظام يقوى ويثبت من التبعية الاقتصادية والنقدية للبلاد

الفقيرة والمستعمرات تجاه البلاد المتبوعة والمسيطرة ـ وبصفة خاصة ـ الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا. فيستطيع الاقتصاد الانجلزي ـ مثلا ـ ان يتحكم في النظام النقدي الداخلي للبلدان التابعة له عن طريق حجم القروض الممنوحة لها بالاسترليني، ما دام اصدار النقود الورقية الداخلية يتحدد بغطاء الاصدار الاسترليني.

ـ أدى هذا النظام أيضاً الى استنفاذ الموارد المعدنية الذهبية للمستعمرات. حيث ان هذه الموارد كانت تودع في خزائن البلد المتبوع، ويتلقى في مقابلها العملة الورقية لهذه الاخيرة. والمفروض ان هذه العملة مضمونة بالذهب. وهو افتراض غير حقيقي. كما ان جزءاً كبيراً من رؤوس الأموال التي تكونت أثناء الحرب في البلاد الفقيرة والمستعمرات انتقلت من الدول التابعة الى الدولة المتبوعة. وبهذا فإن قاعدة الحوالات الذهبية قامت بدور تجميع وتعبئة الفائض في الاقتصاد التابع وتسهيل انتقاله الى البلد المتبوع. ومن أهم الأمثلة على ذلك أن البنك المركزي او مؤسسة الإصدار في البلد التابع كان يستخدم موارده من الذهب والعملات الاجنبية في شراء سندات واذون الخزانة وغيرها من الاوراق المالية الخاصة بالبلد المتبوع. يضاف الى ذلك ان قاعدة الحوالات الذهبية قد ساهمت بدور إيجابي في استهلاك الكثير من الديون المتحققة على البلاد المتبوعة لصالح المستعمرات، نتيجة ان الاخيرة قد قدمت عديداً من الخدمات والمواد الاولية والسلع المصنعة للبلاد الاولى أثناء الحرب العالمية الاولى. ومن المفروض ان هذه الديون كان يجب ان تسدد بالذهب او بعملات قوية. غير ان استبدال الذهب بعملة البلد المتبوع، ثم خضوع هذه الاخيرة لعدة تخفيضات في القيمة، أدى الى انقاص حجم هذه الديون. وهذه الحالة تنطبق تماماً على العلاقات بين انجلترا ودائنيها من المستعمرات والبلاد التي كانت تابعة لها.

ـ وأخيراً أدى هذا النظام الى تصدير التضخم من جانب الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا الى بقية انحاء العالم. فغطاء الإصدار الذهبي في انجلترا وفي الولايات المتحدة الامريكية، يغطي نوعين من النقود المصدرة. فهو يغطي مباشرة النقود الورقية داخل الحدود الوطنية، ويغطي بطريقة غير

مباشرة النقود الورقية المصدرة داخل البلاد المنضمة الى قاعدة الحوالات الذهبية، وعلى أساس أن غطاء الإصدار لهذه العملات الاخيرة يتمثل في الدولار الاسترليني. ويترتب على ذلك أن زيادة حجم النقود الانجليزية (الاسترليني) والامريكية (الدولار)، قد يؤدي الى زيادة حجم النقود المصدرة في البلاد الاخرى في حالة تسرب جزء منها الى هذه البلاد، وغالباً ما يتحقق هذا الاحتمال من خلال التجارة الدولية وحركات رؤوس الاموال.

جـ - الأزمة النقدية والاقتصادية العالمية (١٩٢٩)

أن النظام النقدي السابق بصورتيه قاعدة السبائك الذهبية وقاعدة الحوالات المصرفية الذهبية، قد أسس على افتراض غير حقيقي، وهو ان الدولار او الاسترليني يعادل الذهب في حجمه ووظائفه. ولذلك فان الازمة النقدية والاقتصادية العالمية التي بدأت عام ١٩٢٩م، واستمرت آثارها حتى قيام الحرب العالمية الثانية. وما تبع ذلك من سقوط الاسترليني عام ١٩٣١م، والدولار عام ١٩٣٤م، قد كشف عن حقيقة عدم التعادل بينهم، وعن حالة اللااستقرار في النظام النقدي.

ولقد بدأت الازمة بهبوط شديد في قيم الاوراق المالية في بورصة نيويورك (وول ستريت). وامتد ذلك ليشمل مختلف الاسواق النقدية والمالية في العالم. وكما هو معلوم فان الاشخاص الاقتصادية توزع ثرواتها إما في شكل نقود سائلة تحتفظ بها، أو تودعها في شكل ادخارات وودائع جارية، او تستثمرها في الاوراق المالية. وعلى هذا فان انخفاض قيمة الاوراق والاصول المالية والنقدية قد أدى الى فقدان الثقة فيها. فاندفع الافراد نحو تحويل ثرواتهم في شكل سائل. ثم تحويل السيولة النقدية الى اكتناز معدني ذهبي. وهذا ما حدث بالفعل، مما جعل البنوك تعاني من نقص السيولة لمواجهة طلبات السحب. فانكمش الائتمان، وانعكس ذلك على التمويل والاستثمار. فانخفض الانتاج ونقص الاستهلاك وزدات البطالة.

وعندما حاولت البنوك الامريكية مخاطبة مدينيها من البنوك الاوروبية وبصفة خاصة البنوك الالمانية، لكي تطلب منها ان تسدد القروض قصيرة

الاجل، التي سبق وحصلت عليها من البنوك الاولى، تبين ان البنوك الالمانية تعاني أيضاً من مشكلة نقص السيولة، نتيجة السياسة النقدية الشمولية التي كانت تتبعها، والتي لا تفرق بين الائتمان قصير الاجل والائتمان طويل الاجل. فالجزء الاكبر من الموارد النقدية والقروض قصيرة الاجل التي حصلت عليها قد استخدمت في تمويل عمليات الاستثمار بهدف تنمية الاقتصاد الالماني، وترتب على ذلك عجز البنوك الالمانية عن سداد ديونها، ومن ثم اشهار افلاس الكثير من هذه البنوك، وكذلك إلبنوك الامريكية والاوروبية المرتبطة بعملياتها.

ولمواجهة آثار هذه الازمة عملت انجلترا على منع تحويل الاسترليني الى ذهب. وأصبح الاسترليني عملة ورقية بحتة تخضع قيمته لقواعد العرض والطلب. ثم خفضت قيمته عام ١٩٣١م. والواقع ان هذه السياسة كانت تهدف الى إنقاذ الاقتصاد الانجليزي مع تحميل الغير (البلاد الفقيرة والمستعمرات) ثمن هذا الإنقاذ. فعندما قررت انجلترا بعد الحرب العالمية الاولى اتباع نظام السبائك الذهبية، وإعادة ربط الجنيه الاسترليني بالذهب على أساس قيمته الاسمية قبل الحرب، كانت تهدف من ذلك الى استعادة الثقة لعملتها. ولكنها كانت تعرف أيضاً أن قيمته الاسمية لم تعد تتفق مع قيمته الفعلية. وخاصة ان انجلترا قد خرجت من الحرب الاولى بجهاز انتاجي ضعيف. وإعادة تقييم الجنيه الانجليزي بأكثر من قيمته يعني إرتفاع أسعار السلع الانجليزية بالنسبة للخارج. ولكن هذه السياسة في حقيقتها كانت تعمل على تحقيق هدفين: الأول محاولة تسديد ديون انجلترا المتراكمة لصالح المستعمرات بالاسترليني الورقي (والمفروض انه مغطى بالذهب) بدلا من تسديدها بالذهب. والثاني: لأن ارتفاع قيمة السلع الانجليزية سوف يؤدي الى احجام المستعمرات عن إستخدام الاسترليني في شراء المنتجات الانجليزية، في وقت كان فيه الجهاز الانتاجي الانجليزي لا يقدر على مواجهة الطلب الخارجي. والهدفين معا يحققان الغاية النهائية من السياسة الانجليزية والتي تتمثل في ان هذه الديون لا يجب ان تسدد لا بالذهب، ولا بالمنتجات الانجليزية، وانما تسدد بجنيهات ورقية يفترض فيها انها مغطاة بالذهب، وهو افتراض غير حقيقي. ومن ثم فان منع تحويل

الاسترليني الى ذهب ثم تخفيض قيمته يعني استهلاك هذه الديون بوسيلة لا تحمل الاقتصاد الانجليزي أية أعباء إضافية إنتاجية أو تصديرية.

ومن جانب الولايات المتحدة الامريكية، فقد اتخذت عدة اجراءات لمواجهة آثار هذه الأزمة. ففي النطاق الخارجي، ولأجل مواجهة هروب رؤوس الأموال، وما يستتبع ذلك من زيادة العجز في ميزان المدفوعات، خفضت قيمة الدولار. وهذا يعني انخفاض أسعار السلع الامريكية بالنسبة للخارج. وزيادة المقدرة التصديرية للاقتصاد الامريكي. كما أنه يعتبر عاملا مشجعاً لرؤوس الاموال للعودة مرة ثانية الى الاقتصاد الامريكي.

وفي النطاق الداخلي، اتبعت سياسة اقتصادية جديدة [١]، الهدف منها القضاء على البطالة وتحقيق التشغيل الشامل[٢]. وهي سياسة اجتماعية عملت على إعادة توزيع الدخول، واتخاذ اجراءات اجتماعية متعددة: تأمينات - معاشات - إعانات - قوانين ضد الاحتكار... الخ. والهدف منها هو زيادة القوة الشرائية للأفراد أو بمعنى آخر زيادة الطلب الاستهلاكي. ومن الواضح أن زيادة الأخير يعتبر عاملاً مشجعاً للمستثمرين على زيادة الطلب على الائتمان والتوسع في الانتاج. وهذا وحده كفيل بامتصاص العمالة المتعطلة وعودة النشاط الاقتصادي لحالته الطبيعية.

وعلى عكس الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا، عانت فرنسا بصورة أقل من آثار الأزمة. وفي البداية كانت فرنسا ملجأً لرؤوس الاموال الهاربة من الولايات المتحدة الامريكية. وقد اتبعت فرنسا سياسة تثبيت الاجور والأسعار. غير أن أسعار المنتجات الفرنسية سرعان ما أصبحت مرتفعة القيمة بالمقارنة بالمنتجات الامريكية والانجليزية، بعد أن خفضت هاتان الدولتان قيمة عمليتهما في السوق الدولية للصرف. فقلت الصادرات وحدث عجز في ميزان المدفوعات. ضاعف من حجمه خروج رؤوس الاموال من الاقتصاد الفرنسي. ولقد اضطرت فرنسا بعد ذلك الى اتخاذ سلسلة من التخفيضات في قيمة الفرنك في محاولة لإعادة التوازن.

---

(١) New Deal

(٢) حيث كان يوجد ١٢ مليون متعطل. أي متعطل واحد بالنسبة لكل أربعة من العمال.

وأخيراً فقد عالجت ألمانيا الازمة بالتدخل المباشر من جانب الدولة (الحكومة النازية) عن طريق المشروعات العامة (طرق ـ كبارى... الخ). ومساعدة المشروعات الاقتصادية، والانتاج الحربي، وإتباع أسلوب المقايضة في المبادلات الدولية.

وعلى أية حال، فاننا نلاحظ ان تلك الازمة قد ارتبطت بهيكل النظام الرأسمالي ذاته، وهددت كيانه، مما أدى الى تغير الافكار الخاصة بهذا النظام من حيث الحرية التلقائية والتوازن الأتوماتيكي، الى ضرورة تدخل الدولة وإشرافها على النقدوالائتمان،وضرورة مساهمتها في زيادة الطلب الفعال (تحت تأثير الافكار الكينزية). وبالرغم من أن كثيراً من هذه التوصيات قد تحولت بالفعل الى اجراءات، الا ان آثار هذه الازمة استمرت حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ . ففي الكثير من الاحيان تكون الحرب هي الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق الاقتصادي، وهذه حقيقة لصيقة بالنظام الرأسمالي. وبذلك تظهر مرحلة اقتصادية جديدة.

المرحلة الثالثة: الرأسمالية الاحتكارية ـ التضخم ـ قاعدة النقد الورقية.

أ ـ النظام الاقتصادي

ان الرأسمالية الحديثة طبقاً لشومبيتر لها مفهوم يختلف عما عرفناه عن الفكر التقليدي. فهي لا تتمثل في ذلك النوع من المنافسة الكاملة، التي تتعادل فيها قوى العرض والطلب بطريقة ميكانيكية، وتقوم فيها الأسعار بتوزيع الدخل وتخصيص الموارد. وإنما هي منافسة من نوع جديد. منافسة حول انتاج سلع جديدة، واستخدام فنون انتاج حديثة. والاستفادة من التجديدات الفنية. والسيطرة على مصادر الموارد الأولية. واقامة تنظيمات احتكارية. منافسة لا يقتصر تأثيرها على الأسعار أو النفقات؛ وإنما يمكن أن تحدد وجود المشروع ذاته. فهذا النوع من المنافسة الاحتكارية بالمقارنة بالمنافسة الرأسمالية التقليدية ،هو عبارة عن قاذفة قنابل بالنسبة لقبضة يد[1] .

---

(١) J. Schumpeter, Capitalisme, socialisme et démocracie payot paris 1951 p. 84-95.

هذه هي الرأسمالية الاحتكارية رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، رأسمالية المشروعات الضخمة، والتركز الصناعي، وسيطرة رأس المال المصرفي على قرارات الانتاج والتوزيع. فالحقيقة الأساسية لهذا النوع من التنظيم الاجتماعي هو التركز الفني والمالي. وهي حقيقة نلاحظها بوضوح في البلاد المتقدمة صناعياً. فهناك حركة مستمرة وسريعة لتجميع وتركيز رأس المال الصناعي. وهي حركة تمس كافة قطاعات الأنشطة الاقتصادية. فالكثير من القطاعات الصناعية أصبحت تحت سيطرة مشروعات ضخمة، تسيطر وتراقب بطريقة مباشرة وغير مباشرة على انتاج ونمو هذه القطاعات. وهذا التركز يرتب كثيراً من التغيرات الجوهرية في الأبنية الاقتصادية للصناعات الكبيرة والحدية على السواء.

وإذا كانت ظاهرة التركز لرأس المال الصناعي ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أنها اكتسبت مظهرين جديدين في هذا العصر: الأول ويتمثل في سيطرة المجموعات المالية الضخمة (رأس المال المالي والمصرفي) على المشروعات الصناعية. والثاني ويتمثل في تدخل الدولة بمختلف الوسائل الاقتصادية والمالية والسياسية في النشاط الاقتصادي لهذه المشروعات.

وفي هذه الفترة أيضاً ظهرت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الصناعية والمالية الأولى في العالم الرأسمالي. فالاقتصاد الأمريكي - طبقاً لجالبرث هو اقتصاد النمو التكنولوجي. فالمشروعات شبه الاحتكارية والسلطات الضخمة التي تتمتع بها، تعتبر في الظروف الحالية من التقدم الفني، من أنسب الأوضاع لتحقيق الابتكار والتجديد والاختراع. وهي كلها عوامل تؤدي إلى إنخفاض النفقات وزيادة الانتاجية[1]. والمجتمع الرأسمالي الأمريكي الجديد هو مجتمع استهلاكي. فقد انتهى عصر تمجيد الادخار بالنسبة للمستهلك والتقشف بالنسبة

= أنظر أيضاً مصطفى رشدي في الفصل الاول من الباب الثالث عشر من كتاب الاقتصاد السياسي بالاشتراك مع الدكتور محمد دويدار. المكتب المصري الحديث: اسكندرية ١٩٧٣.

(١) انظر في ذلك الموضوع، كتاب:

J. Galbraitl. : Le Capitatisme americain, clamann – Levy

للمشروع. وجاء مكانه عصر اقتصاد الوفرة وتنوع الطلب والسلع، والسيطرة على قوى السوق عن طريق الاعلان. وكما يقول روستو فإن انتاج السلع الاستهلاكية بكميات ضخمة،وتقديم الكثير من الخدمات للمستهلك، يجعل من قطاع الخدمات أكثر القطاعات أهمية في المجتمع الرأسمالي.

والظاهرة الجديرة بالذكر. والتي برزت بعد الحرب العالمية الثانية، تتمثل في اكتمال وانتشار نظام اقتصادي ثالث، أصبح يؤثر في العالم بأجمعه وفي البلاد المتخلفة بشكل خاص. ولم يتنبه له الاقتصاديين إلا حديثاً، بالرغم من أن بداياته تعود إلى القرن التاسع عشر. هذا النظام هو المشروعات الدولية، أو المشروعات المتعددة الجنسيات. وهو نظام قائم بذاته له علاقاته الانتاجية الخاصة ويتجاوز نشاطه الانتاجي والتسويقي والمالي الحدود الوطنية لاقليم معين. ولقد تطور هذا النظام نتيجة اكتشاف المشروعات الأمريكية والأوروبية، إن العائد من استثماراتها الخارجية يفوق العائد من استثماراتها الداخلية. فالمشروع الدولي هو مركز تجمع للقوى الرأسمالية متعددة الجنسيات تبدو فيه الرأسمالية الأمريكية، وفي بعض الأحيان الأوروبية أو اليابانية، في مركز المسيطر، وتتخذ القرارات على مستوى القمة وفي بلد السيطرة ويمارس النشاط الانتاجي التنفيذي في بقية بلدان العالم. وهو أيضاً مركز تجميع للادخارات الوطنية،من خلال شبكة التوزيع والتجارة والمصارف. وهو يحوز سيولة ضخمة تؤثر في تحركات رؤوس الأموال، مما ينعكس بدوره على الاقتصاد النقدي العالمي والأنظمة الاقتصادية المحلية.

وبجانب المشروعات الدولية، تميزت هذه الفترة بنمو وتطور القوى الانتاجية الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. والتي سرعان ما اندمجت وتكاملت عن طريق علاقاتها الخارجية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهكذا أصيبت طريقة الإنتاج الاشتراكي بإنفصام في الشخصية (إزدواج في الشخصية)، فهي على المستوى المحلي تحاول أن تطبق طريقة الإنتاج الاشتراكي وفي النطاق الدولي تطبق طريقة الإنتاج الرأسمالي من حيث تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، والتعامل بأسعار فائدة مرتفعة والإستفادة من فروق الأسعار، ومنافسة منتجات البلاد المتخلفة، ومحاولة التمتع بمواقف إحتكارية

(فيما يتعلق بالتوريد العسكري مثلاً). فلا يوجد الآن سوقان عالميان: إحداهما رأسمالي والثاني إشتراكي، وإنما يوجد سوق رأسمالي عالمي وحيد: فالإقتصاد العالمي المعاصر في هذه المرحلة هو إقتصاد رأسمالي. وهذه حقيقة نهائية يدخل فيها كل تكوين إجتماعي: رأسمالي، إشتراكي، متخلف.

ولقد أضاف النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية تقسيماً دولياً جديداً للعمل بين الدول الصناعية الغنية، والدول الفقيرة المتخلفة. وتعتبر هذه الظاهرة من أهم آثار هذه الحرب. حيث انقسم العالم إلى مجموعتين من الدول: الأولى الدول الأوروبية التي كانت مشتركة في الحرب سواء خرجت منها منتصرة أو منهزمة. ومعها بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وهذه المجموعة واجهتها مشكلة التعمير والبناء. واستطاعت بفضل المعونات الأمريكية (برنامج مارشال) ووجود الأساس التكنولوجي والصناعي، وكذلك العناصر الإنسانية، بجانب توافر رؤوس الأموال المتراكمة والتي حصلت عليها من مستعمراتها، من أن تتجاوز آثار الحرب، وتحقق تقدماً إقتصادياً هائلاً. كذلك استطاع الإتحاد السوفياتي تحت تأثير النموذج الإشتراكي في التنمية من بناء الصناعة الثقيلة،ومن اتباع تخطيط مركزي شامل، أن يتجاوز نطاق التخلف ويلحق بالاقتصاديات المتقدمة. أما المجموعة الثانية فقد تكونت من بقية دول العالم الثالث في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وهي دول كانت حتى نهاية الحرب الثانية تعتبر مستعمرات تابعة لبلدان أوروبا .وحصلت الكثير منها، وبدرجات متفاوتة على نوعيات من الإستقلال السياسي والإقتصادي. وتمتعت بنوع معين من النضج الحضاري والثقافي.وقد واجهت تلك الدول مشكلة التخلف، وأدركت مدى الضعف والفقر الذي تميزت به إقتصادياتها. وحاولت هي الأخرى أن تعيد بناء إقتصادياتها في ظروف الإستقلال الوطني الجديد.

وفي أقل من ربع قرن غير التاريخ الإقتصادي من معالم وجهه: فالتطور الإقتصادي الذي تحقق بمعدلات بطيئة منذ عدة قرون قد تحول إلى نمو سريع ومنتظم نحو الرفاهية الإقتصادية. وقد تمثل هذا النمو في الزيادة الكمية في معدلات السلع والخدمات، وفي تحسين المستوى الكيفي لها. وتطوير طرق

الإنتاج وتطبيق التغيرات التكنولوجية، وفي الإستغلال الأمثل للعنصر الإنساني والموارد الطبيعية. ولكن هذا المظهر الإيجابي للنمو، لا يجب أن ينسينا أن ثمرات هذا النمو والتقدم لم توزع بالتساوي بين بلدان العالم. فبالرغم من النمو السريع الذي حققته إقتصاديات دول المجموعة الأولى - رأسمالية أو إشتراكية - فإن معدل النمو في بقية دول العالم كان ضئيلاً. بل أن كثيراً من دول المجموعة الثانية تأكل من رؤوس أموالها الطبيعية، أي تستهلك قواها من مواد أولية وإنسانية دون أن يكون هناك إستثمار أو إعادة إنتاج أو مقابل لهذه الإستهلاكات. فالإحصائيات تظهر دائماً أن معدلات النمو في البلدان الغربية كانت تقدر بنسبة تقع بين ٥٪ إلى ٧٪، وتصل إلى ١٠٪ بالنسبة للبلدان الإشتراكية. كما بلغت حوالي ١٤٪ بالنسبة لليابان في بعض الفترات. في حين أن معدل النمو لباقي أنحاء العالم لم يتجاوز ٣٪ على الأكثر. وهكذا لم تستطع الدول المستقلة حديثاً لأسباب كثيرة[١] أن تغير من مستواها الإنتاجي أو تحسن من بنائها الإجتماعي والاقتصادي. لقد إنقسم العالم الآن إلى بلاد غنية لها كل الفرص في التمتع بالمميزات المادية، وبلاد فقيرة لا يحصل فيها السكان على الحد الأدنى من الغذاء اللازم للبقاء أو التمتع بأساسيات الحياة في الإسكان والصحة والتعليم والخدمات الإجتماعية. وقد كان من نتيجة تعدد وسائل الاتصال والأعلام أن بدأت الكثير من الدول في الاحساس بأن هناك تخلفاً بالنسبة للدول المتقدمة، وإختلفت المشاكل وتنوعت الحلول حسب طبيعة الاقتصاد: متقدم أو متخلف.

علينا إذن أن نفرق بين التقدم ومشاكله المتمثلة في وفرة الاستهلاك والأزمات الاقتصادية والنقدية ومحاولة تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وبين التخلف ومشاكله المتمثلة في انخفاض الدخل الفردي وقلة رؤوس الأموال والتأخر التكنولوجي وزيادة السكان. والتقدم وسيلته النمو[٢]، ويسعى في نطاقه إلى استمرار تحقيق زيادات كمية ونوعية في انتاج السلع والخدمات وزيادة دخول الأفراد، وتحسين الإنتاجية، وتطبيق التكنولوجيا الحديثة

(١) انظر في ذلك مؤلفات التنمية الاقتصادية.

(٢) growth

وتحقيق زيادات في عرض السلع أو ما يسمى بمجتمع الإستهلاك، ومحاولة تجنب الأزمات الإقتصادية والبطالة وارتفاع الأسعار، وتحقيق الميكنة والأتوماتشين وتوزيع ثمرات النمو بين الطبقات المشتركة في عملية الإنتاج، وتحسين ظروف العمل الانساني والإقلال من ساعات العمل وزيادة الأجازات وزيادة الأجور وزيادة حجم الخدمات الإجتماعية المقدمة من الدولة إلى الأفراد من: إسكان، وتعليم، وتأمين صحي، وتأمين ضد البطالة، ومساكن للعجزة والشيوخ ورعاية الطفولة والأمومة، وتحسين نوعية الغذاء والملبس والتمتع بالوسائل الحديثة كالسيارة والكهرباء. أما التخلف فوسيلته التنمية[1] أي تعبئة وتخطيط الموارد من الناحية الكمية والكيفية، ويتم ذلك عن طريق خلق الأساس التكنولوجي والمتمثل في تنمية الصناعة وخاصة الصناعات الأساسية، والإهتمام بالزراعة لتحقيق فائض لتمويل القطاع الصناعي. وكذلك الإهتمام بالإستثمار الإنساني أي العناية بالتعليم والتدريب وتنمية المهارات والقدرات الفنية وأخيراً تعبئة الإدخارات وتكوين رؤوس الأموال لتمويل إحتياجات التنمية.

بقي أن نشير إلى تطور أخير برز في الاقتصاد العالمي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويتمثل في ظهور ما يسمى بدول البترول باعتبارها تحوز على مادة إستراتيجية تستخدم كأساس للطاقة في العصر الحالي. فبعد فترة ثبات طويلة لأسعار هذه المادة الأساسية، بدأت هذه الدول في رفع أسعار بترولها من أجل المحافظة على قيم أو معدلات المبادلة بين هذه السلعة وبين السلع الصناعية التي ارتفعت أثمانها نتيجة التضخم المستمر الذي يسود الاقتصاديات الصناعية. وقد ترتب على السياسة السعرية الجديدة زيادة كبيرة في الدخول النقدية لهذه البلدان. وأصبحت الأخيرة تحوز على أرصدة ضخمة تؤثر في النشاط الإقتصادي الدولي وفي النظام النقدي على النطاق الخارجي والداخلي.

هذه هي أهم التطورات الاقتصادية التي مر بها الإقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تم إنتقاؤها على أساس علاقاتها وارتباطها بهيكل النظام النقدي لهذه الفترة.

---

(١) development

ب ـ النظام النقدي بعد الحرب العالمية الثانية (الفترة الثالثة).

ثلاث خصائص رئيسية ميزت النظام النقدي في تلك الفترة وحتى وقتنا هذا وهي عبارة عن تركيب بين الظروف النقدية والإقتصادية التاريخية وبين التطورات المعاصرة. وقد خضعت لها كافة الإقتصاديات دون استثناء.

هذه الخصائص تتمثل فيا يلي:

- ظاهرة التضخم الزاحف.
- تطبيق قاعدة النقد الورقية.
- الفصل بين النظام النقدي الداخلي والمدفوعات الدولية.

أولاً ـ ظاهرة التضخم الزاحف[1] .

بعد الحرب العالمية الثانية قامت البلاد الصناعية ـ سواء منها المنتصرة أو المنهزمة ـ بمحاولة إعادة تشييد الإقتصاد وتنظيم النقود والائتمان. وكما رأينا فقد تحقق تطور ونمو سريع ومنتظم لحو الرفاهية الاقتصادية في هذه البلدان. ولقد صاحب هذا التطور والنمو الاقتصادي السريع ظاهرة الإرتفاع في الأسعار والأجور والأرباح. فهذه البلاد أصبحت تخضع اليوم لحركة صعودية في الأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي. وهي حركة بدأت بارتفاع بسيط في الأسعار، سرعان ما إرتفعت معدلاته في السنوات الأخيرة.

ونطلق على هذه الظاهرة وصف التضخم الزاحف، وهو تضخم لا كمي في سببه بمعنى أنه ليس ناتجاً عن زيادة الإصدار النقدي أو الائتمان المصرفي. إنما التزايد المستمر للأسعار هو الذي يؤدي إلى زيادة التداول النقدي. فظاهرة إرتفاع الأسعار، يصاحبها دائماً ضغوطاً تضخمية: أولاً من جانب المشروعات شبه الاحتكارية التي تريد المحافظة على مستوى الأرباح على حساب المستهلكين والأجور. وثانياً من جانب العمال الذين يطالبون برفع الأجور النقدية للمحافظة على مستوى الأجور الحقيقية. وغالباً ما تسبق الزيادة في الأسعار

---

(١) creeping inflation

الزيادة في الأجور. أي هناك فترة تتم بين إرتفاع الأسعار وإرتفاع الأجور.

وإذا كانت الزيادة في الأسعار، تقابلها دائماً زيادة في الأجور، ولو أن ذلك يتحقق في فترة تالية، فإن هذا يعني في حقيقته أن الأمر يقتصر في النهاية على مجرد إرتفاع في الأسعار المطلقة أو النقدية، دون أي تغير يذكر في الأسعار النسبية، أي نسب القيم المتبادلة لمختلف المنتجات، وبصفة خاصة نسبة مبادلة العمل ويمثله الأجر النقدي إلى أسعار السلع الأخرى. والحقيقة أن أي إختلال يحدث في الأسعار النسبية نتيجة تغير الأسعار المطلقة، هو اختلال خارجي. أي يتعلق بالمبادلات مع العالم الثالث المتخلف. فارتفاع الأسعار المطلقة أو النقدية لن يغير من علاقات الأسعار النسبية الداخلية. ولكنه سوف يغير من نسب مبادلة السلع المصنعة (سلع البلاد المتقدمة) بالمواد الأولية (سلع البلاد المتخلفة) لصالح السلع والبلاد الأولى. وبمعنى آخر سوف يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع المصدرة من قبل البلاد الصناعية إلى البلاد المتخلفة، وانخفاض أسعار السلع المستوردة من البلاد المتخلفة تجاه البلادالصناعية. في ذات الوقت فان الكثير من هذه البلدان تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعتمد على الاقتصاد الخارجي المتقدم في الحصول على التكنولوجيا والسلع الأساسية، وتستورد رؤوس الأموال، وتتحمل أسعار فائدة مرتفعة، وتعاني من ضغوط تضخمية تقليدية ناتجة عن زيادة الانفاق الحكومي. وعلى هذه الدول إذا أرادت أن تعالج التضخم المستورد بالإضافة إلى التضخم الداخلي، أن تختار بين سياستين: إما أن تزيد من حجم صادراتها من المواد الأولية، لكي تعوض العجز والانخفاض الذي حدث في قوتها الشرائية، نتيجة إختلال نسب المبادلة الدولية الناشئة عن إرتفاع أسعار السلع الصناعية بالمقارنة بأسعار سلعها المحلية. وأما أن تعيد تقييم أسعار سلعها، وبالتالي تتغير نسب قيم المبادلة مع السلع المصنعة. وهذا يعني أن يقابل ارتفاع أسعار السلع المنتجة في البلاد الصناعية، إرتفاع مواز في أسعار المواد الأولي. ولقد اتبعت هذه الدول السياسية الأولى لفترة من الزمن، على أمل أن تعالج البلاد الصناعية المتقدمة مشكلة التضخم الزاحف. ولكنها اضطرت أخيراً إزاء استمرار الاختلال في الأسعار النسبية على النطاق الخارجي والدولي، أن تعيد تقييم أسعار سلعها

وترفع من قيمتها للمحافظة على ثرواتها وقدراتها الاقتصادية. وهذا ما فعلته دول البترول. وترتب على ذلك أن تحول التضخم الزاحف إلى تضخم سريع وعنيف، وبدأت الدول الصناعية تواجه مشكلة إختيار جديدة في محاولة للبحث عمن يتحمل عبء هذه التطورات النقدية الأخيرة.

ثانياً ـ تطبيق قاعدة النقد الورقية.

النظام النقدي في كافة الاقتصاديات الحديثة أصبح مؤسساً على النقود الورقية فهذه الأخيرة تتمتع بصفتي القانونية والنهائية، تساعدها وتكملها في وظائفها وفي حجمها النقود الائتمانية. وهما معاً يكونان الرصيد النقدي، أي مجموعة أدوات الدفع المتاحة لإقتصاد معين في فترة زمنية معينة. وإذا كانت النقود الورقية القانونية ونقود الودائع تسيطران على التداول النقدي في الاقتصاد المعاصر، فإن هذا يعطي للمؤسسات التي تصدرها أهمية وفاعلية في تحديد أبعاد سياسة التمويل في الاقتصاد الوطني. فالبنوك المركزية عندما تصدر النقود الورقية تراعي السياسة الاقتصادية التي تتبعها السلطات العامة. كما أن البنوك التجارية ـ ولو أنها مشروعات رأسمالية تسعى لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح ـ عندما تحدد حجم الائتمان يجب عليها أن تقدر ظروف النشاط الاقتصادي. فهذه البنوك هي مراكز لتجميع الادخارات. كما أن تكلفة الدين وبالتالي تكلفة الاستثمار تتوقف على أسعار الفائدة التي تقررها.

وفي ظل قاعدة النقد الورقية، انفصلت القيمة الاقتصادية للنقود عن أي قيمة اقتصادية لأية سلعة مادية معينة وبصفة خاصة الذهب. وقد سبق ورأينا كيف أن ارتباط النقود بالذهب لم يكن راجعاً إلى أهمية الذهب كمعدن انتاجي أو استهلاكي، بقدر ما كان راجعاً إلى العادات التاريخية عن الاستعمالات النقدية للذهب. ونظرة الأفراد إلى هذا المعدن باعتباره مخزناً جيداً للقيمة.

ولقد كان هذا الارتباط في حد ذاته غير منطقي، نظراً لأن النقود تستخدم في الحصول على جميع السلع. ومن ثم يجب أن ترتبط قيمتها بالقيم الاقتصادية للسلع ككل. فقيمة النقود الحقيقية هي في قوتها الشرائية أي في

قدرتها على التحول إلى سلع وخدمات. ولأجل المحافظة على هذه القوة الشرائية من خلال الزمن، فمن الضروري أن يرتبط حجمها بحجم المتغيرات الاقتصادية الحقيقية التي تخدمها، أي يجب أن ترتبط بحاجة المعاملات، حيث يتخذ الناتج القومي وعناصره من الاستهلاك والادخار والاستثمار كمؤشرات ذات دلالات خاصة لهذه المعاملات. وبذلك تصبح النقود أداة الدفع في اللحظة الحالية، وتمثيل للثروة الحقيقة في اللحظات المستقبلة. فإذا كانت الزيادة في حجم الرصيد النقدي تتجاوز الزيادة في حجم الانتاج ترتب على ذلك زيادة الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود. والعكس صحيح إذا كانت كمية النقود المصدرة أقل مما تحتاجه المعاملات، ترتب على ذلك نقصان حركة التداول وأصبحت النقود تمثل ندرة نسبية وتتعثر المبادلة.

وقاعدة النقد الورقية لا تتجسد في مظهر مادي معين. وإنما هي تتمثل في مجموعة الشروط والقيود التنظيمية التي تضعها الدولة لإصدار النقود الورقية القانونية. وهذه الشروط والقيود ترتب التزامات على الاقتصاد وحقوقاً لحائزي النقود. وهي تنشأ بمناسبة مجموعة من العمليات الاقتصادية المعينة: نشاط الدولة ـ نشاط الاقتصاد ـ أو نشاط خارجي.

فعندما يشترط ضرورة توافر نسبة معينة في غطاء الإصدار من الذهب أو العملات الأجنبية، فهذا لا يعني إمكانية تحويل النقود الورقية إلى ذهب أو إلى عملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، كما كان يحدث في ظل قاعدة الذهب، وإنما هو تعبير عن حدوث معاملة دولية ترتب عليها فائض في ميزان المدفوعات سوى بالذهب أو بالعملات الأجنبية. فالذهب يمثل قوة شرائية عالمية. والعملات الأجنبية تمثل حقوقاً للاقتصاد قبل الاقتصاديات الأجنبية. تولدت تلك القوة الشرائية أو الحقوق الدولية نتيجة نشاط اقتصاد داخلي (زيادة في الانتاج وفائض مخصص التصدير). ونفس الأمر عندما نجد غطاء الاصدار يتكون من الائتمان المقدم إلى الاقتصاد أو للمشروعات أو الدولة. وهي أصول أو حقوق ترتبت عن أنشطة اقتصادية للمشروعات أو الدولة. أدت إلى تغيرات (افتراضية أو حقيقية) في حجم الناتج القومي، ولازمها تغيرات في حجم الرصيد النقدي. وعلى أية حال فإن السلطات العامة تحدد مكونات

غطاء الاصدار، ونسب هذه المكونات تبعاً للسياسة الاقتصادية التي تتبعها، والأهداف التي تبتغيها. وغالباً ما يتبلور ذلك في ثلاثة خطوط رئيسية: تحقيق الاستقرار النقدي، أو تحقيق التشغيل للشامل، أو التمويل التضخمي.

ثالثاً: الفصل بين النظامين النقدي الداخلي والمدفوعات الدولية

إذا كانت المعاملات الداخلية في ظل قاعدة النقد الورقية تسوي بنقود ورقية قانونية غير مرتبطة بالذهب أو بعملات أجنبية دولية، فمؤدى هذا اصطباغ العملة الداخلية بصبغة محلية، وإنفصال النظام النقدي الداخلي عن المدفوعات الدولية. والسؤال الذي يثور حينئذ: كيف تسوي المعاملات الدولية في ظل هذا الانفصال؟. لا بد إذن من وجود تنظيم دولي لتسوية المعاملات الدولية يرتبط بالنظام الداخلي بصورة ما. وليس هنا مجال التعرض لهذا التنظيم بطريقة مفصلة، ولكننا سوف نتعرض له من زاوية وبالقدر الذي يتفق مع النظام النقدي الداخلي. ولنا في هذا المجال الملاحظات الآتية:

١ - لا بد من وضع أساس حسابي أو معدل مبادلة لمقارنة العملات الوطنية بالعملات الأجنبية (سعر الصرف)،لإمكانية اتمام المبادلات بين الاقتصاد الوطني والاقتصاديات الخارجية. ويتم هذا التحديد عن طريق افتراض قابلية العملة للتحويل إلى عملات أجنبية على أساس سعر صرف معين. ويتم تحديد هذا السعر بناء على اعتبارات عديدة: كالأصل التاريخي للعملة، أو الحجم الذهبي المفترض لوحدة النقد. ولكن المعيار الحقيقي يؤسس على المقارنة بين قيم العملات أي القوة الشرائية لكل منها. وتتخذ مستويات الأسعار الداخلية أو الخارجية، كمؤشرات لهذه القوة الشرائية. وفي الكثير من الحالات يكون الهدف من تحديد سعر صرف معين هو مواجهة أزمة عجز أو فائض في ميزان المدفوعات. حيث ترغب دولة معينة في تخفيض أسعار سلعها المصدرة إلى الخارج وجذب رؤوس الأموال (تخفيض العملة)، أو العكس ترغب في تخفيض أسعار السلع المستوردة إلى الداخل (رفع سعر العملة).

وفي الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، التزمت غالبية دول العالم باتفاقية بريتون ويدز والتي أسس بمقتضاها صندوق النقد الدولي. فحددت كل دولة قيمة عملتها بالنسبة للذهب والدولار، على أساس ارتباط الذهب بالدولار بقيمة ثابتة. ولما كان سعر الصرف وهو بحسب طبيعته كمية متغيرة ترتبط بقيمة العملة الداخلية والخارجية، والأخيرة ترتبط بالنشاط الاقتصادي المحلي، لذا فقد سمح للدول الأعضاء بتغيير قيمة مبادلة العملة بالزيادة أو بالنقصان في حدود ١٠٪ من القيمة المعلنة، وبشرط أخطار الصندوق مسبقاً بهذا التغيير. كما اشترط موافقة الصندوق المسبقة إذا تجاوز هذا التغيير نسبة الـ ١٠٪ السابق الاشارة إليها. ومع ذلك فلكل قاعدة استثناء، وخاصة عندما تضع هذه القاعدة قيوداً على الحركة والتصرف، وكان الأمر يمس سيادة الدول وظروفها الاقتصادية. ولهذا فقد استثنى من هذا القيد البلاد التي تكون في حالة عدم توازن جوهري. وهي عبارة غامضة، استفادت منها الكثير من الدول. وأصبحت بعض العملات المحلية ترتبط بأسعار صرف متغيرة عن طريق ما يسمى بتعويم العملة، أي خضوع قيمة صرف العملة بالعملات الأجنبية لقواعد العرض والطلب.

٢ - إزاء تعدد العملات المحلية، يجب أن توجد قاعدة للقياس الأخير: أو عملة العملات يقبلها الجميع في المعاملات الدولية وتمثل قوة شرائية عالمية. هذه العملة هي الذهب. ويعتبر ذلك أثراً من آثار قاعدة الحوالات الذهبية والتي أقتصر دورها الآن على النظام النقدي الدولي. فالذهب بالرغم من استبعاده كقاعدة للنقد الداخلي يعتبر عملة دولية واحتياطي لتسوية المعاملات الدولية. فتسوي به الفروق الخارجية. ويصدر مباشرة إلى الدولة الدائنة، أو يحول إلى عملات أجنبية يتم الدفع بمقتضاها، ولهذا تحتفظ الدولة بالذهب كعملة العملات يلجأ اليها في نهاية الأمر لمواجهة الأزمات الطارئة. ومن الملاحظ تمتع الذهب بثبات في القيمة، بل هناك ارتفاع دائم في قمته في الفترة الأخيرة، بالمقارنة بالعملات الورقية الدولية والمحلية. وهذا ما يفسر كيف أن فرنسا قامت بتجميع الذهب قبل عام ١٩٦٨ وبعد هذا التاريخ، كما أن كثيراً من دول البترول، حولت بعض من أرصدتها إلى ذهب للمحافظة على قيمة هذه الأرصدة.

ولكن حجم الذهب الموجود في التداول وأنتاجه المتوقع لم يعد يكفي لمواجهة احتياجات السيولة الدولية. كما أن العالم قد فشل في ابتكار عملة دولية تحل محل الذهب، وذلك بعد فشل مشروع كينز المقدم عام ١٩٤٤م، بانشاء عملة دولية لا ترتبط بأي دولة أو اقتصاد محلي (بانكو)[١]. فتحول العالم إلى الدولار باعتبار عملة الاحتياط العالمي.

فالدولار هو عملة أقوى قوة اقتصادية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة الأمريكية). وهو يرتبط بالذهب على أساس سعر صرف ثابت (٣٥،٠٨٧٥ دولاراً للأوقية). والولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لتحويل الدولار إلى ذهب عند الطلب من جانب البنوك المركزية على أساس هذا السعر. ويفترض قدرتها على ذلك باعتبارها تحوز على أكبر احتياطي عالمي من الذهب.

وبذلك حل الدولار محل الأسترليني في المعاملات الدولية، وأصبح من الممكن أن يتحقق توسع ونمو في النشاطين الاقتصادين المحلي والدولي استناداً على أمداد الولايات المتحدة السوق الدولية للتمويل بالدولار. فالحدث الهام لقاعدة الحوالات الذهبية في هذا العصر هو اعتبار الدولار عملة احتياط عالمية تحل محل الذهب. وباختصار تحولت قاعدة الذهب إلى قاعدة الدولار. ولقد وجدت البنوك المركزية في هذه القاعدة مرونة في التمويل وسهولة في استخدام الفائض النقدي الدولاري المتاح لها في السوق النقدية والمالية للولايات المتحدة. وقد تم ذلك، أما عن طريق إيداعه في البنوك الأمريكية مقابل عائد، وأما في شراء أوراق مالية وأذون خزانة أمريكية، وأما في أقراضه للمشروعات الأمريكية. كما أتيح لهذه البلاد الاستفادة من خدمات الجهاز المصرفي الأمريكي وشبكته الممتدة في كافة أنحاء العالم[٢].

---

(١) (بانكو) Banco وهناك تجربة حديثة من خلال حقوق السحب الخاصة.

(٢) وقد أضيفت في مرحلة تالية حقوق السحب الخاصة كعملة احتياط عالمي اخرى بجانب الدولار والذهب ولكن هذا لم يؤثر في مركز الدولار ودوره في السيولة الدولية، وحقوق السحب الخاصة Special drawing rights وهي وحدة حسابية تقيم على أساس سلسلة من العملات (١٦ عملة) وهي عملات الدول الكبرى وذات التأثير النقدي. وقد قرر صندوق النقد =

ولكن هذه الآثار الإيجابية لقاعدة الدولار، لا يجب أن تنسينا الأثار السلبية التي تمخضت عن هذه القاعدة. تلك الآثار التي انعكست على النظام النقدي الدولي وعانت منها الكثير من النظم النقدية والمحلية. فالثقة في الدولار كعملة دولية توقفت على إعتبارين أساسيين: الأول إرتباط قيمته بسعر صرف ثابت مع الذهب منذ الثلاثينيات. والثاني: تمتع الدولار بثبات نسبي في القوة الشرائية بالمقارنة بالعملات الدولية الأخرى، كالاسترليني مثلاً. ولكن منذ ذلك الحين إنخفضت قيمة الدولار الفعلية أي قوته الشرائية إلى أكثر من النصف، نتيجة الإرتفاع المتوالي في أسعار المنتجات الأمريكية. وبالرغم من أن قيمته الفعلية قد تناقصت، إلا أن قيمته الأسمية المعادلة بالذهب بقيت ثابتة. ولعل هذا يفسر إلى حد ما، كيف أن كثيراً من دول العالم، ومع إدراكها بحقيقة إرتفاع الأسعار الأمريكية وتناقص قيمة الدولار الفعلية بالمقارنة بقيمته الأسمية، قد قبلت التعامل بالدولار في مبادلاتها الخارجية. فهذه الدول تضمن تحويل دولاراتها إلى ذهب بسعر الصرف الثابت، وعلى أساس تعهد الولايات المتحدة بالاستجابة لذلك عند الطلب. فارتباط الدولار بالذهب كان يمثل الضمان الحقيقي للمبادلات الدولية. وقد تبين بعد ذلك أنه ضمان وهمي. إذا لم يكن لدى الولايات المتحدة الأرصدة الذهبية الكافية لمواجهة طلبات التحويل. واضطرت في النهاية إلى فصل كل علاقة بين الذهب والدولار[1]، وخفضت قيمة الدولار، وخفضت بالتالي قيمة الأرصدة الدولارية التي تملكها دول العالم إلى النصف تقريباً، أي بقدر قيمة الارتفاع المتحقق في الأسعار الأمريكية خلال ربع قرن تقريباً. يضاف إلى ذلك أن هذا

= الدولي أخيراً أن تقتصر هذه السلسلة على الدولار الامريكي، والدويتش مارك الالماني، والفرنك الفرنسي والين الياباني والجنيه الاسترليني وعلى أساس نسب ترجيحية كالتوالي ٤٢٪ للدولار، ١٩٪ للمارك و١٣٪ لبقية العملات) انظر Le monde diplomatique, Novembre 1980, p. 17

(١) وقد تحقق ذلك عام ١٩٧١ حيث قررت الحكومة الامريكية منع تحويل الدولار الى ذهب، وقد تم ذلك بعد سلسلة من الاجراءات السابقة كعمل سوقين للذهب، ومجموعة دولية للذهب، ثم تحويل الذهب الى البنوك المركزية بشروط معينة، ثم منع تحويل الذهب اطلاقاً، انظر في تلك الاجراءات، ومراحلها الكتب المتخصصة في المدفوعات الدولية.

النظام يسمح للولايات المتحدة بتصدير التضخم للعالم. فعن طريق المساعدات الأمريكية ورؤوس الأموال وتمويل المشتروات الأمريكية من الخارج تصدر الولايات المتحدة قوة شرائية نقدية وائتمانية لا تتفق مع إرتباطها بالانتاج الداخلي، وغير ناشئة عن التجارة الدولية، حيث أن هذا البلد يعاني من عجز في ميزان المدفوعات. ومن غير المتصور أن تقدم الولايات المتحدة على ذلك، إذا كانت هذه الأموال تدفع بالذهب. فالولايات المتحدة أصبحت بنك العالم، يتلقى ودائعه ويقترض في المدة القصيرة، ومن ثم تعيد أقراضها للمدة الطويلة وتضاعف من حجم الائتمان وتحقق مكاسب إستثمارية عن هذا الطريق. وكما حدث في الماضي فإن الفائض المتحقق في البلاد المتخلفة وبعض البلدان الأوروبية إنتقل إلى الولايات المتحدة في شكل إستثمارات في الأوراق المالية وأذون الخزانة الأمريكية وأرباح المشروعات الأمريكية التي تعمل في الخارج.

المبحث الرابع

الرصيد النقدي

في هذا المبحث نعالج النقود في ظل نموذج عيني، أي وصفاً لها من خلال مكوناتها في الاقتصاد المعاصر. وهذا يستدعي بداءة تحديد هذه المكونات: أشكالها وطبيعتها، والأهمية النسبية لكل منها في الاقتصاد النقدي. من مجموعها يتكون ما يسمى بالرصيد النقدي للدولة(١) . ونقصد به مجموعة الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود، والتي في حيازة الأشخاص الاقتصادية المختلفة: أفراد وجماعات خاصة وعامة. وهي تكون أدوات الدفع المتاحة لاقتصاد قومي معين، لأجل تأمين نشاطه وإحتياجاته، من هذه الوسائل. كما أنها تمثل أيضاً السيولة النقدية الأولى في الاقتصاد.

ويمكن إحصاء هذه المكونات بطريقتين الأولى تاريخية، أي ربط مختلف أشكال النقود بنشأتها التاريخية: نقود طبيعية، نقود معدنية، نقود ورقية. والصورة الأولى للنقود لم تستمر طويلاً. فمع ظهور المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، أصبحت هذه المعادن تمثل السلع المتميزة التي يقبلها الجميع في المعاملات، ومصدر الثقة في القيمة. وبذلك ظهر الشكل الأول للنقود. وقد كانت في البداية تستخدم لأغراض إستهلاكية (التزاين). كما أن إستعمالاتها الانتاجية قليلة. أي أن دورها الانتاجي والاستهلاكي يعتبر دوراً ثانوياً، بالمقارنة بدورها الأساسي كنقود. وقد اتخذت النقود المعدنية أشكالاً متعددة (سبائك أو مسكوكات).

ولكن هذه النقود المعدنية يعيبها عدم قابليتها للتخزين والنقل بسهولة.

---

(١) Masse monetàire

وهنا ظهرت فكرة إيداعها في أماكن أمينة (الصيارفة والمعابد)، مقابل إيصالات تستخدم في التداول. هذه الإيصالات تحولت بعد ذلك إلى نقود مصرفية، عندما تولت البنوك التجارية مهمة الصيارفة. وقد استمرت هذه النقود المصرفية في التداول حتى القرن الثامن عشر والتاسع عشر حين اضطرت السلطات العامة للتدخل وتكليف مؤسسات ذات طبيعة خاصة (مؤسسات الإصدار والبنوك المركزية) بإحتكار إصدارها تحت رقابتها، ثم منحتها السعر الإجباري النهائي.

وفي ذات الفترة التاريخية، ظهرت من خلال عمليات التجارة مجموعة من الأوراق التجارية، والتي تمثل قروضاً معطاة من التجار إلى عملائهم لمدد قصيرة وقد تداولت هذه الأوراق في الأسواق النقدية بإعتبارها تمثل حقوقاً وقوة شرائية تستحق بعد فترة معينة. ثم تبين إمكانية خصمها لدى البنوك التجارية؛ مقابل أن تحل هذه البنوك في الدائنية، وبذلك ظهر نظام الائتمان في صورته الأولى. والذي سرعان ما تطور نحو نظام فتح الإعتماد وإمكانية السحب بالشيكات. وقد اعتمدت البنوك التجارية في تسديد التزاماتها على نسبة معينة من الودائع الحقيقية (نقود قانونية). وهكذا ظهرت النقود الائتمانية أو الودائع. ثم أخذ نطاق الإقتصاد النقدي في الإتساع مع تعدد الأصول التي تمثل قوة شرائية والتي يمكن أن تقوم ببعض وظائف النقود وتندرج في نطاق السيولة النقدية.

ومع ذلك فما زال هناك الكثير من المبادلات التي تتم في الاقتصاد المعاصر دون أن تستخدم النقود لتسويتها. ففي بعض القطاعات الزراعية تتم عمليات الانتاج والمبادلة على أساس نظام المشاركة الزراعية، أو تقديم خدمات عمل مقابل الغذاء والسكن. كما أن جزءاً كبيراً من الانتاج الزراعي يستهلك ذاتياً داخل هذا القطاع. وفي أوقات الأزمة والحروب يتم التبادل عيناً في السوق السوداء. كذلك يمكن إستخدام النقود دون أن يرتبط هذا الإستخدام بالمبادلة. ومثال ذلك الهبات والإعانات والميراث (والأخير يلعب دوراً هاماً في المحافظة على الملكية الخاصة)، والمعونات العينية التي تمنح للبلاد المتخلفة في

بعض الظروف. بل أن كثيراً من القروض الخارجية التي تمنح لبعض الدول ـ وبالرغم من أن هذه القروض تقيم نقدياً وتدفع فوائدها وتسدد قيمتها بالنقود ـ ليست في حقيقتها سوى فتح إعتماد بمبلغ معين لصالح الدولة المدينة، يمكنها من الحصول على السلع التي يحتاجها البلد المدين من البلد الدائن في حدود قيمة القرض. وعلى أية حال فإن هذه حالات إستثنائية لا تقلل من طبيعة إرتباط النقود بنظام المبادلة. كما أن النقود تستخدم فيها بصورة أو بأخرى وهذا يعتبر نتيجة طبيعية لتعدد أشكال ووظائف النقود في الاقتصاد المعاصر.

والطريقة الثانية هي طريقة وظيفية، أي تحديد مكونات الرصيد النقدي على أساس طبيعة المؤسسة المصرفية المصدرة للنقود، وعلى الوضع الوظيفي لكل نوع من أنواع النقود. وهذا هو التقسيم الذي سنتبعه في إحصاء عناصر الرصيد النقدي.

وتفضيلنا لهذا التقسيم على الأول، يفسره الأسباب الآتية:

(أ) أننا بذلك نهمل ونسقط من إحصائنا، بعض أشكال النقود التقليدية ذات الأهمية التاريخية، التي لا تتوافر لها الأهمية العملية في الإقتصاد النقدي المعاصر.

(ب) اننا نبرز الأهمية النسبية، لكل نوع من أنواع النقود، في كمية وسائل الانتاج وفي تمويل عملية المبادلة.

(جـ) اننا نحقق تماثلا في الأصول النقدية المصدرة. وتماثلا ليس في الشكل النقدي، وإنما بسبب طبيعة المؤسسة المصدرة للنقود، ودور هذه الأخيرة في النشاط الاقتصادي.

(د) أما العامل الاكبر أهمية في نظرنا، فهو أننا بهذه الطريقة نستطيع ان نربط بين المؤسسة المصدرة، ونوعية النقود. فالنقود إذا كانت تمثل حقاً لصاحبها، فهي التزام على طرف آخر: سواء كان هذا الطرف البنك المركزي كما في حالة النقود القانونية، أو البنوك التجارية كما في حالة نقود الودائع. وبذلك تتحدد طبيعة العلاقة بين وظائف النقود، والتنظيمات والمؤسسات التي من خلالها ظهرت النقود وبواسطتها يسهل قيامها بأدوارها.

١ ـ مكونات الرصيد النقدي

يمكن ان نحصر العناصر المكونة للرصيد النقدي والتي تمثل درجة من السيولة المرتفعة، وتعتبر أصولا لحائزيها، وخصوماً على الاقتصاد القومي يمثله في ذلك الجهاز المصرفي، فيما يلي:

أ ـ النقود القانونية

وتمثل الصورة العامة للنقود في الاقتصاد المعاصر. فهي نقود قانونية، لأن القانون يصبغ عليها صفة الشرعية، والقدرة على تسوية الديون والابراء منها. وهي تمثل قمة السيولة، حيث يمكنها ان تتحول مباشرة الى سلع وخدمات، أو يحتفظ بها كما هي. وهي أيضاً نقود نهائية، أي لا تتحول الى نقود أخرى وبالذات الى ذهب. فلا يجوز لحامليها ان يقدموها الى البنك المركزي لتحويلها الى ذهب أو فضة بحسب الأحوال. فهذا هو مجرد أثر تاريخي فحسب، غير ان وصفها بأنها نهائية، لا يعني عدم قدرتنا على الحصول على الذهب في شكل سبائك أو حلى، بتقديم النقود القانونية في مقابلها.

فاستخدام النقود في شراء الذهب، أو شراء العملات الاجنبية في النطاق الداخلي، يدخل في النشاط العادي لمبادلة السلع أو تحويل العملة ويخضع للقواعد المنظمة لها.

والشكل الأول والأساسي لهذه النقود يتمثل في «**أوراق البنكنوت**». هذه الاخيرة يصدرها البنك المركزي، ولها وحدة قياس «الجنيه المصري ـ الريال السعودي ـ الدولار الامريكي ـ الفرنك الفرنسي... الخ)، وصورتها ورقية. وهي تمثل التزاماً من قبل البنك المركزي لصالح حائزيها من الأفراد والمشروعات والبنوك التجارية. ويعطيها القانون صفة الابراء النهائية من الديون. تخضع لرقابة البنك المركزي والحكومة، وتتحدد كميتها طبقاً للسياسة النقدية المتبعة، وإتفاقاً مع حاجة المعاملات والمبادلة. ويضع القانون القواعد الخاصة لاصدارها، ويشترط ضرورة توافر غطاء لها من الذهب وأذون الخزانة والعملات الاجنبية، وكافة الأصول الاخرى ذات القيمة الاقتصادية. وارتباطها بحجم المعاملات، يعني القدرة على تغيير كميتها حسب ظروف

الزمان والمكان. فهي تزيد مثلا في مصر خلال أوقات تمويل محصول القطن لمواجهة الحاجة الى التصدير، وتقلّ في الاوقات الاخرى.

والشكل الثاني للنقود القانونية، يتمثل في « **نقود العملة** » أو « **النقود المساعدة** ». وهي عبارة عن وحدات نقدية صغيرة، تصدرها الخزانة العامة أو البنك المركزي. والغرض منها قاصر على تجزئة الوحدات الكبيرة لتسهيل المعاملات. وقد تكون في صورة ورقية (فئة الخمسة أو العشرة قروش)، أو في صورة معدنية (فضة - برونز - نحاس - ألمنيوم). والأهمية النسبية لهذه الوحدات، ترجع - في نظرنا - الى قابليتها للصرف بوحدات النقد الكلية، بكامل قيمتها الاسمية. ومن الملاحظ إرتفاع قيمتها الاسمية - كنقد - عن قيمتها السلعية، والعكس - وهو ما قد يتحقق أحياناً - يدفع الى المضاربة عليها[١].. لذلك عملت الدولة على احتكار إصدارها. كما ان هناك إتجاهاً معاصراً، الى استخدام معادن ذات قيمة سوقية أقل، لإصدار هذه الوحدات (الالمونيوم بدلا من البرونز مثلا).

ب - النقود الائتمانية

وهي تمثل الشكل الثاني للوحدات الممكن ادخالها في حيز الرصيد النقدي بل انها تعتبر الصورة الاكثر انتشاراً في العصر الحديث، خاصة في البلاد الرأسمالية المتقدمة. فهي تقدر بأكثر من ٥٠٪ من النقود المتداولة في الولايات المتحدة الامريكية، وانجلترا، وفرنسا. وهي تتمثل في التزام من قبل البنوك التجارية، لدفع مبلغ معين من النقود القانونية لصالح الأفراد أو المشروعات. ينشأ هذا الالتزام نتيجة ايداع حقيقي لكمية من النقود القانونية، يقوم به العميل قبل البنك، كما قد ينشأ هذا الالتزام نتيجة قيام البنك بفتح حساب

(١) وهذا ما يدفع اختفائها وينطبق هنا قانون جريشام Gresham الذي يقرر بأن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة. ويمكن مشاهدة القاعدة عملياً، بما هو ملاحظ من اختفاء وحدات النقد المصرية التي تحتوي على كميات من الفضة أو حتى من النحاس من الأسواق، لارتفاع قمتها السوقية عن قيمتها النقدية، حتى قبل ان تقرر السلطات العامة سحبها من التداول، وتغييرها بوحدات من الالمونيوم.

لعملائه على سبيل الاقراض. فالبنك التجاري - في كلتا الحالتين - يمنح عملاءه حسابات قابلة للسحب عليها بالشيكات. حسابات يمكن اعتبارها أدوات دفع اذا توافرت فيها شروط معينة.

أولا: ان تكون الأصول، والحقوق المودعة في البنك، قابلة لأن تتحول بواسطة حائزيها لصالح دائنيها. والتحول ليس مادياً، بل يتم بلغة الكتابة والقيد، الذي هو أكثر بساطة، ويمكن بالتالي تسوية الديون عن طريقه. ويستخدم لإتمام هذا القيد أوامر الدفع او الشيكات، مع ملاحظة ان النقود الائتمانية ليست هي الشيكات ذاتها، وإنما هي الحسابات التي تسحب عليها هذه الشيكات. أما الأخيرة فلا تمثل سوى جانب النقل المادي فقط.

ثانياً: اذا كانت هذه النقود هي عبارة عن التزام مصرفي بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع او لآمره، فإن ذلك يستلزم ان يكون في حوزة البنك التجاري من النقود القانونية، ما يغطي كمية الودائع. ولكن كيف يفسر هذا الامر، مع مقدرة البنك التجاري على خلق النقود الائتمانية، أي فتح حسابات لعملائه قابلة للسحب عليها بشيكات قد تزيد على ما يملكه من نقود قانونية، أودعت لديه بالفعل؟ .الإجابة على ذلك بسيطة، فلا داعي لأن يكون لدى البنك ما يغطي كمية الودائع، يكفي ان يكون في حوزته ما يغطي عمليات السحب الجارية. وكمية المسحوب هي في الغالب أقل من كمية الودائع في لحظة معينة، وأساسها انتظام اعمال البنك، ومقابلة طلبات السحب بطلبات ايداع؛ وضآلة احتمال تقدم أصحاب الحسابات مرة واحدة مطالبين بنقود قانونية.

ثالثاً: إذا كان من غير المهم، ان تقابل كمية الودائع، كمية مماثلة من النقود القانونية، فمن الضروري ان تكون هناك قدرة على التحول من الصورة الاولى للثانية، في أي لحظة ولدى الطلب. فنقود الودائع هي التزام بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع او لآمره لدى الطلب.

ولذا فالودائع الاخرى - غير الودائع الجارية او الودائع تحت الطلب - مثل الودائع الإدخارية والودائع لأجل، التي لا تتمتع بهذه الصفة لا تعتبر نقداً، ولا تدخل في الرصيد النقدي.

وقد جرى العمل في مصر، بادئاً على خلاف ذلك، حيث ان البنك الأهلي المصري (والقائم حينذاك بأعمال البنك المركزي)، أدخل إبتداء من عام ١٩٥٣م، الودائع لأجل، وودائع التوفير بجانب الودائع الجارية. أي القابلة للسحب لدى الطلب، في مجموع النقد المتداول. وقد برر هذا على أساس ان البنوك التجارية في مصر تسمح لعملائها بالسحب على الودائع لأجل، وبإخطار ولو دون سابق إخطار فعلي، مع الاتفاق بتحميل العميل بالفوائد المخصصة والتي تستحق عن المدة التي كان ينبغي ان تنقضي بين الاخطار والسحب الفعلي[١] غير أن البنك المركزي ابتداء من عام ١٩٦٢م جرى على استبعاد هذه الودائع من حساب عرض النقود، اتفاقاً مع العرف الاحصائي لصندوق النقد الدولي من قصر صفة النقود «على صافي النقد المتداول خارج البنك المركزي والبنوك التجارية، والودائع الخاصة الجارية لدى هذه البنوك »[٢] .

هذا الرأي محل نظر، فليس الوصف ـ نقود أو شبه نقود ـ هو الهدف في ذاته. بل بيان ما إذا كانت هذه الودائع مؤثرة في حركة عرض النقود وفي المشاكل النقدية أم لا. فالودائع لأجل، أو ودائع الادخار لها القدرة على التحول الى نقود شرعية، دون مدة، وفي كل لحظة، وبأية كمية. غاية الامر ان الخسارة المترتبة على ذلك، ليست ناتجة عن هذا التحول بقدر ما هي خسارة ناتجة عن العائد المتوقع من خلال الزمن، لو تركت هذه الأموال متراكمة في البنوك. وهي في ذلك تتساوى مع نقود الودائع. فهذه الأصول تعتبر ذات سيولة لا بأس بها، ولو انها ليست نقوداً بالمعنى الدقيق، فانه يمكن ان تتحول الى نقود وفي نفس الوقت يمكن ان تعطى حائزيها عائداً معيناً بالنسبة للأصول الأخرى.

أضف الى ذلك، ان الظروف في البلاد المتقدمة، تختلف عنها في البلاد المتخلفة، فاذا كان من الممكن ان نجد في البلاد المتقدمة، الكثير من الأفراد مما

---

(١) دكتور محمد زكي شافعي: المرجع السابق، ص٤٩.

(٢) دكتور محمد زكي شافعي: المرجع السابق، من هذا الرأي أيضاً، ولكن مع الاعتراف بأنها تلعب نفس الدور الذي تقوم به النقود الاخرى، دكتور محيي الدين الغريب: عجز الميزانية وحجم وسائل الدفع في جمهورية مصر العربية. معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨/١٩٦٩. ص٨، ٩.

لديهم حساب جار وآخر ادخاري نتيجة ارتفاع مستوى الدخل الفردي، كما يمكن التمييز بين السوق النقدية وسوق رأس المال، فالعكس غير صحيح في البلاد المتخلفة. ففي هذه الاخيرة، تكون الحدود بين السوق النقدية وسوق رأس المال غير واضحة. والغالبية من الأفراد لا تتعامل كثيراً بالحسابات الجارية، ولا يمكن الفصل بين الادخار وشكل الودائع في البنوك التجارية وليس هناك غالباً سوى حساب وحيد، نظراً لضعف الدخل الفردي. ومن الضروري ان نسهل للأفراد الخيار وسهولة التحويل من حساب جاري الى حساب ادخاري والعكس. وهكذا نشجع على تكوين الادخارات في الأمد الطويل، وفي نفس الوقت نعمل على تحقيق التمويل النقدي في الامد القصير.

أما اتباع نظام احصائي معين، فلا نعتقد ان الهدف منه يقتصر على مجرد التنسيق. ولكن لأن هذا النظام من شأنه ان يقلل ظاهرياً واحصائياً من حجم وسائل الدفع، نتيجة لاقتصار هذه الوسائل على النقود القانونية والنقود الائتمانية، دون اعتبار «لشبه النقود» (الودائع الادخارية)، اعتقاداً من سلطات النقد والبنك المركزي، بأن ذلك من شأنه ان يقلل من مسؤولية تزايد حجم هذه الوسائل في الضغوط التضخمية. ربما يكون من الأنسب ان نبرز الأسباب، بدلاً من اخفائها، لكي نتحكم في العلاج. ولذا فيجب ادخال هذه الودائع في الرصيد النقدي، ولنسميها كما نشاء: نقوداً أو شبه نقود، فالتسمية لا تهم، بقدر ما تهم الوظائف والتأثير الذي يمارسه هذا النوع من الودائع.

ومن تحديد شروط النقود الائتمانية، يمكن ان نفرق بينها وبين النقود القانونية من ناحيتين:

(أ) ان الثانية تخضع لنظام قانوني للاصدار، ورقابة مباشرة من البنك المركزي والحكومة، في حين ان الأولى تخضع لنظام تجاري في الخلق، وتهدف البنوك التجارية من ورائها الى تحقيق أقصى ربح ممكن. ورقابة الدولة تتم بطريق غير مباشر عن طريق البنك المركزي.

(ب) ان النقود القانونية يعترف لها القانون بصفة الابراء النهائية من الديون، في حين ان هذه الصفة اختيارية للنقود الائتمانية، وتتوقف على الثقة

التي يضعها العملاء في البنوك التجارية. ومع هذا فالنقود الائتمانية قد اتسع نطاقها، لسهولة الاستعمال والقدرة على التجزئة. كما انها أقل أنواع النقود تعرضاً للسرقة. كذلك فان الحماية القانونية التي يحيط بها المشرع (الشيك)، قد زاد من الثقة به، ومن القبول العام في الوفاء بالالتزامات.

٢ ـ العناصر المقابلة للرصيد النقدي

الرصيد النقدي يتكون من مجموعة أدوات الدفع السائلة والمتداولة. ونقصد بالمتداولة تلك التي في حوزة الأشخاص الاقتصادية (الأفراد ـ المشروعات ـ الدولة ـ المؤسسات المصرفية) والتي تستخدم في المعاملات، وهذه الصكوك تعبر عن حقوق لحائزيها (قوة شرائية) تمنحهم الحق في الحصول على السلع والخدمات او الاحتفاظ بها كثروة. وهي من جهة أخرى تعبر عن التزام من قبل البنك المركزي ممثلا للاقتصاد الوطني. فكل حق يقابله التزام سابق أو لاحق ملازم له. والاثنين معاً (الحق والالتزام) هما نتاج معاملة أو نشاط حقيقي. وعلى ذلك فالنقود كغيرها من الحقوق (للأفراد) هي مقابل التزامات (خدمات) قدمت للاقتصاد او ستقدم له (الائتمان)، أي أنها تولد بمناسبة العمليات الاقتصادية الحقيقية، وحجمها يتحدد ويتغير تبعاً لحجم وتغيرات العمليات الاقتصادية، وما ينشأ عنها من حقوق وأصول لصالح البنك المركزي. فهذه الاخيرة تمثل العوامل المؤثرة في وسائل الدفع والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

- الذهب والعملات والاوراق الاجنبية.
- الائتمان المقدم الى الاقتصاد.
- الائتمان المقدم الى الخزانة العامة.

أ ـ الرصيد الذهبي للدولة والعملات والأوراق الأجنبية

والرصيد الذهبي يتكون من السبائك والعملات الذهبية، الموجودة في البنك المركزي. وهو مخصص اصلا كغطاء للاصدار الورقي، وكاحتياطي لمنح الثقة في العملة المحلية بالنسبة للمعاملات الدولية، ولمواجهة المدفوعات

الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، او أثناء الازمات الاقتصادية.

فالذهب لا يتداول الآن داخل الحدود الوطنية للدولة، وتحديد سعر ثابت للجنيه المصري مثلا، أي كمية الذهب التي ترتبط بوحدة النقد (جنيه = ٢٫٥٥١٨٧ من الجرام)، ليس سوى مجرد أساس حسابي، يمكن الاعتماد عليه في تحديد كمية الذهب الموجود في الغطاء، وفي تحويل العملات بعضها الى بعض. وكثيراً ما يختلف هذا المعدل عن سعر التحويل في السوق الحر. فالذهب قد اقتصر دوره على مجرد قاعدة للتخزين، ونوع من الادخار الاختياري للدولة. وهذا ما يفسر لنا - على سبيل المثال - كمية الذهب المختزن في البنك المركزي المصري، والتي تقدر طبقاً لميزانية البنك عام ١٩٧١/٧٠ بمقدار ٤٢٧٫٥٥٢٫٤٠ جنيه مصري تقريباً، وهي كمية ثابتة لم تتغير منذ عدة سنوات.

وسياسة الاحتفاظ بجزء كبير من الذهب في غطاء الاصدار منتقدة من بعض الاقتصاديين المصريين، «لما تنطوي عليه من تعقيم لجانب من رأسمالنا القومي على حساب حاجة البلاد الملحة الى الآلات والمهمات، وما اليها من أدوات الإنتاج اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية الإقتصادية ورفع مستوى المعيشة بها»، ولأن «قيمة العملة الخارجية إنما تتوقف في النهاية على قوة البلاد الانتاجية، وعلى مدى توازن جهازها الانتاجي»[1]. ومع تقديرنا لهذا الرأي، إلا أن هناك بعض الحقائق من الواجب ابرازها. وأولها يتعلق بطبيعة الذهب ذاته، باعتباره من العناصر المقابلة للرصيد النقدي للدولة. فهو يتمتع بخصيصة مزدوجة ولكنها معاكسة. فهو عنصر من عناصر الرصيد النقدي بالنسبة للمدفوعات الاستثنائية، ولكنه في نفس الوقت يعتبر مقابلا وغطاءاً للأرصدة بالنسبة للمدفوعات العادية. وهذا ما يفسر قيده في جانب الأصول في ميزانية البنك المركزي، بعكس وسائل الدفع الاخرى التي تقيد في جانب الخصوم. وبذلك يصبح الذهب من ضمن العناصر المؤثرة في كمية وحركة وسائل الدفع. وغالباً ما يكون هذا العنصر قيداً وضماناً ضد الإسراف في خلق

(١) دكتور محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك - دار النهضة العربية، سنة ١٩٦٩، ص١٦٧.

وسائل الدفع الاخرى، أو تجنباً لآثار هذا الإسراف إذا ما تحقق. أما ثانية هذه الحقائق فيتعلق بطبيعة العملة المصرية. باعتبارها عملة محلية، غير مخصصة للتداول الخارجي، في بلد تتخذ من الرقابة على الصرف، ومن إدارة التجارة الخارجية، منطلقاً للعلاقات التجاريةالخارحية ،وقد يدعم هذا ظاهرياً من وجهة النظر السابقة. بل ان هناك من الأمثلة العملية ومن فرنسا بالذات، الدليل على ان الذهب لا يمكنه بمفرده، مواجهة الأزمات الاقتصادية. فبعد ازمة مايو ١٩٦٨، وبالرغم من احتفاظ فرنسا بكميات كبيرة من الذهب فان ذلك لم يمنع من تدهور عملتها، واضطرارها في نهاية الامر الى تخفيضها لاعادة التوازن في تجارتها الخارجية. على أنه يجب ان نتذكر ان جانباً كبيراً من الأزمة يرتبط أساساً بحركات رؤوس الاموال وهروبها خارج فرنسا وليس بسبب ضعف جهازها الإنتاجي فقط. ومع ذلك فعندما تكون البلاد في حالة عجز دائم في ميزان المدفوعات، وذات جهاز انتاجي ضعيف، مع عدم التوضيح لسياسة تفضيل الاستثمارات وأوجه الإنفاق، فمن المفضل التريث قليلا قبل التفكير في استخدام الرصيد الذهبي.

وإذا كان الذهب يمثل قوة شرائية عالمية، ومصدراً أساسياً من مصادر الرصيد النقدي. فان العملات الاجنبية عامة وعملات الاحتياطي الدولي بصفة خاصة (كالدولار الاسترليني) تعتبر أيضاً مصدراً هاماً من مصادر الرصيد النقدي بالنسبة للمدفوعات الخارجية. فهذه العملات تعتبر من أهم الأصول المؤثرة في وسائل الدفع الداخلية. فالاقتصاديات الوطنية لا تعيش في عزلة انتاجية او استهلاكية. اذ أن التقسيم الدولي للعمل فرَض العلاقات التجارية بين البلدان المختلفة. كما ان البحث عن أفضل الوسائل لتحقيق الحد الاقصى من الارباح يفسر حركات رؤوس الاموال الدولية.

فالصادرات تعني زيادة الإنتاج وتحقيق فائض يرسل الى الخارج وبالطبع فان المصدرين سوف يحصلون على قيمة صادراتهم في شكل عملات اجنبية أي قوة شرائية دولية. وحيث ان هذه العملات لا تمثل قوة شرائية داخلية اي انها لا تستخدم في التداول الداخلي، عندئذ سوف يتوجه المصدرون الى البنك المركزي ؛عن طريق بنوكهم التجارية، طالبين تحويل هذه النقود الاجنبية الى

نقود وطنية. وفي هذه الحالة يحصل البنك المركزي على العملات او الحقوق الدولية المقدمة اليه، ويصدر في مقابلها وبقدر قيمتها نقوداً وطنية. فالنقود الوطنية تعبر في الحقيقة عن قيمة الإنتاج المصدر. فهنا حدثت عملية اقتصادية حقيقية تولدت عنها نقوداً وطنية من خلال الأصول او الحقوق الدولية.

والواردات على عكس الصادرات، تعني تدمير النقود او إنقاصها من التداول. فعندما تستورد سلع من الخارج، ينبغي ان تدفع أثمانها بالعملات الاجنبية. حينئذ يتقدم المستورد ـ عن طريق بنكه التجاري ـ الى البنك المركزي. طالباً تحويل قيمة البضاعة المستوردة الى الخارج، ومقدماً لأجل ذلك العملات الوطنية الموازية لقيمتها الأجنبية (على أساس سعر الصرف السائد). وهنا يحتفظ البنك المركزي بالنقود الوطنية، ويرسل عملات أجنبية بقدر قيمتها الى الخارج وهذا يعني تناقص في الاحتياطي من العملات الاجنبية لدى الاقتصاد الوطني ويقابله تناقص مقابل في حجم الرصيد النقدي او النقود الوطنية المتداولة.

وتخضع حركات رؤوس الاموال لنفس الميكانيزم. فتوارد رؤوس الاموال يعني تحويلها الى عملات وطنية لتمويل الانفاق الداخلي، وخروج رؤوس الاموال يعني تحويل جزء كبير من النقود الوطنية الى عملات أجنبية وتسربها من نطاق التداول الداخلي. وعلى أية حال لا يمكن تحديد حجم الرصيد النقدي او العوامل المؤثرة والمقابلة خلال السنة المالية، بسبب طبيعة الصادرات والواردات وحركات رؤوس الاموال والنقود المتداولة كتدفقات. وهي لا تصير أرصدة الا في نهاية السنة المالية، حيث يمكن تقدير الفائض، أي تحديد حجم العملات الاجنبية لدى البنك المركزي بعد حساب التسرب من والى الداخل والخارج خلال ميزان المدفوعات، ثم مقارنته بحجم النقود المصدرة خلال تلك الفترة.

ومن الملاحظ ان البنك المركزي في الكثير من الاحيان لا يحتفظ بهذا الفائض من العملات الاجنبية في شكل متعطل فهو يودعها او يقرضها للبنوك الاجنبية في مقابل صكوك أو أذون خزانة أجنبية، أو يضعها في حسابات أجنبية ويحصل في مقابلها على عائد، وتعتبر هذه القروض والصكوك من

الأصول الدولية ذات السيولة المرتفعة التي يستطيع البنك المركزي ان يعتمد عليها في إصدار النقودالوطنية ،والتأثير في حجم الرصيد النقدي الداخلي.

كذلك قد يقوم البنك المركزي باقراض بعض الأرصدة الفائضة الى المشروعات الوطنية او المشروعات الدولية المتعددة الجنسيات، وتستخدم هذه المشروعات الأرصدة الاجنبية في إستيراد احتياجاتها الخارجية، كما قد تستخدم جزءاً من هذه العملات في تمويل عملياتها الداخلية. وهي تلجأعندئذ الى البنك المركزي طالبة تحويل هذه العملات الى نقود وطنية. وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي للمرة الثانية باصدار النقود القانونية الوطنية المقابلة لهذه العملات.

وأخيراً نود ان نشير في هذا المجال الى ما هو ممارس فعلاً في العلاقات الدولية بين الدول المسيطرة والمتبوعة، والدول التابعة او المسيطر عليها من خلال مناطق نفوذ اقتصادية (منطقة الاسترليني، منطقة الدولار، منطقة الفرنك)، من حيث احتفاظ الدول الثانية بأرصدتها من العملات الاجنبية في خزانة الدول الاولى، او استثمار جزء من تلك الاموال في شراء أوراق حكومية لهذه الدول، مقابل عائد تحصل عليه. وتقوم الدول التابعة بتحديد حجم الإصدار الداخلي تبعاً لحالة وحجم هذه الاصول بالاتفاق مع الدول الرئيسية والمسيطرة.

ب - الائتمان المقدم الى الاقتصاد

يحتاج الاقتصادي الحقيقي الى التمويل النقدي لكي تتم دورة الانتاج والتسويق. فالمشروعات المختلفة تعد دائماً ميزانيات نقدية سائلة، لمواجهة احتياجات الاستثمار الاولية في حالة الانتاج الجديد، أو لشراء المنتجات الوسيطة والمواد الاولية ودفع اجور العمال، والقيام بعمليات الاستبدال والمساهمة في تسويق المنتجات في حالة تنفيذ إنتاج قديم. كذلك فان جزءاً كبيراً من الإستهلاك يعتمد على توافر قوة شرائية سائلة، يحوزها المستهلكون. ولما كانت النقود أو أدوات الدفع السائلة الاخرى التي في حيازة المنتجين او المستهلكين لا تكفي لمباشرة النشاط الإنتاجي والاستهلاكي العادي، وحتى لا

تصبح ندرة هذه الوسائل عائقاً أمام نمو النشاط الاقتصادي، فان المشروعات والأفراد يلجأون الى البنوك التجارية طالبين إمدادهم بأدوات الدفع اللازمة لمباشرة نشاطهم، فتقدم لهم تلك البنوك الائتمان سواء في صورة قروض مباشرة أو خصم كمبيالات أو فتح حسابات. وفي جميع الأحوال تصدر هذه البنوك نقود الودائع مقابل هذا الائتمان.

ومن الممكن أن يتحول جزءاً من هذا الائتمان الى نقود قانونية، عندما تعوز البنوك التجارية السيولة. فتلجأ الى البنك المركزي طالبة إعادة خصم بعض الأوراق التجارية او الإقتراض منه مباشرة. فيصدر البنك المركزي النقود القانونية لتلبية هذه الاحتياجات، بضمان الاوراق التجارية الممثلة للنشاط الإقتصادي الإنتاجي. وفي الحالتين سوف يتغير حجم الرصيد النقدي (النقود القانونية ونقودالودائع) .نتيجة التغيرات التي حدثت في الائتمان المقدم الى الاقتصاد من خلال قطاعاته الانتاجية (المشروعات) والاستهلاكية (الأفراد).

ومن المتصور ان يحدث إنكماش في حجم الرصيد النقدي في الحالة العكسية، عندما تقوم المشروعات بعد بيع إنتاجها بتسديد التزاماتها، كما يقوم الأفراد فور تلقي دخولهم العادية بتسديد قروضهم، فتدخل هذه النقود في حوزة البنوك التجارية، ويحصل البنك المركزي على حقوقه، فيمتص جزءاً من النقود القانونية، ويقل الائتمان، وبذلك يقل حجم الرصيد النقدي. وهذه الحقيقة تفسر التغيرات الموسمية التي تحدث للرصيد النقدي في كثير من البلاد كمصر أو السعودية، حيث يزداد حجم الائتمان، وبالتالي الرصيد النقدي في فترات النشاط الانتاجي (تمويل محصول القطن - موسم الحج)، وينكمش الائتمان ويتناقص حجم الرصيد النقدي في فترات الركود الاقتصادي.

وإذا كان الائتمان المقدم الى الاقتصاد من خلال قطاعاته الانتاجية او الاستهلاكية يعتبر من أهم مصادر توليد النقود القانونية ونقود الودائع، إلا أن الجدل يثور حول مدة الائتمان. فالرأي الغالب يعتبر الائتمان قصير الاجل هو فقط الذي يعتبر من ضمن العوامل المؤثرة في وسائل الدفع. وخاصة ان هذا النوع من الائتمان تغطية الودائع الجارية. أما الائتمان متوسط الاجل والائتمان

طويل الاجل، فلا يعتبران من ضمن العوامل المؤثرة في وسائل الدفع. حيث أن هناك إرتباط دقيق بين الائتمان المتوسط الاجل والودائع لأجل. والائتمان طويل الاجل والودائع الادخارية. ولقد سبق وانتقدنا التفرقة بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجل أو ادخارية. واعتبرنا شبه النقود من ضمن عناصر الرصيد النقدي وسقنا مبرراتنا في ذلك. ونود ان نضيف هنا ان الكثير من الودائع تحت الطلب تغطي جانباً كبيراً من الائتمان متوسط الاجل بعد اتساع نطاق هذاالاخير. كما ان الودائع الادخارية لم تعد تكفي لتمويل النشاط الاقتصادي الاستثماري طويل الاجل. ففي العصر الحديث ظهرت مجموعة من المؤسسات المالية الوسيطة والتي تقوم بتجميع الادخارات قصيرة الامد ثم تحولها الى استثمارات طويلة الاجل، كما سنرى فيما بعد عند دراسة مشكلة التمويل في الاقتصاد القومي. ولذلك فالمعيار الدقيق هو الذي يتفق مع الواقع والفعلية. فنحن نعتبر الائتمان المقدم الى الاقتصاد من ضمن العوامل المؤثرة في وسائل الدفع، إذ كان سيترتب عليه ـ وبصرف النظر عن نوعيته او مدته ـ تغيرات في حجم الرصيد النقدي في لحظة معينة.

جـ ـ الائتمان المقدم الى الخزانة العامة

تؤدي الدولة وظائفها العادية من خلال الميزانية العامةالسنوية .وهي تسعى لتحقيق التوازن بين عناصر هذه الميزانية، أي بين الايرادات والنفقات المتوقعة. ولكن مع إتساع وظائف الدولة ونشاطها الاجتماعي والاقتصادي يحدث غالباً إختلال في التوازن المالي .عندئذ تلجأ الدولة الى البنك المركزي لكي يمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز. فتقدم له سندات تعترف فيها بمديونيتها تسمى أذون الخزانة، ويصدر البنك المركزي بقدر قيمة هذه السندات النقود القانونية. وبالطبع تستخدم الدولة هذه النقود في الانفاق العام، وتزداد النقود المتداولة مع الأفراد والمشروعات الذين قدموا خدمات للدولة.

وفي الوقت المعاصر إمتد نشاط الدولة نحو ممارسة النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة عن طريق القيام بمشروعات اقتصادية وتكوين قطاع عام إنتاجي. وبالطبع فان موارد الدولة المالية العادية لا تكفي لتمويل هذا

النشاط. ومن ثم تلجأ الدولة الى السوق النقدية والبنوك والمشروعات لتجميع الموارد النقدية اللازمة. وتحصل البنوك على السندات الحكومية وأذون الخزانة مقابل تقديم نقود الودائع. كما تحتفظ المشروعات في محفظتها المالية بجزء كبير من هذه السندات. ولما كانت هذه السندات وأذون الخزانة تتمتع بسيولة، ويجوز خصمها لدى البنك التجاري واعادة خصمها لدى البنك المركزي، لذا فان جزءاً كبيراً منها يتحول الى نقود قانونية عن طريق إعادة الخصم. فالنشاط الاقتصادي المتزايد للدولة بما يترتب عليه من ائتمان مقدم من المشروعات والبنوك سوف يؤدي الى تغيرات (بالزيادة) في حجم الرصيد النقدي، ومن المتصور ان تتم العملية بطريقة معاكسة من حيث ان اتباع سياسة تقشفية، وتحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات، والاقلال من الاستثمار الحكومي، يؤدي الى انكماش حجم الائتمان المقدم للخزانة، وبالتالي القضاء على مصدر هام من مصادر زيادة الرصيد النقدي.

٣ ـ تحليل هيكل الرصيد النقدي

للنقود وصفها المزدوج (أصول ـ خصوم)، والذي يختلف بالنظر الى حائزي النقود أو مصدريها. وتحليل هيكل الرصيد النقدي، أي تحليل العلاقات بين وسائل الدفع والوسائل المؤثرة فيها من حيث الزمان والمكان، يعني تحديد العلاقة بين الأصول والخصوم، بهدف معرفة الموقف النقدي للاقتصاد القومي، وإرتباط هذا الموقف بالواقع الاقتصادي متمثلا في الناتج القومي وتطوره.

أ ـ الموقف النقدي بين الأصول والخصوم

ولنبدأ بتحليل النقود باعتبارها أصلا[١] ، أي تحديد حجم وكمية وسائل الدفع. فهذه الأخيرة تتكون أساساً من كميتين: ك ن كمية النقود القانونية، ك و نقود الودائع (الجارية والادخارية). من مجموعها يتحدد لنا الرصيد النقدي «ك »:

ك = ك ن + ك و

(١) actif أصل بالنسبة لحائزيها وخصم على القطاع المصرفي.

وأهمية العلاقة السابقة في نظرنا، تتضح في إمكانية استخلاص معدلين أساسيين:

- معدل كمية النقود القانونية الى الرصيد النقدي الكلي، أي نسبة هذا النوع من النقود الى الحجم الكلي لوسائل الدفع، ونرمز اليه كالآتي:

$$ن = \frac{ا ك ن}{ك}$$

- معدل كمية نقود الودائع الى الرصيد الكلي، أي نسبة هذا النوع من النقود الى الحجم الكلي لوسائل الدفع، ونرمز اليه كالآتي:

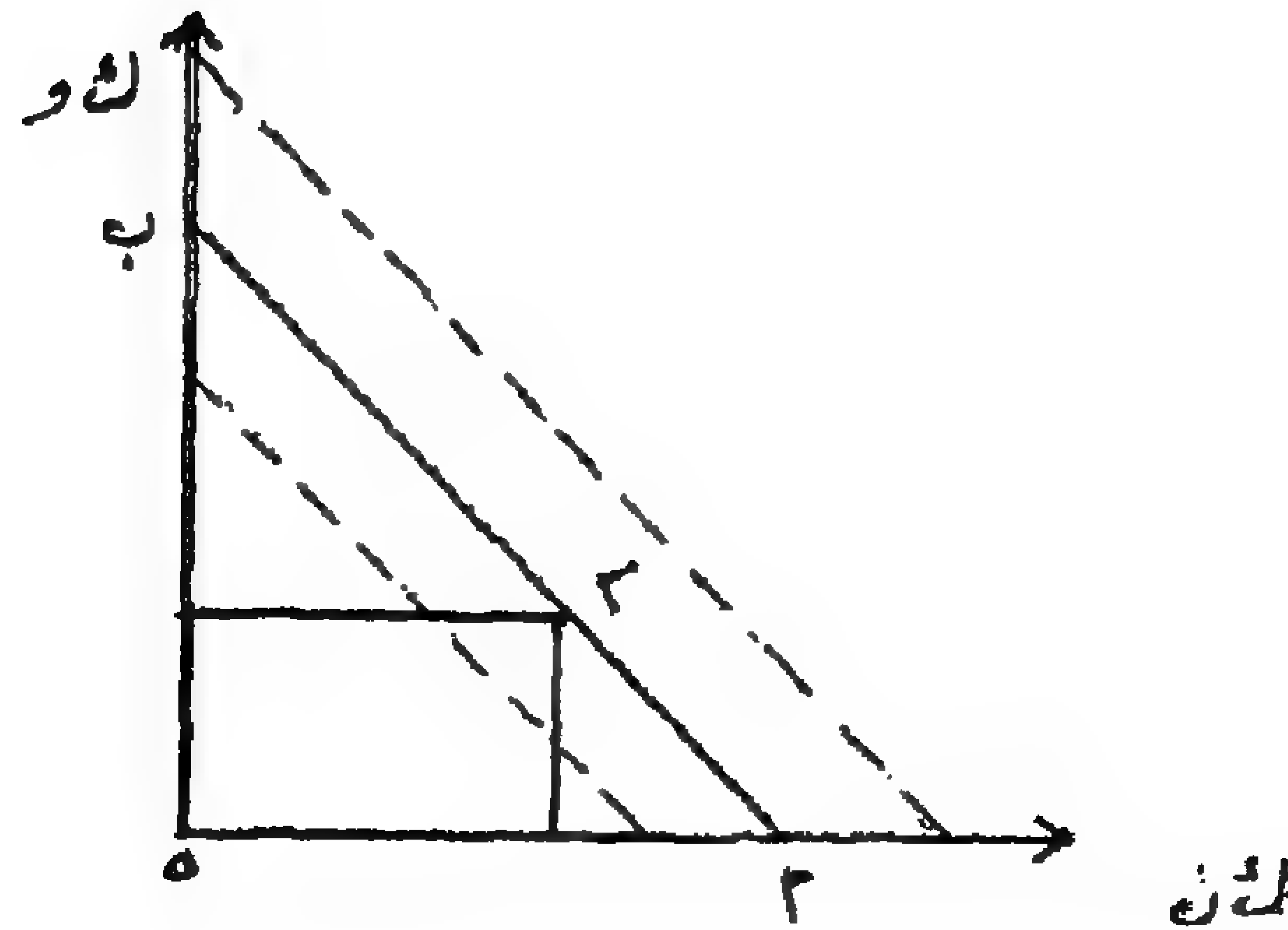
$$و = \frac{ك و}{ك}$$

والمراجعة التجريبية لهذه المعدلات، توضح لنا إرتفاع «و» في البلاد المتقدمة عنها في البلاد المتخلفة، التي ما زال «ن» يمثل فيها النسبة الغالبة في حجم وسائل الدفع. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بما هو مشاهد في البلاد الاولى، من إتساع السوق النقدية، وإرتفاع حجم الادخارات، ومن تزايد نصيب التمويل الائتماني والخاص في النشاط الاقتصادي. ويترتب على ذلك بروز دور البنوك التجارية باعتبارها خالقة لهذا النوع من النقود، وسيطرتها على الأسواق النقدية والنشاط التمويلي. وفي ذات الوقت يقل دور البنك المركزي، ويقتصر هذا الدور على الرقابة غير المباشرة. عن طريق التأثير في أسعار الفائدة، لتحديد مقدرة البنوك التجارية على خلق هذا النوع من النقود.

أما في البلاد المتخلفة، فارتفاع «ن» أو معدل النقود القانونية الى الرصيد النقدي الكلي، يفسره التجاء حكومات هذه البلدان، الى زيادة الاصدار النقدي لمواجهة العجز في الميزانية وزيادة المصروفات الإدارية، ويساعد على ذلك ضيق السوق النقدية، وضعف الادخارات. ومن ثم يقل دور

البنوك التجارية ونشاطها التمويلي ، ويصبح للبنك المركزي السيطرة المباشرة على حجم وسائل الدفع والائتمان .

ويمكن توضيح الافكار السابقة بيانياً (الشكل ٢)، حيث يقاس على المحور الافقي كميات النقود القانونية، وعلى المحور الرأسي كميات نقود الودائع، ويتحدد حجم الرصيد النقدي في فترة معينة (سنة مثلا) بالكمية (٥ أ)، وهذا يعني ان الرصيد النقدي بأكمله مكون من نقود قانونية فقط (أ ي أ ن ن= ١) كما يمكن ان يتحدد هذا الرصيد بالكمية (٥ ب)، وهذا يعني ان الرصيد النقدي بأكمله مكون من نقود ودائع فقد (أ ي أ ن و= ١). وهما فرضان خياليان . إذ ان الرصيد النقدي مكون غالباً من مجموع النوعين من النقود. وهكذا نستطيع ان نحصل على المستقيم (أ ب) والذي يحتوي على مجموعة من النقاط ، كل واحدة منهما تمثل نصيب كل نوع من أنواع النقود في الرصيد النقدي في لحظة معينة، في نطاق الفترة الأساسية. ومن الملاحظ هنا بروز فكرة



شكل (٢)

أكثر من معاملة أو مبادلة. وهذا ما يضاعف من قيمتها دون ان يضاعف من كميتها المادية فلو فرض ومعك وحدة نقدية (ولتكن جنيه أو ريال) واشتريت بها السلعة (أ) واستخدم البائع بعد ذلك نفس الوحدة النقدية في الحصول على السلعة «ب» من المصنع، الذي بدوره اشترى السلعة «جـ» بنفس الوحدة النقدية السابقة، فهذا يعني ان نفس الوحدة النقدية قد استخدمت في الحصول على السلع «أ»، «ب»، «جـ»، لمجرد تغير أشخاص حائزيها ومرور فترات زمنية، فدوران النقود في المعاملات نتيجة قيامها بدور وسيط المبادلة وأداة للدفع يضاعف من قيمتها بالنسبة لكميتها[١] . ونطلق على متوسط تداول وحدات النقد في المعاملات خلال فترة زمنية معينة تعبير سرعة التداول. وبذلك فان حجم الرصيد النقدي الحقيقي والمستخدم في التداول[٢] (خلال سنة مثلا) يقدر بالمعادلة الآتية:

ص ن = م × ع (١)

حيث: ص ن = حجم الرصيد النقدي (كمخزون)

م = كمية النقود القانونية ونقود الودائع

ع = متوسط سرعة التداول

وإذا افترض ان حجم الرصيد النقدي يتكافىء مع القيمة النقدية لمجموع المعاملات التي تحققت في الإقتصاد خلال نفس الفترة، فانه:

$$\text{ص ن} = \sum_{\text{ز}=1}^{\text{ن}} \text{ك ز س ز}$$ (٢)

والتي عن طريق التجميع تصبح كالآتي:

ص ن = ك . س (٣)

---

(١) والواقع ان تحديد الحجم لكمية اقتصادية معينة يخضع للمعادلة الآتية: الحجم = الكمية × الكيفية. وتتحدد طبيعة ووصف الكيفية على نوعية العلاقة التي تدخل في نطاقها هذه الكمية.

(٢) Vitesse de circulation .

حيث: ك حجم المعاملات

س = المتوسط العام للأسعار

ومن المعادلتين السابقيت (١)، (٣)، نستطيع ان نستخلص المعادلة (٤)، (والتي هي حقيقتها معادلة التطابق لفيشر):

$$ك . س = م . ع$$

ومنها نستطيع ان نقيس متوسط السرعة الكلية للتداول في الإقتصاد الوطني خلال الفترة، على أساس أن:

$$ع = \frac{ك . س}{م}$$

ولتقدير «ع» أي سرعة التداول من خلال الصيغة السابقة، تواجهنا مشكلة تحديد القيم الواقعية للمتغيرات التابعة في العلاقة السابقة، أي تحديد قيم ك (حجم المعاملات)، «س» أي متوسط الأسعار. فاذا كان في الإمكان تكوين رقم قياسي عام للأسعار (أو متوسط أسعار) يعكس قيمة مختلف السلع المتداولة، إلا ان الصعوبات تكتنف تقدير حجم المعاملات. التي تمت في الإقتصاد الوطني خلال نفس الفترة (سنة). ولتجنب هذه الصعوبة نبحث عن كمية أو مؤشر يقترب كثيراً من القيمة النقدية لحجم المعاملات التي تمت في الإقتصاد الوطني خلال هذه السنة. ويعتبر الناتج القومي الإجمالي مقدراً بالاسعار الجارية، أكثر الكميات الإقتصادية دلالة على حجم المعاملات. وعلى هذا فان سرعة التداول (ع) تتمثل في الرابطة او معدل العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي (ج. ق. أ) مقدراً بالأسعار الجارية، وكمية النقود المتداولة من (قانونية وودائع «م») أي أن:

$$ع = \frac{ج. ق. أ}{م}$$

والصيغة السابقة تمثل السرعة الكلية للتداول، أي سرعة تداول النقود

التعويض والإحلال في علاقات العناصر المكونة للرصيد النقدي. فمع افتراض ثبات هذا الحجم في فترة معينة، فمن الممكن ان تزيد البنوك التجارية من حجم نقود الودائع، لتعويض التناقص في حجم النقود القانونية[١]، وحتى يتناسب حجم الرصيد الكلي مع حاجة المعاملات. كما يمكن تصور العملية بصورة معاكسة. ومن الطبيعي ان المستقيم (أ ب) يمكن ان ينتقل الى اليمين او اليسار معبراً عن زيادة او نقصان الرصيد النقدي في فترات زمنية معينة.

ولنعتبر «م» ممثلة لهذا الرصيد في لحظة زمنية معينة. وهذه النقطة تجمع بين كميتين.

- كمية النقود القانونية: $\text{٥أ}^{١} = \text{ك ن}$، $\frac{\text{٥أ}^{١}}{\text{٥أ}} = \frac{\text{ك ن}}{\text{ك}} = \text{ن}$

- كمية نقود الودائع: $\text{٥ب}^{١} = \text{ك و}$، $\frac{\text{٥ب}^{١}}{\text{٥ب}} = \frac{\text{ك و}}{\text{ك}} = \text{و}$

$$\text{م} = \text{٥أ}^{١} + \text{٥ب}^{١} = \text{ك ن} + \text{ك و} = \text{ك}$$

وعند الانتقال الى الشق الآخر للمشكلة، وهو الخصوم المقابلة للأصول، أو بمعنى آخر الوسائل المؤثرة في كمية وحركة وسائل الدفع، فأول ما يواجهنا هو الذهب والاصول الاجنبية، ولنعد بذاكرتنا الى الصفحات السابقة، حيث اعتبرنا الذهب من العناصر المقابلة للرصيد النقدي. وقد سبق أن ذكرنا أن للذهب طبيعة مزدوجة. فهو يعتبر من المدفوعات بالنسبة للظروف الاستثنائية والخارجية، ومن أصول البنك المركزي باعتباره غطاءاً للاصدار بالنسبة للنقود القانونية، ونفس الأمر ينطبق على الأصول الأجنبية. وهكذا يمكن تقسيم الوسائل المؤثرة في الدفع الى قسمين: الأول ويشمل الذهب والأصول الأجنبية وأذون الخزانة، باعتبارها مقابلة لأوراق البنكنوت، ونرمز لها

---

(١) وهذا ما يفسر تغير حجم النقود المصدرة في ميزانية البنك المركزي طوال العام، طبقاً لتغير الظروف الموضوعية للنشاط الانتاجي المصري، وحاجة هذا الأخير للسيولة النقدية، وخاصة عندما يتعلق الموضوع بتمويل محصول القطن.

بالكمية «ل د » والثاني ويشمل الائتمان المقدم للاقتصاد القومي، سواء أكان للحكومة أو للمشروعات أم للقطاع الخاص، ونرمز لها بالكمية ل ق، وهو يواجه أساساً نقود الودائع. وبذلك تصبح كمية الوسائل المؤثرة «ل » تتكون من:

ل = ل د + ل ق

ويمكن اذن أن نستخلص معدلين أساسيين:

- معدل غطاء الاصدار بالنسبة لجملة الخصوم: $\frac{\text{ل د}}{\text{ل}} = \text{د}$

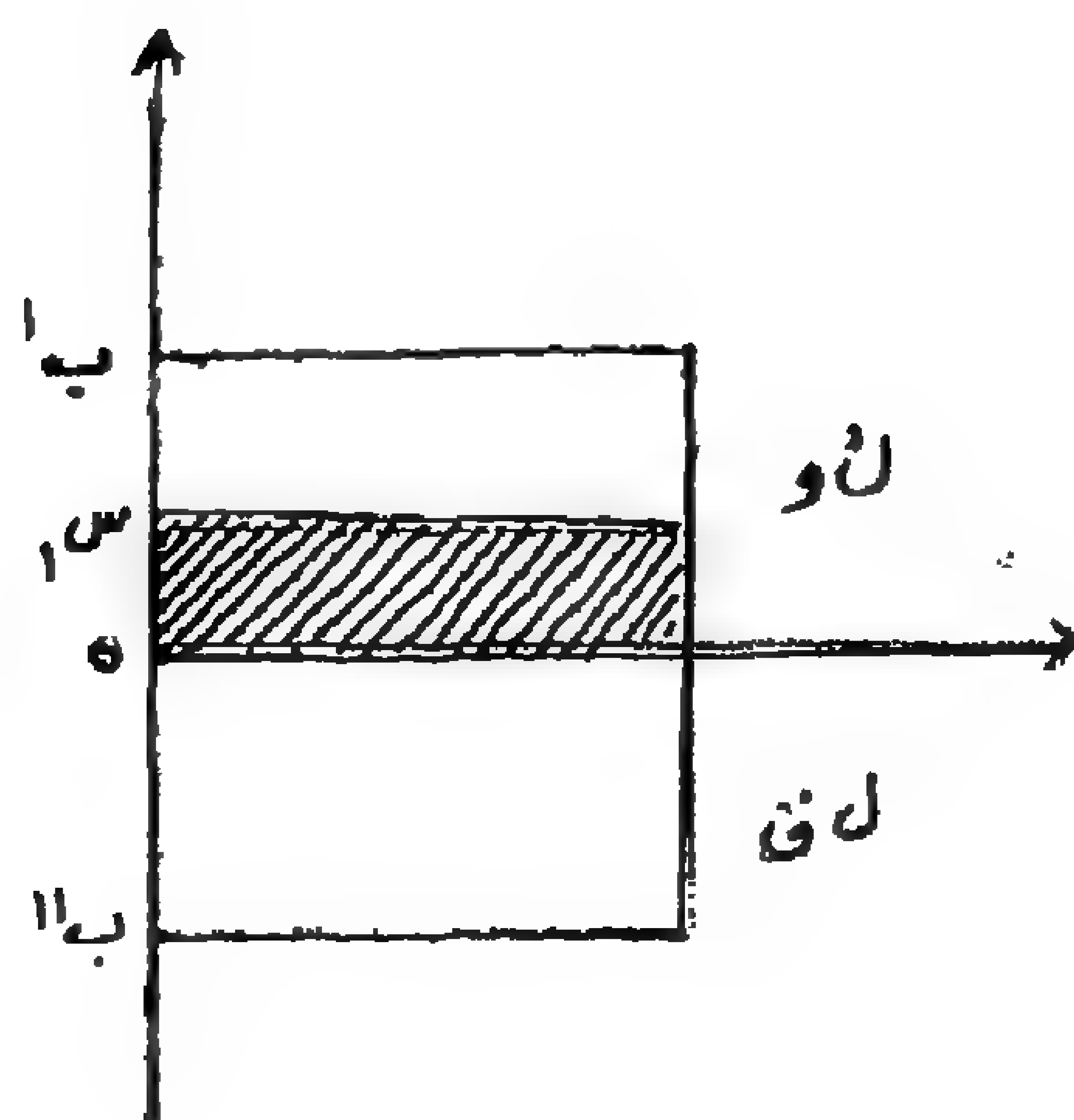
- معدل الائتمان بالنسبة لجملة الخصوم $\frac{\text{ل ق}}{\text{ل}} = \text{ق}$

ومن الملاحظ انه في البلاد ذات الدخل المرتفع، تزيد نسبة الرصيد الذهبي في غطاء الاصدار، في حين انه في البلاد المتخلفة، تلجأ الحكومات ـ غالباً ـ الى تغطية الاصدار الجديد بواسطة اذون الخزانة. أما ارتفاع معدل الائتمان فمعناه زيادة النشاط الاقتصادي التمويلي. ويمكن تقدير وتوقع معدل النمو وآثاره التضخيمية المستمرة او المؤقتة في بلد ما، بدراسة التكوين التوزيعي لهذا الائتمان: ائتمان استهلاكي او ائتمان انتاجي.

وإذا كان من المفروض تحقيق التوازن الحسابي بين مجموع الاصول والخصوم الا ان هذا التساوي المطلق، هو مجرد حقيقة محاسبية، فهو لا يعني بالضرورة توازناً حقيقياً. فبالنسبة لكمية النقود القانونية، نجد ان غطاء الاصدار يتكون أساساً من الذهب والاصول الاجنبية وأذون الخزانة. وغالباً ما يرتبط التغير في كمية اوراق البنكنوت، بتغير مقابل في أذون الخزانة، دون ان تكون هذه السندات ـ التي تعتبر ديناً على الحكومة ـ تمثل ضرورة اقتصادية بالنسبة لحاجة المعاملات، او تعبر عن زيادة حقيقية في الناتج

القومي[٦٤]. إلا ان الامر الاكثر خطورة يتعلق بالتساوي الحسابي الذي يظهر في ميزانية البنوك التجارية بين الائتمان المقدم للاقتصاد القومي. سواء للأفراد او للمشروعات او للحكومة، وبين حجم نقود الودائع. فمن الممكن عملا ان تزيد نسبة القروض على نقود الودائع أو العكس. وهو ما يحدد من حجم المديونية الحقيقي للاقتصاد القومي، وإرتباط هذا الحجم بكمية السلع والخدمات. ولا يمكن ان يحتج على ذلك، بانه اذا حدث اختلال في التوازن، فيستطيع البنك المركزي ان يمد البنوك التجارية بالنقود اللازمة لسيولتها. فالامر لا يتعلق هنا بالسيولة وإنما بخلق كميات إضافية من وسائل الدفع (نقود قانونية او نقود ودائع)، دون ان يواجه هذا الخلق بالضرورة زيادة في الناتج القومي القومي، أو حتى بمجرد توجيه للتمويل نحو النشاط الإنتاجي. فالقطاع الائتماني يتحدد له موقف سيولة إيجابي أو سلبي، بالمقارنة بين الاصول النقدية (الودائع) وحجم القروض. ويمكن تمثيل ذلك بياناً بالشكل (٣) حيث تمثل:

ك و = ل ق = ٥ ب' - ٥ ب'' = ٥ س'، هذا المقدار ونعبر عنه في الرسم البياني بالجزء المظلل، ويمكن ان يمثل هذا الجزء ما يسمى ببنود الموازنة أي التي تحقق التساوي الحاسبي.



شكل (٣)

ب ـ التطور النقدي والتطور الاقتصادي.

قلنا ان المعرفة بالموقف النقدي لنظام اقتصادي معين. ليست سوى وسيلة لهدف محدد: وهو بيان مدى إرتباط هذا الموقف بالواقع الاقتصادي وتطوره. فالرصيد النقدي يتكون من مجموعة الأصول النقدية التي في حوزة الأشخاص الاقتصادية (من أفراد ومشروعات). وفي ذات الوقت فهو يعبر عن مجموع الخصوم التي على القطاع المصرفي (بنك مركزي وبنوك تجارية)، وهو أيضاً كمية متغيرة من خلال الزمن. وتغيره يعتبر نتيجة طبيعة لعمليات خلق وتدمير النقود. والتغيير في هذه الكمية النقدية كمثيله من التغيرات التي تحدث للكميات الاقتصاديةالأخرى. من شأنه أن يرتب تعديلات في حجم. ومكونات هذه الكمية. وهو في حركته لا يدور في فراغ بعيداً عن التغيرات التي تحدث في الواقع الاقتصادي، ولذا فالحكم او النظرة التقديرية الموضوعية لتأثيره أو تأثره، بالواقع الاقتصادي. يستلزم ـ بادئاً ـ تحديد هذا الواقع. فإذا كان الأخير مركباً من عدة متغيرات أو عناصر، فالمشكلة تصبح عندئذ تحديد واختيار أكثر للعناصر ملاءمة وارتباطاً بالرصيد النقدي. ويحضرنا في هذا المجال تسميات مختلفة تعبر كل منها عن حالة محددة أو أوصاف معينة كسرعة التداول، والناتج القومي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي، والإستهلاك الكلي... الخ. وكلها من المتغيرات التي يمكن ان يؤثر أو يتأثر بها الرصيد النقدي.

ونحب هنا ان نوضح الملاحظات الآتية:

أولا: ان الرصيد النقدي لا يقتصر حجمه على الكمية المادية للنقود الورقية المصدرة من البنك المركزي، ونقود الودائع المصدرة من البنوك التجارية. فالنقود هي أدوات تداول ودفع، تستخدم في تسوية المعاملات اليومية، وتدخل في حيازة الافراد والمشروعات عند التحصيل، وتخرج من الحيازة عند الدفع وهي عملية متكررة بتكرر المعاملات وتتفق مع طبيعة النقود كتدفقات.

ويترتب على ذلك إمكانية استخدام ذات الوحدة النقدية أكثر من مرة وفي

دون تمييز بين أنواع النقود أو نوعيات المعاملات التي تمت. وقد عرفنا ان الرصيد النقدي يتكون من نوعين من النقود: النقود القانونية والنقود الائتمانية. كما ان النقود القانونية غالباً ما يستخدمها الافراد، وأنها تخصص لتسوية المعاملات اليومية الإستهلاكية، أي ترتبط بأسواق السلع والخدمات. أما النقود الائتمانية فغالباً ما تستخدمها المشروعات، وهي تخصص لتمويل النشاط الانتاجي والتسويقي، وعلى ذلك فنحن نستخلص معدلين أساسيين لسرعة التداول:

(١) معدل سرعة التداول الجزئية بالنسبة للنقود القانونية، ونرمز له بـ «ع١». وهو عبارة عن متوسط عدد مرات تداول النقود القانونية خلال فترة زمنية معينة. وقياس هذا المعدل من الصعوبة بمكان، نظراً لطبيعة النقود القانونية ذاتها (السيولة المطلقة)، وكذلك طبيعة المعاملات التي تستخدم في تسويتها (المعاملات اليومية والاستهلاكية). ولذا يكتفي بالبحث عن مقياس أو معيار تقريبي، يمكن ان يعكس الى حد ما سرعة تداول النقود القانونية. ومن ضمن المؤشرات التي تستخدم في ذلك العلاقة بين حركات الايداع والسحب لدى البنك المركزي وبين متوسط كمية النقود المتداولة. ويفسر ذلك على أن أي عملية خروج أو دخول للنقود القانونية من خزينة البنك المركزي، يفترض فيها أنها تستخدم لتسوية معاملة معينة. أي أن:

$$\text{ع}_1 = \frac{\text{حجم الايداعات والمسحوبات لدى البنك المركزي}}{\text{متوسط كمية النقود القانونية المتداولة}}$$

ويعيب هذا المعيار ان الحركات العادية للسحب او الايداع قد تختلط مع الظروف غير العادية لخروج ودخول النقود القانونية من خزانة البنك المركزي.

ومن أمثلة هذه الظروف غير العادية قروض الدولة وسدادها. دفع أوراق نقد جديدة، وسحب القديمة، أزمة سياسية، تصرفات الأشخاص في السحب،

والإيداع تحت تأثير العوامل السيكولوجية[1] .

(٢) معدل سرعة التداول بالنسبة للنقود الائتمانية وترمز له بـ «ع٢»، ويعتبر هذا المعدل أقل صعوبة في القياس، نظراً لتواجد مؤشرات كمية يمكن من خلالها الإستدلال على حركات النقود الائتمانية في تسوية المعاملات، وخاصة بالنسبة لقطاع الأعمال (المشروعات). فالتسويات الائتمانية تتم في نطاق القطاع المصرفي من خلال الشيكات المسحوبة من الأفراد والمشروعات على الحسابات المفتوحة في بعض البنوك، والتي تودع لصالح بنوك أخرى. وعلى ذلك فان الحركات المسجلة في الحسابات المصرفية نتيجة الانشطة الاقتصادية للأفراد والمشروعات عندما تقارن الودائع تحت الطلب، تحدد لنا سرعة تداول النقود الائتمانية. ويتحدد حجم هذه الحركات التي استخدمت فيها شيكات في المرحلة الاخيرة من التسوية الائتمانية أي عندما تتم تسويتها في غرفة المقاصة. وهي الغرفة التي تسوي ديون وحقوق البنوك بعضها قبل البعض الآخر نتيجة إستخدام النقود الائتمانية، وعلى ذلك فان سرعة تداول النقود الائتمانية تقدر كما يلي:

$$\text{ع}_2 = \frac{\text{حجم التسويات التي تمت في غرفة المقاصة}}{\text{حجم الودائع الجارية في النظام المصرفي}}$$

وبالطبع سوف يستبعد من التسويات الائتمانية في غرفة المقاصة العمليات

---

(١) ولعل هذا ما يدفع بعض البلاد كفرنسا مثلا، الى اختيار حركات الابداع والسحب لدى صناديق التوفير للبريد، كمعيار دقيق يفوق معيار حركات السحب والايداع لدى البنك المركزي، على أساس ان عمليات صناديق التوفير والحسابات البريدية أقل اضطراباً وأكثر انتظاماً، وأقوى التصاقاً بتسوية المعاملات اليومية للأفراد والتي تستخدم فيها النقود القانونية. فكثير من هذه المعاملات تتعلق بالحرفيين والصناع والتجار والذين يستخدمون حسابات البريد يومياً لتسوية معاملاتهم اليومية بالنقود القانونية سواء في شكل سحب أو إيداع. على أية حال كل هذه العمليات تستخدم أسلوب العينات للتعبير عن ظاهرة معينة: أنظر في ذلك:

Robert Bistolfi .: Structure éconimique et independance monétaire–edition Cujas – Paris 1967 p. 264.

التي تمت داخل نفس البنك، أي سحب شيك أو إيداع شيك، ترتب عليه تحويل أو تغيير قيد من حساب الى حساب آخر.

بقي أن نذكر ان سرعة التداول الكلية أو السرعات الجزئية لتداول النقود ترتبط كثيراً بالعادات السائدة في المجتمع، وبالظروف الإقتصادية المختلفة. فندرة الموارد النقدية يعني امكانية تعويضها عن طريق زيادة سرعة التداول والعكس صحيح. في نفس الوقت فان زيادة حجم الإدخارات او الاجزاء المحتسبة من التداول من النقود يضعف ويقلل من سرعة تداولها. كما أن زيادة الاستهلاك وتنوع أنماط الاستهلاك من شأنه ان يزيد من سرعة التداول. وسوف نتعرض لهذه الأمور بالتفصيل عند دراستنا لنظرية قيمة النقود.

ثانياً: هناك نمو سريع ومضطرد للرصيد النقدي خضعت له كافة الاقتصاديات الوطنية في العالم متقدمة أو متخلفة. وقد برزت هذه الظاهرة بوضوح في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. وأكدت من وجودها منذ بداية الستينات. وما زالت تسير في نفس الاتجاه حتى الآن. ومن قراءة احصاءات صندوق النقد الدولي[1] . يتبين لنا ان الرصيد النقدي قد تضاعف عدة مرات ابتداء من ١٩٦٧م وحتى الآن، ولكن هذه الزيادة في مفومها المطلق لا تعني سوى أن مجموعة اقتصادية تمر بمرحلة نمو كمي من خلال الزمن مثلها في ذلك مثل الكميات الاقتصادية الاخرى.

ولهذا فان المقارنة النسبية هي التي تحدد لنا بدقة، مدى إرتباط كمية وسائل الدفع بحاجة المعاملات، أي بالنسبة لحجم الديون، والأصول الناشئة عن التداول الحقيقي والمالي. وهنا ندخل في العلاقة مع الرصيد النقدي، أما الناتج القومي الاجمالي، وأما الناتج المحلي الاجمالي. غير ان الناتج القومي الاجمالي يعتبر «أكثر دلالة» على حجم هذه المعاملات، بالنظر الى أنه يدخل في نطاقه ـ بجانب العمليات الحقيقية ـ العمليات المالية والمعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، والتي لا شك انها تؤثر في المبادلة وفي كمية وسائل الدفع وإلا ما أدرج

(١) أنظر نشرات الاحصاءات النقدية والمالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي.
International Financial Statistics

البنك المركزي في جانب الأصول (من ضمن العوامل المؤثرة في حجم وحركة وسائل الدفع) الموقف النقدي للأصول الاجنبية.

ومن علاقة الرصيد النقدي (م) بالناتج القومي الاجمالي (ج. ق. أ): ح/ج. ق. أ ، يمكن ان نستخلص معدل السيولة النقدية بالنسبة للناتج القومي الإجمالي .وهذا المعدل بالاضافة الى معدل سرعة التداول يعتبر مؤشراً لقياس السيولة النقدية وتطورها في الاقتصاد القومي ككل. فارتفاع هذا المعدل معناه أن «م» تزيد أكثر من الناتج القومي الكلي (ج.ق.أ) وبالتالي تزيد السيولة النقدية. أما إنخفاض هذا المعدل فمعناه إنخفاض حجم وسائل الدفع، بحسب ما إذا كان الهدف هو تحقيق تمويل تضخمي أو تحقيق إتجاه انكماشي.

والحقيقة ان العلاقة السابقة تتيح لنا ان نقارن بين التغيرات في الرصيد النقدي (السيولة النقدية)، وبين التغيرات في الناتج القومي، بهدف تحديد التوازن بين الموقف النقدي والنشاط الاقتصادي. على أساس أن ذلك ضروري لثبات الأسعار والمحافظة على القوة الشرائية للنقود .والمقارنة تم هنا بين التغير في الرصيد النقدي والتغير في الناتج القومي الإجمالي حيث نجد أنفسنا أمام ثلاثة افتراضات:

الفرض الاول: $\frac{\Delta\ \text{م}}{\text{م}}\ \% = \frac{\Delta\ \text{ج.ق.أ}}{\text{ج.ق.أ}}\ \%$

أي أن نسبة التغير في الرصيد النقدي، تعادل نسبة التغير في الناتج القومي الاجمالي. وهذا يعني استقرار الأسعار وثبات القوة الشرائية للنقود.

الفرض الثاني: $\frac{\Delta\ \text{م}}{\text{م}}\ \% > \frac{\Delta\ \text{ج.ق.أ}}{\text{ج.ق.أ}}\ \%$

أي أن نسبة التغير في الرصيد النقدي تتجاوز نسبة التغير في الناتج القومي الاجمالي، ويترتب على ذلك إمكانية حدوث ارتفاع في الأسعار، ويتوقف مقدار هذا الإرتفاع على مستوى السيولة النقدية.

الفرض الثالث: $\frac{\Delta \text{ م}}{\text{م}}\ \% < \frac{\Delta \text{ ج.ق.أ}}{\text{ج.ق.أ}}\ \%$

أي أن نسبة التغير في الرصيد النقدي لا تصل الى نسبة التغير في الناتج القومي الاجمالي ويواجه الاقتصاد في هذه الحالة مشكلة نقص السيولة النقدية[١] .

ثالثاً: ويترتب على الملحوظة السابقة الملحوظة التالية وهي تتعلق بدراسة العلاقة بين نسبة التغير في الرصيد النقدي ونسبة التغير في الناتج القومي الاجمالي، بهدف تحديد درجة المرونة للطلب على النقود بالنسبة للدخل[٢] .

$\left(\frac{\Delta \text{ م}}{\Delta \text{ ج.ق.أ.}} \quad \frac{\text{ج.ق.أ.}}{\text{م}} \right)$ وخاصة في الأمد الطويل. فاذا كانت الزيادة في الناتج القومي، تؤدي الى زيادة كمية النقود، فغالباً ما تكون نسبة الزيادة في الرصيد النقدي أكبر من نسبة الزيادة في الناتج القومي الاجمالي.

فبمجرد تحقيق نمو اقتصادي كمي، أو حتى البدء في عمليات التنمية، وما يصحب ذلك من الإحساس بالزيادة المتوقعة، في الانفاق وفي الناتج يزداد الطلب على النقود، ويقوم القطاع المصرفي بخلق وسائل الدفع الموازية. ويترتب على ذلك بداية ظهور الضغوط التضخمية وإرتفاع الأسعار. وينعكس هذا ـ بالطبع ـ على تصرفات الافراد والمشروعات حائزي النقود، حيث تقل الرغبة في الحفاظ على الأصول النقدية، وتزيد الرغبة في الحصول على الأصول الحقيقية. أي يحاول كل فرد تحويل أصوله النقدية الى سلع. غير ان ما هو ممكن على مستوى الأفراد والوحدات الجزئية، غير ممكن على مستوى الاقتصاد ككل. فالأصول النقدية التي تسعى الى التحول الى سلع، والتي تعتبر من جهة أخرى خصوماً على القطاع المصرفي، لا يمكن ان تستقر مرة ثانية في حوزة هذا القطاع المصرفي، لأن الاقتصاد القومي في مجموعه لا يستطيع ان يمد التداول بكميات

---

(١) وبالطبع فان الفروض السابقة تفترض ثبات سرعة التداول «ع».

(٢) Elasticity money–income

السلع والأصول الحقيقية الموازية لهذه الأصول النقدية. والشيء الممكن عملياً ـ حينئذ ـ من جانب القطاع المصرفي، هو دفعها مرة ثانية للتداول، عن طريق زيادة سرعة تداولها. أي سرعة تحويلها الى أصول حقيقية... وهكذا. والنتيجة المترتبة على ذلك تضاعف حجم وسائل الدفع، مع ثبات الامكانيات الانتاجية المتاحة، مما يؤدي الى موجات من ارتفاعات الاسعار المتتالية.

رابعاً: والملاحظة الواقعية السابقة، تفسر الى حد ما، عجز التقسيم التقليدي فيما يعتبر نقوداً وفيما لا يعتبر كذلك، وما يترتب على ذلك من تأثير في حجم المعاملات. علينا إذن أن نلفظ معيار القدرة على التحول او السيولة؛ ونقرر بدلا منه معياراً آخر مؤسساً على الفعلية او الواقعية في الاستخدام[٧١]. فليس كافياً أن نقرر ان هذا الأصل او ذاك يعتبر جزءاً من وسائل الدفع، على أساس قدرته على التحول او الاستخدام. إذ انه بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعه الذي يؤثر في حجم المعاملات، هو الاستخدام الفعلي، وليس صفة الاستخدام. وهكذا نفرق بين ما يعتبر وسيلة دفع، وما لا يعتبر كذلك. فالنقود القانونية تمثل قمة السيولة، وتستطيع ان تتحول الى أصول حقيقية في أي وقت. ولا يمكن لأحد إنكار صفتها كنقد. إلا أن جزءاً منها، بالرغم من خروجه عن نطاق القطاع المصرفي، يظل مكتنزاً في حوزة الافراد أو المشروعات، ولا تستخدم في المعاملات. ومن غير المتصور ان يؤثر هذا الجزء في حركة الدفع والمبادلة. وذات الامر ينطبق أيضاً على الودائع الجارية التي لم تستخدم، فهي لا تعتبر وسيلة دفع. في الوقت ذاته، قد نجد بعض الودائع الادخارية، لسبب من الأسباب قد استخدمها صاحبها في الوفاء بالالتزامات (وهذا يجوز عملا)، وحين ذاك تعتبر وسيلة دفع. فالنقود القانونية غير المستخدمة من جانب اصحابها والودائع الجارية المعقمة، في البنوك بسبب تخاذل أصحابها عن استعمالها، لا تعتبر ضمن وسائل الدفع المؤثرة في النشاط الاقتصادي. بالرغم من صفتهم النقدية، فالمهم في العلاقات الاقتصادية، الخصائص الموضوعية وليست الظواهر الشكلية.

---

(٧١) Encaisse active

وبذلك ننظر الى النقود، ليس باعتبارها رصيداً[١]. وإنما باعتبارها تياراً[٢] وندخل على العلاقة متغيرين أساسيين: القدرة العملية[٣] والزمن[٤]. وتصبح العلاقة أكثر دلالة اذا ربطنا بين حجم وسائل الدفع باعتبارها كذلك، وبين الاستهلاك أو الاستثمار مثلا. وعلى أية حال، فان خلق الرصيد النقدي بمكوناته يجب أن يكون أساسه هو إشباع الحاجات النقدية للجماعة، وبشرط ألا يؤثر ذلك على التوازن الاقتصادي الكلي

٤ - النظرة الشاملة للنقود في الاقتصاد المعاصر

بعد هذه الدراسة، التي حاولنا عن طريقها التعرف على النقود، من خلال نماذج وإطارات مختلفة، يبقى ان نستخلص نظرة شاملة لها. نظرة بسيطة ومباشرة، وتتجاوز - دون انفصال - أسسها الفلسفية وأصولها التاريخية. نظرة عامة، تتضمن كل أنواعها، وترتبط، بكل خصائصها ووظائفها. وعلى ضوء تلك الاعتبارات، يبدو لنا ان التعريف الامثل هو الذي ينظر الى النقود باعتبارها مجموعة الأصول المقبولة من الجميع، في زمان ومكان معينين، لتسوية الديون الناشئة عن المبادلات ومختلف أوجه النشاط الاقتصادي الاخرى.

هذا التعريف يستدعي منا بعض الملاحظات الآتية:

أ) فهي أولا أصول، لأنها تمثل حقاً لصاحبها، حقاً قوامه قوة شرائية معينة، يمكن الاحتفاظ به سائلا، أو تحويلة الى سلع وخدمات، وهو حق يتعلق بالجميع بالنسبة لزمان ومكان معينين. وباعتباره حقاً يقابله دائماً التزام سواء أكان هذا الالتزام من قبل المجتمع والدولة، متمثلا في بنكه المركزي في حالة النقود القانونية، أم من قبل البنوك والمؤسسات التجارية عندما يكون الامر متعلقاً بالودائع.

ب) وهذا الحق لا بد ان يكون ناشئاً عن مبادلة أو معاملة أو عن أي

---

(١) Stock
(٢) Flow-Flux
(٣) Operation Capaticy
(٤) Time

نشاط اقتصادي آخر، من شأنه أن يمنح القائم به، بعض الوحدات النقدية في مقابل مساهمته في هذا النشاط.

جـ) ان هذا الاصل. يتمتع أيضاً بصفة السلعة، سلعة تخضع لقواعد العرض والطلب وعوامل المضاربة الخاصة بها، وكذلك لقواعد الندرة، وهي سلعة ذات طبيعة خاصة. تراكمها يكون رأس المال؛ وادخارها يحقق ثمناً هو سعر الفائدة، وانفاقها يحقق عائداً أو العكس فقد يؤدي الى مجرد إرتفاع الأسعار. فهي ليست سلعة إستهلاك، وليست سلعة إنتاج. وانما هي سلعة مبادلة عندما تصبح تياراً، وسلعة تخزين عندما تأخذ صورة الرصيد.

د) ان هذا الأصل يتخذ أشكالا متعددة، تتمتع بدرجات متفاوتة من السيولة تبعاً لقدرته على التحول الى سلع وخدمات، وحسب دوره التمويلي والجهة المصدرة له والمتعاملة به.

الفصل الثاني

الجهاز المصرفي

(الادارة الاقتصادية للثروة النقدية)

خصصنا الصفحات السابقة لدراسة وتحليل موضوع النظرية النقدية، «النقود»، سواء كان ذلك من حيث التعريف أم من حيث الوظائف. وفي الصفحات التالية، سنحاول التعرُّض للنظرية النقدية من جانبها السلوكي متمثلاً في أشخاصها، أو بمعنى آخر من جانب المؤسسات التي تجعل من محور نشاطها خلق وتدمير النقود بأنواعها (نقود قانونية ـ نقود ودائع)، وتهدف بعملياتها إلى أن تحقق للنقود تأدية وظائفها (وسيط للمبادلة ـ مقياس للقيمة ـ مخزن للقيمة ـ وأداة للدفع). ووصف الأشخاص الاقتصادية للنظرية النقدية، يستدعي منا تحديداً لها بالنسبة للاشخاص الاقتصادية للنظرية الاقتصادية بصفة عامة (أفراد ـ مشروعات ـ حكومة). فقد يوجد في بعض الأحيان ازدواج بين أشخاص النظرية النقدية (بنوك ومؤسسات مصرفية)، وبين أشخاص النظرية الاقتصادية (أفراد ـ مشروعات ـ حكومة)، متمثلا في مشروع وبنك في نفس الوقت. ولكن يجب أن نتذكر أن هذا الأزدواج لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت الشخصية الاقتصادية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى نقدية والعكس كذلك. فمجرد اكتشاف أصول نقدية في ميزانيات الأفراد أو المشروعات متمثلة في كميات النقود القانونية التي في حوزتهم، أو متمثلة في حساباتهم الجارية وودائعهم قبل البنوك التجارية، لا يمنحهم وصف الأشخاص الاقتصادية للنظرية النقدية. كذلك فإن الدولة باعتبارها مالكة للبنك المركزي أو لبعض البنوك التجارية، أو بالنظر إلى نفقاتهاوايراداتها ،وما يترتب على ذلك من علاقات نقدية وترتيب حسابات لها قبل البنك المركزي أو البنوك التجارية، كل هذا ليس كافياً لإعطائها وصف الشخصية الاقتصادية النقدية. فإذا كانت النقود أيا كان شكلها تمثل لحائزيها ديوناً على البنك المركزي والبنوك التجارية، فالعكس غير صحيح؛

أي أن هناك من الديون والألتزامات ما لا يعتبر نقوداً. ويجب بالتالي التفرقة بين الأشخاص المستخدمة للنقود والأشخاص الخالقة والمدمرة للنقود.

فالمؤسسات التي تعتبر أشخاص النظرية النقدية، هي وحدها القادرة على خلق النقود (النقود القانونية. نقود الودائع)، أو بمعنى آخر هي تلك التي تستطيع أن تحول الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس. فهي مؤسسات خالقة للنقود ومحولة لها. والهدف الأساسي من وجودها ليس سوى تهيئة الظروف لكي تؤدي النقود وظائفها وما يستتبع ذلك من عمليات نقدية ومالية (أقراض، واقتراض وتمويل الخ). ومن مجموع هذه المؤسسات يتكون الجهاز المصرفي لاقتصاد ما، والذي يهيمن على شؤون النقد والائتمان في هذا الاقتصاد. وتنقسم هذه المؤسسات عادة إلى طائفتين:

الطائفة الأولى: وتتمثل في مؤسسات متميزة وذات أهمية كلية وعامة. وتحصل على وضعها هذا باعتبارها خالقة النقود القانونية، أو بمعنى أدق الصورة المثالية للنقود النهائية ذات السيولة والقبول العام، ومسؤولياتها لا تقتصر على خلق ذاك النوع الهام من النقود، بل تمتد لتراقب المؤسسات الأخرى في خلقها لأنواع النقود الأدنى (نقود الودائع)، وتؤثر في مقدرتها على هذا الخلق. ومن هذا الوصف يمكن أن نقرر أن البنك المركزي يمثل هذا النوع من المؤسسات خير تمثيل.

أما الطائفة الثانية: فهي مؤسسات دنيا بالنسبة للأولى، تخلق نوعاً خاصاً من النقود هي نقود الودائع الائتمانية، وتمارس عديداً من العمليات التجارية والخدمات المتعلقة بالنقود والائتمان، هذه المؤسسات تمثلها البنوك التجارية.

وقد نجد في بعض البلدان، وخاصة في البلاد المتخلفة بعض المؤسسات غير الرسمية (أي غير البنك المركزي والبنوك التجارية)، التي تتمتع بالشخصية النقدية بالرغم من عدم انتمائها إلى الجهاز المصرفي. وهذا يرجع الى طبيعة الأسواق النقدية في هذه البلدان وعدم إتساع نطاقها، وإلى وجود أسواق جانبية[1] تنمو فيها هذه المؤسسات غير الرسمية. وكذلك وجود بعض الأفراد

---

(١) Sous-marché, Sub-market.

الذين يقومون بعمليات المتاجرة في الائتمان، وخلق هذا الائتمان في بعض الأحيـان ويظهر نشاط مثـل تلـك المؤسسات خـاصـة، في القطـاع الزراعي المتخلف.

وفي هذا الفصل، لن نتناول بالدراسة سوى المؤسسات الرسمية التي تنتمي إلى الجهاز المصرفي، في محاولة للتعرف عليها، وتبين وظائفها وعلاقاتها بحيث نبدأ أولا بدراسة البنك المركزي، متبعين ذلك بدراسة البنوك التجارية. ثم ننتقل إلى تحليل العلاقات والسياسات بين المؤسسات النقدية، لكي ننهي هذا الفصل بدراسة للجهاز المصرفي في الإقتصاديات المتنامية.

المبحث الأول
البنك المركزي

١ ـ تعريف البنك المركزي[٢]

عندما نتعرض لشخصية نقدية توصف بأنها مؤسسة أو بنك مركزي فإنه ينصرف إلى أذهاننا على الفور، عدة مفاهيم وخصائص معينة، مجموعها يحدد لنا الاطار لماهية وطبيعة هذه الشخصية.

أ ـ فهو أولا بنك أي مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية. والأصول النقدية إلى أصول حقيقية. وهو خالق ومدمر ذلك النوع من أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والاجبارية على الوفاء بالالتزامات، والتي تمثل قمة السيولة. والتي نطلق عليها تعبير «النقود القانونية» وهو كذلك المهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي.

ب ـ وهو ليس بنكاً أو مؤسسة عادية. فمن ناحية مبدأ التدرج[١] في الجهاز المصرفي، تحتل هذه المؤسسة مركز الصدارة وقمة هذا الجهاز. وقد عرفنا أن الجهاز المصرفي في الاقتصاديات الحديثة يتكون من نوعين من المؤسسات (البنك المركزي ـ البنوك التجارية أو مبدأ الأزدواج)، بينهما علاقة تدرج ورئاسة. والبنك المركزي بما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية من ناحية، والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في خلق نقود الودائع من ناحية أخرى، يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية. فهو

---

(١) د. محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك المرجع السابق.

R.G. Hawtrey: The art of central banking Frank Cass. London 1962.
A.H. de Kock: Central banking, Stoples Press 1965. London 1965.

(٢) hiérarchie.

يعتبر بنك الدرجة الأولى.

ج - ومن الخصيصة السابقة، نشتق نتيجة هامة ترتبط بمبدأ آخر من شأنه أن يميز البنك المركزي عن غيره من المؤسسات المصرفية، ألا وهو مبدأ الوحدة[٢] فالبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع استقلالها بعضها عن البعض الآخر، فلكل اقتصاد قومي معين وعلى مستوى الكميات والوحدات الكلية، لا توجد إلا وحدة مركزية معينة تصدر النقود وتشرف على الائتمان. فهناك بنك مركزي واحد لكل من الاقتصاد الفرنسي، أو الانجليزي أو المصري أو السعودي. ولا يعترض على ذلك بأن بعض البلاد تتبع نظام تعدد البنوك المركزية. ويستشهد بذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد حوالي ١٢ مؤسسة أو وحدة للاصدار النقدي. ولكن حتى في الولايات المتحدة، فإن ذلك لا يعني سوى تقسيماً للعمل، ولا ينفي ذلك مبدأ وحدة البنك المركزي. وليس هذا إلا تعبيراً عن الرغبة في توزيع مسؤولية[١] تنفيذ القرارات المتعلقة بالنقد وائتمان. فجميع هذه البنوك تخضع لسلطة مركزية معينة هي «اتحاد هذه البنوك»[٣] التي تعتبر العضو المركزي الذي يتخذ القرارات، والذي يرسم السياسة الاقتصادية المتعلقة بشؤون النقد والائتمان، والملتزمة به كل وحدات إصدار النقد.

غير أنه يجب أن نوضح أن مبدأ وحدة البنك المركزي لا يتعارض مع تعدد الفروع الاقليمية للبنك المركزي، التي قد توجد موزعة في قطاعات جغرافية في بلد ما. فذلك ليس سوى تسهيلا لمهمة البنك المركزي في تأدية وظائفه، ومحاولة لاقترابه من مراكز النقد والمال المنتشرة في أقاليم الدولة، والتي ترتبط بعلاقات رقابة ومعاملات مع البنك المركزي.

د - كذلك فان وحدات النقد المصدرة بواسطة البنك المركزي تتميز بخصائص خاصة، بالنسبة لغيرها من أنواع النقود (نقود الودائع). فهي نقود

---

(١) Unité.

(٢) deconcentration.

(٣) Federal reserve system.

قانونية أي لها قوة إبراء غير محدودة لتسديد الديون ، ووسيط للمبادلة مقبول من الجميع أي لها صفة العمومية . وهي تمثل قمة السيولة أي تعتبر نقوداً نهائية لا تقبل التحويل إلى أنواع أخرى من النقود (ذهب مثلاً). وربما يكون هناك استثناء من ذلك يتعلق بنوع معين من الاقتصاديات المفتوحة . .أي التي يمكن في خلالها تحويل النقود الوطنية إلى نقود أجنبية والعكس . وهي نقود تتماثل في أشكالها المادية وجزئياتها . وقيمتها الاسمية لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، وإن كان هذا لا يمنع من تغير قيمتها النسبية أي نسبة مبادلتها بالسلع (الأسعار) . وتتميز هذه النقود بوحدة مصدرها (البنك المركزي) . بعكس نقود الودائع التي تتعدد أشكالها بتعدد مصدريها .

هـ ـ والبنك المركزي هو غالباً مؤسسة عامة . وهو اتجاه عام يسود أغلبية اقتصاديات العالم . وهذا يعني ضرورة ملكية الشعب أي الدولة لهذا البنك . وهي ضرورة تمليها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها هذا البنك ، سواء كان ذلك من حيث اصداره النقود القانونية ، أم من حيث تأثيره في خلق الودائع ، وما يترتب على ذلك من نتائج متعلقة بالسياسة النقدية خاصة والسياسة الاقتصادية عامة .

ومما يؤكد هذا الاتجاه ، أن البنك لا يجب أن يكون الهدف منه تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة . بل يجب أن يتغاير هدفه عن هدف المشروعات الخاصة ، وإلا أصبح يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد القومي ، نظراً لما يتمتع به من مركز احتكاري في بعض عمليات النقود والأئتمان (اصدار النقود) . هذا المركز الاحتكاري الناتج عن مبدأ وحدة هذا البنك . فهدف البنك المركزي يجب أن يكون المصلحة العامة وتنظيم نشاط النقود والائتمان وربطه بحاجة المعاملات والسياسة النقدية . وبحيث إذا حقق أرباحاً نتيجة قيامه بأوجه نشاطه المختلفة ، فينظر إليها باعتبارها نتائج جانبية وعارضة وليست هدفاً في ذاتها . ولذلك فالبنك المركزي الفرنسي مملوك للدولة (١٩٤٥) وكذلك بنك انجلترا (١٩٤٦)(١) .

---

(١) وكذلك البنك المركزي المصري بمقتضى قوانين التمصير والتأميم ١٩٦٠ ، ومؤسسة النقد العربي

و ـ ومن المنطقي أن يتفرع عن هدف المصلحة العامة، ضرورة اقتصار البنك المركزي على العمليات والشؤون المتعلقة بالاصدار والاشراف على الشؤون النقدية والائتمانية للاقتصاد القومي ككل، وابتعاده عن القيام بالعمليات النقدية العادية للبنوك التجارية. وهنا نجد أنفسنا أمام اتجاهين: الاتجاه الأول ويتبعه بنك انجلترا وفيه تقتصر وظائف البنك المركزي على إصدار النقود، والاشراف العام على البنوك التجارية والأئتمان. والاتجاه الثاني ويتبعه البنك المركزي لفرنسا، حيث يقوم بجانب العمليات الخاصة بالبنك المركزي، بالوظائف العادية للبنوك التجارية.

وأياً كان الاتجاه المتبع، فلا شك في وجود ارتباط كبير بين الوظائف الأصلية والذاتية للبنك المركزي، والوظائف التجارية والخاصة بالبنوك التجارية. ولا شك أيضاً في حقيقة ممارسة البنك المركزي لبعض هذه الوظائف الأخيرة ولو بطريقة غير مباشرة، كنتيجة طبيعية لرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية، والتجاء البنوك التجارية إلى البنك المركزي بحثاً عن السيولة اللازمة (للنقود القانونية) لمواصلة عملياتها وخاصة الاقتراض والأقراض.

٢ ـ وظائف البنك المركزي

أ ـ خلق وتدمير النقود القانونية

أولاً ـ كيفية الخلق المباشر لوحدات النقد القانونية (عملية الاصدار)

خلق النقود أيا كان نوعها: ودائع أو نقود قانونية، ماهو في الواقع إلا تعبيراً عن القدرة على تحويل بعض الأصول (حقيقية ـ شبه نقدية ـ أو نقدية من نوع مغاير)، إلى وحدات نقد أي أدوات تداول ودفع خاصة بمصدرها. ولا يمكن أن نتخيل عملية الاصدار التي يقوم بها البنك المركزي لأجل خلق النقود القانونية (البنكنوت) بغير هذه الطريقة. فخلق النقود القانونية ـ هنا أيضاً ـ هو نتيجة حصول البنك المركزي على أصول متعددة (حقيقية أو نقدية) والتي

السعودي منذ انشائها.

« ينقدها »[1] ، أي يصبغها بصبغة النقدود المحلية ، عن طريق اصدار وحدات نقد تقابلها .

وعلينا إذن ـ بالنسبة للاصدار ـ أن نتوقع عملية ذات وجهين :

الأول : هو الحصول على أصول حقيقية ـ شبه نقدية ـ أو حتى نقود ، تمثل جميعها التزاماً من قبل أشخاص اقتصادية معينة (الدولة ـ دولة أجنبية مشروعات صناعية وتجارية) ، أو من قبل أشخاص نقدية (بنوك ومؤسسات مصرفية محلية أو أجنبية) لصالح البنك المركزي . أي تعتبر بالنسبة للأخير (البنك المركزي) حقاً أو أصلا . وتكون ما يسمى بغطاء الاصدار . كما تعبر في ذات الوقت عن قدرات الاقتصاد القومي وامكانياته . وبالتالي يستطيع البنك المركزي أن يستند إليها لمواجهة عملياته . وخاصة ما يتعلق منها بتغطية التزامه بأصدار أوراق النقد ، التي تعتبر لازمة لامكانية تداول وتوزيع الناتج القومي أي الوجه الثاني للعملية .

الثاني : وهو البنكنوت المصدر أو التزامات البنك المركزي قبل المؤسسات والأفراد ، وكل حائز لهذه الوحدات النقدية المصدرة . ولذلك فهي تعتبر خصوماً على البنك المركزي . وتعبر في ذات الوقت عن امكانيات التداول اللازمة للاقتصاد القومي .

ومن الملاحظ أن تعادل الامكانيات النقدية (الأصول) ، مع وحدات النقد المتداولة (الخصوم) ، هي أساس كل عملية إصدار ، الغاية منها تحقيق التوازن بين الانتاج الحقيقي لاقتصاد ما ، وتداول هذا الانتاج بواسطة وحدات النقد .وإذ كان هذا التوازن يتحقق دائماً حسابياً ، فان التعادل الحسابي لا يعني بالضرورة تحقيق الغاية من الاصدار ، أو بمعنى آخر التعادل الحقيقي بين قدرات الانتاج القومي ووسائل الدفع النقدية . ولنبحث أولا في عملية الأصدار من وجهة النظر الفنية أو التعادل الحسابي ، لنرى كيفية تحويل كل أصل حقيقي يمثل قوة اقتصادية معينة إلى خصوم ، تاركين بحث حقيقة هذه العلاقات وتعادلها عندما نحلل عملية الاصدار .

---

(١) Monétisation.

ولنفرض أن أحد الأشخاص الاقتصادية (أفراد ، مشروعات ، دولة) أو أحد الأشخاص النقدية (بنك تجاري مثلا) يستحوذ على كمية معينة من الذهب (أصل حقيقي يمثل قوة شرائية عالمية في ذاتها)، أو يستحوذ على عملات أجنبية (أصل حقيقي على أساس أنه يمثل قوة شرائية لصالح الاقتصاد الوطني على حساب الاقتصاد الأجنبي). ومن الطبيعي أن يفاوض البنك التجاري أو الشخصية الاقتصادية حائزة هذا الأصل (ذهب أو عملات أجنبية) البنك المركزي في سبيل التنازل عن هذا الأصل لصالح الأخير، وفي مقابل أن يقدم البنك المركزي إلى الشخصية الأولى (بنك تجاري مثلا) بقدر قيمة هذا الأصل، وحدات النقد اللازمة لمزاولة نشاطه الاقتصادي. وتصبح العملية في هذه الحالة مجرد تحويل أو تنقيد هذا الأصل. فيحصل البنك المركزي عليه ويصبح حقاً له أي يقيد في جانب الأصول، ويلتزم بتقديم وحدات النقد القانونية بقيمته إلى البنك التجاري أو الشخصية المتنازلة عنه، أي يصبح البنك المركزي ملتزماً بقيمته. هذا الالتزام يتمثل في عدد وحدات النقد المصدرة والتي تقيد في جانب الخصوم.

فلو كان هذا الأصل يساوي مائة وحدة نقدية لتصورنا العلاقة على الشكل الآتي:

ميزانية البنك المركزي

الشخصية الاقتصادية أو البنك التجاري	أصول	خصوم
- ١٠٠ ذهب أو عملة أجنبية	١٠٠ ذهب أو عملات أجنبية	١٠٠ أوراق نقد مصدرة
+ ١٠٠ أوراق نقدية بنك مركزي		

هذه العملية تتعدد وتتضاعف بقدر تعدد أشكال الأصول التي يحصل عليها البنك المركزي، وبقدر قيمة هذه الأصول تقابلها دائماً أوراق نقد مصدرة تعتبر خصوماً عليه.

وبذلك يمكن تعميم عملية الاصدار كما يلي:

١ ـ فالبنك المركزي يصدر كمية معينة من أوراق النقد كخصوم.

٢ ـ تقابلها أصول حصل عليها بقدر قيمتها، تتعدد وتتشكل كالآتي:

أ ـ الذهب كأصل حقيقي، له قيمة نقدية ذاتية وعالمية، وقوة شرائية محددة بأسعاره السوقية أو الرسمية (صندوق النقد). ومقبول في جميع المعاملات أيا كان الزمان. وبصفة مجردة نستطيع أن نعتبره تمثيلا لإلتزام عام قبل جميع الإقتصاديات ككل لصالح البنك المركزي حائزاً له بقدر قيمته.

ب ـ عملات أجنبية وهو أصل يمكن أن نقرنه بالأصول الحقيقية (بالرغم من شكلة النقدي)، لما يمثله من قوة شرائية قبل الاقتصاديات الأجنبية. وهو بذلك يعتبر ديناً على الأخيرة لصالح البنك المركزي، أي حقا له. ويستطيع أن يستخدمه في معاملاته الخارجية، وفي الحصول على السلع والخدمات من هذه الاقتصاديات.

ج ـ وقد لا يكفي الذهب أو العملات الأجنبية لمواجهة عمليات المبادلة بل قد لا تمثل تلك الأصول كل الجزء المتعلق بمقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة التداول الخارجي ويجب أن يكون في حوزة البنك المركزي من الأصول الأخرى، ما يكفي لتغطية إحتياجات التداول الداخلية. هذه الأصول تتمثل بادئاً في إذون الخزانة. فأذون الخزانة هي الوسيلة الأكثر أهمية في الاقتصاد المعاصر (نظراً لندرة الذهب وعدم توافر العملات الأجنبية) في غطاء الاصدار. وهي طريقة مبسطة من شأنها خلق النقود لحساب الدولة ولفائدتها، مقابل تقديم صكوك تعترف فيها بمديونيتها قبل البنك المركزي.

د ـ وقد تضاف إلى الأصول السابقة، مجموعة أخرى من الصكوك التي تمثل التزامات من قبل البنوك التجارية، أو حتى القطاعات والمشروعات غير النقدية، لصالح البنك المركزي، وسواء أكانت تلك الالتزامات مباشرة أي في شكل قروض للحكومة أو البنوك التجارية، أم غير مباشرة عن طريق تنازل البنوك التجارية والحكومية، عن حقوقها قبل الغير (القطاع غير المصرفي) وعلى أساس حصولها على قيمة هذه الديون حالة من البنك المركزي، في مقابل أن يحل الأخير محلها في الدائنية، أي يصبح دائناً لهذا الغير، ومن أمثلة ذلك

الأوراق والكمبيالات التجارية المخصومة ، وغيرها من السندات التي تمثل ديوناً معينة من قبل المشروعات أو الأفراد لصالح القطاع المصرفي .

إن هذا يفسر لنا تعدد أشكال الأصول ، ويفسر لنا أيضاً كيف أن المشرع في الكثير من القوانين المنظمة لعملية الاصدار يعترف بهذا التعدد وضرورته ، ومثالنا القريب في ذلك ما نص عليه القانون المصري المنظم لعملية الاصدار حيث يقرر أنه « يقابل أوراق النقد المتداول بصفة دائمة وبقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب ونقد أجنبي وصكوك أجنبية وسندات الحكومة المصرية وأذونها ، وسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية وأوراق تجارية قابلة للخصم .

ثانياً ـ تحليل لعملية الاصدار وحدودها

قلنا أن التوازن الحسابي بين الأصول والخصوم في عملية الاصدار ، لا يعني بالضرورة توازناً مماثلا بين قدرات الاقتصاد القومي الحقيقية ممثلة في الناتج القومي ، وأدوات الدفع ممثلة في أوراق البنكنوت . وكما رأينا فان مقدرة البنك المركزي أو بمعنى أدق مقدرة السلطة التنفيذية على خلق النقود القانونية غير محددة عملا ، إلا بقدر تصور المهيمنين على الاقتصاد القومي وتنبؤاتهم الخاصة بالإنتاج ، والسياسة النقدية والائتمانية التي يضعونها لتحقيق أهداف معينة . قد يقال أن ماهية وأشكال الأصول التي يجب أن تتوافر في غطاء الاصدار محددة دائماً بنص القانون . ولكن غالباً ما يكون هذا التحديد موضوعاً بطريقة متسعة ، تعطى مجالاً كبيراً للخيار ، نتيجته الواقعية اللاتحديد . كما لا يوجد قيد على السلطة التنفيذية في إصدار أذون الخزانة سوى إرادتها . ربما يكون إشتراط ضرورة توافر نسبة معينة من الذهب أو العملات الأجنبية في غطاء الاصدار يشكل نوعاً من التحديد الذاتي . والتي نعتقد إعتقاداً جازماً بأن الحصول عليها يرتبط بادئاً بالقدرة الحقيقية للجهاز الإنتاجي . غير أنه غالباً ما يكون تحديد هذه النسبة أيضاً متوقعاً على إرادة السلطة التنفيذية (قرار رئيس الجمهورية بالنسبة للذهب في القانون المصري) .

إن خطورة عدم التوازن الحقيقي بين القدرة الإنتاجية للجهاز الاقتصادي

وكمية أدوات الدفع، تتضح بالنظر إلى طبيعة النقود المصدرة. فهي نقود ذات صفة قانونية شرعية. ولها صفة الإلزام في القبول وتسديد الديون وأداء المدفوعات. ولا يستطيع أحد أن يرفضها سواء كان بنكا أم غير بنك. وعلى ذلك فان الهدف الأساسي لعملية الإصدار يجب أن يكون المحافظة على قيمة النقود، أي ربط كمية النقود بحاجة المعاملات وقدرة الجهاز الإنتاجي لأجل إستقرار وثبات الأسعار، والمحافظة على القدرة الشرائية، وحقوق الحائزين للوحدات النقدية(١).

وتحاول الدولة أن تعالج هذه المشكلة عن طريق فرض قيود على سلطة البنك المركزي والسلطة التنفيذية في خلق النقود. كإشتراط نسبة معينة من الذهب في غطاء الإصدار كما سبق ورأينا. غير أننا نعتقد أن الحل الأمثل يتمثل في تحديد أهداف معينة للسياسة الاقتصادية، طويلة الأجل، وإتباع سياسة نقدية متطورة لتحقيق هذه الاهداف. باستخدام الوسائل العلمية للقياس وللتنبؤ لمعرفة مدى التناسب بين كمية وسائل الدفع وحجم الإنتاج. ولكن أليس من أهداف النظام الرأسمالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة معينة للوحدات الانتاجية والمصرفية؟ وأليس إرتفاع الأسعار هو مشكلة مزمنة في النظام الرأسمالي؟. أن محاولة إمتصاص القوة الشرائية لطبقات العمال والتي حازوا عليها عند توزيع ثمرات النمو هو غاية الرأسمالية. وما دام هناك وسيلة معجزة لتحقيق هذه الأغراض وهي «النقود» فلما لا ستتخدم إذن؟ أما تغير قيمة النقود فلا يقف عائقاً في سبيل ذلك ما دامت جمهرة المستهلكين

---

(١) ونلاحظ هنا أن الاقتصاد القومي إذا كان اقتصاداً مفتوحاً أي أن النقود المحلية لها قوة ابراء ليس في داخل الاقليم فحسب، بل يمكن إستخدامها، أيضاً في المعاملات الخارجية، ويسمح فيها بحرية التحويل- فان عدم تناسب كمية وسائل الدفع مع قدرات الجهاز الانتاجي من شأنها انخفاض قيمة النقود الحقيقية وإرتفاع الاسعار، وعدم تناسب سعر الصرف الرسمي مع سعر الصرف الواقعي، ويترتب على ذلك زيادة التزامات الدولة الخارجية. ويواجه البنك المركزي هنا مشكلة السيولة أي البحث عن وسائل الدفع الأجنبية والذهبية لتسديد ديون الدولة، تماماً كما يحدث للبنوك التجارية في الاقتصاد المغلق (أي لا يسمح فيه بحرية التحويل)، فيما يتعلق بخلقها لنقود الودائع، وضرورة تناسب الكمية المخلوقة مع نسبة معينة من السيولة.

وجموع العاملين تتحمل تبعة ذلك[1].

ب ـ البنك المركزي بنك الحكومة

هذه الوظيفة مشتقة من خصيصتي الوحدة والملكية العامة للبنك المركزي. فتركيز القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية في البنك المركزي والاتجاه نحو تملك الدولة لهذه المؤسسة كل هذا يهدف إلى خلق علاقات وثيقة بين السلطة التنفيذية والبنك المركزي، بحيث أصبح البنك ليس مصدراً لأوراق النقد أو مراقباً للسياسة النقدية والمالية، بما يتفق مع المصالح الإقتصادية للاقتصاد القومي ككل فحسب، بل هو أيضاً يقبل أذون الخزانة الصادرة عن السلطة التنفيذية، ويمدها دائماً بوسائل الدفع اللازمة لتأدية نشاطها.

بجانب هذه العلاقة التقليدية، فان البنك المركزي يقدم للحكومة عديداً من الخدمات. فهو ينظم حسابات الحكومة والمشروعات العامة. ويقوم بعمليات التمويل الخارجية، وتجميع العملات الأجنبية والمدفوعات الخارجية، ويصدر القروض العامة وينظم الدين العام.

ولعل من أهم الوظائف في هذا المجال هو قيام البنك المركزي بتقديم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الميزانية. فمن المعروف أن الحكومة تضع مسبقاً ولمدة معينة هي سنة، تقديرات لمجموع نفقاتها، ومجموع إيراداتها المتوقعة خلال هذه الفترة. وقد يتبين عند التنفيذ عدم صحة هذه التوقعات سواء نتيجة قياس غير سليم، أو تدخل ظروف غير متوقعة، من شأنها زيادة النفقات عن الايرادات. مما يضطر الحكومة إلى مواجهة الموقف بطلب وسائل دفع إضافية من البنك المركزي في شكل قروض مباشرة. وحتى لا تتمادى الحكومة في إستخدام تلك الوسيلة، نجد القانون يضع الكثير من القيود على

(١) ولعل هذه الحقيقة تنطبق أيضاً في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يلاحظ أن الولايات المتحدة تصدر التضخم إلى بقية بلدان العالم، ما دامت هذه الدول تستخدم الدولار في معاملاتها وحيث مقدار وكمية وسائل الدفع المتداولة في العالم في شكل دولارات تزيد عن كمية الذهب التي للولايات المتحدة، دون أن تحاول الولايات المتحدة تصحيح الوضع أو تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها ما دام الآخرون هم الذين يتحملون ذلك.

إستخدامها، مثال ذلك ما نص عليه القانون المصري من أنه يجوز للبنك المركزي «أن يقدم للحكومة قروضاً لتغطية ما يكون في الميزانية العامة من عجز موسمي بشرط ألا تزيد قيمة القروض عن ١٠٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة في خلال السنوات الثلاث السابقة، وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر على الأكثر قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى على أن تؤدي خلال اثني عشر شهراً على الأكثر من تقديمها.

كل هذه القيود ليست سوى شكليات. فالبنك المركزي هو مستشار الحكومة المالي، وكل إمكانياته بشرية أو فنية هي لخدمة أغراض السلطة التنفيذية واضعة السياسة النقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

ج- البنك المركزي بنك البنوك

وهذه الوظيفة مشتقة من خصيصة مبدأ الازدواج في النظام المصرفي، ومن العلاقة الخاصة بين البنك المركزي والبنوك التجارية. فالتدرج بين نوعي المؤسسات النقدية (البنك المركزي والبنوك التجارية)، ووضع البنك المركزي المتميز والرئاسي بالنسبة للبنوك التجارية، يولد مجموعة من الالتزامات على الأخيرة لصالح الأول، كما يرتب أيضاً مجموعة من الحقوق للبنوك التجارية أو واجبات على البنك المركزي قبل البنوك التجارية.

فالبنوك التجارية تلتزم بايداع جزء من رصيدها النقدي في البنك المركزي، يعادل نسبة معينة من التزاماتها. هذه النسبة يحددها البنك المركزي بارادته، والمقصود منها حفظ حقوق المودعين، وتحقيق رقابة جدية من البنك المركزي على البنوك التجارية بمناسبة ما تقوم به من خلق نقود الودائع. وكما سنرى فمقدرة هذه البنوك على خلق الائتمان تتحدد بقدر ما يكون لدى هذه البنوك من الاحتياطيات النقدية السائلة (نقود قانونية). وكلما زادت نسبة الرصيد النقدي المودعة في البنك المركزي، قلت إحتياطياتها النقدية، وبالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع. وبالعكس فانه كلما قلت هذه النسبة، زادت الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية، وبالتالي تزيد مقدرتها على خلق نقود الودائع.

والبنك المركزي يلتزم أدبياً وفنياً قبل البنوك التجارية بتقديم وحدات

النقد القانونية اللازمة لتحقيق السيولة، ولمواجهة نتائج نشاطها في خلق نقود الودائع. فالبنك المركزي يمثل قمة السيولة. والبنوك التجارية في خلقها لنقود الودائع يجب أن تتوقع عاجلاً أو آجلاً ضرورة تحويل هذه النقود إلى نقود قانونية. ومن ثم فهي تلجأ إلى البنك المركزي للحصول على قروض مباشرة أو لإعادة خصم ما تحوزه من أوراق تجارية وسندات. وتزداد تلك الحاجة عندما تواجه البنوك التجارية أزمة ثقة من جانب المردعين أو ظروف إستثنائية طارئة، ويصبح البنك المركزي بالنسبة لها المقرض الأخير.

بجانب هذه العمليات، فالبنك المركزي مكلف بنوع من الإشراف الاداري والفني على البنوك التجارية. وتزداد هذه الوظيفة عندما تخضع جميع البنوك (مركزية أو تجارية) لنظام موحد (ملكية عامة مثلاً).

وهو يقوم أيضاً بدور الوسيط بين البنوك التجارية بعضها ببعض، بمناسبة تسوية الديون والحقوق الناشئة عن تعدد المعاملات والبنوك وأشخاص المتعاملين. وهو يقوم بذلك عن طريق ما يسمى بغرف المقاصة. وبذلك يساهم البنك المركزي في تحسين المقدرة الأدائية للجهاز المصرفي.

د ـ البنك المركزي والسياسة النقدية

البنك المركزي باعتباره خالقاً للنقود القانونية، ومؤثراً في قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع، يستطيع أن يتحكم في حجم وسائل الدفع. هذا التحكم سواء أكان بالزيادة أم بالنقصان يؤثر في تأدية النقود لوظائفها (وسيط المبادلة ـ ومقياس للقيمة ـ ومخزن لها). وقد يؤثر التغير في كمية النقود في الدخل القومي والأسعار والتوزيع، وبصفة عامة في النشاط الاقتصادي ككل. ولذا فانه يقال دائماً أن البنك المركزي، وهو في سبيل تحديد حجم وسائل الدفع، إنما ينفذ سياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف إقتصادية. فالسلطات التنفيذية تسعى لتحقيق أهداف معينة وتضع السياسة النقدية الموازية، وعلى البنك المركزي أن يسعى من جانبه لتحقيقها. ونحن بذلك أمام ثلاثة إتجاهات:

الاتجاه الأول توسعي، بمعنى أن حجم وسائل الدفع، والتغير في قيمة

النقود يجب أن تتجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي، حتى ولو كان ذلك من نتيجته معدل تضخمي مقبول، يؤدي بالطبع إلى زيادة معينة في الأسعار، إلا أنه في نفس الوقت يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية، والطلب الاستثماري، وتحقيق التشغيل الشامل. وهذا لا يتأتى إلا إذا سعى البنك لزيادة حجم وسائل الدفع، وتشجيع الائتمان وخفض سعر الفائدة.

الاتجاه الثاني تقييدي: وهنا ترى السلطة التنفيذية أن هناك معدلا تضخمياً مرتفعاً وزيادة في الأسعار، تقابلها دائماً المطالبة بالزيادة في الأجور، فتسعى السلطات النقدية لتقييد الانفاق، ويعمل البنك المركزي على الإقلال من حجم وسائل الدفع، وتقييد الائتمان والاقراض في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار. ويقوم كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار، والإقلال من حجم الاستهلاك.

الاتجاه الثالث ويتعلق بالسياسة النقدية للبلاد المتخلفة: وهي تتمتع بإقتصاديات غالباً زراعية وموسمية، وتعتمد على محصول واحدوعلى تصدير المواد الأولية إلى الخارج. وفي هذا النطاق تدور السياسة النقدية، حيث يزيد البنك المركزي من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلل من حجم هذه الوسائل عند مرحلة بيع المحصول، في محاولة لحصر آثار التضخم وإرتباط حجم وسائل الدفع مع التغيرات الموسمية.

وقد تكون السياسة النقدية، مرتبطة بسياسة التنمية الاقتصادية طويلة الأمد، قائمة على أساس تجميع علمي للمدخرات، ومحاولة لتمويل الإنتاج وتحديد حجم النقود اتفاقاً مع هذه الأهداف.

المبحث الثاني

البنوك التجارية

١ - التعريف والخصائص[1].

البنوك التجارية تمثل ذلك النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، من مجموعهما يتشكل الجهاز المصرفي لاقتصاد ما. سنحاول إذن أن نتعرف على هذه الشخصية - تماماً كما فعلنا بالنسبة للبنك المركزي - من خلال تحليل خصائصها. ويزيدنا معرفة بها أن ندرس ميزانياتها وأن نتبين وظائفها.

١ - فبالنسبة لمبدأ التدرج: تعتبر مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي، لا يسبقها في ذلك إلا البنك المركزي. حيث يباشر الأخير عليها رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل سنتبينها فيما بعد. فيستطيع أن يؤثر ويراقب قدرتها على خلق نقود الودائع. في حين أن البنوك التجارية، حتى في مجموعها لا تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي وهو يقوم بخلق وتدمير النقود القانونية.

فالبنوك التجارية هي أيضاً مؤسسات مصرفية، موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها (وسيط للمبادلة - اداة الدفع - مخزن للقيمة - ومقياس لها). وغالباً ما تكون النقود هنا ذات نوعية خاصة:

---

(١) G.N. HALM: Economics of money and banking Irwin, Illinois 1961.

L.V. Chrandler; S.M. Gold Feld: The economics of money and banking, Happer New York 1977.

D.G. Luckett: Money and banking Mc Graw Hill London 1976.

L.J. Pritchard: Money and banking Houghton, New York 1964.

D.W. Goed huys Money and banking Mc Graw Hill, New York 1972.

« نقود الودائع » . وربما تكون أقل أهمية من ناحية الوصف القانوني والنتائج الرسمية لهذا الوصف ، ولكن تعتبر أكثر أهمية من الناحية الواقعية ومن حيث الآثار الاقتصادية المترتبة على خلقها .

٢ ـ وبينما يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ « وحدة البنك » أي بنك مركزي واحد لكل اقتصاد معين . فالبنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي ، والنشاط الاقتصادي ، وحجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وادخال عنصر المنافسة بين أعضائها .

غير أن تعدد هذه البنوك رأسياً أو أفقياً (جغرافياً) ، لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز ، وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة . هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة ، بما يمثله ذلك من سيطرة شبه احتكارية على أسواق النقد والمال وقدرة على التمويل أكثر اتساعاً ، وتحقيق مزايا الانتاج الكبير من توفير النفقات وتنظيم الخدمات بكفاءة وأسعار أقل ، وزيادة ثقة الأفراد في المعاملات المصرفية،وزيادة قدرة البنوك في الاقتراض والاقراض . وما قد يترتب على ذلك من التخلص ولو جزئياً ، من رقابة البنك المركزي ، وفرض أسعار محددة لخدماتها،وخاصة سعر الفائدة على عمليات الاقراض والإقتراض ،بطريقة مشابهة بما تفعله المشروعات شبه الاحتكارية في تحديد أسعار سلعها وخدماتها .

ولعل المظهر الحديث لتطور النظام الرأسمالي ، هو تحول هذا النظام من ظاهرة التركز الفني إلى ظاهرة التركز المالي ، أي سيطرة المؤسسات المالية متمثلة في البنوك التجارية ومؤسسات الأدخار (شركات التأمين) ،على مراكز الإنتاج الفنية والمشروعات الاقتصادية ، عن طريق الأقراض أو المساهمة المالية المباشرة في رؤوس أموال هذه المشروعات الفنية والانتاجية ، وبالتالي السيطرة على اتخاذ القرارات الإنتاجية والتسويقية في هذه المشروعات . ولم يكن في الإمكان تحقيق ذلك دون ظاهرة التركز والاتفاق بين البنوك التجارية .

غير أن التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تخيل وجود بنك تجاري واحد كما هو الأمر بالنسبة للبنك المركزي ، تمارس فيه كل العمليات المصرفية التجارية المتعلقة بشؤون النقد والائتمان ، على نطاق الاقتصاد القومي ككل . وربما يكون

تصور مثل هذه البنك مقللا للامكانيات الفنية للبنوك التجارية في خلق نقود الودائع كما سنرى(١).

٣ ـ وبينما تتماثل وحدات النقد القانونية من حيث مصدرها (البنك المركزي)، فهي تتعدد من حيث المصدر بالنسبة لنقود الودائع «إختلاف البنوك التجارية». وبينما تعتبر النقود القانونية متماثلة في قيمتها «المطلقة»، بصرف النظر عن إختلاف الزمان والمكان، فان نقود الودائع التي تخلقها البنوك التجارية متباينة ومتغايرة، وتخضع القروض التي تصدرها البنوك التجارية لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان. وهي نقود ليست نهائية أي يمكن تحويلها إلى نقود قانونية. وهي غالباً تخاطب قطاعاً إقتصادياً معيناً (قطاع المشروعات والأعمال)، دون باقي القطاعات الاقتصادية، بعكس النقود القانونية التي تخاطب جميع القطاعات بلا استثناء.

٤ ـ البنوك التجارية هي مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع. وهي غالباً ما تكون مملوكة للافراد أو المشروعات في شكل شركات مساهمة. ولما كانت هذه البنوك بما لها من قدرة على خلق نقود الودائع، وبما لها من سلطة في تجميع المدخرات، وإتمام عمليات الاقراض والتمويل، تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة، فان هناك إتجاهاً عاماً لتدخل الدولة لمراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس أموالها بالاشتراك فيها أو حتى تملكها مباشرة وتأميمها. وهذه الظاهرة واضحة في البلاد النامية، ويعزز ذلك أن هذه المؤسسات المصرفية غالباً ما تكون مملوكة للأجانب، ولا ترتبط بالسوق النقدية الداخلية، ولا تراعي مصالح التمويل الداخلية، إلا بقدر إرتباطها

---

(١) اذ لو تصورنا هذه الحالة، فان الاقتصاد القومي سينقسم الى قطاعين أساسيين الأول قطاع مصرفي مكون «من بنك مركزي وحيد وبنك تجاري وحيد، وقطاع غير مصرفي يتكون من بقية الاقتصاد». وهنا يحدث التسرب أي عملية تحويل نقود الودائع الى نقود قانونية من القطاع البنكي (بنك تجاري)، الى القطاع غير البنكي، وتقف حركة تداول الائتمان وما يترتب على ذلك من أثر مضاعف في قيمته، نتيجة التسرب الى القطاع غير المصرفي. (راجع ذلك على ما سنقوله عند خلق الائتمان).

بمراكز التمويل الخارجية واصولها في الدول الأجنبية، مما قد يترتب على ذلك من تسرب مدخرات الاقتصاد القومي خارج البلاد، ومن تخصيصها الادخار الوطني لتغطية عمليات التصدير والاستيراد المتعلقة بالخارج.

٥ ـ تتميز هذه المؤسسات أيضاً بتعدد عملياتها وتنوعها بجانب وظائفها الرئيسية في خلق «نقود الودائع» والهدف من ذلك هو تحقيق قيام النقود بوظائفها. وهي في مقابل ذلك تقوم بتلقي مدخرات الافراد ودخولهم في شكل ودائع، ثم تستخدم هذه الودائع في أوجه متعددة تدور غالباً حول عملية الاقراض وتمويل العملية التجارية قصيرة المدى او حتى تلك المرتبطة بالمدة. وعلينا اذن أن نحاول التعرف على هذه الوظائف.

٢ ـ هيكل البنك التجاري

أ ـ تصنيف وتمييز البنوك التجارية

(١) التفرقة بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية: كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية تشابه في الكثير من أوجه انشطتها، والخاصة بالائتمان وتوفير مصادر التمويل للمشروعات والافراد. وبصفة عامة لا خلاف يذكر في الوقت المعاصر فيما يتعلق بالاستخدام أو التوظيف. أما الخلاف الحقيقي فهو يتعلق في الحقيقة بمصادر الاستخدام والتوظيف أو العمليات. ففيما يتعلق بمصادر الاستخدام، فاننا نجد أن البنوك التجارية تعتمد أساساً على الاموال التي حصلت عليها من الغير في شكل ودائع. أما المؤسسات المالية فهي تعتمد أساساً على رؤوس أموالها. فرأس المال بالنسبة للبنوك التجارية لا يمثل في الاستخدام الا اهمية ضئيلة، ويعتبر مجرد ضمانة لمواجهة حقوق المودعين. فهي بنوك تستخدم أموال الغير لحسابها الخاص وليس لحساب اصحاب الودائع. أما المؤسسات المالية، فهي تعمل لحسابها وتستخدم أموالها المملوكة لها. واذا اضطرت لاستخدام أموال الغير (الودائع) فيكون ذلك في ظروف استثنائية، لمواجهة تزايد احتياجات الاستثمار، واشباع رغبة الافراد في تحقيق هدفين متناقضين: الادخار والعائد من جانب والتمكن من السيولة

من جانب آخر. وفي الغالب تستخدم تلك الودائع الخاصة لحساب أصحابها مقابل عمولة أو مشاركة. أما العامل الثاني وهو أقل أهمية في التفرقة بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية، فهو يتعلق بطبيعة العمليات. فالعمليات التي تقوم بها البنوك التجارية تتركز في الائتمان قصير الأجل أي الائتمان التجاري. أما المؤسسات المالية فهي تقوم بعمليات الاستثمار. وقد انحصرت الى حدها الأدنى هذه التفرقة حديثاً نتيجة اقتراب وظائف كل من النوعين من المؤسسات.

(٢) - التفرقة بين البنوك العامة والبنوك الخاصة: القطاع العام قطاع حديث نسبياً. نشأ في اطار ظروف تاريخية معينة، وارتبط بتطور الاقتصاد الرأسمالي وتحوله من الليبرالية الى الاقتصاد المختلط أو الاقتصاد الموجه. ولما كانت البنوك تقوم بدور خطير في عملية تجميع الادخارات، وخلق الأئتمان، وتوفير احتياجات التمويل للنشاط الاقتصادي، فقد خضعت الكثير من تلك المؤسسات المصرفية للدولة ورقابتها. وتكون قطاع عام مصرفي. فالقطاع العام المصرفي ينصرف الى المؤسسات التي تخضع لرقابة وسيطرة الدولة. وقد تتمثل تلك السيطرة في الملكية الكاملة لرأس المال، أو في مجرد المشاركة الجزئية. كما يمكن للدولة ان تؤثر في البنوك التجارية من خلال الودائع الحكومية (المملكة العربية السعودية)، أو من خلال رقابة البنك المركزي عليها، ودون ان تصل هذه البنوك الى مرحلة البنوك العامة. أما البنوك الخاصة فهي مؤسسات ذات رؤوس اموال خاصة، تتخذ شكل شركات مساهمة ومؤسسات تعاونية او غيرها من الاشكال القانونية.

(٣) التفرقة بين البنوك التجارية (بنوك الودائع)، بنوك الاعمال، بنوك الائتمان المتوسط وطويل الأجل: يطلق على البنوك التجارية احياناً وصف بنوك الودائع، حيث أن هذه البنوك يقتصر نشاطها على عمليات الائتمان وتقبل الودائع الجارية ولأجل قصير. وهي بذلك تختلف عن بنوك الاعمال وبنوك الأئتمان طويلة أو متوسطة الأجل. وكما سنرى هنا اقتراب بين المجموعتين في العصر الحديث. فبنوك الودائع بدأت في تقبل الودائع الادخارية على نطاق واسع. كما تعطي قروضاً لمدد متوسطة أو طويلة (أكثر من سنتين).

وعلى أية حال فان بنوك الاعمال يتركز نشاطها الرئيسي في منح القروض، واصدار السندات، والمشاركة في المشروعات والحصول على انصبة فيها. ولذلك فأننا نجد بعض الدول تحرم على البنوك التجارية الحصول على انصبة في المشروعات التجارية والمالية او الصناعية (نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية على سبيل المثال). على العكس تشجع بعض البلدان الاخرى البنوك التجارية على التوسع في الاستثمار للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

أما بنوك الأئتمان متوسط الأجل أو طويله فهي تختلف عن بنوك الودائع، من حيث ان نشاطها الرئيسي يقتصر على منح الأئتمان لمدة لا تقل عن سنتين فقط. ولا يمكنها تقبل ودائع جارية إلا بإذن خاص. ونلاحظ ان منح الأئتمان متوسط أو طويل الأجل، ليس حكراً على بنوك الأئتمان هذه. فكما عرفنا تمارس بنوك الودائع أيضاً منح الائتمان متوسط أو طويل الأجل.

(٤) التفرقة بين البنوك الوطنية والبنوك الاجنبية: البنوك الاجنبية وصف متسع يتضمن خضوع رأس المال لسلطة الاجانب. فقد يكون البنك مملوكاً لأجانب يقيمون في اقليم الدولة أو يكون تابعاً لمؤسسة متعددة الجنسيات، أو اجانب خارج اقليم الدولة، أو مجرد مشاركة بأغلبية أجنبية، أو مجرد فرع لبنك أجنبي مركزه الرئيسي خارج الاقليم. وهذه البنوك قد تخضع أو لا تخضع لرقابة البنك المركزي الوطني تبعاً للتنظيم الاقتصادي السائد. وهناك الكثير من البلدان التي أممت تلك البنوك كلية. كما ان بعض البلدان الاخرى قد اشترطت تطوين (اي جعلها وطنية) تلك البنوك عن طريق مشاركة الجانب الوطني المحلي سواء كان خاصاً أو عاماً في ملكية رأس المال وبنسبة معينة تحقق الاغلبية والسيطرة للجانب المحلي (مثل ذلك سَعوَدَة البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية). ويمكن لهذه البنوك ان تمارس كافة أنشطة البنوك التجارية بما في ذلك تلقى الودائع الوطنية، بالاضافة الى الودائع الاجنبية. وان تستخدم تلك الودائع سواء في منح الأئتمان داخل الحدود الوطنية، أو تحويلها الى الخارج لاستثمارها في أسواق النقد والمال الدولية، أو تودعها في مراكزها الرئيسة في الخارج في شكل ودائع بنكية. ويمكنها داخل الحدود

الوطنية ان تفتح حسابات اجنبية، مثل حسابات « الايرودولار »[1] وسوف نقيم تلك البنوك عند مناقشة موقف الجهاز المصرفي في الاقتصاد المتنامي.

ب ـ النظريات المفسرة لنشاط البنك التجاري

عندما نتكلم عن نظريات البنوك، فنحن نقصد اعطاء وصف تجريدي لما تفعله البنوك، تبريراً لاختياراتها وسلوكها وتطور عملياتها. وأول نظرية تواجهنا في هذا المجال، من حيث التطور التاريخي هي « **نظرية القروض التجارية** » وهي نظرية متأثرة بالتقاليد الانجلوساكسونية وبأفكار آدم سميث منذ كتابه الشهير « ثروة الأمم ». وترى تلك التقاليد والأفكار أن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على « المدة القصيرة » والمحافظة على السيولة والتعامل بالاوراق والمعاملات التجارية. وهذه الأخيرة تتميز بدورة قصيرة لرأس المال. والقروض قصيرة الأجل يجب ألا يتجاوز أجلها مدة السنة، وأن تكون موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الاعمال وأسعار الفائدة. وهي لا يجب أن تنصرف الى تكوين رؤوس أموال أو المساهمة في المشروعات. أي أن تكون لها طبيعتها التجارية، ومتعلقة بحركة تداول البضاعة. وتنصرف الى الاوراق التجارية مثل الكمبيالة او السند الاذني أو فتح الاعتماد أو الاع[illegible] المستندية. ومن هنا جاء اسمها القروض التجارية. فهي لا تنصرف الى المضاربة أو الاعمال والاوراق المالية. والهدف بالطبع من تحديد تلك العمليات هو المحافظة على السيولة، وتحقيق ضمانات كبرى للقرض، فهي تقوم على فكرة ان القرض لا بد ان يتضمن امكانية السداد في المدة المقررة وبأسرع وقت. مثال ذلك شراء بضاعة في تاريخ معين وتصريفها خلال مدة معينة. وهذا بالطبع من وجهة نظر هذه المدرسة، يحقق ثبات وتدعيم مركز البنك، وضمانة حقوق المودعين وتحقيق اكبر قدر من الارباح. ولكن هذه الافكار لم تكن تتفق مع التطور والثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي.

---

(١) ويقصد بها الودائع الدولارية (بالدولار) الموجودة لدى البنوك التجارية الاجنبية، والفروع الاجنبية للبنوك الامريكية. وهذه الاموال تودع بالدولار وليس في شكل العملة الوطنية للبلد المودعة فيه. فتودع في البنوك الالمانية بالدولار وليس بالمارك مثلا.

ولقد تطورت هذه النظرية، الى صورة أخرى نطلق عليها « **نظرية التبديل** ». وهذه الاخيرة تمثل صورة أكثر عمومية وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الاصول، وما تعبر عنه من عمليات، والتي يحوزها البنك التجاري. فهي لا ترى في القروض التجارية انها غير صالحة، ولكنها لا تريد ان تقصر عمليات البنوك التجارية على تلك الاصول. كما لا تعتبرها الاكثر مناسبة لمركز البنك ونشاطه. فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة او استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة اوراقه المالية، ثم طالب اصحاب الودائع بسحب أموالهم، فان مركز البنك التجاري لن يتأثر اذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل، والقدرة على بيع الاوراق أو اعادة خصم بعض الاوراق الخاصة او تسييل بعض الاصول، للمحافظة على سيولة وتدعيم مركزه المالي. وهذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الاصول والعمليات التي يقوم بها البنك.

أما النظرية الثالثة المفسرة لنشاط البنوك التجارية فهي نظرية « **الدخل المتوقع** ». وهذه النظرية تختلف عن نظرية القروض التجارية، من حيث تشجيعها للقروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية، وغير المتعلقة بالتمويل الجاري. وبذلك فهي تدعم الأوراق المالية الحقيقية ». وتبدأ تلك النظرية تحليلها بانتقاد نظرية القروض التجارية (القروض قصيرة الأجل) وخاصة فكرة « استمرارية السيولة من خلال امكانية السداد ». فليس هناك أية ضمانة في أن بعض القروض، وخاصة المتعلقة بتجارة السلع، تحقق امكانية السداد في المواعيد المقررة، وتحافظ بالتالي على مركز السيولة للبنك التجاري. فلا يمكن توافر ضمان مؤكد لبيع السلع، ناهيك عن مخاطر الافلاس، وتقلبات الاسعار، ومخاطر التضخم، وتغيرات مرونة الطلب وغيرها من العوامل التي قد تؤثر في امكانية السداد واسترداد قيمة القرض.

وعليه فالأمر الهام في هذه النظرية، هو ان منح الأئتمان أو القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية، ومقدار الدخل المتوقع. فهذه المعرفة أو الدراسة هي التي يجب ان تقود سياسة البنك نحو منح القرض أو رفضه. أما كون القرض للمدة القصيرة أو للمدة الطويلة، فليس هذا بضمانة كافية. فقد

تكون هناك قروضاً للمدة الطويلة لمشروعات او استثمارات متوقع نجاحها، وعندئذ تعطى الاولوية، ومن ثم ليس هناك اي سبب يجعل منح القروض مقتصراً على القروض التجارية. وهكذا يمكن للبنوك ان تمنح قروضها لرجال الاعمال، والمستثمرين، والمستهلكين، والقروض العقارية والقروض الخاصة لمواجهة الاستهلاكات وغيرها.

تبقى النظرية الرابعة والاخيرة، وهي النظرية الحديثة والتي نطلق عليها « نظرية ادارة الخصوم ». وهي تفترق عن النظريات السابقة، من حيث ان الأخيرة تركز الاهتمام في تبرير نشاط البنوك التجارية، على جانب الاصول او العمليات، فالنظرية تعترف بأن جانب الأصول وطبيعة تكوينه تلعب دوراً هاماً في توفير واستمرارية السيولة في البنك. ولكنها ترى في نفس الوقت ان السيولة تعتمد أيضاً على مصادر التغذية الرئيسية والاساسية اي على الخصوم، وبصفة خاصة الودائع. والسؤال الأول الذي تفرضه النظرية يتلخص فيما يلي: لماذا يحتاج البنك التجاري الى السيولة؟ تجيب النظرية على ذلك بطرح سببين: الاول هو مخاطر طلبات السحب من جانب المودعين، والثاني يتعلق برغبة البنك لتوفير السيولة للاستجابة لرغبات طالبي القروض بمختلف انواعها. وخاصة ان مثل هذا التوظيف هو الذي يحقق الارباح للبنك التجاري. ومن غير المتصور ان يحتفظ البنك بالودائع جامدة ودون توظيف.

ولكن نفترض الآن، ان هناك طلبات للسحب من جانب المودعين أو انخفاض في حجم الودائع، أو أن هناك طلبات عاجلة للقروض وتحتاج الى سيولة حالية. ماذا يفعل البنك حينئذ؟ بالطبع فان التقاليد المصرفية التقليدية سوف تحتم عليه التخلص من بعض الاصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها الى نقود عن طريق الخصم واعادة الخصم للاوراق التجارية، أو بيع الاوراق الحكومية أو غيرها.

على العكس من ذلك ترى النظرية الحديثة ان على البنك في هذه الحالة ان يذهب ويشتري ما يحتاج اليه من سيولة[١]. فيستطيع البنك ان يقترض من

---

(١) «It just goes and buys it».

السوق النقدية: من البنوك الأخرى، أو اقتراض الاموال العامة والحكومية، أو اصدار شهادات ايداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع وغيرها. وهو يستطيع أن يستخدم هذه الاموال المقترضة لمواجهة احتياجات زبائنه طالبي القروض. وسوف يفعل البنك ذلك (شراء السيولة التي يحتاجها) ما دام يتقاضى ثمناً مرتفعاً على القروض التي يمنحها يتجاوز ما دفعه على اقتراضاته، ومحققاً الارباح التي يريدها. وهذه السياسة هي التي تفسر في العصر الحاضر زيادة الودائع ما بين البنوك[1]، وتنوع وتعدد أشكال الودائع، وشهادات الادخار والايداع المختلفة، والتمايز في أسعارها، ونمو عمليات البنوك، وتوافر السيولة.

حـ - ميزانية البنك التجاري

الميزانية تعتبر مرآة لنشاط وميكانيزم البنك التجاري. وهي تقوم على معادلة رئيسية هي معادلة الميزانية وأساسها:

الأصول - الخصوم	=	رأس المال
الاصول	=	رأس المال + الخصوم

وبذلك يعرف رأس المال باعتباره الفرق بين الاصول والخصوم. وعندما تتجاوز الخصوم الاصول بالنسبة لحجم الاعمال، فهذا معناه تعرض مركز البنك الى الخطر وامكانية الافلاس. ومن الملاحظ انه من الناحية المحاسبية فان الخصوم تعادل دائماً الخصوم ورأس المال. وبذلك يتحقق التوازن الحسابي، والذي لا يعني بالضرورة التوازن الحقيقي أو الاقتصادي. كما نلاحظ أيضاً ان جدول الميزانية يمثل الموقف المالي في فترة زمنية معينة، ولكن لا يظهر أية تغيرات خلال الزمن. لأن تحليل الميزانية هو تحليل للرصيد وليس تحليلاً للتدفقات. ولذلك فان جدول الميزانية لا يمكن ان يظهر ارباح المشروع (البنك). فالارباح يحددها وتنظمها قواعد وأصول محاسبية أخرى.

واذا كانت الميزانية هي مجرد احصاء لمختلف عناصر الاصول والخصوم

---

(١) Interbank «deposits».

وحساب رأس المال، فأنها تنقسم الى جانبين: الاول (مصادر الاموال) أو الخصوم، ومن خلالها يؤمن البنك السيولة والنقود اللازمة لعملياته، بالاضافة الى رأس المال. والثاني (استخدام الاموال) أو التوظيف حيث يستخدم البنك ما حصل عليه من مصادر الاموال، ويوظفها في أوجه الاستعمال المختلفة والتي تكون أصوله. وعليه تدرج تحت مصادر الاموال كافة عناصر الخصوم ورأس المال، مع ملاحظة ان أي زيادة في ودائع البنك سوف تزيد من سيولة البنك وامكانياته النقدية. وتحت أوجه الاستخدام تدرج كافة عناصر الاصول، مع ملاحظة ان أية زيادة في قروض البنك، تعتبر استخداماً وتؤدي الى تناقص سيولة ونقدية البنك.

ميزانية البنك التجاري (اهم البنود)

اصول	خصوم
نقدية رصيد نقدي لدى البنك المركزي اوراق حكومية استثمارات قروض وسلفيات اوراق تجارية وكمبيالات مخصومة	رأس المال والاحتياطي الودائع الجارية (تحت الطلب): ودائع افراد وشركات اخرى ودائع حكومية وقطاع عام ودائع مصرفية الودائع لأجل الودائع الادخارية الودائع الائتمانية سلفيات من البنوك

د ـ راس مال البنك التجاري

ان البنك التجاري يتكون باكتمال رأس ماله. أي مساهمة الأفراد أو المشروعات أو نصيب الدولة في ملكيته. ورأس المال يعتبر ديناً أو التزاماً على البنك التجاري كوحدة قائمة بذاتها لصالح أصحابه. وغالباً ما يستخدم هذا المال في إعداد الاساس المادي والفني للمشروع. فالبنوك التجارية هي

مشروعات ليست صناعية، أي لا تعتمد على رؤوس أموالها الطبيعية، كما أنها لا تقدم سلعاً، وانما تقدم خدمات فقط. وهي مشروعات ذات طبيعة مالية خاصة. حيث انها لا تعتمد اساساً في مزاولة اعمالها على رؤوس اموالها، والتي تمثل فقط الضمانة والثقة وتوفير البنية الأساسية، بعكس المشروعات المالية الاستثمارية. ولذلك فان ما يسمى تجاوزاً أرباحاً على رأس المال، هي في حقيقتها فائض قيمة مالي.

وينقسم حساب رأس المال الى أربعة اقسام رئيسية: (١) الرصيد من رأس المال الاساسي، ويتكون من قيمة الاسهم. وتنصرف القيمة هنا الى القيمة الاسمية، والتي تختلف عن القيمة الفعلية أو الحالية في السوق المالية. فإذا كان رأس المال منقسماً ١٠٠٠٫٠٠٠سهم، وكانت قيمة السهم ٤ جنيهات، فتكون قيمة رأس المال الرسمي الاساسي ٤ مليون جنيه، (٢) الاحتياطي القانوني أو الفائض، وهو ما ينص عليه القانون من ضرورة توافره في حساب رأس المال. ويتم ذلك عن طريق تخصيص جزء من الارباح لتدعيم حساب رأس المال وحماية المودعين. (٣) الاحتياطي الفعلي أو أرباح غير موزعة، تودع في حساب رأس المال، حسب ما تقرره ادارة البنك ونظامه الاساسي. والهدف من ذلك هو نفس الهدف السابق. (٤) حسابات أخرى، وهي حسابات خاصة ومتنوعة مثل بعض الأنصبة غير الموزعة على المساهمين، وديون معدومة لصالح البنك وغيرها.

وتهتم الدوائر الحكومية ونظم البنوك بتحديد حجم رأس المال عند الانشاء، ومقارنة هذا الحجم بالنسبة لحجم عمليات البنك وخاصة الأصول. حيث ان رأس المال ينظر اليه باعتباره ضمانة كبرى ضد مخاطر سوء الارادة، أو التوظيفات غير الرشيدة، أو الخسارة التي يمكن ان تلحق بالمودعين. وعلى سبيل المثال لو بلغ حجم الودائع ٨ مليون جنيه، وكانت الاستخدامات او حجم التوظيف يعادل ١٠ مليون جنيه، فان رأس المال لا يجب أن يقل عن ٢ مليون جنيه. وبذلك فهو يستطيع استخدام رأس المال لتغطية كافة طلبات السحب الخاصة بجميع الودائع. ولقد أدت تلك الاعتبارات الى ظهور تشريعات متنوعة في الكثير من البلدان تنظم عملية انشاء وتكوين البنوك. وركزت تلك

التشريعات اهتمامها الاكبر على رأس المال من حيث الحجم، أو العلاقة بينه وبين حجم الاصول (الاستخدامات)، أو الخصوم. كما اهتمت بتحديد نسب الاحتياطي القانوني في حساب رأس المال، وكذلك نصيب العناصر الوطنية المساهمة في البنوك الاجنبية (٦٠٪ على الأقل في نظام سعودة البنوك في المملكة العربية السعودية)، ووضع نظم خاصة لتوزيعات الارباح. بالاضافة الى ذلك هناك رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية من حيث تحديد حجم ونوعية الائتمان الذي تستطيع الاخيرة تقديمه بالنسبة لرؤوس أموالها. وفي اطار السوق النقدية نجد ظاهرة واضحة نحو التركز وتجميع البنوك التجارية في وحدات اقتصادية ضخمة وقابضة، ذات رؤوس أموال ضخمة. وهذا ما يمنحها الثقة. ويعطي للمودعين ضمانات كبيرة، ويمكنها ايضاً من القيام بعمليات توظيف متسعة. وقد وضعت معايير نظرية وعملية لما ينبغي ان يكون عليه حجم رأس مال البنك بالنسبة لعملياته وقدراته. وعلى كلٍ فان المعيار الرئيسي يتمثل في معدل (نسبة مئوية):

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{الاصول}}$$

وهذا المعدل يمثل على الأقل نسبة تتراوح بين ١٠ الى ٢٠٪. وهذه النسبة يمكن ان تقل أو تزيد حسب «درجة المخاطرة». ولذلك فان هناك وجهة نظر ترى انه اذا كانت أغلب الاستثمارات والتوظيفات التي يقوم بها البنك تتمثل في الأوراق الحكومية وأذون الخزانة والاوراق المضمونة من الحكومة، فان احتمالات الخطر تقل، ومن ثم يمكن تقليل هذا المعدل. فالبنوك التي تحوز على سيولة من الدرجة الاولى (نقدية) أو أوراق حكومية كثيرة، يسمح لها بتقليل حجم رأس المال. أما اذا كانت أغلب توظيفات البنك (أي أصوله) متركزة في الاوراق غير الحكومية والقروض المتنوعة، فعندئذ لا بد أن يزيد حجم رأس المال. ولكن هذا المعيار تحكمي، فباستثناء النقدية أو السيولة من الدرجة الاولى يكون من الصعب تحديد ما اذا كان التوظيف في أصل معين يمثل خطورة على مركز البنك التجاري المالي أو يمثل تهديداً لأصحاب الودائع. وعلى سبيل المثال فان بعض القروض المقدمة الى الحكومية أو المؤمنة للقطاع العام لا

تعني بالضرورة امكانية التحويل الى سيولة من الدرجة الاولى بدون صعوبة.

ق ـ البنك التجاري بين هدف تحقيق الارباح وضمانة حقوق المودعين

قلنا أن البنوك التجارية هي مشروعات تسعى لتحقيق الارباح، من خلال تقديمها الخدمات المصرفية والائتمان. والربح يمثل عائد رأس المال. وهي فكرة غامضة، بسبب طبيعة عمليات ووظائف البنوك التجارية، حيث ان البنك التجاري، يحقق أرباحه من خلال استخدامه لأموال الغير (المودعين) في عمليات التوظيف والاقراض. على أية حال يمكن قياس هذا الربح المفترض في الصيغة الآتية:

الربح أو عائد رأس المال (معدل)=

$$\frac{\text{الدخل الصافي (بعد خصم الضرائب)}}{\text{رأس المال}}$$

ويمكن تعديل الصيغة السابقة كالآتي:

$$\text{معدل الربح} = \left(\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{رأس المال}}\right) \left(\frac{\text{الاصول}}{\text{الاصول}}\right)$$

$$= \left(\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{الاصول}}\right) \left(\frac{\text{الاصول}}{\text{رأس المال}}\right)$$

وهذه الصيغة الجديدة تحدد لنا معدل الربح كنتيجة لمعدلين: معدل الدخل الصافي الى الاصول مضروباً في معدل الاصول الى رأس المال. وعليه فان أية عملية توظيفية للبنك تؤدي الى زيادة قيمة البسط أو تخفيض قيمة المقام تؤدي الى زيادة العائد. وبصفة عامة يمكن القول بأن زيادة الارباح تتوقف على توسع البنك في استخداماته. وفي الفترات الأخيرة نلاحظ من قراءة مختلف الميزانيات للبنوك التجارية في العديد من البلدان، اتجاه الأرباح الصافية نحو الزيادة. فمعدلات الارباح تتراوح بين ١٠ الى ٢٠٪ حسب طبيعة النشاط

الاقتصادي والنقدي في كل بلد. كما نلاحظ ايضاً ان الارباح المصرفية، والتي كانت تقل عن الارباح الصناعية،اصبحت متفوقة عليها الآن، بسبب ارتفاع اسعار الفائدة، وزيادة حجم الائتمان والقروض، وتعدد وتنوع العمليات التي تقوم بها البنوك، وزيادة حجم العمولات والمكاسب المتحققة من تقلبات سعر الصرف، بالاضافة الى استخدام الميكنة والتكنولوجية والادارة المصرفية الحديثة،واتساع نطاق السوق النقدية.

والمشكلة الاساسية في هذا المجال، تتمثل في ان البنوك التجارية تحقق أرباحها من خلال التوظيفات أو الاصول. وهي تعتمد في ذلك على أموال المودعين. ومن ثم فان هدف تحقيق الحد الاقصى من الارباح، قد يدفعها الى التوسع في حجم التوظيف والائتمان، ودون مراعاة لمصالح المودعين، او توفير ضمانات ضد خطر نقص السيولة، أو العجز عن دفع واسترداد الودائع. وعليه فان على البنك التجاري ان يوفق بين اهداف ثلاثة رئيسية:

- **حماية حقوق المودعين وعدم التعرض لمخاطر ما يسمى «القدرة على ايفاء الديون».**
- **السيولة.**
- **تحقيق الحد الاقصى من الارباح.**

وهذه الاهداف الثلاثة متناقضة. فالأول يمس مصالح اصحاب الودائع الجارية مصدر الاموال للبنك، والثاني يتعلق بمصالح كل المقرضين والمقترضين. والثالث يتعلق بحقوق ومصالح المساهمين ومدراء البنك.

فالهدف الاول «القدرة على ايفاء الديون» أو حماية حقوق المودعين»، تستلزم تجنب التوظيف غير الرشيد وعدم التعرض للافلاس، أو عدم القدرة على الدفع لاصحاب الودائع الجارية. وتقييد حجم الائتمان والقروض،وتفضيل الائتمان قصير الاجل والاوراق الحكومية. وخاصة ان الضمانة الاساسية وهي رأس المال، لا تمثل الا نسبة بسيطة سواء بالنسبة لحجم الاصول أو لحجم الخصوم، أما الهدف الثاني والمتعلق بالسيولة فيفترض قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ومنح القروض والائتمان من جهة،وتوفير السيولة لكي يمكن الوفاء بقيمة ودائعه لدى الطلب من جهة أخرى. وهذا يستدعي منه سياسة متوازنة

لتشجيع الودائع والثقة من جانب، والقيام بالتوظيف ومنح الائتمان من جانب آخر. أما الهدف الثالث أي «الربح» فيعني ضرورة التوسع في التوظيف، وتحقيق عائد مالي مجزٍ للمساهمين. ومن الواضح ان هذه الاهداف تتعارض فيما بينها. فقد يفضل البنك عنصر السيولة، فيحتفظ بجزء كبير من اصوله في شكل أوراق نقدية او اوراق حكومية واصول ذات سيولة مرتفعة. ولكنه لن يحقق عندئذ اية ارباح تذكر. وقد يفضل البنك ممارسة القروض على نظام واسع، واختيار تلك ذات المخاطر المرتفعة، وبالتالي يستطيع ان يزيد من أرباحه، ولكنه قد يتعرض لأزمة سيولة وتهديد حقوق المودعين. فكيف يمكن التوفيق بين تلك الاعتبارات؟ لا شك ان ذلك يتوقف على نظم مراقبة البنوك التجارية التي تضعها الحكومة، بالاضافة الى رقابة البنك المركزي من جانب، وعلى السياسات والايديولوجيات التي تعتنقها البنوك التجارية من جانب آخر. وقد سبق وشرحنا الأخيرة عندما تكلمنا عن نظريات البنوك التجارية. كما أننا سنتكلم عن رقابة البنك المركزي فيما بعد. يبقى اذن ان نقرر بعض المعايير والقواعد التي تضعها نظم مراقبة البنوك لحماية حقوق المودعين، والذي تتمثل اهمها فيما يلي:

- معامل السيولة : $\frac{\text{قيمة الاصول السائلة والمتحركة}^{(1)}}{\text{قيمة الاصول}}$

حيث يشترط ضرورة توافر نسبة ثابتة او حد أدنى لا يجب أن يقل عن هذه النسبة بين الاصول السائلة والاصول ذات السيولة المرتفعة وبين مجموع التزامات وتعهدات البنك قبل الآخرين بمنحهم القروض. ويمكن ان يكون هذا المعامل أكثر تحديداً اذا كان المقام يتعلق بالقروض قصيرة الأجل.

- معامل اليسار : $\frac{\text{قيمة الاستثمارات والانصبة}}{\text{قيمة الاصول}}$

---

(١) ويقصد بها الاصول التي يمكن تحويلها الى سيولة مرتفعة أو نقود بسهولة.

حيث يشترط ضرورة توافر نسبة ثابتة أو حد اقصى لا يجب ان يتجاوزه هذا المعامل. ويقصد به العلاقة بين حجم التوظيف طويل الاجل (أصول طويلة الاجل ومتوسطة) والجمدة لمدة طويلة، والتي تتمتع بدرجة سيولة قليلة وتحتاج الى جهد ووقت ونفقة لتمويلها الى اصول سائلة، وبين قيمة الاصول.

ـ معامل رأس المال الى الخصوم: $\frac{\text{قيمة رأس المال (بما في ذلك الاحتياطي)}}{\text{الخصوم}}$

حيث يشترط ضرورة توافر نسبة ثابتة أو حد ادنى بين حجم رأس المال بما في ذلك الاحتياطيات وحجم الودائع. وفي ذلك بالطبع ضمانة لحقوق المودعين.

وبالاضافة الى المعايير السابقة، تستلزم النظم ضرورة شهر الميزانية واعلانها، واعلان المركز المالي للبنوك على فترات زمنية.

هـ ـ الخصوم

ربحية البنك التجاري تعتمد على حجم الاستخدامات (الاصول)، والسبب في ذلك يعود الى ان البنك يحصل على سعر فائدة مقابل القروض والاستخدام للاموال المتاحة له. اي ان حجم الاصول يرتبط بقدرات البنك المالية على منح الائتمان والقروض. وقدرات البنك هذه مقيدة بحجم الودائع المتاحة. فالودائع هي مصدر التغذية لعمليات البنك. أو بمعنى آخر هي التي تحدد حجم الاصول. وبصفة عامة فان خصوم البنك التجاري (اذا طرحنا جانباً حساب رأس المال الذي تكلمنا عليه فيما سبق) تتكون من الودائع المصرفية والاقتراض المصرفي.

(١) ـالودائع المصرفية

يعرض البنك في سبيل الحصول على الاموال اللازمة لعملياته، مجموعة متنوعة من الودائع للافراد، ورجال الاعمال، والمشروعات، والحكومة والقطاع العام، والمؤسسات المالية، والبنوك الأخرى. ويتلقى البنك من الاشخاص السالفي الذكر «الودائع الحقيقية»، اي تلك التي تتم في صورة

ايداع حقيقي في شكل نقود قانونية. وهي تنقسم الى:

- **ودائع جارية أو حسابات جارية أو ودائع لدى الطلب**، حيث يمكن سحبها بمجرد الطلب وفي أي لحظة. ولا يتقاضى العميل في مقابل ايداعها أي ثمن. بل تحرم بعض النظم المعاصرة النقدية دفع اي فائدة على الودائع الجارية. وان كان الاتجاه المعاصر يتجه نحو دفع اثمان بسيطة وخاصة بالنسبة للمبالغ الكبيرة. وتحتل ودائع البنوك فيما بينها، وودائع الحكومة مكاناً بارزاً بين الودائع الحقيقية الجارية. ويقصد «بودائع البنك[1] «وما بين البنوك»»، هو قيام احد البنوك بايداع جزء من امواله، والتي اكتسبها عن طريق ودائع الافراد أو غيرهم لديه، في بنك آخر. ويمثل هذا الايداع الثاني توظيفاً بسيطاً ومربحاً عن طريق الفائدة التي سوف يتقاضاها من البنك المودع لديه، والتي تتجاوز ما سبق ودفعه للافراد على ودائعهم. كما ان هذا التوظيف يحقق للبنك مستوى مرتفعاً من السيولة، ويمكنه بالتالي من مواجهة طلبات السحب في أي لحظة، عن طريق تسييل وديعته لدى البنك الآخر، أي سحبها لتسديد التزاماته. وهذه الطريقة تفيد البنوك الصغيرة وحديثة النشأة أو التي تعمل في نظام سوق نقدية نامية، أو لا تتوافر لها فرص التوظيف المناسبة أو فروع البنوك الاجنبية. عندئذ تلجأ البنوك الى هذه الوسيلة، والتي تجعلها مجرد مجمع للمدخرات، دون امكانيات الاستخدام. وهي تؤمن لها امكانيات التوظيف المأمون، وتجنبها خطر التوظيف غير الرشيد. وغالباً ما تتم هذه الوسيلة بين فروع البنوك ومراكزها الرئيسية وخاصة بالنسبة للبنوك متعددة الجنسيات، والتي تقسم السوق الدولية، الى سوق لتجميع الادخارات، وسوق للتوظيف والاستثمار.

أما الودائع الحكومية وودائع القطاع العام والمحليات، فقد نمت بصورة كبيرة، نتيجة زيادة نشاط الدولة الاقتصادي والتوسع في الاقليمية واللامركزية. وهذه الودائع أصبحت تمثل نسبة كبيرة من ودائع البنوك في الاقتصاد البترولي (المملكة العربية السعودية)، حيث ينمو النشاط النقدي والفائض الحكومي بصورة كبيرة. وتساعد هذه الودائع المتراكمة وقليلة السحب، والتي غالباً ما تكون بدون ثمن (فائدة) أو بثمن رمزي، البنوك

التجارية على التوسع في عملياتها. وفي بعض الاحيان تدفعها الى تنمية الائتمان متوسط الاجل.

- الودائع لأجل والودائع الادخارية، والاولى يشترط فيها مدة معينة قبل سحبها واخطار سابق. ويتقاضى صاحبها ثمناً، اي سعر فائدة يعادل هذا الأجل. أما الودائع الادخارية فهي تجميع للمدخرات بالمعنى التمويلي، ويودعها الافراد لآجال طويلة. ويتقاضى عنها العميل أو المودع ثمناً، أي سعر فائدة يتجدد بتجدد المدة. وان كان هذا لا يمنح صاحبها من سحبها. وانما يترتب على سحبها حرمان المودع من سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه مقابل التنازل عنها للبنك لمدة معينة.

والملاحظ ان الودائع الادخارية، ولأجل أقل تجانساً من الودائع الجارية، فهي متعددة ومتنوعة وتأخذ أشكالا عديدة. والعامل المشترك بينها هو حصولها على عائد يتمثل في سعر الفائدة. والاخير تتوقف قيمته على عدة عوامل من أهمها مستوى السوق النقدي، وسياسة البنك المركزي وسعر الخصم، السياسة الحكومية، حجم السيولة، حالة الاسواق الخارجية، مدة الوديعة، حجم الوديعة، شخصية المودع، تقلبات العملة ومعدلات التضخم.

ومن أهم صور هذه الودائع دفاتر التوفير والادخار، وهي أكثر صور الودائع الادخارية انتشاراً في البنوك التجارية. ويقوم بها الافراد من دون الشركات والمؤسسات. وطبيعة هذه الودائع تجمع بين الحساب الجاري والعائد في نفس الوقت. فلا يوجد لها أجل محدد. وعملياً فان عملية الايداع هنا متكررة. وتضاف العمليات الايداعية التالية الى قيمة الوديعة الاصلية. كما يمكن ان تكرر ايضاً طلبات السحب. اذ يمكن سحب الوديعة أو جزء منها عند طلب المودع. وهذه الودائع الادخارية تحصل على سعر فائدة منخفض نسبياً بالمقارنة بالودائع الادخارية الأخرى، وذلك بسبب طبيعتها الجارية والادخارية في نفس الوقت.

وهناك صورة أخرى لتلك الودائع تتمثل في شهادات الايداع أو شهادات متنوعة ذات طبيعة ادخارية. وهي عبارة عن سندات تصدرها البنوك

التجارية لأجل معين أو غير معين. ويحصل عليها عادة الافراد والمشروعات، لما تحققه من عائد مجزٍ. ولا يمكن لمالكي هذه الشهادات أن يسحبوا اموالهم، أي استبدال الشهادات بقيمها النقدية، قبل فترة زمنية معينة. وهي تصدر بقيمة محددة واجمالية. وبعض نوعيات هذه الشهادات تقبل المفاوضة والبيع في السوق النقدية.

- **الودائع الائتمانية**، وهي ليست نتيجة ايداع حقيقي، وانما هي ناشئة عن فتح حسابات ائتمانية، واستخدام هذا الائتمان من جانب الافراد والمشروعات للقيام بنشاطهم الاقتصادي، واحتمال تقدم أصحاب الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات للمطالبة بسداد قيمتها.

(٢) - القروض المصرفية

تعتبر القروض بين المصارف من أهم مصادر الاموال للبنوك التجارية في الوقت المعاصر. حيث يمكن ان يلجأ البنك التجاري، في حالة العوز، الى البنك المركزي، مقترضاً المبالغ التي يحتاج اليها تحت شروط معينة يضعها البنك المركزي. ويمكن أيضاً للبنك التجاري ان يقترض من غيره من البنوك عندما يحتاج الى أموال للتوظيف، أو عندما يواجه بعجز في السيولة. ويمكن ان تحدث حسابات دائنة أو مدينة، يترتب عليها التزامات على أحد البنوك في مواجهة حقوق لبنك آخر، نتيجة المعاملات المالية والتحويلات والتسويات وتخفي هذه العمليات في طياتها قروضاً بين البنوك المشتركة في تلك العمليات. وتتم ايضاً عمليات القروض المصرفية بين البنوك وفروعها ومراسليها.

و - الاصول

يرتبط هدف تحقيق الارباح بالنسبة للبنك التجاري بجانب الاصول. حيث انه في هذا الجانب يتحقق التوظيف وتعدد الاستخدامات، والتي ستولد الدخول للبنك. ومع ذلك يجب مراعاة الاحتياط عند اختيار الاصول أو توزيع الموارد بين مختلف بنوده. كما يجب تحديد الاولويات واقامة أوزان مختلفة لكل نوعية من الاصول. اذ ان الاستخدام أو التوظيف يتضمن عنصر المخاطرة، وامكانية عدم القدرة على السداد أو استرداد الاموال الموظفة،

والتي هي في الحقيقة مستمدة من مصادر الاموال (اموال الغير) اي من الودائع. وتتمثل أهم بنود الاصول أو أوجه التوظيف فيما يلي:

(١) ـ السيولة من الدرجة الاولى (نقدية ـ احتياطي)

وتتمثل في الارصدة النقدية والتي في حوزة البنك التجاري أو تحت سيطرته، سواء كانت ناشئة من الحصول على رأس المال، أو حصل عليها من ايداعات الافراد والمشروعات، والتي تصبح حقاً له يستخدمه في اوجه استعمالاته المختلفة، وخاصة ما يتعلق منها بالاقراض، ومواجهة طلبات السحب العادية، وحاجة المعاملات اليومية للبنك. ومع ان الصورة العامة لتلك الاصول تتخذ شكل النقدية سواء في الصندوق او لدى البنك المركزي (كاحتياطي)، إلا انه يمكن ان يضاف اليها ايضاً الاصول التي في مرحلة الجباية والتحصيل مثل الشيكات المستحقة على البنوك الاخرى. وهذه الاصول بالنظر الى شكلها النقدي السائل، لا تحقق أي عائد للبنك. ولذلك يجب على البنك ألا يجمد كثيراً من امواله في تلك الاصول وإلا تعرض للخسارة.

ومع ذلك فان القانون يفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ارصدتها المستمدة من ودائع في شكل رصيد نقدي سائل، لحماية حقوق المودعين، وتجنب التوظيف غير الرشيد، ونطلق على هذه النسبة وصف «الرصيد النقدي الاجباري» أو «الاحتياطي الاجباري». وهذه الارصدة في حالة ايداعها البنك المركزي، تعتبر حقاً للبنك التجاري قبل البنك المركزي. ويجوز له أن يستخدمها اذا لزم الأمر، وهذا الاحتياطي يتزايد مع تزايد حجم الودائع، كما يتغير موسمياً بحسب حاجة المعاملات. ولذلك فهو يقرر على أساس نسبة متوسط وتبلغ تقريباً حوالي ١٧٪ في البنوك الامريكية والمصرية.

وبجانب الاحتياطي أو الرصيد الاجباري، هناك الاحتياطي الفعلي أو العملي. وهي عبارة عن أصول نقدية سائلة، تحتفظ بها البنوك التجارية، وتزيد في قيمتها عن النسبة القانونية المقررة. وتهتم بتوفيرها البنوك الصغيرة خاصة، والتي تخشى من مخاطر التوظيفات وتتبع سياسة محافظة في التوظيف.

أما البنوك الكبيرة وذات رؤوس الاموال الضخمة، والخبرات المتقدمة فهي لا تعطل كثيراً من ارصدتها عن التوظيف ولا تجمد تلك الارصدة في صورة اصول نقدية سائلة.

(٢) - السيولة من الدرجة الثانية (أوراق حكومية قصيرة الأجل - الاوراق التجارية والكمبيالات المخصومة) وهي نوعيات من التوظيف قصير الأجل، ذات سيولة مرتفعة، حيث يمكن تحويلها الى سيولة درجة أولى (نقدية) في أسرع وقت وبأقل جهد ونفقة ممكنة. وهي تحقق هدفاً مزدوجاً: السيولة المرتفعة لضمان السداد والاسترداد، وتحقيق العائد من الاستغلال. ومن أمثلة تلك الاصول أذون الخزانة والأوراق الحكومية قصيرة الأجل، والأوراق التجارية والكمبيالات المخصومة، والقبول المصرفي.

غير أن اهم هذه الاوراق في المعاملات،الكمبيالات والاوراق التجارية القابلة للخصم. وهي نوعية من قروض التجارة، تمثلها سندات تعبر عن التزام معين على طرف ما، لصالح طرف آخر، ولأجل معين، والتي يتنازل عنها الاخير للبنك التجاري، ويتقاضى قيمتها حاله، ويحل محله البنك التجاري في الدائنية ويتحمل آجل الدفع، مقابل سعر الفائدة أو الخصم. واذا اراد البنك تسييلها، اي تحويلها الى نقدية، ما عليه الا ان يعيد خصمها لدى البنك المركزي. وتعتبر هذه الاوراق من أهم صور الائتمان المصرفي التي تساهم في تمويل التجارة.

ويتوقف حجم هذا التوظيف على سياسة كل بنك وامكانياته، وعلى عادات المتعاملين، والموقف المنتظر لأصحاب الودائع، والتقلبات التي يتعرض لها أصحاب القروض. وفي جميع الأحوال يجب ان نلاحظ انها ترتبط: أولا بالاهداف الموسمية، ويقصد بها حركة الودائع والقروض، وتوقيت تدفقها، سواء من حيث الدخول أو الخروج من ذمة البنك التجاري، والتي وان كانت تختلف من موسم الى آخر، فهي تتكرر خلال الفترات المختلفة بصورة منتظمة. مثال ذلك بعض نوعيات الزراعة او التجارة والتي تحتاج في فترات معينة الى التمويل لشراء البضاعة أو عناصر الانتاج. فتزداد الحاجة الى الاقتراض

واستخدام الاوراق التجارية للتعبير عن هذه القروض، حتى نصل الى مرحلة تسويق الانتاج وتصريفه، فنأتي الى مرحلة التحصيل واسترداد القروض وزيادة الودائع. وهذه العمليات تتكرر أيضاً في قطاع التجارة بالنسبة لمواسم الاعياد. وعلى البنك ان يتمتع بالقدرة على تسييل أصوله لمواجهة القروض الجديدة من جهة، وطلبات السحب من جهة أخرى. ثانياً مواجهة احتمالات تغير الاحتياطي الاجباري طبقاً لتغير السياسة النقدية. وثالثاً مراعاة دورة الاعمال من حيث الانكماش والتوسع في الفترات المختلفة، وما يترتب على ذلك من تغيرات في احتياجات التمويل.

(٣) ـ القروض

النشاط الرئيسي للبنك التجاري هو «منح القروض» والائتمان. أما الاولوية المعطاة للسيولة من الدرجة الاولى أو من الدرجة الثانية، فالمقصود منها عملية توظيف بسيط، ذات عائد متواضع، تضمن للبنك امكانية السداد ومواجهة طلبات السحب. أما هنا فالأمر يتعلق بتوظيف حقيقي، يحقق عائداً مناسباً ولكنه في نفس الوقت يمثل خطورة معينة.

والقروض أو السلفيات التي يمنحها البنك التجاري لعملائه، يحصل في مقابلها على ثمن، أي سعر فائدة. يحتسب على أساس مدة وطبيعة وقيمة القرض. وهذه القروض قد تكون في شكل نقود قانونية، أو في شكل اعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية أو مجرد فتح حسابات دائنة يجوز السحب عليها بالشيكات. وفي الحالة الأخيرة، يؤكد البنك لرجل الاعمال مقدماً، انه يمكنه ان يقترض في حدود حد اقصى وفي اي وقت. ويدفع رجل الاعمال أو المقترض الفائدة على الاموال التي يسحبها بالفعل، وتستحق الفائدة من تاريخ السحب. وهذه الطريقة مفيدة لكل من رجل الاعمال أو المقترض والبنك. فبالنسبة لرجل الاعمال أو المقترض يستطيع أن يقدر الوقت المناسب للسحب وكذلك القيمة التي يريدها والتي تتفق مع احتياجاته الفعلية، ويستطيع أن يواجه ظروفه الموسمية والمتقلبة. أما بالنسبة للبنك فهو يستطيع ان يغلق الاعتماد في أي وقت، وعادة ما يطلب البنك «تنظيف الحساب»[1]. وهذا

(١) Clean-up.

يعني أن يطلب البنك من عميله ضرورة سداد قيمة القرض مرة على الاقل سنوياً. والهدف من ذلك ان يتأكد البنك ان امواله المخصصة لاقراض المشروع، لم تصبح بصفة دائمة جزءاً من رأس مال المشروع نتيجة تجدد فتح الاعتماد. وفي جميع هذه القروض، يشترط البنك، ان يكون لدى المقترض وديعة أو حساب تعادل قيمته نسبة معينة من قيمة القرض، كأن تكون ١٠ أو ٢٠٪. ونطلق عليه وصف الميزان التعويضي

والقروض سالفة الذكر تكون في بعض الاحيان مضمونة باسم الشركة أو حقوق الملكية الصناعية، والتجارية، أو بعقار، أو مستندات، أو ببوالص التأمين أو غيرها. بحيث ان العميل اذا لم يسدد القرض في موعده المحدد، يمكن للبنك أن يبيع هذه الحقوق ويتقاضى حقوقه أي قيمة القرض. إلا أنه في أغلب الاحيان تكون القروض غير مضمونة بحق أو شيء مادي، وانما تتوقف على شخصية المقترض وعلى الغرض من القرض. ويقوم البنك بدراسة كافية للمركز المالي والقانوني للمقترض، ومدى احتمالات نجاح مشروعه، والدخول المتوقعة التي سيحققها له استغلال قيمة القرض.

والقروض المقدمة من البنك تنقسم من حيث الغاية النهائية أو الغرض من القرض الى نوعيات كثيرة من الائتمان من اهمها: القروض الصناعية والتجارية (قروض الاعمال)، القروض الزراعية، القروض العقارية، قروض الافراد والمستهلكين، القروض المالية أو المقدمة الى المؤسسات المالية والمتخصصة.

وتمثل قروض الاعمال اكثر نسبة من نشاط البنك الاقراضي. وفي حالة ما اذا كانت قروض الاعمال هي قروض تجارية، فهي مخصصة لتمويل وتسويق التجارة الداخلية، والخارجية (الاعتمادات المستندية). وهي تشمل مراحل شراء البضاعة، تجارة الجملة، وتجارة التجزئة، والشحن والتأمين والتخليص، والتداول. وهي قروض قصيرة الاجل، ولا تتجاوز في العادة مدة السنة، حيث ان دورة الاعمال في التجارة هي دورة متجددة. وفترة استرداد رأس المال هي فترة قصيرة، في حالة ما اذا كانت قروض الاعمال هي قروض صناعية، فالأمر يستلزم بعض الدقة والتوضيح. فالقروض الصناعية قد تكون لمواجهة عمليات الانتاج الجاري، او الاستهلاكات أو الاستبدال أو التجديد، أو

لعمليات التجهيز والانشاءات. وفي هذه الحالة فان الامر يتعلق باستثمارات متوسطة أو طويلة الأجل. وهي عمليات مهمة لتمويل التنمية أو النمو الاقتصادي. ولذلك فالقروض المقدمة تعتبر « قروضاً ذات طبيعة زمنية أو أجلية »[1]. وكان يمكن الالتجاء بشأنها الى سوق رأس المال. ولكن المشروعات تفضل الاقتراض من البنوك التجارية عن الاقتراض من سوق رأس المال أو السوق المالية، على أساس توافر الادخارات في السوق النقدية، وإمكانية تجديد القرض على فترات زمنية معينة، بحيث تتمتع بطبيعة القروض طويلة الأجل، ولكن بحسب الاصل تعتبر قروضاً قصيرة الأجل ولكنها متجددة. وفي الوقت المعاصر فان البنوك التجارية تمنح المشروعات تلك القروض لسببين: الاول المساهمة في تمويل استثمارات (زيادة رأس المال) الاجهزة والآلات وعناصر التجهيز، والثاني ان كثيراً من المشروعات تستخدم هذه القروض كوسيلة اولى أو مرحلية لكي تنتقل في مرحلة تالية الى سوق رأس المال بعد نجاح المشروع في مراحله الأولى. فيمكنها أن تقترض من البنك التجاري لمدة سنتين أو ثلاث لتمويل المرحلة الاولى من التشييد والتجهيز، ثم تتوجه بعد ذلك الى سوق رأس المال طارحة السندات المختلفة، لتسديد القرض المصرفي، وتوفير الاموال للمرحلة القادمة. فالاقتراض المصرفي التجاري يعتبر عاملاً مساعداً ومبدئياً للقيام بالاستثمار الصناعي.

والنوع الثاني من القروض هي القروض الزراعية. وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل، وقليل منها مخصص للأجل الطويل. والهدف منها تمويل المحصول والانتاج الزراعي الجاري، والاجهزة والابنية والتحسينات. وهذه القروض تمثل نسبة ضئيلة من أصول البنك التجاري، لأنه غالباً ما توجد بنوك ومؤسسات زراعية متخصصة ومتغلغلة في القطاع الزراعي، للقيام بهذه المهام. ولكن دور البنوك التجارية هام جداً لتوفير السيولة بطريقة موسمية لتمويل المحصولات الزراعية (واحياناً باتفاق مع البنك المركزي كما في مصر لتمويل محصول القطن). وخاصة عندما تقصر الفترة بين مرحلة الانتاج (الحاجة الى القروض) ومرحلة التسويق (مرحلة

---

(١) Term Loans.

السداد). وتصبح وظيفة البنوك التجارية التمويلية مهمة للغاية في القطاع الزراعي عندما لا تتواجد البنوك والمؤسسات المالية الزراعية.

والنوع الثالث يتعلق بالقروض العقارية، وهي القروض المقدمة الى الافراد والمشروعات، لتمويل شراء وتجارة الاراضي والمباني واقامة المنشآت. وهذه القروض زادت نسبتها في البلاد الصناعية المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، وتتميز بارتفاع أسعار الفائدة. ولكنها لم تتطور بنفس الدرجة في البلاد النامية، حيث توجد مؤسسات متخصصة في هذا المجال. وهي غالباً مؤسسات عامة أو حكومية.

أما النوع الرابع، فهو يتعلق بالقروض المقدمة الى الافراد لتمويل احتياجاتهم ومشترواتهم الاستهلاكية، وخاصة من السلع المعمرة. وقد انتشرت هذه الوسيلة في اطار نمو «مجتمع الاستهلاك» وبذل المجهود من اجل البيع، ازاء انخفاض الدخول الفردية وعجزها عن مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة مثل السيارات والثلاجات واجهزة الاتصال والاعلام وغيرها. فيلجأ الافراد الى ما يسمى «بالدخل الافتراضي»، وهو شراء قوة شرائية حالة من البنوك، مقابل بيع قوتهم الشرائية المستقبلة، مضافاً اليها سعر الفائدة. وهو غالباً ما يكون مرتفعاً، نتيجة معدلات التضخم المرتفعة وارتفاع الاسعار، وضآلة مرونة الطلب. ويدخل في اطار هذا النوع من الائتمان ما ظهر حديثاً في امريكا واوروبا تحت اسم بطاقات الائتمان(١)، حيث تستبدل النقود، ببطاقات أئتمان مضمونة من البنوك، يستخدمها المستهلك في شراء كافة احتياجاته، حتى تلك المتعلقة بحياته اليومية، على أن يسدد قيمة تلك السلع للمؤسسة المصرفية خلال فترة معينة، مقابل عمولة أو فائدة. وتقوم الأخيرة بتسوية حسابات المستهلك قبل المؤسسات التي يتعامل معها.

يبقى النوع الخامس والأخير ويتمثل في القروض المقدمة للمؤسسات المالية والمتخصصة، مثل شركات بيع وتجارة الاوراق المالية، أو شركات التأمين، أو مؤسسات الادخار. ولكن هذه القروض تقدم غالباً بواسطة البنوك الكبيرة

---

(١) Credit-Cards.

التي ترتبط بالمؤسسات المالية بعلاقات وثيقة (شركات قابضة مثلا).

وفي نهاية تحليلنا للقروض يجب ان نتنبه الى ان هناك بعض القروض التي تقدمها البنوك التجارية للمؤسسات غير الاقتصادية (الاجتماعية) لتمويل احتياجاتها المختلفة. مثال ذلك القروض المقدمة الى المؤسسات التعليمية والدينية ومؤسسات الخدمات وغيرها.

(٤) ـ الاستثمارات (محفظة الاوراق المالية)

يخصص البنك التجاري نسبة معينة من امواله لتوظيفها في شراء الاوراق المالية والسندات. وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، ويصعب تحويلها الى سيولة من الدرجة الاولى حيث تحتاج الى الوقت والجهد، وتتعرض للتقلبات في القيمة، وهي تنطوي على احتمالات الخسارة والربح. وتمثل قروضاً طويلة الأجل. والاصل ان تقوم بها بنوك الاستثمار والمؤسسات المالية المتخصصة.

(٥) ـ الاوراق الحكومية وقروض المحليات والقطاع العام

ذكرنا أن أذون الخزانة تدخل في عناصر السيولة من الدرجة الثانية، وتعتبر من أهم عناصر التوظيف لدى البنك التجاري. غير اننا هنا نتعرض للاوراق الحكومية الأخرى ذات الأجل المتوسط أو القصير، والتي تأخذ حكم الأصول المالية، من حيث ان تسييلها يحتاج الى السوق المالية. مثل سندات الحكومة وسندات الانتاج، وسندات التنمية. وهي سندات قد تكون لمدة ثلاث أو خمس سنوات أو عشر. يضاف اليها القروض التي تقدمها البنوك التجارية الى القطاع العام لتمويل نشاطه التجاري والصناعي، وكذلك القروض المقدمة للمحليات لتمويل نشاطها الاجتماعي في الاسكان والتعليم والخدمات والبنية الاساسية. وتساهم البنوك التجارية الآن بجدية في عمليات الاقراض هذه. وخاصة ان بعض البنوك يتوافر لها ودائع حكومية كبيرة وبذلك نأخذ بقاعدة «الغرم بالغنم». كما ان البنوك التجارية التي تساهم في مثل هذه العمليات، يؤمن لها البنك المركزي ـ تحت تأثير السياسة النقدية والاقتصادية ـ السيولة اللازمة من خلال قنوات أخرى عند تعرضها لمخاطر عجز السيولة.

٣ ـ وظائف وعمليات البنوك التجارية(١)

البنوك التجارية هي مؤسسات غير متخصصة في عمليات معينة، ولكنها متخصصة في مجموعة عمليات، نطلق عليها تعبير الخدمات المصرفية. ودور البنوك هنا الوساطة بين طائفتين من الاشخاص الاقتصادية.

اشخاص ترغب في ترتيب حقوق لها قبل البنك التجاري، وأشخاص ترغب في ترتيب ديون عليها قبل هذا البنك. ويقوم البنك بدفع مقابل استخدامه لهذه الحقوق، ويحصل على أثمان مقابل ما يقدمه من خدمات.

فبجانب وظيفة البنك الرئيسية في خلق نقود الودائع (والتي سنرى كيف ستتحقق)، وما يترتب على ذلك من قبول ودائع الافراد، وتجميع مدخراتهم النقدية (المصدر الاساسي لتحقيق نوعية من غطاء الاصدار)، يقدم الكثير من الخدمات التي تتعلق بعمليات الاقراض والاقتراض بمختلف انواعها، كخصم الاوراق التجارية، واصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتماد، والاعتمادات المستندية، واصدار انواع مختلفة من الصكوك لتجميع مدخرات الافراد.

وهو يقوم بتوظيف الاموال التي يحصل عليها في الاقراض، وشراء الاوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل، كذلك يوظف أمواله في شراء اصول ذات سيولة مرتفعة كأذون الخزانة، سواء لحسابه أو لحساب عملائه.

وبصفة عامة فهو يقوم بكافة الخدمات التجارية الجارية، والتي ترتبط

---

(١) لن نتعرض لهذه العمليات الا بصورة عامة من الناحية الفنية والاقتصادية، تاركين لمن يهمه الأمر، في هذا الموضوع، الرجوع الى الكتب المتخصصة في القانون التجاري وعمليات البنوك وقد اعتمدنا على المراجع الآتية في كتابة هذه الفقرة مع ملاحظة ان القانون يرتبط هنا وثيقاً بالاقتصاد والعكس:

— J. Ferronnière et E. de Chillaz: Les operations de banque Dalloz, Paris, 1976.

— J. Branger: Traité d'économie bancaire. P.U.F., Paris 1966.

— A. Boundinot C. Frabot: Technique et pratique bancaires, Sirey 1974.

— R. Rodière et J.L. Rives-Lange: Droit Bancaire, Dalloz 1975.

بتأدية النقود لوظائفها. وهذه الخدمات تتحقق بعدة عمليات، من خلالها تترتب للبنك حقوقاً تمثل أصوله، أو يترتب عليها التزامات تعتبر خصوماً عليه. ومجموع هذه الأصول والخصوم هو الذي يكون ميزانية البنك التجاري كما سبق ورأينا. وفي هذه الفقرة سنحاول ان نتناول بالشرح اهم تلك العمليات، متجاوزين عن ميزانية البنك التجاري، ودون تفرقة بين جانب الخصوم أو الاصل، حيث اننا نبحث في ميكانيزم العمليات ذاتها. وسوف نقسم هذه العمليات والتي تعني ايضاً وظائف البنك التجاري، الى قسمين رئيسيين:

- العمليات المصرفية العادية.
- خلق نقود الودائع (باعتبار الاخيرة عملية معقدة وفنية).

أ ـ العمليات المصرفية العادية

(١) ـ الحسابات المصرفية

عملية الايداع المصرفي، تفترض ان يتنازل العميل عما لديه من أموال الى البنك التجاري، لكي يحتفظ له بها. وله (أي العميل) ان يستخدمها في مدفوعاته، وتسوية معاملاته المالية (حسب شروط معينة ونوعية الحساب). وهي تفترض أيضاً ان يساعده البنك في هذه المهمة. ولسوف يترتب على عملية الايداع فتح ما يسمى «الحساب المصرفي». وان كان الايداع المسبق ليس شرط لفتح الحساب في جميع الاحوال.

وفتح الحساب المصرفي يحقق للعميل عدة فوائد. فالعميل يمكن ان يستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك، فيا يتعلق بتسوية وتنظيم معاملاته المالية المستقبلة. ويمكن للعميل ان يقوم بعمليات ايداع تالية، تضاف قيمها الى قيمة الوديعة الاصلية او الابتدائية. ويحصل العميل من فتح الحساب على خدمات مصرفية كثيرة، من أهمها حيازة دفتر شيكات او دفتر من نوع خاص (دفتر ادخاري مثلا). ويمكن ان يستخدم دفاتره في تسوية معاملاته (كنوعية من الضمان وتنظيم الحسابات وتحقيق الامان). ويمكن للعميل ايضاً ان يحصل على عائد (فائدة) عن الاموال المودعة في الحساب. وخاصة اذا كان هذا الايداع لا

يتعلق بحساب جاري، وانما بحساب ادخاري (دفتر ادخاري - او حساب ادخاري اسكاني).

أما بالنسبة للبنك التجاري فان هذا الايداع، وما يترتب عليه من فتح حساب، سوف يوفر له موارد مالية يغذي بها عمليات الاقراض والأئتمان. وعادة ما يضع البنك تحت تصرف اصحاب الحسابات اشكال مختلفة من التوظيف. وغالباً ما تسحب مبالغ محدودة من الحساب لمواجهة احتياجات العميل اليومية والعادية، ويتبقى دائماً رصيد (اي فائض)، يمكن ان يستغله البنك في أوجه التوظيف المختلفة. بالاضافة الى ذلك هناك العمولات التي يخصمها البنك من المقبوضات او المتحصلات التي يقوم بها لصالح عميله. (مثل تحصيل الكمبيالات).

والحسابات المصرفية متنوعة. والتفرقة الاساسية هي بين الحسابات الجارية بالمعنى العام والحسابات الادخارية. ولا توجد مشكلة بالنسبة للأخيرة. فهي حسابات تحقق عائداً لأصحابها، يتمثل في سعر الفائدة الاتفاقي. وقد تكون لها مدة محددة او لا تكون (مثل دفاتر التوفير). وبعض هذه الحسابات تجمع بين الطبيعة الادخارية وامكانية السحب في اي لحظة. ومن أهم أمثلة الحسابات الادخارية حسابات التوفير (دفاتر التوفير)، وحسابات الادخار الاسكانية، أي المخصصة لهدف معين هو تملُّك وحيازة العقارات.

أما الحسابات الجارية، فهي تثير الكثير من المسائل القانونية والفنية والاقتصادية. وبحسب الاصل، يفرق الفقه القانوني بين نوعين منها: الحساب الجاري بالمعنى الدقيق، وحساب الوديعة. فالأُول يتعلق بطائفة التجار، حيث يطلب التجار من البنك فتح حساب لهم، يكون بوتقة لتحصيل حقوقهم، ويقوم بسداد مدفوعاتهم. وهي عمليات متكررة، بتكرر النشاط التجاري. ويتعدد فيها السحب والايداع. وتتغير القيود. ويتحدد عند كل تسوية الرصيد الدائن أو المدين. والحساب الثاني (الوديعة) يتعلق بالافراد. هدفه الرئيسي هو تسجيل كافة عمليات التحصيل والدفع، والتي تزيد او تنقص من قيمة الوديعة الاصلية. وعملياته ليست متكررة مثلما هو الحال بالنسبة للتجار.

وهو وان كانت التفرقة لم تصبح ذات اهمية في الوقت الحاضر، إلا أن

الحسابين يشتركان في انهما يمثلان طريقة وميكانيزم لتسوية المعاملات المالية. فلا داعي لمراجعة كل عملية، سوف يترتب عليها حقوقاً أو التزاماً على أو لأحد الطرفين، على حدة واستقلالا، وعمل تصفية أو تسوية منفصلة. اذ يكفي ان تسوى كل مجموعة من العمليات مرة واحدة. وعندها (اي التسوية) تظهر الرصيد الدائن أو المدين مرة واحدة. ولكن الحسابين مع ذلك يختلفان، من حيث أن الحساب الجاري بالمعنى الدقيق، وعلى خلاف حساب الوديعة، يعتبر طريقة وميكانيزم للضمان. فكل عملية دائنة، هي بالضرورة، ضامنة، لعملية مدينة. واذا كانت هذه هي نظرة كل طرف من أطراف العلاقة (البنك والعميل) الى المعاملات المستقبلية، فان الحساب، ومع تعدد العمليات، سوف يتوازن في النهاية. فالأمر هنا يؤسس على الثقة المتبادلة. وهذه الخاصية لا تتوافر في حساب الوديعة للافراد. فهذا الحساب هو نتيجة ايداع مبلغ معين من المال عند فتح الحساب، ثم استخدام هذا المبلغ بالسحب أو الاضافة.

وعلى اية حال فالحساب الجاري بصفة عامة، هو اتفاق بين طرفين « البنك والعميل »، على ان تسوّى العمليات التي تتم بين أطرافه، عن طريق قيود تتم سواء في جانب الدائن او المدين. وطبقاً لنتيجة العملية، وعلى أساس هذه القيود المتبادلة، يتحدد الرصيد (الفائض) والذي يعتبر نتاج عملية التعويض بين الحقوق والديون. ومن الملاحظ ان العمليات، والتي تترجم الى قيود من خلال تدخل البنوك، تنشأ اما من علاقة العميل بالبنك، أو من علاقات العميل بالآخرين. وعليه فكافة القيود التي من شأنها زيادة حقوق العميل، مثل الايداع الجديد، أو تحصيل مدفوعات على الغير لصالح العميل، أو ايداع شيكات مستحقة على الغير لصالح العميل، أو تحصيل كمبيالات لصالح العميل، أو تحصيل كوبون أرباح مستحق للعميل، أو عائد بيع السندات والاوراق المالية لصالح العميل... وغيرها من المتحصلات، تقيد في جانب الدائن، باعتبارها حقوقاً تولدت عن عمليات معينة، لصالح العميل وقبل البنك. أما القيود في جانب المدين، فتتعلق بمسحوبات العميل ذاته، أو نتيجة اصدار شيكات من العميل لصالح الغير، أو قيام البنك بتسديد ايصالات على العميل، او تسديده لكمبيالات مستحقة على العميل، أو تسديد مشتروات

العميل في البورصة من الاوراق المالية. فالحساب الجاري يفسر اذن برغبة الطرفين، العميل والبنك في اجراء عملية تعويض بين الحقوق والديون.

والحساب الجاري قد يفتح في البداية نتيجة ايداع مبلغ من العميل الى البنك (حساب الوديعة). كما يمكن ان يفتح دون دفع اية مبالغ مستحقة (مثل الحساب الجاري للتجار). ويظل الحساب قائماً ويعمل حتى يغلق. والاغلاق يتم بارادة الطرفين أو بنضوب الاموال.

يتبقى اذن تحديد مشكلة العائد من الحساب الجاري. ومن الطبيعي ان من يترك أمواله تحت تصرف البنك، يجب ان يحصل على المقابل أو العائد. هذا العائد ليس من الضروري ان يتمثل في سعر الفائدة. بل أن هناك بعض النظم المصرفية، والتي تحرم منح الفوائد على الحسابات الجارية. ويتمثل العائد المتحقق في الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الى عميله؛ ابتداء من حيازة الشيكات واستخدامها في مدفوعاته، وما يحققه ذلك من ضمانات وأمان وتنظيم حسابات للعميل، ومروراً باجراء المدفوعات وقبض المبالغ المستحقة للعملاء، ونهاية بمنح الأئتمان والقروض لأصحاب الحسابات، بضمان حساباتهم. وهناك بعض النظم المصرفية والبنوك التي تمنح فوائد على الرصيد الدائن المؤقت في الحساب. والسعر هنا اتفاقي. ومع ملاحظة ان البنوك التجارية تتقاضى الفوائد، على الرصيد المدين المؤقت. ولا تسري الفوائد من تاريخ العملية التي ادت الى تغير الرصيد المؤقت، ولكن تسري من تاريخ لاحق[١]، بالنسبة للرصيد الدائن للعميل، ومن تاريخ سابق[٢] بالنسبة للرصيد المدين. والفكرة من ذلك أن البنك لا يستخدم الوديعة فور دخولها لديه.

(٢) ـ الائتمان

الأئتمان يعني الثقة. ومنح البنك لعميله ائتماناً معيناً، يعني ان البنك يثق في مقدرة عميله، فيعطيه رؤوس الاموال او يعطيه كفالة وضمانة قبل الغير. وبذلك فان عملية الأئتمان تنقسم الى نوعين: ائتمان في شكل تقديم قروض نقدية

---

(١) اليوم اللاحق للاستحقاق — Date de valeur.

(٢) اليوم السابق للدفع — Valeur Veille.

بطريقة مباشرة أو اعطائه تقدمه على الحساب أو الدفع من تحت الحساب، أو خصم كمبيالة لصالحه. والثاني لا يقدم فيه البنك أية أموال الى عميله، وانما يمنحه الكفالة والضمان قبل الغير، فيلتزم مثلاً لصالح العميل عن طريق قبوله كمبيالة صادرة من العميل، أو يقدم ضمانته قبل المشروعات والسلطات العامة بالنسبة لعملية معينة. وفي الواقع فان هذه التفرقة تختفي في النهاية، لأنه حتى في ضمانة البنك، فان ذلك قد يؤدي بالبنك الى الالتزام بدفع مبلغ معين للغير من أجل عميله. ومن ثم يتحول الضمان الى قرض غير مباشر.

والأئتمان يمكن ان يتخذ تصنيفات متعددة، تبعاً لمدة القرض، والغرض من الأئتمان وشخصية المستفيد. وعلى هذا يمكن تقسيم الأئتمان طبعاً لمعيار شخصية المقترض وموضوع القرض، بين الأئتمان الشخصي والأئتمان الموضوعي. فالأئتمان الشخصي يهتم بشخصية المقترض. فيضع البنك تحت تصرف عميله مبلغا من المال فترة معينة. أما الأئتمان الموضوعي فهو يتعلق بموضوع الائتمان والمدة وقيمة الائتمان. ومن الملاحظ ان البنك قد يرفض تأمين القرض، وحتى ولو كانت العملية المخصص من أجلها القرض، صحيحة من الناحية الاقتصادية، اذا لم تتوافر الثقة في شخصية المقترض. وبالمثل فان البنك يمكن ان يرفض ائتمانا شخصياً بالرغم من حسن سمعة المقترض، اذا كانت العملية موضوع القرض غير جدية من الناحية الاقتصادية.

والأئتمان ينقسم أيضاً من حيث الغرض، بين الأئتمان قصير الأجل ويقدم لتمويل دورة الانتاج والمخزون والتسويق. ويرتبط بدورة رأس المال المتكررة وبفترة استرداد قصيرة. والأئتمان طويل الأجل، ويخصص لتمويل الاستثمار، والذي يسترد خلال فترة طويلة أو متوسطة نسبياً. وهذا التقسيم يرتبط أيضاً بالمدة.

والاساس النظري لفكرة الأئتمان، وما يترتب عليها من ضرورة الثقة والجدية الاقتصادية، سواء في موضوع القرض، أو شخصية المقترض، بالاضافة الى تكلفة الائتمان (سعر الفائدة)، يشتق من فكرة الخطر. كل ائتمان محفوف بدرجة معينة من المخاطر، حتى ولو كان القرض محوطاً بالضمانات العينية والشخصية. فالتأخر في السداد، أو العجز عن السداد، يهدد سيولة البنك.

ولهذا فعلى البنك ان يتخذ كافة الاحتياطيات لمواجهة مخاطر عدم السداد أو التأخر في السداد ، وفي سبيل ذلك يمكن ان يتخذ اجراءات عديدة من أهمها :

- **تحديد وتوزيع المخاطر**، عن طريق اعطاء قروض في حدود قصوى معينة، وعدم تجاوز قيمة أي قرض عن حد معين، والاشتراك مع البنوك الاخرى في القروض الضخمة، وتنويع القروض، وتنويع الضمانات.

- **دراسة الحالة**، أي استخدام كافة امكانيات البنك الفنية لدراسة موضوع القرض، والنشاط الذي من أجله يطلب القرض، وحالة المقترض، والمركز المالي له، وامكانيات السداد وحالة السوق النقدية، والاحتمالات المستقبلة، وحسابات الارباح والخسائر، وحالة السيولة.

- **الضمانات**، وهنا نفرق بين الضمانات الشخصية، والضمانات العينية. والضمان الشخصي يتكون من التزام شخصي أو اكثر قبل البنك بكفالة المدين، وتعهدهم بالسداد اذا لم يوفِ المدين الاصلي بدينه الى البنك في الميعاد المحدد. ويجوز للبنك ان يعود على كل من المدين والضامن. والضمان الشخصي يقوم به أصلا الاشخاص الطبيعيون، ولا تقوم به الاشخاص المعنوية الا في حدود نظامها الاساسي. أما الضمان العيني فيتضمن تقديم سلعة او حق (معنوي) كضمان لدفع أو سداد الدين. ويمكن ان يقدم موضوع الضمان المقترض أو شخص آخر. واغلب الاشياء المقدمة تكون اما بضاعة، او عقار او محل تجاري أو ملكية صناعية أو غيرها.

ويتقاضى البنك مقابل الأئتمان او ثمن منح الأئتمان (فائدة). فالبنك مشروع تجاري يسعى لتحقيق الحد الاقصى من الارباح، عن طريق تجارة المال. وتتمثل تكلفة الأئتمان، والتي يقدر على أساسها ثمن الأئتمان، في ثلاثة عناصر

- **عائد رأس المال المقرض**
- **نصيب من النفقات العامة (الادارة)**
- **هامش لتغطية المخاطر**

ويختلف ثمن الاقراض أو الأئتمان تبعاً لحالة السوق النقدية، وحالة السوق المالية، وسعر الخصم الذي يقرره البنك المركزي، وطبيعة القرض.

وتتعدد وتتنوع نماذج الأئتمان وأهمها يتمثل فيما يلي:

- **القرض النقـدي:** وهو عقـد يتحقـق عن طريـق تقـديم الاموال الى المستفيد أو المقترض، والذي يتعهد بدفع الثمن أو سعر الفائدة، ورد قيمة القرض، طبقاً للشروط المقررة في العقد، سواء من خلال أقساط دورية (شهر أو ثلاثة، ستة أشهر)، أو عن طريق تسديد قيمة القرض بأكمله مرة واحدة عند نهاية مدته.

- **الدفع من تحت الحساب:** اي يسمح البنك لعميله ان يصبح حسابه مديناً في حدود مبلغ معين. أي ان يغطي الحساب في حدود معينة.

- **فتح الاعتماد:** يقوم البنك بفتح اعتماد لعميله، اي يضع تحت تصرفه، مبلغاً معيناً من المال، يجوز السحب عليه في حدود قيمته. ودون ان يلتزم العميل بالسحب. ولكن اذا قام بالسحب من الحساب استحق عليه سعر الفائدة ابتداء من هذا التاريخ. ففتح الاعتماد هو التزام ثابت ومؤكد بتقديم البنك مساعدته لعميله في صورة أموال وقروض، عند احتياجه اليها. وهذه الطريقة مفيدة للعملاء الذين يرغبون في الحصول على قروض، أو تغطية حساباتهم، مع تحديد هذه الرغبة في اللحظة المناسبة، والظروف المناسبة، التي تتفق مع طبيعة أعمالهم.

- **عمليات الخصم:** الخصم هو عملية ائتمانية، بمقتضاها يضع البنك تحت تصرف عميله قيمة الكمبيالة، ودون انتظار أجل السداد. ويقوم البنك بتحمل أجل الدين، وتحصيل الكمبيالة من المدين بقيمتها في موعدها. وهو يخصم من عميله قيمة الكمبيالة أو تكلفة الاقراض. ويقال احياناً ان البنك التجاري يشتري الورقة التجارية. والحقيقة ان ذلك يعتبر صحيحاً جزئياً. لأن هناك خلاف رئيسي بين الشراء والخصم. فالشراء ينصب على الشيء المباع وشخصية البائع، أما هنا فيستطيع البنك ان يعود على كل من المدين وصاحب الكمبيالة معاً، باعتبارهما يكفلان سداد الدين بالتضامن[1].

---

(١) ونورد هنا تعريف كل من الكمبيالة والسند الادنى من ناحية الفن القانوني البحت: «الكمبيالة ورقة تجارية ثلاثية الاطراف، محررة وفقاً لاوضاع شكلية معينة نص عليها القانون، تتضمن أمراً صادراً من شخص يسمى الساحب، الى شخص آخر يسمى المسحوب

ولا شك ان عملية الخصم تعتبر نوعاً من الأئتمان المتميز بالنسبة للبنك، حيث ان الأخير يمكن ان يعرف ميعاد التحصيل، والاقساط. وله امكانية اعادة الخصم لدى البنك المركزي، وبذلك يحافظ على سيولته دائماً.

- **عمليات الائتمان بالضمان المصرفي**: حيث يقدم البنك ضمانته وكفالته للعميل، ويكون على استعداد لتحمل المسؤولية، في حالة عجز العميل عن تسديد معاملاته. وهذه الضمانات قد تتطلبها الادارة، أو جهات الضرائب والجمارك من بعض الأفراد، لتسديد بعض الالتزامات، أو القيام بمشروعات معينة (وخاصة في مجالات العقارات). وتستلزم هذه الجهات من المتعاملين معها، ضمانات من بنكه لمدى قدرته المالية واستعداد البنك لمعاونته. فهنا لا يقدم البنك اية اموال، وانما يقدم وعد أو كفالة لعميله.

- **عمليات الأئتمان بالمقابل**: وقد يكون هذا المقابل ضماناً شخصياً أو ضماناً عينياً. وأهم الضمانات العينية تتمثل في القروض الممنوحة مقابل الصكوك المختلفة، مثل القيم المنقولة. وعندئذ يقوم البنك بدراسة شروط القرض، ومعرفة القيمة الفعلية للاسهم في السوق المالية. كما ان هناك أيضاً الضمانات المقدمة مقابل بضاعة. وغالباً ما يطلب التاجر قروض ومقدمات ليكون مخزوناً سلعياً. ومن الطبيعي ان يطلب منه البنك تقديم هذه البضاعة كضمان. ويمكن عمل رهن أو الاحتفاظ بالسلع في مخازن البنك.

(٣) - الاستثمارات

وهي قروض طويلة الأجل - كما سبق وذكرنا - وتستخدم في شراء المواد الاولية والاجهزة، وبراءات الاختراع، واقامة المنشآت، وتقدر اقساطها على

عليه، بان يدفع لامر شخص ثالث، هو المستفيد مبلغاً معيناً من النقود، بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين».

انظر د. محمد فريد العريني: القانون التجاري، الجزء الاول ١٩٨٠ الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ص٨٩.

اما السند الاذني فهو صك يتعهد فيه شخص يسمى المحرر بدفع مبلغ معين من النقود، لاذن شخص آخر هو المستفيد بمجرد الاطلاع او في ميعاد معين أو قابل للتعيين».

انظر نفس المرجع ص٩٢.

أساس معدلات الاستهلاكات وغالباً ما تكون هذه القروض لمدة لا تقل عن سنتين، وتمتد حتى سبع سنوات أو أكثر. ومن أهم صور هذا الأئتمان «الائتمان الايجاري»[1]. وهو نظام حديث نشأ في الولايات المتحدة الامريكية، وانتشر في بقية أنحاء العالم، ويساعد في حل الكثير من المشاكل التي تواجه المشروعات عند تقرير سياستها الاستثارية.

والفكرة الاساسية من هذا الأئتمان تنبع من ان المشروع الذي يرغب في التجهيز أو تحقيق احلال وتجديد، ما عليه الا ان يختار السلع والاجهزة التي يحتاجها، ويعين المورد، ثم يتعاقد مع المؤسسة المالية أو البنك، والتي تقوم بتمويل عملية الشراء من المورد المعين. وبانتهاء التعاقد وتسليم الاجهزة، تقوم الشركة المالية أو البنك بتأجير الاجهزة الى المشروع لمدة معينة، في مقابل دفع قيمة الايجار من العميل[2]. وعند انتهاء مدة العقد، يقوم العميل أو المقترض بالاختيار بين شراء السلع والاجهزة بقيمتها السوقية وقت البيع[3]، أو ان يتركها الى البنك أو الشركة المالية لتعرضها للبيع لمن يرغب في شرائها، أو ان تؤجرها الى مشروع آخر، أو ان تمد عقد الايجار للمشروع الاصلي بايجار منخفض. وتتضح الميزة الاقتصادية لهذا الأئتمان، من حيث انه يسمح للمشروع بالاستثار والتجهيز والتجديد ودون دفع اية مبالغ أو مقدمات، مع امكانية ان يصبح مالكاً بعد مدة معينة.

(٤) ـ الائتمان المقدم للتجارة الدولية

مع زيادة المعاملات الدولية بين الدول والشركات من مختلف الدول، ازدادت الحاجة الى تمويل التجارة الدولية، وتلعب البنوك التجارية دوراً اساسياً في التسوية المالية الناشئة عن التجارة الدولية، وفي تقديم الأئتمان اللازم

---

(١) Credit bail-Leasing.

(٢) وغالباً ما يتم تحديد مدة الايجار على اساس الفترة اللازمة للاستهلاكات الضريبية، التي يحددها القانون لهذه الآلات، كما تحدد الاجرة كذلك على أساس المعدل الاستهلاك الضريبي السنوي لهذه الآلات...

(٣) ويقصد بها القيمة المحاسبية، على أساس سعر التكلفة مخصوما منه الاستهلاكات الضريبية د. فريد العريني ـ المرجع السابق ص٩٧ هامش ١ والمراجع الواردة فيه.

سواء للمصدر أو المستورد. فبالنسبة للمصدر، فانه يحتاج الى مصادر تمويل لتأمين انتاج السلع المصدرة، ويحتاج الى الامن والضمان حتى يمكن استرداد قيمة البضاعة، وتحصيل حقوقه من المستورد في حالة الأئتمان (اي تحصيل الديون المستحقة على المشتري). وهنا أيضاً يقوم الأئتمان الدولي على أساس فكرة المخاطر الدولية. فيتعرض لمخاطر الانتاج للبضاعة التي يجب تصديرها من حيث عدم القدرة على توفير الكميات اللازمة (بعد تعاقده مع المستورد)، او تغير نفقات الانتاج أو الاسعار. وهو يتعرض أيضاً لمخاطر التسويق، مثل عدم تسديد المشتري أو المستورد لقيمة البضاعة، بالاضافة الى مخاطر الأئتمان، والمخاطر التجارية العادية (الافلاس)، بالاضافة الى المخاطر العامة السياسية، او تخفيض قيمة العملة، ومنع التحويل والرقابة على الصرف.

هذا من جانب المصدر، أما بالنسبة للمستورد، فالضمانات المتطلبة لحماية البائع، لا يجب ان تنسينا الضمانات المطلوبة للمستورد او المشتري. فهذا الأخير لا يجب ان يوفي بالتزاماته، الا في حالة التزام الطرف الآخر والمصدر، بتنفيذ عقد البيع، وطبقاً للشروط والمواصفات المطلوبة.

فكيف يمكن اذن تحقيق كل هذه الضمانات لكل من المشتري والبائع (المستورد والمصدر) وخاصة عندما يتدخل الأئتمان المصرفي، لتمويل عملية الاستيراد أو التصدير؟

بداءة. يجب ان نعرف ان البيوع الدولية، تؤدي الى خلق مجموعة من المستندات الدالة على تنفيذ العقد. وتتمثل هذه الوثائق في الفاتورة التجارية، وبوليصة الشحن والنقل، وبوليصة التأمين، وشهادات المنشأ، وشهادات التفتيش والرقابة والفحص (فحص البضاعة والتأكد من مطابقتها للمواصفات)، والشهادات الجمركية. وهذه المجموعة من الوثائق تعتبر دلالة على حسن نية البائع وعلى تنفيذه للعقد، كما تؤدي الى طمأنينة المشتري. وعند تقديم هذه الاوراق، فعلى البنك أو المشتري ان يدفع الثمن، أو يقبل الكمبيالة التي اصدرها البائع. وهذه الوثائق ترسل من البائع (المصدر) الى المشتري (المستورد) من خلال البنوك التجارية. ويتحقق الأئتمان المصرفي هنا من خلال ثلاثة نماذج أساسية هي:

- التحصيل المستندي: اي يصدر البائع كمبيالة، ويسلمها الى بنكه، مرفقاً بها كافة المستندات، ويوكل البنك من قبل البائع في تسليم المستندات الى المشتري أو بنكه، لأجل قيمة الكمبيالة او قبولها.

- خصم الكمبيالات المستندية: وهنا بدلاً من ان يوكل العميل بنكه في تحصيل الكمبيالة المستندية، يطلب البائع من بنكه خصم هذه الكمبيالة (يدفع له قيمتها ويحل محله في الدائنية قبل المدين المستورد)، فيقوم بنك الخصم بتسليم المستندات الى المشتري (المستورد) أو بنكه، في مقابل دفع قيمة الكمبيالة أو قبولها. ولا تعتبر المستندات المرفقة للبضاعة بمثابة ضمانة للبنك، الا عند وجود شرط «المستندات مقابل الدفع». وفي حالة وجود شرط «مستندات مقابل القبول»، فأنه يتعين على البنك ان يتخلى عن المستندات الى المشتري، عندما يتم التوقيع على الكمبيالة بالقبول. وفي هذه الحالة يتحمل البنك خطر اعسار المشتري، وان كان يمكن الرجوع أيضاً الى عميله.

ومن الملاحظ انه في الصورتين السابقتين، منح البنك ائتمانة للبائع (المصدر)، مقابل أن يحل محله في الدائنية، والقيام بكافة العمليات المتعلقة بتحصيل حقوق المستورد. ولكن هذه الطرق لا يلجأ اليها البنك الا اذا توافرت الثقة المتبادلة وتكررت المعاملات بين المستورد والمصدر. ويعيب هذه الطرق، انها لا تضمن حقوق البائع او المصدر، وكذلك تعرض البنك الى المخاطر، في حالة اعسار وعجز المستورد أو المشتري عن الدفع. وهنا نلجأ الى الطريق الثالثة.

- الاعتمادات المستندية: يبدو هنا دور المشتري بارزاً بجانب مركز البائع فيطلب البائع (المصدر) أو يشترط عند توقيع عقد البيع، من المشتري، تدخل بنكه، سواء بالدفع أو قبول الكمبيالة، في مقابل تسليم المستندات، والتي يمكن بواسطتها ان يتسلم المشتري البضاعة. فإذا تعهد البنك بذلك شخصياً في مواجهة البائع، يكون الاعتماد قطعي وغير قابل للالغاء. ويسمى المستند الذي يثبت تعهد البنك «الاعتماد التجاري القطعي».

واحياناً وبناء على تعليمات المشتري، يقوم البنك «بفتح اعتماد» اي يضع الاموال التي تغطي قيمة البضاعة أو تتجاوزها تحت تصرف البائع، ودون ان

يتعهد بشيء في مواجهة البائع. وهذه الحالة تسمى الاعتماد المستندي القابل للالغاء ». ويسمى المشتري في هذه الحالة معطى الأمر والبائع المستفيد.

خلاصة الأمر، ان الاعتماد المفتوح لصالح المصدر أو البائع، يمثل ضمانة دفع. ويحصل على الأئتمان عندما يحصل على موافقة البنك، وبذلك يكون البائع بعيداً عن خطر اعسار المشتري. وبالنسبة للمستورد، فان هذا النظام يمنحه التأكيد والضمان، بأن البنك لن يدفع للبائع، أو انه لن يكون مديناً لبنكه، الا اذا سلم البائع المستندات الدالة على حسن تنفيذ العقد، في المدة المتفق عليها.

(٥) - خدمات مصرفية أخرى

يقدم البنك لعملائه بعض الخدمات المصرفية الملحقة بعملياته المختلفة. فيقدم خدمات فنية لعملائه، كاصدار الاسهم والسندات للشركات، وزيادة رؤوس أموالها، وعمليات الصرف الاجنبي، وتأجير المخازن والخزائن، وتنظيم حسابات الافراد، وصرف الأجور والمرتبات، وتحصيل الشيكات والكمبيالات، وتسديد الديون، وتسديد ايصالات الدفع، وتحصيل كوبونات الارباح.

ب - البنك التجاري وخلق نقود الودائع (العمليات المصرفية غير العادية).

(١) - النموذج البسيط

١ - لكي نفهم تطور العمليات التي تؤدي بالبنك التجاري إلى خلق نقود الودائع، علينا أن نبدأ بوضع الفروض النظرية التي تصل بنا بعد ذلك إلى الفروض الواقعية أو الأكثر تعقيداً. فنحن نفترض جهازاً مصرفياً يتكون من بنك مركزي واحد له قدرة نهائية على خلق النقود القانونية، لا تحد قدرته في ذلك الا الشروط المتطلبة لغطاء الاصدار، وما ترغب فيه الوحدات الكلية (وخاصة الدولة) من الاقتراض ومن زيادة مديونيتها قبل البنك المركزي. بجانب هذا البنك توجد مجموعة من البنوك التجارية، كل منها يسعى لخلق الأئتمان بناء على طلب الأشخاص الاقتصادية، الذين يصبحون مدينين بسبب

الخصم أو القروض، وبشرط توافر الموارد النقدية (النقود القانونية) لاتمام هذه القروض.

٢ - في ظل هذه الفروض يظهر البنك التجاري أولا في شكل الوسيط فهو يتلقى مدخرات الأفراد والمشروعات من النقود القانونيةالسائلة، في شكل ودائع، تصبح قيمتها ديناً عليه أي تقيد في جانب الخصوم، ووحدات النقد الموازية لها حقاله، أي تدخل خزينته وتصبح من أصوله. له أن يستخدمها كما يتراءى له. لا يقيده في ذلك سوى القدرة على تسديدها لأصحابها عند الطلب. فاذا افترضنا أن قيمة الوديعة ١٠٠ وحدة نقدية. فميزانية البنك التجاري تصبح كما يلي:

أصول	خصوم
١٠٠ نقود بالخزانة	١٠٠ ودائع

٣ - ليس مجرد الحصول على كمية نقود قانونية في شكل وديعة، هو مجرد ترتيب قيد في جانب الأصول والخصوم. فالبنك التجاري ليس وسيطاً محايداً، أي لا يقوم بعمل ليس من شأنه استخدام هذه الوديعة لتحقيق قدراً معيناً من الأرباح. فالايداع النقدي من شأنه ان يظهر القدرة على الإقراض أي الاستخدام الطبيعي للوديعة. وهو لا يقوم بهذه العملية دون حدود. فعندما يقرض قيمة الوديعة سواء في شكل خصم أو قروض مباشرة، فعليه أن يتوقع أن يتقدم أصحاب الوديعة طالبين سحبها. وهو يوازن في ذلك بين عاملين: الأول الكمية المتوقع سحبها، وثانياً كيفية توزيع قيمة الوديعة بين نقود سائلة يحتفظ بها في الخزانة لمواجهة النسبة المتوقعة من السحب وبين الجزء المخصص للاقراض. وغالباً لا يتقدم أصحاب الوديعة طالبين سحبها مرة واحدة، كما أن عمليات الايداع اليومي تستطيع أن تغطي عمليات السحب اليومية. وحتى اذا حدثت ظروف غير متوقعة، فهو يستطيع أن يلجأ إلى البنك المركزي طالباً قروضاً مباشرة أو يعيد خصم ما عنده من الأوراق التجارية، أي يحصل على قيمتها بالنقود القانونية حالة، ويحل محله البنك المركزي في الدائنية. اذن

تتلخص عملية الاقراض في ان البنك التجاري لا يمكنه ان يقرض، إلا اذا كان يحوز من الأصول في شكل نقود سائلة بالقدر الضروري، لكي يؤمن عملية التحويل بين نقود الودائع والنقود القانونية. فإذا النسبة المتوقعة من طلبات السحب تعادل ١٠٪ من قيمة الوديعة[1]، فيكفي أن يحتفظ بـ ٢٠ وحدة نقدية في شكل نقود سائلة ويقرض الباقي، أي تصبح الميزانية كالآتي:

أصول	خصوم
٢٠ نقود سائلة	١٠٠ ودائع
٨٠ قروض	

بل أن كمية النقود السائلة (٢٠٪) تزيد عن النسبة المتوقعة للسحب (١٠٪) وعلى ذلك يستطيع البنك التجاري أن يصل بميزانيته كالآتي:

أصول		خصوم
نقود سائلة	١٠	١٠٠ ودائع
قروض	٩٠	

هنا لم يخلق البنك التجاري أية نقود، فدوره يقتصر على الموازنة بين كمية الودائع واستخدامها، أي مجرد توزيع لموارده بين نقود سائلة لمواجهة طلبات السحب، وقروض أعطاها لعملائه وحصل في مقابلها على ثمن (سعر الفائدة). فالبنك هنا هو وسيط بين الاقتراض والاقراض، أي تاجر ائتمان.

٤ ـ والواقع أن البنك التجاري لا يقرض عملائه من غير القطاع المصرفي في صورة نقود قانونية فحسب، فقد يتكون جزء من قروضه في شكل نقود سائلة، وجزء منها في شكل نقود الودائع، التي له السلطة في أن يخلقها. هذه الأخيرة عبارة عن فتح حسابات بقيمة القرض، يجوز لأصحابها السحب عليها بالشيكات. ويمكن تداول هذه الشيكات الممثلة للحسابات واستخدامها للقيام بوظائف النقود، وخاصة فيما يتعلق باعتبارها أداة للدفع ووسيطاً للمبادلة. والغالب أن تكون جميع القروض الصادرة من البنوك التجارية في شكل نقود ودائع.

---

(١) وهي نسبة افتراضية لسهولة الشرح والتفسير.

والحقيقة أيضاً أن البنك التجاري وهو يقوم باصدار نقود الودائع بناء على طلب عملائه ـ الذين يصبحون مدينين بقيمتها سواء نتيجة للخصم أو القروض المباشرة ـ يجب أن يتوقع أن يطلب هؤلاء العملاء ، تحويل قيودهم أو حساباتهم إلى نقود قانونية بناء على طلب زبائنهم . هنا أيضاً لا خوف على مركز البنك التجاري ما دام هذا البنك يحتفظ بنسبة معينة من الرصيد السائل (نقود قانونية) ، لمواجهة طلبات السحب المتوقعة ، سواء منها الخاص بالودائع الحقيقية السابقة ، أو الودائع الائتمانية الجديدة التي نشأت نتيجة خلق نقود الودائع .

فلو كانت هذه النسبة هي ١٠٪ كحد أدنى ، وحصل البنك التجاري على ايداع بمقادر ١٠٠ وحدة نقدية ، فهو يستطيع أن يعطي قروضاً تتجاوز هذه القيمة ، ولا يهم ان كان جزءاً منها في شكل نقدي (نقود قانونية) والجزء الآخر في شكل ائتمان (نقود ودائع) ، وذلك بالطبع في حدود نسبة الرصيد النقدي لمواجهة طلبات السحب وتصبح الميزانية كالآتي :

أصول		خصوم	
نقود	٢٠	١٠٠	ودائع حقيقية
قروض نقدية	٨٠	٥٠	ودائع ائتمانية
قروض ائتمانية	٥٠		
	١٥٠	١٥٠	

ولا خوف على مركز البنك التجاري في هذه الحالة اذ ان نسبة الرصيد النقدي إلى مجموع الودائع يتجاوز الـ ١٠٪ المطلوبة لمواجهة طلبات السحب ($\frac{٢٠}{١٥٠}$ × ١٠٠ = ١٣٫٣٪) .

ويمكن تصور العملية بصورة أخرى ، حيث يفضل البنك الاحتفاظ بقيمة الوديعة النقدية بالكامل (١٠٠ وحدة نقدية) . ويقوم باصدار قروض ائتمانية أي فتح حسابات يجوز السحب عليها بالشيكات في الحدود التي تتفق من نسبة الرصيد النقدي وهو هنا ١٠٠ وحدة نقدية ، بحيث تصبح الميزانية كالآتي :

أصول		خصوم	
نقدية	١٠٠	١٠٠	ودائع حقيقية
قروض ائتمانية	٩٠٠	٩٠٠	ودائع ائتمانية
	١٠٠٠	١٠٠٠	

وهنا ـ كما يتضح لنا من قراءة الميزانية ـ استطاع البنك التجاري فتح حسابات بمقدار ٩٠٠ وحدة نقدية أي خلق نقود الودائع التي تمثل هذه المقدار بالرغم من أنه لا يحوز إلا رصيداً من الغطاء النقدي،لا يتجاوز عشرة في المائة من نسبة مجموع الودائع (الودائع الحقيقية + الودائع الائتمانية) ، وبذلك نستطيع أن نقرر أن البنك التجاري قد خلق شيئاً جديداً : « نقود الودائع » .

(٢) ـ النموذج المركب أو الأكثر واقعية

لا يمكن تصور النموذج الحقيقي لخلق الائتمان أو نقود الودائع بغير المبادىء الثلاثة الآتية :

مبدأ كون الودائع تسمح بالاقراض ، كما أن القروض تخلق الودائع .
مبدأ تعدد البنوك .
مبدأ التسرب .

(أ) أما فيما يتعلق بالمبدأ أو الفكرة الأولى ، التي تقرر بأن الودائع تسمح بالاقراض كما ان القروض تخلق الودائع ، فمعناه أن البنك التجاري لا يقرض في الغالب الأموال والأصول النقدية المودعة إليه من الأفراد ، فهو لا يحتاج لذلك ما دام عنده القدرة على خلق نوع جديد من النقود (نقود الودائع) . ولكن الودائع النقدية (النقود القانونية) تستخدم هنا كغطاء للاصدار . وفي الوقت نفسه فان حجم هذه القروض الائتمانية يخلق الودائع الائتمانية المقابلة . وهذا يجرنا الى بحث المشكلة الأساسية التي تواجه البنك ، بمناسبة خلقه لنقود الودائع . فمن المحتمل أن يستخدم المقترضون قروضهم ، وسوف يطلب زبائنهم تحويل هذه القروض إلى نقود قانونية ، أو إيداعها في حسابتهم فاذا كان النظام النقدي يتكون من بنك تجاري واحد . فمعنى ذلك أن العملية سوف تتحول من جديد إلى إيداع عند هذا البنك ، أو مجرد تحويل

قيمة القرض من حساب إلى آخر ، وفي هذه الحالة فسوف تظل النقود الائتمانية في دائرة هذا البنك .

(ب) إذا كانت قاعدة القروض تخلق الودائع تطبق بصفة كاملة ، وعلى افتراض بنك تجاري واحد ، فان هذا الأخير يستطيع أن يخلق بواسطة عمليات الائتمان كل النقود التي يرغب فيها ، في حدود نسبة الرصيد النقدي ، ما دام متأكداً من أنها سوف تعود اليه في شكل ودائع بنكية .

غير أن المبدأ السابق يرتبط بحقيقة أخرى « تعدد البنوك التجارية » فالجهاز المصرفي يتكوّن من عدد من البنوك التجارية . كل منها يتلقى ودائع من عملائه . ويقوم بمنح القروض الى المقترضين ، ويخلق بذلك نقود الودائع الخاصة به ، وتنشأ لذلك عدة التزامات وحقوق ، نتيجة تعدد العملاء والبنوك والعمليات بحيث تجد أن جزءاً كبيراً أو صغيراً من النقود المخلوقة (نقود الودائع) لبنك ما ، مآله أن يتحول إلى البنوك التجارية الأخرى .

(ج) وحتى بفرض إعتبار الجهاز المصرفي ككل ، أي النظر إلى مجموعة البنوك التجارية كجهاز موحد لخلق الائتمان ، وبضرف النظر عن التحويلات الداخلية بين البنوك ، فهناك مبدأ ثالث وهو التسرب ، ويقصد به أن جزءاً كبيراً من نقود الودائع ، يجب أن تتحول إلى صور نقدية قانونية (نقود بنك المركزي) ، لإستخدامها خارج دائرة الجهاز المصرفي . وهذا التسرب هو الذي يجبر البنوك على المحافظة على إحتياطي من النقود القانونية لمواجهة عمليات التحويل . وقد تزيد كمية التحويلات عن النسبة المخصصة لعمليات السحب العادية . وهو ما قد يؤثر في مقدرة البنوك التجارية على خلق الودائع . ويمكن إذن تقرير قاعدة جديدة من شأنها أن القروض تخلق الودائع ، أو أن الودائع تسمح بالقروض . وإنما بنسبة أقل نتيجة لمبدأ التسرب .

وعلى ضوء المبادىء الثلاثة السابقة ، المحددة لسلطة البنوك التجارية في خلق نقود الودائع ، يمكن تحديد حجم الائتمان الذي تستطيع أن تخلقه مجموع البنوك التجارية ، بفرض زيادة معينة في الودائع ، وعلى أساس الإرتباط بنسبة معينة من الرصيد النقدي ، لمواجهة السحب العادي ، بإستخدام أداة حسابية معينة هي مضاعف الائتمان .

(أ) ـ مضاعف الائتمان للبنوك التجارية ككل :

وهو مؤسس على الفروض الآتية :

ـ خلق الائتمان تقوم به مجموعة من البنوك وليس بنكاً واحداً .

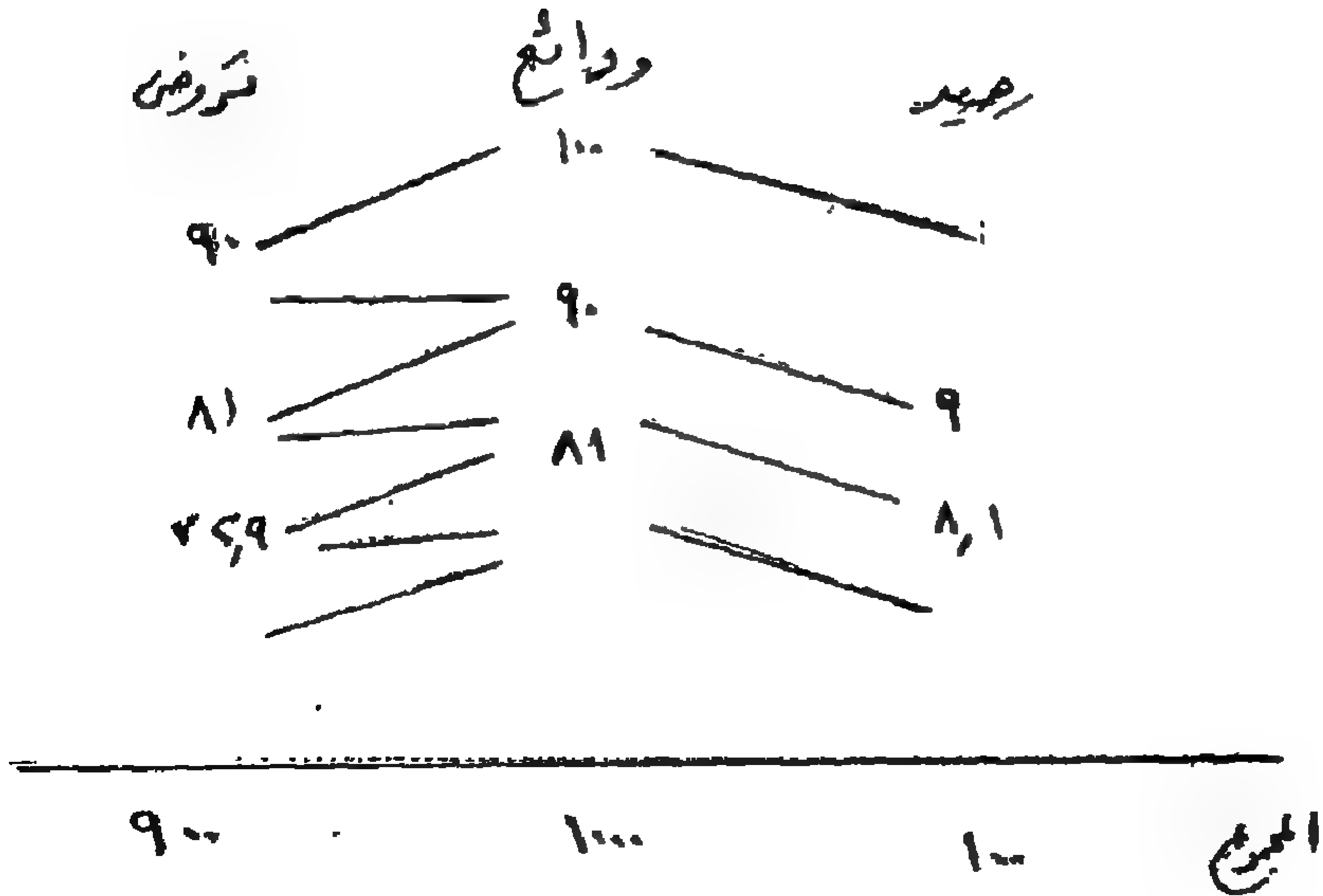
ـ خلق الائتمان هي عملية متعددة ومتكررة .

ـ خلق الائتمان لا يفترض هنا أي تسرب ، فلا تحول من « نقود ودائع » خاصة بمجموع البنوك الى نقود قانونية « نقود بنك مركزي » ، زيادة عن نسبة الرصيد النقدي .

ـ الجهاز المصرفي تلقى مائة وحدة نقدية كايداع جديد .

ـ نسبة الرصيد النقدي الى الودائع والقروض تحدد كحد أدنى بمقدار ١٠٪ . في هذه الحالة نتصور العملية كالآتي :

حجم الودائع الكلي = حجم الودائع المتتالية



أي أن :

$$١٠٠٠ = ١٠٠ + ٩٠ + ٨١ + ٧٢٫٩ + ٦٤ + \ldots$$

ونلاحظ ان كل طرف في المعادلة هو الطرف السابق له مضروب في $\frac{٩٠}{١٠٠}$ أو $\frac{٩}{١٠}$ وهو يساوي الجزء المخصص للأقراض .

بحيث يكون :

$$٩٠ = ١٠٠ \times \frac{٩}{١٠}$$

$$٨١ = ٩٠ \times \frac{٩}{١٠}$$

وباستبدال قيم الـ (٩٠) تصبح :

$$٨١ = (١٠٠ \times \frac{٩}{١٠}) \times \frac{٩}{١٠} = ١٠٠ \times {}^{٢}(\frac{٩}{١٠})$$

$$٧٢ = (١٠٠ \times \frac{٩}{١٠}) \times \frac{٩}{١٠} \times \frac{٩}{١٠} = ١٠٠ \times {}^{٣}(\frac{٩}{١٠})$$

اذن . . .

$$١٠٠٠ = ١٠٠ + (١٠٠ \times \frac{٩}{١٠}) + (١٠٠ \times \frac{٩}{١٠} \times \frac{٩}{١٠}) +$$

$$(١٠٠ \times \frac{٩}{١٠} \times \frac{٩}{١٠} \times \frac{٩}{١٠}) + \ldots\ldots$$

وباتخاذ ١٠٠ كعامل مشترك تصبح المعادلة كالآتي :

$$١٠٠٠ = ١٠٠ + [١ + {}^{٢}(\frac{٩}{١٠}) + {}^{٣}(\frac{٩}{١٠}) + \ldots + {}^{ن}(\frac{٩}{١٠})]$$

ونحصل بالتالي على متوالية هندسية متناقصة ، معاملها = (١ - س) = (١ - $\frac{١}{١٠}$) .

والطرف الاول هو ١٠٠ وحدة .

$$\text{ومجموعها} = \text{اللفظ الاول} \times \frac{١}{١ - \text{المعامل}}$$

$$١٠٠٠ = ١٠٠ \times \frac{١}{١ - (\quad - \frac{١}{١٠})}$$

$$١٠٠٠ = ١٠٠ \times \frac{١}{١ - \frac{٩}{١٠}}$$

ويمكن استبدال القيمة الحسابية بالصيغة الجبرية كالآتي :

$$\text{م} = \Delta\,\text{و}\ \frac{١}{١ - (١ - \text{س})} = \Delta\,\text{و}\ \frac{١}{\text{س}}$$

فاذا كانت «م» تمثل كمية الودائع الكلية، Δ و تمثل كمية الودائع الاضافية (١٠٠ وحدة)، ك = $\frac{١}{\text{س}}$ تمثل مضاعف الائتمان، فيمكن القول بأن :

حجم الودائع = كمية الودائع × مضاعف الائتمان

Δ و × ك

وحيث ان Δ = ١٠٠ وحدة نقدية، ك = $\frac{١}{\text{س}} = \frac{١}{\frac{١}{١٠}} = ١٠$،

فيكون :

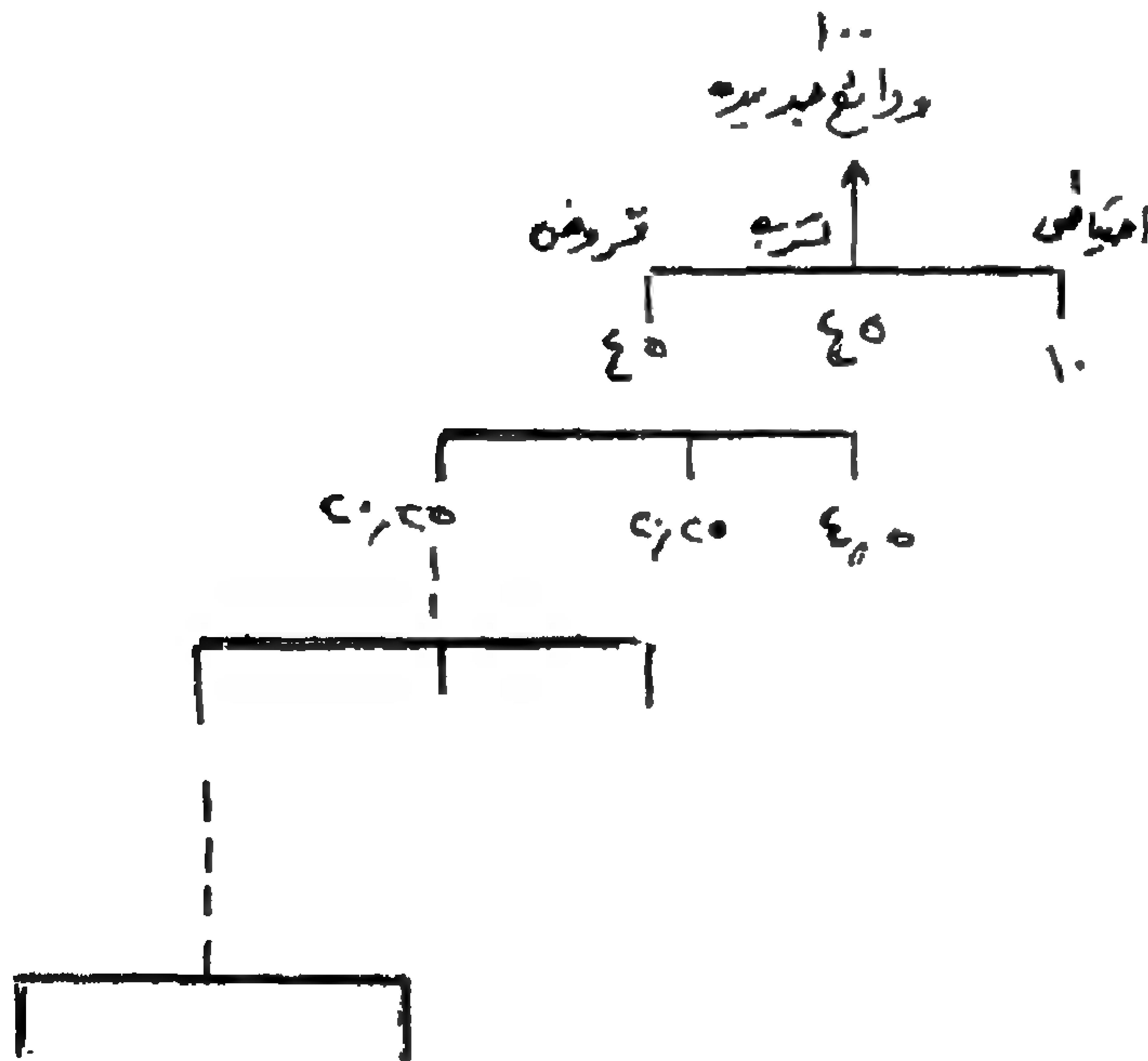
١٠٠٠ = ١٠٠ × ١٠

أي أن حجم الودائع قد تضاعف عشر مرات بالنسبة للكمية الإضافية من الودائع .

(ب) ـ مضاعف الائتمان للبنوك ككل مع

فرض تسرب نقود الودائع الى نقود قانونية:

هنا نفترض نفس الفروض السابقة، مع استثناء بسيط يتعلق بالفرض الثالث أي نقرر هنا إمكانية تسرب جزء من نقود الودائع خارج نطاق الجهاز المصرفي، وتحولها الى نقود قانونية. فاذا فرض ان الزيادة في الودائع هي أيضاً ١٠٠ وحدة نقدية، يحتفظ منها كل بنك تجاري بمقدار ١٠٪ كاحتياطي نقدي لمواجهة السحب، ٥٠٪ من القيمة تتسرب خارج النطاق المصرفي أي تتحول الى نقود قانونية، فان العملية تصبح كالآتي:



ويكون مجموع هذه العمليات كالآتي:

الإحتياطي النقدي = ٩ر٥٩، وحجم الائتمان والقروض = ٨ر١٨١.

وقد حصلنا على هذا المجموع بنفس الطريقة السابقة، أي حساب مجموع متوالية هندسية لا نهائية متناقصة معاملها = (١ - س)

$$(\text{١} - \text{ب}) = (\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{١٠}})(\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{٢}}).$$

ويكون بالتالي :

$$\text{١٨ر١٨١} = \text{١٠٠}\left[\text{١} + (\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{١٠}})(\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{٢}}) + (\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{١٠}})^{\text{٢}}(\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{٢}})^{\text{٢}} + \dots + (\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{١٠}})^{\text{ن}}(\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{٢}})^{\text{ن}}\right]$$

$$= \text{اللفظ الأول} \times \frac{\text{١}}{\text{١} - \text{المعامل}}$$

$$= \text{١٠٠} \times \frac{\text{١}}{\text{١} - (\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{١٠}})(\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{٢}})}$$

وحيث اننا نعرف ان :

كمية الودائع = الكمية الاولى × المضاعف

وبالرموز

$$\text{م} = \Delta\text{و} \times \text{ك}$$

وبذلك :

$$\text{م} = \Delta\text{و} \frac{\text{١}}{\text{١} - (\text{١} - \text{س})(\text{١} - \text{ب})}$$

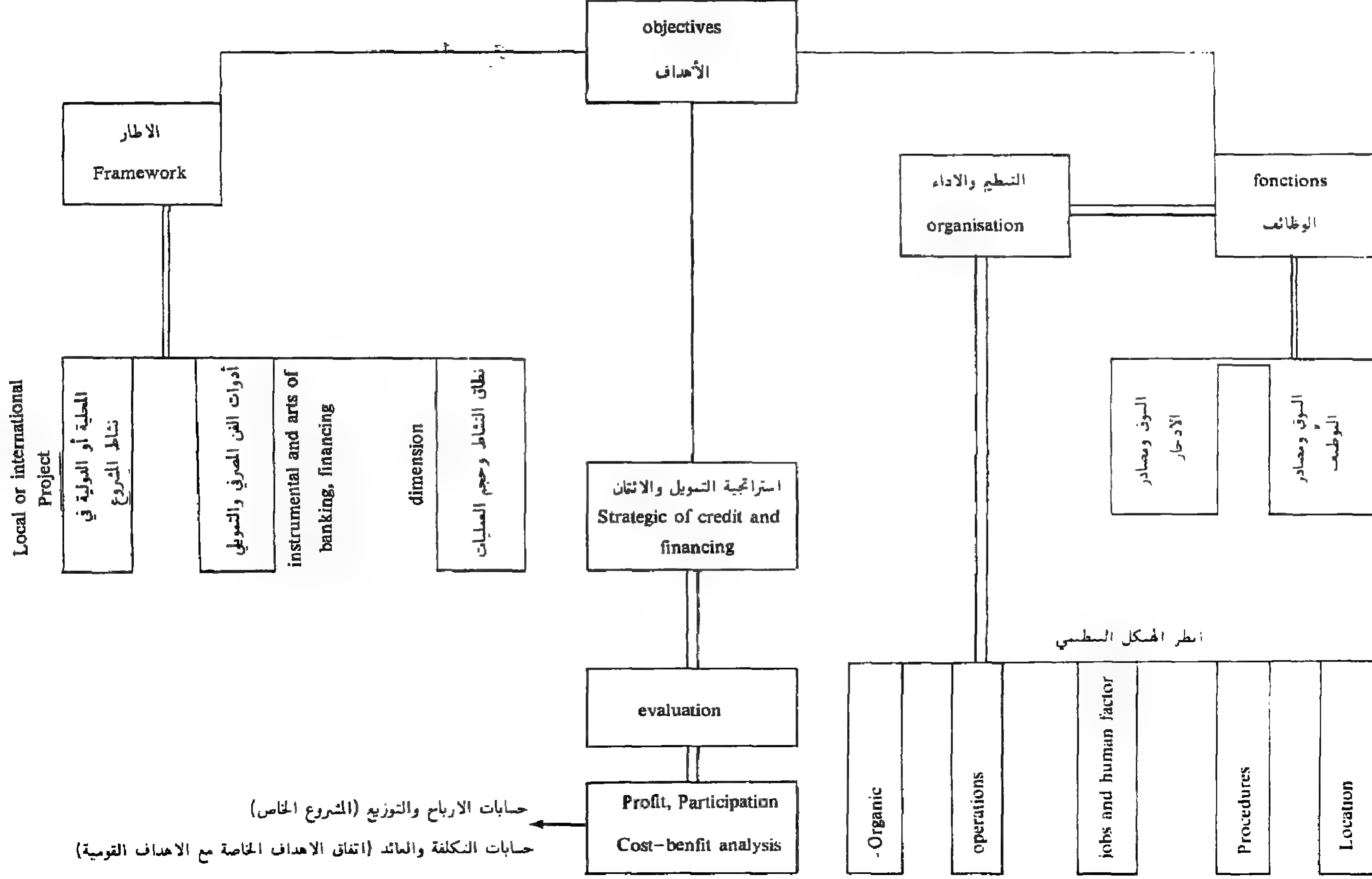
$$\text{ك} = \frac{\text{١}}{\text{١} - (\text{١} - \text{س})(\text{١} - \text{ب})} = \frac{\text{١}}{\text{١} - (\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{١٠}})(\text{١} - \tfrac{\text{١}}{\text{٢}})}$$

ك ن ٨١ر١

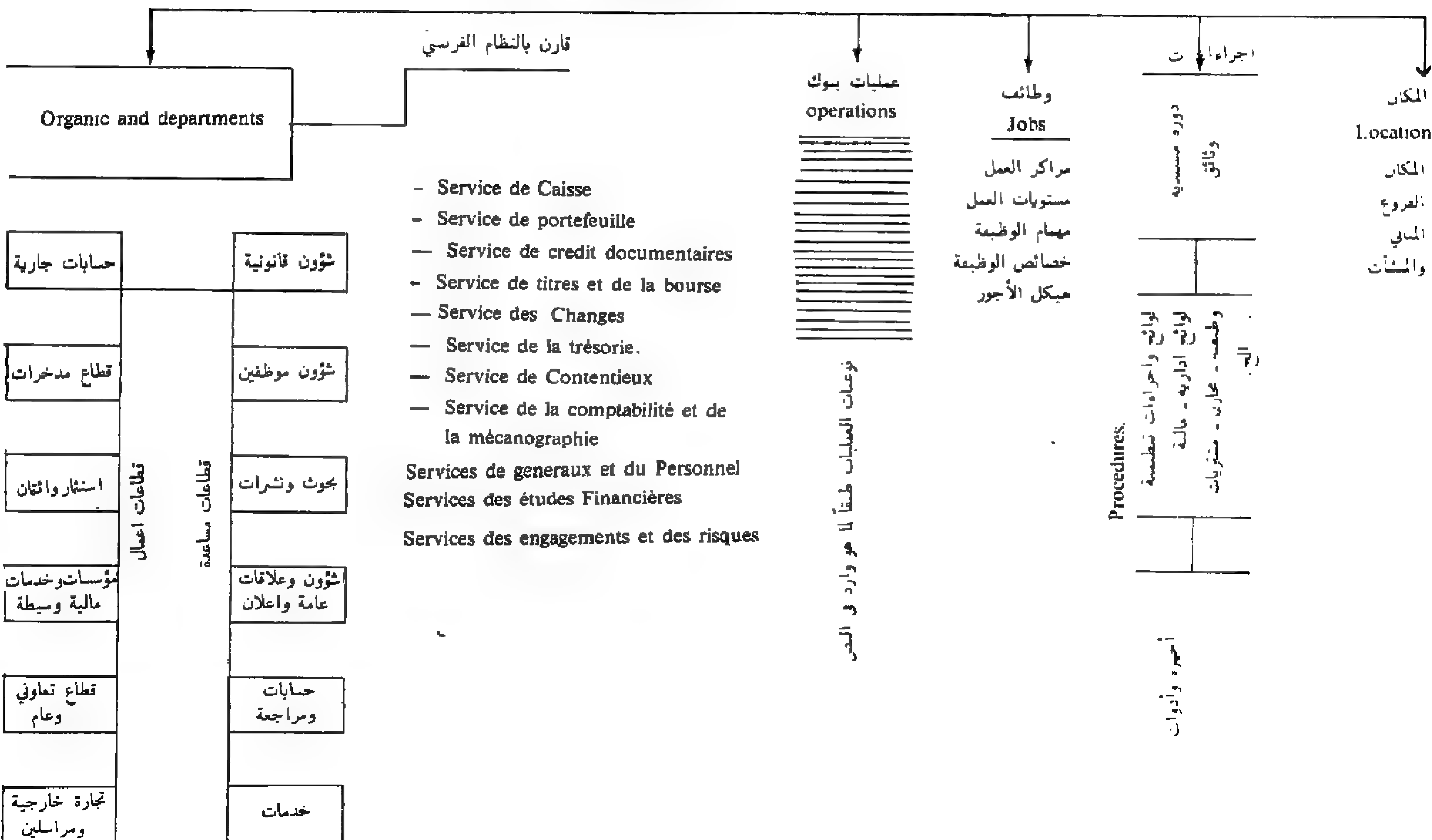
أي أن كمية الائتمان او الودائع قد تضاعفت بمقدار ٨١ر١ تقريباً على أساس دخول ١٠٠ وحدة نقدية للجهاز المصرفي ، وعلى فرض تسرب ٥٠٪ من الودائع الى نقود قانونية في كل عملية خلق للائتمان .

orgnigramme

رسم تخطيطي مشتق من دراسات الجدوى الاقتصادية لتكوين المؤسسات المالية



Structure, Organization



المبحث الثالث

العلاقات والسياسات بين المؤسسات النقدية
(رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية)

في ظل نظام تدرجي ورئاسي، نجد أنفسنا أمام نوعين من المؤسسات، مؤسسات الدرجة الاولى، أي البنك المركزي خالق النقود القانونية والممثل لقمة السيولة، ومؤسسات الدرجة الثانية، أي البنوك التجارية التي تخلق نقود الودائع. من النوعين (نقود قانونية ـ نقود ودائع) يتكون حجم وسائل الدفع اللازمة لمواجهة المعاملات.

ولقدرأينا ان البنك المركزي يستطيع ان يخلق النقود القانونية بلا حدود الا ما يتعلق منها بغطاء الاصدار. وغالباً ما يتقرر حجم هذه النقود تطبيقاً لسياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية. وفي ذات الوقت فهو لا يقبل ذلك الا لمحاولة اخضاع الائتمان لنفس الأهداف الاقتصادية السابقة، وبذلك يصبح البنك المركزي المسؤول عن السياسة النقدية والائتمانية للجهاز المصرفي ككل.ولأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة توسعية كانت أم إنكماشية، والمسؤولية عن التنفيذ تستدعي ان يكون لدى البنك المركزي من الوسائل المؤثرة ما يمكنه من تطبيق هذه السياسة النقدية والائتمانية، ولنا ان نتساءل عن مظاهر وكيفية هذا التأثير.

لقد عرفنا أن البنوك التجارية لا يحدها في خلق نقود الودائع سوى إمكانيات السيولة، أي أن تتوافر لديها كميات النقود اللازمة أو أن يكون البنك المركزي مستعداً لإمدادها بهذه النقود القانونية لمواجهة التزاماتها الناتجة عن خلق نقود الودائع. فهذه الأخيرة ستتحول إن عاجلا أم آجلا الى نقود قانونية بناء على طلب أصحابها. ومن الطبيعي أن تدور العلاقات بين البنك المركزي والبنوك التجارية في هذا الاطار: خلق نقود الودائع، ثم تحول هذه النقود الى نقود قانونية. وبالتالي فاننا يمكن أن نتصور إمكانيات الرقابة

من جانب البنك المركزي ، لتحقيق سياسة نقدية وائتمانية معينة ، متمثلة دائماً في قدرته على التأثير في سيولة البنوك التجارية وفي أسعار خدماتها (سعر الفائدة) وعن طريق ذلك التحكم في حجم وسائل الدفع الخاص بنقود الودائع .

أما أساليب التأثير في سيولة البنوك التجارية ، والتي تستطيع ان يستخدمها البنك المركزي ، فهي تتعدد وتختلف بحسب طبيعة العلاقة بين الاخير والاولى ،فمنها ما يتعلق مباشرة بهذه العلاقة كالاحتياطي الاجباري ، وسعر الخصم ، ومنها ما يتعلق بعمليات السوق النقدية (السوق المفتوحة) . وقد تكون الوسيلة المقترحة من شأنها ان تؤثر في عرض الائتمان ، كما تؤثر في الطلب عليه وقد توجد من الوسائل الاخرى ما يتجاوز تلك الأوصاف .

١ ـ سياسة سعر الخصم[١] .

أ ـ التعريف

سعر الخصم وهو عبارة عن سعر الفائدة ، أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة . وبالطبع فالمؤسسات التي تتعامل مع البنك المركزي في هذا الشأن هي البنوك التجارية . فالأخيرة غير قادرة على خلق الائتمان أو إعطاء القروض بطريقة مستقلة دون توافر السيولة اللازمة ، ولذا فهي مضطرة الى الإلتجاء الى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وكمبيالات ، بمعنى ان يحل محلها البنك المركزي في الدائنية مقابل ان يقدم السيولة اللازمة في شكل أوراق النقد القانونية اللازمة لتأدية نشاطها ، ومن الطبيعي ان يتقاضى منها ثمن هذا الاقتراض في صورة سعر الفائدة . وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الاوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة ، بل يتحدد بطريقة أعم مراعياً في ذلك التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان .

---

(١) taux d'escompte.

ب ـ أثر سياسة سعر الخصم

تحديد سعر الخصم لدى البنك المركزي، والتغيير في هذا السعر يؤثر في حجم الائتمان، فعندما يزيد البنك المركزي من هذا السعر، فانه يهدف بذلك الى تقييد حجم الائتمان، وعندما ينقص من هذا السعر، فهو يرغب في زيادة حجم الائتمان. وهذه النتيجة حصلنا عليها طبقاً للتأثيرات التي يحدثها التغيير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع من جهة، وعلى أسعار الفائدة في الاقتصاد القومي من جهة أخرى.

ففيما يتعلق بأسعار الفائدة، فاننا نلاحظ ان البنك المركزي عندما يعيد خصم الاوراق التجارية والسندات الممثلة للقروض الممنوحة والمقدمة اليه من البنوك التجارية، فانه يطالب مقابلا لما يقدمه من خدمة في هذا المجال. هذا المقابل يتمثل في سعر الفائدة الذي يحدده بإرادته والذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل حلوله في الدائنية وتحمله الآجال والمخاطر، على أن يدفع قيمة القرض حالة في صورة نقود قانونية الى البنوك التجارية. فهذا السعر يمثل إذن نفقة الدين او نفقة الاقراض. ويترتب على ذلك أن ارتفاعه يؤدي الى ارتفاع نفقة الدين او تكلفة الاقراض والعكس صحيح. وأهمية هذا السعر بالنسبة للبنوك التجارية يتضح عندما نعرف ان هذه الأخيرة، وهي تضع أسعار الفائدة الخاصة بها لمنح القروض، تراعي في الاعتبار سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، لأنها سوف تلجأ بعد ذلك الى البنك المركزي لإعادة خصم هذه الديون. وبذلك يجب ان تكون أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية عامة، وتلك المتعلقة بالبنوك التجارية خاصة موازية لسعر الخصم الذي يقرره البنك المركزي. ويمكن ان نتصور في هذه الحالة ان إرتفاع سعر الخصم لدى البنك المركزي، سوف يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة أو تكلفة الاقراض السائدة في السوق النقدية أو التي تقررها البنوك التجارية، وهذا بالطبع يدفع العملاء الى الاحجام عن طلب الائتمان أي انخفاض حجم الائتمان.

كما يمكن ان يكون العكس صحيحاً، بمعنى ان انخفاض قيمة سعر الخصم المقرر من جانب البنك المركزي يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة في السوق النقدية، وهذا يشجع الافراد والمشروعات على الاقتراض، وبالتالي يزداد

حجم الائتمان .

أما التأثير الثاني للتغيير في سعر الخصم فيرتبط بكمية وسائل الدفع (السيولة) . فلا شك ان البنوك التجارية تخلق نقود الودائع بمناسبة عمليات الائتمان . وعليها ان تتوقع ضرورة تحويل جزء من أصولها من نقود ودائع الى نقود قانونية . والطريقة الوحيدة لذلك هو أن الطلب من البنك المركزي إعادة خصم بعض الاوراق التجارية والسندات التي في حوزتها . فالحصول على نقود قانونية هو الذي يهيء للبنوك التجارية الأصول النقدية السائلة واللازمة لخلق الائتمان . وعلى ذلك فعندما يكون سعر الخصم لدى البنك المركزي منخفضاً ، فهذا يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها المتمثلة في أوراق تجارية وسندات ممثلة لقروض الى نقود قانونية . وهذا يؤدي الى زيادة إمكانيات البنوك التجارية في خلق نقود الودائع وبالتالي الى زيادة الائتمان . أما إرتفاع سعر الخصم الذي يقرره البنك المركزي ، فمن شأنه ان يجعل البنوك التجارية تحجم عن خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق مالية وتجارية ، وبذلك تنقص هذه البنوك السيولة اللازمة لخلق الائتمان .

جـ ـ فاعلية سياسة سعر الخصم

ليس المقصود من سياسة سعر الخصم التأثير في قدرة البنوك التجارية في التوسع او التقييد من حجم قروضها فحسب ، بل التأثير أيضاً في اتجاهات السوق النقدية ككل وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الفائدة السائدة ، أي أثمان افتراض رؤوس الاموال للمدة القصيرة . وفاعلية هذه السياسة بصفة عامة ، تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة او للائتمان ، سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الاسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي ، من شأنها ان تقلل من أهمية قروض الاخير وتكلفة هذه القروض . فاذا فرض وكان لدى المشروعات المختلفة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي ، أو وردت في الاقتصاد القومي رؤوس أموال أجنبية قادمة من الخارج بغرض التوظف والحصول على عائد مرتفع ، فان رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الاصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان .

وهذه نتيجة طبيعية للاحلال الجديد وما تترتب على ذلك من زيادة عرض كمية النقود السائلة.

وحتى بالنسبة للبنوك التجارية كوحدات مستقلة فالاتجاه الى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية وسندات يفترض الحاجة الى التمويل من جانب هذه البنوك ونقص السيولة اللازمة لها. وهو ما لا يكون متوافراً بالضرورة. فقد تتمتع البنوك التجارية بسيولة مرتفعة، وتستطيع مواردها الذاتية أن تغطي القروض الممنوحة. ومن مظاهر التناقض في هذا المجال، أن رفع سعر الفائدة يزيد من إيداعات الافراد والمشروعات للحصول على عائد مرتفع، مما يزيد من سيولة البنوك التجارية. ويرفع من مقدرتها على إعطاء القروض وخلق الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي.

ومجرد رفع سعر الخصم من جانب البنك المركزي ليس كافياً لأن يجعل البنوك التجارية تحجم عن خلق الائتمان والتوسع في القروض بحجة نفقات القروض. حتى لو كانت هذه البنوك تنقصها السيولة، فهي تلجأ بالرغم من ذلك الى البنك المركزي لخصم ما لديهم من أوراق تجارية وسندات حتى لو تحملت نفقة أكبر، ما دام يمكنها ان تمتص الزيادة في سعر الخصم من النفقة الكلية للدين (سعر الفائدة ـ نفقات الدين الإدارية)، بحيث تظل أرباحها ثابتة، ويتحمل الزيادة في الوقاع العميل الراغب في الحصول على القرض.

ويؤكد ذلك ان الطلب على الائتمان من جانب القطاع غير البنكي (العملاء والمشروعات) لا يتأثر بزيادة نفقة الدين، باعتبار هذه النفقة تمثل جزءاً ضئيلا من نفقة الانتاج ككل، وما دام يستطيع ان يعوض هذه الزيادة عن طريق رفع الانتاجية، أو رفع أسعار السلع التي ينتجها. ولا خوف عليه من ذلك فغالباً ما تكون الفترات التي يرفع فيها البنك المركزي من سعر الخصم، هي فترات تضخمية تتميز بالزيادة في الطلب، وبالتالي فان المشروعات في مطالبتها بقروض لتوسيع نطاق إنتاجها تضمن زيادة المبيعات وارتفاع الأسعار في نفس الوقت.

ولا يجب ان نتوقع من جهة أخرى، ان خفض سعر الخصم وبالتالي أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية، والتي يقررها البنك المركزي في فترات

الانكماش ـ هادفاً من ذلك الى تشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق الاقتراض والائتمان ـ من شأنه ان يدفع المشروعات الى طلب القروض من البنوك التجارية، وان يدفع الاخيرة الى خلق الائتمان وطلب السيولة من البنك المركزي، إذ ان المشروعات عندما تقرر حجم نشاطها الاقتصادي توازي بين نفقة الدين مهما كانت قليلة، والعائد المتوقع نتيجة الطلب، وعلى ذلك فتغير نفقة الاقتراض يعتبر هنا عامل ثانوي.

خلاصة القول، ان سعر الخصم هو وسيلة توجيه للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم الائتمان واتجاهات السوق النقدية، وغالباً ما تحاول البنوك التجارية ان تراعي الاهداف التي دفعت البنك المركزي الى تحديد سعر معين للخصم ولكنها وسيلة ناقصة تحتاج الى عدة أساليب مكملة لتحقيق فاعلية اكثر.

٢ ـ سياسة السوق المفتوحة[١]

١ ـ التعريف

سياسة السوق المفتوحة تتميز عن سياسة سعر الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي. فبينما يحاول البنك المركزي في الثانية التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي في سيولة السوق النقدية. لمحاولة تقييد او توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية المرغوبة، نجده على العكس من ذلك يحاول في الاولى أن يؤثر في سيولة السوق النقدية وفي هيكل هذا السوق، بهدف التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

فهو يتدخل في السوق النقدية باعتباره عارضاً أو بائعاً لبعض الأصول الحقيقية كإذون الخزانة أو بعض الاوراق المالية والتجارية، والهدف من ذلك تحويلها الى أصول نقدية، أي يمتص قيمتها النقدية القانونية من السوق ويؤثر بالتالي على سيولة السوق النقدية. أو يتدخل باعتباره طالباً أو مشترياً لهذه الأصول (أذون الخزانة والاوراق المالية والتجارية) والهدف من ذلك تنقيدها، أي أن يقوم البنك المركزي بامداد السوق النقدية بالسيولة اللازمة بقيمة هذه

(١) Open market.

الأصول. والبنوك التجارية تعتبر من أهم عناصر السوق النقدية، فهي غالباً ما تدخل في علاقات البيع والشراء مع البنك المركزي، فعندما يكون البنك المركزي عارضاً لهذه الصكوك، تكون البنوك التجارية هي المشترية لها، وبالتالي تقل سيولتها ومن ثم مقدرتها على خلق الائتمان. وعندما يتقدم البنك المركزي لشراء هذه الأصول، تقابله البنوك التجارية باعتبارها عارضة أو بائعة، وهي تحصل بذلك على قيمة الأصول المقدمة منها في شكل نقود قانونية مما يزيد من سيولتها، وترتفع بالتالي مقدرتها على الاقراض وخلق الائتمان.

ب ـ أثر سياسة السوق المفتوحة

سياسة السوق المفتوحة تمارس أيضاً تأثيراً معيناً على حجم الائتمان. فعندما يريد البنك المركزي ان ينقص من حجم الائتمان، فليس عليه إلا ان يعرض بعض مما في حوزته من الأصول الحقيقية (أذون خزانة، ـ أوراق تجارية ومالية) في السوق النقدية أو السوق المالية، لامتصاص كميات النقود القانونية الموجودة في هذه الأسواق، وبالتالي التأثير في سيولتها، تلك السيولة التي هي أساس وغطاء كل عملية اصدار قروض أو خلق ائتمان.

على العكس من ذلك، عندما يرغب البنك المركزي في ان يشجع الائتمان فليس عليه إلا أن ينزل الى هذه السوق مشترياً أو مطالباً لبعض الأصول الحقيقية الموجودة، ومقدماً النقود القانونية لأصحاب هذه الأصول المتنازلين عنها (غالباً البنوك التجارية)، وبالتالي يزيد من سيولة السوق النقدية وتصبح امكانيات هذا السوق في منح القروض وخلق الائتمان أكثر سعة.

هنا أيضاً يتم التأثير في حجم الائتمان، عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع (السيولة) وفي سعر الفائدة. ففيما يتعلق بالكمية نجد ان شراء البنك المركزي من السوق النقدية بعض أذون الخزانة وكميات من الاوراق التجارية والمالية من شأنه زيادة حجم وسائل الدفع في شكل نقود قانونية، وبالتالي زيادة سيولة السوق النقدية بكامل أعضائه (القطاع المصرفي والقطاع غير المصرفي) وعندما تحصل البنوك التجارية على كمية جديدة من النقود القانونية، فمعنى ذلك زيادة قدرتها على خلق نقود الودائع وعلى منح الائتمان. أضف الى ذلك ان القطاع غير المصرفي قد يحصل على كمية أخرى من النقود القانونية نتيجة شراء

البنك المركزي لبعض ما يحوزه من الأصول الحقيقية. وبالرغم من عدم مقدرته على خلق الائتمان ـ على أساس انه ليس مؤسسة ائتمانية ـ إلا انه يستطيع ان يزيد من ايداعاته النقدية في البنوك التجارية، والتي تجد امكانياتها النقدية تزداد، وبالتالي تتوسع في خلق الائتمان. ويمكن ان نتخيل العملية العكسية بنفس هذا المفهوم عندما يدخل البنك المركزي بائعاً أو عارضاً لأصوله الحقيقية بقصد امتصاص النقود القانونية الموجودة في السوق النقدية.

أما فيما يتعلق بسعر الفائدة أي ثمن الائتمان أو اقتراض الاموال، فلا شك ان البنك المركزي عندما يشتري بعض الأصول الحقيقية من السوق النقدية، يزيد من الطلب عليها وهو بذلك يرفع من ثمن توازنها، (ثمن البيع والشراء) ويخفض من ريعها (سعر الفائدة الثابت عليها)، وفي نفس الوقت يزيد من عرض كميات النقود القانونية في سوق النقد والائتمان، وزيادة عرض هذه الوحدات من شأنه ان يقلل من ثمن اقتراضها، أي سعر الفائدة وهو ما يشجع على طلب الائتمان واتساعه. وعلى العكس من ذلك فعندما يقوم البنك المركزي ببيع بعض هذه الأصول الحقيقية في السوق النقدية، يزيد من عرضها ويقلل بالتالي من ثمن توازنها (ثمن البيع والشراء) ويرفع من ريعها (سعر الفائدة الثابت عليها)، وفي نفس الوقت يمتص كميات النقود القانونية الموجودة في سوق الائتمان والنقد، أي يقلل من عرضها، ويجعل ثمن اقتراضها مرتفعاً. فيعمل بذلك على رفع سعر الفائدة، وهذا يؤدي الى الاحجام عن طلب الائتمان وانكماشه.

جـ ـ فاعلية سياسة السوق المفتوحة:

بينما تقتصر فاعلية سياسة سعر الخصم على النجاح في امداد أو سحب الأرصدة النقدية القانونية من البنوك التجارية، نجد ان سياسة السوق المفتوحة تتحدد فاعليتها بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل. وهذا ما يدفعنا الى القول بأن ارادة البنك المركزي بمفردها، لا تكفي لتحقيق هذا النجاح. بل ان ذلك يتوقف بالقدر الاكبر على حجم وطبيعة السوق النقدية. فيجب ان يكون لهذا السوق من الشمول والسعة، ما

يجعله معبراً بحق عن امكانيات النقود والائتمان لاقتصادما . ويجب ان تتوافر بكميات كافية الصكوك المتمثلة في أذون الخزانة والاوراق المالية والتجارية والتي يمكن تداولها في هذا السوق . والتي يقبل العملاء من القطاع المصرفي او القطاع غير المصرفي التعامل بها مع البنك المركزي . ففاعلية هذه السياسة تتحقق بتلاقي ارادتين: البنك المركزي من جانب، والنوك التجارية والمشروعات الاخرى من جانب آخر . وقد تتفق المصالح . وقد تتعارض فيزيد البنك المركزي من مشترواته من الأصول الحقيقية، وتزيد السيولة في السوق النقدية، ومع ذلك لا تستخدم هذه السيولة في زيادة الائتمان.

٣ ـ سياسة الاحتياطي الاجباري[١]

أ ـ التعريف:

وهنا يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي[٢] . ولقد عرفنا ان الهدف من ذلك كان في البداية حماية المودعين ضد أخطاء تصرفات البنوك التجارية، ثم أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. فرفع هذه النسبة يعتبر اجراءاً انكماشياً المقصود به الاقلال من سيولة البنك التجاري، وتجميد جزء كبير من احتياطاته النقدية، مما يقلل من مقدرته على التوسع في الاقراض. والعكس من ذلك عندما يقلل البنك المركزي من هذه النسبة فمعنى ذلك الافراج عن جزء كبير من أصول البنك التجاري السائلة ،ويمكنه بالتالي من الحصول على الغطاء النقدي القانوني اللازم لقيامه بعمليات الائتمان.

ب ـ أثر سياسة الاحتياطي الاجباري:

لقد عرفنا ان مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض،

---

(١) taux de réserve obligatoire

(٢) وهنا يجب التفرقة بين هذه النسبة ونسبة السيولة الفعلية التي يحتفظ بها البنك التجاري من نقود قانونية وأصول سائلة لمواجهة عملياته ومدفوعاته الجارية.

تتوقف على حجم الودائع النقدية التي يحصل عليها ، والتي تحقق له نوعاً من السيولة لمواجهة التزاماته الناشئة عن توقع مطالبة أصحاب القروض بحقوقهم من خلال زبائنهم في شكل نقود قانونية . والبنك التجاري لا يحاول ان يجمد كل الأرصدة النقدية التي يحصل عليها في خزينته . بل يقوم في الواقع باستغلالها ، في أوجه متعددة كأقراضها أو شراء الاوراق المالية والتجارية او خصم ما يقدم اليه من هذه الاوراق . وهو بذلك يحصل على أثمان او عوائد تحقق له قدراً من الارباح . وحتى لا يواجه بأزمة سيولة عندما يتقدم أصحاب الديون مطالبين بتحويل الأصول الحقيقية الى نقود قانونية ، فهو يحتفظ بنسبة معينة مما لديه من أصول نقدية لمواجهة طلبات السحب الجارية .

ويترتب على ذلك ان مطالبة البنك التجاري بإيداع جزء أو نسبة مما لديه من رصيد نقدي نتيجة الإيداعات المختلفة والتي يقوم بها الافراد والمشروعات . لدى البنك المركزي ، تحدد قدرة البنك التجاري على خلق الائتمان ، ويمكن بالتالي أن تتأثر هذه القدرة بحسب اتجاه البنك المركزي في هذا المجال : اتجاه نحو زيادته او نحو انقاصه . فلنفرض مثلا ان البنك التجاري قد تلقى مائة وحدة نقدية ايداع جديد ، وهو يحتفظ بنسبة ١٠٪ من ودائعه لمواجهة طلبات السحب ، عندئذ تكون ميزانية البنك التجاري وقدرته على خلق الائتمان كالآتي :

أصول		خصوم	
رصيد نقدي	١٠٠	١٠٠	ودائع حقيقية
قروض	٩٠٠	٩٠٠	ودائع ائتمانية
	١٠٠٠	١٠٠٠	

وعندما يقرر البنك المركزي ، سحب ١٠٪ من أرصدة البنك التجاري ، لديه في شكل رصيد دائن فمعنى ذلك ان ميزانية البنك التجاري تصبح كالآتي :

أصول		خصوم
احتياطي اجباري	١٠	١٠٠ ودائع حقيقية
رصيد نقدي	٩٠	٨٠٠ ودائع ائتانية
قروض	٨٠٠	
	٩٠٠	٩٠٠

وهنا نجد ان مقدرة البنك التجاري على منح القروض وبالتالي على خلق نقود الودائع قد تناقصت من ٩٠٠ في الحالة الاولى الى ٨٠٠ في الحالة الثانية ، ويستطيع البنك التجاري بذلك ان يحافظ على التزاماته قبل البنك المركزي (ايداع ١٠٪ من ودائعه لدى الأخير) ، وعلى التزاماته قبل الجمهور (الاحتفاظ بـ ١٠٪ على الأقل من مجموع ودائعه في شكل سائل لمواجهة طلبات السحب).

فاذا حدث وقرر البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي القانوني الاجباري الى ٢٠٪ ، مع افتراض ثبات نسبة السيولة لمواجهة طلبات السحب مقدرة على أساس ١٠٪ ، فان ميزانية البنك التجاري تصبح كالآتي :

أصول		خصوم
احتياطي اجباري	٢٠	١٠٠ ودائع حقيقية
رصيد نقدي	٨٠	٧٠٠ ودائع ائتانية
قروض	٧٠٠	
	٨٠٠	٨٠٠

وهنا نجد ان نسبة الرصيد النقدي الى مجموع الودائع (٨٠ : ٨٠٠ = ١٠٪) ثابتة في حين ان الاحتياطي القانوني المقرر من جانب البنك المركزي قد زاد من ١٠٪ الى ٢٠٪ ، وبالتالي فقد قلت مقدرة البنك التجاري على خلق الائتان ومنح القروض ، وبحيث تناقصت من ٨٠٠ في الحالة الاولى الى ٧٠٠ في الحالة الثانية.

وعلى العكس من ذلك ، إذا فرض وقرر البنك المركزي تخفيض نسبة الاحتياطي الى ٥٪ مع ثبات نسبة السيولة بالنسبة للجمهور لمواجهة طلبات

السحب العادية ١٠٪ ، فان ميزانية هذا البنك تصبح كالآتي :

أصول		خصوم
احتياطي اجباري	٥	١٠٠ ودائع حقيقية
رصيد نقدي	٩٥	٨٥٠ ودائع ائتمانية
قروض	٨٥٠	
	٩٥٠	٩٥٠

وهنا ازدادت قدرة البنك التجاري على خلق الائتمان والتوسع في القروض وأصبحت ٨٥٠ وحدة مقابل ٧٠٠ في الميزانية السابقة ، مع الاحتفاظ بنسبة السيولة اللازمة لمواجهة طلبات السحب الى مجموع الودائع (٩٥ : ٩٥٠ = ١٠٪).

ان هذه ليست سوى أمثلة تجريدية يمكن ان تعمم ، او تستخدم غيرها من الأساليب الرياضية والتحليلية ، ولكن النتيجة دائماً واحدة. فزيادة نسبة الاحتياطي الاجباري من شأنها ان تقلل من إمكانيات البنوك التجارية في خلق الائتمان وفي منح القروض ، ونقصان هذه النسبة من شأنه ان يزيد من مقدرة هذه البنوك على خلق الائتمان ، ومنح القروض. وعلى ذلك فالبنك المركزي يحدد هذه النسبة تبعاً لتغير الظروف الهيكلية أو الموسمية للاقتصاد القومي وعلينا ان ندرس فاعلية هذه الوسيلة.

جـ ـ فاعلية سياسة الاحتياطي الاجباري

هذه الوسيلة لا شك انها تمارس تأثيراً مباشراً وفعالا في سيولة البنوك التجارية. هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقاً للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها. والسؤال الذي يتبادر الى الاذهان هو : هل يكفي التأثير في السيولة لكي نحدد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان؟ . لا شك ان الرد سيكون بالايجاب ، ولكن هذا الإيجاب هو غالباً جزئي . فالمشاهد مثلا ان هناك تغيراً يحدث في معدل الاحتياطي الاجباري عدة مرات خلال فترات قصيرة نسبياً ، بحسب ما إذا كان البنك المركزي يسعى الى إعادة التوازن في السوق النقدية أم لا (توازن الطلب والعرض على الأصول النقدية والأصول الحقيقية

الموازية)، لمواجهة تقلبات الاقتصاد القومي ككل، والذي غالباً ما يمر بمراحل تضخمية أو مراحل إنكماشية. وسواء كانت تلك التغيرات تتعلق بالمدة القصيرة أم مجرد تغيرات موسمية، أم كانت هذه التغيرات تتعلق بالمدة الطويلة، أي بالناحية الهيكلية للاقتصاد القومي. ويترتب على ذلك ان تغير معدل الاحتياطي الإجباري ليست سوى خلق تقلبات موازية في سوق النقد. هذه التقلبات قد تحقق تعادلا في المدة القصيرة، إلا انها قد تخلق آثاراً عكسية في المدة الطويلة. وتنشىء تغيرات في ميزانيات البنوك التجارية، أثناء إعدادها لميزانياتها وتوقعاتها لكمية ودائعها وأوجه الانفاق المختلفة. ولا يجب ان ننسى ان عملية الايداع والسحب هي عملية دورية ومتجددة، وقد تحقق هذه العمليات بذاتها توازن السوق النقدية حسب ظروف المقترضين والمودعين. وتغير معدل الاحتياطي ليس إلا خلقاً إضافياً لمجموعة من التقلبات الإضافية.

ولذا فاننا نجد ان البنوك التجارية تحاول دائماً ان تقلل من مدى تأثير البنك المركزي في هذا المجال، عن طريق الإحتفاظ بنوع من الأصول الحقيقية والتي تتميز بالبساطة والسهولة في تحويلها الى أصول نقدية، ومثالها أذون الخزانة وبعض الأوراق التجارية الممثلة لقروض قصيرة الأجل. وهي بذلك تستطيع ان تقدمها الى البنك المركزي لخصمها والحصول على السيولة اللازمة، والتي تعوضها عن أرصدتها المجمدة لدى البنك المركزي. فهذه الوسيلة ليست وسيلة مستقلة بذاتها بل يجب ان تكمل بوسائل أخرى.

ولنا ملحوظة أخيرة تتعلق بهذه الوسيلة من الناحية الفنية، فمن الملاحظ ان الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي من جانب البنوك التجارية قد لا يرتب للأخيرة حق الحصول من هذا الايداع على سعر الفائدة. وليس معنى ذلك ان البنوك التجارية تتحمل هذه الخسارة. ففي الواقع المستهلك هو الذي يتحمل الأعباء المقررة، حيث اننا نجد ان البنوك التجارية تحمل العملاء طالبي الاقتراض هذه الخسارة. متمثلة في أعباء قيمة القروض التي تمنحها لهم، ليس عن طريق تغيير سعر الفائدة (فهي أذكى من أن تفعل ذلك) وإنما عن طريق نفقة الدين ككل (سعر الفائدة + مصاريف فتح الدين + نفقات إدارية... الخ).

٤ ـ تطور مسؤولية البنك المركزي تجاه الرقابة على عمليات الاقتراض والائتمان والأنشطة الاستثمارية للبنوك التجارية.

السياسة النقدية للدولة تحدد الأهداف ويختار البنك المركزي الوسائل والأدوات لمراقبة هذه المؤسسات والتدخل في نشاطها. وقد عرفنا أن اهم الوسائل التي يمكن للبنك المركزي استخدامها للتدخل في نظام النقد والائتمان تتمثل في وسائل او أفعال تقليدية ذات طبيعة كمية. وأهم صورها سياسة سعر الخصم. وعمليات السوق المفتوحة وسياسة نسبة الاحتياطي الاجباري. ويكفي ان تقرر أن أهداف هذه الوسائل التقليدية تدور حول حقيقتين: أولا تخليص السوق النقدية من فائض السيولة او تعويض نقص السيولة[1]. وثانياً تحديد سعر الفائدة بما يتناسب مع ظروف السوق النقدية وإحتياجات التمويل. والمهم ان فاعلية تلك الوسائل قد انحصرت لأسباب عديدة: منها زيادة سيولة البنك التجارية، وإلتجاء المشروعات الى التمويل الذاتي او تحميل المستهلك عبء إرتفاع أسعار الفائدة. والتراجع الاستراتيجي لسعر الفائدة كمحدد للائتمان. ومعذلك ـ وهذاهو الجديد في الموضوع ـ يمكن للبنك المركزي ان يعيد الى هذه الوسائل فاعليتها بشرط:

ـ أن ينظر الى هذه الوسائل من وجهة النظر المتكاملة. أي أن تستخدم تلك الوسائل معاً وبصورة موازية في نفس الفترة الزمنية.

ـ أن ييسر البنك المركزي في مرحلة أولى من عمليات الاقراض لزيادة مديونية القطاع المصرفي والقطاع الخاص تجاهه. وهذا ما نلاحظه بوضوح بالنسبة للبنوك المركزية في البلاد اللاتينية (فرنسا وبلجيكا)، بعكس البلاد الجرمانية والانجلوساكسونية (المانيا وهولندا).

ـ ان يعمل البنك المركزي على ألا تنزل أسعار الفائدة في السوق النقدية عن مستوى سعر الخصم. وهذا يستدعي منه ليس فقط مراعاة أهداف السياسة

---

(١) أنظر في ذلك:

M.W. Holtrop: Memoradum of evidence submitted to the Radcliffe-Committee, p. 80, in Holtrop; Money in an open economy.

النقدية ، وانما أيضاً مراعاة حجم السيولة العامة ، والخاصة لدى البنوك التجارية ، عند تحديد لسعر الخصم .

ـ محاولة الحد من مديونية الحكومة قصيرة الاجل بهدف تحديد حجم السيولة النقدية .

ـ ضرورة امتصاص البنك المركزي للسيولة النقدية الزائدة المتولدة عن فائض ميزان المدفوعات أو عن زيادة عرض النقود او عن زيادة حجم الودائع والادخارات أو أخيراً نتيجة نظام الودائع المتبادلة .

وهناك مجموعة ثانية من الوسائل والأفعال ذات طبيعة انتقائية واختيارية يمكن اضافتها لما سبق . وأساس هذه الأفعال نظرة البنك المركزي الى موارده والى طبيعة الاقتراض منه . فهذا لا يعتبر حقاً للبنوك التجارية وانما مجرد ميزة لهذه البنوك ، فيتغير بالتالي مفهوم بنك البنوك من مجرد المعاونة والدفاع الى مفهوم الرئاسة والتنسيق .

فليس من الضروري ان يستجيب البنك المركزي لطلبات الائتمان والاقتراض المقدمة من البنوك التجارية ، حتى ولو قدمت هذه البنوك اوراق وأصول نقدية ذات درجة أولى من الضمان (الاوراق الحكومية) . وهذا يعني ان البنك المركزي يمكنه ان يرفض منح ائتمانه للبنوك التجارية إلا ،إذا توافرت مجموعة من الشروط التي يضعها وفقاً لأهداف السياسة النقدية :

ـ فهو يفحص ويراقب أولا سياسة المقترض من حيث المركز المالي ،وقدرته التمويلية ،ومصادره الادخارية واتجاهاته التوظيفية ، والأسعار التي يتقاضاها على الائتمان .

ـ ثم يفحص ويراقب ثانياً نوعية الأصول المقدمة للخصم او لضمان الاقتراض من حيث درجة السيولة ،ونطاق الضمان ومدى مساهمتها في تمويل النشاط الجاري (التجارة او الانتاج الجاري)،أو في تمويل النشاط الاستثماري .

ـ ثم يعمل ثالثاً على تفضيل القروض ، وتوفير الائتمان المرتبط بالاحتياجات الأساسية والضرورية للاقتصاد القومي . مثال ذلك تشجيع القروض المخصصة لتمويل التصدير ، وتقييد القروض المقدمة للاستيراد ، في

حالة عجز ميزان المدفوعات. وكذلك منع القروض عن المشروعات التي لا يرغب في توسيع نطاقها الانتاجي، او التي تستخدم في المضاربة والمخزون.

- ثم يستخدم رابعاً الودائع الحكومية كعامل هام للتأثير على سيولة السوق النقدية باعتبار الحكومة والمشروعات العامة والمحلية من أكبر عملاء البنوك التجارية سواء كمدخرين (ودائع حكومية) أو كمقترضين (مصادر التوظيف).

- وهو يمكنه خامساً التدخل في سوق الصرف الاجنبي، حيث ان كافة التحويلات بين العملة الوطنية والعملات الاجنبية تتم عن طريقه. فحركة التيارات النقدية الداخلة أو الخارجة من الاقتصاد القومي، تصب في البنك المركزي. فهو يتدخل في سوق الصرف بالشراء أو بالبيع، ليس فقط لتدعيم قيمة العملة الوطنية، وإنما أيضاً للتأثير في سيولة السوق النقدية بطريقة غير مباشرة، وفي سيولة البنوك التجارية بطريقة غير مباشرة.

- وهو يوثق سادساً علاقاته مع المؤسسات المالية المتخصصة والوسيطة، حيث يستطيع ان يمد هذه المؤسسات الاخيرة مباشرة بمصادر الادخار (الاصدار النقدي)، وبأسعار فائدة منخفضة نسبياً لتشجيع الائتمان طويل الأجل، ومنافسة البنوك التجارية، والتي تعتبر مصدراً أساسياً لتغذية المؤسسات المالية المتخصصة بالموارد النقدية اللازمة لتأدية وظائفها.

- وهو ينظم أخيراً الجهاز المصرفي من خلال تبادل المعلومات والاجتماعات المشتركة مع البنوك التجارية، والاشراف على قوانين المنافسة المصرفية (قوانين ضد الإحتكار المصرفي)، ومراقبة المشروعات المصرفية الدولية.

المبحث الرابع

الجهاز المصرفي في الاقتصاد المتنامي

المعالم الرئيسية للجهاز المصرفي في الاقتصاد المتنامي(١)

البناء الاقتصادي والاجتماعي هو حقيقة كلية تتفرع وتتأثر بها عدة حقائق جزئية من بينها النظام النقدي. وهي جميعاً حقائق نسبية. بمعنى ان النظام النقدي كفئة مشتقة يتطور بتطور الظروف الاجتماعية، وبتغاير ظروف المكان. ومن داخل النظام النقدي تتولد المؤسسات التي تقوم بدور الممارس للوظائف والعمليات الخاصة لهذا النظام. وبطبيعة الحال فان الظروف الزمانية والمكانية الخارجية بجانب الخلق الداخلي الابتكاري هي التي تشكل المؤسسات والفنون المصرفية.

والنظام النقدي ـ كما عرفنا سابقاً ـ يحتوي على مجموعة مركبة نسبياً من

---

(١) أهم المراجع في هذا الموضوع:

دكتور محمد زكي شافعي: النظم المصرفية بالبلاد المتخلفة اقتصادياً، رسائل في التخطيط القومي رقم ٤٩، ١٩٥٧.

دكتور محمد زكي شافعي: الخصائص الادارية للنظم النقدية بالبلاد المتخلفة اقتصادياً ـ مجلة القانون والاقتصاد ـ السنة ٢٦، عدد ٣، ٤.

Robert Bistolfi: Structure economique et indépendance monetaire, éditions Cujas, Paris 1967.

G. Myrdal: Théorie économique et pays sous-développés, Paris 1959.

R.S. Sayers: Central banking in underdeveloped Countries National bank of Egypt 1956.

S.N. Sen: Central banking in underdeveloped money markets Calcutta, 1961.

المؤسسات، قليلة أو كثيرة العدد، متسعة أو ضيقة التخصص، صغيرة الحجم او متركزة، وطنية أو أجنبية. وهذه الوحدات ظهرت في ظروف تاريخية معينة لتستجيب لاحتياجات نقدية ومالية خاصة، عبر عنها تدريجياً من خلال مراحل النمو الاقتصادي. وهي ترتبط معاً في علاقات متشابكة، تدرجية وتخصصية في نفس الوقت. فالجهاز المصرفي لاقتصاد ما بالمعنى المتسع يتكون من البنك المركزي البنوك التجارية، بنوك الاعمال، بنوك التنمية، البنوك الاجتماعية، البنوك الزراعية والعقارية، صناديق التوفير وغيرها من المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة. ويحتل البنك المركزي، بحكم وظائفه وعلاقاته بالسياسة الاقتصادية العامة قمة هذا الجهاز. أما البنوك التجارية فهي مؤسسات متعددة الاغراض، متعددة الوظائف تحتل مرتبة ادنى من حيث المركز القانوني، ومرتبة عظمى من حيث المركز الفعلي بالنسبة للنشاط النقدي والتمويلي. يقابل ذلك بقية المؤسسات المتخصصة والتي تقدم نوعيات متمايزة من الائتمان والتمويل، المخصصة لقطاعات أو أنشطة إقتصادية محددة. وبصفة عامة فان خصائص ووظائف الجهاز المصرفي في مجموعة، وكذلك طبيعة العلاقات بين مكوناته تختلف من بلد الى آخر تبعاً لإختلاف الظروف التي أحاطت بنشأته والاهداف التي يسعى لتحقيقها مستقبلا.

ولقد درسنا سابقاً القوانين العامة التي تحكم المبادلة النقدية والمتعلقة بالنظم والفنون المصرفية في البلاد المتقدمة. وعندما ننتقل لدراسة القوانين الخاصة بتلك الأمور في الاقتصاديات المختلفة. فاننا نجد أنفسنا أمام أبنية اقتصادية واجتماعية مغايرة، في بعض الأحيان تكون معقدة نتيجة التقليد غير الوعي، وفي أحيان أخرى تكون بدائية نتيجة عدم اكتمال مقومات الاقتصاد الحديث، ولنا في هذا المجال خمس ملحوظات أساسية:

أ - البلاد المتنامية تحتاج الى تكوين جهاز مصرفي متكامل تتجاوز وظائفه مجال نشاطه التقليدي. أي عليه أن يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية بجانب مساهمته التقليدية في دوران النشاط التجاري والصناعي.

ب - ان الحقيقة السابقة لا تمليها فقط اعتبارات التنمية الداخلية، بل أيضاً اعتبارات العلاقات التجارية من معاملات تجارية وحركات رؤوس

الأموال . فالكثير من الاقتصاديات المتنامية تندمج وترتبط بالاقتصاد العالمي . وهذا الارتباط يستدعي تدخل جهاز مصرفي لتنظيم تلك العلاقات ،وترشيدها حتى لا تكون مصدراً لإستنزاف الفائض الاقتصادي للبلاد المتنامية لصالح البلاد المتقدمة .

جـ - إذا كانت المؤسسات المصرفية تتشكل وتتغير هياكلها ، وتختلف في وظائفها وأهدافها ، تبعاً للظروف السائدة في كل اقتصاد . على العكس من ذلك فان الفنون المصرفية لها طبيعة عالمية ودائمة . ونقصد بالفنون المصرفية الطرق والأساليب والأدوات المستخدمة في الادارة الاقتصادية والمحاسبية للنقد والائتمان . فأسلوب الخصم أو طريقة فتح الاعتماد لا تختلف من بلد الى آخر ، فالفنون المصرفية هي دائماً محايدة ولكن هذا لا يمنع من امكانية ابتكار أساليب ووسائل مصرفية جديدة عندما تقصر الأساليب الحالية عن مواجهة متطلبات خاصة ، أو عندما لا تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في بلد ما . وعلى أية حال فان نجاح أو فشل جهاز مصرفي معين في اقتصادما . لا يجب ان ينسب الى نوعية الأساليب والطرق الفنية المستخدمة ، وإنما الى السياسة النقدية المختارة .

د - ان نسبية الجهاز المصرفي لا تقتصر على الاختلافات بين طبيعة المؤسسات المصرفية في البلاد المتقدمة والبلاد المتنامية والمتخلفة ، بل انه داخل فئة البلاد المتنامية ذاتها نجد اختلافات جوهرية بين المؤسسات المصرفية من حيث الخصائص والوظائف والأهداف ، تبعاً لتباين تلك البلاد في أبنيتها الاقتصادية ، ودرجة التخلف وطبيعة الأسواق النقدية ، ومدى الارتباط والتبعية تجاه الاقتصاد العالمي . وعلى هذا الأساس فان هناك بلاد متنامية كان تطور النشاط الاقتصادي والانتاجي والتجاري فيها سابقاً على تطور النشاط النقدي ، بل ومصدراً لنمو الجهاز المصرفي . ويترتب على ذلك ان المؤسسات المصرفية في تلك البلاد تعاني من نقص الادخارات بالمقارنة بوفرة مصادر التوظيف والاستثمار . يقابل ذلك بلاد اخرى متنامية سبق فيها النشاط النقدي تطور النشاط الاقتصادي ، وتعاني الاجهزة المصرفية من نقص فرص التوظيف والاستثمار بالمقارنة بتوافر مصادر الادخارات والسيولة النقدية

المحلية والاجنبية المتزايدة. ومن أمثلة البلدان الاولى مصر، ومن أمثلة البلدان الثانية. المملكة العربية السعودية (البلدان البترولية).

والواقع ان الأجهزة المصرفية إذا كانت في مراحل تاريخية معينة عائقاً أمام النمو الاقتصادي ومصدراً لتعميق التخلف، وخاصة في المراحل التي كانت تلك الأجهزة مجرد امتداداً للبنوك الاجنبية، ومصدراً لامتصاص الفائض وتحويله من الاقتصاديات المتنامية لتحقيق التراكم الرأسمالي للاقتصاديات الرأسمالية الصناعية، فانها في المراحل الحالية، وبعد أن أصبحت غالبيتها وطنية وتخضع لاشراف الدولة بصورة مباشرة او غير مباشرة، يمكن ان تكون عاملا أمام اعادة التوازن بين النشاط النقدي والنشاط الحقيقي، ودافعاً لتحقيق النمو الاقتصادي. ولذا سنحاول ان نحدد بعض القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات بين الجهاز المصرفي وبين البناء الاقتصادي والاجتماعي من خلال:

- **المجال الخارجي الذي تعمل في خلاله المؤسسات المصرفية في الاقتصاد المتنامي.**
- **الهيكل الداخلي لتلك المؤسسات.**
- **دور تلك المؤسسات في تمويل التنمية الاقتصادية.**

المجال الاقتصادي والنقدي الذي تعمل في خلاله المؤسسات المصرفية في الاقتصاد المتنامي

أ - درجة نماء السوق النقدية والمالية

فاعلية الجهاز المصرفي ترتبط بدرجة نماء السوق النقدية والمالية. والسوق النقدية تختص بمشكلة التمويل في المدة القصيرة، سواء من حيث تجميع الادخارات السائلة (الودائع)، أو من حيث منح الائتمان قصير الأجل. وأهم عناصر تلك السوق العمليات المتعلقة بالاوراق التجارية (الخصم)، والاموال المقدمة للاقراض في المدة القصيرة، والتسهيلات الائتمانية الخاصة بالتجارة

الداخلية والخارجية، والعمليات الخاصة بالاوراق الحكومية ذات السيولة العالية (أذون الخزانة). والأطراف المتعاملة في السوق تتكون من البنك المركزي، والبنوك التجارية، والمؤسسات المتخصصة، والأفراد والمشروعات، والحكومة. وأهمية تلك السوق في انها تؤمن السيولة النقدية، وتوفر أدوات الدفع للجهاز المصرفي، وبذلك تمكن هذا الأخير من القيام بدوره في تمويل النشاط الاقتصادي الجاري من تجارة وصناعة واستهلاك. فالمشروعات الاقتصادية تحتاج أثناء تنفيذ خطتها الانتاجية السنوية، الى أصول نقدية سائلة لشراء المواد الاولية ودفع أجور العمال واستيراد عناصر الانتاج وغيرها من العمليات المرتبطة بتنفيذ الخطة ودوران النشاط الانتاجي. كما ان الافراد يحتاجون الى الائتمان الاستهلاكي، عندما تعجز مواردهم النقدية السائلة الخاصة عن مواجهة متطلباتهم. وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة لمواجهة نفقاتها الجارية والطارئة والتي تتجاوز الاعتمادات الواردة في الميزانية. ولعل أهم مصدر تستخدم فيه الموارد النقدية والتسهيلات الائتمانية، يتعلق بقطاع التجارة حيث يحتاج هذا القطاع الى ضمانات مصرفية واعتمادات مفتوحة، يستطيع من خلالها ان يغطي احتياجاته من الأصول النقدية، لتأمين استيراد بضائعه من الخارج أو تسويق منتجاته في الداخل.

ومن خلال تلك العمليات تجد المؤسسات المصرفية التجارية (البنوك التجارية) مجالا لتوظيف الموارد النقدية المدخرة لديها في شكل ودائع. وتحصل مقابل توظيفها لتلك المدخرات على عائد (فائدة) تتجاوز ما دفعته من دخول للمدخرين مقابل الايداع. وهي بذلك تحقق أرباحاً من تجارة المال، تستطيع ان تصل بها الى حدها الأقصى، عن طريق خلق نقود الودائع طبقاً لمبدأ «الودائع تسمح بالاقراض والقروض تخلق الودائع». وفي السوق النقدية أيضاً تجد المؤسسات المالية المتخصصة (الصناعية والزراعية والعقارية)، مجالا لإمكانية إمتصاص جزء من الموارد النقدية المتعطلة والزائدة عن حاجات التعامل الجارية، وتحولها الى استثمارات طويلة الأجل. كذلك يستطيع البنك المركزي ان يمارس وظائفه في الرقابة على الائتمان، والتأثير في سياسة البنوك التجارية من خلال سياسة سعر الخصم والسوق المفتوحة، بهدف التحكم في الحجم الكلي

لوسائل الدفع ، بما يتناسب مع نمو النشاط الاقتصادي والسياسة النقدية المتبعة.

وتقاس درجة نماء هذا السوق من خلال عدة مؤشرات من أهمها : أولا : تطور الحجم الكلي للودائع ، أي الادخارات السائلة وشبه السائلة التي يستطيع الجهاز المصرفي تجميعها . وثانياً : تطور الحجم الكلي للقروض والسلفيات ومدى تنوع وتعدد الأصول النقدية والمالية (أوراق تجارية - أذون خزانة - وغيرها) ثالثاً : مدى التناسب بين حجم الموارد النقدية المدخرة والمصدرة من جانب الجهاز المصرفي وحجم التوظيف أي فرص الاستثمار قصيرة أو طويلة الأجل. رابعاً : عدد ونوعية المؤسسات المصرفية المتعاملة في السوق ، ومدى استخدامها للأساليب المصرفية الحديثة ،وقدرتها على توفير أدوات الدفع والتمويل للقطاعات الاقتصادية الحقيقية بأقل تكلفة ممكنة ، وبكفاءة ادارية عالية.

ويقابل السوق النقدية وترتبط بها من خلال عدة قنوات السوق المالية. والأخيرة هي سوق الادخار شبه السائل والائتمان طويل الاجل والذي يخصص لتمويل التوسع الصناعي والزراعي والعقاري . وهذه السوق تمثل المجال الطبيعي لعمل المؤسسات المالية المتخصصة . كما يمكن ان تعتبر مجالا اضافياً للبنوك التجارية ، تستطيع من خلاله أن تحول فوائضها النقدية للاستثمارات طويلة الأجل ، وتساهم بالتالي في زيادة الطاقة الانتاجية الحقيقية.

ب - ازدواجية البناء الاقتصادي

والمشكلة الأساسية التي تواجه نشاط الجهاز المصرفي ، ونمو هذا النشاط في الاقتصاديات المتخلفة ترجع الى **الطبيعة الازدواجية المتناقضة لتلك الاقتصاديات**. فهناك بادئاً الازدواجية المتناقضة بين النشاط الاقتصادي والنشاط النقدي . فقد يكون النشاط الاقتصادي عائقاً أمام نمو النشاط النقدي اذا توافرت إدخارات كثيرة لا تقابلها فرص توظيف كافية بسبب عجز النشاط التجاري والصناعي عن امتصاصها . كما قد يكون النشاط النقدي عائقاً أمام نمو النشاط الاقتصادي ، إذا توجهت أغلب الادخارات لتمويل القطاعات التجارية والاستهلاكية على حساب القطاعات الصناعية الزراعية ، أو إذا كان هناك تسرب للفائض النقدي الى خارج حدود

الاقتصاد القومي. وهناك أيضاً ازدواجية متناقضة بين قطاع انتاجي متقدم يحوز على علاقات انتاجية وفنون تكنولوجية حديثة، وقطاع انتاجي تقليدي يستخدم طرق بدائية للانتاج ويتخصص في انتاج المواد الخام او الزراعية. ويعتبر هذا القطاع البدائي مصدراً لتحقيق الفائض الاقتصادي القومي، ومنه يتسرب الدخل النقدي الى القطاع المتقدم. وتنعكس الازدواجية على تعدد الأسواق النقدية. فالقطاع المتقدم يحوز على سوق نقدية متطورة تتوفر لها شبكة من المصارف المتكاملة، تستخدم الأساليب المصرفية الحديثة، وتعمل تحت رقابة مؤسسة الاصدار، ويتسرب اليها الفائض النقدي للقطاع البدائي أو الأولى. وتستخدم تلك الادخارات لتمويل النشاط التجاري والانتاجي والاستهلاكي للقطاع المتقدم. أما القطاع البدائي فهو يعيش في ظل سوق نقدية موازية ـ سوق تقليدية ـ تعتمد على المشروعات المصرفية الحرفية أو الصغيرة والمجهودات الفردية التي تعمل في الائتمان الشخصي وتبالغ في أسعار الفائدة. وتلقى نجاحاً في أعمالها لمرونتها وعدم تقيدها بالإجراءات الادارية أو القيود الزمانية، ولاتصالها المباشر بالعملاء، ولمقدرتها على تفهم الواقع الاجتماعي والنواحي السيكولوجية للمتعاملين في هذا القطاع. فهي أقرب في معاملاتها ال المرابين. واستمرار وجودها في هذا القطاع يمثل عقبة كبيرة أمام نمو النشاط الانتاجي في هذا القطاع.

جـ ـ المؤسسات المصرفية الاجنبية

وبجانب الازدواجية المتناقضة في النشاط الاقتصادي في البلدان المتنامية والمتخلفة هناك **أيضاً المؤسسات المصرفية الأجنبية**. فتلك المؤسسات تعتبر في حقيقتها فروعاً للمراكز المصرفية الأساسية في البلاد الصناعية المتقدمة. وبحكم هذا الوضع فهي تنتمي الى السوق النقدية التي تنتمي اليها مراكزها الرئيسية أكثر مما تنتمي الى السوق المحلية التي تعمل في خلالها. ودورها يقتصر على تجميع المدخرات الوطنية من السوق المحلية وتحويل الفائض من رؤوس الأموال الى الخارج، حيث تضع تحت تصرفه فرص أفضل للتوظيف الاستثماري، وتحقق له عائداً يفوق بكثير ما كان يمكن ان يحققه في السوق المحلية. وهي تقوم أيضاً

بتمويل عمليات التجارة الخارجية المخصصة لتصدير المواد الأولية والزراعية الى البلاد الصناعية المتقدمة. فعملياتها تستهدف توفير التسهيلات المصرفية المرتبطة بالمبادلات التجارية وحركات رؤوس الاموال بين الاقتصاديات المتخلفة والاقتصاديات الصناعية والرأسمالية.

د - عدم الانتظام في النشاط الاقتصادي

والأمر لا يقتصر على تعدد الأسواق النقدية أو ضيقها، انما يمتد أيضاً الى ظاهرة عدم الانتظام في حركة النشاط الاقتصادي. فالنشاط الاقتصادي الرئيسي في الاقتصاديات المتخلفة والمتنامية. سواء كان زراعياً، أو معتمداً على انتاج وتصدير المواد الاولية، او على تقديم نوعيات خاصة من الخدمات،

هو في غالبيته موسمي. حيث تزداد حركة الانتاج وتبدو الحاجة الى التمويل في فترات زمنية معينة، يتلوها فترات أخرى من الركود. ويترتب على ذلك انه في مواسم النشاط الاقتصادي يعجز الجهاز المصرفي المحلي عن تدبير الموارد النقدية والسيولة اللازمة لتأمين حركة ودوران هذا النشاط، وفي غير هذه المواسم تتراكم لدى المؤسسات المصرفية موارد نقدية متعطلة. أي أن هناك اختلال دائم في التوازن بين حجم الادخار وبين فرص التوظيف بسبب التقلبات الموسمية في النشاط الاقتصادي او التجاري. فان أضفنا الى ذلك غياب التدخل الايجابي من جانب السلطات النقدية وحداثة البنوك المركزية في تلك الاقتصاديات، بجانب الاضطرابات التي تتعرض لها النظم النقدية للبلاد المتخلفة والمتنامية نتيجة التدهور الداخلي لقيم العملات الوطنية بفعل التضخم والعجز الدائم في موازين المدفوعات وما يترتب عليه من تقلبات في أسعار الصرف، وانخفاض قيم العملات الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية، لادركنا مدى الصعوبات التي يعانيها الجهاز المصرفي في الاقتصاديات المتنامية. وخاصة مع غياب أي سياسة واضحة لتثبيت قيمة العملة او أهداف محددة للسياسة النقدية.

إن تعدد وعدم انتظام الاسواق النقدية - ، وهي المجال الطبيعي لأداء الجهاز المصرفي لوظائفه - ،مع تعارض وظائفها داخل الاقتصاد المتنامي والمتخلف، من

شأنه توليد عدم التوازن بين نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما ان الازدواجية في الظواهر الاقتصادية تؤثر في درجة نمو الجهاز المصرفي، وفي مقدرته على متابعة أعماله المصرفية. وخاصة ان الجهاز المصرفي في الاقتصاديات المتنامية والمتخلفة يعاني في المراحل الاولى من الانطلاق نحو التنمية، من ضيق السوق النقدية وقلة المتعامل فيها من الاوراق التجارية، وقلة المصدر من الاوراق الحكومية، وقصور الوعي المصرفي وتواجد نظم وتقاليد اجتماعية تمنع ممارسة بعض الفنون المصرفية المتعلقة بسعر الفائدة. وعلى العكس في بعض الاحيان تعمل تلك التقاليد على المبالغة في أسعار الفائدة. مما يؤثر على فرص التوظيف وتكلفة الاستثمار. فالاقتصاديات المتنامية والمتخلفة تحتاج في المراحل الاولى من النمو الى جهاز مصر في متكامل قادر على مد نشاطه لمختلف القطاعات الاقتصادية، وقادر على تجميع المدخرات وتوفير السيولة وأدوات الدفع اللازمة لمواجهة عمليات تمويل التنمية الاقتصادية. فمثل هذا الجهاز يعبر عن الجانب الوظيفي والتنظيمي لعملية التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي.

٢ ـ الهيكل الداخلي للمؤسسات المصرفية

بعد أن تعرضنا للمجال الخارجي الذي يعمل في إطاره الجهاز المصرفي، ننتقل الآن الى مناقشة المكونات والخصائص الداخلية للمؤسسات المصرفية وبصفة خاصة البنوك التجارية.

أ ـ التخصص

وأول ما يوجهنا هنا الافكار المتعلقة بالتخصص وتقسيم العمل في الجهاز المصرفي. والتخصص هو خاصية تقليدية لها آثار ايجابية واضحة على الطاقة التشغيلية للانتاج. وهي تعني تركيز الجهد الإنساني في هدف أو أهداف محددة. ومن شأن هذا التركيز تحقيق مستوى مرتفع من الانتاجية. ومع ذلك فان التخصص بهذا المعنى الفني الضيق قد يكون عائقاً أمام نمو الجهاز المصرفي. وخاصة عندما نعرف ان البنوك التجارية، والتي تمثل الغالبية العظمى من

المؤسسات المصرفية، هي مؤسسات بحسب الأصل غير متخصصة تمارس كافة العمليات المتعلقة بالإقراض والاقتراض.

ان النشاط النقدي يتوزع على مختلف قطاعات الاقتصاد، ويرتبط بكافة مراحل الانتاج والتشغيل، ويستخدم أشكال مختلفة لتحقيق التراكم الرأسمالي ومن ثم فان وظائف المؤسسات المصرفية تتعدد وتتنوع، مع زيادة مشاكل النقد والتمويل. والأصول النقدية والمالية المتعامل بها تتمع بخصائص غير متماثلة. كما ان طرق التمويل وقنواته تتعدد وتختلف باختلاف القطاعات المقدمة للنقود (مصادر الادخار) او القطاعات التي تطلب التوظيف (مصادر الاستثمار).

والحقيقة ان هناك عدة اعتبارات تاريخية وراء بروز فكرة تخصص البنوك التجارية. وهذه الاعتبارات مستمدة من التجربة الانجليزية. فالبنوك التجارية الانجليزية ابتدعت نظام فتح الاعتماد بجانب عمليات الخصم. وهذه العمليات تشكل خطوة على سيولة البنوك، وخاصة انها تعتمد على الثقة وعلى الإفادة من الفروق الزمنية بين عمليات السحب والايداع، أكثر مما تعتمد على تواجد أرصدة نقدية حقيقية. ولذا فقد كانت هذه البنوك تراعي دائماً أن يكون الائتمان المقدم للتمويل مقصوراً على المدة القصيرة. ولقد دعمت هذه التقاليد الظروف التاريخية للاقتصاد الانجليزي. فهذا الأخير كان له السبق في النمو الصناعي، وبحيث ان التمويل النقدي في المراحل التالية، كان يعتمد بالدرجة الأولى على حسن سير وأداء الجهاز الانتاجي. وهذا الاداء يكفيه نظام للتمويل قصير الأجل. ومن هنا ظهرت الافكار التقليدية من حيث ان البنوك التجارية هي بنوك خصم وودائع، تتعامل في الاوراق التجارية والقروض قصيرة الأجل والاوراق الحكومية المضمونة. وهي جميعها أصول نقدية قريبة من السيولة. وتحقق عائداً سريعاً. كما ظهرت مؤسسات مالية متخصصة مثل بنوك الاعمال وشركات الاستثمار لتمارس عمليات الائتمان طويل الاجل، وتمد المؤسسات الصناعية بالقروض والاستثمارات المباشرة.

ولقد ساعد على ترسيخ التخصص عدة عوامل أهمها: التقدم الصناعي للاقتصاد الانجليزي، وتعدد المؤسسات المصرفية، والخبرة والتقاليد المصرفية التي اكتسبتها البنوك الانجليزية من خلال موقع انجلترا كمركز للائتمان والتمويل

الدولي في مرحلة تاريخية معينة، واعتبار الاسترليني عملة احتياط دولي، وكذلك نمو السوق المالية بفضل رؤوس الأموال التي تواردت على الاقتصاد الانجليزي من خلال التجارة الدولية مع المستعمرات، ومن خلال تحركات رؤوس الاموال القادمة من البلاد ذات الفائض النقدي للاستفادة من فرص التوظيف التي توجد في السوق الانجليزية[1]. ومع ذلك فان جانباً كبيراً من الأموال المودعة في البنوك التجارية الانجليزية يوظف في الاستثمارات طويلة الأجل والاوراق المالية الخاصة والحكومية بطريقةمباشرة، أوعن طريق تحويل جزء من الموارد النقدية المدخرة الى المؤسسات المتخصصة. كما أن المدخرات السائلة وشبه السائلة التي تجمعها فروع البنك الانجليزية في البلادالمتنامية،تحول الى المدينة لاستثمارها في تنمية الصناعة الانجليزية.

ولقد اتبعت البنوك الاوروبية الأخرى. وبصفة خاصة البنوك الالمانية سياسة مغايرة للبنوك الانجليزية. فهذه البنوك تقوم بكافة العمليات المصرفية سواء ما يتعلق منها بالقروض قصيرة الأجل أو القروض طويلة الأجل. والتطور الاقتصادي العالمي قد غلب تلك الطريقة على الطريقة الانجليزية.

فالاقتصاد العالمي المعاصر يتميز بالتكامل بين رأس المال المصرفي ورأس المال التجاري والصناعي، فأصبحت هناك مجموعات مالية ضخمة لها مصارفها التجارية ومؤسساتها الصناعية والتجارية، وترتبط مع بعضها بشبكة من العلاقات النقدية المتبادلة. حيث تحتفظ لها المؤسسات المصرفية بحساباتها وتحصل على نصيبها من المشاركة في رأس المال. وتجمع الادخارات من السوق، ثم تمد المشروعات الصناعية النامية بالاستثمارات التي تحتاجها سواء لإجراء عملية الاستبدال الانتاجي أو لمواجهة عمليات توسيع الطاقة الانتاجية. وتحتفظ المؤسسات المصرفية بقدر كبير من السيطرة المباشرة على الشركات الصناعية والتجارية التابعة للمجموعة المالية،وتوجه سياستها الانتاجية والتسويقية.

والاقتصاديات المتنامية والمتخلفة، تحتاج مؤسساتها المصرفية النامية الى

---

(١) والواقع أن التفكير الاقتصادي الانجليزي يعالج دائماً مشاكل النقد والائتمان مفضلا إعتبارات المدة القصيرة عن المدة الطويلة. وقد أنعكس ذلك على نظرية كينز الشهيرة.

أن تتحلل من قيود التخصص الدقيق التي فرضتها عليها التقاليد المصرفية الانجليزية. ويرجع هذا الى اعتبارات خاصة بالظروف الاقتصادية والنقدية السائدة في تلك الاقتصاديات. فهي تعاني من ضيق السوق النقدية، ومن عدم توافر المؤسسات المالية المتخصصة التي تستطيع ان تساهم في تنمية القطاعات الصناعية والزراعية، ومن تناثر المدخرات، ومن عدم توافر فرص التوظف الاستثاري، ومن عدم التفرقة بدقة بين الادخار السائل (الودائع الجارية) والادخار شبه السائل (الودائع الادخارية). وهذه الاقتصاديات تحتاج الى تعبئةعلمية للمدخرات الصغيرة المتناثرة، كما يجب ان تعطي الاولوية لتمويل الاستثار الصناعي والزراعي طويلالاجل، وعلىحساب التمويل والائتمان قصير الأجل، والذي يخصص غالبيته لتمويل التجارة الداخلية او الخارجية. وهي قطاعات بطبيعتها غير منتجة ولا تزيد من القيمة المضافة الحقيقية للناتج القومي، ولايترتب على تنشيطها في المراحل الاولى من التنمية سوى ارتفاع الاسعار والتضخم. وتستطيع البنوك التجارية في تلك الاقتصاديات مخاطبة مصادر الادخار الصغيرة والمتناثرة، وفي تنمية عادات المعاملة مع البنوك. ويمكن لها ان تستفيد من سيولتها الزائدة في تمويل الصناعة والزراعة وتحويل الادخار السائل وشبه السائل الى قنوات الاستثار المنتج. ولا خوف عليها من مقابلة مشكلة سيولة ما دام هناك تدخل نشيط من جانب الحكومة وأداته البنكالمركزي،لمساعدة تلك البنوك طالما تساهم في عمليات التنمية الاقتصادية وفي تمويل المشروعات المقررة في الخطة الاقتصادية.

والواقع ان الفصل بين ما يسمى السوق النقدية،وما يسمى السوق المالية فكرة منتقدة في الاقتصاديات المتنامية والمتخلفة،لأسباب متعلقة بطبيعة البناء الاقتصادي والاجتاعي لتلك الاقتصاديات حيث تختلط عمليات التنمية الاقتصادية بالنشاط الاقتصادي الجاري والمستقبل. وسوف نتعرض بالتفصيل الى هذا الموضوع عندما نناقش مشكلة التمويل في الاقتصاد القومي.

ب ـ السيولة

والظاهرة الثانية: التي ترتبط بهيكل المؤسسات المصرفية تتعلق بسيولة البنوك التجارية تلك السيولة التي كانت دافعا وراء فكرة تخصص البنوك

وهي خاصية لصيقة بماهية البنوك التجارية باعتبارها تاجرة وخالقة للائتمان. فهي تتعامل في أموال الغير التي تلقتها في شكل ودائع جارية أو ادخارية، وأصبحت من خصومها ،أي تلتزم بسدادها لأصحابها عند الطلب او عند حلول الاجل. ويجوز للبنوك أيضاً أن تخلق ودائع افتراضية (ائتمانية) نتيجة قروضها الممنوحة في شكل فتح إعتماد. وعليها ان تتوقع ان يتقدم الافراد حائزي الشيكات المسحوبة على تلك الحسابات ،للمطالبة بقيمتها في شكل نقود قانونية. وبذلك فهي تقيد أيضاً في خصومها.

وإذا كانت البنوك تستخدم الاموال المودعة لديها في أوجه التوظيف المختلفة من سلف وقروض وأوراق تجارية وأوراق حكومية وأوراق مالية واستثمارات مقابل عائد تحصل عليه (فائدة) يغطي تكاليفها الاداريه .ويحقق لها ارباحاً، فإن عليها عدة التزامات قانونية قبل المودعين تتمثل في ضرورة سداد قيمة الودائع بالنقود القانونية عند الطلب او عند حلول أجل الوديعة. ويضمن تنفيذ هذه الالتزامات النقدية، الارصدة النقدية التي تحوزها البنوك أو تلك المودعة في البنوك الاخرى، بجانب بعض الأصول الاخرى التي تتمتع بسيولة مرتفعة، أي يمكن تحويلها الى نقود قانونية عن طريق الخصم او البيع أو بأي وسيلة أخرى، بأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن. وعندما نراجع ميزانيات البنوك التجارية فلا يكفي ان نعتبر التوازن المحاسبي بين الأصول أو الخصوم أو تواجد رأس المال أو احتياطيات متوافرة لدى البنوك ،معايير كافية وضمانات مناسبة لحماية حقوق المودعين. فالمشكلة ان السيولة تتمثل في توافر نوع معين من الثروة، تلك الممثلة في النقود القانونية، في الوقت واللحظة المناسبين وان تكون تلك الأصول تحت تصرف وسيطرة أصحابها الحقيقيين. فالتوازن المحاسبي الكلي بين الأصول والخصوم، يجب ان يكمل بنوع من التوازن الكيفي يتضمن توزيع الموارد النقدية على مختلف بنود الأصول بطريقة تحقق التوافق بين الأصول السائلة والأصول غير السائلة بالمقارنة بحجم الودائع. وهذا التوزيع قد يكون اختيارياً للبنك عندما يحتفظ بجزء كبير من موارده في شكل أصول نقدية سائلة في الصندوق أو لدى البنوك الأخرى، أو عندما يستغل موارده في أوراق تجارية قابلة للخصم لدى البنك المركزي أو في أوراق

حكومية شبه سائلة (أذون الخزانة). كما قد يكون هذا التوزيع اجبارياً عندما ينص القانون على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة قانونية من ودائعها في شكل أرصدة نقدية لديها أو لدى البنك المركزية. وهذا التوزيع بجانبية الاجباري والاختياري، يكون الهدف منه حماية حقوق المودعين ووضع قيود على مقدرة البنوك التجارية في خلق نقود الودائع أو التوسع في عملية الاقراض.

والسيولة بهذا المعنى لها جوانب ايجابية وأخرى سلبية في الاقتصاديات المتنامية والمتخلفة. وبادئاً يلاحظ ان البنوك التجارية في تلك الاقتصاديات ما زالت في دور النشأة والتكوين، وهي تتكون من مشروعات صغيرة او متوسطة الحجم ذات رؤوس أموال محدودة، وليس لديها احتياطيات كبيرة. في الوقت نفسه تستطيع البنوك التجارية ان تجمع ادخارات كثيرة، صغيرة ومتناثرة من وجهة النظر الجزئية، كبيرة من وجهة النظر التجميعية. أما فرص التوظيف فما زالت محدودة أمام تلك المؤسسات في الاقتصاديات المتنامية والمتخلفة.

وعلى البنوك التجارية في الاقتصاديات المتنامية والمتخلفة ان تختار بين سياستين رئيسيتين:

السياسة الاولى وهي ان تستفيد البنوك التجارية من الادخارات المجمعة لديها وغياب المؤسسات المالية المتخصصة، وتتوسع في التوظيف في مختلف أوجه الاستثمار. ويشمل ذلك عمليات الائتمان قصير الاجل التي يراد بها تزويد التجارة والصناعة بالأموال السائلة لمواجهة متطلبات الانتاج والتسويق الجارية، وكذلك عمليات الائتمان طويل الأجل بما في ذلك الاستثمارات الصناعية، والاوراق الحكومية التي تستحق الدفع بعد مدة طويلة كقروض الحكومة وسندات البنوك العقارية. وتعتمد البنوك التجارية في ذلك على كفاءة إدارتها وحسن توقعها، وعلى ضرورة وأهمية مشاركتها في التنمية الاقتصادية. ومن الطبيعي ان تدعمها الحكومة بالودائع الحكومية. وان يساعدها البنك المركزي في اداء مهامها عندما تتعرض لأزمة سيولة. وهي يمكنها أيضاً ان تلجأ الى الأسواق المالية لبيع وشراء الاوراق المالية للاستفادة من فروق الاسعار ولتنشيط حركة

المشروعات. ومع ذلك فان لهذه السياسة خطورتها على مواقف البنوك التجارية، فعندما يمتنع البنك المركزي عن مساعدتها، أو تلجأ الى الاسواق المالية لبيع الأسهم والسندات فتنخفض قيمتها وترتفع أسعار الفائدة، أو تتعرض السياسة الانتاجية للمشروعات التي تساهم فيها الى الخطر،وتتجمد الكثير من أصولها، عندئذ يشكل موضوع السيولة خطراً يهدد وجود المؤسسات المصرفية ذاتها.

أما السياسة الثانية فهي سياسة الإنكماش وإتباع الاساليب التقليدية، وتفضيل السيولة عن توسيع دائرة نشاطهاالتمويلي،فتقصر نشاطها على القروض والسلفيات لمدد قصيرة. وتوظف أموالها في الأوراق التجارية والأوراق الحكومية السائلة والمضمونة، أو تودع ما لديها من أرصدة نقدية في البنوك الأجنبية مقابل عائد سريع ومضمون. ومن شأن هذه السياسة أن تحتفظ المؤسسة المصرفية بالثقة وتحقق أرباحاً سريعة ومؤكدة، ولكنها تؤدي الى تواجد أرصدة نقدية معطلة، يحرم منها الاقتصاد القومي في مجموعه، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية. فهي في حقيقتها أقرب الى الاكتناز منها إلى الادخار.

ولعل هذه الحقيقة تدفعنا إلى تأييد السياسة الأولى، سياسة التوسع في الائتمان.. وإمتداد نشاط البنوك التجارية إلى الاستثمار طويل الأجل. فالسياسة المصرفية للبنوك التجارية في الاقتصاديات المتنامية والمتخلفة يجب عليها أن تراعي اعتبارين أساسيين: اعتبار استراتيجي خاص بتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وهذا يعني خوض عمليات الائتمان طويل الأجل،وبصفة خاصة القروض والاستثمارات المقدمة إلى الصناعة والزراعة. والاعتبار الثاني وهو تكتيكي ويتعلق بإمداد النشاط الاقتصادي الجاري بالأموال السائلة من أجل إزالة أية معوقات أمام هذا النشاط. وبصفة خاصة يجب مراعاة تغيير نسبة السيولة مع التقلبات الموسمية أو التناقضات غير المتوقعة في عملية سحب الودائع أو زيادة الطلب على الأموال القابلة للاقراض.

ج - تركز البنوك

والظاهرة الثالثة التي تتعلق بهيكل المؤسسات المصرفية في الاقتصاديات المتنامية والمتخلفة تتمثل في أهمية تركز البنوك لمواجهة تزايد حجم التمويل الداخلي والتوسع في الوظائف مع تطور النشاط الاقتصادي من جانب، ومواجهة فروع المؤسسات الأجنبية ذات القدرات الكبيرة من جانب آخر. فأغلب البنوك الوطنية تأسست برؤوس أموال قليلة لا تتناسب مع حجم الودائع التي تتلقاها. ومن الواضح أن المؤسسات المصرفية الكبيرة قادرة على الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير، وقادرة بما لديها من رؤوس أموال واحتياطيات أن تتعرض لكافة أوجه الائتمان دون خطر على سيولتها. كما تستطيع أن تؤدي الخدمات المصرفية بكفاءة مرتفعة تحتاج إليها، حتى يمكنها أن تكتسب ثقة المودعين والعملاء في السوق النقدية المحلية.

د - الحرية المصرفية

والظاهرة الرابعة ترتبط وثيقاً بالظاهرة الثالثة، حيث أنها تتعلق بالحرية المصرفية للمؤسسات المصرفية التجارية في الاقتصاديات المتنامية والمتخلفة. ونقصد بالحرية المصرفية طبيعة العلاقة بين الدولة والبنك المركزي والمشروعات العامة وبين البنوك التجارية. فالبنك المركزي بإعتباره بنك البنوك يمارس كثيراً من الحقوق - التي منحه القانون أياها - على البنوك التجارية. ولقد درسنا سابقاً أساليب الخصم والسوق المفتوحة والاحتياطي الأجباري، باعتبارها أساليب وسياسات تهدف إلى تحقيق الرقابة على الائتمان وعلى قدرة البنوك التجارية في التوظيف والاقراض. ويمكن أن تضاف إلى الأساليب السابقة، أساليب خاصة بالبلاد المتنامية والمتخلفة من أهمها الاقناع المباشر، وتفتيش الدفاتر، وإلزام البنوك بإجراء التحويلات الخارجية عن طريق البنك المركزي، والحصول على موافقته قبل المشاركة في تأسيس المشروعات الاقتصادية وإلزام البنوك التجارية باستغلال جزء من إحتياطياتها في شراء الأوراق الحكومية أو السندات التي تطرحها المؤسسات المالية المتخصصة التابعة للدولة.

كما تنصرف الحرية أيضاً إلى تدخل الدولة والخزانة العامة في السياسة

المصرفية للبنوك التجارية. فقد يكون هذا التدخل مباشراً عن طريق تملك البنوك التجارية أو المشاركة الجزئية في تلك الملكية. كما قد يكون هذا التدخل غير مباشر عن طريق الودائع الحكومية أو من خلال قصر تعامل المشروعات العامة مع البنوك الوطنية. وعلى أية حال فان تدخل الدولة في سياسة البنوك التجارية، في الاقتصاديات المتنامية والمتخلفة، أصبح ضرورة وحقيقة واقعية لحماية المؤسسات المالية المصرفية ذاتها، فالدولة هي مصدر الادخار الوطني الكلي، وهي الممول والمستفيد الاول من خلال قروض الخزانة والمشروعات العامة، ومن التمويل المقدم من المؤسسات المصرفية. وتدخل الدولة ضروري لتحقيق السياسة الاقتصادية القومية والتي تتبلور في الاهداف الثلاثة الآتية: حماية العملة الوطنية عند أي سياسة توسعية للائتمان من جانب البنوك التجارية قد تؤثر في عرض النقود بما لا يتناسب مع النمو المتحقق في الناتج القومي. حماية حقوق المودعين والمستثمرين مع عدم المبالغة في تكلفة الاقراض أو الاقتراض بما يشكل عائقاً أمام تجميع الادخارات أو الامتناع عن الاستثمار. تهيئة الظروف الاقتصادية والتمويلية أمام مشاركة البنوك التجارية في تمويل عمليات التنمية الإقتصادية. على أن تدخل الدولة يجب ألا يحول البنوك إلى أجهزة بيروقراطية غير قادرة على العمل المنتج أو المنافسة مع البنوك الأجنبية.

هـ ـ المجال المكاني

بقي أن نتكلم عن الظاهرة الخامسة والأخيرة والمتعلقة بالامتداد المكاني للبنوك التجارية في الاقتصاديات المتنامية والمتخلفة. فالبنوك التجارية الوطنية يجب أن تمد نشاطها الداخلي إلى كافة القطاعات المكانية الإقتصادية وبصفة خاصة المناطق الزراعية لتنمية العادات المصرفية والمشاركة في عمليات التمويل داخل تلك القطاعات. كما يمكن لتلك البنوك أن تحقق إمتداداً إقليمياً إلى المناطق المجاورة للحدود الإقليمية عن طريق تكوين بنوك مشتركة. ومن شأن هذا الإمتداد الإقليمي توسيع نطاق السوق النقدية، وإتاحة فرص إستثمارية جديدة أمام البنوك، وتنمية التجارية الخارجية، وتعميق التكامل بين المناطق الاقليمية التجارية. ويعتبر هذا الإمتداد الإقليمي رد فعل أمام

الزحف المصرفي الأجنبي، والذي يتمثل في تعدد فروع البنوك الأجنبية التابعة للاقتصاديات الصناعية الرأسمالية المتقدمة. وقد رأينا كيف أن هذه المؤسسات تعمل على تجميع المدخرات من السوق المحلية وتوظيفها في الخارج مقابل عوائد مرتفعة تفوق ما تحققه في السوق الداخلية.

٣ - الجهاز المصرفي والتنمية الاقتصادية

أن أي تحليل للتنمية والتخلف ينتهي إلى إقتراحات محددة لسياسة إقتصادية من أجل النمو الإقتصادي،يصطدم دائماً بعقبة واقعية تتمثل في عجز التراكم الرأسمالي عن تمويل التنمية. وهذا العجز يعود إلى عدم كفاية العمليات المتعلقة بتنظيم عرض وطلب رأس المال. ويترتب على ذلك أن التحليل التقليدي للتخلف والتنمية والذي يرى في مشكلة تكون رأس المال، العامل المحدد والأساسي في التنمية الاقتصادية ما زال يحتفظ بأهميته النسبية في إقتصاديات التنمية. ولنتذكر هنا تحليل نيركس للحلقة المفرغة للفقر. فهي تعود إلى عدم كفاية مزدوج من جانب الطلب والعرض على رأس المال. فمن ناحية العرض، نلاحظ أن الدخل الفردي في البلاد المتخلفة ذو مستوى منخفض، ومن ثم فان الجزء الأعظم من هذا الدخل يمتصه الاستهلاك، وما يتبقى بعد ذلك ويخصص للادخار غير كاف ليحقق التراكم الرأسمالي وتكوين رأس المال اللازم والضروري لتحقيق الاستثمار. ومن ناحية الطلب فان إنخفاض مستوى الدخل الفردي وضعف القوة الشرائية للأفراد يعني قلة المطلوب من السلع وبالتالي عدم قدرة المشروعات على توسيع طاقاتها الإنتاجية. أي ضعف الميل للأستثمار وإنحصار الفرص الاستثمارية. فيقل الطلب على الإستثمار ورأس المال. فهناك إذن إلتقاء بين العرض والطلب على رأس المال. إلتقاء من شأنه تحقيق توازن الفقر[1].

فما هو دور الجهاز المصرفي في تكوين رأس المال؟ قبل أن نجيب على هذا السؤال يجب أن نعرف أن رأس المال قبل أن يتشكل في الأصول الطبيعية يتخذ شكلا نقدياً في إقتصاديات المبادلة النقدية. ومن ثم فان علينا أن نحدد

---

(١) R. Nurkse: problems of capital formation in underdeveloped Countries, oxford 1953, Chap. I.

دور الجهاز المصرفي في الإدخار النقدي ثم في التوظيف النقدي. وعلى ذلك نتعرض أولا لدور الجهاز المصرفي في عرض رأس المال أي تجميع الإدخارات النقدية السائلة وشبه السائلة. فالإدخار النقدي يتوقف على عدة عوامل تقليدية: مستوى الدخل الفردي، الميل للاستهلاك، الاكتناز، العوامل السيكولوجية والاجتماعية. ويستطيع الجهاز المصرفي أن يعوض من أثر هذه العوامل التقليدية عن طريق عدة وسائل تنظيمية. فهو يخاطب الدخول الصغيرة عن طريق فتح حسابات تجمع بين الطبيعة الجارية والطبيعة الإدخارية. وهو يستطيع أن يقلل من الميل للاستهلاك عن طريق تقديم سندات ذات سيولة مرتفعة تحقق عائداً مجزياً يجعل الأفراد يقبلون التضحية بالاستهلاك الحالي في مقابل إستهلاك أفضل في المستقبل. أما بالنسبة للاكتناز، فنحن نعرف أن هذا الأسلوب يعني موارد نقدية معطلة ويعني في نفس الوقت تخصيص جزء من الدخل النقدي يستغل في قيم «هروبية» تخشى إستهلاك قيمة النقود أي إنخفاض قيمتها المستمرة. وأنه وإن كان يتخذ أشكالا متعددة فان أغلبها يتركز في شكلين أساسيين: شراء العقارات (الأراضي)، وشراء الذهب. ولذلك فان أي سياسة نقدية متوازية من قبل البنوك التجارية، بجانب تعاون البنك المركزي، وخطة من الخزانة العامة لتثبيت قيمة العملة، كل هذه الاجراءات، كفيلة بتحويل المبالغ المكتنزة إلى إدخارات تساهم في زيادة عرض رأس المال.

ويستطيع الجهاز المصرفي عن طريق تنمية السوق النقدية والمالية، وزيادة المعروض من جانبه من الأوراق التجارية والمالية والسندات وإذون الخزانة، أن يشجع الأفراد والمشروعات على التعامل مع هذه الأسواق وتقديم إدخاراتهم. كما يمكنه أيضاً بهذه الوسيلة أن يمنع تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج، إذا وجدت في الداخل العائد المجز والضمان والثقة في المؤسسات المصرفية التي يتعامل معها.

ولعل من أدق المهام الذي يجب أن توكل إلى الجهاز المصرفي في الاقتصاد المتنامي والمتخلف، هو مراقبة وتنظيم حركة الادخارات. ومنها يتحرك الفائض النقدية إلى القطاعات الحديثة الصناعية والتجارية. وعلى ذلك يجب أن

يمتد نشاط الجهاز المصرفي إلى تلك القطاعات ، وألا يتركها للمؤسسات التقليدية أو المرابية ، أو يجعل رؤوس الأموال تتسرب منها إلى الاقتصاديات الخارجية كما تحاول أن تفعل البنوك التجارية الأجنبية تحت ستار تمويل المحصول أو تمويل التصدير . ولهذا يجب تعديل هيكل البنوك التجارية ، وتحويلها إلى بنوك تتعامل في الائتمان للمدة القصيرة والطويلة معاً ، وتقوم بتجميع المدخرات من كافة القطاعات . على أن تتبعها وحدات مالية متخصصة في الادخار شبه السائل والتمويل الاستثماري .

أما العقبات الخاصة بالتوظيف النقدي أو عرض رأس المال ، فان أول ما نلاحظه أن الحجم الضئيل للادخار الكلي لا يشكل عقبة غير قابلة للتخطي أمام النمو الاقتصادي ،إذا توافرت فرص التوظيف والإستثمار . فهناك قاعدة في خلق الائتمان تقرر بأن « الودائع تسمح بالاقراض ، والقروض تخلق الودائع ، ويمكن أن نقرر أيضاً بأن « الادخار يسمح بالإستثمار ، والإستثمار يخلق الإدخار » . فإذا وجدت فرص الإستثمار ، فسوف يأتي الإدخار أما عن طريق الإصدار الجديد ، أو الإدخار الإجباري من خلال الأسعار أو عن طريق تشجيع الأفراد والمؤسسات الادخارية ، أو عن طريق منع تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج . وعلى ذلك يجب توفير فرص الاستثمار وزيادة الميل له وتوسيع السوق ، والالتجاء إلى المشروعات المشتركة ، وتنمية سوق رأس المال والتحكم في أسعار الفائدة .

أن المقارنة بين دور الجهاز المصرفي في الاقتصاديات المتنامية ودوره في الاقتصاديات المتقدمة بالنسبة لموضوع التوظيف ، تفسر لنا الكثير من المشاكل التي تعترض كفاءة هذا الجهاز ومقدرته على المساهمة في مشكلة التوافق بين عرض وطلب رأس المال . ففي البلاد المتقدمة ، نجد جزءاً كبيراً من إدخارات الجهاز المصرفي توظف في القيم المنقولة (الأسهم والسندات) ، في حين أن جزءاً ضئيلاً من إدخارات الجهاز المصرفي توظف في هذه القيم في البلاد المتخلفة والمتنامية . إذ أن الجزء الأكبر من هذه الادخارات يوظف في التجارة وبصفة خاصة التجارة الخارجية . فالفائض المتحقق من القطاع الزراعي أو المواد الأولية المصدرة إلى الخارج يخصص لأغراض إستهلاكية وفي تمويل السلع

الاستهلاكية المستوردة على حساب الصناعة والجهاز الانتاجي الداخلي. بل أكثر من ذلك فان إزدواجية الجهاز المصرفي والنظام النقدي في الاقتصاد المتنامي تنعكس على حجم الفائض النقدي وعلى فرص التوظيف. فقد عرفنا أن الاقتصاد المتخلف أو المتنامي يتعامل مع نوعين من المؤسسات: القطاع المتقدم ويحوز شبكة حديثة من البنوك وتتوافر لديه فرص كبيرة للاستفادة من الإدخارات النقدية، في حين أن القطاع التقليدي أو البدائي يترك لمؤسسات حرفية وتقليدية لا تراعي ولا تهدف دائماً إلى توظيف مواردها في الاستثمار. وهذا يعني أن القطاع التقليدي (الزراعي او المصدر للمواد الأولية) وهو المصدر الأول للأدخار والفائض النقدي في الاقتصاد، يرى إدخاراته تتسرب منه وتذهب إلى تمويل القطاعات الأخرى، في حين أنه لا يجد الموارد اللازمة لتمويل إحتياجاته الاستثمارية، والتي تساعده على زيادة الانتاج وتحسين مستوى الانتاجية. وهذا يعني أنه في المدة الطويلة سوف يتناقص الفائض المتحقق من هذا القطاع، مما ينعكس أثره على الاقتصاد القومي ككل.

والواقع أن المشكلة الأساسية تتمثل في أن كل إقتصاد متنامي أو متخلف يحوز من حيث الشكل على المنظمات العضوية الأساسية التي تشكل جهازاً مصرفياً كاملا، وتكون الأطراف الضرورية اللازمة لتواجد السوق النقدية. ولكن بخلاف هذا العنصر الشكلي، فان الخصائص الأخرى تنعدم. فالتدخل والايجابية من هذه الأجهزة قليل أو معدوم. وحجم الأوراق التجارية والمالية والسندات المصدرة قليل.وتدخل البنك المركزي لا يذكر. وحتى بفرض تواجد البنك المركزي والبنوك التجارية، والأوراق التجارية والمالية وأذون الخزانة، فأن الجهاز المصرفي والسوق النقدية لا يكتمل وجودهما وفاعليتهما إلا إذا توافرت بجانب العرض والطلب، الاستمرارية والديمومة أي ديناميكية العمل المصرفي والسوق النقدية. وألا تتحول أعمال تلك المؤسسات إلى نوعيات محددة من التوظيف تنمو وتثمر في مواسم معينة ثم تنكمش في مواسم أخرى. فقدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في التنمية الاقتصادية تقاس أولا بقدرته على تعويضه للعجز في الادخار المحلي عن طريق تنظيم علمي وتعبئة المدخرات من كافة القطاعات. وثانياً بتواجد بنك مركزي وليس مجرد مؤسسة للاصدار

تضع سياسة نقدية وأهداف محددة، وخطة نقدية ومالية طويلة الأجل، وتتدخل باستمرار في السوق النقدية والمالية لتوجيه الادخارات وتوفير السيولة للاستثمارات. وثالثاً تحويل الائتمان من مجرد ائتمان شخصي ومركز على العمليات المرتبطة بالمدد القصيرة والخاصة بدوران النشاط التجاري، إلى ائتمان موضوعي موجه نحو التمويل طويل الأجل بهدف تنمية الصناعة والزراعة وكافة القطاعات الانتاجية. ورابعاً بقدرة الجهاز المصرفي على تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الاسعار والمحافظة على قيمةالنقود .حيث ان ذلك سوف يترتب عليه زيادة حجم الادخار ومنع توجه رؤوس الأموال نحو القيم الهروبية (الأراضي العقارية والذهب) أو إتجاهها نحو الاستهلاك. وفي الوقت نفسه المحافظة على الدخول الحقيقية والزيادات التي تحققت للأفراد بفعل التنمية. وهذا يفترض تدخلا ايجابياً من جانب البنك المركزي في سياسة البنوك التجارية الائتمانية. على ألا يتضمن ذلك عدم تنمية الرصيد النقدي بالقدر الضروري الذي يوفر الإحتياطيات السائلة لتمويل الإنتاج وإعادة الإنتاج.

الفصل الثالث

التوازن النقدي

(السوق النقدية والائتمان قصير الأجل)

المبحث الأول

السوق النقدية

أية سوق هي دائماً نقدية. فأسواق السلع أو العمل أو رؤوس الأموال، هي مراكز لقاه، حيث ان النقود مطلوبة أو معروضة في مقابل سلع أو أيدي عاملة أو أموال. فالنقود توجد في أحد جانبي المبادلة، ما دام اقتصاد المبادلة هو ذو خاصية نقدية. ولكن هل يعني ذلك أن وصف سوق نقدية فكرة غير متكاملة أم أن هناك عديداً من الأسواق النقدية؟

السوق النقدية تمثل علاقة اقتصادية، قبل أن تكون تجسيداً مادياً. فهي سوق كأية سوق أخرى، لها امتداد مكاني وزماني ولكنها تختلف عن الأسواق الأخرى من الناحية الوظيفية. فبينها تتناول الأسواق الأخرى مبادلة العناصر الحقيقية من سلع وعمل... الخ، بغرض الاشباع المباشر، فان المقابل هنا ومقابل المقابل هو النقود، فتعرض أو تطلب مقابل الائتمان. وبغرض الإشباع غير المباشر.

هذه السوق لا تقل أهمية عن الأسواق الاخرى، فشومبيتر[1] يقسم الاقتصاد المعاصر الى نوعيم متعارضين: اقتصاد ساكن، دون تقدم فني وبلا ائتمان ،وتنعدم فيه الفائدة، يقابله اقتصاد ديناميكي، اقتصاد تطور وتقدم يقوم فيه الائتمان والمؤسسات النقدية بعملية الخلق والتطبيق المستمر للتجديدات الفنية. وهذا بالطبع يفترض المقدرة التنظيمية للمشروعات، والتي لا يمكن أن تؤدي دورها بكفاءة، إلا إذا توافرت لها أدوات الدفع والتمويل.

---

(١) J. Schumpeter إقتصادي من أصل نمساوي، مؤسس نظرية التطور الرأسمالي، حيث يقوم المنظم والتغيرات الفنية بالدور الرئيسي في تحقيق النمو. وقد وردت الأفكار السابقة في كتابه Business Cycles-p. 111

والسبيل الطبيعي للتمويل هو تقديم الائتمان. فافتراض الحصول على السلع ورؤوس الأموال، يعني مسبقاً القدرة على حيازة القوة الشرائية.

وإذا كان الواقع الاقتصادي قد تجاوز هذا التطور السابق، حيث سبق ان قلنا أن خاصية النظام الرأسمالي الحالية، تتبلور في التركز المالي، بما يعنيه ذلك من التجاء المشروعات الصناعية للتمويل الذاتي، مبتعدة بذلك عن الادخارات الخارجية، ومعتمدة على أرباحها المتراكمة، إلا ان هذا لم يقلل من أهمية الائتمان وسعر الفائدة في الاقتصاد المعاصر. فقد اقترن التطور السابق بتطور آخر، مؤداه التحول من الائتمان الانتاجي الى الائتمان الاستهلاكي. وهذا ما يستشف من تقرير رادكليف[1] الشهير. فاذا كانت - طبقاً لهذا التقرير - تغيرات أسعار الفائدة والتمويلات الافتراضية لا تمارس إلا تأثيراً ضعيفاً على برامج المشروعات الصناعية الضخمة؛ فعلى العكس من ذلك، فان لها فاعلية مؤثرة على حجم الائتمان الاستهلاكي، وعلى تصرف المشترين، وهي تعتبر محركة أو مثبتة للطلب الاستهلاكي بحسب الأحوال. وعلى هذا فأية سياسية نقدية عامة، أو سياسية انتاجية خاصة للمشروعات، يجب ان تضع في اعتبارها هذه الظروف.

اذن فالسوق النقدية هي تجمع موضوعي وشخصي، بهدف التعامل في الأصول النقدية. ودراستها تعني تحليل لحركات هذه الأصول بين حائزي النقود أو عارضيها والطالبين لها، من خلال المؤسسات المالية والنقدية الوسيطة. وهي كأية سوق أخرى لها خصائص جوهرية تميزها عن غيرها:

١ - فموضوع المبادلة في هذه السوق. يتعلق بنوع خاص من الأصول خاصيتها الرئيسية هي سيولتها النسبية. والسيولة تعني القدرة على التحول الى نقود قانونية في خلال مدة قصيرة، وبأقل قدر ممكن من الخسارة او الخطر.

---

(١) Radcliffe Commission وهي لجنة أنشئت في بريطانيا عام ١٩٥٧ لبحث أزمة الاسترليني برئاسة لورد راد كليف، ونشرت تقريرها عام ١٩٥٩ ويمكن أن نجد تلخيصاً لهذا التقرير في كتاب.

J.S.G. Wilson: Monetary Policy and the development of money markets G. Allen and Unwin, London 1966, ch. 3-4.

وهي تتعـدد في أشكـالهـا وأحجـامهـا وأهمهـا : أذون الخزانـة ، الأوراق التجارية ، والقروض المباشرة ، وكلها تمثل سندات تعبر عن مديونية قصيرة الأجل.

٢ ـ أما الأشخاص الاقتصادية المتعاملة في السوق ، فهي تتكون أساساً من المؤسسات النقدية والمالية (البنك المركزي ـ البنوك التجارية ـ شركات التأمين... الخ) ، باعتبارهم وسطاء بين الأفراد والمشروعات والحكومة ، يتلقون ادخاراتهم وزياداتهم عن الانفاق ، ويمدونهم في الوقت ذاته بالأموال اللازمة لتأمين نشاطهم الاقتصادي ، بحكم انتمائهم الى القطاعات الزراعية او الصناعية أو التجارية.

٣ ـ وإذا كان لكل سوق ثمن تتقابل عنده الارادات ، فسعر الفائدة هو ثمن التوازن في السوق النقدية. وكما ان ثمن التوازن بالنسبة للسلع ، يعكس اختيار المستهلك بين عديد من السلع ، فسعر الفائدة يعبر عن الخيار بين الانفاق الحالي والحصول على السلع في اللحظة ذاتها ، أو الانفاق المستقبل والحصول على السلع ذاتها في مرحلة ثانية. فالفرد الذي يقدم القرض ، يضحي باستهلاك حال ممثل في مبلغ معين من النقود (أ) ، في سبيل استهلاك مستقبل في (أ + ر) أي ما يعادل المبلغ السابق (أ) ، بالإضافة الى ثمن التضحية (ر) (سعر الفائدة). فهذا الأخير يمثل ثمن التفضيل للمستقبل وثمن النفقة بالنسبة للمقترض.

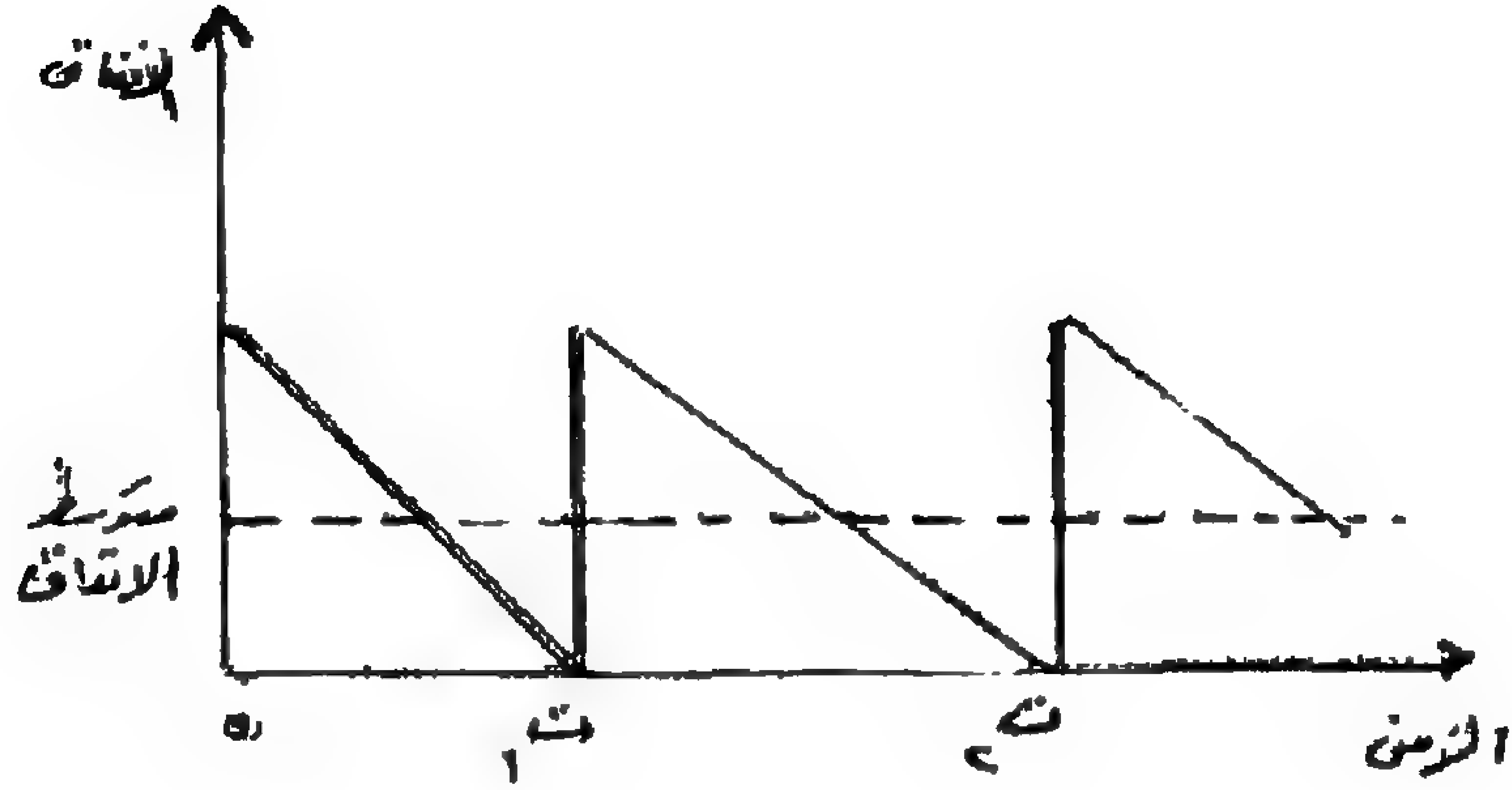
وسعر الفائدة باعتباره الثمن الذي يسود في سوق المنافسة النقدية ، يفترض فيه أن يكون موحداً وموضوعياً بالنسبة لجميع المعاملات ، وفي ذات اللحظة أو المكان. وهذا غير متحقق ـ واقعياً ـ بسبب طبيعة العلاقات الشخصية بين المقترض والمقرض واختلاف الموضوع والغرض والمدة بالنسبة لكل قرض ، وما يترتب على ذلك من تغاير الخطر ونفقة الدين. فالائتمان الزراعي يختلف عن الائتمان الصناعي. كما ان الائتمان المقدم الى القطاع الاستهلاكي يتميز عن الائتمان المقدم للقطاع الانتاجي. والتباين بين انواع القروض وأسعار الفائدة يرتبط بصفة خاصة ، بالمخاطر والمضاربة والزمن (مدة القرض) ، وفرص الاستغلال ، وكذلك بالسياسة النقدية كوسيلة لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية. فالقروض الممنوحة لمدد قصيرة جداً ، يكاد يتلاشى عنها الخطر

وضياع فرص أفضل للاستثمار. وليس هناك ما يمنع من تخفيض سعر الفائدة بالنسبة لها ،في حين ان القروض الممنوحة لمدد طويلة نسبياً، يزداد بالنسبة لها الخطر وامكانية فوات فرص أفضل للاستغلال، كما يخشى بالنسبة لها من تغير قيمة النقود. ولذا يرتفع ثمنها، أي أسعار الفائدة المقررة عليها ،ويختلف أيضاً هذا السعر بالنظر الى الضمانات المحيطة بالقرض. فالضمانات الحكومية أو العينية ذات تأثير كبير في تخفيض هذا السعر. ولا شك في أن تكرار العمليات والقدرة على التوقع تساعد على تحديد هذا السعر والتنبؤ به. وأياً كان نوع الائتمان وطبيعته؛ فدراسة سعر الفائدة، باعتباره يمثل ثمن التوازن النقدي، تستدعي دراسة العوامل والظروف المحيطة بالعرض والطلب على النقود، على أساس أن الاخيرة تمثل السلعة موضوع المبادلة والمتغير المفسر لسعر الفائدة.

٤ ـ وإذا كان للسوق النقدية خصائصها المميزة، فالمعرفة بها لا تكتمل دون تحديد لامتدادها الزماني والمكاني.

فالزمن هو متغير خارجي بالنسبة لسعر الفائدة، إذ يحيط بكثير من المتغيرات المفسرة له. فهو يرتبط أولا بضرورة الائتمان. فاذا كان الأخير يعتبر ميزة استثمارية ذات عائد سريع لمقدم القرض فهو يقدم دخلا سريعاً ومنتظماً للمقترض، لمواجهة النفقات التي يحتاجها بين مرحلة الانفاق ومرحلة الحصول على الدخل. فالأفراد يحتاجون الى كميات من النقود لمواجهة المدفوعات الجارية حتى لحظة الحصول على الدخل. والمشروعات تحتاج الى كميات من النقود لُمقابلة المدفوعات الانتاجية اللازمة، بين مرحلة بدء الانتاج ومرحلة توزيعه. وهكذا فالطلب على النقود ينشأ نتيجة الفواصل الزمنية بين لحظة الحصول على الايراد، ولحظات الانفاق (شكل ٤). وكلما ازدادت الفترة المشار اليها، أو اتسع نطاق كل فترة، كلما أدى ذلك الى زيادة الطلب على النقود والحاجة الى الائتمان.

والزمن يميز ـ أيضاً ـ بين السوق النقدية والسوق المالية. فالثانية هي تجميع للادخارات بقصد تمويل المشروعات الاستثمارية والتي لا تحقق عائداً إلا بعد مدة طويلة. ومن الطبيعي ان يرتبط السداد بهذه المدة، في حين ان السوق النقدية تتعلق بتمويل بعض الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية لمدة قصيرة. ومع



شكل (٤)

قصر المدة، فالزمن يتدخل للتأثير على مستوى سعر الفائدة. فكلما انحصرت مدة القرض من حيث الزمن انخفض سعر الفائدة، فكلما زادت المدة ارتفع سعر الفائدة. وهذه نتيجة طبيعية لارتباط الزمن بفكرة المخاطرة، وتغير قيمة النقود. فالشخص الذي يقرض أمواله بسعر فائدة ٣٪ لمدة ثلاثة أشهر، يعلم يقيناً أن أمواله سوف تعود اليه بعد هذه المدة القصيرة، كما أنه من غير المحتمل حدوث تغيرات ذات أهمية في سعر الفائدة أو قيمة النقود خلال هذه المدة. أما إذا طالت مدة القرض، فمن المحتمل ان تزداد أسعار الفائدة (٥٪ مثلا). وفي هذا ما يفوت على المدخر القديم الفرص الممتازة الجديدة. وحتى إذا لم يتغير هذا السعر، فقد تتأثر قيمة النقود لطوال المدة، وهذا يؤثر على مقدرة المقرض أيضاً. فالعلاقات في السوق النقدية ترتبط بالتغيرات قصيرة الأجل[١]، بالتغيرات الهيكلية.

---

(١) Conjoncture

أما الامتداد المكاني او بمعنى آخر نطاق السوق من حيث المكان، فيجب ان تفرق بين الأسواق المغلقة والمتعلقة بقطاع أو اقليم معين، والأسواق المفتوحة أو الكلية والتي تعمل على نطاق الدولة، وينظر اليها كمركز لكل العمليات النقدية والمالية، فيه تتجمع المؤسسات المختلفة من بنك مركزي وبنوك تجارية وشركات تأمين وشركات أجنبية، ويعتبر بوتقة لتجميع المدخرات الوطنية والأجنبية، ولتمويل النشاط الاقتصادي قصير الأجل للاقتصاد القومي ككل.

وبمناسبة المكان، نحب ان ننوه الى طبيعة الأسواق النقدية في البلاد المتخلفة. وهي أسواق مرتبطة ومتكاملة غالباً مع الأسواق الرأسمالية العالمية (لندن ونيويورك مثلا). فامتدادها المكاني يتجاوز حدود هذه البلدان الوطنية. وهذه نتيجة طبيعية لضيق السوق النقدية وقلة المصدر من أذون الخزانة. ويقتصر دور البنوك والمؤسسات عندئذ على تجميع المدخرات الوطنية ثم استخدامها في تمويل عمليات انتاج وتصدير المواد الخام والسلع الزراعية. هذا التمويل - غالباً - ما يكون موسمياً ومرتبطاً بأسواق التصدير والاستيراد الاجنبية. وإذا حدث وعجزت مواردها المحلية النقدية عن مواجهة التمويل. فهي تسعى الى الاقتراض من الأسواق النقدية الاجنبية. والعكس إذا كان هناك بعض الفائض في مواردها النقدية، فهي تحوله الى الخارج، يساعدها على ذلك أنها في غالبيتها فروع لمؤسسات اجنبية، وبذلك ترتبط بمراكزها الرئيسية الخارجية وبالأسواق الاجنبية أكثر مما ترتبط بالواقع المحلي. ومن الملاحظ وجود أسواق جانبيه في القطاعات البدائية والزراعية في هذه البلدان وتتعامل بأسعار فائدة تختلف عن أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية الرسمية وهي فيغالب الأحوال ذات مستوى مرتفع، وتخرج عن نطاق البنك المركزي.

المبحث الثاني

التوازن النقدي وتحديد سعر الفائدة ـ القياس

حاولنا ان نعرض لعلاقات السوق النقدية من خلال جانبها الوصفي، والآن تنتقل الى التعميم والتجريد في محاولة تفسير هذه العلاقات من خلال ميكانيكية تقابل المتغيرات المكونة لها. والهدف من ذلك هو وضع الظواهر في إطارها النظري والكمي لتيسير القياس. وحيث ان نطاق هذا القياس محدد بفكرة السوق، فمن الطبيعي ان يكون النموذج المتبع هو نموذج التوازن. والتوازن فكرة مصدرها الفلسفة، وجدت تطبيقاً لها في الميكانيكا، وتعني ان ظاهرة معينة لا يمكن تفسيرها إلا بعدة من المتغيرات أو القوى المتعارضة في اتجاهاتها او حركتها، وبحيث ان تقابلها يحقق للظاهرة ثباتاً ونظاماً في الحركة. وعندما انتقلت هذه الفكرة الى العلوم الاقتصادية، احتفظت بمفهومها السابق مع بعض من التطوير والغموض أحياناً.

والنموذج الذي نحن بصدده هو نموذج للتوازن في الأسواق او بمعنى آخر دراسة وقياس العوامل المؤثرة في العرض والطلب على الأصول النقدية، وتحديد مراكز اللقاء بالنسبة لسعر الفائدة، من خلال مواقف الأشخاص المتعاملة في السوق، والتي تهدف كل منها الى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، بالرغم من تعارض مواقفهم بحسب مواقعهم في السوق. وهو كأي نموذج آخر، يقدم إطاراً نقدياً مبسطاً يعبر فيه عن العلاقات بعدة من المعادلات تحتوي كل منها على متغيراتها وثوابتها، وبحيث يعطي تقابلها، حلولا لقيم هذه المتغيرات. هذه الحلول تمثل الأثمان الممارسة في السوق، والتي عندها يتحقق حداً أدنى من التفاهم بين القوى المتعارضة.

وهو نموذج ساكن لأنه يبحث في تحقيق التقابل في المدة القصيرة وهذا مرتبط بطبيعة السوق النقدية. ومما يؤكد هذه الطبيعة نظرته الى المتغيرات باعتبارها أرصدة وليست تدفقات، وأي اضافة جديدة لا تغير من الوضع في شيء. وهو نموذج ساكن مقارن، بمعنى انه يبحث في المقارنة بين مراكز اللقاء، بحسب اختلاف الظروف الموضوعية، وحجم المتغيرات دون أن يأخذ في

الاعتبار عنصر الزمن باعتباره عاملا مؤثراً في التغير.

١ ـ فروض النموذج

ـ سعر الفائدة هو هدف النموذج، أو بمعنى آخر العامل الأساسي في عملية تخصيص الموارد النقدية بين الاستعمالات المختلفة، فهو المتغير المطلوب تحديده. وباعتباره يمثل ثمن النقود او الائتمان في المدة القصيرة، فهو يرتبط أساساً بالعرض والطلب على النقود. وهذا السعر يتعدد في الواقع. وبالرغم من ذلك فان النموذج يهمل الفروق الموجودة في السوق النقدية، ويفترض سعراً موحداً أو على الأقل مستوى عاماً أو متوسطاً لسعر الفائدة.

ـ النقود هي عناصر النموذج، أو بمعنى آخر هي المتغيرات المطلوب تعريفها. وعلى خلاف ما يحدث في سوق رأس المال من تحليل لتدفقات الأصول الحقيقية، تعتبر النقود هنا أرصدة. كما انه ينظر اليها على أساس أنها متغيرات لتدعيم المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات. والنقود تعرف عادة بأنها كل شيء مقبول من جانب الافراد لشراء السلع والخدمات وتسوية الديون. ومن خلال هذا التحديد المتسع يمكن القول بان النقود القانونية ونقود الودائع تندرج معاً تحت نطاق هذا التعريف. كما أن الودائع الادخارية والودائع لأجل وأذون الخزانة والأوراق المالية الاخرى صالحة أيضاً لهذا التعريف، فهي تأخذ أشكال النقود، حيث يمكنها أن تتحول الى نقود قانونية بسهولة ودون خسارة. إلا ان النموذج يأخذ بالمفهوم الضيق، ويقصر صفة النقود على الودائع الجارية والنقود القانونية. فطالما ان شبه النقود لا يمكن استخدامها في المعاملات قبل تحويلها الى نقود، فلا يمكن اعتبارها نقوداً في مفهوم هذا النموذج. فالشخص الذي يحوز ثروة معينة له الحق في أن يوزعها في أشكال متعددة: نقود ـ أصول ذات فائدة ـ أصول طبيعية. وفي بعض الأحيان قد يقدم صاحب الثروة صكوكة ذات الفائدة ويطلب في مقابلها نقوداً. ولأجل تجنب الخلط بين النقود بوضعها هكذا، والعرض والطلب على النقود كمفهوم محدد ومفسر لتغيرات سعر الفائدة، فان النموذج يقصر عناصره على النقود القانونية ونقود الودائع.

ـ عرض النقود يعتبر معطية، أي أن كميتها تحدد استقلالا عن نطاق

السوق النقدية وسعر الفائدة. فالنقود القانونية «م ن» كميتها تحدد بواسطة البنك المركزي تبعاً للسياسة الاقتصادية للدولة. ونقود الودائع «م و» تخلق بالقدر الذي يتناسب مع سيولة البنوك التجارية، وإرتباط هذه الأخيرة بالسياسة النقدية للبنك المركزي. ولا توجد أية علاقات ميكانيكية مباشرة بين كمية النقود المصدرة (م = من + مو)، والمتغيرات الخاصة بالسوق النقدية «ر» (سعر الفائدة).

ـ الطلب على النقود هو المتغير المفسر والرئيسي في العلاقة. وهو يعني الرغبة في الاحتفاظ بكمية متوسطة من النقود السائلة، سواء في شكل نقود قانونية او نقود ودائع: والنقود تطلب أساساً إما لإنفاقها في الحصول على السلع والخدمات أو للاحتفاظ بها كما هي. وقد حدد لنا كينز ثلاثة دوافع وراء المطالبة بالنقود، كل منها يرتبط بوظيفة معينة من وظائف النقود التقليدية.

أ ـ دافع المعاملات[1]، أي رغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء سائل نقدي أو أصول ذات سيولة مرتفعة (يمكن تحويلها الى نقود بسهولة وبدون خسارة)، لمواجهة نفقات الحياة العادية والجارية (مأكل ـ ملبس ـ مسكن... الخ). والمتجددة متجدد الأزمان والدخول. وهذه النفقات تواجهها أيضاً المشروعات اذ أنه بالنسبة للأخيرة تعتبر الرغبة في الاحتفاظ بجزء سائل نقدي في ميزانياتها، نتيجة طبيعية لمواجهة نفقات الانتاج الجارية (أجور ـ استهلاكات ـ اصلاحات... الخ).

ب ـ دافع الاحتياط[2]، وهو يعني الاحتفاظ بجزء نقدي سائل كاحتياطي لمواجهة مدفوعات مستقبلة ومتوقعة. فهذه الأخيرة تمثل المستقبل المجهول والمتوقع في الوقت نفسه. ومن أمثلتها بالنسبة للفرد نفقات العلاج، وبالنسبة للمشروعات النفقات الناشئة عن الكوارث أو الضرائب التي يمكن ان يلتزم بها المشروع. ومن الواضح ان الدافعين السابقين يرتبطان جذرياً بوظيفتي النقود كوسيطة للمبادلة وأداة الدفع.

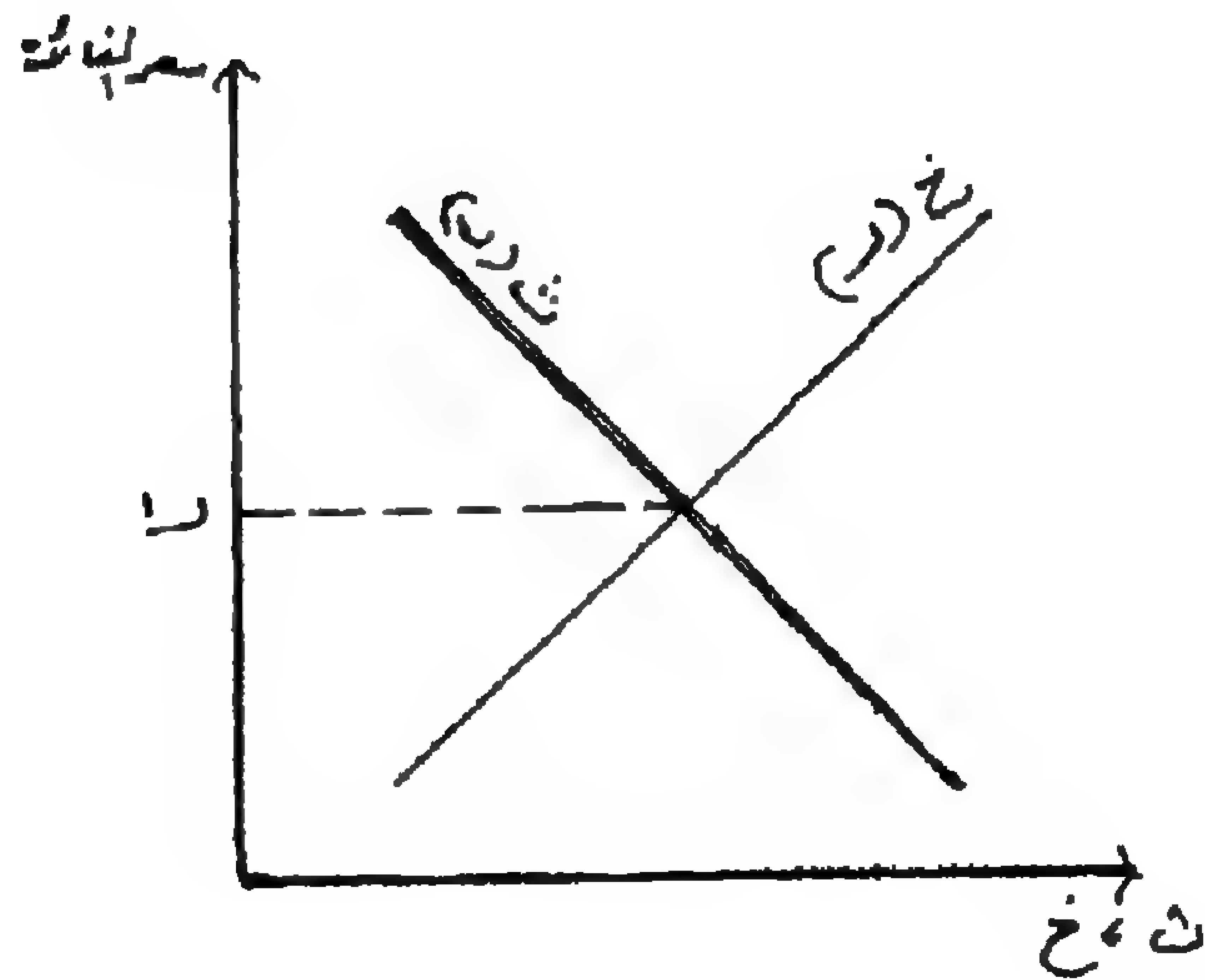
---

(١) Transaction motive

(٢) Precautionary motive

جـ ـ دافع المضاربة[1]، أو الاحتفاظ بجزء نقدي سائل للاستفادة من تقلبات قيمةالنقود ،والانتظار حتى تتحسن ظروف النشاطالاقتصادي ،للبحث عن أوجه استثمار ذات عائد مرتفع. فهنا يتنازل الفرد عن عائد حال أو فائدة سريعة، في مقابل عائد أو فائدة أكبر قيمة في المستقبل. ومن الواضح أيضاً ارتباط هذا الدافع بوظيفة النقود باعتبارها مخزناً للقيمة.

أما الأفكار الواردة في النموذج فهي مزيج من الأفكار الكلاسيكية والتجديدات الكينزية. فنحن نعرف ان التحليل الكلاسيكي يفصل بين العرض والطلب على النقود وسعر الفائدة. فالطلب على النقود يرتبط بالدخل. كما أن سعر الفائدة مستقل عن كمية النقود المتداولة، ويتحدد بالعوامل الحقيقية أي الادخار والاستثمار، ووظيفته الأساسية هي توجيه كل الدخول المدخرة نحو الاستثمار. ومنع التسرب خارج نطاق دائرة التوازن. وهو توازن ساكن يتحقق يتساوى دالة الادخار ودالة الاستثمار (شكل ٥).



شكل (٥)

(١) Speculative motive

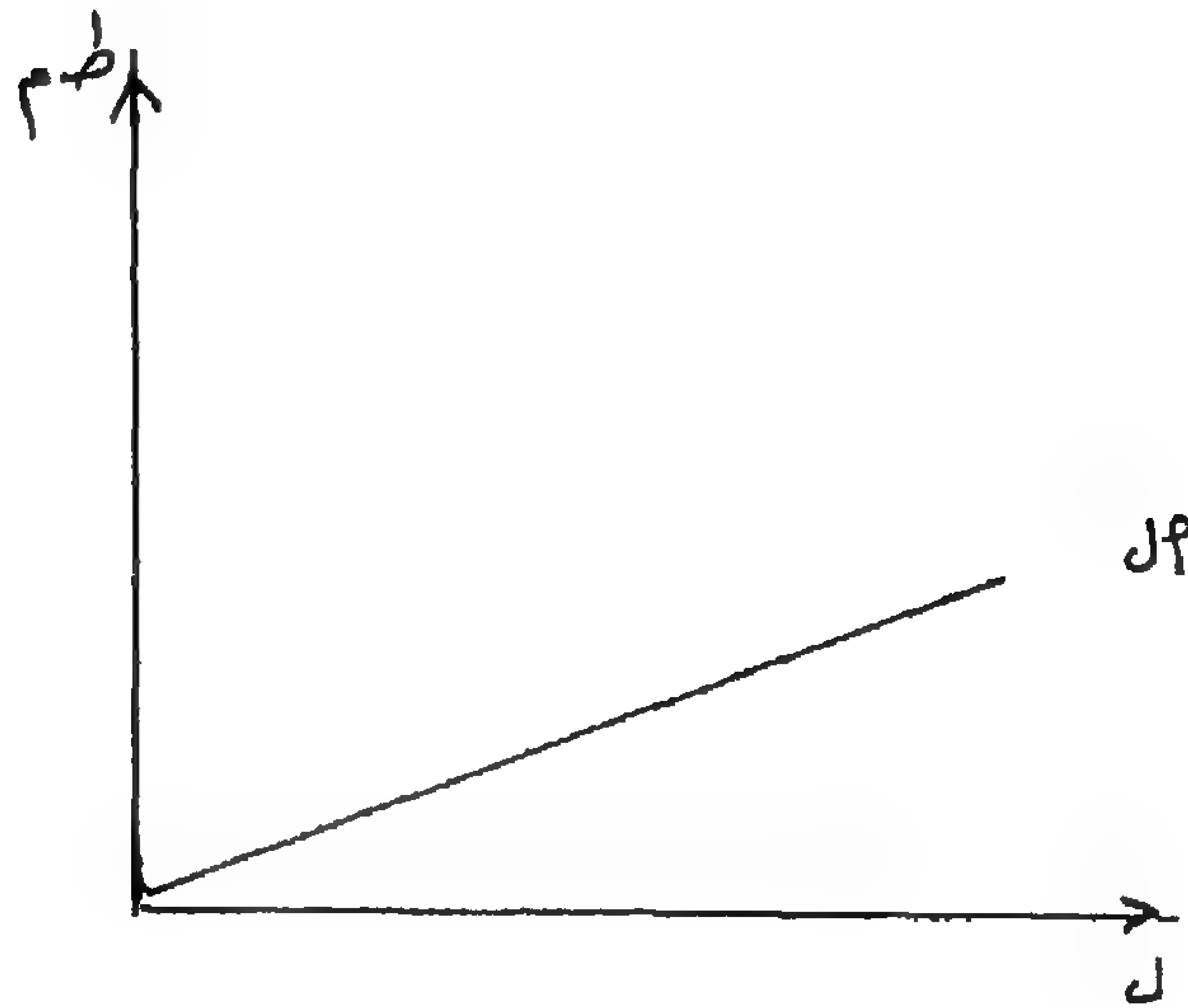
أما كينز فقد أدخل سعر الفائدة في التحليل النقدي. مقرراً أن كمية النقود تؤثر في النشاط الاقتصادي. فهو يرى ان صورة التكامل بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية، تتحقق بادخال سعر الفائدة في العلاقة بين الطلب على النقود وعرض النقود.

٢ ـ المعادلات التركيبية

أ ـ الطلب على النقود لدافع المعاملات

$$\boxed{\text{ط م}_{1} = \text{ا ل}}$$

$$\frac{\text{د ط م}}{\text{د ل}} > ٠$$ (د علامة التفاضل البسيط)



شكل (٦)

وتفسير هذه المعادلة، يقتضي اولا تحديد (طـ م١) أو المتغير التابع، وهو هنا يمثل كمية النقود المطلوبة لمواجهة تمويل المدفوعات الجارية. وقد عرفنا ان هذا الطلب يرتبط بالنقود باعتبارها وسيطاً للمبادلة. فالنقود تطلب لحاجة الأفراد والمشروعات لشراء السلع والخدمات ولمواجهة الانفاق اليومي. وتحديد هذه الكمية يتوقف على المتغيرات المستقلة والثوابت. والمتغير الوحيد في ذلك هو «ل» أو الدخل. إذ أننا نواجه هنا دالة ذات متغير وحيد. فطبقاً لقيمته وشكل الدالة تتحدد كمية النقود التي يحتاجها الفرد أو المشروع، أو بمعنى آخر تتحدد الكمية من الدخل التي يحتفظ بها سائلا. فهذه الكمية تتوقف على «ل» الذي هو عبارة عن مجموع كمية السلع والمعاملات (ك) مضروبة في أثمانها الموازية (س). وكلما ازدادت او نقصت دخول الأفراد أثر ذلك في حاجة الأفراد للسلع والخدمات، وبالتالي في احتياجاتهم الى النقود السائلة المخصصة لهذا الغرض. فاختلاف دخول الأفراد أو اختلاف حجوم الإنتاج بالنسبة للمشروعات،سيؤدي الى اختلاف الكمية التي يحتفظ بها كل فرد أو مشروع من النقود السائلة لمواجهة مدفوعاته الجارية.

وبجانب العوامل الكمية هناك الخصائص الكيفية، التي يمكن ان تؤثر في كمية النقود المطلوبة، عن طريق تأثيرها في الدخل. فطريقة الانفاق وعادة استخدام الشيكات من جانب الأفراد تزيد من الائتمان ومن الحاجة الى النقود السائلة. وبالمثل فان نوعية الهيكل الانتاجي بالنسبة للمشروعات يؤثر في كمية النقود المطلوبة. فاذا كانت الأعمال مركزة في عدد قليل من المشروعات فان الحاجة الى النقود السائلة سوف تقل. وبالعكس اذا تعددت المشروعات زادت الحاجة الى النقود السائلة نتيجة كثرة علاقات الإنتاج المتشابكة بين المشروعات. وهذه الحقيقة تنطبق أيضاً على توزيع عناصر الإنتاج والناتج فبفرض تساوي مشروعان معينان في حجم الإنتاج الكمي، نجد ان كمية النقود المطلوبة، سوف تكون أقل بالنسبة لإحداهما، سواء أكان ذلك في مشترواته أم مبيعاته، لأنها تقع في فترة موسمية معينة بالنسبة للمشروع الآخر الذي تتوزع مشترواته ومبيعاته على طوال العام.

والزمن (ت) متغير هام ومرتبط أيضاً بالكمية المطلوبة من النقود لهذا

الغرض. إلا ان تأثيره غير مباشر، ويتم غالباً عن طريق الدخل. وهذا ما جعلنا نخرجه من العلاقة ونكتفي بالإشارة الى تأثيره في «ل» (ت ـ ل). فلا شك في ان كمية النقود المطلوبة لدافع المعاملات تتوقف على طول الفترة الزمنية،التي يتلقى في خلالها الدخل ويجري الانفاق. فزيادة هذه الفترة يستلزم حتماً زيادة الكمية المخصصة من النقود لمواجهة المدفوعات الجارية.

والأمر لا يقتصر على المتغيرات؛ فهناك الثوابت التي تدخل أيضاً في العلاقة «أ». والأخير معدل يرمز الى سرعة التداول أو بمعنى أدق مقلوب سرعة التداول $\frac{1}{ع}$، أي مقلوب عدد المرات، التي استخدمت فيها ذات الوحدة النقدية للمعاملات في فترة زمنية محددة. فاذا كانت وحدة النقد قد استخدمت ثلاث مرات في الفترة الواحدة، فان «أ» تصبح معادلة لثلث. وثبات هذا المعدل في المدة القصيرة يفترضه النموذج على أساس ارتباطه بعادات المعاملات وهي لا تتغير كثيراً.

وإذا كنا حتى الآن قد أبرزنا العلاقة بين كمية النقود والدخل، وانتهينا الى أن تغير الأخير يؤدي الى تغير كمية النقود المطلوبة. إلا اننا لم نحدد شكل هذه العلاقة أو كيفية تأثيرها. ومن الواضح ان العلاقة هنا تتخذ الشكل الخطي دلالة على أن نسبة التغير نسبة ثابتة على طول المستقيم الممثل للدالة شكل (٦) وهي دالة خطية متزايدة، وهذا يفسره ايجابية الإشتقاق (التفاضل البسيط) الأول للدالة $\left[\frac{د\ ط\ م_{1}}{د\ ل} > ٠\right]$ وهكذا فان الزيادة في كمية الدخل تؤدي الى زيادة كمية النقود المطلوبة، كما ان نقصان كمية الدخل تؤدي الى نقصان الكمية المطلوبة: وأيا كان الأمر، زيادة أو نقصاناً، فان التغير يتم دائماً بنسبة ثانية هي «أ».

ادخال الطلب على النقود لدافع الاحتياط في العلاقة:

إذا كانت النقود تطلب لحاجة الأفراد والمشروعات لشراء السلع والخدمات ،فهي تطلب أيضاً لمواجهة مدفوعات غير جارية، وانما مستقبلة ومتوقعة، وهو ما يعرف بالطلب على النقود لدافع الاحتياط. وهذا الطلب هو

نتيجة لعدم التوافق بين لحظة الحصول على الدخل، والانفاق المستقبل. ومن ثم فان الزيادة في الدخل تستدعي ان يزيد الفرد أو المشروع من الجزء المحتفظ به سائلا لمواجهة هذا النوع من المدفوعات، أي أن الطلب على النقود لدافع الاحتياط يتوقف كذلك على الدخل، ومع إختلاف الغرض بين الطلب على النقود لدافع المعاملات طـ م١، والطلب على النقود لدافع الاحتياط طـ م٢، إلا أنهما يشتركان في خضوعهما طردياً للتغير في الدخل وهكذا نستطيع أن نكون معادلة شاملة للطلب على النقود بشقيها (المعاملات والاحتياط) كالآتي:

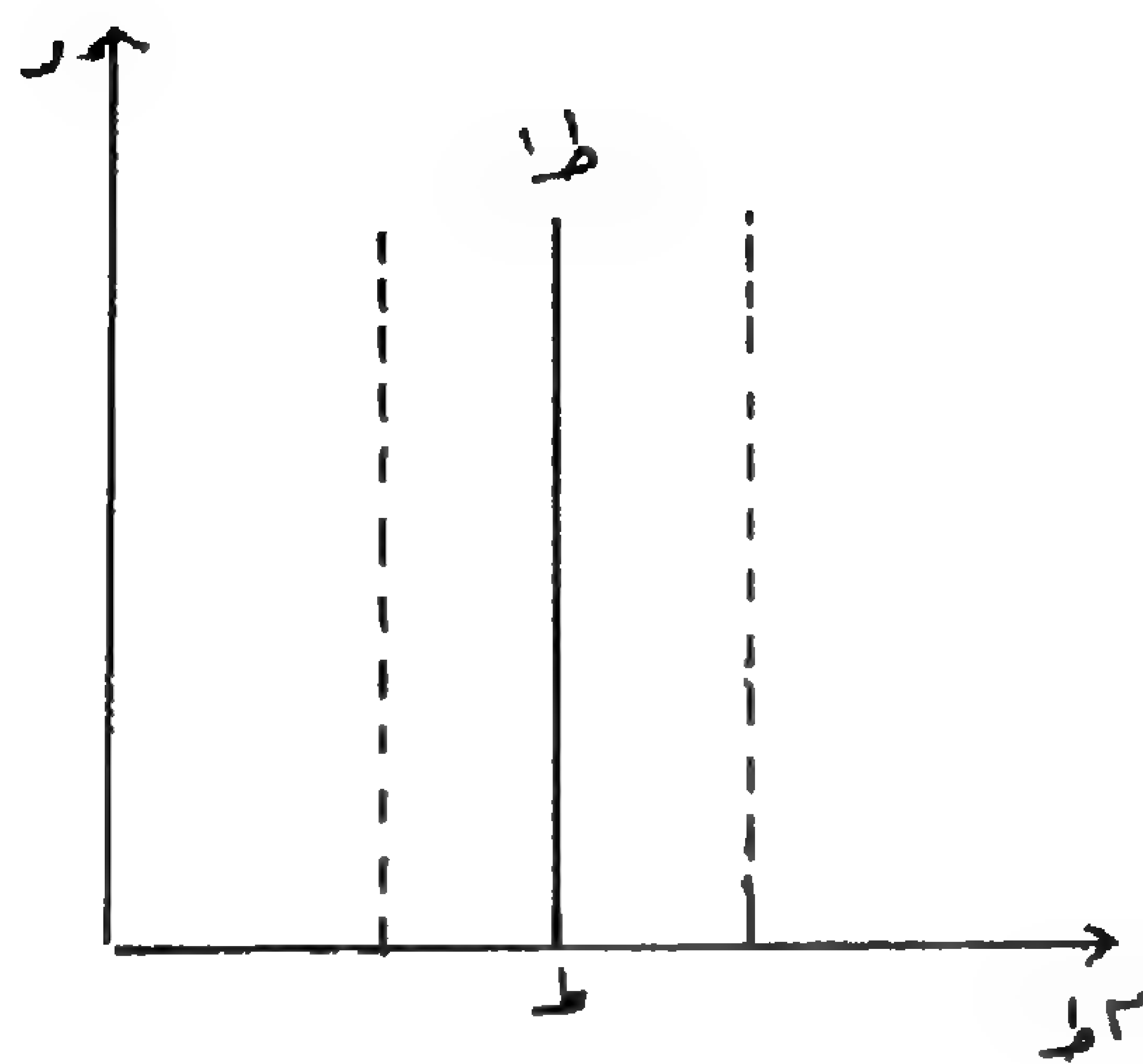
طـ م = أل

طـم = طـم١ + طـم٢

إدخال سعر الفائدة في العلاقة:

الهدف الأساسي للنموذج، هو تحديد العلاقة بين سعر الفائدة وكل من العرض والطلب على النقود. وقد اعتبرنا كمية النقود المطلوبة ـ سواء لدافع المعاملات أو لدافع الاحتياط في العلاقة السابقة ـ متوقفة على الدخل. فهل يعني ذلك إنتفاء أي رابطة بين سعر الفائدة وهذه الكمية؟ هذا ما يفترضه النموذج بالفعل: فعند مستوى معين من الدخل (١٠٠٠ جنيه مثلا) تتحدد الكمية المطلوبة بنسبة تعادل (أ) ثلث، أي أن طـ م١ = ٣٠٠ جنيه. وباختلاف مستويات الدخل تختلف الكميات المطلوبة دون أن يرتبط هذا الاختلاف بتغيرات أسعار الفائدة. وهكذا نستطيع ان نرسم شكلا بيانياً يمثل فيه على المحور الرأسي (ر) (سعر الفائدة)، وعلى المحور (الافقي طـ م١) (كمية النقود المطلوبة لدافع المعاملات والاحتياط)، وفيه يعبر المستقيم طـ طـ١ عن كمية ثابتة من النقود المطلوبة عند مستوى معين من الدخل. ومن المتصور إنتقال هذا المستقيم من اليمين الى اليسار او العكس، بحسب إختلاف مستويات الدخل. أما تغير سعر الفائدة فلا يؤثر في الكمية المطلوبة. كما ان تغيرات الأخيرة لا ترتب اي نتائج على سعر الفائدة. فالطلب على النقود لدافع

المعاملات او الاحتياط بالنسبة لسعر الفائدة غير مرن (شكل ٧).



شكل (٧)

ب ـ الطلب على النقود لدافع المضاربة

طـض = طـ(ر)

(التفاضل البسيط) $\frac{د\ طـ\ ض}{د\ ر} < ٠$

هذا الطلب، «ط ض» يتعلق بالنقود باعتبارها مخزناً للقيمة. وهو طلب لم تتعرض له النظرية الكلاسيكية. فالنظرية الأخيرة تفترض أن الشخص لا يحوز نقوداً تزيد على حاجة المعاملات. وإذا فرض وحاز شخص ما على قدر من الزيادة النقدية، فإنه يؤثر الحصول على عائد ولو كان هذا العائد متمثلا في

سعر فائدة منخفض، فمن الأفضل الحصول على عائد ،بدلا من لا شيء. ومع ذلك فقد لاحظ كينز ان الشخص الذي يشتري سنداً ، يضارب على أساس أن سعر الفائدة لن يزيد بصفة جدية خلال الفترة التي ينوي الاحتفاظ فيها بهذا السند. فالشخص الذي يتحول من السيولة الى شراء السندات يرى أن أسعار الفائدة الحالية مرتفعة وأثمان السندات منخفضة ،ويتوقع إنخفاض أسعار الفائدة في المستقبل. أما الشخص الذي يتحول من السندات الى السيولة. فانه يرى أن أسعار الفائدة الحالية منخفضة وأثمان السندات مرتفعة ويتوقع إرتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أثمان السندات مستقبلا.

والشرط الأساسي لتحقيق هذا النوع من المضاربة، هو عدم التأكد من أسعار الفائدة. أما إذا كانت أسعار الفائدة المستقبلة معروفة بالتأكيد فلا معنى للمضاربة، اذ يمكن تعديل أسعار الفائدة وأثمان السندات الحالية بما يتفق مع التطورات المستقبلة والمعروفة مقدماً. فهذا الطلب يرتبط بالخيار بين الفائدة الحالية والفائدة المحتملة مستقبلا. وهنا فقط تحدث المضاربة على قيمة السندات وأسعار الفائدة، ويعمل كل مستثمر لتحقيق مكسب أو تجنب خسارة، نتيجة التغيرات التي يمكن ان تحدث في أسعار الفائدة.

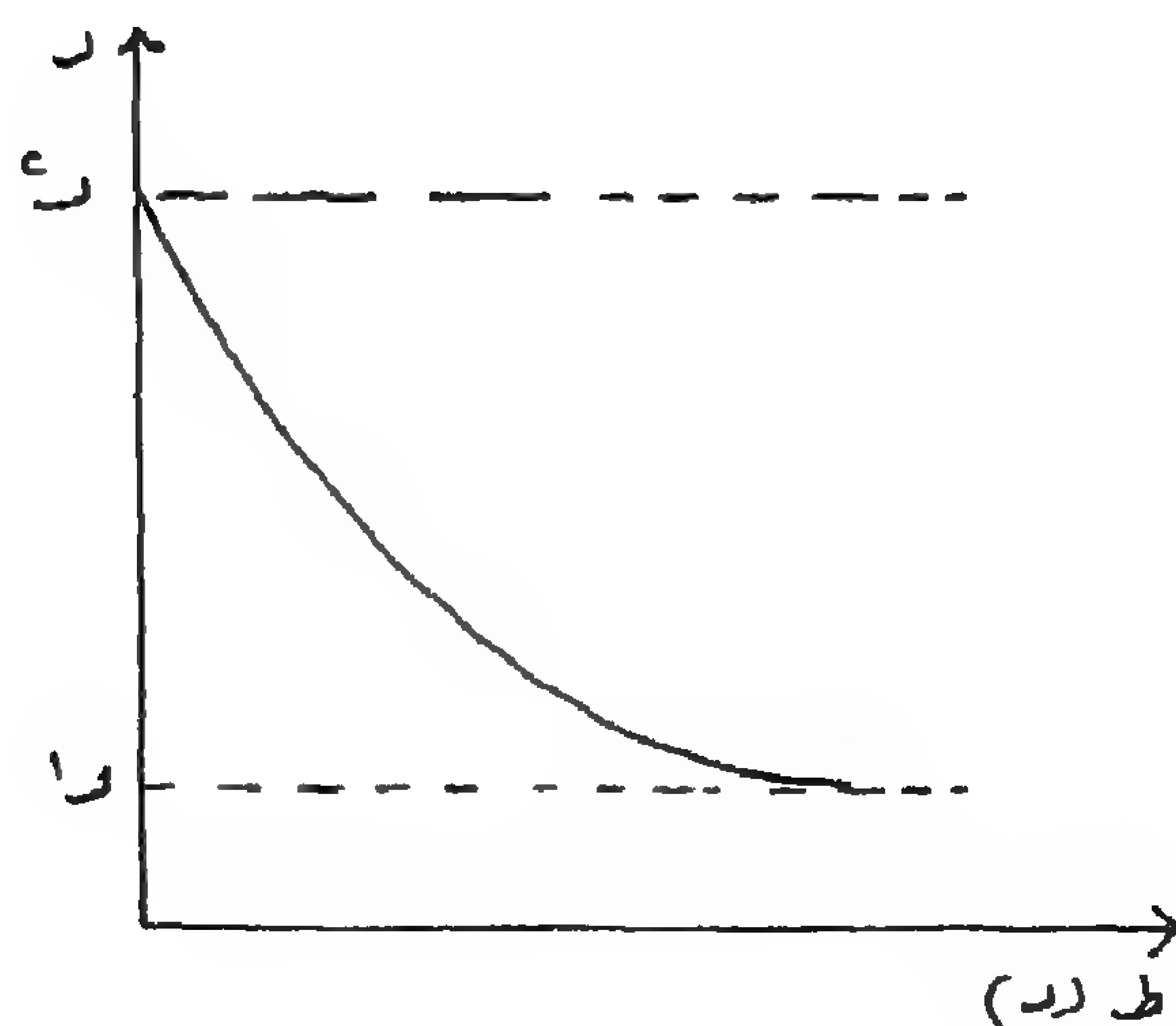
ويفسر الرغبة في السيولة الحاضرة، وإنتظار فرص استثمار أفضل في المستقبل،أن شراء أصول نقدية أو مالية حاضرة كاذون الخزانة أو الأوراق المالية من شأنه ان يفقد المشتري سيطرته على النقود بعض الوقت. وهو يمكنه ان يبيع هذه الأصول في سبيل الحصول على نقوده في أية لحظة. ولكنه لا يستطيع ـ واقعياً ـ أن يحصل دائماً على نفس قيمة الصكوك خاصة إذا اختلفت أسعار الفائدة وقت البيع عنها وقت الشراء. وإطالة مدة السند معناها زيادة مدة عدم السيطرة على النقود، وهذا ما يستدعي التحديد الدقيق للعوامل المحيطة بهذا الطلب.

وسعر الفائدة (ر) هو المتغير المستقل والمفسر للعلاقة. فاذا كانت درجة التفضيل للسيولة تختلف من وقت لآخر، فذلك نتيجة تأثير تغيرات أسعار الفائدة. وعندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، فمن غير المتصور إتجاه

المستثمرين الى شراء السندات، لما في ذلك من خطورة فقدان رأس المال مقابل عائد ضعيف وعندئذ يفضل المستثمر الاحتفاظ بنقوده سائلة.

أما اذا ارتفعت أسعار الفائدة فالأفراد يفضلون استثمار أموالهم في شراء سندات، ويتنازلون عن السيولة توقعاً منهم في إنخفاض أسعار الفائدة في المستقبل. وهكذا فالطلب على النقود باعتبارها مخزناً للقيمة يتغير عكسياً مع تغير أسعار الفائدة. فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي الى إنخفاض الطلب على النقود لدافع المضاربة، وانخفاض أسعار الفائدة يؤدي الى ارتفاع التفضيل للسيولة.

فالعلاقة بين التفضيل للسيولة لدافع المضاربة وسعر الفائدة «طـ (ر)» تتخذ شكلا عكسياً، وهي في تطورها تتفق مع المنحنى الوارد في (الشكل ٨) وهذا يعني أنها تمر بثلاث مراحل: المرحلة الاولى عندما يكون سعر الفائدة



شكل (٨)

منخفضاً جداً (ر١)، عندئذ يفضل الأفراد الإحتفاظ بدخولهم سائلة طالما ان خطر فقدان رأس المال مرتفع والعائد تافه. ويتمتع الطلب على النقود في هذه المرحلة بمرونة لانهائية، وهذا يفسر كيف ان منحنى الدالة عند هذا المستوى يتخذ شكلا أفقياً موازياً للمحور الأفقي. أما المرحلة الثانية فهي تقابل مستوى مرتفع لسعر الفائدة (ر٢)، وفي هذا ما يدفع الأفراد الى استثمار كل أموالهم في سندات، ويصبح الطلب على النقود عديم المرونة، ويأخذ منحنى الدالة شكلا عمودياً، بل وملتصقاً بالمحور الرأسي. مما يعني ان أي زيادة في كمية النقود أو الدخل سوف تتحول الى سندات، ما دام الخطر من فقدان رأس المال لا يذكر بجانب العائد المرتفع الذي يعوض كل شيء. وبين المرحلة الاولى والثانية هناك مرحلة وسط، يتغير في خلالها سعر الفائدة في حدود معقولة، ويؤدي تغيره الى التأثير عكسياً في كمية النقود المطلوبة.

جـ - الطلب الكلي على النقود.

من المعادلتين السابقتين نستطيع ان نكون المعادلة الكلية للطلب على النقود:

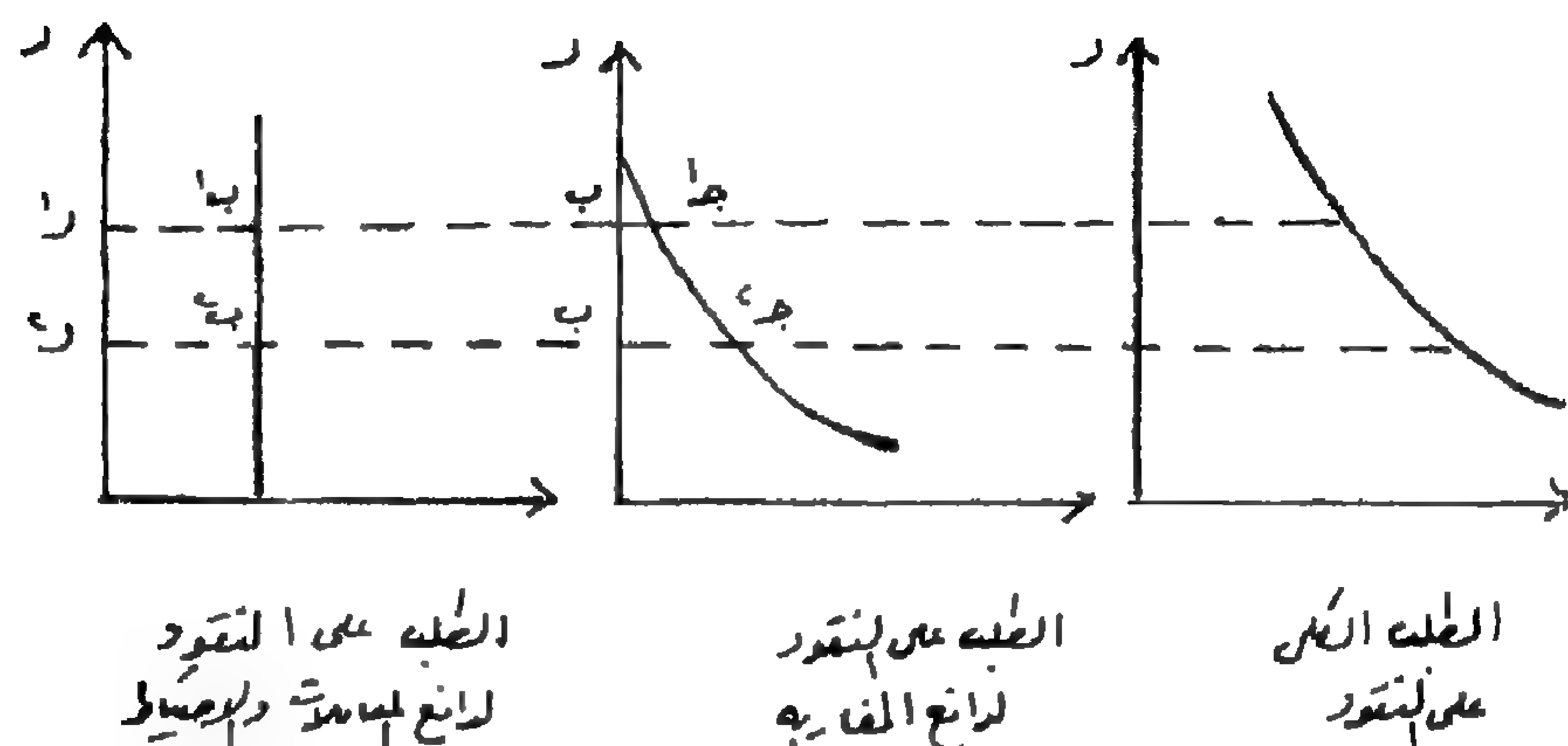
$$ط = ط\ (ل ، ر)$$

$$\boxed{ط = ط م + ط ض = أ ل + ط (ر)}$$

$$\frac{\delta ط}{\delta ل} > ، \quad \frac{\delta ط}{\delta ر} < \quad \text{(التفاضل الجزئي)}$$

فاذا كانت ط م دالة للدخل أي تتحدد بالنسبة لكل مستوى من مستويات الدخل، وط ض دالة لسعر الفائدة أي تتحدد بالنسبة لكل مستوى من مستويات سعر الفائدة، وكان المطلوب هو تحديد سعر الفائدة بالنسبة للطلب الكلي على النقود، فيكفي ان نفرض أن (ل) ثابت في العلاقة الكلية ونبحث فقط عن تغيرات الكمية المطلوبة من النقود بالنسبة لتغيرات سعر

الفائدة. وهكذا نحصل على (الشكل ٩) حيث يمثل المنحنى (ط = ط م + ط ض) الطلب الكلي على النقود، وهو عبارة على تجميع كل من منحنى الطلب على النقود لدافع المضاربة ومنحنى الطلب على النقود لدافع المعاملات والاحتياط.



شكل (٩)

وعلى سبيل المثال إذا كان الدخل مقدراً بـ ١٠٠ وحدة وسرعة التداول (ع) = ٢، أي أنه «أ = $\frac{١}{ع}$ = $\frac{١}{٢}$» فان كمية النقود المطلوبة لدافع المعاملات تساوي ٥٠ وحدة (أل = ١٠٠ × $\frac{١}{٢}$)، وهي كمية تعادل المسافة ر^{١} ب^{١} (في الشكل ٩). ومهما تغير سعر الفائدة فلا تتغير هذه الكمية كما هو واضح في الشكل السابق. حيث ان (ر^{١} ب^{١} = ر^{٢} ب^{٢})، إذ ان العلاقة بين سعر الفائدة وهذه الكمية ثابتة. فاذا كانت كمية النقود

المطلوبة لدافع المضاربة تساوي ٢٥ وحدة او ما يعادل (ب جـ١) عند مستوى معين لسعر الفائدة (ر١) (٦٪ مثلا) ،فتكون الكمية الكلية للنقود المطلوبة مقدرة بـ ٧٥ وحدة او ما يعادل المسافة ر١ ب١ + ب جـ١ (٥٠ + ٢٥) عند المستوى السابق لسعر الفائدة (ر١). أما إذا اختلف سعر الفائدة فأصبح ر٢ (٤٪ مثلا) فكمية النقود المطلوبة لدافع المعاملات لا تتأثر لأنها لا ترتبط بتغيرات سعر الفائدة، في حين ان كمية النقود المطلوبة لدافع المضاربة تتغير تحت إنخفاض سعر الفائدة وتقدر بالمسافة ب جـ٢ (ولتكن ٣٥ وحدة مثلا)، وهي مسافة أكبر من المسافة ب جـ١، وهذا يعني زيادة كمية النقود المطلوب (٨٥ = ٥٠ + ٣٥) نتيجة لإنخفاض سعر الفائدة، وإرتباط هذا التغير بدالة التفضيل للسيولة لدافع المضاربة.

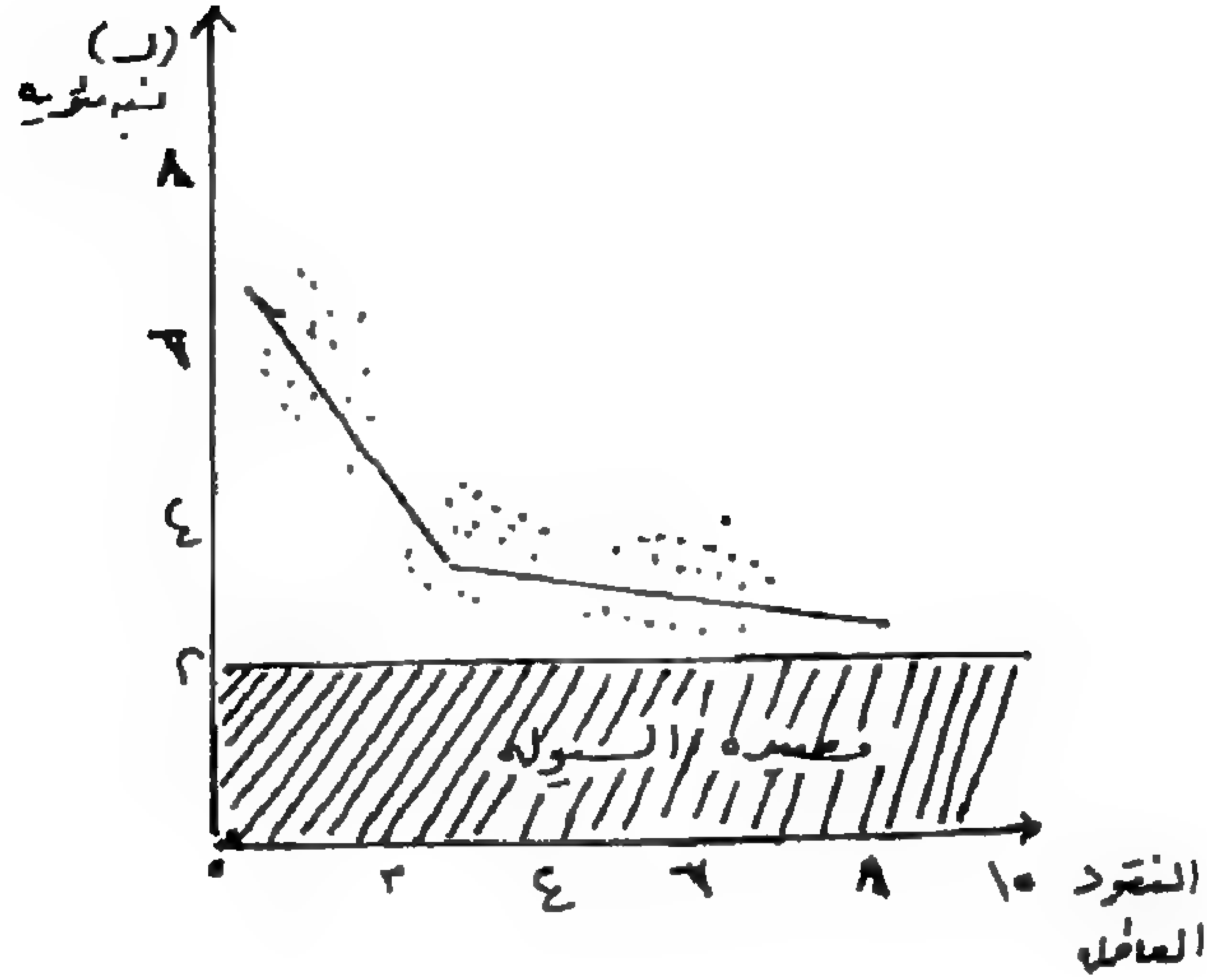
مصيدة السيولة(١)

من خلال دراستنا لتطور منحنى الطلب على النقود، وجدنا انه في المرحلة الاولى لهذا التطور يتمتع الطلب على النقود بمرونة لانهائية عند مستوى معين منخفض لسعر الفائدة. وهذا يعني تحول كل الأموال الى السيولة النقدية، والتخلي عن فكرة الاستثمار في السندات. ونحب ان نضيف هنا الى انه من غير المتصور ان ينزل سعر الفائدة عن هذا المستوى، حتى ولو تدخلت في الموضوع عوامل خارجية، كمحاولة السلطات النقدية زيادة عرض النقود عن طريق شراء سندات من السوق المفتوحة أو باستعمال غير ذلك من الوسائل. فعند هذا المستوى المنخفض من سعر الفائدة يفضل الأفراد الاحتفاظ بأموالهم سائلة، كما أن أسعار السندات تكون مرتفعة جداً. وهكذا يتمتع كل من الطلب على النقود وعرض السندات بمرونة لانهائية. ولهذا أطلق عليه تعبير مصيدة السيولة ،لأن أي حقن جديد في السوق النقدية سوف يتحول الى نقود سائلة. وقد أجريت دراسات تجريبية كثيرة لتحديد هذا المستوى وقد اتفقت أغلب الدراسات على أنه محدد بـ ٢٪ (شكل ١٠)(٢).

---

(١) Liquidity trap

(٢) انظر في ذلك دراسة J. Wood عن الدوال الكلية لتفضيل السيولة في الولايات المتحدة ١٩١٩ - ١٩٦٥ في كتاب

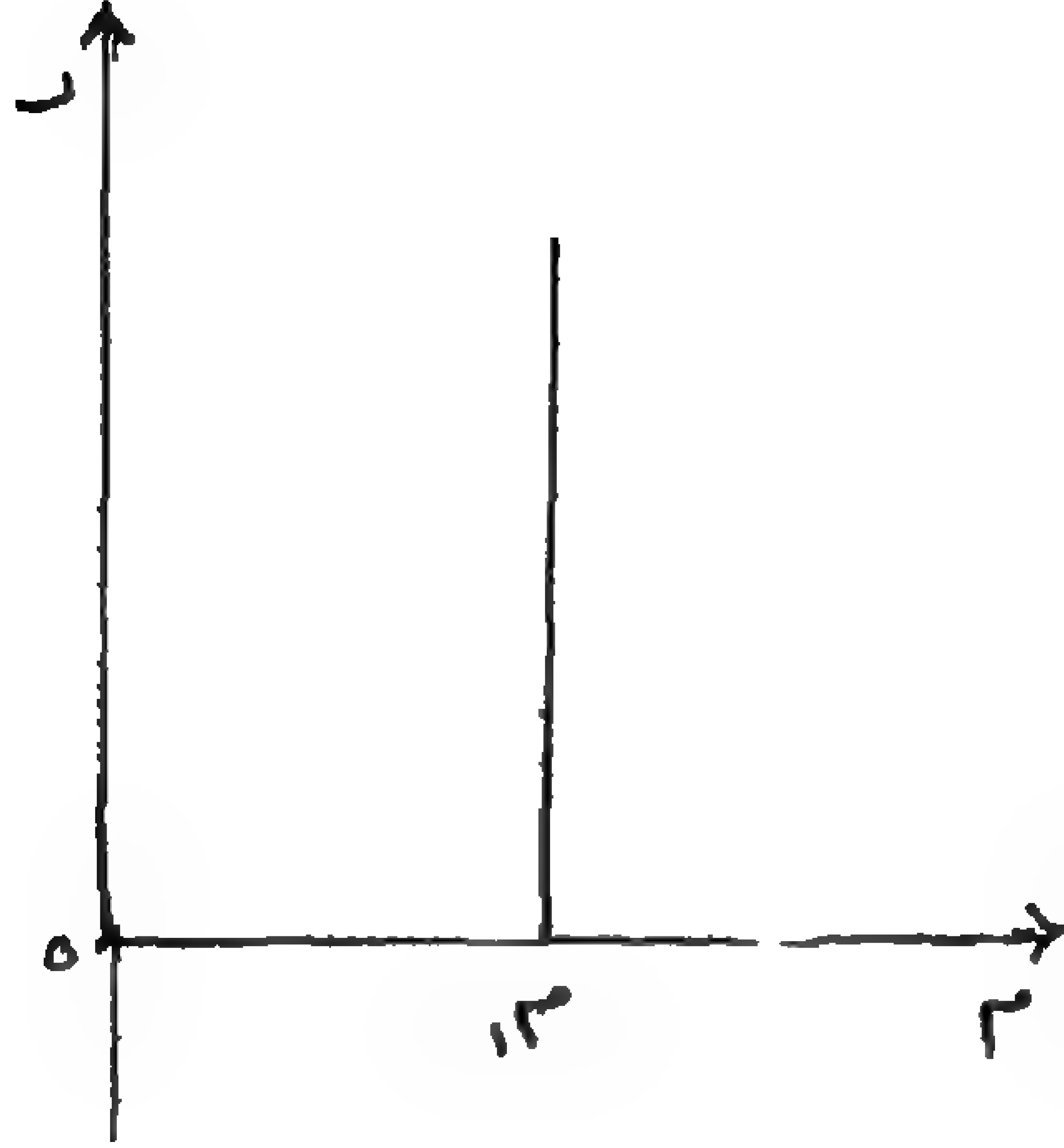


شكل (١٠)

د ـ عرض النقود

يمكن ان تتغير كمية النقود المعروضة في خلال الزمن. وهذا التغير إذا تحقق فهو نتيجة للسياسة الاقتصادية للبنك المركزي والبنوك التجارية. ولن نناقش هنا لماذا وكيف يتغير حجم وسائل الدفع. ففي اللحظة الحالية نفترض ان عرض النقود هو كمية محددة، مستقلة عن تغيرات الدخل او معدلات سعر الفائدة. فعرض النقود بالنسبة لسعر الفائدة غير مرن تماماً، وهذا ما يوضحه الشكل (١١) حيث تمثل العلاقة بين كمية النقود المعروضة في لحظة معينة وسعر الفائدة بخط مستقيم عمودي، يعبر عن أن كمية النقود المعروضة «م» كمية ثابتة لا تتغير بتغير سعر الفائدة.

= J.P. Mckenna: Aggregate Economic analysis Rinehart New York, 1969 p. 108.



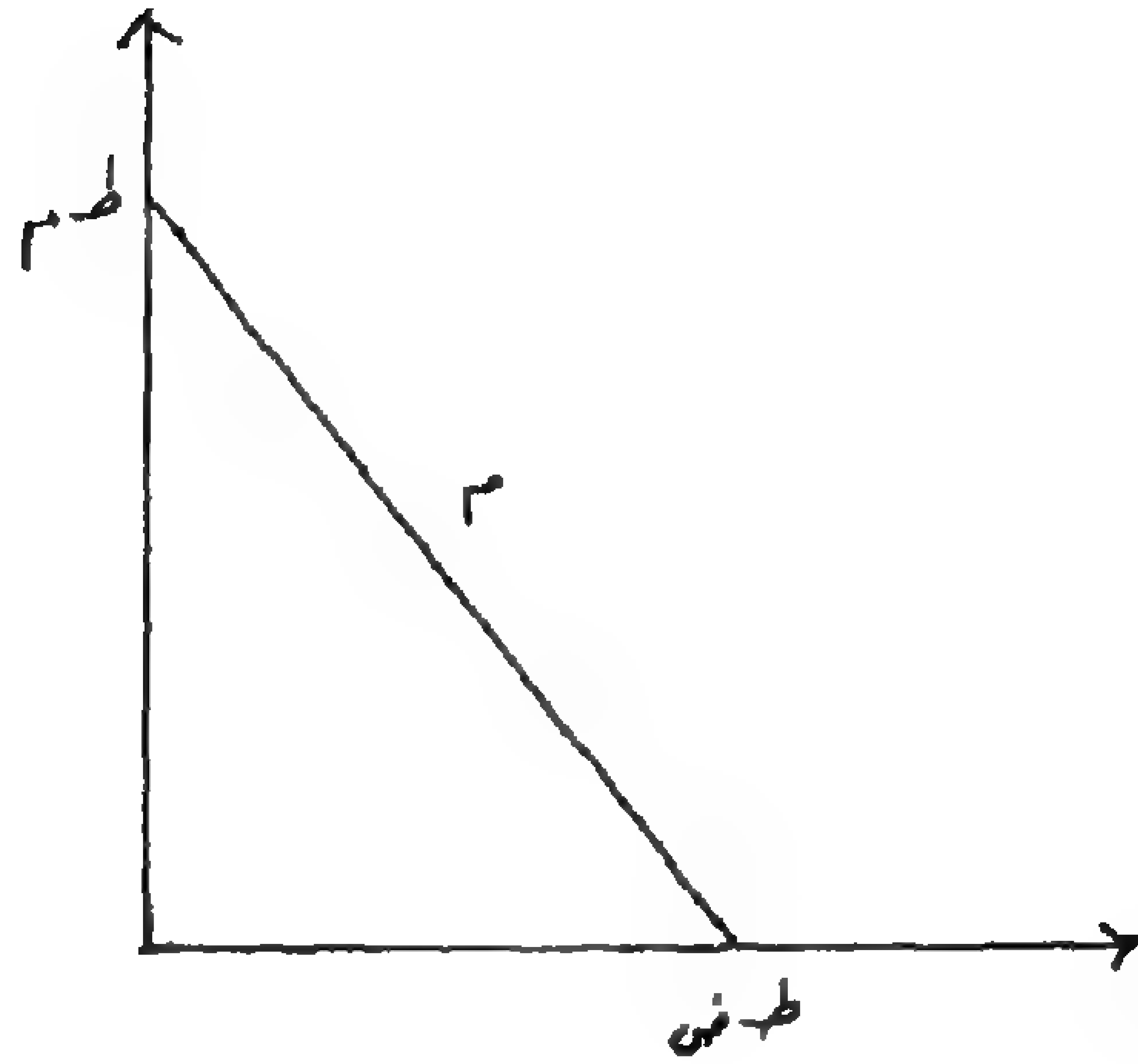
شكل (١١)

هـ - تقابل العرض والطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة - ثمن التوازن

كمية النقود المطلوبة، أي الكمية الحالية للنقود التي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات ، أيا كان الغرض منها، لا يمكن بوضوح أي تزيد عن كمية النقود المعروضة في اللحظة ذاتها. وهذا يعني ان النقود المعروضة (م) تتوزع بين كمية النقود المطلوبة لدافع المعاملات والاحتياط، وكمية النقود المطلوبة لدافع المضاربة، وهذا ما يوضحه الشكل (١٢). أي أن:

م = طـ م + طـ ض

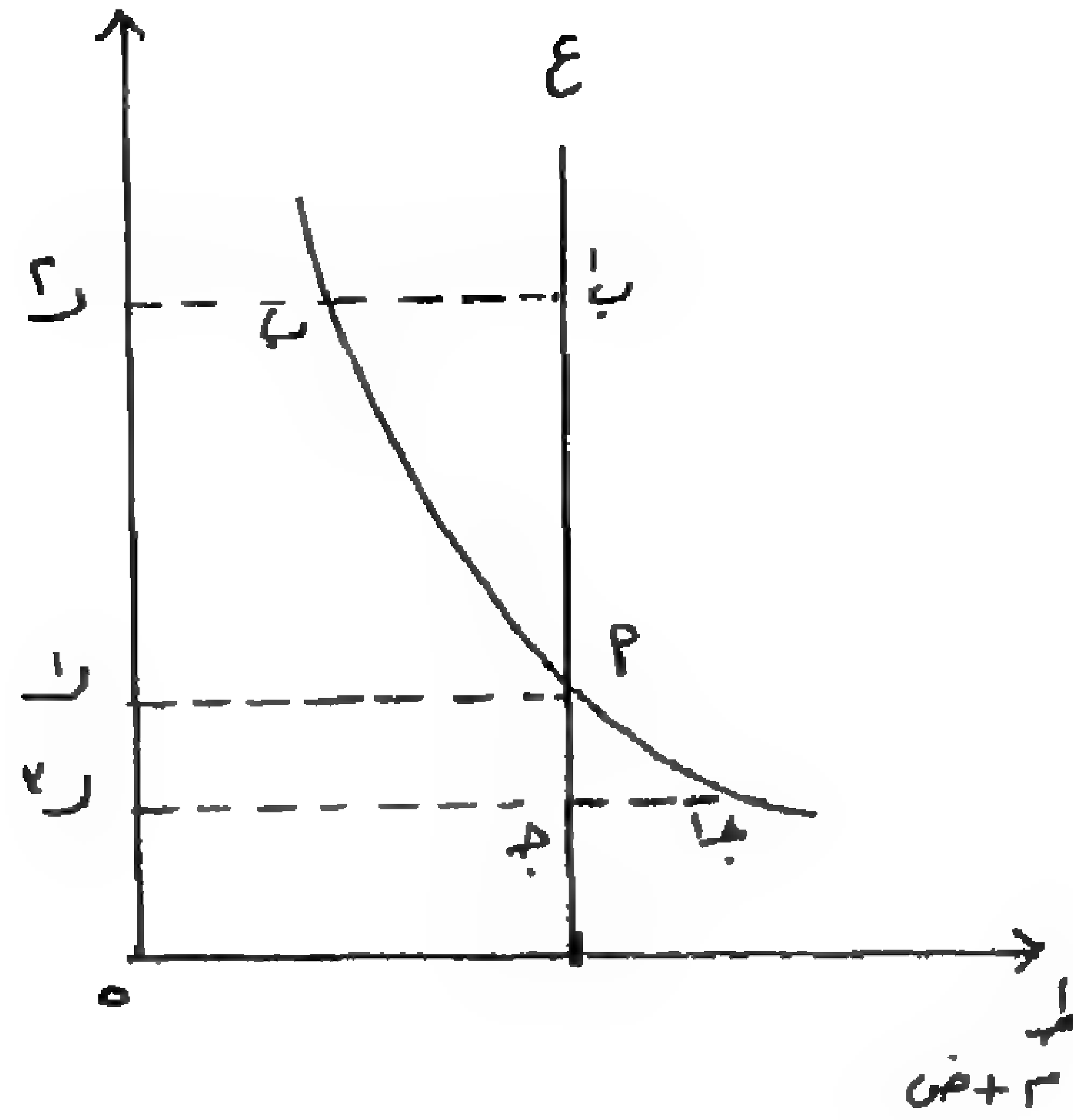
فاذا عرفنا كمية الدخل النقدي في لحظة معينة ، فإن التوازن يتحقق عندما تتساوى كمية النقود المعروضة مع كمية النقود الكلية المطلوبة .وهذا ما يوضحه



شكل (١٢)

الشكل (١٣)؛ حيث يتحقق التوازن عند النقطة (أ)، وهي التي يتقاطع عندها منحنى دالة العرض للنقود مع منحنى دالة الطلب على النقود، عند مستوى معين لسعر الفائدة (ر١).

فاذا كان سعر الفائدة ـ الممثل لثمن التوازن ر١ ـ والذي يعادل ٤٪ طبقاً لكمية النقود المعروضة وكمية النقود المطلوبة في لحظة معينة، وبالنظر الى مستوى معين من الدخل، قد ارتفع الى ٦٪، فالتوازن ينقلب الى عدم توازن حيث ان الكمية المطلوبة عندئذ سوف تقل عن الكمية المعروضة (ر٢ ب١ < ر٢ ب) بمقدار ب ب١. ولما كانت كميات النقود الزائدة يجب ان توزع بصورة ما، فان الافراد سوف يستخدمون الفائض في شراء السندات والأصول النقدية وخاصة ان كميات النقود المعروضة تزيد عن احتياجات السيولة. كما أن أسعار الفائدة مرتفعة، وبذلك يزداد الطلب على السندات ومن



شكل (١٣)

ثم ترتفع أثمانها وتبدأ أسعار الفائدة في التحول نحو الانخفاض . ولا غرو في ذلك ما دام العائد يدور في نطاق سعر التوازن (ر١). وهكذا تستمر العمليات ، حتى يعود التساوي بين كمية النقود المطلوبة وكمية النقود المعروضة عند ثمن التوازن

ونفس الأمر يتحقق إذا كان سعر الفائدة في السوق السائد ٣٪ (ر٣) أي أقل من سعر التوازن ٤٪ (ر١) . عندئذ سوف نجد ان الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة (ر٣ جـ١ > ر٣ جـ) بمقداره لمسافة جـ١ جـ . وهذا يعني ان الاحتياطيات النقدية السائلة أقل من كمية النقود المطلوبة في شكل سائل، مما يدفع الافراد الى التخلص مما في حوزتهم من سندات وأصول نقدية ،وتحويلها الى نقود سائلة . ومن شأن زيادة عرض هذه السندات انخفاض أثمانها ،وفي الوقت نفسه إرتفاع أسعار الفائدة ، مما يعيد التوازن مرة أخرى الى السعر الأساسي.

ومن المتصور أيضاً تغير مستويات الدخل، مما يؤدي الى تغير منحنيات الطلب على النقود، وكذلك تغير عرض النقود، مما يؤدي الى تحرك منحنى العرض الى اليمين أو الى اليسار حسب الأحوال. وفي كل مرحلة سيختلف ثمن التوازن

المبحث الثالث

التحليل الانتقادي للتوازن النقدي

لا يكتمل التحليل النظري إلا بالنقد والمراجعة. ويمكننا وضع الانتقادات الموجهة الى النموذج السابق في مجموعات متناسقة. كل منها يناقش الموضوع من زاوية معينة. فهناك الانتقادات ذات الطابع النظري، والموجهة أصلا الى ميكانيكية العلاقات والمكونات العضوية للمعادلات، مع افتراض صحة النموذج في معالمه الرئيسية. وهي بذلك تعتبر تعديلا أو تطويراً له دون الخروج عن جوهره. وهناك انتقادات نظرية تتجاوز النموذج ذاته، وتحاول ان تقدم نموذجاً بديلا عنه، أكثر ارتباطاً بالواقع الاقتصادي. وكلا النوعين يجمع بين جانبي الحقيقة النسبية أي التصور الخاص لما هو صحيح بالنسبة لكل منهما سواء من ناحيته السلبية والايجابية. السلبية أولا من حيث هدم كل أو بعض الأفكار الواردة في النموذج. والايجابية ثانياً من حيث تقديمه أفكاراً جديدة مكملة أو بديلة للأفكار السابقة. وبجانب الانتقادات النظرية هناك الانتقادات المتعلقة، بالمراجعة والتجريب، أو بمعنى آخر البحث عن مدى تطابق المبادىء النظرية على الوقائع والأحداث الاقتصادية أو على الأقل الواقع الافتراضي المتمثل في السياسة والقرارات الاقتصادية. فهذه الاخيرة يمكنها ان تحول النظرية الى فعل. وأخيراً تأتي الانتقادات المنهجية أي المتعلقة بطريقة البحث وبالمدلول التحليلي للمعطيات والمقاييس.

١ - تحليل علاقة الطلب على النقود

ولنبدأ بالانتقادات النظرية، وأول ما يواجهنا عندئذ المكونات العضوية للمعادلات، وخاصة المتغيرات الأساسية الثلاثة في علاقة الطلب على النقود: كمية النقود - سعر الفائدة - الدخل. ففيما يتعلق بالنقود النشيطة او

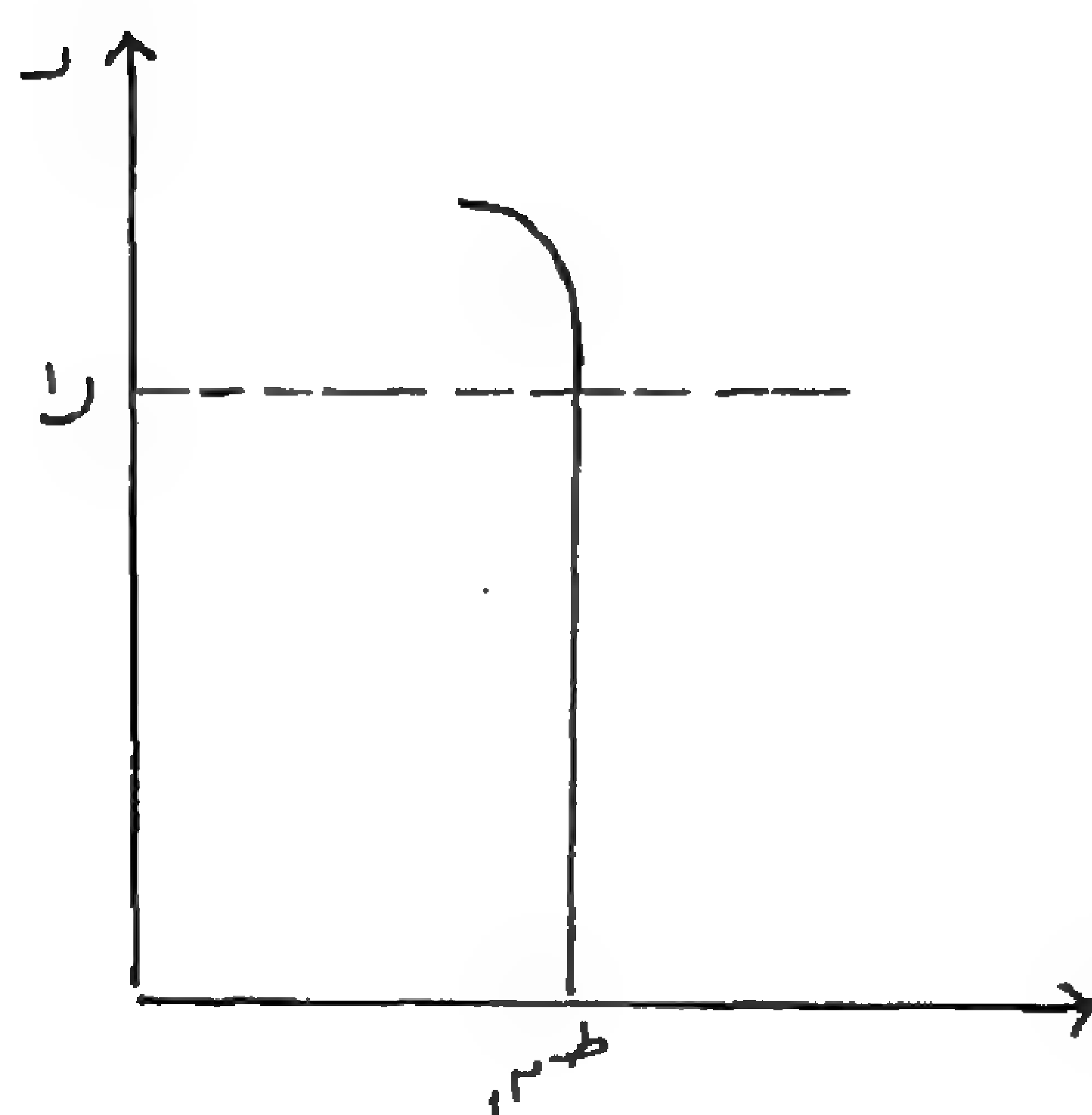
المستخدمة في المعاملات، قدم لنا النموذج دالة ذات متغيرواحد .أو بمعنى آخر افتراض ان كمية النقود المطلوبة لهذا الغرض تتوقف على الدخل فقط، في حين ان الحقيقة أكثر تركيباً. فيمكننا ان نضيف الى العلاقة سعر الفائدة، وبذلك تتحول العلاقة من دالة ذات متغير واحد إلى دالة ذات أكثر من متغير، وبحيث نستطيع ان نقرر أن كمية النقود المطلوبة لدافع المعاملات (طـ م) تتوقف على كل من الدخل (ل) وسعر الفائدة (ر)، كما تصوره العلاقة الآتية:

$$\text{طـ م} = \text{طـ (ل، ر)}$$

$$\frac{\delta \text{ طـم}}{\delta \text{ ل}} > 0 \text{ ،} \quad \frac{\delta \text{ طـم}}{\delta \text{ ر}} < 0 \text{ .}$$ (التفاضل الجزئي)

وهذا يعني ان العلاقة ايجابية مضطردة بين الطلب على النقود والدخل، وسلبية او عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة. والسؤال الذي يثار الآن: هو كيف يتم هذا التأثير؟. هنا نلجأ مرة ثانية الى المتغير (ت) أو الزمن باعتباره عاملا خارجياً مؤثراً في العلاقة بطريقة غير مباشرة. فقد عرفنا أن هذا النوع من الطلب على النقود يتعلق في الحقيقة بعملية توزيع الانفاق. كما أن هذا التوزيع يرتبط باتساع الفترة الزمنية التي يحصل الفرد في بدايتها على الدخل،ويتم في خلالها الانفاق. فعندما يحصل شخص معين على دخله في بداية المدة فهو لا ينفقه مرة واحدة،بل يوزعه على الفترة كلها او حتى على فترات متعددة. والفروق الزمنية في الانفاق من شأنها ان تجعل بعض موارده معطلة. فهو يستطيع ان ينفق جزءاً من هذا الدخل لمواجهة احتياجاته الأولية، كما يستطيع أن يستغل الباقي في شراء سندات قصيرة الأجل تغل له إيراداً. وتستمر العملية كذلك حتى تحل الفترة الثانية ،فيبيع جزءاً من أصوله أي يحولها الى نقود لمواجهة مدفوعاته التالية وهكذا... وكلما زادت تلك العمليات كلما قل متوسط ما معه من النقود العاطلة. ولما كانت عمليات البيع والشراء للسندات تكلف نفقة، فان اجراؤها يتوقف على الموازنة بين أسعار الفائدة أو العائد وهذه النفقة. وان كان يتوقف أيضاً ـ أي هذا الاجراء ـ على كمية النقود البسيطة التي يحتاجها الشخص في بداية كل فترة. ولا شك في ان إرتفاع

سعر الفائدة سوف يؤدي الى زيادة عمليات الشراء والبيع للسندات، وبالتالي زيادة الجزء من الدخل النقدي المحول الى سندات. ونفس الأمر ينطبق على المشروعات ،فاذا افترضنا مستوى معيناً من الرصيد النقدي، وكان كل من الدخل وسعر الفائدة قد وصلا الى حدها الاقصى، فمن الممكن عن طريق رفع سعر الفائدة تغيير عادات الدفع والمعاملات لهذه المشروعات. وهكذا يمكن التأثير في قيمة م = $\frac{1}{ع}$ أي سرعة تداول النقود عن طريق سعر الفائدة[1]، بل اننا لو نظرنا الى الجانب الآخر من معادلة الطلب على النقود النشيطة او بمعنى آخر ذلك الجزء من الطلب على النقود لدافع الاحتياط، لوجدنا ان سعر الفائدة المرتفع من شأنه ان يدفع الشخص أو المشروع الى تحمل خطر الاحتفاظ



شكل (١٤)

(١) J. Denizet: monnaie et financement-Dunod, Paris 1969, p. 91

بجزء ضئيل من أمواله لمواجهة مدفوعاته المتوقعة، والمحتملة، مقابل ان يحصل على عائد كبير يتحقق له من استغلال أمواله في الحصول على السندات. ولقد دفعت هذه الملاحظات الكثير من الاقتصاديين الى القول بأن منحنى الطلب على النقود لدافع المعاملات والاحتياط، بعد ان يمر بمرحلة ثبات عند مستويات عدة من سعر الفائدة، يبدأ فجأة في الانكسار متخذاً شكلا تنازلياً عند مستويات مرتفعة من سعر الفائدة (ر١) شكل (١٤). وهذا يعني ان الطلب على النقود بالنسبة لهذه الظروف الجديدة (مستويات مرتفعة من سعر الفائدة) يتمتع بدرجة عالية من المرونة.

أما الطلب على النقود لدافع المضاربة، أو الشق الثاني من معادلة الطلب الكلي على النقود، فهو لا يعتمد فقط على سعر الفائدة كما يفترض النموذج وإنما يتأثر أيضاً بتغيرات الدخل. فعند مستوى دخل مرتفع يزيد الادخار أي يزيد الجزء من الدخل المكتنز سائلا. وبذلك فان دالة الطلب على النقود لدافع المضاربة تتخذ الوضع التالي:

$$\text{طـ ض} = \text{طـ}\ (\text{ر، ل})$$

$$\frac{\partial\,\text{طـض}}{\partial\,\text{ر}} < 0 \text{ ، } \frac{\partial\,\text{طـض}}{\partial\,\text{ل}} > 0 \qquad \text{(التفاضل الجزئي)}$$

وعلى هذا فتقسيم الطلب على النقود الى قسمين او ثلاثة بحسب الأحوال، وافتراض مسببات متباينة لتفسير التغيرات في كل قسم، ليس هناك ما يبرره ويعتبر تجزئة تحكمية لا تتفق عادة مع الرغبات النفسية للأفراد. ولم يقدم التحليل السابق أية وسيلة احصائية للتفرقة بين النقود النشيطة والنقود العاطلة. وإذا حدث وتمت تفرقة على أساس الرغبة دون الفعل، فهي تفرقة افتراضية،ولا تعكس حقيقة العلاقات الموضوعية في السوق النقدية. وحيث ان مختلف الدوافع التي تجعل الأفراد يفضلون الإحتفاظ بأموالهم سائلة تتوقف على نفس المتغيرات، فليس هناك ما يمنع من قيام دالة موحدة للطلب على النقود،لا نفرق فيها بين المتغيرات المسببة الا من حيث بيان نوعية هذا التغير بالنسبة لكمية النقود السائلة أي أن؛

$$ط = ط\ (ر،\ ل)$$

$$\frac{\delta ط}{\delta ر} < 0 \quad ، \quad \frac{\delta ط}{\delta ل} > 0 \qquad \text{(التفاضل الجزئي)}$$

وهذا يعني ان علاقة التغير بالنسبة لسعر الفائدة هي علاقة عكسية، أي أن زيادة سعر الفائدة ،سوف يؤدي الى انخفاض كمية النقود السائلة،والتحول الى شراء السندات. كما ان إنخفاض سعر الفائدة سوف يزيد من كمية النقود السائلة ويؤثر في حركة الأشخاص الاقتصادية نحو التخلص من سنداتهم، هذا بالطبع مع افتراض ثبات الدخل. أما علاقة الدخل مع كمية النقود السائلة فهي تختلف عن سابقتها. فزيادة الدخل معناها زيادة الجزء المكتنز سائلا. كما ان نقصان الدخل يؤدي الى نقصان الادخار والاكتناز السائل. فالعلاقة بين الدخل وكمية النقود المطلوبة هي علاقة اضطرادية، وهذا بالطبع مع افتراض ثبات سعر الفائدة.

٢ ـ شمول علاقة الطلب على النقود ـ تحليل فريدمان

قدمت التطورات الفكرية التالية للتحليل الكينزي صورة أكثر اتساعاً للطلب على النقود، مضيفة بذلك متغيرات جديدة مفسرة لهذا الطلب لم يتعرض لها من قبل الفكر الكلاسيكي او الفكر الكينزي. ومن أهم الدراسات في هذا المجال محاولات انصار المدرسة الكمية الجدد وخاصة تحليل فريدمان[١]. فالنظرية الكمية ـ طبقاً له ـ نظرية للطلب على النقود قبل ان تكون نظرية للدخل او الأسعار. كما ان البحث عن العوامل المؤثرة في هذا الطلب يعني

---

(١) ويقصد بالمدرسة الكمية ذلك الجانب من الفكر الكلاسيكي والخاص بتفسير الظواهر النقدية، والذي يرى في تغير كمية النقود السبب الرئيسي لتغير الأسعار، وسوف نتعرض بالتفصيل لهذه النظرية عند التعرض لنظرية الاسعار. وفريدمان هو أستاذ اقتصاد معاصر، مؤسس مدرسة شيكاغو، والتي تحاول إعادة صياغة النظرية الكمية بصورة حديثة وسوف تشرح آرائه طبقاً لما جاء في مقالته الآتية:

Milton Friedman: The quantity theory of money: a, restatement in the optimum quantity of money-Macmillan-1969, pp. 51-57

تحليل ودراسة فكرة الثروة[1]. فهذه الفكرة هي التي يمكنها فقط تفسير الطلب على النقود، والتي تمثل احد الاشكال التي تتوزع فيها الثورة بجانب غيرها من الأشكال الأخرى، كالأصول الطبيعية والمالية والموارد البشرية. وليست النقود ـ بالنسبة لوحدة اقتصادية انتاجية معينة ـ سوى سلعة رأسمالية أو عنصر من عناصر الانتاج، تتضافر خدماته وتندمج مع خدمات عناصر الإنتاج الأخرى، في سبيل انتاج السلع وتوزيعها. ولعل النتيجة الاولى المترتبة على هذا التصور، هو تغير النظرة المنهجية لدراسة النقود باعتبار الطلب عليها هو أحد الصور الخاضة لنظرية رأس المال.

وهكذا فإن الطلب على النقود يخضع لثلاث مجموعات أساسية من العناصر.

- الثروة الكلية التي يمكن ان تحوزها الوحدات الاقتصادية موزعة في أشكالها المختلفة.

- أثمان عوائد هذا الشكل من الثروة والأشكال البديلة.

- الأذواق وترتيب الأفضليات بالنسبة لحائزي الثروة.

وبداءه يجب ان نحدد مفهوم وأشكال هذا المتغير الأساسي (الثروة) في تحديد الطلب على النقود. وتعريفه من خلال نطاقه يعني تحليل كل مصادر الدخل. فالثروة هي مجموع الأصول التي يمكن ان تحقق دخل. وهذه الأصول تتخذ أشكـالهـا وتتوزع في خمسة رئيسيـة: النقود: الأصول النقـديـة (السندات) ـ الأصول المالية (كالأسهم) ـ الأصول الطبيعية (السلع المادية الإنتاجية) ـ الاستثار الإنساني (الموارد البشرية). وما يهمنا في هذا هو ان كل أصل يمكن ان يدر دخلا أو عائداً. وعلى أساس هذا العائد تتوزع الثورة وتتحدد أولويات وتفضيلات الحائزين لها. ومن خلال هذا الوصف يعبر سعر الفائدة «ر» عن العلاقة بين الثروة باعتبارها رصيداً[2] «و» والدخل باعتباره تدفقاً[3] «ل»، ومن ثم فإن الثروة تتحدد بالصيغة الجبرية الآتية:

---

(١) Wealth
(٢) Stock
(٣) Flow

$$و = \frac{ل}{ر}$$

ولما كان الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على مختلف أشكالها ، كما أن هذا التوزيع يرتبط بالعائد أو الفائدة التي يحققها كل نوع من أنواع هذه الأصول ، وعلى المفاضلة بينها ، فمن الضروري لكي تحدد علاقة هذا الطلب بالثروة ، أن نحلل كل شكل من أشكالها والعائد الذي يمكن ان يحققه.

وأول أشكال هذه الثروة هي النقود وينظر اليها باعتبارها وحدات سلعية تقبل عموماً في التداول (وسيط المبادلة) وفي تسوية الديون. وهي لها قيمة إسمية محددة ويمكن ان تحقق عائداً في حالة الإيداع (سعر الفائدة). إلا ان عائدها الحقيقي يتمثل في قيمتها أو بمعنى آخر في نسبة مبادلتها بالسلع والخدمات (الأسعار). وسوف نفترض ان قيمتها ثابتة، ونرمز الى عائدها بـ «س» أي المستوى العام للأسعار.

أما العائد بالنسبة للأصول النقدية (السندات) فهو يتمثل في مستحقات السند السنوية أي الفائدة المقررة عليه ونرمز لها بـ «ر ن». كما قد يتحقق عائداً أيضاً نتيجة الفروق في أسعار السندات الناشئة عن تغير قيمتها من خلال الزمن، وسواء أكان هذا التغير ايجابياً أم سلبياً. ولكننا سنفترض أيضاً ثبات هذا الثمن[١]. ويقتصر العائد على سعر الفائدة المقرر في الأسواق لهذه السندات.

وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المالية (الأسهم)، فمع ان العائد لمثل هذه الأصول، قد يتمثل في أنواع متعددة[٢] في ذات الوقت، فلن نأخذ في الاعتبار

---

(١) وإذا اخذنا في الاعتبار تغير أسعار السندات واستهلاكها فان العائد يتمثل في الصيغة الآتية:

$$رن - \frac{١}{رن} \; \frac{درن}{دت}$$

(٢) والأنواع الأخرى تتمثل في العائد المتحقق نتيجة تغير الأسعار، والتغيرات في قيمة السهم التي قد تنشأ نتيجة تغيرات أسعار الفائدة أو المستوى العام للاسعار ويمكن تمثيلها بالصيغة الآتية:

$$رم + \frac{١}{س} \; \frac{دس}{دت} - \frac{١}{رم} \; \frac{درم}{دت}$$

إلا العائد المتمثل في الدخل الدوري للسهم (الربح او الفائدة بحسب الأحوال) المقرر سنوياً، ومع افتراض ثبات ثيمته الإسمية، وترمز الى هذا العائد او الفائدة بـ «ر م».

وفيما يتعلق بالأصول الطبيعية أو بمعنى آخر رأس المال المادي (كالآلات مثلا)، فإن حساب فائدتها النقدية يتم عن طريق تحديد معدلات الاستهلاكات، أي تقدير أثمانها «س» وتغيرات هذه الأثمان من خلال الزمن بالنسبة لمدد استخدامها، وهو ما نعبر عنه الصيغة التالية $\frac{\text{أ}}{\text{س}} \frac{\text{د س}}{\text{د ت}}$. والمشكلة الاكثر تعقيداً تتعلق بتقدير عائد رأس المال الانساني. فعائد هذا الأصل لا يمكن تقديره نقدياً أو بأسعار السوق بسهولة، بالرغم من ان هناك علاقات إستبدال كمية يمكن ان تتحقق بين رأس المال الإنساني (الموارد البشرية) ورأس المال الطبيعي (الآلات). ومع هذا فإننا نجد ان لكل وحدة اقتصادية سياسة استثمارية معينة. وهي توزع انفاقها هذا بين الاستثمار الإنساني والاستثمار الطبيعي. كما أنها تستطيع في كل فترة أن تعيد توزيع هذا الإنفاق لصالح نوع من الاستثمار على حساب الآخر. ولكي تصبح العلاقة شاملة، فإننا سنضع في الدالة مقياساً أو مؤشراً «هـ» ليعبر عن النسبة بين رأس المال الإنساني ورأس المال المادي أو بمعنى آخر نسبة الدخل من المصدر الإنساني الى نسبة الدخل من المصدر الطبيعي.

وإذا كنا قد أدرجنا في العلاقة كل المتغيرات والمقاييس التي تمثل كافة العوائد والفوائد التي يمكن ان تحققها مختلف الأصول المكونة للثروة. إلا أن استكمال العلاقة لجانبها التجريبي والعملي يستدعي ان نضع في الاعتبار كافة العوامل الاخرى التي تتعلق بالجانب الكيفي للثروة. وهو لا يقل أهمية عن الجانب الكمي. فالشخص الاقتصادي لا يوزع ثروته بين الأصول المختلفة بالمقارنة بين عوائدها فقط، بل هناك إعتبارات الأذواق والعادات التي تفرض عليه في بعض الأحيان إختياراً معيناً، قد يختلف عن الاختيار الناشيء عن معايير الفائدة أو العائد. وإذا كان يمكن ان نعتبر هذه الظروف ثابتة في بعض الأحيان، فإن هناك بعض التغيرات الهيكلية والمرتبطة بالزمان والمكان

والتي لا نستطيع ان نتغاضى عن تأثيرها في الاختيار وفي طريقة توزيع الثروة بين الأصول المختلفة. ففي حالات الحرب والأزمات مثلا، نلاحظ ان الأفراد يفضلون وضع ثرواتهم في شكل نقدي سائل (اكتناز نقدي) أو شبه سائل (ذهب) عن استثمارها في أصول مالية أو طبيعية، وبالرغم من أن الفائدة في الأصول الأخيرة أكثر ارتفاعاً منها على النقود. بل ويفضل الأفراد عندئذ السيولة النقدية أو شراء الذهب حتى ولو كان هناك احتمال بتغير قيمة النقود بالانخفاض أو ارتفاع أسعار الذهب لحظة شراء وتوقع انخفاض قيمته بعد مرور الأزمة. وهو اختيار أملته ظروف هيكلية[1]. ويبعد عن الحساب الاقتصادي الرشيد للوحدات الإقتصادية.

وما لنا نذهب بعيداً ولنا في اقتصادنا المصري تطبيقاً حرفياً لهذه الحقيقة. ففي الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ أظهرت الاحصاءات الرسمية وجود فائض في الطلب[2]. وهذا يعنى أن الطلب النقدي (سواء أكان انفاقاً استهلاكيا او انفاقاً استثمارياً) يزيد عن العرض الحقيقي (كمية السلع المعروضة او التي يمكن إنتاجها في ذات الفترة). وطبقاً لقواعد النظرية النقدية فقد كان من المتوقع ان يتعرض الاقتصاد المصري لحالة تضخمية وارتفاع في الأسعار. إلا ان الواقع خالف النظرية هذه المرة، وتميزت الفترة المذكورة (١٩٦٧) بوجود حالة انكماشية، كما ان الاسعار لم ترتفع الى ما هو متوقع لها. ولا شك في ان هذه النتيجة يمكن تفسيرها على ضوء تصرفات الأشخاص الاقتصادية في فترات الحرب والأزمات. فهذه الأشخاص فضلت الاحتفاظ بنقودهم سائلة ـ في حالة ترقب وانتظار ـ على استثمارها في شراء أصول طبيعية أو مالية. ولم تحاول

---

(١) أفترضنا أن الأزمة والحرب تنتمي الى التغيرات الهيكلية (تغيرات المدة الطويلة) ولا ترتبط بالتغيرات المتعلقة بالمدة القصيرة. لأننا لا ننظر الى الحرب بالنسبة لفترة قيامها بل تدخل في الاعتبار اللحظات الزمنية السابقة والمحضرة لها واللحظات الزمنية اللاحقة والمتعلقة باثارها. ويلاحظ أن تحليلنا يتجاوز الى حد ما تحليل فريدمان وإن لم يخرج عن الخطوط الاساسية لمعالمه.

(٢) أعطى لنا هذه النتيجة الاحصائية الدكتور نبيل الروبي في رسالة للدكتوراة عن التضخم في البلاد النامية وتطبيق ذلك على مصر، وقد حاولت أن أربط بين النتيجة الاحصائية وتفسيرنا النظري الوارد في النص.

حتى ان تزيد من إنفاقها الاستهلاكي. فقد كانت النقود السائلة او الذهب بالنسبة لهم تعبر عن رغبة نفسية في الطمأنينة. ومن ثم فان توزيعهم لثرواتهم بالشكل السابق قد أملته ظروف هيكلية. وبالفعل فانه بمجرد انتهاء فترة الترقب والانتظار لاتجاهات ما بعدالحرب .تغيرت طريقة توزيع الثروة وزاد الانفاق الاستهلاكي والاستثاري وعاد الاقتصاد المصري الى حالات التضخم المستمر.

لقد أردنا أن نعطي المثال، لكي نبين على ان العلاقة الجامعة الشاملة قد تساعد على إبراز مختلف جوانب الحقيقة في مجموعها .والحقيقة لا تمثل بمظاهر كمية فقط وإنما بخصائصها الكيفية أيضاً،وكذلك بالظروف الاجتماعية والنفسية واعتبارات الزمان والمكان، ولا يعترض على ذلك بصعوبة القياس. إذ يجب ان نفرق بين الصعوبة والاستحالة. فالاستحالة تعني الامتناع عن الفعل،إما الصعوبة فلا تتطلب سوى الجهد لقيام الفعل. والقياس بالنسبة لهذه الاعتبارات لا شك في صعوبته، ولكنه ليس ممتنعاً، ولذلك فان هذا الجزء من تحليل فريدمان اكثرها أهمية وجاذبية، وقد أدخل في العلاقة (ي) كمقياس إضافي ليعبر عن التغيرات الهيكلية والتي تدفع الأفراد الى اختيار طريقة معينة لتوزيع ثرواتهم بين الأصول المختلفة.

وبالنظر الى الاعتبارات السابقة، فان دالة الطلب على النقود تكتمل صورتها في الشكل الآتي:

$$\text{ط} = \text{ط}\left(\text{س}،\ \text{رن}،\ \text{دم}،\ \frac{\text{ا}}{\text{س}}\ \frac{\text{د س}}{\text{د ت}}،\ \text{هـ}،\ \text{ي}،\ \frac{\text{ل}}{\text{ر}}\right)$$

والملاحظة الأساسية على تحليل فريدمان، أنه يعتبر الثروة او الدخل هو المصدر الأساسي للتغير في الدالة. أما المتغيرات الأخرى فدورها ثانوي. «وبوجه خاص فان تغيرات الفائدة لم تلعب دوراً ملموساً في الدالة»[1] ولا

---

(١) الدكتور حازم البيلاوي - المرجع السابق ص٣٠٠ انظر ايضاً:
Daniel Blondel, J.P. Daloz, C. Jessua: Essais sur la nouvelle théorie quantitative de la monnaie P.U.F. Paris 1970, p 44.

شك في صحة هذا الرأي من حيث الغاية دون التطبيق. فهذا هو بالفعل ما هدف إليه فريدمان، إلا ان نجاحه في تحقيق ذلك أو بمعنى آخر تحول الغاية أو النظر الى فعل أمر مشكوك فيه.

فكل تعديلات فريدمان لا تعتبر في نظرنا اضافة لمتغيرات جديدة (اللهم فيما يتعلق بـ ي) بقدر ما هي احتواء للتغيرات السابق وجودها في نموذج التوازن النقدي. وما حدث هو تغيير الأوصاف وليس تغيير الموضوع. فالدخل الذي تكلم عنه فريدمان ليس في الواقع. سوى العوائد التي تحققها الأصول المختلفة المكونة للثروة. ولا شك أيضاً أن أغلب هذه العوائد تتوقف على سعر الفائدة، وافتراض ثبات الاخير فيه مجاوزة للحقيقة. فغاية الأمر ان توزيع الثروة يتم عن طريق التفضيل والمقارنة بين الأصول المختلفة على أساس تعدد المعايير أو الأسعار الجزئية للتدفقات المختلفة[1] (ر ن، ر د م). بل ان فريدمان سرعان ما أدخل في العلاقة معدلا عاماً لسعر الفائدة (ر) كمتغير إضافي ليعالج أثر التغيرات في المعدلات الجزئية (ر ن، ر م)، ليرتبط بالدخل الكلي $\frac{ل}{ر}$ أي أدخل كل عناصر الثروة[2].

وقد تدارك توبن[3] عند عرضه لدالة الطلب على النقود كثيراً من المفاهيم

---

(١) Flux differntiels-Various interest

(٢) وفي هذا يقول فريدمان:

'Even if we suppose Prices and rates of interest unchanged, the function contains three rates of interest: two for specific types of assets, rb (رن) ,re (رم) and one intended to apply to all types of assets ro, This general r is to be interpreted as something of a weighted-average of the two special rates plus the rates applicable to human wealth and to physical goods. Since the later two cannot be observed directly, it is perhaps best to regard them as varying in some systematic way with rb and re. On this assumption we can drop r as an additional explicite variable, treating its influences as fully taken into account by the inclusion of rb and re.

أنظر فريدمان ـ المرجع السابق ص٥٧.

(٣) James Tobin: A dynamic aggregative model, in Macroeconomic Theory-Selected readings-edited by H. P. Williams and J.D. Huffnagle-Meredith Corporation-New York 1969 pp. 487-503.

الغامضة التي اشتمل عليها تحليل فريدمان. فقد استبدل بفكرة الثروة بأبعادها فكرة رأس المال كمتغير محدد ويمكن قياسه كمياً بسهولة، ويستطيع ان يفسر كثيراً من التغيرات التي تحدث في كمية النقود المطلوبة، وهكذا تحولت علاقة الطلب على النقود من الشكل الآتي:

$$ـط = ـط (ر، ل، و)$$

الى:

$$ـط = ـط (ر، ل، ك)$$ [١]

وهذا يعني ان العلاقة أصبحت تشتمل على ثلاثة متغيرات مفسرة للطلب على النقود وهي: الدخل (ل)، سعر الفائدة (ر)، ورأس المال (ك)، أما الطلب على النقود بدافع المعاملات، فقد افترض توبن أنه يخضع طردياً للزيادة في الدخل، ثم حاول بعد ذلك ان يوضح تصرفات الأشخاص الاقتصادية حائزة الثروة فيما يتعلق بتوزيعها. فبين أن توزيع الثروة بين رأس المال والنقود السائلة يتوقف أساساً على العائد المتحقق من رأس المال (ر). فإذا كان العائد مرتفعاً فسوف يفضل حائزو الثروة استثمار أموالهم عن الاحتفاظ بها سائلة. ونفس الأمر يتحقق إذا تغيرت ثرواتهم بالزيادة. فهذه الزيادة سوف يتحول جزءاً منها الى رأس مال ويحتفظ بالجزء الآخر سائلاً. ولا شك ان مستويات منخفضة لسعر الفائدة (معدلات سلبية) سوف تدفع الأفراد الى الاحتفاظ بكل ثرواتهم في شكل نقود، والعكس صحيح فان ارتفاع سعر الفائدة، سوف يدفع الأفراد الى تحويل نقودهم الى أصول مالية أو طبيعية. وعلى أساس هذه الحدود الدنيا والقصوى لسعر الفائدة ترتبط كمية النقود المطلوبة بالتغيرات العادية لسعر الفائدة بعلاقة عكسية.

٣ ـ تحليل علاقة عرض النقود

يجب أيضاً أن تكون نظرتنا لعلاقة عرض النقود أكثر عمقاً، فالنموذج

---

(١) المعادلة الاساسية في النموذج صورتها كالآتي: $\frac{ط}{س}$ = ط (ر، ل، ك) حيث تعبر س عن مستوى الاسعار، وقد حذفنا س من العلاقة لأننا نهمل تأثير الاسعار ونفرض ثباتها في هذه المرحلة من التحليل.

يفترض ببساطة ان كمية النقود المعروضة تتكون من النقود القانونية والودائع الجارية، في حين أن كثيراً من الدراسات الحديثة قد أوجبت النظر الى هذه الكمية من خلال نظرة اكثر اتساعاً. فالمشكلة أساساً تتعلق بسيولة الاقتصاد القومي ككل. ويجب ان يستبدل بمفهوم وسائل الدفع مفهوم وسائل التمويل. وهذا يعني ان تعتبر الودائع الادخارية والأصول النقدية ذات السيولة المرتفعة ضمن العناصر المكونة لكمية النقود المعروضة. فهذه الأصول في مجموعها - وليست فقط كمية النقود بمفهومها الضيق - هي التي تحدد أسعار الفائدة وترتبط بها كافة عمليات الاقراض والاقتراض.

وحتى بالنسبة لهذا النطاق الضيق لمفهوم النقود، فقد افترض النموذج ثبات كمية النقود، باعتبار ان هذه الكمية ترتبط بسياسة البنك المركزي والبنوك التجارية، وكأن السياسة النقدية بعيدة كل البعد عن ظروف السوق النقدية. والواقع خلاف ذلك، فكمية النقود المعروضة تتوقف على ظروف هذه السوق التي تعبر عن احتياجات التمويل قصير الأجل. وتغير هذه الكمية هو عملية مستمرة تؤثر من جانب على أسعار الفائدة، ومن جانب آخر على الطلب على النقود ،وعلى تصرفات الأشخاص الحائزين لها. ومن أهم صور هذا التغير هو الاصدار الجديد «△م »، ونقصد به قيام البنك المركزي بزيادة حجم النقود القانونية عندما يكون الرصيد الموجود في السوق غير كاف لمواجهة احتياجات التمويل للمعاملات او للانفاق الاستثماري. والاصدار الجديد غالباً ما يتجه نحو البنوك التجارية ويزيد من قدرتها التمويلية. فزيادة الاصدار تؤدي الى توزيع نقود جديدة في الأسواق. وهذا من شأنه زيادة ايداعات الافراد في البنوك التجارية وبالتالي زيادة سيولة البنوك وقدرتها على التمويل والاقراض. ومن الطبيعي عندئذ أن ينخفض سعر الاقراض أي سعر الفائدة.

وتستطيع السلطات النقدية من جهة أخرى أن تزيد من حجم النقود المعروضة أو أن تنقص من هذا الحجم دون أن تلجأ لسياسة الاصدار. وهذا يعني أن تؤثر في حجم الرصيد النقدي الموجود بالفعل في لحظة معينة دون أية اضافة جديدة. وهي تستطيع أن تتبع في ذلك وسائل متعددة كأساليب السياسة الضريبية أو القروض العامة. إلا أن أهم هذه الوسائل على الاطلاق هي

عمليات السوق المفتوحة، فيزيد أو ينقص البنك المركزي من حجم النقود المعروضة عن طريق شراء أو بيع سندات الحكومة (أذون الخزانة). ونجاح هذه العمليات يعتمد على مواقف الأطراف المتقابلة في السوق النقدية وخاصة البنوك التجارية والأشخاص الاقتصادية الأخرى المتعاملة في السوق. وعموماً فإن نجاح هذه السياسة يتوقف على ملاءمتها لظروف السوق النقدية أي ارتباط كمية النقود المعروضة بسعر الفائدة في نطاق احتياجات التمويل والاقتراض. إلا أنه يجب أن نلاحظ أن زيادة كمية النقود وإن كان يميل بسعر الفائدة إلى الانخفاض، فهناك حدوداً لهذا الانخفاض ترتبط بفكرة مصيدة السيولة. إذ لا يمكن تصور نزول أسعار الفائدة عن بعض المستويات المنخفضة لمجرد استمرار زيادة كمية النقود.

٤ ـ التوازن النقدي والتوازن الحقيقي

ننتقل الآن إلى الانتقادات النظرية الموجهة إلى تفاعل العلاقات في النموذج وهي تتركز في رفضها للتمثيل الخاطىء بتحديد سعر الفائدة « ر » على التقاء أو تقاطع منحنى دالة التفضيل للسيولة (الطلب على النقود) مع المستقيم الممثل لكمية النقود المعروضة، ودون الأخذ في الاعتبار المتغيرات الأخرى وخاصة تلك المتعلقة بالظروف الحقيقية للنشاط الاقتصادي.

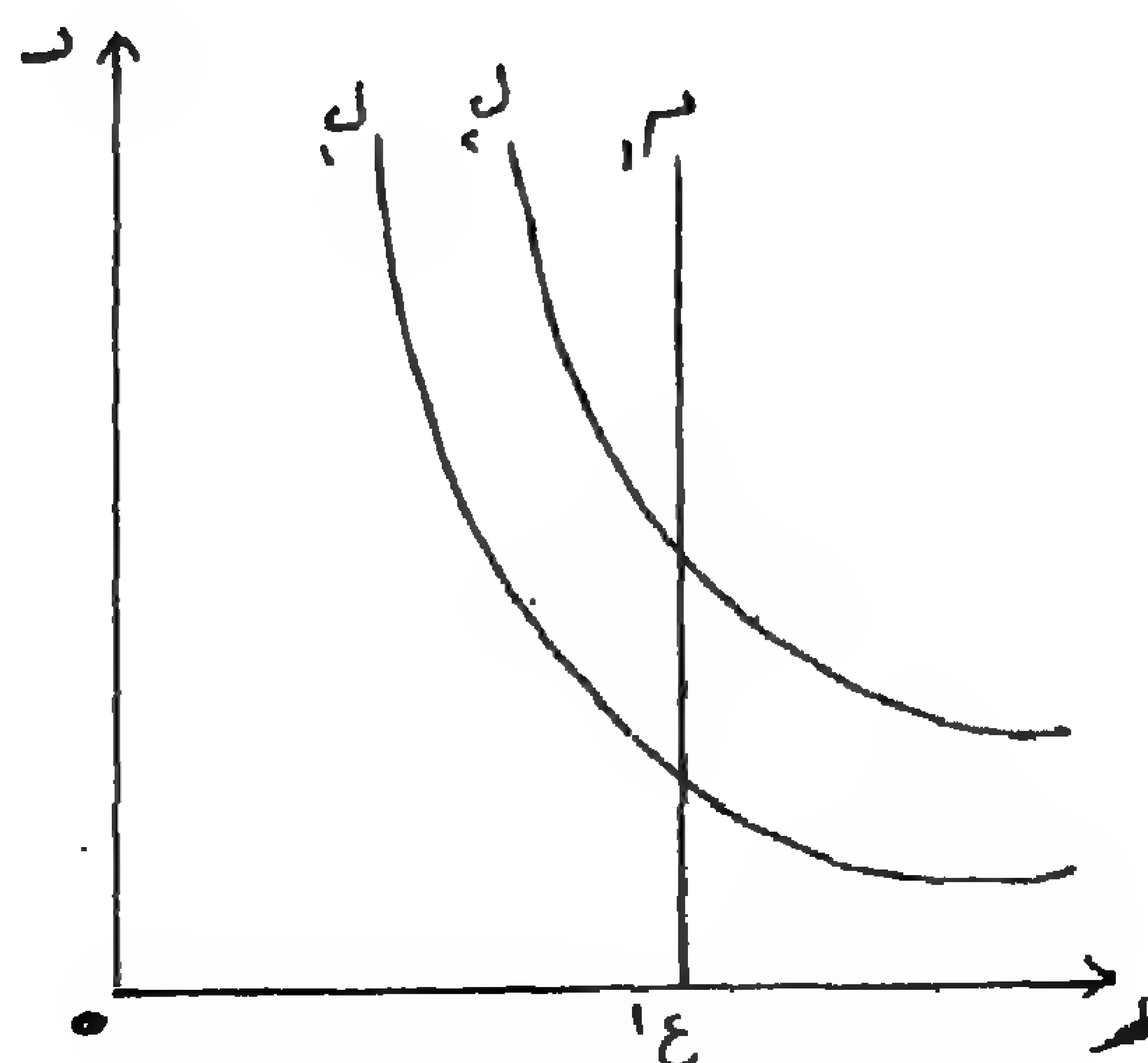
وقد حاول كل من **هيكس وهانسن**(١) تقديم صورة أكثر تطوراً للنموذج تحقق التكامل بين المتغيرات النقدية (عرض وطلب النقود) والمتغيرات الحقيقية (الادخار والاستثمار). ونقطة الانطلاق في هذا التحليل هي مركز التوازن في النموذج السابق، أي عندما يلتقي منحنى العرض مع منحنى الطلب على النقود وتتساوى كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة عند ثمن التوازن (سعر الفائدة المقابل). إلا أن التوازن بهذا المعنى لا يفسر إلا جانباً من الحقيقة. فنحن نعرف أن الطلب على النقود لدافع المعاملات يتوقف

---

(١) J. R. Hicks: Mr Keynes and the classics: a suggested interpretation Econometrica, Vol 5-1937 reprinted in macroeconomic theory op-cit pp. 245-256.
A. H. Hansen: Monetary theory and fiscal Policy McGraw-Hill 1949.

على الدخل. ونعلم أيضاً أن الطلب على النقود لدافع المضاربة يتوقف على سعر الفائدة. ولكننا لا نعرف شيئاً عن طبيعة العلاقات بين المتغيرات المستقلة في العلاقة أي بين «ل» و«ر». فهناك ارتباط من نوع ما بين الدخل وسعر الفائدة، وبحيث نستطيع أن نقرر بأن الدخل يؤثر في سعر الفائدة، كما أن الأخير يؤثر في الأول. أما شكل هذا التأثير وكيفيته فهذا ما يحاول أن يبدأ به هيكس تحليله.

ولهذا الغرض، فنحن نفترض تغير الدخل. وتغيره يعني الحصول على عدة منحنيات جديدة لدالة التفضيل للسيولة (الطلب على النقود). فكلما زاد الدخل زادت كمية السلع والخدمات المطلوبة، وزادت بالتالي كمية النقود المطلوبة لدافع المعاملات ،ومن ثم الكمية الكلية من النقود المطلوبة. وهذا يعني أن ينتقل منحنى الطلب على النقود إلى اليمين. وهكذا نحصل على عدة منحنيات لهذا الطلب كل منها يعبر عن كمية النقود المطلوبة عند مستوى معين

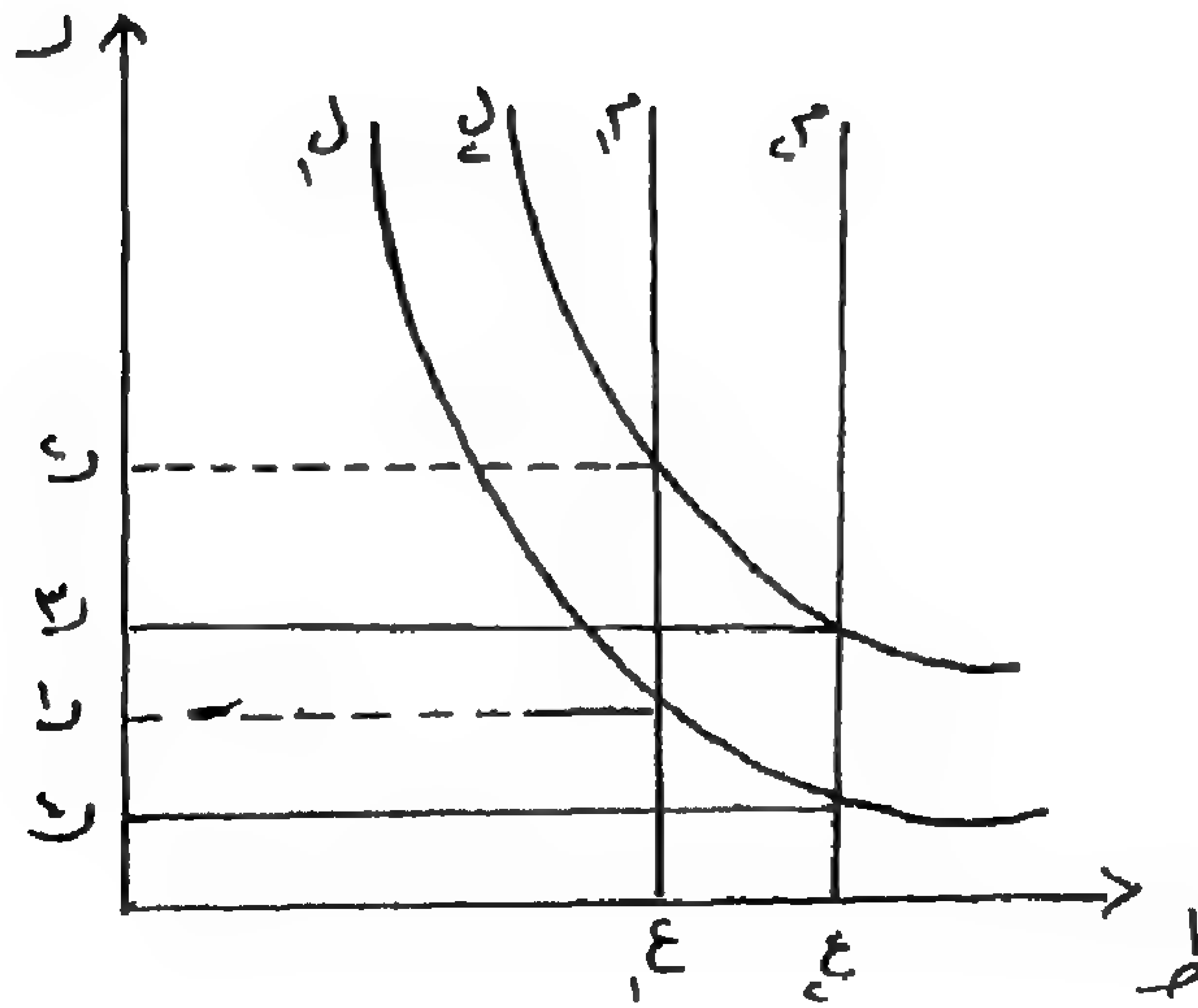


شكل (١٥)

من الدخل (شكل ١٥) بحيث تكون $ل_٢ > ل_١$.

فإذا افترضنا أن كمية النقود المعروضة هي كمية ثابتة وتمثل في الشكل السابق بالمستقيم $م_١ ع_١$ ، فإن نقط التوازن ستتحقق بالتقاء منحنيات الطلب على النقود المرتبط كل منها بمستوى متزايد من الدخل مع منحنى العرض. وهي نقاط كل منها تقابل ثمن توازن أو سعر فائدة معين ($ر^١$ ، $ر^٢$) ، تتساوى عنده كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة ، بالنسبة لكل مستوى من مستويات الدخل. والنتيجة الأولى التي يمكن أن تشتق من هذا التحليل هو وجود علاقة تزايد بين سعر الفائدة والدخل ، أي أنه كلما زاد الدخل أدى ذلك إلى ارتفاع ثمن التوازن أو سعر الفائدة المقابل ($ر^٢ > ر^١$).

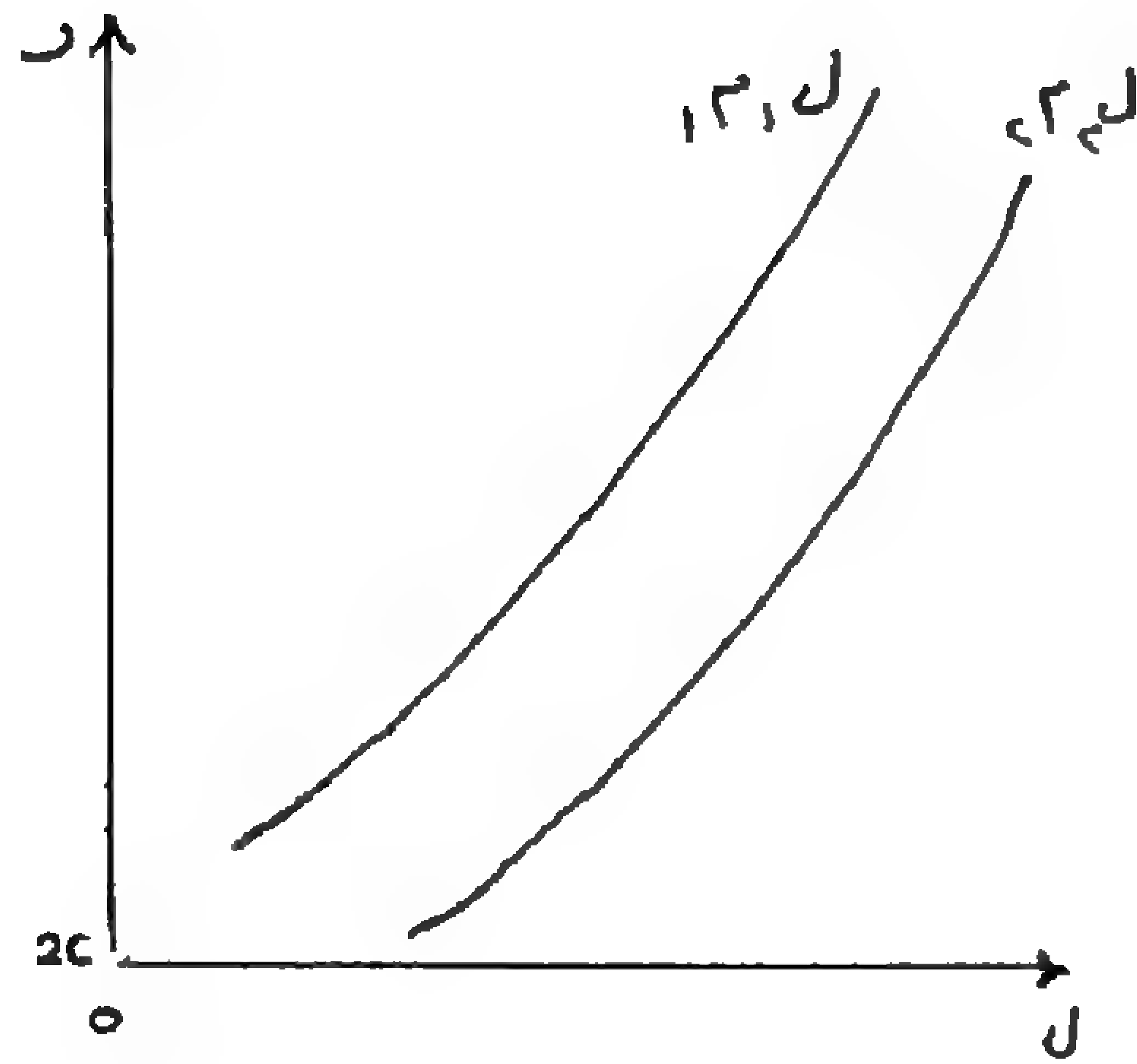
ولا يغير من هذه النتيجة أن تتغير كمية النقود المعروضة ، كأن تزيد مثلاً هذه الكمية وينتقل المنحنى الممثل لها $م_١ ع_١$ إلى اليمين $م_٢ ع_٢$. فغاية ما يترتب على هذا الانتقال هو تواجد نقط التقاء جديدة تعبر عن عدة من أثمان التوازن



شكل (١٦)

الجديدة (ر٣ ، ر٤)، بين منحنيات الطلب المرتبطة بمستويات الدخل المختلفة وبين منحنى عرض النقود الجديد م٢ ع٢ (شكل ١٦).

وهكذا نستطيع أن نشتق من العلاقات السابقة، علاقة جديدة متميزة بين الدخل وسعر الفائدة، وبحيث لا يدخل في الاعتبار المستويات المختلفة من الدخل فحسب، بل وتغيرات كمية النقود المعروضة أيضاً. فالمنحنى ل١ م١ يعبر عن أثمان التوازن عند مستويات مختلفة من الدخل، وعلى أساس كمية معينة من النقود المعروضة بـ م١ ع١، ونفس الأمر فيا يتعلق بالمنحنى ل٢ م٢ حيث يعبر أيضاً عن أثمان التوازن عند المستويات السابقة من الدخل، ولكن بفرض تغير كمية النقود المعروضة من م١ ع١ إلى م٢ ع٢. (شكل ١٧).



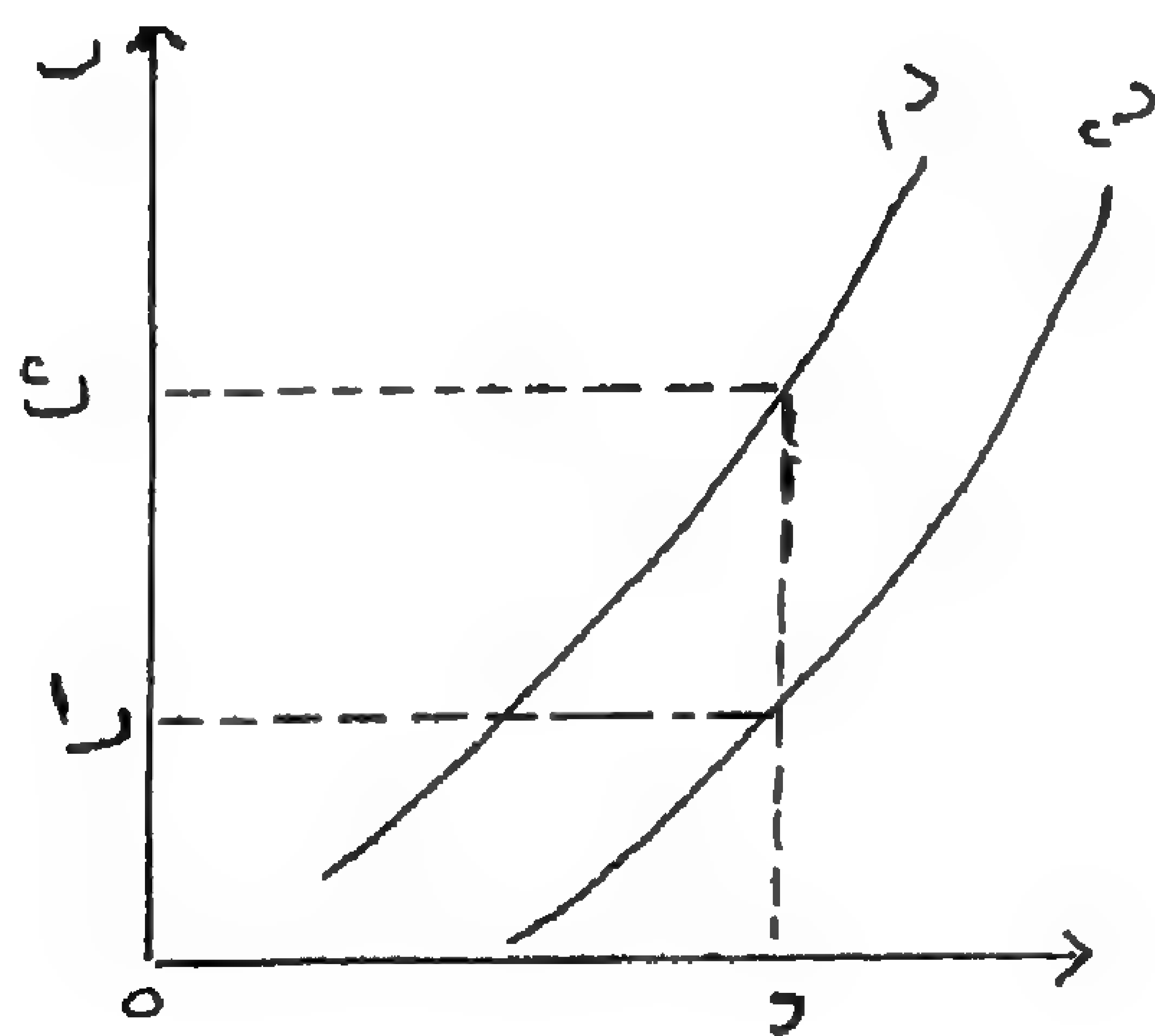
شكل (١٧)

والتصوير السابق ليس كافياً لتحديد ثمن التوازن النهائي أي سعر الفائدة الذي يجب أن يسود في النشاط الاقتصادي، فلا بد أن يكتمل التحليل النقدي

بالتحليل الحقيقي، إذ لا يمكن الفصل بين عرض وطلب النقود وبين الادخار والاستثمار. وهكذا ننتقل إلى تحديد سعر الفائدة في الأسواق الحقيقية. فالادخار مرتبط بالدخل، أي أن الكمية من الدخل المخصصة للادخار تتوقف على الميل الحدي للادخار أو النسبة من الدخل المخصصة لعدم الاستهلاك. والعلاقة بين الادخار والدخل علاقةمتزايدة ،بمعنى أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الكمية المدخرة، كما أن نقصان الدخل من شأنه خفض الكمية المدخرة. والادخار مرتبط أيضاً بسعر الفائدة، وعلاقته هنا تتخذ أيضاً الشكل المتزايد (الطردى) أي أن ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي بالأفراد إلى زيادة مدخراتهم، كما أن العكس صحيح. ونستطيع بالتالي أن نعبر جبرياً عن العلاقات السابقة كما يلي:

د = د (ل، ر)

كما نستطيع أن نعبر بيانياً عن تلك العلاقات بالشكل (١٨)، حيث أن



شكل (١٨)

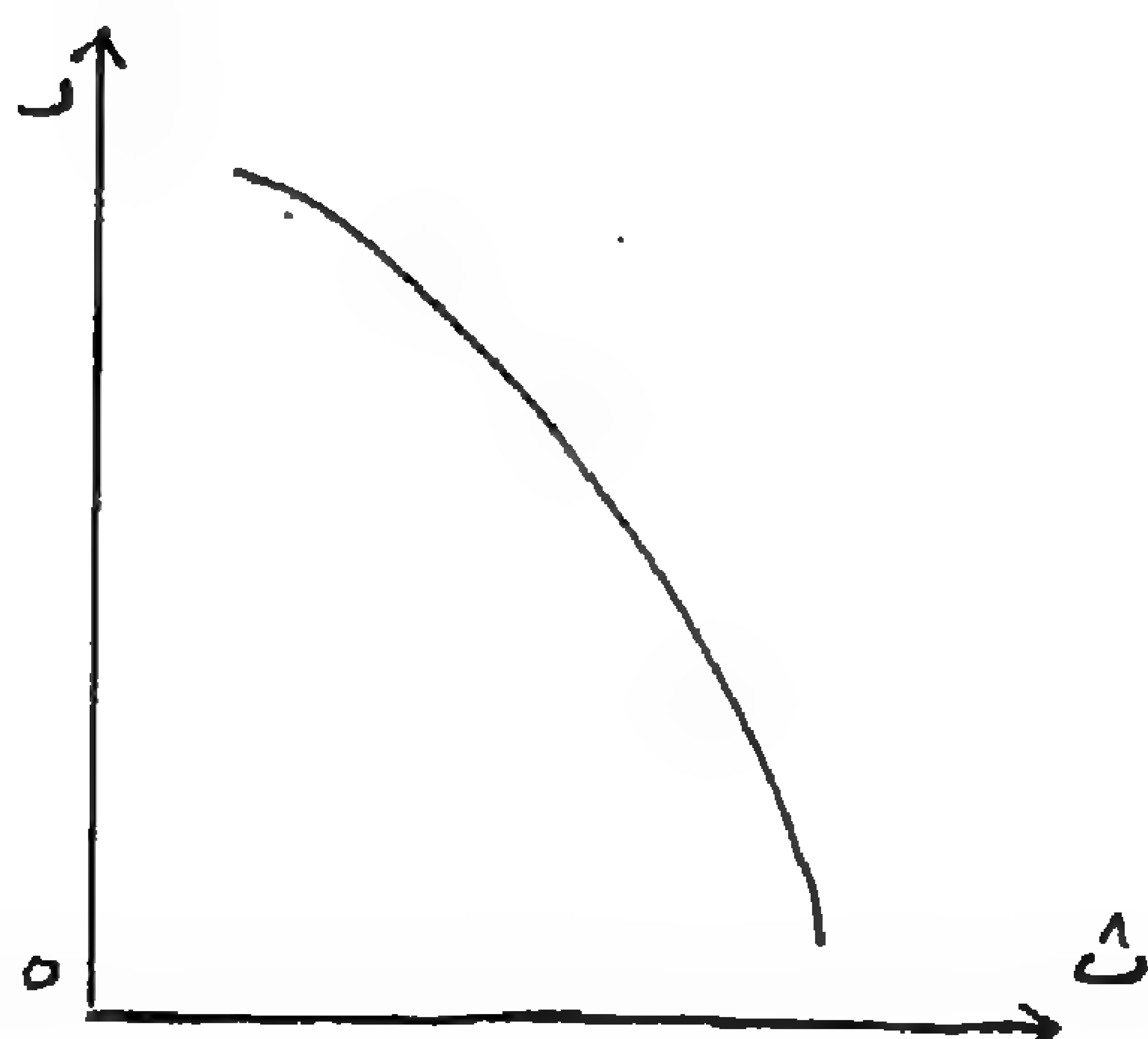
المنحنيين ($د_1$ ، $د_2$) يعبران عن تطور الكمية المدخرة بالنسبة للتغير في سعر الفائدة في حدود مستويات دخل مختلفة. فالمنحنى $د_2$ يعبر عن مستوى دخل أكبر من المنحنى $د_1$. كما أن سعر الفائدة المقابل للمنحنى الأول $د_1$ أكبر من سعر الفائدة المقابل للمنحنى الثاني $د_2$ ، بالرغم من أن الكمية المدخرة واحدة في الحالتين (٥ د). وهذا يعني أن الأفراد يتنازلون قليلاً عن متطلباتهم عندما ترتفع دخولهم.

أما الاستثمار أو العنصر الثاني في تحقيق التوازن في السوق الحقيقية، فهو يتوقف على ما يسمى بالكفاية الحدية لرأس المال والذي يتمثل عائدها النقدي المقارن في سعر الفائدة. والعلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة هي علاقة عكسية، بمعنى أن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى الاقلال من الطلب على الاستثمار، كما أن انخفاض سعر الفائدة من شأنه زيادة حجم الاستثمارات. ونستطيع أن نمثل لهذه العلاقة جبرياً كالآتي:

$$\text{ث} = \text{ث}\,(\text{ر})$$

$$\text{و} \quad \frac{\text{د ث}}{\text{د ر}} < \text{٠}$$

وبيانياً كالآتي (شكل ١٩):



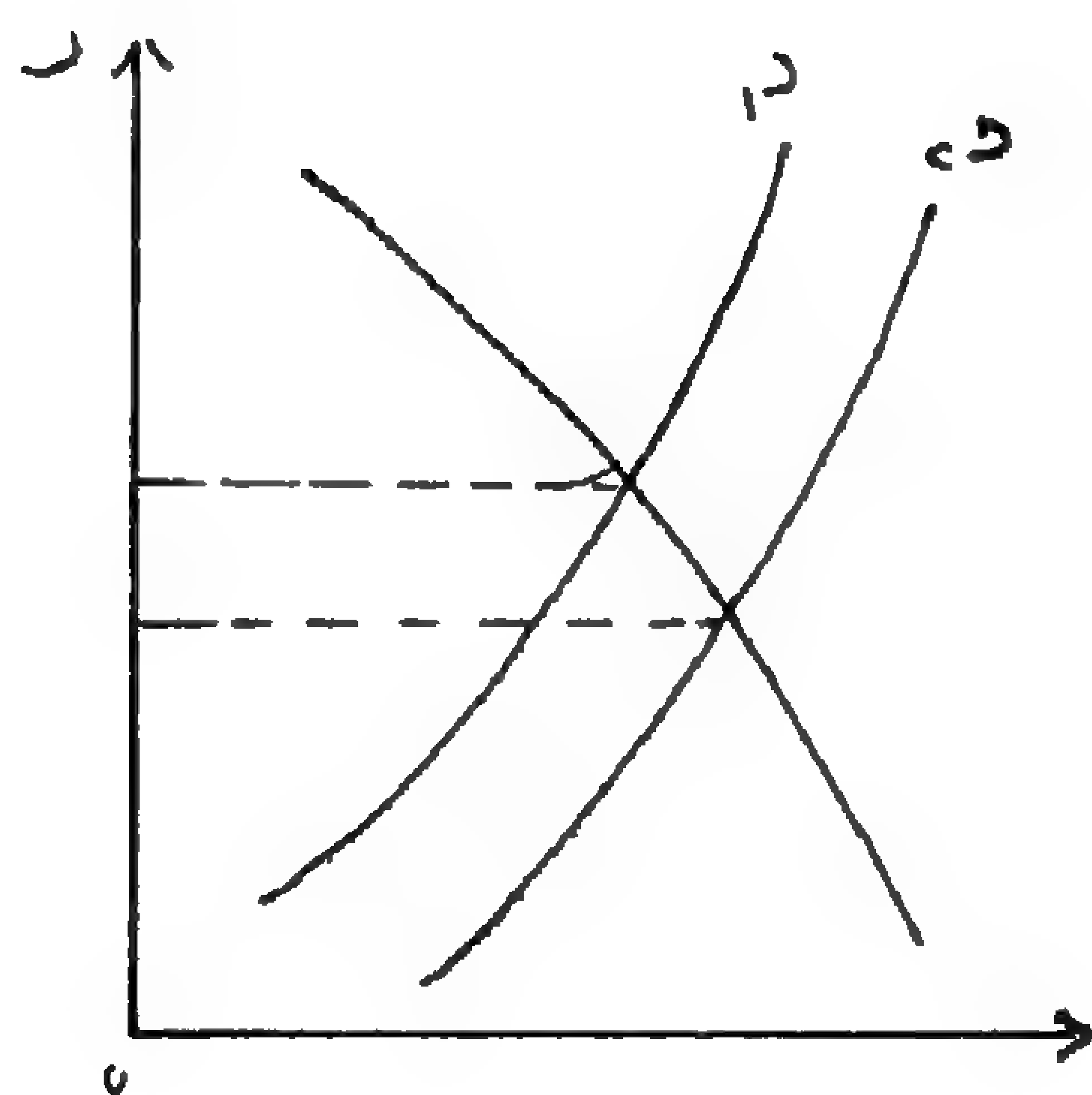
شكل (١٩)

أما التوازن في السوق الحقيقي فهو لا يتم إلا بالتساوي بين الادخار والاستثمار أي أن:

د = ث

د (ل، ر) = ث (ر)

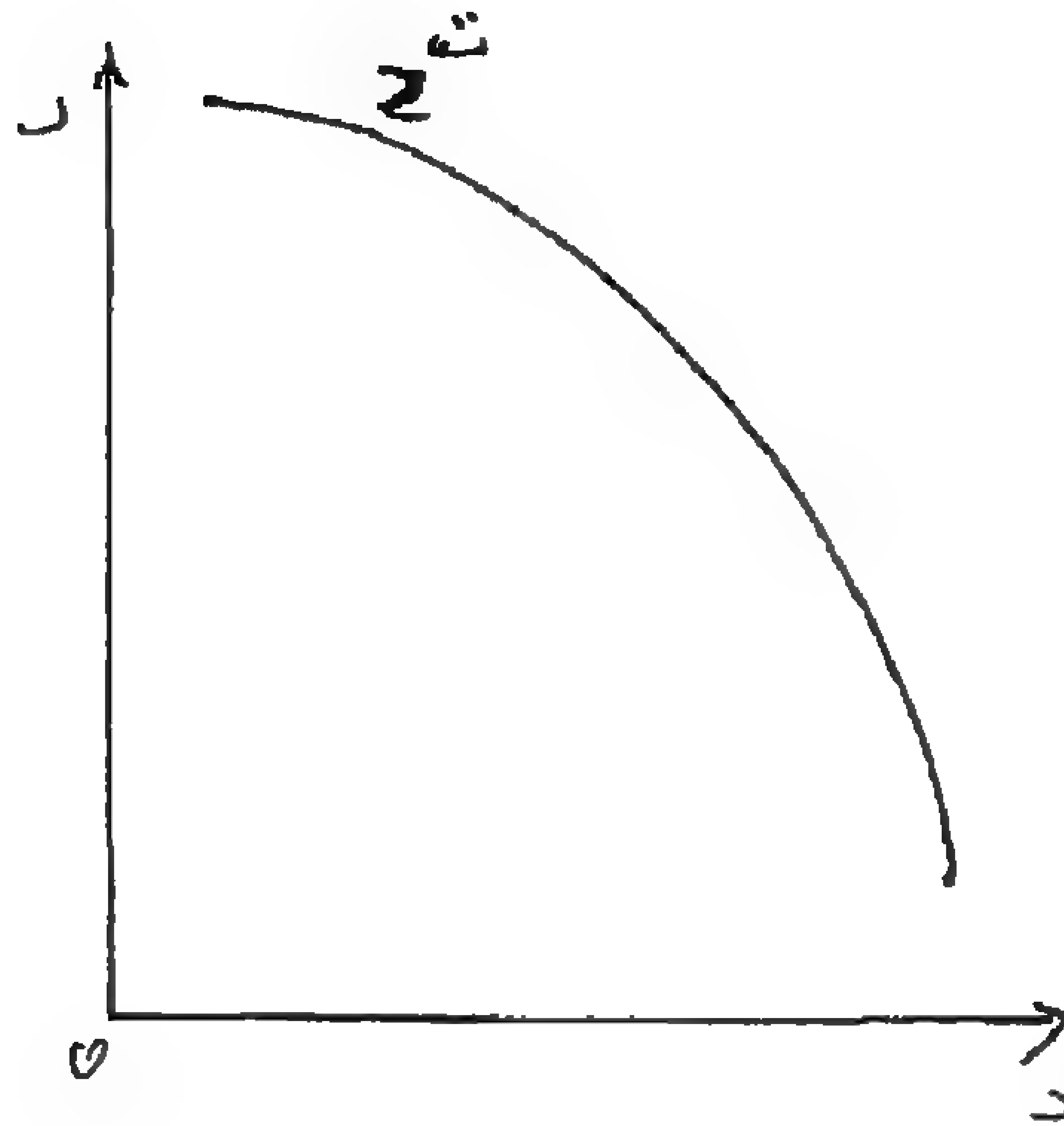
وهكذا يتقاطع منحنى دالة الاستثمار مع منحنيات دالة الادخار. وكل منحنى منها يعبر عن مستوى معين من الدخل، في عدة من النقاط $ر_1$ ، $ر_2$ تمثل أثمان التوازن أي أسعار الفائدة المحققة عند تساوي الادخار والاستثمار بالنسبة لمستويات مختلفة عن الدخل (شكل ٢٠). والنتيجة التي يمكن اشتقاقها من هذه العلاقات، تتلخص في أن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة هي علاقة عكسية، بمعنى أن زيادة الدخل تؤدي إلى انخفاض سعر التوازن أو سعر الفائدة.



(شكل ٢٠)

ونستطيع الآن أن نشتق منحنى متميزاً يعبر عن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة في السوق الحقيقية (ث د) شكل (٢١)، وحيث أن كل نقطة على هذا

المنحنى تقابل ثمن توازن معين، عنده يتساوى الادخار مع الاستثمار عند مستوى معين من مستويات الدخل.



شكل (٢١)

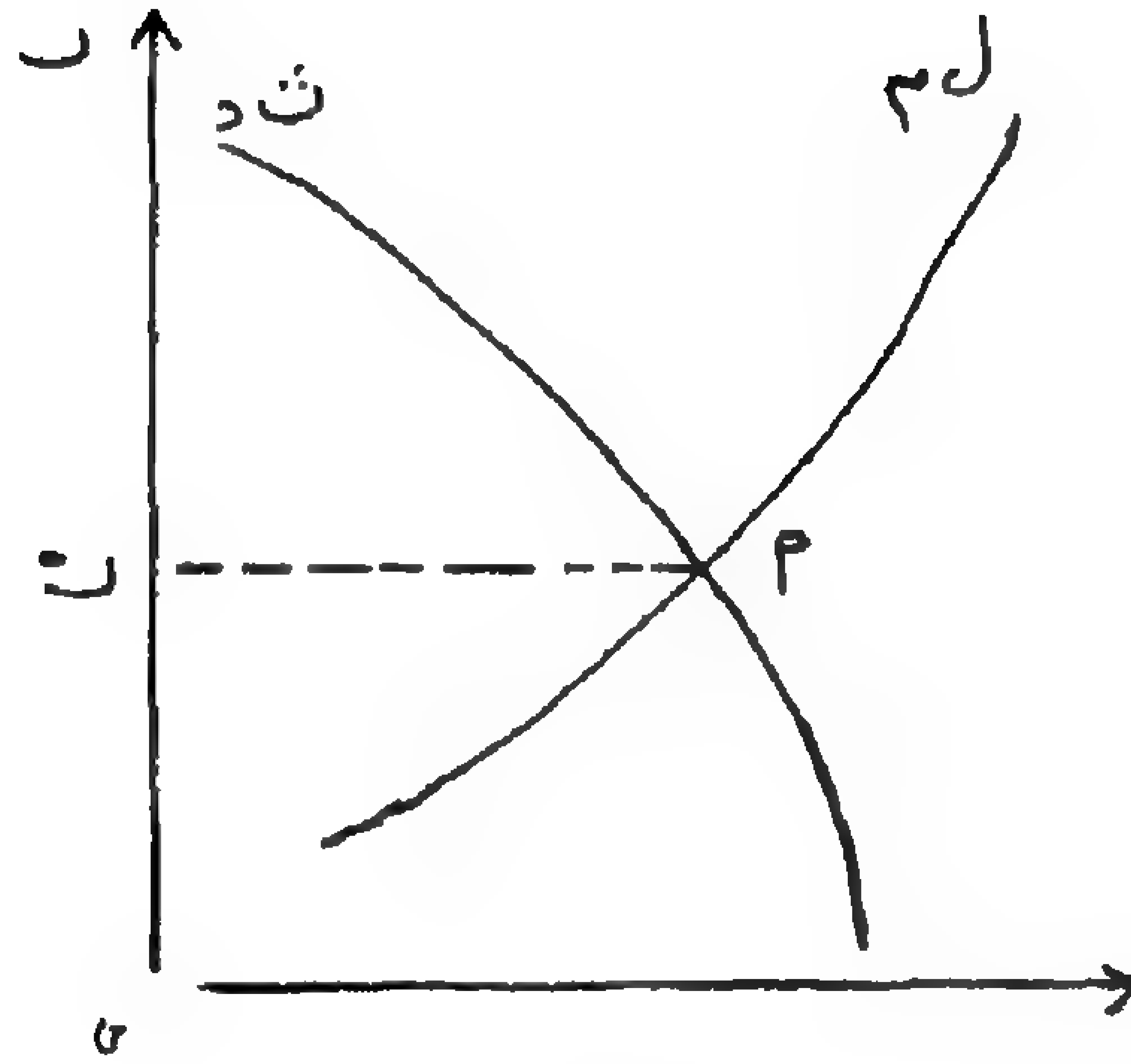
وإذا كان من الممكن الحصول على أثمان توازن مختلفة، أي أسعار فائدة سائدة في السوق النقدية تتوافق مع مستويات معينة من الدخل، عندها يمكن أن تتساوى الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها، وبالمثل إذا كان يمكن ان تعدد هذه الأثمان أيضاً في الأسواق الحقيقية بالالتقاء بمستويات مختلفة من الدخل، وعندها أيضاً يمكن أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، فلا يمكن للتوازن النهائي أن تتعدد نقاطه أو أثمانه، فهو لا يتحقق إلا مرة واحدة.

فهناك مستوى معين يتقابل فيه كل من الدخل وسعر الفائدة وعنده فقط يتساوى في الوقت نفسه كل من الادخار والاستثمار، وكمية النقود المطلوبة وكمية النقود المعروضة، أي أن:

ث = د

ط م = ع م

وهذا ما تعبر عنه النقطة «أ» في (الشكل ٢٢)، ويعتبر سعر الفائدة المقابل (ر.) هو سعر التوازن النهائي الذي تتجمع فيه كل ظروف السوق النقدية والسوق الحقيقية.



شكل (٢٢)

خلاصة القول إذن أن سعر الفائدة يتحدد بأربعة متغيرات: اثنان منها ذو طبيعة نقدية وهما:

- دالة التفضيل للسيولة (الطلب على النقود).
- كمية النقود المعروضة.

والآخران مرتبطان بالظروف الحقيقية للنشاط الاقتصادي وهما:

- الميل الحدي للادخار.
- الكفاية الحدية لرأس المال (عائدة النقدي المقارن).

٥ ـ نظرية الأموال القابلة للأقراض[١].

إن الانتقادات السابقة تعتبر ـ في مجموعها ـ معدلة أو مطورة للتوازن النقدي بحسب الأحوال. أما الآن فسنحاول أن نتعرض للانتقادات المجاوزة له والتي تقدم لنا حلولاً بديلة. وهي في جوهرها تتعرض للموضوع من زاوية منهجية مختلفة. فبدلاً من أن نتكلم عن الأموال القابلة للسيولة أو الرغبة في الاحتفاظ بكمية من النقود للمعاملات أو المضاربة المستقبلة أو حتى لغيرها من الدوافع، نتكلم عن الأموال المقدمة للتمويل أي القابلة للأقراض. ويترتب على هذا المفهوم الجديد أن يتغير مضمون المشكلة طريحة البحث من «ما هي كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد وما هي البواعث وراء هذا الفعل؟» إلى ما هي كمية النقود التي تخصصها الأشخاص الاقتصادية المختلفة للتمويل والأقراض وما هي البواعث وراء هذا الفعل؟».

يرتبط السؤال الثاني والاجابة عنه ـ وليس السؤال الأول ـ بهيكل الأسواق النقدية واقعياً. إذ أن هذه الأسواق هي أسواق أقراض واقتراض وتهدف بعملياتها إلى تمويل النشاط الانتاجي والتجاري للمجتمع خلال فترات زمنية معينة. وإذا كان هذا هو الجانب الايجابي والمباشر لهذه الأسواق، فمن الطبيعي أن تتغير الدوافع والبواعث خلف هذه العمليات ووراء تصرفات الأشخاص الاقتصادية. وكنتيجة لذلك فالنظرة الكينزية الاستراتيجية إلى السيولة وإلى سعر الفائدة باعتباره متغيراً مستقلاً في علاقة الطلب على النقود، وكذلك تجاه عرض النقود باعتباره محدداً بواسطة السلطات النقدية بعيداً عن ظروف التمويل في السوق النقدية، تنقلب إلى نظرة تكتيكية أو ثانوية عندما نتكلم عن عمليات تمويل النشاط الاقتصادي، وعن ارتباط سعر الفائدة بالطلب وعرض الائتمان، وبظروف تطور الاستثمار.

والاجابة عن السؤال السابق في نطاق هذه المفاهيم يعني أننا نتعرض لما يسمى بنظرية الأموال القابلة للأقراض[٢]. وهي نظرية تمثل وجهة نظر

(١) Loanable fund theory

(٢) ومن أكبر أنصار هذه النظرية الاقتصادي السويدي ohlin والاقتصادي Robertson راجع

جديدة للفكر الكلاسيكي ، حاول الكلاسيكيون الجدد فيها صياغة نظرية لسعر الفائدة ترتبط بواقع العلاقات في السوق النقدية ،وتعبر عن الوظائف الحقيقية لهذه السوق[1] . وتحليلهم يتركز في فكرة الأموال المقدمة للاقراض أو الاقتراض. وهو تحليل يتوقف أيضاً على قواعد العرض والطلب والتقابل بينهما وخلق اثمان توازن مواجهة لهذا التقابل. أما العرض الأساسي للأموال القابلة للاقراض فيتوقف على مقدرة الأشخاص الاقتصادية المختلفة (أفراد ومشروعات) ممن يدخرون جزءاً من أموالهم ،ويخصصونه للاقراض ويقدمونه في الأسواق النقدية لهذا الغرض. ونرمز لهذا الادخار بـ (د). وهو مكون من مجموع د١ (أدخار الأفراد) + د٢ (أدخار المشروعات)، ويعبر عنه المنحنى (د) في الشكل(٢٣) .وهذا الادخار أو الجزء من المال المخصص للاقراض يرتبط مع سعر الفائدة بعلاقة متزايدة (طردية) كما هو واضح من شكل المنحنى (د) . فزيادة سعر الفائدة معناها أن يزيد هذا الجزء . كما أن انخفاض سعر الفائدة يقلل من كمية الأموال المقدمة أو المعروضة في الأسواق ، ويرغب أصحابها في استغلالها والحصول على عائد مقابل هذا الاستغلال .

أما الطلب على الأموال القابلة للاقراض ، فهو يتأتى بصفة أساسية من جانب رجال الأعمال والمشروعات ، والتي تبحث عن الأموال اللازمة للقيام بعمليات الاستثمار . وهذا الطلب يرتبط مع سعر الفائدة بعلاقة عكسية . بمعنى أن زيادة سعر الفائدة سوق يقلل من كمية النقود المطلوبة لأغراض الاستثمار ، كما أن انخفاض سعر الفائدة سوف يدفع المشروعات إلى زيادة طلباتها على هذه الأموال . وهذا يفسر شكل المنحنى الممثل لهذا الطلب (ث) في الشكل (٢٣) .

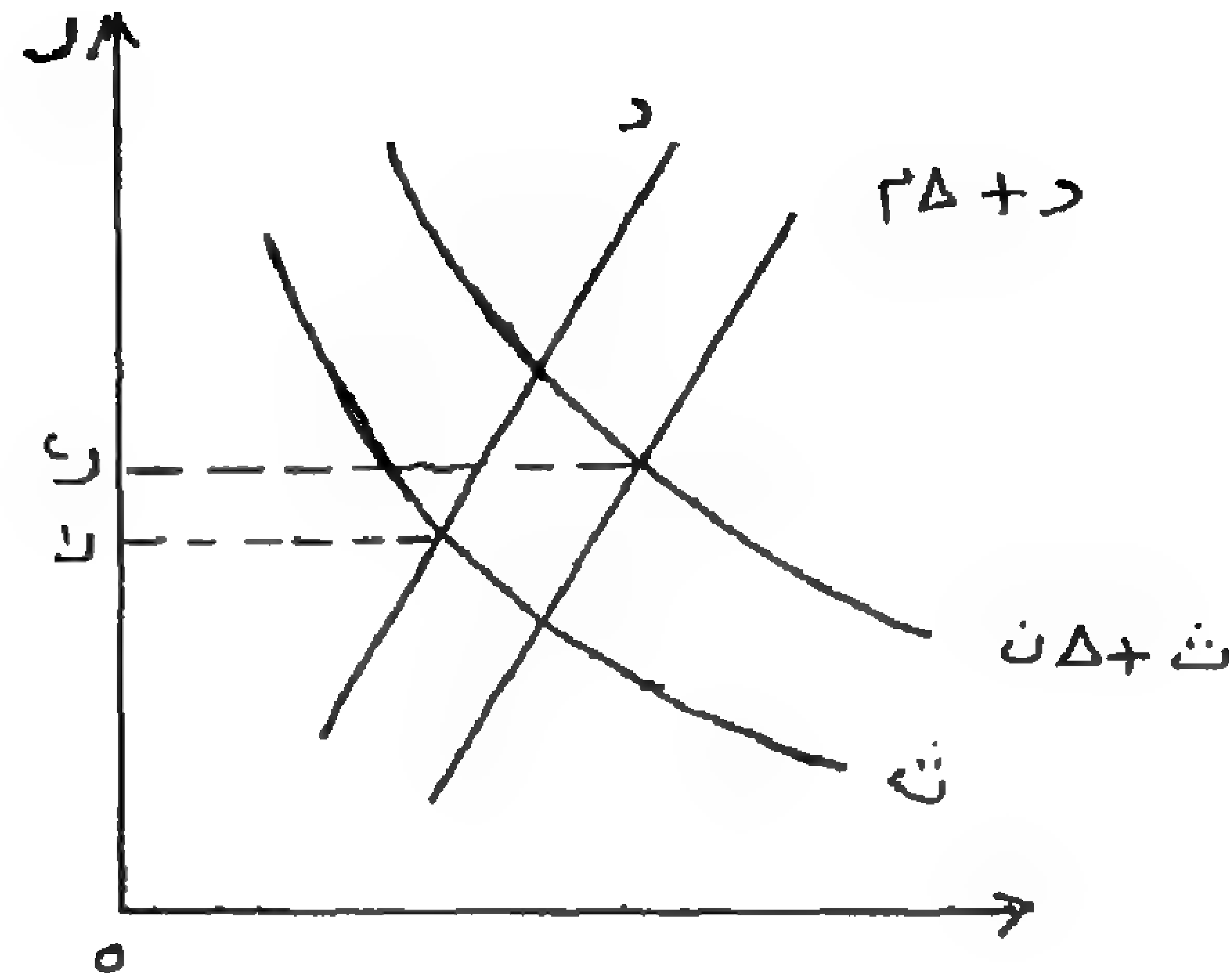
وقد لا يكفي الادخار العادي لمواجهة كافة احتياجات التمويل، سواء أكان ذلك بسبب ضعف الدخل أساسا ، أو بسبب أن جزءا كبيرا من

مؤلفه:

H. D. Robertson: Money-Harcourt-New York 1919.

(١) وقد شرحت النظرية بطريقة مبسطة في:

P. M. Horvitz: Monetary Policy and the financial system. Prentic Hall-1963- p. 254.



شكل (٢٣)

الادخارات، ولظروف نفسية واجتماعية أو حتى نتيجة انخفاض أسعار الفائدة يفضل أصحابها الاحتفاظ بها في شكل سائل عن عرضها في الأسواق النقدية. وهنا تستطيع السلطات النقدية زيادة كمية الأموال المعروضة في السوق النقدية المخصصة للاقراض عن طريق الاصدار الجديد ونرمز له بـ(Δم). وهذا الاصدار الجديد قد يقوم به البنك المركزي (زيادة كمية النقود القانونية)، أو تقوم به البنوك التجارية (خلق نقود الودائع). وقد سبق أن قلنا أن البنك المركزي يستطيع عن طريق اصدار النقود القانونية زيادة سيولة الاقتصاد القومي، وزيادة الايداعات في البنوك التجارية، وبالتالي يزيد من قدرة الأخيرة على خلق الائتمان والقيام بعمليات التمويل. وهكذا يستطيع الاقتصاد القومي في مجموعه أن يزيد من الأموال المخصصة لتمويل النشاط الانتاجي، ودون أن تزيد ادخارات الأفراد والمشروعات. وكما هو واضح في الشكل (٢٣) ينتقل منحنى عرض الأموال القابلة للاقراض الى اليمين معبرا عن زيادة كمية هذه

الأموال تحت تأثير الاصدار الجديد، وان كان مفهوم العلاقة الأساسية بين عرض الأموال القابلة للاقراض وسعر الفائدة يبقى على ما عليه (علاقة طردية). بل أنه عند مستوى منخفض لسعر الفائدة (قد يكون أحيانا صفرا) سوف يكون هناك بلا شك ادخار ولكنه مكتنز، أي أن المدخرين يفضلون الاحتفاظ عند ذاك بنقودهم سائلة عن اقراضها بلا مقابل. وبالنظر الى الاعتبارات السابقة نستطيع ان نعبر عن دالة العرض كما يلي:

ع = د + Δ م

وإذا انتقلنا الى دالة الطلب ،فانه يمكننا أيضا أن نضيف إلى الطلب على الاموال القابلة للاقراض، بجانب حجم الاستثمار، كمية النقود التي يرغب أصحابها في الاحتفاظ بها سائلة ونرمز لها بـ« ن ». ولا شك أن سحب هذه الاموال من الادخار النشيط (المخصص للتمويل) واضافتها الى الاكتناز سوف يؤثر في سعر الفائدة، وبالتالي فان منحنى الطلب سوف ينتقل الى اليمين (ث + ن) معبرا عن زيادة كمية الأموال المطلوبة سواء لاغراض الاستثمار أو السيولة، وان كانت العلاقة بين كمية الأموال المطلوبة للاغراض السابقة وسعر الفائدة ستبقى لها طبيعتها الأولى (علاقة عكسية) وهكذا نستطيع ان نعبر عن دالة الطلب كما يلي:

ط = ث + Δ ن

أما التوازن أو التقاء العرض مع الطلب فينتقل من مرحلة التوازن الاولى والذي فيه تتساوى:

د = ث

ويقابله ثمن توازن في ر١

الى مرحلة توازن جديدة، فيه تتساوى:

د + Δ م = ث + Δ ن

ويقابله ثمن توازن نهائي في ر٢

والتحليل السابق في مجموعة تترتب عليه عدة نتائج هامة:

١ - لا يعتبر هذا التحليل الطلب على النقود متوقفا فقط على التفضيل

للسيولة ـ كما هو الحال في التحليل الكينزي ـ وانما ايضا على ظروف الاستثمار واحتياجات التمويل. وبالمثل فان عرض النقود لا يتوقف فقط على قرارات السلطات النقدية، وانما ايضا على تصرفات الافراد والمشروعات فيما يتعلق بنظرتهم الادخارية.

٢ ـ أما بالنسبة للتحليل الكلاسيكي، فهو لم يأخذ في الاعتبار ـ بعكس هذا التحليل ـ دور الاصدار الجديد في تكوين الادخارات، أو تأثير الاحتفاظ بالنقود السائلة في حجم الادخارات المخصصة للتمويل.

٣ ـ Δ م أو الاصدار الجديد كما افترضنا ايجابيتها، يمكن أيضا ان تكون سالبة. وهذا يعني ان تتم عمليات امتصاص لكمية النقود الموجودة في السوق النقدية عن طريق عمليات السوق المفتوحة وغيرها. وبذلك نصل الى خفض كمية النقود وبالتالي خفض حجم الادخارات المخصصة للتمويل. وبالطبع لا يلجأ الى هذه الوسيلة الا عندما يكون هدف السياسة الاقتصادية تحقيق انكماش، وهكذا ينتقل منحنى العرض الى اليسار لا إلى اليمين معبراً عن نقص كمية الادخار المخصصة للتمويل كنتيجة لخفض كمية النقود المصدرة وليس بسبب انخفاض ادخارات الافراد والمشروعات،

٤ ـ Δ ن أي الجزء من الادخار المكتنز أو المحتفظ به سائلا يمكن ان يكون أيضا سلبيا. وهذا يعني أن يتحول جزءاً كبيراً من هذه النقود الى سندات ،وبذلك ينتقل منحنى الطلب الى اليسار بدلا من اليمين، معبرا عن تناقص الكمية المطلوبة للاقراض، ليس بسبب انخفاض الطلب على الاستثمار وانما نتيجة تمويل ذاتى لبعض الاستثمارات.

٥ ـ ان أهمية التحليل السابق واتفاقه الى حد ما مع واقع الاسواق النقدية لا يعني اكتماله او كماله. فقد اعطى لنا وصفا عاما لما يتحقق عادة في مثل هذه الظروف السابقة، ولكنه لم يعط تفسيراً لأسباب هذا التحقق. فالتقابل بين منحنى العرض المتصاعد ومنحنى الطلب المتنازل ليس كافيا لأن يفسر تصرفات الاشخاص المتعاملة. كما أنه لا يستطيع ان يوضع كيفية تجميع المدخرات وتمويل الاقتصاد. ولا شك ان مثل هذه التصرفات او العمليات ترتبط بعديد من العوامل نذكر منها على سبيل المثال حركات الأسعار

والدخل وأسعار الفائدة وكذلك الفن الانتاجي وسياسة المشروعات وأشكالها.

٦ - التوازن النقدي، المراجعة التجريبية والسياسية الاقتصادية

ينتمي التوازن النقدي الى فئة النماذج الوصفية النظرية والتي تعطينا في الغالب الأعم صورة مبسطة لعالم الحقيقة مصاغة في مجموعة من القوانين والعلاقات. وتتمثل فائدتها العملية في اعتبارها أساسا لما يمكن ان يكون منطلقا لسياسات اقتصادية تسعى لتحقيق اهداف معينة. الا ان نجاح هذه السياسات في تحقيق غاياتها يرتبط بمدى قدرة الأساس النظري الوصفي على الاقتراب من الواقع. فهل نستطيع ان نقرر ان تحليل التوازن النقدي يصلح أساسا نظريا يتفق مع واقع العلاقات في السوق النقدية، وبالتالي يمكن ان نستخلص منه سياسة اقتصادية معينة؟

لعل الاجابة على هذا السؤال مردها الطبيعي المراجعة التجريبية للنموذج سواء في جانبها التاريخي المتمثل في الوقائع والاحداث، او في جانبها الاحصائي المتمثل في المعطيات الكمية ونتائج الانشطة الاقتصادية. ولقد أثبتت هذه المراجعة عدم صحة النموذج الكينزي. وأول مظاهر عدم الصحة يتمثل في النتائج المعاكسة تماما لما تصوره كينز من قيام سوق نقدية، قوامها اعتبارات للسيولة والدوافع الشخصية، ويسود فيها سعر منخفض للائتمان، من شأنه ان يزيد من الاستثمار ومعدلات النمو. ولا شك في ان تجارب المانيا الغربية وغيرها من دول السوق الاوربية المشتركة قد أثبتت امكانية زيادة الاستثمارات وتحقيق معدلات نمو متزايدة بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة. وليس بمستغرب أن يتحقق ذلك إذا عرفنا ارتباط هذا التطور بالهيكلية المعاصرة للنظام الرأسمالي. فقد تمت أبحاث تطبيقية كثيرة على قرارات الاستثمار قبل المشروعات الانتاجية المختلفة في كل من امريكا (مجموعة هارفارد) انجلترا (مجموعة اكسفورد). وبعض الابحاث المشابهة في فرنسا، تبين منها ان حركات اسعار الفائدة لا تؤثر في هذه القرارات، وخاصة بالنسبة للمشروعات الضخمة (شبه الاحتكارية). والسبب الأساسي لهذه الظاهرة يرجع الى ان وسيلة التمويل بالنسبة لها، اصبحت التمويل الذاتي واستخدام الارباح المتراكمة في

الاحتياطيات لتمويل توسعاتها الاستثمارية،بل قد تحمل المشروعات العميل او المستهلك عبء ارتفاع اسعار الفائدة عن طريق زيادة الأسعار، وذلك نتيجة التجائها الى الاقتراض من السوق النقدية فالائتمان قد تحول في غالبيته الى القطاع الاستهلاكي .فاذا كانت القوى الرأسمالية، ازاء قوة نقابات العمال المتزايدة، تقبل زيادة الاجور النقدية، فهي من جانب آخر تحاول ان تمتص قوتهم الشرائية تارة عن طريق ارتفاع اسعار السلع أو اسعار القوى الشرائية المقترضة (أسعار الفائدة) والمخصصة لشراء السلع. ونفس الامر ينطبق على صغار المنتجين والفلاحين الذين يلجأون الى الأسواق النقدية للاقتراض وتمويل نشاطهم الانتاجي، فهؤلاء يتحملون اسعار الفائدة والنفقات الادارية والتنظيمية للمؤسسات التمويلية (البنوك التجارية ـ الجمعيات التعاونية).

وعندما تقرر السلطات النقدية في هذه البلدان رفع سعر الخصم أو سعر الفائدة، فهي تعلم أنها لا تؤثر بذلك في القوى الانتاجية الضخمة، وانما هي موجهة بصفة خاصة الى القطاع الاستهلاكي لتقييد الاستهلاك وزيادة حجم الادخارات. فالمشكلة لم تصبح بعد ـ كما تصورها كينز في الثلاثينات ـ مواجهة حالة انكماشية وبطالة، ومحاولة زيادة الانفاق النقدي الاستثماري او الاستهلاكي لرفع مستوى الطلب الفعلي لأجل القضاء على البطالة، بل مواجهة تضخم وبطالة في نفس الوقت، وتسعى السلطات التنفيذية عندئذ الى تثبيت القوة الشرائية للمستهلكين.

ولعل عدم صلاحية تحليل التوازن النقدي بصفة عامة ،والتحليل الكينزي بصفة خاصة، تبدو بصورة واضحة وأكيدة عندما نتعرض للبلاد المتخلفة. فبينما تتلخص المشكلة في البلاد المتقدمة في توزيع ثمرات النمو والزيادة في الدخل بين الاستثمار الانتاجي أو السيولة، يختلف الأمر في البلاد المتخلفة حيث ان المشكلة ترتبط بادئا بانخفاض معدلات النمو وانعدام الادخار وتراكم رؤوس الاموال. وغالبا ما تمتص الزيادة الضئيلة في الدخل، في الانفاق الاستهلاكي والتسرب الخارجي (عجز ميزان المدفوعات). وتطبق سياسة استثمارية في هذه البلدان لصالح الاستثمار الاستهلاكي على حساب الاستثمار الانتاجي. بل ان زيادة كمية النقود او الاصدار الجديد (٥م) ـ وإن كان

يعتبر احدى صور وسائل التمويل في البلاد المتقدمة ـ له خطورته في تلك البلاد بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي اي قدرته على زيادة الانتاج لمواجهة الانفاق الجديد.

وحتى إذا افترضنا مرونة الجهاز الانتاجي في هذه البلدان، فان زيادة النقود تذهب اولا الى مراكز البنوك. وانفاق الأخيرة لها معناه اقراضها وبذلك تزيد الرغبة في الاقراض ويميل سعر الفائدة الى الانخفاض. ولكن هل توجد بها المؤسسات النقدية ذات الكفاية الادارية والفنية؟. ما هي كمية النقود التي يجب ان تزيد لكي تحقق انخفاض سعر الفائدة وزيادة التمويل؟. وما مقدار الفترة الزمنية التي يتحقق خلالها انخفاض سعر الفائدة ويحتاجها الجهاز الانتاجي لزيادة عرض السلع الجديدة لمواجهة الانفاق الجديد؟. كلها اسئلة تمثل عقبات مرتبطة بطبيعة الهيكل الاقتصادي للبلدان المتخلفة والملاحظ ان أغلب الاصدار في هذه البلدان يخصص بأكمله لتمويل عجز الميزانية الناشيء من زيادة المصروفات الادارية والاستهلاكية عن الايرادات الطبيعية للدولة.

بقي أن نشير الى موضوع آخر له اهميته الحيوية ويرتبط كثيرا بالسياسة الاقتصادية والواقع التجريبي للتوازن النقدي الا وهو طريقة توزيع الدخل. فأية سياسة اقتصادية تهدف حقيقة الى تحقيق التوازن النقدي ـ إذا صح هذا التعبير ـ يجب أن تعالج الامور من منبعها. فالقضاء على حالات التضخم أو الانكماش لا يتوقف على تلاقي قوى ميكانيكية عمياء متمثلة في التقاء العرض والطلب، وإنما يتم بوضع سياسة جدية لتوزيع الدخل توفق بين رغبات الادخار واحتياجات التمويل. وقد لاحظنا ان نموذج التوازن الاصلي والمحاولات المتعددة لتعديله أو تقديم حلول بديلة وكذلك السياسات الاقتصادية المتبعة في البلاد المتخلفة، قد أهملت عامل توزيع الدخل وتأثيره في علاقة عرض النقود او علاقة الطلب عليها، فليس بكاف ان تحدد كميات النقود المعروضة أو المطلوبة بالنظر الى سعر الفائدة، دون ان نضع في الاعتبار عملية توزيع الدخول النقدية بين وسائل التمويل المختلفة (أصول نقدية ـ مالية ـ طبيعية)، وكذلك بين مصادر اتجاه الدخول (عوائد الملكية ـ والأرباح ـ الأجور)،

وقطاعات النشاط الانتاجي (خدمات ـ زراعة ـ صناعة)[1].

٧ ـ الجانب المنهجي وأسلوب التوازن النقدي

إن اختيار أسلوب التوازن النقدي لتمثيل العلاقات السوقية،يثير بعض الاعتراضات المنهجية. ولن نعترض هنا لما يمكن ان يوجه من نقد الى فكرة التوازن ذاتها، مرجئين ذلك الى القسم الثاني من هذا المؤلف. وسوف نقصر تحليلنا على القضايا اللفظية، وعلى الطبيعة الساكنة للنموذج. ففيما يتعلق بالألفاظ هناك تناقض بين المفهوم النظري للمتغيرات المستخدمة في النموذج، ومفهومها العملي أي آثارها الوظيفية في النشاط الاقتصادي. إذ ان الطلب الكلي على النقود يتكون من مجموع الطلب على النقود لدافع المعاملات والطلب على النقود لدافع المضاربة. والفكرة الاولى تثير ضرورة الانفاق، والثانية تثير ضرورة الامساك عن الانفاق، ومع ذلك فنحن نتكلم عن السيولة بصفة كلية.

وإذا انتقلنا الى الطبيعة الساكنة للنموذج، نجد التناقض بين نظرة النموذج الى المتغيرات باعتبارها أرصدة، والعلاقات باعتبارها ساكنة، وافتراض نقط توازن ثابتة، وبين الناحية الوظيفية للمتغيرات باعتبارها تدفقات بحكم طبيعة العمليات النقدية والمالية، وارتباط العلاقات في السوق النقدية بعنصر الزمن وقدرة الأخير على التأثير في نتائج هذه العلاقات. ومن الغريب ان يعترف النموذج، بأهمية تأثير الزمن على كافة الظروف المحيطة بعناصر النموذج ،ثم لا يحاول ان يقدم لنا صورة ديناميكية لتفاعل العلاقات في السوق النقدية. ولنأخذ مثال على ذلك العلاقة الأساسية في النموذج الكينزي اي دالة التفضيل للسيولة فهي تعبر عن تفضيل الافراد للنقود على الأصول غير

---

(١) وبالرغم من أعتراف الكثير من الاقتصاديين بهذه الحقيقة، نجدهم يتغاضون عنها عند وضع مقاييس العلاقات في السوق النقدية، أنظر مثلا ما يقوله هيكس في مقالته السالف الاشارة اليها صفحة ٢٤٧.

«and apart from the fact the demand for money depend not only upon total income, but also upon its distribution between people with relatively large and relatively small demands for balances by changes in distribution.. etc.

المتاحة حالياً اي المستقبلة. وهذا يعني ان يرتبط توازن النظام بسيكولوجية الزمن[1]، كما ان للنقود اهميتها ومضمونها، باعتبارها رباطا بين الحاضر والماضي اي مخزونا للقيمة. فكيف إذن يستقيم هذا المفهوم مع أسلوب التوازن الساكن؟

(١) G. Granger: Méthodologie Economique - P.U.F. Paris 1955 p. 84.

الفصل الرابع

مشكلة التمويل في الاقتصاد القومي

« علاقة النظام النقدي بالنظام المالي »

ان الغاية من تحليل ودراسة العلاقات النقدية من خلال الأسواق ، هو البحث وتجميع الموارد النقدية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي ، وخاصة ما يتعلق منها بعمليات الاستثمار . اذ لا يمكن تخيل امكانية النمو دون استثمار . كما لا يمكن تحقق الأخير دون تمويل ادخاري سائل (نقدي) . ومع ان كثيرا ممن يستثمرون يلجأون الى التمويل المباشر (كمشروع يستخدم ارباحه لتمويل توسيعاته) ، إلا ان اكثر الادخارات التي تؤدي الى تركيم رؤوس الأموال ، تجمع وتوزع من خلال الأسواق . والسوق النقدية تستطيع أن تساهم ايجابيا في هذا المجال ، اذا استطاعت ان تتغلب على العقبات المستمدة من طبيعة العلاقات النقدية ذاتها ، نتيجة تغاير مصادر التمويل عن مصادر الاستخدام . ولا يمكن التعرض لمشكلة تمويل الاقتصاد من خلال العلاقات النقدية ، دون أن يتحقق التوافق، ونقضي على التعارض بين متطلبات مصادر التمويل ومتطلبات مصادر الاستخدام . وهذا لا يتأتى الا بالنظرة الشاملة المتعمقة لعلاقات النظام النقدي بالنظام المالي ، والتي تستدعي مراجعة المفاهيم الأربع الآتية :

- السوق النقدية وعلاقته بالسوق المالية ، ومحاولة استبعاد التفرقة بينهما ، بالتجميع والتكامل من خلال فكرة السوق التمويلية والنقود كرأس مال .

- موضوع السيولة العامة للاقتصاد وما يرتبط بها من تحليل لطرق التمويل .

- المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة من حيث الهيكل والناحية الوظيفية .

- البحث عن أحسن الوسائل لتجميع الادخارات النقدية وتوزيعها ،

والاستخدام الأمثل لها ، ودراسة الرقابة على المؤسسات المالية والنقدية ، وبيان مدى فاعلية السياسة النقدية في هذا المجال ، وكلها أدوات وسياسات تجمعها فكرة السوق النقدية والمالية المدارة .

المبحث الأول

السوق التمويلية

السوق النقدية والسوق المالية هي مصطلحات تعبر كل منها عن أوصاف معينة. وقد تدق التفرقة بينهما بسبب تشابك العلاقات وارتباط الوظائف وتشابه المؤسسات المتعاملة في كليهما. وقد سبق أن قلنا ان الزمن يستخدم كمعيار للتفرقة بينهما حيث تتناول الأولى مشاكل التمويل في المدة القصيرة بما في ذلك تقديم التسهيلات الائتمانية الصناعية والتجارية (قروض وكمبيالات مخصومة) والزراعية (سلف موسمية) والاستهلاكية (البيع بالتقسيط وسلف بضمان المرتبات). وتعتمد المؤسسات النقدية في تقديمها لهذا الائتمان على ما تحوزه من أصول نقدية سائلة بطبيعتها (نقود قانونية ونقود الودائع). يقابل ذلك سوق مالية، ويقصد بها في بعض الأحيان سوق رأس المال، تتعامل في أصول مالية (أسهم وسندات وقروض استثمارية وقروض اسكان) وهي أصول طويلة الأجل، وتقوم بها مؤسسات ادخارية واستثمارية خاصة (بنوك متخصصة - شركات تأمين)، وتعتمد في تأدية وظائفها على مواردها من الادخارات التي يرغب أصحابها في استغلالها لمدد طويلة.

الا ان هذه التفرقة غير ذي أهمية عملية في الاقتصاد المعاصر. بداءة لأن مشكلة التمويل ككل لا ترتبط بمدة ما دام النشاط الانتاجي أو التجاري هو عملية متجددة ومستمرة من خلال الزمن. وثانيا لأن ادوات الدفع الممثلة للقوة الشرائية لم تعد تقتصر على الاصول السائلة بطبيعتها (نقود قانونية ونقود ودائع). فالسيولة ذات معنى متسع وتشمل كل أصل نقدي أو مالي يمكن ان يعتبر ممثلا لقوة شرائية معينة. وتلعب الودائع الادخارية الآن دورا متزايدا في عمليات التمويل قصير الأجل او طويل الأجل على حد سواء. وثالثاً بسبب وحدة مصادر التمويل، أي ان العارضين للأموال (المدخرين) قد يختارون

مباشرة هذه السوق أو الاخرى أو الاثنتين معا . وهذا الاختيار يتوقف على سياستهم الاستثمارية وتفضيلهم للسيولة والعائد المتوقع . وقد يتوقف ايضا على بعض الاعتبارات النفسية والاجتماعية . ورابعاً لأن مجال الاختيار يتسع أيضا لمستخدمي الأموال او طالبي التمويل . فقد يحصل البعض ممن ينتمون الى سوق معينة بحكم طبيعة أنشطتهم على ما يحتاجونه من مال من السوق الأخرى ونسوق مثالا على ذلك رغبة أحد المشروعات الصناعية في الاقتراض لتمويل عمليات متعلقة بالمخزون السلعي . فهذا المشروع يستطيع أن يقترض لمدة قصيرة مقابل تقديم ورقة تجارية يعترف فيها بمديونيته (كمبيالة) ، كما يستطيع ان يفاوض بنك تجاري معين في سبيل الحصول على قرض . وقد يلجأ الى اصدار سندات طويلة الأجل أو الاقتراض من البنك الصناعي . وخامساً وأخيرا لان المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة تستطيع بامكانياتها الحالية تفادي التناقضات بين رغبات المدخرين أو العارضين ورغبات الطالبين او المقترضين ، وبذلك تتمكن من اجراء الكثير من التحويلات النقدية والمالية من سوق الى اخرى .

ولذا فمن الأفضل بدلا من الدراسة المنفصلة لكل سوق ولكل علاقة ، أن نتكلم عن سوق تمويلية متسعة من خلالها تخلق قوى شرائية مختلفة : مستمدة من عديد من الأصول المالية والنقدية ، وتشتمل على العلاقات النقدية وعلاقات رأس المال . وهي علاقات متكاملة ، حيث تعبر السوق والعلاقات النقدية عن مرحلة تجميع المدخرات والحصول على زيادات الأفراد والمشروعات والحكومة ، وتعبر السوق وعلاقات رأس المال عن مرحلة استخدام هذه الادخارات ، وتقوم فيها المؤسسات النقدية والمالية بكافة أشكالها ، بعملية التوفيق والوساطة بين مرحلة الحصول على الادخارات ومرحلة اعدادها للاستثمار . فالهدف الأساسي من الأسواق التمويلية هو تجميع واستخدام كافة الأصول المولدة للقوة الشرائية لتحقيق تراكم رؤوس الاموال . ونجاح هذه الأسواق يتوقف على مدى مساهمة السوق والعلاقات النقدية في تدعيم وامداد سوق رأس المال باحتياجاتها .

١ - فالسوق والعلاقات النقدية يمكن ان تقدم بادئا الأدوات الفنية

اللازمة لتحقيق تراكم رؤوس الاموال في شكل الاصول النقدية والمالية. ففي المجتمع البسيط أو الساكن لا تظهر مشكلة التمويل الاستثماري، وتقتصر العلاقات النقدية على تقديم أدوات التداول لتوزيع الناتج المحلي. واذا وجدت زيادات ادخارية فهي اما عينيه أو نقدية لمواجهة المستلزمات الجارية. ولكن في النظام الرأسمالي أو النامي، الأدوات المتمثلة في النقود والأصول المالية ضرورية للتخصص وتكوين رؤوس الأموال. وبدون النقود يصبح هذا التكوين مستحيلا. فإذا كان رأس المال الحقيقي يتمثل في أصول طبيعية ذات خصيصة مستمرة كالآلات والمباني والمخزون... الخ، فالنقود أو الأصول المالية يمكن ان تستخدم لتعني القيمة النقدية لأدوات الملكية والأصول الطبيعية ذات المدة الطويلة أو المتوسطة أو حتى القصيرة نسبيا. وهذه هي التي تنتقل الى اسواق رأس المال وتتداول فيها. ومن خلال هذه الأسواق المركبة تستطيع المشروعات والحكومة بواسطتها الحصول على القوة الشرائية اللازمة لتوسعاتها من الأصول الطبيعية. ففي هذه الأسواق يثار وصف رأس المال بالمعنى التمويلي. وتقدم الأموال من خلال أدوات الاقتراض. ويستطيع رجال الأعمال والحكومة والمشروعات والمستثمرون التغيير من حجم الأصول الثابتة والمخزون والاستهلاكات. أو بمعنى آخر التأثير في القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي. وكلما تعددت هذه الأصول، كلما سهل على الوحدات الاقتصادية أن تزيد من استثماراتها أي من قدرتها على الحصول على الأصول الطبيعية. دون أن تتقيد بحجم ادخاراتها الذاتية، ما دام يمكنها أن تحصل على القوة الشرائية اللازمة بوسائل متعددة.

والأمر لا يقتصر على مجرد التعبير عن القدرة الإنتاجية الممثلة بالأصول الطبيعية بعبارات نقدية أومالية، وما يترتب على ذلك من نتائج متعلقة بالتوسع الاستثماري في سوق رأس المال. فهناك من الأصول المالية والنقدية ما يخرج عن هذا النطاق وتنفصل بالتالي عن الاصول الطبيعية، ولها وظائفها الذاتية المتعلقة بخدمات الاستثمار. وهذا ما يستشف عند دراسة هيكل رأس المال للوحدات الاقتصادية المختلفة، فهذا الاخير تحدده المعادلة الآتية:

ك = ك ب١ + ك ب٢ + ك ن

والتي تعبر عن أن رأس المال الكلي للوحدة الاقتصادية «ك» يتكون من ثلاث عناصر: «ك ب١» الأصول الطبيعية ذات المدة الطويلة في الاستخدام كالمباني والمنشآت، «ك ب٢» الاصول الطبيعية ذات المدة المتوسطة في الاستخدام كالآلات والمواد الأولية، ك ن الأصول المالية والنقدية اللازمة لمواجهة المدفوعات الجارية من خدمات إنتاج (أجور عمال ـ مصاريف ـ صيانة مواد أولية... الخ) ومن خدمات تسويق (نفقات توزيع، ائتمان للمشترين...). ولا شك أن شكل وحجم هذه الأصول يرتبط بسيولة السوق. النقدية.

ولعل في تاريخ الوقائع الاقتصادية ما يؤكد لنا العلاقات السابقة. حيث يقرر «ليفنجتون» بأن التخصص وما يستتبع ذلك من الفصل بين رأس المال الطبيعي ورأس المال النقدي والمالي، والامداد المستمر بوسائل الدفع، وكذلك التسهيلات المتعلقة بالمدفوعات، وخاصة تلك المرتبطة بتحويلات رؤوس الأموال كان لها الفضل الكبير في النمو المتزايد للقوى الصناعية في البلاد المتقدمة[١].

٢ ـ والسوق النقدية يمكن ايضا أن تكون مصدرا لتجميع الادخارات قصيرة الاجل لتحقيق تمويل استثماري طويل الأجل. وبالرغم مما قد يبدو ظاهريا من تناقض في العبارات السابقة، إلا ان النظرية والتجربة تؤكد هذه الحقيقة. ولنبدأ بالتحليل النظري وهنا نعود مرة اخرى الى التفرقة بين السوق النقدية باعتبارها تتعلق بالعمليات التمويلية المرتبطة بالادخار والاستثمار قصير الأجل، وبين سوق رأس المال باعتبارها متعلقة بالعمليات التمويلية المرتبطة بالادخار والاستثمار طويل الأجل. فاذا كان الزمن يستخدم كمعيار للتفرقة في التقسيم السابق، فهو يمكنه أيضا ان يصبح عنصر تجميع. وهو يستمد صفته هذه اعتمادا على الطبيعة الاستمرارية والتكرارية لعمليات الادخار والاستثمار.

فلنفترض عدة مراحل زمنية قصيرة الأجل ($ت_1$، $ت_2$، ... ت ن) في

---

(١) F. Lavington: The English capital market, in capital markets and institutions by H.E. Dougall, Prentice-Hall, p.4.

كل منها تحدث عمليات تجميع للادخارات المقدمة للاستغلال أثناء هذه المدة، تقابلها استثمارات موازية وتتم في خلالها عمليات دخول وتسرب للأموال. ومن خلال مجموع هذه الفترات تعمل دالة ديناميكية مستمرة «خ(ت)» على تجميع الادخارات في نطاق مدة طويلة نسبيا (أ >خ(ت) > ب)، ونستطيع بالتالي عن طريقها الحصول على كمية ادخارية متوسطة تعتبر مصدرا للتمويل الاستثماري طويل الأجل. ويمكن قياس تلك الكمية «ق» رياضيا من خلال الشكل (٢٤) بصيغة التكامل الآتية:

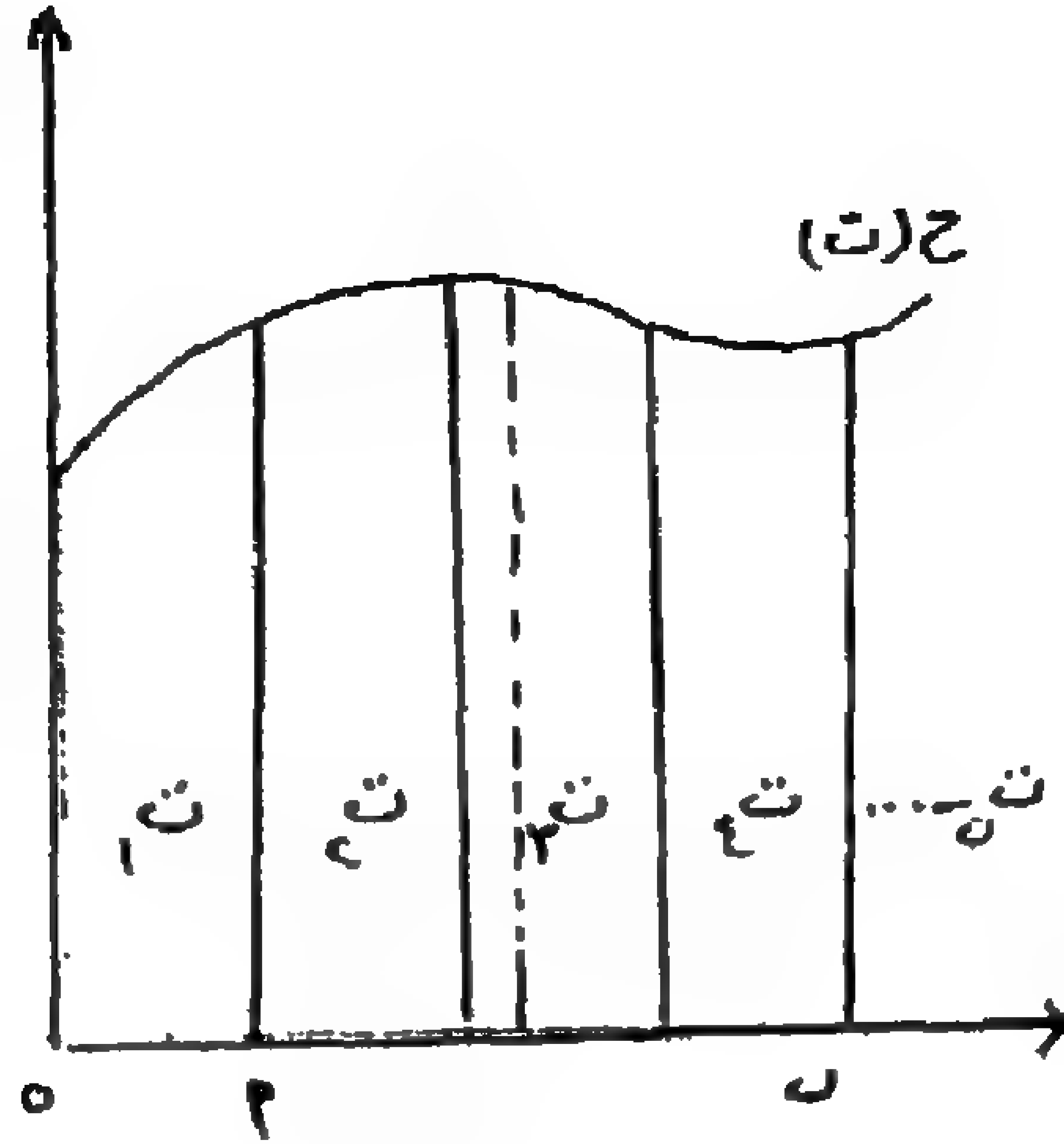
$$ق = \int_{أ}^{ب} \frac{خ(ت)\ د ت}{ب - ١}$$

وإذا حاولنا أن نترجم المفاهيم السابقة في عبارات واقعية مستمدة من التجربة، فسوف نجد أنفسنا أمام موقفين متعارضين:

الاول: ويتعلق بعارضي الأموال أو المدخرين، والملاحظ واقعيا أن أغلب أصحاب هذه الادخارات يفضلون الاستغلال التمويلي قصير الأجل (السوق النقدية).وهي ظاهرة عامة تخضع لها كافة الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة على السواء،وان اختلفت الأسباب باختلاف نوعية الاقتصاد. ففي البلاد المتقدمة هذا التفضيل يفسره ان الاصول قصيرة الأجل كإذون الخزانة والأوراق التجارية لا تخضع قيمها لتغيرات خطيرة، في حين ان أدوات التعامل للمدة الطويلة قد تتعرض لتقلبات عنيفة في القيمة بجانب التغيرات المعتادة والمستمرة في قيمة النقود .أما في البلاد المتخلفة بالأمر يتعلق بالتفضيل للسيولة. اذ ان استغلال الاموال المدخرة يعني فقد السيطرة على النقود لمدة معينة، وحيث ان الدخل الفردي ضئيل في هذه البلدان، فمن غير المتصور أن يقبل المدخرون عندئذ أن يفقدوا السيولة لفترات طويلة قد يحتاجون خلالها لتحويل اصولهم الى نقود لمواجهة احتياجاتهم الجارية.

والثاني: ويتعلق بمستخدمي الاموال المدخرة. والغالب ان تكون الاموال مطلوبة للاستغلال الاستثماري طويل الاجل. ولما كانت إمكانيات سوق رأس المال غير كافية لإشباع متطلباتهم، فهم يلجأون الى السوق النقدية للحصول على

الموارد النقدية المكملة لاحتياجاتهم.



شكل (٢٤)

وازاء التعارض بين متطلبات مصادر الادخار ذات الفائض في الموارد ومتطلبات مستخدمي الادخار ذات العجز في الموارد، فإن تحول الموارد من السوق النقدية الى سوق رأس المال تصبح مشكلة متعثرة، لا يحلها إلا تواجد منظمات نقدية ومالية وسيطة بين عملية الاقتراض قصير الاجل والاقراض طويل الاجل، تستطيع بصورة أو بأخرى تحقيق التوافق بين الرغبات المتعارضة. وتستطيع المؤسسات النقدية والمالية تحقيق هذا الهدف عن طريق تنظيم عملية تلقي الادخارات وفصلها عن توزيع القروض. فيمكنها الالتجاء مثلا الى إصدار سندات تتمتع بسيولة مرتفعة لتشجيع رغبات التوظيف قصير الاجل، مع المحافظة في ذات الوقت على طبيعتها الادخارية، ويمكن بالتالي استخدام حصيلتها الصافية (أي الفرق بين قيمة السندات المشتراة وقيمة السندات المرتدة او المحولة الى نقود) في التمويل الاستثماري طويل الاجل. ومن أبرز الامثلة الناجحة لهذه السندات في اقتصادنا المصري، شهادات استثمار البنك الاهلي، والتي مع تعدد أنواعها تتمتع بسيولة مرتفعة نسبيا أي القدرة

على التحول الفوري الى نقود عند الطلب (شهادات ذات الجوائز) أو القدرة على التحول النقدي بعد آجال قصيرة لا تتجاوز خمسة أشهر (بالنسبة لباقي الشهادات). ونجاحها في نظرنا يتأتى من قدرتها على إشباع رغبات أصحاب الادخارات الزائدة في عدم فقد السيطرة على النقود السائلة لآجال طويلة. بالاضافة الى مساهمتها في تحقيق الاشباع النفسي في المضاربة والتوظيف. وحصيلتها التي تتزايد عاما بعد عام (جدول ١) تحقق لمصدريها تجميعات ادخارية يمكن ان تستخدم لتمويل استثمارات طويلة الاجل اذ لزم الامر.

جدول رقم (١)

تطور حجم شهادات الاستثمار (بالمليون جنيه) (عينة إحصائية)

التاريخ	ذات القيمة المتزايدة		ذات العائد الجاري		ذات الجوائز		الإجمالي		صافي
آخر	م	س	م	س	م	س	م	س	مبيعات
١٩٧٤	٦٧ر٠	١٥ر٩	٢١٥ر١	٤٢ر٦	٣٥ر٤	٢٢ر٧	٣١٧ر٥	٨١ر٢	٢٣٦ر٣
١٩٧٥	٨٤ر٨	٢٣ر٨	٢٧٣ر٤	٦٣ر٧	٤٥ر٢	٢٩ر٤	٤٠٣ر٤	١١٦ر٩	٢٨٦ر٥
١٩٧٦	١٠٣ر١	٣٤ر٢	٣٤٩ر٩	٩٢ر٣	٥٦ر١	٣٧ر٦	٥٠٩ر٠	١٦٤ر١	٣٤٤ر٩
١٩٧٨	١٢٤ر٢	٤٤ر٦	٤٦٤ر٢.	١٢٣ر٤	٦٩ر٢	٤٧ر٤	٦٥٧ر٦	٢١٥ر٥	٤٤٢ر٢

م = مبيعات ، س = استردادات

المصدر: البنك الأهلي ـ النشرة الاقتصادية ـ المجلد الحادي والثلاثون ـ العدد الأول ١٩٧٨.

وإذا كان وجود المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة ضروري لتجميع المدخرات التي ترغب في التوظيف قصير الأجل في مرحلة أولى، لأجل توزيعها على الاستثمارات طويلة الأجل في مرحلة تالية، إلا أن هذه الوظيفة المزدوجة تستدعي أن تكون لهذه المؤسسات طبيعة موازية مزدوجة: نقدية ـ مالية. ويثور ـ عندئذ ـ الأشكال حول مقدرة وفاعلية المؤسسات المالية بطبيعتها هذه

(البنوك المتخصصة ـ شركات التأمين ـ شركات الاستثمارات . . . الخ) على اقتحام السوق النقدية هذا من جهة، ومن جهة اخرى حول مقدرة وفاعلية البنوك التجارية على القيام بالوظائف التمويلية في سوق رأس المال.

والأمر ليس بعسير بالنسبة للمؤسسات المالية، فهذه الأخيرة يمكنها أيضا أن تتعامل بالأصول النقدية، وهي بالتالي تستطيع ان تجمع الادخارات النقدية المتزايدة عن طريق إصدار سندات ذات سيولة مرتفعة، والاقتراض من البنوك التجارية والمؤسسات الصناعية والحكومة. كما ان جانبا كبيرا من عملياتها يتعلق ايضا بالتمويل المتوسط والقصير الأجل. وهي بحكم انتمائها الأصلي الى سوق رأس المال قادرة على التعرف على أوجه الاستغلال الاستثماري التي يمكن ان تحقق عائدا سريعا ومرتفعا يغطي عملياتها الاقتراضية قصيرة الأجل.

وإنما الصعوبة تظهر عندما يتعلق الأمر بالبنوك التجارية، والسؤال الذي يثور هو الآتي: هل تستطيع البنوك التجارية باعتبارها المصدر الاول لتجميع الادخارات قصيرة الأجل، ان تستخدم هذه الادخارات في استثمار طويل الأجل؟. ان الاجابة على هذا السؤال ترتبط الى حد كبير بطبيعة الاقتصاد الذي من خلاله تعمل مثل هذه المؤسسات. ومن الطبيعي اذن ان نتعرض لهذه المشكلة من خلال ظروف اقتصادنا المصري أو العربي. والبداية هي تحديد أبعاد المشكلة، وتتلخص فيما يلي: اقتصادنا متخلف ومعدل النمو فيه ضئيل ولا يتناسب مع الزيادة السكانية، والسبب الأساسي[١] هو قلة الاستثمار، ولا يمكن ان يتحقق نمو بدون زيادة حجم الاستثمارات وخاصة ما يتعلق منها بالاستثمارات الانتاجية طويلة الأجل. وهذه الاستثمارات تحتاج الى تمويل، والمصدر الأساسي هو الادخار. والادخار في مصر (كغيرها من البلاد المتخلفة) ما زال متناثرا بين عديد من الوحدات الصغيرة. واذا قدم للتوظيف، فهو يفضل الاستغلال قصير الأجل. والسبب في ذلك هو ضعف الدخل الفردي والتفضيل للسيولة، وما يعينه هذا من عدم القدرة على فقد السيطرة، على رأس المال لمدد طويلة نسبيا. والبنوك التجارية والمؤسسات النقدية اذا طورت من

(١) وهذا هو السبب الأساسي فيما يتعلق بالجانب الفني لتكوين رأس المال، وهناك أسباب أخرى ليست في هذا البحث مجالا لعرضها او مناقشتها.

مقدرتها التنظيمية تستطيع أن تساهم جديا في مرحلة تجميع هذه المدخرات عن طريق فتح حسابات إدخارية ذات طبيعة سائلة أو إصدار سندات ذات سيولة مرتفعة. ومع هذا يبقى الوجه الثاني للمشكلة منتظرا الاجابة الا وهو: هل تستطيع هذه المؤسسات التوفيق بين طبيعة هذا الادخار ذو الرغبة في التوظيف القصير الاجل، وبين استخدامه بطريقة مناسبة في التمويل الاستثماري طويل الاجل.

نحن لا نعتقد فقط في قدرة البنوك التجارية على القيام بهذه الوظيفة التمويلية، بل نرى ايضا وجوب ذلك بالنظر الى العلاقات النقدية والمالية الممتدة في نطاق إطار زماني ومكاني محدد بالفترة الحالية. وهي وجهة نظر تدعمها الاسباب الآتية:

(١) ـ ما هو ملاحظ من تزايد نسبة الودائع الادخارية والودائع لاجل الى مجموع الودائع الكلية، وهي نسبة تبلغ في المتوسط ٣٥٫٤٪ وهو ما يتضح لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول (٢) والمشتقة من الميزانية المجمعة للبنوك التجارية.

جدول (٢)

تطور حجم الودائع الادخارية ولأجل بالنسبة لمجموع الودائع الكلية

(بالمليون جنيه)   عينة احصائية

آخر	ودائع ادخارية ولاجل(١)	الودائع الكلية	نسبة الودائع الادخارية ولاجل إلى الودائع الكلية٪
١٩٧٤	٥٠٩٫٣	١٢٤٢٫٢	٤٠٫٩
١٩٧٥	٦٢٤٫٨	١٥٨٢٫٣	٣٩٫٤
١٩٧٦	٧٢٣٫٥	١٩٢٢٫٣	٣٧٫٦
١٩٧٧	٨٤٣٫٧	٣٥٤٣٫٧	٢٣٫٨

(١) لا تشمل الودائع الآجلة المجمدة والودائع بالعملات الاجنبية.

المصدر: نشرات البنك المركزي المصري ـ اعداد مختلفة.

وهذا يعني أن جزءا كبيرا من ودائع البنوك التجارية تتمتع باستقرار نسبي يسمح لها بالتوظيف لمدد مختلفة دون توقع خطر السحب الفوري. وعدم استغلالها في الاستثمار طويل الاجل، من شأنه توجيهها الى عمليات تمويلية قصيرة الاجل يمكن ان تساهم في تحسين كفاءة أداء النشاط الانتاجي والتوزيعي، ولكنها لا تستطيع ان تزيد من تراكم رأس المال. وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي الهيكلي. وعدم استغلالها بهذا الشكل الاخير معناه تعطيل لموارد اتجاهها الطبيعي الاستثمار طويل الاجل.

(ب) - ما هو ملاحظ أيضا من ارتفاع نسبة السيولة النقدية للبنوك التجارية، أي ان نسبة الاصول النقدية البالغة السيولة (نقدية - أرصدة نقدية لدى البنك المركزي - ودائع طرف البنوك الأخرى - أوراق تجارية تحت التحصيل.. الخ) إلى مجموع الودائع لا تقل في المتوسط عن ٥٠٪ كما يتضح من الجدول (٣) والمستخلص من الميزانية المجمعة للبنوك التجارية.

جدول (٣)

تطور نسبة السيولة الفعلية للبنوك التجارية
(عينة احصائية)

آخر	نسبة السيولة
١٩٧٤	٥٨ر٥
١٩٧٥	٤٨ر١
١٩٧٦	٥٤ر٤
اغسطس ١٩٧٧	٦٢ر١

المصدر: البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - المجلد الحادي والثلاثون - العدد الأول.

وهي نسبة تزيد عن النسبة القانونية التي يلزم بها البنك المركزي البنوك

التجارية بالاحتفاظ بها لحماية حقوق المودعين والتي تبلغ في المتوسط ٣٠٪ من مجموع الودائع. وارتفاع هذه النسبة بالمقارنة بالنسب التي تحتفظ بها البنوك التجارية في البلدان المتقدمة يعني أن هذه البنوك تحوز موارد نقدية متزايدة يمكن استخدامها في التمويل. وهي تعتبر بجانب الاحتياطيات المتراكمة للبنوك التجارية، ضمانة كافية ضد خطر السحب الفوري ونقصان السيولة في حالة قيام هذه البنوك بعمليات استثمار طويلة الأجل. ولا شك أن العلاقة الخاصة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، بحكم ملكية الدولة لهم، تساعد كثيرا على درىء خطر فقدان السيولة. وتساهم بطريقة ايجابية في توزيع الادخارات على الاستثمارات المختلفة تبعا لأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

(ج) ـ وضرورة تأدية المؤسسات النقدية البحتة (البنوك التجارية) لوظائف مالية أو تمويلية طويلة الأجل تليه كذلك الاعتبارات المتعلقة بالهيكل التنظيمي[1] للسوق النقدية وسوق رأس المال في الاقتصاد القومي المصري. فلا توجد عندنا بالقدر والخبرة الكافيتين المؤسسات المالية والاستثمارية التي تستطيع ان تجمع الادخارات الصغيرة المبعثرة في السوق النقدية، ثم تقوم بأعدادها وتحويلها الى سوق رأس المال. فهناك بنك صناعي وحيد، أغلب عملياته موجه الى قروض متوسطة الأجل وطاقاته محدودة، وخبرته لا شك مرتفعة فيما يتعلق بالتمويل،ولكن تنقصه الخبرة فيما يتعلق بتجميع الادخار لأجل هذا التمويل. أما في القطاع الزراعي فلا يمكن اعتبار بنك التسليف الزراعي أو الجمعيات التعاونية مؤسسات ادخارية وذات وظيفة تمويلية في الاستثمار الانتاجي الزراعي، من شأنها تحقيق تراكم رؤوس الأموال في هذا القطاع. فدورها يقتصر على تمويل الانتاج الزراعي الجاري. ولكن عملياتها لا تمتد الى تمويل اصلاح الأراضي أو مشروعات الري او الاشتراك في مشروعات انتاج الطاقة الميكانيكية والكهربائية وبناء الهيكل المادي للقطاع الزراعي (طرق ـ كباري اسكان.. الخ). ولا يوجد في الاقتصاد المصري على المستوى الكلي مؤسسات استثمارية خاصة لتمويل البحث العلمي أو المشروعات التجريبية[2] بالرغم مما

---

(١) Institutionnel

(٢) Pilot

لهذه المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل من أهمية في مجال اكتشاف وتطبيق التغييرات التكنولوجية، وما يستتبع ذلك من زيادة الانتاج وتحسين الانتاجية.

ولعل من أعقد المشاكل التي تواجه المشروعات الانتاجية في مصر. عندما ترغب في إنجاز توسعاتها الاستثمارية (سواء بالاستبدال[٢] أو الاستثمار الجديد)، هو عدم قدرتها على الالتجاء الى التمويل الذاتي (كما تفعل المشروعات الاجنبية وبحيث لا تلجأ الى الادخارات النقدية الخارجية الصغيرة). وهذا يرجع الى حداثة هذه المشروعات وضآلة احجامها وعدم استقلال ميزانياتها وعدم انتظام ارباحها. وكثيرا ما تكون هذه الارباح هي نتاج التخيل المحاسبي وليست نتاج النشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يعني ان احتياطياتها المأخوذة من الأرباح تتزايد قيمتها النقدية دون القيمة الحقيقية، والنتيجة هي استهلاك هذه المشروعات لرؤوس اموالها الطبيعية. ويجب اذن ان نوفر لهذه المشروعات مصادر ادخارية خارجية ميسرة. ولا شك في ان البنوك التجارية تستطيع جديا المساهمة في هذا المجال بتقديم أموال ادخارية بسعر منخفض للتمويل طويل الأجل. وانخفاض اثمان هذه الاموال (سعر الفائدة) يرجع الى طبيعتها باعتبارها ادخارات ترغب بحسب الأصل في التوظيف قصير الأجل (على الاقل من الناحية النفسية). وهي بذلك لا تتطلب سوى عائدا او ثمنا متواضعا مقابل عدم فقدها السيولة لمدد طويلة. بعكس الادخارات المقدمة أصلا للتوظيف طويل الاجل. فهذه الاخيرة تتطلب دائما عائدا مرتفعا يتساوى مع التضحية بالسيولة لمدد طويلة نسبيا. وهكذا فالبنوك التجارية تستطيع ان تحقق هدفا مزدوج: اولا تجميع المدخرات، وثانيا تقديم هذه الادخارات للتمويل بأسعار مناسبة (اسعار فائدة منخفضة). والنتيجة هو التقليل من نفقة الدين وزيادة القدرة الاقتراضية للمشروعات وبصفة عامة كفاءة الاستثمار الانتاجي.

ولقد أثبتت التجربة التاريخية للنظام المصرفي المصري وخاصة تجربة بنك

---

(٢) Replacement

مصر، امكانية استخدام الادخارات الصغيرة والموظفة لمدد قصيرة في تمويل المشروعات الصناعية طويلة الأجل. ويكفي للدلالة على ذلك ان بنك مصر قد ساهم باكثر من ٨٠٪ من الحجم الكلي للاستثمارات الصناعية في الاقتصاد القومي المصري، في النصف الاول من القرن العشرين. وعلى سبيل المثال استطاعت ست شركات للغزل والنسيج[1] تابعة لهذه المؤسسة المصرفية (من بين ٣٣ شركة يتكون منها هذا القطاع)، ان تغذي في عام ١٩٦٠ (عام تأميم هذه الشركات) البلاد بأكثر من نصف احتياجاتها من الغزل والنسيج، وتحقق ارباحا تمثل ٤٠٫٣٪ من القيمة الإجمالية للأرباح المحققة في هذا القطاع، باستغلال استثماري مستمد من ادخارات صغيرة تبلغ حوالي ٣٠٫٩٪ من مجموع رؤوس الأموال لهذا القطاع (جدول ٤).

جدول (٤)

	شركات البنك (١)	شركات المؤسسة (٢)	نسبة ١ الى ٢
	مليون جنيه	مليون جنيه	٪
رأس المال المستثمر	١٥ر	٤٨ر٤	٢٠ر٩
الاحتياطيات المخصصة	٢٦ر٢	٤٠	٦٥ر
الأرباح	٣ر٩	٩	٤٣ر٣

المصدر: بنك مصر اليوبيلي الذهبي (١٩٢٠ ـ ١٩٧٠) ص ١٩٦.

وليس الهدف من سرد هذه الحقائق هو دعوة البنوك التجارية الى المساهمة في تأسيس المشروعات الصناعية، بل الهدف يتركز في محاولة اثبات امكانية مساهمة هذه المؤسسات المنتمية الى السوق النقدية في تقديم الأموال اللازمة للاقراض لسوق رأس المال. وهي أموال مصدرها الأساسي الادخارات القصيرة

(١) وهي شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ـ شركة مصر حلوان للغزل والنسيج ـ شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع كفر الدوار ـ شركة مصر صباغي البيضا ـ شركة مصر للحرير الصناعي ـ شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج.

الأجل. فالتلاقي بين السوق النقدية وسوق رأس المال في اطار التمويل العام، لا يمكن ان يتحقق إلا بتواجد ومساهمة مثل هذه المؤسسات في عملية التوفيق والاعداد لادخارات مجمعة لأجل الاستثمار الإنتاجي.

د ـ كذلك فان تفضيل استخدام الموارد النقدية الادخارية قصيرة الاجل قد يقلل من اعتماد الحكومة على الاصدار الجديد (النقدي) لتمويل مشروعاتها الاستثمارية. فهذه الوسيلة الاخيرة تؤدي الى التغيير الكمي في حجم الرصيد النقدي عن طريق زيادة إحدى مكوناته (النقود القانونية)، وتكون نتيجتها المباشرة هو ارتفاع سريع في الاسعار يضاعف من أثره الانفاق المفاجىء المرتبط بلحظة الإعداد للانتاج دون تمامه أو تدفقه. في حين ان الالتجاء الى استخدام الإدخارات المتاحة في أغراض الاستثمار ـ ولو انها مقدمة لأغراض التوظيف قصير الأجل ـ لا يترتب عليه سوى التغيير في التكوين العضوي للرصيد النقدي أو بمعنى آخر التغيير في نسبة النقود الائتمانية الى النقود القانونية، مع ثبات الحجم الكلي للرصيد النقدي. وثبات حجم وسائل الدفع مع اشباع احتياجات التمويل في ذات الوقت، وخاصة أذا ارتبط ذلك بفترة بداية الاستغلال الاستثماري، سوف يقلل من الآثار التضخمية للانفاق الجديد.

(هـ) ـ وأخيرا فان السوق النقدية ترتبط بسوق رأس المال عن طريق أثمان الاقراض والاقتراض أي اسعار الفائدة. فارتفاع اسعار الفائدة في السوق النقدية يتبعها أو يصحبها ارتفاع اسعار الفائدة في سوق رأس المال، كما ان العكس صحيح. ومع هذا فاننا نلاحظ ان تقلبات هذه الاسعار في السوق الاولى تكون اكثر عنفا عنها في سوق رأس المال. ويستطيع البنك المركزي عن طريق تثبيت سعر الخصم، وكذلك البنوك التجارية عن طريق تحديد أسعار الفائدة أن تؤثر في اتجاهات الادخارات وتوزيعها بين مختلف الاستعمالات المختلفة. فتقرير سعر فائدة منخفض نسبيا على الودائع قصيرة الاجل، وتحديد سعر فائدة مرتفع نسبيا على الودائع الادخارية (بالمقارنة بالسعر المقرر على الودائع قصيرة الاجل)، سوف يدفع الافراد الى تفضيل التمويل الادخاري طويل الاجل، وفي الوقت نفسه لن تكون هذه الاسعار مرتفعة بدرجة كبيرة لانها مرتبطة أساسا بالاسعار المنخفضة في السوق النقدية، مما يقلل من تكلفة الاستثمار.

المبحث الثاني

السيولة العامة للاقتصاد وطرق التمويل

١ ـ مفهوم السيولة

عندما يمر الاقتصاد القومي بمرحلة نمو كمي، ويزداد بالتالي ليس فقط كمية السلع والخدمات المنتجة والمتداولة وانما ايضا القيمة الاسمية لها نتيجة زيادة الطلب عليها، فان تحقيق زيادة مماثلة في أدوات الدفع تصبح ضرورة اقتصادية. وإلا فنقصان هذه الكمية أو حتى ثباتها يعتبر عائقا أمام استمرار هذا النمو. والمشكلة التي تبرز حين ذاك تتعلق بتحديد ماهية الاصول التي يمكن ان تعتبر أدوات دفع. اي التي يمكن ان تقوم بوظائف مقياس للقيمة ـ أداة للدفع ـ مخزن للقيمة ـ وسيط للمبادلة.

لا شك أن دراسة الظروف المحيطة بقرارات الإنفاق للوحدات الاقتصادية المختلفة (من افراد ومشروعات وحكومة) تسمح لنا بتحديد نوعيات هذه الاصول الممثلة للقوة الشرائية، والتي تخلق بمناسبة تمويل أنفاق معين. ويعطينا تقرير رادكليف السابق الإشارة اليه مثالا على ذلك عندما يذكر لنا كيف أن مشروعاً صغيراً أو متوسط الحجم يستطيع ان يوفي بتعهداته ويزيد من قدرته الإنتاجية، ولاجل ذلك فقد يلجأ الى التمويل المباشر باستغلال رصيده النقدي، او قد يقترض من البنك التجاري، أو ان يحصل من مورديه على ائتمان قصير الاجل او يشتري بالتقسيط المواد الاولية اللازمة للانتاج، أو يقوم برهن بعض عقاراته او يصدر سندات، أو يقترض بضمان

سندات التأمين، أو يلجأ الى مؤسسات تمويلية متخصصة للحصول على قرض طويل الأجل[1]. ونفس الأمر ينطبق على المشروعات الكبيرة أوالافراد .وهي كلها صور متعددة للتمويل وللقوى الشرائية التي يمكنها الحصول عليها لمباشرة نشاطها الإقتصادي.

ويترتب على هذه الملاحظة الاستقرائية نتيجتين أساسيتين:

الاولى: وتتعلق بما سبق قوله من ضرورة ازالة الفواصل بين السوق النقدية وسوق رأس المال، ووحدة مصادر التمويل (الادخار)، مع تعدد أشكاله وطرقه وتواجد سوق وحيدة أو مجموعة من الأسواق التمويلية، في خلالها يحدث التفاوض بين مقدمي الاموال للاقراض والطالبين لها بغرض الاقتراض. ويتم فيها مبادلة القوة الشرائية الحالية مقابل صكوك ذات آجال متعددة تعبر عن المديونية.

الثانية: وتكون موضوع الدراسة التي نحن بصددها الآن، وتتعلق بتعدد الاصول التي يمكن اعتبارها أدوات دفع ممثلة لقوة شرائية معينة، وبذلك يتسع نطاق علاقة عرض النقود، ويضاف الى النقود القانونية ونقود الودائع كافة الاصول المالية الاخرى المستخدمة في التمويل، وينحصر بالتالي الدور الاحتكاري للمؤسسات المصرفية باعتبارها خالقة للنقود القانونية ونقود الودائع، وتحل محلها المؤسسات الوسيطة (مصرفية أو غير مصرفية) وباختصار تحل فكرة السيولة العامة للاقتصاد[2] محل فكرة السيولة النقدية[3].

ووراء هذا التطور نظرة جديدة الى التكامل بين النظام النقدي والنظام المالي،من خلاله تخلق الكثير من الاصول التي تتفاوت في التمتع بالخصائص المختلفة،التي يجب ان تتوافر للوحدات الممكن اعتبارها ادوات دفع. فالسيولة العامة للاقتصاد،هي فكرة أعم من السيولة النقدية، وينبغي أن تحدد بالنسبة للأخيرة. ولنعود بذاكرتنا الى الصفحات السابقة عندما تكلمنا عن خصائص

---

(١) R. Barre: Economie politique – p. U. F. – 1964. p. 369.

(٢) General liquidity

(٣) Monetary liquidity

الوحدات التي يمكن اعتبارها ادوات دفع. وقد قلنا ان تعدد هذه الخصائص يرتبط بتعدد الوظائف. فوحدة النقد لا تتمتع بخصيصة معينة وبوظيفة واحدة بل لها مجموعة من الأوصاف ومجموعة من الوظائف. وبقدر ما تتوافر كل أو بعض هذه الخصائص، بقدر ما تكتمل لهذه الوحدة قدرتها على تأدية الغرض منها. ومن اهم هذه الخصائص العمومية والشمول والدوام. وما قد يترتب على ذلك من القبول العام في المعاملات، وسلطة الإجبار في تسديد الديون، والقدرة على التحول الى سلع وخدمات في أي وقت وبدون نفقة. وهي كلها خصائص تتعلق بوظائف النقود (كمقياس للقيمة ومخزن لها وأداة للدفع ووسيط للمبادلة). وقد اعتبرنا النقود القانونية ممثلة لقمة السيولة، وأضفنا لها نقود الودائع ليعبرا معا عن السيولة النقدية. أو بمعنى آخر أدوات الدفع التي يمكن ان تتوافر لها كل خصائص النقود والقادرة على القيام بكافة وظائفها.

إلا أنه نتيجة للتطور الاقتصادي الحديث وتعدد صور التمويل، نشأت الكثير من الاصول الاخرى التي تتمتع ببعض من خصائص النقود، وتقوم جزئياً بوظائفها. وهي بالتالي لا تتمتع بصفة السيولة النقدية، ومع هذا فهي تندرج تحت وصف السيولة الكلية. فماذا تعني اذن هذه الفكرة؟ انها بكل بساطة تعبر عن كل أصل ممثل لقوة شرائية حالة حاضرة او مستقبلة.

وتحت هذا الوصف تدخل الكثير من الأصول المتنوعة. ومن الضروري - بادىء ذي بدء - أن نفرق بين مختلف المكونات التي تندرج تحت هذا الوصف، ما دام كل منها لا يقوم بنفس الوظائف الاقتصادية والمالية. وفي الوقت نفسه فان معيار التفرقة يتمثل في القدرة على الاقتراب من السيولة النقدية. اي القدرة على تجميع الخصائص النقدية والوظائف الكلية للنقود. وهكذا يمكننا في مجال إحصاء عناصر السيولة الكلية ان نعبر عنها بالمعادلة البسيطة الآتية:

$$\text{س ك} = \text{س}_{1} + \text{س}_{2} + \text{س}_{3}$$

وهذا يعني أن الأصول المختلفة التي تندرج تحت نطاق السيولة الكلية (س ك)، يمكن ان تجمعها ثلاث فئات متماثلة، يميز كل منها عن الآخر درجة السيولة، وهي:

ـ أصول ذات سيولة أولى، وتشمل النقود القانونية والنقود المساعدة ونقود الودائع الجارية في البنوك والمؤسسات المالية والبنك المركزي وصندوق التوفير (الشيكات البريدية). وهي تؤدي وظيفة الدفع بطريقة مباشرة. وتتحول الى سلع وخدمات بدون نفقة وتسوي بها الديون.

ـ أصول ذات سيولة ثانية، أي تتمتع بدرجة سيولة أقل من الأصول الاولى. فهي ليست مباشرة أو حالة، وتحويلها الى اصول اولى يتم تلقائياً .واذا كان التحويل في بعض الأحيان قد يكلف نفقه، ففي جميع الحالات لا يترتب عليه أي خطر مالي يتعلق بأية تقلبات في القيمة الاسمية لهذه الأصول. وهذه الاخيرة تتعدد أشكالها وأهمها الودائع الادخارية ولاجل، والكمبيالات والاوراق التجارية ،وغيرها من السندات الممثلة لقروض قصيرة الاجل، وكذلك اذون الخزانة. وهي تمثل قروضا على الخزانة لصالح الافراد والبنوك والمشروعات لمدد قصيرة (من ثلاثة الى خمسة عشرة شهرا).

وبالرغم من ان هذه الاصول لا تتمتع بسيولة مرتفعة كالاصول الاولى ،فهي يمكنها ان تتحول الى الاخيرة في حالتين: الاولى عند حلول أجل السند وعندئذ يتم التحويل دون أي نفقة. والثانية قبل حلول اجل السند وفي اي لحظة بشرط ان يتحمل العميل نفقة خاصة تتمثل في سعر الخصم (ما عدا الودائع الادخارية) .وفي مقابل ذلك فهي تحقق لصاحبها عائداً دوريا يتمثل فيما يحصل عليه مقابل ايداعه الادخاري الممتد خلال الزمن (سعر الفائدة).

ـ أصول ذات سيولة ثالثة، وهي تتمثل في عديد من الاصول المالية التي قد تعبر تارة عن المشاركة في ملكية مشروع معين، وتارة اخرى عن قروض طويلة او متوسطة الاجل لصالح الاشخاص الاقتصادية قبل المشروعات او الحكومة أو الهيئات العامة. وهي بذلك تعني الاستثمار في أصول مالية، وليس في سلع مادية. ويمكن ان تحقق دخلا يختلف باختلاف نوعية السند الممثل للدين. ومن اهم الامثلة على هذه الاصول: السهم. وهو عبارة عن سند يرمز الى مساهمة شخص في ملكية مشروع تجاري او صناعي مثلا في شركة مساهمة ويعطيه الحق في المشاركة في الارباح. وهو يعتبر اداة للتمويل المباشر طويل الاجل ،سواء كان ذلك لاجل تكون الاستثمار (انشاء مشروع جديد بالاكتتاب

في رأس المال) او لاجل توسيع نطاق الاستثمار (عن طريق زيادة رأس مال مشروع موجود بالفعل). ويضاف الى الاسهم، السندات الممثلة لقروض طويلة او متوسطة الاجل، سواء اصدرتها المشروعات الخاصة او الحكومة (قروض الانتاج) او الهيئات العامة او حتى السندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية. وهي سندات تعطى لصاحبها عائدا دوريا متجددا، وقد تستهلك خلال المدة، وتسدد عند حلول آجالها بسعرها الاسمي.

وجميع الاصول التي تندرج تحت نطاق هذه الدرجة من السيولة، غير قابلة للخصم في البنوك التجارية او البنك المركزي. ولا يمكن ان تسدد قبل ميعادها. والتنازل عنها او مبادلتها يتم في بورصات الاوراق المالية باسعار السوق اليومية، والتي تتوقف على عرضها والطلب عليها، وعلى الموقف المالي والاقتصادي للمؤسسات التي تصدرها، وكذلك على حالة النشاط الاقتصادي القومي بصفة عامة. ولذلك فهناك خطر مالي قد يبرز عندما نحاول تحقيق السيولة الكاملة لها، اي تحويلها الى نقود قانونية. هذا الخطر يتمثل في امكانية زيادة قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية (مكسب) كما قد يتمثل في امكانية انخفاض قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية (خسارة). وهو خطر - كما سبق ورأينا - ينعدم بالنسبة للأصول السائلة الاخرى. الا ان هذه الاصول - بدورها - لها خصيصتها المتميزة باعتبارها وسيلة التعبئة المثالية للأموال اللازمة لتمويل النشاط الانتاجي للحكومة وللقطاع العام وللقطاع الخاص، كما انها تشبع رغبات التوظيف لاصحاب الادخارات.

وكما يبدو لنا من التقسيم السابق لعناصر السيولة، فاننا نجد ان النقود (نقود قانونية - نقود ودائع) تعتبر أكثر الاصول المالية سيولة. اما الاشكال الاخرى فهي تتدرج في سيولتها. وهي ان اجلا او عاجلا يجب ان تتحول الى نقود لكي تصبح لها قوة شرائية حالة ومباشرة. وفي الواقع العملي هناك تحول مستمر ودائم بين الاشكال المختلفة للأصول المالية. ولا شك في ان مثل هذه التغيرات قد تؤثر في توزيع واستخدام الائتمان بين مختلف القطاعات الاقتصادية. كما قد تؤثر ايضا في تحديد وقياس الدرجة الحقيقية لسيولة الاقتصاد القومي. ومن الاهمية بمكان ان نتعرف على أسباب هذا التحول.

واول ما يواجهنا ـ عندئذ ـ هو ذاك الحساب الاقتصادي للتكلفة والعائد والذي تباشره الوحدات الاقتصادية المختلفة وهي بصدد توزيع مواردها بين الاصول المختلفة. وهذا يعني دراسة أسعار السندات وأسعار الفائدة وارتباط ذلك بالدخل والثروة، فانخفاض أسعار السندات مثلا وإرتفاع اسعار الفائدة يدفع الى التحول من النقود الى الاصول المالية الاخرى.

ولكن لا يكفي ان نقرر توزيع الأصول على اساس هذا المعيار الكمي ،بل يجب أن نبحث عن الطريقة التي يمكن ان يتم بها هذاالتوزيع ،وان ندرس الآثار العملية لهذا التوزيع. فالتحول المستمر من أذون الخزانة والأصول المالية الى نقود قد يؤدي إلى آثار تضخمية سريعة. كذلك يجب ان نحيط بالظروف المتعلقة بطلب وعرض الاصول المالية. فزيادة النقود والرغبة في التحول الى اصول مالية (أسهم مثلا)، اذا لم تواجهها زيادة مماثلة في كمية السندات الاستثمارية، سوف تحول العملية الى مجرد مضاربة نقدية ،من شأنها تحقيق ارتفاع في اسعار السندات الموجودة بالفعل .أو بمعنى آخر تغيير القيمة النقدية للاصول دون القيمة الحقيقية.

ولعل هذا هو ما دفع نيولين(١) إلى تقديم فكرته عن الجهد المالي(٢) ويعني بها مجموع القوة الشرائية التي يعتبرها الافراد والمشروعات انها تحت تصرفهم أو حائزين لها، وكذلك امكانيات الاقتراض المتاحة. وهي فكرة متسعة تعبر عن المعنى العام للسيولة، ولكنها فكرة مسبقة(٣) تعكس كمية النقود التي يظن انهم يستطيعون الحصول عليها. ويقابل ذلك معنى آخر للسيولة يتحدد بكمية النقود الموجودة بالفعل والتي ترتبط بحجم السلع والخدمات المتبادلة(٤).

وأيا كان التقسيم المتبع او المعيار المختار لتحديد درجة السيولة، فالمشكلة

---

(١) W. T. Newlyn: The supply of money and its Control, Economic Journal. Vol. 74, 1964 – pp. 327 – 346.

(٢) Financial strength.

(٣) ex – ante

(٤) L. B. Yeager: Essential properties of medium of exchange,Kyklos, vol. 21, n. 1, pp. 45 – 68, reprinted in Monetary theory, edited by R. W. Clower Penguin – 1969 – p. 39.

الجوهرية في نظرنا تتعلق بطبيعة العلاقات بين الأصول المتفاوتة السيولة: هل هي علاقة استبدالية أم تكاملية؟. وبمعنى آخر هل يمكن ان تكون الاصول المالية بديل كامل للنقود؟. نحن لا نعتقد بامكانية ذلك، ونرى ان العلاقة بينهما تكاملية لأسباب متعددة: اولا لأن كل أصل لا يمكن ان يكون له نفس المعنى او الوظائف التي للاصل الآخر، وخاصة أثناء الازمات الاقتصادية. وثانيا لاختلاف اثارة العملية على النشاط الاقتصادي نتيجة اختلاف الوظائف. وثالثا لأن حجم الأصول شبه النقدية وخاصة الودائع الادخارية (شبه النقود) يعتمد الى حد كبير على الدخل النقدي، والذي هو بدوره يرتبط بحجم النقود القانونية ونقود الودائع المصدرة في لحظة معينة. فكأن هناك إذن ارتباط داخلي بين النقود والاصول المالية وبحيث لا يمكن اعتبار كل منهم مستقلا عن الآخر. رابعا واخيرا لارتباط الاصول المالية بصفة أساسية بمشاكل الإدخار والاستثمار واسعار الفائدة، وارتباط كمية النقود بصفة أساسية بمشاكل الإنفاق والاستهلاك وحجم الرصيد النقدي والأسعار.

٢ ـ طرق التمويل

إن مشكلة السيولة العامة للاقتصاد لها في الواقع جانبين: الاول ويتعلق بتكوين السيولة وعناصر هذا التكوين أو ما نطلق عليها مرحلة التجميع، والثاني ويتعلق باستخدام السيولة او ما نطلق عليه مرحلة التوظيف الاستثماري. والاتصال بين المرحلتين لا يمكن ان يتم دون تحديد ودراسة طرق التمويل أو بمعنى آخر الاشكال والوسائل المختلفة لتحقيق التحول المستمر للقوة الشرائية من الوحدات ذات الفائض في الموارد الى الوحدات ذات العجز في الموارد، لاجل تمويل النشاط الاستثماري. وسوف نتعرض لهذا الاتصال بالنسبة للاشخاص الاقتصادية المختلفة (أفراد ـ مشروعات ـ حكومة) من خلال ثلاث طرق أساسية هي: التمويل الداخلي ـ التمويل المباشر ـ التمويل عن طريق السوق بواسطة المؤسسات المالية مصرفية أم غير مصرفية.

أ ـ التمويل الداخلي (التمويل الذاتي)

وهو يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الاستخدام، بما

يتضمنه ذلك من وحدة مصادر الادخار ومصادر الاستخدام. وأهم صور هذا التمويل بالنسبة للمشروعات هو **التمويل الذاتي**. واليه تلجأ غالبية المشروعات الخاصة. كما يمكن ايضا للمشروعات العامة ان تتبعه، وإنما يجب ان تتمتع حينئذ باستقلال مالي وميزانية ذاتية. وهذا يعني أن يعود إليها فائض نشاطها الإنتاجي (الارباح بعد تسديد الضرائب والالتزامات الاخرى)، ليصبح من احتياطياتها ويندمج في ميزانياتها التالية، ودون ان يتسرب كليا أو جزئيا، وبأي شكل من الاشكال، الى الدولة او مؤسساتها. ولا يكفي ان يعتبر هذا الفائض من أصولها، بل يجب ان تكون لها الحرية في استخدامه، وبمعنى آخر انه تتمتع المشروعات العامة بارادة مستقلة في اختيار وتنفيذ خطط الاستثمار الخاصة بها.

وتستطيع المشروعات الخاصة أو العامة (اذا توافرت لها الشروط السابقة) ان تعتمد على مواردها الذاتية المتاحة من الاحتياطيات والارباح المتراكمة، وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة، وكذلك على الموارد المتاحة من أرباح واحتياطيات فروعها ومؤسساتها الفنية والمالية، لتجمع موارد ادخارية ذاتية، ثم تستخدم هذه الموارد لتمويل خططها الاستثمارية. وقد تتمثل هذه الاخيرة في الاستثمار بالاستبدال أي احلال الآلات والادوات الفنية الحديثة والتي تحتوي على أحدث التغيرات التكنولوجية[1] محل الأدوات والآلات المستهلكة أي التي انتهى أجلها الوظيفي أو الفني، او الاستثمار عن طريق المحافظة والصيانة[2] وهو عبارة عن انفاق مخصص لتحسين الخدمة وصيانة الآلات والاستبدال الجزئي للآلات المستهلكة مما يؤدي الى رفع الانتاجية، او الاستثمار عن طريق التوسع والتي يتمثل في اضافة آلات ومباني وأدوات جديدة بغرض توسيع الطاقة الانتاجية للمشروع، او الاستثمار التجاري اي الانفاق المخصص لتسويق وتوزيع منتجات المشروع.

والتمويل الذاتي بهذا المفهوم يترتب عليه تغير **التكوين العضوي** لهيكل

---

(١) Know–How

(٢) Maintenance

رأس المال للمشروع. وقد سبق ورأينا ان هذا الاخير يتكون من ثلاث عناصر رئيسية هي:

- ($ك_1$) وتعبر عن مجموع الاصول الطبيعية ذات الاستخدام طويل الاجل كالمباني والمنشآت والآلات التي تمتد أعمارها الوظيفية لفترات طويلة تتجاوز الخطط السنوية للانتاج.

- ($ك_2$) وتعبر عن مجموع الاصول الطبيعية ذات الاستخدام المتوسط او قصير الاجل. وهي تتمثل في الآلات والادوات الفنية التي تستهلك خلال فترات قصيرة نسبيا. ويمكن ان يضاف إليها المواد الاولية (المخزون). وهذه الاخيرة تندمج مباشرة في الناتج وتفقد ذاتيتها.

- ($ك_ن$) وتعبر عن مجموع الأصول النقدية والمالية ذات السيولة المرتفعة والتي يخصصها المشروع لمواجهة النفقات التجارية (اجور عمال ـ نفقات تأمين... الخ)، ويمكن ان يضاف إليها ادخارات المشروع لمواجهة الظروف المستقبلة.

يقابل ذلك ثلاث معدلات يعبر كل منها عن مدى مساهمة كل أصل من الأصول في هيكل رأس المال وهي:

- (أ) ويرمز الى معدل المشاركة للاصول الطبيعية طويلة الأجل ($ك_1$) بالنسبة لمجموع الأصول (ك) في فترة معينة (سنوية الخطة في المشروع) $(\frac{ك_1}{ك})$

- (ب) ويرمز إلى معدل المشاركة للاصول الطبيعية المتوسطة أو قصيرة الأجل ($ك_2$) بالنسبة لمجموع الأصول (ك) في ذات الفترة $(\frac{ك_2}{ك})$

- (ن) ويرمز الى معدل المشاركة للاصول النقدية والمالية ($ك_ن$) بالنسبة لمجموع الأصول (ك) في ذات الفترة $(\frac{ك_ن}{ك})$

وبحيث أن:

$$ا + ب + ن = ١$$

فاذا اراد مشروع ما، توسيع طاقته الانتاجية بأي شكل من أشكال التوظيف الاستثاري السابق الإشارة إليها، معتمدا على موارده الذاتية، فان هذا لا يعني سوى تحول جزء من الأصول النقدية والمالية ($-\Delta$ ك ن). إلى الأصول الطبيعية الأخرى ($+\Delta$ $ك_{١}$، $+\Delta$ $ك_{٢}$).ويترتب على ذلك ان يتغير حجم المساهمة النسبية لكل نوع من أنواع الاصول الطبيعية طويلة الاجل (ات) في الفترة التالية للتمويل عما كان عليه مسبقا (ات + ١ > ات). كما يمكن ان يزيد أيضا معدل المشاركة للاصول المتوسطة أو قصيرة الاجل في نفس الظروف السابقة وبحسب نوعية الاستثار. ولكن في جميع الاحوال سوف نجد أن معدل المشاركة للاصول النقدية والمالية (ن) قد تناقص في الفترة التالية للتمويل الذاتي عما كان عليه في الفترة السابقة للتمويل (ن ت + ١ < ن ت).

ولنفترض أن مشروعا مـا، يتكون رأس ماله في فترة معينة (ت) كالآتي:

$$ك ت = ك_{١} + ك_{٢} + ك ن$$

$$١٠٠٠ = ٤٠٠ + ٢٠٠ + ٤٠٠$$

أي أن:

$$ا ت = \frac{ك_{١}}{ك ت} = ٤ر٠، ب ت = \frac{ك_{٢}}{ك ت} = ٢ر٠، ن ت = \frac{ك ن}{ك ت} = ٤ر٠$$

و: $أ ت + ب ت + ن ت = ١$

فاذا اراد المشروع أن يزيد من طاقته الإنتاجية عن طريق زيادة الآلات والمواد الاولية، واحتاج لاجل ذلك الى ١٥٠ وحدة لشراء الاصول الطبيعية طويلة الاجل ($+\Delta$ $ك_{١}$)، ١٠٠ وحدة لشراء الاصول الطبيعية قصيرة الاجل ($+\Delta$ $ك_{٢}$)، فانه يستطيع عندئذ أن يقترض هذا المبلغ (٢٥٠ وحدة) من أصوله النقدية ($-\Delta$ ك ن). وهكذا يتغير تكوين رأس المال في الفترة التالية ليصبح كالآتي:

$$ك ت + ١ = (ك_{١} + \Delta ك_{١}) + (ك_{٢} + \Delta ك_{٢}) + (ك ن - \Delta ك ن)$$

$$١٠٠٠ = ٥٥٠ + ٣٠٠ + ١٥٠$$

وتتغير بالتالي معدلات المشاركة:

$$\text{ا}_{\text{ت}+١} = \frac{\text{ك}_١ + \Delta\, \text{ك}_١}{\text{ك}_{\text{ت}+١}} = ٠\text{ر}٥٥٠ \text{ ، } \text{ب}_{\text{ت}+١} = \frac{\text{ك}_٢ + \Delta\, \text{ك}_٢}{\text{ك}_{\text{ت}+١}} = ٠\text{ر}٣$$

$$\text{ن}_{\text{ت}+١} = \frac{\text{ك}_\text{ن} - \Delta\, \text{ك}_\text{ن}}{\text{ك}_{\text{ت}+١}} = ٠\text{ر}١٥$$

$$\text{و: } (\text{أ}_{\text{ت}+١}) + (\text{ب}_{\text{ت}+١}) + (\text{ن}_{\text{ت}+١}) = ١$$

ونجاح التمويل الذاتي يرتبط بعديد من الشروط والظروف الداخلية والخارجية، أي التي تتعلق بالمشروع ذاته، أو تتعلق بظروف السوق التمويلية (السوق النقدية وسوق رأس المال). فبالنسبة للظروف الاولى، فان اتمام التمويل الذاتي. يفترض ان يتوافر للمشروع - وفي أي لحظة - الاصول النقدية السائلة. بالشكل وبالقدر اللازمين لتحقيق الإشباع لمتطلباته الاستثمارية. إلا ان هذا بدوره يتوقف على الحجم المادي للمشروع أي طاقته الإنتاجية. كما يتوقف ايضا على اشكاله السوقية (احتكار - شبه احتكار - منافسة). فلا شك ان المشروعات الحدية أو الصغيرة، والتي تعمل في نطاق المنافسة الكاملة، لا تستطيع ان تزيد من انتاجيتها أو أسعارها بالقدر اللازم لزيادة المصدر الاساسي للتمويل الذاتي أي هامش أرباحها. بعكس المشروعات الضخمة التي تستطيع ان تستفيد من مزايا الإنتاج الكبير بما يتضمنه ذلك من توفير في النفقات الإدارية وامتصاص التغيرات التكنولوجية، ومعدل تشغيل مرتفع وقدره على مواجهة نقابات العمال وتحديد الأجور. كما أن أوضاعها الاحتكارية وشبه الاحتكارية في أسواق التوزيع تمنحها القدرة على تسويق منتجاتها بالأسعار التي تحددها. وكلها عوامل تؤدي الى زيادة معدلات الأرباح لهذه المشروعات.

أما بالنسبة للظروف الخارجية، فالتمويل الذاتي يرتبط بطريقة غير مباشرة بالظروف السائدة في السوق النقدية وسوق رأس المال، وبمدى مرونة هذه الأسواق، وقدرتها على تجميع الادخارات، وتقديمها في صور وأسعار مناسبة للتوظيف الاستثماري. ومن الملاحظ وجود ارتباط طردي بين نمو هذه الوسيلة

في التمويل، وبين نقصان الادخارات وعدم توافرها بالقدر اللازم أو على الأقل عدم استعدادها للتوظيف الاستثاري طويل الأجل. والسبب في ذلك يرجع الى ارتفاع معدلات الاستهلاك في البلاد المتقدمة. والى انخفاض مستوى الدخول والرغبة في السيولة في البلاد المتخلفة. بالإضافة الى ارتفاع معدلات التضخم وتناقص القوة الشرائية للنقود، مما يدفع الأفراد الى تحويل اصولهم النقدية الى سلع وخدمات. إلا أن من أهم العوامل التي ترتبط بنمو هذه الوسيلة في التمويل، هو ارتفاع أثمان الاقتراض (سعر الفائدة). وهذا يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاستثار، وبالتالي تمتنع المشروعات عن الاقتراض من الاسواق النقدية وأسواق رأس المال، وخاصة ازاء تزايد خطر الاستثار وعدم التأكد من العائد المتحقق من هذا الاستثار، نتيجة التقلبات التي تحدث في أسعار الاوراق المالية وأسعار السلع والخدمات.

وبالرغم من المخاطر السابقة إلا أن هذه الوسيلة قد انتشرت بصورة متسعة بين المشروعات الامريكية والاوربية، كما توجد محاولات تجريبية لتحقيقها في البلدان الاشتراكية بالنسبة للمشروعات العامة. ولعل انتشارها بين المشروعات الامريكية كان أكبر قدرا بالنسبة للمشروعات الاوروبية. وهذا يرجع الى الاشكال الاحتكارية وشبه الاحتكارية والى الانتاج الكبير وغيرها من المزايا التي تحقق المشروعات الاولى القدرة على زيادة الارباح وتراكمها. في حين أن المشروعات الاوروبية لم تصل بعد الى مرحلة الانتاج الكبير (باستثناء قلة من المشروعات). كما لا يجب أن ننسى أن الاسواق الاوروبية للتمويل، ما زالت منظمة وتحتوي على عديد من المؤسسات المالية القادرة على امداد المشروعات بالمصادر الادخارية اللازمة للاستثار.

فإذا كانت هذه الوسيلة في التمويل تعتمد بصفة أساسية على زيادة أرباح المشروعات وتراكمها، فهل يعني انتشارها زيادة في معدلات الارباح، وهل يعتبر ذلك استثناءاً من تحليل ماركس الخاص بتنازل معدلات الارباح في المشروعات الرأسمالية؟

إن هذا الاستثناء من التحليل الماركسي يرجع في نظرنا الى عدة عوامل أولها أن المشروع لم يصبح وحدة فنية فقط، بل وحدة فنية مالية. ثانيها

ويتمثل في قدرة المشروعات على استيعاب التكنولوجية التي تؤدي الى تحسين مستوى الانتاجية. وثالثها ان الزيادة في الانتاجية قد تجاوزت الزيادة في الاجور. ورابعها أن أرباح المشروعات تعود في غالبيتها الى توفيرات السوق الخارجية[1] أي المرتبطة بتغيرات الاسعار والتمويل والتغيرات النقدية، أكثر مما تعود الى التوفيرات الداخلية[2] أي تلك المرتبطة بالادارة الاقتصادية للمشروع.

وللتمويل الذاتي مزاياه كما أن له عيوبه. وتتبلور ميزته الاساسية في اعتباره المصدر الاول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة. فلا يتحمل المشروع في سبيل زيادة طاقته أية أعباء (فائدة)، ما دامت ادخاراته هي التي تستخدم لتمويل استثماراته. وهذا يؤدي تقريبا الى انعدام الخطر في حالة ما اذا لم يحقق الاستثمار الجديد النتائج المرغوبة منه. وهو يعطي ايضا للمشروع الحرية في اختيار نوعية الاستثمار دون التقيد بشروط الائتمان أو بأسعار الفائدة أو بالضمانات المختلفة التي قد تطلب منه مقابل الحصول على الادخار من المصادر الخارجية. ويجب أن نتذكر أن الاقتراض من الخارج قد أصبح معقدا ومكلفا بسبب تعدد الوسطاء في السوق التمويلية. وقد رأينا سابقا كيف ان الادخارات تمر بعدة مراحل قبل الوصول الى مصادر الاستخدام (أفراد ـ بنوك تجارية ـ بنوك متخصصة ـ مشروعات)، وفي كل مرحلة يضاف الى قيمة القرض ثمن الاقتراض (سعر الفائدة) والنفقات الادارية والتنظيمية. ولعل النتيجة الهامة التي ترتبط مباشرة بالتحليل النقدي تتمثل في أن هذا النوع من التمويل في حدود دائرته المغلقة يحقق التساوي المطلق بين الادخار والاستثمار. فنحن نعلم ان التحليل الكلاسيكي يفترض التساوي المطلق بين الادخار والاستثمار، في حين ان النموذج الكينزي يفترض ان ما يستثمر هو الجزء من الادخار غير المكتنز.

ويمكن أن يوجه الى التمويل الذاتي انتقادات متعددة وخاصة من خلال النظرة الكلية. فهو يمنع من تجميع الادخارات بصفة عامة وعلى مستوى

(١) economies externes

(٢) economies internes

النشاط الاقتصادي ككل، ثم توزيعها بالتالي على مختلف القطاعات والانشطة والمشروعات طبقا لاولويات استثمارية معينة تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية. فالتمويل الذاتي يعني عندئذ تسرب أو حجز الكثير من الادخارات وانحصارها في التوظيف في قطاعات معينة ذات عائد مرتفع (انتاج استهلاكي أوخدمات). وقد توجد على المستوى القومي صناعات أخرى أقل عائدا (أرباحا) أو تحتاج لمدد طويلة لتحقيق أرباح مجزية (الصناعات الثقيلة)، ولكنها أكثر أهمية للنمو الاقتصادي القومي. فعندما يحاول اقتصاد نامي في مرحلة الانطلاق تحقيق نمو متوازن أو عندما يحاول اقتصاد متقدم تنظيم الائتمان والادخار وتوزيع القوة الشرائية المدخرة على الاستثمارات المتعددة بالطريقة التي تتفق مع الأهداف الاقتصادية القومية، يصطدم بموقف المشروعات الكبيرة والتي تستطيع عن طريق هذه الوسيلة في التمويل أن تخرج عن نطاق السياسة النقدية أو الاقتصادية وتمول استثماراتها الذاتية، ودون اعتبار لما قد يسببه ذلك من آثار تضخمية أو ضارة بالاقتصاد القومي. وللتمويل الذاتي آثاره الاجتماعية المعقدة. فنحن نعلم أن زيادة أصول المشروع وبالتالي زيادة القيمة الاسمية أو الحقيقية لأنصبة أصحاب المشروعات مصدرها الأرباح المتراكمة غير الموزعة[١]. ولا شك في أن جانبا كبيرا من هذه الأرباح سببها الحقيقي ارتفاع انتاجية العمل أي تزايد فائض القيمة. ومن المفروض ان يحصل العمال على نصيب من هذه الأرباح مقابل مساهمتهم في الزيادة الناشئة في الأرباح. إلا أنه من الملاحظ أنه يصاحب عدم توزيع الأرباح تجميد للاجور[٢]. فالخلاصة إذن أن هذا التمويل قد يؤدي الى اعادة توزيع الدخل لصالح عوائد الملكية على حساب عوائد العمل (الأجور).

وبالنظر الى المزايا والعيوب. فقد تثار مشكلة استخدام هذه الوسيلة للتمويل في مصر أو العالم العربي، وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات العامة. وفي هذا المجال هناك بعض من المعالم الواضحة التي تسود السوق التمويلية المصرية،

---

(١) André Chineau: Mecanismes et politiques monétaires 1968 P.U.F. p. 179

(٢) Marcel Rudloff: Economie monétaire nationaleet développement Editions-Cujas-Paris p. 384.

من حيث ضيق السوق النقدية ونقص الادخارات، وعدم الرغبة في التوظيف الاستثماري طويل الأجل بالنسبة لسوق رأس المال. وهي عوامل قد تبدو ظاهرياً مشجعة لاستخدام وسيلة التمويل الذاتي بالنسبة للمشروعات. يقابل ذلك غموض تام وتعارض في الظروف فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للمشروعات العامة. فهذه المشروعات متعددة وضئيلة الحجم بالنسبة لنطاقها المادي أي الإنتاجي (صناعة سيارات ـ غزل ونسيج ـ سكر... الخ)، وفي الوقت ذاته تتمتع بسيطرة شبه احتكارية على سوق السلع والخدمات في مصر. وهي عموماً لا تتمتع باستقلال مالي وتحول أغلب ايراداتها الى الدولة أو الى المؤسسات العامة القابضة. واعتمادها على التمويل الحكومي أو المؤسسات العامة يفقدها قدرتها ورغبتها في إبراز الأرباح والخسائر الحقيقية (وليست المحاسبية)، ما دامت تشعر بأن هناك دائماً إمداد مستمر بالقوة الشرائية. ونتيجة لذلك فهي غير قادرة على وضع خطط الاستثمار الخاصة بها.

وفي ظل هذه الظروف، فإن التمويل الذاتي يستلزم إذن ان نبدأ بعملية تجميع للمشروعات الحدية المتماثلة في نطاق المشروع الكبير أو بمعنى آخر في إطار فني وإداري ومالي مستقل، للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. وهو أمر يختلف كثيرا عن نظام المؤسسة العامة القابضة. فهذا النظام الأخير يعبر عن الرغبة في عدم تركيز القرارات مع وجود التدرج والرقابة. في حين ان نظام المشروع الكبير هو نظام اقتصادي لوحدة انتاجية فنية ومالية لغرض إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع في إطار خطة عامة تضع الأهداف وتترك التنفيذ للوحدات الإنتاجية.

وإذا تركنا التمويل الذاتي جانبا، وانتقلنا الى **التمويل الداخلي للافراد أو الحكومة** فهو في مفهومه لا يختلف أيضا عما سبق باعتباره علاقة مباشرة بين موارد نقدية تنشأ وتجمع داخل قطاع معين (الأفراد أو الحكومة) لتستخدم في تكوين رأس مال طبيعي خاص بهذا القطاع. فالأفراد يستخدمون أيضا ادخاراتهم في تكوين رأس مالهم الطبيعي أو في التوظيف الاستثماري الخاص بهم.

ومن الأمثلة على ذلك الاستثمار العقاري الخاص (بناء المساكن). ويمثل

الغالب الأعم في الاستثمارات العقارية في مصر والعالم العربي. وهذا التمويل الاستثماري يعتمد بصفة أساسية على الدخل أو النسبة من الدخل التي تخصص للادخار. وكلما زاد الدخل، زادت الكمية المدخرة والمخصصة للتمويل. وهو يرتبط أيضاً بصعوبات الحصول على المصادر التمويلية من خارج القطاع الفردي وخاصة ارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يجعل الأفراد يفضلون الاعتماد على مواردهم الذاتية والتضحية باحتياجاتهم الاستهلاكية.

أما بالنسبة للحكومة فهي تستطيع ان تلجأ أيضا الى التمويل الداخلي لتكوين رؤوس الأموال الطبيعية المتعلقة بنشاطها الإداري والفني. وهي تعتمد في ذلك على مواردها الخاصة الناشئة عن فائض الميزانية (زيادة الإيرادات عن المصروفات) أو على الضرائب أو دخلها من استهلاكها أو حتى فائض ميزان المدفوعات.

ومن وجهة نظر التحليل النقدي، فالنتيجة النهائية والهامة والتي يمكن استخلاصها من استعراض وسائل التمويل الداخلي، هو أن هذا الاخير بكل صوره، (ذاتي - أفراد - حكومة) لا يتطلب ولا يؤدي الى زيادة كمية النقود أو وسائل الدفع (اصدار جديد من جانب البنك المركزي أو خلق نقود ودائع من جانب البنوك التجارية). فحجم الرصيد النقدي يبقى ثابتا، وغاية الأمر ان يتحول جزء من الأصول النقدية الموجودة بالفعل، الى اصول طبيعية مستحدثة. واذا حدث وزادت وسائل الدفع، فهي زيادة إسمية بسيطة، ناشئة عن زيادة سرعة التداول بسبب استخدام الإدخار النقدي في عمليات البيع والشراء، لأجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتمويل النشاط الاستثماري.

ب - التمويل المباشر

وهو يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر، ودون أي تدخل من أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والإدخارية تحوله الى الوحدات ذات العجز في الموارد، والتي تحتاج لهذه الموارد لاحتياجاتها الاستثمارية. هذا التمويل يتخذ صور متعددة، كما يختلف

باختلاف المقترضين (مشروعات ـ أفراد ـ حكومة).

ولنبدأ أولا بالمشروعات. فهذه الأخيرة تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من المشروعات الأخرى. إلا أنها يمكن ان تخاطب القطاع العريض من المدخرين والذين يرغبون في توظيف أموالهم .دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمشروعات. والصورة هنا تتمثل في تقديم المشروعات لسندات متعددة الأنواع وبقيم إسمية نقدية الى المدخرين ،مقابل أن يقدم الآخرين مدخراتهم النقدية بقدر قيمة هذه السندات الى المشروعات. وتعدد أنواع هذه السندات يعبر عن تعدد الأصول السائلة.وعن طريق هذه السندات المعبرة عن قيمة القرض أو الدين أو القوة الشرائية، يتم تحويل الفائض الإدخاري من الوحدات ذات العجز الى الوحدات ذات الفائض.

والوصف القانوني لهذه السندات يعبر عنه بالقيم المنقولة[1].وهي تتمثل في نوعين أساسيين: السهم والسند. والسهم عبارة عن صك يمثل نصيب صاحبه في ملكية مشروع معين بقدر قيمته الإسمية. صك يعطيه الحق في المشاركة في أرباح النشاط الاقتصادي للمشروع، وكذلك في موجودات المشروع عند تصفيته. وهو يعبر عن معنى المشاركة في عوائد الاستثمار وفي تحمل مخاطره. وبحسب طبيعته فهو يحقق عائداً متغيراً. أي أن صاحبه يحصل على أرباح متغيرة سنوياً تبعاً لنتيجة النشاط الاستثماري. وقد يؤدي هذا النشاط الاستثماري والممول بواسطة هذه الإدخارات الممثلة بأسهم الى ازدهار المشروع مما يترتب عليه زيادة الأرباح الموزعة أو زيادة القيمة الحقيقية للسهم عن قيمته الإسمية. كما قد يفشل هذا النشاط فيترتب على ذلك خسارة مطلقة لصاحب السهم. والسهم هو صك غير قابل للخصم في المؤسسات المصرفية. والسبيل الوحيد للحصول على قيمته يكون بالتنازل عنه بالبيع في بورصة الأوراق المالية وبقيمته الحقيقية (العرض والطلب) دون قيمته الإسمية.

وتتم عملية التمويل الاستثماري بهذه الوسيلة عن طريق الإكتتاب في رأس

---

(١) Valeurs mobiliéres

مال مشروع معين. فيقسم الى أجزاء، وكل جزء يمثل قيمة إسمية نقدية تكون السهم. ويتقدم الأفراد الراغبين في توظيف أموالهم بمدخراتهم للحصول على هذه الأجزاء أو الأسهم. مقابل أن يحصل المشروع على هذه المدخرات، والتي يستخدمها في تأسيس المشروع، بما في ذلك إقامة المنشآت وشراء الآلات وخلافه. وقد يتم الإكتتاب لزيادة رأس مال مشروع قائم بالفعل، حين يرى هذا المشروع أن زيادة طاقته الإنتاجية تستدعي الحصول على الإدخارات اللازمة، عن طريق المشاركة في الحصول على العوائد وفي تحمل المخاطر. وميزة هذا التمويل (سواء بالإنشاء او بالتوسع) تتمثل في أنه لا يحمل المشروع أية أعباء على الاستثمار الجديد (فائدة).

ومع هذا فقد تفضل بعض المشروعات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها عن طريق الإقتراض. فتصدر سندات تحقق لصاحبها عائدا ثابتا بقيمة القرض. ويفضل الأفراد عندئذ هذه الوسيلة لأنها تحقق لهم عائدا ثابتا دون تحمل بالمخاطر الناشئة عن الاستثمار الجديد. وتفضل المشروعات أيضا هذه الوسيلة لما تحققه لها من استقلال في مواجهة دائنيها. وهذه السندات لها أجل معين. ولا تسترد قيمتها الا عند حلول أجلها وبقدر قيمتها الإسمية التقديرية، وبصرف النظر عن التغيرات التي قد تحدث في قيمة النقود.

أما بالنسبة للأفراد فالحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية أو الاستثمارية، عن غير طريق المؤسسات الوسيطة مصرفية أم غير مصرفية، أي التمويل المباشر، تتعدد صوره وأشكاله، فقد تتم قروض مباشرة بين الأفراد بعضهم وبعض، أو بين الأفراد والمشروعات وبمقتضى أوراق تجارية (كمبيالات - سندات... الخ). وهي عبارة عن سندات ممثلة لقروض قصيرة الأجل. يعترف فيها شخص بمديونيته لصالح شخص آخر، ويتعهد فيها بسداد الدين في لحظة معينة مستقبلة. إلا أن أهم صور التمويل المباشر للأفراد في العصر الحديث تتبلور في العلاقات التي تنشأ مباشرة بين المشروعات والأفراد من عملائها. فالكثير من المشروعات الصناعية الضخمة لها مؤسساتها التمويلية الخاصة، والتي وظيفتها الأساسية تتركز في منح العملاء الائتمان والقوة الشرائية اللازمة للحصول على خدمات ومنتجات المشروع. وهذه المؤسسة التمويلية

تستمد مصادرها النقدية من أرباح المشروع الأم، وكذلك من المشروعات الإدخارية الملحقة بالمشروع الرئيسي.

ولنعطي مثالا على ذلك بشركة معينة لإنتاج السيارات، تتكون من شركة صناعية ضخمة لإنتاج السيارات. تتبعها شركة تمويلية لمنح القروض الى عملائها الراغبين في الحصول على منتجاتها بالتقسيط، تتبعها شركة لتجميع الإدخارات عن طريق التأمين على السيارات المباعة. ويعطينا هذا المثل الصورة الشاملة للتكامل الذي يمكن أن يحدث بين القطاعات الفنية والمالية والادخارية لمشروع معين، وبين عملاء هذا المشروع من الأفراد. وهو يفسر الى حد ما كيف ان الطلب على السلع في اسواق البلاد المتقدمة، في ازدياد مستمر، بالرغم من ان إرتفاع الأسعار يتجاوز الزيادة في الدخول. فسهولة الحصول على القوة الشرائية، والتي قد تتجاوز قدرات الدخول الفردية وما يترتب على ذلك من مديونية الأفراد هي السمة المميزة لمجتمعات الاستهلاك.

وقد تلجأ الحكومة أيضا الى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمشروعات التي ليست لها طبيعة مالية مصرفية أوغير مصرفية. وتصدر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال، تستهلك خلال مدد مختلفة، وباسعار فائدة متباينة. وتعتبر أذون الخزانة من أهم السندات الممثلة لقروض قصيرة الأجل. أما السندات طويلة الأجل فهي تتمثل غالبا في قروض المشروعات العامة والمؤسسات المتخصصة المضمونة من الحكومة. ويلاحظ أننا نتكلم هنا عن القروض المصدرة لغرض تجميع الادخار واستغلاله في التمويل الاستثماري. وبذلك فان القروض التي يكون الغرض منها هو مجرد امتصاص القوة الشرائية او الحد من أثار التضخم او بمعنى آخر حجزها عن الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري (اكتناز)، لا ترتبط بموضوع التمويل أو طرقه. وتتوقف مدى استجابة الأفراد والمشروعات واستعدادهم للمساهمة في تمويل القروض ذات الهدف الاستثماري على عدة عوامل من أهمها: مستوى الدخول، ومستوى أسعار الفائدة المقررة عليها، ومدد استهلاكها. وغالبا ما تكون هذه الوسيلة اجبارية كما في الإقتصاد المصري؛ حيث يلزم القانون المشروعات الاقتصادية باستثمار جزء من احتياطياتها في الأوراق الحكومية أو المضمونة

وقد اخترنا في الجدول (٥) عينة احصائية تمثل أنواع القروض العامة طويلة الأجل والمخصصة لأغراض الاستثمار في الاقتصاد المصري. والملاحظ على هذه العينـة ضآلـة حجم القروض المصدرة. كما ان دراسة ميزانيات المؤسسات المصرفية (بنك مركزي وبنوك تجارية)، كافية لأن توضح لنا أن أغلب مصادر تمويل القروض الحكومية تستمد من الجهاز المصرفي. أما مساهمة الأفراد والمشروعات في هذا المجال فتعتبر ضئيلة جدا. وهذا يعني أن هذه الوسيلة في التمويل تحتل أهمية نسبية أقل بالمقارنة بطرق التمويل الأخرى وخاصة التمويل غير المباشر والنتيجة الهامة والتي يمكن استخلاصها من استعراض هذه الوسيلة، انها مثل سابقتها لا تؤدي الى زيادة حجم وسائل الدفع.

جدول (٥)

القروض الحكومية طويلة الأجل والسندات المضمونة من الحكومة
ذات الأغراض الاستثمارية الواضحة (بالمليون جنيه)
« عينة احصائية »

السنة (آخر)	قروض الإنتاج	قروض للتمويل الخارجي	قروض وسندات مضمونة من الحكومة بنك صناعي بنك زراعي	المجموع
١٩٦٥	٢٠٧	١٠٠	٢٨	٣٣٥
١٩٦٦	٢٠٧	١٠٠	٢٨	٣٣٥
١٩٦٧	٢٠٧	١٠٠	٨	٣١٥
١٩٦٨	١٩٢	١٠٠	٨	٣٠٠
١٩٦٩	١٩٢	١٠٠	٨	٣٠٠
١٩٧٠	١٨٢	١٠٠	٥	٢٨٧

المصدر: المجلة الإقتصادية للبنك المركزي - المجلد العاشر - العدد الثالث والرابع - ١٩٧٠.

حـ ـ التمويل غير المباشر

وهو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل أي للتمويل ،عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها (مصرفية أم غير مصرفية). فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض (أفراد ـ ومشروعات)، ثم توزع هذه الادخارات على الوحدات التي تحتاج إليها. فهي تقرض ما تقترض.

فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل. اذ أن الكثير من المصادر الادخارية ترفض التوظيف الاستثاري المباشر نظراً لتفضيلها السيولة ،أو بسبب عدم رغبتها في تحمل المخاطر ،أو نتيجة عدم ثقتها في الاستثارات المقدمة. وعندئذ تقوم هذه المؤسسات المالية بمخاطبتهم بسندات جديدة ذات جاذبية معينة. كأن تقدم لهم خدمات (بوليصة تأمين) أو تشبع رغباتهم في السيولة أو المضاربة (شهادات الاستثار).

من هذه الوسيلة في التمويل، نستطيع ان نستخلص نتيجتين هامتين: **الأولى وتتمثل في قدرة المؤسسات الوسيطة على تحويل الاكتناز الادخاري الى توظيف أدخاري**. أي تتناقص كمية الادخار التي كان مآلها الطبيعي (بسبب انعدام السندات الادخارية المميزة) الاكتناز.

أما الثانية فتتعلق بقدرة بعض المؤسسات المالية الوسيطة (المصرفية) على مضاعفة حجم القوة الشرائية المقدمة للتوظيف الاستثاري، اعتادا على نسبة معينة من الادخارات النقدية، عند قيامها بعمليات التمويل غير المباشر. وهي نتيجة واضحة بالنسبة للبنوك التجارية، والتي تستطيع أن تقدم قروضا تزيد عما لديها من ادخارات عن طريق خلق الائتان. وقد سبق ان تعرضنا لهذه العملية من جانبها الفني، أما الآن فنحن نحاول أن نبرزها من خلال اطار واقعي (طريقة التمويل)، وبنظرة سريعة الى الجدول (٦) يتبين لنا أن حجم القروض الممنوحة سواء لأغراض الاستثار طويل الأجل او لأغراض الاستثار قصير الأجل، من جانب البنوك التجارية المصرية، يتجاوز ما لدى هذه البنوك من ودائع بكافة أنواعها (ودائع جارية ـ ادخارية ـ حكومية .. الخ).

وهذا يعني أن البنوك التجارية قادرة على خلق قوة شرائية في أشكال مختلفة. قوة شرائية صالحة للتوظيف الاستثماري.

جدول (٦)

العلاقة بين مصادر الادخار ومصادر التوظيف (عينة احصائية)

السنة	جملة الودائع	الاستثمارات	القروض قصيرة الأجل والكمبيالات المخصومة	مجموع القروض
١٩٧٤	١٢٤٢ر٢	٧٨ر٨	١٤٠٢ر٧	١٤٨١ر٥
١٩٧٥	١٥٨٢ر٣	٨١ر٢	٢١٤١ر٣	٢٢٢٢ر٥
١٩٧٦	١٩٢٢ر٣	١٦٠ر٢	٢٥٩٩ر٣	٢٧٥٩ر٥
مايو ١٩٧٧	٢٥٤٣ر٧	٢٨٠ر٩	٣٠٥٣ر٣	٢٢٣٤ر٢

المصدر: الميزانية المجمعة للبنوك التجارية ـ البنك الأهلي المصري ـ النشرة الاقتصادية ـ المجلد الحادي والثلاثون ـ العدد الأول ١٩٨٠.

والأمر اكثر وضوحا بالنسبة للبنك المركزي، فهذه المؤسسة المصرفية تستطيع ان تقدم قروضا دون ان تكون لديها أية ادخارات مسبقة من الأفراد أو المشروعات أو الحكومة. وهي تقوم بذلك عن طريق الاصدار الجديد (خلق النقود القانونية). فالحكومة أو المشروعات العامة أو البنوك التجارية والمؤسسات المتخصصة تستطيع أن تلجأ الى البنك المركزي للحصول على ما تحتاج إليه من وسائل الدفع المثلة في النقود القانونية، في مقابل أن تقدم له عديدا من السندات المثلة لمديونيتها (أذون خزانة ـ سكوك حكومية كمبيالات وأوراق تجارية اخرى... الخ). ولكي نعطي مثالا على ذلك يكفي ان نشاهد تطور حجم اذون الخزانة (جدول ٧) وكذلك الاحصاءات الخاصة

بعجز الميزانية (زيادة الانفاق عن الايرادات) (جدول ٨)، لكي نتصور مدى مساهمة البنك المركزي المصري عن طريق الإصدار الجديد في تمويل الانفاق الحكومي والذي لا شك في ان جانباً كبيراً منه مخصص للتمويل قصير الأجل والاستثمار طويل الأجل. هذا بالإضافة الى القروض المباشرة أو القروض المغطاة بأوراق حكومية أو بسندات مضمونة من الحكومة، التي قد تحصل عليها الحكومة من البنك المركزي. وكذلك ما تقدمه البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة (قروض صندوق الودائع والتأمينات) والموارد الخارجية وحصيلة سندات التنمية والتي تساهم بحوالى ٨٥٪ من اجمالي الموارد المدبرة في ميزانية ١٩٧٨.

جدول (٧)

تطور حجم أذون الخزانة (اصدار بنكنوت وعمليات مصرفية)

السنة (آخر)	القيمة
١٩٧٤	٨٣٦ر٢
١٩٧٥	٩٨٠ر١
١٩٧٦	١٠٧٥ر٠
١٩٧٧	١٣٢٦ر٠

المصدر: المجلة الاقتصادية للبنك المركزي - النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي - المجلد الحادي والثلاثون - العدد الأول ١٩٧٨.

جدول (٨)

عجز الميزانية ووسائل تمويل العجز

البيان	١٩٧٧	النسبة الى الاجمالي %	١٩٧٨	النسبة الى الاجمالي %	نسبة التغير %
اجمالي العجز :	١٥٣١ر٦		٢١٤٨ر٨	-	(+) ٤٠ر٣
يطرح منه					
قروض من صندوق الودائع والتأمينات	٥٩٩ر٦	٥١ر٨	٦٨٦ر٣	٣٧ر٨	(+) ١٤ر٤
موارد خارجية	٤٢٤ر٠	٣٧ر٥	٣٦٢ر٤	١٩ر٩	(-) ١٦ر٥
حصيلة سندات التنمية	-	-	٤٩٠ر٠	٢٦ر٩	-
اصدار الصكوك	٨ر٠	٠ر٧	٩٤ر٠	٥ر٢	(+) ١٠٧٥
تأجيل جزء من مستحقات البترول	٦٩ر١	٥ر٩	٦٩ر١	٣ر٨	-
حصيلة طرح أسهم شركات القطاع العام للجمهور	-	-	٥٠ر٠	٢ر٨	-
المسدد من هيئة البترول بعد نقل الالتزام للخزانة	٤٧ر١	٤ر١	-	-	-
مقابل المشاركة في استثمارات القطاع العام	-	-	٤٠ر٠	٢ر٢	-
حصيلة سندات الإسكان	-	-	٢٥ر٠	١ر٤	-
جملة الموارد المدبرة	١١٥٧ر٨	١٠٠ر٠	١٨١٦ر٧	١٠٠ر٠	(+) ٥٦ر٩
العجز النهائي المدبر	٣٧٣ر٨	-	٣٣٢ر٠	-	(-) ١٢ر٦

المصدر : نشرات البنك المركزي المصري والبنك الأهلي

المبحث الثالث

المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة

١ ـ التعريف والهيكل

إن السهولة النسبية في الحصول على القوة الشرائية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي للمشروعات، لا يرجع مصدرها فقط الى القدرة على الاختيار، أو الى تعدد الأشكال المختلفة للأصول السائلة، وانما يعتمد بدرجة كبيرة على الطرق والأفكار الجديدة لنوع هام من المؤسسات يطلق عليها تعبير المؤسسات المالية الوسيطة، والتي يتجاوز نطاقها المفهوم التقليدي للمؤسسات المصرفية. فالبنوك التجارية لم تعد المؤسسات الوحيدة القادرة على اعطاء الوحدات الاقتصادية الراغبة في الاقتراض القوة الشرائية اللازمة للحصول على السلع والخدمات. كما لم تعد المؤسسات الوحيدة القادرة على تنظيم عملية الادخارات. ولا مبالغة اذا قلنا أن هناك مؤسسات اخرى بخلاف البنوك التجارية تستطيع أن تضاعف من حجم وسائل الدفع. ومن أمثلة المؤسسات القادرة على الاطلاع بالوظائف السابقة شركات الاستثمار وشركات التأمين وصناديق الادخار والبنوك المتخصصة. وتعدد الأصول المالية المصدرة وتنوعها وتمتع كل منها بخصائص ذاتية وكذلك بدرجات معينة من السيولة، يعني تعدد وتنوع مواز للمؤسسات المصدرة لهذه الأصول، وجميعها لها القدرة على تجميع الادخارات والقيام بعمليات الاقراض او الاقتراض طويل أو قصير الأجل، والقدرة أيضا على مضاعفة وسائل الدفع.

ولقد لاقت تلك المؤسسات اهتماما وعناية كافيتين في الدراسات النقدية للبلاد المتقدمة. ومارست بالفعل دوراً وظيفيا وحيويا في عملية التمويل. كما أثرت قويا على مشاكل السيولة والادخارات، وتوزيع الاستثمارات، وفنون المحاسبة المالية والقومية والفنون المصرفية بصفة عامة. على العكس من ذلك ما

زالت البلاد المتنامية فقيرة في هذا المجال. في حين أنها أكثر احتياجا لتلك المؤسسات،لأنها ترتبط بتمويل الاستثمار الإنتاجي أكثر من ارتباطها بمشاكل التمويل الجاري. وغريب ـ وليس بعجيب ـ أن تزدهر عمليات تمويل النشاط التجاري على حساب الإدخار أو تنمية الإنتاج المحلي الصناعي أو الزراعي في بلاد تعاني من عجز الطاقة الإنتاجية الداخلية، ونقص السيولة، وزيادة الاستهلاك، وانتشار البطالة. وبالرغم من ذلك فهناك الفائض الاقتصادي الذي يتولد في تلك البلدان من مصادر انتاجية مختلفة (تقليدية أو حديثة)، حيث يتسرب جزء منه الى الخارج ليعود مرة اخرى في شكل قروض، مزيداً من مديونيه الاقتصاد الخارجية، والجزء الباقي يمتصه الاستهلاك المحلي والإنفاق الحكومي غير الرشيد. وبدلا من أن تركز دراسات التنمية والخاصة بالتمويل على السوق الداخلية، وعلى الفائض الذي يمكن تجميعه وتعبئته محلياً، وعلى طريقة استخدامه بطريقة مثلى، وعلى انشاء وتنمية المؤسسات التي تقوم بتجميعه وترشيد استخدامه، نجدها تركز على مشاكل التمويل الخارجي أو الدولي وحركات رؤوس الأموال، والإقتراض من الخارج، بالرغم من ارتفاع أعباء القروض والديون الخارجية، وعجز موازين المدفوعات، والشروط المجحفة المفروضة على الاقراض، والتي لا تتفق دائماً مع المصالح القومية للاقتصاد القومي أو أولويات خطط التنمية.

ومع ذلك فان التطورات البنائية التي صاحبت التنمية الاقتصادية وخاصة تلك المرتبطة بنمو القطاعات، قد أدت الى ظهور مؤسسات متخصصة تمارس نشاطا متزايداً في عملية التمويل. فنشأة بنوك التنمية وصناديق الاستثمار قد ارتبط عمليا بحركة التصنيع. كما أن بنوك القرى والإئتمان الزراعي ازدادت اهميتها وتغيرت أدوارها بتطبيق الإصلاح الزراعي في البلاد المتنامية سواء من ناحيته التنظيمية (تحديد وتوزيع الملكية) أو من ناحيته الانتاجية (الإستصلاح الأفقي والرأسي للاراضي الزراعية). ففي الحالتين حدثت تغيرات بنائية في القطاع الزراعي أدت الى نمو الوحدات الانتاجية الصغيرة،والتي تحتاج الى ان تحاط بائتمان زراعي انتاجي وتسويقي بظروف أو أسعار ميسرة للمحافظة على مستوى الإنتاجية والدخل الأسري

للفلاحين. وبالمثل فإن انشاء البنوك الاجتماعية أصبح أمراً ضرورياً في اطار سياسة الدخل لمساعدة الحرفيين وذوي الدخول المنخفضة، في بلاد تعاني من ضعف الدخل الفردي وارتفاع معدلات التضخم المصاحبة للتنمية الاقتصادية. كما ان انشاء صناديق لتمويل الاسكان يعتبر أمراً حيوياً في بلدان تعاني من نقص المرافق وتدهور خدمات المعيشة والبيئة، في الوقت الذي يحدث فيه تكدس وزيادة في معدلات السكان. وتطور واتساع تطبيق التأمينات الاجتماعية وانتشار نوعيات التأمين الخاص (التأمين على الحياة - الحريق... الخ) ضرورة تتفق مع التقدم الحضاري والثقافي للمجتمعات المتنامية بالإضافة الى كونه وسيلة اجتماعية (خدمات) واقتصادية (تجميع للادخار الإجباري).

والمشكلة أن الكثير من البلاد المتنامية، ادراكا منها بفاعلية تلك المؤسسات قد توسعت فيها، ولكن توسعها بني على التقليد والمحاكاة للمؤسسات المماثلة في البلاد المتقدمة. في حين ان البلاد المتنامية تختلف كثيرا عن البلاد المتقدمة من حيث الهيكل المالي، وحجم الإدخارات المتاحة، ونوعية الفائض وظروف السوق المالية والنقدية، ومتطلبات وأولويات التمويل، ومعايير التكلفة والعائد، وطبيعة وسلوك المتعاملين بالادخار او الاستثمار. وقد شكل ذلك موقفا مغايراً، وبحيث أصبحت تلك المؤسسات عائقا أمام التنمية الاقتصادية، وليس كما ينبغي ان تكون دافعا لهذه التنمية. وعلى سبيل المثال فان بعض الاقتصاديات المتنامية، فتحت المجال أمام بنوك الاعمال وشركات الاستثمار المحلية والاجنبية، ودعمتها بمختلف المعونات المالية والاعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والتشريعات الليبرالية، ولكن طبقا للحسابات الاقتصادية لتلك المؤسسات الخاصة، من حيث معايير الحد الأقصى من الأرباح واختصار فترة إسترداد رأس المال، اتجهت الى تفضيل تمويل المشروعات ذات العائد السريع والمرتفع (الخدمات والمشروعات الاستهلاكية)، ورفعت من تكلفة الاستثمار (سعر الفائدة المعروض). وهو ما لا يتناسب مع ظروف البلاد المتنامية من حيث التناسب بين التكلفة والعائد، وأولويات الاستثمار (المشروعات الانتاجية). وأمامنا ايضا تجربة البنك العقاري المصري، وهو بنك اجنبي الأصل والنشأة، ثم تحول بعد ذلك الى بنك وطني ثم بنك عام (قوانين التأميم)، وبالرغم من تغير هيكله التنظيمي (ملكية الدولة

لرأس المال) ما زال يعمل في إطار معايير الربح النقدي على حساب الربح الاجتماعي (حل مشكلة الاسكان بأقل تكلفة ممكنة). ويتقاضى أسعار فائدة مرتفعة على قروض الاسكان، بالاضافة الى بيروقراطية الادارة. وما زال عالقا في ذهن المستثمر صورته كأداة لنزع الملكية أكثر منه أداة لتنمية الملكية. وهذا لا يساعد على حل مشكلة الاسكان في الاقتصاديات المتنامية، والتي تحتاج الى قروض ميسرة، وعلى آجال كبيرة طويلة لمساعدة الدخول الصغيرة والمبعثرة على الاستثمار في هذا القطاع.

على العكس من ذلك هناك بعض الاقتصاديات المتنامية، والتي وان اقتبست الكثير من أشكال ونوعيات المؤسسات المتخصصة والفنون المصرفية والمالية من الاقتصاديات المتقدمة، إلا أنها طورتها وغيرت من أهدافها وهياكلها ووظائفها، بما يتناسب مع ظروف البيئة المحلية. فالمملكة العربية السعودية مثلا أنشأت صندوق التنمية العقارية للمساهمة في حل مشكلة تمويل الاسكان، عن طريق تشجيع رأس المال الخاص والادخارات الفردية على الاستثمار في القطاع الاسكاني، ويقدم الصندوق قروضاً للإسكان على آجال طويلة (٢٠ سنة) وبلا فوائد تقريبا. وهذا يعني تقديم الائتمان لقطاع إستثماري اجتماعي، بأقل تكلفة ممكنة وعلى مستوى يتناسب مع المستثمر الصغير. وعلى أية حال ليس هناك ما يمنع من تجميع الخصائص المشتركة والاستفادة من الفنون المصرفية والمالية للبلاد المتقدمة، وتطويرها بما يتناسب مع ظروف الاقتصاديات المتنامية.

ولكن ماذا نعني بالمؤسسات المالية والنقدية المتخصصة؟. يمكن تعريفها على أساس أنها وحدات مصرفية أو مالية تقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمشروعات والحكومة أو القطاع العام، وتضعها تحت تصرف نفس هذه الوحدات. اذا إحتاجت لها لغرض التوظيف الاستثماري. وعلى ذلك لا يبرر وجود المؤسسات المتخصصة، إلا في حالة ما اذا كانت هناك بعض من الوحدات الاقتصادية التي نفقاتها الاستهلاكية او الاستثمارية، تكون أقل أو أكثر بالنسبة لدخولها. وتكون الوظيفة الأساسية للمؤسسات المتخصصة حين ذاك أن تضع فائض بعض الوحدات تحت تصرف الوحدات التي تعاني من

العجز. حيث أن النشاط الاقتصادي يرتب فائضاً عند بعض الوحدات، وعجزاً عند وحدات أخرى. وقد رأينا عند دراستنا لطرق التمويل أن المؤسسات ذات العجز يمكن أن تخاطب مباشرة المؤسسات ذات الفائض، وتحصل على احتياجاتها المالية وتشركها في أصولها. وهذه النوعية من الفن المالي التوزيعي تستلزم شروطاً قل أن تتكامل من حيث اتفاق الارادات والمصلحة المشتركة. والتنازل عن السيولة، مقابل عائد مجز وضمانات الاسترداد. ولكن هناك وسيلة أخرى هي وسيلة التمويل غير المباشر أو وسيلة التوفيق بين مصدرين: مصدر السيولة أو الادخار السائل من بعض العناصر، مقابل سندات عديدة متنوعة الدرجة من حيث السيولة وقيمة العائد الذي تضمنه المؤسسة المتخصصة. وهذه السندات متنوعة وتبدأ من مجرد الودائع الادخارية التقليدية، وأذون الخزانة، وسندات وقروض الحكومة والمؤسسات العامة، وحسابات التوفير الجارية، والحسابات الخاصة والاجتماعية، والتأمينات، والتي تصدرها وتستخدمها، الحكومة، والبنك المركزي والمؤسسات التابعة لها، والبنوك التجارية، وصناديق توفير البريد، وصناديق التأمينات،. ويضاف اليها ما تصدره المؤسسات المالية المتخصصة من سندات خاصة، مثل السندات العقارية التي تصدرها البنوك العقارية. والحسابات الجارية والادخارية الزراعية، والسندات والقروض، التي تصدرها البنوك الزراعية والجمعيات التعاونية الريفية. وسندات وقروض الانتاج وشهادات الاستثمار والمشاركة، التي تصدرها بنوك التنمية والبنوك الصناعية وصناديق الاستثمار وبنوك الاعمال. والحسابات الجارية والادخارية بفوائد أو بلا فوائد والسندات والأوراق المالية والإدخار الاجباري، والتي تختص بها البنوك الاجتماعية وصناديق ومؤسسات التأمين الاجتماعي وبنوك الادخار الشعبي. وبوالص التأمين والسندات الممثلة للرهونات والتي تصدرها شركات التأمين وبنوك الرهونات. ثم تستخدم ذات المؤسسات هذا الادخار، وبعد دراسات فنية وتخصصيه في المصدر الثاني: مصدر التوظيف الاستثماري بمختلف أنواعه: إنشاء المشروعات. شراء الأسهم والسندات، المشاركة، خطاب الضمان، تقديم الخبرة الفنية والادارية، الاعانات الفنية.

وهكذا تظهر تلك المؤسسات باعتبارها محور النشاط النقدي والمالي في نظرية التمويل الداخلي. تربط بين قطاعات الادخار وقطاعات الاستثمار. حيث تؤمن للاولى الأصول وللثانية الأموال. فتعمل بذلك على رفع معدلات الادخار عن طريق تعقيم جزء من الاستهلاك. وتوفر للوحدات الانتاجية القدرات الاستثمارية عن طريق ترشيد الانفاق. واذا كان ذلك قد ساهم في تمويل النمو في الاقتصاديات المتقدمة، فهو في غاية الأهمية بالنسبة للبلاد المتخلفة، والتي تواجه ضعف الدخل القومي والفردي وانخفاض حجم الادخار وتبعثرة بين القطاعات بطريقة غير متوازنة، وعجز الطرق التقليدية عن تجميع الادخار وتعبئة الفائض.

٢ ـ أشكال ونوعيات المؤسسات المتخصصة

والمؤسسات المالية المتخصصة تأخذ اشكالا عديدة. وصورتها البسيطة تتمثل في البنوك التجارية عندما تمارس الأقراض طويل الأجل بجانب عمليات الائتمان قصير الأجل. وقد سبق وتكلمنا عن ذلك عند تحديد دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، وعند التعرض لمشكلة التفرقة بين السوق النقدية والسوق المالية. وسوف نركز هنا على تحليل هيكل ووظائف المؤسسات ذات الطبيعة التخصصية، مثل بنوك التنمية، وصناديق التنمية الصناعية، وبنوك الأعمال، وشركات الاستثمار، وشركات التأمين، والبنوك الزراعية، والبنوك الاجتماعية والاسلامية، وبنوك الادخار الشعبي، والوحدات العامة ذات التمويل العيني والدراسات، وكونسورتيوم البنوك (اتحادات البنوك). وسوف نقسم هذه المؤسسات الى مجموعات متماثلة من حيث الهيكل والخصائص والوظائف.

أ ـ بنوك التنمية وصناديق الاستثمار
وصناديق التنمية الصناعية والبنوك الصناعية

أول ما يصادفنا في هذا المجال بنوك التنمية، ويلحق بها صناديق الاستثمار وصناديق التنمية الصناعية. وفائدة هذه الوحدات تعود أساساً الى نهايات الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت الحاجة في البلاد المتقدمة، الى تعويض ما

دمرته الحرب من الجهاز الانتاجي الصناعي. وضرورة تدخل الدولة بصورة إيجابية ومباشرة لتمويل إعادة بناء الجهاز الانتاجي باستخدام الفائض الحكومي ،والأهلي والقروض الخارجية. فنشأت مؤسسات حكومية تتلقى القروض الخارجية (المعونة الامريكية أساساً) والادخار المحلي، وتقوم بالدراسات، وتعطى القروض النقدية والعينية المميزة، وعلى آجال طويلة لرجال الصناعة، وتشرف على إصدار التشريعات الضريبية والحماية الجمركية للصناعات المحلية. وبالمثل فإن بروز مشكلة التخلف الاقتصادي في البلاد المتنامية، وادراكها اهمية التنمية الاقتصادية لقطع حلقة الفقر، قد أدى الى انشاء العديد من بنوك التنمية المحلية. وهذا التطور يفسره الرغبة في عملية التصنيع كأساس استراتيجي للتنمية، والاعتراف بأن الزراعة بمفردها لا يمكن ان تواجه الزيادة في السكان، وضعف الدخل والبطالة المقنعة. بل أن نمو الزراعة ذاتها لا بد وان يعتمد على تطورالصناعة ،والتي يمكنها أن تمد الزراعة بالآلات والطاقة والأسمدة وطرق الري الحديثة والمرافق والخدمات الأساسية (النقل مثلا). والمشكلة الأساسية التي تواجه نمو الصناعات في هذه البلاد تعود أساسا الى ندرة عناصر الانتاج ،وخاصة رؤوس الاموال أو توافرها ولكن بصورة لا تسمح بالاستغلال المباشر. بالاضافة الى انعدام الهيكل الأساسي والمرافق والمواصلات ونقص الخبرة الفنية. وفشل السياسة الليبرالية في تحقيق النمو الصناعي التلقائي. وعزوف رؤوس الاموال الخاصة عن المشاركة في التصنيع. وتفضيل التجارة والخدمات مجالا لنشاطها. ورفض البنوك التجارية المشاركة في تمويل الصناعة، بحجة أن رأس المال الصناعي يحتاج الى آجال طويلة لتحقيق العائد. ومن ثم ظهرت الحاجة الى انشاء بنوك وصناديق للتنمية الصناعية.

تكون من أغراضها تقديم وتوفير الاموال والقروض طويلة الأجل للمشروعات العامة والخاصة، وتعبىء الادخارات، وتوفر الخبرات التكنولوجية وتستورد المعارف الفنية. وتنمي كفاءات المشروعات وادارتها، والدوافع الفردية والجماعية التصنيعية. وتجعلها تتجه نحو الاستثمار الصناعي، سواء كان ذلك استثمار بالانشاء او الاستبدال او الصيانة او التوسع وتطبق التجديدات والاختراعات التكنولوجية. وبذلك تساهم تلك المؤسسات في النمو الصناعي

والذي سوف يقلل من تبعية الاقتصاد للخارج ، ويحقق استقرار ميزان المدفوعات .واستيعاب البطالة ورفع مستوى المعيشة . وبصفة عامة فان بنوك التنمية وصناديق التنمية الصناعية ليست مجرد مؤسسات مالية أو ادخارية ، بل هي مؤسسات تكوين واعداد رأس المال الصناعي بكافة ابعاده ومراحله منذ تكونه كادخار حتى تحوله الى أجهزة وآلات تقوم بالانتاج والتسويق .

وبنوك أو صناديق التنمية تتمتع بهيكل مغاير عن المؤسسات المالية والنقدية الاخرى التقليدية . وأول صور هذا الاختلاف تتعلق بهيكل رأس المال . فعلى خلاف المؤسسات المصرفية أو المالية الاخرى ،يمثل رأس المال أهمية خاصة وكبرى ، باعتباره عنصر مشاركة واستخدام لعمليات هذه الوحدات . بعكس المؤسسات المصرفية والتي ينظر فيها الى رأس المال باعتباره عنصر ضمان أكثر منه عنصر استخدام . وعلى أساس ان تلك المؤسسات تعتمد في تمويل عملياتها على أموال الغير (الودائع أو الأرباح المتحققة من استثمارات ودائعها) . فرأس المال بالنسبة لصناديق وبنوك التنمية ،يعتبر من أهم بنود الخصوم التي تستخدم في التوظيف الاستثماري . وبذلك فإن رأس مال تلك المؤسسات يكون كبير القيمة ،ويمثل نسبة كبيرة من عملياتها على خلاف البنوك التجارية مثلا .

وثاني صور هذا الاختلاف تتعلق بمعايير قياس العائد المالي من التوظيف الاستثماري . فمؤسسات التنمية لا تعمل في إطار المعايير المالية القائمة على أساس « الأرباح النقدية » .ربما كان هذا من أهم أسباب أحجام البنوك التجارية والمؤسسات المالية الخاصة من المساهمة في النشاط التصنيعي . حيث ان حداثة الصناعة في تلك البلاد وعدم قدرتها على المنافسة الاجنبية ، يؤدي الى انخفاض معدلات الأرباح . على العكس من ذلك فإن أهداف ومعايير المؤسسات التنموية تبتعد كثيرا عن النظرة الضيقة لعائد الاستثمار التقليدي « الأرباح النقدية » . بل هي تعمل في اطار معيار كلي . يراعي كافة الآثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعملية تصنيع الاقتصاد المتخلف . حتى ولو لم يؤدي ذلك الى تحقيق الحد الأقصى من الأرباح والعائد الاستثماري المناسب . ما دام ذلك يحقق اهداف اقتصادية اخرى مثل امتصاص البطالة او الاقلال من تبعية الاقتصاد الخارجية . وعلى الأقل يمكن للمؤسسات التنموية ان توفق بين

اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والفاعلية والتي تخضع لمعيار العائد المالي « الربح النقدي »، والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية « الربح الاجتماعي ». وبالطبع فان اختلاف معايير قياس العائد سوف تنعكس على أثمان او تكلفة القروض التي تقدمها المؤسسات التنموية. وهي سوف تكون في غالبيتها أثمان ادارية اكثر منها أثمان اقتصادية. اي محددة من قبل الدولة ومؤسسات التخطيط ومراعيا فيها التيسير والتمييز والمستوى المنخفض، طبقاً لأهداف وأولويات خطط التنمية. وليست خاضعة لقواعد العرض والطلب والأسواق.

وثالث صور الاختلاف تعتبر نتيجة مباشرة للصورتين السابقتين وتتعلق بالاشكال التنظيمية لهذه المؤسسات التنموية، فهذه الأخيرة لا يمكن أن تكون خاصة. حيث ان غالبية أو كل رأس المال يكون بحكم العادة مملوكا للدولة او مؤسساتها (البنك المركزي - هيئات عامة - الخ). وهي تعتمد أساساً على الادخارات العامة من الحكومة والخزانة والبنك المركزي والشركات الانتاجية والمالية العامة. وان كان هذا لا يمنع من مشاركة جزئية في رأس المال من جانب الاتحادات العمالية او الصناعية أو المشروعات الخاصة. ولكن الرقابة والتوجيه تبقى للدولة. وهي تعتمد في أعمالها على الادخارات العامة والخاصة ايضاً. وكذلك الادخار الاختياري والاجباري معا عن طريق السندات أو القروض او الرسوم. وهي تعطي قروضها للمشروعات العامة والخاصة على السواء، ولكن في حدود خطة التنمية الاقتصادية.

والمؤسسات التنموية تعمل من الناحية الادائية في اطار مرحلتين: المرحلة الاولى وتتعلق بتجميع الادخار السائل وتهيئته لكي يتحول الى رأس مال صناعي وهي تعتمد في ذلك على المصادر الآتية:

- رأس المال.
- فائض الخزانة العامة.
- إيرادات الدولة المحولة اليها من مصادر انتاجية (مثل البترول في البلاد العربية البترولية).
- القروض الخارجية والاعانات بكافة أنواعها.
- القروض الداخلية من السندات الاجبارية الادخارية او الاختيارية.

- رسوم مقررة على حصيلة الصادرات (الفائض الزراعي وفائض المواد الأولية).

- مساهمة البنوك التجارية وشركات التأمين.
- ودائع المؤسسات العامة والخاصة التجارية.
- حصيلة بيع الأسهم التي تملكها المؤسسات الصناعية في المشروعات الصناعية.
- حصيلة الأرباح المتحققة لها من المشروعات التي تساهم فيها.
- أية مصادر ادخارية اخرى حكومية أو خاصة.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التوظيف ويتوجه الادخار السائل حين ذاك الى المصادر الآتية:

- قروض طويلة الأجل لانشاء المشروعات الصناعية بفائدة منخفضة مع وجود أو عدم وجود فترة سماح.

- قروض متوسطة أو قصيرة الأجل للاستثمار بالاستبدال أو الاحلال والتوسع.

- خطابات ضمان تسمح لمستحقيها من المشروعات الصناعية بالاقتراض من البنك المركزي او البنوك التجارية او البنوك المتخصصة، لفترات مختلفة وبأسعار فائدة متميزة بضمان الصندوق.

- خطابات ضمان من الصندوق بالنسبة للقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية لاستيراد التكنولوجيا والأجهزة الصناعية من الخارج.

- شراء الأسهم والسندات للمشروعات الصناعية القائمة من البورصات او بطريق مباشر لزيادة سيولة هذه المشروعات وزيادة مقدرتها بالتالي على التمويل الذاتي.

- المساهمة في المشروعات الصناعية عن طريق «نظام المشاركة» حيث تتضافر رؤوس الأموال العامة والخاصة وأحيانا الأجنبية لانشاء عدة مشروعات صناعية متكاملة «مجمعات صناعية». وهذا النظام يجعل المؤسسة شركة قابضة مع عدة رؤوس أموال صناعية متكاملة. وبذلك يتم تنسيق

القرارات وتبادل الخبرات، والتعاون في مجال البحوث، وتبادل عناصر الانتاج، وتصميم الاختراعات، وتنظيم الاستيراد والتصدير باتفاق تام مع سلطات التخطيط أو السياسة الاقتصادية للحكومية. وقد تكون المشاركة وقتية على اساس ان تكون مساهمة الصندوق لفترة معينة، حتى يتمكن المشروع من الانطلاق والمنافسة. ثم يترك بعض ذلك كوحدات مستقلة للمشروعات العامة والخاصة التنفيذية. وقد تكون مستمرة في حالة ما اذا استمر الصندوق أو المؤسسة المشارك الأكبر في رأس المال والادارة طوال حياة المشروع.

- المشاركة العينية والتنظيمية عن طريق ضمان حد أدنى للأرباح. وتقديم دراسات لتكوين المشروعات (دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية)، وتسهيل استيراد السلع الانتاجية والاجهزة، والمشاركة في اعداد التشريعات الجمركية والضريبية والصناعية التي تسهل للمشروعات الصناعية اداء وظائفها، وتقديم الخبرة، واعداد الدراسات التدريبية على مستوى الادارة العليا والتنفيذية، وانشاء المعاهد العلمية والعملية في مجال الصناعة والبحوث.

يبقى أن نتكلم عن البنوك الصناعية وهي الصورة التقليدية والاولى لبنوك التنمية الصناعية بعد تطويرها. وهي بنوك تتخذ الشكل التقليدي من حيث انها تعتمد على مصادرها من رأس المال وودائع رجال الصناعة والسندات التي تصدرها وتساهم فيها البنوك التجارية والبنك المركزي لتمويل انشاء وتجديد الصناعات. وغالبا ما ترتبط عملياتها بالصناعات التقليدية والصغيرة والحرفية. ويعيبها ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها وتتطلب ضمانات كثيرة لاتمام هذه القروض سواء كانت ضمانات عينية أو شخصية. ويمكن القول بأنها مؤسسات مصرفية عادية، ولكنها تتخصص في نوعية معينة من الائتمان هو الائتمان الصناعي والحرفي. وهي تحتاج الى تطوير كبير في هياكلها ووظائفها وأسعار الفائدة التي تمنحها او تتقضاها، لكي تتفق مع الظروف الاقتصادية الجديدة في البلاد المتنامية.

ب - بنوك الائتمان والتنمية الزراعية وبنوك القرى وبنوك التعاون الريفي:

إذا كان النمو الاقتصادي قد ارتبط في غالبية انحاء العالم بالتقدم

الصناعي، إلا أن هذا التقدم يفترض مسبقا اعداد وتجهيز القطاع الزراعي. وعلى أساس أن هذا القطاع الأخير، هو الذي يمد القطاع الصناعي بأدوات التنمية، من فائض رؤوس الأموال والعمالة والقدرة التصديرية والمواد الأولية اللازمة للصناعة والمواد الغذائية. كما أنه سوف يمثل السوق الأولية للقطاع الصناعي. ولذلك فان اقتصاديات التنمية الحديثة لم تعد تقوم على النمو المتوازن أو غير المتوازن بين القطاعين أو تصاغ في عبارات التفضيل بينهم، بقدر ما تقوم على السياسة التكاملية بين القطاعين.

وسواء في مرحلة تجميع الادخار أو مرحلة التوظيف الاستثماري، فان تمويل النمو في القطاع الزراعي، يجب ان يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:

- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للانتاج والدخل والأسعار الزراعية. إذ من الصعب تطبيق مبادىء النظرية الاقتصادية المستخدمة في القطاع الصناعي والتجاري على القطاع الزراعي. فالحياة الزراعية تعتمد على معطيات وظواهر متحركة غير مؤكدة. وتسيطر عليها عناصر خارجة عن ارادة الانسان كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية، مما يؤثر في حجم الانتاج. ولا يمكن ان نحدد حجم المحصول إلا عند تحققه. وبفرض معرفة حجم الانتاج فانه لا يمكن تحديد حجم الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الزراعية. فالاستغلالات الزراعية هي استغلالات صغيرة من حيث الحجم والادارة، وهذا الحجم لا يسمح بتواجد حسابات محاسبية دقيقة ولا يحقق ترشيد الانتاج. أضف الى ذلك أن الفلاح لا يراعي الا العائدات النقدية. ولا يعتمد كثيرا على حساب التكلفة والعائد. ولا يسعى الى تعظيم الأسعار (الحد الأقصى). بل مما يزيد الأمر صعوبة ظاهرة الاستهلاك الذاتي لجزء من المحصول. بالاضافة الى أن الأسعار تتوقف في المدة القصيرة على عرض انتاجي غير منتظم وعلى طلب على السلع الزراعية غير مرن. وبالطبع فان تقلب الانتاج والدخل والاسعار الزراعية يهدد من ناحية السيولة اللازمة لتمويل الانتاج، ويدعم من ناحية أخرى الطبيعة الاحتمالية لسداد القروض.

- تفتيت الملكية وتعدد الاستغلالات الزراعية الصغيرة بالاضافة الى تعدد

الأشكال القانونية للاستغلال، وتنوع علاقات الانتاج الزراعي، والتي تبدأ من مجرد الاستغلال المباشر الى الايجار بالمشاركة ثم الى الايجار النقدي، وبالطبع فان ذلك يثير مشكلة تحديد المستفيد بالائتمان وضمان القروض ونوعيتها.

- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الزراعية وضرورة امتداد الائتمان الزراعي الى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.

- تواجد قطاعات من الائتمان التقليدي والمرابين والتي تعتبر أقرب اجتماعيا الى الفلاح من جهة، وخطورة البيروقراطية المالية للمؤسسات المالية والتعاونية من جهة اخرى.

- تنوع الائتمان الزراعي من ائتمان لتمويل الانتاج والتسويق واصلاح الأراضي وتحسين التربة ومرافق زراعية، والحدائق وتربية الحيوان والصناعات الزراعية.

- ارتباط الائتمان الزراعي بالسوق العالمية للتصدير والأسعار الدولية.

ان احصاء الصعوبات التي تواجه الائتمان الزراعي وضرورة تجاوزها تبرز لنا أهمية التنظيم المالي داخل هذا القطاع، وضرورة تطوير وظائف وهياكل المؤسسات المالية الوسيطة، والتي تدير هذه النوعية الخاصة من الائتمان.

ونبدأ بتحديد مصادر الادخار، وتقابلنا ضآلة دخل الفلاح بالمقارنة بالدخل الصناعي أو التجاري، ونمو الاتجاهات الاستهلاكية داخل القطاع الريفي. فجزء كبير من الدخل الزراعي يستهلك أو يتسرب الى القطاعات الاخرى بفعل طائفة المتنعين[١]. ومع ذلك يمكن تجميع الادخار من الوحدات التنظيمية الريفية مثل الجمعيات التعاونية والشركات الزراعية، بالاضافة الى ادخار كبار وصغار المزارعين، والادخار الاجباري من خلال الرسوم والضرائب

---

(١) وقد سبق وشرحنا ماذا نعني بذلك، ونكرر هنا انهم طائفة من الافراد لا علاقة لهم بالقطاع الزراعي سوى ملكية الارض، ولايمارسون الاستغلال الزراعي ويتبعون غالباً قطاعات التجارة والخدمات أو الصناعة ويحصلون على دخول الملكية الزراعية (الريع) ثم يستخدمون هذه الدخول في تمويل الاستهلاك والاستثمار في القطاعات الاخرى. وبذلك يتسرب جزء من الدخل الزراعي خارج هذا القطاع.

المحلية ،ونظام التأمين على الافراد والممتلكات والحيوانات. ثم يتلو ذلك الموارد الحكومية والاعانات وقروض البنك المركزي والبنوك التجارية وحصيلة بيع الأراضي المستصلحة، وفائض أرباح التعاونيات التسويقية، وفروق الأسعار الزراعية والضرائب الجمركية على الصادرات، وضرائب الحماية الجمركية على الواردات الزراعية.

أما مصادر التوظيف الاستثاري فهي متنوعة. وأهمها ويمثل الصورة التقليدية للائتمان الزراعي القروض قصيرة الأجل لتمويل المحصول منذ الحرث والبذر وحتى ظهور المحصول وتسويقه. وهي قروض تحدد مداها مدد زراعة المحاصيل. وغالبا ما تسدد عن طريق الخصم عند المنبع عند توريد المحصول والحصول على ثمن المحصول من المؤسسات التسويقية التابعة للمؤسسات الائتمانية الزراعية، والأثمان الزراعية هي في واقع الأمر أثمان ادارية أي مقررة من جانب الحكومة، خروجا على قواعد الأسواق (العرض والطلب) بهدف حماية دخول الفلاحين. وإن كان من الضروري أن تتحدد هذه الأثمان باتفاق الحكومة مع ممثلي الفلاحين والجمعيات التعاونية، مراعية في ذلك التغيرات الدولية في الأسعار، والتضخم المحلي، وارتفاع اسعار السلع الصناعية (الأسعار النسبية) والتكلفة الفعلية، والمحافظة على مستوى المعيشة في القطاع الريفي. ويمتد نطاق الائتمان هنا ليغطي ليس فقط الانتاج وانما التسويق ايضا. وأهمية هذا الائتمان ترجع الى وجود مرحلة طويلة بين بدأ الانتاج الزراعي وبين الحصول على الناتج وتسويقه لصالح منتج (الفلاح) ضعيف الدخل قليل المقدرة من الناحية المالية. أما النوع الثاني من الائتمان فهو ائتمان متوسط الأجل ،يمتد من ثلاثة الى خمس سنوات تقريبا، ويخصص لتمويل الحدائق وتربية الماشية والدواجن وخلق مجمعات صناعية زراعية في مجال الألبان والمنتجات الزراعية وادخال الميكنة الزراعية. والنوع الثالث هو ائتمان طويل الأجل من خمسة الى عشرة سنوات او اكثر. ويخصص لاستصلاح الأراضي البور، وتحسن طرق الري والصرف وإقامة المساكن والمرافق. والحقيقة أن هذه النوعية من الائتمان تكاد تنعدم من وظائف المؤسسات التمويلية الزراعية في البلاد المتنامية ،بالرغم من أهميته لتحقيق التنمية الزراعية.وهناك نوع أخير من الائتمان الزراعي

يتمثل في قيام المؤسسات التمويلية الزراعية بتأسيس الشركات الزراعية أو المشاركة في الشركات الزراعية لاستصلاح الأراضي والصناعات الزراعية.

وعند منح الائتمان الزراعي أيا كانت نوعيته - فانه يجب ان يراعى ما يلي:

- القاعدة العامة أن أسعار الفائدة في القطاع الريفي يجب ان تكون منخفضة لأسباب عديدة. من أهمها منافسة القطاعات الربوية التقليدية المتوطنة في الريف. وثانيا لتشجيع الاستغلال الزراعي. وثالثا بالنظر الى ضعف قدرات الفلاح وتقلبات الانتاج والاثمان الزراعية. ورابعا واخيرا ضرورة تخفيض التكلفة الزراعية للحصول على المواد الزراعية الأولية والغذائية بأسعار مناسبة.

- منح الائتمان الزراعي يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية. اذ ان الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة. وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض، خاصة بالنسبة لضمانات الاقراض. ولذا فان الاستغلال الزراعي والحيازة هو المعيار الأمثل لضمان القروض. ويمكن الاستعانة بشهادات الحيازة لامكانية الحصول على الائتمان.

- كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للانتاج الزراعي والحيواني، فانه يجب تأسيس نظام للتأمين الانتاجي والاجتماعي من قبل المؤسسات المالية الزراعية. وهذا النظام يمكن ان يحقق هدفا مزدوجا: من حيث اضافته مصدراً جديداً للادخار من جهة، وتحقيق ضمانات ومساعدة متبادلة ضد المخاطر واحتمال انخفاض الدخل الزراعي من جهة اخرى.

- الائتمان الزراعي يجب أن يمتد الى الصناعات الملحقة بالقطاع الريفي، لأن نمو هذه الصناعات سوف يزيد من دخل القطاع الزراعي، ويحقق فائضا يمكن ان يستخدم لتمويل الانتاج الزراعي ذاته.

- الائتمان الزراعي يجب أيضا أن يشمل قطاعات التجارة والتسويق سواء داخل القطاع الزراعي أو حتى في نطاق القطاعات المدنية التي تسوق فيها المنتجات الزراعية، لما هو معروف من أن معدلات الارباح والسيولة في قطاعات

التجارة تفوق بكثير مثيلاتها في قطاعات الانتاج. ومن ثم تستخدم تلك السيولة في توفير أدوات التمويل للقطاع الزراعي.

وبالنظر الى طبيعة الائتمان الزراعي والشروط والظروف التي يجب مراعاتها ،فان الصورة المثلى لهيكل رأس المال بالنسبة للمؤسسات المالية الزراعية تتمثل في الملكيةالتعاونية. والتي يمكن ان تكون مساهمة مشتركة بين الحكومة والبنوك التجارية والافراد والجمعيات التعاونية الزراعية، وكذلك الشركات الصناعية التي لها مصالح زراعية، من حيث توريد الآلات والمواد الصناعية للقطاع الزراعي، أو استيراد المواد الزراعية والأولية اللازمة لصناعاتها. وهذه النوعية من التنظيم تجمع بين ضمانات الاستثمار والحصول على العائد (التوفيق بين الأرباح الثابتة والمتغيرة وبين الاعتبارات الاجتماعية والمساعدة المتبادلة) .وعليه يجب ان تتخلص تلك المؤسسات من البيروقراطية والتعقيدات الادارية. وان تتمتع فروعها باللامركزية لتكون اكثر كفاءة وسرعة في التمويل، ويمكنها أن تقدر وتبحث الظروف الخاصة لكل نوعية مكانية وكيفية من الاستغلال الزراعي.

حـ - بنوك الاعمال وشركات الاستثمار وشركات التأمين[1]

هذه المجموعة من المؤسسات الماليةالمتخصصة، تقوم هياكلها على اقتصاديات «الأعمال»، من حيث البحث عن أحسن فرص الاستثمار طويلالأجل ،بما في ذلك تحقيق الحد الأقصى للأرباح بأقل تكلفةممكنة .وهي تقوم بتجميع الادخار بوسائل مختلفة من المؤسسات الخاصة والافراد. ولا مانع من مشاركة المشروعات العامة في رؤوس أموالها ووظائفها، ولكن مع الاحتفاظ لها بطابعها المالي والتجاري الخاص .وهي تجمع هذا الادخار من خلال رأس المال والقروض من البنوك التجارية. وتصدر السندات وشهادات الاستثمار وبوالص التأمين بمختلف أنواعها. ثم تستخدم هذه الأموال للمضاربة في بورصات الأوراق المالية على الأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية والأجنبية بقصد تنشيط

---

(١) Business economic

حركة انشاء المشروعات واصدار القروض الانتاجية. كما يمكن ان تمارس الاستثمار مباشرة عن طريق تكوين وانشاء المشروعات مستخدمة في ذلك خبراتها الفنية والاقتصادية، (دراسات الجدوى الإقتصادية والفنية). ويمكنها أيضا ان تطرح جزءا من رأس المال في البورصة للاكتتاب العام. وفي حالات اخرى تعطى قروضا للمشروعات الاستثمارية الجديدة أو القديمة.

والتطور المميز لهذه المؤسسات في الإقتصاد الرأسمالي يتركز في ناحيتين: **التكوين وفن التمويل**. وفيما يتعلق بتكوين هذه المؤسسات فان ذلك يتخذ ثلاثة أشكال، كل منهما له دلالته الخاصة. فأولا يمكن ان تتكون المؤسسة المالية (بنك اعمال أو شركة استثمارية) كنتيجة لجهود جماعي أو فردي من بعض المؤسسات المالية والوحدات العائلية ذات الفائض، والتي تحوز على سيولة كبيرة وترغب في توظيف أموالها في قروض طويلة الأجل للمشروعات الصناعية. وغالبا ما تكون هذه الوحدات المالية متمثلة في التجار وشركات الخدمات. وهذا يعني تحول رأس المال التجاري الى رأس مال صناعي. وثانيا يمكن أن تتكون المؤسسة من خلال اتفاق مجموعة من البنوك التجارية على تخصيص جزء من فائض السوق النقدية لاستخدامه في الاستثمار الصناعي. ويكون ذلك عن طريق تكوين شركات مالية قابضة تتخصص في التمويل الصناعي ودراسة المشروعات. وبالطبع فإن هذا الاتفاق من شأنه توزيع المخاطر وحجم التمويل والمسئولية على عدد كبير من البنوك. ويعتبر هذا نوعية من تحول رأس المال المصرفي الى رأس مال صناعي. وثالثا يمكن ان تتكون المؤسسة من خلال تجمع ومساهمة عدد من الشركات الصناعية الضخمة. حيث تنشأ مؤسسة مالية قابضة تحصل على فوائض الشركات الصناعية، فتتوافر لديها سيولة تسمح لها بتمويل وإنشاء المشروعات الجديدة المكملة للمشروعات الصناعية، كما يمكنها ان تساهم في تمويل توسيع او تجديد الطاقة الانتاجية للمشروعات القديمة. وبذلك تضمن الشركات الصناعية. الضخمة السيطرة التقنية والمالية على قطاعات صناعية معينة. وهذا يعني تكامل بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي.

أما فيما يتعلق بالتجديد في فن التمويل، فمن الملاحظ ان الجزء الاكبر من الائتمان طويل الأجل في الاقتصاد الرأسمالي يقدم بواسطة تلك المؤسسات. إلا

ان طريقة التمويل الحديثة تفضل أسلوب المشاركة حيث تقدم رؤوس الأموال الى الشركات والمشروعات التي في طورالتكوين، مقابل الحصول على جزء من الأسهم. وليس من الضروري ان تحوز تلك المؤسسات على غالبية الأسهم، لكي تسيطر على السلطة الاقتصادية في المشروع. اذ يكفي حيازتهم لنسبة بسيطة من الأسهم تحقق لهم هدفا مزدوجا: تشجيع الآخرين على المشاركة وتقديم الأموال عن طريق الثقة في المؤسسة المالية الأم، وتحقيق السيطرة على المشروع. وهم يختارون تمويل الصناعات الرائدة والاستراتيجية، ويوزعون التمويل على عدد كبير من المساهمين (توزيع المخاطر وتشتيت الأصوات)، مع الاحتفاظ لهم بالقيادة والادارة.

د ـ البنوك الاسلامية والبنوك الاجتماعية[1]

وهي مؤسسات تراعي وتتقيد في وظائفها وأهدافها بقواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية التجارية والمدنية، أو تنحي نحواً إنسانياً في منح الائتمان. والفروق الأساسية بين هذه المؤسسات والمؤسسات التقليدية تتمثل في أن العائد الذي يحصل عليه المدخر أو المودع يكون متغيراً، ويتوقف على نتيجة النشاط الاقتصادي. وبذلك يتحمل المودع «الغرم والغنم». وهي تربط مباشرة بين مصادر الادخار ومصادر الاستثمار، وتمنع الاكتناز وإلا ما تحقق عائد. كما ان دور البنك يتغير ليصبح دور المنظم، وفي بعض الأحيان المشارك عندما يدخل في نطاق المساهمة بأمواله الخاصة المتحققة من رأس ماله (شركة استثمار) أو من أرباحه المتحققة من عملياته التنظيمية وأجور خدماته المصرفية (العمولات).

وهذه النوعية من المؤسسات حلت مشكلة كبرى في النظرية الاقتصادية حول التفرقة بين طبيعة الفائض او الربح الذي تحققه المؤسسات المالية بالمقارنة بالمؤسسات الصناعية[2]. فالمشروعات المالية أو المصرفية تمارس نشاطها وتحقق أرباحها إعتماداً على أموال الغير، سواء كان ذلك من خلال الودائع الحقيقية

---

(١) J.R. Hieks: on liquidity Economic Journal 1962

(٢) حتى يمكن فهم طبيعة عمل هذه المؤسسات الجديدة، نعرض لكم صورة عملية من المشروع

. . . .

المبدئي لبنك اسلامي (اهم البنود الرئيسية) هو بنك فيصل للتعرف على أوجه وطريقة ادارة البنوك الاسلامية من الناحية الواقعية، وكذلك عملياته حتى يمكن المقارنة مع البنوك الأخرى.

مادة (١) تم تأسيس بنك اسلامي لا يتعامل بما حرم الله وخاصة الربا وسعر الفائدة باسم «بنك فيصل الاسلامي المصري»، ويشار اليه فيما بعد باسم البنك.

مادة (٢) مقر المركز الرئيسي للبنك مدينة القاهرة. ويجوز له أن ينشىء فروعا أو توكيلات بجمهورية مصر العربية وغيرها.

مادة (٣) الغرض من البنك القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمران وله على وجه الخصوص مباشرة العمليات التالية:

١) فتح حسابات الودائع النقدية الجارية.

٢) فتح الاعتمادات.

٣) قبول الودائع واستثمارها مع أموال البنك في كل ما تجيزه الشريعة الاسلامية من معاملات.

٤) حفظ الأمانات في الخزائن الخاصة.

٥) تقديم خطابات الضمان.

٦) تقديم وقبول التأمينات الشخصية والعينية بما في ذلك الرهون.

٧) القيام بعمليات الصرف الأجنبي.

٨) اصدار الشيكات.

٩) قبول الصكوك (كأسهم الشركات والكمبيالات وغيرها من الاوراق التجارية) لحفظها وتحصيل الحقوق المترتبة عليها لحساب أصحابها ودفع وتحصيل الشيكات وأوامر وأذونات الصرف ما لم تكن متضمنة فوائد ربوية أو محظور شرعي.

١٠) القيام بعمليات التخزين للبضائع المقدمة من العملاء ضمانا لقروضهم وكافة عمليات التخزين الأخرى.

١١) اصدار الأسهم لحساب المؤسسات والشركات ومعاونتها في عمليات الاكتتاب عند تأسيسها أو زيادة رؤوس أموالها.

١٢) القيام بأعمال أمناء الاستثمار.

١٣) أية أعمال مصرفية أخرى لا تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية.

١٤) تمثيل المصارف والمؤسسات التي تمارس أغراضا مماثلة.

١٥) استئجار وشراء الأراضي وتأسيس وشراء المباني والممتلكات لمباشرة أوجه نشاطه في حدود أغراضه.

١٦) الاستثمارات المختلفة في كل ما تجيزه الشريعة الاسلامية من معاملات بما لا يحلل حراما ولا يحرم حلالا.

ب) يجوز للبنك أن يكون له مصلحة مباشرة كمساهم أو شريك أو مالك أو بأي صفة أخرى في أي مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي أو عقاري.

ج) كما يجوز أن تكون له مصلحة أو يشترك بأي وجه مع غيره من الشركات أو المؤسسات التي تزاول أعمالا مماثلة لأعماله أو تعاونه على تحقيق أغراضه في مصر أو في الخارج، وله كذلك أن يؤسس مثل هذه الشركات أو المؤسسات أو يشتريها أو يلحقها به. وتكون لها جميع الضمانات والاعفاءات والمزايا التي للبنك.

د) للبنك القيام بجميع الاعمال والعمليات والتصرفات اللازمة لتحقيق الاغراض المشار اليها في هذه المادة، بشرط أن لا تشوبها أية حرمة شرعية من ربا أو خلافه.

مادة (٤) يجوز للبنك قبول الهبات والتبرعات من الأفراد والهيئات بغرض انفاقها فيما يحقق أهداف البنك وفي الخدمات الاجتماعية والمساعدات ويكون قبولها بقرار من مجلس الادارة.

مادة (٥) يجوز للبنك تقديم المشورة في الشئون المالية والاقتصادية حول تجربته الاسلامية الى الجهات الرسمية في البلاد الاسلامية وغيرها التي تطلب منه ذلك.

عمليات البنك

مادة (٩) يقبل البنك الودائع من الحكومات والبنوك والهيئات والافراد من الداخل والخارج على احدى الصور الآتية:

أ ـ ودائع الادخار.

ب ـ ودائع الاستثمار.

جـ ـ الودائع الاخرى والحسابات الجارية.

مادة (١٠) يقبل البنك وديعة الادخار من أي شخص يتقدم على النموذج المعد لفتح حساب التوفير والذي يضعه مجلس الادارة كما يضع نموذج دفتر التوفير الذي يسلم لصاحب الوديعة وللمودع بعد ختمه بخاتم البنك وتوقيعه بتوقيعين معتمدين من المخولين في الادارة ويثبت بالدفتر اهم شروط التعامل وتبين فيه عمليات الايداع والسحب.

مادة (١١) يكون حق استرداد المبالغ المودعة بالتوفير للمودع او لمن يحدده بالاسم في استمارة فتح الحساب او لمن ينوب عنه شرعا.

ويشترط تقديم الدفتر عند الايداع والسحب لاثبات هذه العمليات به.

مادة (١٢) لاصحاب الحسابات والودائع الحق في الاقتراض من البنك قرضا حسنا وفق شروط الاقراض التي يقررها مجلس الادارة ويكون لهم اولوية الانتفاع بالخدمات والمساعدات المالية والادبية التي يقدمها البنك.

. . . .

مادة (١٣) يكون للبنك صفة الوساطة والوكالة القانونية والشرعية الكاملة عن مجموع المودعين عموما في استثمار ودائعهم مع مراعاة احكام المواد التالية وتحقق درجة من السيولة النقدية يقررها مجلس الادارة لمواجهة الالتزامات الجارية للبنك ومنها السحب من حسابات التوفير ومن الحسابات الجارية التي لغير اجل.

مادة (١٤) يكون الحد الادنى للوديعة في حساب الاستثمار مبلغ مائتي دولار او ما يعادلها بالعملات الحرة او بالجنيه المصري بالنسبة لمن لهم الحق في الايداع بالجنيه المصري ولمجلس الادارة بحسب الاحوال رفع وخفض هذا الحد سنويا.

مادة (١٥) يكون ايداع وديعة الاستثمار لمدة سنة على الاقل.

ويتكون وعاء الودائع العام الذي يجوز للمصرف استثماره من:

ا - ودائع الاستثمار.

ب - ما يرى البنك اضافته من ودائع الادخار وودائع الحسابات الجارية وتحت الطلب

مادة (١٦) يكون استثمار الودائع بواسطة البنك ووكالته عن مجموع المودعين وله كافة الصلاحيات في تحديد اوجه الاستثمار واختياره وشروطه.

ويكون الاستثمار عن طريق المضاربة وغيرها من وجوه المشاركة الجائزة شرعا.

مادة (١٧) لا يجوز استرداد المبالغ المودعة بقصد الاستثمار الا بموجب اخطار سابق للبنك ممن له حق الاسترداد او من ينوب عنه شرعا قبل نهاية مدة الايداع بشهر على الاقل، فاذا لم يتلق البنك الاخطار سالف الذكر في الميعاد المحدد اعتبرت الوديعة الاستثمارية مجددة تلقائيا لمدة اخرى وهكذا..

ويجوز لادارة البنك في ظروف استثنائية تقدرها وبناء على مبررات قوية ان تسمح لصاحب الوديعة باسترداد ما لا يزيد عن نصفها نقدا خلال السنة المالية.

مادة (١٨) يستحق المودعون في حساب الاستثمار نصيبا من أرباح الاستثمار بحسب قدر الوديعة ومدتها كما يتحملون نصيبهم من الخسائر.

اما ما يستعمله البنك من أموال الودائع الاخرى فلا يصيبها شيء من الخسارة.

مادة (١٩) يقبل البنك الهبات والتبرعات والاعانات التي يتقدم بها الافراد والهيئات ويجوز لهؤلاء ان يشترطوا تخصيص هباتهم لغرض معين مع مراعاة حكم المادة ٣ من عقد التأسيس..

. . . .

ويكون لهذه الانواع من الاموال حساب مستقل ويراعي ضبطها وتوجيهها للغرض الذي خصصت له.

ويلحق بميزانية البنك بيان مستقل عنها وعن بنود انفاقها والرصيد المتبقى منها.

توظيف الودائع واستخدامات الموارد

مادة (٢٠) يجوز للبنك ان يمنح قروضا للافراد والهيئات والمؤسسات والاشخاص الاعتبارية كما يجوز له ان يمنح قروضا تخصص لتنفيذ مشروعات ذات نفع عام يحددها البنك.

مادة (٢١) يضع مجلس الادارة القواعد الكفيلة للحصول على الضمانات لسداد الاموال التي يقرضها البنك كما يضع الترتيبات التي تكفل التأكد من ان مبالغ القروض والتسهيلات التي يقدمها لا تستخدم الا في الاغراض التي قدمت من اجلها.

مادة (٢٢) يجوز للبنك ان يستثمر جانبا من امواله أو ما لديه من ودائع في استثمارات مباشرة يشرف عليها بنفسه او استثمارات غير مباشرة.

ويجوز ان ينشيء مؤسسات استثمارية يقوم بتمويلها تتولى نيابة عنه ولحسابه وتحت اشرافه انشاء وادارة مشروعات استثمارية. وتكون لها جميع الضمانات والاعفاءات والمزايا التي للبنك.

مادة (٢٣) على البنك ان يتأكد من سلامة المشروعات الاستثمارية التي يشرف عليها بنفسه والتي يشارك فيها بجزء من ماله والتي يشارك فيها بودائع المودعين بمختلف انواعها (بوصفه وسيطا ووكيلا عنهم) وكذا المشروعات التي يعين اصحابها والقائمين عليها بقروض حسنة.

وللبنك الحق في التفتيش والرقابة الفعلية على المشروعات التي يمولها. ويجب ان يكون رد اصل المال وأرباحه بالعملة التي قدمت بها أو باحدى العملات القابلة للتحويل التي يحددها مجلس الادارة وفقا للشروط والاوضاع التي يتم الاتفاق عليها.

مادة (٢٤) يشترط في العقود التي يبرمها البنك مع الغير للمشاركة في الاستثمار أو المعاونة فيه الا يرد فيها ما يخالف حكم المادة الثالثة من عقد التأسيس وان لا يكون المشروع موضوع التعاقد او التعامل او التصرف متضمنا لخدمات او اعمال تحرمها الشريعة الاسلامية.

(النقدية) او الودائع الافتراضية. أما رأس مالها فهو لا يمثل إلا قيمة بسيطة. وهو مجرد ضمانة لمباشرة عملياتها. ومن ثم فان ارباحها لا تعتبر نتاج رأس المال بقدر ما هي « فائض قيمة مالي ». وحتى اذا تعرضت هذه الودائع لخطورة ما (مثل الاستثمار مثلا)، فإما ان يتدخل البنك المركزي بالسيولة، او يتحمل اصحاب الودائع خطر التوظيف غير المناسب. وكل ذلك مقابل عائد ثابت لا يقارن بشيء بالنسبة للأرباح الطائلة التي تحققها المؤسسات المالية والمصرفية من عملياتها الاستثمارية. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال قراءة ميزانيات المؤسسات المصرفية مثلا. أما المشروعات الصناعية فهي تعتمد أساساً على رؤوس اموالها في تحقيق عملياتها، والربح الذي يتحقق يمثل الفارق بين الايرادات والنفقات. حيث تدخل في الأخيرة الاستهلاكات الحقيقية لرأس المال. ويتحمل أصحاب المشروع مخاطر الإنتاج والتسوق. فالربح المتحقق يمثل بحق عائد « رأس المال الصناعي ».

فتحول المؤسسة المالية الى « نظام المشاركة » يعيد الأموال الى نصابها. يعود العائد لأصحابه (الودائع). ويحصل البنك على أرباحه مقابل التنظيم والإدارة الاقتصادية للاموال المودعة. وبشرط الا تخفي العمولات المتحققة للبنك فوائد ربوية تحت أي وصف آخر. ومن الملاحظ ان هذا الاسلوب سوف يزيد من حجم الإدخارات وخاصة الصغيرة. على أساس أن العائد المتحقق من نظام المشاركة غالبا ما يفوق سعر الفائدة، طالما تجاوزت الكفاية الحدية لرأس المال سعر الفائدة النقدي. وهو معيار تقدير القيمة الاقتصادية لفرص التوظيف الاستثماري. والمشكلة ان نظام المشاركة وان كان يحقق مزايا لأصحاب الودائع الادخارية، فإن له بعض الأوجه السلبية بالنسبة للمقترض. حيث ان ذلك يعني بالنسبة له، ليس مجرد سداد لقيمة القرض مضافا إليها سعر الفائدة، وإنما مشاركة مستمرة في الأرباح مدى حياة المشروع. وقد يفضل المشروع المقترض تسديد قيمة القرض ودفع الفوائد والتمتع بعد ذلك بحرية الإدارة واستقلال الملكية. ولكي يتغلب على هذه الصعوبة طبق نظام المشاركة الدائم بالنسبة لإنشاء « المشروعات الجديدة ». أما بالنسبة للمشروعات القائمة والتي تسعى للاقتراض لزيادة طاقتها الانتاجية او لتحقيق الاستثمار بالاحلال فيطبق

بالنسبة لها نظام « المشاركة المؤقتة » .وهي المشاركة التي ترتبط بفترة استرداد رأس المال المقترض بالإضافة الى الارباح المتحققة خلال هذه الفترة . وبذلك تنتهي مشكلة التناقض من مصالح المدخرين ومصالح المستثمرين عندما يكون هناك انفصال بين المصدرين.

ومن ناحية التوظيف فإن المؤسسات المالية الاجتماعية تخاطب نفس القطاعات السابقة. فتمنح قروضا بفوائد منخفضة أو بدون فوائد للحرفيين وصغار المستهلكين وتدعم البيع بالتقسيط. وتشارك في الاستثمار الاساسي كخدمات المرافق والتعليم والمشروعات الانتاجية الصغيرة. ويمكن ان توظف جزءاً من أموالها في الاوراق المالية الحكومية وأذون الخزانة والإسكان الاجتماعي. وفي جميع الأحوال لا بد أن تعتمد لتلك المؤسسات في تأدية اعمالها على الودائع والإعانات الحكومية وودائع الهيئات العامة وبعض الرسوم المقررة على الخدمات الاجتماعية والودائع المقدمة من الافراد . وان تتمتع بهيكل عام أو تعاوني يتفق مع أهدافها الاجتماعية الخاصة المتميزة .

هـ ـ البنوك العقارية وصناديق الاسكان

وهي مجموعة من المؤسسات المالية والتي تواجه قطاعاً متميزاً وحيوياً هو قطاع الإسكان والمرافق. وهذا القطاع يحتاج الى توافر اموال كبيرة ومستعدة للتوظيف لآجال طويلة وبأسعار مناسبة تقابل طول مدة القرض ، والمخاطر التي يتعرض لها الإدخار بفعل التضخم من جهة ،وبشرط ألا تكون مرتفعة حتى لا تزيد تكلفة الإسكان ،ويحدث خلل في الأسعار والدخول النسبية للأفراد من جهة اخرى.

والإدخارات الاسكانية تجد مصادرها الأساسية في رأس المال والودائع والأموال الحكومية وحصيلة بيع الأراضي الحكومية والضرائب والرسوم المخصصة لهذا القطاع ، بجانب السندات التي تخاطب الإدخار الفردي ، وجمعيات الإسكان وفائض الجهاز المصرفي التقليدي (البنوك التجارية) . أما بالنسبة للتوظيف فيفرق هنا بين الإسكان الاجتماعي والمخصص لبناء مساكن للأفراد والعائلات ويلحق به الإسكان التعاوني ، وهذه النوعية من الإسكان

يجب أن تحصل على قروض لمدد طويلة وبأسعار فائدة منخفضة، نظراً للطبيعة الاجتماعية لهذه النوعية من التوظيف الإستثماري. على أن يعوض انخفاض العائد النوعية الثانية من الإسكان. والثاني ويتعلق بالاسكان التجاري والصناعي والمخصص للمتاجر والفنادق وغيرها، وهذه يمكن أن تفرض عليها أسعار فائدة مرتفعة يعوضها الأرباح المرتفعة، التي تحققها تلك المؤسسات. وتكون لمدة قصيرة أو متوسطة نسبياً لتوفير السيولة النوعية الأولى.

ولا يجب ان تقتصر وظيفة البنوك العقارية على التمويل، بل يجب أن يمتد نشاطها الى مجالات الدراسات الفنية والاقتصادية، وتكوين الشركات العقارية للإسكان، وتقسيم الاراضي وبيعها بعد مدها بالمرافق، وتمويل مشروعات إنشاء المساكن الجاهزة. كما يمكن ان تساهم في تكوين اتحادات تعاونية للجمعيات التعاونية للاسكان. وعلى هذا فإن هيكل هذه المؤسسات يجب ان يتمتع بالهيكل العام أو التعاوني مع ابتعاده عن البيروقراطية او اتباعه اسلوب اللامركزية والانتشار من الناحية المكانية. كما يجب عليه إتباع اسلوب تمييزي في منح القروض من حيث الأولوية (الاسكان الشعبي) أو أسعار الفائدة أو تقصير مدة الإجراءات.

ي - كونسورتيوم البنوك(١)

هذا النوع من التمويل يعبر عن تركز مصرفي جديد، يتمثل في تضافر جهود مجموعة من البنوك المستقلة لتخصيص بعض من مواردها لتمويل مشترك. فهو تركز في التوظيف وليس تركزاً في رأس المال. ومن أمثلة ذلك المجموعات المصرفية لتمويل عمليات محدودة (بترول، قنوات، كبارى وجسور، مجمعات بترو كيماوية، ومجمعات حديد وصلب وغيرها). وهي عمليات مرتبطة بمناطق جغرافية (بنوك أمريكا اللاتينية والبنوك العربية والافريقية والاوروبية وصناديق التنمية للبلاد العربية البترولية).

فهذه العمليات التخصصية قد نمت بسرعة. واصبحت ظاهرة مشتركة في

---

(١) Consortium banks

سوق المصارف الدولية. وهناك أسباب عديدة وراء هذا النوع من التمويل المشترك. فبعض المشروعات تحتاج الى موارد نقدية ضخمة يعجز عنها بنك بمفرده. كما ان السوق النقدية والمالية، قد تعجز في بلد معين عن تمويل بعض المشروعات، بسبب تعارضها مع أهداف السياسة النقدية في هذا البلد، وخاصة عندما ترتفع أسعار الفائدة او تعطى السياسة الاقتصادية الأولوية في التمويل لبعض المشروعات الاخرى.

وبالطبع فإن هذا التمويل المشترك سوف يؤدي الى تعدد مصادر السيولة وتوزيع المخاطر والارباح، وترتيب تنقلات في حركة الودائع والقروض بين البنوك، وتعميق التضامن المصرفي وزيادة الضغوط على السياسات والاسواق النقدية الوطنية. فهذا النوع من التخصص يمثل نوعية جديدة من الاحتكار المصرفي. إحتكار توظيفي يتعدى نطاق سوق نقدية معينة ويتجاوز السياسات النقدية المحلية. ولقد قابل هذه النوعية الاحتكارية الجديدة، إتساع نطاق عمليات تجميع الادخارات وعمليات الاقراض والتوظيف. وبدت الحاجة واضحة ليس فقط الى الإدخارات الوطنية، وإنما ايضا الى الادخارات الخارجية ذات المصادر الجغرافية المختلفة. ومن خلال تلك العمليات تحقق المصارف المشتركة في التمويل فوائد جمة نتيجة اختلاف تكلفة التمويل، وتفاوت أسعار الفائدة، واختلاف اثمان عناصر الانتاج، وفروق أسعار العملات وتقلبات أسعار الصرف. وكلما ارتفعت معدلات التضخم، كلما زادت الحاجة الى التمويل المشترك .وتجميع اكبر قدر ممكن من الموارد النقدية.

ولا شك ان البنوك المشتركة في العمليات التمويلية التخصصية تستطيع ان تدعم بعضها البعض عن طريق الودائع المتبادلة. ويمكنها ان تتجاوز سياسة البنك المركزي حول تحديد حجم السيولة وأسعار الفائدة. ويمكنها ان تؤثر إيجابيا أو سلبيا في سياسة تثبيت الاسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وتوجيه الموارد الادخارية الى قطاعات استثمارية معينة. كما يمكنها ايضا ان توفر مصادر تمويل للمشروعات الضخمة داخل نطاق السوق المحلية، تعجز عن توفيرها السوق المحلية، وتغير من تكلفة الاستثمار، وتمول تكاليف نقل التكنولوجيا الحديثة.

٣ ـ المؤسسات المالية الوسيطة من الناحية الوظيفية والميكانيزم ـ تحليل ونقد نظرية جيرلي وشو

هناك اذن نظرية جديدة تسعى الى تحليل النشاط التمويلي من خلال تصرفات المؤسسات المالية الوسيطة بمعناها الشامل (مصرفية وغير مصرفية). وهي نظرية تقترب من نتائج تقرير رادكليف وغيرها من النتائج الاستقرائية. وتحاول ان تجمع بين نظرية النقود ونظرية البنوك ونظرية المؤسسات المالية في اطار نظرية شاملة للتمويل والسيولة[١].

والنظرية مؤسسة على مجموعة من الافكار البسيطة. فهناك حاجة المستهلكين والمشروعات الى الموارد النقدية اللازمة لتمويل الاحتياجات الجارية والمستقبلة. ومن الطبيعي ان تلجأ الوحدات الاقتصادية المختلفة الى مواردها الذاتية المستمدة من دخولها لتحقيق هذا الغرض. ومن هذا فان جانبا كبيرا من هذه الموارد يحتاج الحصول عليها الى الاقتراض من الخارج. عندئذ تحدث المواجهة في الأسواق بين المقرضين والمقترضين، بين الوحدات ذات الفائض في الموارد والتي لها القدرة على التمويل والوحدات ذات العجز في الموارد وتحتاج الى هذا التمويل. وتتم المعاملات عن طريق اصدار سندات (كمبيالات ـ سندات استهلاك... الخ) بواسطة المقترضين وتباع مباشرة للمقرضين. ويطلق على هذه السندات تعبير السندات الأولية.

الا ان تطور الاقتصاد الحقيقي قد لازمه دائما تطور مالي. حيث ظهرت مؤسسات مالية وسيطة تشتري من المقترضين هذه السندات الأولية وتصبح من اصولها. وهي تعتمد في ذلك على الادخارات التي تقوم بتجميعها وتصدر سندات ممثلة لهذه الادخارات. وتسمى هذه السندات أو بمعنى آخر هذه الأصول بالنسبة لاصحابها سندات غير مباشرة. وتحل هذه السندات محل السندات الأولية في المحفظة المالية للمقرضين. وهكذا تتحول المواجهة المباشرة

---

(١) أنظر:

J. G. Gurley and E. S. Shaw: Money in the theory of Finance, Brookings Institution – Washington – U.S.A. – 1960. p. 571.

بين المقرضين والمقترضين. الى مواجهة غير مباشرة، من خلال سوقين سوق نقدية وتتعلق بوسائل الدفع، وسوق للسندات غير المباشرة وغير النقدية وتتعلق بالودائع لاجل والودائع الادخارية.

فالوظيفة الأساسية للوسطاء الماليين (بما في ذلك المؤسسات المصرفية) هي السماح لراغبي الاقراض بالاحتفاظ بطريقة غير مباشرة بالسندات الأولية، وانما بصورة أكثر جاذبية وبعائد منتظم وبعيد عن أخطار الاستثمار والاستغلال الحقيقي. وبصورة عامة فهي تحقق الفصل بين التوظيف النقدي والتوظيف الحقيقي. بل انه من خلال هذه الوظيفة، واعتمادا على رصيد احتياطي من الادخار، تستطيع بعض المؤسسات المالية (خلاف المؤسسات المصرفية)، ان تحقق الخلق المضاعف للقوة الشرائية (زيادة التزاماتها). هذه القوة الشرائية الجديدة تمثلها مجموعة من الاصول المالية التي يمكن ان تعتبر بديلا كاملا عن النقود، وبالتالي فهي تقبل في التداول وفي تسوية الديون. وزيادة هذه الاصول من شأنه الاقلال من الطلب على النقود وامتصاص السيولة النقدية. بالإضافة الى ما تحققه من زيادة التوظيف الاستثماري.

واذا كان تحليل جيرلي وشو تكمن اهميته في تحديده للدور الذي يمكن ان تقوم به المؤسسات المالية والوسيطة، وخاصة غير المصرفية في النشاط التمويلي فان النتائج التي يمكن الخروج منها في هذا المجال تتبلور في الثلاثة الآتية:

ـ المؤسسات المالية الوسيطة تمارس تأثيرا عاما وفعالا على الأموال المقدمة للاقراض والأموال المطلوبة للاقتراض، وسواء تم ذلك في مرحلة تجميع الادخارات او مرحلة التوظيف.

ـ المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية؛ تستطيع تماما، مثل مثيلاتها المصرفية ان تخلق قوة شرائية مضاعفة.

ـ هذه المؤسسات تمارس أيضا تأثيرا جديا على السيولة العامة للاقتصاد نتيجة تعدد وتنوع الأصول السائلة التي تصورها.

ولنناقش النتائج السابقة على ضوء العلاقات الوثيقة بين المؤسسات المالية

المتخصصة والمؤسسات المصرفية ازاء مشكلة التمويل. والنتيجة الأولى المستخلصة من تحليل جيرلي وشو ـ كما رأينا ـ تتعلق بالتأثير الذي تمارسه هذه المؤسسات على مصادر الادخار في مرحلة التجميع، وعلى توزيعه في مرحلة التوظيف. فبالنسبة للوسطاء الماليين يعتبر الادخار هو المصدر الأساسي لعملياتها لأجل خلق القوة الشرائية للتمويل. وما دام الأصل مشتركا، فيجب اذن ان نزيل التفرقة بين المصادر النقدية (نقود قانونية وودائع) والمصادر الادخارية (الودائع الادخارية ولأجل وكافة السندات الاخرى المماثلة). فالايداع الجاري او الإيداع الادخاري يعني أن هناك زيادة على الانفاق في لحظة معينة. وعند هذه المرحلة من تجميع الادخار يمكن ان يحدث التوافق بين المؤسسات المصرفية والمؤسسات المتخصصة. والسبب في ذلك يرجع الى ان المؤسسات الاولى بعملياتها المستمرة في خلق النقود (النقود القانونية ونقود الودائع)، تؤدي الى زيادة الايداعات في المؤسسات الثانية. وهذه الأخيرة تجد سيولتها قد ارتفعت أي أن قدرتها التمويلية قد زادت مما يجعلها تتوسع في اصدار السندات المالية بغرض توظيف الادخارات المتراكمة.

ولنتصور العملية منذ بدايتها عندما تقوم البنوك التجارية والبنك المركزي بخلق نقود الودائع او النقود القانونية المخصصة للتمويل. فهذه الكمية الإضافية من النقود لا تتجه مباشرة الى الوحدات ذات العجز في الموارد والتي ترغب في التمويل. وانما تتجه الى الوحدات ذات الفائض والتي لها القدرة على التمويل، وهي بدورها توجهها الى المؤسسات المالية المتخصصة سواء في شكل ايداعات ادخارية أو شراء سندات أو اذون خزانه. ومن الممكن عملا ان تنتقل هذه الكمية الإضافية من النقود مباشرة من البنك المركزي والبنوك التجارية الى المؤسسات المتخصصة عن طريق القروض التي تمنحها المؤسسات الاولى للمؤسسات الاخيرة. ونتيجة لهذا فان المؤسسات المالية المتخصصة تجد ان سيولتها ارتفعت، فتتوسع في منح القوة الشرائية للوحدات التي ترغب في التمويل. وهكذا فان الخلق النقدي من جانب القطاع المصرفي ـ في الواقع ـ هو الذي يزيد من حجم الوسائل اللازمة للتمويل. وما يفعله الادخار حين ذاك يقتصر على متابعة هذا الاتجاه:

ولكن عند الانتقال الى مرحلة التوظيف قد ينقلب التوافق بين المصادر الادخارية والمصادر النقدية الى تعارض. فالمفروض - كما رأينا سابقا - ان النقود المخلوقة لغرض التمويل، ستذهب ان عاجلا أو آجلا الى الوحدات ذات العجز في الموارد (المشروعات) لأجل تمويل احتياجاتها الاستثمارية. وهي في مسيرتها هذه تتجه اولا الى الوحدات ذات الفائض والتي لها القدرة على التمويل (الأفراد مثلا)، والأخيرة تستخدمها في اشباع رغبتها في الايداع لدى المؤسسات المالية الوسيطة. ولكن ليس هناك ما يضمن ان تتفق رغبات هؤلاء منذ البداية. فقد تتعارض الرغبات المحتملة بين عرض النقود بالنسبة للوحدات ذات القدرة على التمويل، والطلب عليها من الوحدات التي تحتاج الى التمويل. فلو فرض ان القطاع المصرفي قد خلق كثيرا من النقود التي تذهب في شكل ايداعات لدى المؤسسات المتخصصة. وكان القطاع غير المصرفي لا يتمتع بمرونة هيكلية تتيح له زيادة الاصول المالية لمواجهة هذه الزيادات في الاصول النقدية السائلة. فهذا يعني انعدام فرص التوظيف الجديدة، فلا يمكن من جهة تحويل الكمية الاضافية من النقود المدخرة الى اصول مالية جديدة. كما لا يمكن من جهة اخرى التخلص من هذه الزيادات النقدية. وتكون النتيجة هي زيادة في الطلب على الاصول المالية لا تقابلها زيادة في العرض لهذه الاصول. والخلاصة تتمثل في ارتفاع اسعار هذه الاصول والسندات. أو تحقيق ما يسمى بالاستثمار عن طريق المضاربة على القيمة النقدية، **فكأن القطاع المصرفي هو الذي يحدد القيمة الاسمية لعرض النقود في حين ان القطاع غير المصرفي يحدد القيمة الحقيقية لها**[1] وليس من المستبعد ازاء الاختناقات المتعلقة بحجم الأصول المالية وفرص التوظيف، أن يتحول جزءاً كبيرا من الادخارات الى سلع وخدمات (استهلاكية أو انتاجية او عقارية)، مما يؤدي الى ارتفاع سريع في الاسعار المطلقة (النقدية)، وخاصة عندما تنعدم مرونة الجهاز الانتاجي، ولا يستطيع ان يزيد من إنتاج وعرض السلع والخدمات المتبادلة، وهو ما ينطبق تماما في الحالة الأخيرة على الاقتصاديات المتخلفة.

أما النتيجة الثانية فهي تتعلق بقدرة المؤسسات المالية الوسيطة على

(١) André Chaineau: Mecanismes et politique monétaires P. U. F., 1968 – p. 179.

مضاعفة القوة الشرائية، ولا جدال في هذه الحقيقة بالنسبة للمؤسسات المصرفية .فقد رأينا كيف تستطيع البنوك التجارية بمجرد تلقى ودائع جديدة من مضاعفة الإئتمان (ك). فيكفي ان يتلقى القطاع المصرفي ١٠٠ وحدة نقدية كوديعة اضافية (Δ و = ١٠٠)، وان تحتفظ البنوك بـ ١٠٪ كرصيد احتياطي لمواجهة طلبات السحب المحتملة، لكي تتمكن مجموع البنوك التجارية بعد عدة عمليات داخلية متعددة ومستمرة من ان تخلق قوة شرائية في حدود ١٠٠٠ وحدة نقدية. اي ان:

حجم الائتمان = Δ و × ك

حجم الائتمان = ١٠٠ × ١٠

والأمر يختلف بالنسبة للمؤسسات المالية غير المصرفية. فهي ايضا تتلقى ودائع ادخارية تزيد من سيولتها وتمنحها القدرة على التمويل. وهي تستطيع ان تضاعف القوة الشرائية التي تمنحها للمشروعات اعتمادا على ما عندها من رصيد نقدي. وهيعملية لا تعتمد على العلاقات الداخلية بين المؤسسات المتخصصة، وانما تتوقف على مجموعة من العوامل الخارجية المرتبطة بوظائفها التمويلية. فعندما تتلقى هذه المؤسسات ودائع ادخارية اضافية، فانها تزيد من مقدرتها على التمويل والاقراض الاستثماري. وزيادة الاستثمار معناها زيادة الناتج او الدخل القومي عن طريق ما يسمى بمضاعف الاستثمار (م ث). وهو ـ كما سنرى ـ يحدد لنا مقدار الزيادة في الناتج او الدخل القومي نتيجة زيادة الانفاق الاستثماري بكمية معينة.

فاذا تلقت المؤسسات المتخصصة مصادر نقدية في صورة ودائع ادخارية اضافية. ثم قامت باستغلال هذه المصادر في التمويل الاستثماري (Δو). بعد تجنيب نسبة معينة من هذه الودائع في صورة رصيد كاحتياطي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة، فان هذا الانفاق الاستثماري الجديد سوف يؤدي الى زيادة الدخل القومي (Δل) بمقدار قيمة مضاعف الاستثمار (م ث). ولما كان هذا الدخل الكلي الجديد سيعود إلى الافراد كل بقدر مساهمته في النشاط الإنتاجي، فمن الطبيعي ان يخصص الافراد نسبة معينة (أ) من هذه الدخول الموزعة للايداع الادخاري. وبالطبع ستحاول المؤسسات المالية المتخصصة

استغلال هذا الجزء الجديد «أ. Δ ل» في تمويل عمليات استثمارية جديدة (بعد خصم الكمية المقررة للاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات السحب). والاستثمار الجديد سوف يزيد بالتالي من حجم الدخل، وسيتحول جزء من الدخل الى ادخار يستخدم لتمويل الاستثمار. وهكذا تستمر العمليات لعدة مرات، وتضاعف في النهاية القوة الشرائية المقدمة للتمويل، ويمكن ان نعبر عن هذه العمليات بالمعادلات البسيطة الآتية:

Δل ت + ١ = Δ وت × م ث

أ١(Δ ل ت + ١) = Δ وت + ١

Δ ل ت + ٢ = Δ وت + ١ × م ث

أ٢ (Δ ل ت + ٢) = Δ وت + ٢

Δل ت + ٣ = Δ وت + ٢ × م ث

أ٣ (Δ ل ت + ٣) = Δ وت + ٣

-- --

-- --

Δل ت + ن = Δ وت + (ن - ١) × م ث

أن (Δل ت + ن) = Δ و ت + ن

وكمثال عددي لهذه العمليات نفترض ان المؤسسات المتخصصة قد تلقت ١٠٠ وحدة نقدية كايداع ادخاري جديد. فان كان يجب عليها ان تحتفظ برصيد نقدي احتياطي لمواجهة السحب يقدر بنسبة ١٠٪ من قيمة الودائع، فسوف يتبقى لها مع ذلك ٩٠ وحدة «تستطيع أن تقدمها للاستثمار (Δ و = ٩٠) وبفرض أن مضاعف الاستثمار يعادل ٣(م ث = ٣)،» فان الزيادة في الدخل نتيجة هذا الاتفاق الاستثماري في الجديد سوف نقدر كالآتي:

حجم الزيادة في الدخل في الفترة الاولى = كمية الاتفاق الإستثماري × مضاعف الاستثمار.

٣ × ٩٠ = ٢٧٠

وعندما يزيد الدخل بمقدار ٢٧٠ وحدة نقدية، فسوف يزيد بالتالي الايداع الادخاري، ولنفرض ان هذا الايداع يقدر بنسبة ١٠٪ من الزيادة في الدخل (أ = $\frac{١}{١٠}$)، عندئذ سوف تقدر كمية الودائع الجديدة بـ ٢٧ وحدة نقدية (أ. (∆ ل) = $\frac{١}{١٠}$ × ٢٧٠). واذا جنب من هذا المبلغ ١٠٪ للاحتياطي النقدي (٢ر٧) فالباقي ويقدر بـ ٣ر٢٤ وحدة نقدية (٢٧ ـ ٢ر٧) هو الذي سوف يخصص للاقراض الاستثماري، ويستطيع بالتالي ان نحدد حجم الزيادة المحتملة في الدخل نتيجة هذا الانفاق في الفترة التالية كالآتي:

حجم الزيادة في الدخل في الفترة التالية = كمية الانفاق الاستثماري × مضاعف الاستثمار.

٣ × ٣ر٢٤ = ٩ر٧٣

وهكذا تتوالى العمليات التي من خلالها يزداد النشاط الاقتصادي الحقيقي. وتخلق وتضاعف القوة الشرائية وليدة هذا النشاط. ولا شك في أن الزيادة في وسائل الدفع الناشئة عن مضاعف الاستثمار والنشاط الحقيقي ستكون أقل حجماً، وتحتاج الى مدد طويلة بالمقارنة، بتلك الناشئة عن مضاعف الائتمان والنشاط النقدي. ولكنها اكثر تعبيراً عن حقيقة النمو في الاقتصاد، كما أنها لا تؤدي الى خلق أي تقلبات في الموازنات بين حجم سائل الدفع، وبين حجم السلع والخدمات وبمعنى آخر فهي تحقق ثبات الأسعار المطلقة (النقدية).

والفروق واضحة بين قدرات القطاع المصرفي في خلق الائتمان او الاصدار النقدي، وقدرات القطاع غير المصرفي في خلق القوة الشرائية. فالقطاع الأول يستطيع بطريقة مباشرة ومستمرة وفي خلال مدد قصيرة ان يضاعف من حجم وسائل الدفع. كما ان له القدرة على تنقيد ديونه. بعكس القطاع المتخصص الذي لا يستطيع ان يقرض الا ما لديه بالفعل. ومضاعفة القوة الشرائية أو أدوات الدفع يتم خارج نطاقه ومن خلال العمليات الحقيقية للانتاج. وخطورة الخلق الائتماني المصرفي تتمثل في أنه يرتبط فقط بالنشاط النقدي، وقد لا يراعي ظروف النشاط الانتاجي الحقيقي، وهو في غالب الأحوال يعتبر خلقا

مسبقا[1] أما الخلق الناشيء عن النشاط الاستثماري الحقيقي فهو يعتبر خلقاً لاحقا[2]، باعتباره وليد الزيادة في الانتاج. ومع هذا فهناك علاقات وثيقة بين زيادة الاستثمار والدخل وبين خلق الائتمان. اذ ان نسبة كبيرة من الدخول الموزعة تذهب في شكل ايداعات جارية في البنوك التجارية. وهذه الأخيرة تجد ان سيولتها قد ارتفعت فتتوسع في خلق الائتمان. فهناك اذن ارتباط بين مضاعفة القوة الشرائية بواسطة القطاعات الحقيقية، ومضاعفة النقود بواسطة القطاع المصرفي.

تبقى اذن **النتيجة الثالثة والمتعلقة بتأثير الوسطاء الماليين على السيولة العامة**. فتعدد هؤلاء الوسطاء شرط أساسي لتعدد الأصول السائلة. كما ان انقسامهم الى طائفتين أساسيتين: مؤسسات مصرفية ومؤسسات متخصصة يعني تفاوت سيولة الأصول المصدرة. فالمؤسسات المصرفية تعتبر مصادرها ذات سيولة مرتفعة، أما المؤسسات المتخصصة فتتمتع أصولها المالية بسيولة أقل. الا ان التحليل النقدي في مجال دراسته للسيولة العامة للاقتصاد. يجب ان يأخذ في الحسبان ليس فقط تعدد أشكال السندات النقدية والمالية أو تمتعها بدرجات متفاوتة من السيولة، وانما ايضا دراسة العلاقات بين المصادر الادخارية والمصادر النقدية لمحاولة تفهم تيار الانفاق الكلي، وخاصة امكانيات التحول المستمر من الأصول المالية الى الأصول النقدية والعكس، وتأثير ذلك على الاقتصاد القومي. فمن الملاحظ مثلا ان التحول من أصول ذات سيولة أقل (مصادر ادخارية أو اوراق مالية) الى أصول ذات سيولة مرتفعة (نقود) قد يترتب عليه آثارا تضخمية، كما ان العكس قد يعقم من هذه الآثار. ومن ثم فلا يمكن اعتبار المصادر الادخارية والمالية بديلا كاملا للنقود. فالنقود تمثل السيولة الفعلية في حين ان الأصول المالية والنقدية تعبر عن امكانية التحول والتغيير لهذه السيولة وتحويلها الى سيولة احتياطية.

وبعد أن تعرضنا لهذه النتائج هل يمكن الآن ان نراجعها تجريبيا على ضوء الواقع الإقتصادي المصري؟. وبمعنى آخر ما هي طبيعة العلاقات بين المؤسسات

---

(١) ex – ante

(٢) ex – poste

المصرفية والمؤسسات المتخصصة؟ .**وهل تستطيع العلاقات بين المصادر النقدية والمصادر الادخارية من خلال مشكلة السيولة العامة ان تساهم بدور ما في حل مشكلة التمويل في الاقتصادالمصري؟** .لعله مما يساعدنا على تقييم جوانب المشكلة ان نبدأ بالقاء نظرة شاملة على هيكل المؤسسات المالية الوسيطة مصرفية او متخصصة قبل تحديد طبيعة العلاقات بينهم. ولهذا الغرض انشأنا الجدول (٩) حيث ان قراءته تعطينا بعض الأوصاف المحددة، وأهمها ان المؤسسات المالية الوسيطة تنقسم الى ثلاثة مجموعات أساسية: المجموعة الأولى وترمز الى القطاع المصرفي والذي يتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية. وهذا القطاع يكاد يسيطر سيطرة شبه تامة ليس فقط على المصادر النقدية (نقود قانونية ونقود ودائع) وانما أيضاً على المصادر الادخارية (الودائع الادخارية والودائع لأجل وغيرها من السندات الادخارية). أما المجموعة الثانية فترمز الى قطاع المؤسسات المتخصصة (البنوك المتخصصة) .وهو يتكون أساساً من بنك صناعي وحيد، وبنك زراعي يتولى مشاكل التمويل في هذا القطاع وبنك عقاري ويرتبط بعلاقات وثيقة مع القطاع المصرفي[١] . أما المجموعة الثالثة فهي ترمز الى قطاع تجميع الادخارات سواء الاختيارية منها والمتمثلة في عمليات شركات التأمين وبنوك الادخار وصناديق التوفير للبريد، أو الإجبارية منها ،والمتمثلة في صناديق التأمين والمعاشات. وجميعها لا ترتبط بعلاقات وثيقة مع القطاع المصرفي.

فاذا ركزنا تحليلنا على علاقات المؤسسات المصرفية بالمؤسسات المتخصصة، فاننا نستطيع ان نستخلص بعض النتائج الهامة على ضوء المبادىء النظرية السابقة:

١ ـ والنتيجة الاولى وهي نتيجة كمية تتعلق بما هو ملاحظ من قدرة

(١) وقد تم تعديل هذا الهيكل أخيراً عن طريق الادماج، مع الحفاظ على الوظائف الأساسية. وقد حول البنك الزراعي الى مجموعة بنوك تسليف تنتشر في المحافظات وتخضع جميعها لمؤسسة مالية قابضة هي المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني، وأدمج بنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري. ثم ألغيت أخيراً المؤسسة المصرية العامة للإئتمان. وهكذا يمر التنظيم بمرحلة التجربة والخطأ.

المؤسسات المالية الوسيطة بمعناها المتسع (تشمل البنوك التجارية) على تجميع الودائع الادخارية وتزايد نسبتها عام بعد عام. وأهمية ذلك في توفير السيولة الادخارية لمواجهة التوظيف الاستثماري (انظر جدول ١٠).

جدول (٩)

المؤسسات المالية		مصادر نقدية	مصادر ادخارية
المؤسسات المصرفية	البنك المركزي البنوك التجارية	نقود قانونية نقود ودائع	ودائع ادخارية
المؤسسات المتخصصة	البنك الصناعي البنك الزراعي البنك العقاري البنوك المتخصصة الأخرى	حسابات حكومية ودائع جمعيات تعاونية ودائع اخرى	سندات وأذونات قروض من البنوك التجارية والبنك المركزي
مؤسسات اخرى	صناديق التأمين والمعاشات شركات التأمين بنوك الادخار الشعبي صندوق توفير البريد	- - - شيكات بريدية	أقساط المعاش والتأمين بوالص التأمين سندات ـ تجميعات ادخارية بسيطة ودائع ادخارية ولأجل

جدول (١٠)

تطور الودائع الادخارية في مصر

عينة احصائية

آخر عام	البنوك التجارية	شهادات الاستثمار	توفير البريد	شركات التأمين	الاجمالي العام	تعداد السكان	نصيب الفرد سنويا
١٩٧٢	٧٢٣ر١	١٥٤ر٦	٨٩ر١	١٠ر٨	٩٧٨ر٤	٣٤ر٨	٢٨ر١
١٩٧٣	٨٣٢ر٣	١٩٢ر٦	١٠٠ر٨	٧ر٨	١١٣٣ر٥	٣٥ر٦	٣١ر٨
١٩٧٤	١٠٥٤ر٨	١٣٦ر٣	١١٩ر٢	٨ر٩	١٣١٩ر٢	٣٨ر٠	٣٤ر٧
١٩٧٥	١٢٨٤ر٧	١٨٦ر٥	١٣٦ر٠	١٠ر٢	١٦١٧ر٤	٣٨ر٢	٤٢ر٣
١٩٧٦	١٤٦٠ر٤	٣٤٤ر٩	١٥٤ر٠	١١ر٥	١٩٧٠ر٨	٣٨ر٣	٥١ر٤

المصادر : البنك الأهلي المصري ـ النشرة الاقتصادية . المجلد الحادي والثلاثون العدد الأول ١٩٧٨ .

ـ لا يدخل فيها الادخار الاجباري وخاصة مصادر صناديق التأمين والمعاشات .

٢ ـ والنتيجة الثانية تتمثل في علاقة التبعية المطلقة للمؤسسات المتخصصة قبل المؤسسات المصرفية، بحكم اعتماد المصادر الإدخارية لهذه المؤسسات المتخصصة على الموارد النقدية للمؤسسات الأخيرة، فيما يتعلق بالحصول على الموارد اللازمة لتأمين نشاطها. فأغلب مواردها مكونة من الأموال الممنوحة لها من البنك المركزي والبنوك التجارية في شكل قروض مباشرة أو نتيجة شراء المؤسسات المصرفية بعض من سنداتها[١]. وهذا الاتجاه يتأكد عاماً بعد عام، في الوقت الذي نجد فيه أن البنوك المتخصصة لا تحوز الا كميات تافهة من الودائع، وغالبيتها تتركز في البنك الزراعي وتتمثل في ايداعات الحكومة وودائع الجمعيات الزراعية. كما توجد كمية تافهة من الودائع في حوزة القطاع العقاري، في حين أن هذا النوع من التمويل يكاد ينعدم بالنسبة للبنك الصناعي، وهذا ما يستفاد مباشرة من مقارنة الجانب المتعلق بمرحلة تجميع الموارد النقدية بتطور الودائع (أنظر الاحصاءات السابقة حول الجهاز المصرفي المصري). بل ومن الملاحظ أن القروض المباشرة تمثل أكثر من ٩٠٪ من مساهمة البنوك التجارية والبنك المركزي في الائتمان المقدم للبنوك المتخصصة، بالمقارنة بقيمة السندات المشتراة من جانبهم. فاذا كان وضع الوسيط المالي في دائرة التمويل طبقاً للتحليل النظري السابق يتم كالآتي:

ايداعات أفراد ← وسيط مالي متخصص ← استخدام استثماري ←

. . . .

فقد تحول في الاقتصاد العملي وأصبح كالآتي:

ايداعات أفراد ← بنك تجاري ← وسيط مالي متخصص ←

استخدام استثماري.

هذا الاتجاه يتأكد عاماً بعد عام في الوقت الذي نجد فيه ان البنوك المتخصصة لا تحوز الا كميات تافهة من الودائع، وغالبيتها تتركز في البنك

(١) José C. Sanchiz: Money and banking in the united arab republic p. 318-1 M.F. Staff Paper vol XII- N. 2. July 1965.

الزراعي وتتمثل في ايداعات الحكومة وودائع الجمعيات التعاونية الزراعية.

كما توجد كمية تافهة من الودائع في حوزة القطاع التجاري، في حين أن هذا النوع من التمويل يكاد ينعدم بالنسبة للبنك الصناعي، وهذا ما يستفاد مباشرة من قراءة الجانب المتعلق بمرحلة تجميع الموارد النقدية من الجدول (١١) ومقارنته بتطور الودائع في الجدول (١٢). بل ومن الملاحظ أن القروض المباشرة تمثل أكثر من ٩٠٪ من مساهمة البنوك التجارية والبنك المركزي، بالمقارنة بقيمة السندات المشتراة من جانبهم. وهكذا يتغير وضع الوسيط المالي المتخصص في دائرة التمويل عما صوره لنا التحليل النظري السابق.

جدول (١١)

العلاقات بين المصادر النقدية والمصادر الادخارية بالنسبة للمؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية (بالمليون جنيه)

السنوات	مرحلة تجميع الموارد بالنسبة للقطاع المتخصص(١)			مرحلة توظيف الموارد للقطاع المتخصص(٢)
	البنك المركزي	البنوك التجارية	المجموع	الائتمان المقدم للقطاع الخاص (المشروعات)
١٩٧٤	٥ر٣	١٩٥ر٨	٢٠١ر١	١٥٤ر٤
١٩٧٥	٥ر٢	٢٠٦ر٧	٢١١ر٩	١٣٧ر٤
١٩٧٦	٥ر١	١٧٤ر٣	١٧٩ر٤	١٣٨ر٢
نوفمبر ١٩٧٧	١٨ر٦	٩٣ر٦	١٠٢ر٢	١٨٣ر٤

(١) وتمثل بالائتمان المقدم من جانب البنك المركزي والبنوك التجارية الى البنوك المتخصصة أو مطلوبات القطاع المصرفي من القطاع المتخصص.

(٢) وهو الائتمان المقدم للمشروعات الخاصة باعتبار ان هذه البنوك سواء في مجال الزراعة أو الصناعة تتعامل بصفة أساسية مع القطاع الخاص والجمعيات التعاونية. وقد اعتمدنا في عمل هذا الجدول على البيانات الواردة في احصاءات صندوق النقد الدولي - ونشرات البنك المركزي والبنك الاهلي.

٣ـ أما النتيجة الثالثة فهي تتعلق بما هو مشاهد من نقصان فرص التوظيف الاستثاري من الموارد المتاحة، وهو ما يستفاد من الجانب الخاص بمرحلة توظيف الموارد بالنسبة للقطاع المتخصص. فالمؤسسات المتخصصة قد ساهمت الى حد ما في تقديم تسهيلات ائتانية قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل. وعلى سبيل المثال فالبنك الزراعي يقدم قروضا قصيرة الأجل الى التعاونيات والفلاحين لمدة ١٤ شهرا لشراء الحبوب والأسمدة، وكذلك قروضا لمدد تصل الى ثلاثة عشرة سنة لميكنة الزراعة، وقروضا لمدة عشرون عاما لتمويل استصلاح الأراضي. ونفس الأمر بالنسبة للقطاع العقاري الذي تتراوح مدة قروضه من سنة الى اكثر من عشر سنوات. كما يساهم البنك الصناعي بقروض وتسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل للحرفيين والصناعات الصغيرة.

جدول (١٢)

حجم الودائع وتطورها في القطاع المتخصص

السنة	البنك الصناعي ـ البنك الزراعي ـ البنوك العقارية		
	حسابات حكومة	ودائع جمعيات تعاونية	ودائع خاصة في البنوك العقارية
١٩٧٤	٢٣ر١	٢٧ر٨	
١٩٧٥	٢٣ر٢	٢٩ر٤	
١٩٧٦	٢٧ر٥	٣٥ر٥	
نوفمبر ١٩٧٧	٥٣ر١	٤٠ر٣	

المصدر: النشرة الاحصائية لصندوق النقد الدولي فبراير ١٩٧٨.

ومع هذا فالموارد النقدية المتاحة لهذه المؤسسات المتخصصة تزيد عن الائتمان الممنوح من جانبها لغرض التمويل الاستثاري. وهذا يعني زيادة سيولة هذه المؤسسات وزيادة مواردها الادخارية، مع نقص فرص التوظيف

الاستثماري. والنتيجة ان آجلا أو عاجلا، هو تحول هذه الادخارات الى القطاع السلعي مما يؤدي الى ارتفاع أسعارها. وبالنظر الى ضآلة نصيب القطاع المتخصص الاستثماري، فان هذا لا يمنع من انطباق النتيجة النظرية السابقة والتي تقرر بأن **القطاع المصرفي يحدد القيمة الاسمية لوسائل الدفع في حين ان القطاع الاستثماري هو الذي يحدد القيمة الحقيقية لها**. وهذا يفسر الى حد كبير ارتفاع اسعار الأصول الطبيعية بالمقارنة بأسعار الأصول النقدية والمالية في الاقتصاد المصري.

٣ ـ **والنتيجة الرابعة** تتعلق بمدى قدرة القطاع المتخصص على مضاعفة وسائل الدفع من خلال زيادة النشاط الاستثماري الحقيقي. **وهنا نستطيع أن نقرر بأن المؤسسات المتخصصة في الاقتصاد المصري (بعكس ما جاء في التحليل النظري) لا تستطيع في ظل ظروف التوظيف الاستثماري الحالية ان تضاعف من القوة الشرائية المقدمة للتمويل، بالرغم من تمتعها بسيولة متزايدة**. والسبب في ذلك يرتبط كميا بالحجم الضئيل لفرص التوظيف الاستثماري، وكيفيا بالاختيار التوظيفي للاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات الاستهلاكية. وهنا تبرز خطورة اصدار أي قرار من شأنه انقاص حجم الاستثمار الإنتاجي مع زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي. لأن انقاص الاستثمار معناه أن يمارس مضاعف الاستثمار تأثيراً سلبياً مضاعفاً على الناتج أو الدخل القومي، في حين أن زيادة الاستهلاك تستدعي انه يزيد القطاع المصرفي من كمية النقود المخلوقة. ولا شك في أن هذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار المطلقة (النقدية).

٥ ـ **والنتيجة الخامسة** وتتعلق بزيادة حجم وسائل الدفع مع ثبات حجم الإنتاج، نتيجة ثبات او انخفاض التمويل الاستثماري، وعلى السلطات النقدية حينئذ ان تعمل على تحقيق علاقة اضطرادية بين الزيادة في المصادر النقدية، والزيادة في المصادر الادخارية. ويكون ذلك بالطبع عن طريق تسهيل عملية التحويل من الأصول النقدية بالغة السيولة، الى الاصول المالية والادخارية. ولا يمكن ان يتم ذلك الا بتنوع وتعدد هذه الاصول، وبمعنى آخر **توسيع نطاق ومفهوم السيولة في الاقتصاد المصري**. وهذه هي النتيجة الرابعة والتي تحققها

يتوقف ايضا على اصلاح الهيكل التنظيمي للمؤسسات المتخصصة، وعلى خلق فرص التوظيف الحقيقي، حتى لا يتحول التمويل الجديد الى مجرد مضاربة استثمارية على اسعار السندات الموجودة بالفعل.

المبحث الرابع

السوق النقدية والمالية المدارة

١ ـ توجيه الائتمان

من غير المتصور ـ في الاقتصاد المعاصر ـ ان نتكلم عن اسواق مرسلة يتحقق فيها التوازن التلقائي بين القوى المتعارضة، عندما يكون الأمر متعلقا بالنقود والائتمان. فالسلطات النقدية والمالية تتدخل يوميا بصور ووسائل مختلفة لتحاول ان تلائم بين الظروف الفردية لعناصر السوق النقدية وبين الأهداف الاقتصادية العامة. فهل نستطيع ان نتكلم ـ في ظل هذه الظروف ـ عن سوق نقدية أو مالية مدارة؟

وبمعنى آخر: هل يمكن ان تستخدم السياسة النقدية بفاعلية اكثر لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة؟

ان السياسة النقدية ـ من خلال مشكلة التمويل ـ تعبر عن الاساليب والوسائل الممكنة لتجميع الموارد النقدية والادخارية، وتحقيق اتساقها مع احتياجات التمويل الاستثماري. والهدف من ذلك لا يمكن الا ان يكون تحقيق النمو الإقتصادي، وبمعنى أدق زيادة الانتاج القومي الحقيقي (السلع والخدمات)، وليس مجرد الزيادة الإسمية لهذا الانتاج (القيمة النقدية المطلقة) وعندئذ فقط نستطيع ان نتكلم عن دور التمويل النقدي في الزيادة الحقيقية في الإنتاج. وقد يرتبط النمو بتغيرات زمنية قصيرة الأجل[١] تتعلق بتيسير

---

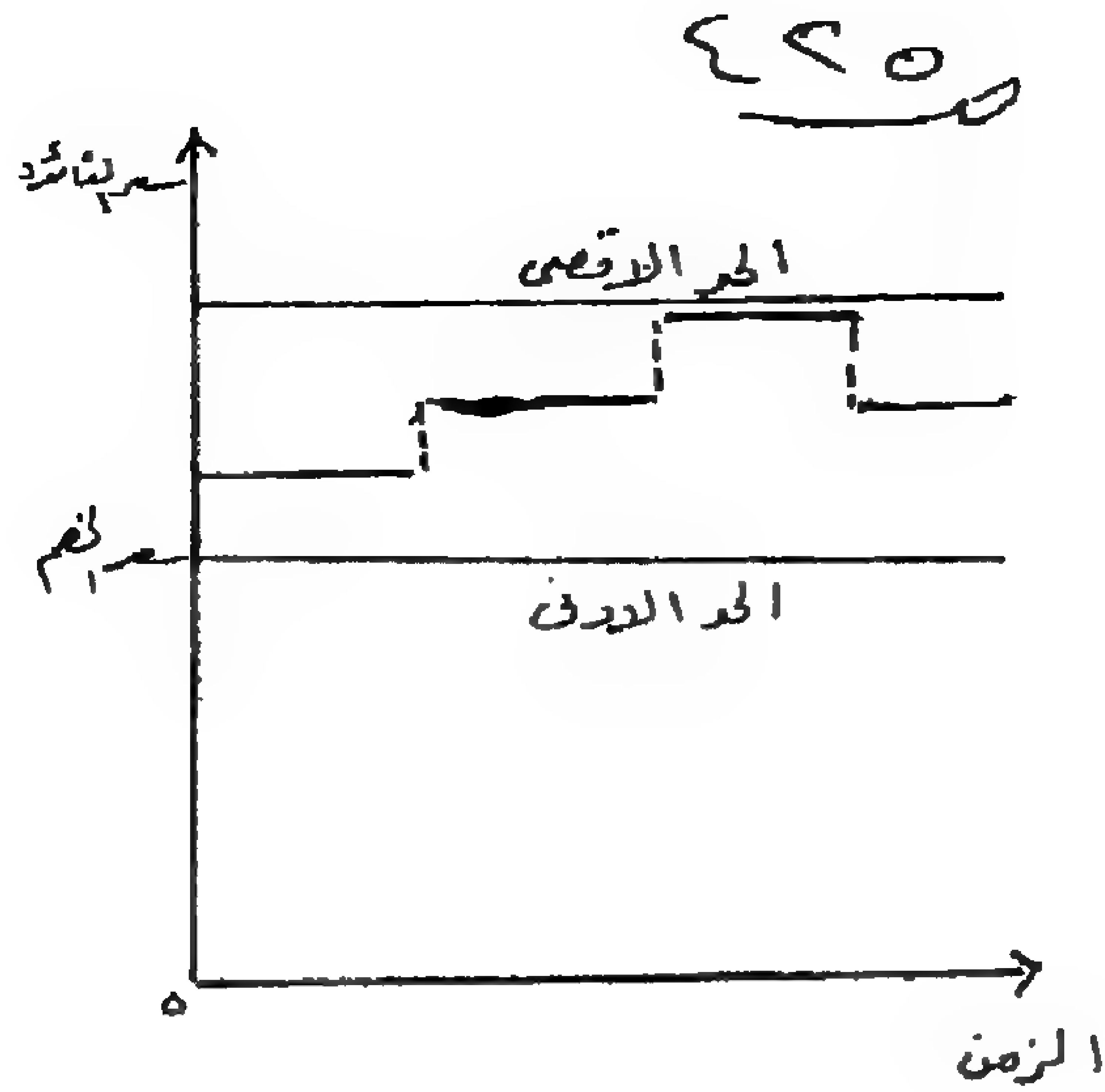
(١) conjonctural

عملية مبادلة السلع والخدمات، وتوزيعها بطريقة افضل على مختلف القطاعات والافراد، كما قد يرتبط أيضا بتغيرات هيكلية[1] أي طويلة الأمد وتتعلق بالاستثمار الإنتاجي. وفي كل حالة يجب اتخاذ أساليب نقدية خاصة تتفق مع ظروفها. ومع هذا فان كثيرا من الإجراءات الواجب اتباعها ـ وبالنسبة لجميع الحالات ـ تتجاوز العلاقات الخاصة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، لتشمل كافة العلاقات النقدية للأفراد والمشروعات والحكومة والوسطاء الماليين (مصرفيين أم غير مصرفيين). ومن النظرية والواقع نستطيع ان نستخلص بعض الاتجاهات العامة في هذا الشأن:

أ ـ **ان سعر التوازن في السوق النقدية (سعر الفائدة) يتحدد غالباً بطريقة مسبقة** ولكنها غير مباشرة، ما دام البنك المركزي يحدد بارادته سعر الخصم. فهذا الأخير يمثل الحد الأدنى لثمن الاقتراض في المدة القصيرة. أي ان المؤسسات التمويلية وغيرها من الوحدات ذات الفائض لا يمكنها ان تمنح قروضها للوحدات ذات العجز في الموارد، والتي تحتاج الى الادخار اللازم لتمويل استثماراتها قصيرةالأجل، بأقل من هذا السعر. يقابل ذلك حداً أقصى لما يمكن ان يكون عليه ثمن الاقتراض. وقد يحدد هذا الثمن القانون (القانون المصري مثلا بسعر ٧٪ في المعاملات المدنية) أو الظروف الواقعية للسوق النقدية. وان كان هذا لا يمنع من تجاوز هذا السعر تحت أشكال خفية (نفقات ادارية). وعلى قوى العرض والطلب ان تسعى لتحقيق الالتقاء بينهما في حدود المسافة بين الحد الأقصى والحد الادنى. ويمكن ان نتصور هذه العلاقة بالشكل (٢٥)، حيث اخترنا ان نمثل لتغيرات سعر الفائدة من خلال الزمن وفي حدود الحد الاقصى والحد الأدنى، بدالة غير مستمرة (أو على الاقل مستمرة بقيم ثابتة في فترات معينة). وهو تمثيل اكثر واقعية لتغيرات سعر الفائدة في السوق النقدية. ولا شك ان تغيرات سعر الفائدة ـ في حدود هذا النطاق ـ سوف تؤثر ايضا في القروض طويلة الاجل. اذ من غير المتصور ان تقبل المؤسسات التمويلية منح القروض طويلة الاجل بأسعار تقل عن القروض قصيرة الاجل نظرا لما تتمتع به الاخيرة من سيولة نسبية. وقد يؤدي هذا الى زيادة تكلفة

---

(١) structural



شكل (٢٥)

الاستثمار. وعلى البنك المركزي عندما يضع سياسة سعر الخصم ان يأخذ في اعتباره هذا التناقض. يضاف الى ذلك ان التغيرات في سعر الفائدة لا تؤثر فقط على حجم الادخار بسبب قيمة العائد او على الطلب على رأس المال او بسبب تكلفة الاستثمار، وانما ايضا على سيولة المنظمات المالية والمشروعات والافراد.

ب ـ وتترتب على النتيجة السابقة ان السياسة النقدية لا يجب ان تتركز فقط على تحديد عرض النقود بالمفهوم الضيق (نقود قانونية ـ نقود ودائع)، وإنما يجب ان تمتد أيضاً ليشمل نطاقها كافة الاصول المالية والنقدية المتغايرة السيولة. وهذا يعني أن تمتد الرقابة الى المؤسسات المالية المتخصصة والمشروعات الانتاجية، فيما يتعلق بسياستها المالية والنقدية. فقرارات الانفاق بالنسبة للاشخاص الاقتصادية لا تتوقف فحسب على ما في حوزة الاشخاص الاقتصادية من قوة شرائية، وانما على تصورهم لامكانيات الحصول على مختلف

الاشكال الممثلة لهذه القوة الشرائية. والرقابة على السيولة العامة تقضي الرقابة على كل القروض والتسهيلات الائتمانية للمؤسسات المالية بلا استثناء.

جـ - ويجب أيضاً ان يحدث التوافق بين السياسة النقدية والسياسةالمالية ،أو على الاقل لا يكون بينهما تعارض يذكر يؤثر في نتائج وأساليب كل منهما. فاذا كانت السياسة النقدية تسعى مثلا الى التقييد من حجم الائتمان او الاقلال من السيولة لمكافحة التضخم، فان اتباع سياسة مالية من جانب الدولة من شأنها التوسع في الاقتراض قصير الاجل عن طريق أذون الخزانة وزيادة الدين العام،قد تعطل من آثار السياسة النقدية، وخاصة ان هذه الاصول النقدية الحكومية (أذون الخزانة) هي أصول سائلة بطبيعتها وتعتبر شبه نقود. وفي هذه الحالة يجب على الحكومة ان تحقق تماسك الدين العام عن طريق تعديل مدد السندات التي تصدرها (باطالتها). وبهذا تساهم باتساق مع السياسة النقدية في التأثير على السيولة العامة للاقتصاد.

د - ان المشكلة الأساسية في الإدارة الاقتصادية للسوق النقدية، تتمثل في التوزيع الأمثل للقوة الشرائية بين مختلف أوجه التمويل، واختيار الطرق المناسبة لاجرائه. وهذا يستدعي التوفيق بين السياسة الكمية لحجم الائتمان والسياسة الكيفية له. أي مشكلة اختيار الائتمان وأولويات هذا الاختيار وفق مقتضيات التنمية الاقتصادية. ولكي نوضح أهمية هذه السياسة الكيفية سنحاول ان نناقش توزيع القوة الشرائية بين قطاعات ثلاث كلية وهي: الائتمان الزراعي، والائتمان الاستهلاكي، الائتمان الإنتاجي ،وأثر هذا التوزيع على هيكلية الأنشطة الاقتصادية. ولنبدأ بالائتمان الزراعي باعتباره يرتبط بقطاع معين يتمتع بخصائص ذاتية متغايرة عن القطاعات الأخرى. فهو ائتمان يخضع لظروف احتمالية وتقلبات عنيفة وتغيرات في الأسعار. والطلب على الائتمان في هذا القطاع يتوقف بصفة أساسية على عدة عوامل من أهمها مستوى الدخل، حجم الاستغلال الزراعي، الفن الزراعي (عمل يدوي أو ميكانيكي) نوعية الزراعية (محاصيل، حدائق... الخ)، الهدف من الزراعة (الاستهلاك الذاتي أو التسويق التجاري)، سعر الفائدة. أما عرض الائتمان الزراعي فهو يتوقف بصفة أساسية على قدرة ومرونة التنظيم الائتماني (البنوك الزراعية

والجمعيات التعاونية) الخاص لهذا القطاع .

والسمة الأساسية لهذا الائتمان في البلدان المتخلفة تتمثل في أنه ذو طبيعة ساكنة، بمعنى ان دوره يقتصر على تمويل محصول معين في فترة معينة ولمدة قصيرة. وهو بذلك لا يؤدي حقيقة الى زيادة الاستثمار الإنتاجي. وبالتالي لا يحقق تراكم رؤوس الاموال. وأي سياسة نقدية تسعى حقيقة الى تحقيق التنمية الإقتصادية، يجب ان تحول هذا الائتمان الساكن الى ائتمان ديناميكي. وهذا يعني ان يتحول الائتمان الزراعي من الائتمان قصير الأجل إلى ائتمان متوسط أو طويل الاجل لأجل ميكنة الزراعة أو تحسين التربة والصرف، أو اصلاح الأراضي، وغيرها من الاستثمارات التي تؤدي الى زيادة الانتاجية بصفة متكررة ومستمرة للقطاع الزراعي.

ان ذلك يستدعي ان تحدث تغيرات هيكلية في هذا القطاع، وأول هذه التغيرات هو منع تسرب الدخول الناشئة عن نشاط هذا القطاع الى القطاعات الأخرى. هذا التسرب يرجع الى أن بعض الأشخاص الاقتصادية (أفراد مشروعات) ترتبط مع هذا القطاع بعلاقة قانونية (ملكية). في حين انها تنتمي بحكم نشاطها الاقتصادي الى القطاعات الأخرى (صناعة ـ تجارة). ومعنى ذلك ان يتحقق الازدواج بين شخصية المنتج وشخصية المستفيد. ويستخدم فائض الانتاج الزراعي في التمويل الاستثماري داخل نفس القطاع. فاذا أضفنا الى ذلك منظمات تمويلية ذات نفقات ادارية متواضعة تقدم الائتمان بأسعار مخفضة فسوف يتوفر لهذا القطاع الادوات التمويلية الكافية لتحقيق نمو اقتصادي سريع.

أما الائتمان الاستهلاكي فيمثل الصورة الغالبة في العصر الحديث. فلا يكفي في البلدان المتقدمة ان تزيد الحاجات أو ينمو الانتاج، بل يجب ان يصحب ذلك زيادة في الطلب النقدي، والا واجهت الصناعة عندئذ مشكلة تصريف الناتج وتعرضت لمشكلات البطالة. أما في البلدان النامية، فنظراً لضعف الدخل الفردي، لا يمكن تحسين مستوى الحياة بدون زيادة الائتمان الاستهلاكي. وهو كما سبق له خطورته من حيث قدرته على زيادة القوة

الشرائية النقدية للافراد دون القدرة الحقيقية. ومن الافضل ان تزيد دخول الافراد، وان يتم توزيع ثمرات النمو تبعاً لزيادة انتاجية العمل، عن الاقتراض من المؤسسات التمويلية.

تبقى اذن مشكلة الائتمان الانتاجي، ونقصد به الائتمان الصناعي بصفة خاصة، وأية سياسة نقدية لا تسعى الى زيادة الاستثمار الصناعي طويل الاجل سوف تؤدي الى استهلاك رأس المال الطبيعي للاقتصاد القومي.

وهنا يبرز دور الدولة باعتبارها المدخر القومي والتي تملك من الموارد ما يمكنها ان تمول القطاع الصناعي،دون توقع تحقيق عائد سريع. فالدولة وحدها هي التي تستطيع تمويل المشروعات الأساسية والخاصة بتشييد الهيكل المادي للاقتصاد من طرق وكباري وانتاج الطاقة الكهربائية والميكانيكية. كما يمكنها ان تنشىء بنوك صناعية أو صناديق استثمار أو تنمية صناعية تقدم التمويل الحكومي للمشروعات الصناعية الثقيلة والاستهلاكية بأقل تكلفة ممكنة مغلبة اعتبارات المصلحة القومية على اعتبارات الربح.

على أية حال يجب قبل ان تقرر أية سياسة،ان تحوز على قدر كاف من المعلومات المحاسبية النقدية للتيارات النقدية والمالية لتحديد مراكز الاختناقات،وحركة الارتباط بين مصادر التجميع ومصادر التوظيف.

٢ - تنظيم الائتمان

كل اقتصاد قومي حديث يحوز اطار محاسبي قومي لتجميع وتركيب المعلومات عن كافة أوجه الأنشطة الإقتصادية. والهدف من ذلك هو إعطاء صورة شاملة وقياسية يعتمد عليها التحليل الاقتصادي في البحث عن الأسباب وفي استخلاص النتائج، وفي ربط الأسباب بمسبباتها، وفي وضع توقعات وتنبؤات مستقبلة. وهذه هي قاعدة عامة تنطبق على كافة الاقتصاديات المعاصرة، ما تأخذ منها بأسلوب التخطيط الشامل أو تلك التي تقتصر على مجرد التوجيه والادارة الاقتصادية.

ومن الطبيعي بعد ان تعرضنا للعلاقات النقدية من خلال العلاقات المباشرة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبصورة أعم من خلال تقابل

القوى المتعارضة في الأسواق النقدية والمالية، أن نحاول الآن تقديم الادوات المناسبة لتمثيل وقياس وتحليل هذه العلاقات من خلال اطارها التنظيمي. والامر لا يقتصر على مجرد وصف محاسبي كمي وتركيبي او ترقيم للعلاقات النقدية والمالية، التي تحدث بين القطاعات الرئيسية، بل يتعداه الى تحليل المعلومات المدونة ومحاولة تحقيق الاتساق بين التحليل المحاسبي والتحليل النقدي. وهكذا نقدر على تحقيق التكامل بين التحليل المحاسبي باعتباره الوسيلة الأساسية لتجميع المعلومات، والتحليل النقدي باعتباره الوسيلة الأساسية لتحليل هذه المعلومات على ضوء القوانين الاقتصادية، فالمحاسبة القومية تسمح لنا بتجزئة وتقسيم الكميات النقدية وتوزيعها بين القطاعات المختلفة. وتدون بدقة حركة هذه التيارات من خلال دورانها في الهيكل الاقتصادي القومي. إلا ان طبيعتها الوصفية تجعلها غير قادرة على تفسير أسباب الظواهر. وهنا يتدخل التحليل النقدي - مكملا الجانب الوصفي بالجانب التقريري - ليحاول ان يعطي تفسيرات لهذه الحركات. فالحسابات القومية مثلا تحدد لنا بدقة حجم الادخار ومصادره وتوزيعه بين مختلف القطاعات، ولكنها لا تستطيع ان تفسر كيفية استخدام هذا الادخار، ولماذا اتجه الى هذا القطاع دون الآخر، وهل يعتبر هذا التوزيع توزيعاً أمثل، وهل يتناسب مع احتياجات التمويل أم لا؟

فالاطار التنظيمي المقترح هنا يجمع بين التحليل النقدي والتحليل المحاسبي اي الناحية الوظيفية والناحية التقديرية. وهو بصفة أساسية يحقق لنا هدفين:

١ - الاول ويتعلق بالظروف الحاضرة للاقتصاد القومي، ونسعى حين ذاك الى تحديد مدى ارتباط عمليات التمويل بالعلاقات بين المصادر النقدية والادخارية ومصادر التوظيف والاستخدام. ونستطيع بالتالي تحديد الاختناقات أو الزيادات سواء بالنسبة لمصادر التمويل (الادخار) أو استخدامات هذا التمويل (التوزيعات)، بهدف اعادة توزيع الموارد بصورة أمثل، وتحقيق التوازن بين حجم الادخارات واحتياجات التمويل وأسعار الفائدة.

٢ ـ والثاني يتعلق بالواقع المستقبل للاقتصاد القومي، حيث يسمح لنا الاطار التنظيمي الحالي باستخلاص المعطيات والنتائج، التي يمكن ان تعتبر ركيزة للقيام بتنبؤات مستقبلية، لتحديد كمية الطلب المتوقع من النقود والائتمان، وتقدير الاحتياجات المستقبلة للتمويل، وكذلك العرض المقابل الذي يمكن ان يشبع الاحتياجات المتوقعة.

والاطار التنظيمي المقترح يمكن أن يكون في صورة أرصدة كما يمكن ان يكون في صورة تيارات. والشكل الاول يعني وصف كمي للمتغيرات الاقتصادية في لحظة معينة (كمية السلع ـ رأس المال). أما الشكل الثاني فيعني بوصف حركة المتغيرات من خلال الزمن، وارتباطها بعدد من القرارات المتتالية. وبالطبع فان اختيار الشكل يتوقف على طبيعة المتغيرات النقدية والمالية. وسوف نبدأ أولا بمعالجة الناحية المنهجية والخاصة بالتفرقة بين التيارات والأرصدة، ثم يتلو ذلك تقديم نموذج لتحليل المعطيات النقدية مطبق في الولايات المتحدة الاميركية[١]. واختيارنا مؤسس على مدى تمتع الاقتصاد الاميركي بجهاز احصائي متقدم، واعتماده على أدوات رياضية حديثة نسبياً، وفي جميع الاحوال فان مختلف الدراسات في هذا المجال يمكن أن تفيد الاقتصاد المصري والعربي في تنظيم علاقاته المالية والنقدية، باعتبار أن مثل هذه الأدوات الفنية يمكن استخدامها بصورة أو بأخرى، بالرغم من تباين الظروف الاقتصادية لكل اقتصاد. ولعل استخدام معدلات المستخدم ـ المنتج[٢] الاقتصادي ليونتيف في مختلف الاقتصاديات وعلى كافة المستويات (حكومة ـ مشروعات ـ تخطيط كلي أو محلي) ما يؤكد صدق القول السابق.

أ ـ الجانب المنهجي من التحليل: التيارات والارصدة.

أغلب الظواهر الاقتصادية هي ظواهر مركبة. وقياسها وتمثيلها يحتاج لأكثر من عدد أو قيمة. وهذا يعني في الواقع ان للظاهرة أكثر من بعد او

---

(١) مع بعض التطوير والتبسيط.

(٢) input – output

نطاق. وغالباً ما يكون للظاهرة بعدين أساسيين: الاول ويتعلق بالحجم[١] أو النطاق المادي (كماً وكيفاً)، والثاني يتعلق بالاتجاه[٢] أي امتداد الظاهرة من خلال الزمان والمكان. وعندما يرتبط النطاق أو الحجم المادي بالاتجاه تبدو بصورة واضحة التأثير أو الطاقة العملية[٣] للظاهرة.

والظواهر النقدية والمالية لا تخرج عن هذا النطاق. فهي تمثل بكميات لها خصائص كيفية تعبر عن نطاقها المادي. وهي كميات تنقسم من حيث ارتباط الحجم المادي بالبعد الزمني الى أرصدة أو تيارات. والفرق بينهم يتمثل في ان الرصيد هو كمية تقاس من خلال نقطة معينة من الزمن، أما التيار فهو كمية يمكن قياسها فقط من خلال فترة زمنية. فالأخير يعبر عن ضرورة حجز او تحديد بعض من الظواهر الاقتصادية من خلال حركة الزمن.

والتيارات لا تولد من فراغ، وانما من علاقاتها بالأرصدة. ففي لحظة معينة (ت) توجد أرصدة، وفي لحظة زمنية تالية (ت + ١) توجد أيضاً أرصدة، ومن خلال هذه الفترة أو بين اللحظتين الزمنيتين السابقتين توجد التيارات.

أرصدة		أرصدة
ت	تيارات	ت + ١

ويمكن ان نعبر عن العلاقات بين الارصدة والتيارات بالمعادلات الآتية:

$$\text{ك}_{\text{ت}+1} = (\text{ك}_{\text{ت}} - \text{أ}\,\text{ك}_{\text{ت}}) + (\text{ف} - \text{ب}\,\text{ف})$$

$$= (1 - \text{أ})\,\text{ك}_{\text{ت}} + (1 - \text{ب})\,\text{ف}\,(\text{ت}،\ \text{ت} + 1)$$

$$\text{ف} = (\text{ك}_{\text{ت}+1} - \text{ك}_{\text{ت}})$$

وتعبر العلاقة الاولى عن أن الارصدة الموجودة في فترة تالية، تتكون من الارصدة الموجودة في الفترة الاولى مخصوماً منها ما استهلك اثناء الفترة من هذه الارصدة (أ = معدل الاستهلاك)، بالاضافة الى التيارات التي نشأت خلال الفترة مخصوماً منها ما دمر بمجرد خلقه (ب تمثل هذا المعدل). أما

---

(١) scale

(٢) direction

(٣) operation capacity

العلاقة الثانية فهي تعبر بصفة عامة عن التيارات الناشئة في خلال ذات الفترة باعتبارها الفريق بين احصاء الارصدة في بداية الفترة واحصاؤها في نهاية الفترة.

ويتضح من هذه العلاقات ان التيارات لا تتوقف فقط على الزمن. وانما هناك عوامل اخرى تؤثر أيضاً في حجم التيارات، وخاصة حجم الارصدة الموجودة عند فترة البداية. فالدخل باعتباره تياراً لا يتوقف فقط على الفترة الزمنية التي من خلالها نشأ، وانما أيضاً على حجم رأس المال باعتباره رصيداً، وعلى طاقته الفنية وكذلك على طاقته العملية أي معدل الاستخدام.

ولما كان الزمن يعتبر متغيراً أساسياً في تحديد حجم التيار، فان المشكلة تثور بالنسبة لنطاق الفترة التي يمكن اعتبارها كافية لتولد تيارات. ولكن إذا اعتبرنا ان التيار لا يرتبط بلحظة زمنية معينة، وإنما بمتوسط لحظات زمنية متتالية، فيجب ان يكون نطاق مجموع هذه اللحظات من الاهمية بمكان لاتمام عملية الخلق، وغالباً ما تكون هذه الفترة بالنسبة للتيارات المالية والنقدية مقدرة بسنة، وقد تطول هذه المدة وخاصة في عمليات الانتاج طويلة الامد. وأهمية دراسة الانشطة الاقتصادية من خلال التيارات، تتضح في انها تسمح لنا بمعرفة نتائج النشاط الاقتصادي من خلال التغيرات التي تحدث في فترات زمنية معينة .وهذا ما يدفعنا الى دراسة النشاط النقدي والمالي من خلال هذه الزاوية فمستوى الانفاق (تيار) وليست كمية النقود (رصيد)، هو الذي يحدد درجة النشاط المالي والنقدي وتأثيره على النشاط الحقيقي في الاقتصاد القومي.

ب ـ نظام تدفقات الأموال (النظام الامريكي)

هذا النظام يقدم لنا اطاراً تنظيمياً للعلاقات النقدية، نستطيع بواسطته ان ندرس حركة الادخارات وتجميعها ثم استخدامها في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة من خلال القطاعات الرئيسية في الاقتصاد (الافراد ـ الحكومة ـ المشروعات ـ المؤسسات المالية). وقد أسس هذا التنظيم المحاسبي

القومي الاقتصادي الامريكي موريس كوبلاند، وتبناه الاتحاد الفيدرالي للبنوك في الولايات المتحدة[1]. وهو يفترق عن المحاسبة القومية من حيث أن الأخيرة تدرس حركة السلع والخدمات بين مختلف القطاعات، في حين أن هذا النظام يتعلق بالجانب النقدي والمالي، وبذلك يعطينا صورة دقيقة وواضحة لحركة التيارات النقدية والمالية.

فالمحاسبة القومية قد تحدد حجم الادخار الكلي، ولكنها لا تستطيع ان توضح لنا كيفية هذا الاستخدام او الطرق والوسائل التي ينتقل بها الادخار النقدي الى الاستثمار، أو مواضع الاختناقات في القطاعات الرئيسية وارتباط ذلك بتغيرات سعر الفائدة.

أما هذا النظام فهو مؤسس على القواعد الآتية:

١ - باعتباره نظام ديناميكي فهو يتعلق بحركة التدفقات المالية والنقدية وبذلك يرتبط بمدة معينة، من خلالها تتم العلاقات، وغالباً ما تكون هذه الفترة سنوية.

٢ - بالرغم من طبيعته النقدية والمالية، فهو يحاول ان يربط بين حركة التيارات النقدية والمالية والقطاعات الحقيقية في الاقتصاد القومي.

٣ - ان هذا النظام يفترض تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات رئيسية يحتوي كل قطاع منها على مجموعة من الوحدات المتماثلة في خصائصها وفي قراراتها وفي توافق سياستها الادخارية والنقدية ومواقفها في السوق النقدية.

وسوف نعتبر - مراعاة البساطة - أربع قطاعات فقط: الحكومة - الافراد - المشروعات - المؤسسات المالية (مصرفية أم غير مصرفية).

---

(١) M. A. Copland: A. study of money flows in the United states (N.B.E.R. 1952).
وسوف نعتمد في شرحنا لهذا النظام على المصدرين الآتيين:

J. C. Van – Horne: Function and analysis of capital market rates, prentice – Hall, N. J. 1970 pp. 15 – 33

P. N. Horvitz: Monetary policy and the financial system, Prentice – Hall, N. Y. 1969 p. 85.

فالحكومة قطاع هام له مصادره الادخارية (فائض الميزانية)، كما انها تعتبر اكبر مستخدم للاموال. وهي تقف دائماً في السوق النقدية في جانب الطلب، فتقترض من البنك المركزي والبنوك التجارية لأجل تمويل نفقاتها العادية والاستثمارية. وفي سبيل ذلك تصدر سندات متعددة تعترف فيها بمديونتها، وأشهرها على الاطلاق أذون الخزانة.

أما الافراد فهم يمثلون قطاعاً عريضاً يستطيع أن يقدم الكثير من الادخارات، وفي الوقت نفسه قد يطلب بعض القروض لتمويل انفاقه الاستهلاكي او الاستثماري.

والقطاع الثالث يتمثل في المشروعات والتي تعتبر أكبر مستخدم للائتمان قصير الأجل. وهي تحصل على هذا الائتمان في الغالب الأعم من البنوك التجارية. وقد تتوافر لها بعض الادخارات الذاتية، والتي تستخدمها لتحقيق التمويل الذاتي او اقراض القطاعات الاخرى.

أما القطاع الرابع والاخير فيتكون من المؤسسات المالية والمصرفية والمتخصصة. ومركزها الطبيعي في السوق النقدية هو دائماً في جانب العرض فهي وحدات خالقة للنقود أو مجمعة للادخارات. كما انها تقدم القروض لمختلف الوحدات ذات العجز في الموارد. فالبنوك التجارية تقدم قروضاً قصيرة الأجل. اما البنوك والمؤسسات المتخصصة (شركات التأمين ـ بنوك الادخار ـ البنوك العقارية...) فهي تقدم قروضاً طويلة الاجل.

٤ ـ بعد تقسيم القطاعات، تبدأ مرحلة استخلاص المعلومات عن مصادر الاموال، وعن استخدام الاموال لكل قطاع على حدة، والبداية تتمثل في دراسة الميزانية النقدية لكل قطاع في لحظة معينة.

وهنا نلاحظ ان الميزانية تنقسم الى جانبين: أصول القطاع وتعبر عن حقوق الوحدات المكونة للقطاع قبل الوحدات الداخلة في القطاعات الاخرى وخصوم القطاع وتعبر عن التزامات الوحدات المكونة للقطاع قبل الوحدات الداخلة في القطاعات الاخرى.

وتتكون الاصول عادة من النقود والاصول المالية والأصول الحقيقية

(الاستثمار). أما الخصوم فتتكون من الخصوم المالية ويضاف اليها الفائض الذي يعبر عن الفرق بين الاصول والخصوم أي الايرادات والمصروفات. وهذا البند هو الذي يحقق التوازن الحسابي في الميزانية التالية:

أصول	خصوم
نقدية	خصوم مالية
أصول مالية	
أصول حقيقية	فائض
مجموع الاصول	مجموع الخصوم

ولكي نحصل على التيارات النقدية المالية، يجب ان ندرس نفس الميزانية السابقة، وانما في لحظة تالية. والفرق بين الميزانيتين خلال هذه الفترة يعطينا التغيرات التي حدثت في الاصول، والخصوم أو التيارات الصافية للقطاع كما في الميزانية التالية:

أصول	خصوم
Δ نقدية	Δ خصوم مالية
Δ أصول مالية	فائض
Δ أصول حقيقية	
Δ مجموع التغيرات في الاصول	Δ مجموع التغيرات في الخصوم

٤ ـ وبعد الانتهاء من مرحلة اعداد المعلومات الخاصة بمصادر الأموال واستخداماتها في كل قطاع، تقوم عملية التجميع لكافة القطاعات، ويمكن ان نتصور هذه العملية بصيغة المصفوفات الآتية (حيث تعبر «س» عن الاستخدامات و«ص» عن المصادر).

قطاع أ   قطاع ب

$$\begin{vmatrix} \Delta\,\text{س}_{1} & \Delta\,\text{ص}_{1} \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \Delta\,\text{س}_{\text{ن}} & \Delta\,\text{ص}_{\text{ن}} \end{vmatrix} + \begin{vmatrix} \Delta\,\text{س}_{1} & \Delta\,\text{ص}_{1} \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \Delta\,\text{س}_{\text{ن}} & \Delta\,\text{ص}_{\text{ن}} \end{vmatrix} + \cdots$$

قطاع ن

$$\begin{vmatrix} \Delta\,\text{س}_{1} & \Delta\,\text{ص}_{1} \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \Delta\,\text{س}_{\text{ن}} & \Delta\,\text{ص}_{\text{ن}} \end{vmatrix} = \begin{vmatrix} \sum \Delta\,\text{س}_{1} & \sum \Delta\,\text{ص}_{1} \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot \\ \sum \Delta\,\text{س}_{\text{ن}} & \sum \Delta\,\text{ص}_{\text{ن}} \end{vmatrix}$$

وبحيث نكتشف من مجموع المتجهات الخطية في المصفوفة الاخيرة ان:

$$\sum \left(\sum_{\text{ر}=1}^{\text{ن}} \Delta\,\text{س}_{\text{ر}} \right) = \sum \left(\sum_{\text{ر}=1}^{\text{ن}} \Delta\,\text{ص}_{\text{ر}} \right)$$

وفي حالة ما إذا كانت ن = ٥ كما سنرى في الجدول اللاحق، فان:

$$\sum \Delta\,\text{س}_{1} ،\ \sum \Delta\,\text{س}_{\text{ن}} ،\ \sum \Delta\,\text{ص}_{2} ،\ \sum \text{س}_{4} = \text{صفر}$$

$$\text{و}\ \sum \Delta\,\text{س}_{2} ،\ \sum \Delta\,\text{س}_{3} ،\ \sum \Delta\,\text{س}_{4} ،\ \sum \Delta\,\text{ص}_{1} ،$$

$$\sum \Delta\,\text{ص}_{3}\ \Delta \neq \text{صفر}$$

وبتحقيق تلك النتائج على المثال الواقعي التالي، نحصل على الجدول (١٥)

الذي يشتمل على قيم افتراضية تثبت الصيغة الرياضية السابقة.

ويمكن ان نستخلص من الجدول التجريبي (١٣) الملاحظات الآتية:

(أ) مجموع التغيرات في مصادر الاموال سوف تعادل مجموع التغيرات في مصادر الاستخدام لجميع القطاعات في كل فترة زمنية.

(ب) مجموع التغيرات في الإدخار سوف تعادل مجموع التغيرات الاستثمار في نفس الفترة، كما ان مجموع التغيرات في الأصول المالية او النقود سوف تعادل مجموع التغيرات في الخصوم المالية او النقود. وهذا يعني ان عملية التعادل بين الادخار والاستثمار أو بين الأصول المالية والخصوم المالية هي نتيجة عملية التعويض بين القطاعات المختلفة. فهناك قطاعات ذات فائض ادخاري كقطاع الافراد والمؤسسات المالية. وهو أمر طبيعي وبصفة خاصة بالنسبة للمؤسسات المالية. والتي وظيفتها الأساسية تجميع الادخار وتقديمه للتمويل الاستثماري، يقابل ذلك قطاعات ذات عجز ادخاري. كالحكومة او المشروعات باعتبارها وحدات مستخدمة لهذه الادخارات في تحقيق استثماراتها.

٥ - وبالرغم من أهمية هذا التنظيم، فانه يمكن ان توجه اليه بعض الانتقادات، وأول هذه الانتقادات تتعلق بتقييم البيانات الواردة في المصفوفة والغالب ان تستخدم القيم النقدية الجارية. ولا يخفي انه قد تحدث تغيرات في قيمة النقود في الفترة المقررة بين لحظة بداية النشاط المالي والنقدي ولحظة النهاية مما يعني استخدام وحدات قياس متغايرة القيمة لقياس نفس الظاهرة، والحصول على قيم جارية لا تعبر عن النطاق المادي الحقيقي للأصول والخصوم..

جدول (١٣)

	الحكومة		الافراد		المشروعات		القطاع المالي		مجموع القطاعات	
	س	ص	س	ص	س	ص	س	ص	س	ص
صافي الفائض الادخاري		- ٣		١٠١		٧٧		٤		١٧٩
الأصول الحقيقية (الاستثمار)			٨٢		٩٦		١		١٧٩	
النقود	١		٢		٢			٥	٥	٥
الاصول المالية الاخرى	١٧		٣٧		١٨		٦٠		١٣٢	
الخصوم المالية		٢١		٢٠		٣٩		٥٢		١٣٢
مجموع الاموال	١٨	١٨	١٢١	١٢١	١١٦	١١٦	٦١	٦١	٣١٦	٣١٦

المصدر : J.Y. Van Horne: Function and analysis of capital market rates P. 19

أما الانتقاد الثاني فيتعلق بالعلاقات الداخلية داخل كل قطاع . فهذا النظام يظهر لنا الواجهة الخارجية لكل قطاع . ولكنه لا يستطيع ان يحدد طبيعة العلاقات بين مكونات القطاع وحركات الادخار والاستثمار داخل القطاع . ولا شك ان هذه العلاقات الداخلية ذات أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للتمويل الذاتي واستخدام الموارد المحلية لتمويل استثمارات داخلية . أما الانتقاد الثالث فيتعلق بالصعوبة التي تواجهنا عند التفرقة بين التيارات والارصدة نتيجة الطبيعة الخاصة لبعض العمليات المالية ، وخاصة ان بعض الاصول او الخصوم تعتبر ممتدة في خلال الزمن ولا يمكن ان تشتق منها أية تغيرات خلال فترات قصيرة .

الفصل الخامس

في قيمة النقود والأسعار والتضخم

(نتيجة النشاط النقدي)

اقتصر دور التحليل النقدي حتى الآن على دراسة ماهية النقود وأشخاص النظرية النقدية والتوازن النقدي والمالي. وقد رأينا بعض النظريات التي حاولت أن تحصر نطاق التحليل في الظواهر النقدية البحتة، قابلتها محاولات وأفكار أخرى تعمل على تعميم دور النقود في النشاط الاقتصادي، وتربط الظواهر النقدية بالظواهر الحقيقية.

ومن شأن اتباع المنهج الثاني أن يحدد لنا فاعلية النقود والجهاز المصرفي كعناصر مؤثرة ومتأثرة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، وبصفة خاصة بظواهر الانتاج وتوزيعه والنمو والتنمية والرفاهية. ولعل مما يسهل هذه المهمة على النقود انها عناصر تجميع ومواجهة، في مقابل عناصر الانتاج والمنتجات غير المتماثلة في الخصائص.

وفي هذا الفصل نكمل رحلتنا مع النقود من خلال العلاقة بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي الحقيقي. وفيه ندرس حركة التيارات السلعية ومدى ارتباطها بحركة التيارات النقدية في مرحلة المبادلة والتداول، وبذلك نتعرض لمشكلة قيمة النقود والأسعار والتضخم.

فتداول النقود كظاهرة اجتماعية يرتبط بنائياً ووظيفياً باقتصاد المبادلة. وهذا يعني اننا عندما نعالج النقود من خلال علاقات المبادلة، فمفهومنا للنظرية النقدية ـ من خلال القيمة ـ ينصرف مباشرة الى علاقة النقود بمتغير حقيقي معين هو «السلع والخدمات». أو بمعنى أدق قدرة النقود على التحول الى سلع وخدمات والعكس، والمشاكل التي يمكن ان يثيرها هذا التحول[1].

(١) وهو ما يتفق مع الصيغة: «ن ـ ب» (نقود بضاعة بالنسبة للمستهلك) أي تحويل النقود الى سلع، و«ن ـ ب ـ ن» (نقود ـ بضاعة ـ نقود) بالنسبة للمنتج أي الحصول على الارباح.

والموضوعات الأساسية التي نهتم بها في هذا الفصل. وتهتم بها أيضاً كافة القطاعات والأشخاص الاقتصادية، تتعلق بتحديد مفهوم قيمة النقود، وموضع هذا المفهوم في نظرية القيمة، والعوامل والظروف التي تغير من قيمة النقود وكيفية تحديد وقياس هذا التغير، والآثار التي تترتب عليه بالنسبة للنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وبالنسبة للعلاقات بين الفئات الاجتماعية بصفة خاصة

وعليه ينقسم هذا الفصل الى المباحث الآتية:

- **تحديد العلاقة بين قيمة النقود والنظرية العامة للقيمة.**
- **النظريات المفسرة للتغير في قيمة النقود.**
- **القياس التجريبي للتغير في قيمة النقود.**
- **آثار التغير في قيمة النقود (ظاهرة التضخم).**
- **السياسات ومعالجة الظاهرة.**

المبحث الاول
قيمة النقود من خلال النظرية العامة للقيمة

١ - يجب بداءة ان نحدد المفاهيم والاصطلاحات الخاصة بقيمة النقود

- هناك أولا القيمة التنظيمية او الشرعية للنقود. ونقصد بذلك قيمة النقود في النظام النقدي الداخلي. فلقد عرفنا ان لكل نظام نقدي قاعدة نقدية تعبر عن المقياس الاخير للقيم الاقتصادية. وهذه القاعدة لها وحدات قياس رئيسية تتمثل في وحدات النقد المتداولة والتي تتمتع بخاصيتي القانونية والنهائية. فالمشرع في حالة عدم الذهب مثلا يحدد قيمة العملية (أي وحدة النقد الرئيسية) بوزن معين من الذهب.

هذا التحديد التنظيمي في النظام النقدي الداخلي، لا يعني أية قيمة حقيقية للنقود. بل هو مجرد تنظيم لوحدات النقد الحسابية، ومجرد أثر تاريخي لتطور أشكال النقود: من نقود معدنية الى نقود ورقية وائتمانية. فحتى القرن التاسع عشر كانت أغلب النقود المستخدمة في التداول تتكون من نقود معدنية وبصفة خاصة من النقود الذهبية. وكانت قيمة وحدة النقد المعدنية تستمد قيمتها من قيمة المعدن الذي تصنع منه. وبمعنى آخر فان قيمة النقود المعدنية تعتمد على الأسعار النسبية أي قيمة مبادلة المعدن بالسلع الأخرى. وفي الفترات الأولى من القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ساعد هذا المعيار على تمتع النقود بثبات في القيمة. ولكن هذا الثبات في القيمة لم يستمر طويلا بفعل قانون الندرة. فقد زادت كميات الذهب والفضة المكتشفة في أمريكا واستراليا، وأدت وفرة هذه المعادن الى انخفاض قيمتها بالنسبة للسلع الاخرى، وبالتالي الى انخفاض قيم النقود المصنوعة من تلك المعادن.

في فترة تاريخية معينة أعتبر هذا المعيار صالحاً لتحديد قيمة النقود أما

الآن فلم يعد كذلك(١). فقد هجرت قاعدة المعدن: الذهب أو الفضة وفقدت النقود محتوياتها من المعادن. وحلت قاعدة النقد الورقية محل قاعدة الذهب. وأصبح دور الذهب قاصراً على اعتباره من ضمن مكونات غطاء الاصدار، وعملة احتياط دولية. كما أصبحت كافة النقود المستخدمة في التداول أما ورقية او ائتمانية. وتمتعت النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي بخاصيتي القبول الاجباري في المعاملات والنهائية في التحويل.

ـ وهناك ثانياً القيمة الخارجية للنقود. أي نسبة مبادلة وحدات النقد الوطنية بوحدات النقد الاجنبية عند تسوية المعاملات الخارجية (سعر الصرف). وهذه القيمة الخارجية تحدد مقدرة النقود الوطنية على شراء السلع الاجنبية. وأسعار الصرف سواء أكانت ثابتة او متغيرة تعتبر مؤشرات للقوة الشرائية للنقود الوطنية في الاقتصاد العالمي. ويمكن ان يؤثر التغير في القيمة الخارجية للنقود الوطنية على القوة الشرائية الداخلية لها. فعندما ترفع دولة ما من قيمة عملتها بالنسبة للعملات الاجنبية فهي تعمل في نفس الوقت على زيادة القوة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة للسلع الاجنبية المعروضة في السوق الداخلية.

والقيمة الخارجية للعملة الوطنية تتوقف على القرار السياسي الذي تتخذه السلطات العامة تحت تأثير الكثير من العوامل الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق منها بالعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، أو بهدف مكافحة التضخم المستورد، او لتشجيع الصادرات او الواردات. وعلى أية حال هناك علاقة وثيقة ـ كما سنتبين ـ بين قيمة العملة الداخلية وقيمتها الخارجية. فغالبية الاقتصاديات الوطنية أصبحت مندمجة في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية وحركات رؤوس الاموال. وفي كثير من الأحيان يكون تأثير العوامل الخارجية على قيمة العملة الداخلية أقوى بكثير من قرارات المنتجين والمستهلكين.

(١) François Perroux : L'intègration de la théorie de la valeur de la monnaie à la théorie de la valeur des biens, Revue de l'économie contemporaine, décembre 1943, reproduit in Seminaires de formation à l'analyse économique, Recueil de textes. Paris, Tome I, p. 188.

ـ وهناك ثالثاً القيمة الداخلية للنقود والمتمثلة في قوتها الشرائية. ونقصد بالنقود هنا وحدات القاعدة النقدية ومشتقاتها. أي تلك الوحدات التي تتمتع بالسعر الاجباري في المعاملات والنهائية في التحويل. كما انها تستخدم لتحديد القيمة الاسمية لنقود الودائع. وينصرف مفهوم القيمة الى الكمية الحقيقية للنقود وليست الكمية الاسمية. فكمية النقود الاسمية تعني الكمية المعبر عنها بوحدات النقد المستخدمة: جنيه، ريال، أو ليرة. وتغير هذه الكمية الاسمية لا يعني اي تغير في القيمة. فعندما تصدر دولة ما وحدات نقد جديدة لتحل محل وحدات النقد القديمة، وتقيم الوحدات الجديدة بالنسبة للوحدات القديمة، فالأمر يقتصر في هذه الحالة على تغير في القيمة الاسمية فقط. ومثال ذلك عندما ألغت فرنسا الفرنك القديم وأصدرت الفرنك الجديد. وأعادت تقييم العملة الجديدة بالنسبة للعملة القديمة على أساس فرنك جديد لكل مائة فرنك قديم. وكل ما يمكن أن يترتب على مثل هذا التعديل هو مجرد تغير في العادات الاجتماعية في الانفاق[١] . أما الكمية الحقيقية للنقود ،فهي تلك الكمية المعبر عنها بكمية السلع والخدمات التي يمكن ان تتحول اليها[٢].

ومجال بحثنا هو القيمة الحقيقية للنقود أي قوتها الشرائية. وبمعنى آخر كمية السلع والخدمات التي تقابل عدد معين من وحدات النقد. وقد عرفنا ان النقود في اقتصاد المبادلة النقدية، ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي اداة للتعبير عن القيم المالية والمختزنة، ويمكن بواسطتها، وفي أي لحظة، وفي أي مكان داخل الاقتصاد القومي، الحصول على السلع والخدمات، ويقبلها الجميع في المعاملات، وهذه الحقيقة هي التي تتفق مع دورة النشاط الاقتصادي: نقود ـ بضاعة بالنسبة للمستهلك وما يحققه ذلك من منفعة. ونقود ـ بضاعة ـ نقود بالنسبة للمنتج وما يحققه ذلك من أرباح.

وإذا كانت القيمة الحقيقية للنقود ترتبط بقدرتها على التحول الى سلع

---

(١) P.C. Bos: Money in development, Rotterdam University Press 1969-p. 20.

(٢) Milton Friedman:The quantity theory of money, in money and Banking editor: A. A. Walters, Penguin education 1973- p. 37.

وخدمات، فان هذا التحول يتم من خلال الأسعار فسعر سلعة ما، ليس سوى عدد وحدات النقد اللازمة للحصول على هذه السلعة. فالسعر هو التعبير النقدي لقيمة السلعة، وعلى ذلك تعتبر الأسعار النقدية مؤشرات لقيمة النقود. فارتفاع الاسعار يعني زيادة عدد وحدات النقد اللازمة لاتمام المبادلة بالسلع المراد الحصول عليها، وبالتالي انخفاض قيم النقود بالنسبة لهذه السلع. كما ان ارتفاع الاسعار يعني نقصان عدد وحدات النقد اللازمة لإتمام المبادلة بالسلع المراد الحصول عليها ،وبالتالي قيم النقود بالنسبة لهذه السلع. فقيمة النقود أي قوتها الشرائية ينظر اليها من خلال تقلبات الاسعار.

٢ ـ قيمة النقود بين الاسعار المطلقة والاسعار النسبية

تكلمنا في بداية المؤلف، وعند التعرض لوظائف النقود كمقياس للقيمة ووسيط للمبادلة، عن نوعيم من الاسعار: الاسعار النسبية او الحقيقية، والأسعار المطلقة أو النقدية. وقد عرفنا ان الاسعار الحقيقية تعبر عن قيم المبادلة المباشرة بين السلع: كمية معينة من القمح مقابل كمية معينة من المنسوجات. فالأسعار النسبية تمثل أسعار السلع الاقتصادية منظوراً إليها من خلال علاقاتها التبادلية. ومجموع القيم الناشئة عن العلاقات التبادلية بين السلع والخدمات ـ وفي فترة معينة ـ تكون هيكل الأسعار في الاقتصاد القومي. ولما كان من المستحيل بسبب قيود التجزئة ان نعبر عن قيم المبادلة بين السلع بعناصر عينية، فنحن نستخدم النقود في قياس تلك العلاقات باعتبارها وحدات قياس متماثلة. فالنقود في اقتصاد المبادلة النقدية، تستخدم كوحدات قياس لتقدير قيم المبادلة بين السلع والخدمات. ولكن دورها في هذا المجال يقتصر على مجرد القياس المشترك. فهي وحدات فنية ومحايدة. وعلى ذلك فان الاسعار النسبية لا تخضع او تتأثر بالتغيرات في كمية النقود. ولكن تغيرها هو الذي يؤثر في النشاط الاقتصادي؛ بما يرتبه ذلك من اختلال في المراكز المستقرة للسلع والخدمات، واختلاف الاهمية النسبية لكل سلعة او خدمة في الاقتصاد القومي. وعلى سبيل المثال فان ارتفاع قيمة المواد الغذائية مع ثبات الاجور، يتضمن الاختلال في قيمة مبادلة السلع الزراعية والغذائية بالنسبة لقيمة العمل. ولذلك فان التغيرات في الاسعار النسبية أو نسب المبادلة بين السلع والخدمات

يؤثر في سلوك الأشخاص الاقتصادية وقدراتها الاقتصادية، ويرتب تعديلات كثيرة في توزيع الدخل، وفي دورة الانتاج والاستهلاك، وفي عملية تخصيص الموارد.

ويقابل الاسعار النسبية الاسعار المطلقة أو النقدية. والاسعار الاخيرة ترمز الى قيمة مبادلة النقود كوحدات ذاتية بالمقارنة بكافة السلع والخدمات. فهي خاصية لصيقة بقيمة النقود وبقوتها الشرائية تجاه السلع والخدمات دون تخصيص. أي من خلال المستوى العام للاسعار، والذي يمثل الرؤية االشاملة والجمعة للاسعار معبراً عنها بالنقود. ووصف الاطلاق هنا ينصرف الى العمومية ولا ينصرف الى السكون. فالامر لا يقتصر على مجرد شرح وقياس قيمة النقود وعلاقاتها بالسلع والخدمات في لحظة معينة، بل يتعدى ذلك الى شرح وقياس هذه القيمة خلال الفترات الزمنية المتتالية. فما يعنينا هنا هو التغير في القيمة وليست القيمة ذاتها، وبذلك تتحول الاسعار المطلقة او النقدية الى قيم متغيرة ونسبية للنقود.

ولقد تصور أنصار التحليل الحقيقي أو العيني ان التغير في الاسعار المطلقة ـ وعلى عكس التغير في الاسعار الحقيقية أو النسبية ـ لا يؤثر في الحياة الاقتصادية. فزيادة كافة أسعار السلع والخدمات. دون تغير في نسب المبادلة فيما بينهم، لا يترتب عليها اعادة توزيع الثروة بين الاشخاص الاقتصادية. كما ان التحديد الشامل لقيمة النقود، لا يستطيع ان يبين لنا ما هي السلع والخدمات التي تضاعفت اسعارها، وتلك التي انخفضت أسعارها، وأخيراً تلك التي بقيت أسعارها ثابتة فنحن نعبر عن كافة أسعار السلع والخدمات من خلال نموذج عام ومجرد وهو المستوى العام للأسعار. والتغير في هذا النموذج لا يمكن أن يعكس حقيقة التغيرات في الاسعار النسبية، حيث ان هذه التغيرات هي التي تشكل التقلبات في هيكل الاسعار في الاقتصاد القومي.

ومع ذلك فنحن نعتقد بأن هناك علاقة وثيقة بين التغيرات التي تحدث في الاسعار المطلقة وما يترتب على ذلك من تقلبات في قيمة النقود والمستوى العام للاسعار، وبين التغيرات التي تحدث في الاسعار النسبية. فالتغيرات في الاسعار المطلقة او النقدية تتضمن اختلالات أساسية في العلاقات بين الأسعار النسبية

لمختلف مجموعات السلع والخدمات المكونة للمستوى العام للأسعار. ويتبلور ذلك بصورة واضحة في العلاقة بين دخل العمل أي الاجور وبين اسعار السلع الاستهلاكية. فعلاقة الاسعار لا تمثل بدالة متجانسة، أي تتغير كافة متغيراتها المستقلة والتابعة بنفس النسبة. والسبب في هذا يعود الى طريقة الانتاج الرأسمالي، والتي تعمل على تحقيق فروق وتقلبات في العلاقات بين الأسعار النسبية، كأحد جوانب عملية تخصيص الموارد وتحقيق الحد الاقصى من الأرباح للفئات الاجتماعية المسيطرة على وسائل الانتاج.

فمشكلة التضخم - على سبيل المثال، لا تعني أن المستوى العام للاسعار قد ارتفع بنسبة معينة (فهذا هو مجرد مؤشر عن حالة اقتصادية معينة)، ولكنها تعني في الحقيقة ان بعض اسعار السلع والخدمات (المواد الغذائية - الملابس - الاسكان... الخ)، قد ارتفعت بمعدلات تفوق الارتفاع في أسعار بعض السلع والخدمات الاخرى (وبصفة خاصة الاجور). ومن الواضح ان مثل تلك الفروق او عدم المساواة في معدلات الارتفاع لمختلف السلع والخدمات، من شأنه ان يؤثر في النمو الاقتصادي بصفة عامة، وفي اقتسام ثمرات النمو بين القوى الاجتماعية المشاركة في الانتاج.

وفي تلك المرحلة من الدراسة فان تحديد قيمة النقود والتغير في هذه القيمة من خلال فكرة المستوى العام للاسعار تحقق لنا:

- أولا: بيان تأثير الاسعار النسبية ومسؤوليتها عن ارتفاع او انخفاض الاسعار المطلقة، أي الزيادة او التناقص في القوة الشرائية لحائزي النقود بصفة خاصة.

- ثانياً: بيان تأثير الارتفاع او الانخفاض في الاسعار المطلقة. ومدى مسؤولية تلك التقلبات عن تفاقم الاختلال في الاسعار النسبية. وبمعنى آخر تخلي النقود عن وظيفتها القياسية المحايدة، لكي تصبح طرفاً فعالا في عملية تكوين الدخل وطريقة تخصيصه بين الاستعمالات المختلفة.

٣ - قيمة النقود من خلال تطور النظرية العامة للقيمة

ان الخطوة التالية - بعد تحديد مفهوم قيمة النقود - تتعلق بتحديد هذا

المفهوم بالنسبة لنظرية قيمة الأشياء[1]. ولهذا الموضوع دلالته الخاصة بعد ما رأينا العلاقة الوثيقة بين الأسعار المطلقة التي ترمز الى قيمة النقود في المبادلة مع السلع ،وتتعلق بالنشاط النقدي البحت، وبين الأسعار النسبية والتي ترمز الى قيمة الاشياء الاقتصادية في المبادلة مع بعضها ،وتتعلق بالنشاط الحقيقي او العيني.

فاذا كانت التغيرات في الاسعار المطلقة غالباً ما تكون نتاج التغيرات في الاسعار النسبية، فما موقف نظرية قيمة النقود تجاه نظرية قيمةالأشياء؟ .واذا كانت نظرية قيمة الاشياء تكون الاساس النظري لعملية تخصيص الموارد الاقتصادية الحقيقية، فهل يمكن لنظرية قيمة النقود المتكاملة في نظرية قيمة الاشياء ان تكون الاساس النظري لعملية تخصيص الموارد النقدية؟. ان الاجابة على تلك التساؤلات ترتبط بعديد من الظروف الفكرية التاريخية وبطريقة التحليل المنهجي.

فمن الناحية التاريخية هناك ثلاثة مدارس فكرية تعرضت وطورت من نظرية القيمة، وحاولت ان تربط بين الافكار العامة لقيمة الأشياء، والافكار الخاصة لقيمة النقود. هذه المدارس هي: المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الاجتماعية (قيمة العمل) والمدرسة الحدية بشقيها التقليدي والحديث.

---

(١) في هذا الموضوع أنظر: فرانسوا بيرو المقالة السابقة - د. محمد دويدار: محاضرات في الاقتصاد السياسي (الاقتصاد النقدي) - المكتب المصري الحديث ١٩٧٤.

— G.C. Archibald and R. G. Lipsy: Monetary and value theory a critique of Lange and Patinkin, Review of economic studies, vol. 26, Octobre 1958 pp 1-22.

— J.R. Hicks: A. rehabilation of classical economics, Economic journal vol. 57, 1957-pp. 278-279.

— O. Lange: Say's Law: restatement and criticism, in studies in mathematical economics and econometrics. ed. O. Lange, Mcintyre and T.O. Yntemor Ghicago 1942, pp. 49-68.

— P. C. Bos: op-cit pp 37-43.

— D. Patinkin: Money, interest and Prices, Row Peterson 1956.

أ ـ المدرسة الكلاسيكية

وهي مدرسة موضوعية[١]، بمعنى انها تنحو نحواً موضوعياً في منهجها عند تحديد قيمة الأشياء. فهي تركز على العناصر الموضوعية في المنتج. وهذه العناصر هي التي تساهم فقط في تحديد قيمته عند تحوله الى سلعة قابلة للمبادلة. وتعتبر تلك المدرسة العناصر الموضوعية في جانب العرض. باعتباره المتغير المحدد والاكثر أهمية عند تكون الثمن. فالثمن أو السعر الجاري أو سعر السوق لسلعة ما يتوقف على سلوك المنتجين والعارضين. وهو سلوك موضوعي، من حيث أن الثمن كدالة لعاملين كميين: نفقة الانتاج والندرة. نفقة الانتاج عند مرحلة الانتاج، والندرة أو الكمية المعروضة عند مرحلة عرض الانتاج في التداول.

والنقود لا تخرج عن هذه الحقيقة: حقيقة خضوعها عند تحديد قيمتها لقواعد النفقة والندرة[٢]. فعندما كانت النقود معدنية، كانت نفقة استخراج المعادن أولا ثم ندرتها في الطبيعة ثانياً وراء تحديد قيمتها، وثبات هذه القيمة خلال فترات طويلة نسبياً. فكل ما هو نادر مكلف وغال. وبزوال النقود المعدنية واحتلال النقود الورقية مكانها، لم يعد هناك مجال للتحدث عن نفقة الانتاج كمعيار لتحديد قيمة النقود. ومع ذلك بقي المعيار الثاني والخاص بالندرة قائماً. فالنقود لا تهرب من حقيقة تأثير الكمية على القيمة. فعندما تزيد كمية النقود تنخفض قيمتها، كما ان العكس صحيح. فتغير العرض مع بقاء الطلب ثابتاً سوف يؤدي الى انخفاض القيمة أو ارتفاعها بحسب ما إذا كان هناك زيادة أو نقصان في الكمية المعروضة. فالنقود تتماثل هنا مع بقية السلع الأخرى. ويترتب على ذلك انه عندما نقرر بأن سعر أو قيمة النقود في تناقص فهذا يعني بالنسبة الى السلع الأخرى المبادلة بها، ان أسعارها النقدية أو قيمتها في تزايد.

وإذا كانت هناك اختلافات في تحديد القيمة بين النقود والسلع الاخرى

---

(١) Objective

(٢) H. Guitton: La Monnaie, 2eme ed, Dalloz, Paris 1971 p. 291

فهي ناشئة عن طبيعة النقود الذاتية. فالنقود وان كانت تتشابه مع السلع الاخرى في خضوعها لمعيار الندرة او الكمية عند تحديد القيمة، إلا أنها تتغاير عنها في جانب الطلب. فمنفعتها غير مباشرة. وتستمد من منفعة السلع المشتراة بها. فنحن لا نأكل النقود وانما نستخدمها لشراء السلع الغذائية. والنقود لها وظائف محددة في المبادلة: الحصول على السلع الاخرى ومقياس محايد للقيمة.

وبذلك فان التغيرات في قيمة النقود ـ من وجهة نظر الطلب ـ تعتبر من قبيل المعطيات. فالنقود قاسم مشترك لكل روابط وعلاقات المبادلة بين السلع جميعها. وتغير قيمتها سوف يؤثر في أسعار كافة السلع والخدمات المقابلة (الأسعار النقدية). فزيادة عرض النقود سوف يؤدي ـ بطريقة غير مباشرة ـ الى زيادة الطلب (الانفاق النقدي). ويترتب على ذلك ان تزيد أسعار السلع وتنخفض قيمة النقود أي قوتها الشرائية. وقد وصلنا الى هذه النتيجة عن طريق تحليل الاثر الكمي على كل من علاقات الطلب والعرض. فقانون الكمية او الندرة ينطبق على النقود سواء في جانب العرض أو في جانب الطلب. فهناك علاقة عكسية بين قيمة النقود وأسعار السلع الاخرى من خلال كمية النقود. وهي خاصية أساسية في النقود باعتبارها مقياساً للقيمة. فعندما تتناقص قيمة الوحدة القياسية، يجب مضاعفة كميات الوحدات المعطاة للمحافظة على نفس الاطوال او الاحجام. هذه هي نظرة الكلاسيك الى نظرية القيمة وعلاقة ذلك بنظرية قيمة النقود[1].

ب ـ المدرسة الاجتماعية (قيمة العمل):

لكي ندرك معنى قيمة النقود من خلال المبادلة وارتباط ذلك بمفهوم قيمة الاشياء طبقاً للمدرسة الاجتماعية، ينبغي علينا ان نتعرض بداءة للتقسيمات والتصنيفات التي تضعها تلك المدرسة لمفاهيم جديدة للقيمة. فتفرق بين قيمة الأشياء كقيمة استعمال، ومفهوم القيمة من خلال المبادلة (قيمة المبادلة). فقيمة السلعة كقيمة استعمال تعني صلاحية الناتج وقدرته على اشباع الحاجات الانسانية. وهذه الصلاحية ترد أساساً الى الخصائص الطبيعية التي تتمتع بها

---

(١) H. Guitton: op-cit., p. 292.

السلعة بالمقارنة بالرغبات الانسانية. أما القيمة من خلال المبادلة، فلها معنى مركب ذو ثلاثة أبعاد:

- البعد الأول: ويتعلق بوصف القيمة ذاتها.
- البعد الثاني: ويتعلق بالمظهر الخارجي الذي تتخذه القيمة.
- البعد الثالث: والأهم ويتعلق بمصدر القيمة والذي يمثل حقيقة وجوهر القيمة.

- أما **البعد الاول** فينصرف الى القيمة كخصيصة اجتماعية، تجعل الناتج الذي أصبح سلعة محلا للمبادلة. وتعبر عما يتضمنه من محتوى يشترك فيه مع باقي السلع رغم اختلاف خصائصها وقدراتها على الاشباع[1]. فالقيمة بهذا التصور ترتبط بانتاج المبادلة. أي الانتاج الذي يتم بقصد تبادل السلع وطرحها في الاسواق.

- **والبعد الثاني** ينصرف الى المظهر الخارجي للقيمة والذي يتخذ شكلا نقدياً يتمثل في سعر أو ثمن السلعة معبراً عنه بعدد من الوحدات النقدية فقيمة السلعة - في اقتصاد المبادلة النقدية - تقدر بالنقود.

- أما **البعد الثالث** والاخير والذي يعتبر أكثرهم أهمية، فهو خاص بمصدر القيمة فهذا المصدر هو الذي يعطي للقيمة ماهيتها وجوهرها لأنه يحددها. وهو كذلك لأنه يمثل الخصيصة المشتركة التي توجد في كافة السلع، وتجعلها قابلة عملياً للمبادلة والقياس والمقارنة، بالرغم من اختلاف قيم استعمالها وتغاير خصائصها.

فالمشكلة أصبحت مركزة في البحث عن مصدر القيمة للأشياء في المبادلة وتعيينه، ثم بيان علاقته بقيمة النقود. هذا المصدر - طبقاً لنظرية قيمة العمل لا يمكن ان يكون سوى «العمل الانساني». ولكن أي عمل: العمل المتخصص أم غير المتخصص، العمل اليدوي أو الفني... الخ؟. هنا تجيب المدرسة بأن العمل المقصود منه ان يكون مصدراً للقيمة وقياساً لها هو «العمل الاجتماعي

---

(١) الدكتور محمد دويدار في (الاقتصاد السياسي) بالاشتراك مع الدكتور مصطفى رشدي، المكتب المصري الحديث ١٩٧٣ ص٢٠٨.

الجرد ». أي كمية العمل المتوسط اجتماعياً والضروري والمتجسد في الاشياء[1] ويمكن استخدام الوحدات الزمنية للعمل لقياس هذه الكمية. وتقوم هذه الوحدات الزمنية طبقاً لخصائصها. ولكي نبعد ما قد يلتبس في ذهن البعض من غموض في هذا المجال، فاننا نتصور هذه المعادلة المبسطة أساساً لقياس كمية العمل الداخلة في السلعة أي:

حجم العمل = الكمية × الجودة.

يجب اذن ان نبحث عن الحقيقة الانسانية لقيمة الأشياء وألا نجعلها تختفي تحت تأثير الشكل الخارجي النقدي. فأساس العلاقة بين قيمة الأشياء وقيمة النقود، إنما تتحدد على ضوء التفرقة بين: مصدر القيمة وبين القياس النقدي للقيمة. فمصدر القيمة هنا العمل، كما ان مصدر القيمة في المدرسة الحدية هي المنفعة. غير أن ذلك لم يمنع المدرسة الاخيرة من ان تستخدم النقود، على أساس أن النقود تقوم بدور قياسي لهذه المنفعة... وانحرافها في المجتمع الرأسمالي هو نتيجة الفوارق الكبيرة، بفعل قوانين التناقص الرأسمالية، بين قيمة الشيء من حيث مصدره والقيمة السوقية له مقدرة بوحدات النقد. فاذا كانت السلعة في نظام مغاير للنظام الرأسمالي، تتحدد بكمية العمل او حجم العمل، فيجب ان يتلو ذلك مقياس للعمل يتمثل في وحدات العمل الاجتماعي مقاسة بأوزانها الطبيعية: المدة. وحيث اننا نعمل في ظل اقتصاد نقدي، فليس هناك ما يمنع من اعطاء هذه الوحدات قيمة عامة ممثلة في وحدات النقد. ونجاح هذه الوحدات وتطابقها مع منطق هذه المدرسة يتوقف على قدرتها على تحقيق التكافؤ بين وحدات العمل المتجسدة في السلع وقيمتها النسبية النقدية او بمعنى آخر تحقيق التوافق بين تطور الاسعار النسبية وتطور الاسعار المطلقة.

وبذلك تصبح النقود مجرد أدوات فنية للقياس والتجميع الحسابي لقيم العمل. وتقتصر وظائفها على المبادلة دون المضاربة. فادخارها لا يحقق تراكماً لرؤوس الأموال. وهي لا تولد عائداً (سعر الفائدة) في مقابل ثبات قيمتها أي

---

(١) د. مصطفى رشدي (الاقتصاد السياسي) بالاشتراك مع الدكتور محمد دويدار المرجع السابق ص٨٢٠.

قيمة مبادلتها بالسلع خلال الزمن. وباختصار لن تكون النقود موضوعاً لعرض وطلب خاصين بها، حيث انها لا تتمتع بقيمة ذاتية منفصلة عن قيمة الأشياء.

ج - المدرسة الحدية[1]

وهي أساساً مدرسة شخصية[2]. أي تعتبر القيمة في جانب الطلب. وبصفة خاصة من خلال سلوك المستهلك وتقديره الشخصي للاشباع. فالسلعة التي لا تطلب ليس لها قيمة في ذاتها مهما كانت كمية العمل المندمجة فيها، وبصرف النظر عن تكلفة انتاجها. فالمنفعة هي التي تخلق القيمة، وعلى أساس المنفعة أي القدر من الاشباع الذي تحققه السلعة للفرد، تتحدد قيمة مبادلتها بالنسبة للسلع الأخرى. ومن ثم فإن قيمة المبادلة تستمد من قيمة الاستعمال.

وبالرغم من تلك النظرة الشخصية للقيمة فإن التحليل الحدي لم يهمل اطلاقاً العناصر الموضوعية التي يمكن أن تساهم في تحديد القيمة، وخاصة ما يدخل منها في علاقات العرض. مثل نفقة الانتاج أو حجم الانتاج. فالحديون يعترفون بتأثير العوامل الموضوعية على القيمة، ولكن مع اعتبار تلك العناصر من خلال ردود الفعل السيكولوجية للأشخاص الاقتصادية من المنتجين والمستهلكين. فكافة القيم الاقتصادية للسلع، وبالنسبة للإنسان، تتكون جميعاً طبقاً لمبدأ واحد: «**قيمة السلعة تتمثل في الاهمية او التقدير الشخصي الناشيء عن الخدمات التي تقدمها السلعة للفرد**».

والنقود تخضع لنفس المبدأ. فقيمتها ينظر اليها من خلان التقدير الشخصي. حقيقة ان النقود تصدر بواسطة الدولة، كما أنها تتأثر بالكميات الكلية من الادخار والاستهلاك والاستثمار وغيرها. ولكنها في النهاية تخضع لإمكانيات ورغبات الأفراد. فتأثير السياسة الاقتصادية العامة والقرارات الكلية على قيمة النقود والتغيرات التي تحدث فيها أمراً لا يمكن إنكاره[3]،

---

(١) Marginal School.

(٢) Subjective

أنظر: A. Piettre: Pensée économique et théories contemporaines. Dalloz, Paris, p. 93.

(٣) ولعل هذا السبب ما دفع فيكسل بالرغم من انتمائه الى النظرية الحدية الى رفضه تطبيق

غير أنها لا تصبح حقائق ملموسة الا من خلال التقديرات والقرارات الشخصية للمنتجين والمستهلكين.

يقول روبرتسون « نحن نقصد بقيمة النقود شيئاً مماثلا تماماً لما نقصده بقيمة أي شيء آخر وليكن الخبز او الملابس مثلا... غاية الأمر أنه إذا كان من الممكن ان نعبر عن قيمة الخبز أو الملابس بعبارات نقدية، فنحن لا نستطيع ان نعبر عن قيمة النقود من خلال ذاتها أي من خلال الوحدات النقدية[١] .

ولعل الصعوبة السابقة هي التي أدت بالمدرسة الحدية الى محاولة التوفيق بين قيمة النقود والتي تبرز فقط من خلال القيمة الموضوعية للمبادلة[٢] وبين خضوع هذه القيمة لقواعد المنفعة. ولقد تحقق لها ذلك من خلال فكرة المنفعة المشتقة[٣]. وأساس تلك الفكرة أن قيمة النقود تقاس بمدى صلاحيتها وفائدتها للمجتمع والأفراد. وترتبط بالقدرة على إشباع الحاجات للأشخاص الاقتصادية. ولكنها تشبع هذه الحاجات بطريقة غير مباشرة. فالنقود في اقتصاد المبادلة تتوسط بين كافة القيم الاقتصادية للسلع. والمنفعة النهائية تحققها فقط السلع والخدمات. وعلى هذا فإن منفعة النقود تتحقق ـ بطريقة غير مباشرة ـ من خلال منفعة السلع والخدمات المتحصل عليها بواسطة النقود.

وفي هذا المجال يحاول فيزر ان يشابه بين النقود ووسائل المواصلات. فليس هناك في الواقع ـ طبقا له ـ ما يسمى اشباع حاجة خاصة بالمواصلات. فهذه الوسائل تساهم في نقل السلع وتوصيلها للمستهلك. والسلع تمثل الهدف الذي يحقق الاشباع النهائي للمستهلك. ونفس المنطق ينطبق على النقود. فكل من النقود ووسائل المواصلات هي أدوات تساهم في تحقيق الاشباع غير المباشر، أو

المبادىء الحدية على قيمة النقود واعتناقه في هذا المجال النظرية الكمية.

(١) D. H. Robertson: Money. Cambridge, reprint 1946 p. 17.

(٢) فمن تحليل المدرسة الحدية النمساوية نجد أربعة أشكال للقيمة: قيمة الاستعمال الشخصية، قيمة المبادلة الشخصية، قيمة الاستعمال الموضوعية وقيمة المبادلة الموضوعية. فالقيم الشخصية تخضع لتأثيرات سيكولوجية، وقيمة الاستعمال الموضوعية ذات خصيصة فنية، أما قيمة المبادلة الموضوعية فهي فقط التي يمكن أن تخضع لها النقود في وظائفها. انظر:

P. C. Bos: op-cit. 38-39.

(٣) Utilité-derivée.

بمعنى آخر تيسر تحقيق هذا الاشباع. بل ان النقود تتجاوز كافة الوسائل الوسيطة في قدرتها على تحقيق الاشباع غير المباشر، نظرا لتعدد أدوارها ووظائفها كوسيط في الحياة الاقتصادية. وسيط يرتبط بكافة الأنشطة الاقتصادية ويلازم كافة مراحل المبادلة[1]. وكنتيجة لذلك فإن قيمة النقود غير قابلة للقياس إلا من خلال تقديرنا لقيمة السلعة (أي المنفعة) التي نحصل عليها بواسطة النقود. وهذا هو المعنى الحقيقي - طبقا للمنطق الحدي - من أن منفعة النقود هي منفعة مشتقة تستمد من منفعة السلع التي نحصل عليها باستخدام وحدات النقد.

وقد حاول التحليل الحدي الحديث[2] أن يعمق من فكرة التكامل بين القوانين الحدية التي تخضع لها قيمة الأشياء الحقيقية وقوانين قيمة النقود. فهذا التحليل - كما نعرف - أضاف الى التجريد الشخصي تجريدا حسابيا، بحيث أصبحت القيمة تعتمد على القرارات الاقتصادية التي يصدرها رجل اقتصادي رشيد[3]. يتخذ تلك القرارات بناء على حساب اقتصادي مسبق يتحدد وفقا للمصلحة الشخصية الفرد[4]. ومن خلال تلك النظرة يمكن ان يضاف الى المنفعة المشتقة للنقود والمستمدة من السلع المشتراه بها، منفعة ذاتية خاصة بالنقود تقابل الخدمات التي تؤديها لنا باعتبارها أرصدة سائلة. فالنقود طبقا لفرنسوا بيرو أو فون ميز لها قيمة في ذاتها باعتبارها مجموعة من الأصول السائلة التي تؤدي للفرد خدمات ،بخلاف تلك المتعلقة باعتبارها بديلا للسلع. ومن أمثلة ذلك ما تقدمه لنا النقود من خدمات لتنظيم مدفوعاتنا خلال الزمن أو لمواجهة المدفوعات الطارئة أو المضاربة أو غيرها ، مما يخرج عن نطاق العمليات المتعلقة بالمبادلة[5]. ولن نتعرض بالتفصيل لتلك الموضوعات الآن لأنه من الواضح أنها تخرج من نطاق قيمة النقود كقوة شرائية وتدخل في نطاق

---

(١) F. Wieser: Geld, théorie des Gelds, in Bos. op-cit. p. 38.

(٢) من رواد المدرسة الحديثة: Neo-Marginalism, V. Mises, Strigl, Rosenstien-Rodan, Mayer, Osear Morgenstion, Hayek.

(٣) Homo-economicus.

(٤) Calcul économique.

(٥) فرانسوا بيرو - المقالة السابقة - ١٩٢.

قيمة النقود عندما تتعلق بالرفاهية الاقتصادية.

والواقع ان التحليل الحدي في جملته، حاول أن يقدم لنا تصورا فكرياً لكيفية الاندماج بين نظرية القيمة وقيمة النقود عن طريق إخضاع النشاطين الحقيقي والنقدي لنفس القوانين الحدية الشخصية. ولكن هذا التحديد لم يضف سوى غموضا فكرياً للعلاقة بين قيمة النقود وقيمة الأشياء. فمن غير الممكن ان نطبق على النقود قوانين القيمة للأشياء كما تصورتها النظرية الحدية. أولا: لأن النقود على حد تعبير شومبيتر ارتبطت عمليا بسلع مختلفة، ولكنها لم تكن أبداً سلعة[1]. ثانياً: لأن ما نقصده بقيمة النقود هو قوتها الشرائية اي قدرتها على التحول الى سلع وخدمات؛ وليست قيمتها الشخصية أو قيمة الخدمات التي يمكن ان تقدمها لنا، فهذه الأخيرة تدخل في نطاق الاقتصاد (الغائي)، في حين ان قيمة النقود كقيمة مبادلة بالنسبة للسلع تدخل في نطاق الاقتصاد الوضعي. ثالثاً: لأن التفسير الحدي يدخلنا في حلقة مفرغة. فبالنسبة للسلع الاقتصادية نحن نستخلص قيمة مبادلتها من قيمة استعمالها (بالنسبة للسلع الاستهلاكية)، ومن قيمة استعمال نواتجها (بالنسبة لسلع الانتاج). ولكن النقود لا يتصور أن يكون لها قيمة استعمال إلا لأن لها قيمة مبادلة. فهذه الأخيرة هي التي تسمح للنقود بأن تتوافر لها قيمة استعمال. ففي هذه المرة نحن نستخلص قيمة الاستعمال من قيمة المبادلة وليس العكس[2].

٤ ـ الناحية المنهجية والتفرقة بين قيمة النقود وقيمة الأشياء

عندما نعتبر قيمة النقود من خلال قوتها الشرائية، أي من خلال علاقاتها بالسلع والخدمات، ونربط تلك القيمة بالمستوى العام للاسعار، فنحن نحتاج من الناحية المنهجية لأن نفرق بين فكرتين هامتين:

ـ الأولى: كيف يمكن ان تتكون الاثمان في البداية ثم تتحدد في الاسواق وهذا هو موضوع قيمة الاشياء كما عرفناه سابقاً.

---

(١) J. Schumpeter في مقالة فرانسوا بيرو السابقة ص١٨٩.

(٢) ولهذا فان Anderson, Neisser. Holtrop وغيرهم من الحديين الجدد ساروا على نهج فيكسل في رفضه تطبيق الأفكار الحدية على نظرية قيمة النقود.

ـ الثاني: كيف يمكن ان يتكون ثم يتحدد المستوى العام للاسعار لمجموعة السلع والخدمات في علاقاتها التبادلية مع النقود. وهذا التحديد هو الذي يتعلق بنظرية قيمة النقود.

وقد يبدو للبعض ان الفكرتين منفصلتين وهذه هي وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية. وقد يمكن التقريب بينهما وهذه هي وجهة نظر المدرسة الكينزية. وقد لا تكون النقود سوى مجرد تعبير رمزي عن مبادلة السلع وفقاً لكمية العمل المجرد الضروري اجتماعياً والمصروف على انتاجها ،وهذه هي وجهة نظر المدرسة الاجتماعية.

وفي جميع الأحوال علينا أن نذكر أن الفكرة الأولى ترتبط منهجياً بدراسة الكميات والوحدات الجزئية. أي دراسة انتاج وتوزيع كل سلعة على حدة وبالنسبة لمشروع او صناعة معينة. وبصورة مبسطة يمكن القول ان الثمن يتكون بداءة بالنفقة: نفقة استخدام مختلف عناصر الانتاج وبصفة خاصة العمل. ولا يمكن ان نتصور منتجاً على استعداد ان يقبل بيع سلعته بأقل مما تكلفته. فتوازن المنتج يتحقق عندما تتساوى النفقة الحدية مع الإيراد الحدي.

هذا فيما يتعلق بتكوين الثمن. أما تحديد الثمن في الأسواق ـ وعلى فرض اعتبار النفقة معطية (حدية من الناحية النظرية ومتوسطة من الناحية العملية كحد أدنى لتكوين الثمن) ـ فإن ذلك يتوقف على عوامل العرض والطلب من جهة ،وتفاعلها من جهة أخرى، وعلى شكل المشروعات والحالة السائدة في الأسواق (منافسة أم احتكار). وبفرض ثبات العوامل الأخرى بخلاف العرض والطلب فنحن نجد أنفسنا أمام علاقتين رئيسيتين:

- دالة الطلب ونرمز اليها ط (س)
- دالة العرض ونرمز اليها ع (س)

والعلاقة الأولى تعني أن الكمية المطلوبة تتوقف على الثمن. وأنها ترتبط بهذا المتغير المستقل بعلاقة تبعية وتغير وأن هذه العلاقة هي علاقة عكسية بمعنى أن زيادة في الثمن (+ Δ س) سوف تؤدي الى تناقص الكمية المطلوبة

(ـ د ط) كما أن العكس صحيح. وإذا تصورنا من سبيل التبسيط صورة لا خطية لهذه الدالة ـ فنحن نحصل على المنحنى (الشكل ٢٦). وهذا المنحنى يوضح لنا التغيرات في الكميات المطلوبة المرقومة على المحور الراسي تبعا لتغيرات الاثمان المرقومة على المحور الأفقي[١].

يقابل ذلك دالة للعرض ونرمز اليها ع (س) . والعلاقة هنا تختلف عن علاقة الطب، أي أنها علاقة طردية. فزيادة الثمن سوف تؤدي الى زيادة الكميات المعروضة والعكس صحيح. ونستطيع أن نمثل لتلك العلاقة بالمنحنى اللاخطي ع ع١ (الشكل ٢٦). وتفاعل العرض والطلب، أي نقطة تقاطع كل من منحنى العرض والطلب من خلال هذا النظام من المعادلات، تحدد لنا الكمية المناسبة والسعر الأمثل أو نقطة التوازن:

ط (س) = ع (س) = م

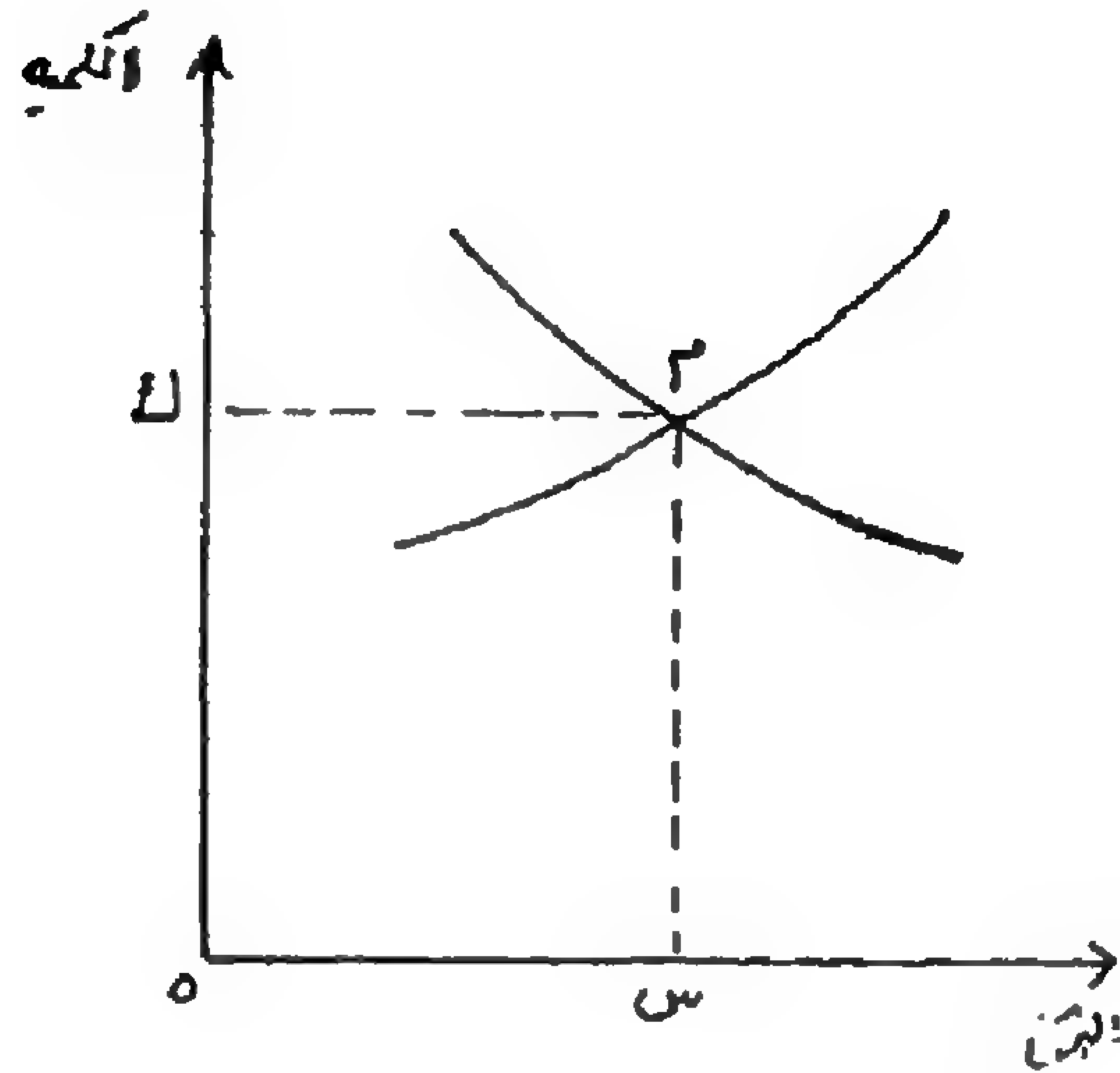
والنقطة تعطينا:

- ك الكمية المطلوبة أو المعروضة.
- س الثمن المتفق عليه.

وعندما ننتقل من التحليل الجزئي الى التحليل الكلي «الكميات الاقتصادية

---

(١) من الملاحظ ان تقسيم كل من المحور الرأسي والمحور الأفقي يختلف عما هو موجود في الكتب الدراسية الخاصة بالتحليل الجزئي ونظرية القيمة. والحقيقة أن هذا التخيل أصدق وصفاً.. حيث أننا نجعل الكمية المطلوبة دالة للثمن وليس العكس، وهذا هو التفسير الأول الذي وضعه A. Cournot (١٨٠١ ـ ١٨٨٧) في كتابه بالفرنسية تحت عنوان: Recherches sur les Principes mathématiques de la thèorie des richesses وقد تبع هذا التقليد في كتابه Leon Walras ولكن الفريد مارشال Alfred Marshall غير من هذا التقليد في كتابه Principles of Economics حيث اعتبر مارشال الكمية المطلوبة أو المعروضة كمتغير مستقل والثمن كمتغير تابع(الدالة)، لكن الكثير من الكتب قد شابها الغموض ومثلت الثمن على المحور الرأسي واعتبرته متغيراً مستقلا يؤثر في الكمية المطلوبة أو المعروضة المرقومة على المحور الأفقي (دالة) (على عكس ما ساد عليه التقليد الرياضي والهندسي) والحقيقة أننا في هذا الوضع نعتبر أمام دالة عكسية سواء للعرض أو الطلب وليس مجرد تغير في وضع الكميات والأثمان على المحاور الهندسية. وعليه يتغير منطوق العلاقة وهذا ما لم تفعله الكثير من الكتب الاقتصادية التي تتعرض لمشكلة القيمة وتحديد الأثمان. أنظر في ذلك التفسير الدقيق:
O. Lange: Introduction to econometrics, 2nd edition. Pergamon Press, London pp. 96-102.



شكل (٢٦)

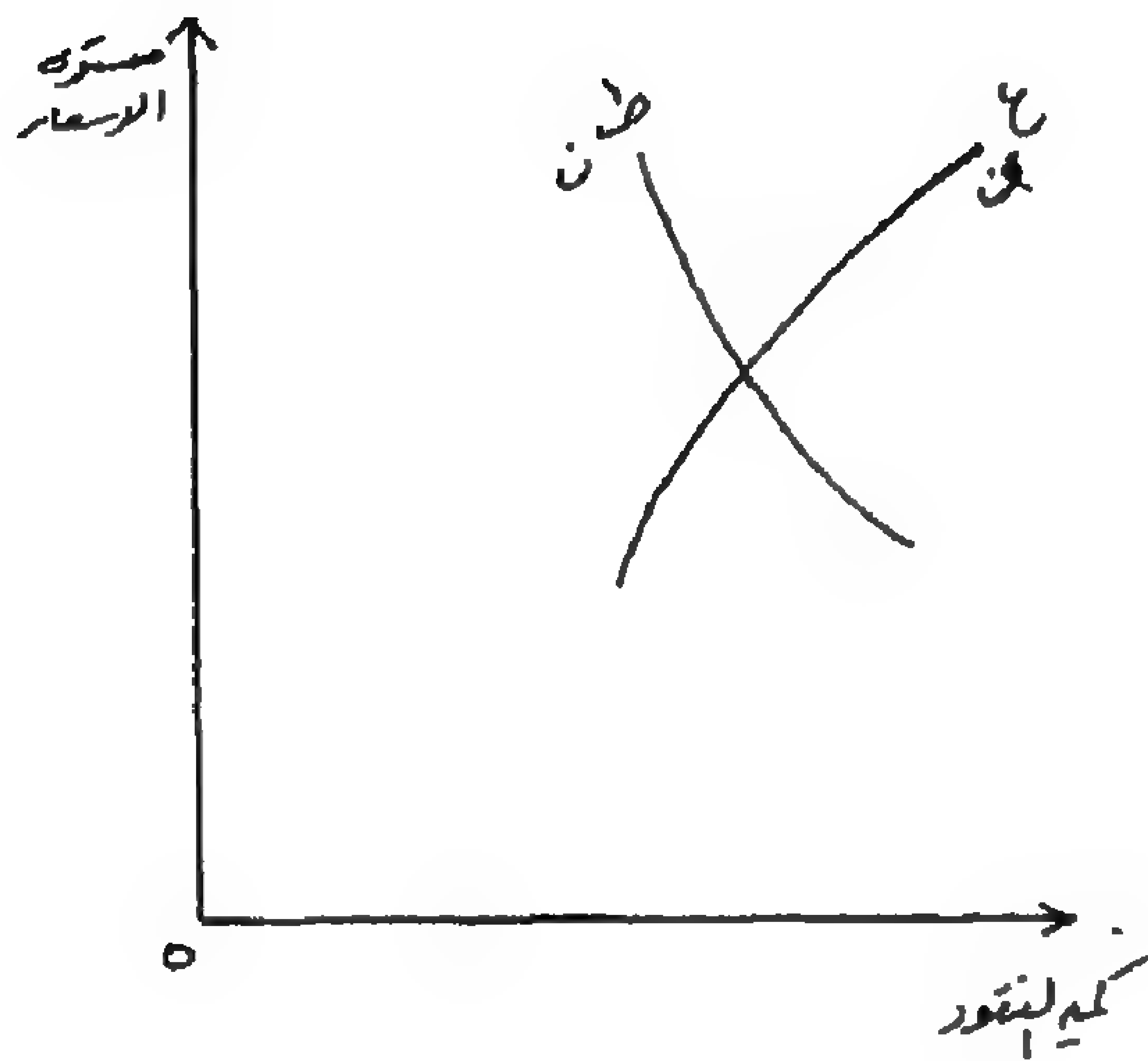
الكلية »،نجد أنفسنا أمام ظاهرتين جديدتين: المستوى العام للأسعار بصفة عامة، أو متوسط السعر على المحور الرأسي، وعلى المحور الأفقي نجد كمية النقود بدلا من كميات السلع المطلوبة او المعروضة. وتتوالد منحنيات العرض والطلب[١]. ليس طلبا أو عرضاً للسلع وإنما للنقود كسلعة أو كأصل خاص مترجماً أوجه الانفاق. سواء تمثل ذلك في الانفاق الاستهلاكي أو الانفاق الاستثماري أو الاحتفاظ بها لذاتها. وتصبح العلاقة بين متغيرين أساسيين: كمية النقود ومستوى الأسعار. وتنقلب العلاقة الدالية الى علاقة عكسية. فتصبح الأسعار متغير تابع ومطلوب تحديده، بدلا من أن تكون متغيراً مستقلاً كما هو الحال في دالة العرض والطلب. وتصبح كمية النقود هي المتغير المستقل.

---

(١) لاحظ أن المنحنيات السابقة من حيث الشكل الرياضي فقط تعتبر دوال عكسية لكل من دوال العرض والطلب س = ن$^{-1}$ (ع)، س = ن$^{-1}$ (ط).

ونحصل على دالة جديدة نرمز اليها بـ س (ن) أي أن مستوى الاسعار يتغير بتغيير كمية النقود (ن). ويختلف هذا المستوى باختلاف علاقات الطلب على النقود وعلاقات العرض عليها (أنظر الشكل ٢٧). ويتحقق التوازن بالتقاء كل من منحني العرض ومنحني الطلب في نقطة معينة هي «ل». فقيمة النقود أو مستوى الأسعار تتحدد على أساس التغير في الطلب والعرض.

ص ٤٦٣



شكل (٢٧).

هذه النظرة الكلية الى مستوى الاسعار، لها جذورها التاريخية في الفكر الكلاسيكي. ونقطة البداية في هذا ترجع الى قانون ساي السابق الاشارة اليه في مقدمة هذا المؤلف. والذي بمقتضاه «العرض يخلق الطلب عليه» أي أنه حجم الانتاج يحدد الانفاق. والى نظرة الكلاسيك الى النقود باعتبار دورها محايداً. فهي ليست سوى مجرد وسيط للمبادلة، وقيمتها هي في الحصول على السلع الاخرى. وأي تنازل عن السلع في سبيل الحصول على نقود يتلوه دائماً استخدام النقود في شراء سلع أخرى. فأي زيادة في كمية النقود دون ان

تقابلها زيادة مماثلة في كمية السلع المنتجة، تؤدي الى زيادة مستوى الاسعار. فالمستوى العام للاسعار سوف يرتفع بقدر نسبة الزيادة في عرض النقود. وهذا هو لب النظرية الكمية. وهذه البساطة في التحليل تخفي في الحقيقة مجموعة من المتناقضات، وفصل لا لزوم له بين العلاقات الحقيقية للانتاج وبين الظواهر النقدية طبقا للنظرية الكينزية في تقدير قيمة النقود ومستوى الاسعار. وتتجاوز جوهر نظرية قيمة العمل. وسوف نحاول في الصفحات التالية أن ندرس العلاقة بين النقود ومستوى الاسعار أو قيمة النقود تفسيراً لحركات الاسعار من خلال هذه النظريات الثلاثة الرئيسية.

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للتغير في قيمة النقود

١ ـ النظرية الكمية[1]

النظرية تعني مفاهيم عديدة. ولكنها في مجالنا هذا تنصرف الى مجموعة الفروض التفسيرية لظاهرة معينة. هذه الظاهرة هي قيمة النقود وعلاقاتها بحركات الاسعار. وهي تؤسس على خلاصة تطور تاريخي مقترن بملاحظات عن تأثير النقود سواء كانت معادن نفيسة (نقود تاريخية) أو أوراق نقدية (نقود معاصرة)، على مستوى الاسعار.

فهذه النظرية هي:

- أولا تجربة تاريخية واستقرائية.
- وثانياً مجموعة من القواعد تتضمن الفروض الاساسية التي تمثل لب النظرية.
- وثالثاً مجموعة من المعادلات لتأصيل الصياغة وبيان تشابك العلاقات بين المتغيرات، وتحديد العوامل المؤثرة والمتأثرة واستخلاص وتحليل النتائج النهائية.

---

(١) في النظرية الكمية أنظر:

— M. Friedman: The quantity theory of money op-cit. pp. 36-66.

— M. Friedman: Studies in the quantity theory of money Chicago 1956.

— A. Marshall: Money credit and Commerce, Macmillan 1924.

— M. C. Pigou: The value of money in readings in Monetary theory Irwin 1951.

انظر أيضاً نفس المقالة في:

Quarterly journal of Economic, Nov. 1917 PP 38-65

— I. Fisher: The purchasing power of money. its determination and relations to credit, interest and prices Macmillan 1920.

أ - التطور التاريخي

النظرية الكمية أو بمعنى أدق خلاصة تطور الفكر الكلاسيكي ونظرته الى الظواهر النقدية. بدأت بملاحظة تاريخية ابداها أحد الاقتصاديين الفرنسيين جان بودان[١] ، من حيث ان زيادة كمية النقود المتداولة (وتتمثل في ذلك العصر في كميات الذهب والفضة) نتيجة توارد الكثير من هذه المعادن من المستعمرات الاسبانية حديثة الاكتشاف حينذاك ، أدت الى زيادة عرضها كنتيجة للطبيعة الازدواجية للنقود المعدنية (سلع ونقود في نفس الوقت) مما يجعلها تخضع لقواعد العرض والطلب التقليدية، وكذلك لقواعد الندرة وأثرها في تحديد القيمة.

ولقد تبع هذا التقليد بقية المفكرين الكلاسيك، فتكلم في الموضوع بصورة غير منظمة مع اتباع نفس التفسير، دافيد هيوم في مقالته «عن النقود..»[٢] ، كما عرض كانتيون[٣] ، لاول مرة، فكرة سرعة التداول[٤] . وعمم ريكاردو التحليل السابق على النقود الورقية، مفسرا حالة التضخم وارتفاع الاسعار التي سادت انجلترا في القرن التاسع عشر، وخاصة أثناء الحروب النابليونية، على أساس زيادة الاصدار النقدي حين ذاك. وانتهى الى أن قيمة الوحدة النقدية تتغير عكسياً ونسبياً مع كميتها ، أي أن مضاعفة كمية النقود لن تؤدي الا الى مضاعفة الاسعار والعكس صحيح. وفي عام ١٨٨٦ حاول سيمون نيوكومب صياغة النظرية الكمية في صورة رياضية، ولكن الصيغة الاساسية والنهائية لهذه النظرية تكاملت على أيدي فيشر ومعادلته المشهورة عن التبادل ١٩١٧ ، والفريد مارشال وبيجو من خلال محاولتها المشهورة عن الدخل والرصيد السائل والتي يطلق عليها وصف معادلة كمبردج.

---

(١) Jean Bodin فيلسوف فرنسي (١٥٣٠ - ١٥٩٦).

(٢) D. Hume: money in political discoms 1752, pp. 41-59 وهو فيلسوف انجليزي أنظر مقالته في المرجع المشار اليه سابقاً. A.A. Walters, Money Banking

(٣) Cantillon رجل أعمال مصرفي ايرلندي ناقش هذا الموضوع في كتاب ترجم الى الفرنسية تحت عنوان: essai sur la nature du Commerce en général 1755

(٤) Vitesse de circulation- velocity of circulatior

ب ـ القواعد الاساسية للنظرية

النظرية الكمية تحتوي في الواقع على أكثر من قاعدة محددة للعلاقة بين النقود وحركات الأسعار. ومع ذلك فهناك بعض من القواعد المشتركة التي يتفق عليها أنصار تلك النظرية بمختلف اتجاهاتهم والتي تتمثل فيا يلي:

ـ الاعتراف بالطابع الكمي في التحليل. أي أن كمية النقود وليست خصائصها الوظيفية، هي العامل المحدد والمفسر لتقلبات الأسعار.

ـ التفرقة بين الكمية الاسمية للنقود والكمية الحقيقية للنقود[1] . أما الكمية الاسمية للنقود فهي ليست سوى القيمة المسماة لوحدات النقد: كالجنيه أو الريال أو الدولار، ومضاعفات هذه الكمية كمائة جنيه أو مائة ريال. ومشتقات هذه الكمية كنصف الجنيه أو نصف الريال. والكمية الحقيقية للنقود عبارة عن الكمية المعبر عنها خلال خجم معين من السلع والخدمات يمكن الحصول عليه عن طريق مبادلته بكمية اسمية معينة من النقود. فالكمية الحقيقية هي التي ترتبط إذن بقيمة النقود أي بقوتها الشرائية.

ـ عندما تطبق القاعدة السابقة على العلاقة بين النقود وحركات الأسعار فإن النظرية الكمية تخضع التغيرات في الأسعار للتغيرات في كمية النقود الأسمية. وإن هذا التأثير هو الذي يحدد لنا الكمية الحقيقية للنقود. أي قيمة النقود من خلال مبادلتها بالسلع والخدمات. وبذلك فإن هذه النظرية ترفض الاعتراف بأن تغيرات الأسعار قد تكون نتيجة لعوامل أخرى مرتبطة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، والعيني كشكل المشروعات الاحتكاري أو ارتفاع الأجور أو حالة الحرب أو غيرها من الأسباب.

ـ القاعدة السابقة لا تعني أن أنصار النظرية الكمية ينكرون إطلاقا قدرة العناصر الحقيقية والمتعلقة بالنشاط الانتاجي والتوزيعي على التأثير في الأسعار. غاية الأمر أنهم يفترضون أن تلك العوامل وخاصة ما يتعلق منها بحجم المعاملات والانتاج عوامل ثابتة على الأقل في المدة القصيرة. وإذا حدث

---

(١) real quantity, nominal quantity أنظر فريدمان المرجع السابق ص٣٧.

وتغيرت فإن تأثيرها يترجم من خلال التغيرات في الكمية المعروضة أو المطلوبة من النقود.

- نستطيع إذن أن نستخلص قاعدة عامة توضح لب النظرية: فهناك علاقة تبعية وتغير (علاقة دالية) بين كمية النقود ونرمز لها بـ « ن » كمتغير مستقل، والمستوى العام للأسعار ونرمز له بـ « س » كمتغير تابع أي أن:

س = د (ن)

- هذه العلاقة تتخذ الشكل الطردي، أي أن التغير بالزيادة في كمية النقود (+ Δ ن) سوف يؤدي الى التغير بالزيادة في مستوى الأسعار (+ Δ س) كما أن العكس صحيح في حالة نقصان كمية النقود، إذ يتلوها نقصان في مستوى الأسعار[1].

ويرى بعض أنصار النظرية أن هذه العلاقة الطردية هي تناسبية، بمعنى ان التغير في كمية النقود (Δ ن٪) بنسبة معينة يؤدي الى تغير طردي وبنفس النسبة (Δ س٪) في مستوى الأسعار. وهذه هي الصورة الجامدة للنظرية.

فالقول بأن مستوى الأسعار محكوم طردياً بكمية النقود، يزيد بزيادتها وينقص بنقصانها، هو نفسه ذات القول بأن زيادة كمية النقود تؤدي الى انخفاض قيمتها أي قوتها الشرائية، ونقصان كمية النقود يؤدي الى ارتفاع قوتها الشرائية. فاذا كانت الأسعار في تغيرها تخضع طردياً للتغير في كمية النقود فقيمة النقود أي قوتها الشرائية تخضع عكسيا في تغيرها، للتغير في كمية النقود.

فاذا عرفنا أسباب زيادة أو انخفاض الأسعار، متمثلة في التغير في كمية النقود، فانه يبقى أن نبحث عن العوامل التي يمكن ان تؤدي الى زيادة أو نقصان هذه الكمية. ولما كانت النقود تعتبر سلعة أو أصل كأي سلعة أو أصل آخر، فان ثمنها أو قيمتها يتحدد طبقا لظروف العرض والطلب الخاصين بها. أي أنه علينا أن نبحث عن العوامل المحددة لعرض وطلب النقود. وفي هذا

---

(١) أي أن س = د (ن) دالة طردية ويكون الاشتقاق الأول (التفاضل البسيط) إيجابي أي أن د' د' (ن) > .

المجال ينقسم الرأي. فهناك اتجاه يرى اعتبار التغير في كمية النقود من جانب العرض، يقابله اتجاه مضاد يرى نفس التغير في الكمية النقدية، وإنما من وجهة نظر الطلب على النقود. وقد يمكن التوفيق بين هذين الاتجاهين بصورة تكاملية تربط في شكلها الأمثل، بين التغيرات في كمية النقود من جانبي العرض والطلب معا، وبين التغيرات في مستوى الأسعار.

جـ - عرض النقود ومعادلة التبادل(١)

الفرض الأول: نفترض دالة ضمنية تجمع بين المتغيرات والثوابت التي تحدد العلاقة بين الاسعار وكمية النقود المعروضة حيث:

$$د\,(ن ، ك_ز ، س_ز) \qquad (١)$$

حيث:

- ن: تمثل كمية النقود المعروضة في لحظة معينة (حالة استاتيكية)

ولما كانت كمية النقود المعروضة لاستخدامها في التداول تتكون في ألواقع من كمية النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي ونرمز لها بـ « $ن_١$ »، وكمية نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية، ونرمز إليها بـ « $ن_٢$ » فان:

$$ن = ن_١ + ن_٢ \qquad (٢)$$

- $ك_ز$: وتمثل كميات مختلف أنواع السلع والخدمات موضوع المبادلة في نفس اللحظة الزمنية والمجال المكاني، مقاسة بوحداتها الطبيعية (كيلو - متر... الخ) وترمز « ز » إلى عدد السلع من ١ ، ٢ ، ٣ ، .... من السلع.

- $س_ز$: وتمثل الأسعار النقدية المقابلة لكل سلعة. و« ز » رقم السعر المقابل لكل سلعة.

- وعلى ذلك نستطيع أن نشتق من العلاقة الضمنية (١)، العلاقتين الآتيتين:

---

(١) The equation of exchange transaction form.

وضعها الاحصائي الاميركي Irving Fisher أنظر مرجعة سالف الذكر.

العلاقة الأولى:

$$\sum_{ز=1}^{ن} ك_ز س_ز = (ك_1 س_1 + ك_2 س_2 + \ldots ك_ن س_ن) \quad (3)$$

والتي تعبر عن حجم المعاملات التي تمت في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وتقدر على أساس مجموع مضروب حجم كل سلعة في ثمنها النقدي.

العلاقة الثانية:

$$ن_1 + ن_2 = \sum_{ز=1}^{ن} ك_ز س_ز$$

أو طبقاً للمعادلة (٢):

$$ن = \sum_{ز=1}^{ن} ك_ز س_ز$$

التي تعبر عن أن كمية النقد المتداول تعادل (تطابق) كميات السلع مضروبة في أثمانها، فلو فرض أن السلع المعروضة هي «أ»، «ب»، «جـ»، وكمياتها كانت كالآتي ٢٠٠، ١٠٠، ٣٠٠، وأسعارها المقابلة (ثمن الوحدة) ٣، ٢، ٥ فاننا نكون المعادلة الآتية:

$$(٢٠٠×٣) + (١٠٠×٢) + (٣٠٠×٥) = ٢٣٠٠$$

وبذلك تكون كمية النقد المعروضة والمستخدمة كوسيط للمبادلة وأداة للدفع مساوية لـ ٢٣٠٠ وحدة نقدية، والتي هي تعادل ما حدث من معاملات ومبادلات ممثلة في كميات السلع مضروبة في أسعارها النقدية.

- إزاء تعدد أنواع النقود من جهة، وأنواع السلع وكمياتها وأسعارها من جهة أخرى، وحيث أننا نبحث في الواقع عن استخلاص اتجاهات هامة للتغير وليس مجرد علاقات محددة بين المتغيرات، فانه يمكن تبسيط المعادلات السابقة عن طريق تجميع مكونات كل متغير (باستعمال المتوسطات والارقام القياسية)،

بحيث نحصل على الدالة الآتية:

$$ن = د\ (ك،\ س)$$

وبصورتها الصريحة:

$$ن = ك \times س \qquad (٥)$$

حيث تمثل:

ن= كمية النقود المعروضة للتداول (نقود قانونية + نقود ودائع)

ك = كميات السلع (مجمعة في الرقم القياسي الطبيعي)

س = المتوسط العام للاسعار (أو الرقم القياسي للاسعار)

وبالتالي يمكن القول بأن كمية النقود المعروضة تساوي كميات السلع مضروبة في المتوسط العام للاسعار (حقيقة تقريبية).

وبتحرير بسيط في المعادلة السابقة نحصل على ما يلي:

$$س = \frac{ن}{ك}$$

وبهذا يمكن استخلاص الشكل النهائي والهام في المعادلة. وبمقتضاه يمكن ايضاح العلاقة بين قيمة «س» المتوسط العام للاسعار، وبين «ن» كمية النقود و«ك» كمية السلع المتبادلة (كمية مجمعة ومتوسطة).

وعندما نتعرض لعناصر العلاقة السابقة فاننا نكتشف أن «ك» كمية السلع تعتبر ـ طبقاً لفروض النظرية الكمية ـ ثابتة. فحجم المعاملات وانتاج السلع لا يتغير بسرعة وبسهولة في المدة القصيرة. اذ أن ذلك مرتبط بالقدرة الانتاجية للجهاز الانتاجي. وهذا الجهاز غير مرن. وتغيره يحتاج الى تغيرات كثيرة في النشاط الاقتصادي الحقيقي: زيادة الاستثمارات، سياسة محددة للتفضيل الاستثماري وتكوين مهني للايدي العاملة، ووجود موارد حاضرة.. الخ. وغير ذلك من العوامل والظروف «التي لا يمكن أن تتحقق أو تتيسر الا في المدة الطويلة ،وبعد تغييرات عميقة في البناء الانتاجي والتكنولوجي للاقتصاد

القومي. مقابل ذلك نجد أن تغيرات الاسعار ترتبط أساساً بالمدة القصيرة، وترتبط أيضاً بالظروف الحالية.

على العكس من ذلك نجد «ن» أي الرصيد النقدي، أكثر مرونة وتغيراً في المدة القصيرة. وهو يتكون من كميتين رئيسيتين: «$ن_1$»، «$ن_2$»، والأولى «$ن_1$» وتتمثل في النقود القانونية أو الورقية والتي تحتل القمة في السيولة وتتمتع بخاصيتي الاجبارية والقبول في المعاملات والنهائية في التحويل، ويتوقف حجمها على سياسة الاصدار والقواعد المنظمة لهذا الاصدار والتي تضعها السلطات التنفيذية والتشريعية، وينفذها البنك المركزي. والثانية «$ن_2$» وتتمثل في النقود الائتمانية أو نقود الودائع. وحجمها يتوقف على السياسة النقدية بصفة عامة، والسوق النقدية بصفة خاصة. تخلقها البنوك التجارية. ويراقبها في ذلك البنك المركزي. والمتغير «ن» بشقية معطيه وتغيره يتحقق بسهولة ومرونة. ويمكن قياسه لو نظرنا الى كمية الاصدار النقدي أو الى حجم الودائع في البنوك التجارية.

وعليه يمكن ترتيب نتيجة هامة بمقضاها نقرر أن المستوى العام للاسعار يرتبط بعلاقة تغير وتبعية مع كمية النقود المصدرة. وبحيث أن أي زيادة في كمية النقود «ن» تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار «س». وأي نقصان في كميتها يؤدي الى انخفاض المستوى العام للاسعار، وذلك كله بافتراض أن كمية السلع «ك» ثابتة.

وإذا حاولنا إعطاء مثال مبسط لتوضيح تلك العلاقة، فانه يكفي أن نلاحظ الجدول التالي والذي يتضمن افتراض قيم معينة ومتغيرة (بالزيادة) لـ «ن» (كمية النقود)، وقيمة ثابتة لـ «ك» (كمية السلع)، لكي نستخلص بعد ذلك تطور مستوى الاسعار «س» من خلال الزمن (بالزيادة) مستخدمين في ذلك العلاقة الرياضية السابقة ($س = \frac{ن}{ك}$). أي أن:

جدول (١٤)

م	١٠٠	١٢٠	١٥٠	١٧٥	٠٠٠٠٠
ك	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٠٠٠٠
س	١	١ر٢	١ر٥	١ر٧٥	٠٠٠٠٠

الفرض الثاني: ادخال متغير آخر هو سرعة التداول (ل)

كمية النقود المعروضة، لا تقتصر على كميتها المادية والمتمثلة في أوراق النقد المصدرة من البنك المركزي ،بالاضافة الى كمية نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية. فالنقود هي أدوات تداول. ويمكن استخدام ذات الوحدة النقدية أكثر من مرة. وفي أكثر من معاملة ومبادلة. وهذا ما يضاعف من قيمتها دون أن يضاعف من كميتها العادية. فلو فرض ومعك وحدة نقدية (ولتكن جنيه مثلاً) ،واشتريت بها السلعة « أ » ،واستخدم بعد ذلك البائع نفس الوحدة النقدية في الحصول على السلع « ب » من مصنع آخر . . . الخ ، فان هذا يعني أن نفس الوحدة النقدية قد استخدمت في الحصول على السلع أ ، ب ، ج ، لمجرد تغير أشخاص حامليها ودورانها في المعاملة ، نتيجة قيامها بدور وسيط وأداة للمبادلة والدفع . وهذا ما يضاعف من قيمتها (ثلاث مرات في هذا المثال) بالنسبة لكميتها (وحدة واحدة) ، ونطلق على درجة استخدام أو متوسط تداول الوحدات النقدية في المعاملات تعبير سرعة التداول. وبذلك فان حجم الرصيد النقدي الحقيقي والمستخدم في المعاملات هو عبارة عن كمية النقود العادية ، سواء أكانت نقود قانونية أو نقود ودائع مضروبة كل منها في سرعة تداولها أي :

$$ن_1 ل_1 + ن_2 ل_2 = ك \times س$$

والتي يمكن تبسيطها دون التفرقة بين أنواع النقود لتصبح المعادلة:

$$\boxed{ن \times ل = ك \times س}$$

حيث تمثل « ن » كمية النقود العادية الصادرة عن البنك المركزي (نقود

قانونية) ومن البنوك التجارية (نقود ودائع)، و«ل» سرعة تداولها، و«ك» كمية السلع، «س» المتوسط العام للأسعار. فاذا كانت كمية النقود المصدرة تعادل ٣٠٠ مليون وحدة، وكانت كمية السلع تعادل مائة مليون وحدة (فرض مبسط يتجاوز عناصر الانتاج غير المتماثلة)، ومتوسط السعر يعادل ٦ وحدات نقدية وعدد مرات الاستخدام مرتين، فتكون المعادلة كالآتي:

$$٣٠٠ \times ٢ = ١٠٠ \times ٦ = ٦٠٠$$

أي أن حجم الرصيد النقدي يعادل ٦٠٠ مليون وحدة نقدية في حين أن الكمية المصدرة نقدياً لا تتجاوز ٣٠٠ مليون وحدة نقدية.

ويمكن الحصول بطريقة غير مباشرة على قيمة سرعة التداول بتعديل المعادلة السابقة:

$$ن . ل = ك . س$$

لكي تصبح:

$$ل = \frac{ك\ س}{ن}$$

ونستطيع عندئذ أن نقدر قيمة «ل» سرعة التداول بشرط أن نعرف مسبقاً حجم السلع (ك) والمستوى العام للاسعار (س) وكذلك كمية النقود العادية (ن). فلو كانت ك = ١٠٠، س = ٦، ن = ٣٠٠، فتكون سرعة التداول هي:

$$ل = \frac{١٠٠ \times ٦}{٣٠٠} = ٢$$

أي أن الوحدة النقدية تستخدم في المتوسط بمعدل مرتين وهذا ما يضاعف من حجم الرصيد النقدي. وهذا المعادلة في صورتها الاولية:

$$ن . ل = ك . س$$

يطلق عليها وصف معادلة التبادل.

الفرض الثالث: طبيعة العلاقة بين عرض النقود ومستوى الاسعار

معادلة التبادل هي صيغة أولية وبديهية، تتضمن في جانبها الأول كميات النقود. وفي الجانب الآخر كميات السلع والاسعار. فهي تحتوي على أربع عناصر أو متغيرات دون بيان طبيعة العلاقات بينها، غير أنه باستخدام هذه المعادلة تحاول نظرية كمية النقود أن تعطي تفسيراً معيناً لطبيعة العلاقات بين هذه المتغيرات، وخاصة بين مستوى الاسعار وكمية النقود.

فالمعادلة الاساسية:

$$\text{ن . ل} = \text{ك . س}$$

يمكن أن تصبح:

$$\text{س} = \frac{\text{ن . ل}}{\text{ك}}$$

أو

$$\text{س} = \text{ن} \, \frac{\text{ل}}{\text{ك}}$$

ومن هذه المعادلة تستخلص نظرية كمية النقود النتائج الآتية:

أولاً:

فيما يتعلق بـ « س »، المتغير التابع، أو المستوى العام للاسعار يعتبر النتيجة بمقتضاها يأخذ قيماً متغيرة، اتجاهاً بالزيادة أو النقصان تبعاً للتغير في قيم مسبباته وخاصة « ن » كمية النقود.

ثانياً:

« ن » أو المتغير المستقل، ويتمثل أساساً في كمية النقود المعروضة وتتحدد هذه الكمية على أساس مشاركتها في عملية المبادلة وتسوية المعاملات الجارية، أي من خلال وظيفة النقود كوسيط للمبادلة. وعلى ذلك فكمية النقود تتكوّن من النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي ونقود الودائع التي تصدرها

البنوك التجارية. فكمية النقود تنصرف اذن الى الرصيد النقدي بمعناه الضيق أو المحدود[١] . وهذا المعيار يثير بعض الخلاف حول اعتبار أو عدم اعتبار نقود الودائع الادخارية ولأجل ،ضمن مكونات الرصيد النقدي المرتبط بتسوية المعاملات الجارية. فعلى نقود الودائع الادخارية ولأجل أن تتحول مسبقاً الى نقود ودائع جارية لكي يمكن لها ان تشارك في تسوية المعاملات الجارية. وقد سبق وناقشنا مدى عملية التفرقة بين نقود الودائع الجارية، ونقود الودائع الادخارية ولأجل. والمعيار السليم، هو الواقعية والفعلية في استخدام الموارد النقدية في تسوية تلك المعاملات. فكل ما يقبل في الوفاء في الالتزامات، أياً كان شكله يدخل في « ن » أي كمية النقود المؤثرة في الاسعار[٢] .

وحيث أن النقود تعتبر سلعة تخضع كأي سلعة أخرى لقواعد العرض والطلب عليها. فاننا نهمل تأثير الطلب على التغير في كميتها معتبرين فقط التغير من وجهة نظر العرض. والتغير يتوقف على السياسة المتبعة من جانب البنك المركزي والبنوك التجارية، في اطار السياسة النقدية العامة المقررة للاقتصاد القومي[٣] . وبذلك نخلص الى أن التغيرات التي تحدث في كمية النقود والتي تؤثر في مستوى الاسعار، ما هي الا ناتجة عن التغيرات في كمية النقود المعروضة للتداول.

---

(١) Money par excellence.

(٢) انظر مناقشتنا في هذا الموضوع فيما سبق عند تحديد الرصيد النقدي وتحليل مكوناته في الفصل الاول من هذا المؤلف.

(٣) والواقع أننا نؤيد فريدمان في مقالته:

Walters في *The quantity theory of money*

(المرجع السابق) من حيث أن السلطات النقدية بالرغم من قدرتها وتمتعها بالاجراءات التي يمكن أن تتخذها للتحكم في عرض النقود، الا أنها غالباً ما تجعل تحديد كمية النقود « متوقفاً على اعتبارات أخرى بخلاف المحافظة على قيمة النقود » أي قوتها الشرائية. وغالباً ما تكون الاهداف مرتبطة بتحديد معدلات الصرف أو التأثير في سعر الفائدة .وهذا القول عن فريدمان تؤيده الوقائع من حيث أن كثيراً من سياسات الدول الصناعية تعمل دائماً على زيادة كمية النقود لتحقيق ما يسمى بالنقود الرخيصة Cheap money بهدف تحقيق مستوى منخفض من سعر الفائدة لتشجيع الطلب الفعال. وبالطبع فان هذه السياسة تتأثر برد فعل النظرية الكينزية تجاه النظرية التقليدية.

ثالثاً:

فيما يتعلق بـ «ك» أي الحجم الطبيعي للمعاملات. فهي تتحدد بالموارد الانتاجية المتاحة للاقتصاد. وبدرجة كفاءة استخدام وتشغيل تلك الموارد. والنظرية الكمية تفترض أن «ك» قيمتها محددة مسبقاً ومستقلة عن التغيرات في قيمة النقود ومستوى الاسعار. فالجهاز الانتاجي، وليست النقود المصدرة هو الذي يحدد كمية السلع المنتجة والمتداولة. ولقد اعترف كافة أنصار النظرية الكمية بأن التغير في حجم الرصيد النقدي سوف يؤثر بطريقة انتقالية أو مرحلية على مقدرة الجهاز الانتاجي، ومع ذلك فهم ينظرون الى قيمة «ك» باعتبارها ثابتة في المدة القصيرة.

رابعاً:

فيما يتعلق بـ «ل» أو سرعة التداول تعتبر أيضاً ذات قيمة ثابتة في المدة القصيرة. وهي تتحدد على أساس عدة عوامل أهمها:

- الكمية من النقود التي يرغب الافراد في حيازتها سائلة، وقدرتهم على المقارنة والتوقع بين ميزانياتهم النقدية السائلة وميزانياتهم السلعية المرغوبة.

- العادات والتقاليد المرتبطة بطريقة الحصول على الدخل النقدي وبطريقة انفاقه. فسرعة التداول هي نتيجة طبيعية لظاهرة تكرار المدفوعات والدخول النقدية. فالدخل النقدي، يتحقق للأشخاص الاقتصادية خلال فترات زمنية متعددة ومختلفة. كما أن مدفوعاتهم غير منتظمة وتتوزع أيضاً على فترات زمنية متعددة ومختلفة. وهذا يؤدي الى استمرارية عمليات التحصيل والدفع النقدي. وتداول النقود من يد الى أخرى لتسوية تكرار المعاملات وعدم انتظام هذا التكرار من خلال الزمن.

- تقدير الافراد الشخصية للنقود. فعندما يمر الاقتصاد بحالة تضخم فمن الصعب أن نجعل الأفراد يفضلون حيازة النقود السائلة مع أدراكهم لحقيقة التناقض المستمر في قيمتها.

وبذلك فان الافراد سوف يفضلون الانفاق، أي تحويل النقود الى سلع، بدلاً من حيازتها سائلة ومن ثم تزداد سرعة التداول.

ـ التقدم التكنولوجي في وسائل النقل والمواصلات. اذ أن هذه الظواهر من شأنها تسهيل العمليات الخاصة بالمدفوعات وزيادة التبادل[١].

خامساً:

يمكن بيان العلاقة بوضوح بين كمية النقود المعروضة «ن» والمستوى العام للاسعار «س»، وبحيث يمكن القول بأن تغيرات الاسعار تخضع طردياً ومباشرة لتغيرات الرصيد النقدي (تغيرات متعلقة بعرض النقود) ما دامت كميات السلع وسرعة التداول ثابتة. ومعنى ذلك أن زيادة كمية النقود المعروضة من شأنها أن ترفع المستوى العام للاسعار، ونقصان كمية النقود المعروضة سوف تؤدي الى انخفاض مستوى الاسعار.

د ـ الطلب على النقود ومعادلة كمبردج[٢]

النظرية الكمية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار، تسعى الى ربط أسباب الظاهرة (تغير كمية النقود) بنتائجها (تغير الاسعار) وتفسير هذا الارتباط سواء كان بالزيادة أو النقصان. ومعادلة التبادل والنتائج المستخلصة منها، ليست سوى تفسير لما وراء الأسباب. أي العوامل والظروف التي تجعل كمية النقود تميل الى الزيادة أو النقصان. وقد تبين لنا طبقاً لمنطق هذه الطريقة، إن هذه العوامل والظروف ترتبط أساساً بعرض النقود. فحجم النقود يتوقف أولاً على كميتها المادية سواء أكان ذلك في صورة نقود قانونية (أوراق بنكنوت) أو نقود ودائع. والأولى ترتبط بسياسة الاصدار. والثانية تتوقف على السياسية النقدية. وفي كلتا الحالتين فهذه الكمية يمكن أن تزداد أو تنقص تبعاً للسياسة التي يتبعها العارضين: البنك

---

(١) ومع ذلك يرى بعض الكتّاب (فريدمان) أن الدراسات التجريبية أثبتت عدم وجود أي اتجاه نحو زيادة سرعة التداول بالرغم من التحسينات التكنولوجية في وسائل النقل والمواصلات. أنظر المرجع السابق ص٤٦.

(٢) وهو عبارة عن تطوير لآراء مارشال بواسطة بيجو وتسمى في بعض الأحوال Cash balance approach income equation لأنها تعالج تأثير كمية النقود على الاسعار من خلال الطلب أو الدخل النقدي. وقد سميت بمعادلة كمبردج لأن مارشال كان يحتل كرسي الاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج وخلفه في ذلك بيجو أنظر المراجع الخاصة بهم فيما سبق.

المركزي في الحالة الأولى، والبنوك التجارية بالنسبة لنقود الودائع. أضف الى ذلك إمكانية مضاعفة حجم النقود مع ثبات كميتها المادية تبعاً لتغير سرعة تداولها. وفي جميع الأحوال فاننا يمكن أن نستقريء تحركات كميات النقود زيادة أو نقصاناً من خلال تقديرنا لسلوك العارضين، وتصبح كمية النقود المتداولة مرادفة لكمية النقود المعروضة.

وهناك صورة أخرى لتفسير طبيعة ما وراء الاسباب. وقبل البدء في هذا التفسير يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا، أننا بذلك لا يمكن أن نحصل على نتائج تختلف عن النتائج السابقة. فزيادة أو نقص كمية النقود يؤدي الى زيادة أو نقص مستوى الاسعار. وبالتالي لا مجال لتصوير وجود عناصر أساسية بديلة تحل محل كمية النقود والاسعار، باعتبارها أطراف العلاقة الاصلية. غاية الامر أننا ننظر الى العوامل والظروف التي تميل بكمية النقود نقصاناً أو زيادة من وجهة نظر الطلب على النقود.

فالنقود كأي سلعة أخرى لها عرضها وعليها طلبها. وقد رأينا ماذا يعني عرض النقود وتأثير العارضين على كميتها (إصدار ـ ودائع ـ سرعة التداول). ويمكن أيضاً أن تتأثر كميتها بالطلب عليها. فالطلب على النقود يتحدد بسلوك الحائزين لهذه النقود «أفراد أو مشروعات أو حكومة» وبذلك فنحن لحقق نفس الظاهرة «العلاقة بين كمية النقود والاسعار»، مع الاختلاف في الطريقة ووجهة البحث: الطلب على النقود بدلاً من عرض النقود. فالطلب على النقود يمكن أن يضاعف من كميتها، أو على العكس يميل بها الى النقصان. وعلينا أن نتساءل عن كيفية هذا التأثير؟

نقطة البداية في هذا التحليل تقوم على افتراض أن كمية النقود المطلوبة (سواء للانفاق أو الاحتفاظ بها كما هي) تعادل كميتها المعروضة. أو بمعنى أدق كمية النقود «ن» ككل تساوي مجموعة الموازين النقدية التي تحتفظ بها الاشخاص الاقتصادية. فالاشخاص الاقتصادية (أفراد ـ مشروعات أو حكومية) تطلب النقود إما لإنفاقها في الحصول على السلع والخدمات أو للاحتفاظ بها في شكلها السائل. وعلينا أن نحدد الكمية من الدخل التي تخصص للانفاق، وتلك التي تحتبس عن الانفاق أو الجزء من النقود الذي يحتفظ به كما

هو بعيداً عن شراء السلع والخدمات.

فلو فرض مثلا أن الحائزين على النقود في لحظة معينة وبالنسبة لاقتصاد قومي معين، يفضلون الاحتفاظ بنسبة معينة من دخولهم النقدية، في صورة نقود سائلة، فان معنى ذلك أنهم يمنعون جزءاً معيناً من كمية النقود عن التداول،لمواجهة الانفاق على السلع والخدمات. ويترتب على ذلك أن زيادة هذا الجزء، من شأنها أن تقلل من كمية النقود المخصصة لشراء السلع والخدمات وبالتالي تؤدي الى انخفاض الاسعار. ونقصان هذه النسبة المخصصة في شكل نقود سائلة، معناه زيادة كمية النقود المخصصة لشراء السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وهذا ما يمكن تصوره في معادلة رياضية بسيطة:

$$ن = س . ك . ح$$

حيث تمثل ن ـ كمية النقود.

ك = حجم المعاملات أو كمية السلع

س = متوسط السعر

أما «ح» فهو النسبة من الدخل القومي للجماعة المحتفظ به في شكل نقود سائلة. أو غير المخصص للانفاق على شراء السلع والخدمات. ويمكن قياسه زمنياً على أساس الفترة الزمنية التي في خلالها تفضل الجماعة الاحتفاظ بهذا الدخل في شكل نقود. فلو أن هذا الجزء يعادل شهرين من السنة فيكون «ح» تعادل $\frac{٢}{١٢}$ أو $\frac{١}{٦}$ الدخل النقدي السنوي للجماعة. هذه المعادلة نطلق عليها وصف معادلة كمبردج.

وعلى أساس المعادلة السابقة، يمكن أن نحدد العلاقة بين المتغيرات الثلاث الاساسية «ن» كمية النقود، «س» الاسعار، «ح» النسبة المطلوب الاحتفاظ بها سائلة، والتي تحبس كمية معينة من الدخل النقدي عن التداول. وحيث يمكن أولاً تحديد قيمة «ح» كالآتي:

$$ح = \frac{ن}{س . ك}$$

كذلك قيمة:

$$س = \frac{ن}{ك . ح}$$

وبافتراض المثل التالي حيث ن = ١٠٠٠، ك = ٥٠٠، س = ١ يمكن استخلاص قيمة «ح» حيث تصبح:

$$ح = \frac{١٠٠}{٥٠٠ \times ١} = \frac{١}{٥} = ٢ر٠$$

أي أن النسبة المحتفظ بها في شكل نقود سائلة تعادل ٢ر٠ من الدخل النقدي الكلي. ويمكن بالتالي معرفة التغيرات التي يمكن أن تحدث في س، بافتراض تغيرات معينة في «ن»، «ح» بحيث لو أصبحت قيمة «ن» في المثل السابق تعادل ٢٠٠ فستكون قيمة س «بالطبع مع افتراض ثبات القيم الأخرى) كالآتي:

$$س = \frac{٢٠٠}{٥٠٠ \times ٢ر٠} = ٢$$

أما اذا تغيرت قيمة «ح» لتصبح ١ر٠ مع ثبات القيم الأخرى، فان س تصبح:

$$س = \frac{٢٠٠}{٥٠٠ \times ١ر٠} = ٤$$

نستطيع اذن من المعادلات السابقة ومن الأمثلة التطبيقية أن نستخلص نتيجتين هامتين:

الأولى:

تتعلق بالعلاقة بين «ن» و«س»، بحيث يمكن القول بأن التغيير بالزيادة في قيمة «ن» يقابله التغير بالزيادة في قيمة «س»، والتغيير بالنقصان في

قيمة «ن» يقابله تغير بالنقصان في قيمة «س».

فالعلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية.

الثانية:

وتتعلق بالعلاقة بين «ح» و«س» بحيث يمكن القول بأن التغيير بالزيادة في قيمة «ح» يؤدي الى تغيير بالنقصان في قيمة «س». والتغيير بالنقصان في قيمة «ح» يؤدي الى التغيير بالزيادة في قيمة «س» فالعلاقة بين الجزء المحتجز من الدخل النقدي «ح» ومستوى الاسعار هي علاقة عكسية. هذا يعني أن الزيادة في الطلب على النقود السائلة سوف تؤدي الى انخفاض الاسعار، ونقصان الطلب على النقود السائلة سوف تؤدي الى ارتفاع الاسعار.

هـ - تقابل العرض والطلب على النقود وتحديد الأسعار

ونبدأ بدراسة أوجه التقابل والإختلاف بين معادلة التبادل ومعادلة كمبردج وعلينا أن نتأمل المعادلة الاولى:

$$ن . ل . = ك . س$$

$$\therefore ن = \frac{ك . س}{ل}$$

التي هي بذاتها: $ن = \frac{1}{ل .} ك . س$

أما معادلة كمبردج:

$$ن = ك . س . ح$$

وبإفتراض نفس المفهوم لـ «ن»، «ك»، «س» في المعادلتين فإننا نستطيع أن نستنتج بمقارنة المعادلتين أن:

$$\frac{1}{ل} ك . س . = ك . س . ح$$

أي أن: «ح» = $\frac{١}{ل}$ (١)

أي أن «ح» ما هي في الواقع إلى مقلوب «ل» سرعة التداول[١].

فلو كانت «ل» تمثل عدد المرات الزمنية التي أنفقت فيها الوحدة النقدية فإن «ح» أو $\frac{١}{ل}$ تمثل عكس ذلك تماماً،أي أنها تمثل عدد المرات التي أحتفظ فيها بالوحدة النقدية سائلة. فالعنصر الأول «ل» يعتبر عنصر «حقن» من شأنه مضاعفة الكمية المعروضة من النقود، والعنصر الثاني «ح» عنصر «تسرب» أي أن من شأنه منع ،ولنقل إحتجاز عدد معين من الوحدات النقدية عن التداول وشراء السلع .والخدمات. فلو كان متوسط عدد المرات التي تتداول فيها الوحدة النقدية ل = ٣، فإننا نستطيع أن نقدر معدل الإحتفاظ بالوحدة النقدية في صورة سائلة بمقدار «ح» = $\frac{١}{٣}$

---

(١) ونستطيع أن نصل الى نفس النتيجة بطريقة أخرى. فلو كان:

ن. ل = ك. س

$$\therefore ل = \frac{ك\ س}{ن}$$

ن = ك. س. ح

$$\therefore ح = \frac{ن}{ك\ س}$$

وبقلب كل طرف من أطراف المعادلة الاولى (معادلة التبادل ل = $\frac{ك\ س}{ن}$) البسط مقاماً، والمقام بسطاً في كل طرف من المعادلة. تصبح المعادلة

$$ل = \frac{ك\ س}{ن} \longrightarrow \frac{١}{ل} = \frac{ن}{ك\ س}$$

وحيث أن $$ح = \frac{ن}{ل\ س}$$

$$\therefore ح = \frac{١}{ل} = \frac{ن}{ك\ س}$$

فالمعادلتان تبحثان نفس الظاهرة: مستوى الأسعار وعلاقته بكمية النقود، مع إختلاف طريقة البحث، فالمعادلة الاولى (معادلة التبادل) تهتم بفكرة الإنفاق وبسرعة التداول لهذا الإنفاق، والمعادلة الثانية (معادلة كمبردج) تهتم بالمال المحتفظ به سائلا أو عدم الإنفاق أو ذلك الجزء من الدخل المطلوب الإحتفاظ به في شكل نقود سائلة. وبالتالي فإن الطريقة الأولى تهتم بالعوامل التي تحدد عرض النقود وتأثيرها على كميتها، والثانية تفضل تركيز الجهد على العوامل التي يتوقف عليها طلب الأشخاص للنقود. وبدلا من أن ندرس ظروف التداول وسياسة الإصدار، نحاول أن نبحث عن الأسباب التي تجعل الأفراد والمشروعات تفضل الإحتفاظ بكمية معينة من دخلها في شكل نقدي. وعلاقة ذلك بالمعاملات والتوقع والمضاربة وسعر الفائدة والثقة... الخ.

إختلاف المنهجين يرجع في نظرنا، إلى الاولويات التي يضعها الاقتصاديون بالنسبة لوظيفة أو ظائف معينة للنقود تمثل أهمية نسبية خاصة لهم. فالمعادلة الأولى ترى في الوظيفة الأولى للنقود «كوسيط للمبادلة» الأهمية الكبرى والترجمة الحقيقية لدور النقود في إقتصاديات المبادلة. ولذا فهي تهتم بتداول النقود وإرتباط ذلك بالإنفاق، الذي يمكن أن يحدث تأثيره على حجم النقود والأسعار. أما المعادلة الثانية (كمبردج) فهي تنظر إلى النقود، في المقام الأول بإعتبارها مخزناً للقيمة. فالأفراد قد يفضلون الإحتفاظ بجزء من دخلهم في شكل نقود سائلة، لأجل إنفاقها في المستقبل، وعلى أساس ذلك يتحدد دائماً توازنهم المالي.

هذا الإختلاف في المنهج لا يمنع من إمكانية حدوث التقابل بين المعادلتين أو بصفة عامة التقابل بين العرض والطلب على النقود، وإرتباط ذلك بقيمتها أو بمعنى آخر بمستوى الأسعار. وعلينا أن نحدد هذا التوافق أو بمعنى أدق التوازن بين كل من العوامل المحددة للظواهر النقدية سواء في جانب العرض أو الطلب. فهذه العوامل متشابكة أي مؤثرة ومتأثرة في ذات الوقت.

ففيما يتعلق بالطلب على النقود وعلاقته بالأسعار، فإن المشكلة الأساسية هي تحديد الكمية من النقود التي سوف يحتفظ بها سائلة. وهذه الكمية تتوقف بالطبع على نوعية الاستخدام الذي يريده الشخص الحائز للنقود، وهناك عدة

مؤشرات تحدد سلوك مثل هذا الشخص، أهمها: قيمة النقود ذاتها. فكلما كانت وحدة النقد تمثل قوة شرائية مرتفعة يفضل الأفراد الإحتفاظ بها سائلة. غير أنه في اللحظة التي يدرك فيها أن وحدة النقد تمثل قوة شرائية منخفضة، يفضل الأفراد أنفاقها للحصول على السلع والخدمات[1] . فالإحتفاظ بالنقود سائلة يتوقف على تقدير الأشخاص لقيم الوحدات النقدية بالنسبة لهذه المعاملات. ومن خلال هذا التحليل تبدو أهمية كمية النقود. فلو أن هناك توازناً بين الطلب والعرض، ثم نقصت كمية النقود «ن»، مع ثبات كمية السلع، فإن ذلك بالطبع سوف يدفع الأفراد إلى تفضيل الإحتفاظ بالنقود سائلة، مما يؤدي إلى إنخفاض الأنفاق وبالتالي تناقص الأسعار «س». بالعكس فإن زيادة كمية النقود سوف يؤدي بالأفراد إلى زيادة الأنفاق، وقلة المحتفظ به من الدخل في شكل نقود سائلة. وهذا ما يؤدي بالتالي إلى إرتفاع الأسعار «س».

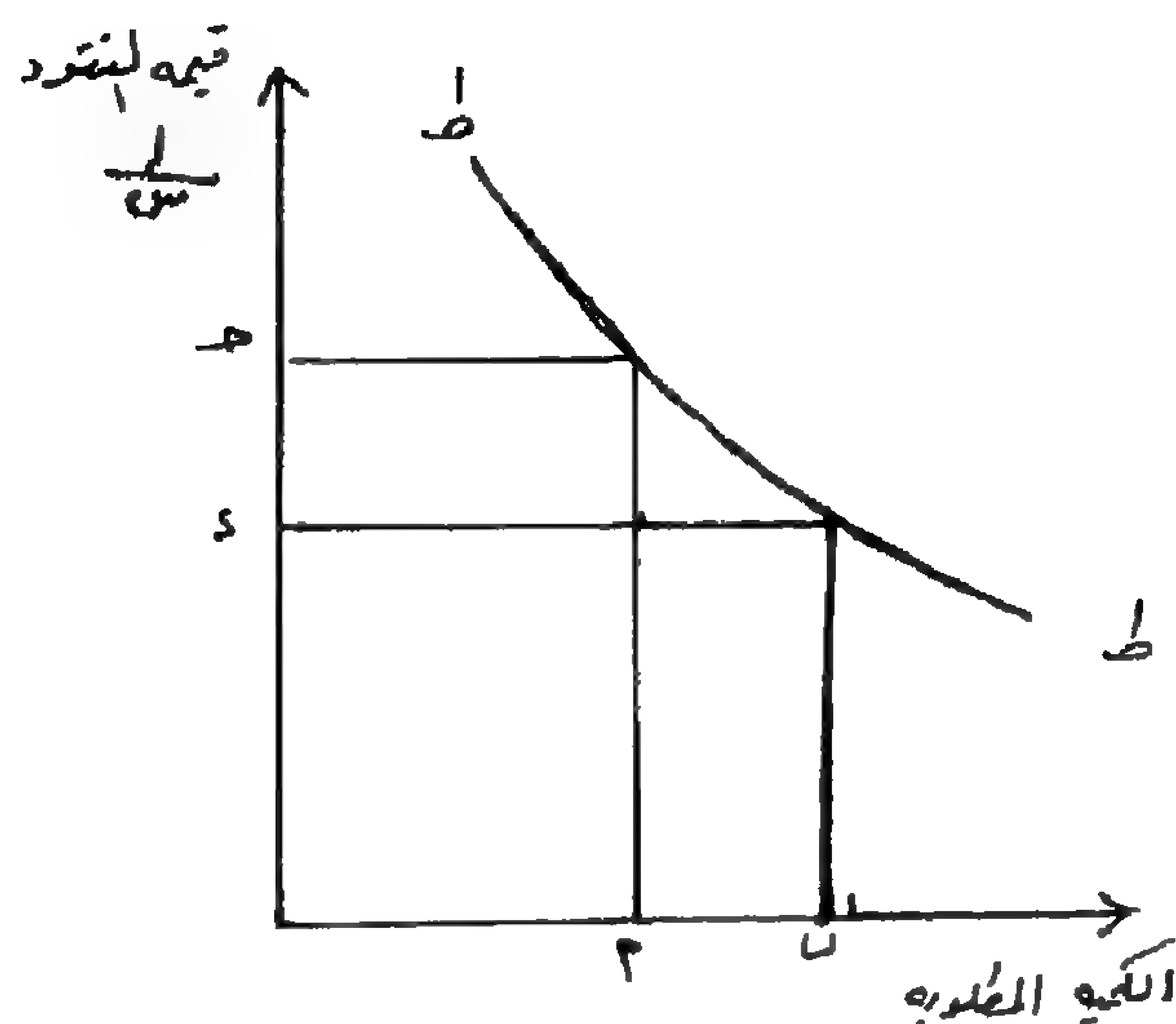
هناك إذن علاقة بين الطلب على النقود والأسعار من خلال كميتها. هذه العلاقة مؤسسة على أن الزيادة في الطلب على كمية النقود السائلة ـ أي زيادة النسبة المحتفظ بها في شكل نقود سائلة ـ من شأنه أن يرفع من قيمة النقود، أي يخفض من الأسعار. أما نقص الطلب على النقود السائلة ـ أي تناقص النسبة المحتفظ بها في شكل نقود أو الجزء المحتجز عن الأنفاق من شأنه أن يزيد الأنفاق، وبالتالي يؤدي إلى إنخفاض قيمة النقود أو إرتفاع الأسعار.

ويمكن تصور هذه العلاقة «الطلب على كمية النقود والقيمة» عن طريق الشكل التالي (شكل ٢٨)، حيث يمثل على المحور الأفقي كميات النقود المطلوبة (الجزء السائل والجزء المخصص للإنفاق)، والمحور الرأسي قيمة النقود أو بمعنى آخر ثمن النقود الذي هو في حقيقته القوة الشرائية للوحدة النقدية أو بمعنى رياضي مبسط مقلوب الأسعار « $\frac{١}{س}$ ». وباستقراء منحني الدالة ط

---

(١) والأمور في حقيقتها نسبية، فقد يفضل الافراد التصرف بطريقة معاكسة، فعندما يواجهون انخفاضاً في قيمة النقود فقد يلجأون الى عدم التصرف في نقودهم احتمالا لتحسن الوضع، أو العكس تحويل نقودهم الى قيم هروبية «كالذهب والعقار» أي الالتجاء الى الاكتناز.

ط ، نلاحظ تناقص قيمة النقود « $\frac{1}{س}$ » مع تزايد كمية النقود المطلوبة[1].



شكل (٢٨)

فعندما كانت النقود المطلوبة تساوي ٥أ كانت قيمة النقود تساوي ٥ جـ ، وتزايد هذه الكمية إلى ٥ب أدى إلى تناقص قيمة النقود لتصبح ٥د أي اننا نلاحظ أن :

٥ أ < ٥ب (كميات النقود المطلوبة)

٥ جـ > ٥ د (وحدات القيمة)

هذا فيما يتعلق بالطلب على النقود. أما عرض النقود أي كمية النقود التي يمكن أن تقابل كميات السلع والخدمات في التداول، فإنها تتوقف على سياسة الإصدار (البنك المركزي) بالنسبة لأوراق النقد القانونينة » أو على السياسة

---

(١) وخاصة تلك المطلوبة بغرض الانفاق على السلع والخدمات (المعاملات). وبالعكس فان زيادة كمية النقود المطلوبة بغرض السيولة والمحتجزة عن الانفاق سوف يرفع من قيمة النقود.

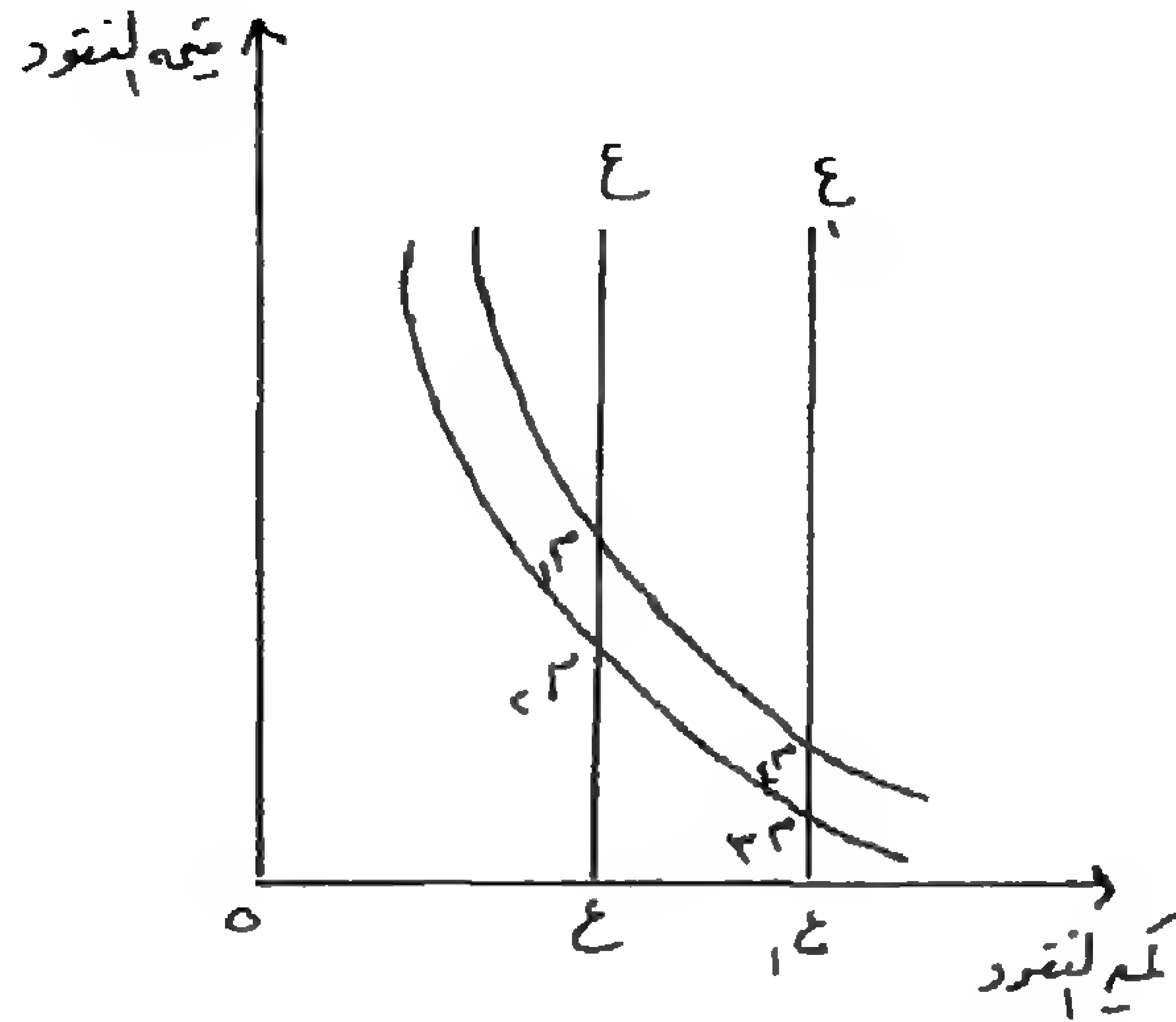
النقدية (البنوك التجارية) فيما يتعلق بنقود الودائع. وغالباً ما تكون هذه الكمية معطاة وثابتة. ودالة العرض على النقود ذات طبيعة مختلفة عن دوال العرض الأخرى. فهي تتكون دون مراعاة لنفقة الإنتاج. (وبالتالي لا مجال للبحث عن الربح الأقصى أو تساوي الإيراد الحدي مع النفقة الحدية). ويمكن تصور مثل هذه الدالة عن طريق الرسم (شكل ٢٩)، حيث تمثل على المحور الأفقي كميات النقود المعروضة، وعلى المحور الرأسي قيمة النقود أو مقلوب الأسعار « $\frac{١}{س}$ ».



شكل (٢٩)

من هذا الرسم يتبين أن كمية النقود المعروضة «٥ هـ» ثابتة ومعطاة. ومهما تغيرت كمية النقود المعروضة فإن ذلك لا يؤثر على علاقتها بقيمة الوحدات النقدية. أما القيمة الكاملة للنقود أو مستوى الأسعار فهي لا تتحدد إلا بإلتقاء عوامل العرض والطلب الخاصة بالنقود، أي بإكتمال العلاقة بين كل الظروف المتعلقة بالظاهرة النقدية «موضوعاً» وقيمتها أي مستوى الأسعار.

وهذا يتم بإندماج منحني العرض والطلب، لكي نحصل على الشكل (٣٠).



شكل (٣٠)

ومن هذا الشكل يتضح لنا أن نقطة التوازن الأصلية م١ هي تقاطع منحني الطلب « ط ط » مع الخط العمودي للعرض « ع ع ». فلو فرض مثلا أن حدث تغير في ظروف العرض أدى إلى زيادة كمية النقود المعروضة من « ٥ ع إلى ٥ع١ ». فإن نقطة التوازن والإلتقاء مع منحني الطلب تنتقل من م١ إلى م٤ (م١ > م٤). أي أن مستوى الأسعار قد أرتفع مع زيادة كمية النقود المعروضة، بفرض ثبات الكمية المطلوبة. وبالمثل فإن تغير منحني الطلب مع ثبات كمية النقود المعروضة يمكن أن يؤثر أيضاً في قيمة النقود. فالنقطة م٢ تمثل تقاطع منحني الطلب الجديد على النقود « ط١ ط١ » مع منحني العرض «ع١ع١». وعند نقطة التقاطع الجديدة بين منحني الطلب على النقود الجديدة ومنحني العرض السابق (م٢) نجد أن (م١ > م٢) أي أن قيمة النقود قد تناقصت، أو أن الأسعار قد إرتفعت. وهذا يفسر ببساطة على أساس أنه

بفرض ثبات كمية النقود المعروضة، فإن تغير كمية النقود المطلوبة وخاصة المحتجزة عن الإنفاق، في حالتنا هذه بالنقصان (المنحني ط١ ط١) أدى إلى تناقص قيمة الوحدة النقدية. أي أن تناقص النسبة المطلوبة من كميات النقد، والمقصود منها الإحتفاظ بها سائلة بعيدة عن الإنفاق وشراء السلع والخدمات، وبفرض ثبات الكمية المعروضة، يعني نقصان في قيمة النقود أو إرتفاع في الأسعار. وهذا شيء طبيعي لأن نقصان الطلب على النقود في شكل سائل يترجم كقاعدة عامة بزيادة الجزء المخصص على الإنفاق على شراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار.

كذلك يمكن تخيل تغير كل من منحني الطلب على النقود وكذلك العرض في نفس الوقت بإنتقال منحني العرض إلى اليمين (ع١ ع١) ومنحني الطلب إلى اليسار (ط١ ط١) تعبيراً عن زيادة الكمية المعروضة من النقود، ونقصان الكمية المطلوبة من النقود وهذا سوف يؤدي إلى الحصول على نقطة توازن جديدة وقيمة جديدة هي «م٣». وهي تمثل أقل قيمة للوحدة النقدية بالنسبة للنقاط السابقة م١، م٢، م٤. ولعل وضع تلك النقطة يعطي لنا وصفاً دقيقاً لحقيقة النظرية الكمية. فعند هذه النقطة «م٣» يتحقق تناقص نسبي في قيمة لنقود. أو بمعنى آخر إرتفاع في الأسعار نتيجة التزايد في كميات النقود أولا كما هي متمثلة في «زيادة العرض» أي كمية النقود المعروضة، حيث إنتقلت هذه الكمية من٥ع إلى ٥ ع١، وكميات النقود ثانياً كما هي متمثلة في تناقص الطلب على كمية النقود المرغوب الإحتفاظ بها سائلة بعيدة عن الإنفاق أو بمعنى آخر زيادة الإنفاق والرغبة في تفضيل إستخدام النقود في الحصول على السلع والخدمات.

خلاصة القول أن النظرية الكمية تتبلور في حقيقة هامة. هذه الحقيقة تتمثل في أن الزيادة في كمية النقود، ونقصد هنا كمية النقود المخصصة للإنفاق والحصول على السلع والخدمات، وأيا كان سبب هذه الزيادة (ناتجة عن ظروف العرض على النقود أو ظروف الطلب على النقود)، سوف تؤدي بالضرورة إلى إتفاع الأسعار. والعكس صحيح بالنسبة لنقصان كمية النقود، ونقصد هنا أيضاً كمية النقود المخصصة للإنفاق والحصول على السلع والخدمات، أيا كان السبب

لهذا النقصان، ناتجاً عن ظروف العرض على النقود، أو ظروف الطلب على النقود، فنقصان هذه الكمية سوف يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض مستوى الأسعار.

و - تحليل إنتقادي للنظرية الكمية.

هذه النظرية بأوجهها المتعددة تشير إلى حقيقةمعينة: تتلخص فى أن زيادة الإنفاق النقدي أو كمية النقود سواء منها المصدرة، أو المضاعفة نتيجة سرعة التداول أو حتى المتزايدة نتيجة تناقص الجزء المحتبس عن التداول، من شأنها أن تؤدي إلى إرتفاع الأسعار والعكس صحيح، وبغض النظر عن العوامل الأخرى، أي مع إفتراض ثبات العبارات الحقيقية الأخرى. وخاصة ثبات السلع والخدمات. وهذا الإفتراض هو نتيجة تصور عنصر ثالث يدخل في العلاقة بإعتباره عنصراً مفسراً، هذا العنصر هو الزمن. فهناك فصلة زمنية بين الزيادة في الإنفاق وبين رد فعل الجهاز الإنتاجي على هذه الزيادة. وفي أثناء تلك الفترة نلاحظ أرتفاعاً في الأسعار،لأن كمية السلع الموجودة لا تكفي لمواجهة الإنفاق السابق العادي، بالإضافة إلى الإنفاق الجديد المتزايد. وهذه الحقيقة نلمسها بوضوح عندما نشاهد عمليات التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة، فبعض من هذه البلدان تلجأ إلى زيادة الإصدار لمواجهة عملية التمويل للتنمية. كما أن نفس الأمر يتحقق أيضاً بالنسبة للبلدان المتقدمة في حركة نموها. فهي تزيد من حجم الإئتمان لمواجهة تزايد النشاط الإقتصادي. غاية الأمر أن الخلاف بين النوعين من البلدان يتعلق بدرجة مرونة وتأثر الجهاز الإنتاجي لكل منهما لهذا الإنفاق المتزايد. فبينما لا تبقى «ك»، كمية السلع ثابتة لمدة طويلة في البلدان المتقدمة امام هذا الانفاق المتزايد، نظراً لقدرة جهازها الإنتاجي على التحرك والتغير بسهولة، نجد على العكس من ذلك كمية السلع «ك» تظل ثابتة لمدة طويلة أمام تزايد الإنفاق في البلدان المتخلفة نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي لهذه البلدان.

فالعلاقة بين الإنفاق أو الزيادة في كمية النقود والأسعار هي «علاقة صحيحة». ولكن الصحة لا تعني دائماً الحق أو الحقيقة. فالوصول إلى الحقيقة

تعترضه مجموعة من الصعوبات النظرية والعملية. وأول العقبات النظرية تتعلق بفكرة الإرتباط السلبي ذات الإتجاه الواحد بين كمية النقود والأسعار. فإعتبار عرض النقود أو الطلب عليها وما يترتب على ذلك من تأثير في كميتها، متغيرات إستراتيجية وتفسيرية لحركات الأسعار، لا ينفي إمكانية حدوث نفس التأثير من الجانب الآخر، أي أن التغير في الأسعار يمكن أن يؤثر في طلب أو عرض النقود ،وهذا ما لا تقبل به النظرية الكمية.

أما النقد النظري الثاني فيتعلق بالعلاقات بين المتغيرات الأربع الأساسية «ن »، «ك »، «س »، «ل » أو $\frac{1}{ل}$. فهم ليسوا مستقلين الواحد عن الأخر. فتغير «ن » قد يؤدي إلى تغير «ل » أو «ك » والعكس صحيح. بحيث لا يمكن تصور حدوث تغيرات في إحداها دون أن تنعكس على الأخر. فتزايد «ن » قد يعوض تناقص «ل » والعكس صحيح، كما أن الزيادة في كمية النقود قد تتبعها زيادة في الطلب على النقود وهكذا.

أما النقد النظري الثالث فيتعلق بتطبيق قانون العرض والطلب لتحديد قيمة النقود. فإذا كان هذا القانون ينطبق على السلع فإنه لا ينطبق على النقود .إذ إنها سلعة ذات طبيعة خاصة ولا مجال للنفقة فيها، وعرضها يتخذ شكل أحتكار أو شبه أحتكار. والنقود موضوعها سوق رأس المال أو السوق النقدية حسب المدة.

وبجانب الإعتراضات النظرية، هناك مجموعة من الإعتراضات العملية وأولها أن النظرية لا تفرق في الواقع بين كمية النقود الموجودة، وكمية النقود المستخدمة بالفعل، وكذلك كمية البضائع المعروضة والكمية المباعة. ولا تأخذ في إعتبارها كمية المخزون التي قد تواجه الزيادة في الإنفاق. والإعتبار الثاني يتعلق بتحديد الأسعار في السوق، والذي يتوقف في الواقع على العرض والطلب الحقيقي الخاص بكل سلعة بالنظر إلى شكل الأسواق (منافسة أو إحتكار)، بل يمكن تصور تحديد بعض الأسعار إجبارياً، وهذا ما يفسر لنا بعض المفارقات التي يمكن أن تحدث في إقتصاد ما. فبالرغم من زيادة الانفاق، إلا أننا نلاحظ ثبات الأسعار أو ارتفاعها. يجب إذن أن نحاول دراسة العلاقة

بين كمية النقود والأسعار بصورة أكثر تكاملا. وان ندخل في إعتبارنا كافة المتغيرات الحقيقية والمفسرة لحركات الأسعار.

٢ ـ النظرية الكينزية(١)

أ ـ نقد الفصل بين نظرية الثمن ونظرية قيمة النقود.

يبدأ كينز، في الفصل الحادي والعشرين، من النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، تحليله بنقد الفصل القائم بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار، فالإقتصاديون عندما يدرسون نظرية القيمة، في الجزء الاولى يقررون بأن الأسعار تتحدد بمستوى العرض والطلب، عرض وطلب السلع موضوع المبادلة. وتلعب تغييرات النفقة الحدية ومرونة العرض في المدة القصيرة دوراً أساسياً في تكوين الاثمان. غير أنه عندما ننتقل إلى الجزء الثاني، والمتعلق بنظرية النقود، سرعان ما تتناسى الأفكار السابقة، ونجد أنفسنا في مواجهة تحليل جديد، من خلاله تتحكم كمية النقود في مستوى الأسعار، وتبزغ أفكار جديدة ذات أهمية وتأثير في تفسير حركات الأسعار، كسرعة تحول النقود إلى دخل أو العلاقة بين سرعة التداول وحجم المعاملات، والتفضيل للسيولة، والإدخار الإجباري، والتضخم والإنكماش.. الخ. ولكن إذا حاولنا الربط بين تلك الظواهر النقدية وبين الأفكار السابقة المتعلقة بأمور العرض والطلب، فإن ذلك يفترض ضمناً مرونة للعرض مساوية للصفر، أي أن حجم المعاملات لا يتغير بتغير الأسعار. وطلباً متناسباً مع كمية النقود أي أن زيادته لا تعني سوى زيادة مماثلة في كمية النقود.

وعليه يجب أن ينظر إلى هذه الأفكار بصورة أكثر معقولية وواقعية وأن

---

(١) رجعنا في تحليلنا للنظرية الكنيزية في هذا الموضوع الى ثلاثة مراجع أساسية هي:

J. M. Keynes: General theory of employment, interest, and Money ....

الترجمة الفرنسية (Payot)

A. Hanson: Monetary theory and fiscal policy chap. 9 p. 131.

A. Barrere: Théorie économique et implusion keynésienne, Paris

ويعتبر المرجع الأخير أكثر المراجع وضوحاً ودقة في هذا الموضوع.

نربط العوامل الحقيقية للعرض والطلب بالظواهر النقدية. ولذلك فإن التحليل الكينزي يدعو إلى إعتبار التغيرات في دوال العرض والطلب، وكذلك تغيرات المرونة لهذه الدوال. فهو يبحث بادئاً عن مرونة الثمن بالنسبة لتغيرات الطلب الكلي والعرض، ثم ينتقل بعد ذلك إلى دراسة أثر التغير في هذه الدوال على التغير في كمية النقود. وهو بذلك يحقق الإتصال الكامل بين نظرية القيمة ونظرية النقود، على أساس مرحلي من خلال:

أولا: كيفية تحديد مستوى الأسعار والعوامل المؤثرة في هذا المستوى.

ثانياً: دور النقود في هذا التحديد، واللحظة الذي يبدأ فيها هذا الدور والعناصر التي يمكن أن تؤثر فيها الظواهر النقدية، والطريقة التي بواسطتها تؤثر التغيرات في العرض والطلب والمرونة على قيمة النقود والأسعار.

ب ـ على أي أساس يتحدد المستوى العام للأسعار

فيما يتعلق بالبحث عن العوامل التي تحدد مستوى الاسعار، في صناعة معينة، فان كينز يجيب على ذلك، بأن الثمن دالة (أي يتوقف على):

ـ دخول مختلف عناصر الانتاج (وخاصة الاجور) التي تدخل في النفقتين الحدية والمتوسطة.

ـ حجم الانتاج.

لا داعي عندما ننتقل من نطاق الصناعة، الى مجموع الصناعات ان نغير من هذه القاعدة. نفس الامر ينطبق على مجموع الصناعات، فالمستوى العام للاسعار يتوقف من جانب على معدل دخول عناصر الانتاج، والتي تدخل في نفقات الانتاج (الاجور ـ الفوائد ـ الاستهلاكات ـ أثمان المواد الاولية...)، ومن جانب آخر على حجم الانتاج ويقاس غالباً بحجم التشغيل (ومع افتراض ان التجهيز وفن الانتاج ثابتين).

غير انه يجب ان نلاحظ انه في حالة الانتاج ككل «أي مجموع الصناعات» فان نفقات الانتاج في صناعة معينة، ترتبط جزئياً بظروف الانتاج (النفقة والحجم) في الصناعات الاخرى. فهناك بين الصناعات علاقات

تبعية وتكامل، واستخدام عناصر الانتاج في احداها بطريقة معينة، يمكن أن يؤثر في الطلب على عناصر الانتاج في الصناعات الاخرى، وبالتالي على نفقة الانتاج. فعندما نواجه الانتاج الكلي، فاننا لا نستطيع ان نهمل دور الطلب الكلي، مؤثراً في نفس الوقت على النفقات وحجم الانتاج. فالقول بان المستوى العام للأسعار يتوقف على نفقات عناصر الانتاج وحجم الانتاج من جانب وعلى الطلب الكلي من جانب آخر، هو ذات القول بأن المستوى العام للاسعار يتوقف على العرض والطلب الكلي.

ج - النموذج المبسط

سواء تعلق ذلك بنفقة الانتاج، أو تعلق بحجم الانتاج، وبالنسبة للصناعة او بجموع الصناعات معاً، لا شك ان عنصر العمل ممثلا أولا بمعدل الاجور في نفقة الانتاج وثانياً بحجم التشغيل مقياساً لحجم الانتاج[1] . يعتبر العنصر الرئيسي والمحدد لمستوى الاسعار، بحيث يمكن اعادة صياغة المبدأ السابق، والقول بان من بين العوامل التي يمكن ان يتأثر بها العرض، والتي يمكن أن تلعب دوراً هاماً، بجانب العوامل التقليدية (من الانتاج - التجهيز - حالة الاسواق مناقسة او غير منافسة... الخ)، نعتبر العاملين الرئيسيين الآتيين:

أ - مستوى الاجور. ب - حجم التسغيل

وعلى ذلك فان تأثير التغيرات في كمية النقود على مستوى الاسعار، يمكن ان ينظر اليها من خلال اعتبار مجموع الآثار التي يمكن ان ترتبها هذه التغيرات على حجم التشغيل ومستوى الاجور.

وقبل أن نتعرض لعالم الحقيقة الاكثر تعقيداً، لنرى الكيفية التي يتم بها التغييرواثارة، فان كينز يفترض مسبقاً نموذجاً مبسطاً، يتشابه الى حد كبير مع ما تخيلته نظاماً اقتصادياً كلياً النظرية الكمية. فهو يفترض ان عوامل الانتاج متماثلة، واستبدالية، ودالة الانتاج دالةمتحانسة ،أي أن الانتاج يزيد بنفس

---

(١) اذ أن الدالة الكينزية للاناج هي دالة ذات متغير واحد هو التشغيل أو العمل - أنظر.
A. Cotta: Les fonctions de Production, Caen P. 29
برنامج مطبوع على الاستنسل لطلبة الدكتوراه.

نسبة الزيادة في عناصر الانتاج [١]، والعرض مرن في مرحلة ما قبل التشغيل لشامل، ووحدة الاجر ثابتة طالما هناك عناصر انتاج ما زالت متعطلة. لكي ندرك طبقاً لهذه الاوصاف، كيف يمكن ان تؤثر كمية النقود على مستوى الاسعار علينا ان نفرق بين حالتين:

الاولى: **مرحلة التشغيل الجزئي**[٢]: حيث يتميز الاقتصاد القومي، بوجود موارد معطلة غير مستغلة. وخاصة الموارد البشرية (بطالة)، في مثل هذا الاقتصاد، فان زيادة كمية النقود تؤدي بالضرورة الى زيادة الانفاق والطلب الفعال[٣]، زيادة متناسبة ومماثلة لكمية النقود الاضافية، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة مماثلة في حجم التشغيل، دون ان يصاحب ذلك ارتفاع في الاسعار. وتفسير تلك الظاهرة يرجع الى ان عناصر الانتاج متماثلة، وعوائدها ثابتة، والاجور محددة بسبب وجود أيد عاملة متعطلة. فزيادة الطلب الفعال تؤدي الى زيادة التشغيل، والى زيادة في الانتاج بنفس النسبة، دون ارتفاع في نفقات الانتاج. ولا خوف من مطالبة العمال بزيادة أجورهم، ما دام عرض العمل كبيراً. فالانتاج أي التشغيل يزداد بقدر زيادة الانفاق، مع ثبات النفقات والاسعار ويمكن ان نعبر عن هذه الحالة بمعادلة بسيطة صورتها:

$\uparrow\uparrow$ انفاق نقدي $\uparrow\uparrow$ طلب فعال $\uparrow\uparrow$ تشغيل $\rightleftarrows$ ثبات نفقات $\rightleftarrows$ ثبات أسعار.

الثانية: **مرحلة التشغيل الشامل**[٤]: وفي هذه الحالة نفترض ان الاقتصاد القومي قد بلغ مرحلة الاستغلال الكامل لكافة الموارد الانتاجية وخاصة العمالة. وفي مثل تلك الظروف، فان زيادة الانفاق النقدي سوف تؤدي تلقائياً الى زيادة في التشغيل لعدم وجود موارد معطلة، ومن ثم يتحول الجزء الأكبر من هذا الانفاق النقدي الاضافي، على العناصر الانتاجية القائمة بالفعل، أي يترجم

---

(١) Homogenous function

(٢) Sous-emploi

(٣) ويقصد بالطلب الفعال (والادق تعبيرياً هو الطلب المتوقع) الدخل الكلي الذي يأمل المنتجين الحصول عليه من حجم معين من التشغيل.

(٤) Full-employment

بزيادة في مستوى الاجور، دون ان يترتب على ذلك زيادة مماثلة في عائد الانتاج. ومن الطبيعي ان ذلك يؤدي الى ارتفاع النفقات وبالتالي الى ارتفاع الاسعار، وهو ما يمكن التعبير عنه كالآتي:

↑↑ انفاق ↑↑ طلب فعال ⇄ ثبات تشغيل ↑↑ نفقات

↑↑ ارتفاع اسعار

يمكن اذن تلخيص الحالتين السابقتين بالقول بأن «الطلب الفعال يتغير بنفس نسبة تغير كمية النقود، اذا كان العرض سيبقى مرناً في حالة التشغيل الجزئي، ولكنه لا يمكن ان يستمر كذلك في حالة التشغيل الشامل». وعليه يمكن صياغة النظرية الكمية طبقاً للنموذج الكينزي المبسط على أساس أنه «طالما هناك بطالة فان التشغيل يتغير تناسبياً مع كمية النقود، وعندما يتحقق التشغيل الشامل فان السعر يرتفع تناسبياً مع كمية النقود».

د ـ التحول الى النموذج الحقيقي (اسقاط الفروض السابقة)

يجب ان نتحرر من الفروض المبسطة السابقة، ونفترض موقف حقيقي اكثر تعقداً، فعناصر الانتاج غير متماثلة ولا يمكن استبدالها بسهولة، وعوائد عناصر الانتاج (وخاصة العمل) لا تزداد بنفس نسبة الزيادة في نفقات الانتاج، وانما تتناقص مع زيادة التشغيل لعدم قدرة عناصر الانتاج الاخرى على مواصلة التزايد بنفس النسبة (تطبيق قانون الغلة المتناقصة). وهذا من شأنه عدم اعتبار مرونة العرض في مرحلة ما قبل التشغيل الشامل. كذلك فان تصور تغيرات متناسبة في الطلب الفعال مع تغيرات كمية النقود والانفاق النقدي غير ممكنة لتدخل عوامل شخصية وموضوعية مختلفة. وأخيراً فان فرض ثبات الاجور في مرحلة التشغيل الجزئي لا تتفق مع الواقع العملي. كيف يمكن اذن ان نقدر تأثير كمية النقود الاضافية على مستوى الاسعار من خلال العرض والطلب في ظل الواقع الكينزي؟

هـ ـ النقود والعرض

والمقصود بذلك دراسة الاثر المتولد، بفعل تغير كمية النقود على الانفاق والطلب الفعال. وأول التغيرات في هذا المجال تمس حجم التشغيل. فزيادة

الطلب الفعال نتيجة زيادة كمية النقود، يترجم كقاعدة عامة من جانب بزيادة في التشغيل، ومن جانب آخر بزيادة في الاسعار. فالواقع ان الاسعار، بدلا من أن تبقى ثابتة عندما توجد حالة تشغيل جزئي (بطالة) وتزيد بنفس النسبة مع زيادة كمية النقود عندما يتحقق التشغيل الشامل، تزداد تدريجياً بزيادة التشغيل في الحالة الاولى، وتتغير بطريقة غير تناسبية مع زيادة كمية النقود في حالة التشغيل الشامل. وهذه الظاهرة تفسرها عدة عوامل مؤثرة في العرض. وأول هذه العوامل هو « سعر الفائدة ». فسعر الفائدة هو الثمن الذي تقرض أو تقترض به الاموال النقدية، وهو كأي ثمن يخضع لقواعد العرض والطلب الخاصة به. وعرض النقود يتوقف على سياسة الاصدار والسياسة النقدية، أما الطلب على النقود فيتوقف على ما يسميه كينز « بالتفضيل للسيولة »، أي الدوافع التي تجعل الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالاموال سائلة، او يفضلون انفاقها واستغلالها في شكل صكوك (ادخار). وفي جميع الاحوال فان زيادة كمية النقود سوف تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة، وهذا ما يشجع على الانفاق وزيادة الطلب الفعال، وبالتالي زيادة التشغيل. غير ان الجديد في هذا التحليل، يتمثل في ان الزيادة في التشغيل لا تكون بنفس نسبة الزيادة في الانفاق والطلب الفعال. فالزيادة غير التناسبية مع كمية النقود تؤدي بالضرورة الى تناقص العائد نتيجة استخدام انتاج اكبر بنفس التجهيز السابق (ثبات الآلات وزيادة الاستهلاك)، ومن ثم تزداد النفقات وتقل درجة مرونة العرض ،وبالتالي ترتفع الاسعار. ومما يضاعف من ذلك الأثر هو التوزيع غير المتساوي للموارد بين مختلف فروع الانتاج. فبعض هذه الفروع يستهلك قبل الآخرين مما يؤدي الى خلق عوامل « خنق » تزيد من درجة عدم مرونة العرض وزيادة النفقات ،وبالتالي الى تحقيق زيادة في الاسعار مستقلة عن حركات الاجور.

هذا فيما يتعلق بالتشغيل، أما فيما يتعلق بتأثير كمية النقود على الاجور، اي العنصر الثاني الهام في العرض وفي نفقة الانتاج، فاننا نلاحظ ان الاجور تزداد حتى قبل ان تبلغ مرحلة التشغيل الشامل. وهذا يرجع الى الضغط الذي يمارسه العمال ونقاباتهم قبل أصحاب الأعمال، عندما يرون ان الطلب

على التشغيل يزداد نتيجة الانفاق الجديد، ويقابله تنازل رجال الاعمال وخضوعهم لهذا الضغط وقبولهم زيادة معدلات الاجور، ما دامت توقعاتهم تنبيء بأن النشاط الاقتصادي سيصبح أكثر ازدهاراً، وحجم الاعمال يتزايد باستمرار ،والنتيجة ان زيادة كمية النقود تؤدي الى زيادة الطلب الفعال. كما أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة سوف يتجه الى اشباع الزيادة في مستوى الاجور مما يزيد من نفقات الانتاج وبالتالي يؤدي الى ارتفاع الاسعار حتى قبل الوصول الى مرحلة التشغيل الشامل.

و ـ الطلب الحقيقي وكمية النقود

الاسعار هي نتاج توافق العرض على السلع مع طلبها، وكما أثرت كمية النقود في العرض الحقيقي وبالتالي في الاسعار، فان مثل هذه الكمية يمكن ان تؤثر أيضاً في الطلب الحقيقي. وينعكس ذلك بالطبع على الاسعار. بل ان الطلب يعتبر اكثر اهمية في النظرية الكينزية، حيث يعتبر العنصر المحرك، ومن ثم فتأثير النقود على الاسعار من خلال الطلب على السلع الانتاجية والاستهلاكية يكون اكثر وضوحاً وايجابية. فالطلب الكلي من خلال الطلب الفعال يؤثر في حجم الانتاج ومستوى الاجور ،وبالتالي على النفقات ،والتي هي تمثل العوامل المباشرة لزيادة الاسعار في النظرية الكينزية.

أما كيفية هذا التأثير، فهو يتوقف بالدرجة الاولى على تحديد مكونات الطلب والظروف المحيطة بهذه المكونات اما المكونات فهي تشمل اولا طلب المنتجين او المشروعات وهم يتخذون قراراتهم المتعلقة بحجم الانتاج والتوزيع بين الانتاج الاستثماري والانتاج الاستهلاكي. وهي جميعها يمكن ان تؤثر في الدخول الموزعة (نتيجة استخدم عناصر الانتاج). وثانياً طلب الافراد وهم يتخذون قراراتهم بشأن توزيع دخولهم.

أما الظروف المحيطة بهذه المكونات، وهي الاكثر اهمية، وسواء تعلق ذلك بطلب المنتجين وتوزيع دخولهم الكلية، او طلب الافراد وتوزيع دخولهم الفردية ،فان زيادة الطلب او عدمه يتوقف على فكرة الميل للسيولة. فما المقصود بفكرة الميل او التفضيل للسيولة، وما هي العوامل والدوافع وراء هذا السلوك؟

الميل للسيولة: هو رغبة الافراد او المشروعات للاحتفاظ بجزء من دخولهم في شكل نقود سائلة. وكلما ارتفعت هذه النسبة، كلما اعتبر هذا الميل شديداً وكلما نقصت هذه النسبة كلما اعتبر هذا الميل ضعيفاً، اما الدوافع، وراء هذا التصرف فهي تتلخص في ثلاثة[١]:

- دافع المعاملات: أي رغبة الافراد في الاحتفاظ بجزء سائل نقدي، أو أصول ذات سيولة مرتفعة (يمكن تحويلها الى نقود بسهولة وبدون خسارة) لمواجهة نفقات الحياة العادية والجارية (مأكل - ملبس - مسكن... الخ). والمتجددة بتجدد الازمان والدخول. وتحديد هذه النسبة يتوقف بالطبع على حجم دخول الافراد، وطول الفترة التي يتلقى فيها الدخل، ويجري خلالها الانفاق. اما بالنسبة للمشروعات فالرغبة في الاحتفاظ بجزء سائل نقدي هو نتيجة طبيعية لمواجهة نفقات الانتاج الجارية (اجور - استهلاكات - اصلاحات الخ). وهذا بالطبع يعتمد على حجم الانتاج وعلى طول فترة العملية الانتاجية أي الفترة التي في خلالها يبدأ الانتاج وينتهي.

- دافع الاحتياط:

وهو كما يبدو من اسمه يعني الاحتفاظ بجزء سائل احتياطي لمواجهة مدفوعات مستقبلة وانما يمكن توقعها. فهي تمثل المستقبل المجهول والمتوقع في نفس الوقت وأمثلة ذلك بالنسبة للفرد نفقات العلاج وبالنسبة للمشروعات. احتياطي لمواجهة الكوارث او الضرائب التي يمكن ان يلتزم بها المشرع، وهي تتوقف أيضاً على طول الفترة الزمنية ودرجة التوقع.

- دافع المضاربة:

وهو الاحتفاظ بجزء سائل نقدي للمضاربة والاستفادة من التقلبات في قيمة النقود، والانتظار حتى تتحسن ظروف النشاط الاقتصادي للبحث عن أوجه استثمار ذات عائد مرتفع. فهنا يتنازل الافراد عن فائدة او عائد حال مقابل توقع عائد أو فائدة أكثر في المستقبل. وهذا يتوقف أيضاً على حسن

(١) سبق أن تكلمنا عن ذلك بالتفصيل وبنفس المعنى والعبارات تقريباً عند التعوض لموضوع التوازن النقدي، ونعيد نفس المعاني مرة أخرى في هذا الموضع لاهميتها الخاصة في تفسير النظرية. اذ أن نظرية كينز متشابكة وتدخل تفسيراته في كثير من المواضيع.

التوقع وطول الفترة، وكذلك على درجة النشاط الاقتصادي وظروف الاسواق النقدية والمالية وسعر الفائدة.

أما كيفية تأثير كمية النقود هنا. فهي تظهر بوضوح من جانب تأثيرها في الدخول. فزيادة كمية النقود تعني زيادة في الدخول. هذه الزيادة في الدخول يقابلها مواقف الافراد والمشروعات في توزيع هذه الدخول والتي تتوقف على حالة التفضيل للسيولة. وهذه الاخيرة ترتبط بمجموعة من العناصر الحقيقية والمتشابكة كما رأينا. فبالنسبة للمشروعات فان التفضيل بين الانتاج الاستثماري والانتاج الاستهلاكي يتوقف على الرغبة في الاستثمار، التي هي دالة للتفضيل للسيولة، والاخيرة بدورها متوقفة على عرض النقود. ونفس الامر بالنسبة للافراد، فتوزيع الدخول بين الانفاق او الاختزان «الاكتناز» يعتمد على التفضيل للسيولة التي هي دالة لزيادة النقود، وموقف الافراد أمام هذه الزيادة في دخولهم.

غير انه يمكن استخلاص ملاحظة هامة ملخصها في أن الزيادة في كمية النقود لا تؤدي الى الزيادة في الاسعار الا اذا كان التفضيل للسيولة يتغير بشكل من شأنه ان يزيد من الطلب الاستهلاكي بالنسبة للافراد والطلب الاستثماري بالنسبة للمشروعات.

ي ـ نقد النظرية الكينزية

قد يكون من المبالغ الادعاء بأن النظرية الكينزية في جوهرها تمثل فكرة جديدة تختلف عن النظرية الكمية. انها في الواقع ليست سوى صياغة اخرى لهذه النظرية. انها تبحث نفس الشيء «تأثير كمية النقود في الاسعار».وبدلا من ان تقرر هذا التأثير مباشرة كما تفعل النظرية الكمية، تحاول ان تبحث عن وسيط تؤثر فيه كمية النقود ويؤثر هو بدوره في الاسعار. ولقد وجدت ضالتها متمثلة في العرض والطلب الحقيقي على السلع. فالنتيجة واحدة: كمية النقود والاسعار، وانما الخلاف يتعلق بتوقيت هذا التأثير ونوع هذا التأثير «مباشر أو غير مباشر».

ففيما يتعلق بالتوقيت فان النظرية الكمية تراه متمثلا في النهاية في مرحلة

التداول وشراء السلع، في العلاقة بين المعاملات والنقود، في حين ان النظرية الكينزية ترى هذا التأثير مسبقاً من خلال العلاقة بين كمية النقود او الانفاق وبين الطلب والعرض على السلع. فالنقود تتدخل عند فترة اعداد الانتاج، سواء من وجهة نظر الطلب او العرض، لكي تحدد التوازن او المستوى العام للاسعار ،من خلال تفاعلها مع كافة العناصر الحقيقية.

فالتأثير مباشر في النظرية الكمية، وهو غير مباشر في النظرية الكينزية فالنقود كأي سلعة لها عرضها وعليها طلبها. وثمنها او سعرها يخضع لتوافق ظروف العرض مع ظروف الطلب الخاصة بها. ومهما كان التأثير مباشر او غير مباشر فالنظريتان تلتقيان في النهاية بان زيادة كمية النقود تؤدي الى زيادة الاسعار، ونقصان هذه الكمية يؤدي الى نقصان الاسعار.

هذا كله لا يعفي النظرية الكينزية من النقد الموجه اليها. وأولها يتعلق بعنصر العمل، سواء أكان متمثلا بحجم التشغيل او بمستوى الاجور، محملين أياها مسؤولية زيادة النفقات وبالتالي الاسعار. ان ذلك سوف يؤدي الى نتيجة هامة وخطيرة، وهو ان تثبيت الاجور يعتبر العنصر الوقائي لمنع التضخم والمحافظة على قيمة النقود. دون نظر الى ان الزيادة في الاجور قد يقابلها زيادة في الانتاجية، بل قد تفوق الزيادة في الانتاجية الزيادة في الاجور، ومع هذا نلاحظ ارتفاع الاسعار. فكيف يمكن تفسير ذلك. كيف تحرم طبقات العمال من الحصول على نصيبها في ثمرات النمو. وكيف لا نربط بين زيادة الانتاجية وزيادة الاجور.

بل اننا نلاحظ تناقص نصيب عنصر العمل في دالة الانتاج وبالتالي في نفقات الانتاج نتيجة التغيرات الفنية وادخال الآلية والميكنة في عمليات الانتاج . فكيف يمكن اذن ان تحمل العمالة بعد ذلك مسؤولية الزيادة في النفقات والاسعار. ان الزيادة في الاسعار في النظام الرأسمالي تعود في الواقع الى الاسباب الثلاث الآتية:

- قرارات المشروعات والمنتجين ومحاولة تحقيق أقصى ربح غير عادي ممكن، عن طريق تحميل المستهلكين بنفقات الاستثمارات الجديدة، والرغبة في العائدالسريع ،وبحيث ان أي زيادة في النفقات لا يمكن ان يترتب عليها تناقص

في الارباح، اي تعويض زيادة النفقات عن طريق رفع الاسعار.

ـ سوء الادارة وتفضيل المشروعات تعويض هذا السوء في التنظيم والادارة عن طريق العوامل الخارجية (الاسعار) بدلا من معالجة هيكل المشروعات والتكنولوجيا الداخلية وتنظيم الادارة الاقتصادية.

ـ الشكل الاحتكاري وشبه الاحتكاري للمشروعات الحديثة، والذي يؤدي الى تحديد الاسعار عن طريق التفاهم وبطريقة تحكمية، تحقق لهم امتصاص كافة دخول المستهلكين، وكل الزيادات التي حصلت عليها الطبقات المنتجة.

٣ ـ نظرية قيمة العمل[١]

أ ـ مقدمة

الاقتصاد المعاصر هو اقتصاد مبادلة نقدية، يوجد به حساب للقيمة معبراً عنه بنظام للاثمان، يتم خلاله تبادل المنتجات، على أساس قيمتها مقدرة بوحدات النقد. وهذه حقيقة عامة تنطبق على كافة الاقتصاديات المعاصرة: رأسمالية، اشتراكية أومتخلفة، أيا كانت درجة نموها الاقتصادي. ولكن هذا لا ينفي ـ كما سبق وعرفنا ـ اختلاف طبيعة ودور النقود تبعاً لطبيعة النظام النقدي ونظرته الى قيمة النقود. فنظرية قيمة العمل ترى ان ترجمة الدخل او السلع بوحدات نقدية لا يعني شيئاً آخر سوى تمثيلا للعمل المتجسد في السلعة موضوع المبادلة. فالعمل هو مصدر القيمة، والعمل متمايز ومتباين في وحداته، والنقود هي أدوات تجانس بين وحداته المختلفة.

---

(١) أهم المراجع في هذا الموضوع:

(1) Wlodzimexz Brus: problèmes généraux du fonctionnement de l'économie socialiste, 1968, Paris Maspero.

(2) Suzanne de Brun Hoff: L'offre de monnaie 1971, Maspero Paris.

(3) Suzanne de Brun Hoff: La monnaie chez Marx, ed. sociales Paris.

(4) Peter Erdos, . Contributions to the theory of Capitalist money bussiness fluctuations and crises. Budapest 1971.

كذلك كتاب الاقتصاد السياسي (بالاشتراك مع د. محمد دويدار) المرجع السابق الاشارة اليه ص٨١٨ الى ص٨٢٥.

وطبيعة مصدر القيمة هنا، لا تمنع من امكانية تغير قيمة النقود ومستوى الاسعار تغيراً مرتبطاً بالطبع، مع التغير في كميات العمل وخصائصه، أو تغيراً متعلقاً بتقدير هذه الكميات وقياسها، أو حتى تغيراً يتجاوز نطاق القيمة ذاتها.

ان دورنا في هذا البحث ليس التعرض لقانون القيمة ككل، فهذا يتجاوز نطاق هذه الدراسة. فالمقصود هنا هو دراسة ذلك الجانب المتعلق بتحديد وتغير الاسعار المرتبطة بهذا القانون، ومعرفة امكانية تأثره بالظواهر النقدية، فدراستنا تتناول اذن ذلك الجزء المتعلق بالتعبير النقدي لقانون قيمة العمل.

ب - تحديد الاسعار وقانون القيمة

الانتاج السلعي، وتداول هذا الانتاج، يجب ان يرتبط ويؤسس على قانون « قيمة العمل ». وطبقاً لهذا التوازن، يجري تبادل السلع وفقاً لكمية العمل المجرد والضروري اجتماعياً، والمصروف على انتاجها، مقدراً بعدد ساعات العمل الاجتماعية اللازمة.

وعندما نضع هذه القيم في صورة نقدية، فنحن بذلك نحدد الاسعار، فأسعار سلع الانتاج، وكذلك سلع الاستهلاك، هو التعبير النقدي عن قانون القيمة ووحدات النقد يجب ان تكون ممثلة لهذه القيمة بدقة، اي أن:

$$\text{كمية العمل الممثلة بكل وحدة نقدية} = \frac{\text{كمية العمل الكلي}}{\text{عدد الوحدات النقدية المستخدمة في شراء السلع المنتجة في لحظة معينة والمكونة للدخل القومي}}$$

ونتيجة لذلك فوحدة النقد تمثل كمية معينة من العمل، وسعر البيع للسلعة « أ » مثلا يشير الى كمية العمل المتحقق في هذا الناتج. واذا اعتبرنا الاقتصاد في مجموعة فيكون العمل المتحقق بالبيع لكل سلعة هو بالضرورة يساوي كمية العمل المقدمة بواسطة اعضاء المجتمع. فالاسعار هي التعبير النقدي عن قانون القيمة. والنقود هي أدوات قياس وتمثيل لهذه القيمة. وعلى المخطط عندما

يحدد الاسعار ان يجعل من هذا القانون المرشد له. وتغير الاسعار يجب ان يرتبط بتغير قيمة العمل، وليس نتيجة تغير كميات النقود او العرض والطلب على السلع. ويجب اذن ان نحدد بدقة طبيعة العلاقة بين قانون القيمة والاسعار. فهناك قاعدة عامة، وهناك استثناءات وتجاوزات لها من الاسباب ما يبررها وترتب نتائج متغايرة.

والأساس الموضوعي لتخطيط الاسعار (وفقاً لقانون قيمة العمل)، هو نفقة الانتاج، نفقة الانتاج باعتبارها تمثيلا لقيمة العمل المنفق. واقتراب الاسعار مع القيمة هو ان تتغير تناسبياً مع نفقة الانتاج او نفقة العمل. وادخال فروق بين الاسعار والنفقة هو قطع للتناسب بين قيمة العمل والاسعار. ولنا ان نتساءل أولا عن كيفية اعتبار نفقة الانتاج كتمثيل لمصروفات العمل، وثانياً عن طبيعة العلاقة بين النفقة كأساس لتحديد الاسعار والنفقة كتمثيل لمصروفات العمل.

ـ الاجابة عن السؤال الأول (نفقة الانتاج ممثلة لمصروفات العمل)، تتضح من تحليل أصول العلاقة، أي دالة الانتاج، أو العلاقة بين الناتج وعنصر الانتاج ومن خلال التعرف على خصائص هذه العناصر. فنحن نقرر أن:

$$ك = ف (ع، ل)$$

حيث تمثل ك: الناتج.

وع: تمثل العمل المتحقق الحالي والمباشر، او بالتعبير التقليدي رأس المال المتغير.

ل: تمثل العمل المتراكم المتجسد في الآلات والمواد الاولية والذي يمثل رأس المال الثابت. حيث ان العمل طبقاً لهذا الفكر هو مصدر القيمة. فالآلة مثلا مهما كانت طبيعتها او شكلها ليس سوى كمية عمل سابقة متراً كمة اي ($ل\ ت_٢ - ل\ ت_١$). او الفرق بين كمية العمل في الفترة $ل\ ت_٢$ وكمية العمل في الفترة السابقة $ل\ ت_١$.

هذه الدالة تلخص علاقة معينة مفهومها ان الانتاج يتوقف ويتغير طبقاً

للتغير في عناصره، وهي هنا رأس المال المتغير أو العمل، ورأس المال الثابت أو الالات وغيرها من كميات العمل المتراكمة في شكل سلع لازمة لعملية انتاج سلع اخرى. (دالة ذات متغيرين).

هذه الدالة الضمنية لا تختلف عن صورتها الصريحة، التي يمكن ان تحلل من وجهة نظر دالة النفقة كالآتي:

ق = س + ص + ن

وحيث يمكن اعتبار «ق» نفقة انتاج الوحدة (او متوسط النفقة) لسلعة أو مجموعة من السلع، والتي هل تعادل نفقة الوحدة من رأس المال المتغير (س) أو العمل بالمعنى المباشر + نصيب نفقة الوحدة من رأس المال الثابت (ص) أو العمل بالمعنى المتراكم بالاضافة الى فائض القيمة (ن) او هامش الربح. ونستطيع اذن ان نقرر ان نفقة الانتاج باعتبارها تمثل «نفقة العمل»، تتكون من المصروف على عنصر العمل، بجانب المصروف على عنصر رأس المال (الآلات والموادالاولية)، بالاضافة الى هامش يمثل ربح المشروع او الفائض.

- وبعد تحديد نفقة الانتاج باعتبارها المصروف على العمل، ننتقل الآن الى الاجابة على السؤال الثاني، والمتعلق بطبيعة العلاقة بين نفقة الانتاج كتمثيل لنفقة العمل، وتحديد الاسعار، حيث نفرق بين حالتين:

الأولى: عندما نحدد السعر طبقاً لنفقة العمل الضروري، او تطبيق قانون القيمة بالمعنى الدقيق والفردي. وهنا نقرر ان نفقة انتاج كل سلعة يجب ان تتعادل مع نفقة العمل المجرد والمصروف على انتاجها، أي ما صرف عليها من رأس مال متغير (عمل) + رأس مال ثابت (الآلات) + هامش الربح.

الثانية: عندما نحدد السعر طبقاً لنفقة العمل الجماعي او الكلي بالنسبة لمجموع السلع المنتجة ككل، او تطبيق قانون القيمة بالمعنى الواسع والاجتماعي وما يترتب على ذلك من ضرورة الحاق نفقات العمل الضرورية (رأس مال + عمل + ربح) بنفقاته الاجتماعية (تداول وضريبية)، والحاق القيم الفردية بالقيم الجماعية. ذلك ان انتاج السلع وتقييمها يجري في المؤسسات الفردية، الا ان تبادل السلع يجري في المجتمع وبين الافراد وعلى أساس نفقات

العمل الضرورية اجتماعياً.

وكنتيجة لذلك، فانه يمكن ان نجد سلع محددة سعرها او أسعارها بطريقة من شأنها ان تتجاوز أو تقل عن ما انفق عليها طبقاً لقانون القيمة بالمعنى الضيق (رأس مال متغير + رأس مال ثابت + ربح). وهذا لا يتنافى مع ضرورة ارتباط السعر بقانون قيمة العمل، ما دام مجموع الدخول الموزعة يعادل مجموع الاسعار.

ولكي نفهم كيف يمكن ان تتوافق او تختلف الاسعار عن قانون القيمة بالمعنى المحدد الضيق، وفي نفس الوقت نلتزم بنطاق قانون القيمة بالمعنى الاجتماعي، فان علينا ان ندرس عناصر ومكونات السعر. وان نعرف أي من هذه العناصر معطاة وأساسية ومرتبطة بقانون القيمة بالمعنى الضيق والفردي، واي منها مشتق ومتغير اي مرتبط بقانون القيمة بالمعنى الاجتماعي. ومن خلال هذا الفارق بين نفقة العمل والاسعار، أو العلاقة بين مرحلة الانتاج ومرحلة التداول أو الاستهلاك، نستطيع ان نتبين تأثير النقود على الاسعار. ومدى ارتباط تغير كمية النقود في شكل دخول موزعة مع حركات الاسعار وتغير القيمة. نفرق هناك بين أسعار التجزئة واسعار الجملة.

جـ - أسعار التجزئة

يتوقف تحديد سعر التجزئة على قانون القيمة بالمعنى الاجتماعي. ومعنى ذلك ان الثمن محدد من أعلى (السلطة المركزية) وليس من اسفل (مجموع الطالبين) وعلى أساس الكميات الكلية. أي التوازن بين مجموع الاسعار أو القوة الشرائية الكلية (الدخول الموزعة) والكمية المنتجة، وليس على أساس النفقات الفردية لكل سلعة. وتتضح لنا تلك الحقيقة لو حاولنا تحليل مكونات هذا السعر. فالجزء الاول من هذا السعر يتوقف على نفقات العمل الفردية (نفقات الانتاج) يضاف اليه الجزء الثاني والذي تدخل فيه العناصر التي ترتبط بنفقات العمل الاجتماعية (نفقات التداول والضريبة على حجم الاعمال). ويمكن تقريب ذلك بالاستعانة بالصيغة الآتية:

سعر السلعة = نفقات المشروع + نفقة تصريف الجملة + الضريبة

على حجم الاعمال + نفقات التوزيع التجاري.

هذه الصيغة يمكن إختصارها إلى يلي:

السعر = نفقة المشروع (إنتاج وتوزيع) + الضريبة على حجم الأعمال.

(س + ص + ن) + ض ع.

= (رأس مال متغير + رأس مال ثابت + ربح). + الضريبة على حجم الأعمال

هناك إذن هامش أو إضافة قد تؤدي إلى إبتعاد أو تغير السعر عن نفقة الإنتاج ممثلا بالضريبة على حجم الأعمال. فتحديد السعر يبدأ بقياس النفقات، ثم بهذه الإضافة التي قد يكون الغرض منها رفع السعر أو انقاصة تبعاً للسياسة الإقتصادية في هذا المجال. والسياسة الإقتصادية يجب أن تراعي عدة إعتبارات: أولها تحقيق الرفاهية الإقتصادية للسكان وتخفيض الأسعار أي إعادة تقويم القيمة الإجتماعية للعمل والسلع ورفع قيمة النقود، أو بمعنى أدق رفع القوة الشرائية لطبقات العمال والمستهلكين. ولا يجب أن ننسى أن سعر التجزئة موجة بصفة خاصة إلى طبقة المستهلكين.

كيف يمكن إذاً من خلال سعر التجزئة تبين كمية النقود والتغير فيها؟

لقد قلنا أن قانون القيمة بالمعنى الإجتماعي يعني أن:

أسعار التجزئة = مجموع الدخول الموزعة.

فإذاحدث إختلال في هذا التوازن ماذا تكون النتيجة؟. لكي نقرب هذه الحقائق إلى الأذهان نستعين في ذلك ببعض موازين التخطيط المستخدمة لتحديد المستوى العام للاسعار، والذي يحتوي على جانبين، الجانب الأول يمثل الدخول الموزعة، والجانب الثاني يمثل الإنفاق.

جدول (١٥)

الدخول الموزعة	الإنفاق
٨٠٠ الأجور والماهيات ودخول المشروعات	٧٥٠ شراء السلع من الدولة والمشروعات
١٢٠ أعانات	١٠٠ خدمات
٨٠ دخول أخرى	١٥٠ ضرائب مفروضة وإدخار

ففي مقابل ٧٥٠ وحدة نقدية، مخصصة من السكان لشراء السلع، يجب أن تقابلها قيمة موازية من حجم الأعمال أو السلع المخصصة للإستهلاك. لنفرض أن هذه المقابلة لم تتحقق وأن حجم وسائل الشراء أي كمية النقود قد تجاوز مجموع أسعار السلع. عندئذ يتجاوز الطلب كمية السلع المحددة باسعارها (العرض). وستتوجه هذه الإحتياطيات النقدية الزائدة إلى السوق الحر، مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار. أو ربما تلجأ الدولة في هذه الحالة، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، إلى رفع أسعار السلع المحددة سابقاً، لإمتصاص الإحتياطات النقدية الزائدة. أما اذا حدث العكس، أي كانت مجموع أسعار السلع تزيد عن حجم وسائل الشراء، فانه في هذه الحالة يحجم الكثيرون عن شراء السلع، وقد تلجأ الدولة إلى تخفيض الأسعار لتشجيع الطلب:

ولكن كيف يمكن رفع أو خفض السعر لمواجهة مثل هذه الحالات؟

هنا يبدو دور «الضريبة على حجم لأعمال». التي تمثل الفرق بين سعر الجملة أو السعر المؤسس على قانون القيمة بالمعنى الضيق (نفقة عمل = رأس مال متغير + رأس مال ثابت +ربح). وسعر التجزئة أو الذي يمثل سعر الجملة بالإضافة إلى نفقات التداول والضريبة على الأعمال، فإذا حدث إرتفاع في نفقة أنتاج سلعة معينة، فمن الممكن الا يتأثر المستهلك بهذه الزيادة في النفقة لو خفض المخطط الضريبة على الأعمال. وإذا إنخفضت النفقة فيمكن مع ذلك أن يرتفع السعر لو رفع المخطط من معدل هذه الضريبة. وبذلك يمكن للمخطط أن يستخدم هذه الضريبة لتعديل أسعار السلع وفقاً لمقتضيات السياسة الإقتصادية.

لقد فسر ذلك على أساس أن هذه الاداة يمكن أن تحقق التوازن بين

العرض والطلب. ولكنه توازن من نوع مختلف عما يحدث في الإقتصاد المرسل. هنا العرض والطلب محددين مسبقاً. فالطلب الكلي يتوقف على سياسة الاجور، وعرض السلع الإستهلاكية هو نتاج سياسة الإستثمار الأساسية والضرورية (المواد الغذائية والإسكان والسلع الضرورية). وليس المقصود به مجرد تصريف للسلع. أي أن الهدف منه هو هدف إجتماعي.

د ـ سعر الجملة

يتحدد سعر الجملة طبقاً لقانون القيمة بالمفهوم الضيق والمحدد « نفقة العمل » (رأس مال ثابت + رأس مال متغير + ربح). وبذلك يعكس السعر بدقة نفقات العمل الإجتماعية التي تغطي نفقات الإنتاج، بالإضافة إلى الربح الذي يعتبر مؤشراً لكفاية المشروع. فالسعر هنا محقق من أسفل، أي على مستوى الوحدة الإنتاجية. ولا يخضع هذا السعر للضريبة على حجم الأعمال. وكنتيجة لذلك فإنه بينما تخضع السلع الإستهلاكية لهذه الضريبة التي تمثل الاداة التي يتحقق بها تعديل الأسعار لترتبط بقانون القيمة بالمعنى الإجتماعي، نجد سلع الإنتاج لا تخضع لهذه الضريبة لإنها لا تتداول بغرض الإستهلاك النهائي. وتتحدد أسعارها على أساس نفقة الإنتاج فقط. فهل يمكن القول بعد ذلك بأن هناك تأثيراً معيناً للتغير في كمية النقود بالنسبة لسعر الجملة أو بالنسبة لسعر السلع الإنتاجية؟. لا نعتقد بوجود مثل هذا التأثير. والتغير الذي يمكن أن يحدث يتعلق فقط بتقييم السلع الإنتاجية، وهو في ذلك يخضع لمؤثرات خاصة بعيدة عن المسببات النقدية.

هـ ـ تحليل إنتقادي لنظرية قيمة العمل.

على خلاف النظرية الكمية التي تركز على وظيفة النقود باعتبارها أداة للدفع ووسيط للمبادلة، والنظرية الكينزية التي تركز على وظيفة النقود بإعتبارها مخزناً للقيمة، نجد نظرية قيمة العمل تضع في الإعتبار الأول والأخير النقود بإعتبارها مقياساً للقيمة وأداة للتداول. فوحدات النقد ليست سوى ترجمة محددة للقيمة « قيمة العمل ». وتصبح المشكلة الأساسية هي تحقيق صحة القياس بين الدخول الموزعة ومجموع أسعار السلع الإستهلاكية. والخطورة ترجع في نظرنا إلى فكرة إستخدام موازين معينة لتخطيط الأسعار وأدوات

معينة لتعديلها (كالضريبة على الأعمال بما يحقق التوازن بين العرض والطلب). وكما قد يكون هذا التعديل من شأنه خفض الأسعار، فقد يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة الاسعار. فعرض السلع هو نتاج العمل. والطلب ممثلا في الدخول النقدية هو مقابل تقديم هذا العمل. ويجب على سياسة الأسعار أن تحقق الأشباع الضروري للأفراد، عن طريق تقييم قيمة العمل تقيياً متناسباً وحقيقياً. ورفع الأسعار هو في الواقع تخفيض لقيمة العمل وإخراج طوائف معينة (الدخول المنخفضة) من عداد الطالبين. ولا فرق في ذلك بين النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي، من أن يتحقق الإخراج تلقائياً أو تخطيطياً. فالدخول النقدية الموزعة تمثل قوة يجب الحفاظ عليها وتقديرها ورفع قيمتها عن طريق تخفيض الأسعار. فتخفيض الأسعار يجب أن يكون الإتجاه الطبيعي للنظام الإقتصادي الذي يؤسس على قيمة العمل. وإستخدام موازين الأسعار يجب أن يكون من شأنه تخفيض الأسعار، أي تحقيق زيادة حقيقية في الدخول الموزعة، وكنتيجة طبيعية لإعادة تقييم قوى العمل والزيادة في الإنتاجية. وهذا يعني أنه يجب البحث عن الأسباب الحقيقية لارتفاع النفقات وزيادة الأسعار، بدلا من علاج ذلك عن طريق موازين الأسعار والحجج الواهية عن التوازن بين العرض والطلب. ان ارتفاع النفقات هو السبب الحقيقي وراء زيادة الأسعار في الإقتصاد المخطط والذي هو بدوره يرجع لسببين أساسيين:

الأول: متعلق بالشكل الإحتكاري للمشروعات العامة دون الكفاية الإنتاجية.

الثاني: سوء التنظيم والادارة أو بمعنى أدق عدم وجود إدارة إقتصادية ذات كفاءة مرتفعة لهذه الوحدات.

ولا يجب أن يحتج على ذلك، بحاجة الإقتصاد إلى مدخرات والدعوة إلى زيادة الفائض عن طريق رفع الأسعار. إذ أن ذلك يمكن تحقيقه عن طريق رفع الإنتاجية. فهذه هي الطريقة الوحيدة الحقيقية للحصول على عائد حقيقي ومؤسس علمياً. أما رفع الأسعار فليس سوى ستار نقدي وعجز يخفي نقصان الإنتاجية. أن الموضوع يتجاوز الإعتبارات النقدية التي هي تشكل موضوعنا الأساسي. ولذا فسوف نقتصر على هذه الكلمات العريضة.

المبحث الثالث

قياس التغير في قيمة النقود

مقدمة:

حاولنا أن نستعرض في الصفحات السابقة، ومن خلال النظريات المتعددة العوامل والأسباب التي يمكن أن تؤثر في قيمة النقود، وتميل بها إلى التغير نقصاناً أو زيادة. والقيمة ـ كما عرفنا ـ معبراً عنها بوحدات النقد اللازمة للحصول على السلع والخدمات، تخضع لمؤثرات خاصة تتعلق بعرض وطلب السلع ذاتها، كما تخضع لمؤثرات عامة تتعلق بعرض وطلب النقود. وتوافق جميع هذه المؤثرات من شأنه أن يحدد المستوى العام للأسعار، أو بمعنى أدق إتجاه هذا المستوى.

في هذه الصفحات، علينا أن نطابق النظر بالواقع. فمن المشاهد عملا أن هناك تغيرات في الأسعار .هذه التغيرات وإن كانت تتم بطريقة متفاوتة، طبقاً للسلع موضوع المعاملة، ونتيجة للظروف الإقتصادية، موضوعية أم شخصية، المعلقة بكل منها إلا أنها تتبلور في النهاية في إتجاه عام للصعود أو النزول، مترجمة بذلك التغيرات في قيمة النقود، على فترات زمنية معينة، ومرتبة آثاراً على علاقات المبادلة خاصة والسياسة النقدية عامة. ولذا فنطاق البحث في هذا المبحث يتحدد على أساس التحقق من التغير في قيمة النقود بقياسة (أدوات القياس).

١ ـ أدوات القياس

أ ـ الأرقام القياسية للأسعار ـ تعريف[١]

قياس التغير في قيمة النقود، يتم أما عن طريق قياس التغيرات في حجم المعاملات وكميات السلع التي يمكن أن تسمح بها كمية محددة من النقود خلال فترات زمنية معينة، أو عن طريق التغيرات في الوحدات النقدية اللازمة للحصول على كمية محددة من السلع والخدمات خلال نفس الفترات الزمنية.

نحن في ذلك نلجأ إلى أدوات قياس خاصة، عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية، نطلق عليها تعبير الارقام القياسية، وتعد لمختلف أنواع السلع أو لمجموعها معبرة عنها بوحدات النقد، لأجل قياس تطور المقدرة الشرائية للأفراد، وللمشروعات وللقطاعات أو للدولة.

هذه الأدوات التي تستخدم حالياً لأغراض متعددة، نشأت وإرتبطت تاريخياً بقياس تطور حركة الأسعار والنقود، ولذلك يطلق عليها الأرقام القياسية للأسعار.

ب ـ إختيار السلع وكمياتها.

نقطة البداية، في إعداد هذه الأرقام الإحصائية، هي إختيار السلع موضوع البحث، ونحن هنا أمام طريقتين:

إتباع طريقة العينات: أي إختيار عدد معين من السلع والخدمات، تمثل أهمية إقتصادية بارزة وضرورية، لأحد أو لمجموع الأشخاص الإقتصادية، وخاصة الأفراد لبيان تطور قوتهم الشرائية. ويجب أن يوجد نوع من

---

(١) أهم المراجع: R.G. Allen: Statistics for economists, London

Irving fisher: The making of index numbers 1922.

د. محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك المرجع السابق الاشارة اليه ص٧٢ الى ص٨٧.

د. زكريا نصر: التحليل النقدي ص١٩٥٩ ص٢٥٦ الى ص٣٠٦.

د. نادية مكاري: الارقام القياسية واستخدامها في الدراسات الاقتصادية ـ مصر المعاصرة ابريل ١٩٧١ ص٢٢٧ الى ص٢٤٢.

التجانس والترابط بين السلع المختارة. وهذا ما تتبعه بعض معاهد الإحصاء، من إختيار بعض أنواع السلع الغذائية، والسلع الأخرى ذات الأهمية اليومية والعادية لقياس القوة الشرائية لطبقات المستهلكين. وكلما كان عدد هذه السلع كبيراً، كلما كان الرقم أكثر تمثيلا للواقع.

أو أتباع طريق كلية: من شأنها إدخال جميع السلع والخدمات المنتجة، في خلال فترة زمنية معينة (سنة مثلا) والمكونة لمجموع الإنتاج الكلي للدولة، طبقاً لما هو مرقوم في الحسابات القومية، لقياس تطور القوة الشرائية للنقود، لمختلف القطاعات. وهذا ما إصطلح على وصفه بالرقم القياسي العام للأسعار للناتج القومي. ويمكن الربط بين هذا الرقم القياسي العام للأسعار، وبين تعديل وتصحيح الإستخدامات النقدية الجارية لكل قطاع.

جـ - إختيار نوعية أسعار السلع

وهنا نجد أنفسنا أيضاً، أمام نوعين من الأسعار: أسعار التجزئة وأسعار الجملة. ويفضل البعض إستخدام سعر الجملة للتعبير عن القوة الشرائية ومستوى المعيشة للأفراد. ونحن نرى أهمية أسعار التجزئة بالنسبة للمستهلكين في هذا المجال[١]، باعتبارها تعكس القوة الشرائية الحقيقية لهم.

د - إختيار الفترة الزمنية وسنة الأساس.

الأرقام القياسية هي أرقام نسبية، المقصود بها بيان مدى تطور قيمة النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، فلا بد إذن من أن يكون هناك أساس للمقارنة، أو ما نطلق عليه سنة الأساس: أي السنة التي سوف يقاس بالنسبة لها التغير. ويفضل إختيار هذه السنة على أساس تمتع الأسعار فيها بثبات نسبي، وهي قد تكون في أول الفترة، أو وسطها أو حتى آخرها حسب الغرض من القياس.

والأرقام القياسية هي أيضاً ارقام زمنية، أي تعكس تطورات الأسعار، خلال فترات زمنية، أي أننا نقارن بين عدة أسعار خلال سنوات متعددة

---

(١) Cost of living

ومراحل زمنية مختلفة. فالزمن هنا متغير أساسي. والفترة التي يقصد معرفة ما إذا كان هناك تغيراً أم لا بالنسبة لسنة الأساس نطلق عليها السنة المراد قياسها أو سنة القياس..

هـ - التكوين الفني.

بعد الإنتهاء من الخيارات السابقة، ننتقل الآن إلى مرحلة الإعداد والتكوين لهذه الأرقام، ونفترض مبسطاً وجود سلعة واحدة «أ» المراد قياس تطور أسعارها خلال ثلاث سنوات مثلا، طبقاً للجدول الآتي:

السلعة «أ»	السنة	متوسط السعر للوحدة من «أ»
	١٩٧٨	١٠
	١٩٧٩	١٥
	١٩٨٠	٢٢

يمكن إعداد الرقم القياسي المبسط (رقم نسبي) طبقاً للصيغة الآتية:

$$ق = \frac{\text{الثمن في السنة المراد فيها بيان التغير}}{\text{الثمن في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

وعلى هذا الأساس لو أخذنا عشوائياً، سنة الأساس عام ١٩٧٨، فإننا نحصل على الأرقام الآتية:

بالنسبة لعام ١٩٧٩ $\frac{١٥}{١٠} \times ١٠٠ = ١٥٠$

بالنسبة لعام ١٩٧٨ «سنة الأساس» $= ١٠٠$

بالنسبة لعام ١٩٨٠ $\frac{٢٢}{١٠} \times ١٠٠ = ٢٢٠$

ونستطيع بناء على هذه الأرقام، أن نقرر مثلا، بأن سعر السلعة «أ» قد

إرتفع بمقدار ١٢٠٪ في عام ١٩٨٠ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ (٢٢٠ - ١٠٠)، وارتفع بنسبة ٥٠٪عام ١٩٧٩ بالمقارنة بعام ١٩٧٨ (١٥٠-١٠٠).

ويمكن تعميم هذه الطريقة، بتزايد عدد السلع وتعدد الأسعار موضوع التعداد فلو فرضنا وجود ثلاث سلع «أ» «ب»، «جـ» وحصلنا على الجدول الآتي:

للسنة	متوسط السعر للسلعة «أ»	متوسط السعر للسلعة «ب»	متوسط السعر للسلعة «جـ»
١٩٧٨	١٥	٧	٣
١٩٧٩	١٠	٩	٥
١٩٨٠	٢٢	١٢	٤

وباختيار سنة الاساس عام ١٩٧٩ نستطيع ان نكون الارقام النسبية الآتية طبقاً للصيغة السابقة:

السنة	السلعة «أ»	السلعة «ب»	السلعة «ج»
١٩٧٨	١٥٠	٧٧ر٧	٦٠
١٩٧٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٠	٢٢٠	١٣٣ر٢٠	٨٠

نستطيع بعد ذلك ان نكون الرقم القياسي «لكل سنة» ولمجموع السلع (أ، ب، ج) عن طريق الحصول على متوسط الاسعار بالنسبة لكل السلع، أي مجموع الاخيرة مقسومة على مفرداتها (عدد السلع) ومن ثم:

الرقم القياسي لمجموع الاسعار عام١٩٧٨ = $\frac{١٥٠+٧٧ر٧+٦٠}{٣}$ = ٩٥ر٩

الرقم القياسي لمجموع الاسعار عام ١٩٧٩ سنةالاساس $\frac{١٠٠+١٠٠+١٠٠}{٣}$ = ١٠٠

الرقم القياسي لمجموع الاسعار عام ١٩٨٠ = $\frac{٢٢٠+١٣٣٫٣+٨٠}{٣}$ = ١٤٤٫٤

وهناك طريقة أخرى، بمقتضاها نجمع أسعار السلع (أ، ب، ج) في كل سنة، ونحاول أن نستخلص مباشرة الرقم القياسي الكلي لكل سنة بالنسبة لسنة الاساس،. وبذلك يمكن أن نعدل الجدول السابق، طبقاً لما يلي:

السنة	متوسط سعر السلعة «أ»		متوسط سعر السلعة «ب»		متوسط سعر السلعة «ج»		مجموع الاسعار
١٩٧٨	١٥	+	٧	+	٣	=	٢٥
١٩٧٩	١٠	+	٩	+	٥	=	٢٤
١٩٨٠	٢٢	+	١٢	+	٤	=	٣٨

أن نحصل بذلك على الارقام القياسية الآتية:[١]

الرقم القياسي لعام ١٩٧٨ = $\frac{٢٥}{٢٤}$ × ١٠٠ = ١٠٤٫١

الرقم القياسي لعام ١٩٧٩ سنة الاساس = ١٠٠

الرقم القياسي لعام ١٩٨٠ = $\frac{٣٨}{٢٤}$ × ١٠٠ = ١٥٨٫٣

ي - تركيب الرقم القياس العام للاسعار وفكرة الترجيح في الارقام القياسية

قيمة النقود لا تتمثل فقط في تغيرات الاسعار. وأنما في علاقة مبادلة الوحدات النقدية، بكميات السلع والخدمات. فتوزيع الدخول النقدية، وأولويات هذا التوزيع بالنسبة للكميات المختلفة من السلع، من شأنه أن يؤثر في قيمة الرقم القياسي. وادخال الكميات الاقتصادية من شأنه تعديل او ترجيح

(١) قارن اختلاف النتائج بحسب اختلاف الطريقة، وذلك يرجع الى هامش الخطأ وفروق الحسابات المئوية، وان كان الاتجاه العام مشترك في الحالتين.

الرقم القياسي طبقاً للاهمية النسبية لهذه السلع في الناتج القومي والمبادلة. وعلى هذا الاساس يجب أدخال كميات السلع بجانب الاسعار للحصول على الرقم القياسي العام، أو الارقام القياسية النسبية للأسعار بالنسبة للقطاعات المختلفة بدقة أمثل. ويستخدم لذلك أحدى الطريقتين الآتيتين:

(أ) الطريقة الأولى: محاولة معرفة درجة تغير الاسعار بالنسبة للكميات المنتجة من السلع والخدمات موضوع المبادلة في السنة المراد معرفة رقمها القياسي أي:

$$\sum_{1}^{\text{ن}} \frac{\text{ك}_2 \text{س}_2}{\text{ك}_2 \text{س}_1} \times 100 = \frac{\text{ك}_2^1 \text{س}_2^1 + \text{ك}_2^2 \text{س}_2^2 + \cdots + \text{ك}_2^{\text{ن}} \text{س}_2^{\text{ن}}}{\text{ك}_2^1 \text{س}_1^1 + \text{ك}_2^2 \text{س}_1^2 + \cdots + \text{ك}_2^{\text{ن}} \text{س}_1^{\text{ن}}} \times 100$$ (١)

حيث ك_2 تمثل كميات السلع في السنة المراد قياسها.

س_2 تمثل أسعار السلع في السنة المراد قياسها.

س_1 تمثل أسعار السلع في سنة الاساس.

وباستخدام الجدول السابق (مع فرض سلعتين فقط «أ»، «ج» للتبسيط واختيار عامين فقط ١٩٧٨، ١٩٧٩ وأعتبار ١٩٧٨ سنة الاساس و١٩٧٩ السنة المراد قياسها، أي:

	السلعة «أ»		السلعة «ج»	
	السعر	كمية	السعر	كمية
سنة الاساس ١٩٧٨	١٠	١٥	٥	٤٠
سنة القياس ١٩٧٩	٢٢	٣٠	٤	١٠٠

حيث ك_2 = ٣٠ من «أ»، ١٠٠ من «ج».

س_2 = ٢٢ لـ «أ»، ٤ لـ «ج».

س_1 = ١٠ لـ «أ»، ٥ لـ «ج».

(١) رقم Lespayres

$$ق = \frac{(٣٠\times٢٢) + (١٠٠\times٤)}{(٣٠\times١٠) + (١٠٠\times٥)} \times ١٠٠ = ١٣٢٫٥$$

أي ان الاسعار ارتفعت بمعدل ٣٢٫٥٪ عام ١٩٧٩ بالنسبة لعام ١٩٧٨ (١٠٠) (سنة الاساس).

(ب) **والطريقة الثانية**: تتم عن طريق اعتبار الكميات المنتجة من السلع والخدمات في سنة الاساس، وربطها بمستوى الاسعار في السنة المراد قياس التغير فيها، وبالنسبة للسعر في سنة الاساس أي:

$$\sum_{١}^{د} \frac{ك_١ س_٢}{ك_١ س_١} \times ١٠٠ = \frac{ك_١^١ س_٢^١ + ك_١^٢ س_٢^٢ + \dots\dots + ك_١^ن س_٢^ن}{ك_١^١ س_١^١ + ك_١^٢ س_١^٢ + \dots\dots + ك_١^ن س_١^ن} \times ١٠٠ \quad (١)$$

وبافتراض نفس والفروض السابقة (سلعتين «أ»، «ج» وعامين ١٩٧٨، ١٩٧٩) أي نفس الجدول السابق

	السنة	السلعة «أ» ثمن	السلعة «أ» كمية	السلعة «ب» ثمن	السلعة «ب» كمية
سنة الاساس	١٩٧٨	١٠	١٥	٥	٤٠
سنة القياس	١٩٧٩	٢٢	٣٠	٤	١٠٠

حيث $ك_١$ = ١٥ من «أ»، ٤٠ من «ج».

$س_١$ = ١٠ لـ «أ»، ٥ لـ «ج».

$س_٢$ = ٢٢ لـ «أ»، ٤ لـ «ج».

Paasche

(١) وقد حاول فيشر ان يقدم صيغة متوسطة تجمع بين صيغتي باشي ولاسبيرز ويعتبر رقم فيشر الرقم الامثل للاسعار وهو يتكون كالآتي:

$$ق \sqrt{\frac{\sum ك_٢ س_٢}{\sum ك_٢ س_١} . \frac{\sum ك_١ س_٢}{\sum ك_١ س_١}}$$

ويكون الرقم القياسي:

$$ق = \frac{(١٥\times٢٢) + (٤٠\times٤)}{(١٥\times١٠) + (٤٠\times٥)} \times ١٠٠ = ١٤٠.$$

أي أن الاسعار ارتفعت بمقدار ٤٠٪ عام ١٩٧٩ بالنسبة لعام ١٩٧٨ (١٠٠ سنة الاساس).

٢ ـ الرقم القياسي العام للاسعار والقوة الشرائية للنقود

أيا كانت الصيغة المختارة لتركيب الرقم القياسي العام للاسعار، فهو ليس الا قيمة متوسطة مرجحة مترجمة لحركة التغيرات في الاسعار بالنسبة لمجموع المعاملات ولجميع القطاعات، وكذلك بالنسبة لكل المستويات والاشخاص الاقتصادية، أفراد، مشروعات، أو دولة.

هذا الرقم القياسي العام الذي هو ناتج مقسوم القيم المنتجة في لحظة معينة لكافة القطاعات الاقتصادية محسوبة باسعار معينة (السنة الحالية)، على مجموع نفس القيم محسوبة على أساس أسعار سنة الاساس (السنة السابقةمثلا)،لا يمنع من قيام أرقام قياسية خاصة بالنسبة لمجموعات معينة من السلع أو لشخص معين من الاشخاص الاقتصادية (فرد ـ مشروع ـ صناعة ـ قطاع أو دولة)،وعلى اختيار مجموعات السلع ذات الاهمية النسبية لهذه المجموعات.

فالرقم القياسي المتعلق بنفقات المعيشة، يتم مثلا باختيار مجموعات السلع ذات الاهمية الضرورية للاستهلاك العادي للافراد.

وأيا كان الامر، رقما قياسا عاماً للاسعار، أو رقماً قياسياً خاصاً، فانه لا يترجم سوى اتجاه الاسعار بصفة عامة وتقريبية. ويعتبر مؤشراً لتطور قيمة النقود أي قوتها الشرائية. غير أنه يجب ان نلاحظ أن ارتفاع الاسعار بنسبة معينة طبقاً لما هو مستنتج من رقم قياسي معين، لا يعني تعادلا مع انخفاض قيمة النقود بنفس النسبة. فالعلاقة بين قيمة النقود ومستوى الاسعار هي علاقة تغير عكسية. بمعنى أن زيادة الاسعار تعني انخفاض في قيمة النقود، وانخفاض الاسعار يعني ارتفاع قيمة النقود أي قوتها الشرائية، وهو لا يتجاوز

هذا الحد. وبذلك لا يمكن الادعاء مثلا بأن دلالة الرقم القياسي السابق هو ١٣٢٫٥ تعني ارتفاع الاسعار بمقدار ٣٢٫٥٪ بالنسبة لسنة ١٩٧٨ (١٠٠ سنة الاساس)، وبالتالي انخفاض في قيمة النقود أي في القوة الشرائية لوحدة النقد بمقدار ٣٢٫٥٪ عام ١٩٧٩، فالرقم يمثل حقا ارتفاعاً في الأسعار بنسبة ٣٢٫٥٪، ويمثل أيضاً انخفاضاً في قيمة النقود فحسب دون تحديد هذه النسبة[١]. أما اذا أردنا أن نحدد هذه النسبة، فاننا نحصل عليه طبقاً للصيغة الآتية باعتبار القوة الشرائية للنقود تمثل عكس اتجاه مستوى الاسعار:

$$\text{القوة الشرائية لوحدة النقد} = \frac{\text{الرقم القياسي في سنة الاساس}}{\text{الرقم القياسي في سنة القياس}} \times ١٠٠$$

أي في المثال السابق:

$$\frac{١٠٠}{١٣٢} \times ١٠٠ = ٧٥٫٥$$

ويمكن اذن استخلاص نتيجة هامة: ان ارتفاع الاسعار بمعدل ٣٢٫٥٪ في سنة ١٩٧٩ عن مثيلتها في سنة الاساس عام ١٩٧٨ (١٠٠)، يعني انخفاض قيمة النقود أي قوتها الشرائية بمقدار ٢٤٫٥٪ عام ١٩٦٩ (١٠٠ - ٧٥٫٥) بالنسبة لسنة الاساس (١٩٧٨ = ١٠٠).

---

(٥٤) وهذه نتيجة رياضية وليست نتيجة واقعية!!. ففي الكثير من الاحوال يتناقض المنطق الرياضي مع المنطق الواقعي. ويفضل البعض المنطق الرياضي ويفضل البعض الآخر المنطق الواقعي. تبعاً لنوعية الاهداف التي يسعى اليها كل فرد أو مجموعة اجتماعية. كما يمكن أن نناقش الموضوع من وجهة نظر أخرى على أساس أن الارقام القياسية كأداة إحصائية لا تعبر حقيقية عن التغيرات في قيمة النقود!!. ولكننا نفضل ترك تلك المناقشات لخبراء الاحصاء والقياس الاقتصادي.

المبحث الرابع

«آثار التغير في قيمة النقود وظاهرة التضخم»

١ - تعريف التضخم[١].

ان التغير في قيمة النقود أو مستوى الاسعار غالباً ما يكون ارتفاعاً، ونادراً ما يكون انخفاضاً، ومطلقاً أن يكون ثابتاً، والا ما كان هناك تغير. وهو بتغيره يرتب أوصافاً وظواهر نقدية، كثيراً ما تجد أسبابها في تغيرات العلاقات الاقتصادية الحقيقية. كما أن لها من الآثار ما ينعكس على الاشخاص الاقتصادية، وعلى الاقتصادي القومي في مجموعه. فالنتيجة دائماً هو خلق موازنات جديدة في الاقتصاد.

والتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال اسبابه. فهو عبارة عن «زيادة في كمية النقود تؤدي الى الارتفاع في الاسعار». سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الاصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان، أو برزت من خلال الطلب على النقود (الانفاق النقدي[٢]). ومن الواضح أن مثل هذا التعريف يعبر بدقة عن الآراء المتأثرة بالنظرية الكمية. تلك الآراء التي ترى في كمية النقود المتغير الاستراتيجي المحدد للمستوى العام للاسعار، مع افتراض ثبات العناصر الاخرى على الاقل في المدة القصيرة.

ومع ذلك فان هذا التعريف يحتاج الى أكثر من تعديل لكي يتفق مع

---

(١) انظر: د. نبيل الروبي: التضخم في الاقتصاديات المختلفة ٦٣٠ صفحة (مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية)

انظر أيضاً مقالة لنا تحت عنوان «دور النشاط النقدي في إثارة النمو والازمة في الاقتصاد الرأسمالي (مجلة الحقوق ١٩٧٥ - ١٩٧٦) أنظر المراجع الواردة في المقالة.

(٢) أنظر في ذلك: الدكتور فؤاد مرسي، النقود والبنوك - الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص٤٠١، والدكتور فؤاد هاشم: اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ١٩٥٩ ص٢٠٨.

الظروف الموضوعية والشخصية للعلاقات الاقتصادية. فمن الناحية الموضوعية يجب انهاء الافتراض القائل بثبات حجم السلع المنتجة والمتداولة في السوق؛ والاعتراف بقدرة الجهاز الانتاجي على الاستجابة لتغيرات كمية النقود. وبذلك يمكن القول بأن التضخم يتحقق عندما تصبح الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة غير متناسبة مع حجم الزيادة في أدوات الدفع. ومن ثم تخرج النقود عن وظائفها الاساسية كوسيط للمبادلة وكمخزن جيد للقيمة. لتصبح أداة امتصاصية للقوة الشرائية الحقيقية للافراد.

ومن الناحية الشخصية، يجب اعتبار سلوك الاشخاص الاقتصادية حائزي النقود عند توزيع انفاقهم. وعلى ذلك يعرف أحد الاقتصاديين التضخم «باعتباره المركز أو الموقف الاقتصادي الذي لا تستطيع فيه الاشخاص الاقتصادية (الافراد - المشروعات - الحكومة) أن تتصرف بطريقة نقدية رشيدة نتيجة تواجد حجم ضخم من النقود». وينصرف هذا التعبير الاخير الى الفروق الموجودة بين الحجم الفعلي للنقود المتداولة والحجم الامثل او المناسب لدرجة تنقيد الاقتصاد. والذي يحقق للنقود ان تقوم بدورها بكفاءة كوسيط في الحياة الاقتصادية في المجتمع[١]. ويبدو أن هذا التعريف يريد أن يطبق قواعد التحليل الحدي، حول الرجل الاقتصادي الرشيد[٢]، والذي يقوم بتوزيع موارده الحقيقية بين مختلف الاستعمالات، بناء على حسابات اقتصادية

---

(١) P. C. Bos: Money in development, Rotterdam University

وقد قمنا بترجمة تعريفة المكتوب مع بعض التعديل في المعاني لنخرج عن المعنى الحرفي المكتوب باللغة الانجليزية لكي تتفق الترجمة مع المنطق العربي اللغوي ومع ما قصده المؤلف. وهذه هي العبارة الانجليزية المقابلة:

A situation of inflation is a situation in which economic subjects combined start or continue to act uneconomically with regard to money and which is associated with too large volume of money. The judgment too large relates to the difference between the volume of money actually in existence and the volume required by the degree of monetization of the economy or which amounts for the same thing, required for fulfilling money's intermediary role in the concrete situation of the economy p89.

(٢) Homo economicus

مسبقة، على النشاط النقدي. ولكنه لم يستطع أن يحدد لنا ما هو الحجم الامثل لدرجةتنقيد الاقتصاد؟ .وما هي المعايير التي يمكن الاستناد اليها لتحقيق هذا الهدف؟ وما هو الحساب الاقتصادي الامثل في التحليل النقدي؟

وإذا كانت التعريفات السابقة تعالج الظاهرة من حيث الأسباب، فهي ما زالت قاصرة. لأنها تعريفات جزئية وغائية ونسبية. فهي جزئية من حيث أنها تفترض ثبات بعض العناصر وتغير بعض العناصر الأخرى بناء على افتراضات تحكمية. وهي غائية بمعنى أنها تضع أهدافامسبقة ،ثم تفترض الظروف ،وتخلص الى النتائج التي توصلها الى الأهداف الموضوعة مسبقاً. وهي أخيراً تعاريف نسبية لأنها وإن اتفقت مع الظروف التاريخية والاجتماعية التي سادت الاقتصاد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من حيث أن زيادة كمية النقود (وبصفة خاصة النقود المعدنية) ،قد أدت الى ارتفاع المستوى العام للاسعار، إلا أن الأمر قد اختلف في العصر الحالي. فكثيراً ما تتحكم الدولة في حجم النقود المصدرة، وتؤثر في سياسة الائتمان للبنوك التجارية، وتتوافر السلع والخدمات في ظل جهاز انتاجي مرن[١]. ومع كل هذا يسود الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية ـ التي تنطبق عليها الظروف السابقة ـ حالة من التضخم المزمن، المتمثل في ارتفاعات متتالية ومتراكمة من الاسعار، على الوجه الذي تعرضنا له عندما تكلمنا عن التضخم الزاحف في بداية هذا المؤلف[٢].

والتضخم كظاهرة سعرية يمكن تعريفه من خلال آثاره: فعندما يكون هناك اتجاه مستمر ومؤكد نحو ارتفاع الأسعار ،فيمكن التقرير بأننا أمام حالة توصف بانها تضخمية. وعلى العكس من ذلك عندما نواجه حالة انخفاض دائم ومستمر في الاسعار ،فنحن بذلك أمام حالة توصف بأنها انكماشية. فالتضخم يعني إذن حركة مستمرة من خلالها يرتفع المستوى العام للاسعار، أيا كان سبب هذا الارتفاع: زيادة كمية النقود أو عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي أو غير ذلك من الأسباب.

---

(١) وهذا يعني أن جزءاً من الطاقة الانتاجية غير مستغل.

(٢) أنظر الفصل الاول تحت عنوان تطور النظام النقدي ـ المرحلة الثالثة.

وقد حاول إميل جام أن يعمق من هذا التعريف ويجعله يتصف بالخاصية الاداتية أو الذرائعية[1] . فالتضخم هو وسيلة أو أداة لمعالجة وضع معين ناشيء عن فائض للطلب (النقدي) عن قدرة العرض. ولهذا فان التضخم ليس سوى مجرد « حركة صعودية » تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض[2] . ويرى البعض ان هذا التعريف يحقق عدة مزايا من أهمها: أولا أن التضخم أصبح ظاهرة ديناميكية. فهو حركة يمكن الوقوف عليها خلال فترة تكون طويلة وثانياً انها حركة أسعار بمعنى ان التضخم كظاهرة يتمثل في ارتفاع الاسعار.

أما النقود فهي تلعب دوراً مسبباً فقط. وثالثاً أنها حركة تتصف بالاستمرار الذاتي أو الدائم[3] . وهي حركة غير قابلة للرجوع فيها[4] . فالتضخم له طبيعة تراكمية وغير وقتية. وهو يمتد وينتشر في كافة القطاعات الاقتصادية. ورابعاً أنه ناشيء عن زيادة الطلب عن العرض. أي الفرق بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند مستوى معين من الاسعار. والطلب ينصرف الى الانفاق الكلي على الاستهلاك وعلى الاستثمار، أما العرض فهو ينصرف الى مدى قدرة الجهاز الانتاجي ومرونته على الاستجابة للزيادة في الطلب. ولهذا فقد استعمل جام لفظ قدرة أو طاقة العرض عوضاً عن تعبير العرض.

والواقع أن إميل جام قد استطاع في عبارات تحليلية قليلة أن يتعرض لعديد من الأوصاف التي تتناول التضخم في جوانبه المختلفة. كما استطاع أيضاً أن يوفق بين وجهات النظر لرواد الفكر الاقتصادي، الذين عالجوا تلك المشكلة فتعرض لمشكلة التضخم الذي يأتى من طريق الزيادة في الطلب متأثراً في ذلك بكينز. ثم قابل هذه الزيادة في الطلب بزيادة الدفعة الناشئة في النفقة، والتي تتحقق عندما يتجاوز الانتاج مرحلة التشغيل الشامل وتصبح مرونة العرض

---

(١) Instrumental

(٢) الدكتور الروبي: الرسالة السابق الإشارة إليها ص١٩. وانظر أيضاً مقالة E. James في كتاب Inflation, edited by D C. Hague, Macmillan London 1962 p. 3.

(٣) Self-perpetuating

(٤) Irreversible

عندئذ تعادل الصفر. أي أن الجهاز الانتاجي لا يقدر على زيادة الطلب. وهو يتمشى في هذا التفسير الأخير مع الكلاسيك والكلاسيك الحدث ،الذين كانوا يعتبرون التضخم هو مجرد زيادة في الاسعار ناشئة عن زيادة كمية النقود بافتراض ثبات حجم الانتاج. وهو عندما يتكلم عن التضخم باعتباره حركة صعودية ومستمرة وتراكمية في الاسعار، فهو يعتنق فروض فيكسل الخاصة بالاختلال النقدي. ولقد أضاف جام أخيراً عنصراً أساسياً الى تعريف التضخم، وهو ذلك المتعلق بالقطاع الخارجي. إذ أنه عتبر استنفاد الموارد الأجنبية من مظاهر الحالة الضخمية للاقتصاد القومي(١).

ومع اقتراب التعريف السابق من الشمولية، إلا أننا نستطيع أن نوجه له عدة انتقادات:

ـ أولا: ليس كل ارتفاع في الأسعار يمكن أن يكون ظاهرة تضخمية. فزيادة المستوى العام للاسعار نتيجة ارتفاع كافة أسعار السلع والخدمات في المجتمع لن يؤدي الى أي اختلال في الاسعار النسبية أو الحقيقية. أي أنه لن يغير من روابط المبادلة بين السلع والخدمات القائمة بالفعل. غاية الأمر أنه سوف يؤدي الى ارتفاع الأسعار المطلقة أو النقدية، أي مجرد انخفاض في قيمة النقود (أي قوتها الشرائية)،دون تحقيق أي انخفاض في القوة الشرائية لحائزي النقود .حيث أن دخولهم النقدية قد ارتفعت بقدر الارتفاع في مستوى الأسعار. وبصفة عامة لن يتأثر النشاط الاقتصادي الداخلي، وإذا حدث فان ذلك يكون راجعاً الى القطاع الخارجي من النشاط الاقتصادي القومي. إذ أن ارتفاع الاسعار داخلياً سوف يؤدي إلى تغير معدلات المبادلة مع السلع الاجنبية. ويمكن التحكم في هذا الاختلال عن طريق تغيير سعر الصرف سواء بالارتفاع أو بالانخفاض لمواجهة إرتفاع أو انخفاض قيمة السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية.

---

(١) وهذا هو النص الكامل لتعريف Emile James

«L'inflation consiste en un excès des flux de demande de biens par rapport aux possibilités de l'offre, excès provoquant un mouvement auto-entretenu et irréversible de hausse des prix ainsi qu'un épuisement progressif des resources nationales de dévises étrangères».

ـ ثانياً: ليس ارتفاع الاسعار هو الأثر الوحيد المتولد عن التضخم. فهناك من الآثار الاجتماعية والتي تنعكس على طريقة توزيع الدخل والقوة الشرائية للافراد وكذلك الآثار الاقتصادية التي تنعكس على الجهاز الانتاجي ككل ما يتجاوز في أهميتها مجرد الارتفاع في الأسعار.

ـ ثالثاً: أن تعريف جام يعتبر وصفا تقريبيا للتضخم الزاحف، ومع ذلك هناك أنواع أخرى من التضخم التي سادت في الماضي أو تسود حالياً كثيراً من البلاد المتخلفة والنامية. وما نود أن نوضحه هنا إنما يتعلق بالجانب الديناميكي في التحليل، والذي يتمثل في حركته المستمرة والتراكمية في الاسعار من خلال الزمن. ولكن هذا الجانب الديناميكي يلتصق به أيضاً الجانب الديالكتيكي. فكما رأينا عند تعرضنا للتضخم الزاحف أن هذا التضخم والذي يتمثل في حركة صعودية واستمرارية في الاسعار، إنما يعود الى فعل القوى المتناقضة في المجتمع، والمتمثلة في المشروعات الاحتكارية من جانب، وقوى العمال من جانب آخر، حول اقتسام ثمرات النمو. وإذا اعترفنا بتأثير القوى المتناقصة في مرحلة الأسباب، فلماذا لا نعترف بمثل هذا التأثير أيضاً في مرحلة الآثار؟ وبمعنى آخر من المتصور أن ظاهرة الارتفاع في الاسعار المستمرة، يمكنها أن تخلق من داخلها عوامل نقيضة تماثلها في القوى أو تتجاوزها، من شأنها أن توقفها أو تدمرها. وبذلك نعترف بأن هناك ارتفاعات في الاسعار ولكنها تقوم على أسباب وقتية. وهي وقتية لأن هناك امكانية رد فعل مضاد لها في الاتجاه ومماثل لها في القوة. وتصبح المشكلة إذن متمثلة في معرفة الوقت الكافي الذي يعود فيه التوازن الأصلي إلى موقعه السابق. حيث تهبط الاسعار مرة أخرى، أو تلحقها دخول متزايدة تقضي على آثارها الضارة.

فلكي نكون أمام ظاهرة تضخمية، ينبغي أن تكون هذه الظاهرة معجلة ذاتياً وتتبع تطوراً أسُيا، أي زيادات مضاعفة دون أن تواجهها قوى مفرملة أو مثبتة لها[1]، وهذه هي حقيقة التضخم في المجتمع الرأسمالي. فهذا المجتمع

---

(١) H. Guitton- La monnie op-cit, p. 406

يحوز من الادوات والسياسات ما يمكنه أن يحقق السيطرة على الاسعار. ولكن الحيازة شيء والاستخدام شيء آخر. فظاهريا تستخدم أدوات وسياسات نقدية ومالية لمعالجة الازمات التضخمية. وواقعياً فان التضخم عملية لصيقة بالبناء الرأسمالي وبطريقة الإنتاج داخل هذا البناء. فهو يحقق أهداف هذا النظام من حيث زيادة أرباح المشروعات الاحتكارية وشبه الاحتكارية، وامتصاص القوة الشرائية للفئات المنتجة، وتحقيق اختلال بين أسعار المواد المصنعة والمصدرة من البلاد المتقدمة وبين أسعار المواد الأولية والمستوردة من البلاد المتخلفة لصالح الأولى على حساب الثانية. والهدف من ذلك هو تحميل طرف ثالث - وهو هنا البلاد المتخلفة - عبء ارتفاع الاسعار في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، دون المساس بالارباح التي تحققت نسبياً لطبقات العمال. فالتضخم يحقق انتعاشاً ظاهرياً للطلب في مجتمعات الاستهلاك على حساب المتطلبات الاجتماعية والجماعية. وعلى أية حال فان ارتفاع الاسعار يمكن أن يعتبر مؤشراً على مدى تفاقم ظاهرة التضخم واقترابها من حقيقتها، وطريقة أدائها وآثارها على العلاقات الاقتصادية في المجتمع.

والتعريفات السابقة للتضخم تعالج الموضوع من خلال نظرة جزئية للتغير في قيمة النقود والقوة الشرائية لها. أي أنها تبحث الظاهرة من أحد جوانبها مع افتراض الابعاد الأخرى ثابتة. ولكن عندما نحاول أن نعالج الموضوع من خلال النظرة الكلية، فالتضخم لن يقتصر في هذه الحالة على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الاسعار. فهو علاقة توازن يعقبها اختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد القومي. وعلى ذلك فان النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي، أما الى تجاوز الطلب الكلي العرض الكلي، وأما الى اختلال التوازن بين السيولة النقدية والطلب على تلك السيولة. هذا الاختلال في التوازن داخل نطاق أي جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي، تنعكس على عناصر النظام الاخرى، وتؤدي الى ظهور التضخم. وقد عبر عن ذلك فرنسوا بيرو بتعريفه للتضخم باعتباره عدم توافق بين حركة التيارات الجزئية. أي بين حركة التيارات النقدية الجزئية

وحركة التيارات الحقيقية الجزئية[1] ، وهذا الاختلال يؤدي الى زيادة معينة في الاسعار لا يمكن امتصاصها أو استيعابها في فترة طبيعية، لتصبح حالة سائدة تسكن قطاعا استراتيجياً في الاقتصاد، سرعان ما تمتد الى كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد القومي. فهذا التعريف يتضمن محاولة بنائية ووظيفية تحاول أن تقترب من البناء الاقتصادي وتبحث في أسباب الاختلال داخل هذا البناء من خلال المظاهر والانشطة الاقتصادية.

ولكي نحدد مفهومنا للتضخم يجب بداءة أن نلفظ تعبير « تعريف ». فالتعريف هو وصف فردي لظاهرة كلية بحسب طبيعتها بنائية. أي ترتبط بالعلاقات بين العناصر أكثر من ارتباطها بوصف العناصر ذاتها. ولذلك فان نظرتنا للتضخم تنبع من ثلاثة حقائق أساسية:

- اولا: التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية مركبة ومتعددة الابعاد. بمعنى أن لها عديداً من الاسباب، عديداً من المظاهر والاشكال، وعديداً من الآثار. وعلاقاتها تمتد في كافة قطاعات الانتاج والتوزيع في اقتصاد المبادلة النقدية الرأسمالية. فهي علاقات لصيقة بقوانين الحركة والفعل في البناء الرأسمالي، من حيث انها نتاج قوى متعارضة تسعى الى تحقيق مصالح متناقضة، تنعكس آثارها في اختلالات بين عناصر البناء: الطلب الكلي والعرض الكلي، الناتج القومي والدخول الموزعه، والتوزيع النسبي للدخول بين عوائد الملكية وبين الاجور. وهذه الاختلالات بدورها تكون اتجاها عاما يتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للنقود. أي أن النقود تستخدم هنا كأدوات لإمتصاص المتناقضات أو على العكس زيادة المتناقضات في البناء الرأسمالي. فارتفاع المستوى العام للأسعار قد يؤدي وظيفة مصحح المتناقضات أو على العكس يعتبر وسيلة لتعميق هذه المتناقضات. وهذه هي أسباب الظاهرة.

- ثانياً: عند التعرض لظاهرة التضخم من وجهة النظر البنائية فنحن نهتم بالعلاقات اكثر من اهتمامنا بالعناصر. فالعناصر في حد ذاتها لا قيمة لها، إذا لم

---

(١) أنظر تعريف F. Perroux في كتاب:

M. Rudloff: Economie monétaire et développement Cujas-Paris1959 p. 450.

تدخل في علاقات وظيفية أو سببية أو احتمالية أو غيرها مع بعضها البعض. ومن خلال تلك العلاقات المتولدة بين العناصر نستطيع ان نستخلص القوانين التي تحكم وتسير هذه العلاقات وتفسر لنا آثارها على مختلف جوانب الحياة. وهذا القول ينطبق بصدق على التضخم باعتباره أساساً اختلالا في العلاقات بين الاسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات. وبصفة خاصة بين روابط ومعدلات المبادلة لقيمة العمل (الأجور) بالمقارنة بقيمة السلع الاستهلاكية. وهذا الاختلال في هيكل الاسعار النسبية يؤدي الى زيادة في الاسعار المطلقة أو النقدية فينعكس أثرها على ارتفاع المستوى العام للأسعار. فارتفاع المستوى العام للأسعار هو نتيجة لإرتفاع أسعار بعض السلع، وارتفاع بعض السلع والخدمات الأخرى بنسبة أقل، وانخفاض أسعار بعض السلع والخدمات الثالثة، وثبات أسعار السلع والخدمات الرابعة وهكذا. والاختلال قد يكون فوريا عندما تتم حركات الارتفاع غير المتساوى في النسبة بين مختلف أسعار السلع والخدمات. وقد يكون مرحلياً أو على فترات عندما يسبق ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات أسعار السلع والخدمات الاخرى. ومثال ذلك ما يحدث من أن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية يسبق دائماً وبفترة طويلة ارتفاع أسعار أو قيم العمل (الأجور) وهذه هي مظاهر وأشكال الظاهرة.

- ثالثاً: يترتب على الحقيقة السابقة أن التضخم لا يعني في حقيقته انخفاضا في القوة الشرائية للنقود، حتى ولو أن هذا يتحقق فعلا، بقدر ما يعني في الواقع انخفاضا في القدرة الشرائية لحائزي النقود بدرجات متفاوتة. فليست القوة الشرائية للنقود في حد ذاتها المتغير الهام الذي يتأثر بالتضخم، وانما القدرة الشرائية للاشخاص الاقتصادية حائزة النقود هي التي تتأثر حقيقة وفعلا بالتضخم. وعندما نعالج التضخم من وجهة النظر هذه فنحن نتعرض للب المشكلة. فالتضخم هو في الواقع عدم ملاءمة الانتاج للاحتياجات الضرورية والاجتماعية، وتوزيع غير عادل للدخول بين الفئات المساهمة في عملية الانتاج[1]، وهذه هي آثار المشكلة. ولذلك فإننا نتعرض لظاهرة التضخم من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية.

(١) D.H. Robertson, Money, London, Macmillan 1946 p. 179

- أسباب التضخم.
- أشكال التضخم وقياسه.
- آثار التضخم.

٢ ـ أسباب التضخم

أ ـ التضخم عن طريق الطلب[١]

هذا التفسير يتفق مع ما هو سائد في التحليل الإقتصادي من أن التضخم أو الإنكماش ينشأ مع تغير مراكز النشاط الحقيقية والأساسية في الإقتصاد القومي ويقصد بذلك العرض والطلب الكلي على السلع والخدامات، وإن كان يرى في الطلب العنصر الأساسي والجوهري للتغير في الأسعار. فالتضخم يحدث عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات ـ أي جملة إنفاق المشروعات، الإفراد، الحكومة ـ يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع والخدمات. وسواء كان عدم التوازن إجمالياً، أو قطاعياً. أي بدأ في بعض القطاعات، وعمم بعد ذلك في القطاعات الأخرى في الإقتصاد القومي. والمنطلق النظري والفكري لهذا التحليل يعود إلى الإقتصاد السويدي فيكسل والإقتصادي الإنجليزي كينز، عند محاولتهم صياغة النظرية الكمية في عبارات حقيقية. فقد رأينا أنه طبقاً لنظرية كمية النقود يرتبط مستوى الأسعار مباشرة وبطريقة تناسبية مع التغير في كمية النقود، وبذلك فإن التضخم يحدث عندما تزداد هذه الكمية، ويتوقف عندما تحدد هذه الكمية. ويكون معدل التضخم أو معدل إرتفاع الأسعار دائماً متكافئاً مع معدل التغير في كمية النقود.

لقد رأينا كيف انتقدت هذه النظرية أولا من حيث فرضها ثبات كمية السلع والخدمات أمام تيار الإنفاق الجديد. وثانياً من حيث إفتراضها التأثير المباشر لكمية النقود على الأسعار. هنا يرد فيكسل بأن التأثير في الواقع غير مباشر. ويتمثل في أن كمية النقود الجديدة تحصل عليها في الغالب البنوك التجارية من خلال زيادة حجم الودائع. والتي تقرضها للمشروعات لتمويل

---

(١) Demand inflation.

إستثماراتها. وبذلك يزيد معدل الإستثمار عن معدل الادخار العادي، ويفوق العائد من رأس المال سعر الفائدة النقدي. ويزداد الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق. في حين أن عرض السلع يبقي كمية ثابتة. وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتحقيق إدخار إجباري على حساب المستهلكين، الذي ما زالت دخولهم مؤسسة على الأسعار القديمة.

فنموذج فيكسل يحاول أن يفسر ظاهرة إرتفاع الأسعار من خلال سلوك المشروعات، وهي تتخذ قراراتها الإستثمارية، وتحاول أن تقارن بين سعر الفائدة النقدي (أي نفقة رأس المال أو الإقتراض من البنوك)، والعائد الذي يمكن يحققه رأس المال المستثمر. وهو بذلك يحاول أن يربط بين التوازن الإقتصادي العام والذي يحدد الأسعار النسبية، والتوازن النقدي والذي يحدد الأسعار المطلقة.

ونموذج فيكسل يقوم على فكرتين أساسيتين [١]:

- التوازن النقدي والعمليات التراكمية.

في المرحلة الاولى نستطيع أن نحدد كيف يتحقق التوازن النقدي، وبالتالي توافر الشروط الأساسية لتحقيق التوازن الإقتصادي. فالتوازن الإقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا صاحب التوسع الفني أو الإستثماري توسع ائتماني. والبنوك بما تحوزه من ودائع وقدرة على خلق وسحب حقوق عليها، يمكن أن تحقق هذا التوسع الائتماني. وقد بدأ فيكسل تحليله بنقد قانون ساي «العرض يخلق الطلب عليه». إذا كان الأمر كذلك فكيف نفسر تغيرات الأسعار. يجب إذن أن نعيد تحديد مفاهيمنا للعرض والطلب. فالطلب (الدخل) ينقسم إلى إدخار وطلب على السلع الإستهلاكية. كما أن العرض ينقسم عادة إلى إنتاج السلع الرأسمالية أو الإستثمارية وإنتاج السلع الإستهلاكية. ومن خلال تلك التقسيمات أدخل فيكسل سعر الفائدة بإعتباره متغير إستراتيجي هام. وهو بذلك يتبع الكلاسيك، من حيث أن سعر الفائدة هو الذي يحدد التوزيع النسبي

---

(١) اعتمدنا في شرحنا لنموذج فيكسل على المرجع التالي بصفة أساسية:
H. Brems: Quantitative economic Theory, John willy 1968, p. 403-409.

لدخول الأفراد بين الإستهلاك والإدخار. ولكنه تجاوز الكلاسيك، عندما إعتبر هذا المتغير المحدد الأساسي أيضاًللإستثمار .أي أنه يحدد الطلب على السلع الإستثمارية من جانب المشروعات. ومن خلال هذه الأرضية نستطيع إذن أن نتصور العناصر الموضوعية للنموذج.

ر = سعر الفائدة النقدي أي السعر الذي تمارسه البنوك عند إجراء عملية الأقراض أو الإقتراض. وبمعنى آخر فهو السعر الممارس فعلياً في سوق الائتمان أو ما يمثل نفقة إقراض رؤوس الأموال للمنتجين خلال فترة زمنية معينة، كما أنه أيضاً يمثل السعر الذي يدفع مقابل الودائع.

ز = سعر الفائدة الحقيقي أو الطبيعي أو العائد المتحقق من رأس المال فهو يمثل المظهر الحقيقي أو العائد الداخل للمشروعات.

ك = رأس المال النقدي المتاح والمودع في البنوك.

أما العناصر الشخصية في النموذج فهي:

- الرأسماليون هم الذين يقومون بعملية الإدخار والإيداع في البنوك والتجارة بالناتج.

- المنتجون وهم الذين يقترضون الأموال للقيام بالإستثمار.

- البنوك وهي المؤسسات الوسيطة بين الرأسماليين والمنتجين في عملية الإقراض والإقتراض.

- عناصر الإنتاج وبصفة خاصة عنصر العمل. وهي التي تحصل على الدخول نتيجة مشاركتها في الإنتاج، وتنفقها في الحصول على السلع والخدمات الإستهلاكية.

وتتحدد المشكلة اذن بالنسبة للمنتجين من خلال تواجد فترة بين مرحلة بدء الإنتاج ،وما يستلزمه ذلك من إنفاق ،وبين مرحلة تصريف الإنتاج وما يترتب عليه من الحصول على الإيراد. ففي هذه الفترة تحتاج المشروعات إلى التمويل النقدي لمواجة أجور عناصر الإنتاج ودفع دورة الإنتاج والتسويق إلى العمل. وهم يحصلون على هذا التمويل عن طريق الاقتراض من البنوك. والتي

بدورها تقدم هذه الأموال إعتماداً على الودائع التي سبق أن حصلت عليها من الرأسماليين.

وعلى ذلك فإن المنتجين يقترضون الكمية «ك» من رأس المال النقدي من البنوك عند بدء دورة الانتاج. ويدفعون في مقابل ذلك سعر فائدة نقدي للبنوك مقدر بـ«ر». أي آن مديونيتهم في نهاية الفترة سوف تبلغ: (١ + ر) ك. وبمجرد حصول المنتجين على رؤوس الأموال اللازمة لنشاطهم الإقتصادي، سوف ينفذون فوراً عمليات الإنتاج ويوزعون المبالغ المقترحة على عناصر الإنتاج المشاركة فيه. وبذلك تحصل هذه العناصر (وبصفة خاصة العمال) على «ك» أي المبالغ المصروفة على الإنتاج. وسوف تستخدم عناصر الإنتاج (وبصفة خاصة العمال) تلك الدخول في شراء السلع الاستهلاكية، والتي إنتجت خلال فترة سابقة. ولما كانت هذه السلع تباع بواسطة الرأسماليين. فسوف يترتب على عملية الإستهلاك، أن يحصل الرأسماليين على أثمان تلك السلع من الدخول الموزعة على عناصر الإنتاج، والتي إشترت تلك السلع بمقدار «ك». وعندما يحصل الرأسماليون على هذه القيمة النقدية، فانهم سوف يودعونها في البنوك ويحصلون في المقابل على سعر الفائدة النقدي «ر»، و بحيث تكون قيمة ودائعهم في نهاية السنة تعادل: (١ + ر) ك. ومن جهة أخرى فان المشروعات سوف تحقق عائداً داخلياً من عمليات الإنتاج وإستغلال الأموال تعادل: (ز). وبذلك تصبح قيمة الناتج للسلع الإستهلاكية في نهاية الفترة معادلا لـ:

(١ + ز) ك.

والتوازن النقدي يتحقق عندما:

ر = ز

وحيث أنه في نهاية الفترة الأولى تكون كل من قيمة ودائع الرأسماليين وقروض المنتجين من البنوك تساوي: (١ + ر) ك. وهذه القيمة سوف تعادل قيمة الناتج من السلع الإستهلاكية في نهاية الفترة: (١ + ز) ك. ما دام: (ر = ز). ففي هذه الحالة يكون الرأسماليون على إستعداد لشراء السلع المقدمة اليهم من المنتجين بذات القيمة التي تسمح للمنتجين بسداد ديونهم للبنوك. وبالطبع

سوف تتكرر العملية في الفترات التالية ويتحقق التوازن النقدي طالما هناك تساو بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي، ومن ثم يتحقق أيضاً ثبات الأسعار.

ويترتب على الحقائق السابقة أن عدم التوازن هو نتيجة لعلاقات اللامساواة بين سعري الفائدة السابقين. وعندما يتحقق ذلك تتم مجموعة من العمليات التراكمية. والتي تؤدي إلى إرتفاعات متتالية في الأسعار. فالبداية إذن هي الإختلال في علاقات المساواة بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي. والذي يعود إلى سببين رئيسيين الأول: ويتمثل في تقدم تكنولوجي وتوسع إقتصادي يميل بالإنتاجية الحقيقية لرأس المال (عائد رأس المال) إلى الزيادة. دون أن يقابل ذلك زيادة في الفائدة النقدية. والثاني ويتمثل في قيام البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة النقدية بالمقارنة بسعر الفائدة الحقيقية أو الطبيعية. فالمشروعات سوف ترى في الحالتين أن هناك إمكانية لتوقع زيادة في الإيرادات وفي عوائد رؤوس الأموال المخصومة خلال المدة القادمة حيث أن عائد رأس المال سوف يفوق تكلفة رأس المال. وهذا كفيل بأن يدفعهم إلى زيادة الإستثمار، وإعادة توزيع الموارد لصالح إنتاج السلع الإستهلاكية. فالأولى تحقق عائداً أكبر وتزيد من أرباح المشروعات. وبذلك يزداد الانتاج. ويزداد بالتالي الطلب على عناصر الإنتاج. فترتفع أثمان هذه العناصر وتزداد نفقة الإنتاج وترتفع الأسعار. والزيادة في الأسعار الجديدة سوف توسع من النظرة التفاؤلية للمنتجين. وتدفعهم مرة أخرى إلى الإستثمار وبالتالي ترتفع قيمة رأس المال وأجور عناصر الإنتاج. ومرة أخرى ترتفع الأسعار. وهكذا تتحقق دورات متتالية من الزيادات في الأسعار تتم بطريقة تراكمية.

والواقع أن تلك الموجات التضخمية يمكن الحد منها من خلال سلوك البنوك التجارية. فهي تستطيع أن تحقق التعادل بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي. ففي كل مرة تجد فيها أن السعر النقدي يقل عن السعر الحقيقي، عليها أن ترفع من السعر الأول لكي يتحقق التوازن.

ولكي نوضح الحقائق النظرية السابقة نعود إلى نموذجنا التجريبي السابق

ونفترض أن البنوك التجارية قد قامت بقطع التوازن عن طريق انقاص سعر الفائدة النقدي بنسبة ١٪ بالمقارنة بسعر الفائدة الحقيقي. وهذا يعني أن:

س = (ز ـ ١٠ر٠).

وفي هذه الحالة يتصور المنتجون في بداية الفترة الانتاجية، أنهم أصبحوا قادرين على تحقيق ربح صافي بمقدار ١٪ نتيجة أن تكلفة اقتراض رأس المال أصبحت تقل عن عائد رأس المال بمثل هذه القيمة. ولكن ما تصور المنتجين أنهم قد حققوه من أرباح صافية. قد إمتصته أسواق عناصر الإنتاج. أي أن أسعار هذه العناصر ترتفع دون أن يتأثر حجم التشغيل الكلي. وبذلك يعادل فائض الأرباح المتوقعة الصفر.

ولمواجهة الزيادة في أثمان عناصر الإنتاج، يضطر المنتجون إلى إقتراض مبالغ أكبر لمواجهة هذه الزيادة والتي قدرت بـ ١٪. أي أن المنتجين بدلا من أن يقترضوا المبلغ «ك» سوف يقترضون المبلغ ١٠١ر١ ك. وسوف ينفقون هذا المبلغ على عناصر الإنتاج. ويصبح هذا المبلغ دخلا لعناصر الإنتاج. يخصص للإنفاق على شراء السلع الاستهلاكية، والتي أنتجت في الفترة السابقة، وبأسعار تلك الفترة. وهذا يعني أن قيمة الناتج الحقيقي للسلع الإستهلاكية (وهي كمية ثابتة) تبقى كما كانت عليه، ويقابلها طلب إستهلاكي بقيمة نقدية تفوق القيمة الحقيقية لها. ومن ثم ترتفع أسعار السلع الإستهلاكية بنسبة ١٪ وتستمر العمليات بنفس الميكانيزم في الفترات التالية. وتتحقق ارتفاعات متتالية في الأسعار، طالما أن سعر الفائدة النقدي يقل عن سعر الفائدة الحقيقي.

جاء كينز وعمم الأفكار السابقة لنا في صورة أكثر وضوحاً وعمومية. وقدم لنا صورة للتضخم من خلال الطلب. يتخذ شكل حلقة دائرية تبدأ أولا عن طريق زيادة في فائض الطلب النقدي، أيا كان سبب هذه الزيادة: استثمار اضافي بسبب التقدم الفني او الاختراع، انفاق حكومي، انفاق اجتماعي (إسكان او تجهيز)... الخ. كل هذا سوف يولد فائضاً في الطلب النقدي يفوق الزيادة في العرض. وعندما يوجد مثل هذا الفائض في الإنفاق فانه سوف يؤدي الى زيادة الاسعار. وعندئذ تعمل المشروعات على زيادة الانتاج. حيث

ان زيادة الاسعار تعني امكانية زيادة الارباح، كما ان زيادة الطلب تعني التوسع الاقتصادي والرخاء الاقتصادي ،وامكانية تصريف الإنتاج. ولسوف تنعكس الزيادة في الطلب او الانفاق وما تبعها من نظرة توقعية للمشروعات على زيادة الانتاج. وزيادة الانتاج سوف تؤدي الى زيادة الطلب الكلي على عناصر الانتاج. وبالتالي زيادة الأجور، سواء من حيث الحجم الكلي او من حيث معدلات الأجور. ومن ثم تزداد القوة الشرائية الموزعة على عناصر الانتاج.وبصفة خاصة العمل. وهذه الزيادة في القوة الشرائية الموزعة على عناصر الانتاج،سوف تتسرب الى الاستهلاك، مما يؤدي الى زيادة جديدة في الطلب. وهذه الزيادة الجديدة في الطلب سوف تحقق نفس الدورة السابقة (زيادة في الانتاج، ارتفاع في الاجور، زيادة في الطلب)، والتي سوف يكون من نتيجتها ارتفاعاً جديداً في الاسعار.وبذلك ندخل في حلقة مفرغة من الارتفاعات في الاسعار. وفي كل دورة يكون فائض الطلب النقدي أقوى منه بالنسبة للدورة السابقة. ولسوف يؤدي هذا الى دورة جديدة أكثر عمقاً وأكثر ارتفاعاً في الاسعار.ولسوف تستمر تلك الموجات التضخمية ،طالما كان الطلب يرتفع بمعدلات اكبر وأسرع من العرض. بالإضافة الى ذلك فإن زيادة الأسعار تعني في الواقع زيادة دخول عناصر معينة من الأشخاص الإقتصادية. وهذه العناصر سوف تنفق أكثر مما كان مقرراً لها. وهذا ما يؤدي الى مضاعفة الارتفاع في الأسعار.

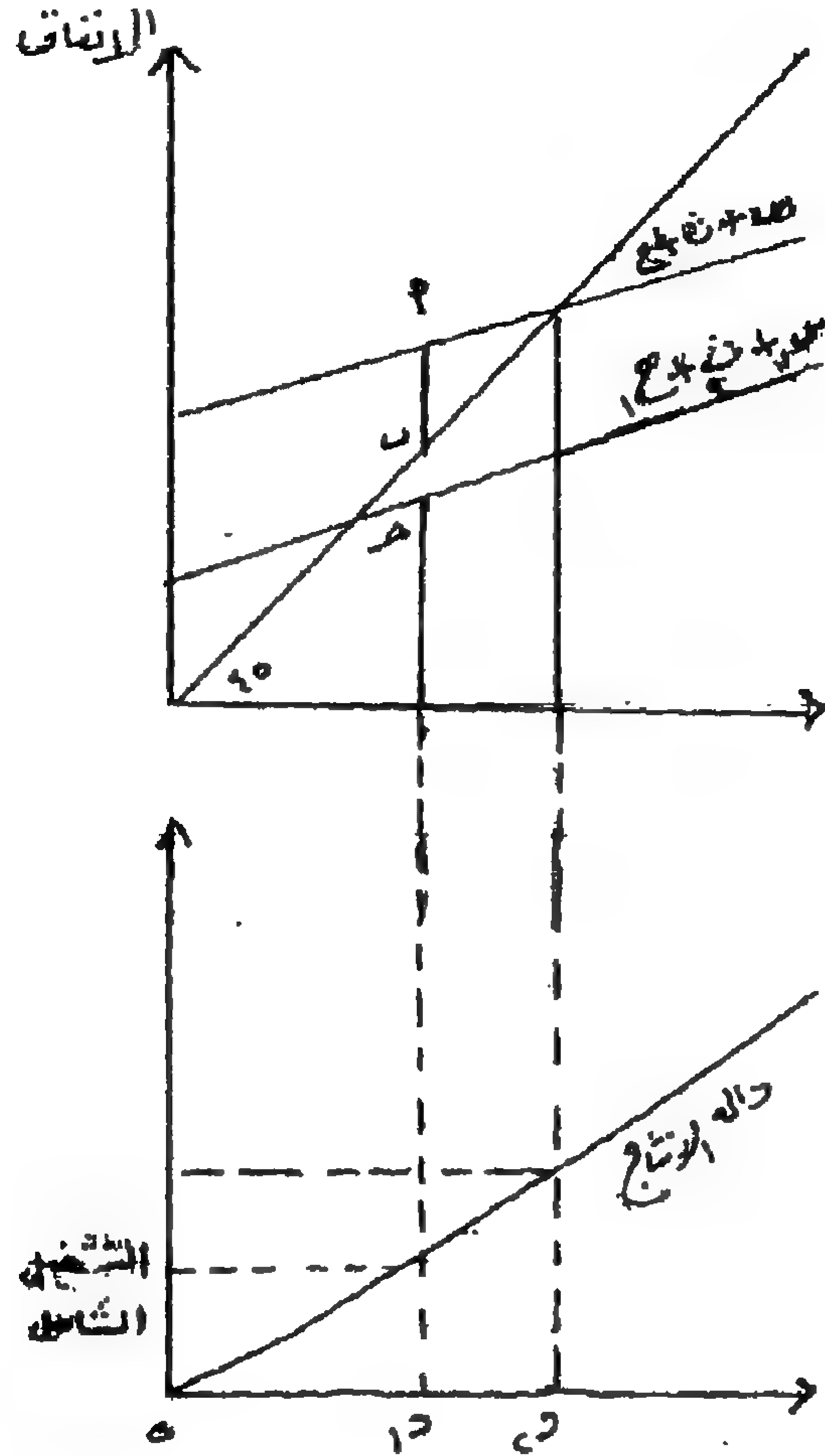
والسؤال الذي يبرز الآن يتمثل فيما يلي. إذا كانت الزيادة في الطلب او فائض الطلب النقدي تؤدي الى ارتفاع الاسعار، فلماذا لا يواجه العرض تلك الزيادة بزيادة مماثلة؟ .يجيب كينز على ذلك بالتفرقة بين حالتين:

الحالة الاولى: وفيها يكون الاقتصاد يمر بمرحلة التشغيل الجزئي. أي أن هناك جزءاً من الموارد الانتاجية معطل أي غير مستغل. وفي هذه الحالة فان زيادة الانفاق او الطلب او توارد كمية نقود جديدة ،لن يؤدي بالضرورة الى حالة تضخمية. حيث ان الاقتصاد يستطيع ان يواجه الزيادة في الانفاق او الطلب بزيادة مماثلة في الإنتاج اي العرض. فالتشغيل الجزئي يعني مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الإستجابة للتغيرات في الطلب.

الحالة الثانية: وفيها يكون الاقتصاد قد وصل الى مرحلة التشغيل الشامل لكافة موارده، وعندئذ فان زيادة الانفاق (استثماري او حكومي أو استهلاكي) لن يؤدي إلا الى زيادة في الطلب الكلي، مع عدم قدرة الجهاز الانتاجي على مواجهة ذلك بزيادة مماثلة في حجم السلع والخدمات. وبذلك يتحقق الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي. وتصبح المشكلة عندئذ في كيفية امتصاص الزيادة في الطلب النقدي. وهذا لا يمكن ان يتحقق إلا عن طريق رفع الأسعار. فرفع الأسعار النقدية هو الوسيلة الوحيدة لمحاولة تحقيق نوع من التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. بل ان المشروعات سوف تعمل قدر طاقتها على زيادة الانتاج عن طريق تشغيل عمال جدد ودفع أجور اضافية ورفع معدلات الاجور. ومن شان كل ذلك أن ترتفع الاسعار. ولسوف تعمل المشروعات دائماً على الاحتفاظ بمستوى مرتفع لأسعارها. ومع كل هذا فالتوازن الحقيقي لا يمكن ان يعود مرة أخرى. فارتفاع الأجور يولد من جديد دخولا نقدية جديدة تتحول الى سلع وخدمات عن طريق الاستهلاك. فيزداد الطلب من جديد ويواجه عرضاً ثابتاً وترتفع الاسعار، ونعود مرة أخرى الى الحركة الدائرية اللولبية لإرتفاع الاسعار.

وقد عبر عن ذلك كينز بفكرتي الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية. ففي الرسم التالي (شكل رقم ٣١) يشير المحور الأفقي الى الدخل الحقيقي (كمية السلع والخدمات المنتجة)، بينما يمثل المحور الرأسي الإنفاق بأنواعه المختلفة (انفاق استثماري او انفاق حكومي او انفاق استهلاكي). فاذا لم تكن هناك حدود لزيادة الانتاج القومي، فمعنى ذلك امكانية زيادته حتى النقطة «أ» مثلا. وبذلك يتلاقى مع خط الإنفاق الكلي (س + ح + ص) في النقطة «د». ولكن هناك حدود لمقدرة الانتاج القومي على التزايد، حدود أساسها التشغيل الشامل أي المسافة «د١». وفي هذه الحالة نجد أن الانفاق او الطلب الكلي يزيد عن حجم الناتج القومي بمقدار المسافة «أ ب». وهي ما تعرف باسم الفجوة التضخمية. والتي تفسر الزيادة في الاسعار. أما اذا كان حجم الانفاق او الطلب الكلي ممثلا بالخط (س١ + ح١ + ص١) أقل من مستوى التشغيل الشامل، فهنا تظهر فجوة انكماشية بقدر المسافة «ب جـ» تميل بالاسعار الى الانخفاض.

وفي جميع الاحوال، وأيا كان التفسير النظري، فالتضخم الناشىء عن الطلب لا يخرج واقعياً عن مجرد الزيادة في انفاق وحدات او عناصر الطلب الكلي نتيجة حصولها على موارد إضافية. وسواء تعلق ذلك:



شكل (٣١)

- بانفاق الأفراد، والذي غالباً ما يخصص للاستهلاك مفضلا إياه عن الادخار ويجد سببه في زيادة الدخول الموزعة وفي التوسع في الائتمان الاستهلاكي.

- وبانفاق المشروعات لمواجهة استثماراتها، وما يترتب على ذلك من استخدامها لمواردها المدخرة اولا (التمويل الذاتي)، ثم الاتجاه ثانياً الى البنوك التجارية لطلب القروض اللازمة، عندما لا تكفيها مواردها الخاصة، مما يضطر البنوك التجارية الى التوسع في الاقراض وفي خلق الائتمان. والواقع ان الانفاق الاستثماري عندما يتجاوز امكانيات الادخار المتاحة فهو يمثل ضغوطاً

تضخمية. وخاصة عندما يوجه هذا الانفاق الى مشروعات التشييد. والتجهيز والتخزين والمواد الاولية.

- بانفاق الحكومة وما يترتب عليه من توزيع ماهيات وأجور واصدار وحدات نقدية من جانب بنك الحكومة (الاصدار الجديد) لمواجهة عجز الميزانية. وبهدف تمويل مشروعاتها الانتاجية او الاجتماعية (رأس المال الاجتماعي كالطرق والكبارى وغيرها) أو لمواجهة نفقاتها الاستهلاكية (الخدمات التعليمية والصحية). بل إنه يمكن أن نقرر أنه حتى في ظل توازن الميزانية اي التعادل بين الإيرادات والنفقات، يمكن ان يمثل الانفاق الحكومي مصادر تضخمية. إذا كانت غالبية بنود الميزانية موجهة الى عمليات استهلاكية، تزيد من حجم السيولة النقدية المتداولة في السوق النقدية، واسواق السلع دون ان يواجه ذلك زيادة في الإنتاج.

وفي ختام تحليلنا لأسباب التضخم من خلال الطلب لا يجب ان ننسى ان هناك عاملين أساسيين - بالإضافة الى العوامل ذات الطبيعية الانفاقية - في التأثير على الطلب ودفعه لأن يكون ضغوطاً تضخمية. هذان العاملان هما: **العامل السيكولوجي؛ والعامل الخارجي.** أما العامل الاول فهو يتمثل في ذلك التأثير السيكولوجي في العالم المعاصر نحو الرفاهية الاقتصادية ونمو الاحتياجات الفردية والاجتماعية للأفراد. مما يجعل حجم الرغبات يتجاوز امكانيات الاشباع. فبالرغم من التقدم التكنولوجي الهائل فان الحاجات تتجاوز بكثير الامكانيات المادية والفنية. مما يدفع الافراد الى التهافت والصراع نحو اقتناء السلع. فالفن الانتاجي بطيء في التنفيذ والحركة، في حين ان الطلب حال وسريع. وهذا التناقض بين فنون الانتاج والحاجات يؤدي الى وجود فائض في الطلب معبراً عن التغير الاقتصادي والاجتماعي.

أما العامل الخارجي فهو يعود الى ان الزيادة في الطلب الداخلي قد تتحقق نتيجة حصول فائض في التجارة الخارجية، مما يزيد من حجم وسائل الدفع ودخول الافراد والمشروعات. ويرفع من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد.

وعلى أية حال فان مجرد الزيادة في الطلب الكلي لا تكفي لرفع الاسعار الا

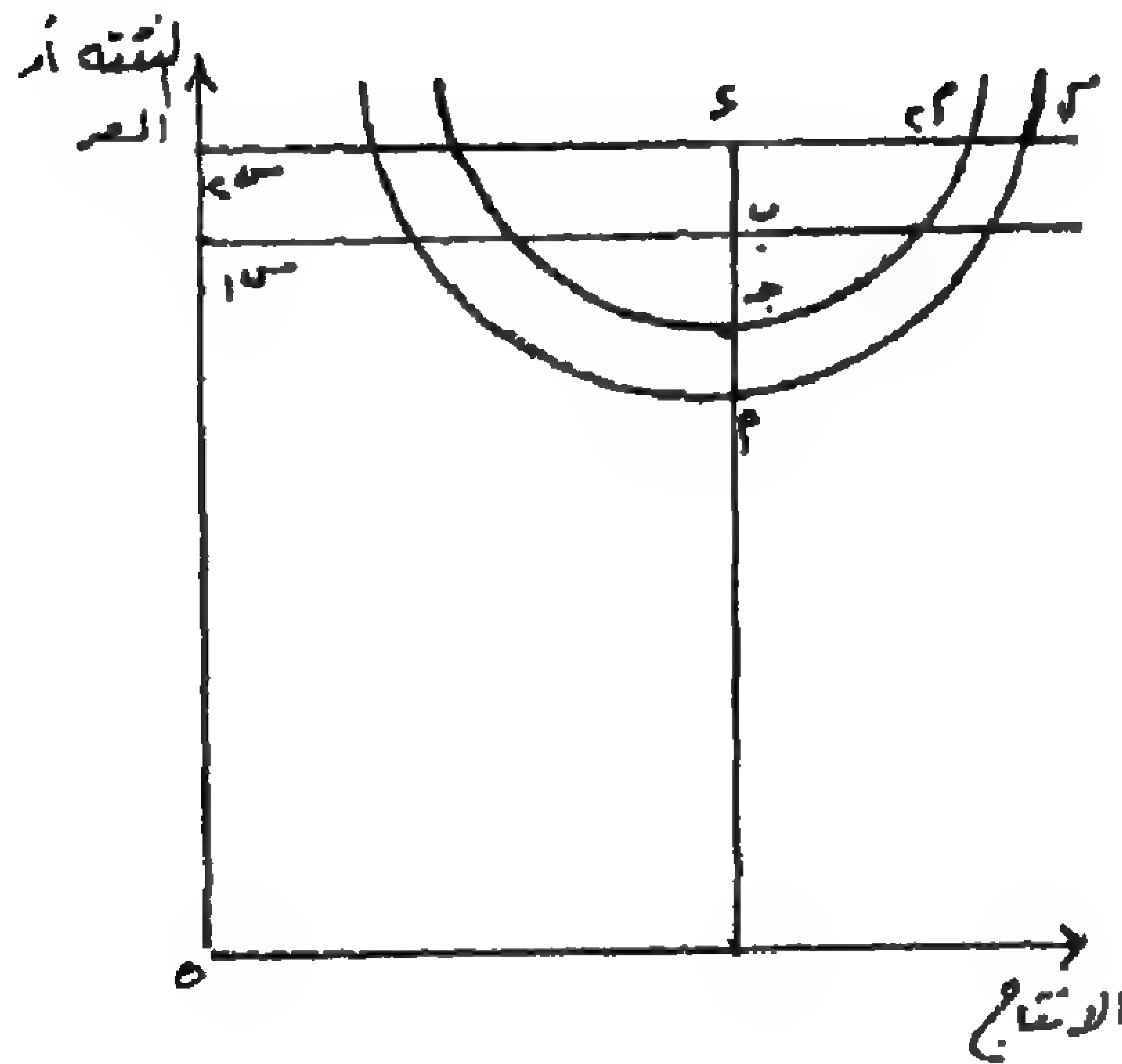
إذا كان عرض السلع وانتاجها ثابتاً. وسواء أكان ذلك بسبب عجز الجهاز الإنتاجي عن التوسع في الانتاج ، وعدم كفاية المخزون لمواجهة الطلب الجديد. او كان العجز متحققاً في بعض القطاعات. وفي الكثير من الاحيان يكون هذا العجز اختيارياً ، عندما تعمد بعض المشروعات الى تحديد حجم انتاجها للاستفادة من ارتفاع الاسعار. وعندئذ فالوسيلة الوحيدة لتحقيق التوازن بين الطلب الجديدوالعرض ،لا تكون الا بتعقيم هذا الجزء من الطلب. وذلك عن طريق رفع الاسعار. وهذا الجزء غالباً ما يتمثل في الطلب الضعيف. اي بالنسبة للاشخاص الاقتصادية التي تحوز على دخول اقتصادية ضعيفة.

ب ـ التضخم الناشيء عن زيادة النفقات

وهذا النوع من التضخم يتفق مع الوضع الذي من شأنه ان يكون الارتفاع في الاسعار ناتجاً عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج ، دون ان يكون هناك تغيراً في الطلب. وقد رأينا ان عنصر الانتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة ـ طبقاً لرأي الاقتصاديين الرأسماليين ـ هو عنصر العمل. ومعنى ذلك ان الزيادة في النفقات تكون في الغالب نتيجة الزيادة في معدلات الاجور. أي رغبة العمال في زيادة عوائدهم ،ونصيبهم من ثمرات النمو المتمثلة في الزيادة في الدخل القومي.

ولتسكين مطالب العمال ، فان الدولة أو المشروعات تعمل بالفعل على زيادة أجورهم ، دون ان تتحمل بالفعل عبء هذه الزيادة ، بامتصاصها في نفقات الانتاج الاخرى أو بانقاص معدلات الارباح . بل على العكس فهي تمتص هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار. محققة بذلك هدفاً مزدوجاً: افهام طبقات العمال باستجابتها لرغباتهم ، ثم امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق الزيادة في الاسعار. ويزيد على ذلك ان الزيادة في الاجور تكون في الغالب أقل من الزيادة في انتاجية العمل. كما ان ارتفاع الاسعار يتجاوز نسبة ارتفاع الاجور ، ويسبقه بفترة زمنية. وهذا ما نلاحظه في كافة الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة والاقتصاديات المتخلفة. وربما كانت من أهم صور ارتفاع معدلات الاجور الآن ، هو ارتفاع أجور طبقات الإدارة العليا والعمال الفنيين المهرة على حساب العمال العاديين ، نظراً لتعقد الانتاج الحديث والالتجاء الى الميكنة والتشغيل الآلي .

وعلى ذلك فان تضخم النفقة الناشىء عن ارتفاع مستوياتالاجور ،لا يمكن ان يحقق أثره في ارتفاع الاسعار ،إلا إذا توافرت شروط محددة: من أهمها بالطبع رد فعل المشروعات والمنتجين ازاء ارتفاع مستويات الاجور. هل تقبل المشروعات تحمل هذه الزيادة في النفقات وتنقص من أرباحها وتحافظ بالتالي على ثبات الاسعار؟ .أم أن المشروعات تعمل دائماً على تحقيق مستوى ثابت من الارباح، وتحمل المستهلك عبء ارتفاع الاجور عن طريق رفع الاسعار؟ .ان المشروعات غالباً ما تفضل الاختيار الاخير. فهي تقبل ارتفاع معدلات الاجور فترتفع النفقات ،وتبقى أبارحها كما هي، فترتفع بذلك الاسعار.



شكل (٣٢)

ونستطيع ان نتصور ذلك هندسياً عن طريق مبدأ النفقة الشاملة (شكل ٣٢) والذي طبقاً له تتحدد الاسعار وهوامش الارباح واقعياً في المشروعات. فالمنحنى «م١» يمثل سلوك دالة النفقة المتوسطة للمشروعات المكونة للجهاز

الانتاجي،من حيث التنازل ثم الثبات ثم التصاعد مع تغيرات الانتاج .ويحدد حجم الانتاج بالمسافة «٥ ك» أي التي تقابل النفقة المتوسطة في حدها الادنى. وعلى ذلك فاذا كان السعر السائد في السوق يعادل المسافة «س١ ». فان هامش الارباح بالنسبة للمشروعات سوف يتحدد بالمسافة «أ ب» أي الفرق بين النفقة المتوسطة في حدها الادنى وبين مستوى السعر السائد في السوق بالنسبة لحجم انتاج معين. ولكن ماذا يحدث اذا ارتفعت معدلات الاجور؟ في هذه الحالة سوف ترتفع النفقة المتوسطة ويتجه المنحنى المثل لدالة النفقة المتوسطة الى أعلى بمقدار الزيادة التي تحققت في الاجور وينخفض بالتالي هامش الارباح بالنسبة للمنتجين من أ ب الى ب جـ (أ ب > ب جـ). وفي هذه الحالة سوف تقوم المشروعات برفع الاسعار السائدة في السوق من ٥ س١ الى ٥ س٢ لكي تحافظ على مستوى الارباح السابقة. وبذلك فان هامش الربح الجديد سوف يقدر بالمسافة جـ د والتي هي بذاتها تساوي المسافة «أ ب» (هامش الربح القديم). فالنتيجة اذن ان يتحمل المستهلك عبء ارتفاع النفقات ،نتيجة زيادة الاجور مع الحفاظ على هامش الارباح ثابتاً بالنسبة للمشروعات.

وحتى بفرض ثبات دالة النفقة المتوسطة او بمعنى آخر زيادة الانتاجية بالقدر الذي يعوض الارتفاع في الاجور، فان المشروعات سوف تحافظ دائماً على مستويات الارباح التي توصلت اليها. لأن ذلك يحقق لها أرباحاً اضافية. وهذا ما يفسر لنا الطبيعة الاستمرارية لظاهرة التضخم أياً كان سببها. والواقع ان المشكلة هنا هي مشكلة اجتماعية وتتعلق بالروابط بين الانتاج والاجور والاسعار وطريقة توزيع الاعباء داخل المشروع وخارجه.

كذلك قد يكون ارتفاع النفقات وبالتالي ارتفاع الاسعار، نتيجة ارتفاع تكاليف المواد الاولية، وخاصة ان الكثير من البلاد المتخلفة المنتجة لهذه المواد والمصدرة لها ،قد تحررت جزئياً «سياسياً واقتصادياً»، وبدأت تطالب بأثمان عادلة لمنتجاتها. وبالإضافة الى ارتفاع تكلفة انتاج المواد الاولية، فهناك أيضاً ارتفاع في تكاليف النقل والتأمين لهذه المواد.

أما رؤوس الاموال فقد خضعت بدورها لإرتفاع في تكلفتها نتيجة ارتفاع

أسعار الفائدة، وكذلك نتيجة لإرتفاع نفقات الصيانة بسبب تعقد الآلات المستخدمة حديثاً. ومن جهة أخرى فأسعار الآلات الحديثة مرتفع نسبياً وتستهلك اقتصادياً بسرعة، أي أن عمرها الانتاجي والوظيفي ضئيل نسبياً نتيجة التغيرات والاختراعات الفنية السريعة. ولذا فإن هذه الآلات يجب ان تحقق عائداً سريعاً[١]، مما يرفع بالتالي من نفقة الاستهلاكات. ومن ثم يجب ان ترفع أثمان منتجاتها لتعويض نفقاتها.

جـ ـ التضخم البنائي

وهو الذي يرتبط بطريقة الانتاج الرأسمالي وبالقوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام. والبناء الاقتصادي كما نعرف يتمثل في مجموعة العلاقات والنسب الثابتة، والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية، والتي ترتبط بعملية انتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع.

فالضغوط التضخمية ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة أو الانتاج، وتجد أسبابها أما في سلوك العناصر البنائية في الاقتصاد، مثل السكان او شكل المشروعات أو هيكل الاسواق، واما في جمود العلاقات بين تلك العناصر. ومن الملاحظ ان التضخم يمثل حالة مزمنة في كافة الاقتصاديات الرأسمالية والمتخلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. ومن غير المتوقع ان تنتهي هذه الموجة التضخمية في الفترات القادمة. وكل محاولات السلطات النقدية في تلك الاقتصاديات لتحقيق ما أسمته خطط (تثبيت الاجور والارباح والاسعار)، لم تحقق أهدافها. واليكم هنا بعض أمثلة لمظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي:

أولا: ما يتعلق منها بشكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الانتاجية الصناعية في الاقتصاد الرأسمالي. فهي تتخذ في الغالب شكل المشروعات شبه الاحتكارية او الاحتكارية، وحيث زالت من الأسواق كل

---

(١) أي يجب أن نقلل من فترة الاسترداد وهذا يعني ارتفاع نفقة رأس المال.

مظاهر المنافسة الكاملة. ولا شك ان المشروعات شبه الاحتكارية تستطيع ان تحدد أسعارها بطريقة متناسقة فيا بينها، تمثل خروجاً على قواعد العرض والطلب التقليدية. هادفة بذلك الى تحقيق أقصى قدر ممكن من الارباح، والحصول على الموارد المالية المتناسبة مع أحجامها واللازمة لها لتحقيق عملية التمويل الذاتي ،والانفاق على البحث والتنمية. ولا يمكن تصور تحقيق كل هذه الاهداف دون ان تعمل على ارتفاع أسعارها باستمرار. وفي الكثير من الحالات تحاول تلك المشروعات تحميل المستهلكين نفقات الاستثمارات الجديدة او نفقات البحث العلمي وتحقيق عائد سريع واختصار فترة الاسترداد مع المحافظة في نفس الوقت على مستويات الانتاج .وقد سبق وذكرنا ان المشروعات عندما تتعرض لسوء في التنظيم أو في الادارة، اي اختيار خطتها وتنفيذها، تعمل على ان تعوض تلك الخسائر عن طريق العوامل الخارجية فترفع الاسعار. بدلا من معالجة هيكل المشروعات وتنظيم الادارة الاقتصادية.

ثانياً: التناقض بين القطاعات المختلفة (زراعة ـ صناعة ـ خدمات) داخل نطاق الاقتصاد الرأسمالي، وهذا يظهر بصورة واضحة فيا يتعلق بالعلاقات بين قطاع الزراعة من جانب، وقطاعات الصناعة والخدمات من جانب آخر. فطبيعة الانتاج الزراعي الاحتمالية والتي تعتمد على عوامل غير مؤكدة (كالمناخ او الاخطار او الحشرات)،وعدم القدرة على حساب التكاليف بدقة داخل هذا القطاع تجعل تحديد أسعار المنتجات الزراعية أمراً صعباً ولا يمكن ان يقوم على حسابات موضوعية دقيقة. ولقد ترتب على ذلك أن أسعار المواد الزراعية غير متكافئة مع أسعار المواد الصناعية والخدمات وهذا ما يدفع السلطات النقدية الى تحديد أسعار المواد الزراعية خروجاً على قواعد العرض والطلب وحساب النفقة. أي أن اسعار تلك المواد قد أصبحت أسعار ادارية. وتعمل السلطات النقدية عند تحديد هذه الاسعار الى رفع دخول الفلاحين لكي تتناسب مع دخول الطبقات الاخرى. وهذا يعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يدفع عمال القطاع الصناعي الى المطالبة بزيادة الاجور وبالتالي الى ارتفاع النفقات والاسعار.

كذلك من الملاحظ نمو قطاع الخدمات في النظام الرأسمالي بطريقة غير

متناسبة مع نمو القطاع الانتاجي، الصناعي والزراعي. وحيث ان هذا القطاع لا يضيف جديداً الى القيمة المضافة الحقيقية، فان الامر يقتصر على مجرد إضافة قيم نقدية وتعدد وسطاء، مما يؤدي الى ارتفاع النفقات والاسعار، وتحميل المستهلكين عبء هذا الارتفاع في الاسعار.

فيكفي اذن ان يحدث ارتفاعاً في النفقات او الأسعار أو الطلب في قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي. لكي ينعكس ذلك على بقية القطاعات وبذلك يرتفع المستوى العام للاسعار في الاقتصاد القومي ككل.

ثالثاً: طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي تعتبر من أهم مصادر الضغوط التضخمية، وخاصة توزيع الدخل بين عوائد الملكية (الارباح والفوائد) وعوائد العمل (الأجور). فهناك دائماً تضاد بين القوى العمالية وقوى الملكية حول اقتسام ثمرات النمو. وتدعى المشروعات ان زيادة الارباح من شأنها ان تزيد مقدرتها على التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار. وهو الشرط الجوهري نحو تحقيق النمو الاقتصادي واستمرار هذا النمو بمعدلات مرتفعة. في حين تطالب القوى العمالية بحقها في دخول مرتفعة مقابل مساهمتها الايجابية في الانتاج. وبالطبع فان طريقة توزيع الدخل لصالح الفئات العمالية سوف تزيد من حجم الاستهلاك والطلب. وما لم تواجه هذه الزيادة في الطلب، زيادة مماثلة أو متفوقة في الانتاجية. فسوف يؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار. كذلك يمارس النظام الضريبي دوراً أساسياً في عملية اعادة توزيع الدخل. اذ ان النظام التصاعدي يعني تخفيض الضرائب على الدخول البسيطة ورفعها على الدخول المرتفعة. وهذا من شأنه ان يحقن السوق بقوة شرائية تبحث عن الاستهلاك قبل الادخار.

رابعاً: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمارس أيضاً ضغوطاً تضخمية. وقد يتمثل هذا التدخل في شكل الاتفاقات الجماعية مع العمال لتحديد الحد الادنى للأجور او لتحديد معدلات الزيادة السنوية. وقد يتمثل هذا التدخل في شكل إعانات اجتماعية للسكن أو للأسرة او تأمينات صحية ومعاشية. وفي الكثير من الأحوال تمارس الدولة النشاط الاقتصادي المباشر من خلال ادارة المرافق العامة (الكهرباء والماء والغاز)، وتأسيس المشروعات

الاقتصادية،والسيطرة على المؤسسات المصرفية والمالية. والمفروض ان الدولة بادارتها لتلك المشروعات تسعى الى تحقيق الربح الاجتماعي او المصلحة الاجتماعية. ولكن قد تنقص تلك المشروعات الادارة العلمية السليمة أو ادراك القائمين عليها بالمصلحة الاجتماعية، فتقل كفاءتها الانتاجية - بالرغم من تمتعها بالشكل الاحتكاري. ومن ثم تضطر السلطات العامة الى رفع تعريفة الخدمات العامة أو رفع أسعار السلع المنتجة من قبل المشروعات العامة الاقتصادية. وهذا ينعكس بدوره وبطريقة مباشرة وغير مباشرة على المستهلكين. بطريقة مباشرة من حيث تحمل المستهلكين رفع أسعار الخدمات العامة (الكهرباء مثلا) والسلع الاستهلاكية العامة. وبطريقة غير مباشرة عن طريق ارتفاع أسعار السلع المنتجة من قبل القطاع الانتاجي الخاص، والذي وجد نفقاته تزداد نتيجة ارتفاع أسعار السلع الوسيطة والخدمات المقدمة اليها من المرافق العامة (الطاقة الكهربائية مثلا) فاضطر بدوره الى رفع أسعار سلعه النهائية.

خامساً: الهيكل السكاني من أهم عناصر البناء الاقتصادي المولدة للضغوط التضخمية. فالزيادة الكمية في الحجم الكلي للسكان، اذا صاحبها تناقص في عدد السكان النشطين بالمقارنة بالسكان غير النشطين، أو ارتفعت معدلات البطالة الدائمة او الموسمية. فان هذا يعني ان هناك طاقة انتاجية بسيطة تتحمل عبء اشباع طاقة انسانية متزايدة من العاملين وغير العاملين، من الأطفال والكبار والنساء والمتعطلين. فالطلب يرتبط بحجم السكان، في حين ان الانتاج يتحدد بالطاقة العاملة فعلا. وكلما ارتفع معدل السكان العاملين الى الحجم الكلي للسكان وتناقصت البطالة، كلما أدى ذلك الى مواجهة الضغوط التضخمية كما ان العكس صحيح.

سادساً: المظهر الأخير والهام المسبب للتضخم البنائي في الاقتصاد الرأسمالي يتمثل في الحرب ونفقات التسليح. فالاقتصاديات الرأسمالية ترتبط دائماً بالحروب، سواء أكانت عالمية أو مجرد حروب اقليمية استعمارية محدودة، أو مجرد توترات (حرب باردة)، بهدف السيطرة على مراكز وقوى الانتاج في العالم. وهذا مما يزيد من النفقات ومن زيادة الانتاج، ويؤدي الى ارتفاع الأسعار. فمن الملاحظ ان طلب الدولة يزداد، ولكنه يزداد بالنسبة لنوع

معين من السلع: تلك المخصصة للنشاط العسكري والأنشطة الاقتصادية الملحقة به، مما يؤدي الى ارتفاع أسعارها. والمفروض لكي ينخفض المستوى العام للأسعار ان تنقص أسعار السلع الأخرى. وذلك لا يحدث أبداً. والغالب ان يترتب على الانفاق في القطاعات المخصصة للانتاج العسكري، إعادة توزيع الدخول لصالح هذه القطاعات على حساب القطاعات الأخرى.

٣ ـ مظاهر التضخم

التضخم كظاهرة نقدية تشير في نفس الوقت زيادة في المستوى العام للاسعار، وضغط من القوة الشرائية الداخلية على الموارد الاقتصادية المتاحة. وفي الحالتين فان التضخم يتخذ مظهرين أساسيين: **التضخم الزاحف والتضخم العنيف او المفاجيء.**

أ ـ التضخم الزاحف.

لقد سبق وتكلمنا في بداية هذا المؤلف عن ظاهرة التضخم الزاحف ،وقلنا ان هذا النوع من التضخم قد صاحب التطور والنمو السريع للاقتصاديات الصناعية الرأسمالية في القرن العشرين. وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث خضعت تلك الاقتصاديات لحركة صعودية في الاسعار. تتصف بالاستمرار الذاتي.

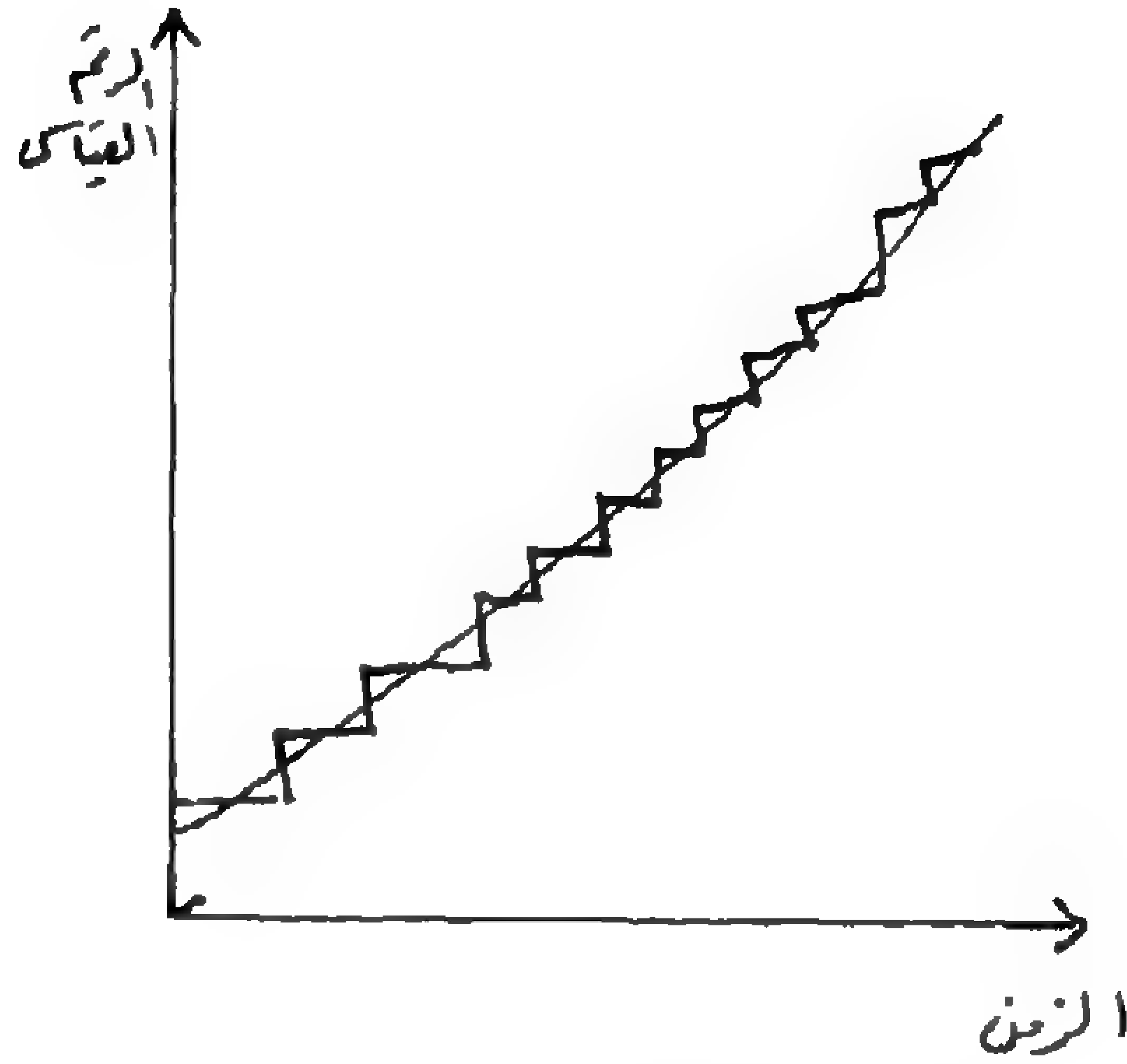
وفي هذه الفقرة نحاول ان نكمل التحليل السابق، حيث نلاحظ ان هذا النوع من التضخم قد تميز بخصائص ثلاثة أساسية:

- خاصية النسبية.
- خاصية الكيفية أي ارتباطه بديناميكية السلوك الاجتماعي للطبقات.
- خاصية النمو وارتباطه بميكانيزم التقدم الاقتصادي.

ففيما يتعلق بالخاصية الاولى نلاحظ على هذا النوع من التضخم:

- انه تميز بزيادة دائمة ومتتالية في الاسعار بمعدلات حقيقية لا تؤدي الى عمليات تراكمية أو عنيفة أو معجلة في المدة القصيرة. اي انها لا تتطور بشكل أسي. ولكن إذا نظرنا اليها في المدة الطويلة فهي تتخذ شكل منحنى تراكمي

أي يتخذ شكل الدالة التدرجية المتصاعدة غير المستمرة اللانهائية. (شكل ٣٣).



شكل (٣٣)

ـ لا يمكن لهذا النوع بسبب طبيعة أسبابه أو مكوناته، أن يولد عناصر مثبتة او موقفة لهذه الموجات من التضخم.

ـ انه يمثل خطورة من حيث الأثر النفسي حيث يتقبله الافراد، لأنه يعطي لهم بجرعات صغيرة ومتتالية، حتى الحد الذي يصبح هذا النوع من التضخم أمراً عادياً وسلوكاً طبيعياً أي ذات طبيعة ادمانية.

ـ هذا التضخم أصبح ظاهرة عامة تخضع لها كافة الاقتصاديات الصناعية المتقدمة وكافة البلدان المتخلفة التي تبحث عن النمو وتندمج في الاقتصاد الرأسمالي عن طريق القطاع الخارجي، فالأسعار في ارتفاع مستمر وقيمة كافة العملات الوطنية في تناقص مستمر، ونفقات المعيشة وأسعار التجزئة تتجه الى أعلى دائماً.

ـ يتميز أيضاً هذا الشكل من التضخم بتنوعه واختلافه النسبي من حيث المكان والزمان. حيث إننا نجد انه في بعض البلدان يتحقق بمعدلات مرتفعة وفي بلدان أخرى بمعدلات أقل. بل انه داخل الاقتصاد القومي تختلف معدلات الزيادة في الاسعار في قطاع الخدمات بالمقارنة بالقطاع الصناعي او القطاع الزراعي. وهو يختلف أيضاً من حيث الزمان حيث تتغير معدلاته باختلاف الفترات الزمنية. فهو يبدأ بسيطاً بمعدلات تتراوح بين ١ر٥ الى ٥٪ سنوياً في الفترات الأولى، تتخللها في بعض الأحيان زيادة معجلة او مرتفعة، ثم يأخذ معدلات تصل في بعض الأحيان الى ١٠٪ أو أكثر في الوقت الحاضر (أنظر جدول رقم «١٦»).

جدول (١٦)

تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لبعض البلدان الصناعية
سنة الأساس: ١٩٦٣ = ١٠٠

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الولايات المتحدة	١٠٩ر٦	١١٣ر٦	١١٩ر٧	١٢٦ر٨	١٣٢ر٣	١٣٦ر٦	١٤٥ر١
انجلترا	١١٥ر٨	١٢٠ر٧	١٢٧ر٢	١٣٥ر٣	١٤٨ر١	١٥٨ر٦	١٧٣ر٢
فرنسا	١١١ر٧	١١٦ر٨	١٢٣ر٩	١٣١ر٢	١٣٨ر٥	١٤٦ر٦	١٥٧ر٣
المانيا	١١١ر٢	١١٣ر٠	١١٥ر١	١١٩ر٠	١٢٥ر٤	١٣٢ر٣	١٤١ر٤
إيطاليا	١١٧ر٤	١١٩	١٢٢ر٢	١٢٨ر٢	١٣٢ر٤	١٤٢ر٠	١٥٧ر٤
السويد	١٢٣	١٢٣	١٢٦	١٣٥	١٤٥	١٥٤	١٦٥
اليابان	١٢١ر٨	١٢٨ر٥	١٣٥ر٨	١٤٥ر٦	١٥٤ر٧	١٦٢ر٢	-

المصدر: I.M.F. International financial statistics, April 1974 p.35.

ـ يتميز هذا الشكل من التضخم بتغيرات في الأسعار النسبية، حيث ان الزيادات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات تختلف من سلعة الى أخرى. فهناك سلع ترتفع بمعدلات تفوق الارتفاع في معدلات السلع الأخرى. وهذا ما يؤدي الى بروز ظاهرة التنوع في مستويات أسعار السلع. وهو ما ينطبق بصفة خاصة على العلاقة بين أسعار العمل (الأجور) وبين أسعار السلع الاستهلاكية.

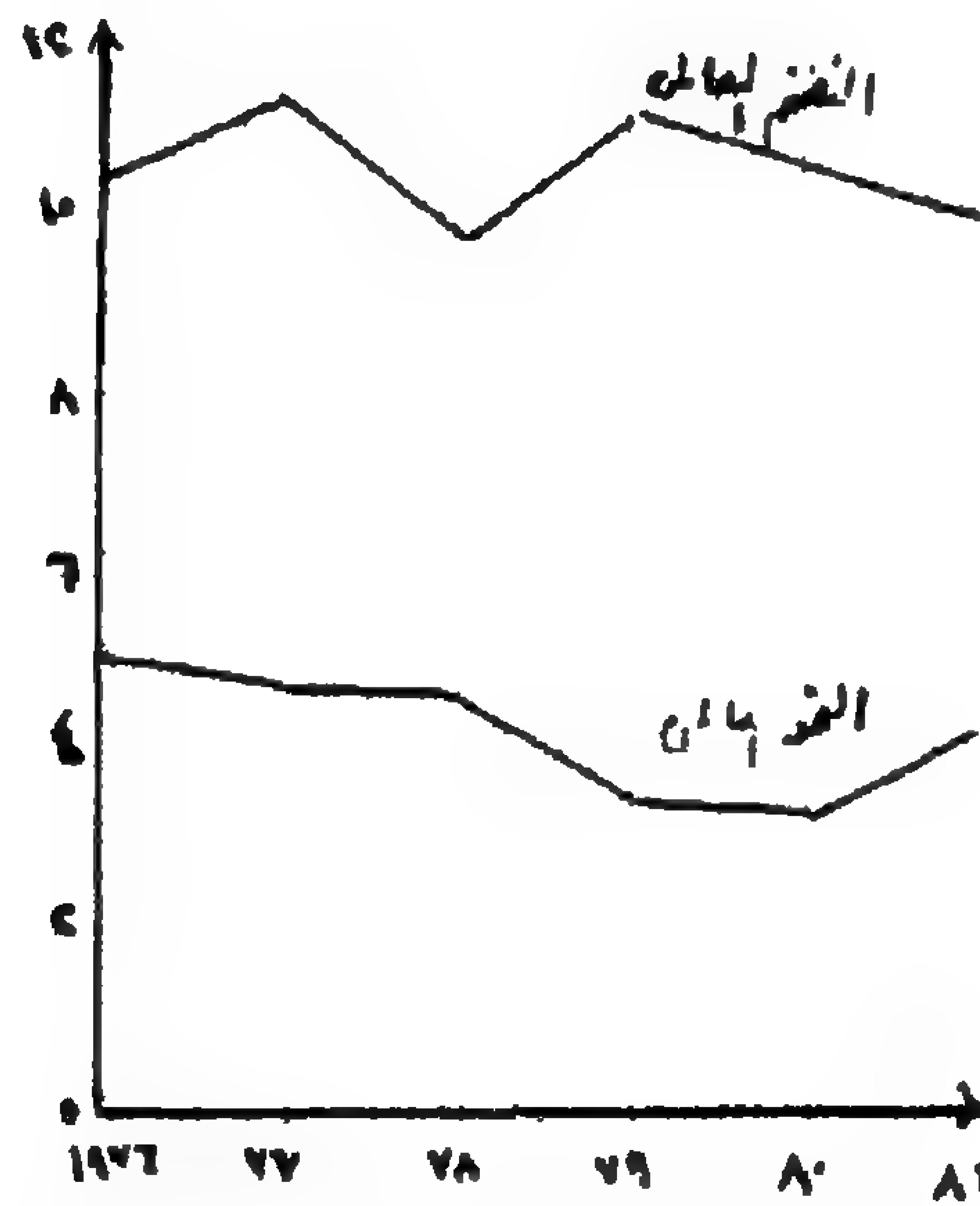
حيث ان هذا الشكل من التضخم ،وإن كان يتضمن في نفس الوقت زيادة في أسعار السلع الاستهلاكية وزيادة في الأجور، إلا ان نسبة الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية غالباً ما تفوق نسبة الزيادة في الأسعار الاستهلاكية.

وإذا كانت الخاصية الاولى هي خاصية نسبية، فالخاصية الثانية **هي خاصية كيفية واجتماعية وترتبط بديناميكية الجماعات الاجتماعية.** فهذا التضخم هو تضخم لا كمي في أسبابه، بمعنى أنه ليس ناتجاً عن زيادة الإصدار النقدي أو الائتمان المصرفي، وإنما التزايد المستمر في الاسعار ،هو الذي يؤدي الى زيادة التداول النقدي. فظاهرة ارتفاع الاسعار تجد أسبابها في الضغوط التضخمية ،التي تمارسها القوى الاجتماعية التي تسكن البناء الاقتصادي الرأسمالي.

فعندما نتعرض لعالم الطبيعات ونناقش علاقاته المادية، فاننا نجد أمامنا مجموعة من مراكز الالتقاء والتوازن. وتخضع تلك العلاقات لمجموعة القوانين الطبيعية الصحيحة والمعقولة. ولكن عندما ننتقل الى عالم الإنسان ونناقش العلاقات الاجتماعية، تبدو الظواهر الاجتماعية معقدة ومتغيرة وتخضع لقوانين نسبية. فنجد الاختلال بدلا من التوازن، والفعل ورد الفعل والتناقضات بين المصالح. وبالطبع سوف تتغير درجة ديناميكية الجماعات ومواقفها إزاء تلك المتناقضات. فهناك جماعات ذات سلوك ساكن تتوافق مع البيئة الموجودة وتخضع للضرورات الخارجية، وتقبل سلوك الخضوع لهذه الضرورات. وخير مثال على تلك الجماعات ما كان يتحقق في ظل المنافسة الكاملة. حيث تخضع كافة المتغيرات الاقتصادية للاسعار السائدة. ويقابل ذلك جماعات أخرى ذات سلوك ديناميكي تختار سلوك المقاومة والرفض للأمر الواقع. ومن خلال هذا الصراع الاجتماعي ، فاننا نتساءل دائماً عن من هو المهاجم ومن هو المدافع ومن هو المعتدي ومن هو المعتدى عليه. ومن هو الأقوى عند تحديد التوازن. وهذا النوع من السلوك يرتبط بالبناء الاجتماعي للرأسمالية الجديدة: الرأسمالية الاحتكارية. ففي نطاق هذا البناء الرأسمالي نجد قوتين اجتماعيتين رئيسيتين تتصارعان؛وهما قوى المشروعات، وقوى العمال. وبين هاتين القوتين تقف القوة الاجتماعية الثالثة: الدولة. وعلى ذلك فان ظاهرة ارتفاع الاسعار

يمكن تفسيرها من خلال ديناميكية الجماعات والقوى المتصارعة، وخاصة قوى العمال وقوى المشروعات. فالمشروعات الاحتكارية، وشبه الاحتكارية تعمل دائماً على زيادة الارباح على حساب المستهلكين والأجور. وقوى العمال تطالب دائماً برفع الاجور النقدية للمحافظة على مستوى الاجور الحقيقية إزاء ارتفاع الاسعار. وفي جميع الاحوال فان المشروعات تستجيب بدرجات متفاوتة لمطالب العمال، فتقوم برفع الاجور ولكنها لا تريد في نفس الوقت ان تتحمل عبء هذا الارتفاع في الاجور. لذلك فان زيادة الاجور تمتص دائماً من خلال ارتفاع الاسعار، وتحميل المستهلك هذا العبء. وعليه فان المشروعات تحقق هدفاً مزدوجاً: تسكين مطالب العمال من جهة، والمحافظة على مستويات الارباح من جهة أخرى.

والحقيقة السابقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخاصية الثالثة لهذا الشكل من



تطور معدل النمو العالمي وتطور معدل التضخم العالمي

المصدر : Economic impact No. 28–1979, pp. 2-3

شكل (٣٤)

التضخم. فالتضخم الزاحف قد تولد من خلال مراحل النمو الاقتصادي للاقتصاديات الصناعية في القرن العشرين. وقد تبين نظرياً وعملياً ان الاستقرار في الاسعار لا يمكن ان يلازم النمو الاقتصادي، كما ان انقاص الاسعار،لا يشجع على النمو. وارتفاع الاسعار بمعدلات مرتفعة قد يقضي على ثمرات النمو. ولذا فإن معدلا معقولا ومسيطراً عليه من التضخم وارتفاع الاسعار يمكن فقط ان يعاون ويدفع الاقتصاد الى النمو، بشرط ان نعرف حدود هذا المعدل ولا نجعله يتجاوزها. من هذا فقد اشار بعض الاقتصاديين. إلا ان معدل التضخم يكون في البداية مقارباً مع معدل النمو،ثم يتجاوزه بعد ذلك. ولعل هذا يعود الى ارتباط النمو بالازمة. فالتقلبات انما تتولد من عمليات النمو ومن السياسات الاقتصادية التي تلازمه[1]. (انظر شكل ٣٤).

فالواقع ان كل ارتفاع في الاسعار يعني في نفس الوقت اختلالا في التوزع النسبي للدخول، او إعادة لتوزيع الدخول. أي أن تأثيره غير محايد. ويؤدي الى تحول القوة الشرائية من جماعة اجتماعية الى جماعة اجتماعية أخرى. فإذا كان هذا التحول في القوة الشرائية والذي تولد عن ارتفاع الاسعار، قد تم لصالح القوى الاجتماعية التي تتمتع بميل مرتفع للاستثمار وقادرة على القيام به، فمعنى ذلك ان التضخم قد أصبح عاملا من عوامل النمو ودافعاً له. ولكن من هي القوة الاجتماعية الاستثمارية؟. انها بالطبع كما يقول كالدور[2]، تتمثل في المشروعات فلا يمكن في النظام الرأسمالي ان يتحقق النمو بدون استثمار. ولا يمكن ان يتحقق الاستثمار دون أن تتوافر المصادر المغذية له. وهذه المصادر تتمثل في الارباح والتي تحصل عليها المشروعات،وتكون بها الفائض الذي تستخدمه في عملية إعادة الانتاج. ولذلك فاذا كان ارتفاع الاسعار من شأنه زيادة الارباح،فان النمو بالضرورة سوف يتحقق. فزيادة الاسعار إذا لم تتجاوز الحدود المعقولة تعتبر دافعاً للنمو من خلال تحقيقها للارباح المتراكمة.

زيادة الارباح اذن هي عملية ضرورية لتحقيق الاستثمار والنمو، ولكن لا يمكن ان نتصور في الرأسمالية الحديثة ان يتم هذا عن طريق تخفيض الاجور.

---

(١) A. Cotta: inflation et croissance en France depuis 1962, Economie d'aujourd'hui, P. U. F, Paris 1974.

(٢) N. Kaldor: Economic growth and the problem of inflation: Economica 1959.

فالرأسمالية الحديثة لا تعامل العمال الآن، كما كانت تعاملهم في المراحل الاولى من التراكم الرأسمالي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فهذه الفترة لم تكن فترة تضخيمية. أي أن التضخم لم يكن من ضمن عوامل النمو. ومع ذلك فقد تحقق النمو. ولقد تحقق النمو لأن عملية التراكم الرأسمالي قد تمت من خلال الاستغلال المباشر لقوى العمل عن طريق الجيش الاحتياطي من العمل، وعن طريق خفض الاجور. ومن ثم لم يكن هناك ثمة داع لرفع الاسعار. وتمتعت الاقتصاديات الاوروبية في تلك المرحلة بحالة من الاستقرار النقدي. أما في المرحلة الحالية من الرأسمالية فقد تميزت بنمو الاجور وزيادتها باستمرار. فالأجور اصبحت متغيراً متزايداً تحت ضغط القوى الاجتماعية للعمال ،وبتأثير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن إذا كان من غير الممكن في ظل المتغيرات الجديدة من ان يتحقق النمو في المجتمعات الرأسمالية عن طريق الاستغلال المباشر لقوى العمل،وزيادة الارباح عن طريق انقاص الاجور، إلا انه من الممكن ان نحافظ على مستويات الارباح بل ونزيدها عن طريق ارتفاع الاسعار. وعلى ذلك فاننا نلاحظ ان الاقتصاديات الرأسمالية تمر الآن بحالات من الارتفاع المستمر في الاجور والاسعار والارباح .وهذه الظاهرة تحقق أهدافاً متعددة للنظام الرأسمالي . فهي من جهة تؤدي الى زيادة الاجور النقدية للعمال وتسكين مطالبهم. ومن جهة أخرى تعتبر عاملا دافعاً لزيادة الطلب. ومن جهة ثالثة تحافظ على مستوى الارباح بالنسبة للمشروعات. ومن جهة رابعة تحقق الزيادة في الأسعار امتصاص القوة الشرائية الاضافية للعمال،وتحولها الى الارباح. فاستغلال المشروعات للقوى الاجتماعية العمالية قد تحول من الشكل الصريح الى الشكل الضمني. إذ ان الزيادة في الأسعار غالباً ما تسبق الزيادة في الأجور. كما ان هناك فترة زمنية بين مرحلة ارتفاع الاسعار ،وبين مرحلة ارتفاع الاجور ،تحقق في خلالها المشروعات أرباحاً اضافية (ريع)،عن طريق استخدام المخزون والمنتج بنفقة سابقة وبناء على أجور الفترة السابقة ،والذي يباع بأسعار الفترة الجديدة. بل ان نسبة الزيادة في الاسعار ،تتجاوز نسبه الزيادة في الاجور في الوقت الذي ترتفع فيه انتاجية العمل بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الاجور.

وحتى بفرض أن هناك حركة موازية ومعادلة بين معدلات الارتفاع في الاسعار ومعدلات الارتفاع في الاجور ،وبحيث لا يترتب على ذلك أي اختلال في الاسعار النسبية، إلا ان هذا لا يمنع من تواجد مصادر أخرى للاستغلال وزيادة الارباح. هذه المصادر الأخرى تنشأ من علاقات المبادلة الخارجية بين الاقتصاد الصناعي الرأسمالي والاقتصاديات المتخلفة. فارتفاع أسعار السلع الصناعية والمنتجة والمصدرة من الاقتصاد الصناعي الرأسمالي ،سوف يؤدي الى زيادة قيمتها بالنسبة لأسعار المواد الاولية المنتجة والمصدرة من الاقتصاديات المتخلفة. وهذا يعني بالنسبة للاقتصاد المتخلف تضخماً مستورداً ، يضاف الى الضغوط التضخمية الداخلية ، الناشئة من الانفاق على مشروعات التنمية وعجز الميزانية والانفاق الاستهلاكي وزيادة السكان وضعف الجهاز الانتاجي. وغيرها من العوامل البنائية. ولعل هذا ما يفسر كيف ان معدلات التضخم في تلك البلاد تتجاوز بكثير معدلات التضخم في البلاد المتقدمة صناعياً (أنظر جدول ١٧).

(جدول ١٧)

تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لبعض البلدان المتخلفة

سنة الأساس ١٩٦٣ = ١٠٠

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
مصر	١٣٠ر٧	١٣٥ر٨	١٤٠ر٤	١٤٥ر٨	١٥٠ر٣	١٥٣ر٥	-
الهند	١٥٦	١٦٠	١٦٣	١٧٢	١٧٧	١٨٦	٢١٩
البرازيل	٥٩١	٧١٣	٨٨٦	١٥٨٢	١٣٠٠	١٥١٤	١٧٠٩
شيلي	٢٧٣	٣٤٥	٤٥١	٥٩٨	٧١٨	١٢٧٧	-

المصدر: I.M.F. op.-cit. p. 35

ب ـ التضخم العنيف

ومن التضخم الزاحف يمكن ان يتولد نوعاً جديداً من التضخم اكثر عنفاً وأقوى درجة، عندما تدخل حركة الارتفاع في الأجور والاسعار في حلقة

مفرغة من الزيادات الكبيرة والمتتالية. ولقد اعتبر آرثر لويس معدل تضخمي بمقدار ٥٪ سنوياً لمدة أربع سنوات متتالية مثالا للحدود القصوى للتضخم الزاحف[1]. وبحيث ان الاقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود يدخل في مراحل من التضخم العنيف[2]. وعندئذ تفقد النقود وظائفها الأساسية وخاصة ما يتعلق باعتبارها مخزناً للقيمة ووحدة الحساب.

هذا التضخم العنيف يعتبر مقدمة للتضخم الجامح[3]. والذي يؤدي الى انهيار النظام النقدي بأكمله. ولقد ارتبط هذا التضخم بالحروب والازمات الاقتصادية.وأكبر مثل له في التاريخ ما حدث لألمانيا بعد الحرب العالمية الاولى فانهار النظام النقدي الالماني تحت ضغط نفقات ما بعد الحرب وتسديد الديون وأعباء إعادة التشييد، حيث بلغت قيمة المارك الذهبي الالماني لعام ١٩١٤ حوالي ١٠٠ مليار مارك ورقي عام ١٩٢٣.

ومن الواضح ان هناك عدة عوامل تتضافر نحو تحقيق هذه النتائج.من أهمها كما سبق وقلنا الحركة المتزايدة غير المحدودة في الاجور والاسعار. إلا انه في هذه الحالة يتدخل عامل جديد مؤثر وفعال يتمثل في الاصدار النقدي وفي عرض السيولة القانونية،دون رقابة جدية من جانب السلطات النقدية. فالحكومة لكي تواجه الزيادة في الأجور والزيادة في الانفاق الاجتماعي وتسديد الدين العام،تقوم بإصدار نقود جديدة دون أن يقابل ذلك غطاء نقدي متمثل في أصول معبرة عن زيادة النشاط الاقتصادي الحقيقي. ولا شك ان النقود الجديدة تتسرب من خلال الانفاق العام الى دائرة التداول، حيث تزداد الدخول الموزعة وتمارس ضغوطاً تضخمية فيزداد الطلب على السلع. فاذا لم تقابل هذه الزيادة في عرض النقود زيادة في حجم الادخار الخاص، فسوف تتناقص قيمة النقود. بل ان الادخارات السابقة سوف تتحول الى سلع وخدمات. اذ يصبح من الخطر امساك الثروة في شكل نقدي، فيزيد ذلك مرة

---

(١) A. Lewis: Development planning, London, Allen 1955 p. 134

(٢) Galop

(٣) Hyperinflation.

أخرى دفع الطلب[1] ، فترتفع الاسعار ، ثم تزداد الاجور فيزيد ذلك من دفع النفقة[2] ، وهكذا في حلقة دائرية مفرغة. والنتيجة ان المدخرات النقدية تفقد قيمتها ووظائفها كمخزن للقيمة وكوسيط للمبادلة ومقياس للقيمة، ويتدهور ميزان المدفوعات وتستنفد موارد الدولة من الاحتياطي من العملات الذهبية والاجنبية. وبالإضافة الى ذلك هناك الآثار الاجتماعية الضارة ،والتي تنعكس على توازن العلاقات بين المجموعات الاجتماعية في المجتمع. فالطبقات المتوسطة والمدخرة وطبقات العمال هي التي تعاني من هذا الشكل من التضخم ، في حين ان رجال الصناعة والمضاربين والحائزين على أصول حقيقية يحققون أرباحاً خيالية. ولذلك فان هذا النوع من التضخم بما يشكله من خطورة على الاقتصاد القومي وعلى النظام الاجتماعي والاقتصادي لم يتحقق سوى مرات قليلة في التاريخ الاقتصادي لا يتجاوز الستة او الثمانية [3].

وإذا كانت التفرقة بين النوعين من التضخم تعتمد على درجة ومعدل التضخم المحقق في الإقتصاد ، فانه يجب في ختام هذه الفقرة ان نحدد المعايير والمقاييس التي بواسطتها نستطيع تحديد وقياس التضخم كظاهرة ،يمكن السيطرة عليها أو أنها قد تجاوزت الحدود. ونحن هنا أمام عدة طرق لقياس معدلات التضخم.

حـ - تقدير وقياس التضخم

- **الطريقة الاولى وتعتمد على قياس الفجوات التضخمية:** وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي، أو بمعنى آخر تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد ،وبين القوة الشرائية المتوافرة في أيدي

---

(١) Push-demand

(٢) Push-cost

(٣) من أهم تلك التجارب تجربة ألمانيا بعد الحرب الأولى ، تجربة المجر بعد الحربين وتجربة الاتحاد السوفياتي بعد الثورة وكذلك بعض التجارب الحديثة في أمريكا اللاتينية (البرازيل - الارجنتين) أنظر في ذلك:

F. Hirsch: Money international, pelican book chap 5, How much inflation, p. 139, Penguin London 1969.

المستهلكين. والواقع انه يمكن معالجة هذه الفروق من خلال علاقات الطلب الكلي أو الانفاق. وبذلك نصبح كينزيين تماماً .حيث ان الفجوة التضخمية هي عبارة عن الفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي (الانفاق القومي مقدراً بالأسعار الجارية) وبين حجم الناتج القومي الحقيقي (مقدراً بالأسعار الثابتة).

فاذا كان:

د = الدخل الحقيقي او الناتج القومي الحقيقي.

ن = الإنفاق الكلي أو الدخل النقدي.

ح = الإنفاق الحكومي.

س = (ش د) يمثل الإنفاق الاستهلاكي.

ث = تمثل الإنفاق الاستثماري

و = (هـ د) يمثل الواردات.

فان الانفاق الكلي النقدي يعادل:

ن = ح + ش د + ث - هـ د.

ويكون معدل التضخم معادلا.

الفجوة = (ن - د).

ـ **الطريقة الثانية ويتبعها صندوق النقد الدولي وتعتمد على معيار فائض المعروض النقدي**[1] . وهو عبارة عن الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود، أي حجم ما يرغب الافراد الاحتفاظ به من دخل حقيقي في شكل نقود (عند أسعار ثابتة)،وذلك خلال فترة زمنية معينة. فاذا كان:

Δ م = التغير في عرض النقود.

$\frac{م}{ن. ق. أ.}$ = الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود)

ن. ق. أ = الناتج القومي الاجمالي

---

(١) أنظر د. نبيل الروبي الرسالة السابق الإشارة اليها ص٢٤١.

Δ ن. ق. أ = التغير في الناتج القومي الإجمالي.

$$\text{الفجوة} = \Delta\ \text{م} - \frac{\text{م}}{\text{ن. ق. ا}}\ \Delta\ \text{ن. ق. أ}$$

- الطريقة الثالثة وهي أكثر بساطة وتعتمد على تقدير معدل التضخم من خلال تطورات الاسعار (الرقم القياسي للاسعار) وبصفة خاصة أسعار المعيشة أو الاستهلاك.

فاذا كان:

س_1 = المستوى العام للاسعار في السنة الاولى.

س_2 = المستوى العام للاسعار في السنة الثانية.

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{س}_2 - \text{س}_1}{\text{س}_1} \times ١٠٠$$

٤ - آثار التضخم

التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الإقتصادية والإجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية. فهو يرتب نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الإقتصادية، وتنعكس أيضاً على البناء الإقتصادي والإجتماعي ومتغيراته الكلية.

أ - التضخم والأشخاص الاقتصادية

لقد قلنا فيا سبق أن التضخم لا يعني تخفيض القوة الشرائية للنقود بقدر ما يعني تخفيض القدرة الشرائية لحائزي النقود. وهذا الإنخفاض في القدرات الإقتصادية للأفراد يتحقق بصورة متفاوتة. حتى أن البعض قد أعتبر التضخم جريمة إجتماعية [١]. فتأثيره في توزيع الدخول ليس محايداً، حيث يعيد التوازن

(١) Inflation is always guilt never fate.... It is a Social crime. Franz Etzel, German Ministre of finance 1959 in How much inflation, by Fred Hirsch: Money international, Pelican book, London, 1959, p. 125.

لصالح الأشخاص الإقتصادية القوية، على حساب الأشخاص الإقتصادية الضعيفة.

والمقرضون هم أول ما يعانون من آثار التغير في قيمة النقود بالإنخفاض (وظيفة النقود كمخزن للقيمة) فهم ملتزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة شرائية أقل مما أعطيت. ومعنى ذلك أنهم استردوا قوة شرائية تمثل كمية معينة من السلع والخدمات تقل عن كمية السلع والخدمات التي تمثلها قروضهم وقت منح هذه القروض. وبالعكس، فالمقترضون هم المستفيدون من تغير قيمة النقود بالإنخفاض،لأنهم يسددون القرض بقيمته الأسمية والتي تقل عن قيمته الحقيقة وقت الإقتراض

والمشروعات ويلحق بهم المستثمرون يستفدون من التضخم،لما يحققه لهم من زيادة أسعار منتجاتهم، بما يرفع من معدل أرباحهم. بل أنهم يحققون أرباحاً إضافية نتيجة إستفادتهم من كميات السلع المخزونة والمنتجة طبقاً لنفقات ما قبل فترة التضخم. وحتى بالرغم من ارتفاع الأجور، فان المشروعات تتوقع زيادة في الطلب على منتجاتها مع إستمرار ارتفاع الأسعار. وهذا ما يجعلها تزيد من حجم إنتاجها وتستفيد بذلك من مزايا الانتاج الكبير. وفي نفس الوقت فان إلتزاماتها ثابتة وتقوم بدفع الفائدة المتفق عليها مسبقاً. ونفس الامر ينطبق بالنسبة للمستثمرين، فهم يدفعون سعراً ثابتاً للفائدة، وصكوكهم تزداد قيمتها ومعنى ذلك إنهم استفادوا من التضخم.

والعمال ويلحق بهم ذوي الدخول الثابتة هم الذين يتحملون الآثار الضارة للتضخم، فدخولهم ثابتة لا تتغير بتغير قيمة انقود، في حين أن دخولهم الحقيقية أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية الى سلع وخدمات تتناقص. وحتى عندما يقال بأن العمال يطالبون حينئذ بزيادة أجورهم،وإن أصحاب الأعمال يستجيبون لهذه المطالب،فان ذلك لا يقلل من آثار التضخم الضارة على الاجور. إذ غالباً ما تمر فترة زمنية بين إرتفاع الأسعار والزيادة في الأجور. كما أن الزيادة في الاجور المحققة تكون أقل دائماً من الزيادة في الأسعار.

أما أصحاب المعاشات والذين يتلقون الإعانات فهم يعانون أكثر من غيرهم

من آثار التضخم فهم يتحملون نتائج تناقص قيمة النقود. وفي الوقت نفسه لا تزداد معاشاتهم ودخولهم. وهذا يستدعي ضرورة إرتباط قيمة دخولهم بالسمتوى العام للأسعار. وبحيث يمكن تصور زيادة المعاشات والدخول الثابتة مع زيادة الأسعار.

وقد يقال إن الفلاحين يستفيدون من التضخم، ومن إرتفاع أسعار المواد الزراعية والسلع الغذائية، مع ثبات نفقاتهم وأسعار الفائدة التي يدفعونها. والحقيقية أن هذا التفسير فيه تجاوز للطبيعة المركبة للعلاقات الإقتصادية الداخلية بين القطاعات الإنتاجية. فلا شك أنه في حالة التضخم يستفيد الفلاح من إرتفاع أسعار منتجاته. ولكنه في نفس الوقت يقاسي من إرتفاع السلع الصناعية والخدمات التي يحتاج إليها. وغالباً ما يكون إرتفاع الأسعار في القطاع الصناعي يتجاوز إرتفاع الأسعار في القطاع الزراعي. وبذلك يتحمل الفلاح الفروق في معدلات الأسعار بين القطاعين.

ب - التضخم والبناء الإقتصادي.

وهنا نعالج الآثار الكلية للتضخم على عناصر البناء الإقتصادي الاساسية المتعلقة بالشناط النقدي. وهذه الآثار تتعدد وتختلف تبعاً لنوعية التضخم، ومدى رد الفعل السيكولوجي لمختلف الجماعات والأجهزة الإقتصادية. وعلى أية حال فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الأداء الوظيفي لعناصر البناء الإقتصادي.

ولنبدأ أولا بتحليل هذه الآثار بالنسبة للعنصر الأول في البناء الإقتصادي والمتمثل في جهاز الثمن. ولقد سبق وقلنا أن التضخم ينشأ في البداية عندما يحدث إختلال بين الأسعار النسبية ينعكس أثره على الأسعار المطلقة، ويميل بها إلى الإرتفاع. ومن الطبيعي أنه عندما نتعرض لآثار الظاهرة، تنقلب الأسباب إلى نتائج، والنتائج إلى أسباب. حيث نواجه في تلك المرحلة تأثير الإرتفاع في الأسعار المطلقة على هيكل الأسعار النسبية. ونبحث عن مدى مسؤولية هذا الإرتفاع، عن تفاقم الإختلال في الأسعار النسبية. والتفاقم الأخير من نتيجته تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الإقتصاد.

وبذلك يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الإقتصادية.

إن التضخم عندما يؤدي إلى إرتفاع أسعار بعض السلع، وإرتفاع البعض الآخر بنسب أقل، فهو يعني في نفس الوقت زيادة في هوامش الأرباح وتوافر التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية، والتي تمتعت سلعها المنتجة بواسطتها بإرتفاعات متزايدة في الأسعار، بالمقارنة بالقطاعات الأخرى التي تمتعت سلعها بإرتفاعات في الأسعار أقل درجة من السلع الأولى. فهذه القطاعات الإنتاجية الأخيرة سوف تجد هوامش أرباحها المتحققة متواضعة، ولن تتوافر لها الإمكانيات المالية لزيادة الإستثار. والنتيجة أن يحدث نمو متزايد في القطاعات الاولى على حساب القطاعات الثانية. فإذا عرفنا أن السلع الإستهلاكية والكمالية والخدمات، هي التي تحقق أكبر إرتفاع في الأسعار، بالمقارنة بالسلع الإنتاجية والأساسية، فمعنى ذلك أن القطاعات المنتجة للسلع الإستهلاكية والخدمات سوف تحقق معدلات نمو، تفوق معدلات النمو التي سوف تحققها القطاعات الإنتاجية. حيث يمكنها أن تحصل على دخول مرتفعة (أجور) أو عوائد متزايدة (أرباح وفوائد). وحيث يمكن لتلك الصناعات أن تشبع تلك الإتجاهات الحركية عن طريق الزيادة في الاسعار. وبذلك ينعكس تدهور جهاز الثمن على جهاز الدخل. ويفقد الأخير وظائفه كمنظم ومصحح لعرض عناصر الإنتاج. وبالطبع سوف تتم علمية توزيع الدخول داخل تلك القطاعات لصالح رأس المال (الأرباح والفوائد) على حساب العمل (الأجور).

والتأثير الثاني للتضخم نراه من خلال التغيرات التي تحدث في هيكل الإنتاج، فالتضخم وما يترتب عليه من إرتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربية (مضاربة)، سوف تجذب اليها رؤوس الأموال والعمالة على حساب الأنشطة الإنتاجية والإستثارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الإقتصادي. ويمكن أن نتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد. إذ أنها تتحمل عبء إرتفاع الأجور داخل القطاع، لمواجهة إرتفاع نفقات المعيشة التي يعانيها عمالها وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية، لتوسيع طاقتها الإنتاجية، وللإنفاق على البحث التكنولوجي، ولتجديد رؤوس

أموالها، ولإضافة التحسينات التكنولوجية. كما أنها تحتاج لفترات طويلة نسبياً حتى تظهر نتائج اعمالها وتحقق عائداً مناسباً. وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود السوق، من حيث إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية، وسرعة دوران النقود وتحويلها إلى سلع وخدمات. ويترتب على ذلك أن بعض القطاعات (القطاعات الصناعية الإنتاجية) سوف تعاني من عجز في الطاقة الإنتاجية، وسوف تعمل بمعدلات تشغيل متواضعة. في حين أن القطاعات الأخرى (القطاعات الصناعية الإستهلاكية وقطاعات الخدمات) سوف تعاني من الطاقة الزائدة، وتحتاج لأن تعمل بمعدلات تشغيل مرتفعة. وحيث أن القطاعات الصناعية في الإقتصاد الحديث هي قطاعات متشابكة ومترابطة وتعتمد بعضها على البعض الآخر، فسوف تحدث مراكز إختناق في الجهاز الإنتاجي تنعكس على كافة القطاعات الإقتصادية. ويعاني الإقتصاد عندئذ من معدلات نمو بطيئة.

وإذا كان هيكل الإنتاج سوف تعاني قطاعاته الأساسية من التضخم فالعكس يحدث تماماً بالنسبة لهيكل التسويق والتوزيع. (التأثير الثالث). فالتضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة. فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق. وتفوق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج. ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي، ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق. ويزيد ذلك من تضخم الأسعار. فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد من بين ثناياه قطاع تجاري طفيلي ومكلف لا يضيف قيمة مضافة حقيقية لحجم السلع. ولكنه يرفع من القيم النقدية لأسعار السلع. وهو بصفة عامة ذو كفاءة إقتصادية متواضعة.

أما التأثير الرابع على عناصر البناء الإقتصادي فهو يرتبط مباشرة بالجهاز النقدي الداخلي، وقد سبق وقلنا أن التضخم يعبر عن فشل النقود في تأدية وظائفها الأساسية: وسيط للمبادلة ـ مخزن للقيمة ـ مقياس للقيمة. فأول وظيفة تفقدها النقود هي قدرتها على القيام بدور مخزن القيمة أو مخزن جيد للثروة. ولكي ندرك ذلك علينا أن نرى ماذا يحدث في السوق النقدية أو المالية عندما يمر الإقتصاد بحالة تضخمية. إذ أن التضخم يعني التحول إلى الإستهلاك على

حساب الإدخار. فالإدخار هو في حقيقته تضحية عن إستهلاك حال في مقابل إستهلاك مستقبل. وعندما يرى الفرد أن هناك ارتفاعاً في الأسعار وإنخفاضاً في قيمة النقود، وتدهوراً في وظيفتها كمخزن للقيمة، فمعنى ذلك أن الإستهلاك المستقبل أصبح يمثل خطورة على الثروة المختزنة نقدياً. وعلى ذلك يعيد الأفراد توزيع ثرواتهم لصالح الأصول الحقيقية. ومما يضاعف من هذا الأثر أن يصاحب التضخم زيادة في الإصدار النقدي أو توسيع في الائتمان المصرفي. إذ أن هذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود. وزيادة حجم السيولة النقدية من شأنه أن يؤدي إلى الحد من إرتفاع أسعار الفائدة، بالقدر الذي يجعل الإرتفاع في أسعار الفائدة لا يستطيع أن يعوض التناقض في قيمة النقود. وإذا قامت السلطات النقدية برفع سعر الفائدة لجذب الإدخارات فسوف يؤدي ذلك الى إرتفاع تكلفة الإقتراض. ومن ثم تتحول النقود في النهاية ازاء عجز الادخار والاستثمار إلى سلع أو خدمات، أو تسكن قيم هروبية اكتنازية (ذهب أو مضاربة عقارية).

هذه الآثار الضارة يمكن أن نشاهد مثيلاتها في السوق المالية، ففي ظل التضخم يتجه الأفراد إلى المضاربة على أسهم وسندات المؤسسات القائمة بالفعل، والتي تحقق أرباحاً متزايدة بحكم إرتفاع أسعار سلعها. والتي غالباً ما تكون منتجة للسلع الإستهلاكية أو تتمثل في مؤسسات تجارية. في حين تنخفض أسعار الأسهم والسندات الخاصة بالصناعات الأساسية. والتي لا تحقق منتجاتها ذات المستويات من الأرباح. ولا تتمتع منتجاتها بذات المستويات المرتفعة من الأسعار بالمقارنة بنمو القطاع التجاري. إذ أنها لا تحقق عائداً سريعاً ودورياً بالمقارنة بالنشاط التجاري.

والأمر في التضخم لا يقتصر على فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة بل يمتد أيضاً إلى وظائفها الأخرى وخاصة ما يتعلق منها بدورها كوسيط للمبادلة وأداة للدفع.

فلا شك أنه في مراحل إرتفاع الأسعار، تحتاج الحكومة والمشروعات إلى كميات أكبر من الوحدات النقدية، لمواجهة زيادة المدفوعات النقدية الجارية،

الناشئة عن الزيادات في الأسعار النقدية. وبذلك تزيد كمية النقود المصدرة من جانب البنك المركزي. وتتوسع البنوك التجارية في خلق الإئتمان. دون أن تقابل الزيادة في كمية النقود في كمية النقود دخولا تعبر حقيقة عن زيادة فعلية في النشاط الإقتصادي ونمو الناتج القومي. ويترتب على ذلك الا يتناسب حجم وسائل الدفع مع إحتياجات التداول الحقيقية. وتفقد النقود كفاءتها كأداة للدفع ووسيط للمبادلة. ويلفظها الأفراد عن طريق التحول السريع الى السلع والخدمات. ويفقد البنك المركزي السيطرة والرقابة على خلق الائتمان، ويخضع لرغبات الحكومة ويتوسع في الإصدار الجديد.

أما التأثير الخامس الذي يمارسه التضخم على عناصر البناء الإقتصادي فهو يتعلق بالقطاع الخارجي للإقتصاد. وفي هذا المجال فإن حالة ميزان المدفوعات، من بين ثلاثة مؤشرات رئيسية، يمكن ان تحدد ما إذا كان الإقتصاد يمر بمراحل تضخمية أم لا. والغالب أنه عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات مرتبط بإرتفاع داخلي في الأسعار، فمعنى ذلك ان هناك تضخماً في الاقتصاد. وعلى هذا فإن التضخم يمارس تأثيراً ضاراً على ميزان المدفوعات. لأنه يعني قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي. ومن ثم يزيد الميل الحدي للإستيراد وتقل مقدرة الإقتصاد القومي على التصدير. وتهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية. وتختل بالتالي معدلات المبادلة بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية. فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير. وهكذا يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للإقتصاد الذي يعاني من التضخم. والعجز في ميزان المدفوعات يعني إستهلاك الموارد الأجنبية والإحتياطي النقدي الدولي للإقتصاد الداخلي. وبذلك يحدث إختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوافر الموارد النقدية الدولي، التي بواسطتها تحصل القطاعات الإنتاجية الداخلية على مستلزماتها الإنتاجية من الإقتصاد العالمي.

ولقد كانت النظرية التقليدية ترى في حرية التجارة، وأسعار الصرف الثابتة، وقواعد النقد الاتوماتيكية (الذهب)، عوامل أساسية نحو إعادة التوازن

في ميزان المدفوعات. حيث تمارس أسعار الفائدة وحركات رؤوس الأموال دور المصحح لإختلال ميزان المدفوعات. فالقوة الشرائية الداخلية التي لا يحتاج إليها في التداول الداخلي سوف تمتص في التداول الخارجي .عن طريق التجارة المفتوحة. وبذلك تدمر داخلياً وينتهي تأثيرها. ويصبح ميزان المدفوعات عنصر أمان وسلامة للنظام النقدي الداخلي.

غير أن هذه النظرية التقليدية ،التي تؤسس على الحرية التلقائية والتوازن الأوتوماتيكي وحركات الذهب المصححة ، تحمل في ثناياها عوامل نقيضة ، تمثل ضغوطاً تضخمية تفوق عوامل الثبات التي تدعيها. فعندما تحدث حركة تضخمية، في الإقتصاد العالمي نتيجة ضغوط تضخمية في بعض البلدان، فسوف يزداد عرض الذهب في الإقتصاد العالمي نتيجة قيام الدول المنتجة له بالتوسع في إنتاجه وتصديره ،حيث يزداد الطلب عليه، وترتفع أسعاره، ويحتاج الإقتصاد العالمي إلى قدر متزايد من السيولة الدولية لتسوية المعاملات والمدفوعات الدولية. وبذلك تحصل البلاد ذات العجز على قوة انفاقية جديدة تدبع بها نحو التضخم. ومن جهة أخرى فان البلاد التي حققت فائضاً في ميزان المدفوعات ، وتمت تغطيته عن طريق الذهب المحول إليها من البلاد ذات العجز ، سوف تحصل بدورها على قوة إنفاقية جديدة تمثل أيضاً ضغوطاً تضخمية داخلية. وبذلك ينتشر التضخم في كافة أنحاء العالم. وينتهي تأثير العوامل السابقة كعوامل مصححة لحالات العجز والفائض في موازين المدفوعات. وتمر كافة البلدان بحالات من التضخم المماثلة في القوة والسرعة. وترتفع الأسعار وتزيد الضغوط على الطلب بنفس المعدلات. ويقتصر الأمر - في التجارة العالمية - على مجرد تصدير متبادل للتضخم.

والواقع أن هذه هي الحالة التي يمر بها الإقتصاد العالمي الآن، فإذا كانت بعض الدول تطبق قواعد حرية التجارة، فهي جميعاً تمر بحالات من التضخم الزاحف والمتبادل فيا بينها. ولعل هذا ما يفسر القلق الذي يجتاح العالم عندما نجد أن بعض الدول ذات الوزن الإقتصادي الكبير في العلاقات الإقتصادية الدولية تمر بحالات من التضخم المتزايدة. إذ أن هذه الظروف سوف تنعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية الداخلية لكافة البلدان المتكاملة في

الإقتصاد العالمي، من خلال التجارة الدولية أو تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشروعات الدولية. فالتضخم كالوباء أو العدوى ينتقل ينتشر بسرعة من دولة إلى أخرى. فهو ينتقل أولا من خلال ضغوط الطلب الداخلية على الواردات بالنسبة للإقتصاديات التي تعاني من التضخم. ولسوف يؤدي هذا إلى سحب صادرات إضافية من الدول الأخرى. والتي سوف تستورد التضخم من خلال الضغوط الواقعة على قدراتها الإقتصادية نتيجة هذه الصادرات الإضافية. فصادرات إضافية تعني بالنسبة لها تناقص المعروض داخلياً من السلع والخدمات. وفي الوقت نفسه سوف يتولد لها فائضاً في ميزان المدفوعات يولد بدوره فائضاً في الطلب الداخلي. وهكذا يزداد الطلب الداخلي وينقص العرض الداخلي ويتحقق التضخم. وترتفع الأسعار داخلياً في هذه الحالة من خلال زيادة معدل الصادرات إلى حجم الناتج المحلي. فكلما إرتفع هذا المعدل فهذا دليل على أن حدة التضخم سوف تكون شديدة كما أن العكس صحيح.

والتضخم ينتقل ثانياً (التضخم المستورد) من خلال أسعار السلع المستوردة من البلاد التي تعاني من التضخم، حتى ولو كان ميزان المدفوعات في البلاد المستوردة متوازناً أو به فائض (الدول العربية البترولية مثلا). حيث أن إرتفاع السلع المستوردة سوف يؤدي إلى إرتفاع الأسعار بصفة عامة في السوق الداخلية. بل إن السلع المحلية سوف تتبع أيضاً هذا الإتجاه، حيث ان المشروعات الداخلية سوف تستفيد من هذه الموجة التضخمية المستوردة لزيادة أسعار سلعها الداخلية، وتحقيق أرباح إضافية توازي الأرباح التي يحصل عليها قطاع التجارة الداخلي، والذي يتعامل بالسلع المستوردة. بالإضافة إلى ذلك يجب أن نلاحظ أن كثيراً من السلع المصنعة داخلياً تعتمد على مستلزمات سلعية مستوردة من الخارج. وحيث أن هذه الأخيرة إرتفعت أسعارها فمعنى ذلك أن السلع النهائية المنتجة في الإقتصاد الداخلي، سوف تزداد نفقاتها وتزداد بالتالي أسعارها. ونستطيع أن نقدر مدى حدة هذا التضخم المستورد في ظل هذه الظروف من خلال قياس معدل الواردات إلى حجم الناتج المحلي. فكلما كان هذا المعدل مرتفعاً، فهذا يعني أن التضخم المستورد سيؤدي إلى معدلات مرتفعة في التضخم الداخلي وفي إرتفاعات الأسعار، كما أن العكس صحيح.

خلاصة القول أن التضخم بما يعنيه من تدهور في النظام النقدي الداخلي سوف ينعكس على القطاع الخارجي للإقتصاد القومي. وسوف يبدو هذا واضحاً عاجلا أو آجلا في سلوك ميزان المدفوعات، من حيث العجز وزيادة الواردات وتناقص وهروب رؤوس الأموال. كما أن التضخم الخارجي يمكن أن يحقق أيضاً آثار ضارة على البلاد التي تتمتع بالإستقرار النقدي لمجرد إندماجها وتكاملها في الإقتصاد العالمي. فالأثر الضار للتضخم في العلاقات الدولية هو أثر مزدوج ومتبادل.

يبقى أن نشير بإيجاز الى التأثير السادس والأخير على البناء الإقتصادي والذي يتعلق بالهيكل الاجتماعي. ولقد سبق وقلنا أن الأثر الإجتماعي الضار للتضخم يبدو بصورة واضحة من خلال عملية توزيع الدخول، لما يترتب عليه من إعادة توزيع الدخول وتحول القوة الشرائية من جانب أصحاب الدخول البسيطة والثابتة (العمال - أصحاب المعاشات - صغار المدخرين)، لصالح أصحاب الدخول المرتفعة والمستثمرين وأصحاب المشروعات. ولسوف يترتب على ذلك إضطراب العلاقات الإجتماعية وتعميق الصراع بين القوى الإجتماعية المختلفة، والذي من أهم مظاهره الإضرابات المستمرة من جانب القوى العمالية ومن ثم تعطيل الإنتاج، وزيادة الطاقة غير المستغلة في الإقتصاد القومي.

المبحث الخامس

السياسات النقدية وظاهرة التضخم

إن تحليل الكيفية التي يمكن بواسطتها تجنب التضخم المتولد عن النمو والتقلبات ، أو على الأقل تقييد آثاره ، وتوجيهه الوجهة التوزيعية التي تتفق مع أهداف النظام الرأسمالي ، من حيث تحقيق التراكم الرأسمالي وإعادة الانتاج من جهة ، وتحسين مستوى الدخول من جهة أخرى ، يرتبط بالاختيار بين سياستين أساسيتين :

- **السياسة الانكماشية التقليدية.**
- **سياسة دخلية تعمل على المحافظة على النمو مع تحقيق استقرار نقدي يصاحبه معدل مقبول من التضخم.**

١ ـ السياسة الانكماشية التقليدية

والسياسة الاولى هي طريقة جذرية لمعالجة المشكلة. وتؤسس على اتخاذ اجراءات معاكسة تماماً للضغوط التضخمية،بشكل وقائي يصل الى حالة اقتصادية جديدة تسود الاقتصاد،نطلق عليها تعبير الانكماش. فالانكماش يتمثل في الحركة والفعل اللذان من شأنها تعقيم دور النقود في النشاط الاقتصادي،وامتصاص الزيادة في الرصيد النقدي،والتقييد من الانفاق بأنواعه الثلاثة (الحكومي ـ الخاص ـ الاستثاري)، وحصر النشاط الحكومي ونشاط المشروعات وحجم الائتمان. ومن ثم يقل النشاط الإنتاجي،وتتجمد معدلات النمو،وتعود الأسعار الى حالتها الاولى. ويمكن إذن الاستدلال على الانكماش من خلال المؤشرات الثلاث الاساسية في الاقتصاد: الأسعار ـ التشغيل ـ

ميزان المدفوعات . فعلى عكس التضخم تنخفض الاسعار وتزداد البطالة ويتحقق فائض في ميزان المدفوعات [1] .

وإذا كان الانكماش يمثل حالة عكسية تماماً للتضخم مماثلة له في ظواهره، ولكن بطريقة سلبية، إلا أنهما يعبران في نفس الوقت عن الاختلال في البناء الإقتصادي وفي النظام النقدي. ولا يمكن أن نتصور أن يتم أصلاح النظام النقدي عن طريق احلال اختلال آخر. فالتضخم والانكماش سوف يؤديان الى سوء استخدام النقود،وخروجها عن وظائفها الأصلية،وتدهور النظام النقدي وميكانيزم هذا النظام.

فاذا كان الجهاز النقدي يختل أثناء التضخم،وتتم عمليات الاستهلاك والاستثمار والادخار عن طريق الاستبدال النقدي، وتنهار وظيفة النقود كمخزن للقيمة،وتنشط وظيفتها كوسيط للمبادلة، فان الانكماش بما يعنيه من توافر حجم ضئيل من أدوات الدفع ،لا يتناسب مع احتياجات التداول، سوف يؤدي الى تفضيل النقود كمخزن للقيمة عن وظيفتها كوسيط للمبادلة. ولسوف تعقم النقود في أشكال سائلة أومكتنزة .ولن تستخدم في النشاط الاستثماري أو النشاط الاستهلاكي. وتقل حركة المدفوعات وتبطىء دورة التداول: (سلع ـ نقود) . وينكمش الجهاز المصرفي ، ويتناقص حجم الائتمان ، وتنعدم حركة التمويل. وتحتفظ المشروعات بكثير من أصولها في شكل نقدي أومالي ،بدلاً من أن تحولها الى استثمارات حقيقية جديدة أو تستخدمها في استبدال الطاقة الانتاجية المستهلكة.

ولسوف ينعكس الاختلال أيضاً على جهاز الثمن . فالانكماش يحقق الاختلال في الأسعار النسبية ، ولكن بطريقة معاكسة للتضخم. فسوف يحدث انخفاض في الأسعار ، ولكنه سوف يتم بطريقة غير متوازنة ومتفاوتة حسب الأهمية النسبية للسلع والخدمات. فهناك بعض السلع التي تحقق معدلات

---

(١) ونعتقد أن ذلك أمر مشكوك فيه نظراً لأن الانكماش يعني ضعف الجهاز الانتاجي الداخلي وبالتالي نقل مقدرته التصديرية الى الخارج. كما لا توجد أي بواعث تدفع رؤوس الأموال نحو المجيء الى الاقتصاد المنكمش.

انخفاض مرتفعة في أسعارها. يقابلها سلع أخرى تنخفض أسعارها بدرجة أقل. وبذلك تختل معدلات المبادلة بين هذه السلع. وتتم عملية تخصيص الموارد بطريقة بعيدة عن الرشادة الاقتصادية. ولسوف تتغاير دخول عناصر الانتاج وتنخفض دخول العمل (الأجور) بنسبة أكبر من أسعار السلع الاستهلاكية. وتتفاقم البطالة، ويقل الطلب على السلع، فينخفض الإنتاج وينعدم النمو...

والحقيقة أن الاجراءات الانكماشية لم تحقق أية نجاح يذكر في التاريخ الإقتصادي، من خلال المحاولات الضئيلة التي لجأت إليها بعض الحكومات لمعالجة الأزمات التضخمية. فكل الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية تقابلها دائماً ردود فعل عنيفة ومضادة من القوى الاجتماعية العمالية ومن المشروعات. وبحيث أن هذه الإجراءات تتحول عن هدفها وتؤدي الى زيادة الإنفاق بدلاً من تقييده. ومما يدعم ذلك ـ الذكريات المريرة عن أزمة ١٩٢٩ وما سببته من آثار اجتماعية (بطالة ـ إفلاس ـ انخفاض في الإنتاج ـ انخفاض في الأجور والأرباح)، والتي كادت أن تؤدي بالنظام الإقتصادي الرأسمالي ذاته. ولقد أثرت الثورة الفكرية الكينزية تأثيراً عميقاً في السياسات الإقتصادية والنقدية. فالدولة أصبحت تتدخل الآن في النشاط الإقتصادي، وتزيد من الإنفاق (الإنفاق الحكومي الاجتماعي والإنتاجي)، وتشجع البنوك التجارية على منح القروض وخلق الائتمان، وتعمل على زيادة الأجور وتنمية الطلب. وتتخذ اجراءات اجتماعية متعددة مثل تحديد الحد الأدنى للأجور، وتطبيق التأمينات الاجتماعية والصحية والعائلية. وكل هذه الإجراءات من شأنها تنمية النشاط الاقتصادي الاستثماري والاستهلاكي، ومحاولة إفادة الفئات الاجتماعية من ثمرات النمو، التي حققتها الاقتصاديات الرأسمالية في المراحل الحديثة من تطورها، حتى ولو كان ذلك يتم بطريقة متفاوتة.

إن الحقائق السابقة توضح بجلاء فشل السياسة الانكماشية في معالجة التضخم، وتصبح الوسيلة أو الطريقة الثانية أكثر فعالية وقدرة على التطبيق.

٢ ـ السياسة النقدية في اطار اقتصاد الرفاهية والنمو والازمة (سياسة الدخل)

الواقع أن هذه الطريقة تتمثل في اتخاذ اجراءات مسكنة أو مثبتة تحاول

أن تعترف بمعدل معقول من التضخم يسود الاقتصاد ،ويمكن التحكم فيه ومعرفة مداه ،ويكون عاملاً في تحقيق النمو الاقتصادي. وفي نفس الوقت تتبع بعض الإجراءات التي تساهم في المحافظة على قيمة النقود والقدرة الشرائية لحائزي النقود ،بطريقة نسبية ترضي مطالب القوى الاجتماعية المختلفة من العمال والمشروعات ، وردود فعلها إزاء الارتفاع في الأسعار ، ومجاراة هذا الارتفاع في الأسعار بارتفاع مواز في الأجور والأرباح والإنتاجية.

والسياسة النقدية بهذا المفهوم لا ترتبط فقط بالمعاني الوضعية والأساليب والاجراءات ، وإنما أيضاً بالمعاني الغائية والأهداف التي تسعى الى تحقيقها القوى الاجتماعية المشاركة والمتحملة لظاهرة التضخم. فلا يكفي مثلا أن نتعرض لمشكلة الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال التساؤل الذي يدور حول سياسة الحكومة في القضاء على البطالة، وما إذا كانت هذه السياسة، بما تتضمنه من انفاق نقدي اضافي، يمكن أن تؤدي الى التضخم أو العكس. فهذه فروض وضعية يجب أن تكمل بفروض غائية، حول ما إذا كان ينبغي أم لا ، على السياسة الحكومية أن تعطى الأفضلية للقضاء على مشكلة البطالة، حتى ولو أدى ذلك الى تحقيق معدل تضخمي مقبول. ولا يكفي أن نحدد كمية النقود التي تتناسب مع حجم الزيادة في الإنتاج القومي، بل يجب ان نقرن ذلك بكمية النقود التي يمكن ان تساهم في نمو الناتج القومي، وبيان كيفية توزيع عناصر السيولة بين البنك المركزي من جهة والمؤسسات المصرفية من جهة أخرى ، وتحديد دور وأهمية كل مؤسسة في النمو الاقتصادي . كذلك لا يكفي أن نصف طريقة الأفراد في توزيع دخولهم بين الإنفاق أو الاحتفاظ بالسيولة أو نبحث عن الدوافع وراء هذا التوزيع. بل يجب أن نعمل على زيادة الإنفاق عندما ينخفض مستوى النشاط الاقتصادي. أو نشجعهم على الاحتفاظ بالسيولة عندما يصل النشاط الاقتصادي الى مرحلة عالية من التشغيل. وفي جميع الحالات يجب ان نمنع تخصيص وتسكين الموارد النقدية في القيم الهروبية[(١)] ، لما تؤدي اليه من تعقيم لجزء من الثروة النقدية للمجتمع ، ومن ارتفاع في أسعار بعض المواد الإنتاجية وذات الطبيعة الاجتماعية (الاسكان) ،

---

(١) Valeurs-refuges.

وانخفاض في القوة الشرائية المختزنة في شكل نقدي. وأخيراً لا يكفي ان نبين كيف يتحدد سعر الفائدة في السوق بين قوى العرض والطلب على النقود، وتأثير ذلك على كل من المدخرين والمستثمرين. بل يجب ان نقرن ذلك بتحديد حد أدنى لسعر الخصم وحد أقصى لسعر الفائدة. حد أدنى يهدف الى إعطاء الأولوية للادخار، وحد أقصى من أجل تخفيض تكلفة الاستثمار.

هذه جميعاً هي مجرد أمثلة على العلاقة التكاملية بين الفروض الوضعية والفروض الغائية. وعلى ذلك فإن القول الذي ينادي بعدم القدرة المنطقية على استخلاص الفروض الغائية من الفروض الوضعية قول منتقد(١). فالوضعية لا يمكن ان تعتبر عائقاً أمام تحقيق أهداف السياسة النقدية. فالأخيرة تمثل اختياراً بين مجموعة من الأهداف الاقتصادية. وهي بذلك تتضمن تدخلا في حركة وسلوك العناصر الوضعية. وتدفع بها نحو الاتجاه الذي يتفق مع اقتصاد الرفاهية الرأسمالي. والذي لا يمكن أن يكون اقتصاداً برجماتياً أو وضعياً خالصاً. لأنه يولد من خلال الحاجة الى التغير الاجتماعي والاقتصادي، حتى ولو كان تغيراً يتسم بالأزمة، وتحقيق مصالح مجموعات اقتصادية معينة.

ومن خلال هذه المفاهيم السابقة نبحث السياسة النقدية عندما ترتبط بأهداف الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وما يتولد عنها من تغيرات بنائية في الجهاز الإنتاجي والتوزيعي بالنسبة للأبنية الصناعية الرأسمالية (التضخم)(٢)، وبمعنى آخر فإن هذه العلاقة تبلور بصورة وثيقة تأثير النشاط النقدي ودوره في ذلك الفرع المتطور من العلوم الاقتصادية (الرفاهية الاقتصادية)، والذي هو تطبيق للقوانين الاقتصادية على السياسات الاقتصادية، ويتضمن في الواقع جزئين متكاملين ومتصلين: الأول وهو تقدير مدى فاعلية وكفاءة برنامج أو سياسة حكومية معينة، والثاني وهو بيان الآثار التوزيعية المرغوب فيها لهذا البرنامج(٣).

---

(١) R. G. Lipsey: An introduction to positive economics, Weidenfeld and Nicolson, London, 1974, p. 5.

(٢) من يريد التعرف لموضوع السياسة النقدية ومعالجة التضخم في البلاد المتخلفة أن يرجع الى رسالة الدكتور نبيل الروبي السالف الإشارة اليها.

(٣) Welfare economics-the branch of economics concerned explicity with the

والسياسة النقدية تتعلق بإدارة الثروة النقدية عندما تتخد شكلاً نقدياً. وبمعنى أدق فهي تتعلق بتوزيع الثروة بين الأصول الحقيقية أو الطبيعية وبين الأصول النقدية والمالية[1]. ويتم هذا التوزيع طبقاً للدورة الأساسية التي يؤسس عليها اقتصاد المبادلة الرأسمالية: نقود ـ بضاعة ـ نقود (ن ـ ب ـ ن). أي حركة تحول الأصول النقدية الى أصول طبيعية، ثم الأخيرة مرة أخرى الى نقود، متممة في ذلك دورة الانتاج والتوزيع. فالسياسة النقدية من خلال الاقتصاد العام للرفاهية ينظر إليها باعتبارها عمل اجتماعي يرتبط بالاستخدام الأمثل للموارد النقدية والمالية. ولذلك فإن كل سياسة نقدية تتضمن في الواقع شكلاً من أشكال التوجيه من جانب السلطات العامة واضعة هذه السياسة. وهذه الحقيقة تنطبق على البناء الاقتصادي الرأسمالي، أيا كانت طبيعة النظام الاقتصادي داخل هذا البناء: نظام اقتصاد المشاركة حيث تتعاون الدولة والمشروعات الخاصة في العملية الإنتاجية. أو اقتصاد التركز والمواقف التلقائية بين المجموعات الخاصة لأجل التنظيم المشترك. أو اقتصاد المراقبة والتنظيم حيث تترك الدولة النشاط الاقتصادي للمشروعات الخاصة، لكي تمارس النشاط الانتاجي والتوزيعي، طبقاً لأهدافها، ولكن مع اخضاعها للرقابة والتوجيه. وأخيراً الاقتصاد الموجه حيث تعمل المشروعات تحت رقابة الدولة بدرجات مختلفة مع المحافظة على الملكية الخاصة. وفي جميع الأحوال تتمتع الوحدات الانتاجية (الخاصة والعامة) بدرجات متفاوتة من الحرية والاختيار في عملية تخصيص الموارد الإنتاجية. ومع ذلك فهي جميعاً وعلى

---

application of economics to policy issues-divides the question into two analytically separate parts: (1) is the program economically «efficient». and (2) are the income-redistribution effects, (if any) desirable?

Deriving implicit set of governmental weights for income classes p. 395, in Cost-benefit analysis, by B.A. Weisbord edition, R Layard, Penguin .modern economics readings 1972.

(١) وقد أدخلنا الاصول المالية بجانب الأصول النقدية أخذاً بالمفهوم المتسع لعناصر الثروة النقدية ولفكرة السيولة العامة للاقتصاد. أنظر في ذلك الفصل الرابع، تحت عنوان (مشكلة التمويل في الاقتصاد القومي».

مستوى الكميات الكلية تخضع لدرجة متماثلة من التدخل النقدي من جانب السلطات العامة والبنك المركزي.

ففي الوقت الحالي لا يوجد اقتصاد رأسمالي لا يخضع نظامه النقدي لتنظيم موجه يعمل في إطار خطط نقدية قصيرة أو طويلة الأمد تهدف الى تحقيق التشغيل الشامل، والاستقرار الاقتصادي، وتوازن ميزان المدفوعات، والمحافظة على قيمة العملة، وتجنب الازمات والتقلبات. وهي أهداف ترتبط بالنمو الاقتصادي والتقلبات التي يمكن أن تتولد من هذا النمو.

إن النظام النقدي الموجه أصبح حقيقة تاريخية ومستقرة في البناء الاقتصادي الرأسمالي منذ انتهاء عصر النظريات الكلاسيكية، والتي كانت تعتبر دور النقود محايداً، وظهور الكينزية التدخلية. وحتى الليبرالية الحديثة لتوبن أو فريدمان [1] لا تستطيع أن تنكر أهمية التدخل النقدي في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي وفي نمو الناتج القومي وتوزيع هذا الناتج بطريقة متكافئة. ولقد أكدت حقائق علمية وعملية كثيرة هذه الأفكار النظرية. ومن أبرز تلك الحقائق انتهاء دور قاعدة الذهب في النظام النقدي الداخلي وحلول قاعدة النقد الورقية مكانها، وأزمة ١٩٢٩، وكذلك التقلبات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي منذ ذلك الحين والتي تتمثل في وجود حالتين متعارضتين: زيادة في معدل التضخم مع وجود بطالة، وموارد انتاجية غير مستغلة.

---

(١) M. Friedman: The quantity theory of money, in Money and Banking éditon: a.a. walters, Penguin Modern Economics Readings, 1973. pp. 36-66.

— M. Friedman: The role of monetary policy,American Economic Review, 1963, vol. 58, pp. 1-17.

— M. Friedman and Anna J. Schwartz: Money and Business Cycles, Review of economics and statistics, 1963, (supplement), pp. 32-54.

— J. Tobin: Money and Economic Growth Econometrica, 1955, vol. 55, pp. 464-465.

— J. Tobin and W. C. Brainard, Financial intermediaries and the effectiveness of monetary controls. American Economic Review, 1936, vol. 53, pp. 383-400.

والتدخل النقدي يمثل مرحلة تالية في اتجاهات السياسة النقدية. ففي مرحلة سابقة كانت السياسة النقدية تقوم على الليبرالية كشرط لتحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على قيمة العملة وثبات الأسعار، ولقد ساعد على هذا الموقف ثلاثة عوامل:

- الأول ويتعلق بالمفهوم السائد للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
- والثاني ويتعلق بمدى نمو الأسواق النقدية والمؤسسات المصرفية والمالية.
- والثالث ويتعلق بدور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ففي تلك الفترات كانت الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية تعني الفاعلية[1]، أي إعطاء الأولوية لكفاءة الجهاز الانتاجي والنقدي في تحقيق تراكم رؤوس الأموال، ومعدلات سريعة وكبيرة للنمو على حساب العدالة أو التكافؤ في توزيع الدخل وثمرات النمو بين القوى المشاركة في الإنتاج. فالرفاهية هي تطبيق دقيق لمبدأ التعويض[2]. أي أن هناك قوى اقتصادية يجب أن تحقق مراكز متقدمة (المشروعات من خلال الأرباح)، وقوى اقتصادية أخرى تتحمل خسائر معينة (العمال من خلال الأجور أو انخفاضها). والتعويض بين المنافع الاجتماعية، والخسائر الاجتماعية كفيل بتحقيق التوازن والنمو الاقتصادي[3]. أما الأسواق النقدية والمالية فلم تكن قد وصلت بعد إلى مرحلة النضج الاقتصادي. وكانت المشروعات المصرفية والمالية ضئيلة الحجم، تعمل في نطاق المنافسة الكاملة، وتتمتع بقدرات محدودة في خلق الائتمان وفي تمويل المشروعات. أما الدولة فعليها أن تمتنع عن التدخل في الحياة الاقتصادية

---

(١) Efficiency

(٢) في تفصيل هذا المبدأ: Compensation Principle

— J. Rothenberg: The measurement of social welfare, Prentice Hall Inc, 1961-79.

— D.M. Winch Analytical Welfare Economics Penguin Modern Economics, pp. 143-150.

(٣) وهذا في نظرنا هو نفس المفهوم الذي يقوم عليه النظام النقدي الدولي بكافة أشكاله على الأقل من وجهة نظر الاقتصاديات الصناعية النامية قبل الاقتصاديات المتخلفة.

والنشاط النقدي، وتترك العوامل التلقائية لقوى العرض والطلب ـ في ظل اقتصاد المنافسة ـ تحقق التوازن بين المواقف المتعارضة، وتحقق الفاعلية في تخصيص الموارد الاقتصادية والنقدية، لبلوغ الحد الأقصى الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد استدعي هذا الموقف تغير النظرة الى النقود. فالنقود لم تعد تمثل الثروة، وإنما تتمثل الثروة في العناصر الحقيقية والتي تتفاوت أهميتها باختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والنظرة التقديرية. وإذا كانت النقود لا تمثل الثروة فعلى الدولة ان تمتنع عن إدارة النشاط النقدي. وحتى بفرض تدخل الدولة، فإن هذا التدخل يجب ان يقتصر على الجانب الاقتصادي الحقيقي دون الجانب النقدي، باعتبار أن الأول هو الأساس في نمو الانتاج وتوزيع هذا الانتاج. ولكي يختفي أي أثر للتدخل. فالنقود تصبح سلعة كأي سلعة أخرى تخضع لقواعد العرض والطلب، وتتمتع بحرية الحركة والتداول، وتتحدد كميتها وقيمتها من خلال الأسواق بطريقة اتوماتيكية.

ومن الواضح ان المفهوم السابق كان وراء ربط النقود في البداية بقاعدة الذهب [1]، سواء في صورتها الأولى أو في صورها المتطورة بعد ذلك. فالنقود كسلعة تعني ان ترتبط قيمتها ونوعيتها بالمعدن الذي صنعت منه او الذي يمكن ان تتحول إليه (في حالة النقود الورقية المستندة الى ذهب). والذهب يخضع لقواعد الندرة الطبيعية، واستخراجه يمثل نفقة، والحصول عليه يفترض زيادة قدرات الاقتصاد القومي على الإنتاج والتصدير (فائض ميزان المدفوعات). وكل ذلك يحول دون الدولة والتأثير في كمية النقود بإرادتها المنفردة. فكمية النقود وكذلك قيمتها لا تتوقف على إرادة الدولة أو على الاتفاقات بين البنوك والمؤسسات المالية. وإنما تتحدد قيمتها تلقائياً طبقاً لاحتياجات السوق. وفي ذلك يقول ساي: «ليست كمية النقود هي التي تحدد

---

(١) أنظر في تحديد بعض العوامل الأخرى المحبذة للاستخدام قاعدة الذهب:
H. C. Johnson: L'or a-t-il un avenir? Démonétisation au remonétisation, pp. 134-148, Economie appliquée, Tome XXIII, 1970, No. 1.

حجم وأهمية المبادلات، وإنما أهمية وحجم المبادلات هي التي تحدد كمية النقود التي يحتاجها الاقتصاد »[١].

فالنظام النقدي مثله مثل أي تنظيم اقتصادي آخر يخضع لنظام طبيعي، كفيل بتحقيق التوازن بين عناصره، بالنسبة لتحديد كمية وقيمة وسائل الدفع طبقاً لقواعد المنافسة والسوق. ففي ظل قاعدة الذهب يتحدد التوازن بعلاقة التكافؤ بين قيمة الذهب كسلعة والقيمة الإسمية للذهب كنقود. فاذا اختلفت قيمة الذهب السلعية عن قيمته الإسمية، فسوف يؤدي ذلك الى تسرب الذهب من القطاع النقدي الى القطاع السلعي او العكس. ولكن هذا لن يؤدي بالضرورة الى عدم الاستقرار في نقود القاعدة النقدية. إذ ان القوى التلقائية والتعويضية للعرض والطلب في كل قطاع سوف تعمل دائماً على تماثل قيمة الذهب الإسمية مع قيمته الفعلية. وعلى سبيل المثال لو فرض ارتفعت قيمة الذهب كسلعة عن قيمته الإسمية في المعاملات النقدية، وأدى ذلك بالافراد الى تحويل نقودهم الذهبية الى سبائك، فإن عرض الذهب سوف يزداد في سوق السلع، ومن ثم تنخفض قيمته كسلعة، في حين ان كميته سوف تتناقص في سوق النقد وترتفع قيمته كنقد. وهكذا يعود التوازن مرة أخرى بين قيمة الذهب الفعلية وقيمته الإسمية.

وبالرغم من انفصام كل علاقة بين الإصدار النقدي والرصيد المعدني في الوقت الحاضر، إلا أن قوة العرض والطلب والعوامل التلقائية ما زالت تلعب دوراً مؤثراً في المحافظة على قيمة النقود ومستوى الاسعار. ويكاد ينعقد الإجماع بين النقديين أنصار هذا الإتجاه على أن هذا الدور يتحقق من خلال التحكم في تغيرات الرصيد النقدي. فالاستقرار الاقتصادي هو نتيجة حتمية لفاعلية السياسة النقدية في تحقيق التوافق والترابط بين الرصيد النقدي

---

(١) J. B. Say: «Traité d'economie politique», p. 137

أنظر أيضاً كتابنا: النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٥، ص٧٦.

وكذلك:

O. Lange: Say's Law, a restatement and criticism, in studies in mathematical economics and econometrics, Chicago, 1942.

والدخل القومي. وقوى العرض والطلب هي التي يمكنها فقط تحديد مدى وكيفية ارتباط كمية ووسائل الدفع بحاجة المعاملات. أي بالنسبة لحجم الأصول والديون الناشئة عن التداول الحقيقي والمالي.

ومنطق هذا الإتجاه ينبع من اعتبار ان حجم الانتاج هو كمية معطاة. وان تغير هذا الحجم يتوقف على المستوى التكنولوجي والمهارات الإنسانية. وان تأثير كمية النقود في هذا المجال هو تأثير محايد. ومن ثم فإن اي تغيرات في حجم الإنتاج سوف ترتب تغيرات موازية ومتكافئة في كل من العرض والطلب على السلع والنقود. فالزيادة في الإنتاج يجب ان تتوافر لها أدوات الدفع اللازمة لعملية التمويل والتسويق. كما ان هذه الزيادة سوف تتبعها زيادة في الطلب على السلع، بفعل الدخول الاضافية الموزعة على العناصر التي شاركت في الانتاج. وبمعنى آخر، فإن الزيادة في الانتاج سوف تؤدي الى زيادة في الطلب على النقود سواء للانفاق الاستثاري او الانفاق الاستهلاكي. فإذا لم تكن هناك تغيرات مستقلة في النقود أي غير مشتقة من التغيرات في الانتاج، فإن مرونة الطلب على النقود بالنسبة للدخل [1]، سوف تعادل (الواحد صحيح) أي:

$$\frac{\Delta ن}{ن} \div \frac{\Delta د}{د} = ١$$

أما إذا فرض وحدثت مثل تلك التغيرات فإن المرونة تصبح في هذه الحالة (اكبر من الواحد الصحيح):

$$\frac{\Delta ن}{ن} \div \frac{\Delta د}{د} > ١$$

ولن يترتب على الحالة الاخيرة سوى ارتفاع في المستوى العام للأسعار (الاسعار النقدية). وهذه الزيادة في الاسعار سوف تؤدي الى زيادة القيمة الاسمية للانتاج دون القيمة الحقيقية. ما دامت النقود تستخدم كأداة للتداول

(١) Elasticity money-income.

وكمقياس لقيم السلع. وعليه فإن المحافظة على مستوى الاسعار وقيمة النقود وتحقيق الاستقرار النقدي يتوقف على طبيعة العلاقة بين تغيرات قيمة النقود وتغيرات الناتج أو الدخل القومي.

يترتب على النظرية السابقة نتيجتين رئيسيتين:

الأولى: وهي ان السياسة النقدية يجب ان تقتصر على نوعية خاصة من التدخل: وهو «التدخل الكمي» أي تحديد كمية النقود وربط تغيراتها بتغيرات الدخل او الناتج القومي[1]. وهذه السياسة يتبعها دائماً الاتحاد الفيدرالي الامريكي، وبنك انجلترا، وبالرغم من ان الأزمة النقدية والاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي عام١٩٢٩، والأزمة الحديثة التي يتعرض لها النظام الرأسمالي الصناعي منذ الستينات وحتى الآن، تتجاوز في أسبابها مجرد التغير في عرض النقود. فكمية النقود المصدرة من قبل البنك المركزي تتحدد تبعاً للتغيرات الهيكلية او الموسمية للنشاط الانتاجي. كما ان تحديد سعر الخصم عند مستوى معين، يكون الهدف منه دائماً هو التأثير في سياسات البنوك التجارية عند خلقها نقود الودائع، لكي يتناسب حجمها أيضاً مع تغيرات النشاط الانتاجي.

والأمر لا يقتصر على مجرد تحقيق معدلات ارتباط مرتفعة وطردية (ر^2 ما بين ٨٠ الى ٩٠٪) بين التغيرات في الرصيد النقدي والتغيرات في الدخل او الناتج القومي (قيم نقدية جارية). إذ ان ذلك هو مجرد مؤشر عن اتجاه ظاهرة

---

(١) M. Friedmen and Anna J. Schwartz: Money and business cycles, Review of economics and statistics vol. 45 (supplement), 1963, and also in: Money and Banking, Penguin, 1973, p. 164.

وفي هذا يقول فريدمان في مقالة أخرى تحت عنوان:

The quantity theory of money, in Money and Banking, p. 62.

«Acceptance of the quantity theory clearly means that the stock of money is a key variable in policies directed at the control of the level of prices or of money income Inflation can be prevented if and only if the stock of money per unit of output can be kept from, increasing appreciably. Deflaiton can be prevented if and only if the stock of money per unit of output can be kept from decreasing appreciably».

معينة ـ عبرت عنه بصورة مماثلة متغيران، كل منهما له أسبابه الخاصة التي تدفعه الى هذا الاتجاه[1] . وعلى هذا يجب ان تتوافر في العلاقة بين المتغيرين الأساسيين (كمية النقود وحجم الدخل أو الناتج القومي بالقيم أو الاسعار الجارية) ليس فقط ايجابية وارتفاع قيم معاملات الارتباط، وإنما أيضاً يجب ان تكون الفروق أو الانحرافات[2] ، بين معدلات الزيادة او التغير للمتغيرين السابقين قد وصلت الى حدها الأدنى. وبمعنى آخر يجب ان تتوافر للعلاقة وحدة الاتجاه والتكافؤ بين معدلات التغير. وعندئذ يمكن القول بأن الظاهرة موازية في الاتجاه ومتقاربة في القوة. ويمكن توضيح الحقائق السابقة من خلال الاشكال الافتراضية في الشكل (٣٥)، حيث يتناول كل منها علاقات كمية النقود بحجم الناتج، أو الدخل القومي، ومع افتراض درجات متفاوتة من التقلبات في الدخل القومي تتبعها قيم متوازية وطردية في معدلات التغير في كمية النقود. ولكن مع اختلاف درجات التقارب بين قيم هذه المعدلات.

والثانية: وتتعلق بالنظريات المفسرة للتضخم والسياسات النقدية المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة. فالاتجاهات الرئيسية المفسرة للتضخم يمكن اجمالها في خمس:

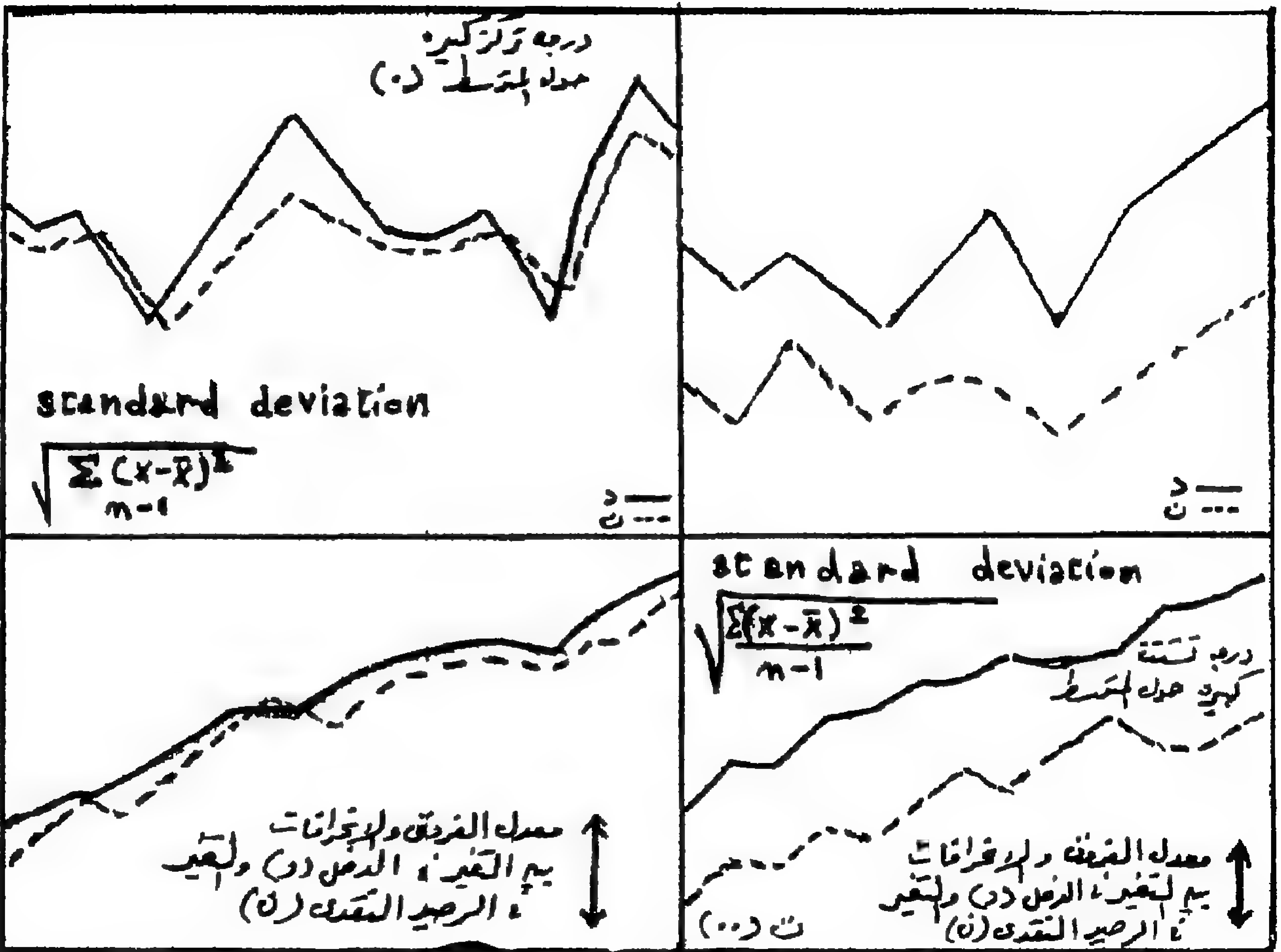
- اختلال في التوازن العام.
- تحكم في الاسعار والاجور من قبل المشروعات ونقابات العمال.
- نظريات الدخل والانفاق (الاتجاه الكينزي).
- الاتجاه النقدي الكمي (العلاقة بين كمية النقود وارتفاع الاسعار) والتطور الحديث لفريدمان ودون باتنكن[3] .

---

(١) أنظر في تحليل علاقات الارتباط والتشتت وخاصة بالنسبة للنماذج الخطية والتفرقة بين العلاقات الدالية والسببية والارتباطية، كتاب:
E. Malinvaud: Methodes statistiques de l'éconemetrie, Dunod, Paris, 1969, Ch. 1.
وانظر كذلك.
H. Guitton: Statistiques, Dalloz, 1967, Paris, pp. 132-141.

(٢) Deviations.

(٣) أنظر في تطوير النظرية الكلاسيكية والكمية بواسطة دون باتنكن مؤلفه: D. Patinkin:
Money interest and prices, An integration of monetary and value theory, 2e éd. Harper & Row, 1965.

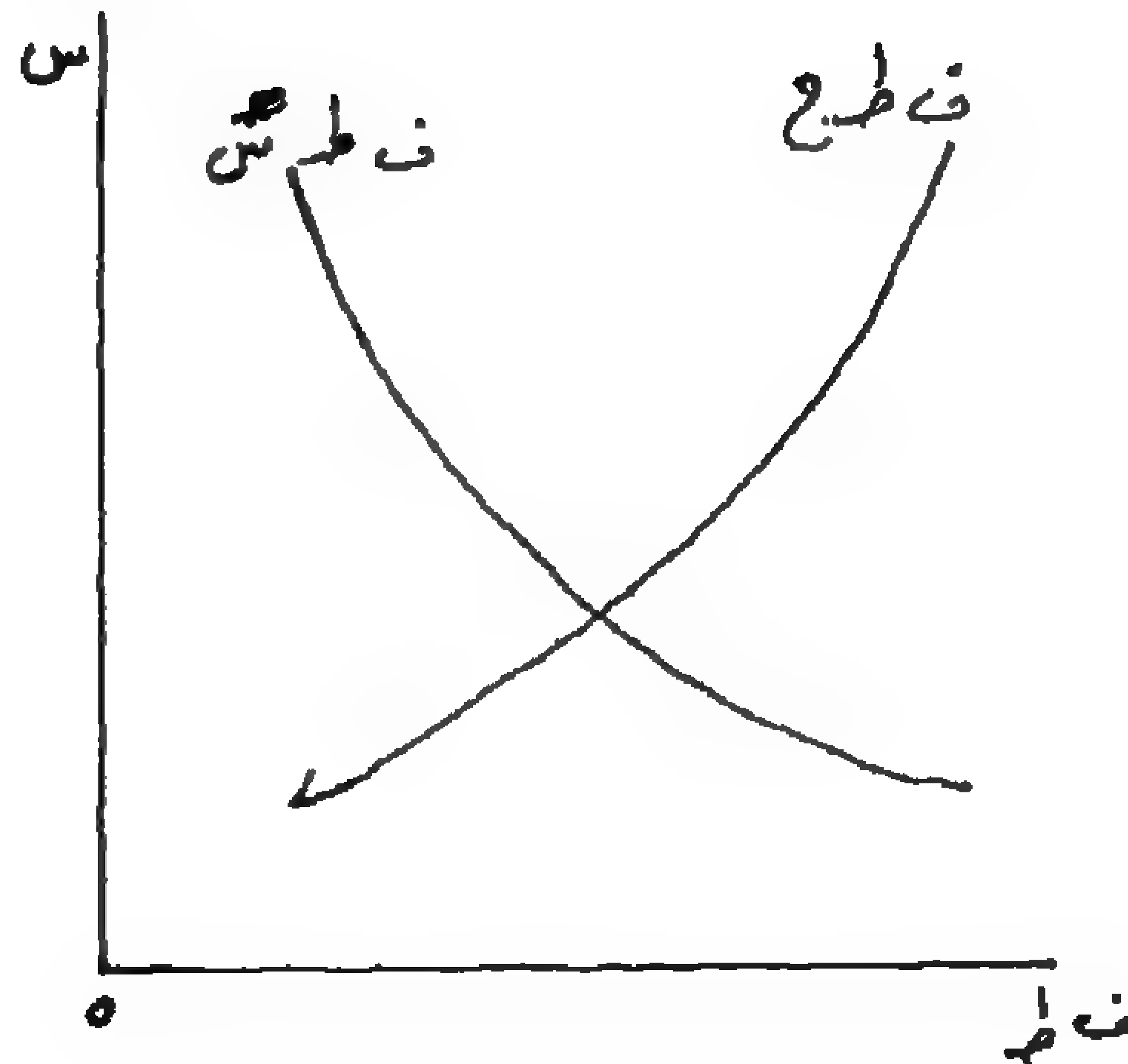

درجة تركز كبيرة
حول المتوسط (د)
standard deviation
$\sqrt{\frac{\sum(x-\bar{x})^2}{n-1}}$
د
ن
د
ن
standard deviation
$\sqrt{\frac{\sum(x-\bar{x})^2}{n-1}}$
درجة تشتت
كبيرة حول المتوسط
معدل الفروق والانحرافات
بين التغير في الدخل (د) والتغير
في الرصيد النقدي (ن)
معدل الفروق والانحرافات
بين التغير في الدخل (د) والتغير
في الرصيد النقدي (ن)

شكل (٣٥)

ـ الاتجاه البنائي.

ومن بين هذه الاتجاهات الخمس هناك اثنين على الأقل (الاول والثاني) ينسبان تغيرات الاسعار وزيادة معدلات التضخم الى التدخل المصطنع في العوامل التلقائية التي تحكم قوى العرض والطلب على السلع والنقود وتميل بها بعيداً عن الالتقاء الميكانيكي.

فالاتجاه الاول (اتجاه التوازن) يرجع تغيرات الاسعار وانخفاض قيمة النقود الى حالة الاختلال بين قوى العرض والطلب على السلع. فعند ثمن معين إذا زاد الطلب على العرض، وتحقق فائض طلب نقدي، فان الاسعار سوف ترتفع. والعكس إذا زاد العرض عن الطلب أي تحقق فائض طلب سلبي او فائض عرض حقيقي (السلع)، فإن الاسعار سوف تنخفض. وعليه فإن مقدار الارتفاع أو الانخفاض في الأسعار يتوقف على حجم فائض الطلب النقدي (إيجابي او سلبي) «أنظر شكل ٣٦».



شكل (٣٦)

حيث:

ف = مستوى الاسعار

ف طـ = فائض الطلب النقدي

ف طـ ج = فائض الطلب الايجابي

ف طـ س = فائض الطلب السلبي (فائض العرض).

هذه الافكار لديناميكية الاسعار وتغيراتها هي في الواقع أفكار قديمة، وتعتبر امتداداً لأفكار فالراس حول التوازن الجزئي العام. وقد نقل فيكسل وأنصار النظرية الكمية - على حد تعبير بنت هانس - هذه الأفكار من نطاق التحليل الجزئي الى التحليل الكلي[1]. ومع ذلك فما زلنا نرى تأثير تلك الافكار على كثير من السياسات النقدية والاقتصادية، والتي تستلزم ضرورة التوفيق بين العرض والطلب سواء في سوق السلع أو في سوق النقد كشرط أساسي للمحافظة على التوازن الاقتصادي وتحقيق استقرار الاسعار. وتنعكس تلك الاستراتيجية او الاختيار على الوسائل والاساليب المستخدمة. ففي حالة وجود فائض في الطلب النقدي بسبب قصور العرض الحقيقي، تتركز الجهود جميعاً نحو زيادة العرض. وزيادة العرض تعني دفع أو اثارة الاستثمار. واثارة الاستثمار تستلزم خفض سعر الفائدة وتسهيل شروط الائتمان (النقود الرخيصة) وزيادة القروض والإعانات الحكومية وتشجيع التمويل الذاتي. وقد عبر عن ذلك صامويلسون بقوله: «ان الاقتصاديين يجمعون على أن الاستثمار هو العامل الهام والمسبب لتقلبات الدخل والتوظيف... فآثاره تمتد وتنتشر من خلال الزمن وتتضاعف بواسطة المضاعف، والذي هو بدوره نتيجة جزئية أو كلية للمعجل»[2]. أما النقود فدورها ثانوي وتدخلها مبدئياً لن يحقق الا نتيجة سلبية. وفي حالة ما إذا كان الاختلال في التوازن يرجع الى جانب الطلب او عجز الطلب عن مواجهة العرض (فائض العرض)، فان الجهود سوف تتركز على اثارة الطلب. وهذا من شأنه ليس فقط زيادة كمية النقود، وإنما أيضاً

---

(١) Bent Hanson: Inflation problems in small countries, National Bank of Egypt, Cairo, 1960, p 2.

(٢) P. Samuelson Economics, 3 ed., Mc Graw — Hill, 1953, p. 224.

توجيه هذه الزيادة نحو مصادر الانفاق الاستهلاكي (إعادة توزيع الدخل والميزانية الحكومية الاجتماعية). وقد تلجأ السلطات العامة في بعض الاحيان الى السياسة الضريبية لتنشيط الاستهلاك (تخفيض الضرائب غير المباشرة أو سياسة قطع الضريبة الامريكية)(١).

أما الاتجاه الثاني المفسر للتضخم فهو يعزو ارتفاع الاسعار الى التدخل التحكمي من جانب قوى العمال في سوق العمل بالنسبة لتحديد ثمن العمل (الاجر النقدي)، او من جانب قوى المشروعات في سوق السلع بالنسبة لتحديد أسعار السلع وبصفة خاصة السلع الاستهلاكية. فالقوى الاجتماعية العمالية تفرض دائماً أجوراً نقدية عالية تتجاوز ثمن التوازن، فيما لو ترك هذا الثمن يتحدد تلقائياً من خلال العلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل. ويتحدد ثمن العمل بهذا الشكل التحكمي » وبالرغم من وجود فائض في العمل أي بطالة هيكلية او موسمية(٢) ، يقابل ذلك تدخل تحكمي آخر من جانب المشروعات في سوق السلع. حيث تستفيد المشروعات شبه الاحتكارية من أشكالها السوقية(٣) ، لتفرض أسعاراً مرتفعة لمنتجاتها ، تتجاوز متوسطات الاسعار

---

(١) Tax — cut.
في تفصيل هذه الأدلة. أنظر.
L. Stoleru: L'équilibre et la croissance economiques, Dunod, paris, 1965, pp 83-84.

(٢) من دراسة قام بها بنك إنجلترا حول المقارنة الدولية لمعدلات البطالة حسب المعايير المستخدمة في إنجلترا، تبين أن معدلات البطالة قد بلغت في يناير ١٩٧٥ كالآتي: إنجلترا ١ر٣٪ ، الولايات المتحدة ٥ر٥٪ (حوالي ٩ر٨٪ في إبريل، ٢ر٩٪ في مايو ١٩٧٥)، ألمانيا ٨ر١٪ ، فرنسا ٣ر٣٪ ، إيطاليا ٧ر٢٪.
هذه الدراسة منشورة في Bank's quarterly bulletin وهناك ملخص لهذه الدراسة منشور في: Financial Times: 13 March, 1975.
وبالرغم من ارتفاع معدلات البطالة، ارتفعت الاجور. وعلى سبيل المثال ارتفعت معدلات الأجور في الفترة من مايو ١٩٧٤ الى مايو ١٩٧٥ بنسبة ٦ر٣٢٪.
أنظر: Statistics of the department of employment.
منشور ملخص عنه في: Financial Times 19 June 1975.

(٣) ويساعد المشروعات على ذلك استخدامها لمبدأ النفقة الشاملة لتحديد أسعار منتجاتها (السعر = النفقة المتوسطة + هامش الارباح).
أنظر: مصطفى رشدي: البناء الاقتصادي للمشروع، مؤسسة الثقافة الجامعية

السائدة في السوق،طبقاً لقواعد العرض والطلب. فهي لا تحاول مقاومة ارتفاع الأجور أو زيادة الإنتاجية لامتصاص الزيادة في الأجور. وإنما تفضل سياسة ارتفاع الأسعار، وبالرغم من تواجد مخزون سلعي في تزايد مستمر يقابله تناقص في حجم الأعمال.

ولقد أكدت كثيراً من الدراسات التجريبية هذه الاتجاهات. فقد جاء في تقرير لبنك انجلترا نشر أخيراً، بان نفقات العمل (الزيادة في الأجور) تعتبر مسؤولة عن ٦ر١٦٪ من نسبة الزيادة في الاسعار في الفترة ما بين الربع الثالث والاخير من عام (١٩٧٤) والتي قدرت بحوالي ٢٠٪. وعلى ذلك فالدراسة توصي بأن تركز السياسة الاقتصادية والنقدية جهودها لتثبيت الاجور والاسعار[١].

لنا على النتائج المترتبة من التحليل السابق أربعة ملحوظات تجريبية ومنهجية: ـ

الملحوظة الأولى: وتتعلق بما هو مشاهد الآن من إتساع الفجوة بين التغيرات في الرصيد النقدي (كمية النقود بالمعنى المحدد)[٢] والتغيرات في الدخل أو الناتج القومي. فقد تحققت زيادات سريعة وكمية في معدلات التغير للرصيد النقدي،صاحبتها تغيرات موازية ولكن بمعدلات أكبر في الدخل أو الناتج القومي بالأسعار الجارية (مع ملاحظة عدم حدوث تغيرات كبيرة في

الاسكندرية، ص٣١٤. وهناك دراسة أخيرة لجامعة نوتنجهام Nottingham حول كيفية تحديد الأسعار تحت عنوان: How British Industry وللأسف لم نتمكن من الحصول عليها، أنظر ملخص لها في: Financial Times, 10 April 1975.

(١) تقرير بنك انكلترا السابق الإشارة اليه. وهذا ما يفسر سياسة حكومة العمال الأخيرة حول فرض ضرائب على الأجور العالية Tax-wages، والاسعار Tax-prices.

أما السياسة المتبعة في الولايات المتحدة فهي ترك تحديد الأجور لقواعد العرض والطلب، وتتخذ نقابات العمال موقفاً سلبياً الى حد ما، وتهتم الحكومة بضبط الحجم الكلي للأجور أكثر من اهتمامها بتحديد معدلات الأجور، أي تفضل سياسة توفير العمل Labor saving عن سياسة خفض معدلات الأجور.

(٢) والتي تشمل النقود القانونية ونقود الودائع.

سرعة التداول) ويمكن تبين هذه الحقيقة بوضوح من خلال قراءة الجدول (١٨) والخاص بتغيرات الرصيد النقدي والدخل في الإقتصاديات الصناعية الرائدة (أمركيا، إنجلترا، فرنسا، المانيا الغربية)، فهل يعني إتساع الإنحراف أو الفروق بين معدلات التغير في الرصيد النقدي ومعدلات التغير في الدخل القومي (بالأسعار الجارية) دليلا على إرتفاع معدلات التضخم أم العكس؟ .نحن نعتقد أن ظاهرة التضخم تتجاوز في أسبابها مجرد التغيرات أو التأثيرات للرصيد النقدي. وبصفة خاصة بالنسبة للبلاد الصناعية المتقدمة والتي تعمل بمعدلات تشغيل تتراوح بين ٦٠ إلى ٨٠٪ من طاقتها الانتاجية [١]. (قارن الإحصاءات الواردة في الجدول (١٨) وبين الإحصاءات الخاصة الواردة بالشكل (٣٧).

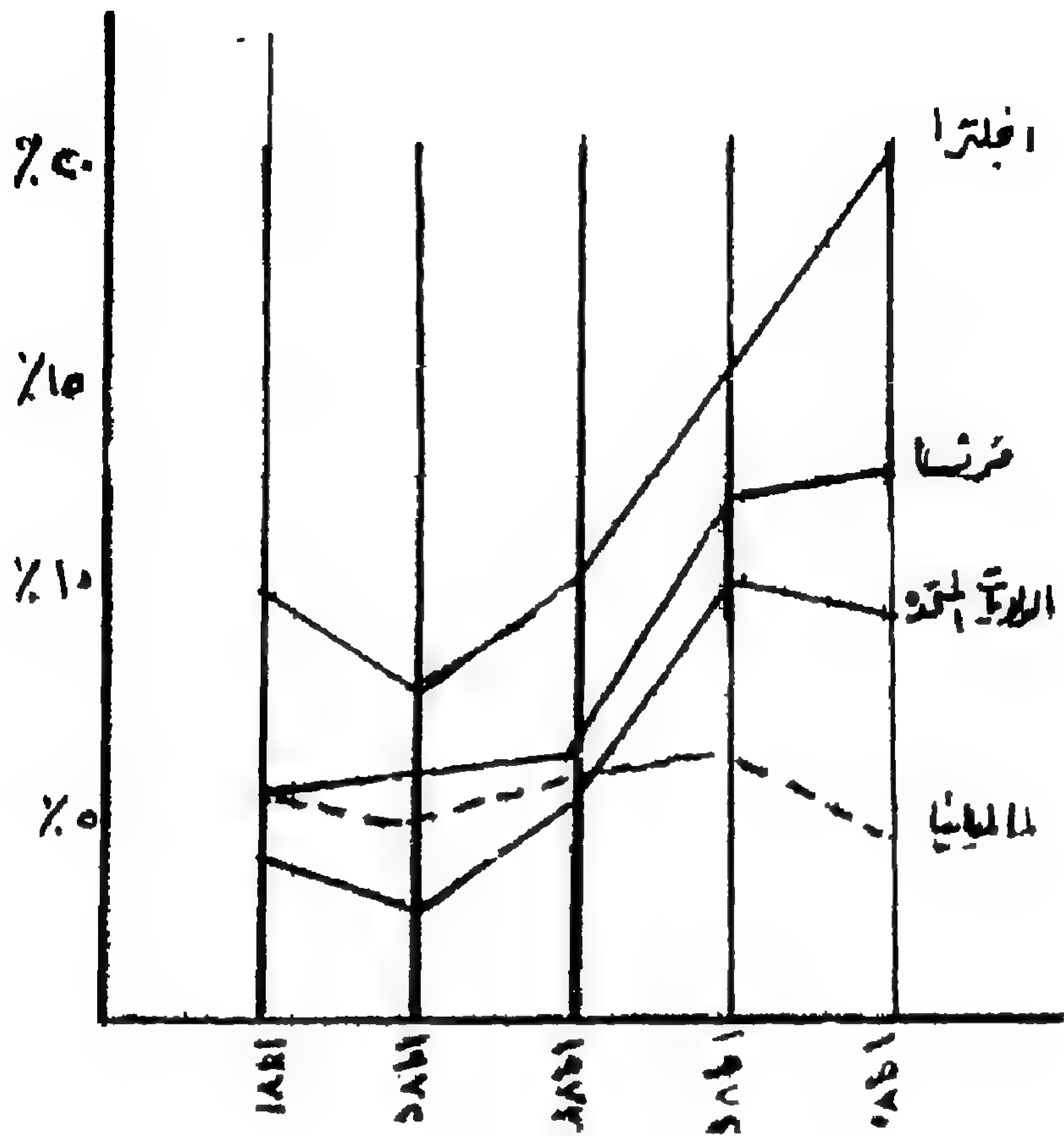
جدول (١٨)

التغيرات في الرصيد النقدي (ن) (النقود بالمعنى الضيق)
والتغيرات في الداخل (د) (نسبة مئوية)

السنة	الولايات المتحدة		إنجلترا		فرنسا		ألمانيا الغربية	
	ن	د	ن	د	ن	د	ن	د
١٩٧٠	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٧١	٦	٨	١٥	١١	١٢	١٠	١٢	١٠
١٩٧٢	٨	٩	١٤	١١	١٨	١٢	١٤	٩
١٩٧٣	٧	١٢.	٥	-	٩	١٣	٧	١١
١٩٧٤	٢	٨	١٠	-	١٧	-	١٣	٦

المصدر : I.M.F: International Financial Statistics, vol 28 juin 1975

(١) بعكس البلدان المتخلفة والتي نعتقد بوجود ارتباط كبير ونسبي بين تغيرات الرصيد النقدي ومعدلات التضخم فيها مع ملاحظة ضرورة التفرقة بين البلدان المتخلفة والتي تحوز على أرصدة بترولية إذ لا ينطبق عليها هذا الارتباط. وبين بقية البلدان المتخلفة الأخرى والتي تخضع بوضوح لهذا الارتباط.



شكل (٣٧)

الملحوظة الثانية: وتتعلق بالتناقض الذي يواجهه أسلوب التوازن، عند محاولته تحقيق إستقرار الأسعار من خلال التوفيق بين قوى العرض والطلب، حيث يتعرض الإقتصاد الصناعي الرأسمالي النامي لظاهرة تزايد عرض السلع وتوافر فائض الإنتاج وخاصة الإنتاج الإستهلاكي (مجتمع الإستهلاك). وفي ذات الوقت يصاحب هذه الظاهرة ظاهرة معاكسة في طبيعتها لقوانين العرض والطلب. وتتمثل في إستمرار الزيادة في الأسعار. بل أن هذه الزيادة تتحقق بمعدلات مرتفعة. والغريب أن نواجه بعد ذلك بسياسات نقدية وإقتصادية تسعى لمعالجة التضخم، ليس عن طريق إثارة الطلب أو تخفيض الأسعار، وإنما عن طريق إتباع سياسة إنكماشية وزيادة المخزون وضغط الأجور.

الملحوظة الثالثة: وتتعلق بالتناقض الذي يواجهه تفسير رفع الأجور كسبب للتضخم. والواقع أن هذا الموضوع عندما يعالج منهجياً، نجد أن زيادة الأجور لا تعني سوى إعادة لتوزيع الدخل لصالح طبقات العمال (الأجور) على حساب الملكية (الأرباح والفوائد)، في حين أن حجم الإتفاق الكلي أو الأموال المخصصة لهذا الإنفاق تبقى ثابتة فكيف يمكن إذن تفسير مسؤولية الأجور عن زيادة الأسعار.

الملحوظة الرابعة: وتتعلق بالسياسة النقدية الحقيقية، والتي ينادي بها فريق من الإقتصاديين، بعد تعرض النظام الرأسمالي الصناعي للأزمة الإقتصادية الأخيرة، وما أصابها من ظهور وتفاقم مشكلة البطالة. فهذه الآراء ترى أن الأزمة الإقتصادية الأخيرة هي أزمة نقدية والحلول يجب أن تكون نقدية ـ إقتصادية. ولن يجتاز النظام الإقتصادي هذه الأزمة إلا إذا تجاوزنا قوى العرض والطلب، ولم نخضع في قراراتنا لقوى السوق ـ واتبعنا سياسة تدخلية أكثر عمقاً وفاعلية، تعمل على تحقيق سياسة دخلية حقيقية[1].

لا بد إذن من سياسة تدخلية لمعالجة ظروف الأزمة النقدية والتضخم. ولكن ماذا نعني «بسياسة الدخل». إن المفهوم الإنجلو ساكسوني[2] لهذه السياسة ينصرف الى مجموعة الإجراءات التي من شأنها تقييد معدلات الزيادة في الدخول النقدية من جهة، والتي تعمل على تخليص قوى السوق التلقائية من ضغط وتدخل قوى العمل والمشروعات والجماعات الديناميكية الأخرى. فسياسة الدخل تعتبر سياسة مكملة أو مصححة لآثار السياسات النقدية (بالمعنى المحدد) والضريبية والمالية. والهدف من سياسة تحديد الدخول النقدية يتركز في محاولة تحقيق إعتدال في معدلات الزيادة في الأسعار والنفقات عندما يعجز عن ذلك الطلب الكلي أو التشغيل، وبحيث ان إستمرار الزيادة في

---

(١) Real income Policy.

(٢) A. R. Braun: The role of incomes policy in industrial countries since World War 11, p. 2. staf — Papers I.M.F.

الأجور أو الأسعار يمكن أن تؤدي الى أزمة اقتصادية وأزمة في ميزان المدفوعات. أما المفهوم الفرنسي للسياسة النقدية - والذي يرى البعض انه يختلف عن المفهوم الإنجلوسكسوني - فهو ينصرف الى مجموعة الإجراءات التي تعمل على التنسيق بين زيادة معدلات الدخول لمختلف الأفراد والطوائف والقطاعات خلال مراحل النمو الإقتصادي. أي أن سياسة الدخول ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية توزيع إعادة توزيع الدخل أثناء النمو الإقتصادي.

ونحن نرى ان المفهومين لا يختلفان. ففي الحالتين فان سياسة الدخل تعني قبل كل شيء تدخل مقصود من جانب الدولة في عمليات تكوين الأثمان وبصفة خاصة أثمان عناصر الإنتاج (عنصر العمل وأسعار السلع الإستهلاكية)، لكي تمنع بادئاً أي زيادات سريعة في الدخل النقدي تتجاوز الزيادة الحقيقية في الدخل. وثانياً أي زيادات متفاوتة في الدخول بين الطوائف المشاركة في العملية الإنتاجية، أو على الأقل تصحيح الأثر التوزيعي المترتب على حالة التضخم. وبصفة عامة فإن سياسة الدخل تتبلور في خطة لتثبيت الأجور والأسعار، مع إجراء بعض التعديلات الإجتماعية مراعاة لذوي الدخول المحدودة وتجنيبهم آثار التضخم.

وعليه فإن سياسة الدخل تتمتع بالخصائص الآتية:

١ - سياسة الدخل ليست سياسة إضافية بالنسبة للسياسة الإقتصادية، إذ أنها قد أصبحت الآن هي السياسة الإقتصاديةذاتها ،عندما تبحث عن النمو وتحاول أن تصحح مسار هذا النمو.

٢ - سياسة الدخل تعتبر إجراءاً مضاداً أساسياً لمواجهة الآثار التضخمية التوزيعية من حيث أنها أولا: تعمل على منع أي زيادة غير معقولة في الأسعار من شأنها أن تؤثر بطريقة ضارة بالإقتصاد القومي في مجموعة. وخاصة عندما تتسبب الزيادات المغالي فيها للأسعار والنفقات في تحقيق إختلال الهيكل الصناعي القومي وعدم قدرته على مواجهة المنافسة الأجنبية

(عجز ميزان المدفوعات)، ومن حيث أنها ثانياً تصحح من عملية توزيع الدخول بين الأفراد والقوى المشاركة في الإنتاج، خاصة أن أي إرتفاع مبالغ فيه في الأسعار (السلع الإستهلاكية والأجور) سوف يؤدي إلى توزيع دخول نقدية مرتفعة ظاهرياً، ولكنها في حقيقتها هي مجرد زيدات وهمية نتيجة التخيل النقدي. ومن حيث أنها ثالثاً تعمل على تحقيق التعادل في عملية تخصيص وتوزيع الموارد بين الإفراد والقطاعات والحكومة. وبصورة إجمالية يمكن القول بأن سياسة الدخل تعرقل أو توقف أي عملية توزيعية للدخل ناتجة عن مصادر تضخمية.

٣ ـ سياسة الدخل ضرورية لتحسين معدلات التشغيل عندما يسود الإقتصاد حالة تضخمية. فعندما نجد أن إستقرار الأسعار أو زيادة معقولة في الأسعار لا يمكن تحقيقها عن طريق تخفيض مستوى الطلب أو أن ذلك مرتهن بنفقات إجتماعية عالية كزيادة معدلات البطالة أو إنخفاض الإنتاج الحقيقي، فإن إتخاذ الاجراءات الدخلية المضادة تكون هي الوسيلة الفعالة لإستمرار النمو الإقتصادي.

على أية حال فإن إجراءات هذه السياسة وأساليبها تتجاوز الأساليب النقدية التقليدية، ويتسع نطاقها ليشمل كافة الإجراءات التي تمس مباشرة أو بطريقة غير مباشرة النشاط النقدي بل والحقيقي أيضاً. وهي وإن تعددت إلا أنها تتركز في كافة الإجراءات التي تمس الدخول النقدية للافراد والقطاعات والمشروعات والتي تتفاوت في أهميتها وفاعليتها. ومن أهم هذه الإجراءات تحديد الأجور أو تجميدها وتحديد معدلات الزيادة فيها بطريقة تحكمية أو بطريقة إتفاقية مثل العقود الإجتماعية بين النقابات والحكومة، والعقود الجماعية بين النقابات والمشروعات، تحديد وزيادة الحد الادنى للأجور في الفترات التضخمية، زيادات متدرجة ومتصاعدة في الأجور للقضاء على التفاوت الإجتماعي والإقتصادي، فرض ضرائب على الأجور العالية والأرباح، تغيير أسعار الفائدة، الخدمات والإعانات الإجتماعية، وتعديل نظم التأمينات الإجتماعية والصحية والإسكانية، زيادة الإعانات ضد البطالة، تحقيق تغيرات

في نظم التدريب المهني لتسهيل عملية تحول العمال بين القطاعات والمهن، تعديل هيكل الضريبة على الدخل، الإعانات الإقتصادية الحكومية إلى مختلف المشروعات الإقتصادية، رقابة ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية وأسعار السلع المستوردة. وبالطبع سوف تختلف نوعية الإجراءات المختارة حسب ظروف النمو الإقتصادي، وحالة ودرجة الأزمة التي يمر بها كل إقتصاد قومي رأسمالي.

ومن الغريب في هذا المجال أن الوسائل المتبعة لعلاج آثار التضخم في ظل هذه الإجراءات يعاني منها ذات الأشخاص الإقتصادية التي تتحمل عبء آثار التضخم الضارة. ونقصد بالذات أصحاب الدخول الثابتة وخاصة العمال.

فأول إجراء علاجي تتبعه السلطات الإقتصادية الرأسمالية لمحاولة إيقاف الموجات التضخمية يتعلق بمحاولة تثبيت الأجور، لخفض النفقات من جهة، والإقلال من الطلب الاستهلاكي من جهة أخرى، وبالتالي إلى تحقيق إنخفاض الأسعار. وتحاول نفس تلك السلطات أن تلحق بخطة « تثبيت الأجور »، خطة تثبيت الأسعار. غير أنه إذا كانت تنجح دائماً في الخطة الاولى (تثبيت الأجور) لما لها من قدرة في التحكم في معدلات الاجور، سواء عند المنبع بالنسبة لعمالها أو نتيجة إستجابة المشروعات لها. إلا أنها تفشل في الخطة الثانية (تثبيت الأسعار)، لأن الزيادة في الأسعار تتجاوز في أسبابها قدرات هذه السلطات.

لقد حاولت الكثير من طوائف العمال أن تحقق نوعاً من التعادل بين الأجور ومستوى المعيشة، عن طريق فكرة الأجر المتحرك، الذي تتحدد فيه الزيادة في الأجر، على أساس تعادلها مع الزيادة في الرقم القياسي لمستوى المعيشة، ولكنها فشلت حتى الآن في تحقيق ذلك.

وبالمثل فإن زيادة الضرائب على الدخل، لإمتصاص قدر كبير من القوة الشرائية، يلقي مقاومة رجال الأعمال والمشروعات ولا تنجح هذه الوسيلة إلا على أصحاب الدخول المقدرة جيداً. أي أصحاب الدخول الثابتة (كالموظفين وغيرهم). وقد تتحول هذه الوسيلة إلى زيادة فرض الضرائب غير المباشرة مما

يؤدي في النهاية إلى رفع أسعار السلع. أي نتيجة عكسية تماماً.

وتسعى السلطات الإقتصادية أيضاً إلى خفض الإنفاق الحكومي وتحديد حجم الوظائف. وكنتيجة لذلك فإن كثيراً من قطاعات الخدمات تعاني من هذه الإجراء وخاصة ما يتعلق منها بالتعليم والصحة.

الفصل السادس

النشاط النقدي
ونظرية الدخل القومي

المبحث الأول

نظرية الدخل القومي والتحليل النقدي

١ - التطور التاريخي وعرض المشكلة

في الفصل السادس تعرضنا لعلاقة النشاط النقدي بحجم السلع والخدمات ومن خلال علاقات السببية بين حجم النقود من جانب، والمستوى العام للأسعار من جانب آخر. والهدف من ذلك كان تقدير قيمة النقود (أي قوتها الشرائية) وقدرتها على التحول الى سلع وخدمات، والتقلبات التي يمكن أن تحدث في هذه القيمة، مما تؤثر بداءة على الأسعار المطلقة، وتنعكس بالتالي على الأسعار النسبية. أي على التوازن الاقتصادي بصفة خاصة وعلى المستوى العام للنشاط الإقتصادي وعملية تخصيص الموارد بصفة عامة.

وفي هذا الفصل نتعرض لمشكلة أخرى، لا تقل أهمية عن المشكلة الأولى وإن كانت تختلف عنها في طبيعتها، ألا وهي الارتباط بين النقود والنشاط الاقتصادي ككل متمثلاً في الدخل القومي أو الناتج القومي. إذ ندرس أهم المتغيرات الإقتصادية الحقيقية الكلية. ومكونات ومحددات الدخل من الإستهلاك والإدخار والإستثمار والعمالة. من خلال علاقاتهم بالنشاط النقدي. أي بالنظر الى مدى التأثير أو التأثر بالنقود، كمقدمة لدراسة حركات النمو والتقلبات التي يمكن ان تحدث في اقتصاد ما، كنتيجة للتغير في هذا العنصر ومكوناته عندما يصبح دالة للانفاق النقدي[١].

والواقع ان هذا الفصل يمثل تحولا منهجياً رئيسياً. فنحن نترك جانب الاتجاه السعري الذي يدرس العلاقة بين النقود والسلع والخدمات من خلال

---

(١) أنظر في ذلك مقالة لنا (مجلة الحقوق ١٩٧٥ - ١٩٧٦) حول دور النشاط النقدي في إثارة النمو والأزمة في الاقتصاد الرأسمالي.

الأسعار، ونستخدم الاتجاه الدخلي، الذي يدرس العلاقة بين النقود والسلع من خلال الدخل والإنفاق[1]، وهذا التحول المنهجي قابله تطور تاريخي في الفكر الاقتصادي. ففي البداية كان التحليل النقدي يفترض ان النقود لا تمارس أي تأثير على الإنتاج أو المتغيرات الكلية الحقيقية (الاستهلاك والإدخار والعمالة)، إلا من خلال التقلبات في المستوى العام للأسعار. فالنقود ليس لها سوى طبيعة محايدة ومضاعفة للأسعار. ونقطة الانطلاق في هذا التحليل هو قانون ساي السابق الإشارة اليه. فالمنتجات تتبادل بالمنتجات. والعرض الكلي يخلق الطلب الكلي. إذ أن عمليات الإنتاج سوف تولد بالضرورة عمليات التوزيع، التي تؤدي الى تواجد طلب كلي معادل له في القيمة. وبمعنى آخر فان الأفكار التقليدية في التحليل النقدي تحاول ان تشابه بين البيئة الطبيعية-والبيئة الاقتصادية. بين الفعل ورد الفعل. أو المساواة في الفعل ورد الفعل. فالإنتاج يجب أن يؤدي الى استهلاك مساو له. ما دام المنتجين وهم يقومون بعملية الانتاج يوزعون الأجور على العمال والفوائد على الرأسماليين ويحتفظون لأنفسهم بالأرباح. ومما لا شك فيه أن مجموع هذه الدخول تكون نفقات السلع أو أسعارها. ولكنها في نفس الوقت تكون القوة الشرائية الموزعة، التي تمكن أصحابها من الحصول على السلع. والخدمات. فالفعل هو الإنتاج ورد الفعل هو الإستهلاك المساوي له في القوة والمضاد له في الاتجاه. ومن ثم يتحقق التوازن الميكانيكي التلقائي: التوازن الكلي أو العام

---

(١) في كتابة هذا الفصل اعتمدنا على المراجع الآتية:

د. رفعت المحجوب: الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، القاهرة دار النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٩٧١.

L. Stoleru: L'equilibre et la croissance economique Dunod Paris 1969.

J. Lecaillon: Analyse marco économique. Cujas Paris 1970.

J. M. Keynes: Theorie générale de l'emploi, de l'intêret et de la monnaie Payot Paris 1941.

G. Ackley: Macro economic theory, Macmillan 1961.

A. Hansen: Monetary theory and fiscal policy, Mcgraw Hill.

P.G. Brunhild et R. H. Burton: Macro economic theory prentice Hall 1974.

P. Burrows and T. Hitiris: Macro economic theory, a mathematical approval introduction john willey 1974.

R. G D. Allen Macro economic theory – Macmillan 1968.

وغيرها من المراجع الواردة في المتن.

الذي يحدد الأسعار النسبية أي معدلات التبادل الحقيقية بين السلع، أما النشاط النقدي فيعبر عنه من خلال توازن نقدي بسيط، يتمثل في مجموعة القوانين والمعادلات الكمية التي تسمح بتحليل وترجمة التغيرات في قيمة النقود والأسعار وانعكاساتها على القيم النسبية.

غير أنه لكي يتحقق هذا التوازن التلقائي بين قوى العرض والطلب يشترط توافر أربعة فروض:

- أن يكون مصدر الانفاق الدخل الذي تحقق في نفس فترة الإنتاج.
- ان ينفق كافة الدخل المتحقق في نفس فترة الإنتاج.
- أن يباع كل الناتج المنتج في نفس هذه الفترة.
- أن يكون الناتج المباع في هذه الفترة قد حصل عليه من نفس الفترة.

فاذا توافرت الفروض الاربعة السابقة يمكن أن نتصور أن نفقات الانتاج هي بذاتها تمثل دخول عناصر الانتاج. وعندئذ يتحقق التوازن الحقيقي بين العرض والطلب. وتعقم النقود ويصبح دورها محايداً. وإذا انتفى أي تأثير للنقود أو النشاط النقدي على الدخل الحقيقي ومكوناته ومحدداته الرئيسية، فان الانتاج أو الدخل الحقيقي سوف يتحدد فقط بكمية وكفاءة عناصر الانتاج الحقيقية (العمل ورأس المال) من جهة، وبالمستوى التكنولوجي السائد في المجتمع من جهة أخرى. وبمعنى آخر يتوقف حجم الإنتاج والتشغيل على عناصر حقيقية وليس على عناصر نقدية(١).

وفي مرحلة تالية برز اتجاه ثان حاول أن يجمع بين تحليل الاسعار وتحليل الانفاق أو الدخل. وهو اتجاه مرتبط بالاتجاه الكلاسيكي من حيث انه يحافظ على الافكار الاساسية للعلاقة الكمية بين النقود والأسعار. ومع ذلك فهو يعترف بتأثير الدخل والإنفاق. فالتوازن الحقيقي الكلي يسبقه دائماً توازناً نقدياً. كما أن تأثير الانفاق الكلي على حجم الإنتاج وعلى حجم التشغيل لا يقل عن تأثير الاسعار. «إذ يجب الاعتراف» بأن الانفاق الكلي يمكن مع ذلك، ان

---

(١) ومن ثم فان حجم الانفاق النقدي أو الدخل النقدي لا معنى له ولا تأثير له بالنسبة للتوازن أو مستوى التشغيل، فحجم النقود يرتبط فقط بالأسعار وبنوع خاص من الأسعار: الاسعار المطلقة او النقدية.

يؤثر في الدخل الحقيقي وفي التشغيل تماماً كما يؤثر في الأسعار. فالانفاق الكلي عبارة عن المخرجات او التدفقات التي وزعت وتسلمتها عناصر الانتاج وأصبحت تمثل دخولا لهذه العناصر.» وبهذا يمكن تصور نظرية الدخل والاسعار طبقاً للمعادلة الآتية[1].

$$س = \frac{د}{ك}$$

حيث س تمثل المستوى العام للاسعار.

ك تمثل الناتج او الدخل الحقيقي.

د تمثل مستوى الدخل النقدي.

وعلى هذا فان حركات الاسعار يمكن ان نتوقعها فقط على أساس افتراض أن الطلب الكلي، ولسبب ما، قد يتجاوز العرض الكلي. وأي نظرية جديرة بهذا الوصف، يجب أن تكون قادرة - طبقاً لفيكسل - على توضيح وتفسير لماذا يزيد أو ينقص الطلب النقدي على السلع عن عرض السلع في فترة معينة».

يرى توك[2] أن ذلك يعود أساساً الى زيادة الانفاق الاستهلاكي. فأسعار السلع لا تتحدد بكمية النقود. على العكس فان كمية النقود هي نتيجة لتغيرات الأسعار. كما أن مستوى الدخل هو الذي يحدد الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية. فالقوة الشرائية للمستهلكين تتوقف على دخولهم النقدية، وبمعنى أدق على ذلك الجزء من الدخل المخصص للانفاق الاستهلاكي. فاذا كان الانفاق الاستهلاكي دالة للدخل، فزيادة الدخل تعني زيادة الانفاق الاستهلاكي. ونخلص من ذلك ان زيادة الطلب الاستهلاكي سوف يرفع من قيم بعض المتغيرات الكلية وبصفة خاصة التشغيل والاسعار. وهو ما تتميز به الدورة الإقتصادية في مراحل الصعود.

أما فيكسل فقد أحل الاستثمار محل الاستهلاك في التأثير على مستوى

---

(١) والتي يمكن ان تتحول الى الصيغة التي وضعها افتالون (وهو اقتصادي نقدي فرنسي):

د = س. ك

(٢) في كتابه:

An inquiry into the currency principle London 1844.

انظر تفسير ذلك في المرجع السابق الاشارة الى لـ:

A. Hanson, p87

الدخل وتقلباته . فالاستثمار هو المحدد الوحيد والأساسي للدخل . أي أن الدخل يتوقف على الاستثمار . غير ان الاستثمار ـ بدوره ـ يتحدد على أساس المقارنة بين سعر الفائدة النقدي (أي ثمن الاقراض من البنوك) وسعر الفائدة الحقيقي أو الطبيعي أي العائد من استثمار رأس المال. فتناقص سعر الفائدة النقدي بالنسبة لسعر الفائدة الطبيعي ، سوف يشجع المنتجين ويؤدي الى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الانتاج وحجم المعاملات. حيث أن انخفاض سعر الفائدة النقدية عن سعر الفائدة الطبيعية ، يعني انخفاض تكلفة رأس المال بالمقارنة بالعائد المتوقع من رأس المال.

ومن الواضح أن التوسع الاستثماري ـ نتيجة تجاوز سعر الفائدة الطبيعي لسعر الفائدة النقدي ـ يتضمن زيادة الطلب على عناصر الإنتاج ،وبالتالي زيادة الدخول الموزعة على تلك العناصر المشاركة في الإنتاج .أي زيادة الطلب الكلي. وزيادة حجم الطلب الكلي ،سوف يؤدي بدوره الى رفع الاسعار .وخاصة عندما يقترب الإقتصاد من مرحلة التشغيل الشامل لموارده الإنتاجية.

خلاصة القول فان انخفاض سعر الفائدة النقدي عن السعر العادي (أو الحقيقي) سوف يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات . والعكس فان تجاوز سعر الفائدة النقدي السعر العادي . سوف يؤدي الى انخفاض مستمر في أسعار السلع والخدمات .

أما أفتالون فقد عالج الموضوع عن طريق المقارنة بين الدخل الحقيقي والدخل النقدي. فعندما يزيد الدخل النقدي ويبقى الدخل الحقيقي ثابتاً ، فسوف يؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار ، كما أن العكس صحيح .

والواقع ان الافكار السابقة « بشقيها الكلاسيكي والنقدي » ، مهما حاولت أن تدخل تأثير الدخل والانفاق ، بصورة أو بأخرى على مستوى النشاط الإقتصادي الحقيقي وتقلباته ، فهي ليست سوى محاولات تعني بصفة رئيسية باثبات ان كمية النقود انما تتوقف على القرارات التي يتخذها حائزو النقود (أي الطالبين) . وان هذه القرارات انما تنشأ وتعالج من خلال الحاجات المتولدة عن النشاط الاقتصادي . وهذا ما يجعل النقود تحتفظ بصورتها الأصلية كمجرد غطاء أو ستار نقدي ،ليس لها لها أي تأثير حقيقي على الظواهر الإقتصادية.

الحقيقية. فالتحليل الكلاسيكي لم يستطع ان يقدم لنا تفسيراً متكاملاً لنظرية نمو الدخل القومي والتقلبات في هذا الدخل. أو مجرد تحليل سببي أو وظيفي بين الدخل القومي والنشاط النقدي. ذلك لأنه يفترض التوازن التلقائي بين العرض والطلب. ويفترض أيضاً أن هذا التوازن يتحقق دائماً في الظروف المثلى للنشاط الإقتصادي ،أي عند مرحلة التشغيل الشامل للموارد الانتاجية في كافة أسواق السلع والخدمات. وهذا يعني انتفاء أي تغيرات في الدخل يمكن أن تؤثر في التوازن. وانتفاء أي تغيرات في انفاق الدخل يمكن ان تؤدي الى تغيرات في الدخل. فالنشاط النقدي نشاط محايد، لا يستطيع أن يؤدي بالتوازن الى الاختلال. كما لا يستطيع ان يحول الاختلال الى توازن. وبالمثل فان أنصار الاتجاه الثاني ـ فيكسل وغيره ـ اقتصروا على تقديم تفسيرات جزئية لظواهر حركية وعمليات تراكمية للاسعار، يبدو من خلالها بين الحين والآخر تأثير العوامل اللصيقة بالدخل والانفاق، دون المقدرة على تقديم تصور كامل للتغيرات في الدخل الحقيقي أو الناتج القومي ،والعوامل المحددة لتلك التغيرات وعلاقاتها بالنشاط النقدي ،والدور الايجابي النشيط للنقود. وعلى أية حال فالاتجاهان ـ التقليدي والنقدي ـ ركزا التحليل على العلاقة بين النقود والأسعار باعتبارها المتغيرين الاستراتيجيين في العلاقات النقدية.

وبالرغم من طبيعة التحليل الكلاسيكي الحقيقية أو العينية، إلا أن الاتجاه السائد قبل أزمة ١٩٢٩ كان يعتبر الدورات والتقلبات الإقتصادية مجرد ظواهر نقدية. ولقد أرجع البعض التغيرات في النشاط الاقتصادي الى تغيرات كمية النقود، في حين أرجع البعض الآخر هذه التغيرات الى سياسة الائتمان أو عناصر المضاربة في السوق المالية. وعليه فان الاستقرار الذي تحقق في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان نتيجة لفاعلية السياسة النقدية في التحكم في السيولة ،وفي تثبيت الاجور والاسعار المطلقة. وقد غيرت أزمة ١٩٢٩ من هذه النظرة. وقللت من أهمية العناصر النقدية في إحداث النمو أو التقلبات الاقتصادية، أو تحصين الاختلال والاستقرار في النشاط الاقتصادي. فهذه الأزمة قد تجاوزت في أسبابها أو آثارها العوامل النقدية والحقيقية معاً. حيث أنها كانت مزيج من الظواهر النقدية والحقيقية: من

بطالة وإفلاس، وانخفاض في الانتاج ،وانخفاض في الاجور والارباح،ونقص في حجم السيولة النقدية وشبه النقدية. كما أن العلاج تمثل أيضاً في وصفات نقدية حقيقية تتضمن تدخل حكومي ،وانفاق اجتماعي، وتشجيع البنوك التجارية على منح القروض وخلق الائتمان، وزيادة الأجور النقدية، وتحقيق ضمانات ضد البطالة، وتخفيض الضرائب، وإثارة الاستهلاك. وهذه الاجراءات النقدية الحقيقية من شأنها ان تعيد النشاط الاقتصادي الى مساره الطبيعي أي النمو المتوازن والاستقرار. على أية حال قد تولدت من أزمة ١٩٢٩ نظرة جديدة تعتبر العوامل الحقيقية مفتاح للتقلبات الاقتصادية.

والواقع انه ليس هناك في الفكر الاقتصادي المعاصر ما أثر في تطور النظام الرأسمالي ونظرته الى العلاقات النقدية الحقيقية (بعد التحليل الماركسي بالطبع) ،مثلما ما أثرت النظرية الكينزية. وقد شمل تأثيرها النطاق النظري ونطاق الممارسة والفعل على السواء[١] ولقد قدم كينز في هذه الاطار نظرية كاملة حديثة للتوازن الاقتصادي الكلي. طورها من بعده أنصار النظرية الكينزية لتصبح نظرية لتفسير النمو الاقتصادي. ولا يهمنا في مجالنا هذا إلا ذلك الجانب المتعلق منها بعلاقة النشاط النقدي ،بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. وفي هذا النطاق تختلف النظرية الكينزية عما سبقها من عدة نواحي أهمها:

أولا ـ أن النظرية لم تقتصر على تقديم تفسيرات جزئية لتحركات صعودية او هبوطية في الأسعار، بطريقة انفرادية ومنفصلة عن أسبابها والظروف المحيطة بها ونتائجها. بل قدمت لنا تفسيراً كلياً وعاماً يفسر التغيرات في الدخل الحقيقي. والعوامل المحددة لهذه التغيرات ،وعلاقاتها بالنشاط النقدي ،وأثرها على مستويات الأسعار.

ثانياً ـ هذه النظريات انتقلت بنا من ميكانيزم الاسعار، الى ميكانيزم الدخل والانفاق. فهي لا تبحث في العلاقة بين النقود والدخل من خلال الاسعار، وانما في العلاقة بين الانفاق وبين التغيرات في الدخل الحقيقي والتشغيل. فالأسعار إنما تحلل من خلال التغيرات في الدخل. وهذه الأخيرة هي

(١) A. Cotta: Théorie générale du capital, de la croissance et des fluctuations, Dunod Paris 1967 p. I.

التي يمكن ان تحدد مستوى الأسعار .بحسب ظروف النشاط الاقتصادي الحقيقي والنقدي. ولذلك فقد وضعت شروطاً ،وتصورت ظروفاً مخالفة تماماً لما تصوره التحليل الكلاسيكي والنظرية الكمية.

ثالثاً - اعترفت النظرية الكينزية بالدور النشيط والايجابي للنقود في الاقتصاد. فالنقود ليست مجرد أداة للمبادلة أو مخزناً للقيمة. فهي نشيطة وتعمل على مستوى النشاط الاقتصادي كعنصر محرك ،وكعنصر شبه مثبت في نفس الوقت. فهي كعنصر محرك يمكن ان تغير من سعر الفائدة ، فتؤثر في الاستثمار او الاستهلاك ،وتغير من مستوى الدخل الحقيقي. وهي كعنصر مثبت يمكن ان تطلب لذاتها (السيولة) ، فتتجمد في أرصدة الاشخاص الاقتصادية وتعقم عن الاستخدام الإستهلاكي. وتعتبر جزءاً من الأموال غير الموزعة .أي تتمثل في ذلك النوع من الادخار الذي لا يستخدم في الاستثمار. وبذلك اعترف كينز بتأثير النقود على التوازن الكلي ،وعلى محددات الدخل ،سواء كان في مرحلة التشغيل الشامل أو مرحلة التشغيل الجزئي. فالطريقة الكينزية تمثل تحولا أساسياً في طريقة بحث المشاكل النقدية وعلاقاتها بالنشاط الحقيقي. فطريقة الدخل والانفاق - مهما حاول البعض من تصويرها من خلال المتغيرات الحقيقية - ليست في الواقع سوى دراسة لسلوك النقود والأشخاص الاقتصادية حائزة أو خالقة النقود بالنسبة لمستوى الانتاج والتشغيل.

رابعاً - عارض كينز قانون ساي والقائل بأن العرض هو الذي يخلق الطلب عليه. وانتهى الى نتيجة عكسية تماماً بمقتضاها : الطلب هو الذي يخلق العرض. وهذا يعني في الواقع ان الطلب الكلي أو الانفاق الكلي هو الذي يميل بالانتاج والتشغيل الى الزيادة او النقصان بحسب طبيعة تغيره. وعلى ذلك اذا أردنا ان نتبين تأثير النقود على الانتاج والتشغيل، فانه يجب ان نتبين هذا التأثير أولا على الطلب الكلي أو الانفاق الكلي.

ولنبدأ بتحديد ما المقصود بالطلب الكلي أو الانفاق الكلي، ثم ننتقل بعد ذلك الى بيان تأثير النقود على هذا المتغير الاستراتيجي الكينزي المسبب للتغيرات في الانتاج والتشغيل.

ان الطلب الكلي أو الانفاق الكلي هو وليد الجهاز الانتاجي للاقتصاد القومي. فالجهاز الانتاجي للاقتصاد يتكون من الموارد الانتاجية الطبيعية ومن القوى العاملة ومن المنظمين. وهذه العناصر تتألف فيما بينها ،وتقوم بالإنتاج ،والذي من نتيجته تدفق كميات من السلع والخدمات في فترة معينة. وهذه السلع والخدمات تكون في مجموعها الناتج القومي. واذا كانت العمليات الإنتاجية تؤدي الى تدفقات من السلع والخدمات في فترة معينة، فهي تولد أيضاً الاجور والفوائد والارباح التي تمثل نفقات الإنتاج، وفي نفس الوقت دخول عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية. هذه الدخول توزع على كافة أعضاء الجماعة القومية، وتستخدم بواسطة حائزيها في الحصول على السلع والخدمات وعلى عديد من الاستعمالات الأخرى.

فالانفاق الكلي في الاقتصاد القومي متغير تجميعي يعبر عن الطلب الكلي ويتمثل في الاستخدامات التي تقوم بها الأشخاص الاقتصادية للموارد النقدية التي حصلوا عليها من خلال مساهمتهم الانفرادية أو الجماعية في النشاط الإنتاجي. وبذلك فان الانفاق الكلي يمكن تجزئته وظيفياً بحسب أوجه الاستعمال الى ثلاثة نوعيات رئيسية:

- الانفاق الاستهلاكي الخاص أي الذي يخصص لشراء السلع الاستهلاكية التي تحقق الاشباع المباشر والنهائي للحاجات. ويكون هذا النوع من الانفاق قطاع الاستهلاك الخاص ونرمز له بـ «س».

- الانفاق الحكومي أي المخصص للانفاق على الخدمات العامة والمرافق والمشروعات الاستثمارية الحكومية، ويكون هذا النوع من الانفاق قطاع الانفاق الحكومي ونرمز له بـ «ح».

- الانفاق الاستثماري ويمثل الجزء المخصص لشراء السلع الاستثمارية مثل المصانع والآلات والاستثمارات المخصصة لصيانة الآلات والاجهزة ومقابل الاستهلاكات لرؤوس الأموال وغيرها ونرمز اليه بـ «ث».

وعلى هذا فان الانفاق الكلي (ن ق) أي تيار الدخل المتولد من الإنتاج يعادل:

ن‌ق = س + ح + ث

ومن الواضح انه إذا اعترفنا بأن الاقتصاد الحديث هو اقتصاد متطور ومتغير، بمعنى أن الانتاج والدخول والتشغيل تخضع لمستويات متغيرة. كما ان الانفاق لا يبقى ثابتاً، فاننا نستطيع ان نستخلص من التحليل الكينزي نتيجة أساسية تتمثل في أنه وان كان الانفاق الكلي ومكوناته تمثل العنصر المحدد لتكوين الدخل القومي ،وفي تغيره ،وفي التأثير على النشاط الإقتصادي ومستوى التشغيل بصفة عامة، فانه يجب الاعتراف أيضاً بأن النقود يمكن أن تمارس تأثيراً على الانفاق الكلي أو أحد مكوناته، وينتقل تأثيرها بالتالي على مستوى الدخل القومي. أي أن الانفاق الكلي يخضع ـ بجانب التأثيرات الحقيقية الناشئة عن ميكانيزم العلاقات الانتاجية الحقيقية ـ لتأثيرات هامة واردة هذه المرة من تدخل العلاقات النقدية في النشاط الاقتصادي.

هذه النتيجة يمكن إدراكها من خلال تحليل العمليات المتتالية للنموذج الكينزي وتحديد مراحل تدخل النشاط النقدي في هذه العمليات. فالنموذج يعترف بأثر الانفاق الكلي للجماعة على حجم الانتاج والتشغيل. أي أن زيادة حجم الانفاق الذي تقوم به الأشخاص الاقتصادية سواء كان ذلك في صورة انفاق استهلاكي خاص أو في صورة انفاق حكومي أو في صورة انفاق استهلاكي سوف تؤدي الى زيادة حجم التشغيل والإنتاج، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الحجم الطبيعي للسلع والخدمات أي الناتج القومي.

فالاستثمار الخاص أو الانفاق الحكومي مثلا يتحدد استقلالا عن مستوى الدخل، ومع ذلك، فان زيادة مثل هذا النوع من الانفاق يؤدي الى زيادة الانتاج والتشغيل، وهذا يعني في حقيقته زيادة الدخول الموزعة والمتاحة للأفراد ومن ثم زيادة الانفاق او الطلب الاستهلاكي... وهكذا. فالمنتجون يقررون خطتهم بناء على توقعاتهم الخاصة بانفاق زبائنهم. والدخول والعائدات المتحققة لهم سوف تغطي نفقات الانتاج، وفي نفس الوقت تكون الدخول الموزعة مصدر الانفاق الجديد. وهكذا فزيادة الطلب الكلي يلاحقها دائماً زيادة في الدخل او الناتج الكلي. ومن ثم فإذا كانت الزيادة في الناتج من السلع والخدمات وسرعة هذه الزيادة سوف تلحق وتوازي زيادة وسرعة الدخول

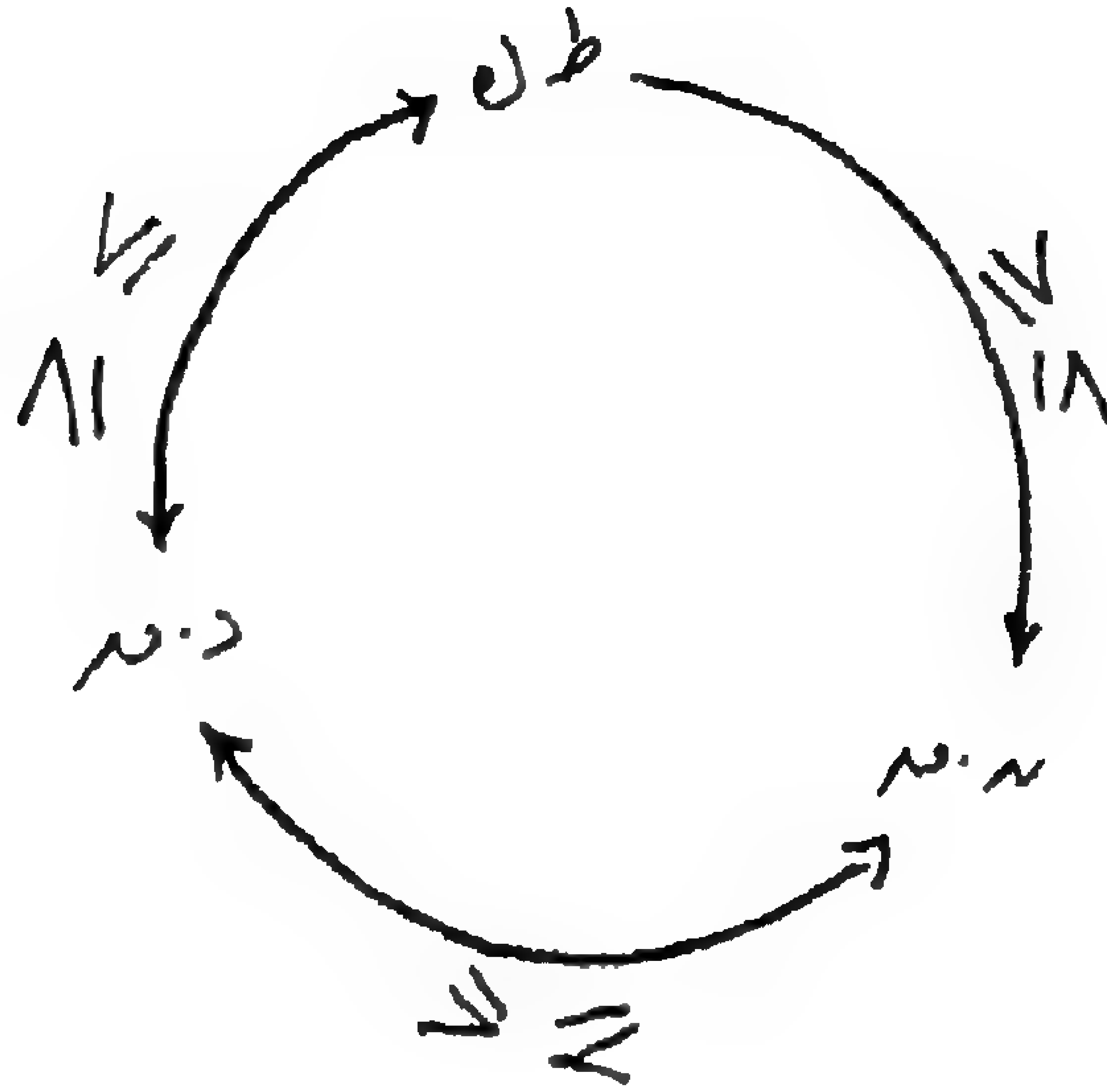
النقدية، فمن المحتمل ألا تزيد الأسعار. ولكن إذا استمر الطلب الكلي في الزيادة الى الحد الذي لا يستطيع فيه الناتج متابعته في هذه الزيادة لسبب ما (نقص في العمالة، استهلاك رؤوس الاموال، التشغيل الشامل) فعندئذ من المتوقع ان ترتفع الأسعار.

ويمكن ان نلاحظ إمكانية التدخل النقدي من خلال مراحل الانفاق السابقة. أولا: من حيث ان جزءاً من الانفاق الذي استخدم خلال فترة الإنتاج، قد استخدمت فيه دخولا متحققة في فترات سابقة، كانت تسكن قيم مدخرة أو مكتنزة تحت أشكال نقدية أو مالية أو حقيقية (عقارات أو ذهب).

ثانياً: من حيث ان جزءاً من الانفاق الذي استخدم خلال فترة الإنتاج، قد استخدمت فيه دخولا نقدية بحتة لا علاقة لها بالإنتاج (الاصدار الجديد).

ففي جميع الحالات السابقة يتحقق الاختلال في العلاقات بين التيارات النقدية والتيارات الحقيقية، نتيجة الحركة المستمرة في تولد الدخول والإنتاج والانفاق، والفروق الزمنية المرتبطة بتلك الحقائق من خلال المسار الدائري لتيارات الدخول. كما هي واردة في الشكل (٣٨) حيث نتعرض للمتغيرات الثلاث الأساسية: الطلب الكلي (ط ك) وتتمثل في مجموع الانفاق على كافة السلع والخدمات (الاستهلاكية والاستثمارية) يقابله الدخل القومي (د ق)، أي مجموع الدخول المتولدة لعناصر الانتاج نتيجة مشاركتها في العمليات الإنتاجية، ثم بعد ذلك يأتي الناتج القومي (ن ق) أي مجموعة السلع والخدمات المنتجة في نفس الفترة. وفي البداية نفترض التساوي بين الكميات الكلية الثلاث السابقة، ولكننا نفترض أيضاً تواجد مراحل وتواجد فروق زمنية بين كل مرحلة، بين مرحلة الانفاق ومرحلة الانتاج مثلا. ومن خلال تلك المراحل والفجوات الزمنية يمكن تصور علاقات اللامساواة بين تلك المتغيرات بسبب تدخل العوامل النقدية، أو بسبب عدم التوافق بين التيارات النقدية والتيارات الحقيقية

علينا إذن ان نبحث عن أشكال التدخل النقدي في الانفاق او الطلب الكلي. وهذا يستدعي منا بداءة تحليل مكونات ومحددات هذا الانفاق، أي



شكل (٣٨)

الاستهلاك والادخار والاستثمار والتوظف من خلال عدة نماذج وصفية تحليلية. ثم بيان كيفية وطبيعة تدخل النشاط النقدي بالنسبة لكل متغير منها، بهدف استخلاص الآثار أو النتائج على التغيرات في الدخل القومي.

ان أهمية هذا الموضوع تتضح بصفة خاصة من خلال بيان الأنشطة التي تستغل فيها النقود للمساهمة في تكوين رأس المال لفترة أو فترات زمنية معينة. هذا التكوين لا يعتمد فقط على النشاط الاقتصادي الحقيقي، بل أيضاً على النشاط النقدي الفعال والذي يجد فيه النشاط الحقيقي الانتاجي عنصر إثارة ومحركاً لأجل النمو. وخاصة عندما نريد ان نحقق نمواً متوازياً، بين التيارات الحقيقية أولا، ثم بين الأخيرة والتيارات النقدية ثانياً، ومن ثم نرفع من درجة استخدام الموارد الانتاجية في الاقتصاد القومي ثالثاً.

ولكن قبل ان نتعرض للعلاقات بين الأنشطة النقدية والمتغيرات الكلية

الاستراتيجية (الاستهلاك ـ الاستثمار التوظف)، يجب علينا أن نحدد بعض المفاهيم الأساسية، حيث ان هذا التحديد سوف يساعدنا على تفهم الكثير من المصطلحات الفنية التي سترد عند تحليل النماذج المختارة.

٢ ـ المفاهيم والمصطلحات الأساسية

أ ـ دالة الانتاج الكلية ودالة التوزيع(١)

تماماً كما حدث بالنسبة لعملية الانتاج في نطاق الوحدات الجزئية، فاننا نستطيع ان نكون بالنسبة للاقتصاد القومي ككل، علاقة إنتاج كلية بين مجموع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي في فترة معينة، وبين عناصر الانتاج التي تفاعلت وساهمت معاً، بناء على تكنولوجيا معينة في خلق هذه المنتجات. ونحن نرمز لهذه الدالة الكلية كما يلي:

ج = ف (س١، س٢ .... سن).

حيث تمثل ج الحجم الطبيعي للسلع والخدمات (أي مقومة بأسعار ثابتة)، س١، س١، ... سن عناصر الإنتاج (كميات حقيقية)، ف العلاقة الدالية بين الانتاج وعناصره.

وعندما ننظر الى هذه الدالة في طرفها الأيمن (ج) أي الانتاج أو كمية السلع والخدمات الناشئة عن تفاعل عناصر الانتاج، فاننا بذلك نتعرض للناتج القومي، والذي يوضح لنا مدى النمو والزيادة الكمية في السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي. غير انه عندما نتعرض لهذه الدالة في طرفها الأيسر (س١،، س٢،.... سن)، أي من وجهة نظر عناصر الانتاج، فاننا نستطيع ان نشتق من هذه الدالة دالة للتوزيع، تبين لنا مدى مساهمة كل عنصر من عناصر الانتاج في النشاط الاقتصادي، والدخول التي تحصل عليها هذه العناصر كنتيجة لهذه المساهمة. وبذلك نتعرض لما يسمى بالدخل القومي. وكما نلاحظ فان أطراف العلاقة متساوية. أي أن هناك علاقة تساوي

---

(١) انظر مقالنا عن السياسة النقدية والرفاهية الاقتصادية وسلوك الجماعات الديناميكية. مجلة الحقوق (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦).

بين قيمة حجم المنتجات والسلع، وبين المصروف على انتاج هذه السلع من عناصر الانتاج. فدراسة النشاط الاقتصادي الكلي من وجهة نظر الانتاج القومي أو دراسة هذا النشاط من وجهة نظر التوزيع، فالأمر في الحالتين يستوي. وعلى هذا فمن كل دالة للانتاج يمكن ان نشتق دالة للتوزيع أو الوجه الثاني للعلاقة.

فلو افترضنا دالة تجميعية للاقتصاد القومي تتكون من متغيرين أساسيين «ل» العمل «ك» رأس المال. أي أن:

ج = ف (ل، ك) (١)

فان لهذه الدالة الانتاجية دالة توزيعية تتمثل فيما يلي:

ج١ = د (و، ب) (٢)

حيث «و» تمثل حجم الاجور او عوائد عنصر العمل: «ب» الأرباح أو عوائد عنصر رأس المال ونستطيع ان نثبت علاقة الاشتقاق بينهما كالآتي

حيث الرموز الآتية:

«ج» = الناتج القومي او الدخل الحقيقي.
«ل» = عنصر العمل.
«ك» = عنصر رأس المال.
«و» = حجم الأجور.
«ب» = حجم الأرباح.
«د» = معدل الاجور (مقياس).
«هـ» = معدل الأرباح. (مقياس)

«و» = د ل (٣)

«ب» = هـ ك (٤)

$\frac{\delta \text{ ج}}{\delta \text{ ل}}$ = الانتاجية الحدية لعنصر العمل (٥)

$\frac{\delta \text{ ج}}{\delta \text{ ك}}$ = الانتاجية الحدية لعنصر رأس المال (٦)

وحيث أنه طبقاً لنظرية الانتاجية الحدية وبافتراض توافر شروط المنافسة الكاملة، نعرف ان عائد العنصر الانتاجي يعادل إنتاجيته الحدية اذن:

$$\frac{\delta ج}{\delta ل} = د \qquad (٧)$$

$$\frac{\delta ج}{\delta ك} = هـ \qquad (٨)$$

أي أن:

$$و = \frac{\delta ج}{\delta ل} ل \quad \text{طبقاً لمعادلة (٣)} \qquad (٩)$$

طبقاً لمعادلة (٤) (١٠)

$$ب = \frac{\delta ج}{\delta ك} ك$$

$$ج = ف\left(\frac{\delta ج}{\delta ل} ل ،\ \frac{\delta ج}{\delta ك} ك\right) \qquad (١١)$$

أو

$$ج = د\ (و، ب) \qquad (١٢)$$

ويمكن ان نعمق هذا الاثبات عن طريق استخدام شكل صريح لدالة الانتاج حيث يمكن استخدام دالة كوب ـ دوجلاس لقياس العلاقة بين الناتج القومي لعناصر الانتاج. فنفترض أن:

$$ج = أ ل^{ق} ك^{ن} \qquad (١٣)$$

حيث نحتفظ بالمسميات السابقة للمتغيرات، ما عدا أ ، ق ، ن ثوابت وحيث «ق»، «ن» أسس (مقاييس) تمثل مرونات الانتاج بالنسبة لكل من العمل ورأس المال على التوالي. ونحن نفترض أيضاً أن (ق + ن) = ١ أي أن: ن = (١ - ق) وهذا يعني ان الدالة متجانسة بدرجة (ق + ن).

يقابل هذه الدالة الانتاجية، دالة التوزيع في الصورة التالية:

$$\text{ج}_1 = \text{و} + \text{ب} \qquad (14)$$

وحيث أن:

$$\text{الانتاجية الحدية للعمل} = \frac{\delta\,\text{ج}}{\delta\,\text{ل}} = \text{أ}\,\text{ق}\,\text{ل}^{\text{ق} - 1}\,\text{ك}^{\text{ن}} \qquad (15)$$

$$\text{الانتاجية الحدية لرأس المال} = \frac{\delta\,\text{ج}}{\delta\,\text{ك}} = \text{أ}\,\text{ن}\,\text{ل}^{\text{ق}}\,\text{ك}^{\text{ن} - 1} \qquad (16)$$

وبضرب كل من المعادلة الأولى والمعادلة الثانية في : $\frac{\text{ج}}{\text{ج}}$ تصبح[1] :

$$\frac{\delta\,\text{ج}}{\delta\,\text{ل}} = \text{ق}\,\frac{\text{أ}\,\text{ل}^{\text{ق}}\,\text{ك}^{\text{ن}}}{\text{ل}} = \text{ق}\,\frac{\text{ج}}{\text{ل}} \qquad (17)$$

$$\frac{\delta\,\text{ج}}{\delta\,\text{ل}} = \text{ن}\,\frac{\text{أ}\,\text{ل}^{\text{ق}}\,\text{ك}^{\text{ن}}}{\text{ك}} = \text{ن}\,\frac{\text{ج}}{\text{ك}} \qquad (18)$$

وبما أن:

$$\frac{\delta\,\text{ج}}{\delta\,\text{ل}} = \text{ق}\,\frac{\text{ج}}{\text{ل}} = \text{د} \qquad (19)$$

$$\frac{\partial ج}{\partial ك} = ن\,\frac{ج}{ك} = هـ \qquad (٢٠)$$

وحيث أن:

$$و = د\ ل \qquad (٢١)$$

$$= \frac{\partial ج}{\partial ل}\,ل = ق\,\frac{ج}{ل}\,ل = ق\ ج$$

$$ب = هـ\ ك$$

$$= \frac{\partial ج}{\partial ك}\,ك = ن\,\frac{ج}{ك}\,ك = ن\ ج \qquad (٢٢)$$

وحيث أنه طبقاً للمعادلين (٣)، (١٤):

$$و = د\ ل$$

والمعادلتين (٤)، (١٤)

$$ن = هـ\ ك$$

∴ « و » تعادل طبقاً للمعادلة (١٩):

$$و = \frac{\partial ج}{\partial ل}\,ل = ق\,\frac{ج}{ل}$$

وأيضاً ب تعادل طبقاً للمعادلة (٢٠)

$$ب \quad \frac{\partial ج}{\partial ك}\,ك = ن\,\frac{ج}{ك}$$

وطبقاً لنظرية ايلر في الدوال المتجانسة:

$$ج = \frac{\partial ج}{\partial ل}\,ل + \frac{\partial ج}{\partial ك}\,ك$$

ولما كانت $\frac{\partial ج}{\partial ل}\,ل = و$، $\frac{\partial ج}{\partial ك}\,ك = ب$

ج = و + ب

ج١ = و + ب

أي أن ج = ج١ وهو المطلوب اثباته.

فدالة التوزيع ما هي في الواقع سوى دالة الانتاج ويمكن استخراج مقياسين اساسيين وهما:

$$د = \frac{و}{ج}$$

$$هـ = \frac{ب}{ج}$$

حيث الأول يعبر عن نصيب الاجور في الدخل الكلي، والثاني نصيب الارباح في الدخل الكلي. ومن ثم يمكن دراسة النشاط الاقتصادي سواء في علاقته بالنشاط النقدي في عبارات الناتج القومي أو في عبارات الدخل القومي.

ب ـ الناتج القومي

الناتج القومي الاجمالي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة (سنة) مقومة بأسعار السوق. وهذا التعريف بالرغم من بساطته واجماليته يحتاج الوصول اليه عدة مراحل متتالية، تتخللها ملاحظات أساسية تتمثل فيما يلي:

أولا: نبدأ بفكرة الناتج الاجمالي. حيث نفترض ان النشاط الاقتصادي الرئيسي في الاقتصاد القومي، يقوم به الجهاز الانتاجي، والذي يتمثل في قوى الانتاج من العمل ورأس المال والتكنولوجيا والمواد الاولية، وعلاقات الانتاج التي تنشأ بين قوى الانتاج بمناسبة اشتراكهم بصورة جماعية في عمليات التحويل الطبيعية للموارد من صورتها البدائية الى سلع قابلة للاشباع المباشر (السلع الاستهلاكية)، او يمكن استخدامها في اعادة الانتاج وتوليد سلع أخرى (السلع الرأسمالية) فالجهاز الانتاجي هو الذي يخلق السلع والخدمات التي تشبع الاحتياجات الفردية والجماعية. والسلعة هي منتج ذو كيان مادي. في حين ان الخدمة هي منتج ذو طابع معنوي. وحيث ان السلع والخدمات غير متماثلة في

أوزانها الطبيعية واحجامها، لذا فنحن نلجأ في تقديرها لاسعار السوق ،بهدف توحيدها واستخدام النقود لتجميعها في وحدات متماثلة.

ثانياً: والمشكلة التالية التي تواجهنا في حساب الناتج الداخلي الاجمالي وبالتالي الناتج القومي الإجمالي، تتعلق بخاصية التكرار. فالإنتاج عملية مستمرة ومتجددة ومتشابكة في نفس الوقت. أي أن الجهاز الإنتاجي ينقسم الى عدة أنشطة كل منها يعطي للآخر ويأخذ منه، ولا تظهر النتيجة إلا في النواتج والسلع النهائية. وقد يؤدي هذا الى تكرار القيمة عند حسابها في النشاط الاقتصادي، حيث أن بعض عناصر الانتاج تعتبر سلعاً نهائية والبعض الآخر يعتبر سلعاً وسيطة بالنسبة لبعض الأنشطة والقطاعات الأخرى. لذا يجب استبعاد قيم هذه السلع الوسيطة باعتبار انها دخلت في حساب القيم النهائية. وعلى أية حال فاننا أمام طريقتين لحساب الناتج الداخلي الإجمالي:

- أما ان تحدد السلع والخدمات التي تدخل في حساب الناتج الداخلي الإجمالي بتلك السلع والخدمات النهائية التي تخصص للاستهلاك المباشر أو تخصص للاستثمار الجديد أي السلع الرأسمالية.

- وأما نقدر الناتج القومي الإجمالي عن طريق القيم المضافة. والقيمة المضافة[1] هي بعد تجميعي يعني انه بالنسبة لكل نشاط إنتاجي تخصم من قيمة السلع المنتجة بواسطة هذا النشاط قيمة المستلزمات والمواد التي قدمت اليه من الأنشطة الاخرى. أي لا تحسب سوى القيمة التي أضافها هذا النشاط أو القطاع على السلع والخدمات التي تلقاها مسبقاً لإنتاج سلعته.

أي أن:

القيمة المضافة = قيمة السلعة او الخدمة - قيمة المستلزمات والمواد التي استخدمت لإنتاج السلعة أو الخدمة.

وبذلك يكون:

الناتج الداخلي الاجمالي = $\sum$ القيم المضافة لكافة السلع والخدمات المنتجة من القطاعات الاقتصادية المكونة للجهاز الانتاجي

(١) Value add. – Valeur ajouté.

ثالثاً: والسلع الرأسمالية تشكل أيضاً مشكلة خاصة عند حساب الناتج الداخلي الإجمالي، نظراً لأنها وان كانت لا تندمج بصورة طبيعية وكاملة في الناتج القومي (كما يحدث مثلا بالنسبة للمواد الاولية حيث تندمج في الناتج الجديد وتصبح جزءاً منه) الا أنها تقدم خدماتها وتندمج في هذا الناتج بصورة غير مباشرة متمثلة في الاستهلاكات الدائمة لهذه السلع والآلات مثلا.

وعلى هذا فنحن نحسب في قيم السلع النهائية هذا الجزء المقابل لاستهلاكات السلع الرأسمالية او خدمات رأس المال.

رابعاً: المشكلة الرابعة تتمثل في أننا نقصر ما يدخل في نطاق الناتج الداخلي الإجمالي على السلع والخدمات التي تنتمي الى الجهاز الانتاجي. ولكننا لا نأخذ في الاعتبار نشاط وخدمات بعض الأجهزة الادارية مثل التعليم والصحة وخدمات الجهاز المصرفي. فهذه الخدمات لا تعتبر أنشطة انتاجية. ومع ذلك فهي تمثل نشاطاً اقتصادياً قومياً. ومن جهة أخرى فان الناتج الداخلي الاجمالي لا يأخذ في الاعتبار النشاط الخارجي للاقتصاد. أي التحويلات من الداخل الى الخارج أو العكس. والتي تكون نتيجة علاقات التجارة الخارجية وحركات رؤوس الأموال. فالإقتصاد المعاصر هو إقتصاد مفتوح وليس اقتصاداً مغلقاً.

خامساً: وعلى هذا الأساس فان التحول من فكرة الناتج الداخلي الاجمالي الى الناتج القومي الاجمالي، يمكن أن يجنبنا المشاكل السابقة. حيث أن الناتج القومي الاجمالي يدخل في نطاقه، الناتج الداخلي الاجمالي (نتيجة النشاط الانتاجي الداخلي)، والخدمات الانتاجية الخاصة (خدمات التعليم والصحة وغيرها)، والنشاط الخارجي للاقتصاد (أي الفرق بين ما هو مستحق للاقتصاد في مواجهة الخارج)، وعلى هذا يمكن أن نتصور الناتج القومي الاجمالي من وجهة النظر الانتاجية كالآتي:

أ. د. ج = مجموع السلع المنتجة من قبل الجهاز الانتاجي الداخلي.

أ. م. ج = أ. د. ج + الخدمات الخاصة.

أ. ق. ج = أ. م. ج + ناتج العمليات الخارجية.

حيث:
أ. د. ج = الناتج الداخلي الاجمالي.
أ. م. ج = الناتج المحلي الاجمالي.
أ. ق. ج = الناتج القومي الاجمالي.

سادساً: الناتج القومي الاجمالي يمثل المستوى العام للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد القومي. ومع ذلك فهو رقم اجمالي أي كمية اجمالية يمكن أن تشتق منها كمية صافية أي الناتج القومي الصافي. حيث أن جزءاً كبيراً من النشاط الانتاجي ليس في حقيقته نشاطاً خلاقاً، أو يضيف شيئاً جديداً. وانما هو مخصص اما لأغراض الاستثمار والاستبدال أي احلال الآلات والأدوات الفنية الحديثة محل الآلات والأدوات المستهلكة، أي التي انتهى عمرها الوظيفي أو الفني، وأما لاغراض الاستثمار عن طريق المحافظة والصيانة، أي الانفاق المخصص لتحسين الخدمة وصيانة الآلات والاستبدال الجزئي للآلات المستهلكة. ولما كنا نقصد بالناتج القومي الاضافة التي يمكن ان نضيفها الى ثروة الجماعة القومية، فانه يجب اذن ان نحذف من الناتج القومي الاجمالي الجزء من الانتاج المخصص للمحافظة على الوضع القائم (أي مستوى رأس المال القومي) والذي يطلق عليه الاستثمار الاستبدالي، أي أن:

أ. ق. ص = أ. ق. ح - ل.
حيث: أ. ق. ص = الناتج القومي الصافي.
ل = مقابل عمليات الاستبدال نتيجة الاستهلاك.

جـ - الدخل القومي

وتحت هذا المصطلح نحن نحلل الشق الانتاجي من خلال طابعه التوزيعي. فنتيجة النشاط الانتاجي تقاس وتقدر من وجهة نظر عناصر الانتاج والدخول التي حصلت عليها هذه العناصر نتيجة مشاركتها في العملية الانتاجية القومية. فالدخل القومي يتمثل بصفة عامة في مجموع دخول عناصر الانتاج، كالأجور بالنسبة لعنصر العمل، والفائدة بالنسبة لرأس المال، والريع بالنسبة للأرض، والارباح كعائد لخدمات المنتج او المشروع. وحيث ان الدخل

القومي يمثل دخول عناصر الانتاج فهو يسير في خط مواز مع الانتاج، فمقابل نفقة العمل هناك الأجور، ومقابل نفقة الآلات هناك الفوائد... وهكذا. ومع ذلك فان هذا الرقم يحدد لنا مستوى المعيشة بالنسبة للسكان وخاصة عندما يرتبط مع الحجم الكلي للسكان.

وهناك بعض المشاكل التي تواجهنا أيضاً عند تقدير وقياس هذا الرقم. فاذا كنا قد قدرنا الناتج القومي على أساس أسعار السوق، فعندما نتعرض لعوائد مختلف العناصر الانتاجية التي شاركت في الانتاج لا يسعنا إلا أن نقدرها على أساس نفقة الانتاج. وبذلك نتجنب الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع ،او الإعانات التي تمنح لبعض السلع وتمنحها قيمة غير حقيقية لا تتناسب مع المصروف على انتاجها أي مع الدخول الموزعة. أي أن:

د. ق. ج = دخول عنصر العمـــــــل + دخول عنصر رأس المال + الضرائب غير المباشرة الصافية.

وهذه الصيغة يمكن اختصارها الى ما يلي:

د. ق. ج = عوائد العمل + عوائد الملكية + الضرائب غير المباشرة الصافية. وعلى أساس أن عوائد الملكية تشمل الفوائد والارباح معاً، كما ان الضرائب غير المباشرة الصافية تعني الفرق بين الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات ،والاعانات الممنوحة لهذه السلع والخدمات، وعلى ذلك يكون:

د. ق = د. ق. ج - ض.

حيث: دق. تمثل الدخل القومي او الدخل القومي الصافي، ض تمثل الضرائب غير المباشرة الصافية. والواقع ان الصيغة السابقة يمكن ربطها بتحليل الناتج القومي الاجمالي، حيث نستطيع ان نقدر الدخل القومي الصافي على أساس:

د. ق = أ. ق. ج - ل - ض.

د ـ العلاقة بين الناتج القومي والدخل القومي من خلال مصدر الاستخدام (الاستهلاك ـ الاستثمار ـ الادخار).

طبقاً للصيغة السابقة فان الدخل القومي (الصافي) يعادل الناتج القومي الاجمالي مطروحاً منه مقابل الاستبدال للاستهلاكات (ل) مطروحاً منه أيضاً الضرائب غير المباشرة الصافية.

ولكن إذا حاولنا ان ندرس العلاقة بينهما من خلال الصيرورة أو مآل الانتاج.أو بمعنى آخر الى أين يذهب الانتاج. فسوف تأخذ العلاقة شكلا آخر يتحقق فيه التوازن بين المصادر والاستخدامات. ونعود بالذاكرة الى الصفحات السابقة عندما حذفنا من مجموعة السلع والخدمات التي تكون الناتج الداخلي الاجمالي، وبالتالي الناتج القومي الاجمالي : السلع الوسيطة التي استخدمت أو استهلكت أثناء الانتاج. وبذلك اقتصر الانتاج المقدر في الناتج القومي الاجمالي على السلع النهائية. وهذه السلعة تنقسم في الواقع الى قسمين رئيسيين بحسب الاستخدام.

ـ سلع تخصص للاستهلاك الحالي النهائي وتحقق الاشباع المباشر وتكون القطاع الاستهلاكي.

ـ وسلع أخرى لا تذهب الى الاستهلاك النهائي، وانما تخصص أو يحتفظ بها لعملية اعادة الانتاج أو الاستهلاك المستقبل وتكون هذه السلع القطاع الاستثماري.

وهكذا نجد ان الناتج القومي الاجمالي قد حقق نوعاً من التوازن بين مصادر التجميع ومصادر الاستخدام. وقسم الموارد المتاحة للاقتصاد بين الاستهلاك والاستثمار:

ماذا نقصد اذن بالاستهلاك؟ وماذا نقصد بالاستثمار؟

الواقع ان عبارة الاستهلاك قد تثير بعض الغموض والخلط .فنحن لا نقصد بالاستهلاك السلع التي تستهلك خلال النشاط الانتاجي للمشروعات أي الاستهلاكات الانتاجية. بل ينصرف مفهوم الاستهلاك هنا إلى السلع المخصصة للاشباع النهائي للأفراد وغيرهم من الأشخاص الاقتصادية والتي تحقق المنفعة

المباشرة. وتقدر قيمة الاستهلاك دائماً على أساس أسعار السوق. ويخرج من نطاق الاستهلاك الانفاق المخصص على شراء السلع الطويلة الأجل كالعقارات لما لها من طبيعة استثمارية. وقد يثور الأشكال بالنسبة لبعض السلع ذات الاستخدام الدائم (المعمرة) كالسيارات والثلاجات وغيرها. هل تعتبر سلعاً استهلاكية أم سلعاً استثمارية؟ إنها في الحقيقة مشكلة احصائية أو محاسبة إجتماعية أكثر منها مشكلة اقتصادية. وإن كنا نرى أنها سلعاً استهلاكية.

أما فيما يتعلق بالاستثمار فهو يمثل ذلك الجزء غير المستهلك من السلع والخدمات المنتجة والذي يخصص لعمليات اعادة الانتاج أو كمخزون للفترات التالية. والاستثمار من شأنه ان يزيد من الثروة الكلية للاقتصاد القومي. وهو ينقسم الى ما يلي:

- تغيرات في المخزون أي سلع مخصصة للاستهلاك المباشر مؤجل استخدامها للفترات القادمة (Δث).

- الاستثمار بالاستبدال أي مقابل الاستهلاكات في الأدوات والآلات والأجهزة والمباني التي استخدمت في الانتاج بغرض المحافظة على قيمة رأس المال القومي (ث$_{١}$).

- الاستثمار الجديد أي الاستثمار عن طريق التوسع والذي يتمثل في إضافة آلات وأجهزة ومباني جديدة الى رأس المال القومي، بهدف زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد (ث$_{٢}$)[١].

والاستثمار الجديد إما أن يقوم به الأفراد (الاستثمار العقاري)، وإما أن تقوم به المشروعات (عن طريق شراء الأجهزة والمباني والمصانع)، وإما أن تقوم به الدولة (انشاء المدارس والطرق والتجهيز الاجتماعي). وبذلك نستطيع ان نقسم الاستثمار الى ثلاثة نوعيات أساسية: استثمارات سكانية - استثمارات انتاجية - استثمارات اجتماعية.

وعلى هذا فان:

---

(١) ومن ثم فان التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت
= ث$_{١}$ + ث$_{٢}$ = الاستثمار الكلي.

الناتج القومي الاجمالي = الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري الكلي (استثمار جديد + استهلاكات).

الناتج القومي الصافي = الانفاق الاستهلاكي + الاستثمار الصافي او الجديد.

حيث ان:

الاستثمار الصافي = (الانفاق الاستثماري الكلي - الاستهلاكات)

الناتج الصافي = الاستهلاك + الاستثمار.

أ. ق. ص = س + ث.

وإذا انتقلنا الى تحليل الناتج والدخل من خلال توزيع الموارد والاستخدام أي من خلال وجهة نظر الدخل القومي والدخول الموزعة على عناصر الانتاج وكيفية انفاق الأفراد لدخولهم، فاننا نجد ان الافراد إما ان ينفقوا دخولهم في الحصول على السلع الاستهلاكية او لا ينفقوا أي يدخروا هذه الدخول ومن ثم فان:

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار.

وحيث أن:

الناتج القومي الصافي = الدخل القومي(١).

الادخار = الاستثمار(٢).

---

(١) وينصرف هذا بالطبع الى الدخل القومي الصافي بعد خصم الضرائب غير المباشرة الصافية.

(٢) في الحالتين التعبير الدقيق ينصرف الى الادخار الصافي والاستثمار الصافي.

المبحث الثاني

دالة الاستهلاك والنشاط النقدي

١ ـ دالة الاستهلاك او العلاقة بين الدخل والانفاق الاستهلاكي

دالة الاستهلاك هي الأداة التي يمكن بواسطتها التعرف على طبيعة وشكل العلاقة بين احد مكونات الطلب الكلي أو(الإنفاق الكلي) أي الإستهلاك والدخل، ويقصد بذلك كمية النقود التي أنفقت على شراء السلع والخدمات التي تحقق اشباعاً مباشراً ،والتي تمثل مجموع استهلاك كافة الأشخاص الاقتصادية (أفراد ـ مشروعات ـ حكومة)، نتيجة حصول هذه الاشخاص على قيمة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي الكلي، أي الدخل القومي.

فهناك علاقة ما بين مستوى الدخل القومي ومستوى الانفاقالاستهلاكي. وعندما تحدد هذه العلاقة باعتبارها علاقة تغير وتبعية، فنحن أمام ما يسمى بدالة الاستهلاك. والتي تفسر لنا إمكانية تغير حجم الاستهلاك تبعاً للتغير في الدخل القومي. أو بمعنى أدق طريقة توزيع الأفراد لدخولهم بين الاستهلاك أو عدمه ،ومدى تأثير سلوكهم الاستهلاكي نتيجة حصولهم على دخول متزايدة.

٢ ـ مقاييس الدالة

وصف الدالة ينصرف هنا الى تواجد نوعين من المتغيرات، الأول متغير مستقل يتمثل في الدخل، والثاني متغير تابع يتمثل في الاستهلاك. وعليه يمكن التقرير بأن المتغير التابع «الاستهلاك (س)»، تتحدد قيمته وتتغير، طبقاً لتغير قيم المتغير المستقل «الدخل» (د). ونمثل لهذه الحالة كما يلي:

س = ف (د)

وهي بصفة عامة علاقة طردية أي أن الزيادة في الدخل، سوف تؤدي الى زيادة في الاستهلاك والعكس صحيح. ولكن معدل هذه الزيادة يتغير بحسب

شكل الدالة، ونحن نستخدم في ذلك قسمين:

أولا - الميل المتوسط للاستهلاك: $\frac{س}{د}$ أي العلاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل الكلي. وهو يعتبر بيانا لطريقة توزيع مستوى معين من الدخل على الاستهلاك او عدمه. وهذا المتوسط يمكن تحديده كما يمكن ان يتغير طبقاً لمستويات الدخل المختلفة وعلاقاتها بمستويات الانفاق الاستهلاكي المقابلة. فلو فرض وكان الدخل القومي في لحظة أو في نقطة معينة ١٠٠ وحدة، وكان الاستهلاك المقابل طبقاً لشكل العلاقة بين الدخل والاستهلاك يساوي ٥٠ وحدة. فكان هذا المعدل يساوي $\frac{٥٠}{١٠٠} = \frac{١}{٢}$. على أنه يجب أن نلاحظ ان هذا المتوسط وإن كان غالباً يتخذ قيم أقل من الواحد الصحيح، فمن الممكن ان نجد في بعض الحالات انه يتجاوز الواحد الصحيح. أي أن يزيد الانفاق عن الدخل وهي حالة ممكنة كما سنرى فيا بعد.

الثاني - الميل الحدي للاستهلاك:

$\frac{\Delta س}{\Delta د}$ وهو عبارة عن معدل التغير في الاستهلاك الى التغير في الدخل. وهو بذلك يمثل النسبة من الدخل المخصصة للاستهلاك. فلا يكفي ان ننسب الاستهلاك الكلي الى الدخل الكلي لكي نحصل على متوسط الاستهلاك. بل يجب أيضاً ان نقدر مدى التغير في الاستهلاك، نتيجة تغير معين في الدخل، فلو كان الدخل معادلا لمائة وحدة ثم أصبح ١٢٠ فكأن Δ د = ٢٠، وترتب على ذلك ان الاستهلاك كان ٨٠ فأصبح ٨٥ فكأن Δ س = ٥، أي أن $\frac{\Delta س}{\Delta د} = \frac{٥}{٢٠} = \frac{١}{٤}$ أي أن النسبة المخصصة للانفاق الاستهلاكي من الدخل القومي تعادل ٢٥ر٠ من هذا الدخل.

هذا المعدل يمكن أن يأخذ قيماً متعددة، فمن المتصور ان يساوي صفراً بمعنى أن تغيراً معيناً في الدخل وليكن بالزيادة، لا يرتب أي تغير في الاستهلاك. كما أن من المتصور ان يكور اكثر من الواحد الصحيح. أي أن تغيراً معيناً في الدخل، وليكن بالزيادة، أدى الى تغير بالزيادة أكبر في الاستهلاك.

والغالب ان هذا المعدل يأخذ قيماً تتراوح دائماً بين أكثر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح.

$$. < \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}} < ١ $$

ومع ملاحظة أن قيمة هذا المعدل تختلف حسب كل نقطة على منحنى الدالة الأصيلة، طبقاً لدرجة ميل وانحدار هذا المنحنى. ولا يستثنى من ذلك إلا عندما تكون الدالة الممثلة للاستهلاك تتخذ شكل خط مستقيم أي دالة خطية. عندئذ فقط يأخذ هذا المعدل قيمة ثابتة، وحيث ان هذا المعدل يعبر عن نوعية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فهو هندسياً يتخذ شكل المنحنى المشتق لمنحنى دالة الاستهلاك.

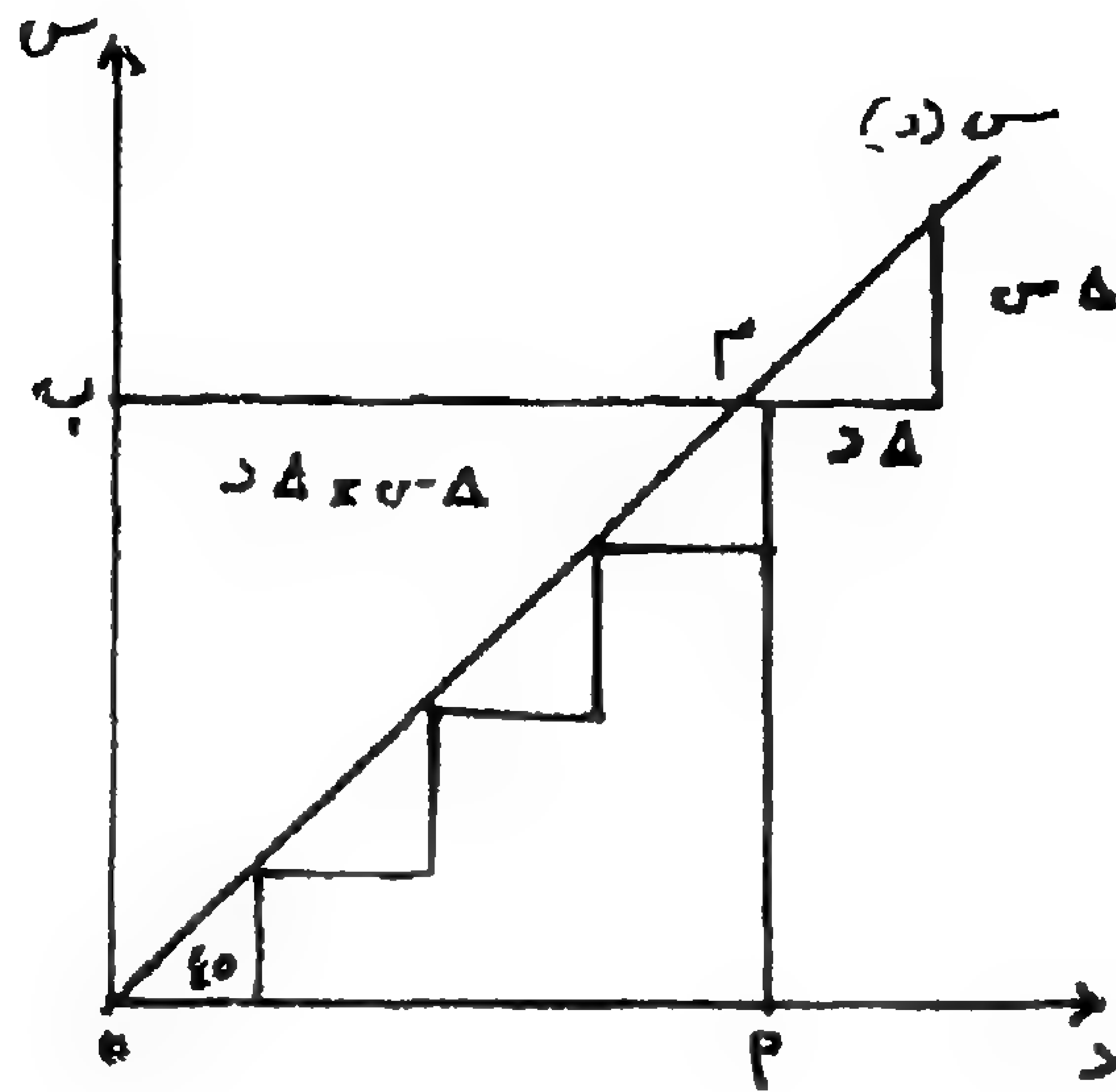
وسنحاول الآن باستخدام هذه المقاييس (الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك) قياس مدى تأثر الاستهلاك بالتغير في الدخل بالنسبة لمختلف أشكال دوال الاستهلاك، وبالنسبة لمختلف مستويات الدخل المتعلقة بدالة معينة، وتفسير شكل المنحنى في كل حالة والنتائج المترتبة على ذلك.

٣ ـ أشكال دوال الاستهلاك (تنوع العلاقات بين الدخل والاستهلاك)

الشكل الأول:

في هذا الشكل يتساوى الدخل مع الاستهلاك في جميع المستويات المختلفة للدخل. وتصبح العلاقة بينهما ممثلة بخط مستقيم بزاوية مقدارها ٤٥ درجة (شكل ٣٩) وحيث يمثل الدخل على المحور الافقي، ويتمركز الاستهلاك على المحور الرأسي. ويترتب على ذلك ان كل قيمة معينة للدخل تقابلها قيمة مساوية لها تماماً في الانفاق الاستهلاكي، أي أن الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{\text{س}}{\text{د}}$ = ١ وكل دخل يستهلك بمقدار ١٠٠٪.

فمثلا عند النقطة «م»، نجد أن حجم الدخل ٥ أ = حجم الاستهلاك ٥ ب. وهذا يتطبق على جميع النقاط المرسومة على المستقيم الممثل للدالة «٥ س».



شكل (٣٩)

أكثر من ذلك فميل المنحنى او الميل الحدي للاستهلاك والذي يقيس درجة تغير الاستهلاك بالنسبة لتغير الدخل $\frac{\Delta س}{\Delta د}$= ١ عند النقطة « م ». وهذه النتيجة تنطبق أيضاً على كافة النقاط المرسومة على خط الدالة « ٥ س ». إذ ان الدالة هنا خطية وبالتالي فالنسبة المقررة للاستهلاك من الدخل تظل ثابتة مهما اختلفت مستويات الدخل هنا.

وعلى ذلك يمكن تحديد الشكل الصريح للعلاقة الدالية الضمنية:

س = ف (د).

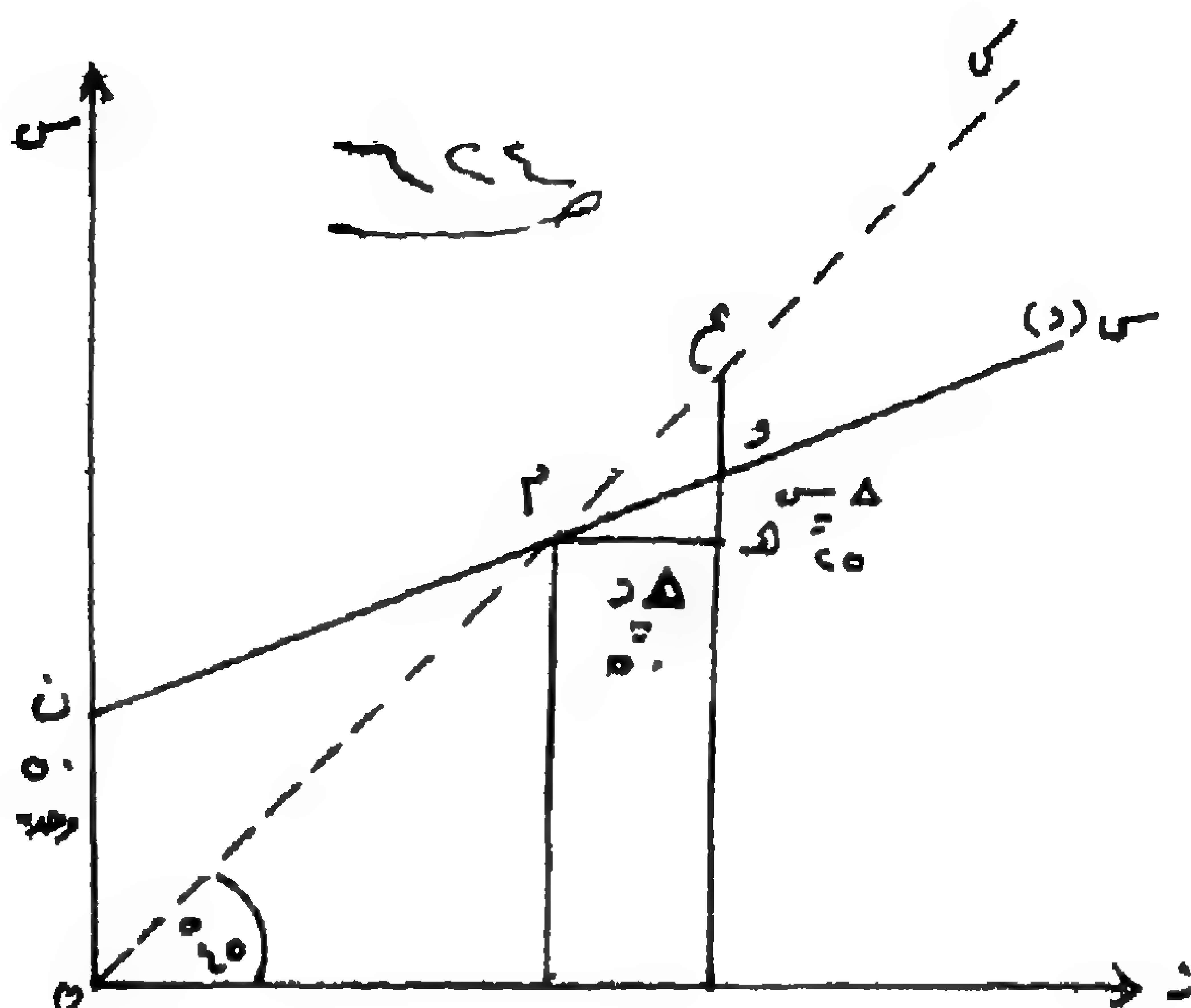
لكي تصبح س = ش د، ش = $\frac{\Delta س}{\Delta د}$= ١ أو

النسبة من الدخل المخصصة للانفاق الاستهلاكي

∴ س = د

الشكل الثاني:

في هذه الحالة فان العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي علاقة خطية أي تتخذ شكل الخط المستقيم الممثل بـ ن س، في شكل (٤٠):



شكل (٤٠)

وهو يعبر أيضاً عن علاقة التزايد بين الدخل والاستهلاك. بمعنى انه كلما ازداد الدخل ترتب على ذلك زيادة مقابلة في الاستهلاك وبنفس النسبة على طول الخط المستقيم الممثل لمنحنى الاستهلاك.

أي أن $\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}}$ تأخذ قيمة معينة ثابتة تتراوح بين أكثر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح.

وإنما التعديل الذي تمثله هذه الدالة بالنسبة لما سبقها، فيتعلق بالميل المتوسط للاستهلاك. فهنا نجد أن المنحنى يمر بثلاثة مراحل، كل منها تعبر عن

حالة معينة. المرحلة الاولى: وتمثل المستوى من الدخل حتى « ه أ » والمستوى المواجه من الانفاق. وعند هذا المستوى الضعيف من الدخل نجد ان الانفاق الاستهلاكي يزيد عن الدخل. وهذا راجع الى المستوى « ه ن »، الذي يمثل انفاقاً استهلاكياً عند دخل « صفر ». مما يعني التجاء الأفراد الى استخدام مدخراتهم السابقة في الانفاق الاستهلاكي. وتحت تأثير هذا الانفاق الاستهلاكي المبدئي، فاننا نلاحظ ان الميل المتوسط للاستهلاك حتى المستوى « ه أ » يزيد عن الواحد الصحيح. وهذا يوضح لنا تفوق للاستهلاك ،على الدخل. وعندما نقرر ذلك فاننا نؤكد في ذات الوقت ان الاقتصاد ككل يستهلك أكثر مما ينتج، أي أنه يستهلك رأس ماله الطبيعي ومخزونه، ولا يقوم بأي عملية تجديد واستبدال لرؤوس أمواله المستهلكه.

أما المرحلة الثانية فتمثلها النقطة « م ». أي تقاطع خط الدالة « ن س١ » مع خط ٤٥ درجة « ه س »، وفيها تلتقي كمية الدخل مع كمية الانفاق الاستهلاكي في التساوي. ويصبح الميل المتوسط $\frac{س}{د} = ١$ وهذا ما يتفق ويشابه الشكل (٣٨) من دالة الاستهلاك السابق شرحه.

المرحلة الثالثة: وهي تتمثل بالمستوى من الدخل الذي يتجاوز ه أ، وهنا يزداد الدخل عن الانفاق، وينحصر الميل المتوسط للاستهلاك ويقل عن الواحد الصحيح ومعنى ذلك ان الاستهلاك يرتفع بسرعة أقل من الدخل، ويبدأ ظهور فائض من الدخل لم يستهلك. وكلما ازداد الدخل كلما أدى ذلك الى امكانية ظهور فائض أو ادخار يتمثل في حالتنا هذه بالمساحة الواقعة بين س١ و« م س ».

ويمكن هنا ان نحدد الشكل الصريح لمنحنى الدالة او العلاقة بين الدخل والاستهلاك الممثلة للخط ه س١ كالآتي:

$$س = ف (د)$$

$$س = ك + ش د$$

حيث تمثل س المتغير التابع او كمية الانفاق الاستهلاكي الكلي.

وك = كمية الانفاق الاستهلاكي المستقلة عن الدخل، أي التي عندها

يكون الدخل مساوياً لصفر، وهي تقابل في الرسم المسافة ٥ ن، وتفسيرها كما سبق ان قلنا هو التجاء الأفراد الى مدخراتهم السابقة ورؤوس أموالهم لاستخدامها في الانفاق الاستهلاكي لتعويض نقص أو ضعف دخولهم. وارتفاع هذه المسافة يؤدي الى ارتفاع قيمة ك.

أما ش فتمثل النسبة من الدخل المخصصة للاستهلاك، وهي تعادل الميل الحدي للاستهلاك $\frac{\Delta س}{\Delta د}$. وتعتبر نسبة ثابتة مهما تغير مستوى الدخل، لأن الدالة هنا خطية.

وباعطاء قيم عددية لكل من «ك» و«ش» نستطيع ان نحصل على قيم س (الإستهلاك). فلو كانت ك = ٥٠ وحدة نقدية ش = ٥ر من الدخل وباعطاء قيم متغيرة لـ «د» فالدالة تصبح:

س = ٥٠ + ٥ر٠د

والتي بواسطتها نستطيع ان نحصل على الجدول الآتي والذي يوضح لنا ما سبق ذكره من تفسير شكل المنحنى في هذه الحالة:

(جدول ١٩)

الدخل	الاستهلاك	التغير في الدخل	التغير في الاستهلاك	الميل الحدي للاستهلاك	الميل المتوسط للاستهلاك
	س	Δ د	Δ س	$\frac{\Delta س}{\Delta د}$	$\frac{س}{د}$
صفر	٥٠	-	-	-	-
٥٠	٧٥	٥٠	٢٥	٥ر٠	٥٠ر١
١٠٠	١٠٠	٥٠	٢٥	٥ر٠	٠٠ر١
١٥٠	١٢٥	٥٠	٢٥	٥ر٠	٨٣ر٠
٢٠٠	١٥٠	٥٠	٢٥	٥ر٠	٧٥ر٠

وبمراجعة النتائج المسجلة في الجدول السابق بالشكل الهندسي للدالة (شكل ٤٠) تتضح لنا مدى التوافق التام بين التحليل الجبري والعددي من جانب، والتحليل الهندسي والتفسير الإقتصادي من جانب آخر.

ففي البداية نجد أنفسنا أمام انفاق استهلاكي مبدئي مقداره ٥٠ وحدة، يتمثل في الشكل الهندسي بالمسافة « ٥ ن » دون أن يقابله أي دخل. أي أن د = صفر. وبذلك يزيد الانفاق الاستهلاكي عن الدخل ٥٠ (س) > (د) صفر.

ويستمر الإنفاق في التزايد متجاوزاً الدخل حتى النقطة « م » حيث يتساوى مستوى الدخل مع مستوى الإنفاق، ويصبح الميل المتوسط للاستهلاك يساوي $\frac{١٠٠}{١٠٠}$ = $\frac{٥ ب}{٥ أ}$ = ١. ولكن عندما يتغير الدخل من « ٥ أ » الى « ٥ حـ » أي من ١٠٠ الى ١٥٠، أي تصبح Δ د = ٥٠ = هـ م، فان الاستهلاك يتغير أيضاً بمقدار ٢٥، أي أن Δ س = ٢٥ = هـ و وبذلك يزيد الدخل عن الاستهلاك. وعند هذه النقطة نستطيع ان نقدر الميل الحدى على أساس:

$$\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}} = \frac{٢٥}{٥٠} = ٥ \text{ ر} = \frac{\text{هـ و}}{\text{هـ م}} = \frac{\text{هـ و}}{\text{هـ ع}}$$

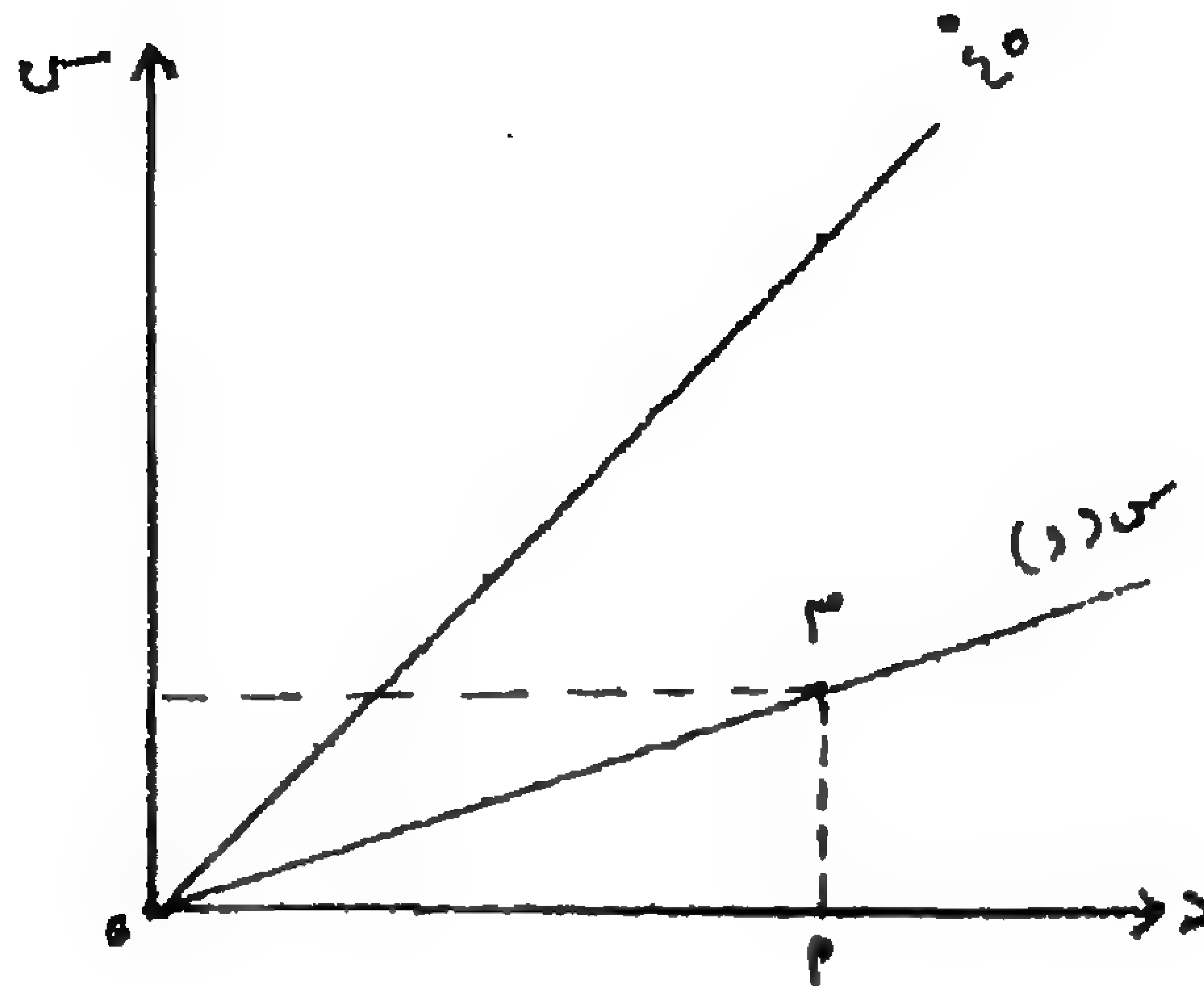
وحيث ان هـ و < هـ ع، فان ذلك يؤكد ان الناتج سيكون أقل من الواحد الصحيح وهذا ما ثبت لنا عددياً.

الشكل الثالث:

وفي هذا الشكل (شكل ٤١) نجد ان الانفاق الاستهلاكي أقل دائماً من الدخل، حيث ان الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{\text{س}}{\text{د}}$ < ١ د أي أن الدخل لا يستهلك كله.

ويترتب على ذلك أن أي نقطة على المستقيم تمثل كمية دخل أكبر من الإنفاق الإستهلاكي المقابل. ومثال ذلك عند النقطة م حيث نجد ان ٥ أ > ٥ ب.

وان كان ذلك لا يغير من نسبة الجزء المخصص للانفاق أو الميل الحدي للاستهلاك س. فهو يعني زيادة الاستهلاك بطريقة متناقصة مع التغير في الدخل (حيث أن: $\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}}$ < (١) ولكن بقيمة ثابتة لجميع النقاط المرموقة على خط الاستهلاك « ٥ س » (لأنها دالة خطية).



شكل (٤١)

الشكل الرابع:

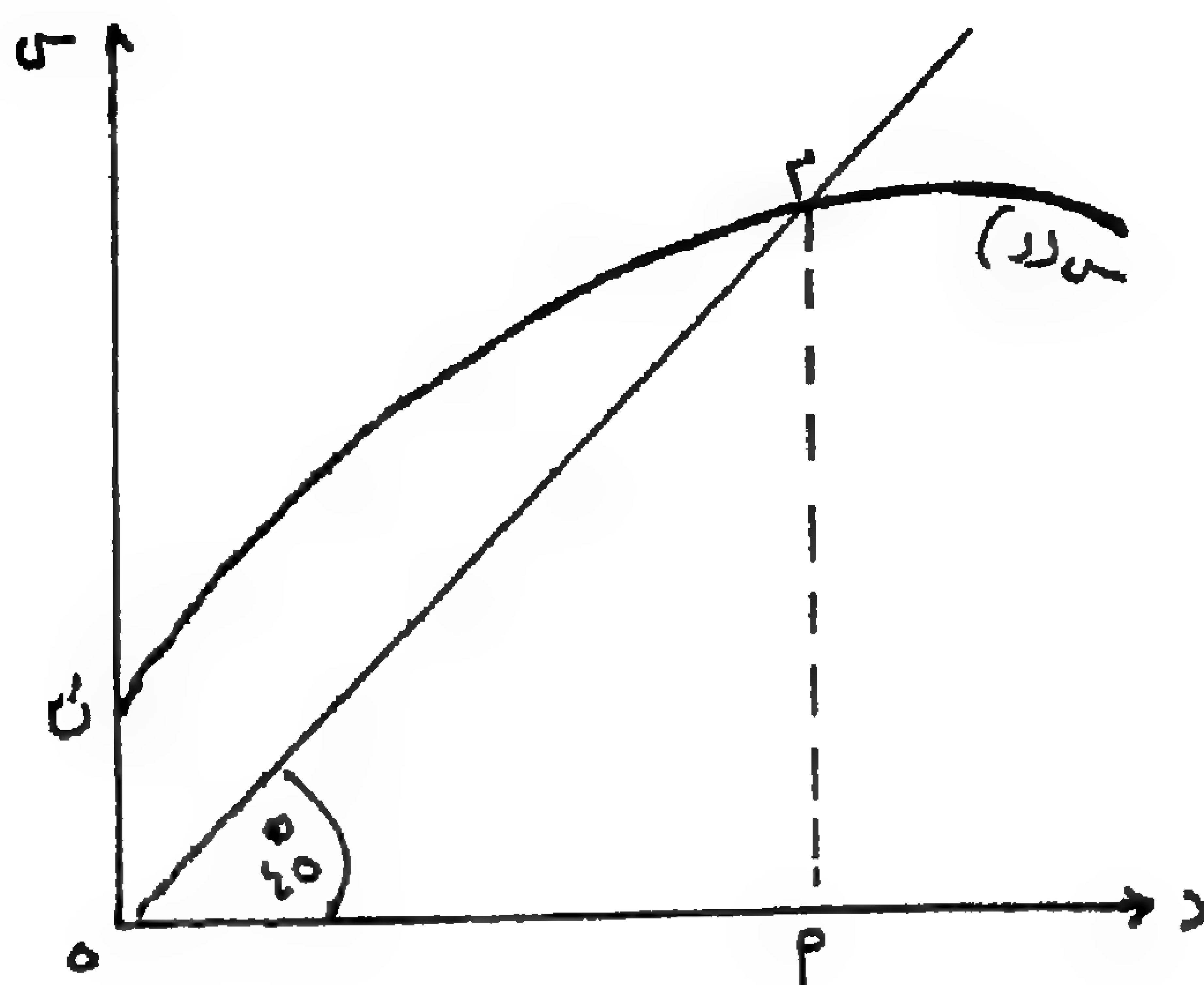
وهو الشكل الأكثر تمثيلا وواقعية للعلاقة بين الدخل والإستهلاك. فلا شك ان هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك. بمعنى ان الزيادة في الدخل تؤدي الى الزيادة في الإستهلاك. ولكن لا يمكن تصور علاقة التغير (بالزيادة مثلا)، تتم بنفس النسبة، وبالنسبة لجميع مستويات الدخل. كما انه لا يمكن تصور استمرار العلاقة بهذا الشكل بدون حدود.

فالمنحنى «ن س» في الشكل الرابع (شكل ٤٢) يمثل سلوك المستهلكين تبعاً للتغير في الدخل. وهو لا يأخذ شكل دالة خطية وإنما منحنى مقعر[١] وهو يمر أيضاً بعدة مراحل:

ففي المرحلة الأولى، والتي تستمر حتى المستوى« ٥أ »من الدخل نجد ان

---

(١) Concave.



شكل (٤٢)

الانفاق يزيد عن الدخل، اي الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{س}{د} > 1$ ويستمر كذلك حتى النقطة «م» (الدخل = الاستهلاك)، حيث يبدأ بعدها في تجاوز الانفاق الاستهلاكي. وتدخل العلاقة مرحلتها الثانية وفيها يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك.

والتجديد هنا يتعلق بالميل الحدي للاستهلاك $\frac{\Delta س}{\Delta د}$ أو النسبة من الدخل المخصصة للاستهلاك. فلا شك ان الزيادة في الدخل تقابلها زيادة في الاستهلاك. ولكن معدل التغير لا يمثل نسبة ثابتة بالنسبة لكل مستويات الدخل. فهذا المعدل ($\frac{\Delta س}{\Delta د}$) يتناقص باستمرار تبعاً لتقوس منحنى الدالة. وهذا يعبر على أن الزيادة في الدخل تقابلها زيادة في الاستهلاك، وإنما بطريقة متناقصة. وبذلك نكون قد هجرنا فكرة ثبات الميل الحدي للاستهلاك. فهو هنا يختلف بحسب مركز النقطة المراد قياس التغير عندها على المنحنى، والتي

تعبر عن مستوى معين من الدخل. بل ان هذا المعدل يتناقص ويتناقص حتى الحد الذي لا تواجه فيه الزيادة في الدخل أية زيادة في الاستهلاك، أي تقابلها زيادة مقدارها صفر. وبذلك تصبح $\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}}$ < صفر.

ولعل هذا يترجم الحقيقة التي بمقتضاها انه عندما يكون مستوى الدخل مرتفعاً، فمعنى ذلك ان يبدأ الاستهلاك في التناقص ويزداد الادخار. إذ أن الجماعات ذات الدخول المرتفعة تكون قد وصلت الى مرحلة الاشباع الاستهلاكي[1]، ويبدأ بعدها ادخار الجماعة في التزايد.

٤ ـ العلاقة بين دالة الاستهلاك والادخار

عندما نتكلم عن الاستهلاك فنحن نتعرض بطريقة غير مباشرة للادخار. فاذا كان الاستهلاك يمثل الجزء من الدخل المخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية. فالادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يخصص للاستهلاك. ويمكن اذن ان نتكلم عن علاقة معينة بين الدخل والادخار أو ما يسمى بدالة الادخار والتي تبين تأثير الدخل في الادخار ونرمز اليها:

$$\text{خ} = \text{ح}\ (\text{د})$$

ونستطيع أيضاً أن نستخلص المقياسين الآتيين:

$\frac{\text{خ}}{\text{د}}$ الميل المتوسط للادخار او العلاقة بين حجم الادخار وحجم الدخل.

$\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}}$ الميل الحدي للادخار أو معدل التغير في الادخار الى التغير في الدخل.

وحيث أن الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار

أي أن $\text{د} = \text{س} + \text{خ}$

وباستبدال كل منها بقيمتها تصبح المعادلة كالآتي:

$$\text{د} = \text{ف}\ (\text{د}) + \text{ح}\ (\text{د})$$

---

(١) Saturation.

فاذا أعطينا لدالة الاستهلاك الصورة الخطية السابقة في الشكل الثاني لدالة الاستهلاك أي:

س = ك + ش د

وعندئذ تصبح العلاقة السابقة:

د = (ك + ش د) + ح (د)

ويمكن تحويل هذه العلاقة كالآتي (على أساس ح (د) = خ:

خ = د − (ك + ش د)

خ = (د − ش د) − ك

فاذا أخذنا « د » عاملا مشتركاً:

خ = (١ − ش) د − ك

وحيث أن: (١ − ش) = ١ − (Δ س / Δ د) يساوي واحد ناقص الميل الحدي للاستهلاك.

وحيث ان (١ − ش) يعادل التفاضل البسيط الاول لدالة الادخار أي يساوي الميل الحدي للادخار (Δ خ / Δ د)، وهو بذاته يعادل واحد ناقص الميل الحدي للاستهلاك. اذن:

Δ خ / Δ د = (١ − ش) = ١ − (Δ س / Δ د) = جـ

وبذلك تصبح دالة الادخار:

خ = جـ د − ك

فاذا اخذنا القيم العددية السابقة في دالة الاستهلاك أي Δ س / Δ د

ش = ٥ر٠ وك = ٥ر٠

فاننا نستطيع ان نستخلص « جـ » على أساس:

جـ = ١ − ش = ٥ر

وتصبح قيمة دالة الادخار كالآتي:

خ = ٥ر٠ د − ٥٠

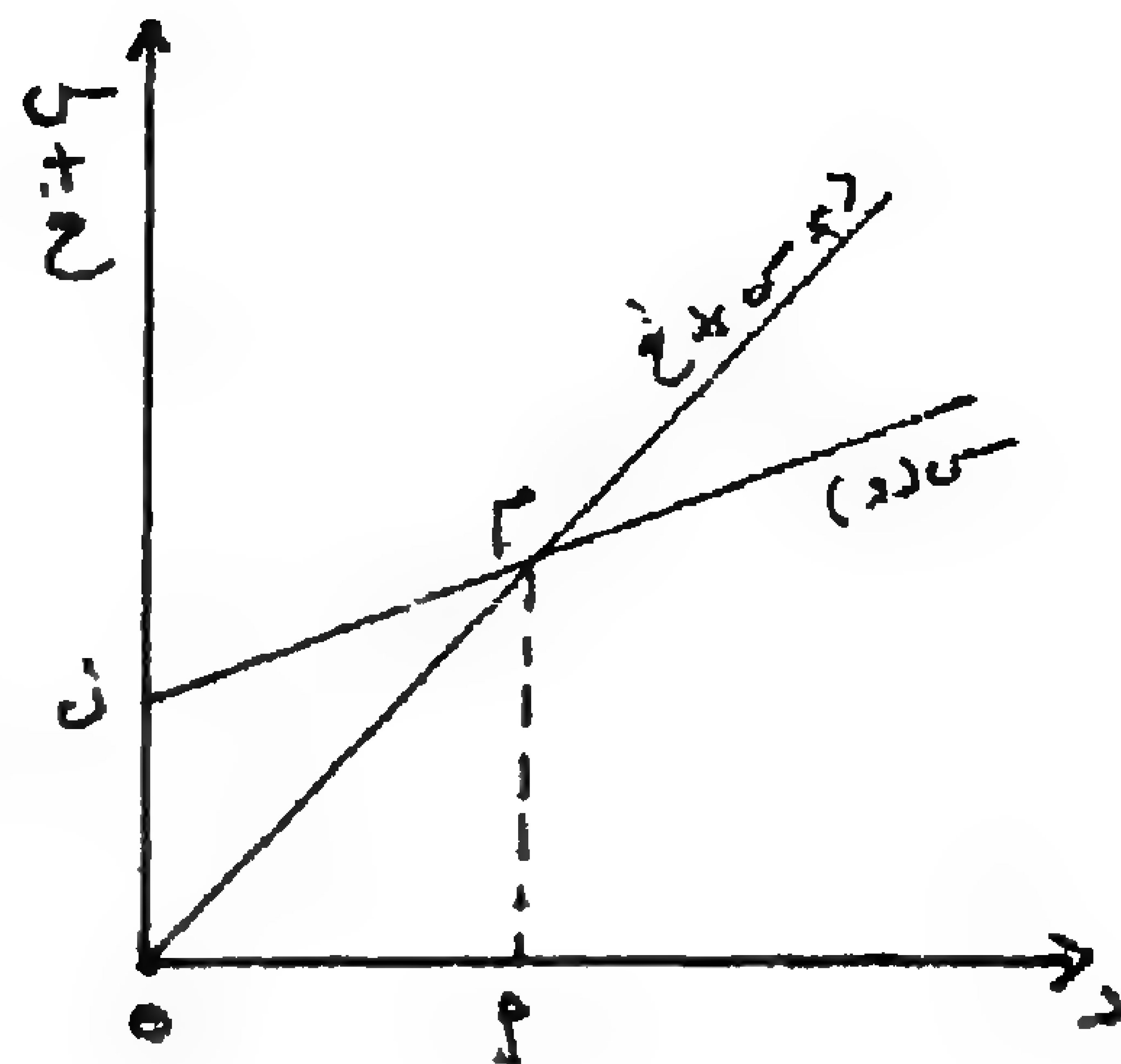
حيث خ تمثل حجم الادخار الكلي، ٥ر٠ تقيس الميل الحدي للادخار او النسبة المخصصة من الدخل القومي للادخار، أما ك = ٥٠ وحدة فهي تمثل الادخار السلبي الذي يقابل دخلا مقداره الصفر. ونستطيع اذن أن نكون الجدول التالي رقم (٢٠) الذي يبين العلاقة بين الاستهلاك والادخار.

(جدول ٢٠)

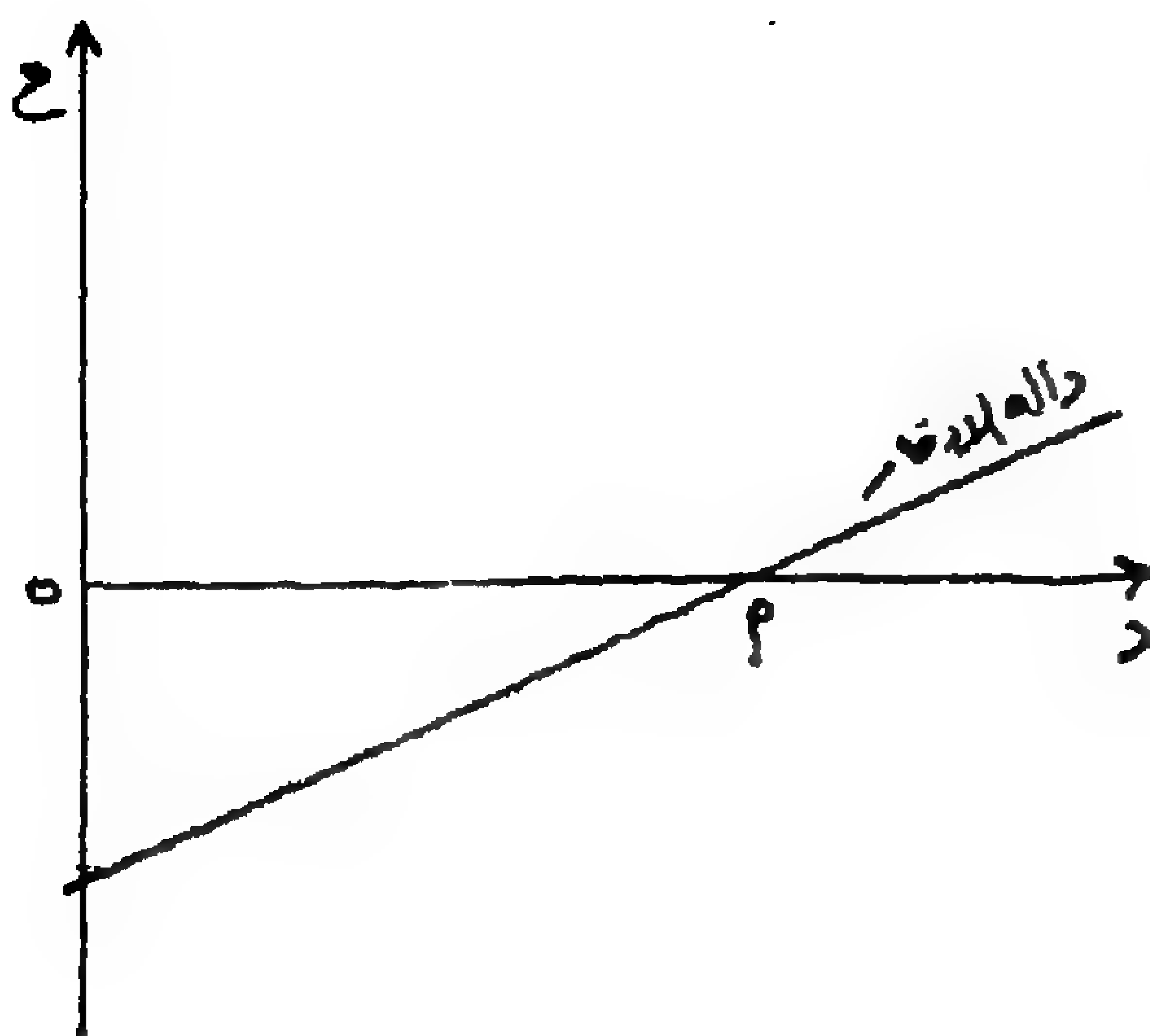
الدخل	الاستهلاك	الادخار	التغير في الدخل	التغير في الاستهلاك	التغير في الادخار	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادخار
د	س	خ	Δ د	Δ س	Δ خ	Δ س / Δ د	Δ خ / Δ د
صفر	٥٠	−٥٠	−	−	−	−	−
٥٠	٧٥	−٢٥	٥٠	٢٥	٢٥	٥ر٠	٥ر٠
١٠٠	١٠٠	صفر	٥٠	٢٥	٢٥	٥ر٠	٥ر٠
١٥٠	١٢٥	٢٥	٥٠	٢٥	٢٥	٥ر٠	٥ر٠
٢٠٠	١٥٠	٥٠	٥٠	٢٥	٢٥	٥ر٠	٥ر٠

ويمكن تصوير العلاقة هندسياً طبقاً لشكل (٤٣) على أساس أن الخط «٥ د» (زاوية ٤٥) يمثل الدخل ككل (استهلاك + ادخار)، في حين ان الخط ن س يمثل دالة الاستهلاك. ونلاحظ ان المقدار «٥ ن» يمثل في نفس الوقت الانفاق الاستهلاكي المبدئي أو الادخار السلبي. وحتى المسافة «٥ أ» يكون الاستهلاك ايجابياً وبالتالي يكون الادخار سلبياً بمقدار المساحة «٥ م ن» حتى النقطة «م» حيث يتساوى الانفاق الاستهلاكي مع الدخل. وبعد هذه النقطة أي بعد هذا المستوى من الدخل يبدأ الادخار في الظهور، أي يزيد الدخل عن الانفاق. فعند المستوى من الدخل: ٥هـ = ١٥٠ وحدة تكون:

د = ٥٠ وحدة تقابلها زيادة في الاستهلاك أي أن Δ س = ٢٥ وحدة، وكذلك زيادة في الادخار أي أن Δ خ = ٢٥، وبالتالي يكون الميل



شكل (٤٣)



شكل (٤٤)

الحدي للادخار $\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}} = \frac{٢٥}{٥٠} =$ ٥ر٠ ، وكلما زاد الدخل زاد الادخار ، وبذلك يكون الميل الحدي لانفاق الدخل:

$$\frac{\Delta \text{س} + \Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}} = \frac{٥٠}{٥٠} = ١$$

ومن جهة أخرى يمكن تصور دالة الادخار بمفردها هندسياً كما في الشكل (٤٤) حيث المسافة « ٥ م » تمثل الادخار السلبي، او الزيادة في الانفاق الاستهلاكي عن الدخل. ولا يبدأ الادخار في الظهور الا بعد النقطة « م » أي تقاطع منحنى دالة الادخار « ن خ » مع المحور الافقي للدخل. وعند المستوى ١٥ = ١٥٠ وحده من الدخل، يبدأ الادخار في الظهور حيث نجد Δ د = ٥٠ تقابلها Δ خ = ٢٥ وحدة، ويكون الميل الحدي

للادخار $\frac{\Delta خ}{\Delta د} = \frac{٢٥}{٥٠} =$ ٥ر٠ وهو يمثل النسبة من الدخل المخصصة للادخار. وهذه النسبة تظل ثابتة في جميع النقاط المرسومة على الخط المستقيم الممثل لدالة الادخار، وهذا راجع الى الشكل الخطي للدالة والذي اخترناه لتمثيل السلوك الإدخاري في علاقته بالدخل.

٥ ـ العلاقة بين الاستهلاك، والادخار والاستثمار: فكرة المضاعف[١]

ننتقل الآن الى دراسة العلاقة بين التغيرات في الدخل والتغيرات في الاستثمار من خلال الاستهلاك والادخار. وهذه الدراسة غير المباشرة ترجع الى طبيعة معادلات الدخل القومي. ونحن نعرف أن هذه المعادلات تتلخص فيما يلي:

ـ الناتج القومي الصافي = الاستهلاك + الاستثمار
= س + ث

ـ الدخل القومي (الصافي) = الاستهلاك + الادخار
= س + خ

ـ الناتج القومي الصافي = الدخل القومي

ـ الادخار = الاستثمار
خ = ث

هل يمكن ان نعرف تأثير الانفاق الاستثماري على الدخل، تماماً كما عرفنا تأثير الاخير على الاستهلاك او الادخار، في حالتي دالة الاستهلاك ودالة الادخار؟. وهل يمكن استخدام هذه الدوال بحكم علاقات التساوي بين الاستثماري والادخار في بيان العلاقة بين الاستثمار والدخل؟

نحن نلجأ في ذلك الى أن أداة فنية تسمى مضاعف الاستثمار. وهذا المعدل يحدد لنا التغير الذي يمكن ان يحدث في الدخل نتيجة تغير معين في الاستثمار. وبحيث يمكن ان نقرر:

---

(١) Multiplier.

التغير في الدخل = المضاعف × التغير في الاستثمار

Δ د = م. Δ ث

ويترتب على ذلك:

$$م = \frac{\Delta د}{\Delta ث}$$

وحيث أن: Δ د = Δ س + Δ خ

= Δ س + Δ ث (لأن ث = خ)

$\therefore$ Δ ث = Δ د − Δ س

$$و \quad م = \frac{\Delta د}{\Delta د - \Delta ث}$$

إذا قسمنا كلا من البسط والمقام بـ د فنحن نحصل:

$$م = \frac{1}{1 - \frac{\Delta س}{\Delta د}}$$

$$أي\ أن \quad م = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

فاذا كان الميل الحدي للادخار مرتفعاً، أي النسبة المخصصة من الدخل مرتفعة، كلما أدى ذلك الى زيادة قيمةالمضاعف. وبالتالي زيادة الدخل المتوقع فاذا كان التغير في الاستثار (Δ ث) مقدار بـ ٣ مليون جنيه والميل الحدي للاستهلاك بمقدار $\frac{٢}{٣}$ فاننا نستطيع ان نقدر قيمة المضاعف على أساس:

$$م = \frac{1}{\frac{1}{3}} = ٣$$

وحيث أن:

$$د = \frac{1}{1 - س} \Delta ث$$

فيكون التغير في الدخل = ٣ × ٣ = ٩

ومن الملاحظ من المثال السابق ان Δ د > Δ ث. أي أن الزيادة في الانفاق الاستثاري، سوف تؤدي الى زيادة أكبر في الدخل وهذا يتوقف على عاملين أساسيين: أولها حجم الزيادة في الاستثار، وثانيها معدل الانفاق

الاستهلاكي او الميل الحدي للاستهلاك[1]، وهذا الأخير هو المحور الأساسي للمضاعف.

والواقع ان التحليل السابق يمثل صورة مبسطة للخاصية الحركية لهذا المضاعف. وهذا يدفعنا الى تحليل أكثر عمقاً للعلاقة بين الانفاق ومكوناته والدخل. فالمضاعف يتخذ أشكالا متعددة. ولكنها تنبع جميعاً من حقيقة أساسية: «هناك تغير في الانفاق، سوف يؤثر في العمليات الانتاجية، وفي توزيع الدخول والطلب الاستهلاكي، ويميل بالتوازن بين الانفاق الكلي أو الطلب الكلي، وبين الدخل الى الاختلال ثم الى التوازن مرة أخرى، متنقلا الى مستوى أعلى. وهذه التغيرات قد تكون فورية او وقتية، وهنا يتعلق الأمر بالتحليل الساكن للمضاعف، كما أنها قد تتم من خلال فترات زمنية وفواصل مرحلية يتم من خلالها تحقيق التوافق بين التغيرات في الانفاق والتغيرات في الدخل. وهنا نتعرض للتحليل الديناميكي للمضاعف».

٦ - المضاعف من خلال التحليل الساكن المقارن

نعتمد في هذا النموذج على الفروض الآتية:

- الاستثمار متغير مستقل عن الداخل (خارجي) ويعتبر كمية معطاة.

ث

- دالة الاستهلاك تتوقف على الدخل الموازي لها والجاري في نفس الفترة. ونفترض لها نفس الخصائص الواردة في النموذج الكينزي (خطية)..

س = ك + ش د (١)

- التوازن يتحقق عندما يتساوى الانفاق الكلي او الطلب الكلي مع الدخل.

د = (ك + ش د) + ث (٢)

وهو يتحقق هندسياً في النقطة «أ» أي تقاطع منحنى الطلب الكلي مع خط ٤٥ (شكل ٤٥).

وعلى ذلك يمكن تحويل المعادلة (١) لكي تصبح:

---

(١) د. ابو بكر متولي: سلوك دالة الاستهلاك والعوامل المؤثرة عليها، مع اشارة الى دالة الاستهلاك في الاقتصاد المصري، مقالة في مجلة الحقوق ١٩٧٥ ص١.

$$\text{د} - \text{ش}\ \text{د} = \text{ك} + \text{ث} \qquad (٣)$$

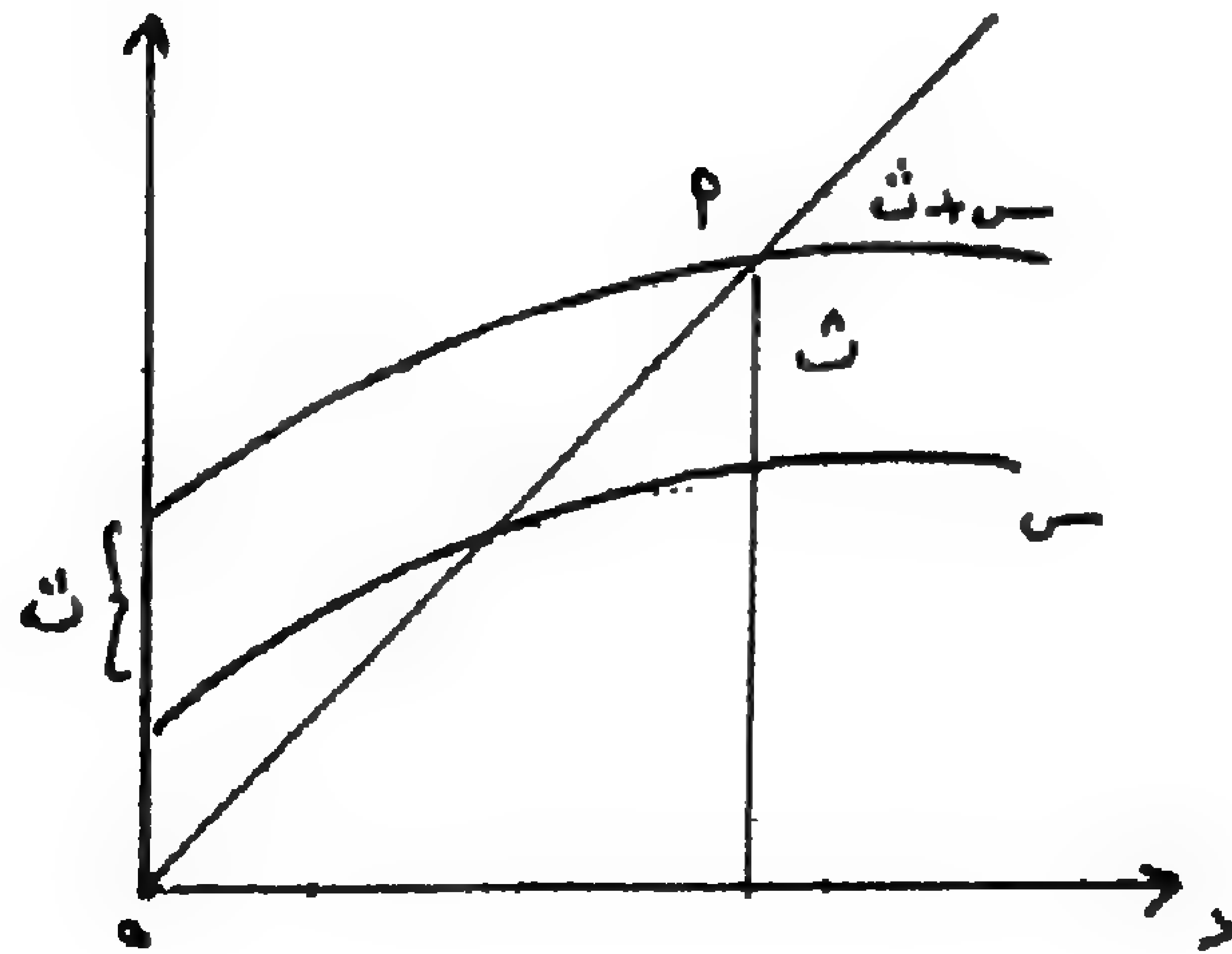
$$\text{د}\ (١ - \text{ش}) = \text{ك} + \text{ث} \qquad (٤)$$

$$\text{د} = \frac{\text{ك} + \text{ث}}{١ - \text{ش}} \qquad (٥)$$

$$= \frac{١}{١ - \text{ش}}\ (\text{ك} + \text{ث}) \qquad (٦)$$

وهذا يعني ان الناتج الحقيقي او الدخل الحقيقي يتحدد بالميل الحدي للاستهلاك، والاستهلاك المستقبل (أي غير المرتبط بالتغيرات في الدخل) « ك » وبالاستثمار المستقل.

ـ لو فرضنا ان هناك تغيراً في الانفاق الاستثماري بالزيادة. فان الاستثمار الجديد هو الذي يصبح معادلا: ث + Δ ث.



شكل (٤٥)

- التغير في الاستثمار سوف يؤدي الى تغير الدخل، وبذلك تصبح معادلة التوازن الأصلية كالآتي:

$$\text{د} + \Delta\,\text{د} = (\text{ك} + \text{ش د}) + \text{ث} + \Delta\,\text{ث} \qquad (٧)$$

والتي يمكن ان تتحول الى الشكل التالي:

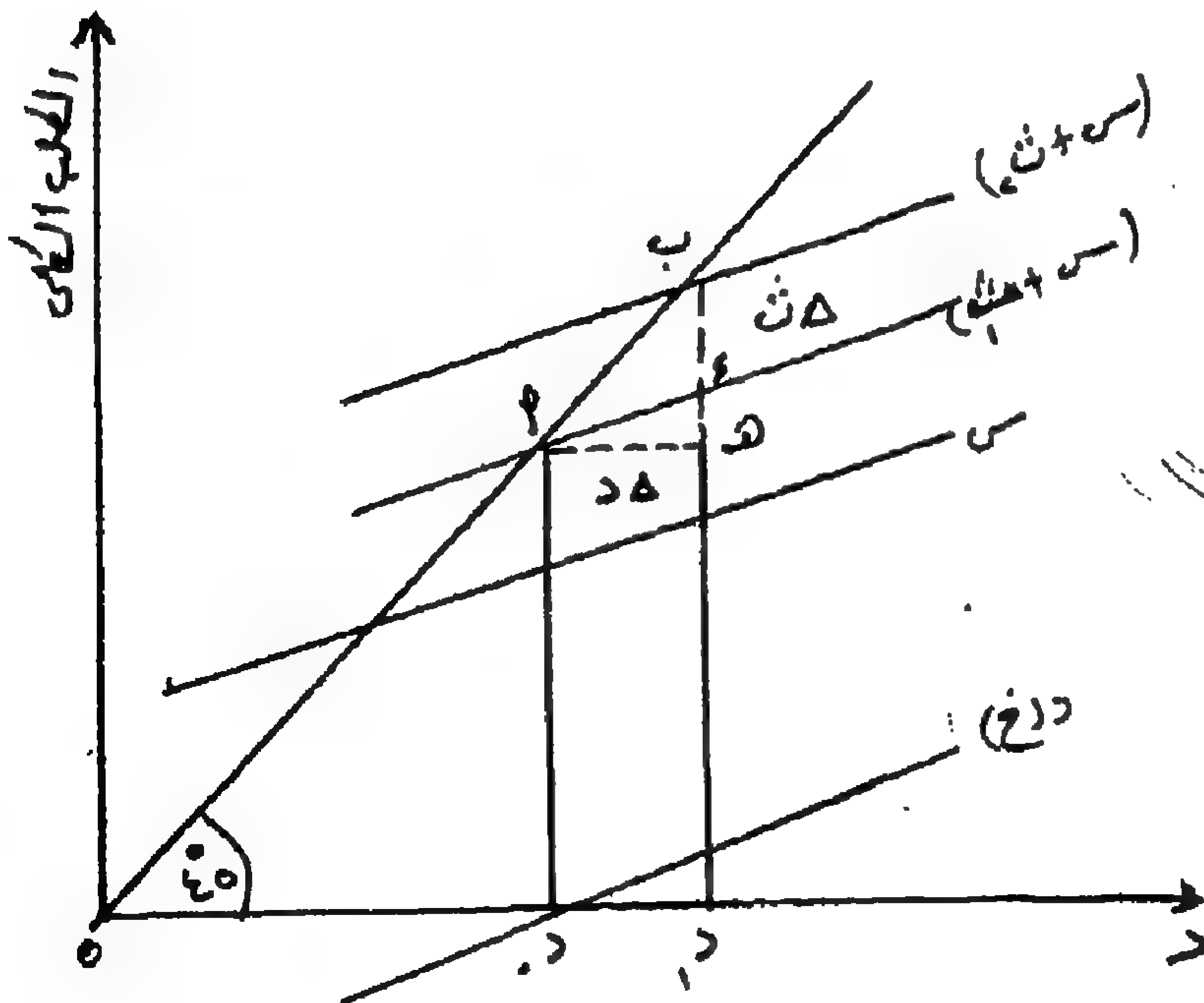
$$\text{د} + \Delta\,\text{د} = \frac{١}{١ - \text{ش}} (\text{ك} + \text{ث} + \Delta\,\text{ث}) \qquad (٨)$$

- لكي نقدر التغير الذي طرأ على الدخل نتيجة الانفاق الاستثماري الجديد فنحن نطرح المعادلة رقم (٦) من المعادلة رقم (٨) أي:

$$\text{د} + \Delta = \frac{١}{١ - \text{ش}}\,\text{ك} + \frac{١}{١ - \text{ش}}\,\text{ث} + \frac{١}{١ - \text{ش}}\,\Delta\,\text{ث}$$

$$-$$

$$\text{د} = \frac{١}{١ - \text{ش}}\,\text{ك} + \frac{١}{١ - \text{ش}}\,\text{ث}$$



شكل (٤٦)

$$\Delta د = \frac{١}{١ - ش} \Delta ث$$

أي أن:

$$\Delta د = \frac{١}{١ - ش} \Delta ث$$

$$\frac{\Delta د}{\Delta ث} = \frac{١}{١ - ش} = م$$

فالتغير في الدخل يتوقف إذن على التغير المستقل في الاستثمار من جهة وعلى قيمة المضاعف من جهة أخرى. وهذا الأخير هو عبارة عن ميل المستقيم في دالة الاستهلاك. وحيث أن «ش» أقل من الواحد الصحيح، فان المعدل $\frac{١}{١ - ش}$ سوف يزيد عن الواحدالصحيح. وفي تلك الظروف، فان التغيرات في الدخل «Δ د» التي تسببها تغيرات مستقلة في الاستثمار «Δ ث»، سوف تؤدي الى ترتيب مراكز جديدة للتوازن بين الانفاق الكلي وبين الدخل أو الناتج الحقيقي. ويمكن تصور ذلك هندسياً من خلال الشكل (٤٦)،حيث نفترض انه انطلاقاً من نقطة توازن أصيلة «أ» حدثت تغيرات في الاستثمار مستقلة عن التغيرات في الدخل، أدت الى تغيرات في دالة الانفاق الكلي وانتقالها الى أعلى، ثم تقاطعها مع خط الدخل في نقطة جديدة هي«ب». والتي تمثل مستوى أعلى من الدخل الحقيقي. ففي الشكل السابق عبرت «$ث_١$» عن المستوى الأول لدالة الطلب أو الإنفاق الكلي (س + $ث_١$)، ثم تغير الاستثمار فانتقل من $ث_١$ الى $ث_٢$ أي أصبح يعادل «Δ ث» أي الفرق العمودي بين $ث_١$، $ث_٢$ وهو يعادل الفرق بين مستوى دالة الطلب الكلي في وضعها الجديد ودالة الطلب الكلي في وضعها السابق. والتوازن الجديد تحقق عندما تقاطع خط الدخل عند زاوية ٤٥ مع الخط الممثل لدالة الطلب الكلي أو الانفاق الكلي عند المستوى الثاني. ونستطيع بالتالي ان نستخلص النتائج الآتية:

- المستوى الجديد من الدخل يتجاوز المستوى السابق: $د_١ > د$.
- الزيادة في الدخل تتجاوز الزيادة في الاستثمار $\Delta د > \Delta ث$.

إذ ان :

∆د = هـ أ ، ∆ث = د ب ، هـ أ = هـ ب ، هـ ب > د ب

هـ أ > د ب .

ـ نلاحظ أيضاً ان الادخار قد زاد عند مستوى الدخل الجديد وهو يعادل الزيادة الجديدة في الاستثمار .

والواقع ان المضاعف له مفهوم اقتصادي متسع يتجاوز مفهومه الفني باعتباره معدلا يؤدي الى زيادة الدخل عندما يتغير أحد مكونات الطلب الكلي: الانفاق الاستثماري . أي أنه يعبر عن سلوك المستثمرين ورجال الأعمال وانعكاس ذلك على سلوك المستهلكين من خلال الدخول الموزعة عليهم ،وطريقة انفاقهم لهذه الدخول . ولهذا فقد افترضنا ان الحركة المبدئية للانفاق تأتي دائماً من جانب الاستثمار . ولكن من الممكن ان تأتي التغيرات الاولى في الانفاق من التغيرات في عناصر دالة الانفاق او الطلب الكلي الاخرى بخلاف الاستثمار ،على شريطة أن تكون هذه التغيرات قد نشأت عن مصادر مستقلة عن الدخل . وعلى أية حال فمها كانت طبيعة مصدر التضاعف ،فان قيمة المضاعف سوف تتحدد طبقاً للميل الحدي للاستهلاك . والذي نستطيع ان نعممه ونقول طبقاً للميل الحدي للانفاق ، والذي هو مجموع الميول الحدية للأشخاص الاقتصادية عندما تمارس الانفاق على شراء السلع الاستهلاكية أو شراء السلع الاستثمارية .

ولنعط مثالا على ذلك بانفاق حكومي يتبع سياسة اقتصادية تهدف تحقيق التشغيل الشامل(١) . فلو فرض وقررت الدولة انفاق مبلغ ١٠٠ مليون جنيه على المشروعات العامة (اصلاح طرق) بقصد تشغيل العمال ، فان مثل هذا الانفاق المبدئي ،سوف يزيد الدخل بمقدار ١٠٠ مليون جنيه ، وسوف يوزع هذا المبلغ في شكل أجور على العمال ، والذين بدورهم يخصصون جزءاً منه لشراء السلع الاستهلاكية . وسوف يعتمد هذا الجزء على الميل الحدي للاستهلاك . فاذا فرض وقدر هذا الميل الحدي للاستهلاك بـ ٦٠٪ ، فاننا عندئذ نستطيع ان

---

(١) L. Stoleru, op — cit p. 74

نقدر التغير في الدخل الذي سوف يحدث بعد مراحل متعددة من الانفاق والعمليات كالآتي:

$$\Delta د = ١٠٠ + ١٠٠ \frac{٦٠}{١٠٠} + ٦٠ \frac{٦٠}{١٠٠} + ٣٦ \frac{٦٠}{١٠٠} + .$$

$$= ١٠٠ + ١٠٠ \frac{٦٠}{١٠٠} + (١٠٠ \times \frac{٦٠}{١٠٠}) \frac{٦٠}{١٠٠} + (١٠٠ \times \frac{٦٠}{١٠٠} \frac{٦٠}{١٠٠}) \frac{٦٠}{١٠٠} + \ldots$$

$$= ١٠٠ \left(١ + \frac{٦٠}{١٠٠} + \left(\frac{٦٠}{١٠٠}\right)^{٢} + \left(\frac{٦٠}{١٠٠}\right)^{٣} + \ldots\right)$$

وبذلك نكون أمام متوالية هندسية لا نهائية مجموعها يساوي:

$$\text{الطرف الاول} = \frac{١}{١ - \text{المعامل}}$$

أي أن: $\Delta د = ١٠٠ \frac{١}{١ - \frac{٦٠}{١٠٠}}$

$\Delta د = ٢٥٠$ مليون جنيه

والمضاعف $= \frac{١}{١ - \frac{٦٠}{١٠٠}} = ٢٫٥$

أي أن $\Delta د =$ الانفاق الحكومي المبدئي $\times$ المضاعف

$$ح \times م$$

$$د = ١٠٠ \times ٢٫٥$$

فالدخل قد تضاعف مرتين ونصف نتيجة انفاق حكومي مبدئي مقداره ١٠٠ مليون جنيه. وبشريطة أن يكون هذا الإنفاق الحكومي مستقلا وغير ناشىء عن التغيرات في الدخل.

ولكن من المتصور ان الاستهلاك ليس هو العنصر الوحيد التابع للدخل حيث ان الاستثمار يمكن ان يرتبط جزءاً منه بالتغيرات في الدخل. أي أن الاستثمار الكلي ث ينقسم الى استثمار مستقل ث م، واستثمار تابع ث ت أي

مرتبط وناشىء عن التغيرات في الدخل وعندئذ تصبح دالة الانفاق الكلي او الطلب الكلي كالآتي:

د = د (س) + ث

د = أ + ش د + ث م + ث ت

د = أ + ش د + ث م + هـ د

فاذا حدثت تغيرات في الاستثمار المستقل (Δ ث م)، فان هذا سوف يؤدي الى تغيرات في الدخل تقدر على أساس صيغة المضاعف كالآتي:

$$\Delta \text{ د} = \Delta \text{ ث م} \frac{1}{1 - \text{ش} - \text{هـ}}$$

ونطلق على هذا الوصف تعبير المضاعف المركب[١].

٧ ـ التحليل الديناميكي للمضاعف

ان التحليل السابق يعالج المضاعف من خلال التحليل الساكن المقارن. فالزمن ليس عنصراً في العلاقة. والتغيرات في الانفاق والدخل تتم خلال المدة القصيرة. أي أن هذه التغيرات تتم بطريقة فورية ومتتالية دون تواجد مراحل زمنية وفواصل بين عمليات الانفاق وبين الزيادة في الدخل. وهي صورة مبسطة لعالم الحقيقة تحاول ان تجيب عن السؤال التالي: كيق يمكن عند مستويات معينة من الدخل تبين التغير في الدخل نتيجة تغيرات في الاستثمار المستقل؟. فالأمر يقتصر على مراحل فورية من الانفاق يتبعها تغيرات في الدخل.

والصور الواقعية أكثر تعقيداً. انها تتلخص في ان هناك استثماراً إضافياً أي زيادة في معدل إنتاج السلع الاستثمارية سوف يترتب عليها توزيع بعض الدخول الجديدة في هذا القطاع. وهذه الدخول سوف يدخر أصحابها جزءاً منها، والجزء الآخر سوف ينفق في الحصول على السلع الاستهلاكية. ولسوف يترتب على هذا الامر زيادة الانتاج في قطاع السلع الاستهلاكية. وبالتالي زيادة الدخول

---

(١) Multiplicateur Composé

الموزعة في هذا القطاع. والذين تلقوا هذه الدخول الجديدة في قطاع الاستهلاك سوف ينفقون جزءاً منها والجزء الآخر سوف يدخر. وهكذا تحدث سلسلة مستمرة من الإنفاق والزيادة في الدخل. والزيادة الكلية في الدخل هي مجموع الزيادات المتراكمة في كل مرحلة ،والتي تتم كل منها خلال فترة زمنية. فلا يمكن إذن أن نتصور ان عمليات الإنفاق وما يترتب عليها من زيادات في الدخل تتحقق جميعها في فترة واحدة ،ودون فواصل زمنية بين مراحل الإنفاق وبين التغير في الدخل. فالزيادة في الدخل لا تتوقف على الانفاق الاستثماري الاضافي او على مراحل انفاقه أو على الميل الحدي للاستهلاك، بل تتوقف أيضاً على عنصر الزمن وعلى العناصر الهيكلية التي تدخل في العلاقة. وهكذا نعالج الموضوع من خلال تحليل الفترات بدلا من تحليل المراحل. فالتحليل الديناميكي لظاهرة المضاعف ،يعني أن نأخذ في الحسبان الزمن الكافي لتحقيق التوازن،ولدراسة حركة الاحداث من خلال فترة زمنية ،يستمر فيها سلوك دالة الاستهلاك في التأثير في النشاط الاقتصادي.

ولنبدأ بالصورة الاولى للمضاعف الديناميكي حيث تحقق حقن استثماري اضافي يتم في بداية المدة ثم لا يتكرر بعد ذلك في الفترات التالية.

نفترض اذن توافر ثلاثة شروط أساسية:

١ ـ هناك فترة زمنية او مسافة زمنية بين المرحلة التي يتلقى الافراد فيها دخولهم النقدية، وبين المرحلة التي ينفقون هذه الدخول. وهذا يعني ان تتخذ دالة الاستهلاك الشكل الآتي:

س~ت~ = أ + ش د~ت − ١~

أي أن الاستهلاك في فترة معينة يتوقف على الدخل المتحقق في فترة سابقة (ت − ١) وعلى الميل الحدي للاستهلاك

نفترض أن دالة الانفاق الكلي تأخذ الشكل الآتي

د = د (س) + ث

أي أن الدخل الكلي يعادل الانفاق الكلي، والذي يتكون من الاستهلاك والاستثمار.

٣ ـ نفترض ان هناك استثماراً اضافياً قد تحقق في أول الفترة:

ث + Δ ث

وعلى أساس المعادلات السابقة نستطيع ان نقدر التغيرات التي تحدث في الدخل خلال الفترات المختلفة ،بناءاً على حقن استثماري اضافي. حيث ان التغير في الدخل الكلي نتيجة هذا الانفاق الجديد يعادل مجموع التغيرات التي تحدث في الدخول خلال الفترات المختلفة) Δ د١ + Δ د٢ + ... = Δ دن) وعلى ذلك لو فرض ان الدخل كان في سنة الأساس يعادل د ، ثم حدثت تغيرات في الاستثمار Δ ث، ففي هذه الحالة فان الدخل في الفترة التالية سوف يعادل الدخل في الفترة السابقة مضافاً اليه الاستثمار الجديد.

أي أن:

د١ = د. + Δ ث

وبذلك يكون التغير في الدخل نتيجة الانفاق الجديد معادلا:

Δد١ = د١ - د. = Δ ث

وبمجرد أن يتلقى المنتجون هذه الزيادة في الدخل (Δث)، فسوف ينفقونها على الاستهلاك بنسبة ش الميل الحدي للاستهلاك. ويقدر الجزء المتبقي على أساس ش (Δث) ،أي أن الدخل يزيد في الفترة التالية بمقدار ش (Δث) أي أن:

د٢ = د١ + ش Δ ث

= د. + Δ ث + ش Δ ث

ويكون التغير في الدخل نتيجة التغير في الانفاق:

Δ د٢ = د٢ - د١

د٢ = د. + Δ ث + ش Δ ث

د = د. + Δ ث

ش Δ ث

أي أن

Δ د٢ = ش Δ ث

هذه الزيادة في الدخل الإضافي سوف تستخدم من جانب المستفيدين منها في الفترة التالية، على الاستهلاك بنسبة «ش» أي أن الدخل سوف يزداد في الفترة التي تليها بـ ش (ش Δ ث) = $ش^{2}$ (Δ ث) أي أن:

$$د_{3} = د_{2} + ش^{2} \Delta ث$$

ويكون التغير في الدخل نتيجة التغير في الانفاق.

$$\Delta د_{3} = د_{3} - د_{2}$$

$$= د_{.} + \Delta ث + ش \Delta ث + ش^{2} \Delta ث$$

$$- \quad = د_{.} + \Delta ث + ش \Delta ث$$

$$ش^{2} \Delta ث$$

أي أنه $\Delta د_{3} = ش^{2} \Delta ث$.... وهكذا تتم العمليات بطريقة متتالية خلال الفترة الزمنية.

وبحيث أن:

$$\Delta د_{1} = \Delta ث$$

$$\Delta د_{2} = ش \Delta ث$$

$$\Delta د_{3} = ش^{2} \Delta ث$$

....

$$\Delta د_{ن} = ش^{ن-1} \Delta ث$$

وبذلك نستطيع ان نقدر الزيادة الكلية في الدخل المتحققة خلال الفترات الزمنية المختلفة، على أساس مجموع الزيادات المتتالية في الدخل بالإضافة الى الإنفاق الاستثاري المبدئي المستقل. أي أن:

$$\Delta د = \Delta د_{1} + \Delta د_{2} + ... = \Delta ث \; (1 + ش + ش^{2} + ... + ش^{ن})$$

وهي متوالية هندسية لا نهائية مجموعها يساوي:

$$\Delta د = \Delta ث \frac{1}{1 - ش}$$

وهكذا نعود الى الصيغة الأصلية للمضاعف الساكن، مع فارق أساسي وهو أن التحليل هنا قد تم من خلال افتراض فترات زمنية وفواصل بين مراحل الزيادة في الدخول.

ويمكن ان نتصور تحليل المضاعف الديناميكي هندسياً كما في الشكل(٤٧).

فالإنتاج يتزايد في كل مرحلة نتيجة الانفاق الاستثماري الإضافي المبدئي. وتتحدد التغيرات في الدخل طبقاً للمساحات المتدرجة في الشكل (٤٧)، والتي كان منها تعبر عن الزيادة في الدخل او الفرق بين مستوى سابق ومستوى لاحق من الدخل. لكننا نلاحظ ان التيارات الدخلية التي يولدها الانفاق الإضافي تتناقص في كل فترة بالمقارنة بالفترة السابقة، حتى تتلاشى تماماً عندما يؤدي المضاعف دوره كاملا، وتتحقق جميع آثاره. ويستقر الدخل عند مستوى التوازن الجديد (م ن). وعلى ذلك نستطيع ان نقدر الزيادة الكلية في الدخل:

$$\Delta\, \text{د} = \Delta\, \text{دن} - \Delta\, \text{د.} = \Delta\, \text{ث}\ \frac{1}{1 - \text{ش}}$$

ولقد افترضنا حتى الآن ان الحقن الاستثماري الاضافي قد تحقق مرة واحدة طوال كل المدة كلها وعند بدايتها. ولكن الاستثمار لا يمكن أعتباره مخزوناً او

شكل (٤٧)

رصيداً وانما هو في حقيقته تياراً يتجدد خلال الفترات الزمنية المختلفة استقلالا عن التغيرات في الدخل. وعلى هذا عندما نفترض ان هناك حقنا مستمراً في الاستثمار في كل فترة فسوف تحدث تغيرات في الدخل نتيجة الحقن السابق، والحقن اللاحق، ويمارس المضاعف تأثيره بصورة مخالفة لما هو عليه، عندما يقتصر الحقن على مرة واحدة في بداية المدة كلها. ولكي نوضح ذلك نفترض ان هناك حقناً اضافياً استثمارياً بمقدار ١٠ مليون جنيه عند بداية كل فترة. عندئذ فان التغيرات في الدخل تستمد قوتها من مصدرين: التغيرات الناشئة عن الاستثمار الجديد، والتغيرات الناشئة عن التغيرات في الاستهلاك التي كان مصدرها الاستثمار السابق. فاذا قدر الميل الحدي للاستهلاك بمقدار ٨٠٪ ومن ثم المضاعف بمقدار $= \frac{١}{١ - ٨٠٪} =$ ٥ فاننا نستطيع ان نستخلص الجدول التالي والذي يوضح لنا التغيرات التي سوف تحدث في الدخل نتيجة الإنفاق الاستثماري الدوري والمتجدد في كل فترة (جدول ٢١).

جدول (٢١)
«المضاعف من خلال الزمن مع حقن مستمر»

الفترة الزمنية	ت٠	ت١	ت٢	ت٣	ت٤	ت٥	ت٦
	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
		٨	٨	٨	٨	٨	٨
			٦ر٤	٦ر٤	٦ر٤	٦ر٤	٦ر٤
				٥ر١٢	٥ر١٢	٥ر١٢	٥ر١٢
					٤ر١	٤ر١	٤ر١
						٣ر٢٨	٣ر٢٨
							٢ر٦٢
Δ د	١٠	١٨	٢٤ر٤	٢٩ر٥٢	٣٣ر٦٢	٣٦ر٩	٣٩ر٥٢

ونلاحظ على هذا الجدول، انه في الفترة الأساسية تحقق استثمار اضافي بمقدار ١٠ مليون جنيه أدى الى زيادة الدخل بنفس القيمة، وفي الفترة التالية خصص ٨٠٪ من هذا التغير في الدخل للاستهلاك أي حوالي ٨ مليون جنيه

أضيف اليها حقن استثماري جديد بمقدار ١٠ مليون جنيه ليصبح التغير في الدخل في هذه الفترة معادلا لـ ١٨ مليون جنيه. وهكذا تستمر العمليات على نفس المنوال في الفترات التالية. حتى انه في الفترة الخامسة مثلا (ت٥) يحقق المضاعف حوالي ٧٠٪ من تأثيره. فبجانب الانفاق الاستثماري المتجدد خلال هذه الفترة والمقدر بـ ١٠ مليون جنيه، هناك الزيادة في الدخل والتي تحققت نتيجة الانفاقات السابقة. ومن شأن هذا ان يصل بالتغير في الدخل في هذه الفترة الى مستوى يقارب ٣٩٫٩ مليون جنيه. وفي الفترة ت ن يحقق المضاعف تأثيره كاملا.

فالحقن المستمر من الانفاق الاستثماري يختلف عن الحقن الوحيد، من حيث انه في حالتنا هذه تزداد قيمة التغيرات في الدخل في كل فترة تالية بالنسبة لسابقتها، في حين انه في حالة الحقن الوحيد تحدث تغيرات في الفترات الأساسية بمقدار ١٠ مليون جنيه دون أن تتكرر في الفترات التالية. ولسوف يؤدي ذلك الى زيادات متناقصة في الدخل في الفترات التالية، ففي الفترة التي تلي فترة الأساس سوف تقدر الزيادة في الدخل بمقدار ٨ مليون جنيه، وفي الفترة التي تليها سوف تقدر هذه الزيادة بمقادر ٦٫٤ مليون جنيه. وهكذا حتى يصبح التغير في الدخل عند نهاية المدة معادلا للصفر. كل هذا على أساس ان الميل الحدي للاستهلاك يقدر بـ ٨٠٪ ومن ثم فان مجموع الزيادات في الدخل نتيجة الإنفاق الجديد المبدئي غير المتكرر سوف تعادل ٤٠ مليون جنيه تقريباً. في حين انه في حالة الانفاق المتجدد والمستمر سوف نجد ان قيمة التغير في الدخل في الفترة الاخيرة وحدها يعادل ٤٠ مليون جنيه تقريباً.

٨ ـ النشاط النقدي ودالة الاستهلاك

دالة الاستهلاك باعتبارها علاقة بين الدخل والاستهلاك، هي دالة ذات متغير استراتيجي وحيد. ومعنى ذلك انها تحاول ان تبرهن على ان العامل الحاسم للتغير في الاستهلاك هو الدخل. فاذا وجدت عوامل ومتغيرات أخرى يمكن ان تؤثر في الاستهلاك فهي عوامل عرضية، وتأثيرها ثانوي ولا يقارن

بتأثير وأهمية الدخل على الانفاق الاستهلاكي[1].

هذا التحليل بالرغم من بساطته وصحته الجزئية، لا يتناول كل جوانب الاستهلاك.ولا يجب ان يمنعنا من التعرض للعوامل الاخرى ـ بخلاف الدخول المؤثرة او التي يمكن ان تؤثر في الاستهلاك ـ سواء ما تعلق منها بالمدة القصيرة، او ما تعلق بالمدة الطويلة. ولقد أدت بنا العوامل الأخيرة الى ادخال الزمن كعنصر مفسر للعلاقة بين الدخل والاستهلاك (المضاعف). كما تدفعنا أيضاً الى دراسة العوامل الهيكلية التي يمكن ان تؤثر في الاستهلاك.

والمشكلة الأساسية التي نحن بصددها لا تتعلق بتقديم تحليل انتقادي للسلوك الجماعي الاستهلاكي، بقدر ما تتعلق ببيان تأثير النشاط النقدي على هذا السلوك. فدالة الاستهلاك هي علاقة حقيقية أي تترجم في كميات عينية مقدرة بالأسعار الثابتة. ومع ذلك فان هناك الكثير من العوامل النقدية البحتة التي يمكن ان تؤثر مباشرة. في سلوك هذه الدالة مثل سعر الفائدة او كمية النقود او المستوى العام للأسعار. كما أن هناك البعض من العوامل الحقيقية اللصقية بتلك الدالة او الخارجة عنها (متغيرات خارجية) ما والتي تتأثر بالعوامل النقدية بطريقة غير مباشرة مثل العوامل الهيكلية وتوزيع الدخل والزمن. ولنبدأ أولا بتحليل العوامل النقدية او التأثيرات المباشرة. لننتقل ثانياً الى التأثيرات غير المباشرة.

١ ـ **وأول المتغيرات النقدية التي يمكن أن تؤثر في مستوى الاستهلاك هو سعر** الفائدة. وهي هي وجهة نظر الفكر الكلاسيكي والنيو كلاسيكي. فلا شك ان سعر الفائدة يمارس تأثيراً معيناً على الطريقة التي سيتصرف بها الأفراد بالنسبة لدخولهم بين الاستهلاك والادخار. وبحيث يمكن التقرير بأن الزيادة في سعر الفائدة سوف تدفع الأفراد إلى الاقلال من انفاقهم الاستهلاكي وتحثهم على

---

(١) والواقع أن كينز لم يتنكر تأثير العوامل الأخرى في الإستهلاك ولكنه اعتبرها عوامل ثانوية وعرضها تحت عبارات عوامل موضوعية وعوامل شخصية. أنظر في ذلك الموضوع: المقالة القيمة لزميلنا د. أبو بكر متولي السابق الاشارة إليها، وكذلك المراجع الآتية:

M. Friedman. A. theory of the Consumption Function, Princeton 1957 pp. 20–37.

J. Duesenberry Income saving and the theory of consumer behavior cambridge Harvard university Press 1949.

زيادة ادخاراتهم للحصول على عائد مرتفع. وعلى ذلك يستطيع البنك المركزي أن يستخدم بكفاءة سعر الخصم أو السوق المفتوحة في التأثير على توزيع الدخول بين الاستهلاك والادخار. غير أنه يبدو أن سعر الفائدة هنا ليس حاسماً إذا لم يصاحبه زيادة في عرض وسائل الدفع. فارتفاع سعر الفائدة لا يدفع الأفراد إلى الاقلال من استهلاكهم وزيادة ادخارهم إلا إذا كانوا يحوزون من الدخول ما يسمح لهم بذلك. فزيادة عرض النقود من جانب المؤسسات المصرفية وتسرب تلك الزيادة في شكل انفاق عام أو خاص سوف يؤدي إلى زيادة حجم الدخول النقدية الموزعة. وفي تلك الحالة فقط يعتبر سعر الفائدة عنصر جذب لهذه الدخول الاضافية نحو الادخار.

٢ - والمتغير الثاني الذي يمكن ان يؤثر في مستوى الاستهلاك الكلي هو المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية. وعلينا أن نتساءل عما إذا كانت زيادة هذا المستوى أو انخفاضه يمكن أن تؤثر في طريقة الأفراد في التصرف في دخولهم بين الاستهلاك والادخار.

نحن نعرف انه في نطاق الكميات والوحدات الجزئية، عندما يرتفع سعر سلعة ما أو مجموعة من السلع، فان هذا يقلل من الكميات المطلوبة من هذه السلعة. وبمعنى آخر يقل الانفاق الاستهلاكي على هذه السلعة. غير ان هذا لا يؤدي الى الإقلال من الاستهلاك بصفة عامة. إذ تتجه الدخول الى البحث عن السلع الأخرى. أي أن الأمر يتعلق باعادة توزيع الجزء المخصص للاستهلاك بين مختلف السلع، طبقاً لمقدرة السلع على الاستبدال بعضها ببعض بالمقارنة بأسعارها النسبية. أي بنسب المبادلة فيا بينها. ومن ثم ليس هناك داع لأن نأخذ في الاعتبار التغيرات في الاسعار النسبية، حيث ان هذه التغيرات تعني الاقتصار على تعديل الاوزان النسبية لكل سلعة في سلة الاستهلاك، والتي يقررها المستهلك بناءاً على اعتبارات متعددة. وإذا كان الأمر كذلك فليس هناك أيضاً ثمة داع لأن نأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار المطلقة، حيث أن هذه التغيرات لن يمكنها أن تؤثر في الأسعار النسبية. فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار، فغاية الأمر ان كل الأسعار ترتفع بنسبة واحدة. كما أن المستهلكين يحصلون على دخول جديدة مرتفعة بنفس النسبة. ويستهلكون بنفس النسبة. أي أن المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الكلي: الدخل القومي -

الناتج القومي ـ الانفاق الكلي، سوف ترتفع بنفس النسبة. فالأمر سوف يقتصر على مجرد ارتفاع في الأسعار المطلقة دون اختلال في الاسعار النسبية، ودون القدرة على التأثير في المستوى العام الاستهلاكي.

والحقيقة هنا ان هذا التحليل غير صحيح. فالزيادة في المستوى العام للأسعار لا تعني أنها قد شملت كافة أسعار السلع والخدمات، أو أنها تحققت بنفس المعدل. فمن الممكن ان ترتفع أسعار السلع. وتنخفض أسعار بعض السلع الأخرى. أي يحدث اختلال في معدلات المبادلة بين السلع، ينعكس في شكل زيادة في المستوى العام للأسعار. ومن الممكن أيضاً أن تؤدي الزيادة في المستوى العام للأسعار بدورها الى تحقيق زيادات متفاوتة في أسعار السلع. فقيمة السلع الغذائية قد ترتفع بمقدار ٥٪، في حين ان الاجهزة الكهربائية المنزلية ترتفع بنسبة ١٥٪. ومن الطبيعي اذن أن يقلل المستهلكون من الكمية المشتراة من الأجهزة الكهربائية. التي ارتفعت أسعارها نسبياً بالمقارنة بالسلع الغذائية. ولكنهم في نفس الوقت سوف يحافظون على نفس الكمية التي كانوا يشترونها من السلع الغذائية، بالرغم من انخفاض قيمتها بالنسبة للسلع الكهربائية. اذ أن الأمر يتعلق هنا بانخفاض القوة الشرائية الحقيقية للمستهلكين. نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار. وبذلك فان الاستهلاك الكلي سوف ينقص بالتبعية مع اختلال هيكل الأسعار النسبية، كرد فعل لارتفاع المستوى العام للأسعار.

والواقع انه عندما نكون أمام الانفاق الاستهلاكي ككل، فنحن هنا أمام جميع السلع ولا يمكن تصور استبدال سلعة بأخرى. فالأمر يتعلق بالمستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية ككل. وبالقوة الشرائية لجمهرة المستهلكين. فاذا حدث انخفاض في قيمة النقود أي في قيمة الدخول التي حصلوا عليها مسبقاً والتي تعبر عن قوة شرائية حالية عند مرحلة الاستهلاك. فهنا يتحول الاستبدال بين السلع الى الإستبدال بين الانفاق الاستهلاكي أو الادخار. وعلى ذلك هل نستطيع ان نقرر أن ارتفاعاً أو انخفاضاً في المستوى العام للاسعار يمكن أن يؤثر بذاته، أي بصرف النظر عن هيكل الاسعار النسبية، في مستوى الاستهلاك؟

نحن نعرف أن دالة الاستهلاك قد حددت من خلال مفاهيم حقيقية وليست نتيجة مفاهيم نقدية. والغرض الأساسي لهذه العلاقة مؤسس على أن الناتج

القومي يعادل الدخل القومي. وارتفاع مستوى الأسعار بنسبة معينة، معناه زيادة في الدخول النقدية بنفس النسبة. ويترتب على ذلك ان الدخل الحقيقي لا يتغير، كما ان طريقة الانفاق والتوزيع بين الاستهلاك والادخار تبقى كما هي. ولكن الظروف تختلف عندما يتحقق ارتفاع في الاسعار بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل القومي نتيجة لظروف اقتصادية معينة، منها مثلا عدم توزيع الدخول الناشئة عن الزيادة في الاسعار. أو حصول بعض عناصر الانتاج على الجانب الاكبر من الزيادة الناشئة عن ارتفاع الاسعار. وهو ما نلاحظه بصفة خاصة عند زيادة الارباح في الظروف التضخمية. وفي هذه الحالة يستطيع المستوى العام للأسعار ان يمارس تأثيراً ايجابياً على مستوى الاستهلاك. وهو يمارس هذا التأثير من خلال الأرصدة النقدية التي يحوزها المستهلكون. وهذا التأثير يطلقْ عليه تأثير «بيجو». فكل ارتفاع في الأسعار ينقص من القيمة الحقيقية لهذه الأرصدة، وكل انخفاض في الاسعار يرفع من تلك القيمة. وهذا الاعتقاد سوف يدفع الافراد الى زيادة أو انقاص الانفاق الاستهلاكي نتيجة تلك الظروف. وبالطبع فان سلوك الأفراد يرتبط أيضاً بتوقعاتهم المستقلة. فانخفاض الاسعار على سبيل المثال يمكن ان يدفع المستهلكين الى تأجيل مشترواتهم .أي انقاص استهلاكهم. كما ان ارتفاع الأسعار يمكن ان يعجل بزيادة الاستهلاك. أي يزيد من سرعة تحويل النقود الى سلع. وفي مثل هذه الحالات لا يمكن ان يحدث التقاء بين حركة التيارات الحقيقية وحركة التيارات النقدية.

٣ - والمتغير النقدي الثالث الذي يمكن ان يؤثر في الاستهلاك يتمثل في كمية النقود أو بمعنى أدق في طريقة توزيع الأفراد لثرواتهم من خلال النقود. فأي تغيرات في كمية النقود نتيجة تغيير الأفراد لطريقة توزيعهم لثرواتهم سوف يؤدي الى تغيير أنماط ومعدلات الاستهلاك. فالفرد يوزع عادة ثروته بين أصول نقدية وأصول مالية وأصول حقيقية. فاذا حدث وقام البنك المركزي مثلا بعمليات السوق المفتوح، وقام بشراء الأصول المالية من هذا السوق من الافراد والبنوك، فان هذا سوف يؤثر في السيولة النقدية بالنسبة للأفراد والبنوك. ولسوف يؤدي ذلك الى تخفيض سعر الفائدة. وتنمية الاستثمار

والاستهلاك. فكلما زادت السيولة النقدية لدى الأفراد، أي أن محفظتهم المالية قد غلب عليها الأصول النقدية السائلة وشبه السائلة، فان هذا سوف يشجع الافراد على زيادة انفاقهم الاستهلاكي. حتى ولو لم يحدث أي تغير في الحجم الكمي والكلي لدخولهم. والبنوك التجارية عندما تجد سيولتها قد ارتفعت، فهذا سوف يشجعها على التوسع في الائتمان وفي التمويل الاستثماري. وهذه المفاهيم انما ترتبط في الواقع بتفسيرات النظرية الكمية حول الربط بين حجم السيولة وحجم النشاط الاقتصادي وبصفة عامة النشاط الانفاقي الاستهلاكي. وهي فروض تتمتع بجانب كبير من الصحة.

فكثيراً ما نجد أن جزءاً كبيراً من الثروة المختزنة في شكل نقدي لم يكن مصدرها زيادة في الانتاج، وانما هي نتيجة لزيادة في النشاط النقدي المستقل عن النشاط الحقيقي، وبهدف اثارة هذا النشاط الأخير في حالات الركود أو الكساد الاقتصادي، أو عندما تكون الزيادة في الناتج القومي لا تحقق المعدلات المطلوبة للنمو الإقتصادي. ومن الممكن ألا يحدث التقابل بين التيارات الحقيقية (الإنتاج) والدخول المتولدة عن هذا الإنتاج بسبب النشاط النقدي المستقل عن عملية الإنتاج.

يبقى اذن أن نوضح ان القوة الشرائية،والتي يمكن أن تتجه الى الاستهلاك قد جاوزت المفهوم الضيق للسيولة النقدية والتي تتمثل أساساً في النقود القانونية والنقود الائتمانية، ليتسع نطاقها ويدخل فيها كل أصل نقدي أو مالي من تلك الأصول المكونة للسيولة العامة للاقتصاد. ومن الصعب في الاقتصاد المعاصر انكار الاشكال العديدة من الأصول أو طرق التمويل الممثلة لقوى شرائية والتي يمكن ان توجه الى الاستهلاك. وهي قوى بعيدة كل البعد عن الدخول الحقيقية الموزعة في صورة نقدية نتيجة مساهمة الأفراد في عملية الإنتاج. ومن أوضح الأمثلة على ذلك ظاهرة الائتمان الممنوح لشراء السلع الاستهلاكية، والذي من أهم صوره البيع بالتقسيط. فهذا النوع من الائتمان من شأنه ان يزيد القوة الشرائية الموجهة للاستهلاك. ويرتب زيادة في الدخول الحالية سوف تسدد من الدخول المستقبلة. فهو في حقيقته عبارة عن شراء سلع استهلاكية ناشئة عن إنتاج جاري مقابل قوة شرائية مستقبلة. أي نقود متولدة

من دخول متوقعة سوف تنشأ من المساهمة المستقبلة في إنتاج مستقبل. ولسوف يترتب على ذلك بالطبع اختلال بين التيارات النقدية والتيارات الحقيقية.

وتلعب المتغيرات النقدية دوراً متزايداً في تنمية هذا النوع من النشاط الاستهلاكي. ونشير بصفة خاصة هنا الى دور المؤسسات المصرفية وتأثير سعر الفائدة. فانخفاض سعر الفائدة والتوسع من جانب البنوك التجارية في الائتمان سوف تؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي. ويرتب اختلالا في سلوك دالة الاستهلاك. فالانفاق الاستهلاكي في هذه الحالة سوف يجد مصدره في التيارات النقدية دون التيارات الحقيقية. كما أن سعر الفائدة سوف يؤدي الى ارتفاع الأسعار. وهذا الارتفاع في الأسعار سوف يمتص بدوره الدخول المستقبلة. ويتحمل المستهلك بالتالي عبء الفائدة بجانب عبء ارتفاع الأسعار.

٤ - **وإذا انتقلنا الى العوامل الحقيقية التي يمكن ان تتأثر بالنشاط النقدي وتؤثر بدورها في سلوك دالة الاستهلاك، فان أول ما يواجهنا هو العلاقة بين الاستهلاك وطريقة توزيع الدخل.** فالانفاق الاستهلاكي لا يتأثر فقط بالنطاق الكمي للدخل، بل أيضاً بالنطاق الكيفي له. وبمعنى آخر بطريقة التوزيع وقاعدة هذا التوزيع. وقد رأينا بصورة اجمالية من خلال تعرضنا لأشكال وتطور دوال الاستهلاك، انه عند المستويات الضعيفة من الدخل يرتفع الميل الحدي للاستهلاك وينخفض الميل الحدي للادخار. والعكس من ذلك عند المستويات المرتفعة من الدخل حيث يقل الاستهلاك ويزداد الادخار.

وهذه القاعدة تنطبق أيضاً عندما نتعرض للدخول بالنسبة للأفراد كأفراد أو بالنسبة لبعض المجموعات من الأفراد. فالدالة الكلية للاستهلاك هي متوسط دوال الاستهلاك الفردية والخاصة بالمجموعات الاجتماعية. وعلى ذلك فان اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة سوف يؤدي الى تعديلات في دالةالاستهلاك ،من شأنها ان تزيد من الحجم الكلي للاستهلاك. فعندما يكون هناك عدم مساواة أو عدالة في توزيع الدخل فمعنى ذلك زيادة في الادخار على حساب الاستهلاك. حيث أن المساواة في توزيع الدخول على أكبر نطاق ممكن

وعلى قاعدة عريضة من الأفراد من شأنه تشجيع الاستهلاك على حساب الادخار.

والمشكلة ليست في عملية اعادة توزيع الدخل أو تحقيق عدالة في هذا التوزيع ،بقدر ما تتعلق بتغيرات في النشاط النقدي تقضي على الآثار الايجابية لعملية اعادة توزيع الدخل. فارتفاع المستوى العام للاسعار مثلا سوف يؤدي الى اعادة توزيع الدخل لصالح عوائد الملكية (الارباح) على حساب عوائد العمل (الاجور). وحتي اذا قامت المشروعات بزيادة الاجور فسوف تعتبر مجرد زيادات في الاجور النقدية دون الأجور الحقيقية، نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود. في حين ان الارباح في غالبيتها تعتبر جزءاً من الدخل القومي المحجوز عن الانفاق، والذي تحتفظ به المشروعات والمؤسسات المالية لتستخدمه في التمويل الذاتي. فهذا الجزء عن الارباح غير الموزعة سوف يتحول الى أصول طبيعية أو مالية تزداد قيمتها مع الزمن.

٥ ـ **وهناك أيضاً الفروق الناشئة عن تدخل عنصر الزمن والتي تؤثر في سلوك دالة الاستهلاك**. والتي رأينا أمثلة منها عند تعرضنا لتحليل المضاعف الديناميكي. فدالة الاستهلاك في صورتها العادية، تفترض ان الاستهلاك والدخل متلازمين في الفترات الزمنية. والواقع ان هناك فروقاً زمنية بين مرحلة تحقق الدخل ومرحلة مباشرة الاستهلاك. ومن خلال هذه الفروق يمكن ان تتدخل عوامل نقدية تعدل من سلوك هذه الدالة. فالاستهلاك في فترة معينة يمكن أن يتأثر بالدخول المتحققة في الفترات السابقة أو بالدخول المتحققة في الفترات المستقبلة. أي أن الماضي والمستقبل يمكن ان يؤثرا في الحاضر.

ولنبدأ أولا بالماضي حيث يتلقى الافراد دائماً دخولهم في فترة متأخرة عن الانفاق، وسواء أكانت هذه الدخول تتمثل في شكل ارباح أو فوائد أو أجور. فعندما نشاهد الأفراد ينفقون دخلا معيناً في فترة معينة، يجب أن يكون واضحاً في الاذهان انهم ينفقون دخلا متولداً عن مرحلة سابقة. ولذلك فان قرارات الاستهلاك الجارية تتخذ بناءاً على الدخول المتحققة في الفترات السابقة ومن ثم يجهل المستهلك حالة دخله تماماً في الفترة الجارية، ويؤسس

حساباته على الفترات السابقة. وتصبح دالة الاستهلاك كالآتي:

س = ف (دت - ١ ، دت - ٢ ،... شت - ١ ، شت - ٢ ...).

حيث $د_{ت-1}$ ، $د_{ت-2}$ ... تمثل الدخول المتحققة في الفترات السابقة، $ش_{ت-1}$ ، $ش_{ت-2}$ ... تمثل مقاييس ثابتة تعبر عن الميول الحدية للاستهلاك الموازية لكل فترة سابقة.

ويحاول بعض المؤلفين (ديزنبري) التوفيق بين الدخل المتحقق في الفترة السابقة والدخل المتحقق في الفترة الجارية في قرارات الاستهلاك. حيث يصبح الاستهلاك ذالة للدخل السابق بالإضافة الى الدخل الجاري. أي أن:

$$س_{ت} = ش\, د_{ت-1} + ع\, د_{ت}$$

حيث ش، ع تعبر عن الميول الحدية للاستهلاك (وهم ثوابت).

وعلى هذا فاذا توقع المستهلك ان دخله في الفترة الحالية سوف يكون أكبر من دخله في الفترة السابقة، فسوف يقترض من المؤسسات المصرفية أو يشتري بالتقسيط لمواجهة نفقاته الاستهلاكية الاضافية. حيث أن الدخل السابق غير كاف لمواجهة متطلباته. كما أن دخله الحالي سوف يتحصل عليه في نهاية المدة. وهذا يعني تدخل المؤسسات المصرفية بطريقة غير مباشرة وتأثيرها على قرارات الانفاق والاستهلاك بالنسبة للأفراد.

والواقع ان الدخل الحقيقي لا يعتبر فقط المصدر الأساسي الوحيد للأفراد عند اتخاذ قرارات الاستهلاك. فبعض المستهلكين كما عرفنا يستطيعون ان يحوزوا أصولا نقدية تحت شكل أرصدة غير سائلة (ودائع ادخارية) أو اصولا مالية (أسهم وسندات) أو حتى أصولا حقيقية (عقارات). وهذه الأصول يمكن ان تحول أو تباع وتصبح بالتالي ارصدة سائلة تستخدم لمواجهة مشترواتهم في المرحلة الجارية عندما تعجز الدخول المتولدة عن الفترات السابقة عن تحقيق ذلك. ولا يمكن أن نتصور أن تسييل (أي أن تصبح سائلة) تلك الأصول أمر غير ممكن، ولو أن ذلك يحتاج الى وقت، ويتم في ظروف غير ملائمة (عجز الدخل السابق عن مواجهة الاحتياجات الحالية). ولكن حيازة الثروة بهذا الشكل، حتى ولو لم تكن عناصرها تتمتع بدرجة عالية من السيولة، يسهل من تحول الادخار او

الاكتناز الى استهلاك. ويمارس تأثيرات ايجابية ومتنوعة على قرارات الانفاق مستقلة تماماً عن الدخل الحقيقي. وخاصة عندما تكون تلك الاصول قد تراكمت من خلال مصادر أخرى غير الدخول السابقة، نتيجة عمليات الاصدار النقدي أو التوسع الائتماني أو المضاربة. وهكذا نستطيع ان نقرر أن دالة الاستهلاك تصبح كالآتي:

$$س_{ت} = ش\, د_{ت-١} + ق\, ص_{ت}$$

حيث تعبر $س_{ت}$ عن الاستهلاك في الفترة الجارية، ش عن الميل الحدي للاستهلاك في نفس الفترة، $ص_{ت}$ عن الرصيد المتراكم او المخزون من الاصول شبه السائلة والمتوافرة في الفترة الحالية، ق عن الميل الحدي لانفاق تلك الأصول أي تحويلها الى سيولة وانفاقها على الاستهلاك.

ولننتقل الآن الى المستقبل، فبدلا من مراجعة الماضي يتخير المستهلك قراراته على اساس المستقبل. وبذلك تصبح دالة الاستهلاك كالآتي:

$$س_{ت} = ف(د_{ت+١} ، \quad ت + ٢ ، \ldots ، ش_{ت} + ١ \ldots$$
$$+ ش_{ت} + ن)$$

حيث تمثل دت + ١، دت + ٢... الدخول المتوقعة في المستقل، $ش_{ت+١}$ ، $ش_{ت}$ + ٢ مقاييس ثابتة تعبر عن الميول الحدية للاستهلاك في الفترات الموازية المستقبلة. فاذا توقع الفرد أن دخله سوف يزيد في المستقبل، فانه سوف يتوسع في الاستهلاك الحالي متجاوزاً قدراته الحقيقية الحالية والمتولدة عن الدخول الحقيقية التي تحصل عليها، ويلجأ الى سد العجز في القوة الشرائية من المؤسسات المصرفية والتي تتوسع في الائتمان وفي عرض النقود. وقد يؤدي هذا في الكثير من الاحيان الى ارتفاع المستوى العام للاسعار.

وقد قدم لنا فريدمان دراسة عن سلوك دالة الاستهلاك تعرف باسم «فكرة الدخل الدائم». ففريدمان يفترض ان لكل فرد أفقاً اقتصادياً يمتد حتى نهاية حياته النشيطة. ولسوف يحاول الفرد ان يوزع استهلاكه بطريقة مرضية طوال تلك الفترة طبقاً للمتوسط الاحتمالي لحياته وعلى أساس «الدخل الدائم». فماذا تعني هذه الفكرة؟ يجيب فريدمان بأن

دخل الفرد يتكون من عنصرين أساسيين د د الدخل الدائم أي الدخل المتوقع المستقبل، والذي على أساسه يستطيع المستهلك أن يقدر بطريقة معقولة وشبه مؤكدة ما يمكنه ان يتحصل عليه من دخول لعدة سنوات مستقبلة. ودح الدخل الاحتمالي وهو عبارة عن مكونة احتمالية تمثل الاضافات او المطروحات غير المتوقعة من الدخل.

ويقابل تقسيم الدخل الى دائم واحتمالي، تقسيم الاستهلاك أيضاً الى: س د استهلاك دائم والذي يتمثل في النفقات العادية للمستهلك. وسح استهلاك احتمالي والذي يقابل مدفوعات غير متوقعة.

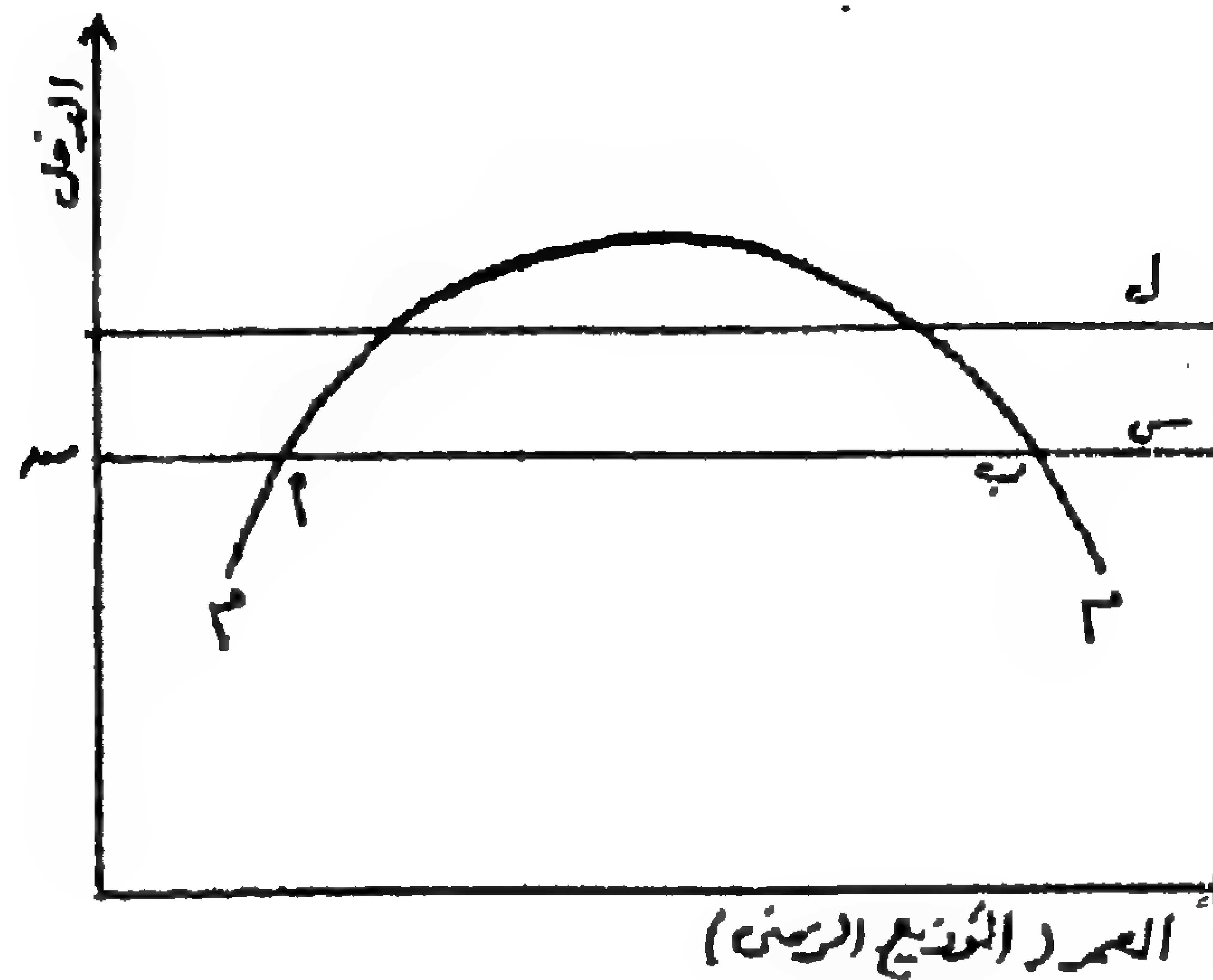
ويقرر فريدمان ان هناك علاقة دالية بين الاستهلاك الدائم والدخل الدائم وهي علاقة تناسبية. بمعنى ان الاستهلاك يزيد بنفس نسبة الزيادة في الدخل الدائم اذ أن:

س د = ش دد

ولكن لا توجد علاقة بين الاستهلاك والدخل الاحتمالي. وعلى ذلك فالادخار يمكن إذن ان يزيد أو ينقص عندما تزيد أو تنقص المكونة الاحتمالية للدخل .وهو ما يؤدي الى تقلبات في الدخل في المدة القصيرة. أما في المدة الطويلة فهناك علاقة شبه ثابتة بين الدخل والاستهلاك.

ويمكن أن نتصور تحليل فريدمان هندسياً كما في الشكل (٤٨)، حيث ان الدخل يتمثل في المنحنى «م م» والذي يتوزع خلال عمر الانسان أو فترة نشاطه الاقتصادي، بحيث يرتفع في بدايات حياته المهنية حتى يصل الى مرحلة قصوى ،ثم يبدأ بعد ذلك في التناقص عند نهاية العمر الوظيفي. ولهذا فان المستهلك يحاول دائماً ان يقدر استهلاكه كدالة للدخل الدائم ،والذي يمثله الخط «ل ل». وطبقاً لفريدمان فان الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة من الدخل الدائم والتي يعبر عنها بالخط «س س». وهو يستهلك هذه النسبة ،حتى ولو تعرضت نسبة الدخل المخصصة للاستهلاك خارج نطاق الدخل المقاس لتقلبات سنوية. وكما يتضح من الشكل السابق فان النسبة المخصصة للاستهلاك استقلالا عن الدخل المقاس أو المقدار تكون مرتفعة (وقد تصل الى ١٠٠٪) في بداية العمر

الوظيفي للفرد، وهي تنخفض في الفترات التالية. وهذا ما يفسر كيف ان الشباب في مستهل حياتهم الوظيفية يتميزون بإتفاع الميل الحدي للاستهلاك، نظراً لتوقعهم زيادة دخولهم المستقبلة. في حين ان الميل للاستهلاك يقل عند ذوي العمر المتوسط، ويرتفع مرة أخرى عند ذوي العمر الكبير نظراً لأن دخولهم ذاتها تنخفض.



شكل (٤٨)

٥ - ومن أهم العوامل الاخرى التي يمكن أن تؤثر في الاستهلاك السياسة الضريبية للدولة. ولعل من أشهر الامثلة على ذلك السياسة الحكومية الامريكية والتي يطلق عليها قطع الضريبية[1].

وهي سياسة تتبعها الادارة التنفيذية الامريكية عندما تريد تنمية واثارة النشاط الاقتصادي في حالات الركود، حيث تقوم بتخفيض سعر الضريبة

(١) Tax-cut

بطريقة تصاعدية في الدخول. وبذلك تحرر جزءاً كبيراً من الدخول التي كانت ستذهب الى الخزانة العامة، وتطرحها في الاسواق فيزداد الطلب الاستهلاكي وبالتالي يزداد الاستثمار وينمو الانتاج. والحقيقة ان هذه السياسة تبررها اعتبارات اجتماعية واقتصادية مؤسسة على أن تخفيضاً ضئيلا في سعر الضريبة او نسبة الضريبة Δ ض سوف يؤدي الى تخفيض في العائد الضريبي بمقدار Δض د. وهذا لن يحقق انخفاضاً كبيراً في الموارد المالية للدولة. لأن التوسع الاقتصادي الذي سوف يتحقق بواسطة الدخول المحررة من الضرائب، سوف يؤدي الى زيادة وعاء الضريبة أي الدخل بفعل التوسع في النشاط الاقتصادي. وبحيث ان العجز في الميزانية سوف يكون محدوداً. والواقع ان هذه السياسة سوف تحقق عدالة أكبر في توزيع العبء الضريبي. فجميع مستويات الدخول داخل الجماعات المختلفة (الشرائح) سوف تدفع ضرائب أقل مما سبق. وهذا يحقق هدفاً اقتصادياً وهو تنمية الاستهلاك بصفة عامة. بالإضافة الى ذلك هناك هدفاً اجتماعياً سوف يتحقق، وهو أن ذوي الدخول الضعيفة سوف يحصلون على تخفيض أكبر في الضريبة بالمقارنة بذوي الدخول المرتفعة. وحيث ان الطبقات الفقيرة أكثر ميلا الى الاستهلاك من الطبقات الغنية، فان ذلك سوف يؤدي الى ان الهدف الاجتماعي يضاعف من قيمة الهدف الإقتصادي وهو الاستهلاك.

٦ - ومن ضمن العوامل الاخرى التي يمكن ان تؤثر في مستوى الاستهلاك تلك المتعلقة بالعناصر البنائية في الاقتصاد القومي، التي تمتد آثارها لفترات طويلة. وقد أجريت الكثير من الدراسات التجريبية لاكتشاف تلك العناصر واكتشف لنا كيزنتز وسميث الكثير من هذه العناصر. وهذه العناصر تنقسم في الواقع الى عناصر حقيقية وعناصر نقدية. ومن أهم العناصر الحقيقية في هذا المجال الزيادة في السكان وهيكل هذه الزيادة. فلا شك ان معدلات مرتفعة من الزيادة السكانية من شأنها زيادة الاستهلاك والإقلال من الادخار. كما ان هيكلا سكانياً يقوم على زيادة السكان غير النشطين أو زيادة الاطفال وكبار السن سوف يؤدي الى تشجيع الاستهلاك على حساب الانتاج.

وبالمثل تمارس التغيرات التكنولوجية والاختراعات المستمرة دوراً حاسماً في زيادة الاستهلاك وانماط هذا الاستهلاك. فهذه الاختراعات من شأنها خلق سلع جديدة وتغيير في أذواق الافراد. وكلها من العوامل التي تؤدي الى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار.

ولعل من أهم العناصر البنائية التي تؤثر في سلوك دالة الاستهلاك ما يتعلق منها بالأنماط السلوكية والعادات الاجتماعية المرتبطة بديناميكية الجماعات الاقتصادية وبسلوك الافراد. وفي هذا المجال قدم لنا ديزنبري نظرية حول الدخل المطلق والدخل النسبي. فطبقاً له يتوقف الاستهلاك على الدخل. ولكنه يجب ان نراعي البيئة او المحيط الاجتماعي الذي يتم في خلاله الانفاق. فهذا المحيط الاجتماعي يعتبر متغيراً خارجياً في العلاقة، ولكنه عنصر مؤثر فيها. فالفرد الذي يجد نفسه يعيش في جماعة بدخل أقل من الدخل المتوسط لهذه الجماعة سوف يتعود استهلاكياً طبقاً لأسلوب الجماعة. أي أنه يلجأ الى المحاكاة والتقليد الاجتماعي، لكي يحافظ على مستواه الاجتماعي النسبي داخل هذه الجماعة. وبذلك يزداد استهلاكه ويقل ادخاره. بل انه في بعض الحالات نجد أن استهلاكه قد تجاوز قدراته المالية، وهو ما ينعكس على زيادة مديونيته قبل الجهاز المصرفي. ويرى مودجيلني ان الفرد عندما يتعود على مستوى استهلاكي معين عند مستوى معين من الدخل، ثم يرى دخله قد تناقص، سوف يكون من الصعب عليه تخفيض استهلاكه.

أما العناصر البنائية النقدية التي تواجه أو تلازم العناصر البنائية الحقيقية فهي تتمثل في نمو الجهاز المصرفي وفي اتساع نطاق التمويل الائتماني وسهولة الحصول على هذا الائتمان. وفي نماء العادات المصرفية والتعامل مع البنوك التجارية، وغلبة نقود الودائع على النقود القانونية، وتناقص الودائع الادخارية لصالح الاستهلاك، وأخيراً حالات التضخم المستمر والمزمن الذي تمر بها الاقتصاديات الرأسمالية.

المبحث الثالث

دالة الاستثمار والنشاط النقدي

١ ـ ماذا نعني بالاستثمار

الاستثمار هو المكونة الثانية من مكونات الطلب الكلي. وفي هذا المبحث نحلل سلوك هذه المكونة من حيث العوامل المستقلة أو المرتبطة بها، والتي يمكن ان تؤثر فيها فتميل بالاستثمار نحو الزيادة أو النقصان، وعلاقة تلك العوامل بالنشاط النقدي والمالي. غير أنه قبل أن نتعرض لميكانيزم العلاقات بين الاستثمار ومحدداته، يجب ان نحدد بداءة ماذا نعني بالاستثمار في نطاق التحليل الكلي؟.

الاستثمار كعلاقة نابعة عن قرار، وسواء بالنسبة للمشروع أو بالنسبة للاقتصاد القومي ككل، تعني نفس المفهوم: الرغبة والفعل في الحصول على عناصر الانتاج الطبيعية، وخاصة الاصول طويلة الاجل بقصد زيادة أو تحسين الطاقة الانتاجية للمشروع او للاقتصاد القومي[١]. وكما يتبين من هذا التعريف فان علاقات الاستثمار من شأنها ان ترتب تغيرات هيكلية في التكوين العضوي لرأس المال الفردي أو رأس المال القومي، وفي نسب مساهمة كل عنصر من عناصره في العملية الإنتاجية. فالحدث الاستثماري يتضمن في الواقع فعلا ونتيجة لهذا الفعل. وبمعنى آخر قرارات وسلعاً استثمارية (سلع انتاجية) ومن خلال هذا المفهوم نستطيع ان نحلل علاقات الاستثمار من خلال زاويتين: الزاوية الفنية، والزاوية المالية.

---

(١) د. مصطفى رشدي (بالاشتراك مع د. محمد دويدار) الاقتصاد السياسي ـ المكتب المصري الحديث ـ الاسكندرية ١٩٧٣ ص٧٤٣.

فمن الناحية الفنية أو الحقيقية نستطيع ان نقسم عمليات الاستثمار الى ثلاثة أنواع.

- استثمارات التوسع: وهي استثمارات تسمح للمشروع أو للاقتصاد القومي بأن يواجه تطور ونمو الطلب في القطاعات الديناميكية في الاقتصاد القومي. وهذا النوع من الاستثمار، يستلزم ان يوسع المشروع او الاقتصاد القومي من طاقته الإنتاجية. وهذا لا يتحقق إلا اذا أضاف المشروع او الاقتصاد القومي الى رأسماله الموجود أصولا طبيعية انتاجية جديدة.

- الاستثمارات بالاحلال او بالاستبدال: وهذا يعني ان نستبدل التجهيزات الرأسمالية القديمة والتي استهلكت طبيعياً أو اقتصادياً بتجهيزات جديدة. وهذا لا يتضمن أية اضافة جديدة لرأس المال السابق وجوده.

- الاستثمار بالتجديد: وهو مخصص أصلا لتخفيض النفقات ورفع الانتاجية وانتاج سلع جديدة. ويتم عن طريق احلال التجديدات الفنية المتجسدة في عناصر الإنتاج والناتج وفنون الإنتاج الجديدة، محل العناصر الإنتاجية والنواتج وفنون الإنتاج السابقة. ويمكن لهذا النوع من الاستثمار أن يكتمل مع النوع الأول أو مع النوع الثاني[1].

والواقع ان النوع الأول من الاستثمار هو الذي يترتب عليه فقط زيادة حقيقية في رأس المال او الاستثمار بالمفهوم المحدد. فاذا كان رأس المال الموجود في لحظة معينة (ك) يرمز الى الرصيد من السلع الانتاجية، فالاستثمار يرمز الى التيارات من السلع الإنتاجية الجديدة (Δك). والتي تضاف الى الرصيد من السلع الانتاجية الموجودة لتكون معاً رأس المال القومي. فما يدخل في العلاقات الكلية هو التغير في رأس المال (Δك). أما الاستثمار بالاستبدال فلا يعني في الواقع سوى أن أجهزة استهلكت فاستبدلت بأجهزة أخرى. فالطاقة الانتاجية تعود الى ما كانت عليه. أي ليس هناك زيادة أو إضافة في رأس المال الموجود. بل السلع الانتاجية الجديدة والتي أنتجت خلال الفترة الجارية

(١) أنظر في هذا الموضوع بالتفصيل:
Joël Dean: Capital Budgeting, Columbia University Press chap. V – IX.

وأضيفت الى رأس المال القومي قد استهلك جانباً منها خلال تلك الفترة ، بحكم مشاركتها في عملية الانتاج . ولذلك فهي تخصم من قيمة الإستثمار الجديد مقابل الإستهلاكات . أي أننا لا نحسب سوى الإستثمار الصافي . أي الإضافة الجديدة والصافية في رأس المال القومي .

أما من الناحية المالية فاننا نواجه نوعين من الاستثمار: النوع الأول ويتمثل في شراء الأصول المالية من أسهم وسندات أي التوظيف المالي. وهذا التوظيف يتعلق بشراء أصول جديدة نتيجة اصدار جديد ، وقد يتعلق بشراء أصول سابقة في البورصة. والنوع الثاني ويتمثل في شراء سلع رأسمالية قديمة وبصفة خاصة الآلات والأجهزة التي يمكن ان تستخدم لإنتاج السلع الأخرى. ومن وجهة النظر الفردية فان شراء أصل ما يمثل توظيفاً استثمارياً يحقق لصاحبه عائداً دورياً ومتجدداً. ولكن بالنسبة للاقتصاد القومي لا يعني هذا أن هناك زيادة في رأس المال القومي أو أن هناك استثماراً جديداً. إذ أن عملية شراء الأصل تتضمن في نفس الوقت عملية بيع لهذا الأصل. فمن الناحية المحاسبية لا يترتب على هذه العملية سوى مجرد اعادة قيود في جانب الأصول والخصوم لكل من ذمة المشتري والبائع. ومن الناحية الاقتصادية فالأمر يقتصر على عملية تعويض بين استثمار ألغي بالنسبة للبائع ، يقابله وبقدر قيمته استثمار أنشيء بالنسبة للمشتري[١]. وبمعنى آخر فالاستثمار قد تحول من حائز الى آخر ، ودون أن تتحقق أي زيادة في رأس المال القومي. ونفس الحقائق في حالة شراء سلع انتاجية قديمة . حيث ان الأمر قد اقتصر على تحول حيازة الأجهزة والآلات من يد الى أخرى مع بقاء الطاقة الإنتاجية ثابتة .

فقيمة رؤوس الأموال الجديدة والمنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة تمثل التكوين الكلي[٢] لرأس المال خلال هذه الفترة. وحيث أن رؤوس الأموال القائمة في الاقتصاد بجانب السلع الإنتاجية المنتجة حديثاً قد استهلكت جزئياً خلال فترة الإنتاج بمناسبة تقديم خدماتها للانتاج ، فان جزءاً من السلع

---

(١) L. Lecallion: analyse macro économique, Cujas 1970 – p. 120.

(٢) Formation brute de capital.

الراسمالية المنتجة لا يمثل في الواقع سوى استثماراً بالاستبدال. أما المتبقي من السلع الرأسمالية المنتجة خلال فترة الإنتاج، وبعد اجراء عملية للاستبدال وحساب الاستهلاكات، فهو الذي يمثل حقيقة اضافة جديدة لرأس المال القومي. أو بمعنى آخر هو الذي يمثل الاستثمار الصافي.

وعلى ذلك فان الاستثمار الصافي ـ على مستوى الاقتصاد القومي ـ يمكن ان يكون ايجابياً، كما يمكن ان يكون سلبياً، فقد يكون ايجابياً عندما يتجاوز حجم السلع الاستثمارية المنتجة جديداً، ما يحتاج اليه منها لاستبدال الآلات والأجهزة والتي استهلكت من الاستعمال. وهذا ما تميزت به الاقتصاديات الاوربية والامريكية في المراحل لأولى من نموها الاقتصادي. حينما كانت السلع الرأسمالية المنتجة تفوق بكثير ما تحتاج اليه هذه الاقتصاديات لاستبدال السلع القديمة. وهذا ما أدى الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة لتلك الاقتصاديات[1]، أما الاستثمار السلبي فهو يتحقق عندما يكون حجم السلع الرأسمالية الجديدة أقل أو يكاد يغطي بالكاد، ما يحتاج اليه الاقتصاد القومي لتعويض العجز في السلع المستهلكة أثناء عملية الانتاج. وعندما يتحقق الاستثمار السلبي في الاقتصاد القومي بصورة مستمرة ـ كما هو الحال في بعض البلدان المتخلفة ـ فان هذا يعني أن رأس المال القومي قد تآكل

على أية حال فان ما يعنينا في مجال الاقتصاد الكلي، وبصفة خاصة بالنسبة لنظرية الدخل القومي هو الاستثمار الصافي. فهذا الأخير هو الذي يؤدي الى خلق سلع انتاجية جديدة، ويوسع من الطاقة الإنتاجية القائمة للاقتصاد القومي، ويزيد من حجم السلع الاستهلاكية المنتجة، ويزيد من التشغيل عن طريق خلق وظائف جديدة، ويواجه الطلب النامي. أما التوظيف المالي أو شراء السلع الإنتاجية المستعملة، فهو لا يمارس تأثيراً يذكر على المتغيرات الاقتصادية الكلية: الانتاج ـ الاستهلاك ـ التشغل. بل ان أثره يقتصر على تنمية المضاربة ورفع القيم النقدة للأصول المالية.

وعلى عكس المتغيرات الكلية الحقيقية، فان العلاقة بين الاستثمار والنشاط

---

(١) R. G. Lipsey. An introduction to positive economics. 3. ed weidenfeld and Nicolsen London 1974 — p. 492.

النقدي والمالي هي علاقة وثيقة. فالنشاط النقدي يلازم عملية الاستثمار منذ بدايتها، وتؤثر المتغيرات النقدية على حجم الاستثمار، ويحسب عائد الاستثمار نقدياً، وتتوقف قيمة الاستثمار عند نهايته على التغيرات في الأسعار النقدية.

فمنذ البداية تثار مشكلة تمويل الاستثمار، أو بمعنى آخر مشكلة تحويل الأصول المالية والنقدية الى أصول طبيعية. وعندما نكون أمام صورة اقتصاد بدائي فالعملية تتم بصورة مبسطة، هنا تندمج شخصية المدخر مع شخصية المستثمر. فالفلاح او الحرفي هو الذي يدخر من دخوله السابقة، الأصول النقدية التي يشتري بها مباشرة الأرض أو أدوات العمل. أما في الاقتصاد الحديث ذو الطبيعة المركبة فإن عملية الادخار تنفصل عن عملية الاستثمار، أي تنفصل عملية تجميع الموارد النقدية والمالية عن عملية استخدام وتوظيف تلك الموارد ،وتحويلها الى أصول طبيعية إنتاجية. فالإدخار يقوم به الأفراد والجماعات والمؤسسات المصرفية والمالية. أما الاستثمار فهو قرار تتخذه وتنفذه المشروعات. فعندما يقرر الأفراد أو الجماعات إدخار جزء من أموالهم، فمعنى ذلك ان النقود سوف تذهب الى مكان آخر. وعندما تنفق المشروعات هذه الأموال على الاستثمار، فمعنى ذلك ان النقود سوف تأتي من مكان آخر. فالنقود التي تنفق على الاستثمار تأتي من مصادر مختلفة. فقد يكون مصدرها المشروعات ذاتها عن طريق الأموال المدخرة ذاتياً واجبارياً من الأفراد (حائزي الأسهم) من الأرباح غير الموزعة، وهو ما عرفناه تحت اسم التمويل الذاتي. كما يمكن ان تقترض المشروعات مباشرة من الأفراد والمؤسسات عن طريق طرح وبيع السندات والأسهم. ويمكنها كذلك الاقتراض بطريقة غير مباشرة من الأفراد عن طريق المؤسسات المالية والنقدية من خلال الأموال المودعة من قبل الأفراد في هذه المؤسسات. فاذا كان حجم الإنفاق الاستثماري يعادل حجم النقوه المدخرة من الدخول الجارية من قبل الأشخاص الاقتصادية والأفراد والمؤسسات والحكومة، عندئذ فان الأموال المنفقة على الاستثمار سوف تجد مصدرها في الأموال المدخرة في الفترة الموازية. ولكن إذا تجاوز حجم الإنفاق الاستثماري حجم الأموال الجارية المدخرة، فان هذه الزيادة في النقود المنفقة على الاستثمار بالمقارنة بالمصادر النقدية الادخارية الجارية سوف تجد

مصدرها: أما في الاموال المتراكمة في الماضي بواسطة الأفراد والمشروعات (الادخار السابق) وأما عن طريق النقود الجديدة التي خلقها الجهاز المصرفي.

والنشاط النقدي يرتبط أيضاً بعلاقات الاستثمار في مرحلة تنفيذ العمليات الاستثمارية. فاذا كان التحليل الكلاسيكي قد اعتبر توزيع الدخل بين الاستهلاك والاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وإذا كان التحليل الكينزي وعلى خلاف التحليل الكلاسيكي اعتبر ان الانفاق الاستهلاكي يتوقف أساساً على الدخل، إلا ان التحليليين معاً الكلاسيكي والكينزي اتفقا،على أن الانفاق الاستثماري هو دالة لسعر الفائدة. فسعر الفائدة باعتباره متغيراً نقدياً أصبح يمثل العنصر المحدد في تحديد حجم الاستثمار. والسؤال الذي يبرز يتعلق بمدى وشكل هذا التأثير وبمعنى آخر دور سعر الفائدة في الاختيار الاستثماري وبيان مدى فاعلية هذا الدور؟ هذا ما سوف تجيب عليه في الفقرة التالية:

٢ ـ دالة الاستثمار من المشروع الفردي الى الاقتصاد القومي

ان تحليل الدخل القومي (التحليل الكينزي بصفة أساسية)، والذي يهتم أساساً بالكميات والعلاقات الكلية، يرى ان دالة الاستثمار الكلي ما هي في الواقع سوى متوسط مجموع دوال الاستثمار،الخاصة بالمشروعات المكونة للقطاع الإنتاجي في الاقتصاد. وعلى ذلك فان تحديد سلوك هذه الدالة على المستوى الكلي يتوقف على تحليل دالة الاستثمار على المستوى الفردي أي بالنسبة للمشروع.

والمشروع الفردي عندما يتخذ قراراً استثمارياً معيناً، فعليه واجب اجراء عديد من الاختيارات بين فرص الاستثمار المتاحة قبل ان يتخير أي قرار، وذلك لأسباب معينة[١]:

ـ فأمام المشروع عدة سلع استثمارية متعددة، ذات قدرات إنتاجية مختلفة وعوائد متباينة، والاختيار هنا قد يرتبط بالاختيار بين فنون الإنتاج، وقد

---

(١) أنظر مؤلفنا (الاقتصاد السياسي) بالاشتراك مع د. محمد دويدار السابق الاشارة اليه من ص٧٤٧ الى ص٧٥٠.

يرتبط بمجرد تعديل في الفن الإنتاجي الموجود بالفعل.

- ان الاختيار الاستثماري يدمج - في الواقع - عالم المستقبل في عالم الحاضر. اذ أن الاستثمار يعني تنفيذ عمليات تمتد الى فترات تالية. وهو بالتالي اختياردقيق ،لأنه يستلزم ضرورةالمعرفة ،وتوقع حد أدنى للظروف المستقبلية للانتاج، والتي تؤثر في النفقة او الطلب أو الاسعار.

- أي اختيار استثماري معين يتضمن في نفس الوقت انفاقاً نقدياً معيناً يتحمله المشروع. ومن الطبيعي ان يوازن المشروع بين ما قد يتحمله والعائد الذي يتوقع ان يحصل عليه. وهكذا فعندما يقرر المشروع الاستثمار فهو يقرر في نفس الوقت مستقبله.

وربما يكون العامل الثالث هو أكثر العوامل أهمية في تحديد الاختيار الاستثماري، حيث ان المشروع - كما سبق وقلنا - قوى اجتماعية مالية تسعى عن طريق تحويل النقود الى سلع للحصول على نقود. ويقارن المشروع هنا بين عنصرين متناقضين «ق» وتعبر من النفقة النقدية اللازمة للحصول على السلع الاستثمارية. و«ب» تعبر عن مجموع الدخول والارباح المنتظرة والتي يمكن ان تحققها استخدام تلك السلعة في الفترات التي يقدر ان تعمل فيها. وإذا كانت النفقة يمكن ان تحدد مقدماً عن طريق التيارات النقدية التي سوف تخرج من حوزة المشرع، فان الصعوبة تتعلق بتقدير القيم المتوقع تراكمها أو الحصول عليها[١]، أو بعبارات اخرى تقدير التيارات النقدية التي سوف تدخل في حوزة المشروع نتيجة استخدام السلعة الاستثمارية الجديدة.

ويمكن حساب مجمل هذه الايرادات بطريقة كلية عن طريق الصيغة الآتية[٢]:

---

(١) Actualisation.

(٢) ويمكن إعطاء المثال العددي الآتي، حيث ان الآلة تعمل لمدة خمس سنوات، وسعر الفائدة هو ٥٪، والعائد السنوي متساوي ويقدر بـ ١٠٠٠ جنيه، عندئذ فان قيمة الاستثمار تقدر كالآتي:

$$\text{ب} = \frac{\text{١٠٠٠}}{(\text{١} + \text{٠٫٠٥})} + \frac{\text{١٠٠٠}}{(\text{١} + \text{٠٫٠٥})^{\text{٢}}} + \frac{\text{١٠٠٠}}{(\text{١} + \text{٠٫٠٥})^{\text{٣}}} + \frac{\text{١٠٠٠٠}}{(\text{١} + \text{٠٫٠٥})^{\text{٤}}} + \frac{\text{١٠٠٠}}{(\text{١} + \text{٠٫٠٥})^{\text{٥}}} = \text{٤٣٫٣٩٤}$$

أنظر: المرجع السابق: P. G. Brunhild and R. H. Burton, p. 29.

$$\text{ب} = \frac{\text{ب}_{١}}{(١ + \text{ر})} + \frac{\text{ب}_{٢}}{(١ + \text{ر})^{٢}} + \dots\dots\dots + \frac{\text{ب}_{\text{ن}}}{(١ + \text{ر})^{\text{ن}}}$$

والتي يمكن ان تتحول الى الصورة الآتية:

$$\text{ب} = \text{ب}_{١} (١ + \text{ر})^{-١} + \text{ب}_{٢} (١ + \text{ر})^{-٢} + \dots\dots + \text{ب}_{\text{ن}} (١ + \text{ر})^{-\text{ن}}$$

حيث تعبر $\text{ب}_{١}$، $\text{ب}_{٢}$،... $\text{ب}_{\text{ن}}$ عن مجموعات الأرباح الكلية في الفترات المختلفة من حياة استخدام الآلة. وكل مجموعة من هذه الارباح $\text{ب}_{\text{م}}$ (م = ١، ٢ ... ن) هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات المتوقعة في هذه الفترة، والنفقات المنصرفة في تلك الفترة. وترمز «ن» الى طول عمر الآلة الاستثمارية .اي المدة التي يمكن ان تعمل خلالها وتحقق ايراداتها. أما «ر» فهي تعبر عن سعر الفائدة أو سعر التفضيل والمقارنة بين انفاق الأموال على الاستثمار او الاحتفاظ بها سائلة والحصول على فائدة تقابل ذلك. فنحن نعرف أن كل وحدة نقدية تصرف في لحظة معينة تستبدل بقيمة متزايدة في فترة تالية نتيجة اضافة سعر الفائدة عن المدة أو المدد (١ + ر). ومن الواضح ان المشروع سوف يستمر إذا كان مجموع الإيرادات أو الارباح المتوقعة يتجاوز مجموع النفقات الاستثمارية أي ب > ق. وسوف يمتنع عن الاستثمار إذا كانت النفقة الكلية الاستثمارية تزيد عن العائد الاستثماري الكلي أي أن ب < ق.

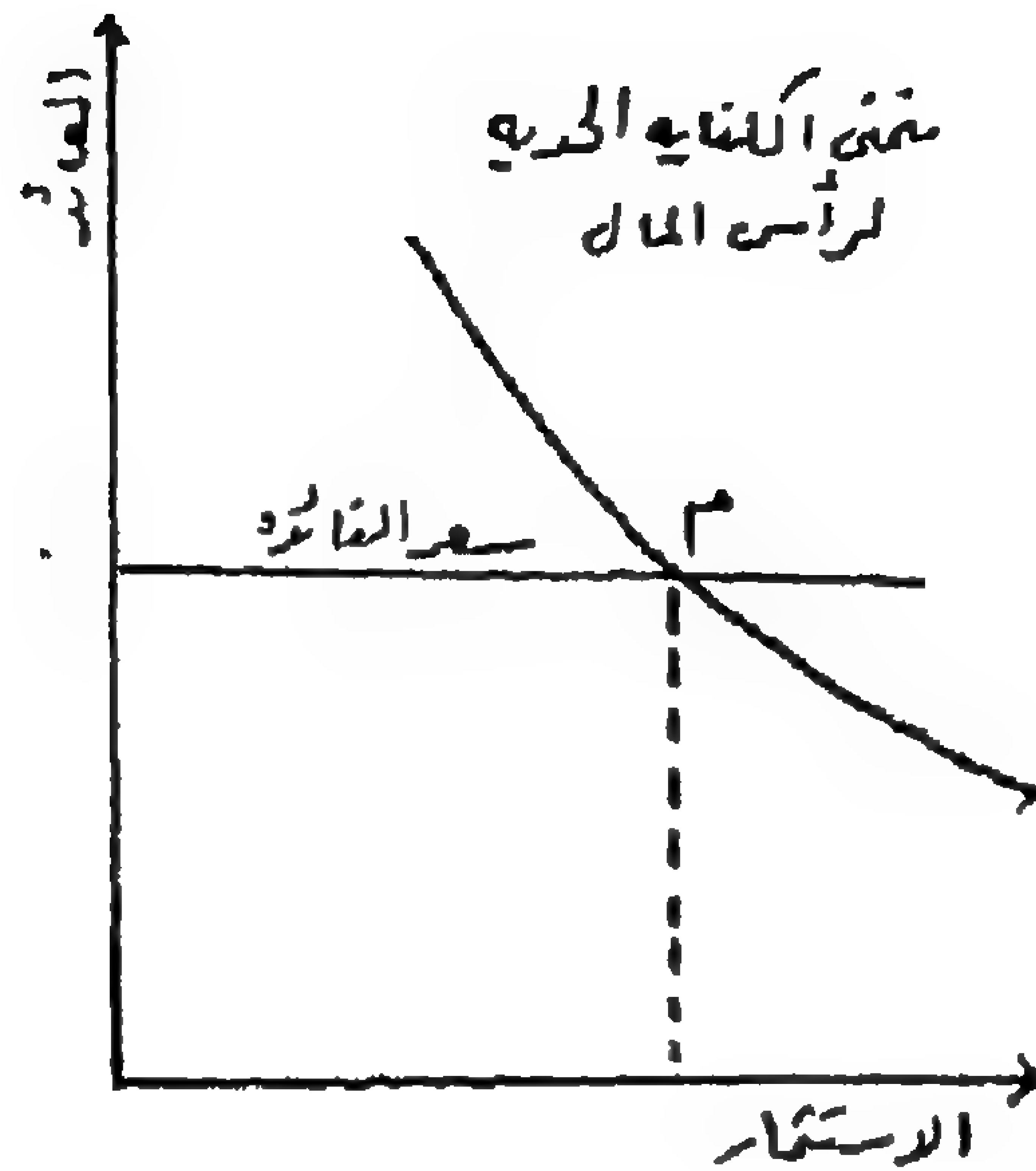
ويستطيع المشروع ان يمارس اختياره ليس عن طريق المقارنة الكلية بين النفقة الاستثمارية الكلية والعائد الاستثماري أو الربح الكلي، وإنما عن طريق المقارنة النسبية، حيث يقارن بين معدل الربح المتوقع ومعدل سعر الفائدة. ومعدل الربح المتوقع نطلق عليه وصف الكفاية الحدية لرأس المال أو العائد الداخلي من رأس المال ونرمز اليه بالعلامة «ل».

وهكذا تتحول الصيغة السابقة لحساب العائد كالآتي:

$$\text{ب} = \text{ب}_{١} (١ + \text{ل})^{-١} + \text{ب}_{٢} (١ + \text{ل})^{-٢} + \dots\dots + \text{ب}_{\text{ن}} (١ + \text{ل})^{-\text{ن}}$$

وبالطبع فان المشروع سوف يستثمر في كل مرة تكون الكفاية الحدية لرأس المال أو معدل العائد المتحقق من الاستثمار الإضافي اكبر من معدل

سعر الفائدة أي أن (ل > ر)، وسوف يتوقف عن الاستثمار عندما يتعادل المعدلان أو ينخفض معدل الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة أي (ل < ر)، ويتحدد هذا الحد الادنى بالنقطة «م» كما هو واضح من الشكل (٤٩).



شكل (٤٩)

ومن الواضح ان الصيغة النظرية السابقة لحساب العائد الاستثماري تفترض ان هناك توقعاً ومعرفة كاملة بالظروف المستقبلة للاستثمار من حيث الارباح المتوقعة وأسعار الفائدة وفرص الاستثمار.

- جاء كينز وحاول ان يطبق قواعد التحليل الاستثماري الفردي على المستوى الجماعي. فافترض أن رأس المال القومي يتكون من مجموعة من السلع المتجانسة. وان كل المشروعات تسعى لتحقيق الحد الأقصى من الارباح في ظل قواعد المنافسة الكاملة، وأن رأس المال القومي «ك» عبارة عن مخزون او رصيد، وان ثمن الوحدة من رأس المال وسعر الفائدة «ر»، تعتبر كلها من قبيل المعطيات. وفي هذه الحالة فان الاستثمار الجماعي (Δك) = ث سوف

يتبع نفس السلوك الفردي من حيث انه سوف يستثمر طالما ان الكفاية الحدية للاستثمار تتجاوز موسط سعر الفائدة السائدة في السوق. وهو يتوقف في المرحلة التي تتعادل فيها الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة.

وعلى هذا فان علاقة الاستثمار في الاقتصاد الكلي تتميز بالشكل الآتي:

ث = ف (ر)

أي أن حجم الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة. وأنها علاقة عكسية بمعنى ان التفاضل البسيط الاول لتلك الدالة أقل من الصفر ($\frac{د ث}{د ر} < ٠$).فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما ادى ذلك الى تناقص حجم الاستثمار ،كما ان العكس صحيح.

٣ ـ العوامل المغيرة لحجم الاستثمار ودور المتغيرات النقدية

افترضنا حتى الآن ان الاستثمار دالة لسعر الفائدة. وأن تغير سعر الفائدة سوف يؤثر في حجم الاستثمار نتيجة تغير العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال. والواقع ان علاقة أو دالة الاستثمار أكثر تعقيداً. ويمكن ان نتصور عوامل كثيرة بخلاف سعر الفائدة والتي تؤثر في حجم الاستثمار. وفي هذه الفقرة نتعرض للمتغيرات الاقتصادية الحقيقية التي ترتبط بقرارات الاستثمار وتؤدي الى التأثير مباشرة في حجم الاستثمار، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في منحنى الكفاية الحدية او التأثير في سعر الفائدة. وهذه المتغيرات تتركز في مجموعتين رئيستين:

- الدخل وتغيراته.
- الطاقة الإنتاجية من حيث حجم رأس المال، وتكلفة رأس المال.

أ ـ الدخل

أن ممارسة الاستثمار تتضمن عملية توقع، أي مواجهة ظروف احتمالية مستقبلة ومتعددة. وأول عناصر التوقع الظروف الحاضرة. فالحاضر هو منطلق للمستقبل. ويقوم المنتجون بعملية التوقع. وهم يتخذون قراراتهم بناءاً على الحالة السائدة وامكانية استمرارها في الفترات التالية. وهنا نجد علاقة وثيقة

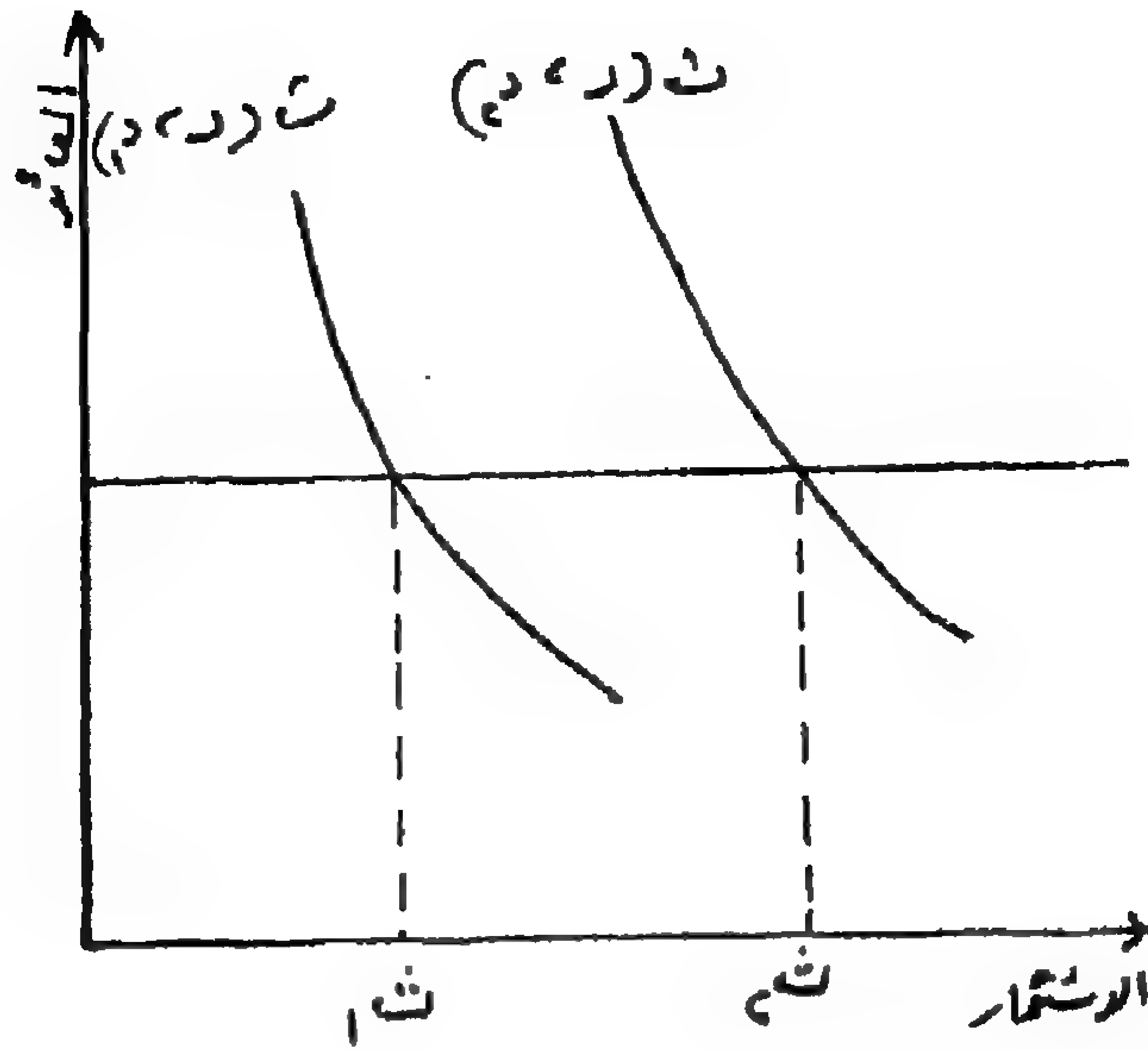
بين تزايد حجم الارباح وتفاؤل المنتجين بالنسبة للمستقبل. حيث ان زيادة الارباح تعني امكانية توقع نشاط اقتصادي كبير وزيادة في الطلب، وامكانية تمويل الاستثمار الجديد عن طريق الارباح المتراكمة وغير الموزعة (التمويل الذاتي). وزيادة الارباح سوف تؤدي الى زيادة دخل المشروعات وكذلك الدخل القومي. وبذلك فان زيادة الارباح تعتبر مؤشراً على زيادة الدخل القومي. ومن ثم نستطيع ان نربط دالة الاستثمار بالدخل، حيث يعتبر الدخل من ضمن المتغيرات المستقلة التي يمكن ان تؤثر في الاستثمار بجانب سعر الفائدة، وبذلك تصبح دالة الاستثمار كالآتي:

$$\text{ث} = \text{ف}\ (\text{ر}،\ \text{د})$$

وحيث $\frac{\delta\,\text{ث}}{\delta\,\text{ر}} > ٠$ ، $\frac{\delta\,\text{ث}}{\delta\,\text{ر}} <$

وهذا يعني ان العلاقة عكسية فيما يتعلق بالرابطة بين الاستثمار وسعر الفائدة. وهي طردية فيما يتعلق بالرابطة بين الاستثمار والدخل. فاذا افترضنا ان سعر الفائدة ثابت عند مستواه (ر١). فان تغير مستوى الدخل بالزيادة سوف يؤدي الى تحول منحنى الكفاية الحدية لرأس المال الى اليمين. (شكل (٥٠) معبراً عن زيادة حجم الاستثمار، وبالرغم من ثبات سعر الفائدة. إذ أن زيادة مستويات الدخل نتيجة زيادة الارباح سوف تزيد من الطلب على الانفاق الاستثماري، نتيجة توقع عائد مرتفع من الاستثمار الاضافي. بجانب ان الارباح المحجوزة التي صاحبت الزيادة في حجم الدخل الصافي سوف تسمح للمشروعات باجراء التمويل الذاتي. أي تمويل نفقاتها الاستثمارية دون تحمل نفقة رأس المال. في حين ان المشروعات كانت ستلتزم بدفع نفقة الاقتراض او نفقة الاستثمار، إذا اضطرت الى الاقتراض من الخارج (الافراد والمؤسسات المصرفية المالية).

والتحليل السابق يفترض ان الاستثمار يتوقف على الدخل (بفرض ثبات سعر الفائدة). ولكن هذا الفرض لا يتفق مع الحقيقة. فليس كل استثمار أو قرار استثماري يرتبط بالتغيرات في الدخل. إذ يجب ان نفرق بين الاستثمار المشتق أو التابع للدخل، والاستثمار المستقل. فالأول يتوقف على القرارات التي يتخذها المستثمرون على اساس توقعاتهم المستقبلة، وعلى أساس الارباح المحققة



شكل (٥٠)

والمتراكمة والتي يستخدمونها لتمويل استثماراتهم المستقبلة، والتي كلها تعتبر مؤشرات عن زيادة الدخل. وبذلك فان القرارات الاستثمارية، يمكنها زيادة الدخول لدى المشروعات كدالة للاعتبارات المستقلة عن الدخل وتغيراته. وقد تكون هذه الاعتبارات متعلقة بتوقعات المستثمرين حول الاسواق، او نتيجة التقدم التكنولوجي، او نتيجة تغيرات في هيكل المشروعات (التركز مثلا).

وبدلك فان دالة الاستثمار تصبح كالآتي:

$$ث = ث_{١} + ث\ (د)$$

حيث: $ث_{١}$ تمثل الاستثمار المستقل

ث (د) تمثل الاستثمار المشتق

وباتخاذ الشكل الخطي للدالة تصبح كالآتي:

$$ث = ث_{١} + ف\ د$$

حيث تعبر ف عن الميل الحدي للاستثمار او النسبة من الدخل المخصصة للاستثمار.

وعندما ندخل معادلات التوازن الاساسية الآتية:

دالة الدخل: $\text{د} = \text{س} + \text{ث}$

دالة الاستهلاك: $\text{س} = \text{أ} + \text{ش}\ \text{د}$

دالة الاستثمار: $\text{ث} = \text{ث}_{١} + \text{ف}\ \text{د}$

ثم نعوض في دالة الدخل، فنحصل على ما يلي:

$$\text{د} = \text{أ} + \text{ش}\ \text{د} + \text{ث}_{١} + \text{ف}\ \text{د}$$

$$\text{و: } \text{د} - \text{ش}\ \text{د} - \text{ف}\ \text{د} = \text{أ} + \text{ث}_{١}$$

$$\text{د}\ (١ - \text{ش} - \text{ف}) = \text{أ} + \text{ث}_{١}$$

وبذلك تصبح د كالآتي:

$$\text{د} = \frac{١}{١ - \text{ش} - \text{ف}} \left(\text{أ} + \text{ث}_{١}\right)$$

ولنفرض الآن أن الاستثمار المستقل قد تغير (بالزيادة) بالكمية ($\Delta\ \text{ث}_{١}$) وهذه الزيادة في الاستثمار الاضافي سوف تؤدي الى زيادة الدخل كالآتي:

$$\Delta\ \text{د} = \frac{١}{١ - \text{ش} - \text{ف}}\ \Delta\ \text{ث}_{١}$$

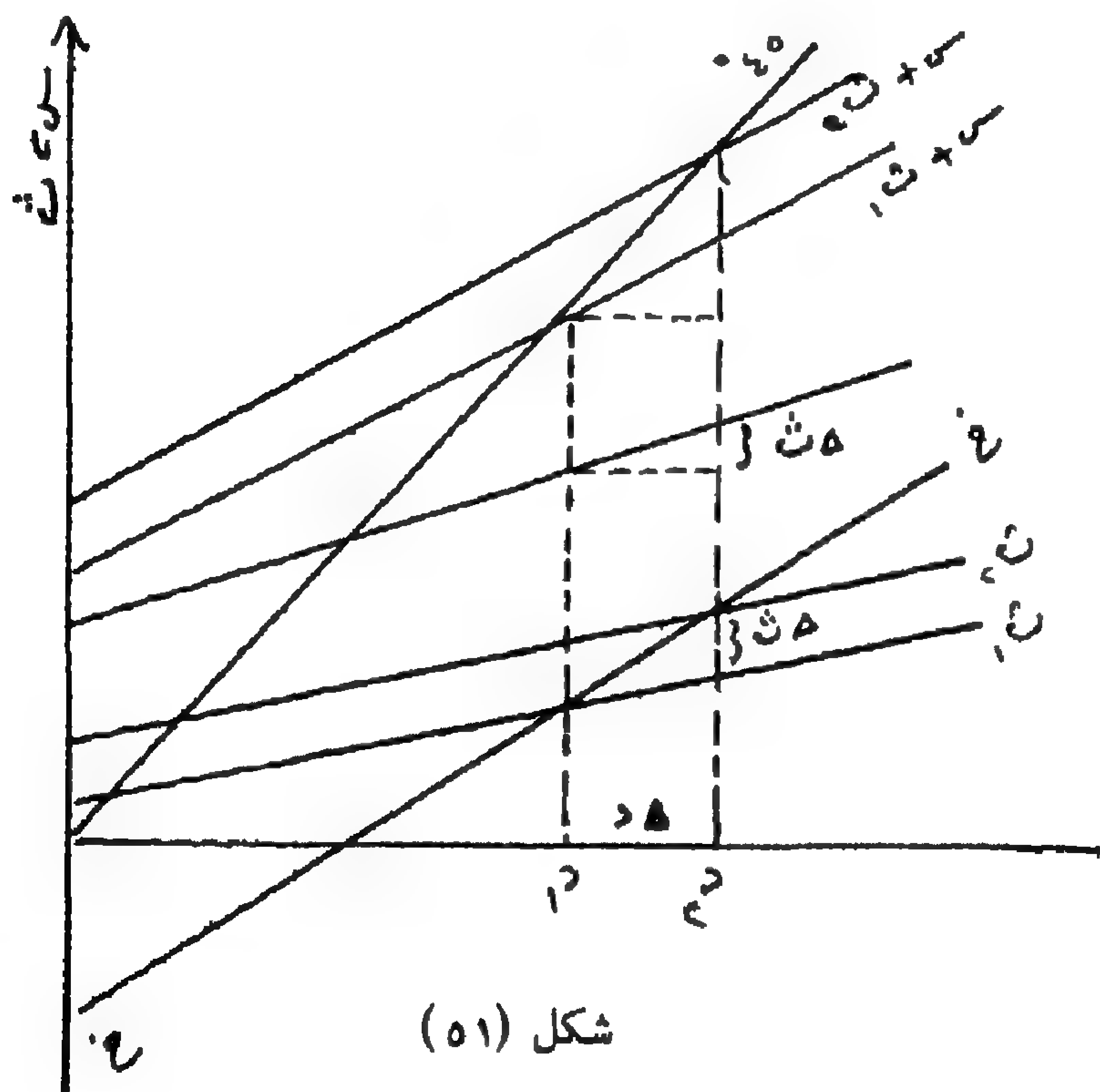
وعندئذ نستطيع ان نقدر المضاعف على أساس:

$$\frac{١}{١ - \text{ش} - \text{ف}} \quad \text{(المضاعف المركب)}$$

فنحن اذن أمام نموذج جديد، نواجه فيه متغيراً خارجياً هو الاستثمار المستقل. وعليه نقرر بأن التغيرات في الدخل ترتبط بالميول الحدية للاستهلاك والاستثمار. وان الزيادة في الدخل تتوقف على هذا الاستثمار المستقل مضروباً في المضاعف. ولكن لكي نتصور امكانية زيادة الدخل تحت هذا التأثير الجديد يجب ان يكون الميل الحدي للادخار (١ - ش) أكبر من الميل الحدي

للاستثمار. أما إذا كان الميل الحدي للادخار أقل من الميل الحدي للاستثمار، فمعنى ذلك ان قيمة المضاعف سوف تصبح سلبية ويحدث بالعكس تناقص في مستوى الدخل.

ويمكن ان نتصور ذلك التحليل هندسياً من خلال الشكل التالي (٥١).ففي خلال هذا الشكل تتخذ دالة الاستثمار منحنى ذو ميل ايجابي. كما أن ميل منحنى الانفاق الكلي، هو عبارة عن مجموع ميول منحنى دالة الاستثمار ومنحنى دالة الاستهلاك. ويتحدد حجم التغير في الدخل « Δ د » نتيجة الانفاق الاستثماري المستقل.على أساس الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار. وهذا الأخير يرتبط وثيقاً بدالة الادخار. اذ يجب ان يتجاوز الميل الحدي للاستثمار (أو ميل المستقيم الممثل لدالة الاستثمار). أما إذا تحقق العكس فسوف يؤدي ذلك الى آثار سلبية على الدخل. والحالة الأخيرة تنطبق تماماً على



شكل (٥١)

الكثير من البلاد المتخلفة. حيث نجد أن الميل الحدي للادخار ضعيف. ولا يتناسب مع احتياجات تمويل الاستثمار. وهذا بدوره يؤدي الى اضعاف الميل الحدي للاستثمار، ومن ثم بروز معوقات للنمو في هذه الاقتصاديات.

ب ـ الاستثمار والتغير في الدخل (مبدأ المعجل)[١]

حتى الآن افترضنا ان مستوى الاستثمار وبصفة خاصة الاستثمار المشتق[٢] أو التابع يرتبط بمستوى الدخل. ولكن هذه النظرة هي نظرة ساكنة تتجاوز الحقيقة. ولذلك فان كثيراً من الدراسات حاولت ان تعمق من العلاقة بين الدخل والاستثمار عن طريق منح العلاقات طابعها الديناميكي. ومعنى هذا ان الاستثمار لا يرتبط بمستوى الدخل، وانما بالتغيرات التي تحدث في الدخل، وتتم من خلال الفترات السابقة. فهناك فترة زمنية بين التغيرات التي تحدث في الدخل وتسود فيها النظرة التفاؤلية للمنتجين، وبين مرحلة اتخاذ القرار الاستثماري. ففي هذه الفترة تحاول المشروعات ان تعدل من هيكلها الإنتاجي، لكي يكون أكثر قدرة على مواجهة الظروف الجديدة. وبهذا المفهوم نتعرض لما يسمى في التحليل الكلي بظاهرة «المعجل». أي دراسة العلاقة المضاعفة بين التغيرات في الإستثمار وبين التغيرات في الدخل، أو على الاقل بالنسبة لأحد مكونات: الاستهلاك. والصورة الأولى في العلاقة هي الصورة العامة والمركبة أما الصورة الثانية فهي الصورة الخاصة والمبسطة.

ففيما يتعلق بالمعجل في صورته المبسطة أو الخاصة، أي في العلاقة بين الاستثمار والتغيرات في الاستهلاك، فهي تبحث في الأثر المتولد على الاستثمار عندما تحدث تغيرات في الطلب الكلي على سلع الإستهلاك. وهذا يستدعي الاعتراف بوجود علاقة دالية بين مستوى الإستثمار ومعدل التغيرات في الإستهلاك أي أن:

$$ث = ف\,(\Delta\,س)$$

$$ث_ت = ف(س_{ت-١} - س_{ت-٢})$$

حيث ترمز $ث_ت$: للاستثمار في الفترة ت

و$س_{ت-١}$، $س_{ت-٢}$: للاستهلاك في الفترات السابقة.

Δ س: للتغير في الاستهلاك. ف: للعلاقة الدالية.

---

(١) Accelerator

(٢) Induced investment

وهذه العلاقة هي علاقة متزايدة في مراحلها الأولى، حيث تشير الى الظروف التي تؤدي فيها زيادة الانفاق الكلي للافراد على السلع الاستهلاكية الى زيادة الاستثار بنسبة أكبر من التغير في الاستهلاك. ويجب ان نوضح هنا التفرقة بين ظاهرة المعجل من حيث أنها علاقة بين الاستثار والتغير في الدخل وبين علاقة الاستثار بمستوى الدخل كما سبق شرحها مسبقاً. فهنا الانفاق الاستثاري يعتبر دالة للتغيرات في الاستهلاك. أما في حالة العلاقة الثانية فالرابطة هي بين الاستثار والدخل. ومن جهة أخرى فان ظاهرة المعجل هي ظاهرة ديناميكية من حيث انها تشرح العلاقات بين التغيرات: التغيرات في الاستثار التي تقابل التغيرات في الاستهلاك. بعكس علاقة الاستثار بمستوى الدخل فهي علاقة ساكنة بين الاستثار المشتق وبين مستوى الدخل الحقيقي في لحظة معينة.

ولكي نوضح أثر المعجل على الاستثار في حالة تحقق تغيرات في الطلب الاستهلاكي تأخذ مثالا عملياً ونبحث من خلال هذا المثال ميكانيزم العلاقات:

- فنحن نفترض، أننا أمام انتاج معين وان تحقق هذا الانتاج الاستهلاكي يحتاج الى استثار، أي يحتاج الى أجهزة وآلات.

- ونفترض أيضاً أن هناك طلباً على هذا الإنتاج وان حجم الانتاج يتحدد بحجم الطلب وبالتغيرات في الطلب.

- وعلى ذلك فان التغيرات في الطلب سوف تؤدي الى تغيرات فيالانتاج، وبالتالي الى تغيرات في حجم الآلات والأجهزة التي تقوم بهذا الانتاج.

- والتغيرات في حجم الآلات والأجهزة لمواجهة زيادة الانتاج والطلب تعني زيادة في حجم الاستثار.

- نفترض، ان الطلب المتوقع في بداية الفترة الأولى يعادل ١٠٠ر٠٠٠ وحدة، وأن هذا الطلب يزداد باستمرار مع توارد الفترات الزمنية.

- تفترض أيضاً ان طاقة الآلة الانتاجية تعادل ١٠٠٠ وحدة في السنة.

- في هذه الحالة سوف تحتاج الى ١٠٠ الة في الفترة الاولى لامكانية اشباع الطلب.

- ونفترض كذلك ان العمر الوظيفي للآلة يعادل ١٠ سنوات، وانه في كل عام تستهلك على الاقل عشرة آلات. وبمعنى آخر هناك ١٠ آلات سنوياً تصبح غير طالحة للاستعمال بسبب انتهاء عمرها الوظيفي. ويترتب على ذلك ضرورة احلالها بآلات جديدة. وعلى ذلك فان الآلات التي سوف تستخدم في الفترة الثالثة سوف تستهلك في العام الثالث عشر.

في ظل الفروض والظروف السابقة فان حجم الاستثمار الاجمالي (الاستثمار الجديد + الاستثمار بالاستبدال لمواجهة الاستهلاك).، سوف يتحدد بحجم الطلب وبالتغيرات في الطلب. وعلى سبيل المثال فانه في الفترة الاولى سوف تكون عدد الآلات المتاحة حوالي ٩٠ آلة (١٠٠ - ١٠ آلاتاستهلكت)، يجب ان نضيف اليها ١٠ آلات جديدة لمواجهة عمليات الاستثمار بالاستبدال، ولكي يمكن انتاج ١٠٠,٠٠٠ وحدة. وهي الكمية اللازمة لمواجهة الطلب على أساس طاقة انتاجية تقدير بـ ١٠٠٠ وحدة للآلة الواحدة. وكلما تغير الطلب بالزيادة فان الاستثمار سوف يتغير آلياً. أي أن هناك آلات سوف تحل محل الآلات المستهلكة وهو الاستثمار بالاستبدال، بجانب الآلات الجديدة المشتراة لمواجهة الزيادة في الطلب، والتي تمثل الاستثمار الصافي. وبمعنى آخر انه في كل مرحلة زمنية نقوم بتقدير عدد الآلات المتاحة ثم نضيف اليها الآلات اللازمة لعملية الاحلال أي التي تحل محل الآلات المستخدمة، ثم نضيف اليهم بعد ذلك الآلات الجديدة لمواجهة الزيادة في الطلب.

ونستطيع ان نتبين تلك العمليات من خلال قراءة الجدول (٢٢). وفيه نلاحظ ان التغيرات المتتالية في الطلب الاستهلاكي سوف تؤدي الى تغيرات في الانفاق الاستثماري الجديد. فإذا كانت هذه التغيرات بالزيادة، فان نسبة الزيادة في الاستثمار الصافي تتجاوز نسبة الزيادة في الاستهلاك. وعلى سبيل المثال فان نسبة التغير في الاستهلاك في السنة الرابعة تقدر بـ ٤٪، في حين ان نسبة التغير في الاستثمار الموازية لها في نفس الفترة تقدر بـ ٣٠٠٪. وهذا التضاعف في الاستثمار نتيجة الزيادة في الاستهلاك يعود الى أثر المعجل. ولكن هذه

الحالة ليست دائمة، اذ ان التغير في الاستثمار سوف يتناقص بعد فترة بالرغم من استمرار الطلب الاستهلاكي في التزايد. بل انه سوف يأخذ قيماً سلبية في المراحل المتأخرة زمنياً، كما هو مشاهد في الجدول رقم (٢٢). وتفسير هذه الظاهرة يعود الى عدة عوامل من أهمها طبيعة السلع الانتاجية، ودرجة أو معدل التشغيل للطاقة الانتاجية. فالسلع الانتاجية هي سلع معمرة، وتساهم في الانتاج عن طريق تقديم خدماتها لمدد طويلة نسبياً، تكون العمر الوظيفي لها. ومن حيث انها سلع معمرة وتعمل لمدد طويلة، فهي غير متماثلة ومتعددة الخصائص، ومتباينة في قدراتها، وأعمارها الوظيفية، ومقدرة بطريقة تقريبية وتعتمد على الصيانة المستمرة لها. ولذلك فمراحل استبدالها غير محددة بدقة، وبالتالي فان حساب هذا الاستبدال يمكن ان يتغاير ويختلف مع الظروف الواقعية في الاقتصاد القومي او في نطاق المشروعات. كما انه في الكثير من الحالات تكون الزيادة في الطلب غير كافية للقيام باستثمارات اضافية جديدة. ويمكن استيعاب وامتصاص تلك الزيادة عن طريق زيادة معدلات التشغيل، والاداء لهذه الآلات. فلكي يتحقق استثمار جديد، أي اضافة آلات جديدة يجب ان يكون التغير في الطلب بدرجة كافية تبرر انفاق استثماري جديد. ولعل التغيرات في الطلب، وما تبعها من تغيرات في الاستثمار، وفي الطاقة الانتاجية، وفي معدلات التشغيل، من أهم الأسباب وراء التقلبات التي يخضع لها النشاط الاقتصادي القومي. وخاصة عندما لا تتفق تلك التغيرات مع توقعات المنتجين. وهذا ما يفسر ارتباط ظاهرة المعجل بظاهرة النمو الاقتصادي وما يتولد عنها من تقلبات دورية يخضع لها النظام الرأسمالي خلال مراحل نموه.

على أية حال يمكن في حالة العلاقة بين الاستثمار والطلب الاستهلاكي ان نتصور دالة الاستثمار من خلال المعجل كالشكل الآتي[1]:

$$\text{طث} = \text{ع}\,(\text{كت} - \text{كت} - ١) + \frac{\text{طح}}{\text{ء ت}}$$

حيث تعبر:

ط ث: عن الطلب الاجمالي على السلع الاستثمارية (رأس المال) في فترة معينة.

---

(١) R. Barre: Economie politique; Tome 2, P. U. F., Paris p. 472.

جدول (٢٢)

مثال على المعجل

(١) الفترة لزمنية	(٢) الطلب الاستهلاكي (س)	(٣) ٪ التغير في (س)	(٤) الآلات التي يحتاج اليها	(٥) الاتفاق الاستثمار الكلي	(٦) الاستثمار بالاستبدال أو الآلات المطلوبة لكي تحل محل الآلات المستهلكة	(٧) الاستثمار الصافي ث	(٨) ٪ التغير في ث
١	١٠٠ر٠٠٠	-	١٠٠	١٠	١٠	.	
٢	١٠٠ر٠٠٠	.	١٠٠	١٠	١٠	.	
٣	١٠٠ر٠٠٠	١	١٠١	١١	١٠	١	∞
٤	١٠٠ر٠٠٠	٤ر٠	١٠٥	١٤	٢٠	٤	٣٠٠ر٠٠
٥	١٠٠ر٠٠٠	٧ر٦	١١٣	١٨	١٠	٨	١٠٠ر٠٠
٦	١٠٠ر٠٠٠	٨ر٨	١٢٣	٢٠	١٠	١٠	٢٥ر٠٠
٧	١٠٠ر٠٠٠	٨ر١	١٣٣	٢٠	١٠	١٠	.
٨	١٠٠ر٠٠٠	٦ر٠	١٤١	١٨	١٠	٨	٢٠ر٠
٩	١٠٠ر٠٠٠	٢ر٨	١٤٥	١٤	١٠	٤	٥٠ر٠
١٠	١٠٠ر٠٠٠	٠ر٧	١٤٦	١١	١٠	١	٧٥ر٠
١١	١٠٠ر٠٠٠	.	١٤٦	١٠	١٠	.	١٠٠ر٠
١٢	١٠٠ر٠٠٠	.	١٤٦	١٠	١٠	.	-
١٣	١٠٠ر٠٠٠	.	١٤٦	١٠	١٠	.	-
١٤	١٠٠ر٠٠٠	.	١٤٦	١١	١٤	-٣	-
١٥	١٠٠ر٠٠٠	٢ر٧	١٥٠	١٨	١٨	.	-

G. Brunhild and R. H. Burton: Macro economic theory, Prentice–Hall, New Jersey 1974 p. 528

ع: المعجل (المعامل) والذي هو عبارة عن العلاقة بين رأس المال الى الانتاج او معامل رأس المال[1]: ($\frac{ك}{د}$)

ع (كت - كت - ١) = الطلب على رأس المال الجديد (الاستثمار الصافي) والذي يتوقف على التغير (بالزيادة) في الانتاج النهائي (السلع الاستهلاكية) مضروباً في معامل المعجل:

$\frac{ط ح}{ء ت}$ الطلب على الاستثمار بالاستبدال، حيث ط ح تعبر عن الطلب الاستثماري على الآلات اللازمة لاجراء عملية الاستبدال والاحلال محل الآلات المستهلكة من الاستعمال، أما ء ت فتعبر عن العمر الوظيفي للسلعة الانتاجية.

ومن خصوصية العلاقة ننتقل الآن الى عمومية العلاقة، أي ندرس المعجل في صورته العامة، حيث ندرس العلاقة بين الاستثمار وبين التغيرات في الدخل. وبذلك لا يقتصر التأثير في الاستثمار على التغيرات في الاستهلاك، بل يمتد ليشمل كافة مكونات الدخل وتغيراته بصفة عامة. وقد وضع لنا هيكس الصورة العامة لدالة الاستثمار في تلك الحالة على أساس الشكل الآتي[2]:

$$ث_{ت} = ع (د_{ت - ١} - د_{ت - ٢})$$

حيث ترمز:

ثت: الاستثمار في الفترة ت

(دت -١ -دت -٢) : التغيرات في الدخل في الفترات السابقة.

ع معامل التعجيل او المعجل. وهذا المعامل يقيس لنا معدل الاستثمار الى الانتاج وبمعنى أدق فهو يعادل معامل رأس المال. أي قيمة رأس المال الى الانتاج.

---

(١) Capital - ouptut ratio, Coefficient de capital.

أي علاقة رأس المال «ك» الى الناتج القومي أو الدخل القومي «د».

(٢) انظر: المرجع السابق: P. Burrows and Y. Hitiris 31.

J. R. Hicks - A. Contribution to the theory of trade cycles claredon Press 1950.

فالعنصر الأساسية في العلاقة الاخيرة هو «ع» المعجل او معامل التعجيل. فهذا المعامل يتخذ قيمة ثابتة. وهو يقيس لنا معدل الاستثمار الى الانتاج. أو بمعنى أدق فهو يعادل معامل رأس المال أي قيمة رأس المال الى الانتاج. وقد توصلنا الى هذه النتيجة عن طريق افتراض ان الرصيد من رأس المال القومي في الاقتصاد القومي وفي فترة معينة يمثل نسبة من الانتاج القومي أو من الدخل القومي أي أن:

$$ك = ع\ د$$

وبذلك فان:

$$ع = \frac{ك}{د}$$

والواقع ان الصيغة السابقة تحتاج بعض التفاصيل لكي تتوافر لها الدقة في التحليل. إذ أننا تكلمنا عن الطلب على الاستثمار بصفة عامة دون ان نفرق بين الاستثمار المستقل والاستثمار المشتق او التابع للدخل، وعلى ذلك فان دالة الاستثمار يمكن ان تتحول لتأخذ الشكل الآتي:

$$ث_{ت} = ث_{م} + ع\ (د_{ت-١} - د_{ت-٢})$$

حيث ترمز $ث_{م}$ الى الاستثمار المستقل. وبقية العناصر ترمز الى مفاهيمها السابقة.

وعلى أية حال، وأيا كانت الصيغة المختارة، فالمعجل لا يفسر إلا التغيرات التي تحدث في الاستثمار المشتق، أي تلك المرتبطة بالتغيرات في الدخل. فهو لا يأخذ في الحسبان الاستثمار المستقل او الاستثمار بالاستبدال، عند تحديد علاقة الاستثمار بالدخل الكلي. والواقع ان هذين العنصرين يؤثران معاً في مستوى الدخل القومي. وعلينا أن نتصور مثلا ان مستويات الدخول ثابتة خلال المدد المختلفة أي أن $د_{ت} = د_{ت-١} = د_{ت-٢}$. ففي هذه الحالة سوف يكون الاستثمار الصافي معادلا للصفر. وفي الوقت نفسه فان الاستثمار بالاستبدال سوف يكون ضرورياً للمحافظة على مستوى الدخل الحقيقي او الإنتاج القومي. بل ان الامر يصبح أكثر صعوبة عندما يتجه الدخل القومي نحو الإنخفاض. ففي

هذه الحالة يستطيع الاستثمار المستقل ان يعوض من عجز الإستثمار المشتق او التابع ويحافظ على مستوى النمو.

حـ الاستثمار والتقلبات في الدخل (مبدأ المضاعف ـ المعجل)

عرفنا أن التغيرات في الاستثمار تؤدي بالضرورة الى تغيرات في الدخل. ولكن لا يمكن تصور عدم إمكانية العكس. أي أن التغيرات في الدخل لا تؤدي بدورها الى تغيرات في الاستثمار. فلكي نزيد الدخل الحقيقي، نحن نحتاج إلى آلات وأجهزة ومبان. وهذا يعني استثمار أو اضافة جديدة لرأس المال «ث» أو «Δ ك». وهنا نجد تأثيراً متبادلا[1]: فالتغيرات في الاستثمار تسبب تغيرات في الدخل، والتغيرات في الدخل تسبب تغيرات في الاستثمار. وهذا التأثير المتبادل يؤدي الى حدوث تقلبات في الدخل القومي خلال الزمن، ومن فترة الى أخرى. ويمكن تحديد ومعرفة اتجاهات تلك التغيرات باستخدام أداة ديناميكية تجمع بين تأثير المضاعف وتأثير المعجل معاً.

والنموذج يقوم على فرضين أساسيين:

الأول: تحديد معامل ثابت لرأس المال[٣] أو نسبة رأس المال الى الانتاج:

$$«ع = \frac{ك}{د}»$$

الثاني: الانفاق الجاري يعتمد على الفترة السابقة، وعلى سبيل المثال فان الانفاق الاستهلاكي في عام ١٩٨٠ هو دالة للدخل المتحقق في عام ١٩٧٩.

والمعادلة الأولى في النموذج هي المعادلة الأساسية في النموذج الكينزي:

$$د = س + ث$$

أي أن الدخل[١] يعادل الاستهلاك (س) بالاضافة الى الاستثمار (ث)[٢]

---

(١) Feed back

(٢) كما لو تصورنا تواجد اجهزة وآلات بمبلغ ٥ مليون جنيه، تنتج بـ ٢ مليون جنيه سلع وخدمات (دخل حقيقي). انظر المضاعف المعجل.

أيضاً في P. A. Samuelson: interactions..., Review of economic studies 1939

Readings in bussiness Cycle theory 1944 p. 261 وما بعدها

P. A: Samuelson: L'economique, t. 1 p. 323–324

والتي يمكن ان تكتب طبقاً للفرض الثاني بالصورة الآتية:

$$\text{د}_{\text{ت}-١} = \text{س}_{\text{ت}-١} + \text{ث}_{\text{ت}-١} \qquad (١)$$

أما المعادلة الثانية فهي تتعلق بالانفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك في فترة معينة باعتباره يرتبط بالدخل المتحقق في الفترة السابقة بعلاقة تناسبيه:

$$\text{س}_{\text{ت}-١} = \text{ش}\ \text{د}_{\text{ت}-٢} \qquad (٢)$$

حيث تعبر «ش» عن الميل الحدي للاستهلاك، وهو يمثل نسبة ثابتة.

أما المعادلة الثالثة فهي تعبر عن الاستثمار في فترة معينة، وهو دالة للتغير في الدخل في الفترات السابقة، مضروباً في معامل رأس المال «ع»، أي أن

$$\text{ث}_{\text{ت}-١} = \text{ع}\ (\text{ث}_{\text{ت}-٢} - \text{ث}_{\text{ت}-٣}) \qquad (٣)$$

وباستبدال المعادلتين (٢)، (٣) في المعادل (١) نحصل على ما يلي:

$$\text{د}_{\text{ت}-١} = \text{ش}\ \text{د}_{\text{ت}-٢} + \text{ع}\ (\text{ث}_{\text{ت}-٢} - \text{ث}_{\text{ت}-٣}) \qquad (٤)$$ [1]

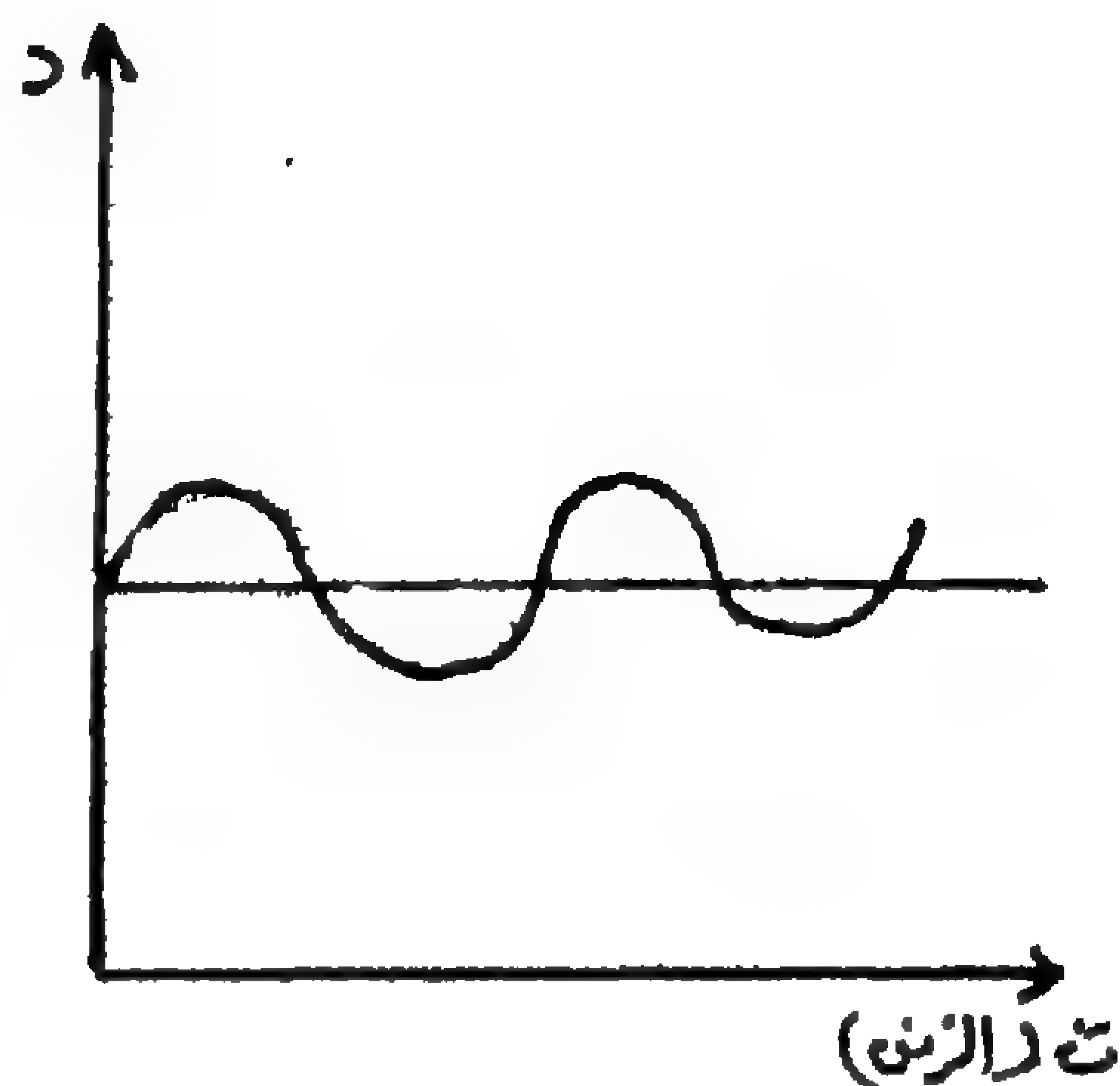
وهذه الأخيرة هي معادلة ديناميكية، ويمكن اذا عرفنا قيمة المعاملات الثابتة: «ش» الميل الحدي للاستهلاك، «ع» معامل رأس المال، وعرفنا مستويات الدخول في الفترات السابقة، ان نتعرف على مستوى الدخل في الفترة الحالية. كما يمكن التنبؤ بمستوى الدخل وتقلباته في الفترات المستقبلة اذا عرفنا مستويات الدخل الحالية.

ومن المهم أن نلاحظ أن الدخول المتولدة في الفترات الزمنية المختلفة لا تأخذ الشكل الخطي، اذ أن التغيرات في الدخل بفعل تأثير المضاعف المعجل تأخذ شكل الصعود والهبوط. وهذا ما يؤدي الى تقلبات في الدخل بفعل التغيرات في الانفاق. وبالطبع فان شكل الدورة (أي مدى التقلب) سوف يتوقف على قيمة المعاملات الثابتة. أي «ش» الميل الحدي للاستهلاك، «ع» معامل المعجل ($\frac{\text{ك}}{\text{د}}$).

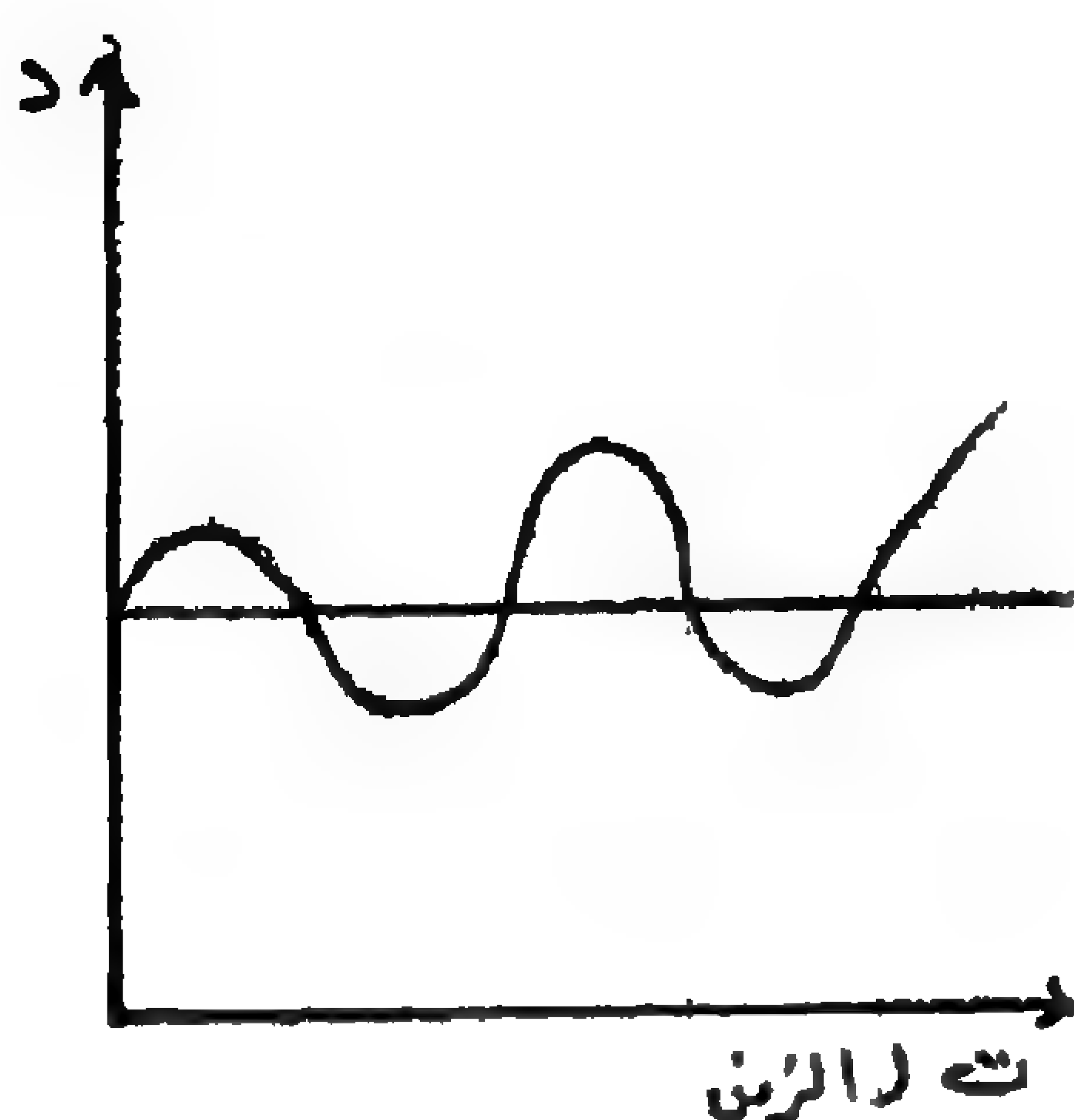
---

(١) وهي معادلة فروق زمنية (خطية متجانسة)، وبمعاملات ثابتة ولها شكل عام في الحل.

وعليه فان الدورة (أي مدى التقلب) يمكن أن تأخذ الشكل المتقارب عندما تكون المعاملات «ش »، «ع » متقاربة من القيمة (انظر شكل ٥٢)، كما يمكن أن تأخذ الشكل العنيف والمتفجر كما في الشكل (٥٣)، اذا كانت قيم المعاملات الثابتة «ش »، «ع » متباعدة (مثال ٢ر . ، ٧ر .).



شكل (٥٢)



شكل (٥٣)

خلاصة القول أن أية تغيرات في الانفاق، سوف نترجم فوراً بتقلبات في مستويات الأعمال والدخول.

د ـ الطاقة الانتاجية

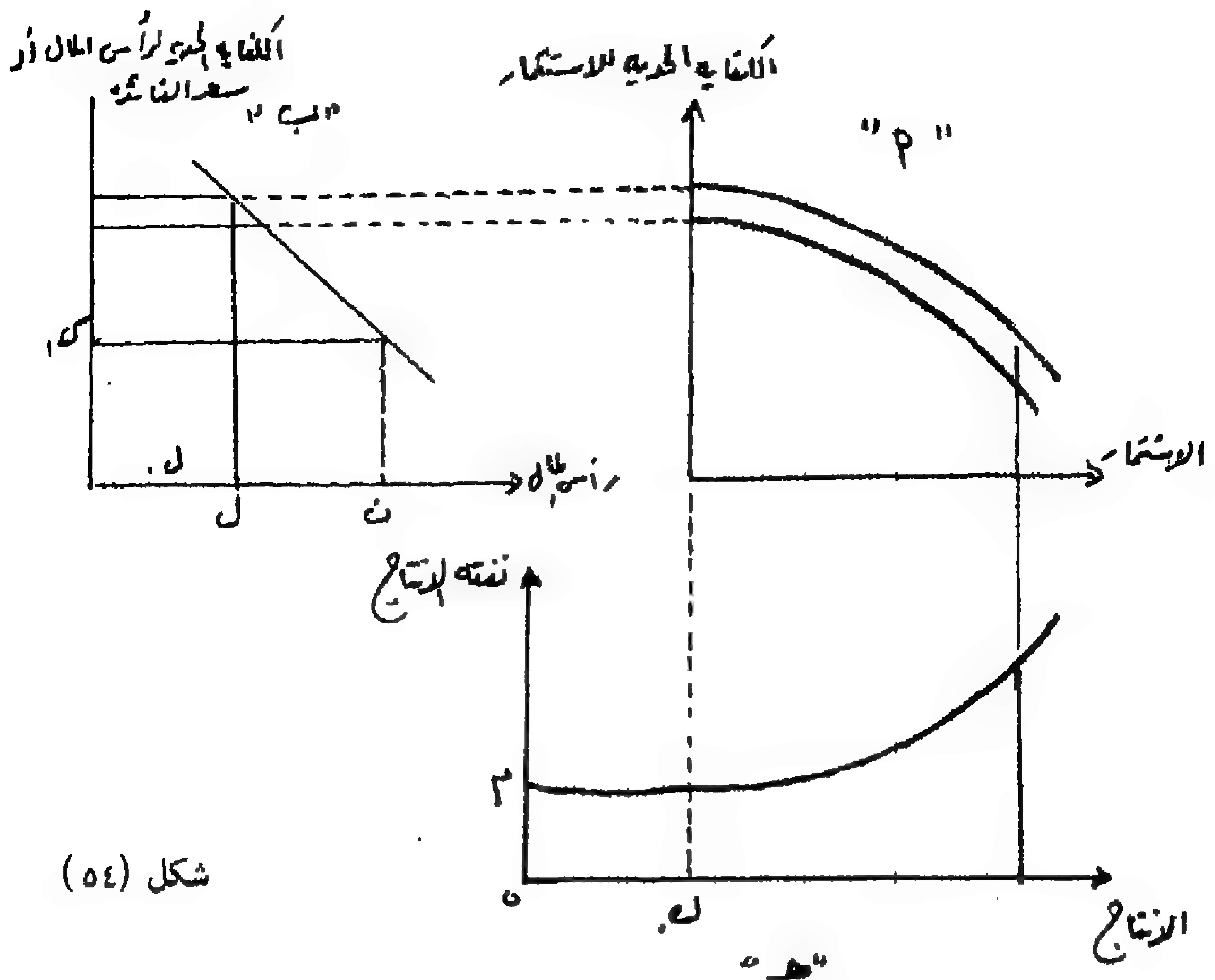
يتوقف حجم الإستثمار على مستوى الطاقة الإنتاجية من حيث القيمة والكم. القيمة اي تكلفة وأثمان هذه السلع الإنتاجية. والكم من حيث حجم الرصيد من رأس المال الفني الذي يحوزه الإقتصاد القومي في فترة معينة.

فمن حيث القيمة أي تكلفة السلع الرأسمالية، نلاحظ ان تحليل الاستثمار حتى الآن لم يستطع ان يفرق بدقة كافية بين رأس المال كرصيد وبين الاستثمار كتيار. فالطلب الاستثماري قد يتغير بالزيادة او بالنقصان تبعاً للتغيرات في

أسعار الفائدة. كما انه قد يتأثر بالطلب على رأس المال. والأخير يتوقف على أثمان السلع الإنتاجية. وأثمان السلع الإنتاجية تحددها النفقة الحدية لإنتاجها. ومعنى ذلك ان الزيادة في الطلب على السلع الإنتاجية، من شأنها ان تدفع المنتجين الى زيادة انتاج هذا النوع من السلع. وزيادة الإنتاج عندما تتجاوز الحدود الإنتاجية المثلى، سوف تؤدي الى زيادة النفقات الحدية. وبالتالي ارتفاع أسعار تلك السلع. وارتفاع أسعار السلع الأخيرة سوف يقلل من الطلب عليها وبالتالي يضعف من الطلب الإستثماري. حيث أن نفقة انتاج السلع الإنتاجية اذا استمرت في التزايد لن يمكنها ان تغطي العائد المتوقع منها. وبمعنى آخر فان ارتفاع نفقة او أسعار السلع الإنتاجية سوف يؤثر في الكفاية الحدية لرأس المال، بفرض ثبات أسعار الفائدة. فالعلاقة بين الاستثمار وبين النفقة أو أسعار السلع الانتاجية هي علاقة عكسية.

ويمكن ان نتصور تلك الحالة هندسياً عن طريق الشكل (٥٤). فهذا الشكل ينقسم الى ثلاثة أجزاء رئيسية منفصلة. الجزء الأول «أ» يعتبر عن سلوك منحنى الكفاية الحدية لرأس المال. حيث نضع على المحور الأفقي حجم رأس المال (الرصيد) وعلى المحور الرأسي العائد من رأس المال وسعر الفائدة. أما الجزء الثاني «ب» فهو يعبر عن سلوك منحنى الكفاية الحدية للاستثمار. (أي رأس المال الاضافي). حيث نضع على المحور الأفقي حجم الاستثمار الصافي. وعلى المحور الرأسي العائد من الاستثمار. والجزء الثالث يتعلق بدالة النفقة أو منحنى العرض بالنسبة لانتاج السلع الرأسمالية، حيث نضع على المحور الأفقي حجم الناتج من هذه السلع وعلى المحور الرأسي نفقة الانتاج أو السعر.

وأول ما نلاحظه على هذا الرسم في الجزء الأول ان منحنى الكفاية الحدية لرأس المال يتناقص مع زيادة رأس المال. وكل نقطة على هذا المنحنى لا تعبر فقط عن العائد المتحقق من رأس المال عند مستوى معين من رأس المال. بل يعبر عن هذا العائد بالمقارنة بنفقة رأس المال أي بنفقة انتاج السلع الإنتاجية. وهكذا يمكن ان نربط هذا الجزء بالجزء الثالث «جـ» من الشكل، والذي يعبر



شكل (٥٤)

عن المستويات المختلفة من المنتج من السلع الانتاجية ، والتي تقابلها مستويات مختلفة من النفقة أو من الأسعار. فزيادة حجم إنتاج السلع الانتاجية سوف يؤدي الى ارتفاع النفقات أو الأسعار الموازية. أي أن العلاقة طردية بين حجم الانتاج وبين نفقة الإنتاج. والواقع ان المستوى م من نفقة الانتاج تقابله كمية السلع الانتاجية التي تستخدم في عملية استبدال رأس المال القائم. أي أنه عند نفقة انتاج « م » تكون كمية السلع الانتاجية المنتجة تعادل « ل » والتي بدورها تعادل ك . أي الرصيد من رأس المال الموجود في الاقتصاد . وعند هذا المستوى من الرصيد يكون الاستثمار الصافي في الجزء الثاني يعادل الصفر . فاذا كان سعر الفائدة محدد بالمستوى ر١ ، والرصيد من رأس المال يعادل « ك » ، عندئذ يمكن ان ندرك كيف أن الكفاية الحدية لرأس المال أو العائد من رأس المال بالمقارنة مع تكلفته يتجاوز سعر الفائدة. وهذا سوف يحقق أرباحاً متزايدة للمنتجين تدفعهم الى زيادة الطلب على رأس المال. وبالتالي يبدأ الاستثمار الصافي (أي الاضافة الى رأس المال) في الظهور. وتزداد الكمية المطلوبة من

السلع الانتاجية وتزداد بالتالي الكمية المنتجة من هذه السلع. ولكن زيادة انتاج هذه السلع سوف يؤدي الى ارتفاع نفقتها وأسعارها حيث ان العلاقة طردية بين حجم الانتاج والنفقة كما هو واضح في الجزء الثالث. ومن ثم فان العائد من الاستثمار الصافي سوف يتناقص مع زيادة حجم الاستثمار. حيث ان تكلفة الاستثمار سوف ترتفع كلما زاد حجم انتاج السلع الانتاجية. ويستمر منحنى الكفاية الحدية للاستثمار في التناقص حتى يتقاطع مع سعر الفائدة والذي افترضنا حتى الآن أنه ثابتاً عند المستوى س١. وهذا ما يوضحه الجزء الثاني من الشكل. ويتحدد حجم المنتج من السلع الانتاجية بالمسافة « ٥ن » والتي تتكون من المسافة « ٥ل » وتعبر عن كمية السلع الانتاجية التي تواجه الاستثمار بالاستبدال، والمسافة «ل ن» وتعبر عن كمية السلع الانتاجية التي تواجه الاستثمار الصافي.

وهكذا فان الطلب الاستثماري سوف يتأثر بالتغيرات التي تحدث في منحنى الكفاية الحدية للاستثمار والتي هي ناتجة عن سلوك دالة الانتاج ودالة النفقة الخاصة بانتاج السلع الرأسمالية مع فرض بقاء سعر الفائدة ثابتاً.

* * *

والنطاق الكمي للطاقة الانتاجية يؤثر بدوره في الانفاق الاستثماري، ونقصد بالنطاق الكمي حجم الرصيد من رأس المال الفني المتاح للاقتصاد القومي. فالهدف الأساسي من الاستثمار يجب أن يكون زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد. وزيادة الطاقة الانتاجية تتوقف على حجم الرصيد من رأس المال القومي المتاح، بجانب الاضافات المتتالية التي توسع من نطاق هذا الرصيد. فالحاجة الى الاستثمار تسبق دائماً الحساب الاقتصادي للعائد من الاستثمار. وتبدو الحاجة الى زيادة الاستثمار عندما يكون الرصيد من رأس المال القومي غير كاف لاشباع الطلب الحالي والمتوقع، وتكون كثافة رأس المال في الاقتصاد القومي ضئيلة. والعكس عندما يتمتع الاقتصاد بكثافة مرتفعة في رأس المال، ويكفي حجم الرصيد من رأس المال احتياجات الطلب الحالي والمتوقع ويسمح بتحقيق معدل مقبول للنمو، عندئذ لا تبدو أن هناك حاجة ملحة

وكبيرة لزيادة الاستثار أو تحقيق إضافات جديدة لرأس المال. فالعلاقة بين حجم الاستثار وبين الرصيد من رأس المال أو حجم رأس المال المتاح هي علاقة عكسية. أي أن:

$$ث = ف (ك)$$

$$\frac{\Delta ث}{\Delta ك} < ٠$$

وهكذا اذا اضفنا الى العلاقة السابقة، المتغيرين الاستراتيجين المستقلين الآخرين «ر» سعر الفائدة «د» الدخل، فاننا نستطيع ان نتبين التأثير المتكامل للمتغيرات الثلاث على الاستثار وبحيث ان دالة الاستثار في شكلها الكلي تصبح كالآتي:

$$ث = ف(ك، ر، د)$$

وهذه الدالة تعتبر كافة المتغيرات التي يمكن ان تؤثر في الطلب الاستثاري والتي من خلالها يمكن التعرف بدقة على مدى التناسب بين الزيادة في الاستثار والزيادة في الناتج. وهذه الدالة الضمنية يمكنها ان تسكن دالة صريحة ولتكن في شكل دالة كوب ـ دوجلاس ($د = أك^{ن} ل^{١-ن}$) حيث أ، ن، ١ـن ثوابت وك: رأس المال، ل: العمل. وهذه الدالة سوف تسمح لنا ليس فقط بمعرفة مدى تأثير الرصيد القومي من رأس المال على الاستثار، وإنما أيضاً ستوضح التأثير التفاعلي لهذا الرصيد مع سعر الفائدة والدخل على الاستثار.

والنموذج هنا يقوم على الفروض الآتية:

- الرصيد القومي من رأس المال يتكون من مجموعة الآلات والأجهزة الانتاجية في الاقتصاد غير المتماثلة في الخصائص والتي نوحدها بهدف التبسيط.

- الاستثار يعني اضافة جديدة من الأجهزة والآلات لهذا الرصيد القومي.

- الناتج القومي أو الذي قامت بانتاجه هذه الاجهزة والآلات ينقسم الى قسمين:

أ ـ القسم الاول ويتكون من الرصيد القائم من رأس المال القومي والذي يندمج فيه عنصر العمل المستخدم في انتاجه. وهذا الجزء من الانتاج نرمز اليه بـ أ (أ). فالانتاج يزداد طالما ان المخزون من رأس المال كاف والناتج الحدي او الانتاجية الحدية لهذا القسم من رأس المال ايجابي.

ب ـ القسم الثاني وهو ينشأ من الاستثمار الصافي اي عن طريق اضافة اجهزة وآلات جديدة الى رأس المال. ويرتبط بهذا الحجم من الاستثمار الجديد كمية العمل اللازمة لاتمام عملية الانتاج.

وبذلك تصبح دالة كوب ـ دوجلاس كالآتي:

$$\text{د} = \text{أ}\ (\text{ك}) + \text{ث}^{\text{ن}}\ \text{ل}^{1-\text{ن}}$$

أي أن الدخل أو الانتاج يتوقف على حجم الرصيد من رأس المال القومي بالاضافة الى الاستثمار الصافي «ث» المزوج بعنصر العمل (ل).

ونستطيع من خلال هذه الدالة أن نستخلص الانتاجية الحدية للاستثمار الجديد أي أن:

$$\frac{\partial\, \text{د}}{\partial\, \text{ث}}\ \text{ن}\ \text{ث}^{\text{ن}-1}\ \text{ل}^{1-\text{ن}}$$

وحيث أن:

$$\text{ل}^{1-\text{ن}} = \frac{\text{د} - \text{أ}\ (\text{ك})^{(1)}}{\text{ث}^{\text{ن}}} \qquad (1)$$

وباستبدال $\text{ل}^{1-\text{ن}}$ بقيمها السابقة، تصبح الانتاجية الحدية للاستثمار:

$$\frac{\partial\, \text{د}}{\partial\, \text{ث}} = \text{ن}\ \text{ث}^{\text{ن}-1}\ \frac{\text{د} - \text{أ}(\text{ك})}{\text{ث}^{\text{ن}}} = \text{ن}\ \frac{\text{د} - \text{أ}(\text{ك})}{\text{ث}}$$

فالانتاجية الحدية لرأس المال تعبر عن الزيادة في الناتج نتيجة الزيادة في الاستثمار الصافي الجديد، وحيث أنه طبقا لنظرية التوزيع فان عائد العنصر

---

(١) مستخلصة من دالة الانتاج.

الانتاجي يعادل انتاجيته الحدية. وحيث أن عائد الاستثمار هو الكفاية الحدية للاستثمار «ز» اذن:

الكفاية الحدية = الانتاجية الحدية

$$ز = \left[ن \frac{د_أ (ك)}{ث} \right] - ١$$

فلو فرض أن الانتاج قد زاد بمقدار ١٠٠ جنيه عندما استثمر المنتجون مبلغ ٨٠ جنيه اضافية، ففي هذه الحالة فان معدل الزيادة في الانتاج بالنسبة للاستثمار سوف تساوي $\frac{١٠٠}{٨٠}$ = ١٫٢٥ جنيه. أي ان كل جنيه يستثمره المنتجون سوف يحقق عائداً مقداره ٢٥ قرشاً وهذا العائد هو الذي يعبر عن الكفاية الحدية للاستثمار.

ويمكن بالتالي عن طريق مقارنة هذا العائدة بسعر الفائدة السائدة في السوق أن نتبين مدى أربحية الاستثمار.

والهدف النهائي من التحليل لا يقتصر على بيان مدى أربحية الاستثمار وإنما هو بيان تأثير كل من الرصيد القومي من رأس المال، وسعر الفائدة والدخل على الاستثمار. وهكذا نستطيع من خلال مركز التوازن في الاستثمار، أي عندما تكون (ز = ر) أي سعر الفائدة يعادل الكفاية الحدية لرأس المال أن نحصل على المعادلة الآتية:

$$ر = \left[ق \frac{د_أ (ك)}{ث} \right] - ١$$

والتي يمكن أن تصبح

$$ر+١ = \left[ق \frac{د_أ (ك)}{ث} \right]$$

وبنقل ث الى الطرف الثاني من المعادلة:

$$ث\,(ر+1) = \left[ق \quad [د - أ(ك)] \right]$$

$$\therefore ث = ق \quad \frac{د - أ\,(ك)}{ر+1}$$

ومن قراءة هذه المعادلة الأخيرة نستطيع أن نستخلص النتائج النهائية الآتية:

- زيادة ر سوف تؤدي الى تخفيض قيمة ث أي أن العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة علاقة عكسية.

- زيادة أ(ك) سوف تؤدي الى تخفيض قيمة ث أي أن العلاقة بين الاستثمار والرصيد من رأس المال القومي هي علاقة عكسية.

- زيادة «د» سوف تؤدي الى زيادة ث أي أن العلاقة بين الاستثمار والدخل هي علاقة طردية.

المبحث الرابع

دالة التوظف

اقتصرنا في المباحث السابقة على بيان العناصر التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بالدخل من خلال الانفاق الاستهلاكي أو الانفاق الاستثماري، ومدى ارتباط ذلك بالنشاط النقدي. ولكننا لم نشرح صراحة أو ضمنا كيف تتولد الدخول التي تستخدم في الانفاق وعلاقة تلك الدخول بعملية توظيف عناصر الانتاج إذ أن أي تحليل يبحث في تحديد مستوى الدخل وتغيراته يجب أن يراعي القرارات التي تتخذها عناصر الانتاج، وسلوكها المؤثر عند مرحلة التوظف وبصفة خاصة عنصر العمل. فعنصر العمل وما يرتبط به من مشاكل متعلقة بالتوظيف أو البطالة يعتبر من أهم العناصر المحددة لمستوى الدخل في الاقتصاد القومي المعاصر.

١ ـ أهمية عنصر العمل في النشاط الاقتصادي الكلي

تتمثل وتتنوع هذه الأهمية فيما يلي:

ـ بالنسبة للبلاد المتقدمة، والتي تمر بمراحل من النمو والتقلبات، يرتبط تطور الانتاج القومي بمستوى التشغيل ارتباطا وثيقاً. فهذه البلاد ـ وبالرغم من النمو الاقتصادي المستمر نحو الرفاهية الاقتصادية ـ تعاني من تعطل جزء من الطاقة البشرية والموارد المادية. فمعدل تشغيل الطاقة الانتاجية في هذه البلاد يتراوح بين ٦٠ الى ٨٠٪ من الطاقة المتاحة بالفعل[١]. أي أن هناك معدلات هيكلية من البطالة تسكن تلك الاقتصاديات بصورة مزمنة. وهي

---

(١) أنظر في هذا الموضوع بالتفصيل:
د. محمد دويدار (بالاشتراك مع د. مصطفى رشدي) الاقتصاد السياسي ـ المرجع السابق الباب السادس ص٤٨٧ إلى ص٤٩٩.

تؤثر اجتماعيا واقتصاديا في كافة عناصر البناء الاقتصادي الرأسمالي.

ـ بالنسبة للبلاد المتخلفة، والتي تعاني من مشاكل التخلف، تفرض عليها ظروف التنمية الاهتمام بالاستثمار الإنساني وبأهمية دور عنصر العمل في العملية الانتاجية، سواء كعامل محرك ودافع أو كعامل معطل ومثبت لحركة التنمية. فبعض البلاد المتخلفة تعاني من تزايد سكاني لا يتناسب مع ما هو متاح لها من رؤوس أموال، والبعض الآخر يعاني من ندرة عنصر العمل بالنسبة لإمكانياتها الطبيعية.

ـ بالنسبة لنظرية التوزيع وعلاقاتها بمستوى التشغيل. فتفهم التغيرات التي تحدث في مستوى الانتاج والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، يرتبط بعملية تخصيص الموارد وبأثمان عناصر الانتاج، وبالمقارنة بين الأثمان الحقيقية والأثمان النقدية، وبعلاقة ذلك بالقوانين التي تحكم أسواق عناصر الانتاج وبصفة خاصة ما يتعلق منها بعرض وطلب العمل.

ـ بالنسبة للنشاط النقدي، إذ أن السياسة النقدية أصبحت تتركز الان حول الاجراءات والأساليب التي يجب اتخاذها لتنشيط الحياة الاقتصادية وبالتالي معالجة البطالة وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار والأجور الحقيقية والنقدية.

٢ ـ التوظيف البشري والهيكل السكاني

التشغيل يرتبط أساسا بعنصر العمل. والعمل يجد مصدره في الهيكل السكاني. والهيكل السكاني له مظاهر كمية وأخرى كيفية. والمظاهر الكمية تتمثل في النمو السكاني والذي يعني تولد قوة عمل اضافية في الاقتصاد. وقد يتمثل في الانكماش السكاني. وهذا يعني ندرة عنصر العمل وضرورة تعويض ذلك عن طريق الهجرة الى داخل الاقتصاد.

أما المظاهر الكيفية فهي تتعدد وتتنوع. فتارة ترتبط بالتوزيع السكاني من حيث السن والجنس. وتارة أخرى ترتبط بتوزيع السكان بين القطاعات المختلفة: زراعة، صناعة، تجارة. إلا أن أهم مظاهر التصنيف الكيفي للسكان

تتعلق بتقسيمهم الى سكان نشطين وسكان غير نشطين[١]. والسكان النشيطون يمثلون القوة العاملة المتاحة في الاقتصاد. إذ يمكنهم المساهمة ومزاولة النشاط الاقتصادي. وليس من الضروري أن يكون كل السكان النشطون مشاركون بالفعل في العملية الانتاجية. فالسكان النشيطون ينقسمون الى عاملين بالفعل ومتعطلين عن العمل.

ومعدل التوظيف لعنصر العمل يقدر عن طريق المقارنة بين حجم العاملين بالفعل الى الطاقة العاملة المتاحة (السكان النشيطون). وكلما ارتفع المستوى الثقافي والتدريبي، واقترب التدرج العمري من سن الشباب، وزادت مساهمة العنصر النسائي في النشاط الانتاجي، كلما اتسع نطاق السكان النشيطين. ولكن معدل التوظيف يرتبط بتواجد فرص العمل. فالبطالة في المفهوم الاقتصادي تنصرف الى السكان النشيطين أي القادرين على العمل والراغبين فيه، والذين لا يجدون فرص متاحة للعمل بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب على العمل. وقد يكون عدم التوازن راجعا الى أن عرض العمل (عدد العمال) يتجاوز الطلب على العمل (أي الفرص المقدمة من المشروعات). وقد تنشأ البطالة نتيجة ظروف هيكلية متعلقة بعدم التوزيع الامثل للسكان النشطين بين القطاعات الاقتصادية المختلفة: زراعة، صناعة، خدمات. حيث نجد بعض القطاعات تعاني من تشغيل متزايد ومكثف، في حين أن البعض الآخر يعاني من نقص في التشغيل. وفي البلاد المتخلفة يتواجد نوع ثالث من البطالة هي البطالة الموسمية. اذ تتوافر فرص العمل الانتاجية في فترات زمنية معينة وتنعدم في الفترات الزمنية الاخرى.

فاذا رمزنا إلى العدد الكلي للسكان بـ «ن»، وعدد السكان النشطين بـ «ل» والسكان النشطين المتعطلين بـ «ط»، فاننا نستطيع أن نحصل على المعدلات الآتية:

— $\frac{ل}{ن}$: معدل السكان النشطين الى عدد السكان الكلي أي القوة العاملة المتاحة في الاقتصاد.

---

(١) Population active, population non active

$\frac{ط}{ل}$: معدل البطالة أي السكان المتعطلين والقادرين على العمل الى السكان النشطين في الاقتصاد.

وعلى ذلك فان تحديد معدل تشغيل الطاقة العاملة وتطور هذا المعدل يحدد لنا مستوى النشاط الاقتصادي، ومدى امكانيات النمو في الاقتصاد القومي. كما أنه سوف يحدد لنا أيضا تيار الانفاق النقدي على عنصر العمل، في مرحلة الاستثمار، وتيار الانفاق النقدي الاستهلاكي والمتولد عن الدخول الموزعة نتيجة مشاركة هذا العنصر في العملية الانتاجية.

٣ ـ دالة الانتاج وعنصر العمل

تعرضنا الى تحليل الدخل القومي من خلال الأثر المتولد عن العملية الانتاجية. أي بالنظر الى الناتج القومي باعتباره مجموعة من السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة. وهذه السلع والخدمات تعتبر تيارا نهائيا يتوجه الى الحكومة أو الافراد أو المشروعات، ويستخدم من جانبهم اما في شكل استهلاكي أو شكل استثماري. وبالرغم من ان مفهومنا للناتج القومي ينصرف الى المعنى الحقيقي أي المقيم بقيم نقدية ثابتة (أسعار ثابتة) إلا أن قيمة هذا الناتج يمكن ان نؤثر فيها بعض المتغيرات النقدية مثل المستوى العام للاسعار أو كمية النقود أو سعر الفائدة.

وفي هذه المرحلة نعالج الموضوع من وجهة نظر عناصر الانتاج، وبصفة خاصة من وجهة نظر عنصر العمل. وفي محاولة لاكتشاف تأثير التغيرات في هذا العنصر على مستوى الانتاج القومي ومدى ارتباط العلاقات المتولدة بالنشاط النقدي. وفي مجال التجميع نفترض أن ما يحدث على مستوى المشروع الفردي يتحقق بالنسبة لمستوى الاقتصاد القومي ككل.

على هذا الأساس تتكون دالة الانتاج القومي من تآلف عنصرين رئيسيين هما: العمل «ل» ورأس المال «ك»، بهدف انتاج «د» من السلع والخدمات، وباستخدام فن نتاجي معين (تكنولوجيا)، أي ان:

$$د = ف (ل ، ك)$$

فإذا افترضنا أن رأس المال ثابت، والفن الانتاجي ثابت، فان التغيرات في عنصر العمل سوف تؤدي الى تغيرات في حجم الناتج. ويتوقف اتجاه تلك التغيرات على طبيعة العلاقة. وحيث ان العلاقة طردية، فان زيادة عنصر العمل سوف تؤدي الى زيادة الانتاج. وهذا يعني أن التفاضل الجزئي الأول ايجابي، أي أن:

$$\frac{\delta \text{د}}{\delta \text{ل}} > ٠$$

غير أن هذه العلاقة الطردية بين التغيرات في عنصر العمليات والتغيرات في الانتاج لا تسير على وتيرة واحدة، إذ أن الزيادات في عنصر العمل سوف تقابلها بالفعل زيادات في الانتاج. ولكن الزيادات في الانتاج سوف تتحقق بطريقة متناقصة، أي أن التفاضل الجزئي الثاني سوف يكون سلبياً أي أن:

$$\frac{\delta^{٢} \text{د}}{\delta \text{ل}^{٢}} < ٠$$

وتفسير ذلك يعود الى تناقص الانتاجية الحدية لعنصر العمل مع ثبات العناصر الاخرى (قانون العائد المتناقص).

ونستطيع أن نحول الصورة العامة للدالة السابقة الى صورة محددة عندما نختار دالة كوب ـ دوجلاس لتمثيل دالة الانتاج الكلية حيث:

$$\text{د} = \text{ا}\,\text{ك}^{\text{ن}}\ \text{ل}^{\text{ء}}$$

حيث: د: الدخل أو الناتج القومي

ك: رأس المال

ل: العمل

ا، ن، ء: ثوابت (مقاييس)

ومن هذه الدالة نستخلص المقاييس الآتية:

ـ الانتاجية الحدية لرأس المال:

$$\frac{\delta \text{د}}{\delta \text{ل}} = \text{أ ن ك}^{\text{ن} - ١}\ \text{ل}^{\text{ء}}$$

وتقيس لنا التغيرات التي تحدث في الدخل نتيجة التغيرات التي تحدث في رأس المال. فمع افتراض ثبات عنصر العمل، فان الانتاجية الحدية لرأس المال تتناقص عندما يزيد رأس المال.

- الانتاجية الحدية للعمل

$$\frac{\delta د}{\delta ل} \text{ أ ك}^{ن} \text{ ى ل}^{ى - ١}$$

وتقيس لنا التغيرات التي تحدث في الدخل ،نتيجة التغيرات التي تحدث في العمل. فمع افتراض ثبات عنصر رأس المال، فان الانتاجية الحدية للعمل تتناقص عندما يزيد العمل.

- مرونة الدخل بالنسبة لرأس المال:

$$\frac{\Delta د}{د} \div \frac{\Delta ك}{ك} = \frac{\Delta د}{\Delta ك} \cdot \frac{ك}{د}$$

$$= \text{أ ن ك}^{ن - ١}\text{ل}^{ى}. \quad \frac{ك}{\text{أ ك}^{ن}\text{ ل}^{ى}} = ن$$

$$= \text{الانتاجية الحدية لرأس المال} \quad \frac{١}{\text{الانتاجية المتوسطة لرأس المال}}$$

عبرت الانتاجية الحدية عن التغير الذي يحدث في الناتج بالمقارنة بالتغير الذي يحدث في عنصر إنتاجي محدد، إلا أنه يهمنا ان نعرف درجة حساسية أو درجة تأثير التغيرات في الناتج بالتغيرات في عناصر الإنتاج. وهو ما نطلق عليه تعبير مرونة الدخل أو الناتج بالنسبة لعناصر الانتاج.

فمرونة الدخل أو الناتج بالنسبة لرأس المال هي عبارة عن نسبة التغير في الإنتاج على نسبة التغير في رأس المال.

- مرونة الدخل بالنسبة لعنصر العمل.

$$\frac{\Delta د}{د} \div \frac{\Delta ل}{ل} = \frac{\Delta د}{\Delta ل} \quad \frac{ل}{د} = \text{أ ك}^{ن}\text{ ى ل}^{ى-١} \frac{ل}{\text{أ ك}^{ن}\text{ ل}^{ى}} = ى$$

$$= \text{الانتاجية الحدية للعمل} \times \frac{1}{\text{الانتاجية المتوسطة للعمل}}$$

فمرونة الدخل أو الناتج بالنسبة للعمل هي عبارة عن نسبة التغير في الانتاج على نسبة التغير في العمل.

فالمعاملين «ن »، «ء » يوضحان لنا مدى مساهمة ونصيب كل من رأس المال والعمل بنسبة معينة في تغير الدخل وعلى هذا فان:

$ن + ء > ١$	عائد متزايد
$ن + ء < ١$	عائد متناقص
$ن + ء = ١$	عائد ثابت

- النمو النسبي في الدخل:

$$\frac{\Delta د}{د} = \frac{أ\ ن\ ك^{ن - ١}\ ل^{ء}}{د}\Delta ك + \frac{أ\ ك^{ن}\ ء\ ل^{ء - ١}}{د}\Delta ل$$

أي معدل الزيادة في الدخل أو الناتج القومي يساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مقسومة على الدخل ،ومضروبة في التغير في رأس المال ،بالإضافة الى الإنتاجية الحدية للعمل مقسومة على الدخل ، ومضروبة في التغير في العمل.

وعندما نفترض أن العنصر الوحيد المتغير والمؤثر استراتيجيا في الدخل هو عنصر العمل، فان ما يهمنا هو الإنتاجية الحدية للعمل ومرونة الدخل بالنسبة للعمل، ونهمل اطلاقا عنصر رأس المال، وتتحول دالة الإنتاج ذات المتغيرين الى دالة إنتاج ذات متغير وحيد ومفسر هو عنصر العمل. وهذه الدالة تفسر لنا أن نموالناتج ،إنما يعود بصفة قاصرة الى نمو القوى العاملة في المدة القصيرة والمدة الطويلة وبذلك فان تزايد عدد السكان النشطين وتناقص معدلات البطالة وإرتفاع معدلاَّت التشغيل، هي شروط أساسية لتصور إقتصاد ديناميكي ومتطور.

ودالة الانتاج بهذه الصورة هي التي اختارها كينز، واستخدمها الكثير من المؤلفين لتفسير مراحل النمو والتقلبات ، في الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية.

ان « النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود » ،قد رفضت دائماً أن تستخدم رقماً أو مؤشراً يعبر عن مستوى الانتاج خلاف التشغيل. ولقد ربط كينز العمل بالانتاج من خلال دالة خطية من النموذج[1]:

د = أ ل

- حيث الانتاجية الحدية بالنسبة لعنصر العمل:

$$\frac{\Delta د}{\Delta ل} = أ \ (ثابت)$$

- ومرونة الدخل بالنسبة لعنصر العمل:

$$\frac{\Delta د}{د} \div \frac{\Delta ل}{ل} \qquad \frac{\Delta د}{\Delta ل} \cdot \frac{ل}{د}$$

أي أن نسبة الزيادة في الإنتاج تتحقق بنفس نسبة الزيادة في عنصر العمل.

وقد قام بعض الاقتصاديين باجراء اختبارات عملية على مثل هذه العلاقة[2]. وقد تبين ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين زيادة معدل البطالة وبين زيادة نقص الانتاج (الفرق بين الانتاج الأقصى - الانتاج الفعلي). وقد استخدمت في القياس الإحصائي لدراسة معامل الارتباط دالة خطية من نموذج.

ص = ا - ب س

ومن خلال تلك التجارب يمكن استخلاص علاقة خطية بين:

- الطاقة الانتاجية المعطلة أي الفرق بين الانتاج الاقصى ^{د} ق والانتاج الفعلي ^{د} ع

: (دق - دع)

---

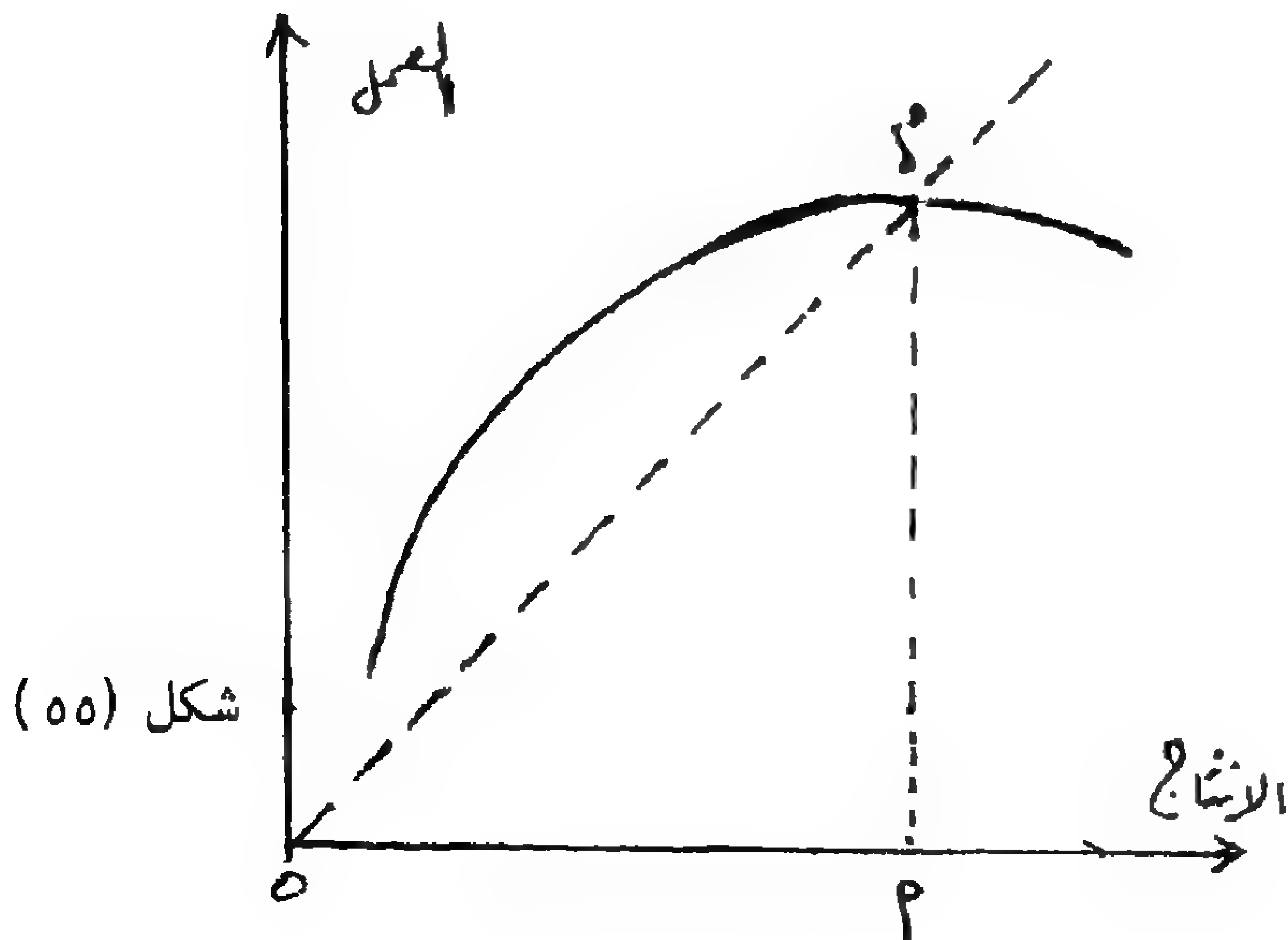
(١) A. Cotta: Lesfonctions de Production, Cours de Doctorat, Université de Caen 1965 polycopie.

(٢) Pesek : Growth capacity output and the output, Gap Review of economics and statistics Aug. 1963.

وبين الطاقة الانسانية المعطلة أو الفرق بين السكان النشطين لا والسكان العاملين لى.

أي أن: (دق - دع) = ا - ب (لم - لى)

ويمكن تصور دالة الانتاج ذات المتغير الوحيد (عنصر العمل) هندسيا من خلال الشكل (٥٥) حيث نضع على المحور الافقي الانتاج وعلى المحور الرأسي العمل. ونفترض علاقة لا خطية بينهم، وبذلك فان منحنى الانتاج هو منحنى متزايد ومقعر في نفس الوقت. فهو منحنى متزايد تعبيراً عن أن الزيادة في عنصر العمل سوف تؤدي الى زيادة الانتاج. كما أنه منحنى مقعر أيضا تعبيراً على أن تزايد الانتاج يتم بطريقة متناقضة حتى يصل الى حده الأقصى في النقطة «م» ثم يتجه بعد ذلك الى التناقص مع تزايد عنصر العمل. وهذا يعود الى تناقص كل من الانتاجية المتوسطة (ف (ل) / ل) والانتاجية الحدية. وتقاس الانتاجية المتوسطة عند كل مستوى من مستويات الدخل بميل الخط المستقيم ٥م / ٥أ الذي يبدأ من نقطة الأصل، أما الانتاجية الحدية فهي تقاس بميل منحنى الانتاج ذاته:



شكل (٥٥)

٤ ـ التحليل الكلاسيكي للتوظف

يؤسس النموذج الكلاسيكي على مجموعة من الفروض تتعلق بما يلي.

- الهيكل الانتاجي للمشروع والاقتصاد القومي.
- الطلب على العمل.
- عرض العمل.

أ ـ ففيما يتعلق بهيكل الانتاج، يفترض النموذج دالة إنتاج ذات متغير وحيد هو العمل.

ومعنى ذلك أن الفن الانتاجي ورأس المال تعتبر عناصر ثابتة. فالتغيرات في الانتاج تخضع فقط للتغيرات في مستوى العمل. وزيادة توظيف هذا العنصر سوف يؤدي الى زيادة الانتاج بمعدلات متناقصة. بسبب تناقص الانتاجية الحدية. وهكذا نحصل على المعادلات الآتية:

دالة الانتاج: د = ف(ل)

$$\frac{\Delta\ د}{\Delta\ ل} > ٠ \qquad \frac{\Delta^{٢}\ د}{\Delta\ ل^{٢}} < ٠$$

حيث يعبر التفاضل الاول (ايجابي) عن العلاقة الطردية بين الانتاج والعمل، والتفاضل الثاني (سلبي) عن تناقص الانتاجية الحدية مع تزايد عنصر العمل وثبات العناصر الاخرى.

وعن طريق دالة الانتاج نستطيع أن نحدد الحد الأقصى من الانتاج، والذي يحقق اكبر قدر ممكن من الارباح بالنسبة للمشروع الفرد أو الاقتصاد القومي ككل. ونحن نعرف من التحليل الجزئي والوحدوي أن المنتج يحقق التوازن أي اكبر قدر ممكن من الأرباح، عندما تتساوى النفقة الحدية مع الايراد الحدي أي مع الثمن في سوق المنافسة الكاملة. وفي ظل هذا السوق لا تستطيع المشروعات أن تؤثر بارادتها المنفردة في اثمان منتجاتها، كما لا تستطيع قوى العمل أن تؤثر على نفقة العمل أي الاجور. وفي ظل هذا الاقتصاد المثالي، وبصورة تجمعية نستطيع ان نستخلص المعادلات الآتية[1].

---

(١) G. Ackley: المرجع السابق p. 125.

$$ن_ح = س$$

$$ن_ح = \frac{ج}{(ن\ ح\ ع)}$$

$$ج = ن_ح \cdot (ن\ ح\ ع)$$

$$ج = س \cdot (ن\ ح\ ع)$$

$$(ن\ ح\ ع) = \frac{ج}{س}$$

حيث $ن_ح$ = النفقة الحدية، س = الاسعار، ج = الاجر النقدي، (ن ح ع) = الانتاجية الحدية للعمل، س (ن ح ع) هو عبارة عن قيمة الانتاجية الحدية لعنصر العمل.

وعلى هذا فان الانتاجية الحدية للعمل (ن ح ع) تعادل مستوى الأجور الحقيقية ($\frac{ج}{س}$) ، أي الأجور النقدية «ج» مصححة بالمستوى العام للاسعار.

ومن خلال الشروط السابقة نستطيع أن نحدد الربح الكلي والذي هو عبارة عن الايراد الكلي مطروحا منه النفقة الكلية، أي:

$$ب = ف(ل) - \left[\frac{ج}{س} ل_ز\right]$$

ويتحقق الحد الاقصى من الارباح عندما يعادل الربح الحدي الصفر أي أن:

$$\frac{\delta\ ب}{\delta\ ل} = \frac{\delta\ ف\ (ل)}{\delta\ ل} - \frac{ج}{س} = صفر^{(1)}$$

---

(١) وقد استخدمنا التفاضل الجزئي على أساس اقتراض أن الدالة الاصلية تتكون من عنصري العمل ورأس المال. وعلى ذلك وبافتراض عنصر رأس المال «ك» ثابت، فان معادلة الربح =

ومعنى ذلك أن الربح الأقصى يتحقق عندما يكون الفرق بين الانتاجيه الحدية للعمل، وبين معدل الأجور الحقيقية (النفقة الحدية) يعادل الصفر. وبمعنى آخر يتحقق الحد الاقصى من الارباح عندما تتعادل الانتاجية الحدية مع معدل الاجور الحقيقية أي:

$$\frac{\delta \text{ ف(ل)}}{\delta \text{ ل}} = \frac{\text{ج}}{\text{س}}$$

أو

$$\frac{\Delta \text{ د}}{\Delta \text{ ل}} = \frac{\text{ج}}{\text{س}}$$

ب ـ نحاول الآن أن نشتق من دالة الانتاج السابقة منحنى الطلب على العمل (أو منحنى عرض العمل بالنسبة للمشروعات). ويتمثل الطلب على العمل في الكمية من ساعات العمل أو عدد العمال التي تحتاج اليها المشروعات لتنفيذ خططها الانتاجية. والواقع أن الطلب على العمل يتوقف على أكثر من عامل. فهو يتوقف أولا على تكلفة العمل وبصفة خاصة على معدل الاجور الحقيقية ($\frac{\text{ج}}{\text{س}}$) ، كما يتوقف أيضا على مستوى الانتاجية وبصفة خاصة انتاجية العمل. وهو يرتبط ثالثا بمستوى أسعار السلع التي تنتجها المشروعات في الاسواق. فاذا افترضنا أن الاسعار ثابتة، كما ان الانتاجية الحدية للعمل تعادل معدل الاجر الحقيقي، فاننا نستطيع ان نقرر بأن كمية العمل المطلوبة من جانب المشروعات (او فرص العمل المعروضة من جانبها) دالة عكسية لمعدل الاجور الحقيقية، أي أن:

$$\text{ط}_\text{ع} = \text{ط} \left(\frac{\text{ج}}{\text{س}} \right)$$

حيث التفاضل الاول سلبي.

= الكلي تصبح كالاتي:

ب =ف (لز، كز) ـ ($\frac{\text{ج}}{\text{س}}$لز + كز) أنظر في ذلك:

P. Burrows and T. Hitiris, المرجع السابق p. 79.

$$\frac{\Delta ط ع}{\Delta \left(\frac{ج}{س}\right)} < \cdot$$

جـ - والعلاقة الثالثة في التوازن تتمثل في عرض العمل. ونقصد بعرض العمل كمية العمل التي يقبل الافراد أن يقدموها للمشروعات في مقابل الاثمان المختلفة (الاجور الحقيقية) السائدة في السوق. فالحقيقة ان الفرد او الجماعات الانسانية عندما تعرض خدماتها فهي تريد ان تحقق دخلا يحقق لهم مستوى معيشي معين ويشبع حاجاتهم. وعلى هذا فالعامل يهتم بالاجر الحقيقي وليس بالاجر النقدي أو الاسمى، أي يهتم بالقوة الشرائية التي تتيحها له دخوله النقدية. ولذلك فان العلاقة بين عرض العمل ومعدل الاجر الحقيقي هي علاقة طردية ومتزايدة. أي أنه كلما ارتفع معدل الاجر الحقيقي كلما زادت الكمية المعروضة من العمل وهكذا نستطيع ان نحصل على دالة عرض العمل الاتية:

$$ع ع = ع \left(\frac{ج}{س}\right)$$

حيث التفاضل الاول ايجابي:

$$\frac{\Delta ع ع}{\Delta \left(\frac{ج}{س}\right)} > \cdot$$

والواقع أن الشكل العام لعلاقة عرض العمل المتزايدة، قد لا ينطبق باستمرار وفي كافة الحالات. بل يمكن ان تتولد آثار متناقضة في حالتين:

- الحالة الاولى ومجالها البلاد الفقيرة حيث أن حاجات الفرد محدودة، وتقتصر رغبات الفرد على تحقيق الحد الادنى من الاشباع[1]. فعندما يحصل الفرد على دخل يحقق له مثل هذا الحد الأدنى من الحياة، فهو يمتنع عن العمل الاضافي حتى ولو زادت الاجور.

- الحالة الثانية ومجالها البلاد الغنية، وبحيث أن الدخل الذي يتحقق

(١) Stoleru, op-cit. p. 48.

للفرد ذو مستوى مرتفع، يحقق له اشباع حاجاته المتزايدة، بل ويسمح له بتحقيق حجم مناسب من الادخار. ولذا فان زيادة معدل الاجور الحقيقية، لن تدفع الفرد للعمل ساعات اضافية، تحرمه من لذة الاستمتاع بالفراغ. فالزيادة المتحققة في الاجور لن تعوض المنفعة المتحققة من الفراغ.

والتفسير السابق هو نوع من التطبيق لقانون «ساي»: العرض يخلق الطلب عليه. فالفرد اذا قبل أن يعمل فهو يعمل لهدف محدد هو اشباع حاجاته بالنسبة لبعض السلع. فعرض العمل لا يتوافر الا اذا توافرت حاجة للاستهلاك والعكس صحيح. فاذا كان هناك عرض عمل فهذا يعني وجود طلب مساو له بالنسبة لبعض السلع، ويغطى الاجور التي يتحصل عليها من تقديم العمل:

د - يتحقق التوازن بتوافر شرطين

- أن يتساوى العرض مع الطلب على العمل:

$$عع = طع$$

- ان يتم ذلك في حدود الطاقة الانتاجية في الاقتصاد القومي أي مع مراعاة شروط دالة الانتاج.

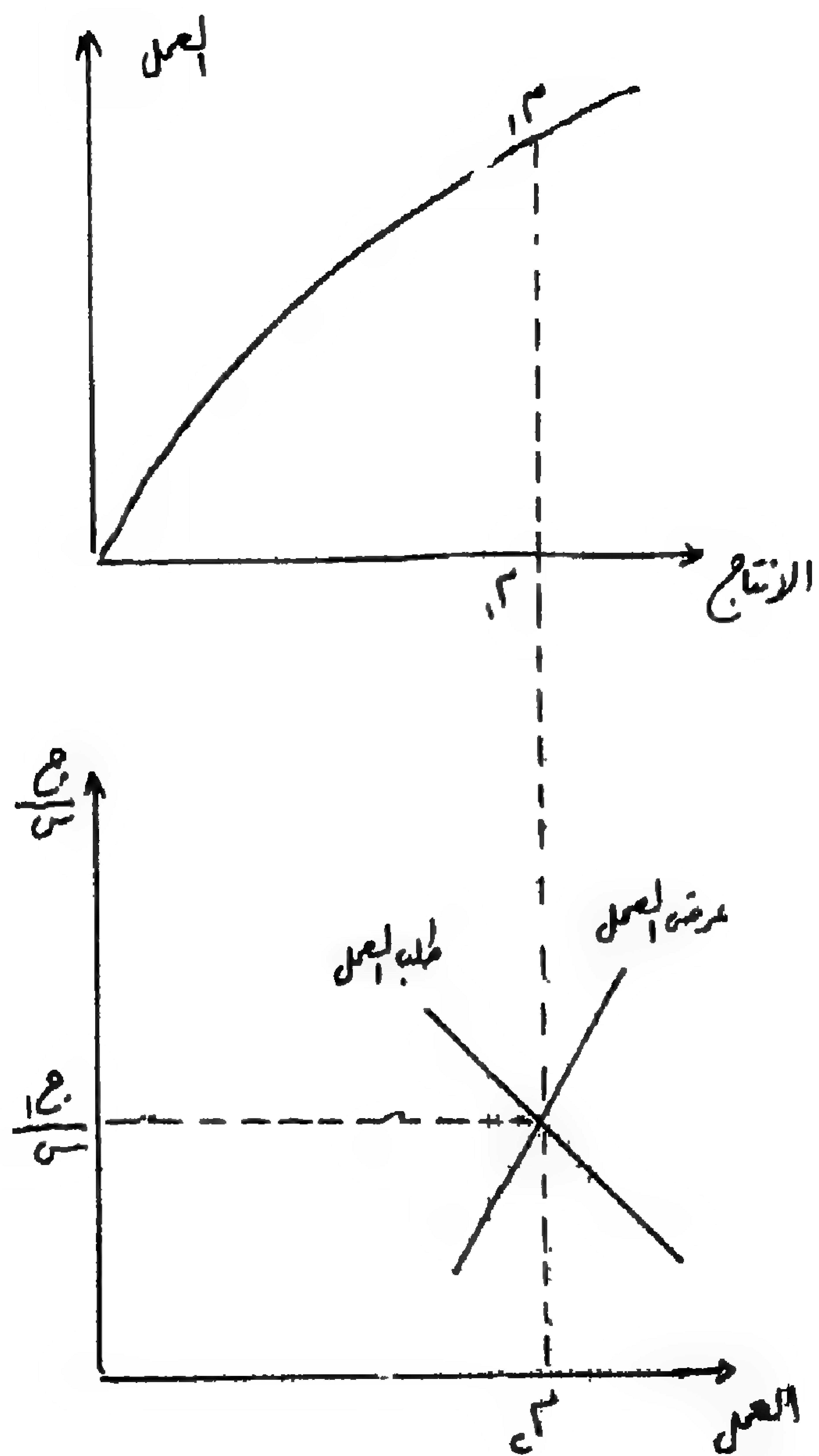
$$د = ف(ل)$$

$$\frac{\Delta د}{\Delta ل} > ٠ ، \frac{\Delta^{2} د}{\Delta ل^{2}} < ٠$$

$$\frac{\Delta د}{\Delta ل} = \frac{ج}{س}$$

ونستطيع أن نمثل لذلك هندسيا بالشكل (٥٦).

فالشرط الاول يعني أن تتفق الكمية المعروضة من العمل مع الكمية المطلوبة من العمل عند ثمن معين هو معدل الاجر الحقيقي $\frac{ج_{١}}{س_{١}}$. ومستوى التشغيل الذي يصل إليه سوق العمل في حالة التوازن نطلق عليه مستوى التشغيل الشامل أو مستوى التشغيل الشامل لعنصر العمل. باعتبار ان العمل



شكل (٥٦)

هو العنصر الانتاجي المتغير الوحيد في الاقتصاد. وهذا المستوى من التشغيل يرتبط بمستوى مواز من الاجور الحقيقية. وهكذا يتحقق التوازن في سوق العمل، عندما يكون كل العمل المقدم من جانب العمال بالنسبة لمعدلات الاجور الحقيقية الجارية، قد استخدم جميعه بواسطة المشروعات. كما أن كل المشروعات قادرة على الحصول على كمية العمل اللازمة لها عند نفس المستوى من معدلات الأجور الحقيقية الجارية.

أما الشرط الثاني فهو ليس سوى قيد على الشرط الاول. إذ أن مستوى التشغيل وكمية العمل المطلوبة ترتبط بدالة الانتاج. وهذه الدالة تخضع لظروف الانتاج من حيث النفقة والانتاجية الحدية وحجم العمل. فالمشروعات سوف تزيد من عنصر العمل طالما ان الانتاجية الحدية للعمل مرتفعة حتى المستوى الذي يصل فيه الانتاج الى حده الاقصى، ويتحقق عنده الحد الاقصى من الارباح. وعندئذ لن تقبل المشروعات أن تزيد من حجم العمل. ولذلك فان حجم الانتاج سوف يتحدد في الشكل (٥٦) بالمسافة «٥م$_{١}$». وسوف تقبل المشروعات تشغيل العمال طالما أن معدل الأجر الحقيقي يقل عن الانتاجية الحدية للعمل. وسوف تتوقف عن ذلك عندما يتعادل معدل الأجر الحقيقي مع الانتاجية الحدية للعمل. وهذا يتحدد بالنقطة «م$_{١}$» في دالة الانتاج، وبالمستوى $\frac{ج_{١}}{س_{١}}$ من الأجر الحقيقي. وبذلك يتعادل مستوى الانتاج «٥م$_{١}$» مع مستوى التشغيل «٥م$_{٢}$».

فالتوازن في سوق العمل سوف يحدد لنا:

- مستوى الاجر الحقيقي أو ثمن التوازن: $\frac{ج_{١}}{س_{١}}$
- مستوى الانتاج (د$_{١}$): «٥م$_{١}$».
- مستوى التشغيل (ل$_{١}$): «٥م$_{٢}$».

وعلى هذا فان ارتفاع معدل الأجر الحقيقي عن مستوى ثمن التوازن، سوف يؤدي إلى أن تواجه المشروعات زيادة في النفقة الحدية تتجاوز الانتاجية

الحدية. وهذا يؤثر في دالة الانتاج، فينكمش الانتاج. ويقل الطلب على عنصر العمل. فتظهر البطالة وبالتالي تنخفض الاجور الاسمية أو النقدية. ومن ثم ينخفض معدل الاجور الحقيقية. وعندما يتحقق ذلك وتنخفض تكلفة العمل،فان الطلب سوف يزداد مرة أخرى علىالعمل ،ويتحقق التشغيل الشامل مرة اخرى عند مستوى توازن أو ثمن جديد (معدل الاجور الحقيقية). وهكذا فان جميع النقاط المرقومة على منحنى طلب العمل تمثل مراكز توازن بالنسبة للمشروعات. وكل نقطة تعبر عن مستوى لقاء معين بين معدل محدد من الاجور الحقيقية ومستوى مواز من الانتاجية الحدية.

٥ ـ ادخال العناصر النقدية في النموذج الكلاسيكي (فروض النظرية الكمية)

في النموذج الكلاسيكي يتوقف حجم التشغيل والانتاج على العوامل الحقيقية المرتبطة بهيكل الإنتاج وخاصة الاجور الحقيقية. وقد بينا كيف تتحدد العناصر الحقيقية أي الإنتاج والتشغيل ومعدل الاجور الحقيقية من خلال نموذج التوازن للتشغيل. ولكن هذا لا يعني انتفاء أي أثر للمتغيرات النقدية على التوازن الحقيقي .وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالاجور النقدية أو بالمستوى العام للاسعار أو كمية النقود. فهناك ارتباط وثيق بين حركة التيارات النقدية والتيارات الحقيقية ،من خلال تحليل الاجور ومستوى الاسعار. فمعدل الاجور الحقيقية هو المتغير الاستراتيجي في تحديدالتوازن. غير أن هذا المعدل يتكون في الواقع من متغيرين: الأجور النقدية والمستوى العام للاسعار. ولذلك فان أي تغيرات في الأجور أو في المستوى العام للاسعار سوف تؤثر في معدل الاجور الحقيقية .وتبعده عن المستوى المناسب الموائم لمركز التوازن في سوق العمل. ويترتب على ذلك تقلب في مستوى الانتاج والتشغيل، وامكانية ظهور البطالة أو امتصاص بطالة قائمة بحسب اتجاهات التغيرات النقدية.

ولما كان المستوى العام للاسعار والتغيرات في الاجور النقدية يرتبط بالعلاقات الكمية النقدية، فنحن نُدخل على فروض النموذج، الفروض

الاساسية لنظرية كمية النقود والتي تتمثل في المعادلة الآتية.

م = ق س د

حيث تعبر:

م: عن كمية النقود المطروحة في التداول. وهي كمية معطاة وثابتة وتقابل حجم معين من الانتاج وتحقق مستوى وحيد من الاسعار.

ق: وهو معامل يمثل النسبة من الدخل الذي يحتفظ بها في شكل سائل لمواجهة الطلب على النقود لدافع المعاملات.

س: المستوى العام للاسعار.

د: حجم المعاملات معبر عنه بالناتج أو الدخل الحقيقي.

ومن ذلك فان «دس» تمثل الدخل النقدي، «ق س د» تمثل الطلب على النقود لدافع المعاملات.

والمحافظة على التوازن في السوق النقدية تعني، أنه كلما كانت هناك زيادة في الانتاج مع ثبات قيمة «م»، فان ذلك سوف يؤدي الى انخفاض المستوى العام للاسعار بنفس نسبة الزيادة في الانتاج. كما أن العكس صحيح. فهناك إذن علاقة طردية بين المستوى العام للاسعار وكمية النقود. كما أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي وبين القيود الفنية لدالة الانتاج. فهذه الدالة ذات متغير وحيد هو العمل، وتخضع لقانون تناقص الانتاجية الحدية. وحجم التشغيل أو العمل يرتبط بمعدل الاجور الحقيقية المتولدة والمحددة في سوق العمل. ومعدل الأجور الحقيقية يتكون من متغيرين نقديين: الأجور النقدية والمستوى العام للاسعار.

كيف يمكن اذن في ظل هذه الظروف أن نتصور التوازن: توازن التشغيل من خلال العلاقات الحقيقية ـ النقدية.

٦ ـ النموذج الكلاسيكي للتشغيل من ناحيته الحقيقية والنقدية

نستطيع أن نتصور النموذج الكلاسيكي في التوظيف عندما ترتبط المتغيرات الحقيقية بالمتغيرات النقدية من خلال المعادلات الاربع الآتية:

- دالة الانتاج   د = د (ل)

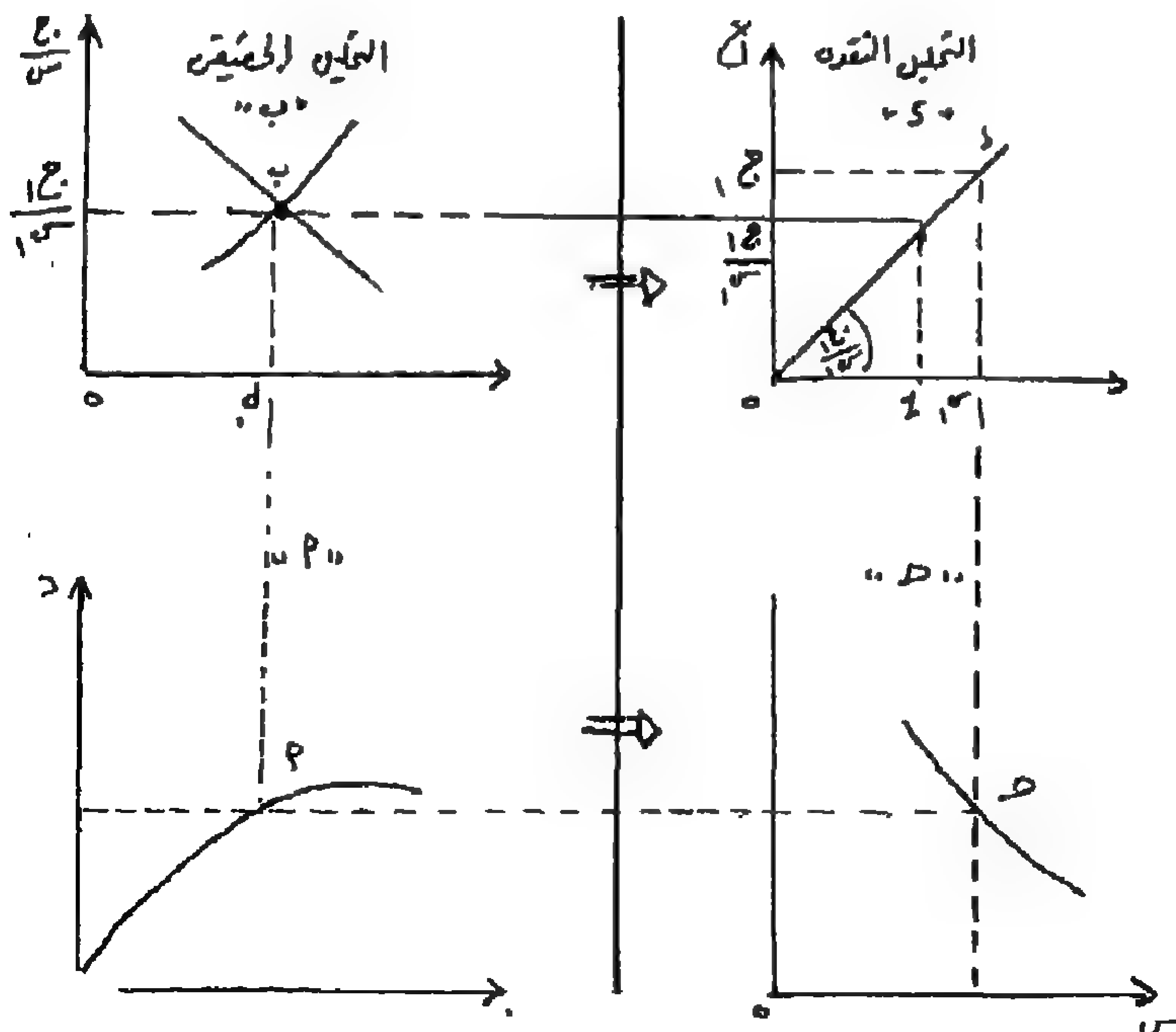
- الطلب على العمل: طع = ط ($\frac{ج}{س}$)

- عرض العمل :   عع = ع ($\frac{ج}{س}$)

- معادلة النظرية الكمية للنقود :   م = ق س د

وتفاعل هذه المعادلات يمكن أن نتصوره من خلال الأشكال الهندسية الآتية (شكل ٥٧):

- المعادلة الأولى والتي يعبر عنها الشكل «ا» تمثل دالة الإنتاج، من خلالها يتحدد الدخل الحقيقي. ويتوقف حجم هذا الدخل على عنصر العمل. حيث يزداد الانتاج مع زيادة حجم العمل. وسوف يزداد الانتاج حتى يتحقق الحجم الأمثل منه، والذي يوفر للمنتجين الحد الأقصى من الارباح، تبعا لسلوك الانتاجية الحدية لعنصر العمل. ومن الشكل السابق يتحدد حجم الانتاج بالمسافة «٥ د١ ».



شكل (٥٧)

وعلى أساس الحجم الامثل من الانتاج، نشتق منحنى الطلب على العمل، والذي يتلاقى مع منحنى عرض العمل محدداً نقطة التوازن في الشكل «ب». وعند هذه النقطة يتحدد ثمن التوازن أي معدل الاجر الحقيقي $\frac{ج_1}{س_1}$ والذي عنده يتحقق مستوى التشغيل الشامل (٥ $ل_1$). وعلى ذلك إذا تجاوز معدل الاجر الحقيقي ثمن التوازن، فان هذا سوف يؤدي الى اختلال في توازن سوق العمل. فيزيد عرض العمل بالنسبة للطلب على العمل. ومن ثم تنخفض الاجور النقدية. أما إذا كان معدل الاجر الحقيقي السائد في سوق العمل أقل من ثمن التوازن، فسوف يؤدي ذلك الى زيادة الطلب على العمل بالنسبة لعرض العمل. ومن ثم ترتفع الاجور النقدية وبالتالي معدل الاجر الحقيقي. وهكذا فان ثبات الاجور النقدية شرط أساسي لاستقرار التوازن في سوق العمل[١]. وهذه هي الصورة الاولى لأهمية ودور التدخل النقدي للمحافظة على ثبات الاجور.

ـ والشكل الثالث «ج» يعبر عن النظرية الكمية من خلال العلاقة بين المستوى العام للاسعار والدخل الحقيقي[٢]. فكل مستوى معين من الدخل الحقيقي يواجهه مستوى معين من الاسعار. والعلاقة بينهما متناقصة بمعنى أن زيادة الدخل الحقيقي مع ثبات كمية النقود سوف يؤدي الى انخفاض الاسعار كما أن العكس صحيح. ومن خلال المنحنى المعبر عن هذه العلاقة نستطيع أن نحدد المستوى من الدخل الحقيقي ($د_1$) الذي يسود في حالة التوازن والذي يقابله المستوى العام للاسعار السائدة في السوق ($س_1$).

ـ والشكل الرابع «ء» يوضح لنا كيف تتحدد الأجور النقدية. والواقع أن هذا التحديد هو نتاج تضافر العلاقات الحقيقيةالنقدية، والتي عبرت عنها الأشكال السابقة فالشكل الثاني «ب» حدد لنا معدل الأجر الحقيقي الذي يتفق مع ثمن التوازي في سوق العمل ($\frac{ج_1}{س_1}$). والشكل «ج» حدد لنا المستوى العام للاسعار الذي يسود السوق النقدية في حالة التشغيل الشامل أي الموازي لمستوى الانتاج السائد في حالة التوازن. وحيث أن الأجر الحقيقي هو عبارة

---

(١) G. Ackley : op – cit p. 132.

(٢) فالمنحنى في الشكل جـ هو hyrperbole أي $س = \frac{م}{ق\ د}$

عن معدل الأجر النقدي إلى مستوى الأسعار، فان المستقيم الممثل للعلاقة بين الأجور النقدية والأسعار في هذا الشكل، يحتوي على مجموعة من النقاط كل منها يمثل تلاقي مستوى معين من الأجور النقدية مع مستوى معين من الإسعار. ومن بين هذه النقط يوجد تلاقي محدد يعبر عن ثمن التوازن، أو معدل محدد للاجر الحقيقي يتفق مع ما هو وارد في الشكل «ب»، والمستخلص من سوق العمل. وعلى ذلك لو عرفنا معدل الاجر الحقيقي للتوازن، وكذلك المستوى العام للاسعار في حالة التوازن أيضاً، فاننا نستطيع أن نستخلص مستوى الاجر النقدي الذي يسود في حالة التوازن، عن طريق مقارنة النقطة «ب» ($\frac{ج_1}{س_1}$)

في الشكل «د»، بالنقطة «ج» (س$_1$) في الشكل«ج». وبمعنى آخر يتحدد الاجر النقدي بالمساحة الرأسية (ج$_1$)، والتي تقابل تقاطع المستوى العام للاسعار السائدة في حالة التوازن، مع الزاوية الممثلة لمعدل الأجر الحقيقي للتوازن، هذا التقاطع يتحقق في النقطة «ء» الموازية للمستوى (٥ ج$_1$).

من هذا التحليل نخلص الى النتائج الآتية:

- التوازن يتحقق دائماً، ويسود السوق التشغيل الشامل.
- العناصر الحقيقية في سوق العمل وفي دالة الانتاج تحدد معدل الإجر الحقيقي ومستوى التشغيل والإنتاج.
- العناصر النقدية في سوق رأس المال تحدد المستوى العام للاسعار.
- مع الاعتراف بدور العوامل النقدية في تحقيق التوازن عن طريق الاجور النقدية الا أن تأثيرها محايد بعكس العناصر الحقيقية.

وهذه هي النتيجة التي تهمنا وتحتاج الىمناقشة. فالتحليل الكلاسيكي يقرر بأن العوامل النقدية لا تستطيع أن تخل بالتوازن أو تعيد التوازن الى حالته الاولى، في حالة تحقق اختلال بالفعل.

ولنبدأ أولا ببيان تأثير العوامل النقدية، ولنفترض أن هناك تغيرا معيناً في كمية النقود. وليكن هذا التغير بالزيادة. وفي هذه الحالة يرتفع المستوى العام للاسعار بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود. ولسوف يباع الناتج القديم بالاسعار الجديدة. أي ترتفع قيمة الناتج النقدية. فاذا لم ترتفع الاجور النقدية

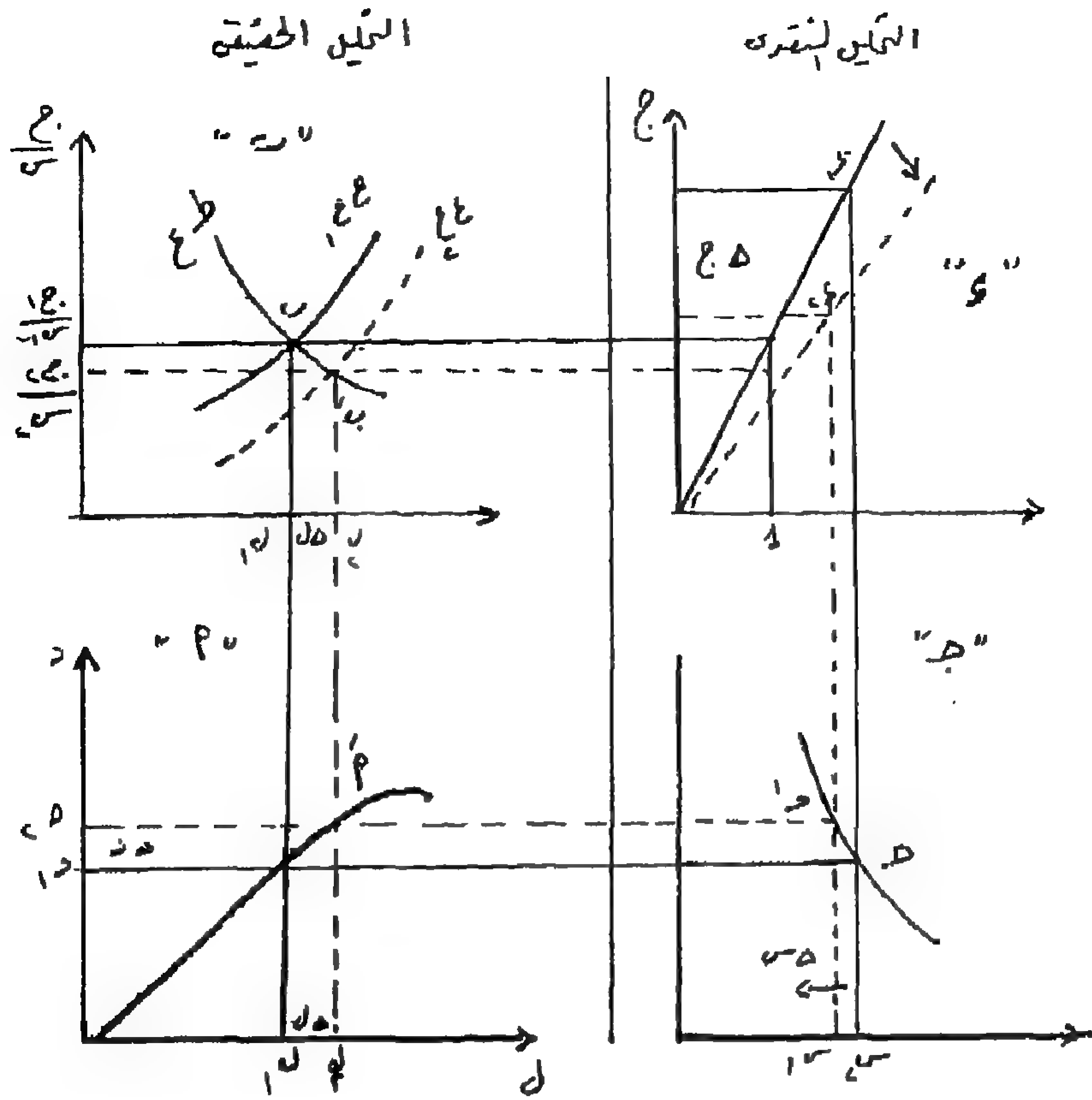
فسوف يعمل المنتجون على زيادة الانتاج. وهذا يعني زيادة الطلب على العمل والتشغيل. وزيادة الطلب على العمل سوف تؤدي بدورها الى ارتفاع الاجور النقدية .بالقدر الذي يمتص فائض الطلب أي الفرق بين الطلب والعرض عند مستويات الأسعار الجديدة. وبذلك يعود الاجر الحقيقي الى مركزه الاصلي عن طريق زيادته بنفس نسبة الزيادة في الاجور النقدية. فالنتيجة دائماً أن الزيادة النقدية سوف تقتصر على زيادة الاجور والاسعار بنفس النسبة، دون أن يتأثر حجم الانتاج أو التشغيل أو معدل الاجر الحقيقي. فالرصيد النقدي والمستوى العام للاسعار هي عناصر محايدة وتأثيرها محايدة. وحتى بفرض أن هناك زيادة أو توسع في الانتاج ،فليس أمام الاسعار في هذه الحالة سوى الانخفاض، الا إذا تدخلت الدولة وقامت بزيادة الرصيد النقدي بحجم وبسرعة تفوق الزيادة في الناتج القومي. ففي هذه الحالة يتضاعف حجم النقود ويزيد التداول النقدي دون ان يؤدي ذلك إلى تغير حجم التيارات من السلع والخدمات . وان كانت القيمة الاسمية أو النقدية لهذه السلع سوف تتغير الى الزيادة. وهكذا نستطيع أن نحلل السياسة النقدية للدولة عندما تدخل كميات جديدة من النقود في التداول، فذلك لن يؤدي الا إلى زيادة القيمة الاسمية للمعاملات (وخاصة عندما يقل الادخار). حيث أن غالبية هذه النقود سوف تتوجه الى المعاملات. فهذه الزيادة في كمية النقود سوف تؤدي الى ارتفاع الإسعار. ولكن هل من الممكن أن نتصور أن تحدث زيادة مشتركة في الانتاج والاسعار في نفس الوقت؟. أن منطق التحليل الكلاسيكي يرفض مثل هذه التصور. فالانتاج مشروط بمستوى التشغيل. والذي هو بدوره مرتبط ومحدد بسوق العمل استقلالا عن السوق النقدية. فالتحليل الكلاسيكي يفصل بين السوق النقدية والسوق الحقيقية. فالذي يمكن أن يتغير فقط مع الزيادة في كمية النقود هي الاسعار. وهذه الزيادة أو التغيرات في الاسعار سوف تؤدي الى تغيرات مساوية في الدخول والاجور النقدية، وبذلك يستطيع الاجر الحقيقي أن يحتفظ بمعدله الذي يتفق مع شروط التوازن في سوق العمل.

والامر سوف يختلف عندما تكون هناك تغيرات في العناصر الحقيقية كتغيرات في عرض العمل أو تغيرات في دالة الانتاج. في هذه الحالة يمكن أن

نتصور تحقق اختلال في التوازن الحقيقي، يترتب عليه تأثيرات في سوق العمل وفي السوق النقدية. ولنفترض أن هناك زيادة في عرض العمل أدت الى وجود بطالة مثلا. عندئذ فان الاجور النقدية سوف تنخفض. والانخفاض في الاجور النقدية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل. وهذا من شأنه امتصاص البطالة مع زيادة الانتاج. وإذا زاد الإنتاج مع بقاء كمية النقود ثابتة، فان ذلك سوف يميل بالاسعار الى الانخفاض.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بطبيعة العلاقة بين التغيرات في الاجور النقدية والتغيرات في الاسعار. هل سيكون الانخفاض في الاسعار اكثر عنفا واكبر درجة من الانخفاض الاولى الذي تحقق في الاجور النقدية أم لا؟. أن الاجابة على هذا السؤال سوف تظهر لنا، عما اذا كان من الممكن القضاء على الاختلال في التوازن وتحوله مرة أخرى الى حالة التوازن، أو العكس تفاقم الاختلال في التوازن وتعميق مشكلة البطالة في الاقتصاد؟. فاذا كان الانخفاض في الاسعار أكثر عنفا وأكبر درجة من الانخفاض في الاجور النقدية، فلا يمكن أن نتصور أن يعود التوازن مرة أخرى لسوق التشغيل. حيث أن المشروعات سوف تخفض من طلبها على العمال فتتفاقم مشكلة البطالة. والعكس اذا كان الانخفاض في الاسعار أقل عنفاودرجة، من الانخفاض في الاجور، فان التوازن سوف يعود مرة أخرى في سوق التشغيل ويقضي نهائياً على البطالة.

ونستطيع أن نتصور هذا التحليل هندسياً (شكل ٥٨) باستخدام الاشكال الهندسية السابقة، والتي ندخل عليها التعديلات التي تحققت في سوق العمل بفضل زيادة عرض العمل. فزيادة عرض العمل في الشكل (ب) قد أدى الى تحول منحنى العرض الى اليمين متلاقيا مع منحنى الطلب عند ثمن توازن جديد ($\frac{ج_٢}{س_٢}$). وهو يمثل مستوى من الاجر الحقيقي يقل عن المستوى القديم ويزيد بالتالي مستوى التشغيل فينتقل من المسافة «٥ $ل_١$ » الى المسافة «٥ $ل_٢$» .ومن شأن التعديلات السابقة أنه يزيد مستوى الانتاج في دالة الانتاج في الشكل «أ». فينتقل الحد الامثل للانتاج من المستوى (٥$أ_١$) الى المستوى (ء$أ_٢$) .وزيادة الانتاج مع ثبات كمية النقود، سوف تؤدي الى انخفاض مستوى



شكل (٥٨)

الاسعار من س١ الى س٢ في الشكل (ح). واخيراً فأن انخفاض معدل الاجر الحقيقي أو ثمن التوازن الجديد في شكل (ب) وانخفاض المستوى العام للاسعار في الشكل (ج)، سوف يميل بالاجور النقدية الى الانخفاض فتنتقل من المستوى الرأسي الموازي للنقطة (ء١) الى المستوى الرأسي الموازي للنقطة (ء٢) كما في الشكل (ء). ومن الملاحظ أن التغير في الأجور النقدية (ج) (بالانخفاض) يفوق التغير في المستوى العام للاسعار (س) (بالانخفاض أيضاً) (Δ ج > Δ س)

٧ ـ تقدير النموذج الكلاسيكي

النموذج الكلاسيكي وضع لنا التصورات الاولى لعلاقات العمل والتي تدور حول متغير استراتيجي هو الاجر الحقيقي. والاجر الحقيقي أو معدل الاجر الحقيقي يتكون من عنصرين أساسين الاجور النقدية ومستوى الاسعار.

والنظرية الكلاسيكية تؤسس على الطبيعة المتغيرة والمرنة للاجور النقدية. وهذه الطبيعة المتغيرة والمرنة للاجور النقدية؛ هي التي تسمح بتحقق التشغيل الشامل أي تحقيقي التوازن في الاقتصاد.

فاذا كانت هناك فجوة بين مستوى الاجور ومستوى الاسعار، بمعنى أن ارتفاع معدل الاجور الحقيقية تجاوز مستوى ثمن التوازن، فان هذا سوف يؤدي الى ظهور البطالة وارتفاع تكلفة الانتاج وارتفاع الاسعار. وفي هذه الحالة فان معالجة الامر، أي الرجوع الى مركز التوازن الحقيقي وتحقيق التشغيل الشامل، لا يتأتى الا عن طريق تخفيض الاجور النقدية. اذ أن هذا التخفيض سوف يؤدي بدوره الى تخفيض معدل الاجور الحقيقية. وبذلك تنخفض تكلفة الإنتاج ويزداد الطلب على العمل، ويعود التشغيل الى مستواه الاول، ويسود الاستقرار المستوى العام للاسعار. ولم يكن من المتصور أن تتحقق كل هذه الاهداف إذا لم تتوافر للاجور النقدية خاصية المرونة والتغير وخاصة في اتجاه التناقص.

والواقع أن هذا المنطق يتفق مع الظروف التاريخية للاقتصاد الكلاسيكي خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ففي تلك الفترة كان التراكم الرأسمالي ضروري لتحقيق النمو. وكان هذا التراكم يتم عن طريق تخفيض الاجور لحساب زيادة الارباح. فالاجور هي المتغيرات الاقتصادية التي يجب أن تخفض إلى أسفل باستمرار وبقدر الامكان. ولا يمكن أن يتصور امكانية زيادتها أو أن يكون هناك تدخل من جانب نقابات العمل أو من جانب الحكومة لتحديدها لان ذلك سوف يؤدي الى البطالة.

كل ما يمكن فعله هو الاحتفاظ بها عند مستواهاالأدنى، الذي يتفق مع الحد الأدنى للاشباع أو الحياة. ولذلك فمن أهم خصائص الأجور في الاقتصاد الكلاسيكي مرونتها واتجاهها الدائم نحو الانخفاض، على أساس أنها تمثل نفقة الانتاج. ويجب أن نحافظ على مستوى منخفض لنفقة الانتاج بهدف تخفيض الاسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فعلى العمال إذن أن يتحملوا نفقة هذا الاستقرار الاقتصادي. حتى لو أدى هذا الى انخفاض مستوى معيشتهم. حيث أن هذا الاختيار ضروري لتحقيق التشغيل الشامل.

والاعتراف بالدور الحيوي للاجور النقدية في تحقيق التوازن، لا يجب أن يفهم منه أن العناصر النقدية يمكن أن تمارس دوراً أيجابياً في النشاط الاقتصادي الحقيقي. فالتوازن في حقيقته يتوقف على المتغيرات الحقيقية والمتمثلة في معدل الاجور الحقيقية. وفي الانتاجية الحدية للعمل وفي طلب وعرض العمل. وهذه المتغيرات الحقيقية هي التي يمكنها أن تؤثر في الأسعار وفي الأجور النقدية. وهذا التحليل يتفق مع منطق (ساي) والذي يبحث مشاكل الانتاج والتشغيل في عبارات حقيقية. ويترتب على ذلك أن السياسة النقدية لا تمارس تأثيراً ايجابياً على مستوى التشغيل والانتاج والاجور الحقيقية. فالسياسة النقدية في النموذج الكلاسيكي هي سياسة محايدة. يقتصر دورها على خلق وسائل الدفع. ومن شأن الزيادة في كمية وسائل الدفع ارتفاع في الاسعار وفي الاجور النقدية بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود، دون أن يتأثر حجم الانتاج أو التشغيل أو تعالج البطالة.

إن النظرية الكلاسيكية هي مجرد تبسيط لعالم الواقع. والواقع أكثر تعقيداً ويتجاوز فروض النظرية. فافتراض مرونة الاجور النقدية افتراض لا يتفق مع ظروف الاقتصاد الحديث. إذ لا يمكن تصور اتجاه الاجور النقدية نحو الانخفاض في الاقتصاد المعاصر، دون أن يلقي ذلك مقاومة من جانب نقابات العمال. وهذا يؤدي بنا الى تصور معاكس تماما للطبيعة المرنة للاجور النقدية. وسوف نتكلم عن هذا بالتفصيل عندما نتعرض للتعديلات التي أدخلها (كينز) على النظرية الكلاسيكية. أما الاعتراض الثاني الذي يوجه الى النظرية الكلاسيكية فهو يرتبط بافتراض حياد السياسة النقدية وخاصة ما يتعلق منها بكمية النقود ودورها في معالجة البطالة. فبادئا لَيس كل ارتفاع في الأجور النقدية، سوف يكون معوقاً أمام زيادة الإنتاج والتشغيل، إذا كانت الزيادة في الإنتاجية قد تجاوزت الزيادة في الأجور. كما يمكن أيضاً أن تمتص الزيادة في الأسعار الزيادة في الأجور ويستمر الإنتاج مع ذلك في التزايد. كذلك فان التغير في كمية النقود يمكن أن يؤثر في الأجور والاسعار. وهناك اختيارات عديدة تواجه السياسة النقدية في هذا المجال. فقد تعمل السياسة النقدية على ثبات كمية النقود. ولسوف يؤدي ذلك الى تخفيض في الأجور والاسعار، مع

ملاحظة أن التخفيض في الاسعار يتجاوز التخفيض في الأجور. كما قد تعمل السياسة النقدية على تحقيق زيادة معقولة في كمية النقود مع المحافظة على ثبات الاجور النقدية. وتحقيق انخفاض بطيء ومعتدل في مستوى الاسعار. وأخيراً فقد تعمل السياسة النقدية على زيادة كمية النقود مع تثبيت الاسعار وزيادة الاجور .وبالطبع فان لكل سياسة من هذه السياسات وسائلها الخاصة والتي تمتد الى القطاعات النقدية والحقيقية معاً.

٨ ـ التعديلات الكينزية على النموذج الكلاسيكي

أدخل كينز على النموذج الكلاسيكي للتشغيل تعديلين جوهريين: الاول يتعلق بالفروض الخاصة بسوق العمل، والثاني ويتعلق بالفروض القائمة في السوق النقدية:

أ ـ ففيما يتعلق بالتعديل الاول والخاصة بفروض سوق العمل، كان التحليل التقليدي مؤسسا على افتراض مرونة وتغير الاجور النقدية. وأن هذه المرونة هي التي تسمح بتحقيق التوازن في سوق العمل. وعليها يتوقف تحقيق التشغيل الشامل. فأي تقلبات في العرض أو الطلب يترتب عليها بطالة جزئية يمكن معالجتها عن طريق تخفيض الاجور النقدية. وبالتالي تخفيض معدل الاجر الحقيقي. فيزداد الطلب على العمل، ويزداد بالتالي معدل التشغيل، وتمتص البطالة. وبصفة عامة فان حجم التشغيل يعتمد على مستوى الاجور الحقيقية.

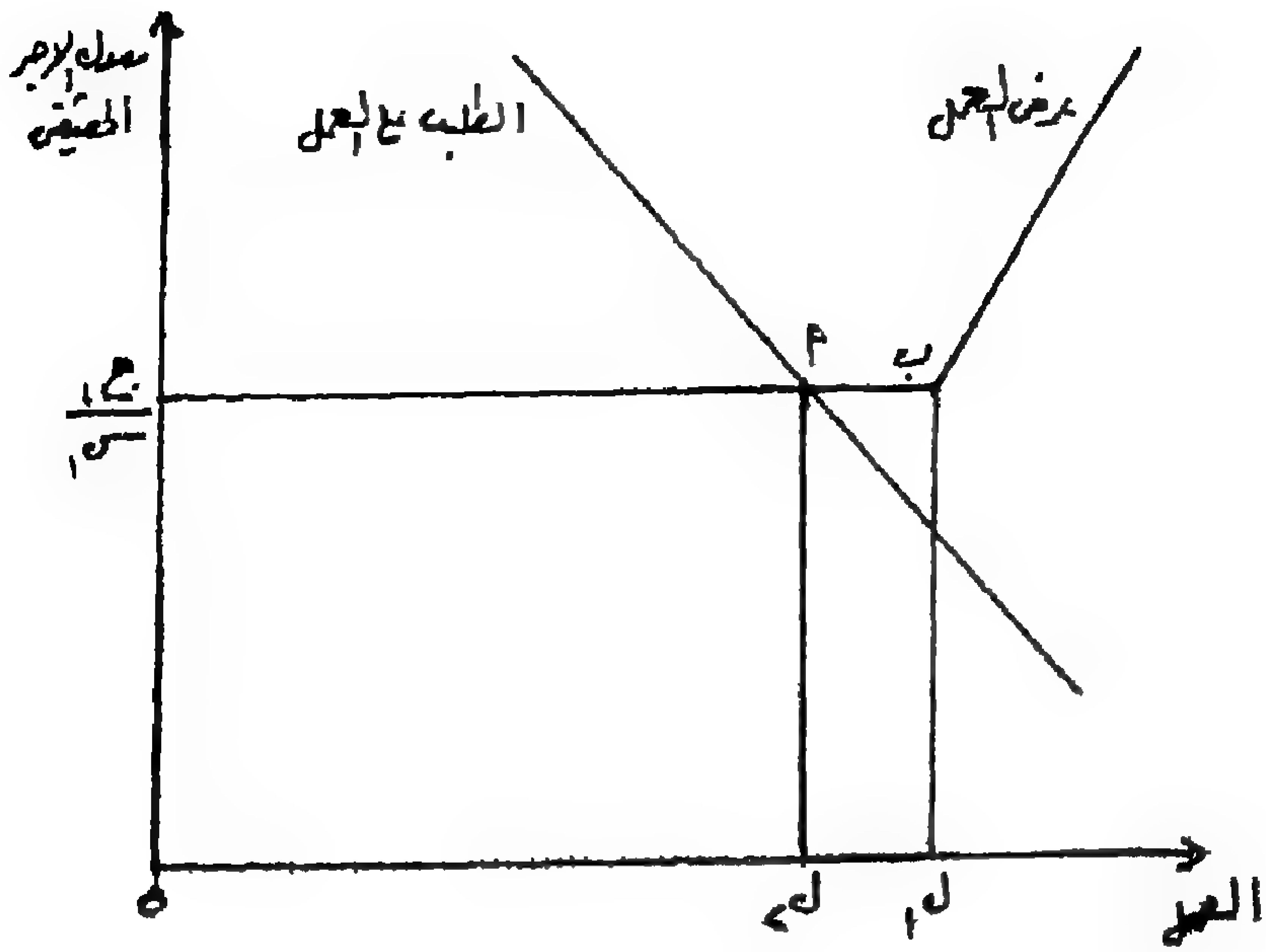
جاء كينز وخالف الافكار السابقة، فرفض اعتبار عرض العمل دالة لمعدل الاجر الحقيقي. فالعمال يهتمون بالاجور النقدية اكثر من اهتمامهم بالاجور الحقيقية. فالاجور النقدية المرتفعة تعتبر هي الاجور المناسبة والمثلى بصرف النظر عن مستوى الاسعار. ولقد ارتبط هذا التصور بتصور آخر قائم على أساس جمود الاجور النقدية بدلا من مرونتها. فالاقتصاد الحديث وتحت تأثير ديناميكية الجماعات العمالية والنقابات، يرفض مبدأ تخفيض الاجور النقدية. وأي محاولة من هذا القبيل من جانب المشروعات تواجهها مقاومة عنيفة من جانب العمال. فالاجر النقدي لم يصبح متغيرا قابلا للانخفاض، بل هو معطية، ويتوقف على ارادة القوى العمالية. وتتدخل الدولة في الكثير من الاحيان

لتقدير حدٍ أدنى للاجور. وتشترط القوى العمالية هذا الحد الادنى ،ولا تقبل التنازل عنه، حيث أنه يمثل بالنسبة لها الحد الادنى للحياة في المجتمع الحديث.

وبناء على الاعتبارات السابقة، فان الاجور تصبح جامدة، ويهتم العمال بالاجور النقدية، وبالرغبة والفعل في المحافظة على مستوى معين من هذه الاجور أي أن:

$$ل = ل_{١}$$

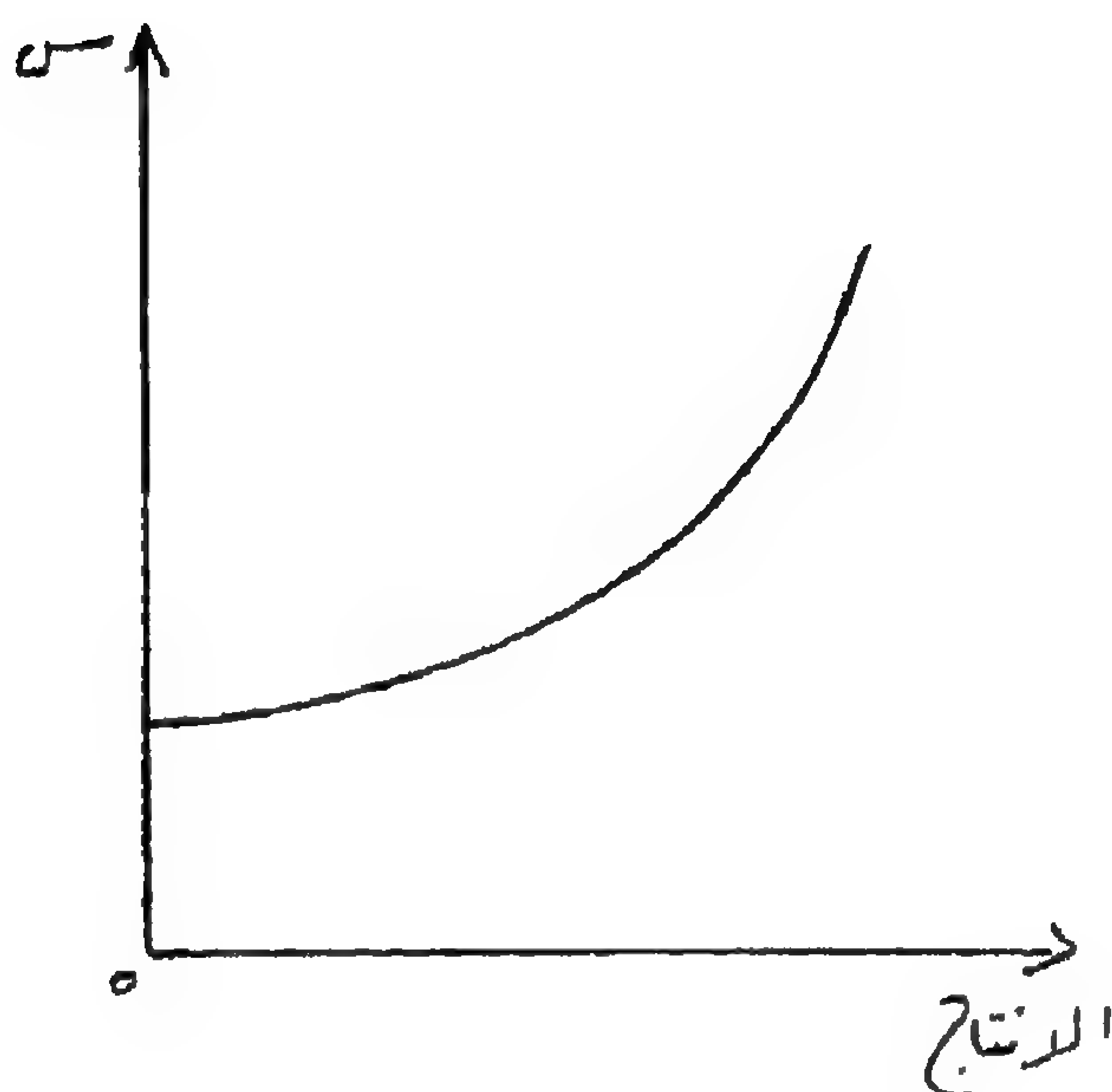
وبذلك يختلف سلوك دالة عرض العمل. حيث تربط تلك الدالة بين الكمية المعروضة من العمل والاجر النقدي ،دون معدل الاجر الحقيقي. وتكون العلاقة بين كمية العمل المعروضة والاجر النقدي علاقة طردية ومتزايدة. ولكنها مقيدة بحد أدنى من الاجر النقدي لا تقبل قوى العمال التنازل عنه. وبذلك يتخذ المنحنى الممثل لتلك الدالة الشكل المنكسر الى أعلى (شكل ٥٩). حيث يبدأ هذا المنحنى في شكل خط مستقيم موازيا للمحور الافقي (كمية العمل المعروضة) ،ومقابلا للحد الأدنى من الاجر النقدي (بصرف النظر عن المستوى العام للاسعار)، ثم يبدأ بعد ذلك في الاتجاه إلى أعلى كلما ارتفعت الاجور النقدية. ويتحقق التوازن عندما يلتقي منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل في النقطة «ا.»، والتي تقابل معدل الاجر الحقيقي للتوازن ($\frac{ج_{١}}{س_{١}}$) والذي يتكون من الحد الادنى من الاجر النقدي الذي تقبله قوى العمال ،بالنسبة للمستوى العام للاسعار السائدة في السوق .وعند نقطة التوازن هذه نلاحظ أن كمية العمل الذي تقبل مستوى التوازن تعادل المسافة « ٥ ل٢ » وهي كمية تقل عن كمية العمل المتاحة أو التي على استعداد لان تقدمها قوى العمل عند الحد الادنى بالاجر النقدي والمقدر بالمساحة « ٥ ل١ » ويترتب على ذلك أن الكمية المستخدمة عند هذا الاجر تكون أقل من الكمية المتاحة بالفعل (٥ل١ - ٥ل٢ > ٠). وهذا يعني وجود بطالة لا ارادية. وفي هذا المجال يختلف التحليل الكينزي عن التحليل الكلاسيكي. فالتحليل الاخير يفترض أن التوازن يعني دائماً التشغيل الشامل .أما التوازن في التحليل الكينزي فلا يعني بالضرورة التشغيل الشامل. فهناك دائماً حالة بطالة جزئية. ولكي يتحقق التشغيل الشامل يجب أن يلتقي منحنى عرض العمل مع منحنى



شكل (٥٩)

الطلب على العمل في نقطة جديدة على يمين نقطة التوازن الاصلية. أي أن الطلب على العمل يمتص كافة قوى العمل المعروضة عند الحد الادنى من الاجر النقدي ،الذي تقبله قوى العمل. ولكن هذا مشروط بتخفيض معدل الاجر الحقيقي. إذ أن مثل هذا التخفيض هو الذي سيدفع المشروعات الى زيادة الإنتاج وزيادة مستويات التشغيل. وحيث أن تخفيض معدل الاجر الحقيقي لا يمكن أن يتم عن طريق تخفيض الاجور النقدية. لان ذلك سوف يلقي معارضة ومقاومة نقابات العمل. فليس أمام المشروعات اذن إلا رفع الاسعار. أي زيادة المستوى العام للاسعار. وهذه الزيادة في المستوى العام للاسعار سوف تؤدي الى تخفيض معدل الاجر الحقيقي مع الاحتفاظ بمستوى الاجور النقدية على ما كانت عليه. فزيادة الاسعار سوف تؤدي الى تخفيض معدل الاجر الحقيقي .وهذا من شأنه ان يزيد من حجم التشغيل وبالتالي من حجم الإنتاج. فالعلاقة الطردية تفسرها ما يرتبه زيادة الاسعار من ارتفاع في هوامش الارباح وفي زيادة النظرة التفاؤلية للمشروعات. والعكس صحيح فان انخفاض

الاسعار (مع تجميد الإجور النقدية) سوف يؤدي الى تناقص هوامش الارباح وخروج الكثير من القطاعات والمشروعات الاقتصادية ـ التي كانت مربحة ولم تصبح كذلك بعد انخفاض الاسعار ـ من نطاق النشاط الإقتصادي. وبذلك فنحن نمثل العلاقة بين مستوى الاسعار والإنتاج بالمنحنى المتزايد في الشكل (٦٠). حيث يقابل كل مستوى معين من مستويات الاسعار مستوى مواز من مستويات الإنتاج.



شكل (٦٠)

وهذا المنحنى يعبر عن امكانيات المشروعات عند عرض انتاجها تبعا لاختلاف مستويات الاسعار. ونقصد بعرض الإنتاج هنا كمية السلع والخدمات التي تقدمها المشروعات، او التي يمكن أن تنتجها وتصرفها في السوق عند مستويات الاسعار المختلفة، مع مراعاة الحد الادنى من الاجور النقدية.

ويقابل منحنى عرض الإنتاج، منحنى الطلب على الإنتاج من جانب الأشخاص الاقتصادية المختلفة. والتي تطلب السلع والخدمات عند مستويات

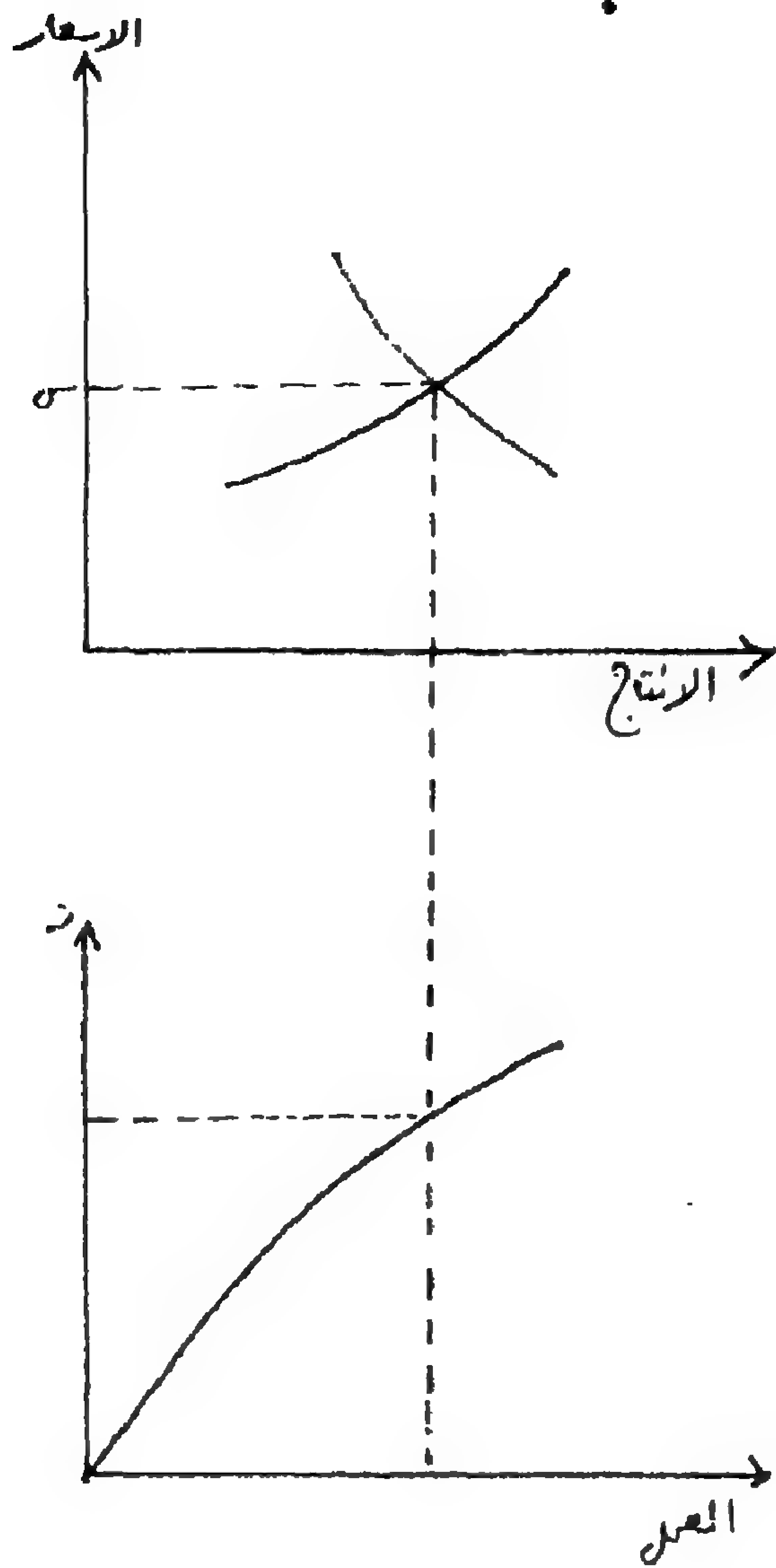
الاسعار المختلفة. وعلاقة الطلب على الإنتاج هيّ بالطبع علاقة عكسية مع الأسعار. وعندما يلتقي منحنى العرض مع الطلب: العرض الكلي للسلع والخدمات مع الطلب الكلي على السلع والخدمات يتحقق التوازن العام في (كما في الشكل ٦١) ويتحدد بالتالي حجم الإنتاج أو الدخل.°

ومن خلال التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي على الإنتاج، والذي تحددت فيه قيمة «س» المستوى العام للاسعار، «د» حجم الانتاج أو الدخل، نستطيع أن نستخلص حجم التشغيل من خلال دالة الإنتاج (أنظر الشكل ٦١). وبهذا نستطيع أن نصل الى النتيجة النهائية للتحليل الكينزي: «حجم التشغيل لا يتوقف على معدل الاجر الحقيقي كما افترض التحليل الكلاسيكي، وانما يتوقف على مستوى الدخل. وعلينا اذن أن نبحث العوامل التي تؤثر في الدخل. فهذه العوامل هي فقط الكفيلة والقادرة على تفسير التغيرات في حجم التشغيل والبطالة. والتي تتركز في فكرة الطلب الكلي أو «الطلب الفعال»[1] والتي تتمثل في الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار». فمستوى الدخل الكلي والتغيرات في هذا الدخل تتوقف على سلوك دالة الاستهلاك وسلوك دالة الاستثمار، وما يرتبط بها من عوامل محركة، مثل الميل الحدي للاستهلاك أو سعر الفائدة أو غيرها. وبذلك يختلف التحليل الكينزي من التحليل الكلاسيكي. فبدلا من قانون ساي العرض يخلق الطلب عليه، نجد قاعدة جديدة تقرر بأن الطلب هو الذي يخلق العرض أو الانتاج.

ومن خلال النظرة السابقة تتضح لنا الأهمية الاستراتيجية في المحافظة على مستوى مرتفع من الاجور النقدية وفي علاقة ذلك بمستوى التشغيل. فزيادة الاجور النقدية، والتي كانت تعتبر في التحليل الكلاسيكي من معوقات الزيادة في الانتاج وسببا للبطالة، أصبحت الآن من العوامل المحركة والدافعة نحو زيادة الانتاج والقضاء على البطالة. فالأجور في الاقتصاد القومي لا تعتبر فقط عناصر نفقة، بل هي أيضاً عناصر انفاق. إذ أن جزءاً كبيراً من الأجور الموزعة أثناء عملية الانتاج تتحول إلى دخول مخصصة للاستهلاك. وعلى هذا

---

(١) effective demand.



شكل (٦١)

فان زيادة الأجور تعني زيادة الدخول وتعني في نفس الوقت زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. وهذا سوف يزيد من حجم النشاط الإقتصادي ويزيد من أرباح المشروعات، ويزيد أيضاً من حجم الاستثمار، وبالتالي يزيد من حجم التشغيل، ويمتص جزءاً كبيراً من الايدي العاملة المتعطلة. أما انخفاض الأجور، فسوف يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية، وصعوبة تصريف المنتجات من جانب المشروعات، وانكماش في الانتاج وظهور بطالة اضافية. وهذه نتيجة عكسية تماماً لمنطق التحليل الكلاسيكي.

وحيث أن التوازن في النموذج الكينزي لا يعني بالضرورة تحقيق التشغيل الشامل، بل هو في ظل حالة تشغيل جزئي، فان السياسة الإقتصادية بجناحيها النقدي والمالي يجب أن تتجه دائماً الى الاقتراب من حالة التشغيل الشامل.وهذا لا يمكن أن يتم الا عن طريق تشجيع وزيادة «الطلب الفعال». وقد سبق أن تعرضنا عند دراستنا لدالة الاستهلاك للوسائل الضريبية التي يمكن أن تتبعها السياسة المالية لزيادة الميل الحدي للاستهلاك. وبجانب تلك السياسة المالية الضريبية، فان السياسة النقدية يجب أن تعمل بدورها على تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الانفاق الاستثماري. وهكذا تبدو أهمية المتغيرات النقدية في توسيع نطاق التشغيل في الاقتصاد القومي. وهذا يجرنا الى بحث التعديل الثاني الذي أدخله كينز على النموذج الكلاسيكي والذي له طابعه النقدي.

ب - فيما يتعلق بالتعديل الثاني والخاص بالفروض القائمة في السوق النقدية، فان النموذج الكينزي قد أضاف متغيراً جديد الى دالة الطلب على النقود، يتمثل في الطلب على النقود لدافع المضاربة، وقد جعل هذا المتغير يتوقف على سعر الفائدة. ومن الواضح أن هذا المتغير يلعب دوراً هاماً في عملية الادخار والاستثمار ويرتبط بوظيفة النقود كمخزن للقيمة. وبالتالي يستطيع أن يؤثر في سوق السلع والخدمات عن طريق دورة في عملية تجميع الموارد النقدية (الادخار)، أو عند مرحلة توظيف الموارد الادخارية (الاستثمار). وقد رأينا كيف أن زيادة كمية النقود يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة. وبالتالي تؤثر في أهمية وتأثير هذا المتغير على العلاقات الحقيقية. ويمكن القول بصفة عامة أن تأثير كمية النقود يمتد أيضاً إلى التغيرات التي تحدث في المستوى العام للاسعار، وتؤثر في سوق العمل، من حيث زيادة الانتاج وزيادة مستوى التشغيل. كما يمكن أن تؤثر تلك التغيرات في سوق السلع والخدمات من خلال تفضيل الافراد للسيولة وتوزيع ثرواتهم تبعا لتوقعات التغيرات في الاسعار.

٩ - المقارنة الشاملة بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي

يمكن الآن أن نكون صورة كاملة لكل من النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي، تشتمل على كافة المتغيرات النقدية والحقيقية، والمشتقة من التوازن

النقدي ومن نظرية الدخل القومي. وبذلك نحصل على (جدول ٢٣).

ونستطيع أن نستخلص من الجدول رقم (٢٣) الملاحظات الآتية:

١ - بالنسبة لسوق السلع والخدمات، يتفق النموذج الكينزي والنموذج الكلاسيكي حول علاقة الاستثمار وتوقفها على سعر الفائدة. في حين يختلفا حول علاقة الادخار حيث يربطها التحليل الكينزي بمستوى الدخل، ويجعلها التحليل الكلاسيكي تتوقف على سعر الفائدة. وقد رأينا من دراستنا السابقة سواء في مرحلة التوازن النقدي أو عند دراسة سلوك دالة الاستثمار وسلوك دالة الادخار، أن الادخار والاستثمار يتحددان بالدخل وبسعر الفائدة معاً. أي أن هناك تكامل في هذا المجال بين المتغير النقدي «ر» سعر الفائدة، وبين المتغير الحقيقي «د» الدخل.

٢ - فيما يتعلق بالسوق النقدية، يفترق النموذج الكينزي عن النموذج الكلاسيكي بالنسبة لدالة الطلب على النقود. فدالة الطلب على النقود عند كينز أكثر شمولا من دالة الطلب على النقود عند الكلاسيك. وخاصة أن كينز قد أهتم بوظيفة النقود كمخزن للقيمة. واعتبر الطلب على النقود لدافع المضاربة من ضمن عناصر دالة التفضيل للسيولة. أما التحليل الكلاسيكي فقد كان يقصر اهتمامه على وظيفة النقود كوسيط للمبادلة. ولذلك فقد اعتبر الطلب على النقود لدافع المعاملات فقط.

٣ - فيما يتعلق بسوق العمل، فالتحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي يتفقا على دالة إنتاج ذات متغير وحيد هو العمل. اما بقية العناصر وبصفة خاصة رأس المال والمستوى التكنولوجي فهي تعتبر عناصر ثابتة. وهذا ينعكس على سلوك الانتاجية الحدية، وعلى سلوك الانتاج، من حيث تحديد الحد الأمثل الذي يمنح المنتجين الحد الاقصى من الارباح. غير أن التحليل الكينزي يختلف عن التحليل الكلاسيكي بالنسبة لدالة عرض العمل. حيث يربط التحليل الكلاسيكي كمية العمل المعروضة بمعدل الاجر الحقيقي. بينما يربط كينز كمية العمل المعروضة بمستوى الاجور النقدية. ويتفرع عن هذا الاختلاف نتائج هامة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والنقدية الواجبة الاتباع. فبينما

جدول رقم (٢٣)
« العلاقات بين المتغيرات الحقيقية والنقدية »

السوق	النظرية الكلاسيكية	النظرية الكينزية
السوق الحقيقية:		
العرض	خ = خ (ر)	خ = خ (د)
الطلب	ث = ث (ر)	ث = ث (ر)
التوازن	خ = ث	خ = ث
السوق النقدية:		
العرض	ع م = م.	ع م = م.
الطلب	ط م = ا س د	طم = ا س د+ص(ر)
التوازن	م = ا س د	م = ا س د + ص (ر)
سوق العمل:		
دالة الانتاج	د = د (ل)	د = د (ل)
الانتاجية الحدية	$\frac{\Delta د}{\Delta ل} = \frac{ج}{س}$	$\frac{\Delta د}{\Delta ل} = \frac{ج}{س}$
عرض العمل	عع = ع($\frac{ج}{س}$)	عع = ج = ج١
طلب العمل	طع = ط($\frac{ج}{س}$)	طع = ط($\frac{ج}{س}$)
التوازن	عع = طع	عع = طع

تنادي النظرية الكلاسيكية بضرورة تخفيض الاجور النقدية للمحافظة على معدل منخفض من الاجور الحقيقية، بهدف القضاء على البطالة وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار، يرى كينز أن السياسة الإقتصادية الواجبة الاتباع تتمثل في تنشيط الطلب الفعال، وزيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، وزيادة الاجور والاسعار بهدف تنمية النشاط الاقتصادي والاقتراب من مرحلة التشغيل الشامل. فالسياسة الإقتصادية الكينزية هي سياسة توسعية. في حين أن السياسة الاقتصادية الكلاسيكية هي سياسة انكماشية. ولقد ترتب على السياسة الكلاسيكية أزمة ١٩٢٩ الانكماشية الخطيرة وما تبعها من بطالة وانخفاض في الانتاج والأجور. كما ترتب على السياسة الكينزية ظاهرة التضخم الزاحف والذي لحق بالاقتصاديات الرأسمالية الصناعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد عرفنا الآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة التي تؤدي اليها تلك الضغوط التضخمية. ولعل هذا ما يفسر أن النمو الاقتصادي الرأسمالي يرتبط بقوانين هيكلية تؤدي الى توالد الأزمات والتقلبات، وتعمق من الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المشاركة في عملية الإنتاج، وتؤدي الى استغلال البلاد الصناعية الرأسمالية للبلاد المتخلفة من خلال هيكل التجارة الخارجية.

١٠ ـ السياسة النقدية ومشاكل التشغيل والبطالة والاجور

من أهداف السياسة النقدية والمرتبطة بالنمو الإقتصادي هو تحقيق الاستقرار والرفاهية في الحياة الإقتصادية. ويرتبط الاستقرار واقعياً بالقضاء على البطالة أو النزول بها إلى حدها الأدنى. وترتبط الرفاهية واقعياً بتحسين الدخول الفردية الحقيقية، وبصفة خاصة الأجور، ومواجهة أية زيادة في الأسعار بزيادة في الأجور النقدية.

وقد سبق وقلنا في بداية هذا المبحث ان الارتباط بين النشاط النقدي ونموذج التوظيف، يستدعي أن تتركز السياسة النقدية الآن حول الاجراءات والاساليب التي يجب اتخاذها لتنشيط الحياة الإقتصادية، من خلال معالجة البطالة والمحافظة على مستوى الاجور الحقيقية. ولا سيا أن أكبر مشكلتين يواجهها الإقتصاد الرأسمالي في المرحلة الحالية: هما البطالة من ناحية والتضخم

الذي يهدد مستوى الاجور الحقيقية وانخفاض القدرة الشرائية للعمال من ناحية أخرى.

وإذا كانت كل سياسة لا بد أن تعتمد على أساس أيديولوجي نظري، فقد رأينا في هذا الموضوع حتى الآن نموذجين رئيسيين: النموذج الكلاسيكي الليبرالي والنموذج الكينزي. وعلينا أن نناقش كل نموذج من ناحية السياسة النقدية وعلاقته بالمشكلتين الاساسيتين: البطالة وتأثير التضخم على انخفاض مستوى الاجوز الحقيقية.

ولنبدأ بالنموذج الأول، وهو النموذج الكلاسيكي والذي يجد أنصاراً في الإتجاه الليبرالي الحديث مثل توبن أو فريدمان. فهذا النموذج كما عرفنا يقوم على تصور بسيط بمقتضاه أن ثبات الاجور شرط أساسي لاستقرار التوازن في سوق العمل، ومن ثم زيادة الطلب على العمل. ويترتب على ذلك أن السياسة النقدية يجب أن تشتمل على نوعيه من التدخل النقدي، يمكن بمقتضاه المحافظة أو لنقل تثبيت الاجور النقدية. إلا أن هذا الاتجاه لا يتفق مع الواقع ويمكن أن يوجه اليه النقد من خلال زاويتين: العلاقة بين الاجور والاسعار من ناحية وتأثير الاجور في مستوى التشغيل والبطالة من ناحية أخرى.

ففيما يخص العلاقة بين الاجور والاسعار فان نقطة الضعف تتعلق بنظرتهم الى ان ضرورات النمو تستدعي تثبيت الاجور والاسعار. فتثبيت الاسعار سوف يشجع المشروعات على زيادة الاستثمار، وخاصة عندما يقترن هذا التثبيت بأسعار الخدمات (أجور العمال) والمواد الأولية والسلع الإنتاجية التي تحتاجها المشروعات. وهذا الافتراض ليس جديداً، فقد كان سائداً في القرن التاسع عشر. وبالفعل فقد أدى ثبات الأسعار الى زيادة التراكم الرأسمالي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. ولكن هذا قد ارتبط أساساً بسيادة قواعد المنافسة الكاملة في القطاع الصناعي، وباستغلال القطاع الأخير للقطاع الزراعي والقطاعات المنتجة للمواد الأولية والسيطرة على الإقتصاديات المتخلفة. وهو ما لا يتوافر الآن، حيث يسود السوق مشروعات احتكارية وشبه احتكارية، وتدخل من جانب الدولة لاعانة

القطاعات الزراعية والمنتجة للمواد الأولية. فتحقيق الفائض لا يعتمد الآن على الوفورات الإقتصادية الداخلية. وانما على الوفورات الإقتصادية الخارجية، أي على الاسواق وعلى سيادة الاسعار التحكمية في هذه الاسواق. ولكن الدول النامية وخاصة الدول البترولية بدأت تطالب بأثمان مرتفعة للمواد الأولية.

فارتفاع الاسعار على منتجات المشروعات هو شرط أساسي لزيادة معدلات الارباح النقدية. وبالتالي معدلات الارباح الحقيقية، وتوليد الفائض الذي يمكن أن يستخدم في عمليات التمويل الذاتي، سواء من أجل توسيع الطاقة الإنتاجية أو اجراء التجديدات المستمرة بفعل التغيرات التكنولوجية. وعندما تكون الاسعار جامدة، فإنها سوف تقلل من توقعات المشروعات حول الارباح المتوقعة. فتقل معدلات الكفاية الحدية لرأس المال، وبحيث لا تتناسب مع معدلات أسعار الفائدة الآخذة في الإرتفاع بفعل الموجات التضخمية، وعليه فكل الإقتصاديات الرأسمالية تمر بمراحل مختلفة من ارتفاعات الأسعار، تدعمها الاشكال والسياسات الإقتصادية للمشروعات الخاصة والعامة على السواء.

أما فيما يتعلق بثبات الاجور النقدية كشرط للنمو الإقتصادي، فهو وان كان يمثل قيود نسبية بالنسبة للمشروعات، إلا أنه يتعارض مع مصالح عنصر العمل، من حيث أن هذا الثبات لن يحافظ على معدلات الاجور الحقيقية إلا إذا تحقق ثبات في المستوى العام للاسعار. وعليه اذا كانت السياسة الإقتصادية أو السياسة النقدية تنجح غالباً في تثبيت الاجور النقدية، بسبب ارتفاع معدلات البطالة، الا أنها تفشل في جميع الاحوال في تثبيت الاسعار. وهنا يحدث الاختلال في الاسعار النسبية: اختلال بين أجور العمل وأسعار السلع الإستهلاكية. ولسوف تضاعف زيادة كمية النقود من ارتفاع الاسعار الإستهلاكية وانخفاض الاجور الحقيقية ما لم تتحقق زيادة نسبية في الدخول النقدية الموزعة.

والواقع أنه قد حدث تغير استراتيجي في سياسة المشروعات حول الاجور النقدية في الإقتصاد المعاصر الرأسمالي. فالمشروعات أصبحت تقبل زيادة

الاجور النقدية، ليس فقط كنتيجة للضغوط التي تمارسها عليها نقابات العمال كما تصور بذلك بعض الاراء الإقتصادية، وانما أيضاً لان زيادة الاجور النقدية سوف تؤدي الى اثارة الطلب وزيادة رقم الاعمال، ومن ثم ارتفاع حجم الارباح النقدية. وبالطبع فان هذه الزيادة في الاسعار يجب أن تكون ـ من وجهة نظر المشروعات ـ معقولة. والمعقولية تعني هنا أن تكون معدلات الزيادة في الأجور أقل من معدلات الزيادة في الأسعار من جانب، ومن معدلات الزيادة في الإنتاجية من جانب آخر. وهذه صورة جديدة لتولد الفائض الذي يمكن أن يستخدم بواسطة المشروعات في التمويل الذاتي.

غير أنه يقابل ذلك تدخل نقابات العمال عندما ترى أن المقارنة بين الزيادة في الاسعار النقدية الاستهلاكية، وبين الزيادة في الاجور، من شأنها أن ترتب انخفاضا في معدلات الاجور الحقيقية. فتطالب بزيادة معدلات الاجور النقدية لتعويض الزيادة في الأسعار. بل يمكن ان تطالب بتجاوز الزيادة في الاجور مستويات الارتفاع في الاسعار على أساس ضرورة حصول العمال على جانب من ثمرات النمو الاقتصادي. ومن الناحية التجريبية نجد أنفسنا أمام تناقضين: ففي المدة القصيرة قد تتجاوز معدلات الزيادة في الاجور النقدية معدلات الزيادة في الاسعار، ولكن في المدة الطويلة نجد أن معدل الزيادة أو النمو في الاجور الحقيقية يكون أقل من معدل الزيادة في الدخل والناتج القومي الحقيقي. مما يعني أن هناك إعادة لتوزيع الدخل لصالح المشروعات على حساب العمال، أو عوائد الملكية على حساب عوائد العمل والأجور.. وهكذا فان النمو الاقتصادي يرتبط دائماً بتحركات متوازية في الاتجاه غير متساوية في الحجم بين الاجور والاسعار.

وفيما يخص العلاقة بين الاجور والتشغيل ومعدلات البطالة، كان الاتجاه الليبرالي الكلاسيكي يبرر مطالبته بتخفيض وتثبيت الاجور النقدية. على أساس أن زيادة الاجور النقدية تؤدي الى رفع معدلات البطالة. وعليه يجب ان نفضل سياسة التشغيل الشامل عن سياسة رفع الاجور النقدية. والحقيقة ان مشكلة البطالة في الإقتصاد الرأسمالي تتجاوز في أسبابها مجرد الزيادة في الأجور النقدية. فهناك مستويين للبطالة: أولا مستوى كبير من البطالة بدرجة

تجعل العمال يقبلون تخفيض أجورهم الإسمية أو النقدية، أي سياسة تفضيل التشغيل عن سياسة رفع الاجور النقدية. ثانياً - مستوى آخر من البطالة بدرجة معتدلة لا يعرقل من النمو الاقتصادي، ويتضمن في نفس الوقت زيادة في الاجور النقدية. أو سياسة تفضيل لزيادة الاجور النقدية عن سياسة التشغيل. ومن الملاحظ أنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي للاقتصاد (التأمينات الاجتماعية) كلما اتجهت نقابات العمال الى سياسة تفضيل الزيادة في الاجور النقدية عن سياسة تحقيق التشغيل الشامل.

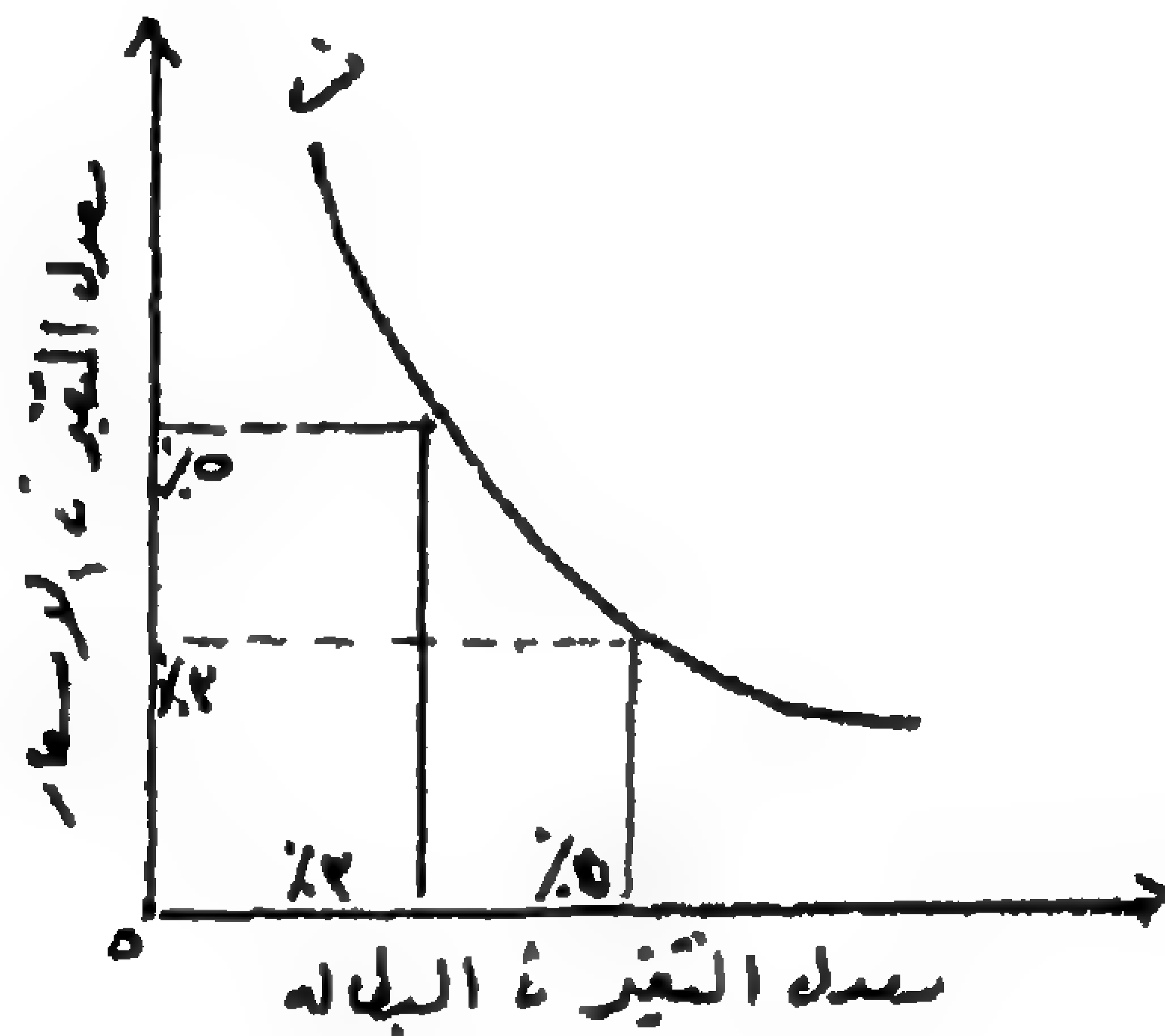
أما النموذج الكينزي فهو يفضل أن يعطى أولوية استراتيجية للمحافظة على مستوى مرتفع من الاجور النقدية، وعلى أساس أن الزيادة في تلك الأجور لا تعني فقط زيادة في النفقات أو المصروفات، بل هي في حقيقتها دخولا من شأنها أن تثير وتدفع الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، وهذا من شأنه أن يزيد من حجم التشغيل. ويمتص جزءاً كبيراً من الأيدي العاملة المتعطلة.

وتحت تأثير الأفكار النظرية السابقة، بدت بعض السياسات النقدية، وكأنها تفضل التضخم من خلال الأجور والإنفاق الحكومي باعتباره يساعد على تخفيض البطالة وزيادة معدلات التشغيل. وامتد هذا التأثير الى البلاد المتخلفة، والتي اعتقدت أن اتباع مثل هذا الأسلوب يمكن أن يساعد أيضاً على تعجيل ودفع التنمية الإقتصادية. ولهذا فقد هوجمت كل سياسة نقدية انكماشية أو مقيدة من شأنها أن تزيد من حجم البطالة.

وقد حاول التحليل النظريُ السابق، أن يعتمد تجريبياً في تأييد وجهة نظره على الكثير من الدراسات التجريبية، ومن أهمها في هذا المجال منحنى فيلبس[١] فقد اثبت فيلبس عن طريق دراسة تجريبية وجود علاقة سببية بين التغير في معدلات التضخم والتغير في معدلات البطالة. ويمكن تفهم طبيعة هذا المنحنى عندما نتفحص شكل (٦٢)، حيث نضع على المحور الافقي معدل

(١) A. W. Philips: The relationship between unemployment and the rate of change of money wages in the United Kingdom 1861–1957., Economica 25 (Nov) 1958., pp. 283–299.

البطالة (أو عدم التشغيل)، ونقيس على المحور الراسي معدل التغير في الاسعار. ونلاحظ هنا العلاقة العكسية بين المعدلين، وحيث تحدد أيضاً مستويات التضخم المختلفة وما يقابلها من مستويات البطالة. وعلى سبيل المثال عندما كان معدل البطالة ٥٪، فان الاسعار تزيد بمعدل ٣٪ في السنة، وكذلك فان انخفاض معدل البطالة بنسبة ٣٪ سوف يتقابل مع معدل زيادة الاسعار بنسبة ٥٪ . . . وهكذا فعندما ترتفع الاجور وترتفع معدلات التضخم، فان المشروعات سوف تجد نفسها أمام ظاهرة ارتفاع نفقات الإنتاج، وهذا يضطرها الى زيادة الأسعار بنفس نسبة الزيادة في الأجور، وعندما ترتفع الأسعار وتزداد الأجور، فان معدلات البطالة سوف تقل إذا كان عرض العمل طبيعياً.



شكل (٦٢)

والتحليل السابق من ناحيته النظرية أو التجريبية منتقد لأسباب عديدة[1].

١ ـ الدراسات التجريبية الحديثة اثبتت زيادة معدلات البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم (أنظر جدول ٢٤).

---

(١) أنظر مقالة لنا تحت عنوان: الأزمة والنمو في الاقتصاد الرأسمالي نموذج السبرنطيقا النقدية (مجلة الحقوق ١٩٧٦).

جدول رقم (٢٤)

		١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
ألمانيا	عددالمتعطلين	١٤٩ر٠٠	١٨٥ر٠٠	٢٤٦ر٠٠٠	٢٧٣ر٠٠٠	٥٨٢ر٠٠٠	١ر٠٧٤ر٠٠٠	١ر٠٦٠ر٠٠٠	١ر٢٤٩ر٠٠٠
	نسبة مئوية للبطالة	٠ر٨	ر٨	١ر١	١ر٢	٢ر٦	٤ر٧	٤ر٦	٥ر٥
	الرقم القياسي للاسعار	١٠٠	١٠٥ر٣	١١١ر١	١١٨ر٨	١٢٧ر١	١٣٤ر٧	١٤٠ر٨	١٤٥ر٦
أمريكا	عدد المتعطلين	٤ر٠٨٨ر٠٠٠	٤ر٩٩٣ر٠٠٠	٤ر٨٠١ر٠٠٠	٤ر٣٧٨ر٠٠٠	٥ر٠٧٨ر٠٠٠	٧ر٨٣٠ر٠٠٠	٧ر٢٤٨ر٠٠٠	٧ر٨٤٨ر٠٠٠
	نسبة مئوية للبطالة	٤ر٩	٥ر٩	٥ر٦	٤ر٩	٥ر٦	٨ر٥	٧ر٧	٨ر٣
	الرقم القياسي للاسعار	١٠٠	١٠٦ر٦	١١٣ر٧	١٢٣ر٦	١٣٥ر٧	١٤٤ر٨	١٤٧ر٣	١٤٩ر٥

المصدر

D.J. Delivanis, Inflation, Chomage, sous-développment p.665-66 Revue–Sep–oct. 1978 Revue d'Economie Politique

٢ - عندما تزيد الأجور فان الزيادة في الأسعار تكون دائماً بنسبة أكبر وفي كثير من الأحيان يسبق الارتفاع في الاسعار الزيادة في الأجور. كما ان المشروعات تستفيد من المخزون المنتج بأسعار تكلفة سابقة لتحقيق أرباح غير عادية.

٣ - زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم سوف تؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة، بحيث أن ارتفاع الأسعار دون زيادة متناسبة في الأجور سوف تؤدي الى الاقلال من الطلب على السلع، وبالتالي الى انخفاض حجم الاستثمار والإنتاج ومن ثم زيادة معدلات البطالة.

٤ - ان هذا المفهوم (العلاقة الايجابية بين التضخم والبطالة) كان السبب وراء التطبيق غير الكافي للاجراءات المتخذة لمحاربة التضخم. وعلى أساس أن تطبيق الاجراءات الأخيرة يزيد البطالة ويحد من النمو.

٥ - أن القول بأن التضخم يعتبر صمام أمن ويمكن أن يؤدي الى زيادة الأجور، سوف يحقق أثره بصورة مؤقتة. ولكن مع زيادة التكلفة وانخفاض الاستثمارات، فان هذا سوف يؤدي الى زيادة البطالة أو على الأقل تجنب انخفاضها. وفي الوقت نفسه فان استمرار ارتفاع الاسعار في ظل التضخم، سوف يمتص الزيادة في الأجور النقدية ويخفض من مستوى الاجور الحقيقية. ولسوف تواجه نقابات العمال ذلك بالاضراب. وهذا سوف يؤثر في كفاءة المشروع ويزيد من انخفاض معدلات التشغيل والبطالة.

٦ - في البلاد المتخلفة بصفة خاصة، فان استمرار التضخم سوف يؤدي اما الى الافراط في الاستثمارات غير الجدية، أو اختيارات استثمارية غير مفيدة، أو عدم امكانية توفير الاستثمارات، أو عدم القدرة على حساب التكلفة والعائد من الاستثمارات. وفي جميع هذه الاحوال فان ذلك يعني توقف الاستثمار عن أداءوظائفه، ومن ثم زيادة معدلات البطالة. فاذا أضفنا الى ذلك أن تلك البلاد تعاني من عجز في الميزانية، وعجز في ميزان المدفوعات. واذا لم يغطي هذا العجز (وبصفة خاصة) عجز الميزانية بالاقتراض الخارجي (زيادة المديونية الخارجية)، فسوف يغطي بالإئتمان الصادر من البنك المركزي (الإصدار). بل أن المشروعات العامة والخاصة سوف تضطر الى الالتجاء الى هذه النوعية من

التمويل، ازاء عجز البنوك التجارية عن امدادها بالإدخار السائل. واذا اضطرت الى الالتجاء الى البنوك الاخيرة فسوف تتحمل أسعار فائدة مرتفعة، وخاصة أن المدخرين والمكتنزين، لن يقدموا هذه الإدخارات الى البنوك التجارية الا بمقابل أسعار فائدة مرتفعة. وغالباً ما يفضل هؤلاء الناس تسكين أموالهم في القيم الهروبية مثل شراء النقد الاجنبي والذهب والاراضي باعتبارها وعاءاً مضموناً لاموالهم، في ظل الظروف التضخمية. وكل هذا كفيل بنقص الادخارات او رفع تكلفة الاستثمارات ومن ثم انخفاض الاستثمار وزيادة البطالة.

١١ - خاتمة وتقييم للمشاكل الاقتصادية والنقدية

بقي أن نقرر في خاتمة هذا الموضوع، حقيقة أساسية كبرى وهي أن المشكلة التي تواجه النمو والأزمة في الإقتصاد الرأسمالي الحديث ،أصبحت تتعلق أساساً بالعلاقة بين ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والأجور الحقيقية والنقدية. وهذه المشكلة تحير - أو تبدو كذلك - السلطات النقدية والمالية في كل من أوروبا وأمريكا، بل وامتدت آثارها بصورة واضحة للبلاد المتخلفة المندمجة في الاقتصاد العالمي.

ولعل هذا الاهتمام بعنصر العمل يرتبط بمشكلة التشغيل في الإقتصاد الرأسمالي، تلك المشكلة التي سوف يتوقف على حلها أو عدم حلها مصير وكيان النظام الرأسمالي. وخاصة أن الذكريات ما زالت عالقة بأزمة ١٩٢٩ وبأزمة البترول والطاقة. فعنصر العمل هو العنصر الاستراتيجي في عملية النمو الاقتصادي.وبجانب خصائصه الإنتاجية فان له خصائصه الاجتماعية من خلال دورة في عملية توزيع ثمرات النمو بين القوى المشاركة في الانتاج، وتوفير متطلباته الحيوية كحقه في العمل والسكن والغذاء والرفاهية.

ومن الملاحظ أن البلاد المتقدمة والتي تمر بمراحل من النمو والتقلبات يرتبط تطور الانتاج فيها بمستوى الأجور والتشغيل ارتباطاً وثيقاً. فهذه البلاد وبالرغم من النمو الاقتصادي المستمر نحو الرفاهية الإقتصادية تعاني من تعطل جزء من الطاقة البشرية والموارد المادية. فمعدل تشغيل الطاقة الانتاجية في هذه البلاد يتراوح بين ٦٠٪ الى ٨٠٪ من الطاقة المتاحة بالفعل.

فهناك معدلات بطالة هيكلية تسكن تلك الاقتصاديات بصورة مزمنة وتؤثر اجتماعياً واقتصادياً ،وخاصة فيما يتعلق بالأجور والأسعار وظاهرة التضخم.

أما البلاد المتخلفة، فهي تعاني من قصور الطاقة الإنتاجية عن استيعاب الطاقة العاملة وعن توفير الامكانيات لإشباع عنصر العمل. وفي الوقت الذي تحاول فيه أن تقوم بعملية التنمية الاقتصادية، تواجهها مشاكل التضخم وارتفاع تكلفةالاستثمارات ،وعجز ميزان المدفوعات وعدم الرشادة في الانفاق الاستثماري، وتسرب الفائض، وعدم وضوح السياسات الاقتصادية.فهي تعاني في الحقيقة من مشاكل ذاتية، أضيفت لها مشاكل خارجية متولدة عن انعكاسات وأثار الأزمة في الأقتصاد المتقدم.

وعلى أية حال لنا ملاحظات أساسية نحب أن نذكرها في خاتمة هذا الموضوع:

أولا : ان الازمة التي يتعرض لها النظام الرأسمالي حالياً من البطالة والتضخم وتقلبات موازين المدفوعات ، وانعكاساتها على مستويات الاجور والارباح ، تعتبر مؤشراً على التناقض بين ما يسمى كفاءة جهاز الثمن والسوق في تخصيص الموارد ، وفشل هذا الجهاز في توزيع واعادة توزيع الدخول بطريقة عادلة . كما يبدو فشل هذا الجهاز في التوفيق بين الاهداف العامة والاهداف الخاصة . ومن ثم فان تدخل الدول بمختلف السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية ، لتعديل هياكل الاجور والعمالة ، ومراقبتها لمعدلات الريع والفائدة ، او تحديد مستويات دنيا للأجور أو تنظيم الاستهلاك والادخار ، ودفع الاستثمار ، اصبح ضرورة حتمية .

ثانياً: السياسة النقدية لا يمكنها بمفردها أن تواجه مشكلة الاجور والبطالة. فالبطالة لا يمكن أن تزداد أو تنخفض أو حتى تتلاشى من خلال الإجراءات النقدية .وبالمثل في البلاد المتخلفة فان التنمية الاقتصادية تعتمد على عوامل عديدة من بينها السياسة النقدية.

ثالثاً: التضخم والبطالة والتخلف يمثلان العقبات الثلاثة الأساسية أمام التوازن الداخلي وتوازن الاقتصاد العالمي. مع ملاحظة ان جانبا كبيرا من الازمة يجد اسباب في العلاقات الاقتصادية الدولية.

رابعاً: هناك ملحوظة أساسية وهي أن البطالة أصبحت تسكن الاقتصاد الرأسمالي بصورة هيكلية، ونعتقد أن ذلك يرتبط بنوعية من السبر نطيقا النقدية، من حيث أن كافة الاقتصاديات الرأسمالية، تحاول الاحتفاظ بنسبة معينة من البطالة كرد فعل على الزيادة في الاجور النقدية، ولمواجهة نقابات العمال ودفعها على الاختيار بين بديلين: تفضيل سياسة تشغيلية على حساب الزيادة في الاجور، أو تفضيل سياسة أجرية على حساب التشغيل. فزيادة الاجور النقدية تواجهها معدلات بطالة متعددة أو متعمدة ومصححة لحركة الزيادة في الاجور.

خامساً: يبدو للأسف أن نقابات العمال تكافح بشدة نحو زيادة الاجور النقدية وتعمل بصورة أقل نحو محاربة البطالة والتشغيل، وبالرغم من ارتباط الموضوعين ارتباطا جذريا. كما يبدو أيضاً ان العقود الاجتماعية (مع الحكومة) والجماعية (مع المشروعات). سوف تستمر باعتبارها الطريقة الاساسية لتحديد معدلات الاجور.

سادساً: أن العلاقات بين الاسعار والاجور الحقيقية والاجور النقدية والتشغيل تعبر عن الخصائص الرئيسية التي سوف يتوقف عليها النمو أو الازمة في الاقتصاد الرأسمالي في المستقبل. فالزيادة في النمو أو الاجور النقدية أو الاسعار أو مستوى التشغيل، هو تعبير حقيقي عن النمو في الدخل أو الناتج القومي. غير أن النمو الاقتصادي يرتبط دائماً بتحركات غير متوازية في الاتجاه، غير متساوية في الحجم بين هذه المتغيرات.

سابعاً: هناك امكانية نمو الاجور النقدية والحقيقية وارتفاع معدلات التشغيل لبعض الفئات، ابتعاداً عن التغيرات في الاسعار والاجور النقدية والتشغيل. وهنا نستطيع أن نكتشف معدلات للتضخم غير محددة أو مرتبطة بالنمو الاقتصادي. ونفس الامر فيما يتعلق بمعدلات التشغيل. وبذلك تظهر عملية غير متعادلة في المشاركة في النمو أو توزيع ثمرات النمو. وبمعنى آخر فان بعض ممن يعرقلون النمو ويدعون أنهم يحاربون التضخم. قد استفادوا من النمو أكثر من غيرهم. كما أنهم بذاتهم ينظمون التضخم ويحددون معدلاته. وما يقال عن البلاد المتقدمة في هذا المجال ينطبق تماماً على البلاد المتخلفة.

ثامناً : يبدو أن هيكل العمال والتشغيل يتميز الان بالطبيعة المتغايرة وغير المتجانسة. وهذا يعني وجود طوائف وانواع مختلفة من العمل ومعدلات بطالة متنوعة ومتغايرة داخل هذا الهيكل،وقد امتد ذلك الى نوعيات العمل المتقدم وذات المهارات الفنية العالية. وقد عمق من هذا الاختلاف والتباين التقدم التكنولوجي. وترتب على ذلك مشاكل كثيرة. فلم يعد هناك سوق وحيدة للعمل ، بل عدة اسواق لكل طائفة متجانسة من العمل.وخضعت كل طائفة لظروف اقتصادية مختلفة من حيث مستويات الاجور ومعدلات البطالة.وقد أدى هذا في النهاية الى خلق تناقضات داخل الطبقة العاملة ذاتها. واصبح من الصعب تقدير معدلات البطالة. ففي ببعض الاحيان تكون واضحة، وفي البعض الآخر غير واضحة أو خفية ، وأحياناً عنيفة بالنسبة لبعض القطاعات ، واحياناً أخرى تكون مؤقتة.. وهكذا. وبالطبع سوف ينعكس ذلك على هيكل الاجور وتتفاقم بالتالي مشكلة توزيع واعادة توزيع الدخل.

أهم المراجع
بالاضافة الى ما جاء ذكره بالمؤلف

I. – MONEY AND BANKING:

EDITOR-in-chief
Bankers' management handbook,
Mc. Graw-Hill, London, 1976.

CHORLEY (Lord) & Smart (P.T.):
Leading cases in the law of banking,
London, Sweet, Maxwell, 1972.

COCHERAN (J.A.):
Money, banking and the economy,
Macmillan, New York, 1975.

CULBERTSON (J.M.):
Money and banking,
Mc. Graw-Hill, New York, 1977.

DAVID (J.H.):
La politique monétaire, Dunod, Paris 1974.

DUPRIEZ (L.H.):
La monnaie dans l'économie,
Cujas, Paris, 1976.

HALM (G.N.):
Monetary theory,
Culcutta, Asia, 1955.

HANSON (J.L.):
Monetary theory and practice,
Macdonald and Evans, London, 1978.

HEILPERIN (M.A.):
Aspects of the pathology of money,
essays from four decades,
Michael Joseph, Geneva, 1968.

HICKS (J.):
Critical essays in monetary theory,
Oxford University Press, London, 1967.

JOHNSON (H.G.):
Essays in monetary economics,
Unwin, London, 1969.

KOLM (S. Ch.):
Les choix financiers et monétaires,
Dunod, Paris 1967.

KAUFMAN (G.G.):
Money and the financial system:
fundamentals, Rand
Mc-Nally, Chicago, 1975.

KURIHARA (K.K.):
Monetary theory and public policy,
Unwin, London, 1965.

MAKINEN (G.E.):
Money, the price level and interest
rates, an introduction to monetary
theory, Prentice-Hall, New Jersy, 1977.

O'BANNONS (H.B.); BOND (D.E.) & SHEARER (R.A.):
Money and banking,
Harper, New York, 1972.

PESEK (B.P.), SAVIWG (T.R.):
Money, wealth and economic theory,
Macmillan, New York, 1969.

PRITCHARD (L.J.):
Money and banking
Houghton, Boston, 1958.

SCHMITT (B.):
Monnaie, salaires et profits,
P.U.F., Paris, 1966.

SMITH (P.F.):
Money and financial intermediation, The theory and structure of
financial systems, Prentice-Hall, New Jersy, 1978.

SOBLE (L.):
Smart money in hard times, A guide to inflation proof investments, Mc. Graw-Hill, New York, 1975.

II. - MACRO-ECONOMICS:

ARTIS (M.J.); NOBAY (A.R.) (Edited):
Essay in economic analysis, The proceedings of Association of University Teachers of Economics, Sheffield, 1975, Cambridge University Press, London, 1976.

AUDIGIER (P.):
Economie politique et politique économique, Techinp, Paris, 1970.

BROOMAN (F.S.):
Macro-economics,
Allen and Unwin, London, 1967.

DASGUPTA (A.K.), HAGGER (A.J.):
The objectives of Macro-economic policy, Macmillan, London, 1971.

DAVIDSON (P.) SMOLENSKY (E.):
Aggregate supply and demand analysis, with section on: social accounts theory and measurement, by C.L. Leven Harper, New York, 1964.

DERNBURG (T.F.), Mc. DOUGALL (D.M.):
Macro economics,
Mc. Graw-Hill, New York, 1960.

ECKHOUDT (L.E.), FALISE (M.):
L'équilibre macro-économique, Cujas, Paris, 1976.

HASKAR (K.B.) and Murray (D.):
Macro economic systems,
Croom-Helm, London, 1976.

JOHNSON (D.W.):
Macro economics, Money, Prices and Income, John Wiley, New York, 1976.

LEE (N.W.):
Macro-economics, fluctuations, growth and stability, Irwin, Illinois, 1967.

OTTO (D.J.), OTT (A.F.) and YOO (J.H.:
Macro economic theory, Mc. Graw-Hill, New York, 1975.

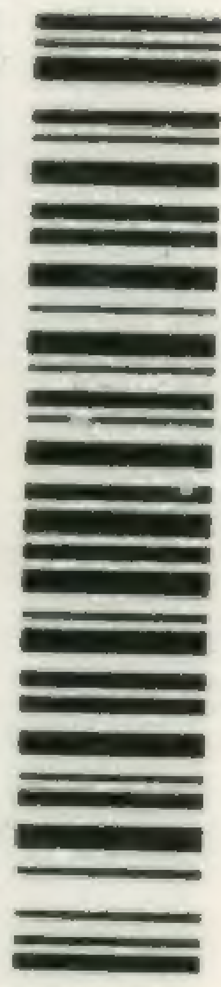
PESTON (M.H.):
Theory of macro-economic policy, John Wiley, New York, 1974.

POINDEXTER (J. Carl):
Macro economics
Dryden Press, Illinois, 1976.

SOLMON (L.C.):
Macro economics,
Addison, Wesley, 1977.

SURREY (M.J.C.) (Edited Reading, commentaries)
Macro economic themes,
Oxford University Press, 1976.

TURNOVSKY (S.J.):
Macro-economic analysis and stabilization policies, Cambridge University Press, London, 1977.



Bibliotheca Alexandrina
11667231